

﴿ ما شاء الله كان ﴾

الجزء السادس من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية للإمام
الأوحد والارذعي المفرد شيخ الاسلام ومفتي الديار
المصرية حلال سيدنا ومولانا الشيخ محمد العباسي
الفقيه الحنفى الازهرى المصرى المهدى

الطبعة الاولى بالمطبعة الازهرية

المصرية سنة ١٣٠١ هجرية

- ٢ محضر في دعوى قتل غير صحيحة وفيها اقرار لا يوجب قصاصا ولا دية
- ٤ محضر في دعوى قتل وشهادة عليه فيها اختلاف غير محتاج اليه فلم يضر وفيه بيان
- ٤ محضر في دعوى ودية رد لعدم بيان مكان الايداع وعدم بيان نسب شاهدي
- ٥ محضر في دعوى قتل على غير معين يريد من ادعى الحكم على من وجد القتل بار او على مرسل المقتول فرد لعدم الدعوى الشرعية
- ٦ محضر في ناظرى مسجد ادعاء على جماعة بان الارض المحدودة وقف على المسجد لعدم صحة الدعوى
- ٦ محضر في الدعوى المذكورة أعيد ثانيا فردت الدعوى أيضا لماسبق ولم يعبر الواقف
- ٦ محضر في دعوى وراثته والحكم بها في وجه وكيل بيت المال المنصوب وصيا مع و الورثة وبلوغهم وعدم غيبتهم فرد لعدم الصحة حينئذ وفيه بيان من ينتصب في ذلك وهو مشتمل على نقول
- ٨ محضر في دعوى قتل على غير معين طلب فيها من المدعى عليهم التعريف عن الة فرد لعدم صحتها وذكروا انه امدار الدم لوجود القتل في مفارقة بامرهما
- ٩ محضر فيمن مات غريبا في ساقية لم يترتب فيه شيء على المدعى عليهم بالنزول فيها لاد الموت الى غيره
- ٩ محضر في دعوى قتل رد لعدم الجزم فيها به لان شرطها اللفظ الدال على الجرم فلم اظن لم تصح
- ١٠ محضر في دعوى بنوة العم رد لعدم ذكر نسب الاب والام الى الجحد وقوله في السادس عشر من هذه الحكيمة وأختها شقيقة لها بان لفظ بان علم بدل من شقيقتها و قوله الآتي في سطر ٢٨ وبان والصواب اسقاط الواو
- ١١ محضر في بيان حكم وصية متضمنة ودفا صادرة من يعقوب بن عتيق المرحوم الحاج علي باشا ومن ضمنها ثبوت الوقف بالضرورة
- ١٢ محضر في دعوى حق في ارض زراعية أميرية واجيب عنه بسقوط الحق بالاختيارى سنين الى آخره
- ١٣ محضر في دعوى وريثة على بعضهم بمنقول وعقار ومنفعة اطيان بين الحكم فيها و بعد صحة الدعوى وفيه حكم مال المفقود
- ١٥ محضر في تضييق قتل من السود ان حكم فيهما بالقسامة والدية على أهل المحتاتين لعدم قبول البينة على القتل وفيه بيان القسامة
- ١٦ محضر في دعوى ونف برشيد مردودة لعدم صحتها وفي جوابه تفصيلات
- ١٩ محضر في اسقاط جزء من منفعة أرض خراجية ذكر في حجة حد مخالف لما ذكر

- ٤٦ محضر في دعوى على غير خصم شرعي شراءه و صرف فاسد فاجيب عنه بأن الخصومة في ذلك مع البائع لا مع المدعي عليها وبفساد البيع فيفسخ
- ٤٧ محضر في دعوى قتل به صامن خشب ذكر في جوابه اختلاف وتفصيلات مهمة
- ٤٨ محضر في دعوى قتل غير صحيحة حكم فيها بالدية على العاقلة فرد
- ٤٩ محضر في دعوى قتل عمد من الزوج لزوجته من قبل من اقامه القاضي للدعوى والزوج مقروا جيب بمعاملته باقراره ولولي الام الحيارين الاقتصاص واخذ الدية صلحا ان تحقق موتها لا عن وارث
- ٥٠ محضر في دعوى قتل ترتب فيها القسامة والدية ان استوفيت الشرائط وفي جوابه دخول العاقلة في القسامة لو كانوا حضورا وبيان كيفية القسامة
- ٥٢ محضر في دعوى قتل عمد غير مستوفية وفي جوابه تفصيل
- ٥٣ محضر في دعوى قتل عمد شهد بها شاهدان فردت شهادة أحدهما لكون المدعي له نزع ولاية عليه والمدعي وصي بفتوى من مفتي الاحكام فأجيب بتصور المحضر واجبه بقطع النظر عن رد شهادة أحد الشاهدين فرد لاستيفاء اللازم وفيه حكم ما اذا وجد قتيل لا يعلم قاتله بارض ليست مملوكة لاحد وهي في ايدي المسلمين
- ٥٤ محضر في دعوى ورثة اخبار مورثهم بضرب المدعي عليه له بحجر وكف ومو به بسبب ذلك وفيها اجمال وعدم استيفاء فردت
- ٥٥ محضر في دعوى ورثة بالغين نصب أحدهم وصيا على القاصرين منهم يقتل عمد وحكم به بلا اقامة البينة على الورثة مع اقامتها على الاقرار بالقتل فرد لعدم استيفائه
- ٥٨ محضر في دعوى قتل شبه عمد حكم فيه بالدية بشهادة شاهدين رد لعدم مطابقتها للدعوى
- ٦٠ محضر في دعوى ورثة ميتة على مملوك لهم بقتل مالكة المورث عمد او قد أقر بذلك وحكم عليه بالقصاص للكبار قبل كبر الصغار فأجيب بأنه حيث أقر العبد بالقتل الممد فلورثته الكبار والقود اذا اثبتت الورثة شرعا
- ٦١ محضر في دعوى قتل عمد ثبتت فيه الورثة شرعا وحكم فيه بالنقصان للاقرار بالمدفوع
- ٦٢ محضر في دعوى قتل لم يثبت أجيب عنه بوجوب القسامة والدية بالشروط التي ذكرت
- ٦٤ محضر في دعوى رجلين نكاح امرأة أجيب عنه بالحكم للاسبق
- ٦٥ محضر في مادة اعلام من قاضي المنصورة مقيد في ٢١ ربيع الآخر سنة ٧٧ بمرة ٥٣ سبق رده فاعيد محكوما فيه بالقسامة والدية بعد استيفاء اللازم وأجيب بان الحكم في محله
- ٦٦ محضر في دعوى قتل خنا شهد الشهود بالقتل بالآلة حارحة وذكري ثبوت الورثة والوفاة بمجلا فرد لاستيفاء ما هو لازم
- ٦٩ محضر في دعوى قتل بالعدا على الآخر بالضرب فرد لعدم استيفائه شرعا
- ٧١ أوراق قضائية من ضمنها اعلامان وجبتان متعلقتة بقتل فيها قصور ردت لاستيفاء اللازم
- ٧٢ محضر في دعوى قتل عمد من وكيل مديرية كردفان بوكالته عن المدير الوكيل بالخصوص

عن ولى الامر طلب فيها القصاص وحكم به فى قتل امرأتين حيث لا وارث لها فاجيب بان المقر يعامل بموجب الاقرار فاذا ثبت انه لا وارث لها فلولى الامر ان يقتص وليس لو وكيل الخصومة ذلك واه ان يصح على الدية الخ

٧٣ محضر فى دعوى قتل رجل أخاه عمدا ولا وارث له من وكيل المديرية نظير ما قبله
٧٤ محضر فى دعوى رض من قبل محقق رشيد بوب كاته عن ولى الامر على وكيل امرأتين حكم فيها بمنع جهة بيت المال لاقالة بيعة على وضع يد المرأتين وفيه فتاوى من مفات متعددین فاجيب بمناذرة فى هذه المسئلة بين فها ما بعد وضع يد وما لا بعد

٧٦ محضر فى دعوى قتل على معينين من أهل قرية صغيرة بالقتل ولم يثبت عليهم القتل وامروا بوجوده قتيلا لقرية وثبتت ابرائه وحكم بالقسامة والدية على أهل القرية حيث لا عاقل له وحكم بمتروكون بوجوده قتيلا فى قرينهم

٧٧ محضر فى دعوى قتل حكم فيها بالندامة والدية على أهل بلد رد لعدم تقدم الدعوى عليهم أو بعضه بالقتل وعدم انتصير بموت المقتول عن ورثته بدون شريك وهو شره
٧٨ محضر فى دعوى قتل دلى زوج المقتولة فى منزل حكم فيها بالدية على المالك بلاكليف القسامة بفتوى من مفتى اسكندرية رد لعدم تحقق وجود شرطه وهو القسامة فغير واستوفى لحصول الرد فى حكمه وذكرت النصوص المتضمنة للنوقف

٨٠ محضر فى دعوى قتل حكم فيه بالقسامة والدية قبل تكليف المدعى البينة رد لخلاله وفصل فيه ما يلزم ثم غير واستوفى الم لازم

٨١ محاضر ثلاثة من قضاة فى حادثة واحدة رد كل منها لعدم استيفائه وأوضحت الاوجه وما يلزم من النصوص

٨٢ محضر من رشيد فى دعوى وقف رد لعدم استيفائه وأوضح ما تراءى فيها
٨٦ محضر فى بيع ابعادية لقاصر نصيب فيها خال عن ذكر المسوغ رد وبين ما يلزم لهذه الحادثة وفيه بيان مسوغات بيع عقارات القاصر

٨٧ محضر فى دعوى قتل عمدا مقر به وفى الورثة حمل وشقيقته الميت رد الى ظاهر الحمل وفصل ما يلزم

٨٩ محضر فى دعوى قتل عمدا لمقتول لا وارث له رد لعدم ودهو بين ما يلزم فيها
٩١ محضر فى دعوى قتل عمدا سبق قيده بنمرة ٨٧ مقر فيها ايضا بالقتل رد ايضا لامور أوضحت

٩٢ محضر فى دعوى قتل بوط دابة مر كوبه مقر فيها به اجيب بوافقه
٩٤ محضر فى دعوى قتل خطأ ثبت بالبرهان وحكم فيه بالدية على العاقلة اجيب بوافقه ووقع فى سطر ٢٠ من صحيفة ٩٩ الف والصواب العان

٩٥ محضر فى دعوى قتل دلى شخص مع المقتول فى مكان لا ثالث معهما حكم فيها بالمنع للحجز فاجيب بما يلزم لحصول الاختلاف فى مثلها وفى المقام تحقيق شريف

- ٩٨ محضر في دعوى قتل حكم فيها بالقسامة والدية على اهل البلدة وعواقلهم اجيب
بصحته اذا كانت البلدة صغيرة
- ١٠٠ محضر في دعوى قتل عمد ثبت وحكم فيه بان قد اص اجيب بصحته
- ١٠١ محضر في دعوى قتل عمد لم يثبت فذم المدعي اجيب بصحته ان لم يثبت في شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١٠٢ محضر في دعوى قتل منع و باعن الدعوى المخرج اقامة به - الى الدعوى من اهل
الجهة التي حصل القتل فيها او بن رجه صده بما يثبت - ٧٨ من الترجمة عن
محضر في آخرة ١٠٩ وجوابه بمره ١١٠
- ١٠٣ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتصاوص رد لعدم مطابقة الشهادة لدعوى
- ١٠٥ محضر في دعوى ملك حرمه في راد حكم فيها رد لعدم صحة الحكم
- ١٠٦ محضر في دعوى قتل حكم فيها بان منع اجيب بان في محله
- ١٠٨ محضر في دعوى قتل بخنق على غدر سالك انه كل حكم فيها بان منع اجيب بان في محله الا
انه فصل في الجواب تفصيل اقتصادا لمحال
- ١٠٩ سئل من المعية عن الحكم في المحضر المتيد في هذه الترجمة بمره ١٠٢ بين وجه الحكم فيه
- ١١٠ محضر فيه اقرار ورقة قتل بالعين بانهم لا دعوى لهم على المنهس راعن اجيب
بعاملاهم بموجبه
- ١١١ محضر في دعوى قتل خطأ ثبت بالبيضة وحكم به بالدية على الغافل حيث لا عاقبه له
اجيب بانه غير محتمل
- ١١٢ محاضر ثلاثة من قاضي المسية احدها في دعوى دين اقر المدعي بتبعض بعض والمدعي
عليه ادعى دفع زيادة واقام شاهدين اجيب بعدم اعتبارها والثاني في دعوى نخل ارثا
له ولغيره وادعى المدعي عليه بعضه ارثا له واغيره واحذر ان باقية جماعة ثم نفي ملكه
وادعى انه ثبت بنفسه في الارض المراجبة التي تحت يده و بدأ فارب اجيب بعدم صحة
الدفع والثالث في دعوى ارض على اثنين فراحدهما يدعى المدعي واجاب الآخر
بنفي ملكه وانها لبيت المال تركت لكل فريد السكي اجيب بعاملة المدر باقراره وتسمع
الدعوى فيما يبدا الاخر على خصم من جهة بيت المال ان اديمت البيعة على المدفع او
صدف وقبل بيت المال على ذلك الخ
- ١١٥ محضر من قاضي رشيد في دعوى دين لقاصر على ورثة وصيه الميت حكم به بعد اقامة
بينة وتحليف وصي القاصر بقاء على قاي رد لعدم صحة الدعوى والشهادة قوين
ما هو لازم
- ١٢٠ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيها بالدية في مال القاتل المقرر ان يكون ابنه احد الورثة
اجيب بصحته
- ١٢١ محضر في دعوى قتل خطأ حكم فيها بالمتع رد لعدم الاستيفاء وعدم الجرم بمنع قبول

- الشهادة وذكر في جوابه تفصيل ثم أعيد المحضر وقيد بنمرة ١٣٠ في ١٨ شعبان سنة ٧٨
- ١٢٢ محضر في دعوى عقار ومنقول ومنقول من قاضي المنصورة طلبت فيها البينة وشهدت
أجيب بعدم صحة الدعوى والشهادة وبين ما يلزم في تصحيحها
- ١٢٥ محضر في دعوى عقار حاكم فيه من محكمة مصر اثنى عليه من محافظة مصر بسبب
وجود صورة حجة تدل على خلاف التعريف الذي حصل ضمن الدعوى والحكم في
أهم أحد المالكين الأصلي أجيب بحكمة الحكم وعدم نقضه بمجرد ما في هذه الصورة
- ١٢٦ محضر في دعوى قتل عمد أقر بها المدعى عليه فخكم عليه بالقصاص أجيب بحكمة
- ١٢٧ محضر في دعوى قتل خطأ حاكم فيه بالدية على اثنين من ثلاثة ادعى عليهم بالقتل فاقروا
واحد منهم بالقتل دون الباقي رد لعدم صحة الدعوى والحكم وبين فيه الأوجه
المقتضية لذلك
- ١٢٩ محضر في دعوى قتل لم يثبت حكم فيه بالمنع قتل
- ١٣٠ محضر في دعوى قتل بين يدي قاضي جرجا - بنمرة ١٢١ - بنار بنه رجب سنة ٧٨
ورد فيها نص في ذلك كل من المنسحق والذى المذكور أجيب بأن ما ذكره صحيح لما
صار بالنسبة للأواع لا لما طرأ في المحضر وفصل ذلك
- ١٣٢ محضر في دعوى قتل عمداً في قاضي سيوط حاكم فيه بالقصاص أجيب بحكمة الحكم حيث
استوى الشرائط لموصحة في الجواب
- ١٣٢ محضر في دعوى عقار ومنقول ادعى دفعها أو أقيمت عليه البينة أجيب بعدم صحتها
للتصور وحكي الخلاف في صحة الدفع بعد الدوى الفاسدة وتغل أن الأصح صحة مع
بيان فائده
- ١٣٥ محضر في دعوى وصية شرعية رايه حاكم بهما حصص ذهاباً منافضة وفيها
فتوى من بعض العلماء أجيب بعدم نقض الحكم بمجرد كون شاهد به من خدمة
مسدد تحت نشر الوصي وزوجه إلى آخر ما ذكر في الجواب
- ١٣٦ محضر في دعوى قتل بالحمق مر أم المقتولة من ربه فأقرمت بالدية من مال الوارثين
سواها أجيب بحكمة لوجود الأثر وإن كان في المحضر خلل في توثيقه
- ١٣٨ محضر في دعوى قتل عمد من فاضى سنار والخرطوم في دار الحرب حكم فيها بالدية
في مال القاتل أجيب بموافقة الحكم وإنه قس في بعض ما جراه القاضي وذكر فيه
اعتماد عليهم بينة الطوع على بينة الاكراه في الإقرار إن اختلف التاريخ ولم يؤثر
الحما فيه
- ١٤٠ محضر في دعوى قتل خنث حاكم فيها بالدية في مال القاتل لا قراره أجيب بحكمة
- ١٤١ محضر في دعوى قتل أحد القتال فيها بالخطأ وصدقه المال فحكم على الكل بالدية
أجيب بحكمة
- ١٤٣ محضر في دعوى قتل قمر لم ادعى عليه بدخلاً فخكم عليه بالدية أجيب بمأمنه بوجهه

- ١٤٤ محضر في دعوى قتل خطأ أقر بها المدعى عليه فالزم بالدية أجيب بحجته
- ١٤٥ محضر حاصله اشهاد من فقد بصره بضربة بأنه لا دعوى له على أحد أجيب بأنه ممنوع حيث لم يدع على معين
- ١٤٦ محضر في دعوى قتل بنوت عمه الذي أقر المدعى عليه به في حكم بالانحصار على قول صاحبين بناء على الأمر الصادر الآن بالعمل به أجيب بموافقة الحكم بناء على ذلك ولو المقتول ذمياً
- ١٤٦ محضر في دعوى قتل بخنق شهد الشهود بالافرار به في حكم فيه بالانحصار على مقتضى الأمر الصادر بالعمل بقول صاحبين الآن أجيب بموافقة الحكم بناء على ذلك
- ١٤٧ محضر في دعوى قتل عمه حكم به رد لاختلاله من أوجه بينت
- ١٤٩ محضر في دعوى قتل صغير يدفع أمه الحامل له وسقوطه وسقوطها فوته حكم فيه بالدية على الدافع لا قراره أجيب بموافقة وتداوله ذلك في كتاب الجنايات في ١٨ شعبان سنة ١٢٧٨ من هذه الفتاوى على سؤال من مفتي مديرية حرجا
- ١٥٠ محضر في دعوى قتل بقالب طوب عمداً واحداً الورثة بنت القاتل وهو مقرر حكم فيها بالدية في ماله أجيب بحجته
- ١٥١ محضر في دعوى قتل عمه بصا كبير حكم فيه بالانحصار على قول صاحبين للامر الصادر به بعد الثبوت أجيب بحجته
- ١٥٢ محضر في دعوى قتل على جماعة من جهتين فصل الاستعانة من القاضي عن حكمها فذكر فيه تفصيل طويل لعدم تحقق شيء
- ١٥٥ محضر في دعوى قتل عمه على معين من بلدة صغيرة عات المدعى عليه قبل الاثبات أجيب بتفصيل الحكم بين وجود بينة على المدعى عليه فلا تسامه ولاديه على أهل البلدة المذكورة والافعالهم ذلك ان ثبت وجود القتل مبنا وبه أثر في البلدة
- ١٥٥ سئل من المحافظة عما يتعلق بشؤون الدائرة الالهامية المنكحة من وقف عبد الرحمن كنفد اساحل بولاق وكان صدر اعلام الحكم بان الساحل لجهة الوقف وأهله بطلانه من مفاتيح الاحكام أجيب بأنه لا يلزم من بطلان حكم الاعلام لعدم الخصومة نزاع الشون من جهة المحتسك اخ ما ذكر به
- ١٥٦ محضر في دعوى قتل خطأ أقر به المدعى عليه ما الضرب المأهات ما حكم بالدية في مالهما نصفين أجيب بحجته
- ١٥٧ محضر في دعوى شركة ملك في اطيان ومواس بسبب الاختلاط في تعيينه الى استمهم عن طالب منه البينة واجيب بعدم بحثها الى آخر ما ذكر
- ١٥٨ محضر في دعوى ذل على جماعة جاحدين وفامت بينهم ثمة شهودهم أجيب بعدم ترتيب شيء ما لم تقوم بينة مفيدة
- ١٦١ محضر في دعوى على ريس سابقه حليج قطن بامر من غير اعمد ترسها قتلت منها ثلاثة

- ادابع وهو مستخدم عند رب الا اقية اجيب بتفصيل في ذلك
- ١٦٢ محضر في دعوى قتل من ابن علي يد قاضي جرجاسبق وروده ورد في ٢٥ رجب سنة ٧٨ مقيده هذه الترجمة بسمرة ١٣٧ واعيد الا ان وصحح اجيب بما يفيد قبوله
- ١٦٣ محضر في دعوى عقار بين بدى قاضي دسم اول جيرة استنفهم عن حكمها اجيب بعدم
- ١٦٥ محضر صدر من قاضي اسنة طعن فيه بعض العلماء باوجهه وطلب من المعية بيان المصيب من الخطي اجيب بعدم واخذة كل لا تتناذه الى طريقة في المذهب
- ١٦٦ محضر من قاضي المنصور في دعوى ثمن حصرة فامر بين في ثاب وبقرة انكرت ثم ادعى الخصم دفعه اجيب بعدم قبول دعوى الدفع للتناقض بعد ان اقر
- ١٦٧ محضر من قاضي طنتسا في دعوى دارايه مت فيها بينه من الخصمين اجيب بعدم
- ١٦٩ محضر من قاضي بتخصيص ورك احتيازي في ارض خراجية للعائلة الشواربية ورد بافادته مدير بين القايوبية بازع فيه بعدة منهم ابن المتروك واستند كل لفتوى اجيب بعدم
- ١٧١ سئل من محادثة مسر تانيا بما يعنى بالثبوت التابعة لدائرة الالهامية السابق اعطاء الجواب عن محضرها في ٨ ذي القعدة سنة ٧٨ بمره ١٥٥ من هذه الترجمة اجيب بتأ كيد ما سبق وبن ما يلزم له اسد الجواب الاول
- ١٧٣ محضر في دعوى د ر علي يد قاضي صهرجت سمع فيها بدة اجيب بعدم استيفائها الى احراد كرك
- ١٧٤ محضر في حادثة من يدق عليها من مفتي مجلس المنصورة ومها فتوى وحاصلها تصادق من ورثه اجيب بما امره المتر بموجب اقراره ولا يتخذ لفسا مطر بالفتوى المخالف سواهما للحادثة
- ١٧٥ محضر في دعوى وقف على يد قاضي انسن سئل عنها من مصلحة ببت المال اجيب بعدم استيفائها وبين ما يلزم
- ١٧٧ محضر في دعوى اثنين شر من واحد اقيمت فيها بينة من الطرفين وأرخت احداهما اجيب بتقديم بينة ذي اليد وثبات النصوص المفيدة
- ١٧٩ محضر من ضمن سمع من قاضي طنتسا في دعوى عقار طالت فيها بينة من الطرفين فاقاهما أحدهما فاسمى عنها اجيب بعدم استيفائها وعدم صحة الشهادة ابضا وبين الامر في ذلك
- ١٨١ انظر الثاني منها نظير الذي قبله اجيب بعدم استيفاء الدعوى والشهادة
- ١٨١ المحضر الثالث منها نظير الذي سبق اجيب بعدم استيفائها وعدم صحة الشهادة وبين الامر في ذلك

صحيحة

١٨٣ المحضر الرابع منها نظير ما تقدم أجيب بقصور الدعوى وبين الامر في ذلك مع ما يلزم

١٨٥ المحضر الخامس منها نظير ما سبق أجيب بعدم الاستيفاء وبين الامر في ذلك وجواب

المدعى عليه الشراعي يطابق شهادة شهودها دعواه

١٨٦ المحضر السادس منها دعوى دارا رثا أجاب المدعى عليه بشرائها من آخر بعد اقراره

بذلك المدعى أجيب بانه يؤمر بتسليمها للمدعى لا قراره ما لم يثبت نافلا شرعا

١٨٦ المحضر السابع منها حاصله شهادة حسيبة بقطعة أرض محددة تعلق جامع كذا وقد

آخرها الشاهدان شهرين أجيب بعدم كفايتها

١٨٧ محضر في دعوى طلاق شهد به معلقا على صحة البراءة من الحق والمستثنى أجيب

بوقوعه

١٨٨ محضر في دعوى شركة في سواق بين فرسين سبني فيها اعلام يمنع آخرين عن

الدعوى لا قرارهم لوالد المدعى عليه وفيها فتاوى معارضة ظاهر أجيب بالتعويل

على سماع الدعوى الا ان صححت ولا يمنع منها الفتوى الاخرى

١٨٩ محضر في دعوى قتل عمد حصلت معارضة فيها بين معنى الاستئناف ومعنى الاحكام

أجيب بحكمة الحكم ان لم يندقق بالطريق الشرعي ما يقتضى رد شهادة احد الشاهدين

١٩٠ محضر في دعوى سقيمة وحبس من سفن من بعض الورثى ام نصر لثمنها وللقصر

ادعى الخصم الشراء منها اصاله ووصايفه ومن باق اذ رثا واقام بينه على الشراء أجيب

بنفاذ بيع الام نصيبها وفصل في نصيب الغصن

١٩٣ محضر في دعوى قيراطين في طاحونة اذ راى المدعى عليه ما للمدعى اسندهم عن صحتها

أجيب بعدمها الا انهم يعاملون باقرارهم

١٩٤ محضر في سد طافات للضوء أجيب بالتمنع اذا كانت كذالاب ولا صرر

١٩٥ محضر في دعوى في دار اقيمت فيها بينه من الصرر من اجاب بتفصيل من عدم بينته

بعد التخصيص

١٩٧ محضر في دعوى الى الصغير على معلمه المدفوع اليه لانه واستخدمه لاجل قتل

ذراعه حال استئذامه أجيب بعدم الضمان

١٩٨ محضر في دعوى باقى ثمن طاحونة كان يملكها البائع ارثا وباعها للمدعى عليه وقبض

بعض الثمن وطالب به بالباقي فاقر له بذلك كله ما عدا كون ذلك ارثا فليست بينته على

ذلك أجيب بمعاملته باقراره ولا تطلب البينة

١٩١ محضر في دعوى ارض غير منتظمة وغير مفيدة اذ رثا لدى قاضي اذ ضرورة استفهم

عما يترتب عليها أجيب بعدم صحتها

٢٠١ محضر في دعوى احدى ورثة حصه من دار على امرأتين ادعى احداهما من قبل المورث

أجيب بتفصيل في هذه المسئلة حيث لم ينضح الامر من هذه الدعوى

٢٠٣ محضر في دعوى استحقاق في وقف والظاهر عليه لدى قاضي المنصورة أجيب بان

- المدعى متناقض فيها و بعدم صحتها الخ
 ٢٠٧ محضر في دعوى استحقاق ونظر في وقف كائن بدمياط لدى قاضي المنصورة اقر
 المدعى عليه بما فيها اجيب بأنه يؤمر المدعى عليه ما بتسليم العقار لناظره معاملة لهما
 بالاقرار الى آخر ما فيه
 ٢١١ محضر في دعوى احد اخوين على الآخر باشياء ميراثا عن ابيهما وانكرها الا آخر
 وادعى اقرار المورث بأنه لا يملك الا كذا وما عداه ملك لابنه وتنازعا في حدوث
 المتنازع به بعد الاقرار وعدمه اجيب بتفصيل في المسئلة
 ٢١٣ محضر في دعوى شراء بناء على يد قاضي المنصورة اقيمت فيها بينة وافتي فيها مفتي
 المديرية اجيب بتفصيل الحكم فيها على وجه يفيد عدم اعتبار الفتوى المذكورة
 وذكر التنازع اللازم للجواب
 ٢١٦ محضر في دعوى ثمن بغل على يد قاضي بلبيس اقيمت فيها بينة اجيب بعدم قبولها
 لما بين في الجواب
 ٢١٧ محضر في دعوى امرأتين ميراثا بنوة لعم مختلفتين تقر بالدي قاضي طنتداوة بها فتوى
 من مفتي المديرية اجيب بتفصيل اللازم للصحة والحكم
 ٢٢٠ محضر في دعوى أجرة أطيان من يدعى وكالة عن المالكة في استئلاجه وتسليمه لدى
 قاضي طنتداو ادعى المدعى عليه الدفع لو كيل آخر وأقيمت بينة اجيب بان وكالة
 المدعى لا تثبت بالنسبة للوكالة بمجرد اقرار الخصم الى آخر ما ذكر مما يلزم في هذه المادة
 ٢٢٢ محضر في دعوى حصص في مكان من قبل الزوجة عن زوجها اقر لها بذلك باقي
 الورثة ثم ادعوا طلاقها المانع من الارث اجيب بقبولها وبين الوجه في ذلك الى قاضي
 السويس
 ٢٢٤ محضر من قاضي سيوط في دعوى فراغ ست قطع أطيان خراجية اجيب بعدم صحتها
 وعدم استيفائها وبين ذلك
 ٢٢٥ محضر قدمت صورها سند الملك في جهات بدمياط لقاضي المنصورة اجيب بعدم
 كفايتها في قطع النزاع بدون مراعاة شرعية مع عدم الجرم بحجة الاستبدال وفساده الخ
 ٢٢٦ محضر في دعوى ازالة بكاررة على عبد باذن سيده لم تثبت اجيب ببيان الحكم مع
 تفصيله
 ٢٢٧ محضر اشهاد على هبة من اثنين لواحد دارا باسكندرية اجيب بتفصيل الحكم في هبة
 اثنين لواحد الخ
 ٢٢٨ محضر من قاضي طنتداو في دعوى زريبة وجرن اجيب بعدم صحتها وذكر فيه احكام
 الدفع بدعوى الاو^١ بالاستيلاء ونحوه وتفصيل ونقول شتى تتعلق بنوع هذه
 المسائل وتفصيل بين الخارج وذى اليد ينبغي الرجوع اليه ومراجعته
 ٢٢٩ محضر في دعوى طلاق معلق على صحة البراءة من المهر وفي نظير اعيان اجيب بوقوعه

بأننا وذكروا الفرق بينهما وما في رسالة ابن نجيم المنقول حاصلها المتضمنة كون الطلاق رجعيًا

٢٣٤ محضر في دعوى في شركة مضاربة برشيد صدق فيها فتوى ابن من الشيخ محمد عروس ومن مفتي اسكندرية مخالفة لتان لبعضهما أجيب انها دعوى غير واضحة وفيها احتمال فيطلب الايضاح ونقل فيه فروع فيما بعد اقرارا

٢٣٨ محضر من مجلس الاحكام سئل فيه عن حادثتي قتل بسيوط محكوم فيهما بالقسامة والدية على المدعي عليهما من أهل محلتي وجد فيهما القتلان مع تبرئة باقي أهل المحلتي صرحت بما وقعت فيهما معارضة بين مفتي الاحكام وقاضي ومفتي سيوط ووافقهما الشيخ الدوري مفتي اسكندرية سابقا أجيب بجهة الحكم اعتمادا على ما نقل عن نجم الدين بن خير الدين وذكروا في الجواب المعارضات وانصر العلماء الصعيد المذكورين بما يطول فارجع اليه

٢٤١ محضر من قاضي مديرية الروضة في وقف وملاك أجيب بعدم صحتها
٢٤٣ محضر في دعوى عقار لدى قاضي الجيزة ذكر المدعي انه غلب في الحدود وحدثها بحدود أخرى بعد جواب المدعي عليه بوضع يده على المدعي به أجيب بعدم صحتها لا توجه بينت وانها تستأنف ولا يضر الغلط في الحدود بعد اقرار المدعي عليه المذكور بخلاف ما لم يقر ونقل النصوص للفصلين

٢٤٤ محضر في دعوى عقار لدى قاضي الجيزة أجيب بعدم صحتها على الوجه الذي ذكر
٢٤٦ محضر من قاضي المنصورة في دعوى عقار على واضع اليد طلب من المدعي اثبات وضع اليد قبل سؤال الخصم واستفهم عن ذلك أجيب بأنه لا يتوقف سؤال الخصم على اثبات وضع اليد انما يتوقف على صحة الدعوى فان صحت سئل قبل الاثبات بل هو شرط في صحة الحكم بالملك المطلق وما شابهه ويلزم تحديد لشهود وضع اليد أو الاشارة
٢٤٨ محضر من نائب الشرقية في دعوى على ورثة بدين على مررتهم هوش وبيع وأجره دفعهما للمورث ولم يستلم المبيع ولم يعرفهم مع ذكر جهته والمستأجر أجره المورث ثابا من غيره أجيب بعدم صحتها مجتزعا ذكره المدعي لا يوجب فساد البيع الى آخر ما أوضح فيه ثم أعيدت المرافعة وأجيب عنها في ٢٢ رافعة ٢٥٧

٢٥٠ محضر من محكمة مصر بصلح وبراء عام بين اخوة كتب عليه من بعض العلماء بعدم منعه سماع الدعوى ببعض أطيان وأعيان عن المورث الخ أجيب بعدم سماع الدعوى من الاخوين على ورثة أخيه المبرأ بشئ يتعلق بالمورث ابقى - الى البراء الى آخر ما بين به

٢٥١ محضر في دعوى طلاق وطلب اجرة حصانه ذكر المدعي عليه الطلاق وذكروا انها تعارضه في طلب الاجرة بغير حق ولما ثبت الطلاق باليمين ادعى الزوج التوافق معها على اجرة الحضنة ودفعها ماعلا أجيب بأنه لا يظهر كون ذلك مانعا من السماع

٢٥٢ محضر في دعوى بيع على يد قاضي المنية ذكر عنه نائب محكمة مصر انه قاصر من وجوه لم يعين منها سوى عدم بيان ثمن المبيع فطلب من الروزنامة ايضاح الوجوه اجيب باستحسان نظرها بمحكمة مصر لما اوضح وبيئت الاوجه ايضا

٢٥٣ محضر في دعوى وصى تلى من امر الصبي بعمل خارج عن صنعة فاختل فيه اجيب بلزوم ما تقتضيه بقضيه عبدا من الديعة الم يذهب نفع العضو والالزمت دية العضو

٢٥٤ محضر في دعاوى في وثائق الحادم بطنشداوارد من الاحكام اجيب بان فيها تناقضا واختلافا بين الدعاوى الثلاث فان اعيدت ووفق المتناقض مع الامكان تسمع والا فلا

٢٥٥ محضر في دعوى بيع ثدر بدمياط استدقت ارضه توقف فيها فاضى ومفتى دمياط اجيب ببيان حكم الاستتقاق لبعض المبيع وتفصيله وعدم صحة الدعوى والشهادة

٢٥٦ محضر سبق الجواب عنه بتاريخ ٢٣ محرم سنة ١٥ بقرة ٢٤١ ينعلق بطلب رد ثمن مبيع وأجرة تزييد الدعوى ما زيدا اجيب بان الحال على ما هو عليه في دعوى ثمن المبيع وتنصيل في دعوى لاجرة

٢٥٧ محضر مرسل من مفتي مجلس بها الشيخ عبدالرحمن الراجحي في دعوى قتل أقر المدعى عليه بالوراثة والعنل بمأذنة آخر توقف فيها اجيب بايجاب نصف الدية في ماله مع امر اء بالقتل بالمسوقة لعدم تصرفه بالعمد الى آخره

٢٥٩ محضر في دعوى قتل على جماعة بمجلس طنشداوارد من الاحكام اجيب بعدم صحتها وعدم مطابقة الشهادة

٢٦٢ محضر في دعوى من يدل وكيل في المصومة عن بيت المال بعقار ومثاقول على رجل وامرأة افرت امرأة باصل الملك للرجل المتوفى المدعى انه مات عن بيت المال والمائل لها بالهبة من ببله في الجميع ثم البيع للمدعى عليه الثاني من ببلها وادعى الشراء من قبل المرأذبل اقرار باصل الملك للميت وافامت المرأة البينة على دعواها اجيب بقبولها في الاعيان دون العقار الا ان يثبت الاستتقاق

٢٦٩ محضر في دعوى بيع من بعض الشركاء في عقار مشترك والبيع لمقداره عين اجيب بعدم صحتها وذكر حكم هذا البيع وهي لدى قاضي المنية

٢٧١ محضر في دعوى بعض عقار لدى قاضي المنية استقهم عما يجريه فيهم مع التخالف في بعض الحدود اجب بالتفصيل في ذلك وثبات النصوص

٢٧٣ محضر في دعوى ورثة على احدهم ببناء بمنزل وحانوت في الزقاق ين اجاب عنهما مفتي الاحكام اجيب ببيان الحكم بخلاف جوابه واوضح الامر في ذلك

٢٧٧ محضر في دعوى قتل بمديرية اسنا لدى قاضيها ودفني مجلسها ناقض فيه مفتي استئناف قبلي فرد عليه مفتي المجلس وتكرر ذلك اجيب بما لزم فيها وذكر وجه آخر لعدم قبول الشهادة

٢٨٨ محضر في دعوى زوجة ميتة على اخيها الوصي ببعض اسما قها هذا كروصي جوابها

بصفة مخصوصة ثم ادعى الوصي الاتفاق عليها وعلى اولادها فكذبته ففهم قاضي
سيوط تناقض الوصي بين جوابه الاول ودعواه فطلب الجواب فتوقف وكيل مفتي
استئناف قبلي اجيب بعدم التناقض وبين وجه ذلك

٢٩١ محضر في دعوى قتل عم لدى قاضي المنصورة حكم فيه بالقصاص وناقض فيه مفتي
الاحكام بعد التصديق عليه من مفتي مجلس المنصورة فعارضه قاضي المنصورة
وطلب احالته على مفتي مصر اجيب بحكمه بالانقضاء اذا كان كل من الخردق
وانرش يطلق الى الآخر

١٩٦ محضر في دعوى استثناء سابقين من قسمة لدى قاضي الشرقية اجيب عنها بتفصيل
موضح فيه

٢٩٩ محضر في دعوى استحقاق نظرو دف للارشدة حكم فيها بوجوبه من اجابها
الشيخ عبد الفتاح الجارم برشيد واطلها الشيخ محمد عروس اجيب بعدم صحتها
لا وجه بينت لامن جميع الاوجه التي استند اليها المبطل وقتل جميع ذلك

٣٠٤ محضر هو حجة تداع واصل استهم عنها قاضي المنصورة بوجهه عديد اجيب بانها لم
تسمع فيها دعوى شرعية على مفهم منها وبين ما يلزم ومع ذلك ذكرت اجوبه ما استفهم
عنه ووضح اتمام

٣٠٦ محضر في دعوى قتل عم سبق الجواب عنه بتاريخ ٣٠ ح سنة ٨٦ قيد في هذه
الترجمة بعمرة ٢٥٩ برده للاستئناف فاعيد بقرن الاستئناف اجيب برده تأييد التبين
عده وقد سبق ايضا اللزم اولا

٣٠٧ محضر في دعوى دين من وكيل احد الورثة على بعض في التركة فاست على اقرار
المورث به بينة اجيب بعدم قبولها

٣٠٩ محضر في دعوى قتل عم حكم فيه بالقصاص اجيب بان الجكار الدود ببل كبر
الصغار حيث لا اجني الا انه يلزم له حقه سبق الحكم بالوفاة وانحصار الارث

٣١٢ محضر في دعوى قرض اجيب بان من شروطها ذكر القبض وصرف ذلك الى حاجته
وانه اقترضه من مال نفسه ولم يصرح به بقبض القرض من ماله الخ فتستأنف

٣١٣ محضر في دعوى دين سبق قيده بعمرة ٣٠٧ ثم اعيد اجيب بتدوير الشهادة وانه سيأتي
بيان وجه القصور بتاريخ ١١ ح سنة ٨٧ من هذه الترجمة بعمرة ٣١٢ من هذه
الترجمة عقب هذا

٣١٤ محضر في الدعوى المذكورة قبله اعيد ثالثا اجيب بان القاضي اعلمه لم ينأمل في
الجواب السابق الى اخر ما اوضح

٣١٥ محضر في دعوى عقار من امرأتين قبيلتين لدى قاضي منسفيس حكم فيها ثم سمعت
لدى قاضي المنية واستفهم عن امور فيها اجيب بتفصيل فيها

٣١٩ محضر في دعوى عقار من ورثة على آخرين لدى قاضي العشن اعترف به لدى دايهم

في حكم به لهم اجيب بمعاملتهم بموجب اقرارهم وان كان في الدعوى قصور
 ٣٢٢ محضر في دعوى قتل عمد سبق اعطاء الجواب عنه وقد بهذه الترجمة مرتين الاولى
 بنمرة ٢٥٩ والثانية بنمرة ٣٠٧ ثم اعيد اجيب بان الدعوى مستوفية ولم يظهر
 الاكتفاء بشهادة الشاهد من

٣٢٥ محضر في دعاوى وورثة الخادم التي سبق اعطاء الجواب عنها وقيدت بنمرة ٢٥٤ من
 هذه الترجمة اجيب عنها بقبولها للحصول التوفيق و بين الوجه واختلاف التصحيح في
 بعض ما وجد فيها الى آخر ما اوضح

٣٢٦ محضر في دعوى قطعه ارض ودار لدى قاضي شلشلمون اقيمت عليها بينتان اجيب
 بقبول احدا مما يقيد مذكور به وعدم الاكتفاء بالثانية على الوجه الموضح به
 ٣٣٠ محضر في دعوى نكاح بنت رجل اقيمت عليها بينة شهدت بان اباها زوجها وكانت
 حاضرة فقالت ابا بالغة ولم آذن لابي في تزويجي بالمدعى العقد له بل بغيره اجيب
 بتفصيل المسئلة وما يلزم اجراؤه

٣٣١ محضر في دعوى وصية بثلاث عقار مملوك واطيان خراجية اميرية اقيمت عليها بينة
 اجيب بصحة الدعوى والشهادة بالنسبة للعقار المملوك دون الاطيان وبان شهادة
 الشاهد من المذكورين غير صحيحة

٣٣٣ محضر في دعوى طلاق من امرأة على ضررها بعد المولود اقيمت فيها بينة على الزوجية
 الى الموت والاقرار بها من الزوج قبل موته بخمسة ايام وادعت الاخرى الطلاق الثلاث
 قبل الموت بعشرين يوما في حكم لها بالمراث اجيب بصحة في ذاته ان لم تقم بينة على دعوى
 الثانية المذكورة ولا تدخل المسئلة فيما وقع الخلاف فيه ووضح ذلك

٣٣٧ محضر في دعوى عقار ارثا مدعى الا آخر شراء من المدعى ومورثه اقيمت عليها بينة
 لدى قاضي المنية واستههم عن أنباء اجيب بعدم قبول الشهادة وباللوم عليه في مثل
 هذا التوسع

٣٣٩ محضر في دعوى عقار حكم فيها من قاضي الفيوم وحرر بها اعلام واريد اعادة الدعوى
 فاحيل بطلب الجواب عما يرى فاجيب بقصوره في هذه الصورة ولا مانع من استئنافها
 وبعد تنعيم ما يلزم شرعا كل ما ثبت يحكم به الى آخره

٣٤٠ محضر في دعوى قتل لدى قاضي سيوط نافض فيه مقتى الاحكام بعدم صحة الدعوى
 لعدم بيان كون ضرب المدعى عليهم مائة او مائة واخمس والمثخن من غيره اجيب بعد
 حصول منافسات بعدم صحتها من حيث ايجاب القصاص والديه لامن حيث التعزير
 الى آخره

٣٤٠ محضر في دعوى شراء ثورين لدى قاضي طشتا ووجد من مدعي ما يوهم التناقض في
 كيفية دفع الثمن فاستفتهم عنه اجيب بطلب البينة على ما اوضحه آخره ولا يعد تناقضا

٣٤٢ محضر في دعوى ارث بنو العال لدى قاضي اسكندرية حصل فيها تناقض بين ما ذكر

اولا واخر اوان لم تصح الاولى فاستفهم عن ذلك اجيب بعدم سماعها لذلك على القول المصحح

٣٤٨ محضر في دعوى هبة اطيحان لدى قاضي المنوفية اقيمت عليها بيعة اجيب بعدم استيفائها لعدم اثبات التوكيل ضمن الدعوى

٣٥١ محضر في دعوى جوار ادعى المدعى فيه الشراء وانه نتاج بائعه وادعى الاخر كذلك اجيب بتفصيل حكم دعوى النتاج الى آخره

٣٥٢ محضر في دعوى وصية بغير اطين وعشر في تركة لدى قاضي استنا اجيب بعدم صحتها لقصور التحديد في العقار المدعى فلم يصح الحكم ولزوم استئنافها

٣٥٦ محضر في دعوى مرض في تركة لدى قاضي سيوط وقع فيها مناقشة واجوبة بين مفتي الاحكام وقاضي ونائب سيوط مراروا قل كل نصوص الدعوى مطولة واحيل الامر فيها

لمنع الاشكال اجيب بما لزم مع بيان دواعي التصوص الى آخره توصح

٣٦١ محضر في دعوى قتل عمدهم فيها بالقصاص من فاذى كرد فان اشترع عليه مفتي السودان بسقوط القصاص للشبهة التي ظهرت له ووجوب الدية واقاد معني الاحكام

صحة الحكم اجيب بانه لا حاجة لاعادة الاعلام المترفيه القاتل بالقتل لعدم وطلب الاولياء القصاص الخ

٣٦١ محضر في دعوى قتل عمدهم من مدرسنا بركالته عن الحكمه راروا كيل عن خديو مصر لمن لا وارث له بدون اثبات او كالات بالبيعة مع اقرار القاتل بوجوب القصاص

ناقضه مفتي الاحكام سابقا ولا حيل يلزم الاثبات بالبيعة وعارضهما القاضي اجيب بان المقرر يعامل باقراره بلا حكم امام مع الانسكار فيلزم اثبات الوكالة كما ذكره المذكور ان على المعول عليه

٣٦٣ محضر في دعوى قتل عمدهم فيه بالنصاص فما قض في صفته بعد قهر بر اعلامه بطلب المجلس الخصوصي بعضهم بكلام طويل الدليل اجيب برد تلك المرافعة بما

هو اطول وتعلت النصوص اللازمة وسيأتي ما يؤيد توجهه لاول مرة ٢٣٩

٣٧٠ محضر في دعوى ورثة على ثلاثة بقتل مورثهم عمدا ويا سرار اثنين منهم بذلك فاقرو الاثنان باقرارهما بالقتل مكرهين الا ان اقرارهما موجب للدية ولم يثبت ثبتي سوى

ذلك من كل من الفريقين اجيب بلزوم الدية المقرين لنصادق الفريقين على حصول القتل من الاثنين وان اختلفا في صفة القتل

٣٧٢ محضر لدى قاضي رشيد في دعوى وكيل عن وصي بل فاصرة باستنفاها ربح عقار من ادعى بعدمدة الملك لنفسه ولموكلته في بناء في ذلك العقار ربحه بالطريقة اقضه في

دعواه فاحتج بعدم ايلوا ذلك له حين الدعوى الاولى اجيب بعدم سماعها ووضح ذلك

٣٧٦ محضر من قاضي دمياط في دعوى دهن منزل مشنرك بين زوجين حكم حيه بشهادة

ابنهم ما لمرتهن بعد اقرار الزوج بالدين المدعى به عليه والرهن من قبله باذن زوجته
كالدعوى وانكار زوجته اجيب بعدم صحة الحكم بشهادة الابنين باقرار ابوهم
بالرهن من قبلهما ووضح ذلك

٣٧٧ محضر متعلق باطيان عشورية بسع الحق من بعضها وتنويز عن الحق من بعض شائعا
لاشخاص اجيب بعدم استقامته فيقتضى تغييره الخ

٣٧٨ محضر في دعوى جنايه ضمنت فيه الدية لموت النجى عليه منها وفيها جراحة في جلدة
الانف لدى قاضي دمياط ومجلسها اجيب باجمال في جواب المدعى عليه فان فسر بما
يفيد أن الجرح تشا بفعله يعامل بموجبه كما ذكر مفتيها وكذا الوقامت بيته على ذلك

٣٧٩ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنوفية عجز عن اثباتها ولم يلتمس اليمين خلف
الناضي المنكر لمحق فاصر ين من الورثة لا امتناع الجسد عن طلبه فتوقف في ذلك مفتي
استئناف بحري اجيب بجهة المنع للعجز سواء بطلان للقاضي ذلك او لا وذكر انه لم يقف
على نص صريح في كون ذلك للقاضي او لا بل ينصب وصيا لطلب اليمين واستظهر
ان له ذلك

٣٨٠ محضر ان احدهما من قاضي الشرقية والساني من قاضي المنصورة ردهما مفتي
الاحكام بعدم الاستيفاء وادعى متى استئناف بحري باستيفائهما اجيب ببيان ما هو
لازم فيهما تفصيلا

٣٨٢ محضر في دعوى بساء دار وبيت قهوة بدمياط افاد صحتها مفتيها دعوى وشهادة
اجيب بنقيضه ووضح

٣٨٧ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنصورة استفتي عنهما مفتي الاحكام وفي الورثة
حمل فتوقف ثم انعمل الحمل ذكر الاجب بعدم صحة كل من الدعوى والشهادة واشير
فيه الى وجه الفساد عند الاعادة وهي مؤرخة ٢٣ ن سنة ٢٩٠

٣٩٠ محضر في دعوى قتل عمد على ثلاثة لدى قاضي المنصورة وهي الحادثة المقبدة قبله
اجيب بعدم مطابقة الشهادة وفيها قصورا

٣٩٤ محضر في دعوى قرض لدى قاضي رشيد اقيم عليها البينة بالاقرار اجيب بقبولها
بعد التعديل

٣٩٤ محضر ان في اثبات ودينه من طرف قاضي المنية اجيب بعدم استيفائهما ووضح
اللازم لذلك

٣٩٦ محضر في دعوى القتل التي فيد محضرها في هذه الترجمة بنرة ٣٩٠ أعيد ثالثا اجيب
بأنه لا تخليف من العجز عن البرهان الا بالطلب والعاجز ممنوع وحق القاصر باق الخ

٣٩٧ محضر في دعوى دفع ضرر بفتح طافات لدى قاضي رشيد اجيب بنفصيل الحكم في ذلك

٣٩٩ محضر في دعوى ورثة وورثة وورثتهم حمل اجيب ببحثها والحكم بها بعد استيفاء اللازم
ما عدا المل بل يوقف نصيبه الخ

- ٤٠١ محضر في دعوى قتل عمدا لدى قاضي المنوفية اقر الخصم بما يترتب عليه الدية وانه كان مكرها على الاقرار وطلب بين الورثة كلهم على ذلك والمدعي منهم اثنان بالغان والباقي قصر اجيب بوجوب الدية ودعواه الا كراه غير معتبرة لعدم بيان ما يكون اكراد اوله تحليف البالغين على نفى الا كراه لو صحت دعواه وعلى نفى الكذب فيه ويقضي لهما بحصتهما ويتنظر بلوغ الباقي
- ٤٠٣ محضر في دعوى دين قرض في تركة اقيمت عليها البينة اجيب بانه يقضى به بعد استيفاء اللازم ويمين الاستظهار
- ٤٠٤ محضر في دعوى شركه ملك في مال بمحكمة السويس ورد من المجلس الحسبي اجيب بقصور في المحضر ولزوم الاعادة
- ٤٠٥ محضر من قاضي سيوط في دعوى بيع الاستيجار اجيب بعدم صحتها وكذا الشهادة الى آخر ما اوضح
- ٤٠٦ محضر في دعوى قتل بمجلس المنوفية لم يبين انه خطأ او عمد ولا آتته استفتهم عن صحتها وعدمها وهل هناك فرق بينها وبين الشهادة الى آخره اجيب بالفرق وعدم صحة الدعوى دون الشهادة وذكرت النصوص ووجه الفرق
- ٤٠٦ مطلب دعوى القتل بلا يبار انه عمد او خطأ لا يصح
- ٤٠٨ محضر في عقد تنازل عن بناء وارض وآلات نظير تسديد ما على المتنازل من المطلوب لبنت المال بغائضه اجيب بعدم صحته
- ٤٠٩ محضر في دعوى ورثة اودي على رجلين بقتله لدى قاضي المنوفية مجلسها استفتهم من المفتي والقاضي عن قبول شهادة الذميين على المسلم بالنسب مع انكار الخصم الحق وهل ينتصب أحد الورثة خصما عن القاضي ايثبات النعز برحق الميث وعند المحضر عن اثبات الورثة والوكالة هل لهم التدليف فان نكل يكونون خصما في اثبات الدعوى بالبينة او في الاستخلاف فقه الى آخره اجيب بعدم صحة الدعوى للاجمال مع بيان اجوبة الاستفتها مات والفرق بين مالو ادعى بحق على الميث وله في وجهه من يقر بالورثة الى آخر ما اوضح
- ٤١٠ مطلب هل تقبل شهادة النصرانيين على مسلم بالنسب مع انكار الحق المدعي الخ
- ٤١١ مطلب لا ينتصب الوارث خصما عن الميث بدون اثبات الوفاة والورثة بالبينة عند جود الحق المدعي به ولو كان الخصم مقرا بالوفاة والورثة بالانكار المدعي حق على وارث ميث مقرا بالوفاة والورثة منكر للحق
- ٤١٢ محضر اذ هاد بطلاق امرأة استفتهم عن دخولها في الدية الدال على والتاسع من لائحة القضاة اجيب بعدم ظهور دخوله وأوصح ذلك
- ٤١٢ محضر من قاضي طنطا يقتل صغيره على رجل اجيب بعدم صحة الدعوى
- ٤١٣ محضر في دعوى لدى قاضي المنوفية ورد من بعض ورثة جده في عطية منسوب لمسجد

الموافق اجيب بعمالة المقر منهم بموجب اقراره واعتبار اليد لباقي الورثة وعدم
تكليفهم البينة بل على مدعي الوقف وعدم الحكم بالوقف بمجرد بعض آثار ميثاق
وم حاض قديمة الخ

٤١٤ محضر في دعوى قتل عمدة سوقة على قول الصاحبين واللائمة الثلاثة الصادر العمل به
لاقرار القاتل بذلك اجيب بموافقة

٤١٥ محضر في دعوى طلاق ثلاث من احدى الزوجتين على الاخرى بعدم موت المورث
اقيمت عليها بينة اجيب بعدم التصاع بالحرمات من الميراث بهذه الشهادة

٤١٦ محضر في دعوى عقار حكم به للمدعي عليه وبمنع المدعي اجيب بقصور فيه ولزوم
استئناف الدعوى والشهادة

٤١٧ محاضر من قاضي الدلتجات استههم عنها قاضي البحيرة وهي أربعة واعلام خامس من
قاضي البحيرة استههم عنه ايضا اجيب بعدم انتقاض ما تضمنه الخامس من الاقرار
بدنوة أحد الاولاد بما تضمنه أحد الاربع من العجز عن الاثبات وعدم بطلان
المتضمن طلاق الزوجة وبقصور في الاعلام المتضمن الحكم باغنام الميت وكذا
الحكموم فيه بالمبلغ على التركة

٤١٩ محضر من طنتد في قضية ورثة الخادم سبق ما يتعلق بها في الترجمة مرتين اولاهما
في ١٢ محرم سنة ٨٦ بمر ٢٥٤ والثانية في غاية م سنة ٨٨ بمر ٣٢٥ اجيب
بعدم تمامها وبين ما يلزم لذلك

٤٢٠ محضر من قاضي المنصورة شهد فيه مععتقان للميت المدعي على ابنه بدين منكر له
واجتهقه ما فاقام المدعي بينة على عتقه ما من قبل الميت وبعثي خمسة من الجوارى
واثنين من العبيد فاستفهم عن ثبت عتقه اجيب بعد استيفاء اللازم يثبت عتق
الشاهدين لا بالدين لكونه سببا للحقه لا محالة وبعثي النسوة الخمسة لعدم توقفه على
الخصومة دون العبدتين الاخيرين عند الامام

٤٢٣ محضر في دعوى عقار لدى قاضي المنية اجيب بعدم صحته او كذا الشهادة وبين ذلك
وما يلزم

٤٢٤ محاضر اربعة من مديرية بربريد عاوى تتعلق بميت بخصومة من نصب وصيا مع غيبة
الورثة كتب عنها من مجلس محكمة مصر بعدم صحة نصب الوصى لعدم انقطاع
الورثة غيبة اجيب بالتصديق وبين ما يلزم

٤٢٥ محضر في دعوى مضاربة فاسدة لدى قاضي المنية حكم فيها بضمات المال على المضارب
وأجر المثل له وأفتى بموافقتهم مفتي المديرية وتوقف فيها القاضي الخلف اجيب بعدم
صحة الحكم لملك المضارب الايداع ولو فاسدة الخ

٥٢٨ محضر من قاضي الشرقية في دعوى طلاق بعد الموت من أحد الورثة على زوجة الميت
قامت عليه بينة فرد المقتى شهادته للتأخير بالاعذر اجيب بعدمه لعدم تحقق التأخير

مع العلم بالمعاشرة بلا عذر الخ

٤٣٠ محضر من قاضي المنية في دعوى دين على ابني ميت على مورثهما ادعيا ايفاء فادعى المدعيان اقرارهما بعده الى الموت اجيب بغير اخذ المدعى عليهما باقرارهما في حقهما خاصة اذ لم يثبت الدين بيمينه أو تصديق باقي الورقة وبهجة الدفع لو ثبت

٤٣١ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنصورة سابق ورد محضر نظيره وقيده في هذه الترجمة في ٢١ ربيع الآخر سنة ٩٢ بكرة ٤٠٦ أجيب بعدم صحتها فلا يسئل الخصم عنها وبين النص في النظر السابق

٤٣٢ محضر في دعوى قتل عمد لدى قاضي المنصورة اجيب بعدم الاكتفاء فيها بالشهادة الموجودة مع بيان ما لزم ايضاحه

٤٣٤ محضر في دعوى القتل المقيدة قبله بكرة ٣٢ : أعيد بعد شهادة آخر بالقتل وبالنسب وشهد احد الشاهدين أولا بالنسب ايضا أجيب باعتبار ذلك متيذا بما أوضح في الجواب

٤٣٦ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل حكم فيه بالدية فماتت فيه أو باب المجلس الاول بحكمة مصر مرتين وناقضهم القاضي وقتي استئناف بحري مرتين بما ينول ذكره أجيب بالاكتفاء بما ذكره القاضي في صحة الحكم

٤٤٠ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل عمد حصل فيها تناقض بالدعوى على رجل ثم الدعوى على آخر من وصى على تصروكيل عن بالغته منع ثم أقيم وصى آخر فادعى على الآخر فاقرب قتل بمحدد بلا عمر يع بالعمد أجيب بايجاب الدين على الجاري به العمل حتى يقول عمد الخ

٤٤٥ محضر لدى نائب المنية في دعوى عقار ارثا اجيب بعدم استيفائها وبين ما لزم فيه والحكم المترتب عليه

٤٤٩ محضر من قاضي المنية ثبت فيه استحقاق ناة بانتاج على مشتر من آخر فادعى بانه على المستحق بانتاج ايضا فاقض القاضي في صحة خصومه ومته مع الاستدق لما ذكر اجيب بهجة خصومه وذكر النص على ذلك

٤٥١ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل على شخص من بشلوش لا آخر اقيمت فيها بينة على الارث والقتل اجيب بعدم الاكتفاء فيها

٤٥٥ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنصورة اقيمت عليها بينة اجيب بعدم قبولها ولا يطلب الا امر بالضرب ولا يسأل بدون دعوى

٤٥٩ محضر من قاضي المنصورة بدين مرتين حكم به في ركة المنة من غنا نفسه مفتي استئناف بحري من خمسة اوجه وأخل الحكم بها اجيب بهجة وردت لوجه منها بما توضح به

٤٦٣ محضر من سيرة محكوم فيه بها في محكمة مسر الشرعية سأل عنه أمين بت المال فقرأ

اعدم ذكرها يوم الوفاة مع سند ودية ودية لا آخر ومع ذلك لم يثبت شرعا اجيب
بانه اذا لم يوجد تحت يده القضاء بعد سماع من يدعي الايضا ان لم يثبت كريمة الوفاة
الا بعد تحنيطه بأحد الجاس واستوفى الحكم بنفذاً

٤٦٤ محضر من قاضي طنطا بدعوى قتل عمداً أقر الخدم به خطأ فأقام الورثة ببنة على اقراره
بأنه عدو بالورثة أجيب بعد تزكية الشهود بحكم بالنسب ثم بالقصاص

٤٦٦ محضران من قاضي المنصورة أوهم في دعوى قتل عمداً حكم فيه بالقصاص بعد استفتاء
مفتي المديرية وتوقف فيه مفتي استئناف بحري واشتبه من وجوه اجيب بالتصديق
فيها بالأول والآخر - - - - - مرة ٧١ في دعوى قتل نيراناً وتوقف فيه مفتي
الاستئناف أي واشتبه من وجوه اجيب بعدم استيفاء المحضر الى آخر ما توضح به

٤٧٦ محضر من قاضي طنطا بدعوى بيع عقار مرقعة بصفة صلب فيها المانع عن المعارضة فحكم
بمنع المانع على لا اقراره به فردد مفتي مديرية بسقوط من اوجه ثلاثة فما قضه قاضي
صندوق الاستئناف وباتت سيون فما قضه جميع مفتي المديرية ثم احوال مفتي
الاستئناف قبل ذلك غيره أجيب بعدم الاحتجاج الى تمييزه والاكتفاء به واوضح جميع
ذلك

٤٨٠ محضر من قاضي المنصورة بدعوى قتل عمداً اقيمت عليها ببنة ثم نصادق المتداعيان
على اقرار المدعي عليه بتدخل تولى المدعي تبه بكيفية منصوصة وهو ضرب المدعي
عليه المعتول اولاً وضرب آخره ثانياً لانه كانت به حياة مستغرة بعد الاول اجيب
بنفي انتصاص عن المدعي عليه وعليه التعذر الى آخر ما توضح به

٤٨٣ محضر من قاضي شلشون بدعوى دار حكم فيها بالمدعية ثم استنهم عن سماع الدعوى
فيها ثانياً من قاضي الشرية أجيب بعدم استيفاء ما سطر فيه وجرا من سماعها ثانياً

٤٨٦ محضر من قاضي المنصورة بدعوى قتل على اربعة اشخاص من ضمن خمسة اقيمة فيها
البينة على وكالة مدعي والذنب وحكم به ثم اقيمت على القتل فردت الثانية بمقتوى
مفتي المديرية أجيب بعدم صحة الدعوى والحكم بالو كالة والذنب وعدم افادة
الثانية ايها

٤٨٩ محضر سبق تبينه في ١٩ محرم سنة ٩٦ من قاضي المنصورة في هذه الترجمة بتمرة ٤٦٦
اعيد ثانياً مشروحا عليه من القاضي بانه كان استوفى اللازم من سماعه وتوضح اولاً وانما
في الكتابية نصور أجيب بانه اذا كان كذلك يصح الحكم وان كان الاعلام
قاصراً

٤٩٠ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل موجب للدية حكم فيها بذلك وصدق عليه
مفتي المديرية وتوقف فيه مفتي استئناف بحري من حيث تخيير القتلى في نوع الدية
التي تدفع وذكر الاختلاف المذكور في دية شبه العمد الخ أجيب بتعيين كون الحاصل
شبه عدوان الذي عليه العمل صحة القضاء في دية شبه العمد من الانواع الثلاثة ولا

تخليط الا في الابل لكن توقف في قبول الشهادة لظهور اختلاف المكان الى آخر ما توضح في ٧ شوال سنة ٩٦ وستأتي هذه الدعوى بكرة ٤٩٧

٤٩٣ محضر من قاضي المنصورة في دعوى حق باقى تركه من زوجة على ابن زوجها فادعى طلاقها ثلاثا واقامت البينة اجيب بقبولها على الدفع المذكور الى آخر ما توضح
٤٩٤ محضر من قاضي المنصورة بدعوى طلاق على الزوج مرتين استفهم عنها القاضي من جهات اجيب يلزم اثبات توكيل المدعى لدخوله تحت الانكار وباقي دعواه الى آخر ما ذكر فيه

٤٩٧ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل سبق ورود محضرها وقيد بكرة ٤٩٠ ثم اعيدت كالارلى وكذا الشهادة فظهر اختلاف بينهما في المكان وعجز المدعيان عن الاثبات اجيب بمنعهما الخ

٤٩٩ محضران من قاضي المنصورة بدعوى قتل الاولى اقيمت عليها البينة بالاقرار اجيب بان فيه قصورا المابين والثانية بكرة ٣ استفهم عن حكمها بعد اقامة البينة على الموت والوراثه اجيب بعدم صحتها لعدم الجزم بها بل الحاصل مجرد اقرار المدعى عليها

٥٠٥ محضر من قاضي كردفان في دعوى على ثلاثة بقطع الطريق وحصول قتل عمد فيه وحكم فيه بالقتل حدا وصدق عليه من مجلس محكمة بمصر ما لم يرجع المفرون عن اقرارهم فسقط الحد فاستفهم من مهر دار الجنب الخديوى كيف يسقط القتل عنهم مع اقرارهم به عمدا اجيب بان الحكم صدر بقتلهم حدا فيقام عليهم لاقرارهم ما لم يرجعوا فيسقط فلوس سقط ينظر فان ادعى الولي ان الضرب حصل منهم معا او متعاقبا يحكم بما يترتب على كل بموجبه الى آخر ما توضح

٥٠٨ محضر من قاضي طنطا بدعوى قتل بنين عمدا فادعى المدعى عليه بقتله بشمروخين منه ومن آخر عمدا فحكم على المقر بالتعاص فتوقف مفتي استثنى بحرى لعدم بيان صفة الشمروخ وطلب من قاض حلف البيان اجيب بعدم وثقة في ذلك لتولية قاض آخر ما لم يصدر له امر بالحكم بالتعاص على مذهب من يراه الخ

٥١٠ محضران من قاضي الجيزة أحدهما بدعوى بئس جال على وارث مدة سافه ماذا يصنع فيها والثاني بدعوى حصة في منزل ارثا انكرت فادعى عليه الاقرار اجيب عن الاولى باستثناها وعن الثانية بصحتها وبين ما يلزم فيها الخ

٥١٢ محضر من قاضي المنصورة وهو متعلق بالسابق فيده في هذه الترجمة بكرة ٤٩٤ اعيدت هذه الدعوى ثلاث مرات في دعوى طلاق اجيب بعدم صحتها لما سبق وبين اللازم
٥١٣ محضر من قاضي اسكندرية في دعوى قتل عمدا لرجل فرنساوى اقيمت عليها بينة اجيب بعدم القضاء عليها لعدم استيفائها

٥١٩ محضر من قاضي البحيرة في دعوى قتل عمدا حكم فيه بالوفاة والوراثه بما على شهادة بان

قاضي اسكندرية قضي بذلك وانيمت بينة على اقرار المدعي عليه بما بالقتل اجيب
بعدم صحة الحكم المذكور لعدم الاستيفاء وبان شهادة الاقرار فاصرة عن افادة
موجب القصاص وبين ذلك الى آخر ما ذكر فيه

٥٢٣ محضر من قاضي قناني دعوى قتل منع فيه من سماعها لعدم صحتها فاقض فيه مقتى
استئناف قبلي بحجة دعوى أحد الورثة وكتب في ذلك مرتين اجيب بالعمل بما تضمنته
كتابته واوضح ما يلزم

٥٢٥ محضر من قاضي بورسعيد في دعوى قتل عمد أقر القاتل بضربه بالشيش للدفع عن
نفسه وموته بذلك مقتى مدبرية الشرقية بايجاب الدية ما لم يقل عمدا على رواية
ابي بوء فتوقف القاضي وطلب الجواب بواسطة الحقاينة عما رغبه أجيب بايجاب
القصاص ما لم يثبت الدفع عن نفسه حيث لم يكن المقتول منهما بالشيش والمكابرة ولم
يثبت الدفع عن نفسه حتى على هذه الرواية وبين ما يلزم لذلك

٥٢٨ محضر من قاضي الشرقية بدعوى مبلغ من ذهب ونضرة صرف بالاذن أجيب
بغصورها وعدم الاكتفاء بما سطر فيها

٥٢٩ محضر من قاضي طنطا بدعوى ذل حكم فيه بالغصاص فتوقف فيه مقتى استئناف
بحري لما نسب لوالى بعد الحكم ان الشاهدين من اهل أقرب المحال الى مكان القتل بناء
على قول الامام اجيب بانه لا يظهر القطع ببطلان القضاء بحري مما نسب الى والى الخ
٥٣٠ محضر من قاضي سيوط في دعوى قرض لم يبين بعض صنف عمله وباردب ونصف
فولا توقف فيه القاضي والمفتى ومقتى استئناف قبلي واستفهم عن المادة من أوجه
اجيب بعدم صحتها ما اوضح

٥٣١ محضر من قاضي بني سويف بدعوى قتل عمد سمعت استفهم عما يجري في تميمها
اجيب بتفصيل اللازم

٥٣٥ محضر من قاضي المنوفية بدعوى طلاق بعد موت الزوج محرر بها نسختان كتب
عليهما فتاوى مختلفة وبواسطة الحقاينة طلبت الاجابة عنها أجيب بان ما افاده مقتى
المدبرية في محله الخ

٥٣٦ محضر من قاضي الشرقية متعلق بالمادة التي قبل محضرها في هذه الترجمة بنبذة ٥٢٨
بعد توقف المفتى عن جوابه اجيب بعدم اعتباره واوضح ذلك

٥٣٧ محضر من قاضي البصرة بدعوى قتل عمد سبى نظيره وقيد بنبذة ٥١٩ من هذه
الترجمة ثم أعيد الآن اجيب بعدم الاكتفاء بثبوت حكم قاضي اسكندرية بالنسب
بدون الدعوى والشهادة ضرر بحال القضاء على قول الاكثر الى آخر ما توضح

٥٤١ محضر من نائب الشرقية في دعوى رجل وكيل عن امرأة باعطاءها المدعي عليه مبلغا
من النقود ليتجر فيه لنفسه فاجاب بانه يستحق قبلها ضمن مبلغ ذكره حصته فيه ارثا
وامر باخذ من امهات اقل مما ادعى به الخ أجيب بحال المفري باقراره ويؤاخذ

٥٤٢ محضر من قاضي سيوطي قاضي في مجلس من قضاة مصر في سنة ١٠٩٢ هـ
 قبلي قناقص فيه ارباب المجلس بحكمة مصر باوجه ذكر توردوه قناقصهم قاضي
 ونائب سيوطي ذكر انصوصا وتكر ذلك من الطرفين فاحيل لفصل اشكاله اجيب
 بعدم استيفائه من وجه آخر وبلزوم اعادته لوضعه الامر من حيث هذا الوجه والا فلا
 يقطع بخلل الحكم لو صدر مستوفى بمجرد ترك الاحتياط الى آخر ما توضح
 ٥٥١ محضر من قاضي استندرية بدعوى ورثتها ببايعين القتل عجزوا عن اثباتها ولم يلتزموا
 عينا منعوا فاقض فيه ارباب المجلس الشرعي بحكمة مصر وطلبوا ورده لالتليف لحق
 قاصر من الورثة وليذكر أن دعاءها بعد الا حالي من المجلس بسبب اللاتفة قناقصهم
 ارباب مجلس محكمة استندرية عما اوضحوه فرده الاخر ون اجيب بعدم الحاجة
 لاعادته بناء على ما توضح

٥٥٣ محضر من قاضي القهبة في بخارج متعلق بتركه محمود حسن العرقاوي بين اخته
 وزوجته اجيب بحقه حيث لا مانع الى آخر ما توضح

٥٥٥ محضر من قاضي طنطا بدعوى بالغة من الورثة قتل المورث عمدا ثم بلغت اخرى
 وصدقت على الدعوى واقامت بدينه على الاقرار به وتودف فيه مقي استئناف بحري
 لعدم التصر به بالتعدي مع العبد اجيب بالعدم لا يظهر التوقف على ذلك وهذا بتسليم
 كون الدعوى مقبولة مع التناقص بدعوى التمديق من الخصم في الاراء اذ ادعى
 بد آخر ويرفع به النافض ولو محجودا كما لو مقر به واستتم لذلك وبما الحكم على
 القول بعدم اشتراط خصومة كل الورثة في الدعوى بل الشرط طلب الكل الى آخر
 ما توضح

٥٥٩ مطالب التناقص بر نفع بتصديق الخصم ولو كان التصديق مسكورا واوثبته المدعي
 بالدينه

٥٦٠ محضر من قاضي المنه ورة بدعوى قتل عمدي المادة التي سبق محضرها وميد في هذه
 الترجمة بمر ١٩٩٩ اعيد ثانيا لتوقف مقي استئناف بحري ميه بالان اجيب بأنه
 ان كان توقفه من جهة كذا فجوابه بالنفي ان كان من جهة كذا فجوابه كذا وان
 كان من جهة اخرى فلا بأس من ايضاها

٥٦٤ محضر من قاضي استا في دعوى وكيل ام على اب بقتله ابنتها مسهرا حصارا رثها
 في امها وعاصب غير الاب لم يبين كتب من القاضي وغيره بعدم استبانتها وكتب
 من منتي استئناف قبلي بانه لم يظهر له عدم صحتها فكتب ثانيا من الاولين عبارة
 من تطالبه لاتقبد المصروف فرد دعواه الثاني بذلك اجيب بعدم صحتها الام الاوجه
 التي ذكرت واوضح الوجه

٥٦٦ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل المورث وبات الرثبة عن اثباتها منهم

التأني فرد من مجلس المحكمة بمصر للتخليف نظرا لفقره - كتب القاضي انه
حصل التخليف فرد ثانيا من المجلس بانه لا يلزم من التخليف الخلف ثم عزل القاضي
وأقيم غيره اجيب بان الدعوى والمنع قد تم بالنسبة للبلغ فاد احضر الوصي والمحضر
واعيدت الدعوى وعجز وطالب الخليف حمله العاني الخ

٥٦٨ محضر من قاضي المدد ورد في دعوى قتل عمه دفعها المدعي عليه باصرار المقتول
بما يفيد انه لم يصبه احد وانها بمصاء الله وقدره بدين جناية لا حدونبت ذلك لاقرار
وحكم بالمانع رتب من عليه معني المديرية فتوقف في الدفع فقي الاستئناف اجيب
بعدم نهو والا كتابه رد الدفع والشهادة وأوضح ذلك

٥٦٩ محضر من قاضي مدري في دعوى سفارار دفعها المدعي عليه بوضع يد والده
تتمين سنة وأقام بة على الدفع اجيب بعدم الا كتابه هذه الشهادة وأوضح
ذلك الى حماديه من التعرض لكلام مفتي - يوم وغيره

٥٧٢ محضر من قاضي جرجا في دعوى قتل عمه حكم فيه بالخصاص بدين اثبات الرواية
ضمير الدعوى مع الانكرا كنهاء بدمو في اعلام آخوه من هذه المحكمة فتوقف
في بحثه ارباب مجلس المحكمة السريعة بمصر فنادى في القاضي وتكررت
الماقصة اجيب بنزوم اثبات النسب او الدماء به سابقا لا نكار ذلك وصار
التعرض لامتد ٧ من لائحة انما كم السريعة بما يطول لاستناد القاضي اليه في
مناقضته

٥٧٦ محضر من قاضي القبول استتبعهم عن اوجه فيه فتابه بعد سؤاله فته فلم يوضح
المراد اجيب بالايضاح وبيان الالوجه المستتبع منها وهو تعالى بدعوى عقار
ذكرت حدوده وكل يدعي وضع اليد

٥٧٨ محضر من قاضي الفيوم في دعوى ودبنة واشترى ومصر عاب استتبعهم عنها من مفتي
المديرية فلم يفده بما يفيد وتكرر فارسل الى المقابلة اجيب بما يوضح المقام وذكر
فيه بان ضابط التيمم والمصلحة لا يلزم في هذه المسألة والصورة المتقضية
في الموضوع

٥٨٢ محضر من قاضي اسكندرية في دعوى زوجة بهوض - بها الجلي بعدموت
الزوج وادخل تولت فيها مجلس المحكمة المذكورة وتقبلوا خصوصا اجيب
بمماخ الدعوى اذا ثبت ان عادة أمثالها لا حير الكل أو كانت الدعوى ببعضه
وذكرت النصوص

٥٨٦ محضر من قاضي ترمنا في دعوى منزل توقف في القاضي وطالب عرضها على
مفتي المديرية فاستبهاه اجيب بحصول تنافي في التحديد وبين فتعادل لا سيقاء

٥٨٧ محضر من نائب بني سويف في دعوى نكاح من عربي على امرأة مثله بالفاظ مخصوصة طالب عرضها مفتي المديرية بعد ما ذكره أجيب بصحته حيث كان الرفع ان عقاده بما صدر الى آخره

٥٩٠ محضر من قاضي الغيوم في دعوى بقطعة أرض تنازع فيها اثنان كل يدعي وضع يده وملكه واحدهما يدفع بالثمن والتصرف بحضرة الآخر أجيب بعدم صحتها لنقص في التحديد وبين ما يلزم فيها

٥٩٣ محضر من محكمة مصر في دعوى زوجية وطلاق أقربه الزوج وتجدد النكاح وتصادق بعض الورثة على صحته والمشاركة في الميراث وأنكر الآخر فضع الزوج من مشاركة المنكر ثم دفع الآخر بعد تحرير الاعلام أجيب بعدم سماعه للتخصيص في لائحة القضاة

٥٩٦ محضر من قاضي زفتا في تنازع من اثنين في نصفي جاموسين هما في يد ثالث توقف في حكمها وما يصير اجراؤه فيها كل من القاضي ومفتي المديرية بعد تكرار الطلب منه أجيب ببيان الخارج وذي اليد وتقديم بينة الخارج وهو المدعي ملكا مطلقا على مدعي الشراء الخ ما توضح

٥٩٨ محضر من قاضي محكمة الساحل في دعوى شفعة استفهم عنها عن مفتي مديرية

سيوط فاجابه بما لم يقنع به أجيب بعدم صحتها لعدم استيفاء الشرائط وأوضح المتنام

٥٩٩ مطلب اذا سمع البائع عقد حضرة البائع لواله العتار في يده أو المشتري أو الداروا شهد

يقوم مقام الطلبين

٦٠٠ مطلب قال الشفعة لي اطلبها واخذها بطالت شفعته

٦٠٠ مطلب سلم على المشتري تبطل شفعته

٦٠٠ مطلب قال لي فيما اشتريت شفعة بطالت

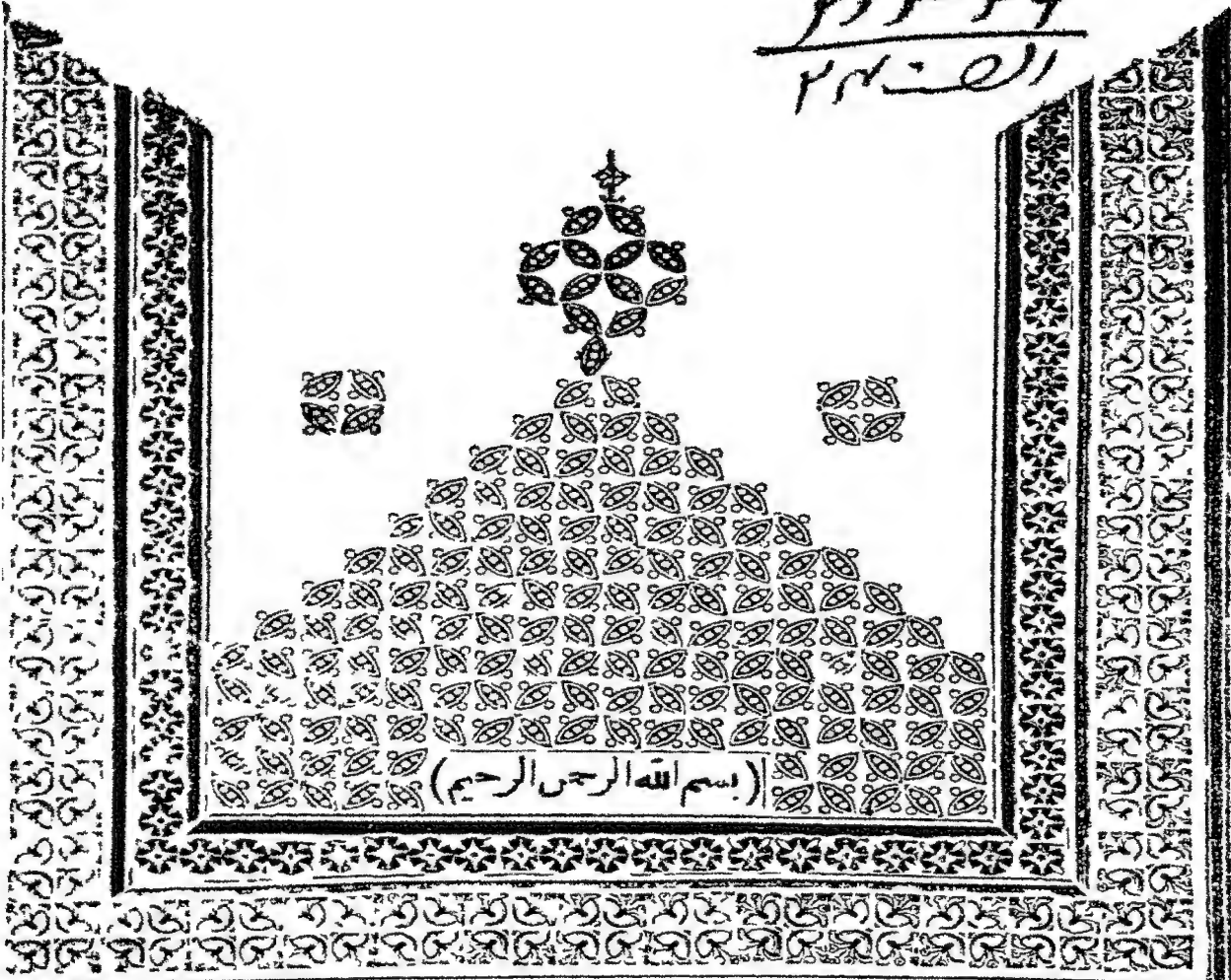
٦٠٠ مطلب قوله أنا الحق بالشفعة لا ينبغي الطلب

(تمت)

(بيان ما وقع في طبع هذا الفهرست من الخطا)

ص	س	خطا	صواب
١	١٤	بامرهما	••
١	١٥	فيها لاضافة	فيها بامرهما لاضافة
٢	١٤	ورد	رد
٣	٧	الدعوى ان أثبت	الدعوى والقضاء بها
٦	٢٦	وقبل	وكيل
٨	١٧	فصل	حصل
٢١	١٧	لا	الا
٢٢	٢٣	قاضي خلاف	القاضي الخلف

٢٢٢
السنه ٢٢٢



(كتاب الحاضر والسجلات)

(سـ ثل) عن دهوى صورتها ادعى أحمد أبو اسمعيل القائم عن نفسه وبولايته على أولاد
ابنه محمد وبولايته عن الحسن بن موسى أبي اسمعيل الحاضر والموكل له شفاها بالمجلس
وبولايته على أولاد أخيه موسى المذكور القصر على المذكور اسلام أفندي ابن عبد الله
معتق الجناب المذكور عبد الرحمن بك الحاضر معه بالمجلس انه فيما قبل تاريخه في ثاني
شهر رمضان سنة ١٢٦٥ وجد الحسن بن موسى المذكور الموكل لعمه المذوى
المذكور قد رامن المذوى بدار أولادهم الكبير بناحية اريون وهو يفتح
في الدار المذكور وداره وياخذ منها سبأ للزراعة فأخذ الدراهم المذكور ووجهه الى والده
موسى وسلمها له فشاع ذلك بالناحية حتى بلغ ارباب الدار المذكور وقرجهوا الى
مفتش الناحية وهو المذوى عليه المذكور واخبروه بذلك فلما بلغه ذلك حضر الى
ناحية اريون بعد العيد الصغير باربعة ايام وهو رابع شهر شوال سنة ١٢٦٥ ونزل
بذور أولاد أبي عمر المعروف بدوار الاوسية وأرسل أحضر محمد وأولاد المذوى المذكور
وموسى أخا المذوى المذكور وأمر أتباعه بضر بهما فرميا امامه وصاروا يضربا عليه ما

بالكر ابيج واحد بعد واحد والضرب على ظهرهما وبطنهما واجنابهما ومكث يضربهما
بهذه الكيفية ثلاثة ايام مع بعض من الليل حتى مات محمد ولد المدعي والضرب دائم
عليه في وقت العشاء في ثالث يوم حضور المدعي عليه وان موسى أخا المدعي مكث
ليلة بعد الضرب ومات بسبب ذلك في وقت الضحى رابع يوم حضور المقتس المدعي
عليه المذ كور وان المدعي عليه المذ كور ضرب ايضا ستيقة زوجة موسى اخي المدعي
في ثاني يوم حضوره وقت العشاء على ظهرها بالكر ابيج حتى تقطع جلد ظهرها
وانكشف اللحم فكثت ممرضة واحضروها الى المديرية وكشف عليها وماتت
بسبب ذلك بعد مضي عشرين يوما من الضرب ويطالب به بموجب ذلك شرعا سئل من
اسلام افتدى المدعي عليه المذ كور عن ذلك فأجاب بأنه حضر الى ناحية اريجون في
ثالث شهر شوال سنة ١٢٦٥ ووجب جواب حضر له من مشايخ الناحية بالحضور الى
الناحية لاجل تحقيق قضية الدراهم المذ كورة ونزل بالمقهمة الذي بالدوار المذ كور
أعلاه وارسل أحضر محمد ابن المدعي وموسى أبا اسمعيل أخا المدعي وسالهما عما وجداه
من الدراهم فانكر اقرارا بابعاضه بضربهم ما فاضرب كل منهما نحو عشرين كرابا على
رجليه وذلك في وقت المغرب ليلة رابع شوال المذ كور تخويفاهما وايضا أمر بضرب
ستيقة المذ كورة فضربت نحو ستة كرابا على يديها وذلك امامه وهو جالس بالمقهمة
المذ كور وانهم توجهوا الى اشغاله وان الرجلين المذ كورين والمرأة لم يمتوا بسبب
ذلك وانه بلغه بعد توجهه من الناحية ان مشايخ الناحية طلقوه من السجن
وتوجهوا الى محلهم وان الرجلين ماتا بعد ذلك بعشرة ايام والمرأة ماتت بناحية الهلة
فهمل والحال هذه يطلب من المدعي يدنة تثبت موتهم بسبب ذلك الضرب على طبق
دعواه أم لا ولا يتنى باقرار المدعي عليه المذ كور أعلاه ويحكم عليه بالدية في الجميع
ولا يلتفت لقوله انهم لم يمتوا بسبب ذلك واذا قلتم بطلب البيدنة من المدعي بموتهم بسبب
ذلك وباستمرار الضرب عليهم ثلاثة ايام وعدم الاكتفاء باقرار المدعي عليه المذ كور في
الحكم عليه بالدية وحضر المدعي وعرف انه عاجز عن اثبات ذلك وانه اسقط حقه في
دعواه المذ كورة وكذلك الحسين ولد اخيه الموكل له يخلف المدعي عليه بالنسبة للقصر
واذا قلتم بالحكم على المدعي عليه بلزوم الدية بمقتضى اقراره المشرع أعلاه فهمل
الدية المذ كورة تكون عليه في ماله أم على عاقلة ومن عاقلة هل المعتقد أم غيره وهل
هي حالة أم مؤجلة في ثلاث سنين أو أكثر نرجو الجواب مفصلا عن كل استفهام
(أجاب) اقرار المدعي عليه بالضرب على الوجه المستورد لا يوجب عليه قصاصا ولا
دية وعلى مدعي القتل اثباته ان صحح دعواه ولم يوجد ما منع له كونها على الوجه المستطر
غير صحيحة فان عجز حلف المدعي عليه اليمين الشرعية بطلب المدعي اذ لا بد من طلب
المدعي اليمين في جميع الدعاوى الا عند أبي يوسف في أربع مسائل ليس ما ذكرتها

وعاقلة المعتق قبيلة سيده فتكون الدية عليهم ان تبت عليه القتل بالبيعة وان ثبت
 باقرار القاتل فقط كانت في ماله في ثلاث سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى
 بطريق الوكالة عن زوجة اخيه و بطريق الوصاية على اولاد اخيه المتوفى على آخر ان
 المدعى عليه ضرب اخاه بمسوقه من خشب بلوط في مقدم رأسه فشق الجلد وسال الدم
 من رأسه ومن أنفه ومن حلقه وذلك بسبب مشاجرة كانت بين أنى المدعى ووالد المدعى
 عليه وكان ذلك في وسط الحارة التي فيها ادار المدعى والمدعى عليه بانقرب من دار
 المدعى بعد المغرب من ليلة الخميس الموافقة لثمان عشر صفر سنة ١٢٦٦ فسقط
 مطروحا على الارض لوقتها ومكث ملازما للفراش مدة يومين ومات في اليوم الثالث
 وقت المغرب بسبب ذلك فسئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك
 كليا فطلب من المدعى بيعة تثبت دعواه فأحضر رجلين شهد كل منهما على انقراده
 ان في شهر صفر سنة ثار يخه في ليلة الخميس المذكورة من غير علم لهما انها ليلة الثامن
 عشر من الشهر المذكور ضرب المدعى عليه المذكور أخا المدعى بمسوقه من خشب رومي
 في مقدم رأسه فسال الدم من أنفه ومن حلقه وسقط مطروحا على الارض ومكث يومين
 ملازما للفراش ومات بسبب ذلك في اليوم الثالث لكن ذكر احد الشاهدين أن موته
 قبل المقرب والثاني ذكر انه لم يكن مشاهدا له وقت موته وحضر الى منزله بعد موته
 فوجده قد مات ثم دفن فهل هذا بعد اختلاف في الشهادة وترد بسببه أولا واذا قلتم بان هذا
 يعد خلا في الشهادة وعاد الشاهدان وذكر انه مات في وقت المغرب يقبل ذلك منهما
 أولا وهل عدم علمهما ان الليلة التي ضرب فيها المقتول هي ليلة الثامن عشر من الشهر
 المذكور يعد خلا في الشهادة أيضا أولا واذا قلتم بجهة الشهادة ولزوم الدية على العاقلة
 ما المراد بالعاقلة هل هي العصبة فقط أو كل قريب ولو قرابة بعيدة واذا لم يكن له أقارب
 تكون في ماله (اجاب) حيث شهد الشاهدان بالضرب في الليلة المذكورة وان المضروب
 لم يرل صاصب فراش حتى مات تقبل شهادتهما واذا خالف الشاهد في شيء لا يلزم ذكره
 في الشهادة لم يكن مانعا ولا يكون عدم مشاهدة أحد الشاهدين المضروب من وقت
 الضرب الى الموت قادحا في شهادته حيث ذكر في شهادته ان المضروب لم يرل صاحب
 فراش حتى مات على ما يظهر وعاقلة الرجل اذا لم يكن من أهل الديوان قبيلته واقاربه
 وكل من يتناصر هو به ومعنى التناصر انه اذا خربه أرقام وامعه في كفايته فان لم يكن
 تناصر فلا عاقلة له وحينئذ تجب الدية في ماله في ثلاث سنين والله تعالى أعلم (سئل)
 عن محضر من قاضى قليموب خاص له ادعى رجل بطريق الوكالة عن امرأة على رجل
 آخر أن تحت يده على سبيل الامانة كذا من الدراهم أمانة لزوج موكلته الغائب
 بالقطار الحجازية وقد توفي بها ويريد المدعى اثبات وفاة المذكور عن زوجته فقط
 واثبات المبلغ بذمة المدعى عليه وأخذ ذلك منه لموكلته من مؤخر صداقها عليه بالوجه

ربيع الثاني سنة

١٢٦٧

١٩

الشري فاعترف المدعي عليه بالامانة وجود وفاته عنها واستحقاقها مؤخر الصداق جدا
كليا فكلف المدعي بيعة تثبت مدعاها فاحضر بيعة تشهد على شهادة من شهد وفاته
بذلك الطرف وانتم اجملاهما الشهادة بقولهما الشهادتين كل واحد منهما بوفاة المذکور
واذ باعنا الشهادة في ذلك وأن يشهد كل منا على شهادة كل واحد منهما بوفاة زوج
المرأة الموكلة المتوفى عنها فقط حيث جالنا الشهادة عنهما وشهدنا بذلك وعرفنا
بأننا شهدنا على شهادتهما وثبوتها عنهما بذلك ولم يذکر انهما شهدا الاصل ولا
ما يحصل به تمييزهما (اجاب) في هذا المضرخل من حيث دعوى الامانة بلا بيان مكان
الايداع وكونها بذمة المدعي عليه مع عدم بيان استهلا كما حتى تثبت في القصة ومع
فرض التعميم فلم يذکر الفرعان اسماء اجداد الاصول ولا بد من ذكره في الشهادة على
الشهادة كما في حواشي الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) عن دهمي واردة من قاضي
المنصورة مضمونها ادعي ابراهيم عامر بن المرحوم محمد عامر والمخترم محمد عامر بن المرحوم
ابراهيم عامر الوكيل عن المرأة استهم زوجة اجداد المدعي عليه وعن فطومة ومنصورة
أختي اجداد عامر على سليمان حلاوة ومحمد رجب ببيان محمد رجب أرسل اتباعه الى اجداد
عامر واحضره الى ديوان الاوسية وامر ان يتوجه الى غيط الجاويش ليحضر عثمان
جاويش فقتل اجداد المذکور ببارض سليمان حلاوة ولم يدرك كل من المدعين القاتل لاجد
المذکور وروى بدران الحكم الشرعي في ذلك على مالك الارض او على من أرسل الشخص
وتسبب في توجهه وانكر سليمان حلاوة وجود المقتول بارضه واحضر المدعيان شهودا
بأنه وجد مقتولا ببارض سليمان حلاوة فطعن سليمان حلاوة في الشهود بان بينه وبينهم
خصوصية بسبب ان ابويه ماعدوان لابييه وان الشاهدين قلة بعض اقاربه وان احدهما
مترقب بمهورة المذکور وان احدهما ضرب ابا المدعي عليه فوقع بعض اسنانه
وادعي سليمان المذکور ان المدعيين اقربان المقتول وجد بارض عثمان جاويش
وطالب منه بيعة على ذلك فاحضرها وشهدت فطعن المدعيان بان احدهما لاء الشهود
ابن خالة سليمان وله معه خطاة واحدهم مقيم مع بهجارة واحدة وعلى جميع الحارة باب
يغلق واحد هم بيعة قريب من بيت سليمان المذکور واراضه قرية من ارضه وان
جميع من بالجهة التي فيها سليمان المذکور يخشونه وان كان ليس شيخا على جميعهم
هذا مضمون القضية فالحكم (اجاب) حيث لم يدع كل من ابراهيم ومحمد عامر المذکورين
القتل على سليمان حلاوة ومحمد رجب وذکر كل منهما انه لا يدري القاتل لاجد عامر
المتوفى وانما يريدان الحكم الشرعي على مالك الارض او على من أرسل اجداد عامر
المذکور حلاوة فالحكم (اجاب) في هذا المضرخل فلاقسامه ولادية على محمد رجب ولا على سليمان
حلاوة على فرض وجود المتوفى بارضه اذ لا بد من دعوى القتل على جميع اهل المكان
الذي وجد به المقتول او على معين منهم كما صرح بذلك علمنا وانا وعلى هذا فلا حاجة الى

ربيع الاول

١٢٦٩

١٩

الجواب عن دعوى الاقرار وتجريح الشهود والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي
 قليوب عن مرافعة مضمونها ادعى رجلان ناظران على مسجد وبطريق وكانتهما
 الشرعية عن خدمته على سبعة بعضهم أصيل ووكيل بانهم ووكلي بعضهم واضعون
 أيديهم بغير حق على سبعة عشر فدانا طيناسوا دار رزقة موقوفة على المسجد محدودة
 بحدود أربع وانه في سنة ٤٣ نزل رجل ووزع هذه الاطيان على واضعي اليد المدعى
 عليهم ويطالبانهم برفع أيديهم عنها فاجاب المدعى عليهم بان جميع ما بأيديهم وأيدي
 موكليهم تلقوه عن آبائهم ووجدوا كونها وقفها ورزقة فلم يصدق المدعى ان ما قرره المدعى
 عليهم في الحكم (اجاب) دعوى الناظرين المذكورين على الوجه المسطور غير صحيحة
 فلا يترتب عليها سؤال الخصم والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي قليوب عن
 مرافعة مضمونها ادعى رجلان ناظران على مسجد وبطريق وكانتهما الشرعية عن
 انقصاص على جماعة بعضهم أصيل ووكيل وبعضهم وكيل فقط بان بعض المدعى
 عليهم والموكلين للباقي واضعون أيديهم على نصف رزقة موقوفة ومصدقة على شعائر
 المسجد المعين البالغ قدر النصف كذا قدانا كاثنا ذلك بناحية كذا بحوض كذا
 المحدودة بحدود أربعة وبيننا ما تحت يد كل منهم وانه صار توزع اطيان بالناحية ومن
 جملة ذلك وزع مشايخ الناحية ذلك النصف على رجل وهو وزعه على المدعى عليهم
 المذكورين في سنة ٢٥٣ وهم واضعون أيديهم الى الآن نحو سبع عشرة سنة بغير وجه
 شرعي ويريدان رفع أيديهم ووردها لجهة المسجد ولم يعينوا الوقف لاسبابه ولا ينسبه وسئل
 من المدعى عليهم فاجابوا بوضع أيديهم الاصيل منهم والموكل على ذلك هم وآباؤهم
 من سنة ٢٢٧ وصاروا تصرف فيها ودفع خراجها وانكروا وقفها على شعائر المسجد
 في الحكم (اجاب) دعوى الناظرين المذكورين على الوجه المسطور غير صحيحة فلا يترتب
 عليها سؤال الخصم والله تعالى اعلم (سئل) من طرف مجلس الاحكام في غرة ج سنة
 ٧١ بما مضمونه ان بنات أخى المتوفى حسن بك مغش الا قاييم الوسطى سابقا معتق
 المرحوم جنته كان أفندينا الكبير عرضن بانه لما توفي عنهن نصب سعادة سليم باشا
 مديرا للمالية الا ان وصيا يعرفه القاضي على شخص اسمه احمد فادعى حضرته بان الشخص
 المذكور ابن أخ للمتوفى لاجل أخذه التركة وتحرره اعلام شرعي بثبوت ذلك والحال
 انه لم يكن ابن أخيه وان الشخصين اللذين شهدا له من الجرا كسة وفي وقتهم لم يكونا
 يعرفان اللسان العربي وانه ما شهدا باللغة المجر كسية والذي كان يترجم ما يقولانه هو
 احد من ذكاهما في الشهادة وان ثبوت تلك الوراثة لم يكن بحضور وكيل من طرف
 المعتق وان الذي ثبتت الوراثة له صار بالغاً رشيداً كما ثبت ذلك بالهـ كمة الشرعية في
 سنة ١٢٦٦ وانه بمناسبة ذلك ترفع عنه الوصاية قبل الاطلاع على الاعلام الشرعية
 المؤرخ بتاريخين أحدهما يوم ١٢ جاسنة ٦٥ والثاني في ٢١ جاسنة ٧١ وجد فيه

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٦

انه ثبت وراثته اجمدا لعمه ارحوم حسن بك بشهادة شخصين من الجرا كسة وان
 ثبت ذلك كان في وجهه وكيل بيت المال الوكالة المطلقة بالمجلس الشرعي
 والمنصوب وصيا على تركته المتوفى وان القاضي اقام سعادة سليم باشا وصيا على القاصر
 المذكور وبما انه عند وفاة حسن بك صار الختم على تركته من وكيل بيت المال
 وبما صار الادعاء بان اجد ابن اخ للمتوفى صار الثبوت المقدم ذكره في وجهه وكيل بيت
 المال وكل ذلك والمعنى الذي هو الوارث له موجود ولم يعلّم بذلك فهل كان
 المعنى الذي هو الوارث موجودا لا يكون وكيل بيت المال خصما في اثبات الوراثته
 افيـدوا بالنقل الصريح واطلعوا على اعلام الدعوى والمضبطة وقاموا فـيـمـا تـامـلا
 شافيا وافيـدوا بالنقل عن صحة المحكم اوفساده (اجاب) وكتب عليه اسمه وختمه
 بختمه كل من حضرة الشيخ مصطفى الفريسي امين الفتوى بمصر والشيخ محمد بن
 والشيخ محمد الرافي مفتي مجلس الاحكام بمصر والشيخ محمد القطب والشيخ عبد القادر
 الريمائى مفتي ديوان عموم الاوقاف بمصر المحمدي في كل منهم الشرطي سماع بيـنة
 الارث احضار الخصم وهو اما وارث آخر او غير يـمـلـيـت اوله على الميت دين او مودع
 الميت او الموصى له او اليه كما في البرازية في العاشر من كتاب الدعوى ومثله في
 الخلاصة الهندية وغيرهما وفي البحر من التنبيهات لولم يكن للميت وارث وجاء مدع
 للميت على الميت نصب القاضي وكلا للدعوى كما في ادب القاضي للخصاف وظاهره
 ان وكيل بيت المال ليس بخصم اهـ وفيه حاشية الرملي عليه بما اذا وكاه
 السلطان بجمعه وحفظه اما اذا وكاه بان يدعى او يدعى عليه ايضا تسمع وهذه المسئلة
 كثيرة الوقوع اهـ وفي فتاوى الخير الرملي ما نصه وقد صرح علماؤنا بان وكيل بيت
 المال ليس بخصم يدعى او يدعى عليه ما لم ياذن له السلطان بالدعوى وقد افتى بذلك
 استاذنا السراج الحنفى اهـ وذكر في فتاوى الاتقوى في اوائل فصل من يصلح
 خصما انه بـره اصلين احدهما ان من ادعى على انسان شيئا ان كان المدعى عليه لو اقر
 يصح اقراره ينتصب خصما في اقامة البينة بالانكار وان كان لو اقر لا يصح اقراره
 فانه لا ينتصب خصما في اقامة البينة في الانكار ومن يصح اقراره يصح انكاره فيكون
 خصما لا اقامة البينة عليه ومن لا يصح اقراره لا يصح انكاره بخلاف الوصى فانه
 لا يصح اقراره ولا يصح انكاره وانما في ان من ادعى ما لا على غائب واراد ان يقيم البينة
 على رجل حاضر فان الحاضر ينتصب خصما عنه اذا كان ما ادعى على الحاضر حقا
 لا يتوصل اليه الا باثبات ذلك على الغائب اهـ وحيث كان المعنى الذي هو محقق
 الوراثته موجودا غير غائب غيبية منقطعة والزوجة التي هي محقة الوراثته موجودة
 بالبلد ايضا في حادثة الاعلام لا يكون للقاضي نصب وصي والحال هذه فقد صرح
 العلامة البكري وصاحب الهندية بان القاضي لا ينتصب وصيا للدعوى المحقوقة

والأموال على الميت مع وجود وصي أو وارث ليس غايبا غيبية منقطعة حيث قال الأول
 ما قصه يجب على القاضى نصب الوصى في حق من مات ولم يوص الى احد - ولم يخلف
 وارثا وان كان لليت ورثة كبار في بلد آخر وماله وتر كته حيث توفي قادهى عليه
 قوم حقوقا وأموالا فان كان البلد الذى فيه الورثة منقطعا عن البلد الذى توفي فيه
 نصب وصيا وان لم يكن منقطعا لا ينصب كما في شرح الادب والخلاصة اه وقال
 الثانى ما قصه واذا ترك الرجل مالا في البلدة التى مات فيها وورثته في بلدة اخرى
 قادهى عليه قوم حقة وقاوام والاهل ينصب القاضى عن الميت وصيا ليثبت الغرماء
 الديون والحقوق على الميت ذكر الخصاص رحمه الله في باب ادب القاضى في باب اثبات
 الحقوق على الميت ان هذه البلدة اذا كانت منقطعة عن تلك البلدة ولا يذهب العير
 من هنا الى ثمة ولا ياتي من ثمة الى هنا يعنى في الغالب فالقاضى ينصب عنه وصيا كذا
 في الذخيرة وان لم يكن منقطعا لا ينصب كذا في البرازية اه ومثله في ادب الاوصياء
 وقد ظهر من اعلام الثبوت ان القاضى عالم بوجود المعتقد والزوجة ووراثتها محقة
 وقد علم من النصوص المقررة ان القاضى لا ينصب وصيا مع وجود وارث ليس بغائب
 غيبية منقطعة فاثبات الوراثة على الوجه المبين بالاعلام لم يظهر له وجه صحة شرعا والله
 تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى الجيزة عن محضر مضمونه ادعى ولدا رجلا على
 اشخاص اربعة بان احد المدعين خرج هو والدهما فلان من ناحية الفيوم وسارا
 بالطريق المعروف بدرب الهرم قاصدين بلدهما فيمنعاهما سائرا في وسط الجبل
 الذى هو ليس في ملك احد بعيدا عن القرى خرج عليهم اربعة اشخاص متلثمين
 وبيده كل بارودة لا يعرفان اسماءهم ولا اشخاصهم واطلق اثنان منهم بارودتين
 معمرتين بالرصاص فخرجت منهم رصاصتان واصابت احدهما احد المدعين في
 الجهة اليمنى من بطنه وخرجت من جنب سرقته من الجهة اليسرى واصابت الرصاصة
 الثانية والدهما وسمياه تحت ضلعه الايسر وفاحت في امعائه ولم تخرج فسقط ميتا
 بسبب ذلك فانحصر ميراثه في ولديه المدعين وكان مع والدهما الف قرش اخذه منه
 الاربعة المذكورون فحضر جماعة من بالتمه فاجتمعوا في ديوان مديرية الجيزة
 وان المدعى عليهم مقيمون براس الدرب ولما سأل المدير احد المدعين الذى كان مع
 والدهما اخبره بان المدعى عليهم المذكورين هم الذين خرجوا عليهم بما بال طريق
 وضر يوهما على الوجه المصور وانه اخبر بذلك فقامت اقامة المدعى عليهم
 براس الدرب وان المدعين لا يعرفان الاشخاص الذين ضر يوهما ولا يعرفان اسم
 المدعى عليهم ام غيرهم ولا يعرفان الشخصين اللذين باشر الضرب وانهم يريدان من
 المدعى عليهم ان يعرفوهما الاربعة الاشخاص ليطالبوهم بما يترب عليهم بسبب
 ذلك لكونهم مقيمون براس الدرب ويسئلان جوابهم عن ذلك وانكر المدعى

عليهم دعواهم المذ كورة وجدوها جدا كذا في الحكم (اجاب) الدعوى على الوجه
المستور غير صحيحة اذ من شرطها تعيين المدعى عليه بانه القاتل فلا يترتب على المدعى
عليهم مجرد الدعوى المذ كورة شيء وباب الدعوى مفتوح فان عين ولما القتل من
قتل مورثه - ما وادعياء عليه - وابتادعواهم بالوجه الشرعي بعد صحتها قضي لهما
بوجوبها والا فلا وقد صرح علماؤنا باحد من وجد قتيلا في بركة بعية - مدة عن العمران
ليست عملوك لا احد ولا في تصرفه ولا منفعة - للاسلمين بها باحتطاب او احتشاش او
نحو ذلك اذ لم يثبت القتل على معين والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة
عن محضر مضمونه ادعت امرأة بالاصالة عن نفسها وبطريق الوصاية على بنتها
القاهرة من قبل القاضي - الى رجلين بانهم - ما اخبروا زوجها بان دلوسا قبة الجامع
السكنين ببلدتهم - موقع فيها ويريدان منه ان ينزل فيها لاجل الاجراء فاخبرهما بانه تعبان
فخبراه على النزول بان قال له اخرج الدلو لاجل خاطرناو يبقى لك الثواب من الله تعالى
فنزل بها وغطس في الماء فلم يجد الدلو فعاذ على وجه الماء وقال لهما خذا بيدي فلم يرضيا
وامر اباها ان يغطس ثانيا للبحث عن الدلو فغطس ولم يعد ومات بسبب غطسه ثانيا عن كل
من زوجته وبنته القاهرة والمحمل المستكن برحما من غير شريك ثم حضرت الزوجة
واطلعت زوجها من الساقية ودفن وتطالبا بما يترتب عليهما بسبب ذلك وسئل
منهما فاجابا عن ذلك بانهم - ما اخبروا زوجها بذلك فطلب منهما - ما اجرة اخرج الدلو وهو
يخرجه من الساقية فاعطاه احدهما اقرشا ونزل وغطس مرة وعاد وغطس ثانيا فلم يعد
ومات من ساعته عن ورثته المذكورين على الوجه المستور وانه كان معدا للنزول السواقي
وانكر اما هذا ذلك في الحكم (اجاب) لا يترتب على المدعى عليهم ما شيء بسبب موت
زوج المدعية المذ كورة غير يقا في الساقية المذ كورة بعد سباحته على الوجه المستور
لان غرق بهززه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حكم محضر مضمونه
ادعت امرأة بالاصالة عن نفسها وبطريق وصايتها على اولادها القصر على رجل
بانه خرج مع زوجها قاصدين التجارة وكان مع زوجها مبلغ دراهم بعضها له وبعضه
لاخرين وبعضه للمدعى عليه ثم ارسل لها المدعى عليه فاخبرها بان زوجها انزل في البحر
اي تجاوز الى البر الا خرا - عدم وجود مركب للتعدية وادان يجه فغرق ثم وثب على
الماء وقال للمدعى عليه ادركني فاسرع ونزل اينة فوجده قد غرق ولم يظهر وان
الدراهم التي معه مرسوعة في كره على خرا - وصار البحث عليه فوجد انه اخرج من
البحر بناحية القاهرة ودفن وكشف على قبره فوجد ميتا وانحصر ميراثه في زوجته
المدعية واولاده القصر المذكورين وان المدعى عليه هو الذي قتل زوجها واخذ ما كان
معه من الدراهم والنياب والقاه في البحر ومات به بما يترتب عليه بسبب ذلك وسئل
منه فاجاب بانهم احين وصل الى الجهة التي غرق فيها وارادا التعدية فلم يجدوا مركبا

فدعي المدعي عليه الى البر الاخر ليحضر له مركبا الى ان وصل الى البر فناداه زوج المدعية
 اني اريد ان اسبح ولا استطيع ذلك والدعية معي فارجع وخذها فعاد المدعي عليه
 سابحا حتى وصل الى البر ونزل زوج المدعية واراد المدعي عليه ان ياخذ الدعية منه
 وهو سابح فقال له ادر كني فتزل وسبح حتى وصل الى مكان المتوفي فوجده قد غرق ولم
 يظهر وان ماله من الدراهم موضوع بكمهم على حزام المتوفي وهو اقل مما ذكرته
 المدعية ويدينه فاستفسر من المدعية عن كيفية القتل وعن الالة التي قتله بها فذكرت
 انها لا تعرف ذلك وانها تدعي عليه بقتل زوجها بسبب انه خرج معه ولم يعد ويدهي انه
 غرق وان الدراهم التي كانت معه فقدت منه فبسبب ذلك ظنت ان المدعي عليه قتل
 زوجها واخذ ماله اتمته وادعت عليه بذلك ولا يثبت له ابدية واهال انهم لم تكن حاضرة
 حين ذلك فالحكم (اجاب) لا يثبت على دعوى المرأة المدعية المذكورة لزوم المدعي
 عليه بشئ والحال هذه ولا يحكم عليه بمجرد الدعوى المذكورة على الوجه المستورد وقد
 صرح علماء اوثان بان من شرط الدعوى ان يظن ان المدعي عليه قد قتل المدعي
 كما صرح به في البحر والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حكم
 محضر دعوى مضمونه ادعي مصطفي شرموط بن احمد شرموط بن مصطفي شرموط بن
 درويش السعدي على فاطمة بنت شعي الديب زوجة المتوفي الا في ذكره وحسنة
 واختها شقيقة بان المرأتين الاخيرتين بنتي علي ميربح المرزوقتين لوالدهم المذكور
 من منه بنت الحاج محمد السعدي بن عوض السعدي اخت المتوفي الا في ذكره فيسببان
 فيما قبل تاريخه من نحو سنة سابقة توفي محمد الطيب ابن الحاج محمد السعدي بن درويش
 السعدي عن كل من زوجته فاطمة احدى المدعي عليهن وولد ولده المدعي المذكور
 من غير شريك وان الخلف عن المتوفي المذكور جميع المكان الكائن بالجيزة المهدود
 بحدود اربعة وان المدعي عليهن الثلاث المذكورات بعد وفاة المتوفي وضمن ايديهن على
 المكان الخلف عن المتوفي ويطالب المدعي المدعي عليهن برفع ايديهن عما يخصه من
 المكان المذكور وسئل من المدعي عليهن عن ذلك فاجبن بالاعتراف بوضع ايديهن عليه
 وبكونه خلفا عن المتوفي المذكور وذكر ان المتوفي مات في شهر ذي الحجة سنة ٧٠٠ عن كل
 من زوجته فاطمة احدى المدعي عليهن وولد ولده هو موسى ابو السعد بن ابي السعد
 ابن سعود السعدي بن عوض السعدي المذكور اعلاه الغائب هو الا بالنقاط
 الشامية وبنتي اخته شقيقة المحرمة منه المذكورة هما حسنة واختها شقيقة
 وبان باقي المدعي عليهن المذكورات من غير شريك لكون محمد الطيب ابن محمد
 السعدي بن عوض السعدي المذكور وليس محمد السعدي والد المتوفي ابن درويش كما
 ذكر المدعي المذكور في دعواه المذكورة وان سكرن ما عدا ذلك فاستفسر من المدعي
 المذكور عن ذلك وطلب منه بيان كيفية نسبه للمتوفي المذكور هل هو ابن عم والده

١٢٧١

١٠

شوال

سنة

المذکور وشقيقه ام لوالده ام لوالدته فذکر ان محمدا الطيب ابن محمد السعدی بن عوض كما
ذکر المدعی علی بن وایس هو ابن درویش السعدی كما ذکر فی دعواه وانه هو مصطفی
شرموط بن احمد شرموط بن مصطفی شرموط بن عوض السعدی وان لمحمد الطيب
المذکور ابن ابن عم أخ یدعی موسی أبو السعود بن أبي السعود بن سعودی السعدی
ابن عوض السعدی المذکور وانه من نحدمة لا یعرف له مكانا وانه كان ذکر فی دعواه
انه ابن احمد وان احمد ابن مصطفی وان مصطفی ابن درویش وان المتوفی ابن محمد وان محمدا
ابن درویش غلط بسبب عدم معرفته نسبه ونسب المتوفی المذکور وان الصواب ما ذكره
ثانيا كما ذکر المدعی علی بن وایس المذکور وانه ميراث المتوفی انحصر فی زوجته
وولدی ولدهما المدعی والغائب المذکور وانه مصطفی شرموط المذکور وأخوه كل
من والد المتوفی المذکور وسعدی السعدی المذکور وشقيق والدهما عوض السعدی
وانه لا یعرف اسم امهم ولا أبیها ولا یعرف غیر ذلك فلم یصدق المدعی علی بن وایس
ورأته المتوفی ووجدناها کلیافا الحکم (اجاب) المصرح به فی کتب علمائنا انه یشرط
فی دعوی بنوة المذکور نسب الأب والام الی الجدة كما فی الفیض وغیره کواقعات المفتین
ونصها ادعی انه ابن عم المیت یحتاج الی ان یدکر نسب الأب والام الی الجدة لیصیر
معلوما لان انتسابه بهذه النسبة لیس بثابت عند القاضی فیدشرط البیان لیعلم اه
فیه علم من ذلك ان دعوی بنوة المذکور من غیر ذکر هذا النسب لا تصح فیمنع المدعی الی ان
تصح دعواه بالوجه الشرعی والله تعالی اعلم (سؤال) وادمن رئیس مجلس الاحکام
فی ١٤ ذی القعدة سنة ٢٧١ واجیب علیه من هذا الطرف وبامضاء حضرة الشيخ
محمد المنصوری الحنفی والشیخ محمد الرافعی الحنفی والشیخ اسمعیل الحاکمی الحنفی والشیخ
مصطفی القرشی الحنفی والشیخ عبدالمطلب الحنفی والشیخ محمد القطب الحنفی والشیخ
محمد ابی الاعلی الخلفاوی الحنفی والشیخ عبدالرحمن البدر اوی الحنفی

(وصورة السؤال) ان المرحوم یعقوب بن معتق المرحوم افندينا الكبير كان أوصی
وصية وعلق تنفيذها علی مائة تضييه ارادة المرحوم المعتق وقد عرضت وصية درأمره الی
المرحوم باقی بک شفها بالاجراء كما فی اوصية تضاها جرى العمل انما من بعد ذلك تقدم
عرض من جرم یعقوب بن في خصوص تلك الوصية وانما غیره ممول بها وقد أعطی
سؤال فی هذا الشأن الی حضرات علماء المجلس واطلعوا علی ما حصل واجابوا بمطابقة
ذلك لشرع ثم ان حضرة خورشید بک زوج حرم المومنا الیه الآن عرض السعادة
افندينا ولی النعم تقریرا یشتمل علی المطاعنة فی تلك الوصية وغیرها وانه استغنى من
علماء اسكندرية واجابوا بانه یقتضى ما فی الامتناع الوصية وسعادة الخدیوی الا کرم
اصدر الامر الی المجلس برؤية هذه المادة فیه وحيث علماء المجلس قالوا بصحتها والاخرون
قالوا بعدم الصحة وكل منهم یستند علی ما فی کتب المذهب فاقضى احضار حضراتكم

٢٠

٢٧١

لتطلعوا على القضية وتعطوا الجواب عما هو الاصح والمعتمد يعني في حكم محضر هذه
 الوصية (اجاب) بقوله الحمد لله بحق الحق ومنه حق الباطل قد اطلعنا على أوراق هذه
 القضية وعلى صورة محضر الوصية المترجمة باللغة العربية المصريح في آخرها بان الموصي
 اجري تحرير هذه الوصية حال صحة عقله لاجل اجراء ما فيها اذا حصل له امر الله يعني الموت
 وصرح في ضمنها بمعية بعض اشياء لا زوجة وغيرها وصرح في ضمنها باجراء خيرات مؤبدة
 ومقربات لبعض اشخاص من ريع عقاره ثم ذكر انه كل ما زاد سنو يا بعد المصروف من
 بعد ما سبق ذكره من الوصايا ينظر الى الباقي ويعطى منه افلان كذا وافلان كذا
 ولفلان كذا ثم ذكر انه يجري التقسيم بينهم كالمهر من بعد اداء الوصايا والمقربات
 (والافادة عنها) ان هذه الوصية صحيحة معمولة بها ثم ذكر من ثلث المال فان زادت على
 الثلث توقفت في الزائد على اجازة الوارث وتكون وقفاً فيما ذكره من العسائر الذي
 صرح باجراء الخيرات والمقربات المذكورة من ريعه ثم موت الوقف بالضرورة فيما
 ذكر كما يستفاد من كتب المذهب لوجود الاضافة الى ما بعد الموت في هذه الوصية
 وللتصريح بكيفية الوصية في انائها وآخرها فلا يسوغ القول بانها ماطلة ولا دليل عليه كما
 هو ظاهر على ان الكلام في معرض الوصية والحال حال مذاكرتها وذلك كاف كما لا يخفى
 على من له ادنى الملم بمذهب امامنا النعمان عليه وعلى اصحابه وسائر الائمة سبحان
 الرحمة والرضوان قال الامام فقيه النجف سر قاضي خان في فتاويه المشهورة رجل قال في
 صحته او مرضه ان حدث في حدث فافلان كذا عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال
 سمعت ابا حنيفة ان هذه وصية والحدث عندنا الموت وان لم يقل حدث الموت وكذا لو
 قال فافلان ألف درهم من مالي او من نصف مالي او من ربع مالي فهو باطل قال ذلك في
 صحته او مرضه الا ان يكون ذلك عند ذكر الوصية فيكون وصية اه وفي رد المحتار بعد
 سابقة كلام مانعه وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالي فهو وصية استحب اما اذا
 كان في ذكر الوصية انتهى معز بالانهاية ولا كلام في ان الهبة في مرض الموت من غير
 قبض حال حياة الواهب غير صحيحة كهيئة السيد لا م ولده حال حياته والله تعالى اعلم
 (سئل) عن محضر من طرف قاضي الحيرة مضمونه ادعى على غيره عن نفسه وبطريق
 وكالته الشرعية عن اخويه شقيقه الباقين على الشيخ حسن المنوفي بان والد المدعى
 وموكليه خالف لهم قطعة ارض زراعية اميرية محدودة بمحدود دار بعة كانت تحت يد
 الشيخ شعراوى شيخ بناحية الحيرة على مبلغ معلوم من الدراهم غارقة ليزرعها ويدفع
 ما عليها الميرى ثم بعد ذلك دفع والد المدعى وموكليه دراهم الغارقة للشيخ شعراوى
 فقبضها ثم توفي والد المدعى من نحو ثلاث سنين واستمر الشيخ شعراوى واضع ما يده على
 الاطيان المذكورة في حياة والد المدعى وموكليه ولم يسلم الاطيان لوالد المدعى وامتنع من
 ذلك وهو شيخ بالناحية ثم سلم الاطيان للمدعى عليه من مدة سنة فزرعه وفي العام الماضي

ذى الحجة سنة

زرع المدعى عليه بعض الارض وبقى منها جانب بدون زراعة فزرعها المدعى وموكله
 قعما ولما نفي اخذه المدعى عليه تعديا ووضع يده على الارض الى تاريخه ويطالبه
 برفع يده عنها وتسليمها له ولو كايه بالوجه الشرعى وثبت وضع اليد عليه من المدعى
 عليه وسئل منه من هذه الدعوى فاجاب بوضع يده على تلك الارض بطريق الاسقاط
 من الشيخ شعراوى المذكور نظير مبلغ معلوم والله والمسقط واضح وان ايديهما عليه امة
 تزيد على ثلاثين سنة يهرقان فيهما مع مشاهدة والد المدعى من غير منازعة وانما ذكر
 كونها كانت في استحقاق اصول المدعى وموكله فالحكم (اجاب) اذا تحقق ترك
 والد المدعى واخويه تلك الارض باختياره مدة سنين على الولاة يسقط حقهما ولا يكون
 لاولاده رفع يد وارضع اليد عنها ففي الفتاوى الخيرية جوابا عن مزارع في ارض سلطانية
 رسل من الارض وتركتها اختيارا فنزل بالقرينة غيرة وغرس فيها باذن من له الاذن
 واطعم الغرس ورجع الفلاح ويريد ان يرفع يد الغرس عنها او ياخذ غرسه هل له ذلك
 ام لا مانع له ذلك بل لو كان له فيها كرداوتر كها بالا اختيار سقط حقه فكيف
 اذا تركها وليس له فيها كرداوتر المزارع انما حقه في الانتفاع بما ادم يتعهد بما يزرع
 والانتفاع ومتى تركها سقط حقه بخلاف كل مزارع ان يزرع بالحصة حيث اذن له
 بالصرح او الدلالة وفيها ضمن جواب ان المزارع اذا همل الارض ووضع غيره يده
 عليه ليس له الاسترداد وتبقى في يده من هي في يده وليس لمن كانت في مزارعته ان يزرعها
 عنها ويرفع يده ويستولى عليها اذ ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك ولا حق الاستبقاء
 والاستقرار اهـ واما اذا لم يحصل منه -م- ولا من ابيهم ترك اختيارا وكان له -م- عذر
 شرعى في ترك الدعوى تلك المدة كغيبه او كون المدعى عليه ذاشوكة يخاف المدعى منه
 الحق الضرر به لا يسقط حقهم وتسمع دعواهم فقد صرح في الخيرية نقلا عن المحاوى
 الزاهدى بمانعه حيث كان الترك بغير اختيار لا تسقط قدميتهم ولم يرفع ايدي
 الواضعين ايديهم عليها حيث كان الترك بغير اختيار وقد صرح جوابا ان الدعوى لا تسمع
 بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى وصرحوا ان من
 الاعتذار كون المدعى عليه واليا جاثرا يخاف منه والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة
 دعوى مضمون انى وكيل من شخصين وعمة ما ادعى على وكيل عم الشخصين بان والد
 ابي الموكلين كان في سنة ١٢٢٨ سافرا الى الاقطار الشامية واقام بها وكان سنة اذذاك
 خمس وستين سنة وترك اولاده الثلاثة وهم عبد الله الصناديلي وكل المدعى عليه
 وابراهيم الصناديلي والد كل من موكل المدعى والمحرمة ستيمة الموكل المذكور
 وزوجته صالحة وكان يملك حين توجهه مكانا بمدينة الجيزة وكرت حدوده وطاحونة
 داخل المكان المذكور ومكانا بمصر لم تذكر حدوده وجاموسة وبقرتين وجمارا ونورجا
 ومحرانا وقطعتى ارض طين زراعة عبرتهما كذا بوضوح ذكرت حدودهما واجانب

(قوله كردار) في القاموس
 الكر كردار بالكر مثل
 البناء والاشجار والكرس
 اذا كبسه من تراب نقله
 من مكان كان يملكه
 ومنه قول الفقهاء يجوز
 بيع الكر دار ولا شفعة
 فيه اهـ

١٢٧١

٢٥

غلال لا يعرف قدره فوضعت الزوجة صالحة يدها على ما ذكره كون اولادها قاصرين
 الى ان بلغوا وبعد بلوغهم صار ولداه ابراهيم وعبدالله يزرعان تلك الارض من غير تمييز
 حمل لكل منهما وفي تلك المدة جددا اطيما ناخرى ومواشي واستمرا يزرعان ما ذكر
 ويستعملان المواشي المذ كورة وصاروا يضعين ايديهم على متروكات والدهما وما
 جددهما من الاراضي والمواشي ويكتسبان من عمل الزراعة من غير تمييز حمل وهما في
 معيشة واحدة الى ان توفي ابراهيم المذ كور في سنة ١٢٤٨ عن ولدين عبدالله وخليل
 موكل المدعى وزوجته عفا الله ووالدته صالحة المذ كورة وكان ما جدده كل من ابراهيم
 وعبدالله سوية خمسة افدنة لم تذ كر حدودها وجانب غلال مجهول القدر وبعد ذلك وضع
 كل من موكل المدعى وموكل المدعى عليه ايديهم على تلك الارض وصاروا يستغلونها
 من حين وفاة ابراهيم وهم في معيشة واحدة من غير تمييز حمل كل عن الآخر الى تاريخه
 وان موكل المدعى عليه وعبدالله و خليل المذ كورة المدعى جددا اطيما بقدرها ستة
 افدنة ونصف بينت حدودها ووضعوا ايديهم على ذلك مدة تزيد على خمس عشرة سنة
 وان كلا من موكل المدعى عليه وولدي اخيه موكل المدعى توجهوا الى مصر سنة
 ١٢٦٨ وارادوا بيع المذ كان المذ كور اعلاه فمثل عبدالله المذ كور عن
 والده المسالك المذ كور فاجاب بانه مات من مدة طويلة قبل موت اخيه ابراهيم
 المذ كور فساغ لهم جميعا بيع المذ كان المذ كور بثمن معلوم وخرج لهم حجة ايلولة بوفاة
 على الصناديق وصار كل من موكل المدعى عليه وموكل المدعى عبدالله و خليل
 يزرعون الاراضي المذ كورة جميعها سوية من غير تمييز حتى صارت تحت ايديهم الآن
 خمسة عشر فدانا ونصف وجانب قمح قدره اثنان وثلاثون رديا ومواشي ذكره حدودها
 فقط وآلات فزاعة ذكره حدودها كذلك واربعة ارادب فرة وجانب نقدية تحت يده موكل
 المدعى عليه قدره كذا اشترى بها عبد الله والحقه بالحق هادية عوضا عن ولده واستفاد
 دينها كان في ذمة رجل يدعى كذا قدره كذا واشترى مكانا بالجيزة وأدخله بالمنزل
 المتروك عن ابيه المذ كور وكتب حجة باسمه ودفع ثمنه من مال الروكية وان موكل
 المدعى عليه اخرج ولدي اخيه من المذ كان المذ كور ووضع يده على ذلك جميعه بمفرده
 ويعارض موكل المدعى فيما يخصهم من ذلك بغير وجه شرعي ويطالب المدعى
 المدعى عليه برفع يدهم وكلاهما يخاص موكله المذ كورين من ذلك جميعه وسئل من
 المدعى عليه بمدة ثبوت وضع يدهم وكلاهما على ما ذكره بالوجه الشرعي فاجاب بوضع يدهم وكلاهما
 على ذلك وبان والده توجه في السنة المذ كورة وكان سنة اذ ذاك خمسة عشر من سنة
 وان والدته صالحة زوجة ابيه المذ كورة توفيت سنة ١٢٦٣ بعد وفاة ولده ابراهيم عن
 ولديه عبدالله وستية وانه لما توجه الى مصر لبيع المذ كان المذ كور واخبر القاضي بانه
 ملك لوالده المذ كور وانه موجود على قيد الحياة تمتنع القاضي من التسليم في بيعه ثم
 توجه في سنة ١٢٦٨ الى مصر وادعى ان والده توفي وباعه هو واخته بمبلغ كذا وسلم الثمن

صفر

سنة

لولد اخيه أحد الموكاين وان الخلف من والده الارض المذ كورة أو لا والمكان والاطاحونة
من غير زيادة وان اخاء ابراهيم توفي عن زوجه عفا الله وولديه منها عبد الله وخليف
الموكاين المذ كورين وكانا فاصرين واقاما معهم ما بمنزله لكونه تزوج والدتهما عفا الله
المذ كورة ويا كلان ويشربان بمنزله ويزرعان القطعتي الارض المذ كورين اعلاه
وكل ما نتج من محصول زراعتهم مايا كلان وان المواشي المذ كورة ملك موكل المدعى
عليه وزوجه عفا الله وان باقى الاطيان هي في تصرف واختصاص موكل المدعى عليه
وان لموكل المدعى صناعة يكتبان ويصرفان على أنفسهما منها وانهما في سنة كذا
اذنهما موكل المدعى عليه ان يزوجهما وكل ما صرفه في ذلك يكون ديناً بينهما وان صرف
في ذلك مبلغ كذا وان الحرمته صالحة والدة موكل المدعى عليه المذ كورة قبل وفاتها
بثلاثة أيام احضرت ابنتها سيدة الموكا المذ كورة وسامتها صاخا ونجاسا بين مقعداده
وزنته وبعض شيء لم يبين ونقديت عبرتها كذا وباق ذلك لوالدتها تحت يدها الى تاريخه
وانكر ما عد ذلك وأنه يطالب المدعى عليه الوكيل المذ كور باحضار الاشياء
المرقومة وبيعها لياخذ ما يخص موكله منها فلم يصدقه المدعى الوكيل على ذلك فسا
الحكم (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي موت على الصناديل والدموكل المدعى عليه
بعد دعوى صحجة قبل موت ابنه ابراهيم والدموكل المدعى فسا يتحقق بالوجه الشرعي انه
مخلف عنه مما يورث عنه شرعا يقسم بين ورثته فيكون لزوجته صالحة المذ كورة فيه
الثلث لو علمت حياتها بعده ولا ولادة الثلاثة الباقى يقسم بينهم للزكوة كمثل حظ
الانثيين وما اصاب الزوجة يكون لولدها عبد الله موكل المدعى عليه واخوته شقيقة ولا
شيء لولدى ابنها ابراهيم الميت قبلها وما اصاب ابراهيم يكون لورثته بالقرينة
وان لم يتحقق موته يوقف ما تركه الى ان يثبت موته بينة أو يحكم بموته اذا ماتت
أقرانه في بلدته على المذهب فتقسم تركته بين من يرثه وقت الحكم بموته ويشترط في
دعوى العقار التحديد وفي دعوى المنقول احضاره أو بيان قيمته ان تعذر احضار العين
بان كان في نقلها مؤنة وان قلت وتعدرت الاشارة اليه ولو بالتوجه اليه وكان قيمها
أوجنس ونوعه وصفته وقدره ان كان مثليا وما تصح فيه الدعوى يكلف المدعى
اثباتها فيما أنكره خصمه وما لا فلا والمستغاد من عبارات علما ثنائان من ترك أرض
الزراعة الاميرية اختيارا وأهلها مدة سنين ووضع غيره يده عليها ومكنه الحما كم منها
سقط حق التارك لها وثبت الحق للاخ وان مات عن أرض أم يريته وله اولاد
ذ كورهم أحق بهم من غيرهم فسا يثبت بالوجه الشرعي ان لموكل المدعى حقا فيه من
تلك الاراضي وغيرها بعد دعوى صحجة يكون لهما الاستيلاء عليه حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) بافادة مؤرخة بيوم الخميس غاية جادى الاولى سنة ٧٢ من
محافظة مصر مضمونها قد ورد الى ديوان المحافظة افادة من سعادة كاتب ديوان

١٢٧٢

٢٨

خديوي رقيم ٢٦ جاسنة ٧٢ ومعها اعلان شرعيان وتصديقان من علماء مجلس
السودان بخصوص تداعي ورثة محمد بن جاد المولى من حلة ياسين على صغيرون بقتله
وتداعي ورثة ضوونه جبارة على محمود الضو بقتله وشهد في شأن الاول أربعة اشخاص
بالقتل وفي شأن الثاني ثلاثة اشخاص اُحدهم بالقتل والثاني باقرار القاتل بالقتل
والثالث بما يفيد معارضة القتل برؤية الآلة والمصارعة وقيام القاتل وطرح المقتول
مصايف في نحره بالسكين وحكم قاضي كردفان بوجوب القسامة والدية في كل منهما على
اهل المحلةين ودرا الحكم عن القاتلين عن الاول يكون الشهود من الهلة المقتول
بها القتل وعن الثاني بان احدى الشهود شهد بالمعينة والثاني بالاقرار والثالث
بكونه من اهل الهلة وانه رؤى ما يوجب الاشتباه في هذا الحكم اصدور الدعوى
في كل من القضيتين على معين فهل والحال هذه يجب القسامة والدية وهل دفع قبول
تلك الشهادات بما ذكره الحكم الشرعي والمطلوب من بعد رؤية الاعلامين والجوابين
الذين كورين بالهامس العلمي بالحفاظة اعطاء الجواب اللازم من حضر تكم عما اشتمل
عليه ما ذكر مع التصريح هل الحكم الشرعي في هاتين الحادتين وامثالهما والحال هذه
وجوب الدية والقسامة مع صدور الدعوى على اشخاص معينة ام لا يجب الى آخر
ما توضيح من مطالعة مع مطالعة الاوراق الاربعة المذكورة تعلم الكيفية فتؤمل
من حضر تكم اعطاء الجواب المطلوب عن ذلك لاجل ارساله الى الجمعية الخديوية
كالمرغوب (اجاب) عن هاتين القضيتين ان شهادة الشهود وفيها على الوجه المعين
بالعلاميهما غير مثبتة لقتل القاتلين المذكورين على المدعى عليهم ما وحيث وجد
القتيلان في المحلتين المذكورتين وبهما اثر القتل ولم يعلم قاتلهما بان لم يثبت القتل
ببينة او اقرار كما في التمسك تافى وقد ادعى ولي كل منهما على معين من اهل الهلة التي
وجد فيها القاتل بالقتل العمدة فالحكم في ذلك ان يحلف نجسون رجلا من اهل كل محلة
يختارهم الولي بالله ما قتلهما ولا علم له قاتلهما بان يحلف كل واحد منهم بالله ما قتله
ولا علم له قاتلهما وان لم يتم العدد كر الحلف عليهم لستم نجسين يمينان وان كان اهل الهلة
فيهم الفاسق والصالح فالتخير في استخلافهم الى الورثة يختارون اهل الصلاح ان احبوا
بشيء يستخلفوهم فان كان اهل الصلاح لا يتمون نجسين وارادوا ان يردوا عليهم
اليمين فليس لهم ذلك ولهم ان يتخيروا من الباقيين تمام النجسين رجلا ثم يقضى بالدية
على اهل الهلة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ديوان محافظته مصر عن حكم دعوى
واردة من نقر رشيد وهذه صورتها ادعى جماعة من نظار مساجد على ناظر وقف بانه
واضع يده على جميع النيط السكاكين بحرى نقر رشيد المعروف بالشرقي الذي كان اصله
من قطاع متلاصقة وصارت الآن غيطا واحدا المحدود بمحدود أربعة الحد القبلي ينتهي
بعضه قديم من الجهة الشرقية لمساها ومعرف بالمرحوم أحمد جرجي المشاق البحاري

١٢٧٢

١٢٧٢

الآن في تصرف ورثة كل من المرحوم الحاج أحمد والمرحوم محمد الماروف كل منهما
 بيمين أبي جديق وبالحج نجوى والآن جارية في استحقاق المدعى عليه ومن يشركه وتماه
 من الجهة الغربية الماروف المرحوم الحاج حسين سلام قديمًا والآن لما به دورته المرحوم
 الحاج علي كجك الغيطاني والحمد البحري ينتهي إلى الهوري الفاصل بين ذلك وبين
 الأرض المعروفة بالقسيس والحمد الشرقي ينتهي ببعضه إلى الهوري المعروف بالمشاق
 الفاصل بين ذلك وبين أراضي الأرض المعروفة بالقابودان وبعضه إلى أرض الساقية
 المعروفة بالحمد جيجي المشار وتماه إلى الهوري الفاصل بين ذلك وبين سهل والحمد
 الغربي ينتهي ببعضه من الجهة القبيلية إلى طريق الحصار التي منها التوصل
 والاستطراق إلى الغيط المذكور وتماه من الجهة البحرية إلى غيط بيدران المشتمل
 الغيط المذكور على أخشاب نخيل بلع عتيقة ومسجدة الغراس ثمرة وغير ثمرة من غير
 وجه ثمرة لا قضاء أمد الناجر الذي صدر في الغيط المذكور من الحاجة آمنة بنت
 خليل جاني الشهير بشريف جرجي المرزوقة لوالدها المرحوم من زوجته الشريفة
 منه بنت السيد محمد وحيد بن السيد محمد وحيدش الواقف الأصلي لذلك على ذريته ثم
 من بعدهم على مساجد أربعة بموجب كتاب وقفه في ذلك المؤرخ باليوم الثامن من
 شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة ومائة وألف لا تحصار النظر والاستحقاق فيها الكل
 من المكرم الحاج حسين وشقيقه الحاج حسن والمكرم الحاج عبد الله المدعو عبدة
 أولاد المرحوم الحاج علي نور لمدة تسعين سنة تقضي من خمسة وعشرين من شهر ربيع
 الثاني سنة خمس وسبعين ومائة وألف بموجب حجة الاجارة الشرعية المؤرخة في التاريخ
 المذكور وكافرته رفع يده عنه لا يلواته إلى المساجد الأربعة تقضي شرط الواقف
 وانقراض الذرية ويسألون جوابه عن ذلك وسئل المدعى عليه فاجاب بان الغيط
 المذكور جارقي وقف الانبائي عليه وعلى بقية المستحقين وابرز من يده وقفية مشتملة
 على أما كن كثيرة من جملة المكن المدعى به فقرئت في المحاسر ودل مضمونها على
 أن الغيط المذكور المرحوم كور المرحوم بالحدود الأربعة كان جار يافي تاجر الحاج حسين نور
 وشقيقه المذكورين أعلاه من المؤجرة المذكورة أعلاه المذكورة المذكور وان الشيخ
 عليا الانبائي استأجر ذلك منهم باق المدة ووقف المفعة على الحاج حسين نور وشقيقه
 المذكورين وعلى ذريته من نساءهم لمدة ثلاث وثمانين سنة تقضي من تاريخ الوقف
 المؤرخ بغيره سنة هجرية الأولى سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف وكشف من السجل
 المصانيد مل مصدقته على ذلك وصديق الناظر المذكور على ما في الوقفية المذكورة
 وسئل المدعى عليه المذكور عن حج أخرى غير الوقفية متاخرة عن تاريخ الوقف المذكور
 أفيد خلو الاستبداد في الغيط المذكور فاجاب بأنه لم يكن عنده سوى الوقفية المذكورة
 وزاد في جوابه ان سند الاجارة الصادرة من الحاجة آمنة إلى الحاج حسين نور وشقيقه

المذكورين اعلاه مذكور فيه ان المؤجرة صرحت بعدد الاجارة بقولهما لا يفتح
بذلك المستأجرون بالاجارة والزرع والزرع اعلة والغلة والاستغلال وغرس النخيل
والاشجار وحقن الموارى والآبار وجميع ما احبوا واختاروا من سائر وجوه الانتفاعات
الشرعية ليكون ما يغرسونه ويحصدونه بذلك ملكا شرعيا لهم بالطريق الشرعي وان
ذلك مستطرا بالهيجل المصان في عين سند الاجارة الموضحة تاريخه اعلاه ووقف الامر في
ذلك على الكشف ثم صار الكشف على الست قطع المدعى بها فيزها اهل الخبرة
وشهدوا جميعا بان قيمة اجرة مثل الارض المذكورة في كل سنة ثمانمائة وخمسة
وسبعون قرشا سلمية مستحق الارض المذكورة وهي المساجد الاربعه وستة اعراس
الشهادة في الغراس من جهة المستأجرين ووردتهم فقالوا لم نرا احدا غرس في الارض
المذكورة بل والنخل الموجود فيها الآن حادث والقديم لا يبقى الى تلك المدة ثم بعد
ذلك ادعى ناظر الوقف المدعى عليه المذكور على نظار المساجد الاربعه المدعين
المذكورين بان اشباب النخل المتنوعة الاصناف النابتة في ارض الغيط المدعى به
المذكور المنقورة وغير المنقورة من غراس جده المستأجر الماذون بالغراس هو وشقيقاه
المذكوران اعلاه الماذونان بالغراس من المؤجرة المذكورة اعلاه وهي الناصرة
والمسحقة للارض المذكورة وان ما غرسوه يكون لهم ما عدا نخس - ير نخلة عتيقة
وسئل من المدعى عليهم فاجابوا بالانكار لذلك وجمعوا على ان الغراس الموجود
الآن تابع للارض وانه من انشاء وحيش الواقف الاصلى وكاف اثبات دعواه فاحضر
وجلس شهدا حدهما انه كان مارا مع والده وراى المكرم الحاج حسين انور وشقيقه
المذكورين يغرسون نخلا بالجهة البحرية ويبرمون رملا وانها كانت ارضا براحا وان
الجهة القبيلية كان بها نخيل عتيق ومستجد وشهدوا لآخيه بانه عاين الحاج حسين المستأجر
المذكور وشقيقه يغرسون غالب النخيل الموجود الآن من سما في وشقع وبر بارة
وغير ذلك فاحكم الله في هذه الدعوى (اجاب) لا تسمع الدعوى في الوقف الامن
ناظر شرعى ولم يبين به هذه الدعوى الصادرة من نظار المساجد الاربعه انهم آل
لهم نظر ذلك الوقف المدعى به ولا ان الحماكم اقامهم نظارا عليه لتسمع الدعوى منهم
فلي نظر ما هو الواقع وعلى كل فلا استحقاق للنظر الواضع يده على هذا الغيط الموقوف
باقى منفعة تاجر لمدة ثلاث وخمسين سنة مضت من قبل على الاتيان على المستأجرين
الثلاثة المذكورين وذريتهم الذين من جملتهم الناظر المدعى عليه والحال هذه فاذا كان
الامر كذلك ترفع يده عن هذا الغيط ويسلم بان يستحقه الآن بعد تحقق مستحقه بطريق
شرعى لكن لم يصرح في هذه الدعوى بان واضع اليد اعترف بان هذا الغيط كان
جاريا في وقف عمر وحيش على ذريته ثم من بعدهم الى مساجد اربعة كما ذكر
المدعون ولم يعين ايضا في دعوى المدعين ما يؤل اليه ذلك الوقف من المساجد
الاربعة بل ذكروها بصيغة التنكير ودعوى المدعى عليه ان الحاج حسين وشقيقه

١٢٧١

المأذوقين بغرس الاشجار وروما معها غرس واما هو موجود بذلك الغيط حسب الاذن من
الناظر ما عدنا نحو خمس نخلة عتيقة الى آخر ما ذكره غير صحيحة ايضا على الوجه المسطور
ويثبت التي اقامها على الوجه المبين لا تثبت شيئا وبالمجالة فهذه الدعوى على هذا الوجه
مختصة من وجوه غير جارية على النمط الشرعي فاللازم على حكام الشرعية التامل
فيها يلزم شرعا وان يطالبوا من المتداعيين بيان ما هو شرط في صحة الدعوى حتى يترتب
على ذلك سؤال الخصم فان انتفى المثل ابيضة تطلب فان اقيمت على طبق الدعوى
حكم بها به. هذا التعديل والا فلا وان اعترف الخصم بما ادعاه خصمه الزم باعترافه ومن
شرط الدعوى بيان المدعى به وتعيينه وبيان وجه استحقاق المدعى لما يدعيه وبعد
تسليم الغيط المذكور لمستحقه ان ادعى أحدان مورثه الذي بين ورثته له بيانا شرعيا
غرس غراسا في ماله وبين ما غرسه وتحقق ذلك بطريق شرعي ولم يكن موضوعا بحق
القرار كنف الوارث قلعه ان لم يضر بارض الوقف والا يتملكه الناظر لجهة الوقف
مستحق القلع ولا يلزم من مجرد اذن الناظر للمستاجر بالغراس في الوقف على ان ما يغرسه
يكون ملكه ان يكون له حق القرار بمجرد غرسه بدون شرط الاستبقاء على ما ذكره
العلامة أبو السعود في حاشيته على مسكنين حتى تكون من قبيل مسئلة الارض
المستكرة المبنية على العرف اذا المتعارف فيها أن يكون البناء والغراس مثلا
بأذن على وجه القرار والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض خراجية معلومة الحدود
مشتركة بين اثنين وجب حجة شرعية اسقط احدهما عن نفسه وبطريق
وكائنه عن شريكه الاخر الانتفاع بجزء منها معين محدود بحدودار بعة لرجل
اجنبي منها والقرم المسقط له بما يخص ذلك الجزء المسقط من الخراج باعتبار
ما يخص الفردان منه وكتب بذلك وثيقة معين فيها الحدود التي عينت وقت العقد
لذلك بحضور الشهود والمحاضرين حين ذلك ثم بعد ذلك كتب بذلك حجة شرعية لاجل
خصم ذلك الجزء من حجة الشرع يكتفي في ذلك كفيها من الحدود المعينة بمجلس العقد ثلاثة
حدود ذكر الرابع بعنوان غير الذي ذكر في مجلس العقد الاول وبينهما تفاوت فهل
العبرة بالمعين من الحدود وقت العقد الاول ولا يضر عدم ذرعها وقت الاسقاط لاعتماد
المسقط له على تعيين الحدود (اجاب) العبرة لما صدر في الواقع لا لما كتبه
الساكن مخالفا له والمنظور اليه في الحدود ما طاب به الحدود والله تعالى اعلم (سئل)
من قاضي الجبلية بمسألة موهبة في امرأة وهي على اولادها المذكور والانا ادعت على
رجل وادعى عليه على ارض زراعية اميرية بيقت قدرها وحدودها بان زوجها ابنا الاولاد
المذكورين وغيرهم يستحق منفعة نصف تلك الارض بطريق الاسقاط من المدعى
عليه المذكور في نظير مبلغ عينته وان حين اسقط منفعة ذلك لزوجها كانت الارض
مزروعة من قبل المسقط المذكور فدفعت زوجها المسقط مال تلك الارض واقتضه ايضا

تسكليف تلك الزراعة وتقاويها وغير ذلك مبالغ لا تعرف قدره ووضع المتوفى المذ كور
 يده على ذلك مدة وبعد ذلك في سنة الاسقاط سافر الى جهة وترك تلك الارض تحت يد
 المدعي عليه فلما طاب الزرع حصدته واستولى عليه المدعي عليه ثم مات زوج المدعية عن
 ورثته المذ كور بن وتطالب المدعية المدعي عليه برفع يده عما يخصها واولادها
 المذ كورين من الحصة ومحصل الحصة المذ كور الذي استولى عليه المدعي عليه
 المذ كور تزوجه لها ولا ولادها بالوجه الشرعي سئل من المدعي عليه بعد ثبوت وضع
 يده على تلك الارض فاجاب بانه يستحق منفعة الارض جيبها التي من جلتها ما ادعته
 المدعية المذ كورة بطريق الاسقاط من رجل آخر وانه توجه سابقا الى بلدة اخرى واقام
 فيها وبعد مدة بلغه ان اخاه رجلا يدعى منصور اباع الحصة المدعي بها من الارض لزوج
 المدعية بمبلغ معلوم بدون اذن اخيه المدعي عليه المستحق لها واجازته فبين بانه ذلك
 ارسل اخاه رجلا آخر لينظر كيفية بيع اخيه لزوج المرأة المذ كورة وانه وكل اخاه
 المذ كور في شراء تلك الحصة من زوج المدعية المذ كورة للادعي عليه وحين اجتمع
 الوكيل مع زوج المدعية المذ كورة اخبره بانه يريد بيع تلك الحصة لمن يرغب فيها
 فاشترها منه لاخيه المدعي عليه المذ كور بمبلغ عينه بطريق الوكالة عنه وانسكرا معا
 ذلك فلم تصدقه المدعية على ذلك فاذا يكون الحق في ذلك (اجاب) ما ذكره المدعي
 عليه من انه وكل اخاه في شراء ما ذكره من مورث المدعية اقرار منه باستحقاق المورث
 لذلك واعترف منه باجازه ما فعله اخوه المسقط على زعمه ولم يصرح برد ما فعله الاخ
 المذ كور وحينئذ لا مانع من تكميلها اثبات الشراء الذي ادعاه لان الشراء في الاطيان
 الاميرية وان كان لا يصح الا ان فيه تركا من البائع باخته يارده كما في الخسيرة وهو مسقط
 للحق فيها الا ان الدهوى بمحصل تلك الارض وبالأرض ايضا على هذا الوجه غير
 صحيحة لاسيما مع جهالة المستحق للارض ومقدار الاستحقاق والله تعالى اعلم
 (سئل) من قاضي الجيزة بمسألة ضمنه ادعي منه وهو الوكيل عن والدته حسن بنت
 المرحوم محمد من أم خندان على محمد أبي ابراهيم من اهل طموه بان في سنة ٦٥ توفي محمد
 ابن محمد الشناوي عن أخته صالحة بنت محمد وتوفيت صالحة عن بنتها حسن الموكلة
 من غير شريك والجارى في ملك محمد الشناوي قطعة أرض زراعية أميرية فدان واحد
 محدود بمحدود دار بعة وسبع وعشرون نخلة بلم امهات وسيوى وحيا في وانه بعد وفاة محمد
 الشناوي وضعت يدها صالحة المترفة على ذلك سنة واحدة وتوفيت عن ابنتها حسن
 الموكلة المذ كورة ووضعت يدها حسن على ذلك وصارت تنفع به مدة ثلاث سنوات
 فوضع المدعي عليه يده على ذلك بغير وجه شرعي ويطالبه الوكيل المذ كور برفع يده عن
 ذلك فسئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بانه واضح يده على فدان وحده بمحدود
 بعضها مخالف لمحدود دعوى المدعي وبعضها وافق لمحدود دعوى المدعي وان القدان

١٢٧٣

المذكور فدان رزقة وقف لا يعرف واقفه وانه بعد وفاة محمد والد محمد ثالث سناوى وضع
يد على الفدان المرقوم وصار يزرعه من نحو سنة وعشرين سنة وما يتحصل من ربح
التخيل يعطيه لاولاد محمد الاب وهو يصرفونه على ضرب الواقف للارض المذ كورة
وانكر ما عد اذ لك في المحكم (اجاب) مما يتوقف عليه صحة الدعوى ذكر نسب
الميت والغائب الى الجرد او ما يميزه عن غيره وكذا بيان حدود تلك الارض وبلدتها
وحوضها ببيان شرعي او بيان مقدر كل نوع من تلك التخيل وقد كرم بين المحكم
للاخت بعد موت الاخ المستحق وكذا في حق بنتها ويشترط في عدم سعة وطحق
البنت من تلك الارض على فرض كون الحق لها عدم تركها للارض الحالية من
التخيل ثلاث سنين باختيارها فاذا صح المدعى دعواه وانكر الخضم ما ادعاه وتحقق
وضع يد المدعى عليه على ما ادعاه المدعى كاف المدعى اثبات استحقاق موكاته لذلك
على حسب الدعوى والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما ضمنه ادعت
المرأة نفيسة بنت المرحوم عوض على المكرم احمد أفندي ابن المرحوم اسمعيل القاسم
عن نفسه وبطريق وكالته الشرعية عن اخوته الاشقاء الاربعة الثابت تركه عنه
الوكالة المطلقة المفوضة العامة في شأن ذلك بان والد المدعية كان جاريا في أثره وتصرفه
ارض زراعية اميرية قدرها اربعة أفدنة الاثنان فدان بناحية الجيزة محدود ذلك بمحدود
اربعة وان والد المدعية المذ كورة حال حياته تشارك مع والد المدعى عليه حال حياته من
مدة قدرها ثمانى عشرة سنة في زراعة الارض المذ كورة وكان اسمعيل والد المدعى عليه
يزرعها ويدفع ما عليهم او ما بقي بعد ذلك من محصولها يكون له فيه الثلثان والثلث الباقي
لوالد المدعية المذ كورة وكان يعطى والد المدعية المذ كورة الثلث من باقى محصول
زراعة الارض المذ كورة واستمر على ذلك مدة لا تعرف قدرها وبعد ذلك توفي والد
المدعية المذ كورة عن ابنته المذ كورة من غير شريل وصار والد المدعى عليه يزرع
الارض ويعطى للمدعية الثلث من باقى محصول الزراعة بعد اخراج المصاريف واستمر
على ذلك مدة لا تعرف قدرها ثم مات اسمعيل المذ كورة عن اولاده الخمسة فوضع اولاده
أيديهم على تلك الارض وصاروا يزرعونها ويدفعون ما عليهم او يعطون للمدعية الثلث
من محصول ذلك واستمروا على ذلك الى غاية السنة الماضية وان المدعية تطالب
المدعى عليه برفع يده وهو موكل به عن الارض المذ كورة لتعوزها لنفسها وسئل المدعى
عليه عن ذلك فأجاب بانه هو وموكل به واضعون أيديهم على الارض المذ كورة يكون
أيديهم كان واضعا يده عليهم وهم واضعون أيديهم عليها بعدم موته وانكر ما عد اذ لك
ثم حضر احمد الموكلين وذكر ان الارض المذ كورة كانت في تصرف والد المدعية وان
والده شارك والده المذ كورة حال حياته وانه تركها لوالده وصار ينتفع بهما من حين ذلك
الى حين وفاته وبعد وفاته وضع اولاده المذ كورة أيديهم على الارض المذ كورة وانكر

١٧

١٢٧٣

ما دألك فلم تصدقه المدعية على ذلك فما الحكم (اجاب) الاراضى السلطانية اذا مات خزانها المستحق لمنفعةها ان كان له ولد ذكراهى له بطريق الاحقية بلامقابل وان لم يكن له ابن بل كان له بنت فانت فانت ما يثبت لها الحق اذا وجهت الارض لها من ولا يد ذلك فاذالم يوجد توجيه للبنت المذ كورة في هذه الحادثة ولا تمكن من الحماكم لها من تلك الارض لا يكون لها ولاية عليها ولا تسمع دعواها المذ كورة على واضع اليد على تلك الارض بدون ما ذكره سماعنا عدم وجود دخل او غراس فيها لا بغير الله تعالى اعلم (سئل) عن محضر من قاضى منوف مضمونه ادعى كل من الشيخ خطاب وعلى وخايل اولاد المرحوم محمد ناصف ابن المرحوم بدوى فاصف من ادالى سر من على الحاج محمد فى ابن المرحوم طه ناصف من الناحية المذ كورة ان جده المدعى المذ كورين هو المرحوم بدوى فاصف المذ كور كان له جانب طين قدره خمسة عشر قيراطا ونصف وربع قيراطا بارض سر من المذ كورة بحوض القنطرة محدودة بمحدود اربعة احمدا القبلى الى ما بيد الحاج عثمان الجندى والحمد البحرى الى ما بيد الحاج عبد الله ابي تبه والحمد اشرى فى بعضه الى ما بيد المدعى عليه وباقيه الى الطريق والحمد الغربى الى مسقة شادى وان جده المدعى المذ كورين توفى الى رجة الله من مدة خمس سنين تقدمت على تاريخه عن اولاد ابنته المرحوم محمد ناصف المذ كورهم المدعون المذ كورون وان جدهم المذ كور حال حياته من مدة ثلاثين سنة رهن الطين المذ كور تحت يد الحاج عبد الله ابي تبه واحمد فرغل من الناحية المذ كورة فى قنطرة مبلغ مائة ريال وستة ريالات معاملة قبضها منهم ما بين ذلك وان احمد فرغل المذ كور رهن الطين الذى كان تحت يده اصفية بنت احمد الكو يدى من مدة عشر سنين وان صديقه والحاج عبد الله ابا تبه المذ كورين رهنا الطين المذ كور للمدعى عليه من مدة ثمان سنين وصار يزرعه ويدفع ماله للبرى الى الآن وان جدهم المذ كور حال حياته لم يحصل منه منازعة ولا معارضة للبرتين المذ كورين من قبل الطين المذ كور الى وفاته بسبب عجزه عن دفع مبلغ الغاروقة المذ كور روبر يد المدعون المذ كورون دفع يد المدعى عليه عن الطين المذ كور اعوزوه لا نفهم بالوجه اشرى هذه دعوى المدعين المذ كورين سئل المدعى عليه عن ذلك فاجاب بان الطين المذ كور آله بالتاقى من والده وكان تحت يد اشخاص من الناحية بسبب ان المدعى عليه كان غائبا عن الناحية ولما حضر من مدة اثنتى عشرة سنة استخلصه منهم ووضع يده عليه الى الآن ولم يكن للمدعين المذ كورين فيه حق فما الحكم (اجاب) دعوى المدعين المذ كورين والحال ما ذكره غير صحيحة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى ائندى الجيرة بمضمونه فى رجل ادعى على جماعة بان له تحت ايديهم ثمانية اصول نخيل بطريق التعمدى وانه كان واضع عايدته على النخيل المذ كورة وابوه من قبله مدة من السنين وانه ورث النخيل المذ كورة عن والده

ولما سئل من المدعى عليهم أجابوا بالاعتراف بوضع يده ويدها بيه قبله وانما وضعوا
أيديهم الآن على النخيل المذكور بسبب كون النخيل ملكا لهم عن مورثهم وكان
وضع يده المدعى على النخيل وأبيه قبله بطريق التعدي فلم يصدر عنهم المدعى على
دعواهم الملك والتعدي فماذا يكون الحكم (اجاب) حيث اعترفوا بوضع أيديهم الآن
بان المدعى به كان بيد المدعى وأبيه من قبله الى ان مات وادعوا الملك فيه لهم بالارث عن
مورثهم كانوا خارجين والمدعى زائدا لا عبرة باليد الحادثة والمدعى غير مقرب من يد
يدهم أو يد مورثهم على ذلك ولا يملكهم وحيد فيكون اثبات دعواهم التي انكرها
المدعى فاذا اثبتوها بطريق شرعي بعد تصحيحها يقضى لهم وللباق الورثة بما في أيديهم
قال في نور العين من أواخر الفصل الثامن مانه بعد ان رخص أخذ عينا من يد آخر
فقال اني أخذت من يده لانه ملكي وبرهن على ذلك يقبل لانه وان كان زائدا بحكم الحال
لاكنه لما أقر بقبضه منه فقد أقر ان ذا اليد في الحقيقة هو الخارج ولو أقر المدعى عليه
اني أخذته من المدعى لانه كان ملكي فلو كذب المدعى في الاخذ منه لا يؤمر بالتسليم الى
المدعى لانه رد اقراره وبرهن على ذى اليد ولو صدقه يؤمر بالتسليم ويصير المدعى زائدا
فيخلف أو يبرهن الآخر وفيه غصب ارضاء وزوعها فدعى رجل انها لي وغصبها مني فلو
برهن على غصبه واحد اثبات يده يكون هو زائدا والزارع خارجا ولو لم يثبت احد اثبات يده
فالزارع ذواليد والمدعى هو الخارج اه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما
مضمونه ادعى رجلان على رجل بان جدا للمدعين كان يستحق أرض زراعية أميرية
واربعة وعشرين أصل نخيل وانه بعد وفاة كل من جدا المدعين وعمرهما وضع يده والده
المدعى عليه في حياته ابهم ما عشرين سنين وتر كها أبوهما ثلث المدة لعدم قدرته على زراعتها
ودفع خراجها وهو موجود في البلد ثم مات عنهما فوضع المدعى عليه يده على ذلك بعد
موت أبيه بغير وجه شرعي ويطالبانه برفع يده عن ذلك فسئل من المدعى عليه فاجاب
بالاعتراف بوضع يده على ذلك من أبيه بعد وضع يده عليه مدة من السنين وانكر ما عد ذلك
في الحكم في هذه الدعوى (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة السلطانية التي
آلت لبيت المال فلا تقسم بين ورثة مستحقها قسمة الميراث وانما تعطى لابن المستحق
القادري على زراعتها ودفع مؤنتها لجهة بيت المال بطريق الاحقية وقد صرحوا بان المزارع
في الارض السلطانية أحق بزراعتها مادام ينتفع بها وينتفع جانب بيت المال مع انتفاعه
ما لم يكن معطلا لها تعطيل لا يضر بيت المال أو خائنة أو حيث ترك والد المدعين المذكورين
تلك الارض مع تصرف الغير فيها لعدم قدرته على زراعتها ودفع ما عليها من الخراج
يسقط حقه منها ولا يكون لأبيه بعد مضي تلك المدة والحال ما ذكر مع ارضة واضح
اليد عليهم او امدعواهما بمحضتهما من النخيل فاذا صححها واذكر ان المدعى عليه واضح
يده بغير حق واثبتاها بالبينة العادلة يقضى لها بما يخصها مما هو تحت يد المدعى عليه

١٢٧٣

٤

جمادى الثانية

١٢٧٣

١٦

من الخيل بطريق الارث حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما
مضمونه ادعى ورتة ميت على رجل بان مورثهم كان مقيما بجهة مع المدعى عليه
فاخبرهم رجل آخر كان مستخدما له بان مورثهم قراها رباسب ان واحد اضربه ببارودة
فتوجهوا اليه يستخبروا عنه وفي اثناء سيرهم اخبرهم نساء بان مورثهم ضربه رجل عسكري
بالنبوت ففر منه حتى وصل الى البحر وهو خائف فالتقى نفسه في البحر فادركه العسكري
وضربه على راسه بالنبوت فغاص في الماء ولم يرسب وحضر رجل وقبض على العسكري
وانهم بحثوا عن جثته وبعد ثمانية ايام طفا على وجه الماء فاحتملوه وكشف عليه فوجد
مضروبا بالنبوت خمس ضربات وبذلك واروه في رمسه وان شيخ الناحية احضر المدعى
عليه موثقا واخبر انه والذي ضربه مورثهم على الوجه المسطور وانهم يدعون على
المدعى عليه بذلك ويطلبونه بما يترتب لهم عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعي فانكر المدعى
فاليه دعواهم وطلب من المدعين تصحيح دعواهم فذكروا انهم لا يعرفون سوى ما ذكره
على الوجه المسطور فما الحكم (اجاب) الدعوى على هذا الوجه المسطور غير صحيحة فلا
يترتب على المدعى عليه ثبوت والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة
بما مضى عنه في رجل ادعى على جماعة انه يملك جانب تقديعية عين معظمها بالصنف وانه
واضح ذلك بارض قاعة له من منافع داره ووضع فوق ذلك صندوقا مملوءا باده وادخله
ثياب من ضمنها ثياب حرير مملوءة لزوجاته وفي شهر كذا توجه بجهة فخره ولده واحد
المدعى عليهم حين كان خادما عنده واخبره بان داره سرقت فتوجه معهم الى داره فوجد
الاشياء المذكورة قودا فوجدها موقودة واخبره رجال بان ناظر القسم حضر الى داره وكشف
عليه ما فتوجه لناظر القسم ليحقق له ذلك فاستخبر منه ناظر القسم عن يتهمه بذلك
ليضربه فاخبره بانه لم يتهم احد بذلك وتركه وعاد الى داره واستخبر من اتبعه عن
سرق ذلك فاخبره احد منهم الذي هو احد المدعى عليهم بانه هو وفلان وفلان المدعى
عليهم ورجلان من عربان المشاركة لم يذكرا اسمهما من الذين سرقوا ما ذكر باغراء احد
المدعى عليهم فخير ذلك استشهاده عليه بشهود ثم سجنه واحضر مشايخ الناحية وادخلهم
له واقر لهم بما اخبر به ثم توجه بجهة أخرى لاحتضار رجل يفتح المنديل بعد التوافق
مع احد المدعى عليهم في المقرأن يستخبروا الرجل الذي يفتح المنديل ليضربهم عن
حقيقة ومقدار ما سرق من داره وفي اثناء الرجوع اطلق احد المدعى عليهم وهو فلان
بارودة كانت بيده فمدا في المدعى المذكور فخرجت الرصاصة منها واصابت المدعى
في ساعده الايسر وخرجت من الخفاف ويطلب المدعى عليهم باحضارهم سرور قاته
وتسليمه اليه ويطلب المدعى عليه الضرب بالرصاص بما يترتب له عليه بسبب ذلك لان
جرح الرصاصية يرى رشلا ذراعه وصار عاجزا وسئل من المدعى عليهم فاجاب احدى
الذي ادعى المدعى اقراره انه اشاع بان دار المدعى سرقت وذلك كانه بعد الاشاعة بثلاثة

١٢٧٣

٢١

وجوب

التي

أيام أحضره وأخبره بأنه يتهمه بأخذ ذلك وسجنه ثم أخرجه من السجن وضربه بنبوت على
التيه ضربه بأول ما ثم أوثقه كتافا وأعادته إلى السجن وبعد ذلك دخل عليه في السجن
وأخبره بأنه إذا لم يقل أني سرق ذلك ومعي فلان وفلان المدعى عليهم المذكورون يقتله
وهو مستحق فامتنع وتركه مسجوناً وموتفاً ثم أحضره رجلين وامره أن يخبرهما بأنه سرق
ما تقدم منه فإني وبعد ذلك هدده على أن يقول ذلك فعرفه بأنه سيقول كما أمره وعاد له برجال
سأله عن ذلك فأخبره بأنه مظلوم ثم جاءه بفردة وقال له إن لم تقبل ذلك والاميتك
وأما بطنك بالبارود فامتنع أمراً وأقره كما به بعد أن أحضر جماعة يشهدهم عليه بأنه
هو وفلان وفلان المدعى عليهم أخذوا ما سرق من داره فتركوه وبقى في السجن ثم في
سادس يوم أطلقه وأذكر ما عد ذلك وأجاب المدعى عليه الضرب بأن المدعى
أراد ضرب المدعى عليه بفردة طنبجة فالتجأ إلى المدعى وتواري بحسبانه فاطلق أخو
المدعى الطنبجة فأصابت ذلك ضربه فأصابته الرصاصة ساعد المدعى فحين رأى المدعى
عليه ذلك تجأ بنفسه وأذكر ما عد ذلك وأجاب باقي المدعى عليهم من جهة السرقة
بالانكار لدعوى المدعى كليا واستمسك من المدعى عن أخذ ما سرق من داره من
المدعى عليهم فذكر أن الاتخذ لذلك كل من المدعى أقره فلان وفلان وفلان من
المدعى عليهم والرجلين اللذين هم أمن عربان المشاركة باغراء أحد المدعى عليهم وأنه
لا يعرف مقدار ما أخذه كل منهم من ذلك ولا يعرف أن كان أحدهم اختص بذلك أو
اقتسموه بينهم بالسوية أو بالتفاضل وإن دعوا عليهم بذلك بمقتضى أقرار أحدهم
ولا جرم له بشئ وأنه لا يعلم أن كان المقر المذكور أخذ شيئاً مما سرق من داره أم لا وأنه
لا يعرف سوى ذلك وكاف المدعى اثبات دعوى الضرب من أحد المدعى عليهم على
الوجه المسطور فأحضر شهوداً وشهدت شهادة لم تصادف الوجه ولا بينة له على دعواه
خلاف ما سبق فسال المحكم (أجاب) دعوى المدعى على المدعى عليهم بسرقة ما ذكره على
الوجه المسطور غير صحيحة فلا تسمع منه على هذا الوجه والبيئة التي أقامها على من ادعى
عليه بضرب الرصاصة في ساعده بعد انكار المحكم على هذا الوجه غير معتبرة فاذا عجز عن
اثبات دعواه الضرب المذكور بالبيئة حلف المدعى عليه يميناً على نفي دعواه بطلب
المدعى فإن حلف برئ وإن تكمل الزم والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي البحيرة في
أولياء دم ادعوا على ولي قاصر وأخى القاصر البالغ بأن مورثهم كان في أرض له وتوجه
أحدهم إليه فوجده مضر وبأحجر في مقدم رأسه كسط الجمل وكسر العظم فسأله عن
فعل به ذلك فأخبره بأنه أحد المدعى عليهم ما ولم يعينه فاحتمله وأوصله لداره وأقام بها
ذافراش حتى مات بسبب ذلك وانحصر ميراثه في المدعين فاستمسك منهم عن
يدعون عليه بضرب المحكم من المدعى عليهم فذكر أن المدعى لا يعرفون الضارب بعينه
ولا يعرفون سوى ما ذكره في دعواه فسال المحكم (أجاب) الدعوى على الوجه المسطور

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٢٢

غير صحيحة وقد اجاب العلامة الرملي عن نظير ذلك بان باب الدعوى مفتوح فان عين
 المدعى واحد اللهوى عليه سمعت دعواه وقبلت بينته وان ادعى على واحد غير معين
 لا تسمع لان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى
 الجيرة بما مضى منه ادعى رجل على آخر بانه يملك جلاصه كذا اشتراه بمبلغ كذا من
 رجل وبين قيمته وناقاة ايضا بمبلغ كذا وبين قيمتها وفي شهر كذا اطلق الجمل والناقاة
 المذكورين يا كلان خارج بلده فتعدى المدعى عليه واخذ الجمل والناقاة وسار بهما
 الى بلدته كذا ثم بعد ذلك تفقد المدعى المذكور الجمل والناقاة فلم يجدهما في الهل
 الذى كان اطلقهما فيه فاخبره جماعة بان الجمل والناقاة اخذهما المدعى عليه المذكور
 وتوجه بهما الى بلدته وطالبه برفع يده عنهما فاسئل من المدعى عليه عن الجمل والناقاة
 فانكر اخذهما فشهد عليه الجماعة الذين اخبروا المدعى بان المدعى عليه المذكور
 اخذهما وبعدهما فشهدا ثم ام قريانه اخذ الجمل والناقاة المدعى بهما هو ورجلان وياهوا
 الناقاة لرجل يدعى فلانا بمبلغ كذا وقبضوا منه ثمنها ولم يوهاله وباعوا الجمل المذكور
 لرجلين بقدر معلوم من الدراهم ايضا ثم بعد ذلك احضروا الناقاة من يد المذکور
 وسلموها للمدعى ولم يستلم الجمل المذكور فطالب المدعى المذكور بالجمل المدعى
 عليه او بقيمتة حين اخذ بمبلغ قدره كذا وسئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك
 فاجاب بان الناقاة والجمل المدعى بهما وجدتهما في طريق فاخذهما رجل وسلمهما
 اليه ليوصي بهما الى بلده الى ان يدفع له كذا من الدراهم فسار بهما الى بلدة الرجل
 المذكور وخضر جماعة واشتتروا الناقاة والجمل بمبلغ لا يعرف قدره وانكر ما عدا
 ذلك فقال الحكم (اجاب) اذا ثبت ان الجمل المذكور مملوك للمدعى باقرار المدعى
 عليه او ببينة يقيمهما على المدعى عليه بغصب الجمل المملوك له المذكور كور يقضى عليه
 بقيمتة حيث تعذر احضار هينته والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى شاكلا معلوم
 بما مضى منه ادعى رجلان على رجل آخر ان من الجارية في انتفاعهما وتصرفهما
 اربعة افدنة من ارض زراعة اميرية محدودة بمقدود اربعة وثمانين وثمانين
 المدعى عليه منذ خمس وثلاثين سنة على سبيل الرهن الشرعى منه ما في نظير قدر
 معلوم من الدراهم ويريد ان يدفع يده منها بالوجه الشرعى فاسئل من المدعى عليه
 فاجاب بان والده اسستولى على الارض المذكورة في حياته في التار يخ المذكور بالبيع
 الشرعى من المدعين واخوتهما وصاروا ضعايدة عليه والده المدعى عليه وبعده موت
 والده صار المدعى عليه واضعايدة عليه في صرف فيها بسائر التصرفات الشرعية
 والمدعيان مشاهدان لذلك من غير نزاع المدة المذكورة الى الآن والانتقال بالبيع
 المذكور بموجب وثيقة شرعية ثم بعد ذلك وقع التصديق والاقرار من المدعين
 المذكورين على صدور البيع منه وصحة فالحكم (اجاب) ليس للمدعين

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

١٦

المذكورين والحال ما ذكر معارضة واضع اليد في تلك الارض بدون وجه شرعي
 والله تعالى اعلم (مثل) من قاضي شلحامون بمصمونه ادعى رجل على رجل آخر من
 اهالي شنبارة الميمونة ان من البحاري في انتفاع والدهار بعة افدنة وثلثين من فدان
 من طين ارض زراعة اميرية بحوض الشاميين القوقاني المهدودة بمحدود دار بعة وقد
 استولى عليها والد المدعي عليه بطريق الاستتجار في كل سنة من والد المدعي من مدة
 ثلاث وعشرين سنة وفي اثناء المدة منذ سنة في عشرة سنة تقدمت على تاريخه اراد
 المدعي رفع يد المدعي عليه المذكور بعدموت ابويه ما بالترافع امام المرحوم راشد
 افندي متعهدا للجهة فوق الصلح بينهما بحضرة على ان المدعي ياخذ فداناً وثلثي
 فدان ويترك للمدعي عليه ثلاثة افدنة ايزرعها بالايحار له في كل سنة فتركها له الى
 الآن ويريد ان يرفع يده عن الثلاثة افدنة المذكورة لانه قضاء مدة الاجارة فمثل
 من المدعي عليه فاجاب بان والده كان واضع يده على الار بعة الافدنة والثلثي فدان
 بطريق البيع الشرعي من المرحوم والد المدعي في مقابلة قدر معلوم من الدراهم منذ
 أربع وثلاثين سنة وهو واضح يده عليه بعد موت ابيه الى الآن ويتصرف فيها بانواع
 التصرفات الشرعية المدة المذكورة من غير منازع له في ذلك وامام اسيلا المدعي على
 الفدان والثلثي فدان من مدة أربع سنوات فهو بالزراعة فقط واحضر بيعة تشهد له
 بذلك في الحكم (اجاب) اذا اثبت المدعي على واضع اليد ما ذكره من الصلح
 والتوافق بحضرة المتعهدة على ان المدعي ياخذ فداناً وثلثي فدان ويترك للمدعي عليه
 ثلاثة افدنة ايزرعها بالايحار كما معتاد في التاريخ الذي ذكره يكون ذلك مبطل لا يثبت
 المدعي عليه التي اقامها على شراره والده من والد المدعي بتاريخ سابق على تاريخ الصلح
 والتراضي اذ ما ذكر اقراره منه بتاريخ متاخر بان تلك الارض مستحقة للمدعي فلا يفيد
 اثبات شراره ابيه من والد المدعي بتاريخ سابق ما لم يثبت على المدعي ما يناقض دعواه
 بتاريخ متاخر عن الصلح والتوافق كاثبات كونه زارعه على ما ذكر من الفدان والثلثين
 فان ذلك يوجب تناقض المدعي في ذلك المدة دار واذا لم يثبت المدعي ما ذكره من
 التوافق المذكور على الوجه المسطور واثبت المدعي عليه شراره ابيه من والد المدعي
 بما ذكره من البطل في التاريخ المذكور وانها آتت اليه بطريق الاحقية عن ابيه بعد
 موته يمنع المدعي عن معارضة ابيه اذ البيع وان كان غير صحيح في اراضي بيت المال الا
 انه يفيد الترتيب الاختياري والحق في اراضي بيت المال يسقط بذلك والله تعالى اعلم
 (مثل) من قاضي الجيزة عن دعوى مصمونه ادعت الحرمة حليمة بنت المرحوم محمد
 وبناتها الحرمة سيدة بنت المرحوم شامي عيسى بن المرحوم عيسى بن الخير على الحرمة ام
 الرزق بنت المرحوم عيسى بن الخير المذكور ان ثبت معرفتها بان المرحوم عيسى ابا الخير
 توفي عن كل من زوجته الحرمة نعمة وولديه منها المدعي عليها المذكور وشمي
 عيسى ثم توفي شامي عيسى الابن المذكور عن زوجته حليمة احدى المدعيتين وولديه منها

هما الحرمه سيدة المدعية الثانية وعيد ثم توفي عيدين الابن المذ كور عن كل من والدته
 حليلة واخته شقيقة سيدة المدعيتين المذ كوريتين وزوجته فاطمة ومخلف عن
 المتوفى اولاد سبعون اصل نخيل بلغ امهات وسيوى و بلدى وحياتى اصل بلدى واحد
 وخمسة اصول نخيل حياتى وستة اصول سيوى وثمانية وخمسة اصل نخيل امهات
 مقرورس باراضى ناحية ساقية مكي بحوضين عينتاها واذ كرتا حدودارضهما وقطعة
 ارض زراعة باراضى الناحية عبرتها فدان واحد باحد الحوضين المدين حدوده وان
 المدعى عليه المذ كور به - مدفأة والدها واخيها المذ كورين وضعت يدها على النخيل
 والقدان الطين المذ كور الى تاريخه بغير وجه شرعى ويطالبانها برفع يدها عما يخصهما
 من ذلك ويتسلم ذلك لهما بالوجه الشرعى - وسئل من المدعى عليه المذ كور عن ذلك
 بعد ثبوت وضع يدها على النخيل المذ كور والقدان الطين بشهادة رجلين فاجابت بانها
 واضعة يدها على خمسة وستين اصل نخيل بالحوضين المذ كورين بمقتضى انه مخلف عن
 والدها المرحوم عيدين الى الخبز المتوفى قبل تاريخه عن زوجته المذ كورة واولاده الاربع هم
 المدعى عليه وشامى عيدين من الزوجة المذ كورة ورضوان وصهر الغائبين الا ان لا يعلم
 لهما محل ولا مستقر من غير الزوجة المذ كورة ثم وثقت الزوجة المذ كورة عن ولديها هما
 المدعى عليه وشامى ثم توفي شامى عن زوجته المدعية المذ كورة وبنته منها سيدة
 المدعية الثانية وعيد ثم توفي عيدين عن زوجته فاطمة المذ كورة واخته شقيقة الحرمه
 سيدة ووالدته المدعيتين المذ كوريتين من غير شريك وانه كرت ما عدا ذلك فلم يصدقها
 المدعيتان المذ كورتان على ذلك فالحكم (اجاب) الاقرار بحجة قاصرة على المقر فلا
 تعدى الى غيره الا فى مسائل ليست له منه او قد صرحا بان من مات ابوه فاقربا
 شاركه فى الارث فيستحق نصف نصيب المقر ولم يثبت نسبهما لتقرر ان اقراره مقبول فى
 حق نفسه فقط بحيث صدقت واضحة الى مدعى ما صدقت به من دعوى المدعيتين
 المذ كوريتين وذكر ان لليت الاول ولدين آخرين وكذبا المدعيتان فى ذلك تؤمر بتسليم
 نصيب المدعيتين مما اقرت به بطريق الارث من مورثيهما عما يورث ولا يعتبر اقرارها
 بالولدين المذ كورين فى حق المدعيتين حيث لم يصدقها المدعيتان على ذلك والله تعالى
 اعلم (سئل) من قاضى الجيرة عن حادثة مضمونها ادعى رجل على رجل بان والد المدعى
 كان يملك منفعة زراعة فدان وسدس وثمان من الاطيان السلطانية وبين حدود ذلك كائن
 ذلك باراضى كذا بحوض كذا وتوفى والده من نحو عشرين سنين عنه من غير شريك فوضع
 المدعى يده على ذلك الى السنة الماضية وفيها توجه الى قنصلية كندرية وعاد الى ناحية
 الطين المذ كور فوجد المدعى عليه تعدى على ذلك ووضع يده عليه بدون وجه شرعى
 ويطالبه برفع يده عن ذلك وبقيمة ما حصد منه من الزرع المملوك للمدعى وهو قمع بالوجه
 الشرعى فسئل من المدعى عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده على الارض فاجاب بانه

١٢٧٤

١٨

سنة

صفر

واضع يده عليها بمقتضى انه تلقاها بالاسقاط من رجل آخر عينه بمبلغ كذا وكان ذلك في
سنة اربع واربعين وانه وضع يده عليها لغاية سنة اثنتين وخمسين وفي سنة ثلاث وخمسين
تعهد بالبلد رجل آخر واخذ نصف اطيائها وفي جملته الارض المدعى بها واستمر واضعا
يده عليها لغاية سنة اربع وستين وفي آخر السنة المرقومة خرجت الناحية من يده
وترك ما كان تحت يده من اطيائها فوضع المدعى يده على الارض المدعى بها واستمر
واضع يده عليها وهو يزعمها وينتفع بها لغاية سنة احدى وسبعين والمدعى عليه
المذكور مقيم معه بالناحية ومشاهد لتصره فيها ولم ينزعه فيها بسبب ان السند
المكتوب فيه الاسقاط كان مفقودا ثم وجد في سنة اثنتين وسبعين فكتب عرضا
للمديرية وحول على ناظر الالة سم فامر المدعى بتسليمه المدعى عليه فتسلمها منه ووضع
يده عليها بمقتضى ذلك فلم يصدق المدعى على ذلك فالحكم (اجاب) حيث اعترف
المدعى عليه بان الارض المذكورة كانت تحت يد المدعى مدة سبع سنين وهو يزعمها
وينتفع بها والمدعى عليه مقيم معه بالناحية مشاهد لتصره فيها من غير منازعة يكون
ذلك مسقطا للحق من تلك الارض على فرض كونه ذا حق اذ الحق في ارض الزراعة
السلطانية يسقط بالترك الاختياري وبمشاهدة تصرف الغير بالزراعة والانتفاع بها
مدة من السنين بلامنا زعة ولا مانع شرعي كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) من
طرف قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى عفش الجبالي على سيف النصر بان ابا
السعود خليلا الخيمي الذي لا يعرف اسم والده من ناحيتهما كان يملك منفعة زراعة
سنة اقدنة باراضى الناحية بثلاثة حيطان ذكر اسماءها وعين مقدار ما في كل واحد
بعض ذلك تحديدا كافيا واخذ بتحديد البعض وان مالک المنفعة المذكورة في سنة ٥٩
تجمده عليه بمبلغ ذكره بجهة الميرى من مال الطين المذكور وفي اواخر السنة المذكورة امر
الحاكم المدعى بدفع الباقي على حصة شياخته من الاموال الاميرية التي من جملتها
المبلغ الذي تجمده على صاحب الطين فدفع ذلك ووضع يده على الطين المذكور وصار
يزعمه ويدفع ما عليه من المال من ابتداء سنة ٦٠ لغاية سنة ٧٠ وفي سنة ٧١ عرض
المدعى عليه بان والده كان يستحق الطين المذكور بطريق الاسقاط الشرعي من
صاحب الطين الاصلى لوالد المدعى عليه بموجب حجة اسقاط بيده ثم توفي والده عنه من
غير شريك وترافع بالو كالة عن ابيه مع المدعى المذكور لدى ناظر القسم فحقق امر ذلك
وحكم لوالد المدعى عليه بالطين المذكور بموجب حجة الاسقاط المذكورة وبعد ذلك
عرض ذلك على مدير الجيزة حين ذاك فنفذ حكم ناظر القسم المذكور وروا المدعى
بتسليم الطين المذكور للمدعى عليه وسلمه له بمقتضى امر المدير وتسلمه منه ووضع يده
عليه من حين ذاك الى تاريخه وان الحجة التي بيد المدعى عليه لم تكن محررة من المحكمة
ولا بختم قاض ولم يضع والد المدعى عليه يده على الطين المذكور من ابتداء الاسقاط وانه

١٢٧٤

١٨

الآن يريد تحقيق امر الحجة المرقومة ورفع يد المدعي عليه عن الطين لموت والده عنه
وتسليمه له بسبب ذلك بالوجه الشرعي مثل من المدعي عليه بعد ثبوت وضع يده على
الطين المذكور بشهادة فلان وفلان فاجاب بان الطين المذكور كان جاريا في استحقاق
صاحبه الاصل المذكور وفي تصرفه لغاية ١٥ شوال سنة ٥٨ فاسقط حقه منه لو ادى
فلان نظير مبلغ عينه وان والد المدعي عليه استلم الطين من المسقط المذكور بموجب حجة
شرعية تاريخها موافق للتاريخ المذكور ووضع يده عليه وزرعه في سنة ٥٩ ودفع ماله
وبعد ذلك ولي المدعي شيخا بالناحية وفي سنة ٦٠ تعدى على والد المدعي عليه ونهبه
ياخذ بعض امواله وصار يضارره فخرج من الناحية وتوجه الى مدير بية البحيرة واقام
بها مع عربان اولاد على وبعد ذلك عاد الى الناحية في سنة ٦٣ واقام بها واستمر المدعي
واضع يده على الطين المذكور وفي سنة ٦٧ حضر رجل عاصب لاسقط وادعى بان الطين
المذكور اثر قريبيته وتوفي عنه واراد اخذه من المدعي فامتنع فعرض لدى مدير البحيرة
واحيل الامر على ناظر القسم فامر المدعي الآن بان صاحب الطين اسقط حقه من منقذته
لو الدال مدعي عليه الا ان بموجب حجة اسقاط وصار الحق له وحضر المدعي عليه بالوكالة
عن ابيه واخير بذلك وصدق العاصب على ما تضمنته الحجة بان لا حق له في الطين ومطالبه
المدعي عليه بتسليم الطين له فامتنع لذلك وادعى انه دفع ما كان متجمدا عليه بحجة
الميرى بموجب ورد تحت يده ويريد اخذه من المدعي عليه وامر باحضار الرود فوجد
بذلك ثم بعد مدة حضر وادعى ضياعه فامره ناظر القسم بتسليم الطين للمدعي عليه فلم يمتثل
فاحاله على المدير فطلب المدير من المدعي عليه اثبات مضمون الحجة فائنته او حكم لوالده
بالاطيان المذكور و امر المدعي بتسليمه له فسلمها و سلمها منه وكتب له كتابة
بتمكينه من الطين ثم توفي والده عنه من غير شريك فاستحق الطين المذكور ووضع يده
عليه الى تاريخه فالحكم (اجاب) دعوى المدعي على الوجه المأثور غير مستوفية
شرائط الصحة حيث لم يبين حد ود بعض الاطيان المدعي به سايبا ناما متبر او ذكرا المدعي
ما يفيد حكم ناظر القسم بالاطيان لو الدال مدعي عليه بهما الترافع لديه وحقق امر ذلك
بموجب حجة الاسقاط من قبل صاحب الحق الاصلى ونفذ المدير حكمه وامر بتسليم
الاطيان للمدعي عليه بالوكالة عن ابيه فسلمها المدعي له من سنة احدى وسبعين فوضع
يده عليها الى الآن وانه يريد تحقيق امره الحجة ورفع يده عن الاطيان المذكور بسبب
ذلك فربما افاد ذلك سقوط حقه منها على فرض تحققه فلا يترتب على ما ذكره سؤال
الخصم مالم يصحح المدعي دعواه ويوضح ما يوجب سؤال خصمه عن دعواه بلا تناقض
والله تعالى اعلم (مثل) من قاضى البحيرة من حادثة مضمونها ادعى رجل على عمه
بان والده حال حياته كان مع اخيه المدعي عليه في معيشة واحدة وكان يسكن معه وما
اكتسباه تحت يدهما على سبيل الروكية ثم مات والد المدعي من نحو عشرين سنة عن

زوجته وولدين منهاهما المدعى وفلان ثم توفي فلان احمدا ولولدين عن والدته واخيه
 الشقيق هو المدعى من غير شر يكوان المدعى كان قاصرا وقت موت والده واستمر
 معهما المذ كور في معيشة واحدة ويسمى معه كما كان والده والم واضح يده على ما كان
 واضعا يده عليه هو ووالد المدعى وان الموجه ودالا ن على سبيل الزو كية بينهما جميع
 كذا و ذكر موثني ونقودا و عروضا و عبيدا و اماه وسفنا و عقارا ملوكا و اطينا انا ميرة
 ونخيل و براين بعضها يابا نامعتبروا البعض ليس كذلك ثم ذكر ان المدعى عليه واضح
 يده على ذلك جميعه ومعارض للمدعى فيما يخصه من ذلك بدون وجه شرعي و يطالبه
 برفع يده عما يخصه من ذلك يجوز له نفسه بالوجه الشرعي وسئل من المدعى عليه عن
 ذلك بعد ثبوت وضع يده على الطين والنخيل والدار المدعى بها بشهادة شاهدين فاجاب
 بان والد المدعى كان مع والده في معيشة واحدة والمدعى عليه في معيشة واحدة منفردا
 عنهما وان والد المدعى عليه توفي في سنة ٢٤٠ ولم يملك شيئا ووالد المدعى استمر
 منفردا عن معيشة اخيه المدعى عليه الى ان توفي سنة ١٢٤٧ عن ورثته المذ كورين
 ولاتر كة لماتوا و تركت زوجته المدعى بمنزل همه المدعى عليه في عائلته فاقام بمنزله الى
 تاريخه وانه واضح يده على الطين والنخيل والدار وثلاث جاموسات وستة اثار
 وحصان وثلاثة جبروان ذلك ماله وانكر ما عدا ذلك وانه لا كسب ولا شيء للمدعى
 بل كان في عائلة المدعى عليه الى ان انزل عنه من نحو ثمانية أشهر فالحكم
 (اجاب) الاشياء المذ كورة المدعى بها بعضها بين بيانا معتبرا وبعضها غير مبين البيان
 المذ كور ومثل النخل المذ كور في الدعوى يحتاج في صحة الدعوى فيه الى الاشارة
 اليه بالحضور عنده او بعث أمين ليشار اليه في الدعوى او تحدد ارضه مع بيانه على
 ما في بعض العبارات ومثل البراهمة ودوجوده ولم يدر مكانه يحتاج فيه لبيان القدر
 والنوع والوصف وكذا النقد المدعى به يلزم بيان نوعه ووصفه وكذا ما يمكن احضاره
 بالاجل ومؤنة وعد لم مكانه ولم يكن هاسا كما يلزم احضاره ليشار اليه في الدعوى
 والشهادة وما لم يكن كذلك يكتفى فيه بذكر القيمة ان كان قيميا والجنس والنوع
 والقدر والوصف ان كان مثليا وينظر الى دعوى المدعى فان ادعى فيه مالا كره ملكا
 مطلقا بلا بيان سبب تطلب منه البينة على ما صحت فيه الدعوى فان أثبت دعواه
 يقضى له بعين ما أثبت انه ماله له ان كان قائما وبقيمته او من ماله ان كان مستهلكا
 وان كان يدعى ان بعض ذلك تحصل من كسب أبيه مع همه المدعى عليه وبين ذلك
 البعض و ذكر ان اباه مات وتركه ميراثا له ولباقى ورثته وطالبه بنصيبه منه وبعضه
 تحصل من كسبه وسعيه مع همه وبينه أيضا ولم يكن الاصل للم وهو معين له في الكسب
 فقط وأثبت ما يدعيه بالوجه الشرعي يقضى له به والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من
 قاضي الجيزة عن حادثة مضعونها في رجل ادعى على آخر وهو اى المدعى عليه وكيل عن

ورثة ميت يدعى الحاج محمد ابرادة ووصى على بعض ورثته بانه يملك من مئة قطعة أرض
مغروس بها كذا من النخل بناحية كذا وعين ذلك وحده وانه رهن ذلك تحت يد
الحاج محمد ابرادة في سنة ١٢٥٨ هـ على دين ترتب له بمدة المدعى عين قدره ثم مات
المرتفع المذکور بعد وضع يده على ذلك عن ورثة لا يعرفهم وبعد وفاته وضع المدعى
عليه يده على ذلك وصار يستفيع به الى تاريخ المدعى بمقيم بالنسبة ومشاهد لذلك ولم
ينازعه لعدم اقتداره على دفع الدين الذي عليه للوفى والا نريد رفع يد المدعى عليه
عن ذلك ويدفع له المبلغ المذکور وكرامته المدعى عليه ان ما ذكر كان جاريا في ملك
وتصرف الحاج محمد ابرادة المذکور تلقى ذلك بالشراء الشرعى لنفسه من المدعى في ١٥
ربيع الاول سنة ٥٩ هـ بمقتضى قدره كذا ازيد من الدين الذي ذكره المدعى واستلم منه
ذلك الى حين وفاته في ٥ رجب سنة ٦١ هـ عن ورثة عينوا وبعد وفاته وضع يده على
الارض والنخل المدعى عليه للورثة الى سنة ٧١ هـ ثم باع الورثة المذکورون وهو
بالوصاية على القاهر من مئة تلك الارض وما بها من النخل لرجل يدعى كذا بمبلغ كذا
قبضوه منه وسلموا له الارض والنخل ووضع يده عليه الى تاريخه وحضر المشتري الثاني
المذکور وأثبت وضع يده على الارض وما بها من النخل المرتفع وكرامته واضع يده على
ذلك بمقتضى انه تلقاه بالشراء الشرعى لنفسه في سنة ٧١ هـ من ورثة الحاج محمد ابرادة
بمبلغ كذا الذي ذكره المدعى عليه وأقبضهم ذلك كلاً منهم بقدر حصته وسلموا له الارض
والنخل ووضع يده عليه وما وان ذلك كان جاريا في ملك وتصرف الحاج محمد ابرادة
المذکور وأنكر ما عدل ذلك ويحده وى المدعى رذ كرامته المدعى انه لم يدع عليه وانما
دعواه على المدعى عليه الاول المذکور في الحکم (اجاب) لا تسمع دعوى المدعى
المذکور على المدعى عليه الوصى والوكيل عن الورثة المذکورين حيث اعترف
بالمالك بطريق الشراء في المدعى به ان ثبت وضع يده على ما ذكر المدعى فذلك لان
المدعى عليه والحال هذه لا يكون خصما فيها أقربه انه يملك لا غير وهو حاضر
ومصدق على ذلك بل دعوى المدعى انما تسمع على ذى اليد المدعى الملك لنفسه والله
تعالى اعلم (سئل) من قاضى المنصرفة بمضمونه امرأة ادعت على زوج امرأة
أخرى بانه اشترى منها الزوجته بمواسيرو برقا وزر صفا ذهب زنة ذلك أربعة بندين
قيمة كل بند في خمسة وخمسون قرشا يكون جملة الثمن ألفين ومائتى قرش
وصلاهما من ذلك خمسة مائة قرش وتسعة وثلاثون قرشا فيكون الباقي لها من ثمن ذلك
١٦٦١ قرشا وتطالب المدعى عليه بذلك وسئل من المدعى عليه فأجاب بان زنة المواسير
والبرق والزر والى اشتراها ثلاثون بندين بقيمة كل بند في خمسة وخمسون قرشا فيكون جملة
الثمن الفا وخمسة مائة قرش وانه وصل المدعى المذکور وزوجها من ذلك معا وقت
الشراء ٢٥٠ قرشا وصل زوجها المذکور باذن زوجته وحضورها ثانی مرة ثمانمائة

١٢٧٤

٢٤٧

الشرعى من قبل أخيه لأمه مصطفى ابن المرحوم مصطفى خليفة كاشي شهد للورث
المذكور على كنيته لذلك المحبة الشرعية المسطرة من هذه المحكمة المؤرخة في ١٥
محرم سنة ١٠٠٠ الجامعة لذلك والتغيره الهـ دودة الدار المدعى فيه بمحذور أربعة الحمد
القبلى والتربى ينتهيان لوقف سـ يدى أحمد البدوى المعروف سابقا بملك الشيخ
المخادم والمحمد الشرقى ينتهى للملك ولد المدعى الماخوذ به بالشفعة والمحمد البحرى
ينتهى للشارع وفيه التوجهة والباب صورته انه حين علم سليمان المدعى ولى
ولده ابراهيم القاصر المرقوم ان المحرمة صفية المرقومة اشترت الدار المذكورة
الملاصقة للملك ولده ابراهيم بمبلغ قدره ١٠٠٠٠ قرش أخذها بالشفعة فور علمه بذلك
لولده المذكور وطلب المراتبة والاشهاد مع عند المنزل المذكور من غير تراخ بشهادة
جماعة من طنتاذ كرت أسماؤه بمالهضرو ويريد احقاق ذلك بالوجه الشرعى ولما
سئل من المحرمة المشتريه عن ذلك أجابت بانها اشترت المنزل المذكور بمبلغ قدره ٢٠٠٠
قرش فلم يصدقها الشفيع المذكور على ذلك وادعى ان الثمن ١٠٠٠٠ قرش وطلب
منه حاججة التباعد بعد ان كلف المدعى بيعة تثبت دعواه فعرفت ان حجة التباعد
بالهروسة ولا يمكنها احضارها الا فى المولود الصغير الواقع فى سنة تاريخه وانصرفا
على ذلك ثم بعد مضي خمسة ايام احضر بيعة شرعية وشهدت بان المحرمة صفية المذكورة
اشترت المكان المذكور بمبلغ ١٠٠٠٠ قرش وحكم برفع يدها عن الدار المذكورة فسئل من
المحرمة صفية المذكورة بعد ذلك الاولة المرافعة المتقدمة ذكرها عليها وثبوت وضع يدها
على الدار المذكور بالوجه الشرعى عن ذلك كله فاجابت بالتصديق والاعتراف بما
حصل من التداعى من أنه أخذ الدار الملاصقة للملك ولده ابراهيم القاصر المذكور فور
علمه بالشفعة لولده المذكور بمبلغ ١٠٠٠ قرش واعترفت بان الثمن الذى قاله المدعى
هو الذى اشترت به الدار المذكورة وكذا صدقت على حكم القاضى السابق المذكور
اعلاه وذلك بحضور وشهادة جمع من المسلمين المجيع من أهل طنتاد والمكرم الشيخ
ابراهيم بن سيد احمد الشرقاوى من أهالى فوة وغيرهم فى الحكم فى هذه المرافعة (اجاب)
قد صار الاطلاع على هذا المضر فوجد فيه نقص حيث لم يذكر فيه المدعى طلب اخذ
المكان المشفوع من يد المشتري وقت الدعوى بل بعد ان ذكر المدعى انه اخذ بالشفعة
واشهد قال عند القاضى ويريد احقاق ذلك بالوجه الشرعى مع ان اللازم ان يطلب
من القاضى ان يامر المشتري بتسليم الدار المشفوعة له ولم يحصل هذا ما يتعلق بالدعوى
السابقة الهكى مضمونها فى هذه الدعوى وكذا حصل تفصيل فى الدعوى الثانية الواقعة
الآن حيث ان المدعى حكى ما سبق لدى القاضى الاول واقتصر ولم يطلب الا شيئا
يترتب عليه سؤال خصمه بل بمجرد ان فرغ من حكاية ما سبق لدى القاضى الاول من
غير طلب شي الا ان سال المدعى عليه فيقتضى ان يسئل من المدعى عما يريد

الآن فان ذكر شيئا يوجب سؤال خصمه يستل الخصم عن دعواه فان اعترف بما
يوجب استحقاقه لما ادعاه ولم يبد وجهاً شرعياً يوجب عدم استحقاقه على فرض
ثبوته يحكم عليه بوجوب اعترافه والا فلا والله تعالى اعلم (مسئل) من قاضى المتصورة
بمأثوره ادعى سليمان ابن المرحوم سليمان على الحاضر معه على عبد الهادي بن
عبد الهادي جاني الثابت معرفتهما بشهادة كل من فلان وفلان ان المدعى عليه كان
راكباً على جمل تلقى على نواراة عمدة الناحية في شهر رجب سنة ٧٤٠ عند ساقية على
نواراة المذکور المكاثنة باراضى الناحية بمحوض ابي باقى فنادى المدعى عليه
المدعى ان يكونه كان عند الساقية ايضا فضرله ووقف امام الجمل الراكب عليه
المدعى عليه وادار اية تكاثر مع بعضهما فاشعر المدعى الا والجمل عضه في قدم
رجله اليمنى فحملوه ووجهوه الى داره بالناحية فمكت عليه الاسبب ذلك خمسة عشر
يوماً وبعد ذلك وجهوه الى الاسبتالية بمغنيتم غمر فعند وصوله الى الاسبتالية سقط قدمه
المذکور بسبب العضة المذكورة ومكث بالاسبتالية اربعة شهور رحتى اندمل الجرح
وصارت رجله عادمة النفع ويطلب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه بذلك شرعا
مسئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب بانه كان ركب الجمل المذکور والمدعى
سواقيا بالساقية المذكورة أعلاه والمدعى عليه هو المعدل احضار البرسيم من الغيط
الى المواشى المعدة لادارة الساقية فنادى على المدعى وهو راكب على الجمل المذکور
هل الساقية سهرانة لاحضر برسيم المواشى فضرله ووقف امام الجمل وخطب فيه
يشعر الا والجمل عضه في قدم رجله اليمنى فانفصل القدم من ساق الرجل وبقى على
عرقين موصولين بالساق وصارت الرجل عادمة النفع ولا يعلم ان كان انفصال
العرقين من الساق بدون واسطة شيء أو قطعهما الحكيم بالاسبتالية فما الحكم في
هذه المرافعة افيدوا والجواب (اجاب) حيث عض الجمل المذکور المدعى حال ركوب
خده عليه وهو واقف به فالتف قدم المدعى وصارت رجله عادمة النفع كما هو
مذكور فان كانت الاصابة وهو في طريق العامة ضمن الراكب ما تلفت لذلك
العضة فيجب عليه والحال هذه نصف دية النفس من ماله في ثلاث سنين حيث ثبت
ذلك باقراره وان كانت في ملك الغير فان كان الراكب المذکور ماذوناً بالدخول فيه
لا يضمن ذلك ويكون كالاصابة في ملك نفسه وان لم يكن ماذوناً له من المالك لا يكون
كالطريق فعليه الضمان والله تعالى اعلم (مسئل) عن قضية من طرف قاضى الجزيرة
مضمونها ادعى بعض اولياء اميت على جماعة من قرية يقال لها الودى بان موردتهم كان
بغيطه بجزيرة وسط البحر أيام الليل وفي زمن التحاربى متصل ارضها بقرية المدعى
عليهم وهى من اراضى بيت المال قرية من قرية المدعى عليهم بحيث يسمع منها
الصوت بعيدة عن غيرها بانه ضر به اربعة منهم مائة المدعون بالتبسايت وضر به

١٢٧٤

١٩

مطلب في تفصيل جنائية
الجمل بالعض وشخص
راكب عليه

الباقى كذلك ثم احتملوه عليلا الى قريتهم ومات بسبب ضرب الاربعه سنة بعد استمراده
 ذافرا ثم اتى في البحر ثم وجد به بعض الاولياء مدفونا بناحية الشوك وانه كشف
 عليه فوجد به أثر ضرب تحت اذنه وجماعة وانهم يطالبون الاربعه بالقصاص والباقي
 بالتعزير ففصل من المدعى عليهم فانكروا وادعوا انهم وما ادعوا به فاقام بعض الورثة بيعة
 على الموت وثبوت النسب وكفوا القاتل المذكور فانوا بشهود لم
 تثبت شهادتهم ما ادعوا به ثم عاقبوا الحكم (اجاب) صرح عاملاؤنا بانه اذا وجد ميت
 بارض غير مملوكة وهى فى ايدى المسلمين وبه أثر ضرب أو جرح بقرب قرية بحيث يسمع
 منها الصوت ومثله ما اذا جرح أو ضرب بها ثم نقل الى غير هاهو لم يزل صاحب قراض حتى
 مات ولم يدهم لم قاتله بان لم يثبت قتله على معين وادعى اولياؤه على أهل القرية القريبة من
 تلك الارض انهم فعلوا به ذلك أو على بعضهم فانقسامه عليهم والدية على عواقلهم وفى
 هذه الحادثة لم يتحقق كونه مضر وباضربا فاضى الى موته بارض قريبة من قرية المدعى
 عليهم ولا ان به أثر جرحه أو ضرب بل ذلك مجرد دعوى من بعض الورثة لم يتحقق شرعا بناء
 على ما سطر بهذا المحضر بل ذكر المدعون ان مورثهم وجد ميتا موارى فى رمل بناحية
 الشوك ببلدة أخرى غير بلدة المدعى عليهم -م القرية من مكان الضرب وحيث ذفلا
 قسامة ولا دية على أحد ما لم يثبت انه وجد مضر وباهو أثر بارض لا ملك فيها الا حدوهى
 قرية من قرية المدعى عليهم ولم يزل صاحب قراض حتى مات أو يثبت قتله بعد دعوى
 صحيحة على من ادعى عليهم به فيه واخذون بموجبه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيزة
 بما مضى منه ادعى رجل على بعض ورثة ميت واضعين ايديهم على قطعة ارض مغروس
 فيها نخيل كائنة بناحية العزيزية المضافة بزمم الحوامدية وعين ذلك وجدده بان
 ما ذكر ملك له عن ابيه بالارث هو واخته له وانه وضع يده على ذلك ما بعد موت ابيه مدة وفى
 سنة ثلاث وأربعين ومائتين وألف خرج من البلدة التى فيها ما ذكر وتوجه الى مدينة
 القيوم فاقام فيها اثنتى عشر سنة وحضر لناحية الحوامدية فوجد مورث المدعى عليهم
 واضع ايده على ما ذكر فطالب منه رفع يده عنه فاقى وترافع معه للحكومة وبعد ذلك اصطلح
 المدعى مع المورث على ان ياخذ هو واخته نصف ذلك مشاعا فى سنة ٤٠ وصار يحضر
 فى كل سنة وياخذ ما يزيد من باقى ثمن الحصة واستمر على ذلك الى ان مات مورث المدعى
 عليهم فى العام الماضى فانكروا وادعوا المذكور وادعوا استحقاقها لهم اثناعين ابيهم
 فهل اذا اثبت المدعى ما يفيد اقراره مورث المدعى عليهم بالاستحقاق لمساعدته الى زمن
 قرييب من موت مورثهم يقضى له بدعاه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس
 عشر سنة الا فى الارث والوقف ووجود عذر شرعى وهذا مع انكار خصمه وقد ادعى
 المدعى المذكور ما يفيد اقرار مورث المدعى عليهم بالاستحقاق لمساعدته الى زمن قرييب
 حيث ذكر في دعواه ان مورث المدعى عليهم كان واضع ايده على المدعى به بطريق

١٢٧٥

١٤

١٢٧٥

٢٨

الوكالة من المدعى ويدفع له محصول نصيبه منه الى ان مات في العام الماضي بعد
 حصول الصلح الذي ادعاه وانكر ورثته المدعى عليهم ذلك فان ائدت عليهم ما يفيد
 الاقرار المذکور من مورثهم على الوجه المصور يقضى له بما ادعاه اذ دعواه حقة
 تكون مسموعة لانه لم يمتنع على الاقرار مدة تمنع من سماع الدعوى واقرار المورث يعامل
 به الورثة في حق ما آل لهم عنه وان لم يثبت ذلك فلا يحكم له والله تعالى اعلم (سئل)
 من قاضى الجيزة بماء ضمنه ادعى كل من رجل وزوجته على ثلاثة رجال وجار يملك
 للرجل المذکور بان رجلين منهم اغريا الجارية المذكورة على اخذ اشياء من امة منزله
 سيدها المذکور وان تتوجه معهم الى محل اقامتهم او تتزوج برجل منهما وذلك حال
 غيبة المدعين فلما حضر من غيبتهم اوجد الجارية اخذت اشياء بملاوكة للزوج
 السيد وزوجته وعيناهما واجتمعا معهما على الرجلين المذکورين اخبراهما بان
 الجارية مقيمة بمنزل لرجل آخر وانها تزوجت بالرجل الثالث المدعى عليه وانما
 يطالبان الجارية بردها اخذته والباقي بما يترب عليهم بسبب ذلك واجاب المدعى
 عليهم بالانكار لذلك مع الاعتراف بالتزوج المذکور واقرار الجارية بانها مرقوقة
 للزوج المدعى وتصديق المتزوج بها على ذلك وانه اغتاتزوجها من كانت في منزله
 لاخبره بانها بملاوكة له وانه المزوج لها اياه فالحكم (اجاب) المولى لا يستوجب على
 بملاوكة دين او جنانية المملوك على نفس مولاه وماله هدر وجناتيه على مال غير المولى
 تتعلق بقرينته فيبيع او يفديه المالك بدفع بدل المال المستهلك الى مستحقه فدعوى
 المالك على جاريته بما اخذته من ماله لا يترتب عليه اثبات ودعوى زوجته عليها
 معتبرة ان اثبتت والجارية منكرة الا ان السيد مقرض من دعواه بما اخذته جاريته
 فلزوجته ان تطالبه ما يبيعها لاخذ بدل ما اعترف به من مال الزوجة او بالقداء معاملة له
 باقراره وغير الجارية من باقى المدعى عليهم لا يترتب عليه هذه الدعوى شئ غير ان
 النكاح المذکور وانعقد موقوفا على اجازة المالك و يرتد برده حيث صدق الزوج على
 انها مرقوقة للمالك المذکور ك تصديق الجارية والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى
 الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى رجل على ثلاثة اشخاص انهم سرقوا مئتا درهم من حرز ماله
 ليلا وهينيه بما يزيد على ثلاثة نصب وانهم بعد ذلك حضروا اليه ورد كل منهم بعض
 ما اصابه بالقسمة مما سرقه بعد اخراجه من منزله وعين ذلك البعض المردود اليه قبل
 الخصومة الى ديوان الحكومة والقاضى وانهم وعدوه باحضار الباقي وعينه وانهم
 اقروا بذلك والباقي بلا ردودهم يزيد على ثلاثة نصب وانهم لم يردوا له ما بقى ويطالبهم
 بالرد ويطلب اجراء ما يقتضيه الشرع في ذلك واجاب احدهم بالاقرار بالسرقة وان
 ما اصابه هو ماردده الى المدعى كما ذكره ولم يبق عنده سوى قصصين وصديري بفتة
 وصديري قطنى وانه استهلك ذلك وانه شريك الاثنين الباقيين في السرقة وانكر ما عدا

فذلك واجاب الثاني بأنه لم يسرق وانما السارق غيره وان السارقين اتوا اليه بعد السرقة بالمتاع واعطوه نصيبا وهو الذي رده الى المدعى ولم يبق منه شيء وانكر ما عدا ذلك واجاب الثالث بالا نكر ذلك كليا واقام المدعى بينة شاهدة بان المدعى عليهم - هم - حضر والى المدعى واحضر والده ما احضره من الامتعة والتمس وقدره ثمانية واربعون قطعة لا يعرفون افرادها واخبروه بانهم هم الذين سرقوا امتعته ووهده باحضار الباقي وانهم لا يعرفون افراد الاشياء المسروقة ولا مفردات ما احضره وله منها ولا مفردات ما وهدوه باحضارهم من باقي الاشياء المدعى بها وانهم لا يعلمون شيئا سوى ذلك فالحكم (اجاب) من جملة ما يمنع قطع يد السارق رده ما سرقه الى مالكه ولو حكما كاصوله قبل الخصومة عند القاضي كما صرحوا به واحد المدعى عليهم وهو المقر بالسرقة قد رده ما اصابه قبل الخصومة سوى ما استملكه فيمنع قطعه بالنسبة للردود ولده قبل الخصومة وبالنسبة لغير الردود للجهالة وباقي ما ادعى به المدعى من السرقة على المقر المذكور والمدعى عليهم ما لا يخبرين لم يثبت شرعا حتى يترتب عليه القطع وشهادة الشهود باقرار السارقين على الوجه المسطور مع الجهالة وعدم البيان لا يترتب عليها الحكم عليهم بما ادعى به ولا يقطع وان كانوا يخبرون على البيان في حق الضمان كالذي اقر به أحد المدعى عليهم وهو المقر المذكور انه من جملة ما أخذوه انه استملكه مع عدم بيان قيمته حتى يعلم انه يبلغ نصيبا وهو عشرة دراهم جيادا أولا يبلغ وقد صرحوا ايضا بأنه يسقط القطع اذا استوفى شرائطه في صورة الملاك أو الاستهلاك اذا اختار المالك تضمينه وان الاقرار بالسرقة المترتب عليه القطع مشروط فيه أن يكون من اختياره وما أفتى به بعض المتأخرين من صحة الاقرار بالسرقة مع الاكراه فذلك في حق الضمان لا في حق القطع على ما ذكره في رد المحتار على الدر المختار والله تعالى أعلم (مسئل) عن قضية من قاضي الجيزة مضمونها ادعت امرأة بطريق الاصلالة عن نفسها والوصاية على بنتها فلانة القاصرة من قبل الحاكم الشرعي في قار يخبره بعد ثبوت معرفتها وصلاحيتهما بشهادة بينة شرعية ورجل هلي اخر بان خطابا باشعير فوج المدعية وأبا القاصرة وأخا المدعى الثاني كان يبيده فردة طنبجة والمدعى عليه بيده فردة طنبجة أيضا وهما على الجسر السلطاني البكاين بالجهة القبليية بناحية السكوم الاحمر بالجيزة وصار كل منهما يريد اطلاق التي بيده فلم يخرج ثم بعد مرات خرجت رصاصة من قم الطنبجة التي كانت بيد المدعى عليه بقلعه خطامته بغير تعمد واصابت خطابا باشعير المذكور في فمه فكسرت عظام فكاه الايمن وخرجت منه فوقع في الارض من ساعته وحضر مشايخ الناحية واحتملوه وأدخلوه منزله ليلة الاربعاء الموافقة لاسبوع شهر جمادى الاخرة سنة ٧٥ وفي صباح الليلة المذكورة كشف عليه بمعرفة حكيم القسم وأخذ اقراره بذلك على يد نائب الخط وأحضر الى المديرية وأرسل الى الاستتالية لمعالجته بها وانه استغرمها على لا ذافرأش حتى تمت بسبب ذلك في ثامن عشر الشهر المرقوم وانحصر

١٢٧٥

١٥

هـ يرأه الشرعى في كل من زوجته المدعىة المذ كورة وابنته المذ كورة منها وشقيقه المدعى
 الثانى من غير شرى يلى وان المدعين يطالبان المدعى عليه المذ كورة بما يترتب لهما
 وللقاصرة المذ كورة عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعى مثل من المدعى عليه المذ كورة
 عن ذلك فاجاب بالاعتراف بذلك جميعه الاعتراف الشرعى بالطريق الذى مرعى فما
 الحكم (اجاب) حيث اعترف المدعى عليه بدعوى المدعين المذ كورين المتضمنة
 قتل مورثهم بالرصاصه التى خرجت من فم الطليخة التى كانت بيد المدعى عليه خطأ
 منه بغير تعمدا وانحصار اثار القتل فى المدعين المذ كورين وبنته القاصرة قالوا يجب
 عليه دية القتل غير مغلظة تؤخذ من ماله فى ثلاث سنين ويحكم عليه بذلك والله تعالى
 أعلم (سئل) من قاضى الجزية بما مضمونه ادعى رجل بالاصالة عن نفسه والو كالة
 عن اخوته الثلاثة الاشقاء كروا ثنتين على امرأة وابنها بان والد المدعى وموكليه قوفى
 من نحو اثنتين وثلاثين سنة من اولاده الخمسة هم المدعى وموكلاه الثلاثة المذ كورون
 والدا بن المرأة المذ كورة المدعى عليهم ما وترك جميع الدارات التى عينها فى الدعوى وان
 والدا بن المرأة المذ كورة المدعى عليهم ما كان ساكن فى الدار المذ كورة فى حياة والده
 وبعد وفاته الى أن توفى من نحو خمس سنين عن زوجته احدى المدعى عليهم ما واولاده
 منها الستة الذين احدثهم المدعى عليه الثانى وبعد وفاته وضع المدعى عليهم ما ايديهم ما
 على الدار المذ كورة وهما معارضان للمدعى وموكليه فيما يخصهم من ذلك بدون وجه
 شرعى ويطالب المدعى الوكيل المذ كور المدعى عليهم ما برفع ايديهم ما عما يخصه هو
 وموكليه من الدار المذ كورة بالوجه الشرعى واجاب المدعى عليهم ما بعد نبوت وضع
 ايديهم ما على الدار المذ كورة شرعا بالاعتراف بوفاة المتوفى أولا وانحصار اثاره على الوجه
 المذكور وبكون الدار المذ كورة بخلافه عنه وان مورثهما الميت الثانى حال حياته
 اشترى فصف الدار من اخويه هما المدعى الوكيل واحدا اخوته وهينيه يبلغ كذا دفعه
 لهما ووضع يده على ذلك بموجب حجة شرعية مسطرة من هذه المحكمه فلم يصدقهما
 المدعى الوكيل على ذلك وأمر بالسكشاف عن الحجة المحكمه عنهما من سجل المحكمه فتبين
 انه مفقود فنهى ذلك أمر المدعى عليهم ما بتسليم ربيع الدار المذ كورة للمدعى ليجوزها
 لكل من اخوته الموكلتين اللتين لم يدع عليهم ما البيع فى نصيبهما وكلف المدعى
 عليهم ما اثبات دعواهما شرعا مورثهما المحصة المذ كورة على الوجه المسطور فنهى زاعن
 ذلك ولم يلتزموا بين المدعى واخيه الموكل على ذلك فما الحكم (اجاب) حيث ادعى
 شرعا مورثهما تلك المحصة من المدعى وموكلاه وعجزا عن اثبات دعواهما ولم يلتزموا
 تخليف المذكورين دعواهما بما يحكم بهنهما ولا يسرى اقرارهما بالنسبة لباقي ورثتهما لابن
 المتوفى الغائبين والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الجزية عن حادثة مضمونها فى
 رجل ادعى على بنتى اخيه الواضعتين ايديهم ما على مكان عينيه بانه يملك ذلك بالشراء
 لنفسه من اخيه والد المدعى عليهم ما المذ كورتين يبلغ كذا قبضه له حال التبايع

١٢٧٥

٧

ذى القعدة

١٢٧٥

٢٦

سنة

محرم

أيديهما عليه بموجب حجة شرعية باسمهما في ٢٧ شعبان سنة ٦١ وأنهما قد ما بعد
 ذلك وعمرهما وصرف المذ كور في عمارته من مال الروكية المشترك بينهما وبين أخيه
 المدعى عليه المذ كور وأنهما انفصلا الآن من بعضهما من نحو شهرين وصار كل منهما
 في معيشة وحده وإن المدعى عليه ساكن في المكان المذ كور ويريد المدعى دفع يد أخيه
 عن نصيبه من ذلك ومثل من المدعى عليه المذ كور عن ذلك فأجاب بأنه اشترى ذلك
 المكان لنفسه في التاريخ المذ كور من البائعة المذ كورة وأنه واضع يده عليه وأنه قد
 وبنائه لنفسه من ماله الخاص بمبلغ ١٦٠٨٠ قرشاً وأنه كان مستخدماً بمحبة كذا وكل
 أمه في أخراج حجة من قاضي الجيزة باسمه خاصة وانكر الحجة التي بين يد أخيه المذ كورة
 وأنه لا يعلم مضمونها وانكر ما عد ذلك فلم يصدق المدعى المذ كور على ذلك ثم وجدت
 الحجة المذ كورة مضمونة بالمصان بالجيزة وأنهما باسمهما سوية في التاريخ المذ كور
 بالمبلغ المذ كور من البائعة المذ كورة ثم بعد ذلك صدق المدعى عليه المذ كور على صحة
 ما تضمنته الحجة المذ كورة وعلى أن المكان المذ كور بينهما وبين أخيه على سبيل الاشتراك
 لكل منهما النصف فيه وذكر أن أخاه ذنه بأن يعمر المكان المذ كور لهما على أن كل
 ماصر فيه على عمارته من ماله يكون له ماله بنصفه وأنه صرف في عمارته المكان المذ كور
 المبلغ المذ كور من ماله وأنه يطالبه بنصفه فلم يصدق المدعى المذ كور على ذلك فما
 الحكم (اجاب) ما ذكره المدعى عليه أولاً من أن المكان المذ كور ملك له خاصة
 وأنه بنائه من ماله الخاص به لنفسه متضمن في صدور الأذن من أخيه المدعى بعمارته
 لهما على أن ماصر فيه يكون له ماله بنصفه وهذا الكلام صريح في أن بناءه كان لنفسه
 لا على سبيل الاشتراك فيناقض دعواه آخر بأنه بنائه لهما ولا أخيه بأذنه على أن جميع
 ماصر فيه يكون أخوه له ماله بنصفه وإذا كان متناقضاً في دعوى البناء بالأذن ليرجع
 لا تسمع دعواه بذلك والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها
 ادعى كل من الشيخ حسن وفاتح آدم الاماميين وهو الوكيل الشرعي عن زوجته فاطمة
 بنت أحمد يوسف المرزوقة له من زوجته ستيمة وسيد أحمد جازي وهو الوكيل عن
 والدته آمنة بنت أحمد يوسف المذ كور المرزوقة له من زوجته سعدية على هنا بنت أحمد
 يوسف المذ كور بأن المرحومة سعدية بنت أحمد عثمان توفيت من مدة عن زوجها أحمد
 يوسف وبناتها منه آمنة إحدى الموكتين والمدعى عليهما وتركت قطعة أرض زراعية
 قدرها قيراط واحد مغروس بها أربع نخلات أمهات لورثتها المذ كورين بلا شريك
 وبينت مع حدودها وأزستية توفيت أيضاً عن كل من زوجها أحمد يوسف المذ كور
 وبناتها منه فاطمة الموكلة الثانية وتركت قطعة أرض قدرها ثمن فدان مغروس بها
 إحدى عشرة نخلة بلع عشرة سيوي وواحدة أمهات لوارثها المذ كورين بلا شريك
 وبينت مع حدودها وإن المرحوم أحمد يوسف المذ كور توفي عن زوجته المحرمة نارية

١٢٧٦

١٥

و بناته الثلاث من الموكلتان والمدعى عليهما من غير الزوجة المذكورة من غير شريك
 وانه ترك قطعتي ارض وقدرهما فدان وقيراط وثلاثا قيرا طخلاف ما آل له بالارث من
 زوجتيه المذكورتين مفرورين بذلك خمس وخمسون نخلة يلج وبين ذلك جميعه مع حدود
 الارض وترك دارا وبيت مع حدودها الورثة المذكورين وانه بعد وفاة سعدية وستية
 المذكورتين وضع يده احمد يوسف المذكور على مائر كتاه الى ان مات منذ أربع سنين
 و بعد وفاته رخصت يده المدعى عليهما على جميع ذلك الى الآن وانهما عارضة للموكلتين
 فيها يخصهما من ذلك بدون وجه شرعي ويطالب المدعيان المدعى عليهما برفع يدها
 عما يخص الموكلتين من النخل والدار وتسليم ذلك لهما بالوجه الشرعي بعد ثبوت وضع
 يدهما على ما ذكر فاجابت بالاعتراف بوفاة المتوفين المذكورين وانحصار ارثهم على هذا
 الوجه وان الاحدى عشرة نخلة والارض المغروس بها المذكورة كانا جاريتين في ملك
 رجل يدعى دسوق الزيات وتوفي عن زوجته الحرة ستية المذكورة وولديه منها هما
 حنفي ومحمدو بعد وفاته كان متجهدا على ذلك مال لجهة الميرى فوزع مشايخ الناحية
 الاحدى عشرة نخلة والارض المغروس بها المذكورة على والد المدعى عليهما هو احمد
 يوسف المذكور واخذوا منه ما كان متجهدا على ذلك من المال لجهة الميرى ووضع
 يده عليه وان باقى النخل المدعى به وارضيه كان ملكا لرجل يدعى محمد خليفة وكان
 والد المدعى عليهما المذكور يدعى انه ابن عم له وان محمد خليفة كان زوجا للمدعى عليهما
 وتوفي عنها وعن والدها من غير شريك و بعد موته وضع والدها يده على ذلك وان الدار
 المذكورة مخلفة عن والدها وانه في سنة ١٧٠٠ اسقط لهما حقه من جميع نصف النخل
 وارضيه والدار المدعى بها وسلمها الحصة المذكورة واستلمتها منه وان الدار غير قابلة
 للقسمة وبرزت حجة من يدها مسطرة من نائب الناحية فدل مضمونها على ان والدها
 اسقط حقه لبقته الحرة ههنا من جميع نصف نخله المعينة بالدعوى ونصف بيته
 المذكور المدعى به فلم يصدقها المدعيان المذكوران على ذلك وذكر ان الدار المذكورة
 غير قابلة للقسمة فسا الحكم (اجاب) الاسقاط في الاعيان لا يصح فاذا اثبت المدعيان
 دعواهما بالوجه الشرعي يقضى لهما والا عولت المدعى عليهما بما تضمنته دعواهما
 من الاقرار للموكلتين على فرض صحة ما ذكرته بقطع النظر عن الاسقاط المهرور
 بالحجة المدعى به من قبلها اذا كانت معترفة بمضمونها الا ان نصيب ولدى ستية في
 الاحدى عشرة نخلة على مقتضى جواب المدعى عليهما موقوف على تحقق امره وهذا عند
 عدم اثبات المدعين دعواهما اذا التوزيع المذكور في جوابها لا يفي بدانتقال عين
 النخل من ملك الورثة والله تعالى اعلم (سئل) عن مرافعة من قاضى الجسيرة
 بضمونها ادعت امرأة مسلمة على ذمية قبضية بان المدعية كان يجفن عينها اليمنى
 الفوفاني محبة وكانت تريد ان تهاجمها فسمعت بان المدعى عليها تعرف في المداواة فحضرت

لما تريد مسح جفن عينا وازالة اللحمية فاحضرت المدعى عليها قطعتي بوض
صغيرتين وربطت احدهما على الاخرى من الاطراف بعد ان جعلت قطعة من ظاهر
عين المدعية بين قطعتي البوص واخبرتها بان قبة عينا حاصل لها ارتخاء ولا تدوى
الا بالربط المذكور ليحصل بعد ايام قطع ما ربط من قبة العين وبذا يصير البرء وازالة
الالم وبعد ان فعلت المدعى عليها ذلك انصرفت وبعد ان انصرفها حصل بعين
المدعية ورم شديد مصوب بالمدعى عليها بعد اثني عشر يوما حضرت لها المدعى عليها ونظرت
عينا فاخبرتها بان عينا لم تنزل مقرضة وان عين المدعية تلفت وذهب ضوءها وكشف
عليها معرفة حكيم المديرية فاخبرنا عينا حصل لها التهاب شديد وتلفت العين كايا
بسبب ما جرته المدعى عليها وان المدعية تطالب المدعى عليها بما يترب لها عليها
بسبب ذلك بالوجه الشرعي فسنل من المدعى عليها فاجابت بان المدعية حضرت لها
واخبرتها بان قبة عينا حاصل لها ارتخاء وتريد شدة بمعرفة المدعى عليها فوجدتها بذلك
وفي ثاني يوم توجهت لها المدعية وربطت المدعى عليها قطعتي الغاب بظاهر قبة عين
المدعية وتركتها وبعد اثني عشر يوما توجهت اليها فوجدتها واضحة بوجه من خبز
الحنطة على قبة عينا المذكور واخبرتها المدعية بان عينا تلفت وصارت لا تبصر بها
وان المدعى عليها لم يتحقق لها ذهاب الضوء ودمه وان حصل ما ذكر يكون من وضع
الابغ عليها وان ما جرته المدعى عليها بعين المدعية من ربط الغاب فهو عملية الشد كما
تعمله بمن يحصل له مثل ذلك في المحكم (اجاب) اذا كان ربط العين صادرا من القبطية
باذن المدعية ولم يجاوز المعتاد في ذلك وترتب على ما ذكر تلف ضوء العين فلا ضمان
عليها والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى رجل بطريق
وكالته عن ابيه على رجل قائم عن نفسه وهو وكيل عن زوجة ابيه واخويه شقيقة ذكر
وانثى واخويه لابيه ذكر وانثى بان والد المدعى موكل المذكور في سنة ١٢٦٠ تلقى بالشراء
والاسقاط الشرعيين انفسه من والد المدعى عليه الوكيل المذكور جميع قطعتي الطين
عبرتهما اربعة افدنة الكائنين بناحية كذا المغرب وسبهما مائتا نخلة امهات بوضين
بينهما واحددهما وبين ما بكل منهما من النخل وجميع بناء الساقية المعين الكاملة
العدة والالة الكائنة باراضي الناحية بالجانب الشرقي من احد الخوضين المذكورين
وحددها وجميع منفعة زراعية اثني عشر فدا وثلث طيننا خراجيا كائنا بالناحية
المذكور و بين حيطانها وحدود كل حوض على حدته وان والد المدعى عليه باع
واسقط ذلك لوالد المدعى موكله في التار يخ المرقوم وهو ما كمو يستحقه بمبلغ كذا
وبين الثمن وبديل الاسقاط واقبضه له واستلم ذلك والد المدعى وحازة انفسه بموجب
حجة مسطرة من هذه المحكمة مؤرخة في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٦٠ وان والد المدعى
استمر واضعا عاينه على ذلك يتصرف فيه ويؤجره في كل سنة لوالد المدعى عليه تارة

وللمدعي عليه أو أخيه تارة أخرى وبعد ذلك توفي والد المدعي عليه عن ورثته المذكورين
في سنة ١٢٧٥ فتهدى المدعي عليه ووضع يده على ذلك جميعه هو وموكاه وبدون وجه
شرعي ويطلب الوكيل المذكور المدعي عليه المذكور برفع يده هو وموكاه المذكورين
عن ذلك ليحوزها موكاه بالوجه الشرعي وسئل من المدعي عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع
يده هو وموكاه المذكورين على ذلك بشهادة فلان وفلان ثبوتاً شرعياً فاجاب بالاعتراف
بوضع يده على الاثني عشر فدانا والثلث وارض النخل وما هو مفروس بها من النخل
المذكور اعلاه والساقية المرقومة وذلك ان ذلك لمولاه ولا أخويه المذكورين المذكورين
خاصة دون باقي الورثة بسبب ان احداً أخويه كان شيخاً بالناحية ويضع يده على ما يتركه
أربابه من الاطيان والنخل ثم عزل من الشياخة ووايم المدعي عليه وصار يضع يده على
ما يتركه أربابه من الاطيان والنخل حتى صار في أيديهما اثنان وثلاثون فدانا الاثنا
وثمناً فثمة من جملتها الاطيان والنخل والساقية المدعي بها ولم يكن لابيها ملك في ذلك
ولم يصدر منه بيع ولا إسقاط في ذلك ثم ذكر ان ما عينه المدعي في مقسدار الارض وعدد
النخل وحدود الحيطان ليس كما قال وذكر المدعي عليه قد راى خروج حدودها
أخرى فلم يصدق المدعي على ذلك وذكر ان المدعي عليه يجلس لتحقيق بالمديرية أقر بان
الاثني عشر فدانا وثلثاً والمائتي نخلة والساقية المدعي بها المذكورة ملك لوالده
ومتروكة عنه وانكر البيع والإسقاط فقط حين ذلك وبالكشف من تلك الحجة
لم توجد مقيدة بالسجل وصارت تعيين نائب المحكمة لتوجهه للإشارة الى النخل من
المتداعين وتعيين حدود الارض والنخل والساقية وتوجه مع المدعي والمدعي عليه
واحد مع او في المديرية وحاً كما لمخط فصار عدد النخل وقياس الارض وتحديد ذلك
جميعه كما هو عليه الآن بحضور جمع من عمدة المجاورة وكتبوا بذلك قائمة باختتامهم
جميعاً وختم المدعي والمدعي عليه مرافقة لما ذكره المدعي في دعواه في التعديد والمقاس
فاستفسر من المدعي عليه بعد حضورهم نذكر ان المقاس والتعديد كما ذكره في جوابه ولم
يكن كالتسائة فلم يصدق المدعي على ذلك قال الحكم (اجاب) اذا أثبت المدعي المذكور
دعواه المذكورة حسب ما بين بها بالوجه الشرعي يقضى لموكاه بما ادعاه وكيله المدعي
المذكور ولا عبرة بانكار المدعي عليه استحقاق والده وملاكه للارض والنخل والساقية
المدعي بها بعد ثبوت وضع يده هو وموكاه عليه على ذلك بالبينة الشرعية حسب ما عينه
المدعي في دعواه بالحكم حدود التي بينها وثبوت الوكيل بطريق شرعي حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي المذمومة من حادثة مضهونها ادعي رزق وعثمان
الاسودان على الجوهري مصطفي عمدة متيت عمر الوكيل الشرعي عن المرأة بيها نه بذت
سيد احمد القوال زوجة المرحوم الحاج علي حسن غراب من متيت غمرا ثابت معرفتها
وتوكيله عنها بالطريق الشرعي ان سيدهما الحاج علي غراب المذكور اعنتهما في

١٢٧٧

١١

حال حياته وصحته واوصى لهما بثلاث ما يملكه وقبـ لا ذلك انفسهما بعد موته عن ورثة
من جانيهما زوجته الموكلة المذ كورة وان موكلة المدعى عليه واضعة يدها على
متروكات سيدهما المذ كورو يطالبان المدعى عليه بثلاث ما عيناه من المتروكات التي
تحت يده موكلة بالطريق الشرعي وبعد دم المعارضة لهما في الوصية المذ كورة والعق
ويسـ ثلثان جوابه عن ذلك فسـ من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار لذلك
العق والوصية فطلب منهما البينة المثبتة لدعواهما بعد ثبوت الوفاة وحصر الارث في
الورثة التي من جانيهما موكلة المدعى عليه وتو كيله عنهما فاحضر المـ كرم وسوق
افندي أحمد التاجر بمنيت غمر وشهد في وجه المدعى عليه بان المرحوم الحاج علي
حسن غراب التاجر بمنيت غمر المنفرد بهذا الاسم واللقب أقر بحضوره ان المدعين
المذكورين حان لوجه الله تعالى وانه اوصى لهما بثلاث مائة لـ كـ يده وذلك عند
طلوعه لحج بيت الله الحرام في سنة ثلاث وسـ مـ عـ وبعد رجوعه أقر لديه بذلك وان
الوصية باقية على ما هي عليه وان العـ دين المذكورين حان واحضر الشيخ حسن
علي الكاتب وشهد ان المرحوم علي حسن غراب التاجر بمنيت غمر المنفرد بهذا الاسم
واللقب عند توجهه لحج بيت الله الحرام سنة ١٢٣٤ أقر بحضوره ان المدعين المذ كورين
حان لوجه الله تعالى وان لهما الثلث في جميع مائة لـ كـ يده وبعد رجوعه من الحج سـ له
دسوقي أفندي بحضوره الشاهد المذ كور عن الوصية فقال الوصية على ما هي عليه
واحضر اسـ يد أحمد مصطفى الشيتي القباني بالناحية فشهد انه من مدة أربعة أشهر
تقدمت على قاريخه كان جالساً مع المرحوم الحاج علي حسن غراب المذ كور بالوكالة
الصغيرة التي بمنيت غمر التي بها حاصل تجارته وكان معه يوسف عبد الرحمن غراب
والمدعى عليه فقال المرحوم الحاج علي ليت لي ولد في التراب فرد عليه يوسف وقال له
من ليس له ولي تصدق أو يعق فسكت الحاج علي وقام يوسف مع المدعى عليه وخرجا
من الو كالة فقال له الشاهد المذ كور كيف يحكي معك يوسف هذا الكلام فقال له انا
عائق فقال له الشاهد أفت عائق رزقا فقط فقال له انا عائق عثمان ورزقا المدعين ولهما
وصاية بثلاث المال واحضر الحاج أحمد دسالم من كفر السـ يد ابن المرحوم سالم حبيب
وشهد في وجه المدعى عليه ان المرحوم الحاج علي حسن غراب التاجر بمنيت غمر المنفرد
بهذا الاسم واللقب قبل توجهه الى الحجاز في سنة ١٢٣٤ بثمانية أشهر كان الشاهد جالسا
عنده بالوكالة الصغيرة على باب حاصـ له وكان المتوفى يتكلم مع عثمان احد المدعين
في شأن انه أعطى له بضاعة واسكنه يد كان وحده لـ يبيع ويشترى فيها وخسرت
البضاعة فقال له الشاهد ان عثمان ماهر لا يستحق ذلك وانت لم تعمل معه طيبا انت
أعنته فأخبره المتوفى بانه معتق هو ورزق المدعى الثاني فقال له الشاهد العتيق لا يعمل
لـ ما شيئا ان مت لـ كـ نهما لم يبق بيدهـ ما شي فقال له ان لهما الثلث في مالي ومائة لـ كـ

يدى من به - دوقاوى وبعد ذلك توجه الى الحجاز في سنة ٧٣٢ ولما رجع وحضر الشاهد ليسم عليه كان حاضرا دسوقي أفندي الشاهد الاول فسال المتوفى هل أنت باق على الوصية اعني المدعى بها أم لا فاجبه ان الوصية على ما هي عليه واشهده على نفسه مع دسوقي أفندي فالحكم (أجاب) اذا كان ملك المتوفى المذ كور للمدعين معروفين بينهما وبين المدعى عليه ومقرابه وظاهرا وكان الخلاف والنزاع انما هو في تمييز العتق من المال المذ كور للمدعين حال صحته وفي الوصية لهما بثلاث المال وشهدت الشهود بذلك بهمد الدعوى الشرعية فعلى المحاكم القضاء بعتقهم - ما والوصية لهما بثلاث التركة اذا زكيت الشهود والتركبة المعتبرة شرعا وشهادة الشاهد الاول في هذه الحادثة المدعو دسوقي أفندي احمد التاج والشاهد الاخير المدعو الحاج احمد سالم هي الموافقة لدعوى المدعين بالعتق والوصية فيحكم بشهادتهما في ذلك بهمد التركة اذا لم يكن هناك مانع ولا يضر اختلاف شهادتهما في اللفظ الذي لا يترتب عليه اختلاف المعنى بحسب الوضع اذ كل من لفظي الشاهدين المذ كورين يفيد الوصية بثلاث التركة بحسب الوضع والعتق في الهبة يكون من كل المال لا من الثلث والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى الذمي عطية بن يوسف الصانع بناحية المعتمدية ولد الذمي يوسف نعمة القبطى على المرأة حسن الدلالة في الحلى بالجيزة بذات حسن على الثابت معرفة كل من المدعى والمدعى عليه في شأن ما سيذكر فيه شرعا بان المدعى عليه المذ كورة من نحو عشرين يوما سابقا - على تاريخه توجهت للمدعى المذ كور بناحية المعتمدية المذ كورة وسامته شعير يا ذهبيا مصر يا مقدار عدده سبعة وعشرون حبة وثمانية وعشرون قرنا ومثنتى ذهب - على ان يبيع لها الشعير المذ كور بان يرغب شراءه باعتباره من محبوب الواحد ثلاثة وثلاثون قرشا واستلمه منها على ذلك وعرضه على البائع فلم يوجده راغب يشتره فارسله لهما مع اخيه رجل يدعى غماسا يوسف فاخذته منه المدعى عليها فادعت انها اوجده ينقص قرن ذهب من قرونها وان بعض راس القرون الباقية مقصوص وكان مع اخي المدعى المرقوم حين ذاك ثلاثة ازواج اساور فضة فاخذت المدعى عليها الشعير المذ كور والثلثة ازواج الاساور المرقومة من اخي المدعى المرقوم وبعد ذلك حضر لها المدعى وسالها عن ذلك فانكرت اخذ الشعير والاساور المذ كور من اخيه المرقوم واخبرته بان مالها الشعير المرقوم رجل يدعى شعراوى الابار من الجيزة فطلب منها احضاره ليشترى منه الشعير المذ كور فاحضرته له واحضرت له الشعير والاساور المرقومة فاشترى المدعى الشعير المذ كور من مالها المذ كور كل محبوب بمبلغ اثنين وثلاثين قرشا ووزن الشعير المذ كور فيبلغ وزنه تسعة وثلاثين محبوبا وبلغ ثمنه الفا ومائتين وثمانية واربعين قرشا فاستلم الشعير المذ كور منه ووعده بدفع ذلك ووضع تحت يده ههنا

على ثمن الشعيبي المذكور الأزواج الاساور المرقومة وحلقاير جاو ياذهب
اسلامبوليا وانصرفا من مجلسهما وانه اشترى الشعيبي المذكور لاجل ان تعترف
المدعي عليه باخذ الشعيبي والأزواج الاساور المذكورة من انبي المدعي المرقوم وانه
الآن يريد رد الشعيبي المذكور على مالكه بمعرفة المدعي عليه او ياخذ الاساور
والتي اقروا صدقة المدعي عليه على ذلك وحضر المحرم شعراوى الابرار المذكور وطالب
من المدعي ثمن الشعيبي المذكور بعد ان احضر المدعي الشعيبي بالمجلس الشرعي
وبعد ان صدق شعراوى المذكور على سبق ملكية الشعيبي المرقوم وببعية المدعي
المرسوم بالمبلغ المرقوم على الوجه المذكور ذكر المدعي ان الشعيبي المرقوم لا يساوى
المبلغ المرقوم في الحكم (اجاب) البيع المذكور على الوجه المسطور فاصدا ذهبا وصرف
ومن شروط صحته تقاضى البدلين في المجلس ولم يوجد في بيعة القاضي والخصومة
والحال ما ذكر بين المدعي وبين مالك الشعيبي المذكور لأمع المرأة فيها هو مذكور
والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام وارده من قاضي عموم دنقلا مضمونه
انه حضر لديه الحاج سليمان بن كاتين والمرأة جازينة سعد والد المحمد غريفي المتوفى
وفاطمة بنت خليف زوجة المتوفى وحضر احدي الحاج الدقاسي وادعوا في وجهه ان
احمد المذكور ضرب محمد غريفا ابنا بهاء على راسه وقتله وسئل منهم هل للمتوفى
وارث خلافا لكم ام لا فاجابوا بان له اربعة اولاد من فاطمة المذكورة وهم عبد الله وفاطمة
ومدينة وشمعة القصر ولا وارث له خلافا وخلاف اولاده المذكور بن فطاب منهما
ومن الزوجة ثبوت نسب الاولاد وزوجية الزوجة وانها في عصمته الى ان توفي وان
الحاج سليمان والمرأة جازية ما والداه فاقاموا بيعة على ذلك وزكيت الشهود و بعد
ثبوت ما ذكر قد اقمنا والد المتوفى وصديقا من طرفنا على الاولاد القصر المذكور بن فطاب
اوصية ووكاه في طلب القصاص من احدي الحاج الدقاسي كل من المرأة فاطمة
زوجة المتوفى وجازو الدتة فقبل الوكالة ثم قال في دعواه ان احمد المذكور توجه الى
منزل ابني محمد غريفي في ضحوة يوم الاثنين ٢١ ربيع الاول سنة ١٢٧٥ وهجم عليه
وضربه عمدا متعمدا على راسه بعصا من خشب ثلاث ضربات ضربة من جهة
الشمال فوق اذنه وضربة على قفاه وضربة في وسط راسه حتى خرج لسانه ووقع مغشيا
على الارض ولزم الفراش ستة ايام من غيرا كل وشرب وكلام ومات في اليوم السابع
بسبب تلك الضربات الواقعة من احمد المذكور ومن حيث انه لا وارث له في خلافتنا
فنطلب القود والقصاص من قاتله احدي الحاج المذكور وهذه دعوى المدعي سئل
المدعي عليه جوابا عن ذلك فاجاب بالاقرار حكم ما ادعاه المدعي معلنا بقوله صحيح كان
عبد الله مدغريفي شتم زوجتي بكلام فاحش فاخبرت سيده بذلك وطلبت تاديبه
فصرف النظر عن كلامي فملتني الحماقة باغراء الشيطان فتوجهت الى منزل محمد

غريف في التاريخ المذكور فضر به عدا متعديا على رأسه ثلاث ضربات بآلة صامان
خشب كما ذكر المدعي ومات في اليوم السابع من تلك الضربات هذا ما أجاب به المدعي
عليه وحيث أقر بضرب محمد غريف عدا وأنه مات من ضرباته وأولياء الدم الكبار
الحاضرون بالجلس الذين لهم القود شرعا قبل كبر الصغار جميعهم طلبوا القصاص
والقود من أحمد بن الحاج المذكور فعلى وجوب إقراره ثبت عليه القود والقصاص
وحكمت بذلك في المحكم (أجاب) هذا الأعلام متضمن للحكم بالقصاص على من
أقربا القتل على الوجه المعين به إذا كانت الآلة المذكورة فيه تقتل غالباً وهو ما
يتمشى على قول صاحبين القائلين بأن موجب القتل بما يقتل غالباً ولو غير محدد
القصاص إذا تعمد ضرب به بذلك وأما إذا كان المضرور به لا يقتل غالباً كما هو صفة
وهو صغير وكل ما لا يكون الغالب فيه الملاك كالسوط بلا قول ضربات ونحوه فهذا
شبه لا مد بالاجماع وتجب فيه الدية المقتضية للقصاص والمقتضى به فيما يقتل غالباً
وهو غير محدد كمدقة القهارين والحجر الكبير والعصا الكبيرة وقول الإمام الأعظم
القائل بأن ذلك شبهه عدا أيضاً ووجه الدية المقتضية للقصاص وإقامة البينة على
النسب على ما دعوته كور في هذا الأعلام قبل تقديم الدعوى الهيبة لا تفي بثبوت
النسب إذ من شرط ذلك كونه به مدد دعوى مال أو حق على خصم شرعي حتى تثبت
الزوجية والنسب إلى الميت أو الغائب بالبينة الشرعية كما يستفاد من المندية من
الفصل الحادي عشر في تحميل النسب من الدعوى وهذا لم توجد قبل إقامة البينة بل
بمدها وأما عدم اشتراط تقديم الدعوى الهيبة في إثبات نسب الأصول والأقرب
الزوجية فذلك عند دعوى الأصل على فرع بمحضته أو بالعكس أو أحد الزوجين
على الآخر كما يستفاد من المندية من الفصل المتقدم وأن الخصم إذا كان مقرباً بالزوجية
والنسب لا يضر عدم مصادفة البينة وجهها الشرعي وما ذكر من إقامة الجد وصيه على
أولاد ابنه في غير محله إذا لولاية ثابتة له شرعاً عند عدم وجود وصي مختار من قبل الأب
والله تعالى أعلم (سئل) من المصلحة عن إهلام من قاضي مديرية التاكاد من موندنه انه
حضر إليه جرنال قضية المقتول المسمى على ولد المهندس وقد حضر على أخا إبراهيم
وكيل فرحاته المقتول وبنو المقتول صفية وزينب القاصرتان وأخوه القاصر خليفة
الذي لا وارث له سواهم والأشخاص الخمسة المدعى عليهم بقتل على المذكور وادعى
على أخا محضرة وكاتبة فرحاته المذكور قوداً بأن علياً قتله الأشخاص الخمسة عبد الله سعيد
العسكري والحاج محمد كرش وعثمان على إبراهيم باشا جاووش وأبو النجا القهوجي
المذكورون وأن الضارب له هو عبد الله سعيد العسكري بالعصا والأشخاص الأربعة
الباقيون معاونون له على القتل وهذا وطلب منهم القصاص فهددهوا وسألوا الجواب
فأجاب عبد الله سعيد العسكري فقال نعم صيغ ضربته بالعصا على رأسه وكتيته وأنا سكران
ولكن قصدي إبراهيم باشا جاووش لأنه ضربني على رأسي وتشاجر معي وشتم رأسي

واست قاصدا المقتول عند الضرب بل صادمني بلا قصد وهذا جوابه واجاب الحاج محمد
 كرش انه صحيح نحن والجماعة المذكرة قد اجتمعنا على الشراب وكان التسبب في
 اجتماع الجماعة انا حسب عادة نأمع بعضنا وصارت المشاجرة والمضاربة من عبد الله
 سعيد وابراهيم باش جاوش فضر بعبدا الله سعيد العسكري عليا المقتول بالعصا فقتله
 وانا لاضر بته ولاعاونته عليه ولا بيني وبين المقتول عداوة لاسابقة ولاحادثة واجاب
 عثمان على انه صحيح نحن والجماعة اجتمعنا على الشراب فصارت المضاربة بين
 عبدا الله سعيد وابراهيم جاوش فضر بعبدا الله سعيد عليا المقتول بالعصا فقتله الى
 آخر ما اجاب به محمد كرش واجاب ابو الفياق الهوي وابراهيم باش جاوش مثل ما اجاب به
 عثمان ولما نظرنا ما هو مندرج بذلك من الاقرارات والانسكارات طلبنا من المدعي
 البيضة على طبق دعواه انهم متعارفون فجهزوا اما الاشخاص الاربعة سوى عبدا الله
 العسكري فطلبنا منهم انهم يحلفون طبق انكارهم فخلعوا وانهم ما قتلوه ولا تسبوه وافي
 قتل ولا عرفوا له قاتلا سوى عبدا الله المذكرة فطلبنا من المدعي بيضة تشهد له ان القتل
 المذكرة كور صار عبدا فجهز من البيضة والزنا عبدا الله سعيد العيين فخلعه طبق انكاره
 وبعد ذلك حكمنا بموجب الشرع الشريف على عبدا الله سعيد العسكري بالدية على
 عاقلته لان القتل خطأ فان كان القتال من اهل الديوان فتؤخذ من عطاياه في ثلاث
 سنين وان لم يكن من اهل الديوان فعاقلته بميلته واما الدية المقررة بالشرعية الحمدية
 وتطبيقا للائحة الصادرة من مجلس الاحكام المهرية رقم ٢٥ ربيع الاول سنة
 ١٢٧٥ على قرارات حضرات العلماء والمفتين بالاحكام من الفضة عشرة آلاف
 درهم فتبلغ خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعين قرشا وثلاثين فضة وان كانت
 من الذهب فان الدينار وهي اربعون الف قرش وسبعمائة واثنان وستون قرشا
 وعشرون فضة واما الاشخاص الاربعة فن حيث ان عادتهم الاجتماع على الشراب
 وكان السبب في اجتماعهم في هذه المرة التي وقع فيها الخطا الحاج محمد كرش فجزاؤهم
 في نظير ذلك مفوض لقوانين الحكومة حيث لا يلزمهم القتل ولا الدية وهذا حكمه
 شرعا (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد محتلا اذ لم تقم فيه بيضة بعد دعوى صحيحة
 على القتل ولم يقر الحكم على عاقلته بالدية بقتله المقتول بل اقر بالضرر باقراره
 بالضرر لا يكون اقرارا بالقتل ولم يثبت نسب ورتبة المقتول لابي بيضة ولا باقرار بناء
 على ما هو مسطور بهذا الاعلام حتى يحكم لهم بالدية على عاقلة القتال في ثلاث سنين
 وان كان الخصاص جرنال القضية قد اشتمل على اقراره بذلك القتل والله تعالى اعلم
 (سئل) من المعينة عن اعلام من قاضي مديرية التاكا مضمونه قد صار الاطلاع
 على الاسئلة والاجوبة الموضوعة بالمداركة والامر الصادر وانه على مقتضى ما ذكر قد
 احضرنا بالهكممة الشرعية الحاج عبدا الرحمن الدكروري الذي صادرا قاسمه بامر
 الحكومة لعدم الولي للعرمة المتوفاة ولما صار الامر هكذا ولم يوجد له ولي والحكومة

١٢٧٧

١٥

٣ ثم جرى تغيير الاعلام
 المذكرة وسئل عنه
 فوجد المدعي عليه اقر
 بالقتل خطأ وشهدت
 بيضة بانحصار الارث في
 ورثته المذكرة كورين فقط فايد
 عنه بعدم صحة ثبوت النسب
 على هذا الوجه وبين كيفية
 الا لازم وان المقر يعامل

باقراره والدية في ماله والا فاداة صدرت في شعبان سنة ٧٧

٧ ف هـ هـ بـ سا

أمرت من يتولى امر المحرمة المقتولة وقد اتينا الحاج عبد الرحمن المذكور شرعا يتولى امرها لكاملة فادعى المذكور ان المحرمة زينب المذكورة قتلتها زوجها الحاج عبد الله المذكور بالسكرين عمدا وماتت بسبب ذلك وطالب منه القصاص بالوجه الشرعي وسألنا الحاج عبد الله في شأن ذلك فأجاب بالاعتراف بأنه قتلها بالسكرين عمدا في نظير ما حصل منها من الشتم له وسب دينه وبسبب ذلك اغواه الشيطان على قتلها فافتقارها فطلب منه بيعة على دعوى الشتم له وشب دينه فقال لا بيعة لي على ذلك وإقرار على نفسه بالهجو بهذا قد حكمنا على المذكور بالقصاص بموجب الشرع الشريف على مقتضى ما صدر منه بالاقرار امكن الحاكيم مخير في احد الامرين اما ان يقتص منه او يوقع صلحا ولا يصح من الحاكيم العفو لانه ضرر بالعامه هذا حكمه شرعا (اجاب) اذالم يكن تلك المرأة المقتولة وارثا غير القاتل فالولاية لولي الامر وحيث اقر زوجها بقتلها بالسكرين عمدا يعامل باقراره ولولي الامر الخيار بين ان يقتص منه او يصالح كما ذكر بالاعلام بعد تحقيق موته الا ان وارثا شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام من قاضي هموم دقة لارقيم ١٦ جاسنة ٧٦ مضمونه حضر لدينا هثمان ابراهيم من اهالي عبودية بخط ساكوه الوكيل عن المحرمة فانة بنت همل زوجة صبرة عبد الرزاق المتهم بقتلها الشيخ محمد خليل وعن المحرمة فاطمة بنت صبرة المذكور والمقام من طرفنا وصياعا لي ايتسام صبرة المذكور وهم محمد و خليل وزينب القصر وبعد ثبوت الوكالة مشافهة بالمجلس وقبولها وقبول الوصية ادعى عثمان المذكور على الشيخ محمد خليل بأنه تشاجر مع صبرة المذكور في ضيقة يوم الجمعة من جادى الاولى سنة ١٢٧٢ في شأن تصالح حيضان الزراعة في ساقية الشيخ محمد المذكور بالناحية المذكورة فما كان من الشيخ محمد المذكور الا انه ضرب صبرة المذكور على راسه من جهة القفا بعصا ربل كانت بيده عمدا وجرحه بذلك فيماد كرووق على الارض ومات من ساعته في ذلك المكان وهو ارض الساقية بسبب ذلك الجرح وحيث لا وارث للمتوفي خلاف اولاده القصر وبنته البالغة فاطمة وزوجته فانة ام الاولاد المذكورين اريد القصاص له من الشيخ محمد المذكور فطلب منه اثبات انه لا وارث للمتوفي خلاف المذكورين وبقاء الزوجية الى ان ماتت فأتى بكل من عبد الرحيم احمد ومحمد شيخ محمد فشهدا بعد الاستشهاد بلفظ اشهد ان صبرة عبد الرزاق المتوفي لا وارث له خلاف اولاده المذكورين وزوجته فانة المذكورة وتوفي وهي في عصمته فطلب منه تزكية شهوده فزكاهما بمحمد مسوركت ومحمد خليل ومصطفى محمد ومحمد عبد الفتاح فشهدوا بعدالة الشاهدين المذكورين وبعد ثبوت ما ذكره مثل المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالانكار بجهة كافيبة فطلب من المدعى البينة على طبق دعواه فغاب واحضر الشيخ ادريس فقير وادريس محمد هما من اهالي ناحية عبودية فشهد كل منهما

بلفظ اشهاد في ضهوة يوم الجمعة سنة ٧٢٠ حصلت المشاجرة ما بين صبرة المذكور
وبين الشيخ محمد خليل في الساقية المذكورة والشيخ محمد المذكور بصريرة المذكور
بعضا وبل كانت بيده محمد ا على راسه من جهة التقاوجرحه ووقع على الارض ومات من
ساعته بذلك الجرح في مكانه وبعد اداء شهادتهما حسب ما ذكره المدعى عليه عن
الطعن في الشهود قطع فيهما ما بان من ادعاء عن انفسهما الا كونهما كافا متهمين
في هذه القضية ومحموسين في هذه الدعوى وشهد الاجل الدفع عن انفسهما فطلب
منه اثبات ذلك فأتى محمد سليمان ومحمد حسن من اهالي الخط المذكور وثبت
بشهادتهما طعن في الشهود وصارت شهادة الشيخ ادريس فقير وادريس محمد المطعون
فيهما غير معتبرة شرعا فلذلك طلب من المدعى البينة على طبق دعواه فنهز عجزا كليا
ومن كون ان المذكور كان الذي وجد فيه القتل ملاك الشيخ محمد خليل المذكور وجبت
القسامة والدية عليه وعلى عاقلته ان كان له عاقلة فسالنا الشيخ محمد خليل هل له عاقلة
فاجاب بان له عاقلة وطلب حضورهم بالله حكمه فحضر وارهم اخوه عيسى خليل ومحمد
حسين ومحمد الله حسين وادريس محمد وعبدون محمد وادريس موسى وطاه عطيية وصالح
محمد الله وصالح محمد وسليم عطية والشيخ ادريس فقير ومحمد نصر ومحمد حضورهم الشيخ
محمد المذكور وادعى عليهم بالجلاس مواجهة ان هؤلاء الجماعة هم عاقتي لانا نحن
الجميع من قبيلة واحدة واولاد رجل واحد حيث نحن الجميع من بني محمد فسالناهم
ما ادعاه الشيخ محمد من كون انهم عاقلته فهدقوه على ذلك وبعد تصديقهم طلبنا منه
تعيين من كانوا حاضرين معه بالبلد وقت وفاة صبرة المذكور فعين اخاه عيسى خليل
ومحمد حسين ومحمد الله حسين وادريس محمد والشيخ ادريس فقير وعبدون محمد وادريس
موسى وطاه عطيية وصالح محمد فهدقوه بقولهم صحيح اننا كنا وقت وفاة صبرة عبد
الرزاق موجودين بالبلد فخاف الشيخ محمد خليل وكل واحد من التسعة اشخاص
القسامة الشرعية كل واحد منهم خمس عينا فاقالا بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا
وبمقتضى ما تقرر ثبتت الدية الشرعية على الشيخ محمد المذكور وعلى عاقلته المذكورين
وهي اى الدية مبلغ خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا وثلاثون فضة كما حررها
علماء الجلوس وتوسط عليه وعلى عاقلته في ثلاث سنين يدفع كل رجل منهم درهما
وثلاثا في كل سنة والباقي على اهل الهال الاقرب فالاقرب حيث لا قبيلة تجتمع معهم
نسبا كما نص على ذلك العلامة خير الدين الرملي في فتاواه وصدره على اقوال مذكورة
فيما واهل الهال الاقرب فالاقرب هم بقية اهل عبودية وصوادة وكياسة واروا واشتت
لان الجميع موجودين من التناصر والتناصر اصل في هذا الباب كما هو منصوص
في كتب المذهب وحكمت بذلك والله تعالى احكم الحاكمين حصل ذلك بحضور
الفقيه حاد حصار والفقيه مصطفى محمد قاسم والفقيه مختار محمد والفقيه سائق حاد ابو بكر

وعبد الله هبة القادر والفقيه محمد عثمان بن احمد وبجيزة كاتبة الفقير محمد احمد (اجاب)
الحكم الشرعي في هذه الحادثة هو وجوب القسامة على المدعي عليه القتل وهو مالک
الارض التي وجد فيها القتيل ان ثبت انه وجد فيها مقتولا به اثر ولم يثبت عليه
القتل شرعا وكفى للدران العاقلة لو كانوا حضورا داخلوا في القسامة ايضا خلافا لابي
يوسف والقسامة نجس يمينان يحلف كل واحد منهما واحدة بالله ما قتله ولا
علمت له قاتلا وان لم يتم العدد كره الحلف عليه ثم ايتهم بخمين يمينان وان تم واراد الولى
تكراره لا كما في التنوير وشرحه والدية عليه وعلى عاقلة اذ لم يثبت انه قتله قتلا يوجب
القصاص بالوجه الشرعي وثبت كون الارض التي وجد فيها القتيل ملكا له بالحجة
فتؤخذ منهم الدية في ثلاث سنين لا كما ذكر في هذا الاعلام واثبات زوجية الزوجة
للقتل ونسب باق وورثته غير مستوف شرعا بناء على ما سطر بالا هلام المذکور لعدم تقدم
الدعوى الصحيحة على اقامة ابنة بذا لث والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام محمد
من قاضى دنقلة مؤرخ ٣ ذى الحجة ٧٦٠ مضمونه حضر لدى الواضع اسمه وختمه فيه سليمان ابو
زيد ولد الحرمة بسنية المتروفاة وابو زيد بسينوفى والد ابنت ست البنات القاصرة عن درجة
البلوغ المرووفة له من الحرمة بسنية المذکورة وحضر لحضورهما محمد ابن الحاج ابراهيم
مطير ومن عربان الهنادى وادعيا في وجهه بان هذا محمد ابن الحاج ابراهيم قتل مورثنا
الحرمة بسنية فسئل من ماله للمتروفاة وارث خلافا لهما لا فاجابا بانه لا وارث لهما خلافا
فطلب منهم ما اثبات نسبهما للمتروفاة وانه لا وارث لهما خلافا فاجابا بانه لا وارث لهما
ان سليمان ابا زيد هو ولد الحرمة بسنية وان ست البنات هي بنت ابي زيد من الحرمة
المتروفاة ولا وارث لهما خلافا لهما وذكيا بشهادة رجلين فبعد اثبات ما ذكر ادعى
المذکور ان قائلين في دعواههما ان محمد ابن الحاج ابراهيم الحاضر معنا بالهلس
اقرطائنا له اخذ مورثنا الحرمة بسنية واخبرهما من بندر الخريف ويوصله بها الى
الهمراء التي ما بين قوز السوق وقوز القومح ضرب بها على رقبتها حتى وقعت على
الارض مغشية وبعد وقوعها ذبحها بسكين ومات مكانه امن وقتها وساعتها وذلك على
وجه العهد والتعدي ومن حيث ان محمد المذکور قتل مورثنا واقربقتها سببا هذا
الوجه المشروح اعلاه فنطلب القود والقصاص منه هذه دعوى المدعين سئل
المدعي عليه المذکور عما ادعياه عليه فاجاب بان الافة را الذي صدر مني بان اخذت
الحرمة بسنية مورثة المذکور بن واخراجهي لهما من بندر الخريف ووصلوني بها الى
الهمراء التي ما بين قوز السوق وقوز القومح وضربتها بالهلس بسكين وقتلتها
على وجه العهد والتعدي فهو صحيح لكن اقرارى بهذا الفعل ليس باختيارى بل
اقررت مكرها من راسد حلى مأمور به برسا بقا بضره منى منه ألف كراجه فلما تقررت
دعواهم طالب من المدعين البينة التي تشهد لهما على مطابقة دعواهما فاجابا وحضرا

واحضرا كلام الشيخ احمد سعد سر تجار بربروا خسقى احمد اغا التاجير بربروا على
فضلان الكثرى الشهير به على بك فشهد كل منهم بقرده بعد الاستشهاد بلفظ اشهد ان
محمد ابن الحاج ابراهيم المذكور اقر بحضورنا بديوان المأمور به بانه اخذ المحرمة
بسنية مودنة المذكورين وآخر جهام من ذم الخريف وبو صوله بها الى الهراء التي
ما بين قوز السوق وقوز الفونج ضربها بعصا على رقبتها حتى وقعت على الارض مغشية
وذبحها بسكين وماتت مكانها من وقتها وساعتها بعد او تعدياها ذاما اقر به المذكور
بمضورنا فلما شهدوا هكذا بمضور الخضم سئل محمد ابن الحاج ابراهيم عن الطعن في
الشهود فجهز عن الطعن فيهم بمعجزا كليا فينث طلب من المدعي ان تزكية شهودهما
فز كياهما بشهادة رجلين وبمقتضى ما تقررت بالقود والقصاص على محمد ابن
الحاج ابراهيم المذكور فحكمت بذلك في الحكم (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام
وجده غير مستوف حيث ان المدعي عليه الاقرار بالقتل قد اعترف بانه اقر بذلك الا انه
كان مكرها على اقراره من راشد حلى بضربه الف كرا باج وطلب الشهود بعد اقرار
المدعي عليه وشهادتهم على اقراره بالقتل العمد على هذا الوجه لا يقيد شيئا سيما مع
عدم تصريح الشهود المذكورين بانه اقر طائعا على انهم لو شهدوا باقراره طائعا وكان
للمدعي الا كراه على الاقرار بينة تثبت دعواه الا كراه على الاقرار فان بينة قد قدم ولم
يسال القاضي اخصامه عن دعواه الا كراه على الاقرار ولم يبين في الاعلام ان والد
البنات القاصرة المسماة بنت البنات هوزو ج للقتولة وطلقاتها ام هي على عصمتة ثم ان
كان المدعي عليه مقربا وراثا للورثة المذكورين للقتولة وبانحصار ارادة فاهم لا يحتاج
الحال لا قامة بينة هي ذلك وان منكر ذلك تطلب منهم البينة بعد دعاء الدعوى
ومعتمدا على انها توفيت عن ابنها فلان وبذاتها فلانة وزوجها فلان مثلا ان ماتت على
عصمتة ولا وارث لها سواهم ثم ان كان المدعي عليه ادعى ان اقراره بالقتل كان
مكرها عليه وبينه يسئل من اخصامه عن دعواه الا كراه على الاقرار فان صدقوه على
ذلك يكون اقراره باطلا وان كذبوه تطلب منه بينة تثبت الا كراه فان اقامها على
وجهها الشرعي يبطل اقراره أيضا وان لم تثبت الا كراه بوجه شرعي يحكم عليه بوجوب
اقراره بالقتل العمد وهو القصاص والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام
محرر من طرف قاضي المنصورة مضمونه ادعى السيد منصور ابن المرحوم منصور محمود
احمد مشايخ ناحية المواريث قسم نية غمره الى المحاضر معه بالجلس سليمان السعدني ابن
المرحوم عبده السعدني من الناحية ان المدعي عليه المذكور تعدي على يوسف
سليمان ابن المرحوم سليمان منصور شقيق المدعي المذكور وضربه هذا يسارودة
بداخلها رصاصة مقسومة نصفين فخر جامن البارودة فنصف الرصاصة المذكورة
اصاب المضروب في عينه اليمنى وخرج من اذنه اليسرى والنصف الاخر اصابه في صدره

من جهة كتفه الايسر وخرج من خلفه فسقط المضروب ميتا بوقتته بسبب ذلك وكان ذلك في أول شهر صفر الخير سنة تار يخ، بعد الغروب قبل العشاء بربع ساعة بغيط المدعى السكائن باراضي الناحية بحوض مارس القطع بالجهة البحرية الهاور اغيط المدعى عليه المتزوع ذرة وان المرحوم سليمان منصور حال حياته أقام شقيقه المدعى وصيا على أولاده القصر وهم يوسف سليمان المقتول المذ كور وصالح سليمان سليمان وانه لا وارثا يوسف المذ كور سوى أخويه لاييه القاصر بن المذ كورين ويطالب المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك ثم رعا ويساله جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب بما دم العلم بوصاية المدعى على أولاد شقيقه القصر المذ كورين من قبل والدهم فطلب من المدعى بيعة تثبت وصايته على القاصر بن المذ كورين من قبل والدهم فاحضر كلام من المهترم على ابراهيم ابن المرحوم خليل ابراهيم والجوهري هجرس ابن المرحوم هجرس محمد ودواستشهد كل منهما بما يعلمه فشهد من فردا بوجه المدعى عليه ان المرحوم سليمان منصور والد المقتول المذ كور قال للمدعى قبل وفاته أو صيته على أولادى من بعدى وهم يوسف المقتول وأخواه لاييه صالح وسليمان المذ كوران أعلا دوزكى الشاهد الاول بشهادة كل من عبده السعدى ابن المهترم على السعدى وشهادة سليمان ابن المرحوم سليمان أبى غزالة وزكى الشاهد الثانى بشهادة عبد المال الأزعر ابن المرحوم محمد الأزعر وعلى رجب ابن المرحوم رجب عبدا لفتح جميعا من اهالى الناحية الهاور فقبلت شهادتهما وحكم بثبوت وصاية المدعى على القاصر بن المذ كور بن محمد المدعى السيد منصور الوصى المذ كور على المحاضر معه بالجلاس سليمان السعدى المذ كوران المدعى عليه قتل يوسف سليمان المذ كور المتحصن ميراثه في محجورى المدعى بضربه له عمدا ببارودة داخلها نصفار صاصة فخرج من البارودة نصفار الرصاصة واحدة ما أصابه في عينه اليمنى وخرج من اذنه اليسرى والثاني أصابه في صدره من جهة كتفه الايسر وخرج من خلفه فسقط يوسف المذ كور ميتا بوقتته بسبب ذلك وكان ذلك في أول صفر سنة تار يخ، قبل العشاء بربع ساعة بغيط المدعى السكائن باراضي الناحية بحوض مارس القطع بالجهة البحرية الهاور اغيط المدعى عليه المتزوع ذرة ويطالب المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك بالوجه الشرعى ويساله جوابه عن ذلك وبالسؤال من المدعى عليه عن ذلك أجاب بالانكار لضر به يوسف المذ كور بالبارودة المذ كورة وعرف أنه في ليلة قتل يوسف المذ كور كان يدير الساقية المعين تعلقه وقت العشاء فسمع ضرب بارودتين وسمع نداء شخصين من الناحية هما يوسف جعفر وابراهيم جازى أحدهما يقول روح لى ياخال سليمان والثاني يقول روح لى يا سليمان يا سعدى فردا عليهم ماوتو جدهم ما فاقا به يوسف جعفر وأولاه ما ألح برفق لى ان الرجال قتل يوسف سليمان ومشي امامه

لجهة القتل والمدعى عليه ما شخافه ويقول له انت ما ظنرت القاتل وصفتها فاجتمع
 معهما ابراهيم حجازي واخير المدعى عليه انه طلع عليهم ما مع المقتول ثمانية اشخاص
 وقتلوا يوسف وعند سؤاله منهما عن اوصافهم اخبراه ان البعض منهم لا بس دقية
 صوف والبعض لا بس ملاية ثم حملوا القتل ووضعوه عند ساقية المدعى عليه وبعد
 ذلك حضروا الى الناحية وجعلوه وتوجهوا به الى الناحية ووضعوه بيد المدعى فطلب
 من المدعى بيعة تثبت دعواه فاحضر يوسف جعفر فلاح المدعى ابن المرحوم جعفر
 البناء من الناحية واستشهد بما علمه فشهد بوجه المدعى عليه انه في اول ليلة من
 الشهر الماضي قبل شهر تقريبا كان متوجها من الناحية مع ابراهيم حجازي ويوسف
 سليمان منصور المقتول المدعى بشانه لسقي الغيط فلما وصلوا الى حوض العزب من
 اطيان الناحية وجدوا محمدا السماعيل ومحمدا جاد ومن كفر العكل فحدثوا معهما
 وتركوهما وتوجهوا على جسر بخر صقر بالناحية حتى وصلوا الى قنانية ماء فاصالة بين
 حوض الجباد وحوض مارس القطع بالناحية فها من بخر صقر فتوجهوا ومشرقين على
 جانبها البحري فلما وصلوا الى غيط منزع ذرة تعلق على السعدني خرج سليمان
 السعدني المدعى عليه المحاضر بالجلس من الذرة تعلق اخيه على المذكور وضرب
 يوسف سليمان منصور محمدا ببارودة خرج منها نصف فارصاصة احدهما اصابه في عينه
 الاخرى وخرج من اذنه ولا يعلم ان كانت اذنه اليمنى او اليسرى والثاني اصابه في ثديه
 الايسر فسقط يوسف سليمان منصور ميتا بوقت بسبب ذلك بقيت المدعى بحوض
 مارس القطع الهاوول للذرة المذكور فزعق ابراهيم حجازي وقال يا خال سليمان موته
 والشاهد المذكور توجه الى الناحية ليحضر اشخاصا ياخذون المقتول فلحقه سليمان
 السعدني بالطريق وامسكه من كتفيه وقال له انت متوجه الى جهة فاخبره انه متوجه
 ليحضر اشخاصا ياخذون المقتول فقال له تعال نجيبه فقال له الشاهد انت موته وانا
 اجيبه معك فقال له يا ابن السكب ان قلت ذلك اموتك مثله او تبقى شر يكي فيه
 امام الحكومة فراجع معه الى جهة القتل فقال له الضارب اجمعه فقال الشاهد لم
 اقدر اجمعه فحضر لهما اثنان من هزبة مبروك معروف احدهما يدعى علي عار والثاني
 مبروك محمد وجلاه مع الضارب المذكور الى الساقية تعلق الضارب واحضر ابراهيم
 حجازي ابن المرحوم محمد حجازي من اهالي الناحية واستشهد بما علمه فشهد
 بوجه المدعى عليه مثل شهادة الاول فبحرف ثم رفعت هذه الحادثة الى العلامة
 الفاضل حاوي كمالات الفضائل مولانا السيد علي البقلى الحنفى فاجاب عليها بقوله
 صرح ائمتنا بانه لا تقبل شهادة الشاهد لمن له عليه نوع ولا ية فيث كانت الشهادة
 لاوصى المدعى من وجهه لا يسوغ قبول شهادته لاسبابها يسقط بالشبهة وقد
 صرحوا بان القصص كالمحدود يسقط بالشبهة هذا ما ظهر لي في هذه النازلة
 اخذ من كلامهم وقد تذاكرت في حكم هذه القضية مع حضرة العلامة مفتي الهروسة

لا احتمال ان يظهر له شيء سوى ما شرح فاقاد به - دم قبول شهادة الشاهد المذكور لما
ذ كرو ذ كرت لمضرتة ان هذه القضية من حضرة العلامة قاضي المنصورة فقال شفاها
اكتب له ما ظهر وهو عدم قبول شهادة الشاهد لانها شهادة لا وصى من وجه فعمل لا
بما افاد حضرة العلامة المشار اليه ردت شهادة الشاهد الاول وطلب من المدعى شطر
آخر فعترف ان لا يدن - معه وانه عاجز عن اثبات دعواه بالوجه الشرعي فعرفناه انه
حيث عجز عن اثبات دعواه فلا يلزم المدعى عليه الا اليقين الشرعية فلم ياتمس تحليفه
فعرفناه انه صار ممنوعا من التعرض له في خصوص ذلك منه اشرعيا وحكما بذلك
ووقع ذلك بحضور عبد المال الازعروعي - لي رجب والجوهري هجرس والمكرم الشيخ
على سلامة المذكورين اعلام قحور في حادي عشر شهر ربيع الاول الذي من شه ورسنة
١٢٧٧ فورد هذا الاعلام بكتابة من المعية لافادة الحكم الشرعي عنه (اجاب) بالنظر في
هذا الاعلام وجد غير مستوفى بقطع النظر عن عدم قبول شهادة احد الشاهدين مع ان
الارض التي وجد فيها القتل مذكور في الاعلام انها ارض المدعى فيحتمل انها من
الارض التي لبنت المال في ايدي المزارعين والحكم انه اذا وجد قتل في ارض ليست
عملو كة لاحد وهي في ايدي المسلمين ولم يعلم قاتله بمعنى عدم الثبوت فان كانت الارض
قرية من قرية مث - لا بحيث يسمع منها الصوت فالقسامة والدية على أهل القرية
القرية اذا كان المدعى عليه منها واذا كانت الارض بعييدة عن العمران وهي
بالوصف المذكور فالدية في بيت المال ولا يهدر الدم والاعلام لم يتضح منه حال الارض
فيقتضي اعادته لمحله ليستوفي ما هو لازم والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن
حادثة مضمونها ادعى ورثة راجل يدعى دس في الدهشوري على محمد أنندي الرضواني
أحدهما وفي مديرية الجيزة بان مودتهم المذكور في ليلة الاثنين ٢١ ر سنة ٧٧ كان قائما
عنزله المكاشن بالجيزة فناداه وقت العجر رجلا ن فاستيقظ وخرج اليهما وتوجه معهما
الى جهة المعديّة المعروفة بالبحرية بشاطئ البحر من جهة ضريح الشيخ الكوفي وفي
طالع الشمس من يوم الاثنين المذكور حضرت امرأة لولد دس وفي المذكور الذي هو من
ضمن المدعين وقالت له ادرك اباك فتوجه نحو شاطئ البحر فوجد اياه ملقى على مصطبة
القهوة ليس به جراحة ولا أثر ضرب ولا غير ذلك فسأله عما به فأخبره بان المدعى عليه
ضربه بالحجر والكف بان قال له المعاون ضربني بالحجر والكف وانه مات وموته بسبب
الضرب المذكور حال كونهم لا يعرفون كيفية حصول الضرب من المدعى عليه
للتوفي المذكور وان المتوفى انحصر ميراثه في زوجته فلا نة واولاده منها الاربعة المدعين
المذكورين من غير شريك وانه كشف على المتوفى المذكور بمعرفة حكيم باشي المديرية
فلم يظهر به جراحة ولا أثر ضرب ولا غير ذلك وبعد ذلك أرسل الى استمالية القصر العيني
وكشف عليه بمعرفة حكمايها ايضا وحول الامر الى الشرع بمقتضى افادة من مدير الجيزة

وان المدعين لا يعرفون محل حصول الضرر ولا موقع الضرر في اعضاء مورثهم وانهم يريدون اجراء ما يقتضيه الشرع في شأن ذلك ولم يطلبوا من المدعى عليه سوى ما تار به الحكومة وانكر المدعى عليه دعوى المدعين وجدها كليا وذكروا المدعون ان لا يثبت لهم على دعواهم المذكورة في المحاكم (اجاب) اذ لم يثبت المدعون دعواهم بالوجه الشرعي بعد تصحيحها بمنعوا منها ولا قسامة ولا دية في هذه الحادثة عند عدم اثبات القتل حيث لم يوجد بمورثهم المذكور اثر يدل على انه مقتول كما هو مذكور بالدعوى والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام شرعي من قاضي مديرية المنية مضمونه بحضورنا بجلس المديرية بحضور رفعتلو وكيل المديرية السيد خالد راشد ورفعتلو رئيس المجلس عبد الله أفندي والاجد محمد أفندي حبيب وجمدي أفندي كلاهما معاون بالمديرية والعلامة الشيخ حسين أحمد شلي مفتي المجلس حضرت المرأة خرفة والمرأة حسنية والمرأة خديجة بنات عبد الصمد اسمعيل من طحسا الائمة شقيقات اسمعيل عبد الصمد اسمعيل المتوفى عنهن وعن اخوته لايه الشاب البالغ مؤمن والقاصر بن محمد وابراهيم والبالغه زينب والمرأة الثابت وراثتهم له وانحصارها فيهم باقرار المدعى عليه الاتي وقد اقمنا مؤمنا وصيا على اخويه القاهرين في الخصومة الاتية وادعى كل من البساعات المذكورة عن نفسهن ومؤمن عن نفسه واخويه القاهرين المذكورين على المحاضر معهم الرجل قنديل على اسمعيل من الناحية انه تشاجر مع اخيهم المتوفى المذكور وضر به عمدا بطبقة خرجت منها رصاصة أصابته في صدره تحت فم الزني ومات لوقته بسبب ذلك وانهم يطلبونه بالقصاص سئل المدعى عليه عن ذلك بعد ان اقر بنسب من ذكر للمتوفى المذكور وبالحصر فيهم فاجاب بانه كان يطلب منه دراهم له بذمته والمتوفى يطلب منه ما لبوس اخته حسنية المذكورة المطابقة منه وصار يضربه في شأن ذلك وضايقه على احضار ذلك ومن شدة ما حصل له ففرها بابا مامه وضر بجهته لاجل تخويفه ومنعه عنه طبقة فيها رصاصة ولا يعلم هل أصابت المتوفى او لا. اكون ذلك كان لا ولا لم يوافق المدعين فيما ادعوه عليه سئل المدعون عن احضار بينة تشهد دعواهم فاجابوا بانه لم يكن لهم بينة تشهد برؤية ذلك من المدعى عليه بل لهم بينة باقرار المدعى عليه بضره للمتوفى في حياته عمدا بطبقة خرجت منها رصاصة أصابته فيما ذكر ومات بسبب ذلك لوقته فطالب احضارها منهم فاحضروا كلا من الفاضل السيد احمد عبد الرزاق تقيب الاشراف بالمنية والشيخ حسن محمد أبي النجاة قالي كتاب الله تعالى المبين وامام مسجد المرحوم حسن كاشف ترك بالمنية والشيخ عثمان مرزوق والشيخ محمد خليل كلاهما من المنية وشهد كل منهم فردا فردا في وجه المدعى عليه المذكور بلفظ اشهدانه اقر طائفة مختار اياه بانه ضرب المتوفى المذكور عمدا بطبقة خرجت منها

رصاصه أصابته ومات لوقته بسبب ذلك سئل المدعى عليه عن هؤلاء الشهود هل لك
 معن فيهم أو أحدهم فلم يطعن فيهم ولا في أحدهم مطعنا أصلا فعند ذلك زكوا سرا
 من العمدة الحاج عثمان الزيني المتباوي ثم علنا من العلامة الفاضل الشيخ أحمد
 القشيري والامجد عبد السلام أفندي التاجر بالمنية ابن السيد أحمد عبد السلام
 واقضت الشريعة الهمدية حينئذ ان يقتض من المدعى عليه وحكمنا به عليه طبق
 طلبهم ذلك وحرر اشعارا بصدور هذا الحكم (أجاب) قد صار الاطلاع على هذا الاعلام
 فوجدهم كروها فيه بالقصاص على من ادعى عليه القتل بعد اقامة البينة على اقرار
 المدعى عليه طائعا انه ضرب المتوفى المذكور بطيخه فخرجت منها رصاصه أصابته ومات
 لوقته بسبب ذلك وزكيت البينة سرا وعلنا ومصرح في الاعلام المذكور بان الدعوى
 بالقتل احمد صدرت من اخوات المتوفى شقيقاته واخيه لايه البالغ عن نفسه وعن
 اخويه القاصر بن المقام وصيا عليهما من قبل القاضي المنعصر ميراث المتوفى المذكور
 فيمن ذكر وفي أخوته لايه البالغين أيضا حسب دعوى المدعين وتصدىق المدعى عليه
 الا أنه لم يتضح صدور الدعوى المذكورة من الاختين لاثب المذكورين أيضا حيث
 اقتصر في صدور الاعلام على ذكر حضور الاخوات الثلاث شقيقات المتوفى ثم قال المتوفى
 عنهن وعن اخوته لايه البالغ مؤمن والقاصر بن محمد و ابراهيم والبالغة زيب والمرأة
 قر ثم قال وادعى كل من البالغات المذكورات عن نفسيهن ومؤمن عن نفسه واخويه
 القاصر بن فاحتملت العبارة أن المدعى من النسوة الشقيقات اللاقى حضرن ويكون
 قوله المذكورات راجعا لمن عسر عنهن بالحضور وهما ذان غير كاف اذا لم يحضر بقية الورثة
 البالغين وكذا يلزم اقامة البينة على الوفاة ونسب الورثة للمتوفى حيث كان الحق
 المدعى به مجعودا ولو كان النسب والوفاة مقررا بهما من قبل المدعى عليه ولم يصرح في
 الاعلام المذكور بعدم وجود وصي مختار على القاصر بن وشهادة البينة بذلك لدى
 القاضي وهو الطريق في نصب الوصي عليهما من قبل المحاكم الشرعية ويترتب على
 صدور الدعوى منه عن نفسه وبالوصاية على القاصر بن ومن باقى شركائه في الميراث صحة
 الحكم بالقصاص فالموافق اعادة الاعلام لاستيفاء ما يلزم واوضح الحقيقة في ذلك فاذا
 حصل ما ذكر وتبين أنه لم يكن للقاصر بن وصي مختار عليهما وشهدت الشهود بذلك
 عند القاضي يوجد طريق نصب الوصي عليهما وتكون الخصومة حينئذ كافية في
 الحكم بالقصاص اذا صدرت من جميع الورثة بالاصالة والولاية على القاصر بن وصرح
 فيها بما يفيد التعدي أو العدوان في القتل وثبتت وفاة المقتول وانحصار ارادة الشرعي
 في ورثته المذكور بن بالبينة وحكم به ما يكون الحكم بالقصاص بعد اقامة البينة
 المعتبرة الموافقة وتزكيتهم جميعا أيضا ويكون لاسكبار من الورثة القود قبل كبر
 الصغار على المختار والله تعالى أعلم (سئل) من المعية عن اعلام شرعي من نائب قاضي

طنة - دامض - مونه انه بالجلاس المنعقد بدويان مديرية الروضة بحضور حضرات مفتي
 المجلس المشار اليه ووكيل المديرية واعضاءها حضر لدينا اسمعيل حجازي ابن المرحوم
 حسن حجازي من اهالي بلطيم باقليم البراس شقيق علي حجازي المتوفي الا تبي ذكره
 الاصيل عن نفسه والوكيل الشرعي عن كل من شقيقه عثمان البالغ الرشيد وعن
 المحرمة - بروكة بنت الحمادي الرعد - ومن اهالي الناحية المذ كورة زوجة المتوفي
 المذ كوروا المحرمة هنا بنت المرحوم محمد القن والددة المتوفي المذ كوروا الحاضرين معه
 بالجلاس الثابت معرفتهم وانحصار الارث فيهم من غير شريك وتوكيل الوكيل
 المذ كور عن موكله المذ كورين الو كالة المفوضة في شان ماسيد كرفيه بشهادة كل من
 موسى حجازي بن عبد الرحمن مصطفى ومحمد عثمان الهلاوي واجد عطية ابن المرحوم
 عطية من بلطيم ثبوتاً شرعياً وادعى على غريمه الحاضر معه بالجلاس الشرعي الشيخ
 محمد الحبيشي قاضي البراس حالاً ابن المرحوم محمد من اهالي طنة قبان سابق تاريخه يوم
 الخميس غاية ذي الحجة سنة ٧٦ كان مورثه - المتوفي المذ كور دعوى شرعية هلى يد
 القاضي المدعى عليه المذ كور بمحكمة البراس وفي اثناء ذلك اليوم دخل مع خصمه
 على المدعى عليه لفصل ذلك بين يديه فتعدى عليه وضربه داخل المحكمة بجريدة
 رفيعة ضربت بين على وجهه ورأسه ثم خرج وراءه خارج المحكمة وضربه برجله في سوته
 اربع مرات حتى قطع الفسر وحدث من ذلك ورم على بطنه وصدره ومكت ثمانية
 ايام ملازم القراش ومات بسبب ذلك ويريد اثبات ذلك عليه شرعاً ويطالب بهما
 يترتب على ذلك شرعاً ويسأل جوابه عن ذلك مسئلة من المدعى عليه المذ كور عن
 ذلك فاجاب بالاستراف والتصديق على انه في التاريخ المرقوم كان المتوفي المذ كور عنده
 مع غريمه بالمحكمة المذ كورة وحصل منه تطاول بالكلام فضربه فتخو يغابجريدة
 رفيعة مرتين على راسه فوق العمامة وانكر ما عدا ذلك كله وجده جداً كلف
 المدعى بيعة شرعية تثبت دعواه المذ كورة فاحضر موسى الدسوقي المذ كور اعلاه
 وذكر انه لم ير شيئاً ولم يعلم بشئ واحضر محيي الدين بن سالم محيي الدين من اهالي الناحية
 المذ كورة وشهد بانه لما شهد لغريم المتوفي لدى القاضي المدعى عليه طلب منه القاضي
 المذ كور ختمه على ذلك فاراد المتوفي المذ كور منعه من الختم فقام له القاضي المدعى
 عليه المذ كور وضربه بالجريدة المذ كورة على راسه مرتين وخرج من المحكمة ونجح
 وراءه القاضي وسمع المتوفي يقول عليكم مات شهدوا ولم ير شيئاً غير ذلك وطلب منه بيعة
 اخرى الى ان قال وحضر محمد اليه ابن المرحوم محيي الدين من الناحية المذ كورة
 وشهد بانه كان عند القاضي المدعى عليه المذ كور بالتاريخ المرقوم في شهادة ورددها
 عليه ولم يقبلها منه فخرج وجلس خارج المحكمة فقرأى المتوفي المذ كور خارجاً من
 المحكمة والقاضي المدعى عليه وراءه وانه ضربه برجله اليسرى على سترته مرة واحدة سقط

منها على الارض فضر به بجره اليغني مرتين على بطنه وضر به بجر يده وسطحى ضربتين واحدة على جبهته والاخرى تحت اذنه وانه اغنى عليه وجعل الى حاكم الناحية بالبلد المذ كورة ومكث مر يضالى ان مات بسبب الضرب المذ كور ثم قال واحضر محمد ماضى بن المرحوم أحمد ماضى من الشهادة وشهد بعد ان تشهد انه بالتاريخ المذ كور كان له قضية مع حرمه عند القاضي المدعى عليه المذ كور وكان اذ ذاك خارج المحكمة المذ كورة قرأى المتوفى المذ كور خارجا من المحكمة عارى الرأس وهو يقول اشهدوا يا فاس وراى القاضي خار جاوراه وضر به بجر يده ضربتين واحدة على اذنه اليسرى والاخرى على عينه اليغني ورفسه بجره اليسرى في سرة ضربة وفي بطنه ضرب به اخرى سقط منها على الارض وجعل الى الحاكم ومكث أياما صاحب فراش ومات بسبب الضرب المذ كور فطعن المدعى عليه في شهادة كل من محمد ابيه ومحمد ماضى المذ كورين اعلاه بانهم لا يعرفان شيئا في دياتهما ويخشيان حافين ولا يصلحان وان شهادتهما اغراء وتحامل وبلاستفسار منهما عن الصلاة عرفان بنفس المجلس انهما يصلحان وميزا الفرض من السنة وعرفان الله واحد وان الرسول محمد صلى الله عليه وسلم يجب اتباع ما امر به واجتناب ما نهى عنه فصارت تزكيتهما وتعديلهما بشهادة كل من على الجندى ابن المرحوم الحاج ابراهيم الجندى وسالم ابي النصر بن المرحوم على ابي النصر كلاهما من أهالى بطيم الشهادة والتركية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعى فعند ذلك حكم على المدعى عليه المذ كور بالدية الشرعية وقدرها عشرة آلاف درهم فضة في ماله في ثلاث سنين لعدم عاقلة له ولأن هذه القضية لم تدخل تحت المنشور الذى اوجب القصاص على من قتل بخون بوث أو مثقل حيث لم تكن الرجل من المثةلات المتلفة قالوا ونحوهم هذا بما صار فى السادس ربيع الاول سنة ١٢٧٧ فى المحكم (اجاب) قد صار الاطلاع على هذا الاعلام فوجدنا محكوما فيه بالدية على من ادعى عليه القتل بعد دعوى المدعى على الوجه الموضح به وشهادة شخصين أحدهما يسمى محمد ابيه والثانى يسمى محمد ماضى وباتامل فى ذلك لم يظهر وجود المطابقة بين الشهادة والدعوى ولا بين شهادة أحدهما والشاهد الاخر وذلك مانع من صحة الحكم شرعا وبناء على ذلك يقتضى إعادة الاعلام الى محله لاستيفاء ما هو لازم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من المعية فى ٢ ج سنة ٧٧ عن اهلام من قاضى مديرية دنقلة مضمونه حضر بالحكمة محمد والحاج محمد نور واحد وصالح وابنت زينب وعائشة وشهادة اولادهم الصديق بن حسن المتوفى بالباقون والحرمه جازة بنت الامين زوجه المتوفى المذكور من اهالى بخيرة ايماني بخط ارقو والعبد فضل الله تعالى عبد الصادق المذ كور وادعوا فى وجهه انه ضرب مورثنا عبد الصادق المذ كور بسن طور ية على راسه وقتله وان المتوفى تر كنا نحن الثمانية الحاضر بن بالمجلس وثلاثة

١٢٧٧

٤

قد صار تغيير الاعلام وحيه فيه بالنوع وهو مؤرخ التعير فى ٢٨ ل سنة ٧٧ غرة ٧٣ وورد بافادة من المعية فى ١٨ ذا سنة ٧٧ ونحوه افادته بعدم مخالفته الشرع بتاريخ ٢٠ ذا سنة ٧٧

أولاد قاهر بن حسن وفاطمة وست البنات المرزوقين له من المحرمه جازة المذ كورة
ولا وارث له خلاف من ذكر فطلب منهم اثبات نسبهم من والدهم وزوجية الزوجة وبقاء
عصمتهم الى موت الزوج وانه لا وارث له خلافهم فأتوا بشاهدين شهدا بذلك وركبت
الشهود ثم أقمنا محمد ابن المته وفي وصيا على أولاد المته وفي القهر وقبيل ووكله باقي الورثة
البالغين بحضور القاتل تو كيلا مقوضا بطلب القصاص من العبد القاتل فقبل
الوكالة ثم قال في دعواه ان العبد فضل الله ملك والدنا المحاضر بالجلس كان توجهه عند
والدي في ليلة السبت غاية جاسنة ١٢٧٦ وكان والدي المذ كورة نائما على سريره عند
ساقيته بالجزيرة المذ كورة فما كان من العبد فضل الله المذ كورة الا ضرب والدي بسن
طورية على رأسه فوق اذنه الشمال من جهة الوجه همداد على وجه التعدي وكسر رأسه
حتى اخرج المخ منه فمكت مغمورا من غيرا كل ولا شرب ولا كلام مدة ثلاثة ايام ومات
في اليوم الرابع بسبب الضرب الواقع من العبد المذ كورة وحيث لا وارث للمته وفي خلافنا
فاطلب القود والقصاص لي ولما وكلى المحاضر بن بالجلس من العبد فضل الله قاتل
مورثنا مثل المدعي عليه العبد فضل الله عن ذلك فأجاب بالقرار صريحاً بحكم ما ادعى
عليه المدعي معلنا بقوله صحيح اني كنت توجهت في الليلة المذ كورة عند سيدي عبد
الصادق ووجدته نائما على سريره جنب ساقيته الكائنة بالجزيرة المذ كورة وضربته
بسن طورية على رأسه فوق اذنه الشمال من جهة الوجه همداد وتعديا وكسرت رأسه
بتلك الضربة ومكت مغمورا من غيرا كل ولا شرب ولا كلام مدة ثلاثة ايام
ومات في اليوم الرابع بسبب ذلك وذلك من اجل انه كان ضربني بالنهار ضرباً مزملاً
ومن حيث انه اقرب لضرب سيدي عبد الصادق على وجه العمدة والتعدي وانه مات من
ضربه والوكيل وغيره من اولياء الدم جميعهم حاضر بالجلس الذين لهم القود شرعاً قبل
كبر الصغار وطلبوا القود والقصاص من العبد القاتل المذ كورة فقد ثبت عليه القود
والقصاص بموجب اقراره وحكمت بذلك في المحكم (اجاب) قد صار الاطلاع على
هذا الاعلام المتضمن المحكم بالقصاص على فضل الله المملوك لمورث المدعي ومن ناب
عنهم بالقتل العمدة لمورثهم مالك العبد المذ كورة بسن الطورية بناء على اقرار العبد
المذ كورة بذلك جميعه وحيث اقر المملوك المذ كورة بقتل سيده همداد بسن الطورية
المذ كورة يكون ثورته الكبار اذا ثبتت وراثة ثم شرعاً للقتول القود قبل كبر الصغار
على المختار معاملة القاتل باقراره اذ العبد يقتل بولاه كافي الهندية من فتاوى قاضي
خان من الباب الثاني من الجنائيات والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ١٣ ج سنة
٧٧ عن اعلام من قاضي الخرطوم مؤرخ في ٢٤ ج سنة ٧٦ مضمونه حضرت المرأة
الرسالة بنت أحمد ولد قاهر المته كلمة لنفسها وابطريق الوصاية من قبل حاكم له ولاية
ذلك على بنات أخيه القهر بن فاطمة والمحرمه والسرة المرزوقات لآخيه المبارك ولد

أحمد ولد تاجر المقتول من زوجته آمنة بنت الوديع والحرم آمنة بنت الوديع ولد محمد
 زوجة المتوفى المذکور ووالدة بناته المذکورات وحضر بحضورهن نجيس العسکرى
 ٣ بجى فرقة ٢ بجى ارطه وادعيا عليه بانه قتل مورثهن المبارك ولد أحمد ولد تاجر هذا
 ضربه بحربة فى خده الايمن وطعنه ايضا بحربة فى ظهره وخر جت من نهده الايمن وذلك
 فى يوم الخميس خمسة عشر خلت من ذى الحجة سنة ثلاث وسبعين ومات بسبب ذلك فى
 الليلة القابلة قريب القجر وحيث المتوفى المذکور انحصر اربعة فيهم ما وفى بناته الثلاث
 القاصرات عن درجة البلوغ من غير شريك لکن مطلقا يطالبان دمه من المدعى عليه
 المذکور فرفعنا ذلك أنكر المدعى عليه اربعة للمزبور وكفنا البيينة الشرعية
 على ذلك فاحضرا كلا من العوض اولدرجه الله ولد يوسف ومحمد زين ولددرجه الله
 ولد يوسف فشهد كل واحد منهما بفرده بحضور المدعى عليه بعد الاستشهاد وقال
 أشهدان كلا من الحرمه وفاطمة والسرة القاصرات هن بنات المرحوم المبارك ولد
 أحمد ولد تاجر ومزورات له من زوجته آمنة بنت الوديع المتوفى عنها هذه وان الحرمه
 الرسالة بنت أحمد ولد تاجر هى أخته شقيقته والجميع ورثته ولا وارث له غيرهن
 لا بالقرض ولا بالعصوبة وبمحصراته فيمن فقط بدون مشارك يعلمان ذلك
 ويشهدان كذلك فلما شهدا هـ سئل المدعى عليه هل له طعن شرعى فيهما
 فحضر عنه فطالب من المدعيتين تزكيتهما فاحضرا كلا من محمد ولد محمد ولد أحمد
 وأحمد ولد حسن ولد عبيد وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بفرده وقال أشهدان
 كلا من الشاهدين المذکورين عدل رضى مقبول الشهادة لمعرفتهما بهما وبأحوالهما
 معاشرة وأمانة وديانة هـ كذاز كياسرا كذاز كياسرا على الوجه الشرعى وقبلت
 شهادتهما شرعا وبموجب ذلك ثبت لدينا ارث المذکورات للمتوفى المذکور على الوجه
 المستور ثم بعد ذلك ادعى المرأتان المذکورتان بالدعوى المتقدمة أيضا على المدعى
 عليه وسئل منه عن ذلك فأجاب طائعا مختارا بانه قتل المبارك ولد أحمد ولد تاجر مورث
 المذکورات طعنه بحربة فى خده الايمن وطعنه ايضا بحربة فى ظهره وخر جت من نهده
 الايمن هذا ومات بسبب ذلك من غير شريك له فى ذلك وتكجج بانه انما ضربه بالحربتين
 المذکورتين لانه كونه قاطع طريق وماشيان خلفه وعجز عن اثبات كونه قاطع طريق بعد
 طالب البيينة منه فعند ذلك سئل المدعيتان المذکورتان عن اختيار العفو والقصاص
 فاختارا القصاص من القتال وحكمت عليه بذلك بحضوره وحضرتهما مع القصر
 ومكتب عليه من الشيخ على محمود البعلى الحنفى مفتى مجالس الاحكام بتاريخ ٦ ش
 سنة ٧٦ مانصه ما تضمنه هذا الاعلام صحيح شرعا فيقتض من القتال المذکور حيث
 كان الامر كما هو مستور فالحكم (أجاب) قد صار الاطلاع على هذا الاعلام فوجد
 محكوما فيه بالقصاص على نجيس العسکرى المذکور المذکور يقتل مورث الورثة

المد كورات به محمد ابا المحربة مع اختصار رورة المقتول الكبار والقصاص وطلبهم له
والحكم الشرعي أنهم يحايون لذلك والحال هذه ويكون للكبار من الورثة استيفاء
القصاص قبل كبر الصغار على المختار والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من الجمعية عن
اعلام شرعي من قاضي سيوط مؤرخ في غاية سنة ١٢٧٦ مضمونه انه بحضورنا
بمجلس اول قبل بسبيوط لدى حضرة سعادة افسدم البك رئيس المجلس وحضرات
الاعضاء والسادة العلماء الخنفية المعينين بالمجلس قد سمعت دعوى قتل حسين بن
محمد لقمان بن احمد لقمان من اهالي ناحية الطرفاية بمديرية الجزيرة المتوفى عن زوجته
آمنة بنت محمد عبد العليم من اهالي البدرشين واولاده منها بدوي وثقيسة وام حسين
واستادية القاصر بن وحمل مستكن ظاهر في رحم زوجته المذ كورة ووالدته فاطمة
بنت علي عبد العليم من ناحية البدرشين ومتهم في قتله عبد الرحيم حسن من اهالي
ناحية المراغة فحضر مع المتهم المذ كورة آمنة زوجة المتوفى المذ كورة الوصي الشرعية
على اولادها منه القاصر بن من طرف قاضي الجزيرة بموجب اعلام شرعي من حضرة
القاضي المذ كورة مؤرخ في ثاثة عشر ربيع الاول سنة ١٢٧٦ وحضر حسن على
خادم الخواجا وسيله الافرنكي وحسن بن لقمان حسن الوكيل الشرعي فيما يدكر
فيه عن آمنة المذ كورة باعترافها بمتو كيلها له بالجلس بعد تحقيق معرفتها عيناً ونسباً
بشهادة كل من الرئيس حسن عبد الله والرئيس علي احمد زرد كلاهما من الناحية
المذ كورة قاضي حسن لقمان المذ كورة بطريق وكالة المذ كورة على المتهم
المذ كورة بان مورث موكلته المذ كورة حسين المذ كورة ووجد قتيلا في منزل المتهم
المملوك له مضروباً برصاصة اصابته في كتفه ومات لوقته بسببها وان القاتل له بها هو
المتهم المذ كورة غير انه لا يعلم انه كان عمداً او يطالبه بما يترتب قبله ثم عاوى سال جوابه
سئل المدعي عليه المذ كورة عن دعوى غريمه المذ كورة فاعترف بوجوده قتيلا في منزله
المملوك له وأنكر قتله له وعترف بان القاتل له حسن على خادم الخواجا وسيله
الافرنكي وانه أقر بذلك وهو محبوس في ذلك ذلك حسن المذ كورة فطلب من المدعي
بينه شهادة بقتله المتهم المذ كورة والمتوفى المذ كورة ومن المتهم بينه شهادة بالدفع
الذي ادعاه فعرف المدعي بهجزة منها واحضر المتهم المذ كورة كلاماً من شقيق المتهم
المذ كورة حسن وعوض محمود الخفير بالناحية وعبد الخالق محمد واحمد عبد العال وايوب
احمد وابراهيم بن العريان خادم المتهم المذ كورة جميعهم من المراغة ومحمد بن محمد
الخناوي الكيال من طهطا واستشهد بهم على دعواه المذ كورة فشهد الخمسة الاول
بانهم سمعوا صوت عيار طينجة بمنزل المتهم المذ كورة المملوك له فتموجوه وانحوى
وسمعوا حسنا خادم الافرنكي يقول بعد القبض عاياه وشدة واقه امرى لله قهر افعى
وشهد السادس بان حسنا المذ كورة كان بطيارة بالمنزل المذ كورة فتمول منها وتخطى عتبته

فسقطت من يده طينجة خارجها فاصابت المقتول فقال قتلت فقال حسن امرى الله
 قهرافى ولم يشهد السابح بشئ ولكن شهادة الشهود المذكورين غير معتبرة شرعا
 في اثبات الاقرار على حسن المذكور وعجز كل عن اثبات دعواه ترتبت القسامة على
 المتهم المذكور لا يكون القتل المذكور وجدهمقة ولا في منزله المملوك له وقد شهدت
 الشهود الذين احضرهم المتهم المدعى عليه القتل بان المنزل الذى وجد فيه القتل
 المذكور ملك له وادعى وكيل الزوجة المذكورة عليه القتل وطلب التعقيب خلف
 خمسين يمينا انه ما قتله ولا يعلم له قاتلا غير حسن خادم وسيله الاقرنكى المذكور وبعد
 حلفه الايمان وثبوت كون الدار ملكا له ترتبت الدية عليه وعلى عاقلته فحكم حضرة
 مولانا قاندى بلزوم الدية على المتهم المذكور وعاقلته من جنس الورق منجمة على ثلاث
 سنين وكتب هذا اشعارا بما صدر في الحكم الشرعى في ذلك (اجاب) بالاطلاع
 على هذا الاعلام وجد محكمو ما فيه بالقسامة على مالك المذکور الذى وجد فيه القتل
 وبالدية على عاقلته حيث لم يثبت القتل على معين والحكم الشرعى في هذه
 الحادثة اذا ثبتت الوفاة وانحصار الارث في الورثة المذكورين وصحت الدعوى هو
 وجوب القسامة عليه مع غيبة عاقلته والدية على عاقلته ومالك المذکور كان كاحدهم ان
 كان له عاقلة فتؤخذ منهم لورثة المقتول الثابت وراثة المذکور له شرعا في ثلاث سنين ولم يرد
 على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة دراهم على الاصح فان لم تسع
 العاقلة ذلك يضم اليها الاقرب فالاقرب في التناصير حيث ادعى القتل على مالك
 المذکور المذكور والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في غرة ب سنة ٧٧ عن حكم
 حادثة محرر فيها اعلام شرعى من قاضى اسكندرية مؤرخ في ٢٥ جاسنة ٧٧ ارسلت
 صورته ومضمونها ادعى على عبد الله البواب براس التين بالدوان العالى على الحرمة
 فاطمة بنت يعقوب بن عوض الصيايلى ويعقوب بن سليمان خليل البربرى بان المدعى
 في ١١ ذى الحجة سنة ٧٥ تزوج الحرمة فاطمة هذه واشار اليها بالعلقة وقت العقد
 بالجاب وقبول بينهما بحضور بيعة شرعية بان قالت الحرمة فاطمة المذكورة لعلى عبد
 الله المدعى المذكور زوجته نفسي بمهر المثل وقال لها على عبد الله المذكور قيات
 ذلك منك انفسى وكان يعقوب المذكور حاضر اجماع العقد وكان هذا كله بيادة
 طوماس ثم ان المدعى حضر اسكندرية في شهر محرم سنة ٧٦ وترك زوجته المذكورة
 بتلك البلدة من غير ان يدخل بها وبقيت على عصمتها الى الان ثم ان يعقوب المذكور
 بعد ذلك تعدى وعقد على الحرمة فاطمة المذكورة هذه ودخل بها وعاشر ها ومنعها
 من طاعة المدعى والانقياد له في احكام النكاح فوجب على يعقوب المذكور الكف
 عن المنع وعلى فاطمة المذكورة طاعة زوجها المدعى وطالب المدعى كل واحد منهما
 بالجواب وسال مسالتهما فسل منهما عن ذلك فاجابت فاطمة المذكورة وقالت لست
 امرأة لهذا المدعى ولست على طاعته ولمكنى امرأة لهذا الا بخروا جاب يعقوب المذكور فقال

١٤٧٧

٢٤

انه تزوج الحرمة فاطمة المذكورة بنت يعقوب بن عوض الصيايلي في شهر ذي الحجة سنة ٧٤ بمحكمة الدر وأنه دخل بها ومقيم معها الى الآن وهي منسكوت حتى وحالاتي وانكر ما هذا ذلك واحضر المدعي وهو علي عبدالله المذكور كلام من خليل البربري ابن احمد بن علي البربري من اهالي طوماس ومحمد البربري ابن عبد الله بن حسين وذكراهما شهوده وسال الحاكم الشرعي الاستماع الى شهادتهما فشهدوا حد بهما واحد بعد ان استشهد كل منهما في وجه فاطمة ويعقوب المدعي عليهما وقال كل أشهد بان الحرمة فاطمة هذه بنت يعقوب بن عوض الصيايلي قالت له في ثاني يوم العيد الكبير سنة ٧٥ وهي بالغة زوجت نفسي لعل عبدالله البربري بصدق المثل وكان علي عبدالله حاضرا معها فقال علي عبدالله المذكور قبلت ذلك النكاح منك عقب قول الحرمة فاطمة المذكورة زوجتك نفسي من غير فاصل بين كلاميهما بحضور جماعة من المسلمين يشهدون على العقد المذكور واقع العقد النكاح بينهما في ذلك الهامس ببلدة طوماس هذا الذي سمعناه وراينا وشهدنا به وزكيا بشهادة رجلين من اهالي طوماس التزكية الشرعية بالطريق الشرعي فعند ذلك حكم الحاكم الشرعي بينة المدعي بحضوره في وجه فاطمة ويعقوب وأمر يعقوب بالكف عن فاطمة وأمر فاطمة بطاعة زوجها علي عبدالله المدعي المذكور وتمكينها اياه من نفسه بعد ان تخرج من عدة وطاه الشبهة حكما وامر شرعيين بالطريق الشرعي هذا حاصل ما هو مسطر فيهما ومعهما قترى شرعية هما اذا وهبت القاصرة نفسها من رجل مجاب عليها من الشيخ بكرى الحلبي الحنفي بقوله الحمد لله وحده حيث كانت البنت وقت الهبة قاصرة لا تعتبر عبارتها ولا يترتب على عبارتها شيء والله أعلم فالحكم في هذه المسئلة (اجاب) اذا كانت المرأة المتنازع في نكاحها بالغة وقت عقد النكاح الصادر بينهما وبين علي عبدالله المدعي المذكور كما هو منصوص عليه في دعواه المسطرة بصورة الاعلام المهر من قاضي اسكندرية يكون نكاحه صحيحا حيث كان سابقا له نكاح يعقوب ويكون الحكم بنكاحها لعل عبدالله المذكور بعد ثبوته موافقا للشرع ولا عبرة بالفتوى الهنكية عنها المخالفة سواء لها والحال ما ذكر لهذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ٣ رجب سنة ٧٧ هما افادة قاضي المنصورة جوابا هما افدناه سابقا بتاريخ ٢١ ر سنة ٢٧٧ عن حكم حادثة الاعلام المهر من طرف القاضي المذكور بتاريخ ١١ ر سنة ٧٧ المتضمن الدعوى بقتل يوسف سليمان بن سليمان منصور من قبل الوصي المختار علي شقيقه القاهر بن علي المدعي عليه سليمان السعدني من ناحية الموابر وحاصل افادة القاضي المذكور ان من شرط توجه القسامة والدية طلب المدعي والمرافعة التي صارت لديه الموضوعة بالاعلام المذكور لم يحصل فيها من المدعي طلب وقت القسامة والدية وقد تصادف حضور المدعي وسئل عن ذلك فافاد انه لا يطلب قسامة ولا دية من اهالي الناحية ولا

من غـيرها وانما يطلب ما تقتضيه الحكومة السياسية مع المدعى عليه (اجاب) قد صار
الاطلاع على ما افاده حضرة قاضي المنصورة جوابا بما افدناه سابقا في حادثة الاعلام
المسطر باطنه وقيد في كتاب المحاضر بتاريخ ٢١ ر سنة ٧٧ من ان شرط القسامة
طالب المدعى ولم يحصل من المدعى وقت المرافعة طلب وانه قد صادف حضور
المدعى السيد منصور وسئل عن طلبه للقسامة والدية من اهل البلد فقال انه لا يطلب
قسامة ولا دية من اهل الناحية ولا من غيرها وانما يطلب ما تقتضيه الحكومة السياسية
في هذه الحادثة من المدعى عليه والافادة عن ذلك ان في هذا كراطلا لحق الوارثين
القاصرين الذين انحصر اثار المقتول فيهم ما الهجور بين المدعى المذكور الوصي عليهم ما
ولا يملك الوصي ابطال حق الصغيرين لما فيه من الاضرار بهما فاذا امتنع عن طلب
حقهما لا يبطل وللقاضى نصب وصي عليهم ما لا يتفقاه حقهما عند امتناع الوصي
المذكور على انه قد صرح في دعواه المسطرة في الاعلام المذكور بمطالبة المدعى عليه
بما يترتب عليه في ذلك بالوجه الشرعي والمترتب في هذه الحادثة القسامة والدية على
احد الاحتمالات المشار اليها في جوابنا السابق والله تعالى اعلم

ثم صار تغيير الاعلام المذكور بانجرم مذكور فيه اقامة وصي آخر وادعى الوصي الثاني بما
ادعى به الوصي الاول من فاجح وفاد في دعواه ان الارض التي وجد فيها القتل اميرية
قريبة من البلد المذكور بحيث يصل الصوت اليها وطالبه بموجبه الشرعي وسئل
المدعى عليه فانه كرو طابت اليه فاشهد ان المذكور ان كرهتهما الاولى
وبقطع النظر عن عدم قبول شهادة احدهما اتضح بطلان شهادتهما ما لكونهما من
اهل الهلة وعجز المدعى عن بيئته اخرى واقام شاهدين بوجود القتل في الارض المذكور
وبه اثر الضرب والجراحة وعدل لطلب الوصي القسامة والدية واختار خمسة رجال
حلفوا ايمان القسامة فيكم بالدية على المدعى عليه وجميع اهل القرية العقلاء
البالغين الاحرار في ثلاث سنين وارخ ٢٥ ذي القعدة سنة ٧٧ واجاب عنه بان ما تضمنه هذا
الاعلام وجد في محله والله تعالى اعلم ٧ ذي الحجة سنة ٧٧ (سئل) بافادته من المعية
الاسنية في شان اعلام شرعي من حضرة قاضي بني سويف مضمونه انه بمجلس دعاوى
مديرية بني سويف لدى المحاكم الشرعية الواضع اسمه وختمه فيه ادناه بتاريخ
٢ ربيع الثاني سنة ١٢٧٧ بحضرة كل من الجنا بـ المـكرم محمد دعصمت افندي
رئيس المجلس المذكور والعمدة الفاضل الشيخ حسين سليمان المنفلوطي المقتضى به
والمكرم الشيخ يوسف علي ابني بكر والمكرم محمد عبد القادر الشهير بالقاضي كلاهما
من اهالي ناحية بني سويف واطلاعه على ما سيذكر فيه بعد ان توفي الى راحة الله
تعالى المرحوم ابراهيم ابن المرحوم محمد بن أبي الفضل من اهالي ناحية طحياوش بمديرية
بني سويف وانحصر ارضه الشرعية في كل من زوجتيه هما الحرمه سية هان المسكفة بذت
بهذا وصي سرور البياع من اهالي ناحية الهجيميين فيوم والحرمه محبوبية المسكفة ايضا

بنت السيد محمد القصارى من اهالى نزلة شمس كيت في يوم واولاده فرج وصبيحة
 القاصرين من زوجته سيتهان المذ كورة وعبد الله واب القاصر من زوجة محبوبة
 المرقومة وهندي وهنادى القاصرين من مطلقة المحرمة شولا بنت عامر عمران من اهالى
 ناحية الشنطور الثابت معرفته - م وانحصار ارثه فيهم من غير شريك بشهادة كل من
 المكرم محمد ابى الفضل والمكرم على ابى الفضل ولدى المرحوم على ابى الفضل
 من اهالى ناحية طح ابوش المذ كورة قد ادعى كل من المحرمه سيتهان والمحرمه محبوبة
 الزوجتين المذ كورتين والمكرم منجب المذ كاف ابن طائع ابى الفضل من اهالى ناحية
 طح ابوش المرقومة بطريق الوصاية الشرعية له من طرفه على القصر المذ كورين اعلاه
 الحاضرين معه بالجلس به - قد قبل ذلك على غيرهم - م محمد الرجل المكاف ابن حسن
 دراز من اهالى ناحية طح ابوش المرقومة الحاضر معه - م بالجلس بانه من سنة ايام
 خلت من سنة تاريخه كان ابراهيم محمد مورث المدعيتين والقصر المذ كورين
 ومحمد حسن دراز واناس كثيرون راكبين خيلا يمسابقون بهما في فرح ختان ولد على
 افندي توفيق - ق كما خط طح ابوش سابقا بناحية طح ابوش المذ كورة بمكان يعرف
 بالويقة وان محمد احسان دراز المدعى عليه كان يده طح بنجته نار به بارود وحشاش من ورق
 قد ضرب بها فخرج بارودها وحشاشها واصاب ابراهيم محمد مورث المدعيتين والقصر
 المذ كورين في ابطه الابسر فخرجه وقطع الجملد واسال الدم وغار في اللحم وذلك خطأ
 منه واخبر المتوفى المذ كور بذلك ايضا في مرضه وان اصابته وجرحه كانا بالسويقة
 المذ كورة ونفعل منها الى منزله بناحية طح ابوش المذ كورة وصار ذافراش الى ان
 مات بسبب ذلك في ثلاثة وعشرين خلت من سنة المرقوم ويطلبون جواب غيرهم
 ويريدون ما يقتضيه الشرع الشريف في ذلك ولما ان تمت دعواهم - م حسب ما ذكر
 سئل محمد حسن دراز المدعى عليه المذ كور عن ذلك فاجاب بانه كان راكبا هو
 والمرحوم ابراهيم محمد مورث المدعيتين والقصر المذ كورين وابو الحسن ابن المرحوم
 حسن الشرقاوى وعثمان ابن المكرم حسن الشرقاوى واحمد بن شريعى خلاف وعلى
 عبد الرحمن واحمد محمد الفيمى الجميع من طح ابوش المذ كورة واحمد افانارناوط
 المقيم بامعادية الذى باتوب الكائنة باراضى ناحية طح ابوش واحمد درويش القواس
 من اهالى ناحية بيسا وعلى افندي توفيق كما خط المذ كور الحاضرون معه بالجلس
 وفرجاني عبد المطلب من طح ابوش الغائب وقتئذ عن المجلس خيلا يمسابقون بهما في
 فرح ختان ولد على افندي توفيق المذ كور بالناحية المرقومة بالمكان المذ كور ويبد
 كل منهم بنديقة نار به بارود وحشاش ويده هو اى المدعى عليه طح بنجته نار ايضا وانهم
 ضربوا جميعا مع بعضهم فاصيب ابراهيم محمد مورث المدعيتين والقصر المذ كورين وان
 اصابته لبت منه وانكر كونه اصيب بطح بنجته المذ كورة وحدث ذلك جدا كليا وصدق

الاخصاص المحاضرون المذكورون اعلاه على رءوسهم معهم دون جاهلهم البندق
والضرب به قطب من المدعين المذكورين بينة شرعية تشهد لهم بضرر ب محمد حسن دراز
المدعي عليه المذكور لمورثهم المرحوم ابراهيم محمد المذكور فغابوا وحضروا في يوم اربعة
عشر خات من جمادى الاولى سنة تاريخه بالجلوس المذكور مع غيرهم محمد حسن دراز
المذكور بحضوره شهوده اعلاه وبحضرة المذكور الشيخ محمد جدادته هير بنيد ان من
بياض النصارى المقيم الآن بنى سوييف واحضر المدعون المذكورون المذكور شريف
ابن عظام منصور من اهالى ناحية لدوالطة وشهد به دساته شهادته بلفظ اشهد في وجه
محمد حسن دراز المدعي عليه بان محمد حسن دراز المذكور ضرب المرحوم ابراهيم بن محمد
ابن ابي الفضل مورث المدعين والقصر المذكورين اعلاه من نحو ثلاثة اشهر تقدمت
على تاريخه بطبيعة نار اصابه شاربها وبارودها في ابطه الايسر فخرجه وقطع الجلد
واسال الدم وغار في اللحم وكان ذلك بناحية طحالبوش المذكور بمكان يعرف بالسويقة
وانه مات بسبب ذلك فطلب من المدعي شارب آخر كملته انصاب الشهادة فغابوا
وحضروا في يوم تسعة عشر خات من جمادى الاولى سنة تاريخه بالجلوس المذكور بحضوره
شهوده اعلاه مع غيرهم محمد حسن دراز المدعي عليه واحضر المدعون المذكورون
المذكور الحاج سيد بن اسمعيل خلف الله من اهالى ناحية الهميين فيوم وشهد به دساته
اشهادته بلفظ اشهد في وجه محمد حسن دراز المدعي عليه بان محمد حسن دراز المذكور
ضرب المرحوم ابراهيم بن محمد بن ابي الفضل مورث المدعين والقصر المذكورين من نحو
ثلاثة اشهر تقدمت على تاريخه بطبيعة نار اصابه شاربها وبارودها في ابطه الايسر
فخرجه وقطع الجلد واسال الدم وغار في اللحم وكان ذلك بناحية طحالبوش بمكان يعرف
بالسويقة وانهم مات بسبب ذلك فطلب من المدعين المذكورين من يزكي الشاهدين
المذكورين فغابوا وحضروا في يوم اربعة خات من جمادى الآخرة سنة تاريخه بالجلوس
المذكور مع غيرهم محمد حسن دراز المدعي عليه بحضوره شهوده ومن ذكر اعلاه
وصحبتهم سيد اسمعيل وشريف عطا الشاهدان المذكوران اعلاه واحضروا كلام من
المذكور محمد بن خطيب ابي العبد من ناحية مذمين فيرم وابا فخر بن محمد على من اهالى
ناحية ابي كساه فيوم وزكي وعدل الشاهدان المذكوران اعلاه سرا وعلنا التزكية
والتمثيل الشرعيين بالطريق الشرعي بحضوره شهوده اعلاه فعلى مقتضى ذلك قد
حكمنا بقوت الدية الشرعية من الفضة الخالصة المقدرة من القروش الصاخ الديوانية
بخمسة عشر ألف قرش وثلاثة وتسعين قرشا وثلاثين نصف فضة على عاقلة المدعي عليه
تؤجله في ثلاث سنين ماعدا صبياتها ونسائها وارقاتها ومجانيتها ورقم وحرفي اربعة
ايام خلت من جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧ من هجرة من خلقه الله على اكل وصف
صلى الله عليه وسلم فالحكم في ذلك (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام تبين منه ان

الدعوى صدرت من الزوجتين والوصى بالقتل خطأ كما صرحوا به في دعواهم والشهود
شهودا بان المدعى عليه ضرب المقتول بطبخنجسة نار أصابه حشارها وبارودها في إبطه
اليسر فجرحه وقطع الجلد واسال الدم وغار في اللحم وأنه مات بسبب ذلك وقد صرح
علماؤنا بان مثل هذه الشهادة شهادة قتل عمد فهي مخالفة للدعوى بالقتل الخطأ
ولا تقبل ولا وفاء ذلك بربوت الوراثة والوفاء وحصر الادرث في الوراثة المذكورين مما لا فلا
تعمل صحة ذلك من فسادوه بناء على ذلك يقتضى إعادة هذا الاعلام لاستيفاء
ما هو لازم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ١١ رجب سنة ٧٧ عن اعلام من
قاضى كوردفان مؤرخ غرة سنة ٧٧ مضمونه حضر بالحكمة الشرعية عزة المدير
محمد بك وكيل من طرف الحضرة العلية وحضر بحضوره ابراهيم أغاسر سوارى وادعى
عزة محمد بك ان عبد الله بابا القاتل المتهم بقتله ابراهيم أغاسر سوارى هذا الموجود
لا وارث له لامن العصبية ولامن الارحام وذلك بعد البحث عن وراثته فلم يوجد له وارث
فمثل سر سوارى المذكور جوابا عن ذلك فاقر ان لا وارث لبا با عبد الله لامن العصبية
ولامن الارحام وطلبت البينة العادلة من ابيك التى تشهد له بعدم وجود وارث لبا با
عبد الله فقام عثمان أغاسر قول باشا الاوردى وعلى أغاسر امداد الاوردى وحججدا أغاسر
سوترى باشا الجميع من اوردى سر سوارى وحضر واسوية من الهروسة هم بابا عبد الله
وشهد كل واحد منهم بمقرده بلفظ الشهادة وقال اشهد انه لا يعلم لبا با عبد الله وارثا لاهنا
ولا بالهروسة ولا غديرها وحصلت توكيدهم لدينا سرا وعلنا وحيث انه لا وارث له
فادعى عزة محمد بك المدير حيث انه وكيل الحضرة العلية كما ذكرنا وقال في دعواه انه
في شهر شعبان سنة خمس وسبعين في أو اخره كان ابراهيم أغاسر سوارى هذا الموجود امر
به عبد الله بابا العسكري المذكور ان يتوجه الى حلال العذيات لاجل الخدمة وان
العسكري المذكور اعتذر بالعياء وان ابراهيم أغاسر سوارى أمر بضربه وفي الحال ضربه
العساكر السوترية ببعضه فمخونهم بين عصا وبعد الضرب وضعه بالسجن من أو ان
الظاهر الى العصر حتى جاء عثمان أغاسر وكيل الاوردى يطلبه منه فخرجه من السجن
وجملوه أوصلوه الى بيته وفي أو ان العشاء توفى الى رحمة الله من ذلك الضرب وكل ذلك
في يوم واحد ومن حين الضرب بلاؤم الفراش الى ان توفى وان الضرب حصل في ديوان
المديرية أو ان الظاهر فلا نأطاب دمه من ابراهيم أغاسر سوارى لكونه لا أمر بضربه
اجاب ابراهيم أغاسر سوارى انه في شعبان سنة ١٢٧٥ في أو اخره كان حضرة وكيل
المديرية طلب منى اثنين من العساكر لى يتوجها بصحبة طاهر أفندى لحلال العذيات
وعرفت سوترى باشا ان يحضر عسكريين من الاوردى واحضرهما وهما عبد الله بابا
المذكور ومعه عسكري آخر وأمرتهما ان يتوجها بصحبة طاهر أفندى فابى عبد الله بابا
ان يتوجه وفي الحين أخرجت حبيسه بغير ضرب وحضر وكيل الاوردى عثمان أغاسر

أخرج من السجن وصار الإفراج عنه وتوجه لسبيل حاله وأرسل عسكري بدله وتوجه
عبدالله بابا إلى منزله وفي ثاني يوم أو ثالث يوم أخبر ونايانه توفي فأمرت بضبط متروكاته
فضببطت ووضعته بالخزينة وأما أنا ما ضربه ولا أمرت بضربه فلما تقررت الدعوى
والاجابة لدينا طلبنا من عزرة المدير المدعي البينة العادلة التي تثبت له صحة دعواه فقام
حسن بن أحمد ومشيلى اسمعيل بن مصطفى كلاهما من جماعة ابراهيم اغا سرسوارى
المذكور كل واحد بمفرده قال اشهدانه في أو اخر شعبان سنة ١٢٧٥ كان ابراهيم اغا
سرسوارى هذا الموجود طلب عسكريين لكي يتوجهام مع طاهر افندى فاحضر بابا
عبدالله ومعه عسكري آخر وأمرهم بالتحقيق مع طاهر افندى ثم ان بابا عبدالله عترف
انه مريض لا يستطيع السفر فلم يقبل عذره بل أمر السوترية بضربه وضربوه بالعصى
فخرج من بين عصا وأجرى مجنونه والضرب حصل بيدوان المديرية أو ان الظهرو في أو ان
العصر أخرج من السجن وأوصه إلى منزله وفي أو ان العشاء توفي إلى رحمة الله تعالى
وكل ذلك في يوم واحد ومن حين الضرب لازم الفراش إلى ان توفي وحيث ان ابراهيم
لم يمد مطعنا يعتبر شرعا طلبنا من عزرة المديرية كية الشهود فزكاهما بشهادة اورفلى
محمد بن احمد ومطيللى احمد ومصطفى بن كركنلى ابراهيم اغا شهدوا ان حسن بن احمد
وموشلى اسمعيل بن مصطفى مدلان مقبولي الشهادة فبعدت كية الشهود وادعانا ثبت
لدينا موت عبدالله بابا من الضرب المذكور محمد بابا ابراهيم اغا سرسوارى المذكور لقوله
في متن تنوير الابصار امر السلطان اكرام وان لم يتوعدده واهم غيره لان لم يعلم المأمور
بدلالة الحال انه لو لم يمثل امره يقتله او يقطع يده او يضربه بضرب يخاف على نفسه او تلف
عضوه وايضا قال ويقاد في القتل العمد المذكور بالكره لومك كفا فقتل لان القتال
كالآلة فبهذه النصوص صار ابراهيم اغا والمزوم بدم عبدالله بابا انه لا تمضيه
اثبوت عليه بالبينة العادلة المزكاة ثم ان الوكيل رضى بالدية وعفا عن القصاص لقول
صاحب تنوير الابصار وشرح الدر المختار والقاضى كالا ب في جميع ما ذكرنا في
الاصح كن قتل ولاولى له للعا كم قتله والصلح لا يغفولانه ضرر للعامه ولذا فقد
حكمنا بالدية على ابراهيم اغا سرسوارى وقد رها خمسة عشر الفقة رش وثلاثة
وقسمون قرشا وثلاثون فضة يدفعها من ماله لميت المال مؤجلة في ثلاث سنين
واشهدنا على ذلك ابراهيم افندى قائم مقام وكيل المديرية ومحمد افندى برنجى بن
باشا ومحمد اولد الملك جويش وكيل اوردى عساكر الشنا بقية المدلاناب جماعة الملك
ولد محمد اغا والفقير الطاهر بدو بابا بصفية والياس محمد ابى بروج ودمسلان وبان
النفاولد الشيخ محمد وابراهيم عيسى قضا الحكم (اجاب) اذا كان المأمور بضرب الميت
المذكور لم بدلالة الحال انه لو لم يمثل ما امر به يصربه الا تمضيه بالخوف منه على
نفسه او تلف عضوه يكون امره حجة نذا كراهوا ونبوت ذلك الامر وموت المضرور من
الضرب شرعا يضاف الضرب الذى نشأ منه الموت إلى الامر والضرب بالعصا الصغيرة

استعلم عن الجواب
المذكور والاعلام ثانيا
فكتب بعدم مراعاة
الاعلام في تحقيق الاكراه
وبان الخيار في الدية
للقاتل الى آخر ما توضح
في ٥ ش سنة ٧٧

١٢٧٧

٢٢

او السوط مع توالي الضرر بآفة الموت من ذلك يوجب الدية على العاقلة او في مال القاتل
ان لم تكن له عاقلة سواء كان على وجه تعمله البنية أولا بعد ثبوت ذلك بالطريق
الشرعي ولا يوجب القصاص حتى على قولهما الا اذا كان على وجه لا تعمله النفس
عادة وهذا لم يتضح شيئا فثبت بطريق شرعي موته من ذلك الضرب وانه لا وارث
له وتحقيق اكراه الا ان تجب الدية عليه حيث لا عاقلة له والحال هذه في ثلاث سنين لجهة
بيت المال حيث لا وارث للقتول والاثبات والحكم على الوجه المسطر بالاعلام غير
مستوف شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ٣ ب سنة ٧٧ عما تضمنته
اوراق قضية شرعية متعلقة بقتل شخص في سنة ١٢٥٢ يدعى توفى احمد من الزربية
بمديرية بني سويف كان له زوجة وام واولاد اربعة احدهم بالغ والباقرن كانوا قاصرين
وبعد مدة ماتت امه عن اولاد ابنها المذكورين وكان قتلها في مسجد ناحية الزربية
المذكورة ومحرد فيها الاعلامان وجهتان من نائب العواونة وطالب الحكم الشرعي فيها
(اجاب) بالاطلاع على الاعلامين المحررين في دعوى قتل توفى احمد مشايخ الزربية
بمديرية بني سويف احدهما من قاضي بني سويف المؤرخ في ٢٠ ش سنة ٧٦ والثاني
من وكيل قاضي اسوط المؤرخ ٥ محرم سنة ٧٧ دل مضمون اعلام قاضي بني سويف
على الحكم ان سمعت منه الدعوى من ورثة المقتول بنصيبهم من الدية على اهل الناحية
ما عدا المستفي بالاعلام المذكور بعد دعواهم القتل على معين من اهل القرية وعجزهم
عن اثبات ذلك واقامة البينة على وجود المورث قتيلا بمسجد الناحية وبه اثر القتل
وهي صغيرة ليست ذات محلات المصريح هذا الوصف في اعلام وكيل قاضي اسوط وهو
من المصريح للحكم المصريح به في اعلام قاضي بني سويف وذلك الثبوت بشهادة شخصين
مصريح باسميهما في اعلام قاضي بني سويف بعد طلب القسامة واجرائها على من اختاره
اولياء القتل البالغ عددهم خمسين رجلا وذل اعلام وكيل قاضي اسوط على منع
الورثة المذكورين ان يجزهم عن اثبات دعوى القتل وعن اثبات وجود مورثهم قتيلا
في مسجد الناحية المذكورة وقد فهم من قرار هذه القضية المحرر بمديرية بني سويف
بتاريخ ١١ ج سنة ٧٧ ان الداعي لعدم استشهاد الشاهدين اللذين شهدا بوجود
المورث قتيلا في مسجد الناحية المذكورة وبه اثر المصريح بشهادتهما في اعلام قاضي
بني سويف على ذلك هو كونهما من نفس الناحية ولهما ما لهم وعليهما ما عليهم حسب
اخبار بعض الورثة المدينين بالمجلس ومع ذلك تبين انهما انهما من اهل الناحية بل
كانا من العربان ثم اقاما بالناحية بعد تاريخ القتل وان اخبار الورثة المدعين بذلك
في المجلس كان بناء على كون الشاهدين مقيمين بالناحية وقت المرافعة وان كانا ليسا
من اهلها ولا مقيمين بها وقت القتل ومع هذا كله لا يعد ذلك مانعا من قبول شهادتهما
بوجود المتوفى قتيلا في مسجد الناحية المذكورة وبه اثر ولو فرض انهما من اهل تلك

القرية وقت القتل اذ ذلك لا يمنع من قبول شهادتهما ما ابو جوده قتيلا وبه اثروا واما
ذلك بعد ما نعلم ان لو كانا يشهدان على معين من اهل القرية بانه القاتل لمتوفى لكونهما
يمنعان بشهادتهما المذكورة ايجاب شئ عليهم ما وشهادتهما على وجود القتل بالمسحور
وبه اثروا لا يترتب عليهم اذ ذلك على فرض كونهما من اهل القرية بل يترتب على
شهادتهما ضد ذلك فحصل من ذلك كاه عدم المانع من قبول شهادتهما على الوجه
المهرربا اعلام قاضي بني سويف وقد فهم ايضا من القرار ان وريثة المتوفى مصدقون
على وقوع مصالحة بين والدته المتوفى والمدعى عليه بالقتل قبل وفاة والدته المذكورة
وان المدعى عليه يدعي حصول الابراء من والدته المتوفى له عن الدعوى بقتله ولدها
المذكور حسبما هو مسدود بالحجة المهرربة من نائب العوامة واذا كان ذلك محققا
بطريق شرعي يكون ذلك مسقطا للدعوى الى من ابراته والوارث قائم مقام المورث
والدية اعم ترتب في هذه الحادثة على الدعوى بالقتل على الرجل المذكور فيقتضي
استقاط نصيبهما من الدية الذي آل الى المدعين بطريق الارث منها المرتبة على الدعوى
على المعين المذكور وان لم يتحقق ذلك شرعا يكون للقاضي الحكم للمدعين الذين سمعت
منهم الدعوى باخذ نصيبهم من الدية بطريق الارث عن المقتول وبما آل اليهم من
والدته بقدر نصيبهم فيما يصيبهم من الدية بالميراث من ابنا المقتول ولم يذكري اعلام
قاضي بني سويف ان والدته المقتول من جملة وريثته ولا وفاتها بعد موته عن اولاد
ابنا المورثين الا ان كما هو مصرح به في اعلام وكيل قاضي اسبوط ولم يصرح فيه
ايضا باقرار المدعى عليه بوراثته الورثة المذكورين جميعهم للمقتول ولا بانه كاره
وراثتهم ليرتب على ذلك الاثبات بالبيضة عقب الجواب باحدهم ما مع انكار الحق
المدعى به وفي ذلك تقصير في الكتابة فالأولى اعادتها وراق هذه القضية للديرية للنظر
فيما هو مقتضى وتحرير اعلام مستوف شرعا يجري العمل بمقتضاها بملاحظة ما صار
ايضا حواه والله تعالى اعلم (مثل) بافادة من المعية عن اعلام شرعي من قاضي كوردفان
مؤرخ في ٢٠ م سنة ١٢٧٧ مضمونه حضر لدينا بالهكممة الشرعية بكوردفان
حضرة ابراهيم افندي وكيل المديرية النائب عن عزة المدير وكيل الحضرة العلية
بالتداعي في قضايا القتل الذين لم يكن لهم وارث سوى بيت المال لكون المدير غائبا
بالمروور وثابتة وكالته لدينا بمقتضى مخاطبة من عزته ومؤرخة في ١٤ م سنة ٧٧
وحضر لحضرة محمد ولد صاحب المنسبعاوى المتهم بقتل الحرمة فاطمة بنت محمد الدهيو
حيث لا وارث للقتيلة المذكورة والذي لا وارث له فامرهم قوض للحضرة العلية
وبحضورهما والتساوى بينهما ادعى رفعة ابراهيم افندي ان هذا الرجل محمد اولد
صاحب الذي يزعم انه زوج الحرمة فاطمة بنت محمد المذكورة تعدى عليها واطعها
بساكنين ست طعنات همدا وعدوانا واحدة في يدهما من يساروا ثمان على ظهرها وثلاثة

قد اعيد اعلام بني سويف
واستوفى ما هو لازم غير
انه حكم بغير نصيب الام
من الدية في سنتين
فان يدعنه بان الواجب
ان يكون في ثلاث سنين
في ١٤ ل سنة ٧٧

على جنبهما من يساويان الحرم فاطمة المذكورة ماتت من ذلك الطعن وانها لا كانت
ولا شربت بل من حينها وساعتها توفيت وان الطعن المذكور وقع من محمد للحرم
فاطمة المذكورة بين القاهرة والعصر في حلة المغاربة بالابيض بقرب السوق وذلك
في شهر صفر سنة ١٢٧٢ فالآن نطلب القصاص من محمد ولد صاحب دم الحرم
فاطمة بنت محمد لكونه قتلها عمدا وانا واجاب محمد ولد صاحب المسموع بالاقرار
بقتل الحرم فاطمة بنت محمد عمدا وانا بالطعن المذكور وحيث انه مقر بقتل
الحرم المذكورة فقد خبرنا حضرة ابراهيم افندي الوكيل في القصاص او العفو فاختار
القصاص وحيث انه اختار القصاص ولم تثبت الزوجية لدينا شرعا فقد حكمنا بان
محمد ولد صاحب يقتل قصاصا في دم الحرم فاطمة بنت محمد عمدا بالاقرار بذلك
واعتمادا على فصوص السادة الخفية قال في حاشية الطحطاوي في كتاب الاقرار فقد
اجتمعت الامة على ان الاقرار حجة في حق نفسه حتى اوجبوا الحد والقصاص بالاقرار
لان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا بما فيه ضرر على نفسه او ماله ويؤيد ذلك الكتاب
والسنة وحيث ذلك فقد ثبت القصاص على المذكور وشهدنا على ذلك احمد شاع الدين
والحاج محمد احمد وعبد النبي محمد نور وقرسنا اخاه ابراهيم عربي وكفي بالله شهيدا
الحكم (اجاب) حيث كان القتال في هذه الحادثة مقررا بالقتل المسموع الموجب
للقصاص فاذا ثبت ان لا وارث للقتولة فلولي الامر والحال هذه ان يقتل منه او
يصلحه على قدر الدية فاكثر لبيت المال وايسر لمدير الجهة بمهر دتو كيله في الخصومة
في قتل من لا ولي له ان يستوفي القصاص بنفسه بنا على تو كيله بالتداعي في قضايا
القتلى الذين لا وارث لهم بل يملك الخصومة والاثبات فقط واستيفاء القصاص في هذه
الحالة منوط بولي الامر كما انه ليس لمدير الجهة تو كيل غيره في الخصومة في ذلك الا اذا
فوض اليه ان يוכל عنه في ذلك من شاء وماذ كرم ككون المدير لا يملك التوكيل
الا بالتفويض اليه لا يضر في هذه الحادثة حيث كان القتال مقرا فلا ينظر لجهة
الخصومة حينئذ او عدمها والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية عن اعلام شرعي من
قاضي مديرية كوردفان مؤرخ في ١٩ م سنة ١٢٧٧ مضمونه قد حضر لدينا بالحكمة
الشرعية بكوردفان حضرة ابراهيم افندي وكيل المديرية النائب عن عزرة المدير وكيل
الحضرة العلية في التداعي في قضايا القتل الذين لم يكن لهم وارث سوى بيت المال لكون
المدير غائبا بالمرور وثابتة وكالتة لدينا بمقتضى مخاطبة من عزرة مؤرخة في ١٤ م ١٢٧٧
وحضر بحضوره موسى المذكور في من اهالي دار برنو المتهم بقتل اخيه الحاج طاهر حيث
لا وارث لقتل المذكور والذي لا وارث له فامر آيل للحضرة العلية بحضورهما
والساوي بينهما ادعى رفعة ابراهيم افندي ان هذا الرجل الحاج موسى المذكور في من
اهالي برنو قتل الحاج طاهر المذكور في على زعمه انه اخوه شقيقه وكيفية قتله انه طعنه
بالسكين في رأسه من جهة اليمين عمدا وانا وذلك الطعن وقع منه في شهر ربيع الثاني

سنة ١٢٧٠ في حلة يقال لها أم ردمس بقسم أبي حراز بحلال المديرية وأنه طعنه في المغرب وعند الصبح في يومه مات الحاج طاهر من طعن موسى له وان الحاج طاهرا المذكور لازم الفراش من حين الطعن الى ان توفي فاطلب القصاص من الحاج موسى الدكروني لكونه قتل الحاج طاهر اعداءدوانا فاسئل الحاج موسى المذكور جوابا عن ذلك فاجاب بالاقرار يعني انه قتل أخاه الحاج طاهرا المذكور طعنه بسكين في رأسه من جهة اليمن اعداءدوانا ومات بسبب طعني المذكور له وأنه لازم الفراش من حين الطعن الى ان مات فحيث ان الحاج موسى أقرباؤه طعن الحاج طاهرا ومات بسبب طعنه له وادعى انه اخوه شقيقه ولم يثبت ذلك لدينا شرعا فخيرنا المدعى المذكور الذي هو حضرة ابراهيم أفندي وكيل المديرية فاخترنا القصاص للعفو وحيث ذلك فقد حكمنا بان الحاج موسى المذكور يقتل قصاصا في دم الحاج طاهر عملا باقراره لكونه الاقرار أقوى من البيضة كما هو مذكور في كتب السادة المحنفة قال في حاشية الطحطاوي في كتاب الاقرار فقد اجتمعت الامة على ان الاقرار حجة في حق نفسه حتى أوجبوا المحذورات قصاصا باقراره فان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه او ماله فترجحت جهة صدقه في عدم التهمة وكالولاية ويؤيد ذلك الكتاب والسنة وحيث ذلك ثبت القصاص على المذكور كما تقدم واشهدنا على ذلك اجدشاع الدين والحاج محمد اجددة و ابراهيم عربا وغيرهم فالحكم (اجاب) حيث كان القاقل في هذه الحادثة مقربا بالقتل العمد الموجب للقصاص فاذا ثبت ان لا وارث للقتول فلولي الامر والحال هذه ان يقتل منه او يصالحه على قدر الدية فاكثر ايت المال وليس لمدير الجهة بمجرد توكيله في الخصومة في قتل من لا ولي له ان يستوفي القصاص بنفسه بناء على توكيله بالتداعي في قضايا ائقلى الذين لا وارث لهم بل يملك الخصومة والا ثبات فقط واستيفاء القصاص في هذه الحالة منوط بولي الامر كما انه ليس لمدير الجهة توكيل غيره في الخصومة بذلك الا اذا فوض اليه ان يقول عنه في ذلك من شاء وماذا كرم كون المدير يملك التوكيل الابالتفويض اليه لا يضر في هذه الحادثة حيث كان القاقل مقرا فلا ينظر لجهة الخصومة حينئذ او عدمها والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن حادثة مضمونها يعلم من الجواب لا انتهى (اجاب) ورد خطاب سعادتك المؤرخ ٦ من سنة ٧٧ بطلب النظر في اوراق قضية الارض السكينة برشيد الواضع ايديهم عليها وورثة المرحوم الحاج يوسف اغا وعند سماع الدعوى شرعنا حكم فيها بالحق للورثة وأنه من بعد الوقوف على ما في الاوراق تفصيلا وما حكم به شرعا ترد الافادة بما يترأى لهذا الطرف فقد صار لنا ظر في ذلك وفي صورة الاعلام المهر من محكمة الثغر المؤرخ بتار يخين آخرهما ١٨ جاسنة ٧٧ ودل مضمونه على صدور الدعوى من حضرة محافظ الثغر بالوكالة عن سعادة الخديوي الاعظم على وكيل وورثة المرحوم الحاج

١٢٧٧

٢٦

شعبان

١٠

١٢٧٧

يوسف اغتابان الارض المذ كورة جارية في ملك الميرى وانها آلت لبيت المال وان
موكاتي المدعى عليه واضععتان ايديهم اعليه باغي وجه شرعي وانه يطالبهم برفع
ايديهم عنها ليحوزها لجهة الميرى وبسؤال الوكيل المدعى عليه اجاب بعد ثبوت وضع
يدهم وكايتيه عليه ابوضع يدهم وكايتيه عليها وانها آلت لهما ميراثا من والدهما المذ كور
منذ سبع وعشرين سنة وان والدهما كان واضعا يده عليهما من قبلهما مدة تزيد على سبع
سنتين ولم يكن احديهما نازعا فيهما مدة وضع ايديهم - ما ولا ينازع مورثهما مدة وضع
يده وانكر دعوى حصرة الهافظ واحضر المدعى عليه - المذ كور اشخاصا شهد كل منهم
طبق ما ادعاه الوكيل المدعى عليه - ووز كيت الشهود وحكم بان الحق فيهما الموكايتيه بناء
على ذلك واستناد الما اجاب به مفتي قلم دعاوى مديرية الروضة المهر ر على صورة الدعوى
يقوله حيث اقام الوكيل البينة الشرعية على ان الارض مورثة لموكايتيه عن ابيه - ما
وانهم مع مورثهما واضععت ايديهم - م عليهما مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة من غير
منازعة ولا معارضة من حضرة الهافظ ولا من قبله من الهافظين فالحق في الارض
للموكايتين ولا حق لبيت المال مادام الامر كما هو مسطور في هذه المرافعة وينفع المدعى
من المعارضة لهما والحال ما ذكر بدون وجه شرعي واستند ايضا لما اجاب به حضرة مفتي
اسكندرية على سؤال متضمن لتلك الحادثة بقوله ان اقصى ما يستدل به على الملك وضع
اليدهما ثابت وضع يد الورثة ومورثهم قبلهم على الارض المذ كورة قال قولهم - م ولا
يكافون الى اثبات ملكيتهم فيها بالبينة ولا يقدح في ملكيتهم عدم وجود حجة احترام
بايديهم - م وحينئذ فليس للحاكم المذ كور نزعها من ايديهم - ما من غير مسوغ سيما مع
مشاهدة التصرف من الحكم السابقين وعدم المعارضة منهم ووافقه حضرة الشيخ
الرافعي وبالتسامل في ذلك وفي اوراق القضية ان الارض المتنازع فيها بركة خارجة عن العمران غاية
الامر انه يجتمع فيها ماء من البحر الملح وماء حلو وياوي لبعضها الطير وينبت ببعضها
السمار بلا تكلف انبسات من احد ويتخلف في بعضها الملح فلو فرض ان اصل تلك
الارض مباحة لملك فيها الاحد فجرد صيد طير وسمك واحشاش السمار واخذ الملح
المباح جميع ذلك منها لا يعد تصرفا يدل على الاختصاص ولا وضع يد وكذا تصفية ماء
ارضهم المملوكة لهم فيها لا يكفي في كونهم - م واضعين يدهم عليها كما ان من تعود على
احشاش الكلال المباح من البراري والماء ولا يدهم واضعا يده اعليه او لا متصرفا فيها تصرفا
يفيد اختصاصا بها على انه - م بين ادعى وكيل الورثة وضع يد موكايتيه على الارض
المذ كورة ومورثهم المدة التي ذكرها بلامعارضة ولا منازعة من احد احضر الشهود
الذين شهدوا طبق دعواه - بلاسؤال المخم عما ادعى به وانكاره اياه ولا تطلب البينة
قبل الجواب والانكار اذ بما يبدى المخم في جوابه اقرارا بما ذكره خصمه فلا تطلب

البينة أو وجهها آخر شرعيًا يترتب عليه طلب بينة من المدعي أو يجيب بمجرد الانكار فقط
 فتطلب البينة التي اقيمت فالذي استنصب إعادة هذه القضية لها والنظر فيها ثانياً
 بطرف المحاكم الشرعي لتحصل مراعاة ما تقدم ايضاحه فاذا تحقق شرعاً ووضح بدلالة الورقة
 على تلك الارض بوجه معتبر وادعوا ملكيتهم لها بطريق الارث عن مورثهم الذي
 يملكها يكون القول قولهم في دعوى ملكية - ام اياها بعد ثبوت وضع يدهم عليها بوجه
 شرعي فاذا لم يثبت حصة من جهة وكيل بيت المال انها البيت المال بوجه شرعي مع عدم
 المنافع من اقباط ذلك يمنع وكيل جهة بيت المال من معارضتهم فيها وتترك في ايديهم
 على ما كانت ويحكم بمنع المعاوضة فقط لا يجوز عن الاقباط من قبل وكيل بيت المال
 والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ١٣ ش سنة ٧٧ عن اعلام من قاضي دمشق ومورخ
 ٢٩ راسنة ٧٧ مضمونه قد حضرت مجلس الشريعة الغراء المنعقد بناحية ديبي بالولاية
 التابعة لكم ولاية البصرة الكبرى لدى العمدة الفاضل السيد علي مصطفى
 الشريف احدث دول المجلس المشار اليه المأذون بتعاطيه فيها سيد كرفيه من حضرة
 مولانا افندي الواضح ختمه اعلام الحرمه مبروكه بذات المرحوم عطية حماد من ناحية
 بويط بالولاية وادعت عن نفسها وبطريق وصايتها الشرعية من قبل حضرة مولانا
 افندي الموما اليه اعلامه على ولديها هما محمد وفاطمة القاصران الا ان عن درجة البلوغ
 من زوجها المرحوم سالم حمارة السامي كان لديوان المديرية ابن المرحوم رزق من
 اهالي ناحية بويط المذ كورة الثابتة وصاية الحرمه المذ كورة على ولديها المذ كورين
 بموجب الوصاية الشرعية المسطرة من هذه المحكمة المشار اليها المؤرخة بسادس
 عشر ذي الحجة سنة ٧٦ على الاشخاص المحاضرين معها بالمجلس من اهالي ناحية كذابانه
 في شهر جمادى الآخرة سنة ٧٦ تعدوا على مورثها والقاصرين المذ كورين لئلا يضربوه
 بارض ناحيتهم المذ كورة هذا وبندقية خرج منها صم أصابه تحت بزة اليمين ومات بسبب
 ذلك عنها وعن محجوريه المذ كورين من غير شريك وانها ثبتت وفاته وحصر ارضه فيها
 وفي القاصرين المذ كورين بعد المرافعة على المدعي عليهم بشهادة كل من المكرم محمد
 خضر بن خضر حسب الله و ابراهيم الشامي بن يوسف من ناحية سمنور طالوس بالولاية
 كلاهما الثبوت الشرعي وقطاعهم بما يترتب على ذلك بالوجه الشرعي فسئل من المدعي
 عليهم عن ذلك فاجابوا بالاعتراف بالوفاة وحصر الارث وثبوت ذلك وبان مورث المدعية
 ومحجوريه المذ كورين مات قتيلاً بارض ناحيتهم - المذ كورة لئلا في الشهر المذ كور
 يدعوى المدعية المذ كورة اعلامه بسبب الصم المذ كور وانكر واقتله - م له وانهم
 لا يعلمون من قتله فكلفت المدعية اقباط دعواها فجزت عن الاقباط ثم انها طلبت
 تخليف خمسين رجلاً منهم - م أيان القسمات واختارت تخليف كل من محمد أي زهوا بن
 المرحوم حمادة الى آخر الخمين الموضحة اسماء وهم بالا اعلام المذ كور فخاف كل منهم - م

شعبان

سنة

بمينا بالله ما قتله ولا علمت له قاتلا ولم ماتم ذلك لديه على الوجه المستور بحدود كل من
العمدة الفاضل واهلهم الكامل الشيخ موسى كساب المفتي الحنفى بناحية قزاقى
بالولاية ابن المرحوم العمدة الفاضل الشيخ مصطفى والعمدة الفاضل الشيخ ابراهيم
فتيانى من الناحية المذكورة والمكرم الشيخ محمد سالم من الناحية المذكورة ايضا
وحضرة الجناب المكرم على أفندي رضى المعاون الاثنى عشرى ان المديرية عرضة
مفصلة على حضرة مولانا أفندي المومنا اليه اعلاه لما احاط علمه الكريم بذلك حكم
بالمزومة المورثة المذكورة على اهالى الناحية المذكورة اعلاه مقسطة عليهم فى ثلاث
سنين ماعد النساء والصبيان والعبيد والهائين وأمر بكتابة ذلك وقيد به بالسجل المصان
تحريرا فى ٢٩ ربيع الاول سنة ٧٧ فى المحكم فى ذلك (اجاب) الافادة عن ذلك انه لم
يظهر خلل فى الزام اهل البلاد الصغيرة المذكورة بدية القتل الذى وجد بارص بلدتهم
وتبلا ولم يعلم قاتله حيث لا عاقل لهم وموهم معترفون بوجوده قتيلا على الوجه المستور
بالاعلام به اذ اجراء القسامة والله تعالى اعلم (سئل) من المعينة فى ١٣ ش سنة ٧٧
من اعلام من قاضي طنتدا مؤرخ ١٥ جمادى الاولى سنة ٧٥ مضمونه حضرت بمجلس
الشرعية الغراء المنعقد بناحية طنتدا روضة بحضورات علماء المهلس المشار اليه
وحضر لدينا ابو خيشة السمالك ابن المرحوم جمعة من اهالى ناحية البوطة بولاية
البحيرة الاصيل عن نفسه والوكيل الشرعى عن زوجته الحرمة كوهية بنت حسين
عطية والدة محمد السمالك المتوفى الا ترى ذكره فيه وهو عن الحرمة هذه بنية المرحوم
عياد زوجة ولده المتوفى المذكور الثابت معرفتهم وانهم صاروا لاوث فيهم من غير شر يك
بشهادة قل من احمد حمارة بن عثمانة محمد بن ابراهيم النجار وأبى طالب بن مرابي
كلاهما من الناحية المذكورة وادعى بطريق الاصالته عن نفسه والوكالة الشرعية
عن موكلتيه المرقومتين اعلاه على اهالى الناحية المذكورة الحاضر منهم مع
المجلس السعداوى بن على درهاب وعلى بن عثمانة حمارة واسماعيل بن اسمعيل سعد الله
ومحمد بن زقروق عبد الملك ومبارك بن سالم ابى الریش ومهر بن اسمعيل بن سابق
فاريخه فى ٢٤ محرم سنة ١٢٦٤ كانت وقعت معركة فى وسط اطيان الناحية المذكورة
بالغيظ الذى يسمع الصوت منه لمن فى البلاد المذكورة وبعد ان قضائها وجد ولده المتوفى
المذكور مضروبا برصاصه فى فخذه الايسر وخرجت من فخذه الايمن والدم سائل منه
ومكث به ذلك صاحب فراشه ثمانية عشر يوما ومات بسبب ذلك ويطالب المدعى
بهم المذكور بن اعلاه وباقي اهل الناحية المذكورة وجب قتل مورثه المذكور
وبما يتروى على ذلك شرعا سئل من المدعى عليه عن ذلك كله فاجابوا بالاعتراض
والتهديد على جميع ذلك وعرفوا انه لم لا يعلمون من قتل له فعند ذلك توجهت
القسامة والدية على اهل الناحية المذكورة فتم وجه ما ذونا الى الناحية المذكورة

٢٠

١٢٧٧

لتحقيق أيمان القسامة فاختاروا الدائم في المذکور بطريق الاصله عن نفسه
والوكالة الشرعية عن موكلتيه المذکورين اعلام نجسين وجلا من أهالي الناحية
المذکورة الموضح اسماء وهم بظا هره - هذا الاعلام فاستخلفوا خلفوا أيمان القسامة
الشرعية فعند ذلك الزمنا أهل الناحية المذکور بالدية الشرعية بحضور المدعي
عليه المذکورين اعلام مؤجلة في ثلاث سنين ماعدا الذساء والصديان والعبيد
والجنانين وحكمنا بذلك كما شرعنا ونحرم هذا بما صار فالحكم (أجاب) الافادة
عن ذلك بالاطلاع على هذا الاعلام وجد محكم وما فيه بالقسامة والدية على أهل البلد
التي وجد القتل بالقراب منها يدون دعوى الورثة القتل على أهل البلد المذکور أو
على بعضهم مع عدم تصريحهم فيه بموت المتوفى عن ورثته المذکورين من غير تصريح
وشرط الحكم بالقسامة والدية لعدم الدعوى بالقتل على الوجه المذکور ولم يوجد
التصريح بذلك في الاعلام وما قوله في الاعلام ادعى على أهالي الناحية بأن سابق
تاريخه كانت وقعت معركة الى آخره فلم يوجد فيه الدعوى على أهل الناحية المذکور
ولا على بعضهم بالقتل كما هو ظاهر فيقتضى إعادة هذا الاعلام لاستيفاء ما هو لازم
والله تعالى اعلم (سئل) من المذمومة السنية في ١٣ ش سنة ٧٧ عن اعلام واردم
محكمة دمنور مؤرخ في ١١ جاسنة ٧٧ مضمونه ادعت الحرمة أم السعد بنت
المرحوم عبد الجليل خليفة من أهالي ناحية شباس هي روضة على زوج بنتها الحاضر
معها بالجلس هو أبو النجاة أبو زيد شيخ بناحية السماسمة بولاية البحيرة ابن المرحوم
ابراهيم بن فيما قبل تاريخه في شهر ذي القعدة سنة ٧٦ تعدى المدعي عليه المذکور ليلا
على زوجته فطوومة بنت المرحوم اسمعيل أغاصه قول اغاسي المقيم كان بناحية
شمرنوب وطرحها على الأرض بداخل منزله الكائن بناحية السماسمة المذکور
وأمسكها الزوجة الاخرى هي الحرمة منه بنت المرحوم على هندی من الناحية المذکور
وبنته حسنة البالغة وجردها من ثيابها وضربها على ساثر بدنها بشمروخ من السفرجل
لبن غريمه نقل ما يزيد عن الخمسمائة ضربة حتى أثر بدنها والبعض منه اسود والبعض
ادمى ومكنت في فراشها بعد ذلك ثلاثة أيام وماتت بسبب ذلك في ثاني عشر الشهر
المذکور عن كل من والدتها الحرمة أم السعد المدعية وزوجها أبي النجاة أبي زيد المدعي
عليه وولدها منسه محمد القاصر الآن عن درجة البلوغ من غير شريك وأثبتت وفاتها
وحضر ارتها في ورثته المذکورين الذين من جلتهم المدعية المذکور كورة بشهادة كل من
المكرم ابراهيم خليفة ابن المرحوم خليفة العبادي من أهالي ناحية شباس المذکور
والمكرم الشيخ طه مالك ابن المرحوم الحاج طه من أهالي الحماة الذبوت الشرعي
فتطالب المدعية المذکور كورة المدعي عليه المذکور بما يترتب على ذلك بالوجه الشرعي
فسئل من المدعي عليه المذکور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوفاة زوجته المذکور

وحصر ارضها فيه وفي والدتها المدعية المذكورة وفي ولدها منه محمد القاصر من غير
 شريك وان موتها بسبب العياء الذي كان أصابها قبل موتها بستة أيام من الله تعالى
 وأنكر حصول الضرر بغيرها ووجد ذلك كذا وصادر ذلك بحضور كل من السيد محمد
 القاضي ابن المرحوم الشيخ حسين والمكرم الشيخ حسين صالح ابن المرحوم الحاج محمد
 صالح الملقب كان بالاكيلاني الدمهوري كلاهما فكلفت المدعية المذكورة
 اثبات دعواها فاحضرت كلاما من احمد رفاعي ابن المرحوم محمد من ناحية ادقينا وعلى
 الباطني ابن المرحوم سليمان من ناحية ديب وشهد كل منهما بعد ان استشهدا بأنه رأى
 الحرمة فطومة المتوفاة المذكورة عارية بعد وفاتها بمنزل زوجها المدعي عليه ويدينها
 آثار ضرب بمنزل ضرب عصا أو كرايا وباليتمها الذي جرى حصة غير من آثار الضرب ولم
 يعلم من الضارب لها وعزت عن اثبات دعواها فعدل كل من الشاهدين المذكورين
 بشهادة كل من محمد ليندي ابن المرحوم الشيخ احمد من ديب وعطاء موسى بن عطاء من
 ادقينا التعديل الشرعي ولم يطلب تحليف المدعي عليه بحضور كل من الشيخ محمد
 الخراشي ابن السيد احمد والمكرم الشيخ محمد ادريس ابن المرحوم الشيخ حسن من
 دمهور كلاهما والسيد أبي اسمعيل أخى المتوفاة المذكورة علاه فعد ذلك حكم على
 المدعي عليه بلزوم دية المتوفاة المذكورة لورثتها الذين من جلاتهم المدعية المذكورة
 بالفريضة الشرعية بينهم مقسطة في ثلاث سنين عملا في ذلك بما أفاده الشيخ محمود أمين
 الدين الحنفى مفتى نهرسكندر ية حالا على سؤال رفع اليه في شأن ذلك صادر ذلك بحضرة
 كل من المكرم الحاج برغش الاصغر العطار ابن المرحوم الشيخ ابراهيم والفاضل الشيخ
 محمد القاضي الصغير ابن السيد محمد القاضي الدمهوري كلاهما (اجاب) قد صار
 الاطلاع على هذا الاعلام فوجدتهم كوما فيه بالدية على زوج المرأة المدعي عليه بأنه
 ضربها بشمروخ ابن من السفر جل غير منقل وانها ماتت بسبب ذلك مع انكار المدعي
 عليه ذلك واثبات وجودها ميتة بمنزل المدعي عليه وبما أثبت بالتحليف أي بان القسامة
 لعدم طلبه من المدعية التي هي أم الميتة المتوفاة عنها وعن ولدها القاصر وزوجها
 المدعي عليه وباتأمل في ذلك وجد في الحكم المذكور اشتباها لما في الدرر لوجود الحجر
 قتيلا في دار أبيه أو أمه أو المرأة في دار زوجها فاقساما والدية على العاقلة ولا يحرم من
 الميراث اه أي عاقلة رب الدار ولما تشعبه عباداتهم من أن الدية مرتبة على القسامة
 في هذا الباب فقد قالوا بدذك القسامة في قتل جهل قاتله أي لم يثبت القتل على
 معين ثم يقضى بالدية وفي رد المحتار وحكمها أي القسامة القضاء بوجوب الدية ان حلفوا
 فعبارتهم بما أشعرت بان الدية مرتبة ومفرعة على القسامة في بابها وذلك في غير
 الصورة التي تجب فيها الدية على بيت المال لتصرفهم فيها بوجوب الدية في بيت
 المال وانتفاء القسامة لكن لم نقف على التصريح في كلامهم بإيجاب الدية في هذا

الوجه ولا ينبغي ان يدعى ابراء القسامة لانتفاء شرطها وه وطلبها وقد ذكر في رد المحتار
ما ذهبه واذا تر كنه هل يقضى له بالدية أم لا لانه لو حلفهم أمكن ظهور القاتل لم اره
فليراجع اه وحيث تا كدت الشبهة في صحة حكم هذا الاعلام وهناك وجه لو اجري
يكون الحكم صحيحا بالاشبهة فينبغي اعادة الاعلام لاجراء ما ذكره وان ينصب القاضي
وصيا على ابن الميت القاصر حيث كان من جملة الورثة ليدعي عنه على أبيه المتهم بقتل
أمه بما ادعت به أم المتوفاة المذ كورة فاذا سئل أبوه وأسر وتحقق وجودها ميتة وبها
أثر في بيت زوجها المدعي عليه المذ كور المملوك له ولم يثبت انه القاتل لها يقضى
بالقسامة عليه والدية على عاقلة ان كان له عاقلة والا ففى ماله بعد طلب القسامة من
الوصى المذ كور ليطبق الحكم ما هو مصرح به في هذه المسئلة كما تقدم ايراده بالاستثناء
وبذلك يرتفع التوقف ويكون حكم المسئلة لا غبار عليه والله تعالى أعلم (سئل) من
المعية في ٢١ ش سنة ٧٧ عن اعلام واردم من محكمة طنتدار ووضحة مؤرخ في ١٥
رجب سنة ٧٦ مضمونه انه بالجلاس المنعقد بديوان مدير ية الروضة بحضور وكيل
المديرية وأعضاءه حضر حسن بانوها ابن المرحوم الحاج محمد بانوها من أهالي المحلة
الكبرى والد على بانوها المتوفى الاهيل عن نفسه والولى الشرعى على هانم القاصر عن
درجة البلوغ الحاضرة معه بالجلاس بفت ابنة المتوفى المذ كور المرزوقة له من زوجته
المصونة سكيته بنت المرحوم عثمان افندي القفطنجى الحاضرة معه أيضا بالجلاس مع
الحرمة يدويه بنت المرحوم السيد ابراهيم شريفقة والدة المتوفى الثابت معرفتهم
والحصار الارث فيهم بمشهادة كل من محمد اى حيدة ابن المرحوم الحاج أحمد والحاج
بدوى شريفقة ابن المرحوم ابراهيم من اهالي الناحية المذ كورة بقوتنا شرعيا وادعوا
على اهالي ناحية مليج الحاضر منهم هم بالجلاس كل من على هارة حمادة الناحية
واحمد ابى العينين الاقربع وابراهيم يونس العكل وغيرهم بان سابق تاريخه في يوم
الخميس ٢٢ ش سنة ٢٧٦ كان موردتهم المتوفى قادمين من ناحية شبين السكوم الى مليج
المذ كورة وعند وصوله الى مكان يسمع الصوت منه لمن في ناحية مليج المذ كورة خرج
عليه جماعة وضر بوجهه على راسه ويده اليمنى حتى جرحوهما والقوه على الارض ثم حمل
الى تلك الناحية ومكث صاحب فراش تلك الليلة ومات بسبب الضرب المذ كور وان
الضارب له محمد اى حيدة الى ناحية مليج المذ كورة الذين من جملتهم الحاضرون معهم
بالجلاس المبين اسماءهم اهلاء ويطالبون الحاضرين وباقي اهالي ناحية مليج بما يترتب
على ذلك شرعا من الدية والقسامة ويسألون جوابهم عن ذلك سئل عن حضر من اهالي
الناحية المدعى عليهم المذ كور بن فاجبوا بالاعتراف والتسديد على وجود مورث
المدين مطروح على الارض وبه اثر الجراحة في راسه في مكان غير مملوك لاحد قريب
من الناحية وهو يسمع الصوت منه لمن في البلد وأنه حمل الى الناحية ومكث بها صاحب

قد صار تغيير الاسلام
بتاريخ ١٤ ل سنة ٧٧
وحضر من المعية وكتب
عليه في ذى القعدة سنة
٧٧ بان الحكم بالقسامة
على المدعى عليه فيه
والدية في ماله على الوجه
المستطوره في محله اذا كان
المثل الذي وجدت ميتة
فيه وبها اثر مملوك للمدعى
عليه ولم تكن له عاقلة
والله اعلم

فراش ومات في ليلته بسبب ذلك ولا يعلمون من الضارب له فعند ذلك وجهنا ما دوننا
من طرفنا للاستفسار من اهل البلد عن ذلك وتحليف ايمان القسمات بطلب اولياء
الدم واختيارهم نجسين رجلا من اهل الناحية في حضوره وسؤالهم عما اعترف به المدعي
عليهم صمد قواعلي مقاتلهم وحلف بعد طلب اولياء الدم التحليف نجسون رجلا
ايمان القسمات اختارهم اولياء الدم بان قال كل والله ما قتلت على بانوها المذكور
ولا اعلم له قاتلا فعند ذلك لزمنا اهل الناحية بالدية الشرعية في ثلاث سنين ماعدا
النساء والصبيان والعبيد والمجانين وحكمنا بذلك حكما صحيحا شرعيا (اجاب) الحكم
بالقسمات والدية انما يكون في قتل لم يعلم قاتله وذلك انما يتحقق بهجر الاولياء عن اقامة
البينة على دعواهم القتل على اهل الناحية مع الانكار ولم يصرح في الاعلام بتكليفهم
البينة على دعواهم المذكورة وعجزهم عن ما ينبغي اعادته لاستيفاء ما يلزم فيسه فاذا
حصلت الدعوى على اهل الناحية بالقتل الموجب للقصاص ولا يعلم ذلك الا بذكر
الاته او بالقتل الذي يوجب المال في مكان غير مملوك لا جدر يقرب من ناحيتهم
بحيث يسمع منه الصوت وطلبوا ما يترقب على ذلك شرعا ولا يبين بانه الدية والقسمات
لان ذلك فرع الجهر عن الاثبات واجاب اهل الناحية بالا عن اقرار بوجود المورث
قتلا في ذلك المكان او لا وثنا عن ادعوى جيه الماذون بعد ادعوى جيه المدعى على باقي اهل
الناحية المدعى عليهم القتل ايضا ليكون اسلم وحصل الانكار اذ كانوا قاتلين
يكاف الاولياء البينة على دعواهم صمد دور القتل منهم فان عجزوا عن ذلك يحكم عليهم
على حسب الموضح بالا عن الام بالقسمات بعد طلب اولياء الدية عند عدم العاقلة لكن انما
يحكم على اهل البلد بذلك اذا كانت البلدة صغيرة والا فيراعى في ذلك اقرب الجهات الى
المكان الذي وجد فيه القتل فان ادعى الاولياء عليهم او على بعضهم ولم يثبتوا تجب
القسمات عليهم كذا والدية اذ لم تكن لهم عاقلة والافعل العاقلة بعد استيفاء ما يلزم وان
ادعوا على غيرهم فلا قسمات اصل بل يجب الدية عليهم عند الثبوت والامنعوا والله
تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من المعية وجب خطاب مؤرخ في ٢١ لسنة
٧٧ محرر فيها ثلاث اعلامات ومطلوب النظر في اوراقها وفيها هو موضح بصور
الاعلامات الاتي بيانها في الجواب واعطاء الافادة عن اعتماد اى اعلام منها وما
يقضى اجاؤه حسب ما يوافق الحكم الشرعي حيث ان تلك الاعلامات في حادثة
واحدة اولها حكم فيسه للمدعى عليهم وبنح المدعين وثانها حكم فيسه للمدعين على
موجب اقرار ثبت على بعض المدعى عليهم وثالثها حكم فيسه بعدم صحة الحكم الثاني
من حيث عدم قبول الاقرار المذكور وثبوت الحق للمدعى عليهم كما صار في الاعلام
الاول بناء على النفي والتخصيص الصادر للقضاة الموضح بالبند الثامن من لائحتهم
(اجاب) قد صار الاطلاع على صور الاعلام المذورة من نائب الوسطى سابقا وقاضى

قد صار تغيير الاعلام
في هذ سنة ٧٧ مع
استيفاء ما هو لازم
وتحررت الافادة بذلك
في غرة ذى سنة ٧٧

ذى القعدة

منفلوط وقاضى اس-يوط المؤرخ اولها في ٤ محرم سنة ١٢٧٧ وتاثيرها في ٢٨ جا
سنة ١٢٧٧ وتاثيرها في ١٥ ب-سنة ١٢٧٧ المحررة بهذه القاعة المسطرة من طرف
حضرة مدير اس-يوط بتاريخ ١٠ ل-سنة ١٢٧٧ وبالتامل في ذلك قد وجد الاعلام
الاول المهر من نائب الوسطى غير مستوف شرائط الهبة لعدم بيان انصاء المدعين
وكيفية ارثهم ولم يبينوا المورثين لهم ولا كيفية الانتقال ولم يبينوا الحدود بيانا معتبرا
شرعا وما بنى عليه المنع فيه من مضي المدة المذكورة به لم يذ كر فيه تمكن الانحصار فيها
من الدعوى ليقرب عليه المنع اولا فلا يقرب ذلك وحيد فلا يعول عليه ولا يقال
انه محكوم على المدعين بالمنع وكذا وجد الاعلام المهر من قاضى منفلوط فيه قصور
من وجوه منها عدم بيان نسب مورث المدعين الاصلى وذلك شرط في صحة الدعوى
بان يذ كر اسم ابيه وجده مالم يشتهر ويعلم باقل من ذلك ومنها انه ذ كر في الحد القبلى
ان بعضه لقول الله عبد القادر وبعضه لموسى هذا الوارث وذلك غير كاف لانه ان ار يدان
الحديث بعضه لذات هذا الشخص وبعضه لذات الشخص الاخر فهو غير مستقيم وان ار يد به
شئ آخر يتعلق بهذين الشخصين ملكا لعينه واستحقاقا فهو غير كاف ايضا فالتعلقات
الشخص متنوعة تشمل ما يصح التحديد به وما لا يصح فالتعيين في الحد ما يصح
التحديد به لا يكون معتبرا وكذا يقال في الحد البحرى والشرقى ومنها عدم بيان
نسب اصحاب الحد القبلى الى الجدمع كونه ذكرا لشرط عدم الشهرة والتمييز باقل
من ذلك وهو غير متضح من العبارة ومنها انه ذ كر في الحد البحرى ان بعضه لشعبان
سلطان المذك ورو من يشركه ولم يذ كر البحار الا خربا بقى الحد المذ كور ولم يذ كر
الفاصل بين الارض المدعى بها وبين ملك المدعى عليه الذى هو شعبان المذ كور
اذا قلنا ان له ملكا متصلا للمدعى به وذلك غير كاف لالوجهين المذ كورين بناء على
ما نقل تصحيحه في الوجه الاول واقتصر عليه في الوجه الثانى قال في الهندية اذا كان الحد
الرابع لزيق ملاك رجلين لكل واحد منهما ارض على حدة اولز يق ارض فلان
ومنجد فقال المدعى الحد الرابع لزيق ارض فلان ولم يذ كر البحار الا خرا او المجد تصح
وقيل لالصحيح ان لا تصح دعواه في هذين الفصلين كذا في الفصول العمادية ثم قال وان
كان متصلا بملك المدعى عليه يحتاج الى ذكر الفاصل وقيل ان كان المدعى ارضا فذلك
الجواب وان كان بيتا او منزلا او دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والجدا فاصل هكذا في
الحيط اه ومنها عدم البيان في عصبة محمد بن شعبان الذين هم قنديل ورمضان وخزين
ابناء ابني ابن عم ابى محمد بن شعبان هل هو وعم شقيق اولاب مع اش-تراط ذلك في نسب
العروة وكذا وجد الاعلام قاضى اس-يوط غير مستوف لوجوه منها عدم كون التحديد المذ كور
به معتبرا شرعا لبعض الاوجه المشار ذكرها كما يعلم بالتامل فيه وفيما تقدم ايضا حه ومنها ان
قوله البحرى لورثة سلطان شعبان وعلى ومضان غير معتبر قال في الهندية واذا كتب

لزيق ملك شورنة فلان لا يصح كذا في الوجيز المذكورى ومنه انه لم يبين في الدعوى عدد الورثة المتحصرون في الارث ولم يذ كر نسب المورثين لهم مع كون ذلك شرطاً على الوجه المتقدم ذكره وما بنى عليه عدم اعتبار دعوى اقرار المدعى عليهم لدى قاضى منفلوط في اعلام قاضى اسىوط من كون ذلك من باب الدفع ولم يذ كر في الدعوى الاولى التى صدر فيها الحكم من نائب الوسطى فيكون ذلك مخالفاً لما ذ كر في البند الثامن من لائحة القضاة المتضمن لانهاى عن سماع الدفع من المدعى عليهم عليه ما لم يذ كر في الدعوى الاولى لم يصادف محله لعدم مخالفة سماع دعوى الدفع بالبند المذكور في هذه الحادثة حيث تبين عدم صحة الحكم الصادر من نائب الوسطى سابقاً وموضوع البند المذكور في الحكم المذكور عليه حكماً صحيحاً وحينئذ فلا مانع من سماع الدعوى بذلك من المدعين اذالم يكن هناك مانع آخر يمنع من ذلك في حق الكل او البعض كاتخاذ بعضهم بانه لاحق له في المدعى به اذ اتحقق صدور ذلك منه عن طوع بمتاخر من تاريخ الاقرار من المدعى عليهم فان ذلك يكون مانعاً في حق ذلك البعض كما اشير الى ذلك في اعلام قاضى اسىوط وحيث تقرر ذلك يقتضى اعادة اوراق هذه القضية الى محل الواقعة لينظر فيها باستئناف مراعاة شرعية بين المتخاصمين في هذه الحادثة لاستيفاء ما هو لازم شرعاً وما يتحقق بالوجه الشرعى يحكم به على احد الفريقين هذا ما ظهر لى في ذلك والله تعالى اعلم بما هنالك (سئل) من محافظة مصر في ٨ ذى الحجة سنة ١٢٧٧ عن حادثة وقعت بين يدي وكيل قاضى رشيد مضمونها ادعى المذكر المسمى الشيخ حسن نور ابن المرحوم مولانا الشيخ محمود تور على المذكر السيد على تور الخراط ابن المرحوم حسين المحاضر معه بالجلس بان المدعى المذكور كان تحت يده بطريق الاستحقاق وقف من قبل المرحوم نور الدين الشيخ على بن المرحوم الحاج حسين شتاء الاقباى المسطر مكتوب وقفه من محكمة رشيد المؤرخ بغرة جمادى الاولى سنة ١١٨٢ الصادر من الواقف على عبادة نور جد المدعى المذكور لوالده الثالث والثالث الثانى على الحاج حسين نور جد المدعى عليه والثالث الثالث على اولاد اخيه الحاج حسين نورهم على جد المدعى والداه واخوته وبطريق النظر الشرعى بموجب تقرير مسطر من محكمة رشيد مشمول بختم وامضاء الشيخ محمد الخماس قاضى رشيد سابقاً مؤرخ في ٢٧ رجب سنة ١٢٥٥ وان الباقي من الوقف المذكور رجيع الغيط الكائن بحرى الثغر المعروف بغيط الشرقى المحدود بمحدود اربعة احوال القبلية ينتهى بعضها الى الغيط المعروف بسلامة البحارى في ملك فرج البدوى الغيطانى ابن المرحوم الحاج احمد البدوى الغيطانى واولاد اخيه عبيد الجواد وبقية الى الغيط المعروف بالشوفى بيد مصطفى الشوفى الخياط ابن المرحوم السيد محمد الشوفى والحد البحرى ينتهى الى الهوى بحرى الماء الفاصل بين ذلك وبين ارض القسيس والحد الشرقى ينتهى الى الطريق الفاصل بين ذلك وبين ارض البحارىة فى ملك الحاج محمد

موسى الغيطاني ابن المرحوم محمد موسى والحد الغربي ينتهي الى الطريق السلطاني
الموصل لبرج رشيد وجميع الجنيحة الكائنة بحرى رشيد المغروسة بستان الحدود
بحدود اربعة احوال القبلى ينتهى الى الطريق الفاصل بين ذلك وبين الجنيحة التجارية
فى ملك على موسى واخيه الحاج حسين ابن المرحوم محمد موسى والحد البحرى ينتهى
الى الجنيحة التجارية فى ملك الحاج بدوى الوزان ومصطفى ابى الحنون الوزان والحد
الشرقى ينتهى بفضله اسواقى الهوى وباقيه للطريق السلطاني وفيه الباب والحد الغربى
ينتهى الى الجنيحة المعروفة قديماً بالخواجاجارية الا ان فى ملك الحاج على مدورة
احد تجار اسكندرية وجميع الدار الكائنة بحارة نور بحرى رشيد الهد ودة بحدود
اربعة احوال القبلى ينتهى الى شارع مشلول وفيه الباب والحد البحرى والغربى ينتهى كل
منهما الى الجنيحة التجارية فى ملك الحاج محمد موسى بن محمد موسى والحد الشرقى ينتهى
الى دار بيد المدعى عليه واخيه بنبيه وان الغيطين والدار الهد ودة اعلاه كائنة تحت يد
المدعى المذكور من سنة ١٢٥٥ من وقت اقامتها ظراف الى الوقف المذكور وهو يورثها
ويقبض اجرتها سنة بسنة ويصرف ما يحتاج اليه من الاوازم وما يبقى يقسمه على مستحقيه
المعينين بتقرير نظره ولورثتهم بعد وفاتهم لغاية شوال سنة ١٢٧١ رفع محافظ رشيد
سابقا يد المدعى المذكور عن ذلك وسلمه لعل نور المدعى عليه المذكور بدون وجه
شرعى ويريد المدعى المذكور رفع يد المدعى عليه المذكور عن ذلك ليحوزه لجهة الوقف
المذكور كما كان ويطلب المدعى المذكور من المدعى عليه المذكور رد ما استغله من
ربيع ذلك من سنة ١٢٧١ لغاية الا ان ليس رفق المدعى المذكور فى لوازم الوقف
المذكور ويسال المدعى المذكور كور جواب المدعى عليه المذكور كور عن ذلك بالوجه
الشرعى وذلك بعد ثبوت وضع يد المدعى عليه المذكور كور على الاما كن المذكورة
اعلاه بشهادة كل من المسكرم السيد احمد الجبل ابن المرحوم السيد صالح مكى والمسكرم
الشيخ على مهران ابن المسكرم محمد وسئل من المدعى عليه المذكور اعلاه عن ذلك
واجاب بالاعتراف بوضع يده على الاما كن المذكورة اعلاه وانه لا يسمع الدعوى
المذكورة من المدعى المذكور كور حسب اقراره بحضور من ذكر اعلاه والمسكرم السيد
شعبان شتاه ابن المسكرم الحاج محمد شتاه والمسكرم الشيخ مصطفى عامر تباع الله العارفين
له ما عينه الخمين حضور الجرائيل المتعلقة بهذه القضية ورفعت صورة القضية المذكورة
حرفيا الى حضرة مولانا العلامة الشيخ محمود امين الدين مقتى ثغراسكندرية واجاب
عليها بقوله الحمد لله هذه الدعوى على الوجه المشرع صحيحة شرعا فيجب للمدعى عليه
باعطائه الجواب عنها اما باقرار او بحجود فان امتنع عن ذلك بان قال لا اقرو ولا نكر او ما فى
معناه فذهب الامام ابى حنيفة رضى الله عنه انه يجب ان يقر او ينكر ومذهب صاحبيه
انه يعد منكر اذ يعامل معاملة المنكر فى طلب البينة او اليمين قال فى الدر المختار وهو

سنة

في القعدة

الاشبهه فيفيد ان قوله ما هو الراجح الموعول عليه هذا هو الحكم الشرعي واتباع الحق أسلم
والله سبحانه وتعالى اعلم فطلب من المدعي عليه الاجابة عن الدعوى المذ كورة فاجاب
بانه واضح بيده على الا ما كن المذ كورة بطريق نظره الشرعي عليه سالته في سنة ١٢٧١
اقامه الحاكيم الشرعي ناظر اشرعيا على الا ما كن المذ كورة بعد عزل المدعي المذ كور بالوجه
الشرعي بموجب تقرير شرعي تحت يده مؤرخ في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٢٧١ وان المدعي
المذ كور لاحقه في النظر على الا ما كن المذ كورة الا ان صادر ذلك بحضور كل من
المكرم سليمان شبياك النحاس ابن المرحوم الحاج فتوح والمكرم الحاج علي نور ابن
المرحوم الحاج مصطفى نور والمكرم الشيخ علي مصران ابن المكرم محمد والمكرم فتوح
الفلال ابن المرحوم احمد وابرز من يده التقرير المذ كور وقرئ بالجلس فدل مضمونه على
انه في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٢٧١ أقام القاضي وقتئذ المدعي عليه المذ كور ناظر اشرعيا
ومقتضا مرضيا على وقف المرحوم نور الدين الشيخ علي ابن المرحوم الحاج حسين
المعروف بالانبيائي وبشتاء المسطر مكتوب وقعه من محكمة القدر المؤرخ بغرة جادى الاولى
سنة ١١٨٢ بدلا عن الشيخ حسن نور المدعي المذ كور لاسباب اقتضت ذلك هي عدم
ضبطه لما هو تحت يده من الوقف المذ كور وتدخله فيه بنفسه باعطائه لبعض الناس
باجرة غير اجرة المثل في نظير اشتراكهم وظهور تاخر الصرف منه على المستحقين بمقتضى
فتوى من حضرة مفتي اسكندرية سابقا ولا نال العلامة الشيخ محمد البناء متوج التقرير
المذ كور باعلاجه جواب من حضرة مفتي اسكندرية حالا لاقطه قد اطلعت على هذا
المحضروما تضمنه من عزل الناظر على الوقف المذ كور لاسباب المرقومة وتولية من
فيه اهلية وصلاحيه للولاية عليه فوجدته على المنهج الشرعي فيجب اتباعه وتقيده
والله تعالى اعلم ومشمول التقرير المذ كور باهضاء وختم المرحوم السيد سليمان أفندي
الحاكم الشرعي بالتقرير حين ذاك ولما تلى التقرير المذ كور رأه لاه بالجلس اجاب
المدعي عليه المذ كور بقوله ان الا ما كن المذ كورة جارية في وقف جده المرحوم
الحاج حسين نور وانه ناظر عليه او انه لا يعرف انها جارية في وقف علي ابن الحاج حسين
الانبيائي المذ كور وان نظره عليها فهو بموجب التقرير المذ كور صادر ذلك بحضور
الحاج علي نور والسيد عبد الفتاح الفلال المذ كور والشيخ علي مصران وسليمان شبياك
المذ كور فاحكم الله في ذلك (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة القضية والدعوى
الصادرة من الشيخ حسن نور المقتضى اعطاء الجواب عنها من هذا الطرف فوجدت
الدعوى غير مستوفاة اذ الوقف ان كان على الوجه الذي ذكره المدعي في دعواه لا غير
فهو غير صحيح ويكون لورثة مالك الوقف المذ كور حيث وقعه على معينين فعلى مجرد
هذه الدعوى لا يكون للمدعي منازعة واضح اليد فيما هو بيده اذ لم يكن وارثا لمن نسب
الوقف الباطل اليه اذ لا ينافى بلفظ الوقف على معينين وبلاذ كرا الصدقة او كون آخر

لجهة لا تنقطع لا يصح حتى على قول أبي يوسف المرجح على ما حققه العلامة ابن عابدين ولا يترقب على مجرد هذه الدعوى فيمناظره على سؤال الخصم لما ذكر من أوجه آخر وإن كان واضح اليد المدعى عليه قد استند في وضع يده على ما ذكر إلى أنه ناظر من قبل المحاكم بعد عزل الشيخ حسن بموجب التقرير الذي بيده المقروء بالمجلس الدال مضمونه على أنه مقرر في النظر على وقف المرحوم نور الدين الشيخ على ابن الحاج حسين بدلا عن الشيخ حسن المذكور لعزله بامور اقتصت ذلك ثم ذكر المدعى عليه أن تلك الأما كن وقف جد الحاج حسين وأنه لا يعرف أنها وقف على ابن الحاج حسين الواقف المذكور فقد خاف مضمون تقريره المستند إليه في النظر ووضع اليد فلا يكون له الاحتجاج به فينبغي إحالة هذه الدعوى على حضرة قاضي أفندي تفراس كنندرية فطر القر به من جهة المتخاصمين لتتقرر بين يديه بالمجلس العلوي ويجرى استيفاء ما هو لازم شرعا ويبان كيفية الوقف وكماله وشرط واقفه في النظر وإذا ثبت أن أحد المتخاصمين هو المستحق للنظر بشرط الواقف أو بغيره يحكم له ويمنع خصمه وذلك نظر الانقاع الفريقين وإن روى نظرها بجهة أخرى أو بحل الواقعة بشرط التامل فيها هو لازم اجراءه فلا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة وردة من المحافظة مؤرخة في ١٦ م سنة ١٢٧٨ مضمونها أن الأوراق المرفوعة مع هذا تتعلق بمادة أبعادية المرحوم على رضا بك التي اشتراها حسين بك نجل المرحوم حسن باشا فؤادو بعد أن حرجتها قاضي المنية عترف عن وقوع السهو منه في الكلام على المسوغ الشرعي لبيع نصيب القاصر كما تعلم لحضرتهكم صراحة الكيفية من مطالعة ما اشتملت عليه الأوراق وما ورد من يدت المسال علم أن الوصي على القاصر والدته زوجة المرحوم والو كيل عن الورثة البالغين ومن جملتهم الزوجة المذكورة حضرة خليل بك من أعضاء مجلس الأحكام سابقا بموجب حجة بيده من محكمة مصر وقد سبق منه التعهد بتسديد ديون المتوفى ولم يفهم ما هو مقتضى اجراءه وسئل القاضي السالف ذكره عما هو اللازم اجراءه الآن نحو تحرير الحجة بمبايعة الأبعادية المذكورة حسب ما تقتضيه الأصول الشرعية فأجاب بان مثل ذلك مما يلزم النظر فيه بطرف حضرتهكم فلم يحرره والأوراق عشرة مرسلة طيه للاطلاع على ما تضمنته وقد نبه أيضا على بعض حجة توكيل حضرة خليل بك وجهة المبايعة التي حررها ذلك القاضي وأوردى لزوم تغييرها المناسبة ما توضح مع حجة الوصاية أيضا من بعد النظر فيما ذكر ترد الافادة للنظر فيها واجراء ما يقتضي حسب ما يلزم (أجاب) قد علم ما بهذا الخطاب عينية وما حوته الأوراق الهبكي عنها به وصار النظر في حجة المبايعة المنوّه عنها فوجدت غير مستوفية شرعا بالنظر لنصيب القاصر من الورثة في الأبعادية إذ لا يصح بيع عقار القاصر إلا بمسوغ شرعي من المسوغات وهي إمامدين على الميت الذي آل العقار للقاصر من قبله أو وصية مرسلة لا ينفذها إلا منه أو كون غلاته

لا تزيد على مؤنته أو خوف خرابه أو نقصانه أو كونه في يد متغلب أو بيعه بضعف قيمته أو
 انقصة الصغر فاذا كان أحد هذه المسوغات محقة لا يكون البيع صحيحا ولا فلا يصح وهذه
 الحجة خالية عنها فاذا كان الواقع ان الميت مديون ديننا لا نفاذ له الا من ثمن هذه الابعادية
 يكون البيع في نفسه الامر صحيحا كما ما اذا كان هناك مسوغ آخر غير هذا لكن الحجة
 المذكورة غير معتبرة مخلوها عن ذكر المسوغ فاذا اريد اظهار صحة البيع أو عدمها في
 نصيب القاصر بعد صدور البيع يدعى في ذلك عن الصـ غير على المشتري بعدم صحة
 البيع في نصيبه لعدم المسوغ ويطلب فسخه فيجب للمشتري أو نائبه بوجوده وتحققه
 وهو الدين المذكور أو غيره من باقي المسوغات ويقيم البيعة عليه بين يدي القاضي
 بعد تصحيح الدعوى فاذا قامت البيعة يحكم القاضي بصحته ويمنع من يعارض المشتري
 ويتحرر بذلك السند الشرعي وهذا حيث لم تقم بيعة قبل الشراء على وجود المسوغ في
 بيع نصيب القاصر على ان الحجة المذكورة لم يبين فيها ان الثمن المدفوع في الابعادية
 المذكورة هو بدل عين الوقف المشتري به تلك الابعادية كما هو الواقع على ما هو
 مسوغ لتكون ملحقة بالوقف وتكون كاصله وبمجرد شرائها الجهة الوقف لا يقتضي
 كونها وقفا قولوا واحدا بل فيه نزاع ما لم يكن الثمن بدل عين الوقف فلا يتم بها الغرض
 أيضا للمشتري من دخولها في الوقف الا اذا وقفها الناظر من قبل نفسه والحكمة بالوقف
 فعلى كل يستلزم الحال تغيير تلك الحجة واستيفاء ما هو مقتضى والله تعالى اعلم (سـ ١٤)
 من قاضي القليوبية عن صورة حادثة بافادة بنحتم المذكور مضمونها ادعت كل من
 الحرمة جيانة بنت الميت رزق شاكره من طوخ الملق قليوبية زوجة المتوفى رزق
 سليمان النصراني الا تقي ذكره فيه الحامل منه حسب تعريضها والحرمة هندية بنت
 المتوفى عطية نصير من كفر فرج بديرية القليوبية والد رزق سليمان المذكور المقيمة
 بناحية طوخ المذكور كورة على المكرم هاشم حشيش ابن المرحوم محمد حشيش من اهالي
 مرصفا بالولاية المذكور كورة الثابت معرفتهم بشهادة البيعة بان فيها قبل تاريخه كان مورثهم
 رزق سليمان الذي المذكور ابن المتوفى سليمان النصراني الشهير بذلك مستخدما بطرف
 احمد ابني حشيش بناحية مرصفا المذكور كورة سابقا وله عند المدعى عليه نصف قرش
 شمر كته وباعه النصف المذكور كورة بخمسة مائة قرش وصرفا بمائتين وخمسين قرشا بجملة ذلك
 سبعة مائة قرش وخمسون قرشا واخذ منه من اصل ذلك جارا باربعة مائة وخمسين قرشا
 والباقي له عند المدعى عليه لقاية تاريخه ثلثمائة قرش وفي يوم الخميس الموافق ٢٩
 ص سنة ٧٨ بعد المغرب كان مورثه - المذكور كورة كبا على الحجار المذكور كورة معه
 كيس قطني بداخله خمسة مائة قرش نقدية وخاتم ذهب قيمته مائة قرش ولا بس
 فقط انا قطنيا وجبة جوخ زيتي وشالاشا وطربوشا قديما وجديدا بداخل بعضهما
 وخزانا عجميا تقليدا الكشمير قيمة ذلك ثمانية وخمسون قرشا ومارا بالاطريق

بين مرضى فابوين كفر الشيخ ابراهيم قايومية قريمان جنينة هاشم المدعى عليه باراضى
مرضه المذ كورة فتعدى المدعى عليه وقصده مورثهم رزقا المذ كوروا طاق فيه بارودة
مملوءة قرش رصاص عامدا فاصابه وجرحه ووقع من فوق الحمار على الارض ميتا بسبب
ذلك عن زوجته جمانة الحاملة منه ووالدته هندية المدعيتين المذ كورتين اعلاه فقط
من غير شر يك ولا حاجب شرعى له ما فى ذلك الثابت حصر ارثه فيهما ومعرفةهما
بشهادة البيينة وان المدعى عليه بعد ما اطلق فيه البارودة ومات بها اخذه المدعى عليه
ورماه بعد وفاته في مصرف المياه الكائن بين مرضى وكفر الشيخ ابراهيم واخذ منه المبلغ
والمبوسات والحمار المذ كورة اعلاه كل ذلك بغير وجه شرعى وتطلب المدعيتان
المذ كورتان اثبات ذلك على المدعى عليه واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك
وذلك حسب الخطاب الوارد لنا من المديرية بتاريخ ٦ ربيع الاول سنة ٧٨ بسماع
هذه المسادة شرعا وتحرير الاعلام الشرعى بما يتم ويسال ان سؤاله عن ذلك وسئل من
المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بانه في يوم الخميس المذ كور بعد المغرب كان
رزق مورث المدعيتين المذ كورتين راكباً على الحمار المذ كور ومارا بالطريق الكائن
بين مرضى فابوين كفر الشيخ ابراهيم باراضى مرضى فابوين جنينة فقصدته واطلق
فيه البارودة مملوءة قرش رصاص صغير عامدا فاصابه ووقع من فوق الحمار المذ كور
على الارض ميتا بسبب ذلك واخذه بعد موته والقاء في ترعة المرصقاوية المملوءة
بالماء الا ان به دمه التى كان لا يسها وهو فقط ان ابيض بغتة وجبة وهما لم ياخذ
منه شيئا واقربان الرزق المتوفى المذ كور عنده نصف الفرس المذ كورة وباق على ملكه
انفاية تاريخه وجد باقى دعوى المدعيتين المذ كورتين جدا كليا فطلبت البيينة من
المدعيتين لا ثبات ذلك فحجزتا عن اقامتهما عجزا كليا فتوجه اليه الشرعية على المدعى
عليه حاشية ان لليت المذ كور اختا شقيقة ذهل لها دخل وحق في هذه الدعوى
ام لا حيث كان هناك حمل فالمرجو الافادة عن الحكم الشرعى فيما ذكر (اجاب)
بالاطلاع على هذه المرافعة الموضحة باطنه تبين منها بضميمة الحاشية التى بها ان
المقتول له زوجة حامل منه وام واخت شقيقة والدعوى بالقتل العمد صدرت من
الزوجة والام لعدم تحقق ميراث الاخت الشقيقة للاقتول لاحتمال انفصال الحمل
المذ كور ذكرا فلا ترث ولم تصرح الزوجة والام بطلب القصاص من المدعى عليه
القتل المذ كور فيستفسر من الزوجة والام هما يطالبانه فان صرحتا بطلب القصاص
لا يحكم به الا ان لاحتمال انفصال الحمل المذ كور اننى فتدخل الاخت الشقيقة في
ميراثه ويشترط لاستيفاء القصاص والحكم به طلبها ايضا مع الزوجة والام لوجودها
وارثه وهى بالغة وشرط استيفاء القصاص طلب جميع الورثة البالغ وان انفصل
الحمل ذكرا لا تدخل الاخت في الميراث ويحكم حين ذاك بالقصاص بطلب الزوجة
والام فقط ولا ينتظر بلوغ الحمل الذكرا بعد انفصاله لانهم صرحوا بان لا كبار القود قبل

كبير الصغار اذ لم يكن الكبير اجنبيا من الصغير واما الورثة الكبار فيشترط طلب
 جميعهم وههنا الاخت غير محقق ميراثها ولا يثبت حلقها الا بانفصال الحمل المذكور
 واما اذا وقع صلح بين المدعي عليه وبين الام والزوجة على مال فانه يقضى على المدعي
 عليه الا ان يقع الصلح عليه و يوقف نصيب الحمل من الدية بفرض كونه ذكر الى
 انة هاله فان كان ذكر يحكم له بنصيبه من الدية وان كان انثى يحكم بذلك انصيب من
 الدية للانثى والاخت محقق نصف الدية لابنت والباقي من الموقوف للاخت الشقيقة
 لانها تصير عصبية بالبنات والموقوف المذكور مائة سبعة عشر قيراطا من الدية والله
 تعالى اعلم (سئل) من المعية باغادة بتاريخ ٣ راسنة ٧٨ عن اعلام مصر من قاضي
 ولاية كردفان مؤرخ ٢٦ سنة ٧٨ صورته قد حضر كل من المذكورين حضرة ابراهيم افندي
 قائم مقام وكيل المديرية والوكيل عن عزة محمد بك راسخ مدير كردفان وحضر بحضوره
 عبد الباقي ولد سليمان من اهالي حلة غلة بقسم الطيارة المدعي عليه بقتل العسكري
 موشلي احمد بن علي من عساكر عرشي الخيالة بالمديرية حيث ثبت لديننا بالبينة العادلة
 المزكاة سرا وعلنا ان العسكري موشلي المذكور لا وارث ولا قريب له مطلقا سوى بيت
 المال وان الامر فيه لولي النعم افندينا الاعظم ادام الله اجلاله والوكيل عن الجنب العالي
 هو حضرة المدير وحيث ان عزته بالمرور فالامر لو كيله فادعي حضرة القائم مقام وكيل
 المديرية المذكور على خصمه الحاضر معه بمجلس الدعوى عبد الباقي ولد سليمان
 المزبور ان عبد الباقي هذا الحاضر تعدى على العسكري موشلي احمد بن علي المذكور
 وطعنه بسكين على بطنه من جهة اليمين وذلك الطعن عهدا عدوا وانا ومات العسكري
 من طعن عبد الباقي له وانه من وقت الطعن لازم القراش الى ان مات ثالث يوم من
 يوم الطعن وذلك بسبب ان العسكري المذكور وشيخ الحلة كانا احالا جل خلاص
 المغرم المجهول على الاهالي ووجدنا عبد الباقي المذكور وطابا منه ضامنا حتى يدفع
 المغرم الذي عليه فلم يجد ضامنا ثقة فلا كان منه الا طعن العسكري بالسكين وذلك نهار
 ١١ ن سنة ٧٧ بحلة القبور بقسم الطيارة وان الطعن حصل منه في يوم الاحد عند
 الضحى ويطلب القصاص من عبد الباقي المذكور في قتله للعسكري موشلي احمد بن علي
 المزبور بالوجه الشرعي سئل المدعي عليه عبد الباقي المذكور جوابا عن ذلك فاجاب
 بالانكار اى بانكار القتل وجمده بخدا كليا اى انه ما قتل المذكور ولم يعلم من الذي
 قتله فعندها كاف المدعي البينة العادلة التي تشهد له على طبق دعواه فقاب وحضر
 واحضر كلاما من الشيخ محمد ولد كباشي ولد مكيين الجسامي الحيدوي القاطن بحلة
 البنية بقسم التيارة ومحمد ولد فرج ولد محمد الجامي الطريفي القاطن بحلة البنية بقسم
 التيارة ايضا وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بقرده بحضور المدعي عليه وقال
 اشهد ان عبد الباقي ولد سليمان هذا الحاضر تعدى على العسكري موشلي احمد بن علي

المذكور وطعن به بسكين على بطنه من جهة اليمن وذلك الطعن عمدا وعدوانا ومات
العسكري من طعن عبد الباقي له وانه لازم القراش الى ان مات ثالث يوم من يوم
الطعن وذلك بسبب ان العسكري المزبور وشيخ الحجة كانا راحا لاجل خلاص المغرم
المعمول على الاهالي ووجدنا بعد الباقي هذا المحاضر بالجلوس وطلبامنه ضامنة ثقة الى
ان يدفع ما عليه من المغرم فلم يجد ضامنا ثقة فسا كان منه الاطعن العسكري بالسكين
وذلك نهار ١١ من سنة ٧٧ بحلة القبور بقسم التيارات وان الطعن منه وقع في يوم الاحد
عند الضحى فلما شهدا هكذا سئل المدعي عليه هل له طعن شرعي فيهما فجهز عنه
فطلب من المدعي تزكية هما فاحضر كل من الفقيه عبد الله ولد الزين ولد اسمعيل
الحج علي القاطن بحلة البقية بقسم التيارات والبشير ولد محمد ولد حسن الحج علي القاطن
بحلة البنية بالقسم المذكور ايضا وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بمفرده قائلا
أشهدان كلام من الشاهدين المذكورين وهما الشيخ محمد ولد كباشي ومحمد ولد فرج
عبدل مرضي مقبول الشهادة لمعرفة ما بهما وباحوالهما معا مشرقة وديانة وامانة
وهكذا ذكرنا كمال الديننا سر او قبلت شهادتهما مشرعا وبموجب ذلك ثبت لدينا قتل
عبد الباقي ولد سليمان للعسكري موشلي أحد بن علي المزبور على الوجه المستطور
وحكمت بذلك وانه يقتل قصاصا في دم العسكري المذكور صا بذلك كله بشهادة
الفقيه عباس مفتي المديرية والفقيه الزين بن الفقيه عبد الله ومختار بن الفقيه عبد الله
والفقيه عثمان سراج النور والحاج محمد وغيرهم وكفى بالله شهيدا في ٦ من سنة ٧٨
(اجاب) الافادة عن ذلك ان صحة الدعوى والخصومة يقتل موشلي أحد المذكور الذي
قتل ولا ولي له على ما في هذا الاعلام متوقف على توكيل ولي الامر لمدير في الدعوى
بقتل من قتل ولا ولي له والخصومة بذلك على وجه صحيح شرعا مع القاتل وكون وكيل
المديرية يقوم مقامه في الدعوى بذلك عند غيبته أو التفويض الى المدير في كونه
يوكل من شاء وكونه وكل وكيل المديرية في ذلك فاذا كان الامر كذلك وادعى وكيل
المديرية على المدعي عليه بالقتل العمدة وجد استيفاء ما يلزم وطلب القصاص وانكره
المدعي عليه واثبتته بالبينة العادلة المزكاة مرأوا علنا وثبت موته عن جهة بيت
المال بلا وارث اصلا لا بمجرد ما هو مذكور في هذا الاعلام لقصوره وصح الخصومة
ويثبت القتل لكن لا يستوفيه وكيل المديرية ولا المدير نفسه اذ التوكيل لا يجري
في استيفاء القصاص لاحتمال عدم اجراء القصاص من ولي الامر الموكل بالجرأ الصلح
في هذه الحادثة على مقدار الدية مع القاتل فيقتضي النظر اولا في شأن التوكيل فان
كان محققا وثبت القتل العمدة شرعا يكون لولي الامر اما القصاص أو الصلح على مقدار
الدية وان لم يكن محققا يقتضي توكيل ولي الامر لشخص في الخصومة في هذه الحادثة
واستئناف الدعوى والشهادة على وجه صحيح وما يتم مجرى فيه ما تقدم ايضاحه بعد

١٢٧٨

٧

النبوت والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب من الجمعية السنوية مؤرخ في ٢٦ راسنة ١٢٧٨
شرحاً على خطاب وراثة من مديرية القليوبية تاريخه ٢٢ راسنة ٧٨ بخصوص حادثة
ومعهما اعلام شرعي من قاضي مديرية القليوبية مؤرخ في ٢٠ راسنة ١٢٧٨ مضمونه
هو انه بدوان مديرية القليوبية بمحضر كل من فخر قضاة الاسلام العالم الفاضل الشيخ
شحاتة اسمعيل قاضي ولاية بلبيس الآن والعلامة امام الشيخ احمد المتزجي
الطرابلسي الحنفي مفتي مديرية القليوبية حالاً ومن سياتي ادعى كل من الحرمة
جيمانه بنت المعلم رزق شاكره ابن المتوفى يوسف شاكره من طوخ الملقى قليوبية زوجة
رزق مينا النصراني الاتي ذكره فيه والحرمة هندية بنت المتوفى عطية زهير الذي
والدة رزق مينا النصراني الاتي ذكره فيه والمعلم داود سليمان عم رزق النصراني
الاتي ذكره فيه أيضاً شقيق والده ابن المتوفى سليمان بن داود النصراني الكبير
كلاهما من السفينة بالولاية المذكورة الثابت معرفتهم بشهادة الحاج مصطفى
بحيري ابن المرحوم الشيخ علي بحيري والمكرم الحاج سليمان شعبان ابن المرحوم محمد
والمكرم محمد عبد الله سادى رجب الجميعة من السفينة المذكورة على المكرم هاشم
حشيش الحاضر بالجلس ابن المرحوم محمد من مرصفا قليوبية الثابت معرفته بشهادة
من ذكر بان فيما قبل تاريخه كان رزق مينا النصراني المودع وبنده كره ابن الميت مينا
ابن سليمان بن داود النصراني الكبير المذكور اذ لا مستخدماً بطرف احمداني
حشيش بناحية مرصفا المذكورة سابقاً له عند المدعي عاينه نصف فرس شركة وباعه
النصف المذكور بخمسة مائة قرش وسر جايمائين وخمسين قرشاً جلة ذلك سبعمائة
ونخسون قرشاً واخذ منه من اصل ذلك حجاراً باربع مائة ونخسون قرشاً والباقي له عند
المدعي عليه لتاريخه ثلثمائة قرش وفي يوم الخميس الموافق ٢٢ من سنة ٢٧٨
بعد المغرب كان رزق المذكور كباء على الحجار المذكور ومعه كيس قطني داخله
ثلاثة مائة قرش نقدية وخاتم ذهب قيمته مائة قرش ولا يصح فقطاً ناقضاً وجبة جوخ
زيتي وشالاشا وطربوشا جديد او قد يما بداخل بعضها او خراما عجيباً تقليد الكشمير
ودفينة صوف مصبوغة قيمته ذلك الف ونخسون قرشاً او ما رايا الطريق بين مرصفا وكفر
الشيخ ابراهيم قليوبية قرييما من جمنينة هاشم المدعي عليه المذكور وباراضي مرصفا
المذكورة فتعدى المدعي عليه وقصد رزق المذكور واطلق فيه بارودة ملوثة رش رصاص
عامداً فاصابه وجرحه ووقع من فوق الحجار على الارض ميتاً بسبب ذلك عن زوجته
جيمانه الحامل منه وعن والدته هندية المذكورة بن فقط ثم من منذ ستة ايام تقدمت
على تاريخه ووضعت الزوجة المذكورة حمله اولداً وسمته رزقا ومكث ثلاثة ايام حياً
ومات منذ ثلاثة ايام عن والدته جيمانه المذكورة وعن عم ابيه الشقيق داود سليمان
المذكور فقط من غير شريك ولا حاجب شرعي لهم في ذلك وان المدعي عليه بعدما اطلق
فيه البارودة المذكورة ومات بسبب ذلك اخذه المدعي عليه ورماه بعد موته في مصرف

المياه الكائن بين مرصه - قفاو كقر الشيخ ابراهيم المذ كورو واخذ منه المبلغ المرقوم والملبوسات والمجسار المذ كورة اعلاه كل ذلك بنه - يروجه شرعي ويطلب المدعون المذ كورون اثبات ذلك على المدعي عليه واخذ النقدية والقيم المذ كورة منه وقتله قصاصا بالوجه الشرعي وسماع ذلك حسب الخطا ب الوارد من المديرية بتاريخ ١٩ راسنة ٢٧٨ بسماع ذلك وتحرير الاعلام الشرعي ويسالون سؤاله عن ذلك وسئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالا عتراف بصحة نسب المدعين المذ كورين على الوجه المستطورو بوضوح الزوجة المحمل المذ كورو بموته ايضا هن ذكر لا غير وبانه في ليلة الخميس المذ كوربه - دالمغر ب كان رزق مينا المذ كوردا كبا على حماره وما را بالطريق الكائن بين مرصه - قفاو بين كقر الشيخ ابراهيم باراضى مرصه قال المذ كورة قريبان جنيتمه فقصد المدعي عليه المذ كور رزقا المرقوم واطلق فيه بارودة مملوءة رش رصاص صغير عامدا فاصابه ووقع من فوق الحمار المذ كور على الارض ميتا بسبب ذلك واخذ به بعد موته والقياه في ترعة المرصه - قفاو بة المملوءة ماء الا ان الكائنة بين مرصه - قفاو كقر الشيخ ابراهيم المذ كور به دومه التي كان لابسه اوهو قفطان ابيض بفتة وجبة جوخ وعمامة وكذا فتق بطن الحمار المذ كور به سلاح مطواة والقياه في الترعة المذ كورة وان قيمة المجسار والملبوسات المذ كورة خمسة مائة وخمسون قرشا وان الحمار له - على ذلك ان رزقا المذ كور كان ساعيا في الفساد بين المدعي عليه واقاربيه ولم يباخ - ذمن الاشياء المدعي بها المذ كورة شيئا واقربان لرزق المتوفي عنده نصف الفرس المذ كورة وباق على ملكه انما ية تاريخه وحج - د باقى دهموى المدعين جدا كليا فطلبت اليدنة من المدعين المذ كورين لاثبات الاعيان المذ كورة اعلاه - على المدعي عليه فحجزوا عن اقامتها عجزا كليا فتوجه اليهين الشرعية على المدعي عليه فامتثل وحلفه بالاحاس بطلب المدعين المذ كورين ثم عرض على المدعين المذ كورين العفو واخذهم الدية الشرعية فلم يرضوا بذلك وصعدوا على طلبهم قتل المدعي عليه قصاصا بالوجه الشرعي ولم يبد المدعي عليه شبهة في قتله رزقا المذ كور به مقتضى ذلك ثبت القصاص على المدعي عليه المذ كور وان اللازم عليه - شرعا تسليم نصف الفرس المذ كورة وقيم الاعيان المستهلكة المقر بها المذ كورة واقع ذلك بحضرة المكرم محمد افندي حسن كاتب مديرية القليوبية الا ان ابن المرحوم حسن من الرقا فريقي والشيخ سلامة محمد حجة من بنها قليوبية ومن ذكر اعلامها الح - كم في ذلك (اجاب) قد صار الاطلاع على الاعلام المذ كور من قاضي قليوب بتاريخ ٢ راسنة ٢٧٨ فوجد المذ كورابه ان المدعي عليه مقرر بنسب وورثة المقتول المدعين المنحصر ارضه فيهم كما هو مبين بدعواهم المذ كورة به وبانه قتل مورثهم قتلهم ايترو ب عليه القصاص حيث كان المقتول ذميا كما هو مذ كور بالاعلام وان الورثة اختاروا ان يقتصصوا منه والاقرار حجة على المقر اذا كان عن طوع فيعامل بموجبه ومع ذلك في الاعلام

المدعى كور قصور وعدم استيفاء في الدعوى من حيث عدم بيان نسب المدعى المقبول
 الشقيق بياناً معتبراً اذ لم يذكر في الدعوى أم الاخوين الشقيقين ولا نسبها أو شهرتها ولا
 نسب الجدا أو شهرته ولم يصادف الحكم أيضاً في تضمين المدعى عليه قيم الاعيان المدعى كور
 انها مستهلكة المقر بها اذ لم يتضح من الاعلام ما يوجب استهلاك تلك الاعيان سوى
 الحمار ولم تعلم قيمته على الخصوص ومع ذلك لا مدخل لعدم هذا الاستيفاء في مادة القتل
 فظهر الاقرار المدعى عليه بالنسب والقتل العمدا اذ لم يوجد هناك مانع ومن جملة الموانع
 في هذه الحادثة ما أشار اليه حضرة مدير القليوبية في خطابه المؤرخ في ٢٢ راسنة ٧٨
 من أن المدعى عليه وبعض اشخاصه وهو ابان المقتول كان أسلم وارتد الى دينه فاذا
 كان ذلك محققاً بوجه شرعي وكان قتل المدعى عليه اياه في حال رده عن دين الاسلام
 لا يترتب على قتله قصاص ولا دية لانه في هذه الحالة مباح الدم غير ان القاتل يؤدب
 لقتله اياه قبل عرض الاسلام عليه ويتوقف ذلك على صدور الدعوى من قاتله بذلك
 في اثناء الخصومة فظهر السكون منه من باب الدفع ولم يظهر من أوراق هذه القضية ان المدعى
 عليه ذكر ذلك قبل الحكم عليه فيوقف على صدور الاذن من ولي الامر للقاضي بمساع
 ذلك الدفع من المدعى عليه فان اثبت بالبينات العادلة مثلاً وقوعه القصاص والايقتص
 منه والله تعالى أعلم (مثل) بخطاب واردم من المعية السنية مؤرخ في ٢١ راسنة ١٢٧٨
 ثم على خطاب واردم للمعية المشار اليها من حضرة مدير جرجا مؤرخ في غاية ص سنة ٧٨
 ومعهما اعلام شرعي بخصوص حادثة مضمونه بمجلس قضايا مديرية جرجا بحضور حضرة
 وكيل مديرية جرجا وحضرات الاهضاء ومفتي الجباس وقاضي أفندي ولاية طهطا
 الواضح اسمه وختمه اعلاه حضر الرجل العاقل مطرودين حسين عامر وزوجته المرأة أم
 حسن بنت بختيت عبد الحميد وحضر بحضورهما غيرهما المستوى معهما بمجلس
 الدعوى الرجل العاقل محمد بن شهابه أنى راس الجميع من السكوم الاصفى بقسم
 طهطا والمدعى الرجل مطرود وزوجته المدعى كوران على غيرهما محمد بن المدعى كوربانة في
 يوم الاربعاء ٢٣ رمضان سنة ١٢٧٧ كان را كباقرسه فوطت بفتهم آمنة التي سنها
 أربع سنين بيدفرسه في صدغها الايسر فكسر العظم واسال الدم وفي خاصرتها اليسرى
 وماتت لوقتها عن ابويها المدعى كور بن من غير شريلك من ذلك الوطاء الصادر من فرس
 محمد بن الراكب عليها خطا بغير قصد منه لما في طريق بلدهم المدعى كورة الخاصة بها
 ويطالبانه بما يترتب عليه في ذلك شرعا وطلب اسأله في ذلك وابتا ابوتهم ما للبدت
 المدعى كورة وانحصار ارتها فيهما شرعا في وجهه بعد دعوى شرعية بشهادة كل من الرجل
 مسعود عطيقي والرجل خليل يوسف من الناحية وتزكيتهم ما بشهادة كل من الرجل على
 شهادة والرجل حسن عجم من الناحية التزكية الشرعية وسئل محمد بن المدعى عليه
 المدعى كور عن دعوى فر يمه المدعى كورين فاجاب بانه كان را كباقرسه فاقطع السرع

من يده بخرت فرسه وججت به ولم يقدّر على ردها فوطئت البنت المذ كورة فساتت
بسبب ذلك عن وادئها المذ كورين بغير شر يك بدون قصد منه بل وقع ذلك قهرًا عنه
فمثل والداه عن جروح الفرس به وعجزه عن منعه لها فأنكر أجوح فرسه وعجزه عن
ردها فطلبت من محمد بن البيهنة التي تشهد له بما ادعى به من الجحوم والحز عن الرد
فذكر أن لا بينة له بذلك فترقت له اليمين الشرعية على والدي البنت المذ كورة فامتنع
للحلف فلغناهما ما اليمين التي رعية بطالب محمد بن المذ كور فموجب ذلك حكمنا
عليه بالدية التي قدرها خمسة آلاف درهم من الفضة المقدرة بسبعة آلاف قرش
ونجاسة قرش وستة واربعين درهما وخمسة وثلاثين فضة عملة صاغية دفعها له من ماله
مقسطة على ثلاث سنين من وقت القضاء كل سنة ثلثها هذا ما صار في الحكم (أجاب)
ما تضمنه هذا الاعلام من الحكم موافق شرعًا والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب واردمن
المعية السنية مؤرخ في ٢١ ر سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب واردمن للمعية المشار اليها من
حضرة مذيقر قناواسنا مؤرخ في ٢٦ ص سنة ١٢٧٨ ومعهما نتيجة بخصوص حادثة
واعلام شرعي من المديرة المذ كورة مضمونه انه بحضورنا بقلم دعاوى المديرية بحضور
حضرة الناظر والمفتي المعين به والاعضاء من المعاوين والعمد حضرت المرأة زينب
بنت أبي بكر بن معوض من ناحية الكلع بنت المرأة عائشة بنت عبد الله بن عبد الجواد
وحضرت أيضا اختها حليلة القاصرة المروقة لعائشة المذ كورة من أبي بكر المذ كور
فاقام حضرة مولانا المحاكم الشرعي زينب المذ كورة فقيمة على اختها شقيقة لها حليلة
القاصرة الحاضرة بالمجلس المذ كورة في الخصامة والدعوى فقاطعهما ووجدوا ولي ووصى
لمسبهاة الشاهدين الاتي ذكرهما وحضرت أيضا المرأة أم حسين بنت عبد الله
ابن عبد الجواد شقيقة المرأة عائشة المتوفاة المذ كورة الثابت ما ذكره من ورثة المرأة
عائشة بنت عبد الله بن عبد الجواد المذ كورة ولا وارث لها غيرهن في وجه المدعى عليه
الاتي ذكره ضمن دعوى صحبة شهادة كل من زيدان محمد عبد الجواد ومحمد اسمعيل
حسان من الناحية وحضر بحضورهما الرجل سعيد عيسى مرتضى من جزيرة دومارية
التابعة للكلع وادعت كل من المرأة زينب بنت أبي بكر عن نفسها وبالقيام عن
شقيقة لها حليلة القاصرة والمرأة أم حسين بنت عبد الله المذ كورتين على الرجل سعيد
عيسى المذ كور بان له نخلة ملكه كائنة بالكرم السكائن بالجيزة المذ كورة بجواد
المسجد السكائن بها قريية من منزل عائشة المذ كورة وأراد سعيد المذ كورة قطعها
وقبل شرعه في قطعها نادى هو بنفسه بأعلى صوته بالتدبير وتباعدا الناس عنها واسمع
جميع من يقر بها حتى المتوفاة أيضا وشرع يقطعها بغايس من حديد بنفسه فسقطت
النخلة المذ كورة بفعله أمام بيت عائشة المذ كورة وكانت اذ ذاك جالسة بالهل المذ كور
المملوك لها فاصابها جريدها في حال سقوطها فخطب دون قصد من مالها المذ كور

ربيع الثاني

سنة

قامت عائشة مودة المدعيتين المذكورتين والقاصرة من وقتها بسبب ما ذكره ذلك في يوم الثلاثاء الموافق ٨ محرم سنة ١٢٧٨ ويطالبان الرجل سعيد الله كور بما يترتب لمن قبله شرعا ويسالانه جوابه عن ذلك سئل سعيد المدعي عليه المذكور جوابا عن ذلك فاجاب بالنكار لدعوى المدعيتين المذكورتين فطلب منهما اثبات دعواهما بالبرهان الشرعي فاحضرتا كلا من منصور داود ودرهضان والرجل محمد اسمعيل حسان كلاهما من الناحية وشهدا بعد ان استشهدا بلفظ أشهد في وجه المدعي عليه المذكور بطبق دعوى المدعيتين المذكورتين لفظا ومعنى ولم يكون الشاهدين المذكورين لاملأ لهما في الحارة التي ماتت فيها المتوفاة ولا مسكن لهما فيها ولم يطعن فيهما الخصم بغير شرعي ومن بعد الاعذار له في شهادتهما صارت تركيتهما ما مر انهما عاينا بهادة كل من الرجل على ابن بكر معوض من اسكلج وزيدان حرم من الناحية أيضا اقتضى الوجه الشرعي ثبوت ذلك وان تكون دية المرأة عائشة بنت عبد الله المتوفاة المذكورة على سعيد عيسى وعاقلته مؤجلة في ثلاث سنين وقدرها من الفضة خمسة آلاف درهم - تكون دية المرأة على النصف من دية الرجل بمقتضى النصوص عليه وهي باعتبار الفضة كما ذكرنا من القروش الديوانية الصاغ سبعة آلاف قرش وخمسمائة وستة واربعين قرشا وخمسة وثلاثين فضة حسبما اعتبر ذلك باقادة مجلس الاحكام سابقا وبه حكم على المدعي عليه للورثة المذكورين فعند ذلك قد سأل كل من المرأة زينب بنت أبي بكر والمرأة أم حسين بنت عبد الله عبد الجواد المذكورين المدعيتين سعيدا المدعي عليه المذكور فيما خصهما من الدية المذكورة وهو الثلثان وابرأتا ذمتهم من ذلك وأما الثلث الباقي وهو استحقاق حليلة بنت أبي بكر القاصرة فقد حكم على سعيد المذكور وعلى عاقلته به مؤجلا بالاجل المذكور كما هو مقتضى الشرع ومقداره ألف وخمسمائة وخمسة عشر قرشا وخمسة وعشرون فضة هلة ديوانية صاغا وعند تحصيله بانقضاء الاجال كل سنة ثلث المبلغ المرقوم يصير تسليمه الى من يقام وصيا شرعيا على البنت حليلة المذكورة للحفظ والاتفاق عليهم اهـ هذا الحاجة وتحريدها هذا اعلاما بما ذكره الحكم (اجاب) صار الاطلاع على هذا الاعلام فوجدنا نضمنه من الحكم موافقا والله تعالى اعلم (سئل) من الجمعية السنوية عن اعلام محرر من قاضي دمياط بتاريخ ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٢٧٨ مضمونه بين يدي مولانا افندي الحاكيم الشرعي الواضع ختمه أعلاه دام علاه بديوان المحافظة امام عزتو محافظ دمياط في ثاني شهر تاريخه أدناه بحضرة مولانا فير العلماء العاملين عمدة الفضلاء المحققين الشيخ علي علايلي خفاجي شيخ الاسلام بالثغر المذكور ومولانا العلامة السيد محمد عبد المولى أبي الفوز مفتي الحنفية بالثغر والعلامة العمدة الشيخ عبد الوهاب الحامدي والعمدة الشيخ محمد القبانى والعلامة العمدة الشيخ حسن عبد الرزاق والعلامة العمدة الشيخ عبد الرحمن أبي الحسن بعد أن توفي

عبد الفتاح محمد ابن المرحوم أحمد - دهر الكبير السماك الى رحمة الله تعالى من قبل
 تاريخه بطنيد تاوانحه مرارته الشرعي في والدته المرأة غنا بنت المرحوم الشيخ محمد
 البنديلي وفي أخته لاه المذ كوردة هي زينب القاصرة من زوجها الآن أحمد دهر
 السماك ابن المرحوم الحاج أحمد دهر الصغير وفي أشقائه الخمسة هم محمد وأحمد وعلي
 القاصرون وفطومة المرأة والسيدة البكر البالقطنان انحصارا شرعيا بمفردهم من غير
 ترك لهم في ذلك ولا حاجب ادعى أحمد دهر والمرأة غنا وبنتها فطومة والسيدة
 المذ كوردة والقائمة كل من فطومة والسيدة عن نفسها خاصة والقائم أحمد دهر بالولاية
 على بقية زينب القاصرة المذ كوردة والقائمة غنا عن نفسها وبوصايتها على أولادها
 القاصرين المذ كوردين الوصاية الشرعية في يوم تاريخه من قبل مولانا أفندي المشار
 اليه الثابت معرفة النسوة المذ كورات بشهادة أحمد دهر ابن المرحوم الحاج حسن دهر
 ومحمد دهر ابن المرحوم الحاج أحمد دهر الصغير المذ كوردا علاه ثبوتاً شرعياً على صبح
 شواش الشاب البالغ ابن محمد شواش السماك بان المدعي عليه كان مع عبد الفتاح
 المذ كوردا داخل أودة من جملة منزل أحمد المشد بطنيد تاوالاودة سكن محمد شواش المذ كور
 مع صبح وعبد الفتاح المذ كوردين وان صبحا تعدى على عبد الفتاح المذ كوردا وأخذ
 فرد طبخة تعاقى محمد شواش كان بالأودة المذ كوردة وأفرغه في عبد الفتاح المذ كوردا وأنه
 مات بسبب ذلك وان صبحا المذ كوردا في الأودة حال القتل مع القتل ونخرج منها
 وعبد الفتاح وجده مقتولا فيها وأنه هو الذي قتله بذلك ويطالبونه بحقوقهم في ذلك
 بالطريق الشرعي سئل من المدعي عليه عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك وان عبد الفتاح
 هو الذي قتل نفسه في الأودة بالفرد الطبخة الذي كان فيها تعاقى والده محمد شواش
 المذ كوردا فاتهم جميعاً كانوا في القهوة بطنيد تا فأنكر جرح عود والده محمد شواش فإرسل
 عبد الفتاح يحضر له جراح الأودة وأخبره ان الجراحة في المخرج بداخل الأودة فتوجه
 لذلك فلما استبطأ أرسل صبحا المذ كوردا خلفه يستجمله فتوجه الى المنزل ودخل الأودة
 فردج دهر عبد الفتاح فتح المخرج وأخرج منه الفرد الطبخة يقلب فيه واذا بالفرد انطلق
 فيه فاصابه ومات بذلك فإسرع بالاحضار لوالده يخبره فحجزته المرأة الساكنة بالمنزل
 فطالب من المدعين بيعة شرعية تشهد لهم طبق دعواهم فأجابوا بانه لا بيعة عندهم بالثغر
 واخذوا مهلة خمسة عشر يوماً حتى يتوجهوا الى طنيد تا للبحث على البيعة هناك
 قاموا بها في سابع عشر شهر تاريخه صاروا المدعين والمدعي عليه يدوان
 المحافظة امام سعادة المحافظ بين يدي مولانا أفندي المشار اليه بحضرة مولانا شيخ
 الاسلام بالانقر المشار اليه اعلام و حضرة مولانا مفتي أفندي ومحمد العزوف بن حمودة
 العزوف والحسين الداخني ابن يدوي الزهار وطلب من المدعين المذ كوردين احضار
 البيعة الشرعية التي تشهد لهم طبق دعواهم فأجابوا بانهم لم يجدوا بيعة تشهد لهم طبق

دعواهم وانهم عاجزون عن اثبات ذلك بالبينة الشرعية بحجزة شرعية خفية تدنو جه اليقين
 الشرعية على المدعى عليه فلم يرض المدعون تحليفه ثم سئل حضرة مولانا المفتي المتأثر
 اليه عن ذلك فأجاب على المذاكرة المحررة في شأن ذلك بقوله الحمد لله انه بسامع دعوى
 اولياء المقتول ان الذي قتل المتوفى هو المدعى عليه لانه كان معه في الدار التي كان
 ساكنها والداهما في بيت منها ولا ثالث معهما ووجد احدهما مقتولا فالذي قتله هو
 صاحبه الذي معه وهو لا يقتل نفسه فالحكم في ذلك ان هذه الدعوى ليست من باب
 القسامة لانه حيث وجد مقتولا ولا يعلم قاتله وادعى اولياء المقتول القتل على واحد
 معين ليس من اهل الدار التي وجد مقتولا فيها ولا من اهل محلتها بل على واحد من
 غيرهم بانه هو القاتل فعملهم اثبات ذلك بالبينة وإذا عجزوا عنها فالجواب على المدعى
 عليه فان ابوا تحليفه منعوا عن معارضته وقولهم رجلين بلا ثالث وجد احدهما مقتولا
 ضمن الاخر دية عند ابي يوسف خلافا لهما فعدمه لا يضمن للثالث في مثله قالوا ان قول
 محمد أقوى مدركا اذ قد يقتله غير الثاني وحيث وجدت الدعوى عليه بانه قتله هو فدار
 الحكم على البينة واليمين لا على القسامة وحكمها والحال ما ذكر والله اعلم بحقيقة الحال
 فبمقتضى ذلك صاروا ممنوعين من معارضة المدعى عليه في ذلك فالحال يحضر وابينة شرعية
 بدعواهم فالحكم (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد الحكم الموضوع به جاريا
 على احد قولين في المسئلة مخرجهما في المذهب وهو قول محمد بعدم وجوب شيء على من
 وجد مع القاتل في البيت بلا ثالث عند عدم الثبوت والقول الاخر وجوب الدية على
 من وجد مع القاتل وهو قول ابي يوسف واختاره هذا القول ارباب المتون بتقديمهم له
 وعليه اقتصر في متن تنوير الابصار ولم يصرحوا بارجحية قول محمد ومن قدم ذكر قول ابي
 يوسف صاحب متن ملتقى البحار حيث قال ولوان رجلين كانا في بيت واحد فوجد
 احدهما مذبحا ضمن الاخر دية عند ابي يوسف خلافا لهما فعدمه لا يضمن له اول متنه انه
 صرح بذكر الخلاف بين ائمتنا و قدم ما هو الاربع قال شارحه اى المختار لاقتوى واخر غيره
 الا ان يقيدوه ولم يقيد قول محمد بما يفيد اتر جميع وكذا صاحب الهداية قدم قول ابي يوسف
 واخر دليله على دليل قول محمد وطريقة صاحب الهداية انه يؤخر دليل القول الاربع كما
 هو معلوم فهذا كله يدل على ارجحية قول ابي يوسف القائل بضمان الدية في مثل هذه
 الحادثة وأما ما ذكره حضرة مفتي نعرديا من قوله قالوا ان قول محمد أقوى مدركا اذ
 قد يقتله غير الثاني وكثيرا ما وقع فقد افاده في رد المختار على الدرنة لاعن خير الدين الرملي
 في باب القسامة بقوله وعندى أن قول محمد أقوى مدركا وهذا لا يقتضى ارجحية على
 قول ابي يوسف سيما أن العلامة المحبر الرملي ليس من ارباب الترجيح في المذهب فلا
 يعارض ترجيح ارباب المتون لاسكن ارجحية قول ابي يوسف لا تفيد مدعاه مقابله ولم
 نقف على التصریح بضعة وحيث وقع الحكم على مقتضاه فلا يجوز بعدم صحته ولا نقول

به طلائه بعده - دوره لانه اذا وقعت حادثة اخرى فالذي ينبغي ان المحكم فيها يكون
 على قول ابي يوسف والله تعالى اعلم (س - ثل) من المعية في ٢٨ سنة ١٢٧٨ عن
 اعلام شرعي محرر من قاضي الفيوم مؤرخ في ١٨ ربيع الاول سنة ٢٧٨ مضمونه انه
 في ٢ ص سنة ١٢٧٨ بديوان المديرية امام حضرة حسن افندي وكيل مديرية
 الفيوم وحضرة عثمان افندي ناظر قلم الدعاوى بمجلس المديرية المذكورة والمكرم
 فائد الخولي العجاوي من عمد مجلس دعاوى المديرية وبحضرة المكرم حسن افندي عبد
 المتعال الشهير بسابقة من اهالي مدينة الفيوم والمكرم مصطفى بن محمد محرم من اهالي
 منشاة عبد الله فيوم والمكرم رشوان ابن الحاج سكران العدوي من اهالي ناحية
 الاعلام فيوم به - دان ثبت وفاة المرحوم سليمان القاصر عن درجة البلوغ ابن
 المكرم عوض بن علي الجبالي من اهالي ناحية مطر طارش فيوم وانحصار ارثه
 الشرعي في والده عوض المذكور والدة عقبية بذت عبد المتعال عراق من الناحية
 المذكورة المحاضر بن هذا المجلس من غير شريك لهما في ذلك في وجه المدعي عليه الاتي
 ذكره أدناه به - دعوى صحيحة بشهادة المكرم اسمعيل بن دياب اسمعيل والمكرم
 جمعة بن دياب موسى كلاهما من اهالي الناحية المذكورة أعلاه المزكبين بشهادة
 مصطفى بن محمد محرم ورشوان سكران المذكورين أعلاه واقامة الوالدة المذكورة
 والد المتوفى المذكور وكيل عنها في اقامة الدعوى الاتي بيانها أدناه - فهاها بالمجلس
 وكالة مفوضة وقبول الوالد المذكور ولو كالة منها بحضرة شهوده أهلاه ادعي عوض بن
 علي الجبالي والد المتوفى المذكور كور بطريق الاصل والو كالة على المكرم أبي زيد بن
 محمد عبد الرحمن هيموش من اهالي ناحية مطر طارش المذكور بان المدعي عليه قتل
 سليمان ولد المدعي خطا ليس به - دامن المدعي عليه المذكور بغير من بندقية معمرة
 ببارود ونوى تخرج النوى من العيار المذكور فصادف فلان سليمان ولدي الاسفل
 من الجهة اليسرى فاسال دمه وصادف العنق الايسر ونزل في جوفه ومات لوقته وكان
 ذلك في ٢٠ شهر ذي الحجة سنة ١٢٧٧ قبل غروب الشمس بجوار منازل البلد من
 الجهة القبالية في فرح حسن السفلى من الناحية واريد اجراء ما يقتضيه الشرع في ذلك
 واسال سؤاله سئل المدعي عليه المذكور عن ذلك بعد ثبوت معرفته بشهادة شاهدي
 انحصار الارث المذكورين اه - لاه فاجاب بان في يوم الخميس الموافق عشرين شهر
 ذي الحجة سنة ١٢٧٧ قبل غروب الشمس في فرح حسن السفلى المذكور بالناحية
 كان معي بندقية مملوكة وكنت من جملة المتفرجين على الفرع المذكور فارت ضرب
 البندقية في البحر يد المجهول على رجل فلم تخرج وفعلت ذلك ثلاث مرات ولم يخرج العيار
 المذكور من البندقية وفي المرة الرابعة اردت تصليح الصوانة التي بالرناد فخر السيد
 ابن محمد عبد القادر احد الخفرة بالناحية وشط الصوانة والبندقية بيدي فخرج من
 الصوانة نار سقطت على القالية فخرج العيار من البندقية وكان بها بارود ونوى تخرج

فصادف سليمان ولد المدعي في فكه الايسر وعنقه الايسر فنزل الى جوفه ومات بوقته
عن والديه المذكورين بلا شريك ولم يكن خروج العيار المذكور من فكه وانما هو من
فعل السيد بن محمد عبد القادر المذكور فهو الذي قتل ولد المدعي وانما ا قتله وانكر ذلك
و بحده جدا كيا بحضوره شهوده فطلب من عوض المدعي المذكور بيعة تشهد له طبق
دعواه فحضره المكرم الحاج ابراهيم محمد شراي والمكرم محمد رضى وان الهوى صا تى احضر
المكرم عبد الله بن شريف من اهل الى ناحية طهمة من ولاية الجيزة والمكرم حسين بن
شافى الدهشورى المقيم بن ناحية مطر طارش في يوم وعترقا باتهم الميعاينا شيئا فطلب
من المدعي بيعة غير هذين الشخصين اكونهم الم يشهدا بشئ فعرّف بأنه لم يكن عنده بيعة
تشهد له بذلك فطلب من عوض المدعي بيعة تشهد له على وجود ولد سليمان القاهر
المذكور مقتولا بجوار منازل الناحية من الجهة القبالية في عشرين شهر ذى الحجة سنة
١٢٧٧ قبل غروب الشمس ومصابا في فكه الايسر وفي عنقه الايسر وقول بجوفه
وسال منه الدم لانكار بعض اهل الناحية وجوده مقتولا بهذا الهل بهذه السكيفية المدعي
به فحضره الجنب المكرم موسى افندي باشمهندس مديريه القيوم والمكرم الشيخ على
ابراهيم السهاجى والمكرم الشيخ غريب بن محمد ناجى من جرد و فيوم بحضوره عثمان
افندي ناظر قلم مجلس الدعاوى الموفا اليه اعلاه احضر المدعي المذكور المكرم ابراهيم
ابن محمد البناء من اهل الى ناحية اهر يت فيوم والمكرم جمعة بن دياب موسى من اهل الى ونا
القسم المقيمين وقتئذ بن ناحية مطر طارش المذكور وشهد كل منهما على انفراد في وجه
المدعي عليه المذكور بلفظ اشهد انهما عاينا سليمان القاهر من درجة البلوغ ابن
المكرم عوض بن على الجبالي من اهل الى ناحية مطر طارش مطروحا على الارض بجوار
منازل ناحية مطر طارش من الجهة القبالية وبه جرح في فكه الايسر مسائل منه الدم
وجرح ثان في عنقه من الجهة اليسرى وسائل منه الدم ايضا ووجد بين كتفه وعنقه مخروقا
وسائل منه دم خارج من جوفه وذلك كان في يوم الخميس عشرين ذى الحجة سنة ١٢٧٧
قبل غروب الشمس وهو مقتول لارواح فيه هذاما عاينه المذكوران وشهدا به وزكيا
وعدلا بشهادة المكرم محمود بن على السيليني من اهل الى ناحية السيليين المقيم بالسكفور
بناحية سيلة فيوم والمكرم الحاج رضوان بن على زيدان من اهل الى ناحية بني مجنون
فيوم فلما ثبت ذلك طلبت القسامة واختاروا الدالمقتول المذكور بطريق الاصاله
والو كالة من اهل الى الناحية نجسين رجلا يحلفون بانهم ما قتلوا ولده ولا يعلمون
الذى قتله وعدددهم فحضر واجيها بالجاس بحضوره شهوده وطلب الولي المذكور بطريق
الاصاله والو كالة تحليفهم فخلف كل منهم بلفظ والله الذى لا اله الا هو ما قتلت سليمان
القاهر ابن عوض الحاضر به هذا المجلس ابن على الجبالي من اهل الى ناحية مطر طارش
فيوم ولا اعلم له قاتلا فلما حلفوا الايمان المذكور وتمت القسامة ترتبت الدية على

اهل الناحية وهو اقلهم وقد رها عشرة آلاف درهم فضة تؤخذ منهم على ثلاث سنين
وحكم بذلك بالمجلس بحضور شهوده والمدعى عليه كاحدهم في الدية ولا يلتفت لقول
المدعى عليه بان الذي تسبب في قتل سليمان المذكور هو السيد بن محمد عبد القادر
لان المدعى عليه من اهالي الناحية ومنهم ولا تجوز شهادته على احد من اهالي
الناحية سيما ولم يتممه المدعى بذلك ولا جل الاعلام تحرره هذا ايضا فالحكم
الشرعي في ذلك (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من وجوب القسامة والدية على اهل
البلدة التي ثبت وجود القتل بالقراب من في مكان مباح بحيث يسمع الصوت منه
اخذ من التعجبير بالجوار اذا كان الامر كذلك ولم يثبت القتل على احد صحيح موافق
لشرع حيث صدرت الدعوى على واحد من اهل البلدة المذكورة بالقتل وهذا اذا كانت
تلك البلدة صغيرة ليست ذات محلات كما هو الحال في قري الريف والله تعالى اعلم
(سئل) بكتاب واردمن المعية السنية في ٢ جاسنة ١٢٧٨ عن اعلام محرر من قاضي جرجا
مؤرخ في ٩ رهنه ٧٨ بخصوص جادثة مضمونها بحضورنا مجلس قضايا مديريه جرجا لذي
حضره وكيل المديرية وحضرات الاعضاء ومفتي المجلس قدس سموت دعوى قتل
جادا الكريم حسين بن مدين العريني المنحصر ارثه في والده حسين بن مدين المذكور
والدته حورية بنت عبد التيس كلاهما من ناحية العتامنة بقسم طهطام من غير
شريك لهما في ذلك حسبما شهد بذلك في وجه المدعى عليه الاتي ذكره بعد دعوى
صحيحة المكرم فاضل بن عبد المتعال الخطيب بالناحية والرجل قاسم عبد الله من
الناحية ايضا وبعد حضور الرجل حسين والمرأة حورية والدي المتوفي المذكور
وحضور غريمهما المستوي معهما بمجلس الدعوى الرجل محمد محمد بن الملقب بالبحش
من الناحية ايضا ادعى عليه بانه تعدى وضرب مورثهما جادا الكريم المذكور وهذا
ببند قبيحة معمرة برش من رصاص فاصابه في جبهته من الجانب الايمن فقطع اللحم
وكسر العظم واسال الدم ووصل الى المخ واخرج بعضه فأت لوقته بسبب ذلك ويطلبانه
بما يترتب لهما قبله شرعا وطلب اسأله في ذلك سئل محمد محمد بن المدعى عليه المذكور
فاجاب بالانكار والجحود للقتل راسا فطلب من المدعين المذكورين بيعة شرعية
تشهد لهما طبق دعواهما فاحضرا كلا من الرجل شافعي بن سعيد والرجل محمد عوض
والرجل عطية حسن الجميع من الناحية المذكورة وشهد كل منهم على الانفراد بلفظ
اشهد بعد الطلب في وجه المدعى عليه محمد محمد بن المذكور بانه تعدى وضرب
جادا الكريم ابن المدعين المذكورين عمدا ببند قبيحة معمرة برش من الرصاص فاصابه في
جبهته من الجانب الايمن فقطع اللحم وكسر العظم واسال الدم ووصل الى المخ واخرج
بعضه فأت لوقته بسبب ذلك عن والديه المذكورين بلا شريك فاعذر الى المشهود
عليه في شهادة الشهود المذكورين فلم يبدفهم معنا شرعيا ولا قادحا جليا وبعد
التفحص عن حال الشهود ذكرنا اسرارهم علنا بشهادة الشيخ فاضل بن عبد المتعال الخطيب

والرجل فرج عامر والرجل حسن بن حسن والرجل أحمد سيد الجميع من الناحية
المدعى كورة فعلى موجب ذلك ثبت قتل المدعى عليه للمتوفى المذكور محمد داود يترتب فيه
القصاص وحكمنا به على المدعى عليه المذكور لوارثيه المذكورين بطلبهما فى المحكم
(أجاب) حيث ثبت القتل العمد بالبيئة المذكورة بعد دعوى صحيحة بالوجه الشرعى فانه
يقضى من القاتل بطلب الاولياء حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب واردمن
المعية السنية فى ٢ جاسنة ٢٧٨ ومعه مذكرة واعلام شرعى محرر من قاضى جرجان مؤرخ
٢٨ رنة ٧٨ مضمونه بحضور نايدىوان المديرية بمجلس دعاوى مديرية جرجان لدى حضرة
وكيلها وحضور حضرة مفتى المجلس وحضرات الاعضاء قد سمعت دعوى قتل
عبد المتعال بن أحمد بن غويل من ناحية الربانية بقسم سوهاج المتوفى ومنه صرارته فى
زوجه المرأة أم أحمد بنت نائب حمد من الناحية المذكورة وفى ابيه القاصر من منهاهما
عيسى وعوض من غير شريك حسبما شهد بذلك الرجل عبد المغيث عوض مازن والرجل
حسن سليمان حمودة كلاهما من الناحية المذكورة بعد المرافعة الشرعية على المدعى
عليه الا ترى ذكروا متهم فى قتله محمد سيد من ناحية صوامع بقسم سوهاج وحضر الرجل
العاقل أبو ليلي أحمد غويل من أهالى ربانية الشرق بقسم سوهاج الوكيل الشرعى فى
الخصومة عن المرأة أم أحمد بنت نائب حمد زوجة المتوفى الثابت وكيله عنها شرافها
ياقى شفاها وبشهادة عبد المغيث عوض مازن والرجل حسن سليمان حمودة العارفين
بما حلية ونسبها وحضر محضوره غريمه المستوى معه بالمجلس محمد سيد المذكور والمدعى
أبو ليلي الوكيل عن المرأة المذكورة على غريمه محمد سيد المدعى عليه بانه تعدى وضرب
عبد المتعال المذكور الذى كان زواجا لموكلاته المذكورة محمد ابندقية معمرة برصاصه
أصابته برصاصته فى شقه الايمن فقطعت اللحم وكسرت العظم واسالت الدم ومات من
ذلك فى الليلة التالية لوقت ضربه عن ورثته المذكورين من غير شريك ويطالب بهما
يترتب عليه فى ذلك شرعا ويسال جوابه سئل محمد سيد المدعى عليه المذكور عن ذلك
فاجاب بالنكار وجمد دعوى المدعى القتل المذكور بحمد كليفا طلب من ابى ليلي
المدعى المذكور بينة تشهد له طبق دعواه فعترف ان لا يثبت عنده على ذلك فترتب له
اليمين على غريمه محمد سيد المدعى عليه المذكور فاطاع لها المدعى عليه وأبى أبو ليلي
الوكيل المدعى المذكور عن تخليفه فامر بالاكف عن المعارضة له بغير اليمين الشرعية
مادام طاهر هو وموكلاته عن البرهان الشرعى وسطر هذا ناطقا بصورة المحال فى المحكم
(اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد محكم ما فيه بالمانع عن المدعى عليه لهجهز
المدعى عن الاثبات وهو صحيح لكن لا يتم الا اذا لم يكن المدعى عليه من اهل المكان
القريب من محل القتل بحيث يسمع منه الصوت او كان محله قريبا لكن غيره اقرب
منه او كان محل القتل ملو كالتغير المدعى عليه اما اذا كان المثل الذى وجد فيه القتل

وهو مكان الاصابة - لو كاله او مباحا ومن اراضي بيت المال وكان الهل المملوك
للادعي عليه القتل اقرب المحلات من غيره ومع ذلك يسمع منه الصوت - وثبت ذلك فانه
يقضى بالقسامة والدية بطلب الاولياء على المدعي عليه بهد استيفاء ما يلزم لذلك شرعا
ولا يهدد ردمه وهذا الاعلام لا يعلم منه شيء من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من المعية
السنية في ٩ جاسنة ١٢٧٨ على خطاب واردم من مديرية قننا واسنان في ٢٤ رسته ١٢٧٨
عن اعلام شرعي بخصوص حادثة تاريخ ١٢ رسته ١٢٧٨ مضمونه انه بحضورنا
بقية لم دعاوى المديرية بحضور حضرة الناظر والاعضاء والعمد حضر الرجل آدم بن
هطية بن ابراهيم من السعطا زوج المرأة ستهم بنت خليفة بن احمد من الناحية عن نفسه
وبالولاية الشرعية على اولاده منها القاصر بن حينئذ عن درجة البلوغ وهم ابراهيم
ونقيسة ووصيفة وطريفة وحضرت ايضا المرأة آمنة بنت الرجل حسين عسر التي هي
بنت المرأة ستهم المتوفاة المذكورة بجميع ورثة المرأة ستهم بنت خليفة المذكورة
الثابت انهم مورثوها واولياء دمها واولادها وارث لها غيرهم بشهادة كل من الرجل احمد
خليفة احمد و ابراهيم مرزوق محمد من السعطا في وجه المدعي عليها الا آتي ذكرها بهد
المرافعة الشرعية وحضرت بحضورهما المرأة العاقلة وصيفة بنت اسمعيل بن علي من
نجع الشيخ مرزوق بالسعطا وادعي كل من الرجل آدم والمرأة آمنة على المرأة وصيفة
المذكورة بانها ضربت مورثتها - المرأة ستهم المذكورة بطرق سنطصغير في راسها
فبطحتها وصال الدم منها وكان مسكها المسك على اسمعيل اخو وصيفة المذكورة وذلك في
يوم الاحد ١٢ شهر محرم سنة ١٢٧٨ بجوار قبره على الله تعالى سيدي على التجار وهي
راجعة من البئر بقرب نجع الشيخ رزق فكان مباح بحيث يسمع الصوت منه وبعد
ضربها توجهت ستهم المضروبة بنفسها الى ناظر هذه السعطا واخبرته بذلك ثم توجهت
بهذا ذلك الى منزل والدها بنجع عوض عرنوس وكنيت مريضة ملازمة للفراش بسبب
الجرح المذكور لا تدخل ولا تخرج الى ان توفيت الى رحمة الله تعالى بسبب ذلك في يوم
الخميس ١٢ محرم سنة ١٢٧٨ ويطلبان المرأة وصيفة المذكورة بما يترتب لهما عليها
في ذلك شرعا ويسالان جوابا لسائلات المرأة وصيفة المدعي عليها عن ذلك فاجابت بالجد
والانكار والضرب وطلب منهما اثبات دعواهما بابا البرهان الشرعي فاحضرا كلا من
الرجل عمر جدم عوض وعارف محمد همام وسالم عميرة احمد وعلى عامر محمد وعلام احمد
العقرو خايل رزق محمد الستة اشخاص المذكورون من نجع الشيخ رزق ببلد المرأة
وصيفة المدعي عليها وسئلوا عما يعلمون في ذلك فاجابوا فردا فردا في وجه المرأة
وصيفة المذكورة بقولهم نشهد ان المرأة وصيفة بنت اسمعيل المدعي عليها ضربت
المرأة ستهم بنت خليفة بن احمد مورثة المذكورين بطرق سنطصغير في راسها فبطحتها
وصال الدم من راسها فكان مباح بجوار قبر الشيخ على التجار قريما من بلدتهم نجع الشيخ

جمادى الاولى سنة

رزق قرباينا بحيث يسمع الصوت منه في يوم الاحد ٦ محرم سنة ١٢٧٨ ثم توجهت ستمهم
المضروبة بعد ضرب بها من نجح الشيخ رزق الى منزل والدها بنجح عوض عن نوس ولم تزل
ملازمة لافراش حتى ماتت وايضا حضر الرجل ابراهيم بن محمد عبد الرزاق من اهالي
النجيرة حلاق ناحية السعطا وشهد بان المرأة ستمهم المذ كورة صار بطعها في نجح الشيخ
رزق في ٦ محرم سنة ١٢٧٨ ثم انتقلت منه الى نجح عوض وهي مريضة في فراشها
لا تدخل ولا تخرج حتى ماتت بسبب الضربة المذ كورة انما لم يشاهد الضارب لها وقت
الضرب وكذلك حضر المكرم عبد الله افندي ابن علي حكيم قسم قنا وشهد بانه عاين
المرأة ستمهم المذ كورة مبطوحة في راسها بنجح عوض عن نوس بالبطحة التي اصبحت بها
ملازمة لافراشها لا تدخل ولا تخرج وموتها كان بسبب البطحة المذ كورة ولا يعلم
الضارب لها وصارت تركية الشهود المذ كورين بعد الهجز عن الطعن فيهم سرا ثم علمنا
بشهادة كل من الرجل احمد خليفة احمد و ابراهيم موزق محمد من السعطا في نذ صار
تفهم الورثة المذ كورين بما يقتضيه الوجه الشرعي من الدية والقسامة على اهل نجح
الشيخ رزق وعوا قلوبهم بعد طلبهم لذلك وتحليفهم الايمان اللازمة للقسامة باستيفاء
ما هو لازم لذلك شرعا قابوا عن التحليف وقبول الدية وامتنعوا عن ذلك فنعوا ورفض
امر ذلك للحكومة وتحرروا هذا اعلاما بذلك في المحكم (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من
عدم ايجاب شيء في هذه الحادثة والحال ما ذكر بناء على ما هو مسطر بهذا الاعلام صحيح
موافق للشرع اذ كان المدعيان المذ كوران عاجزين عن اثبات القتل على المدعى عليها
التي هي من اهل نجح الشيخ رزق المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المعية
السنية في ٩ جمادى ١٢٧٨ اشرع على خطاب وارث المعية من وكيل مديرية كوردفان
عن اعلام من قاضي المديرية مؤرخ في ٢٩ ص سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونه قد
حضر لدينا بالمحكمة الشرعية بمديرية كوردفان حامد ولد ابراهيم الجامي شيخ حلة بجي
بقسم خمسي والمرأة ام دورين زوجة حامد المذ كور ووالدة القاتل وحضر لحضورهما
احمد ولد الضوا وهر اخوه المدعى عليهم ما قتل على ولد حامد المزبور وبعد ثبوت قرابة
حامد وزوجته المذ كورة للقتيل على المذ كور وادانتهما المذ كورين ما ابويه وعلى المذ كور
ابنهما ومنحصر ارثه فيهما في وجه المدعى عليهم المذ كورين بعد المرافعة الشرعية
بشهادة كل من ابراهيم ولد عتيق ولد محمد الجامي القاطن بحلة ابي عكن ونديان ولد
فرج ولد بدوي القاطن بحلة بجي المذ كورة ووكيل الديناسر او علمنا وكتبت ام دورين
والدة القاتل زوجة حامد ابنا الخصومة في دم ابنا على المزبور وكالة مفوضة فادعى حامد
ولد ابراهيم المرقوم على خصميه المحاضر بن معه بمجلس الدهوي احمد ولد الضوا وهر
اخيه ان في سبع وعشرين خلت من شهر رجب الاصح سنة ١٢٧٧ ليلة الجمعة كان ولده
على ناء في بيت اخت له تسمى ماهلة بالحلة المذ كورة حتى جاءه هه هذا المحاضر
ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعد ذلك كله خرج ابنه من بطن البيت

١٢٧٨

١٠

قوله صحيح الخ سيأتي بيان
ذلك ضمن جواب سؤال
في هذه التركة بتاريخ
غاية جا سنة ٧٨ حيث
سئل عن الحادثة من المعية
ثانيا اه منه

فتعدى عليه عمر هذا وضربه بعصا كبيرة في رأسه على جفنه من جهة اليسار حتى كسر
عظم الجفن ثم جاء أخوه أحمد هذا الحاضر وضرب ابنه عليا أيضا بعصا كبيرة ثم رمية
على نصف رأسه حتى قسم الجمجمة نصفين وكسر عظم الرأس وذلك بغير سبب منه بل وقع
منهما هذا عدوانا وان ولد من حين الضرب لازم القراش الى ان مات في شهر شوال سنة
٢٧٧ في يوم الاثنين نهار سبعة عشر خلت منه في السنة المذ كورة والحلة المذ كورة
وحيث ان ولده عليا قتل وتركه هو وامه زوجة المدعى المذ كورين ولم يترك غيرهما
مطلقا ونحصر ارثه فيهما فقط بغير مشارك لهما يطلب الا ان دمه من احمد ولد الضوا
المر بوراكونه هو الذي قتل ابنه وضربه بقوة من ضربه أخيه عمر وما نشا الموت الا
من ضربة احمد وبريد النظر في ذلك بالوجه الشرعي مثل المدعى عليهم ما جوابا عن ذلك
فاجاب احمد ولد الضوا المذ كور عن نفسه بطريق الاصاله وعن أخيه عمر بطريق
الوكالة الثابتة بالجلس بانكار ذلك وجمده جدا كليا فعندها كاف المدعى البيضة
العادلة التي تشهد له على طبق دعواه فقاب وحضر واحضر كلاما من دفع الله ولد فزاري
ولد حامدا لجامعي القاطن بقسم خرسى وعبد الرحمن ولد محمد ولد حامدا لجامعي القاطن
بالقسم المذ كور وخمس ولد جديد ولد سالم الصبيغى القاطن بحلة كجي وعبد الله ولد
ياسين ولد فرج القاطن بحلة كجي أيضا ويوسف ولد فزاري ولد حامدا لقاطن بخرسى
أيضا وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهم بمقرده بحضور المدعى عليه قال أشهد ان في
سبعة وعشرين يوما خلت من شهر رجب الاصح سنة ٧٧ ليلة الجمعة كان على ولد حامد
المدعى ناغما في بيت أخت لاييه تسمى ماهلة بحلة كجي المذ كورة حتى جاء عمر هذا
الحاضر ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعد ذلك كله خرج ابنه على من
بطن البيت فتعدى عليه عمر هذا وضربه بعصا كبيرة في رأسه على جفنه من جهة
اليسار حتى كسر عظم الجفن ثم جاء أخوه أحمد هذا الحاضر وضربه أيضا بعصا كبيرة
رمية على نصف رأسه حتى قطع الجمجمة نصفين وكسر عظم الرأس وذلك بغير سبب منه
بل وقع منهما هذا عدوانا وان عليا ولد حامدا المضروب من حين الضرب لازم القراش
الى ان مات في شهر شوال في يوم الاثنين نهار سبعة عشر يوما خلت منه في السنة
المذ كورة والحلة المذ كورة وان ولده عليا المذ كورة قتل ومات ترك وارثا سوى والديه
حامد وزوجته أم دورين المذ كورة ونحصر ارثه فيهما بغير مشارك لهما فلما شهدوا
هكذا سئل المدعى عليه هل له طعن شرعي فيهم فجزعته فطلب من المدعى تزكيتهم
فاحضر كلاً من أولاد ولد فرج ولد جهينى البديري القاطن بحلة أي يمكن قري يسان
مدينة الابيض وحج ولد جهينى البديري القاطن بحلة أي عكن المذ كور وعد
الاستشهاد شهد كل واحد منهم بمقرده بحضور المدعى عليه قائلان كلاما من الشهود
المذ كورين عدل مرضى مقبول الشهادة لمعرفتهم ما بهم وما حوالهم معاشرة وديانة

وامانة وكداز كوالديناسر او قبلت شهادتهم شرعا ثم انا قد خير فاحمد المدعى
وزوجته بين القصاص واخذ الدية فاخارا القصاص وبموجب ذلك ثبت لدينانان
موت على من ضرب به احمد ولد الضو المازي بور على الوجه المسطور وحكمت بذلك وانه يقتل
قصاصا في دم على المازي بور كما قال الله تعالى في كتابه العزيز ولكم في القصاص حياة
الاية موافقة لقول صاحبين المواقف ابقية المذاهب الثلاثة واتباعا لارادة السنية لما
تقرر عند علماء المذهب بان امرولى الامر اذا وافق فصلا مجتهدا فيه بقول في المذهب او
بقول امام من الائمة نفذ ويوجب العمل به شرعا واما عمر ولد الضو المازي كور فقد عفا عنه
حامد المدعى وزوجته وابرآه من دعوى ضرب ابنهما فلا مطالبة عليه ومن حضره وشهد
به الفقيه عباس مقبى المديرية والفقيه حسن عبدالمطلب والحاج محمد ولد الحاج
الحسين والفقيه محمد المكي وعبد الرحيم اخوه والحاج محمد واهل البيت وبقية هجر
شا كرو غيرهم فالحكم (اجاب) بالنظر في هذا الاعلام وجد ان المدعى حصر القتل في
ضربة واحدة المدعى عليه ما واما الشهادة فلم يبين فيها ذلك فيحتمل ان القتل بسبب
الضرر بتين بحيث كانت كل ضربة منهما لو انفردت ا قتلت ويحتمل ان القتل بسبب
احدى الضررين وتبين وحينئذ لم تتضح مطابقة الشهادة للدعوى فلا يقضى بها والحال هذه
فيقتضى رد الاعلام لاستيفاء ما هو لازم والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى المتصورة
عن ضرورة حجة محرقة من محكمة منية فخر مشموله بامضاء وختم السيد عبد الفتاح عابد
قاضى الناحية المذ كورة مضمونها هو انه بمجلس الشريعة الشريفة الزكية بمحكمة
منية فخر بولاية الدقهلية بين يدي مولانا المحاكم الشريعى متوليا واما معها من الولاية
المذ كورة الواضع خطه وختمه اعلامه بحضرة كل من العمدة السيد خليل السيسى
والعمدة الشيخ على ابراهيم الجزار والشيخ احمد الشهاى ووهبة نياض واحمد امينة
وخليل جلال واحمد قنبار جميعا من اهالى منية فخر واطلاعهم على ما سيذكر فيه ادعى
اسماعيل الحبشى ابن المرحوم مصطفى الحبشى بطريق وكالة الشريعة عن الحرمة
عيوشة بنت المرحوم الحاج حسن السكتي المرزوقة له من زوجته المرحومة الحاجة
امونة بنت المرحوم الحاج سيد احمد القمري الثابت تو كيله عن سا والمتضح معرفتها
بشهادة كل من محمد سيد احمد غراب وحسن سليمان الطار جميعا من اهالى منية فخر
على الحاضر معه بالهاسر هو محمد القمري ابن المرحوم حسن القمري ان الحرمة عيوشة
وكالة المدعى المذ كورة تسحق اربعة قرايط وربعمان قيراط على الشيوخ الشرعى في
كامل الدار الكائنة بمنية فخر بحسرة المراكبي المدودة بحمد وداربعة القبلى للحارة
المذ كورة وفيه الباب والبحرى لما يمد بحضرة عتيق افندي ابن المرحوم محمد البقلى
والشرقى لما يمد والعمدة السيد خليل السيسى ابن المرحوم السيد خليل والغربى لما يمد
محمد ابى الحسن ابن المرحوم عبد الله ابى الحسن الخلفه الدار المذ كورة عن المرحوم

سيد احمد الغمري ابن المرحوم عبدالله الغمري المتوفى سيد احمد الغمري المذكور عن
كل من زوجته المحرمة صالحة اقبائية وبناته منها الثلاث هن المحرمة الحاجة امونة
والدة عيوشة الموكلة المذكور والمحرمات ربيعة والمحرمات زنوبة وشقيقة حسن الغمري ابن
المرحوم عبدالله الغمري المذكور المتوفى حسن الغمري المذكور عن كل من زوجته
المحرمة زنوبة بنت المرحوم عبدالله ادريس واولاده منها محمد واحد وزليخا وعيوشة وان
احمد الغمري المذكور توفي عن كل من والدته زنوبة المذكور وولده حسين ثم توفيت
زنوبة زوجة حسن الغمري عن كل من اولادها هم محمد وزليخا وعيوشة ثم توفيت زنوبة
بنت الحاج سيد احمد الغمري عن كل من زوجها الحاج محمد حرز وشقيقة المحرمات امونة
والمحرمة ربيعة ووالدتها صالحة ثم توفيت صالحة المذكور عن كل من بناتها المحرمة الحاجة
امونة والحاجة ربيعة فرضا ورضا لعدم عاصب لها ثم توفيت الحاجة امونة المذكور
والدة المحرمات عيوشة الموكلة المذكور عن كل من بناتها المذكور وشقيقة ربيعة المذكور
وتركت في الدار المهدودة اربعة ثمانية قراريط ونصف من قيراط ارثا من والدتها سيد احمد
الغمري وشقيقة امها صالحة المحرمة المحصر ذلك في بقية وشقيقة المذكور كورق من مضافة وان
المدعي عليه المذكور وواضع يده على الدار المذكور كورة من منذ تسع سنين بعد وفاة والدة
الموكلة المذكور كورة وانه مانع موكلة المدعي المذكور عن استحقاقها اربعة الاع في الدار
المذكور كورة بغير وجه ويريد المدعي الوكيل المذكور تحقيق ذلك ويطلب اب المدعي عليه
برفع يده عن استحقاق موكلة في الدار المذكور كورة بالوجه الشرعي سئل من المدعي عليه
المذكور عن ذلك فاجاب بالانكار ملكية المحرمات عيوشة والكتبية الموكلة المذكور كورة
للاربعة قراريط وربع قيراط في الدار المذكور كورة وجملة ملكية الموكلة المذكور كورة للخدمة
المذكور كورة جدا كايا وان الدار ملك والده حسن الغمري فلم يصدق المدعي الوكيل
المذكور على ذلك وطلبت منه بيعة تثبت دعواه المذكور كورة فاحضر كلام من محمد احمد
علة ومحمد عبد الرحمن هما من اهالي منية غمروا دى كل منهما شهادته على انفراد بقوله
اشهد ان المحرمات عيوشة والكتبية موكلة المدعي المذكور كورة تستحق اربعة قراريط وربع
قيراط ارثا من والدتها امونة بنت الحاج سيد احمد الغمري في الدار المهدودة اربعة الاع
المتركة عن الحاج سيد احمد الغمري المذكور كورة كيا واعدل بشهادة كل من العمدة
السيد خايل السيسى والعمدة الشيخ علي ابراهيم الجزار هما من اهالي منية غمري فثبت
ثبت ملك الموكلة لاربعة قراريط وربع قيراط في الدار المذكور كورة البالغ قيمة الحصة
بقول من ذكرها ومائة وثمانين قرشا وثلاثي قرش ومائة صاعا ومضمون سؤال فاضى
المنصورة يطلع على هذه الحجة حضرة العلامة الفاضل المفتي الحنفى ويفيد هل هذه الحجة
صحيحة معمول بها شرعا مستوفية لشرائط الصحة حتى اذا عاد المدعي عليه وتظلم من
القاضي المحررة من طرفه هذه الحجة وانكر ما هو محرر بها الايلة فتا الى انكاره وظلمه

اولا يست مستوفية اشراط الصحة ولا يعد قول القاضي في هذا مذنب الى آخره حكما وما
 حكم الله في ذلك (اجاب) بالاطلاع على صورة هذه الحجة وجد الحكم المستطرف في غير
 صحيح وايست مستوفية والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية بافادته في ٢٩ جا
 سنة ١٢٧٨ على خطاب وارد من مديرية اسيوط مؤرخ في ١٨ جاسنة ٧٨ ومعهما
 اعلام شرعي من قاضي اسيوط مؤرخ في ٤ جاسنة ٧٨ بخصوص حادثة مضمونه
 بحضور نايدوان المديرية اسيوط وحضور حضرة وكيل المديرية ومقتنى المجلس حضر
 محمد عبد النبي النجدا وفي من اهالي طوخ مع غريمه الشاب البالغ خالي العذار
 معتمد بن فراج بن زيد من اهالي ديروط الشر يف وادعي محمد المذ كور عن نفسه
 وبالولاية الشرعية على بنت ابنه سعيد المتوفى قتيلا هي القاصر جليلة وبالوكالة
 الصادرة شفاهها بالهاس عن زوجته ام ابنه سعيد المذ كور هي الحرمة ذهب بنت سعيد
 مشرف وعن زوجة ابنه الحرمة منتهى بنت المرحوم عبد الرحمن بعد معرفته الموكلتين
 عينا ونسبا وانحصار اراث المتوفى فيهما وفي الوكيل المرسوم وبحضوره بشهادة عبد
 الرزاق عبد النبي واحد عبد النبي كلاهما من طوخ بان بالجهة القبلية من ناحية ديروط
 المذ كورة دريا مستطيلة نافذ الباب بالجهة القبلة وباب آخر في خوخة في اقصاد تشعب
 بالجهة الشرق وفي وسطه خوخة اخرى غير نافذة تشعب عنه بالجهة الغرب ثم تشعب
 عن الجهة القبلة ايضا خوخة اخرى غير نافذة كذلك مشتملة على اربعة اماكن منها
 مكان مملوك لوالد المذ هي عليه يضع فيه تبنة يعرف بالشونة ومنها منزل ملاك حسين على
 محمد واخوه البائع محمد والقاصر سيف الدين ومنها منزل مملوك لرجل يدعى بخلاب
 هدية والرابع منزل مملوك لحسن احمد ومن مدة ترى يدعي اربعة بين يوما كان حسين
 المذ كور قدم الى منزله من غيبة غابها فوجه اليه ابنه سعيد المذ كور للسلام عليه
 وجلس معه ومع حسن احمد في الخوخة المذ كورة فاصيب برصاصة من ظهره مرت الى
 بطنه وسقطت فوق طر بجاعلى الارض بين باب شونة والد المذ هي عليه وباب
 دار حسين المرقوم ومات قتيلا لوقته بسبب ذلك ولهدم علمه للقاتل انسى للمحكمة
 وعترف عن محل قتله فاحضر المحكومة كلاما من حسين على وحسن احمد المذ كورين
 بسبب صدور القتل في زقاقهما فاخبراه ان معتمدا المذ كور هو قاتل ابنه سعيد المرسوم
 فصدفه ما على ذلك وحمهم دعوا بهدم ابنه فيسه وابرامتها اهل الزقاق واهل الدرب
 ويطلبه بما يترتب عليه في ذلك وسال جوابه عن دعواه المذ كورة فعند ذلك سئل المذ هي
 عليه عن دعوى المذ هي فانكرها وجمدها جدا كليا فطلب من المذ هي بينة شرعية
 تشهد له بدعواه فاحضر كلاما من حسين وحسن المذ كورين واستشهد بهما على دعواه
 فاخبر ابا بن المذ هي لاحضر للسلام على احدهما حسين المذ كور وجلس معه ما دخل
 باب زقاقهما الجسامع لدارهما وشونة والد المذ هي عليه ودار بخلاب المرقوم فدخل

عليهم المدي علىه ولم ير بامعه سلاحا ولا بندقة و بعد ان سلم كذلك على حسين تقضى عنهم
وتجاوزهم الى داخل الزقاق فلم يشعر احدى سمع اصوت بندقة لم يرا ضاربها واصيب
سعيد ابن المدي بمقادير ثم بعد ذلك رجع اليهم المدي عليه ويده فرد طبع صغير قدر
شبر وقال لسعيد المضر وب لا تخف ان الذي اصابك بارود ثم مات المضر وب بسبب ذلك
وبوجود القرد المذكور بيد المدي عليه فهما انه الضارب ولم يعلما كونه هذا او خطا
واعدم صحة الشهادة المذكورة لكونهما لم يشهدا بما يثبت الضرب او الاقرار به ولكونهما
من اهل الهلة التي صدر فيها القتل لم تقبل شهادتهما شرعا وان لم يكن المدي عليه من
اهل اهل لا يقول امام المذهب الامام الاعظم الذي صححه اهل التصحيح من علماء مذهبه
طالب من المدي عليه بيعة سواهما فخرج عن ذلك وترقت اليمن على المدي عليه لارائه
اهل الزقاق والدرب من دعواه فامتنع من التعليف وفوض الامر للحكومة فبمقتضاه
صار لا مطالبة للمدي قبل المدي عليه بغير اليمن مادام عاجزا عن اليرهان ولا جيل
الاعلام تحرره هذا (اجاب) فامتضت هذه الاعلام من عدم ايجاب شي في هذه الحادثة
والحال ما ذكر على الوجه الموضح به في محله والله تعالى اعلم (سئل) من الجمعية بتاريخ
٢٥ جاسنة ٧٨ عن اعلام محررون وكيل قاضي الفيوم مؤرخ ١٦ ذي الحجة سنة ٧٧
مضمونه بمحضرة كل من فلان وفلان ومن جلاتهم - م م قى مجلس المديرية وويلها بعد ان
ثبت وفاة المرحومة جميلة بنت المرحوم الحاج احمد دهوى من اهالي ناحية اشواى
الزمان في يوم وانحصار ارثها الشرعى في والدتها المرحومة عائشة بنت المرحوم على السميع
واشقائها فرج وحققة وقاطمة البالغين العاقلين الحاضرين بالمجلس المذكور من غير
شريك لهم في ذلك بشهادة كل من المذكور الى عائشة بن على الى حجر والمكرم حسن بن على
محمد كلاهما من اهالي ناحية سنور في يوم بلفظ اشهد في وجه المدي عليه الاتي ذكره
ادناه بعد المرافعة الشرعية كل منهما على انفراد المذكورين بشهادة المذكورين خليفة بن محمد
خليفة وعبد الله بن على بن احمد كلاهما من اهالي ناحية سنور في يوم ادعت المرحومة
عائشة الوالدة المذكورة وفرج الاصيل من نفسه والوكيل عن اختيسه تحفة وقاطمة
الثابت معرفة الجميع بشهادة كل من فلان وفلان العاقلين لوكلائهم المذكورين
وللا وكيل المذكور مرفقة قائمة على المكرم يحيى بن على الشاهد من اهالي ناحية قاي بولاية
بنى سو بنى اخضر بالمجلس بانه كان متزوجا بموتهم المرحومة جميلة المتوفاة المذكورة
اعلاه وطلقها وقبل وفاتها باربعة ايام حضر ليردها الى عصمتة فامتنعت وبعد ذلك غابت
المرحومة جميلة المذكورة من محل اقامتها الى مكان بنى ناحية قدمين وسينرو وزير ائب هنالك
فذلك في رابع عشر شعبان سنة ١٢٧٧ فصار البحث عليهم اذ وجدت مخنوقة من
عنقها من غير جرح وه كسورة الرقبة وذلك في التاريخ المذكور قبله في وقت الضحى
في ارض من اراضي ناحية قدمين لا يلاحد على الارض المذكورة بعيدة عن
الناحية المذكورة بحيث اذا صاح احد من الارض المذكورة لم يسمع صوته من في

البلد المذ كورة والذي خنقه او كسر رقبته هو المدعى عليه المذ كور دون غيره ويريد ان
 وجب ذلك وما يترتب عليه شرعا ومطالبة به ويسال ان سؤاله سئل المدعى عليه
 يحيى بن على الشاهد المذ كور اعلاه من ذلك فاجاب بانه كان متزوجا بالحرمة جميلة بنت
 المرحوم الحاج احمد هوى الا بشويهي الغيومي وطلقها ثلاثا قبل وفاتها بثمانية أشهر
 ولم اطلب ردها الى لكونها مطلقة ثلاثا وانار جل غريب من أهالي ناحية قاي بولاية
 بني سويف وفي صباح وفاتها كنت مارا باراضي ناحية قدمين فوجدت ناسا بكثرة
 مجتمعين فتوجهت اليهم فوجدت جميلة المذ كورة متوفاة ومطروحة بالطريق وعانيتها
 خنوقة مثل الناس المجتمعين عليها ولم يحصل مني خنق للحرمة جميلة المذ كورة ولم اعلم
 من فعل بها ذلك وانكر ذلك وجمده جدا كليا فمذ ذلك طلب من المدعين المذ كورين
 بيضة تشهد لهما طبق دعواهما فاعرفا بانه لم يكن عندهما بيضة تشهد لهما بذلك فترتب
 لهما اليقين الشرعية على المدعى عليه المذ كور فطلباهما منه مخلف كما استخلف بمحضور
 من ذكر اعلاه فبمقتضى ما ذكر لم يثبت على المدعى عليه ما ادعى به المدعيان المذ كوران
 ولا قسامة ولا دية على أهالي ناحية قدمين المذ كورة ولا غيرها الكون الدعوى على معين
 من غير أهالي الناحية المذ كورة ولم يدهيا على أحد من أهالي الناحية هذا ما صدر بمحضرة
 شهوده وبه حكم (اجاب) المحكم بعدم ايجاب شيء في هذه الحادثة حيث لم يثبت القتل
 وقد وجد في الارض المذ كورة التي لا يد لاحد عليها وهي بعيدة عنها بحيث لا يسمع منه
 الصوت في محله وهذا ما لم تكن تلك البرية متفعلا بالعامّة المسلمين بالاحتطاب
 والاحتشاش والكلال والموالو كانت كذلك فالدية واجبة في بيت المال حيث كانت
 بعيدة عن سائر العمران بحيث لا يسمع الصوت وهذا كله بناء على ما هو مطروحه بهذا
 الاعلام المهر من وكيل قاضي الغيوم واما بالنظر لما في قرار هذه القضية المرفوق مع
 الاعلام المذ كور من ان الارض التي وجد فيها القتل هي غيط الحلبنة من اراضي
 يوسف أفندي من ارباب المعاشات وانه بالمقاس من محل وفاتها الى محل كفر حسن
 فربط الكائن باراضي قدمين سبع عشرة قصبة وهو اقرب الجهات الى محل القتل وعلى
 هذا فيسمع الصوت من الكفر المذ كور فلا يجب امضاء شيء في هذه الحادثة شرعا عند
 عدم الاثبات سوى اليقين على المدعى عليه وقد حلفه حيث وقعت الدعوى على اجني
 من اهل الكفر المذ كور الذي هو من أهالي قاي بديرية بني سويف ولم يكن مالكا
 للارض التي وجد فيها القتل لانه لا يخلو امانا ان تكون تلك الارض مملوكة ليوسف
 أفندي المذ كور ملك رقبعة او ملك منفعة والرقبة لبيت المال فان كانت مملوكة
 الرقبعة ليوسف أفندي المذ كور فبدعوى الاولياء على غير المال مع عدم الاثبات
 لا يجب سوى ما تقدم وان كانت لبيت المال فكذلك حيث ادعى على غير اهل اقرب
 الجهات اليها كما في الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية بما حصل لها

كتب كحضر تكم من المعية السنية بالاطلاع على ما في افادة مدير قننا واسنا والقرار
والاعلام الواردين معها بخصوص قضية قتل الحرمة ستهم من ناحية الاستعانة بالسبب
الضرب الذي اصابها من الحرمة وصيغة الافادة بما يتراعى شرعا قد وردت مكاتبة
حضر تكم رقم ١٠ جاسنة ٧٨ بالتصديق على ما في الاعلام وحيث من سياق التحقيق
وما هو مسطور بالاعلام متبوت ان الضارب بهي الحرمة وصيغة المذ كورة وحصول
الوفاة كان بهذا السبب والادعاء من الورثة كان على تلك الحرمة والشهود شهدوا
عليهم في وجهها بذلك وزكوا سرا وعلائية وهي لم تبدمطعنا حسبما هو منصوص
بالاعلام فاعلم الوجه الذي بني عليه الحكم الشرعي بالزام القسامة والدية لاهل نجح
رزق مادام الضارب معينا فلما سببه عدم التوضيح بالاعلام مما ذكر لزمنا اعادته مع
افادة حضرة المدير والقرار تؤمل من بعد اعادة النظر وورد الافادة الصريحة عن الوجه
المذ كور لاجل المعلوماتية واجراء المقتضى (اجاب) فهمت افادة المعية السنية بتأريخ
٢٥ جاسنة ٧٨ والجواب المعطى من هذا الطرف سابقا عن الاعلام هو الموافق للحكم
الشرعي وهو السابق قيده في ترجمة المحاضر من هذه الفتاوى بالتأريخ الموضح في افادة
المعية وأما الوجه الذي بني عليه الحكم الشرعي بالزام القسامة والدية لاهل نجح رزق مع
كون الضارب معينا وقيام البينة على المدعي عليهم بالقتل حسب دعوى الورثة
وتزكية الشهود سرا وعلائية الى آخر ما هو موضح فهو وان كان غير محتاج للبيان
الا انه حيث طالب فلا مانع من ذكره وهو ان الشهود الذين شهدوا على المدعي عليهم
بالقتل كاهم من اهل النجس المذ كور الذي وجد القتل بالقرب منه والمدعي عليهم منهم
ايضا وقد صرحوا في مثل ذلك بعدم قبول شهادتهم بالاجماع من الامام وصاحبيه
لانهم متهمون لوجوب القسامة والدية عليهم بوجود القتل بالقرب من محلهم ان لم
يثبت القتل على معين اما بالاقرار او بشهادة غيرهم فبشهادتهم يريدون دفع النجس
عنهم فلا تقبل بالاجماع واما في حق وجود تلك المرأة مقتولة في هذا الهل فشهادتهم
مقبولة لكونها وجبة للنجس عليهم اذ بوجودها كذلك في هذا المكان تجب عليهم
القسامة والدية ومع ذلك فقد وجدت شهادة شاهدين اجنبيين بوجود المدعي قتلها في
ذلك الهل مضر وبه وبها اثر الجرح وانما استمرت ملازمة للقرائن حتى ماتت كما يعلم
من السؤال السابق فذلك طلمبت تزكيةهم لكن لمسلم يطلب الاولياء القسامة والدية
لم يقض بشئ لان شرط ذلك الطلب ولم يوجد والله تعالى اعلم (مثل) من المعية السنية
في ٢٥ جاسنة ١٣٧٨ شرحا على خطاب من مديرية اسيدوط رقم ١٣ جاسنة ١٢٧٨
ومعه نتيجة واعلام شرعي من قاضي المديرية المذ كورة مؤرخ في ٢٩ سنة ١٢٧٨
مضمونه بحضور نايدويان المديرية بسيدوط لدى سعادة اقندم المدير وبحضور حضرة
الوكيل ومفتي المجلس حضر ورثة المرحوم سعادا مع ميل طينة الخباز علوى وهم

١٢٧٨

٣٩

اولاده الرجل محمد واخوته لایه ابراهيم وزنوبة الباقون والقاصرة زهر الاوارث
له سواهم حسبما ادعى الباقون واقامت زنوبة المذ كورة اخاها لایه محمد المرسوم
و كیلا عنها شفاها بالجلس في الخصومة عنها في قضية قتل ابيها بعد معرفتها عينها ونسبها
وحضر اربث المتوفى في اربث المذ كورین باخبار كل من حسنین علی وصالم حميدة
وعلى شعی كاهم من بنی عدی اصلا المستوطنون يومئذ بسيوط المذ كورة المزكون
بشهادة احمد درویش الخياط ومحمد رضوان اللبودی ثم عرف ابراهيم ومحمد والو كیل
المذ كور أن فی لیلة خامس عشری شهر شعبان سنة ١٢٧٧ كان والدهما نائما الى المذ
ابنته القاصرة زهر المذ كورة فی محل مملوك له یصنع فيه الخبز يدرب شعلان بالجهة
الشرقية من الناحية وهم نائمون بمنزلهم القریب من محل مبيت ابيهم قر یا بنیاسمع
الصوت منه فی آخر اللیلة المذ كورة دخلت علیهم اختهم زهر المذ كورة واخبرتهم
بان الحرامية دخلوا علی ابيهم وضربوه فذهبوا المحو فوجدوه مضر وباب صاصة فی جانبه
الايسر ومجر وحافی راسه جراحات متعددة كسرت عظام راسه ومضروبا ايضا علی ماعديه
بنیابیت فسالوه عما صار له فاخبرهم ان الحرامية دخلوا علیه وضربوه واخذوا
السحارة بما فیها من النقود والاهیان ولده شته وقتلوا لم یعرف اشخاصهم ولا عددهم
واستمر علی تلك الحال ملازما فراشه ایاما حتی مات بسبب ذلك وكان ضاله ناظر
الى المذ قبل موته عن سابق عداوة بينة وبين غیره من اهل البلاد فاخبره ان له عداوة مع
مشایخ الناحية وقتئذ وهم محمد مسمود ومحمد حسن عبودة وعلى جزاوی واولادهم ولم
یدع علیهم انهم الضاربون له او المتسببون فی ضربه بل جعله بالفاعلين به لکن عند تحقیق
القضية بالحكومة احضروا المشایخ المذ كورین والخفرة وسجنوهم بسبب ذلك حتی
ان بعضهم وهو حسن احمد شیخ الخفرة اقر علی نفسه بانه من جملة من هجم علی المقتول
وانه ضرب به فی راسه لکنهما لم یحقة قاصدق اقراره ولم یصدقاه علیهما ولم یعلموا كون
المسجونین معهم الفاعلين او بعضهم او غیرهم واشهدا علی انفسهم انهما لا دعوى لهما
ولا ملو كة علیهم بسبب ذلك لجعلهم بالفاعل وفوضا امر ذلك للحكومة فبمقتضى
ذلك صار لامطالبة الباقین من ورثة المیت علی حسن المذ كور ولا علی غیره ممن زعم
مشاركته فی الفعل لاقرارهما بانهم لا دعوى لهما علیهم وكتب هذا علما
بما صدر (أجاب) بالاطلاع علی هذا الاعلام وجد محضه مجرد اقرار من ورثة المقتول
الباقین بانهم لا دعوى لهم علی المتهمین بالقتل فبما ملون بموجب اقرارهم والله تعالی
اعلم (مثل) من المعیة السنية فی ١٢ جادی الآخر سنة ١٢٧٨ عن اعلام محرر من قاضی
المنیة مؤرخ ٢٢ بیع الآخر سنة ١٢٧٨ حاصله بحضورنا مجلس المدير بقضرة وکیل
المدير یة ورئيس المجلس ومحمد افندی حسب معاون المدير یة والشیخ حسین احمد شای
مفتی المجلس حضرت المرأة نفیسة بنت الحاج عقولة القیدی المقيمة بطای زوجة ابراهيم

محمد شيخ بناحية مطاي الشهير بذلك المتوفى عنها وعن اولاده منها القصر عبد اللطيف
وعبد الرحيم وعبد المحي ووالدته المرافة زين بنت الشيخ عبد الله الخطيب من مطاي
الثابتة وراثتهم له ووصيهم وان المتوفى المذكور لم يقيم وصيا على اولاده القصر
المذكورين بشهادة المذكر غزاوي حسن محمد وحسن علي الجمل كلاهما من مطاي
وتركيتهما اسرا وعلنا وذلك في وجه الخصم الاتي ذكره بعد المرافعة الشرعية وادعت
نفيسة وزين المذكورين والرجل سند محمد شقيق المتوفى بطريق اقامته وصيا منا على
القصر المذكورين في الخصومة فقط بعد ان ثبتت لدينا امانته وديانته واهليته
للخصومة عن القصر المذكورين بشهادة شاهدي الوراثة المذكورين على المحاضر
معهما الرجل علي داود من مطاي احدا الحفرة به ان المورث المذكور كان ساثرا ابلا
في البلدي نظرو باطال الحفرة به الكونه كان شيخ البلد فا كان من على المذكور الا
ضربه بندقه اصابه عيارها فوق بزة اليدين ومات لوقتته بسبب ذلك عن ورثته
المذكورين من غير ثمن يك وذلك على ضيق الخطا من المذكور وكان ذلك بالبلد من
الجهة البحرية في محل وضع الاجران المباح القريب من اهل البلد جدا وان الاقرب
لوضع اصابه المتوفى المذكور من حارات البلد حارة البرزدة التي منها المدعي عليه والبلد
كبيرة ذات حارات عديدة وانهم يطلبونه بموجب ذلك شرعا سئل من المدعي عليه عن
دهوى المذكورين هذه فاجاب بالاثبات لذلك القتل رأس اطلبيت بيته من المدعين على
ذلك فاحضروا غزاوي يا وحسنا عليا الجمل المذكورين واحمد بن روي السويقي ومقيم
بالناحية الجميع من غير محلة المدعي عليه كما اخبر بذلك المدعي عليه وشهد كل منهم على
الانفراد في وجه المدعي عليه انه كان بائنا في البحر وسبح صراخا فوجه اليه فوجد
الامر اخ من مري احدا الحفرة فساله في شان ذلك فاخبره ان عليا المذكور ضرب ابراهيم
المذكور بندقه اصابه عيارها فمات بسبب ذلك وانه سال ايضا عليا المذكور عن ذلك
فاقرانه في حال مرور ابراهيم المذكور من معه من الحفرة ظنهم حرامية ففرغ بندقته
فاصاب عيارها ابراهيم ومات من ذلك ولم يطعن المدعي عليه فيهم ولا في احدهم بطعن
شرعي اهل اوزكي الجميع سر الشيخ احمد حسن المذكور وعلنا كل من المذكر حسن بن
خليفة وخليل ابني السعود كلاهما من المنية وقد اقتضت الشريعة الحمدية ان عليا داود
المدعي عليه تلزمه دية الخطا الشرعية في ماله في ثلاث سنين حيث اطلقت الشهادة من
قيد النعم ولا عاقلة له وحكمنا بذلك عليه لورثته المذكورين وللاشعار حرره هذا
الحكم (اجاب) بالنظر فيما تضمنه هذا الاعلام من الحكم بالدية في ثلاث سنين حيث
ثبت القتل الخطا ووجد غير مختل والله تعالى اعلم (سئل) من وكيل محافظة مصر في
جادي الاخر سنة ٧٨ عن ثلاث قضايا وارادت من قاضي المنية محررات بشقة مشمولة
بختومه وورقة ٨ جادي الاولى سنة ٧٨ وعلى ظاهرها افادة من حضره مدير المنية

مؤرخة ٢٣ جمادى الاولى سنة ٧٨ بطلب ارسال ما ذكره هذا الطرف والاستعانة عن تلك القضايا لتوقف القاضى المذکور في حكمها خاصا وانهى لرفعته انما لدينا الآن ثلاث قضايا لم يوجد عندنا نص صريح بالحكم الشرعى فيها ونريد الخطاطبة في شأن ذلك لاحضار افادة من حضرة مفتى أفندي المهر وسنة ليجرى الفصل فيها ثم عايناه على افادة حضرته

القضية الاولى شخص يسمى خزين نادى على شخص يسمى سيدان له بذمة خمسة عشر ألف قرش وخمسمائة وسبعة وستين قرشا وخمسة عشر فضة ثمن بضاعة باعها له بالمنية وكذلك ستة آلاف وستمائة واربعه عشر قرشا ثمن بضاعة باعها له بالمنية قبل ذلك اقبضه من ذلك كله خمسة آلاف وسبعمائة وستة وعشرين قرشا من القدر الاول اربعة آلاف وستمائة وستة قروش ومن القدر الثانى ألفا ومائة وعشرين قرشا ويطلبه بالباقي من ذلك = له وهو ستة عشر ألف قرش واربعمائة وخمسة وخمسون قرشا وخمسة عشر فضة ويطلبه ايضا ثلثمائة قرش وستة قروش اقرضها له بالمنية من ماله وصرفها في حاجته فاجابه سيدانه اشترى منه بضاعة بالمنية بمبلغ خمسة عشر ألف قرش وخمسمائة وسبعة وستين قرشا وخمسة عشر فضة اقبضه من ذلك خمسة عشر ألف قرش ومائة وثلاثة وستين قرشا وخمسة عشر فضة والباقي بذمة اربعة مائة قرش واربعه قروش وانما اشترى منه ايضا قبل ذلك بضاعة بالمنية بالقيين وسبعة وسبعمائة قرشا واقبضها له وانما الزائد على ذلك وهو اربعة آلاف وخمسمائة وسبعة وثلاثون قرشا واقرض بالقرض المذکور وببقائه في ذمته وبسؤال المدعى عما اجاب به سيدان المدعى عليه اجاب انه لم يقبض منه من التمنين المذکورين الا ما ذكر وهو الخمسة آلاف وسبعمائة وستة وعشرون قرشا وانما دفع الزائد ولدى طلب بيذمة من خزين تشهد له بما انكره سيدان ويذمة من سيدان تشهد بما انكره خزين مما ادعاه عليه سيدانه اقبضه له فاحضر سيدان شاهدين شهد كل منهما على الانفراد ان خزين اشهد على نفسه انه له بذمة المدعى عليه القيين ومائتين وثلاثة واربعين قرشا منها ألف ومائتان وسبعة عشر قرشا وعشرون فضة باقى بمبلغ خمسة عشر ألف قرش وخمسمائة وسبعة وستين قرشا وخمسة عشر فضة ومنها ألف وخمسة وعشرون قرشا وعشرون فضة باقى بمبلغ بسند لا يعلم اصله ولم يذكر خزين للشاهد السبب الموجب لذلك بذمة سيدان المذکور وانما أى الشاهد سال خزين المذکور هل لا غنى بذلك وهو الا لافان ومائتان وثلاثة واربعين قرشا فقال ليس لي عنده شئ وان كلام من سيدان خزين اظهر له قائم بمبلغ اربعة آلاف وسبعمائة وستة قروش وخمسة وثلاثين فضة وسند بمبلغ تسعة آلاف وستمائة وثلاثة واربعين قرشا وصار يقرأ الخزين ما في القائمة والسند وهو يقر باصال ما في كل منهما الا انه مذكور في القائمة مائتان واحد وثمانون قرشا انها تسامى رجل يسمى حسونة فتوقف فيه خزين

واوقفه على رؤية هذا الرجل وسؤاله له عنه فان اجابه باستلامه فيكون ما في القائمة كله صحيحاً وان اجابه بعدم استلامه فيكون ذلك زيادة على مبلغ الالفين ومائتين وثلاثة واربعين قرشاً وتوقف خبرين في ذلك وقوله هذا بعد سؤاله المذكور اهلاؤه وكان ذلك بحاضر خبرين وسيد كل ذلك بحضور سيد وهو ساكت هذا لفظ كل واحد من الشاهدين وقال خبرين المدعى ان هذه الشهادة فهي بناء على انه توافق معه سيد المدعى عليه انه يقول ذلك بحضور شخص يسمى اسمعيل اليباري وهو واحد شاهدي سيد المذكور من اهلاء الحاج عبد الله حسين التاجر بالمنية واشهده لاجل أن يبلغ ذلك الحاج عبد الله المذكور ويصدق خلاصه ويكون ذلك حيلة على أني آخذ من الحاج عبد الله المذكور دراهم للتجارة فيها واخلاصت منها هذا قول خبرين المدعى فهل هذه الشهادة لسيد المذكور بعد هذه الدعوى صحيحة يعمل بها شرعاً او غير صحيحة واذا كانت غير صحيحة فما وجه عدم الصحة وهل قول القائل ليس لي عنده شيء باق على الاصل المنصوص من اختصاص افضة منه يد بالامانات دون المضعونات او اذا جرى العرف بشمول المضعونات أيضاً يكون معتبراً وهل قول خبرين ان هذه الشهادة فهي بناء على أن يكون من باب الهزل أو التلحظة واذا كان من احدهذين البابين هل تطلب بينة منه عليه اذا صححت الشهادة المذكورة اعلاه

القضية الثانية شخص ادعى على آخر فخلل اراثاله واغيره من بقية الورثة دعوى شرعية وادعى المدعى عليه بعضه اراثاله ولغيره واخبر أن باقيه بجماعة غيره من اقاربه ثم ترك دعواه هذه وقال ان النخل المذكور ثبت بنفسه في الارض الخراجية التي تحت يده ويد اقاربه اثر المم وليس له فيه ملك اصلاً وانما استولى عليه هو واقاربه استيلاء مجرداً عن الملكية بقطيع ثماره ونحوه ولم يزاد المدعى عليه على ذلك فهل هذا يعد دفعاً يطلب منه البرهان عليه ام لا واذا عد دفعاً فمن هو الخصم لهذا المدعى واذا لم يعد دفعاً وبرهن المدعى على دعواه فما الذي يحكم به على المدعى عليه

القضية الثالثة شخص ادعى على شخصين ارضا كان بها بنا اراثاله ولغيره دعوى شرعية فاجاب احد المدعى عليهم بما بصحة دعوى المدعى وصداقه في دعواه واجاب الآخر أن الارض المذكورة لا ملك له فيها وهي من الارض الخراجية التي تركها الميرى لكل من أراد السكنى بها ولم يزد في جوابه على ذلك والارض في يد المدعى عليهم ما فهل هذا يعد دفعاً ام لا (اجاب) الجواب عن القضية الاولى ان الشهادة التي اقامها المدعى عليه على دعواه على الوجه المذكور باطنه غير معتبرة شرعاً فلا يعول عليها والحال هذه في اثبات الزيادة المنصوصة التي ادعى دفعها للمدعى (والجواب عن القضية الثانية) ان محصل ما ذكره المدعى عليه انه اقرب بما ذكره المدعى به عليه بالانقار لبعض ثم نفي الملك عن نفسه واذا انه في يده كاعارية بواسطة استحقاقه لمنفعة الارض الميرية وقد صرح جواباً فيد

عدم اعتبار كون ذلك دفعا حيث ذكروا ان المدعى عليه ان قال في غير مجلس الحكم ان
المدعى به ملكي ثم قال في مجلس الحكم انه وديعة عندي اورهن او عارية مثلاً من فلان
تندفع الخصومة مع البرهان على ما ذكر الا اذا برهن المدعى على مقالته الاولى فان
القاضي يصح له خصما ويحكم عليه لسبق اقراره بما يمنع الدفع فهو - اذا صرح في انه عند
ثبوت اقرار المدعى عليه او بالملك لنفسه لا تندفع عنه الخصومة بدعواه - وذلك انه
لغيره وانه في يده عارية مثلاً وههنا في حادثة السؤال لا يحتاج الى اثبات انه قال اولاً انه
ملكى لا اقراره بذلك بين يدي القاضي ولا يطلب البرهان معه فهذا اولي بمنع كون
ما ذكر دفعه في حق الرجل المذكور وخاصة (والجواب عن القضية الثالثة) انه بعد ثبوت
وضع يد المدعى عليهم على الارض المدعى بها يعامل المقر للمدعى بموجب اقراره فيما
بيده وفي حق من نفي ملك نفسه وجعل الحق لبيت المال تسمع الدعوى فيما بيده على
من جعله ولي الامر خصماً في مثل ذلك بعد اقامة البينة على هذا الدفع او تصديق وكيل
بيت المال على ذلك عند كونه حاضراً ما لم يثبت على ذلك الرجل اقراره بملكه لذلك في
غير مجلس الحكم مثلاً ان ادعاه خصمه والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية في ١٦
ربيع الاول سنة ٧٨ بمضمونه طلب الاطلاع على الافادة الواردة من محافظ رشيد وما
معها من المفروقات وما يرى في ذلك يفاد عنه ومن ضمنها صورة اعلام محرر من طرف
قاضي نعر رشيد وهو المقصود الاصل بالاستفتاء عن مضمونه ادعى الشيخ محمود
البحارم نجل مولانا المغفور له الشيخ ابراهيم البحارم مفتي السادة الشافعية بالثغر كان
تقدمه الله بالرحمة والرضوان القائم في مسيد كرفيه بطريق وكالة الشرعية عن المصونة
زبيدة بنت المرحوم السيد محمد ارنؤوط وهي الوصي الشرعية على ابنها المرزوق لها من
زوجها المرحوم السيد مصطفى العطار ابن المرحوم السيد أحمد هو محمد المغربي القاصر
من قبل مولانا وكيل المحاكم الشرعي بالثغر بموجب حجة شرعية مسطرة من محكمة
الثغر مؤرخة باليوم الثاني والعشرين من شهر رجب سنة تاريخه الثابت معرفة الوصي
المذكورة وتوكيل مولانا وكيل المذكور عنها في ذلك الوكالة المفوضة بشهادة كل من
السيد حسين الرشيدى والمهترم السيد محمد علوى شهاب ابن المهترم السيد محمد والمهترم
السيد عبد الحميد شهاب ابن المهترم السيد على الثبوت الشرعي على الجنب المهترم السيد
محمد اغا علوان ابن المرحوم ابراهيم والمهترم السيد عبد الرحمن المجال ابن المرحوم السيد
مصطفى الحاضر بين معه بالجلس القائم لـ منهما في ذلك أما المهترم محمد اغا علوان
فبطاريق وكالة الشرعية عن المصونة - قه خانون بنت المرحوم الحاج يوسف اغا
محافظ الثغر سابقاً زوجة المرحوم السيد محمود العطار وهي الوصي الشرعية على بناتها
المرزوقتين لها من زوجها المذكورهما انجبت ومالكه القاصرتان الوصاية الشرعية
من قبل مولانا وكيل المحاكم الشرعي المواليه بموجب حجة شرعية مسطرة من محكمة

النفره وورخة باليوم العشرين من رجب سنة قاريخه الثابت معرقه المصونة حقه وتو كيل
 السيد محمد أغا علوان عنها في ذلك الو كلة المفوضة بشهادة كل من السيد ضناخ التوقلي
 ابن المرحوم السيد أحمد والمكرم السيد محمد العطار ابن المرحوم السيد محمد أيضا الثبوت
 الشرعي وأما المحترم السيد عبد الرحمن الجمال فبطريق وصايته الشرعية على عبد الرحمن
 القاصر ابن المرحوم السيد محمد العطار المذ كور من قبل مولانا الو كيل المو ما اليه بموجب
 حجة شرعية من محكمة النفره وورخة باليوم الرابع والعشرين من شهر رجب سنة قاريخه
 بان محمد المغربي القاصر المذ كور يستحق بذمة المرحوم السيد محمد العطار المذ كور ابن
 المرحوم السيد مصطفى ابن المرحوم السيد أحمد مبلغا قدره مائة ألف قرش وأربعمائة
 ألف قرش وسبعة وتسعون قرشا ونصف قرش عملة دارجة عنها عملة بالصاغ الديواني
 تسعة وخمسون ألف قرش وثمانمائة قرش وخمسة وستون قرشا ونصف قرش وذلك
 ما خص محمد المغربي القاصر المذ كور بالارث من تركه والده السيد مصطفى العطار
 المذ كور ومن تركه شقيقته زهرا القاصرة وان المرحوم السيد محمد العطار المذ كور
 قبض ذلك من التركة آتين المذ كورين لكونه كان وصيا على القاصر المذ كور وان
 المرحوم السيد محمد العطار المذ كور استهلك المبلغ المرقوم حال حياته وبقي ذلك
 بذمة محمد وفاته وان - ضرة المدعي الوكيل المذ كور يطالب المدعي عليهم - ما
 المذ كورين أعلاه يدفع المبلغ المرقوم من تركه السيد محمد العطار المذ كور ليحوزه
 بجهة القاصر المذ كور ويسأل جوابهما عن ذلك وسئل من المدعي عليهم المذ كورين
 أعلاه عن ذلك فأجاب المحترم محمد أغا علوان المذ كور بان السيد محمد العطار المذ كور
 كان وصيا مختارا على تركه والده المذ كور وانه لا يعلم استلامه المبلغ المرقوم وأجاب
 السيد عبد الرحمن الجمال المذ كور بان المبلغ المدعي انه قرش عين فانه اولا يصير
 حضور دفتر القسام ويكشف منه عن ذلك هل كان هذا المبلغ صار حصره ووضع تحت
 يد المتوفي المذ كور أم لا وبعد الكشف المذ كور يتضح ذلك وانه لا يعلم استلام
 المتوفي المذ كور للمبلغ المرقوم وانه لم يصرف فتح محل المتوفي والاطلاع على أوراقه فعند فتح
 الخل المذ كور وصندوق المتوفي يتضح ذلك وكلف حضرة المدعي المذ كور اثبات دعواه
 بالوجه الشرعي فأحضر كلام من حضرة المحترم السيد حسين الرشيد المذ كور والمكرم
 السيد محمد الحوشي ابن المرحوم السيد محمد أيضا والمكرم الحاج علي نور ابن المرحوم
 الحاج مصطفى نور والمحترم السيد عبد المجيد شهاب ابن المرحوم السيد علي وشهد كل منهم
 على انفراد بوجه المدعي عليهم أعلاه بان محمد المغربي المذ كور ابن المرحوم السيد
 مصطفى العطار يستحق بذمة أخيه السيد محمد العطار ابن المرحوم السيد مصطفى ابن
 المرحوم السيد أحمد مبلغا قدره مائة ألف قرش وأربعمائة ألف قرش وسبعة وتسعون
 قرشا ونصف قرش عملة دارجة وذلك ما خصه بالارث الشرعي من تركه والده المذ كور

وشقيقته زهر اوقبضه السيد محمد ودا عطار المذ كور بطريق وصايته المختارة وخالط ذلك
بماله حال حياته وبقى ذلك بدمته كحذوفاته الشهادة الشرعية ووطن السيد محمد داغا
علوان أحد المدعى عليهم المذ كورين أهلاه في شهادة المكرم السيد محمد الموشى أحد
الشهود المذ كورين أهلاه بقوله انه كان يذنه وبين السيد محمد ودا عطار المذ كور عداوة
وشهد على السيد محمد داغا المذ كور بغير طريقه ووقع بصورة ذلك سؤال وأجاب عليه
مولانا العلامة الاستاذ الشيخ محمد أمين الدين مفتي الثغرا ~~السيد~~ كندري حالا ومولانا
الشيخ محمد الرافعي الخنفي ومولانا الشيخ علي محمد والبقلي الخنفي بقولهم الحمد لله في معين
الحكام من الباب الرابع في القضاء بالبينة التامة مع معين القضاء ما قصه مسئلة قال
بعضهم ومعين القضاء متوجهة على من يقوم على الميت أو على الغائب أو على اليتيم أو على
من يستحق شيئا من الحيوان ولا يتم الحكم الا بهما انتهى بالفظه وفيه بهد كلام ذكره
من الباب المذ كور ما قصه تنبيه واليعين في ذلك على من يظن به علم ذلك ولا يعين على من
لا يظن به علم ذلك ولا على صغير ومن نكل عن اليعين ممن يلزمه اليعين منهم سقط من
الدين حصته فقط انتهى ومن ذلك يعلم الجواب الشرعي في حادثة السؤال من حيث
اليعين المحدث عنها فيه وهو ان معين القضاء متوجهة على وصي القاصر لا على القاصر عند
صححة الدعوى شرعا بالدين على الميت ومطابقة الشهادة لما في وجهه خصم شرعي وانه
لا يتم الحكم بثبوت الدين في تركه الميت بصحة الدعوى والشهادة الا بهما وهذا لا ينافي
ما صرح به أرباب المتون من أن النيابة تجري في الاستخلاف لا في الخلاف لاختلاف
الموضوع كما لا يخفى على الفقيه النبيه والله اعلم وأجاب عليه أيضا مولانا الشيخ محمد عروس
الخنفي بقوله الحمد لله قد اطلعت على هذه الدعوى فوجدتها صحيحة مطابقة للشهادة
وحيث خلط الوصي المال بماله ضمنه كما في الخيرية والحامدية فيحكم به في تركه بعد
التزكية واما اليعين فقد افاد حضرة المشايخ بان الوصي يخلف والله اعلم وأجاب
عليه بجواب آخر لفظه اما صحة دعوى الوكيل عن الوصي على وكيل احد الورثة وعلى
الوصي الاخر ففي الحامدية لا وصي ان يوكل غيره بكل ما يجوز له ان يعمل به بنفسه في امور
اليتيم وانه ينتصب خصما في دعوى الحقوق على الميت كما في البرازية فكذا وكذا
واما مسئلة ضمان الوصي اذا خلط مال القاصر بماله فذكر كورة في الخيرية من باب
الوصايا وكتاب الودية وكذا في الحامدية واما وجه صحة الدعوى بالقدر المدعى به فقد
قال في الدرر ولو كان ما يدعيه دين في الذمة ذكر جنسه كالدرهم والدنانير والبر والشعير
ونحوها وقدره كائة والف وقفين ووقفين ونحوها ما فان الدين لا يعرف الا بذلك
والحاصل أن المدار على تعيين القدر المدعى به حتى اذا تعين بدون صفة لا يحتاج اليها
كما في حوائج الطعناوى على الدراية انتهى وزكيت البينة المذ كورة اعلاه سرا وعلانية
بشهادة كل من مولانا الشيخ ابراهيم شهابيك ومولانا الشيخ احمد دباشا ومولانا الشيخ

محمد الباقى ما طي التزكية الشرعية وحلفت الحرمه عز يد الوصى المذ كورة
 الامين الشرعية على ذلك فعند ذلك عترف مولانا السيد محمد عباسى النائب الشرعى
 المحترم محمد اغا خان والمهترم السيد عبد الرحمن الجمال المدعى عليهما المذ كورين
 اهـ لاه بانه حيث كان الامر كما ذكر فقد ثبت المبالغ المدعى به المذ كور الذى قدره
 مائة الف قرش واربعون الف قرش وسبعه وتسعون قرشا ونصف قرش عملة دار حجة
 عن عملة بالهاغ الديوانية تسعة وخمسون الف قرش وخمسة مائة قرش وخمسة وستون
 قرشا ونصف قرش لهمـ المذ كور فى القاصر المذ كور فى تركة اخيه السيد محمد العطار
 المتوفى المذ كور وحكم عليهم ما بذلك بحضور كل من بيعة التزكية المذ كورين اعلاه ونفذ
 حضرة مولانا الحاج كم الشرعى حكم نائبه المذ كور وامضاء والزم العمل بمقتضاه
 بحضور بيعة التزكية المذ كورين اعلاه وجرى ذلك وحرر فى تاريخ ١٢ ذى القعدة سنة
 ١٢٧٧ شوال سنة ٧٧ وثانيهما تاريخ نهاية الدعوى فى ١٢ ذى القعدة سنة
 ٧٧ ثم نقلت صورة هذا الاعلام ضمن سؤال واستفتى عن مضمونه بقول السائل فهل
 يكون الحكم بثبوت المبلغ المذ كور صحيحا نافذا واذا ظهر ان منقولات التركة لا تنفى
 بالدين وكان قيمه اقل من بيع هذا العقار لوفاء الدين ولا حق للورثة فى العقار ولا فى غيره
 الا به وفاء الدين وايمس لا وصياء القصر المعارضة فى ذلك افيدوا الجواب واجيب عنه
 من حضرات العلماء الاتقى ذكركم بما صورته الحمد لله حيث حكم نائب القاضى بثبوت
 المبلغ المرقوم دينا فى تركة الوصى الميت بحضور القاضى واذنه لذلك ونفذ القاضى
 حكمه وامضاء كما هو مذ كور وكان ذلك بعد المرافعة والشهادة كما ذكر كان الحكم والحال
 هذه صحيحا نافذا مطلقا سواء حضر القاضى جميع ما صار من المرافعة والشهادة والتزكية
 والتصايف او حضر به ذلك ولا حق للورثة فيما هو مشغول بالدين بعد ثبوته سواء
 كان ذلك مقارا او منقولا لتقدم الدين على ميراث الورثة فاذا لم يكن بالمنقولات من
 العروض والقدود وفاء بالدين المذ كور يباع من العقار ما يفي به بطلب وصى القاصر رب
 الدين لذلك ويجبر اوصياء اولاد الميت على ذلك عند امتناعهم من البيع ووفاء الدين والله
 اعلم الفقير محمد الرافى الحنفى الفقير على محمد الباقى الحنفى الفقير ابراهيم الربيعى الحنفى
 الفقير عبد الفتاح الجارم الحنفى الحمد لله ما اجاب به السادة الاعلام فى هذه الحادثة
 صحيح موافق للنقول فى المذهب فيعمل بمقتضاه والله اعلم كتبه الفقير محمد امين الدين
 الحنفى بكندرية فى هذه (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة الاعلام المحرر من
 قاضى تقرر شيد المأثور ١٢ ذى القعدة سنة ٧٧ المتعلق بهذه القضية وبالتامل فيه لم
 يتضح الى صحة الحكم الصادر فيها لعدم استيفاء الدعوى شرائطها الشرعية التى من
 بطلانها بان صنف المبالغ الذى كان تحت يد الوصى المدعى على ورثته الآن وصار دينا
 بامتلاكه اياها حال حياته حسبا ذكر فى الدعوى والديون تقضى بامثالها واذ كره مبلغ

كذا قرش لا يعلم منه الآن صنف ذلك المبلغ أى نوعه لاحتمال كونه ذهباً أو فضة مع
 اختلاف أنواع معاملة الذهب الآن وكذا القضية لدخول افراد كثيرة تحت ذلك من
 الجنيه المصرى والجنيهى والافرنسى والبينتو والجر وغير ذلك والريال السينسكو وبنى
 طاقة وأنى مدفع والجنيهى وغير ذلك فبذ كر مائة ألف قرش وأر بعون ألف قرش
 وسبعة وتسعون قرشاً ونصف قرش مائة درجة منها مائة صاع ديوانى تسعة وتسعون
 ألف قرش وتسعون مائة قرش وخمسة وستون قرشاً ونصف قرش مثلاً لا يعلم منه الآن
 كون ذلك من صنف مخصوص من تلك الاصناف مع ان الواجب بهذا الاثبات بطريقة
 اشهرى القضاء على الدين أو الامانة حيث كانت من المثليات وحيث ذفا لجوهالة
 موجودة ولا تصح الدعوى معها كما صرحوا به بخلاف البيع مع اختلاف الانواع وكان
 المحل فى الرواج سواء كفى هذا الزمان فان البيع يصح ويخير المثل ترى كما افاده فى
 الهندية على أنه لم تتضح مطابقة الشهادة للدعوى فى هذه الصورة ولم نجزم بهتهاذ فى
 الدعوى صرح باستهلاك الامانة وفى الشهادة لم يصرح بذلك بل ذكر الشهود ان
 الوصى المدعى فى تركته خلط مال محبوره المعين فى الدعوى على هذا الوجه السابق
 بماله حال حياته ونفى ذلك بذمتهم مع كون الوصى المذكور شرى كالا للقاصر المذكور فى
 أصل المال الذى من جلته المال المدعى به وهو تركته ابيهما اذ هما اخوان وقد
 استولى الوصى على نصيبه ونصيب محبوره بولاية عليه بل ربما كان استولى جميع
 انصباء الورثة لكونه كان وصياً مختاراً من قبل والده كما يستفاد ذلك من أوراق القضية
 فان الخلط الذى ذكره الشهود اذ لا يوجد ذلك الا بعد تحقق كون نصيب القاصر كان
 مقرزاً معيناً بنصفه قبل ذلك أو لانه منفرداً من جهة أخرى غير التركة ولم يتضح ذلك
 من هذه القضية على ان الخلط لا يكون استهلاكاً فى جميع أنواعه بل فى بعضها كخلط
 الذهب بالذهب والفضة بالفضة من نوع واحد كما صرحوا به وهنالم يعلم شئ من ذلك ولم
 يبين فى الدعوى ولا فى الشهادة كما تقدم ايضاً حجه اذ يحتمل ان مال القاصر المذكور
 كان من صنف الذهب وقد خلطه الوصى بفضته مثلاً على فرض كونه كان مقرزاً عن
 ماله وهذا لا يكون موجباً للضمن ولا يكون استهلاكاً كالهولة التمييز بلا مشقة على ان فى
 كون مجرد الخلط موجباً لضمن الوصى اختلافاً الذى ينبغى اعادته أوراق هذه
 القضية الى محامى الاساتذة فى الدعوى ثانياً ومراعاة استيفاء شرائط الدعوى
 والشهادة به بدستام ما يجب مراعاته شرعاً للكم يصدر القضاء بما يتحقق مع مراعاة
 بين الاستظهار الذى جرى العمل والقوى على انه لا بد من تقديمه على المحكم فى
 الدعوى على الميت فى مثل ذلك وعدم جريان العمل على تخليف الاوصياء وان كان
 هناك قول عن الامام الاعظم بعدم وجوب اليمين عند عدم دعوى الاستيفاء من أحد
 ورثة المحكوم عليه وكذا ما استند اليه حضرات العلماء فى فتواهم من نقلهم عن معين

١٢- كما تحليف الرضى لم يجز به حمل لىكن لو كان كل من هذه الدعوى والشهادة
مستوفية بشرايطه المعتمدة وحكم القاضى بناء على فتوى حضرات الاساتذة المذكورين
فما يتعاقى بالتحليف لما كان يقتضى الحال استئناف هذه القضية لموافقة المحكم فيها
قولاً عن الامام الاعظم لم نقف على التصريح بضعفه الا ان الداعى لاستئنافها عدم صحة
اصاهاهـ ذامناظهرلى والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية فى ٢٠ جادى الآخرة
سنة ٧٨ شرحا على خطاب واردم من مديرية الفيوم مؤرخ فى ٨ جادى الآخرة سنة
١٢٧٨ وم ذلك قرارواعـ لام شرعى من قاضى الفيوم مؤرخ فى ١٥ ربيع الآخرة
سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونه هو انه فى ثمانى عشر شهر ربيع الآخرة سنة ١٢٧٨
بديوان المديرية امام حضرة احمد أفندى وكيل مديرية الفيوم وحضرة ابراهيم أفندى
من معاوفى المديرية المعينين بمجلس المديرية والمكرم محمد مطر شيخ ناحية جرفس
فيوم من محمد المجلس المذكور وبمحضرة المكرم الشيخ سعد احمد زهران والمكرم الشيخ على
ابراهيم السهاجى كلاهما من اهالى مدينة الفيوم والمكرم الشيخ عبد الله سليمان من
اهالى ناحية طهار فيوم والشيخ احمد اغا زمرلى الدرويش المقيم بمدينة الفيوم بعد ان
ثبت وفاة فاطمة بنت المكرم محمد بن ابى شادى من اهالى ناحية الزربية بولاية بنى
سوف المقيم الآن بناحية مناشى الخطيب فيوم وانحصار ارثها الشرعى فى والدها
المذكور ووالدتها المرأة قرح بنت خليفة عبد الفتاح من ناحية الزربية المذكور وفى
ولدها القاهر عبد السلام المرزوق له من زوجة عبد الرحمن المغربي الدباغ فى الجلود
ابن عبد القادر المغربي من اهالى ناحية منفر يس بولاية الغرب الجوا فى المقيم بمدينة
الفيوم الثابت وفاتها وانحصار ارثها فى ذكـ بشهادة المكرم سيد احمد بن ابى شادى
ومرزوق بن سليمان محمود كلاهما من اهالى ناحية الزربية العارفين لذات الجميع
معرفة تامة المزكين بشهادة شهود المضر المذكور بن اعلاه فى وجهه زوجها عبد
الرحمن المذكور المدعى عليه بالقتل فى الدعوى الآتية بعد المرافعة الشرعية ادعى والد
المتوفاة المذكور اعلاه المحضر بهذا المجلس عن نفسه ومتكلماً عن زوجته والدته
المتوفاة المذكور وفى طريق التوكيل عنها شفاهاً بالجلوس وبشهادة شهودى انحصار الارث
المذكورين قبله ومتكلماً عن عبد السلام ولد المتوفاة بطريق الوصاية عليه من قبلنا
اصلاحيته لذلك بشهادة الشاهدين المذكورين قبله على عبد الرحمن عبد القادر المغربي
من اهالى منفر يس المذكور اعلاه زوج المتوفاة المذكور بيان الزوج المذكور قبل
مغرب يوم الاثنين الموافق عاشر شهر ربيع الآخرة سنة ١٢٧٨ قتل زوجته فاطمة بنت
المدعى المذكور بمنزل الزوج المذكور المكاثر بمدينة الفيوم بمجوار مقام الشيخ ابى
اللواطى بسكنى من السكاكين المعتادة لاشغال المنازل طعننا فى بطنها فانهذ ذلك بها
ونخرجت مصارينها خارجاً بطنها وماتت من ذلك فى ليالتها بعد ادوانا منه وانحصر

• براتها فى ورقتها المذكورين واريد ما يترتب عليه فى ذلك بالوجه الشرعى واسال سؤاله
عن ذلك سئل عبد الرحمن عبد القادر زوج المتوفاة المذكور المدعى عليه عن ذلك
فاجاب • معترف بأنه قبل مغرب يوم الاثنين المذكور الموافق عاشر شهر ربيع الاول سنة
٢٧٨ دخل منزله السكنى بمدينة الفيوم بجوار مقام الشيخ ابي الاداوى ملكه
فوجد المرأة فاطمة زوجته المذكورة تضرب ابنها عبد السلام فزجرها عن ذلك فلم
تتبل فوجدت سكيناً بالمنزل من السكاكين المعتادة فى المنازل فاخذتها وضربت بها
طعناً فى بطنها فشققت بطنها وخرجت مصاريها وماتت فى ليلتها المذكورة عبد الله
عن ورقتها المذكورين من غير شريك هذا ما اعترف به المذكور بحضرة شهوده
فمقتضى اعترافه ثبت ان القاتل للمرأة فاطمة المذكورة زوجها عبد الرحمن عبد القادر
المعترف المذكور بالا لآلة المذكور فى الزمن المذكور فى منزله ملكه خاصة ووجبت
عليه الدية الشرعية خاصة دون غيره لاعترافه بذلك وهى خمسة آلاف درهم نصف
دية الرجل عن سبعة آلاف قرش وخمسمائة قرش وستة واربعون قرشاً وخمسة
وثلاثون نفماً فافضة حيلة صاغادى بانية منجمة عليه فى ثلاث سنين تقسم على ورثة
المتوفاة المذكورة حسب الفرقة الشرعية فالوالدين الثلث على السوية بينهما
ولاولاد الثلثان وسقط القوداى القصاص عن المعترف المذكور لعدم قصاص الاصل
بارت فرعه فى القصاص شرعاً كما هو المنصوص فى مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة
النعمان وحكمت عليه بذلك لورقتها المذكورين فى الحكم (اجاب) ما تضمنه هذا
الاعلام من الحكم بالدية على زوج المرأة المقتولة عمداً باقراره بذلك لورقتها الذين من
جملة هم ولد القاتل ما عدا الزوج فى ثلاث سنين صحيح موافق للشرع والله تعالى اعلم
(سئل) من الجمعية السنية فى ٢١ جمادى الآخرة سنة ٧٨ شرعاً على خطايب من حضرة
وكيل مديرية جرجا و معه نتيجة واعلام شرعى • وخرج غرة جمادى الاولى سنة ٧٨ من
قافى جرجا ضمونه يجلس قضاء المديرية بحضور حضرة وكيل المديرية وحضرة
مفتى المجلس وحضرات الاعضاء حضر السيد عامر عبد الكريم وزوجته المرأة عزب بذت
محمد على وحضر حضورهما المستوى معهما بالجلاس الرجل عبد العزيز بن مصبح الجميع
من أهالى نزلة الحسن تابى ناحية رياينة المعاقى بقسم طهطا وادعى عامر وزوجته
المذكوران على عبد العزيز المذكور بأنه فى يوم الاثنين ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٧٨
كان عامر ماراً بالطريق على عبد العزيز المذكور فأراد منه من المرور فلم يمتثل فامر عبد
العزيز المذكور ابنيه وهما محمد وحسين بضبطه فضبطاه وصار عبد العزيز المذكور
يضربه فصاح على امراته عزب المذكورة فجاءته وهى حامله ابنتها منه بيحانة الرضاعة
وارادت ان تجزعه فاصابت البنت المذكورة بضربة بالعصا الشوم التى بيده ففعل
غير قاصد ضرب البنت المذكورة فاصابتها بالضربة المذكورة فى راسها من الجهة

اليسرى فكسرت العظم وأسالت الدم وماتت لوقتها بسبب ذلك وأثبت موتها وانحصار
الأرض في ولدها ووالدتها المذكورين بشهادة جادا الحق أحمد وخطاب أحمد من الجهة
المذكورورة المنز كبر التزكية الشرعية في وجه المدهى عليه عبد العزيز المذكور بعد
المرافعة الشرعية وطالبوا به وجب ذلك شرعا وطالبوا سؤاله عن ذلك وسئل وأجاب
بالانكار لا لصابة المذكورورة وجمدها جدا كليا فطالب من المدعين البيعة الشرعية
فأحضر الأشخاص كثيرين واستشهد بهم واحدا بعد واحد فاذكروا أحدهم أنهم انه نظر
بعينه ذلك الضرب ولم تغد شهادتهم شيئا وعجزوا عن إقامة البيعة الشرعية فتردت اليمين
الشرعية على عبد العزيز المذكور وامتنع المدعيان من تحليفه ثم بعد ذلك أحضر المدعيان
كل من مرزوق اسمعيل وأبراهيم دياب من الناحية واستشهدا بهما فشهد كل منهما على
انقراده في وجه عبد العزيز المذكور بقوله اني اشهد اني رايت هيدا العزير لما أراد ضرب
عام المذكور واصابت العظام اشوم التي بيده رأس البنت المذكورورة من الجهة اليسرى
فكسرت العظم وأسالت الدم وماتت لوقتها بسبب ذلك من فعله عن والديه المذكورين
بلاشريك وبعد أحداث هادتهما أعذرا الى الخصم فيهما فطعن في الشاهدين المذكورين
بانهم اخفيا ان بالناحية بالدهم وأثبت ذلك شرعا فردت شهادتهم ما خفي من ذلك لمطالبة
للمدعين المذكورين على المدهى عليه بشئ ما دام عاجزين عن البرهان الشرعي سوى
اليمين الشرعية فما الحكم الشرعي في هذه المسألة (أجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام
وجده غير مستوف ان لم يتضح منه ما يوجب رد شهادة الشهود اذ مجرد كون الشاهد خفيا
لا يقدح في شهادته الا اذا كان من حال شيخ القرية المعين على الظلم كمن يسمى مشدا
وعلى فرض عدم قبول الشهادة فلا جرم بصفة ترتب مجرد معين واحدة في هذه القضية
بناء على ما فهم من ملخص القضية من أن الضرب حصل في القرية في طريقها بالقرب
من بيوتها واذا كانت القرية صغيرة ليست ذات محلات كما هو الغالب في القرى ووجد
القتيل فيها ولم يثبت على معينين منها تجب القسامة والدية على أهلها بطالب الا ولاء ولو
كانت الدعوى على معينين منها او كانت بقرية كبيرة ذات محلات وادعى على معينين من
أهل الجهة الاقرب ولم يثبت القتل على المعين يجب ما ذكره على أهل الجهة بعد تحقق
وجود القتل بالقرب منها وهذ غير متضح جليا فينبغي إعادة الاعلام لاهل الواقعة
لايضاح الامر وكل ما اتضح يحرى الحكم على موجب تطبيقها بقضية أصول الشريعة
والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف قاضي المنصورة بخطاب مضمونها
بمحضرة كل من المكرم محمد دعب - د الله رضوان السقام والشيخ محمد الانبي جالق هما من
المنصورة واطلاعه - ما ادعى المكرم الشيخ يوسف الصياد الكاتب ابن المرحوم الشيخ
محمد الصياد بطريق وكالاته الشرعية عن المرأة آمنة بنت المرحوم هلالى المعصراني
وعن المرأة السيدة بنت المرحوم الشيخ إبراهيم بندق وعن المرأة السيدة بنت المرحوم

سيد أحمد الطخاوي من المنصورة الحاضرات معه والموكلات له بحضور غريمه من الأتقى
ذ كره توكيلا مطلقا في خصوص ما يأتي ذكره فيه شفاها بالجلس بحضور محمد المتولي
ابن المرحوم علي بدر ومحمد ربحان ابن المرحوم أحمد ربحان القهوجي همام من المنصورة
العشارفين لمن نسبوا وعيناهما على غريمه الحاضر معه بالجلس المكرم السيد حسين
حسن السراج ابن المرحوم السيد حسن السراج من المنصورة وهو الوصي الشرعي على
عبد الله وقطومة وعيوشة القصر عن درجة البلوغ أولاد المرحوم عبد الله الطخاوي
ابن المرحوم محمد الطخاوي من المنصورة من قبل مولانا الحاكيم الشرعي حسب المقيد
في سنة ٧٧ ان المرحوم سيد أحمد الطخاوي وأخاه عبد الله ولدى المرحوم محمد الطخاوي
من المنصورة كانا مع بعضهما في معيشة واحدة في حال حياة والدهما ومن بعد وفاته
وكسب واحد ومجتمعين على ذلك مدة مديدة الى ان تحصل من كسبهما بالسوية مال
وعقار وغير ذلك زيادة عن المال والعقار الموروث لهما عن أبيهما المذكور ورواهما
المرحومة فاطمة بنت المرحوم محمد الطهواجي ثم توفي سيد أحمد المذكور من مدة خمس
وعشرين سنة عن ولد وبنت قاصر بينهما أحمد الهنداوي والسيدة إحدى الموكلات
وعن زوجتيهما آمنة والسيدة بنت إبراهيم بن ذق باقي الموكلات واقام ورثة
سيد أحمد المذكور مع عبد الله المذكور في معيشة واحدة ثم توفي أحمد الهنداوي بن
سيد أحمد المذكور من مدة أربع سنوات عن بنت قاصر فتدعي ما شاء الله وعن شقيقته
السيدة ووالده آمنة هلالية المذكورة من غير شريلت ثم مات عبد الله الطخاوي
المذكور في شهر رجب سنة ١٢٧٧ عن زوجته السيدة بنت المرحوم الحاج أحمد غنيمه
وعن أولاده منها هم عبد الله وقطومة وعيوشة القصر الذين في حجر المذمعي هليمه وان
الاخوين المورثين المذكورين هما دارو والدهما المرحوم محمد الطخاوي المذكور
وانشأ هابا بالوية طاحونة كائنة بالمنصورة بخط سيدي محمد البهلول محدودة بمحدود
أربعة البحري الى خربة بيد الشناوي امر الله ابن المرحوم مصطفى امر الله والقبلي الى دار
بيد ورثة سيد أحمد وعبد الله المذكورين والشرقي الى الشارع وفيه الباب والغربي الى
دار خليل لقيسة البزارو كائنا ما كان جميع منزل مجاور للطاحونة المذكورة بمحدود بمحدود
أربعة القبلي الى داره مصطفى الزيات الحماحي وأدريس العموشي الخروجي والبحري
الى الطاحونة والشرقي الى الشارع وفيه الباب والغربي الى دار الشيخ سيد أحمد الكرشي
وأحمد النكريش وجميع قهوة كان يعملوها ربيع اشتريها وانشأ هابا بالسوية فرنامعدا
لخبر المخططة ومن بعد وفاة سيد أحمد انشأها عبد الله وكالة معدة لبيع الخشب وحانوتا
مجاورة لها من أصل اجرتها وهي كائنة بالمنصورة بخط جامع أدريس محدودة بمحدود
أربعة البحري الى ما بين سيد محمد بن محمد القاضي الخشاب والقبلي للسوق وفيه الباب
والشرقي الى حانوت ملك إبراهيم سلامة وأخيه مصطفى والى زقاق غير نافذ والغربي الى

حوائيت محمد محمود القاضي المذ كور وجميع ثمانية احمى وابخرا وخسة حال بفظاه
وصفية عشاء منقوشة وطاستى ترقية احداها منحاس والنا نية حديد صاج وثلاث
جاموسة شركة ابراهيم جازى من تلبانة وتاجها عاتين وجاموسة نية شركة على
السائس من كفر تلبانة وتاجها عجلة واحدة بمحق النصف وجميع النقود التى تحت يد
التجار عبد الله وسيد احمد المذ كورين وان موكلاته مع باقى ورثة سيد احمد المذ كور
النصف فى جميع ذلك والشاوان من جلة النقود التى تحت يد التجار ٢٩٥٨٥ قرش تحت يد
على محمد الزيات من المنصورة ١١١٨٩ قرش تحت يد محمد بن محمود شمس و ٢٠٠٠
قرش بطرف على عيسى من منية الصارم ومبلغ ١١٠٠٠ قرش بطرف الحسين ابى
غريبة من ناحية طالخا ومبلغ ١٥٠٠ قرش بطرف محمد فايد من طالخا ومبلغ ١٨٠٠٠
قرش طرف الشيخ على عبد الرحمن استخلص من ذلك عبد الله قبل وفاته ٤٠٠٠ قرش
اولا و ٤٥٠٠ قرش ثانيا جلة ذلك ٨٥٠٠ قرش والباقى بطرف الشيخ على عبد الرحمن
المذ كور ٩٥٠٠ قرش وان المدعى عليه استولى على ٣٣٨٦٤ قرش من اصل ما كان
تحت يد محمد الزيات ٢٢٦٧٥ قرشا ومن محمد شمس الباقى ووضع يده على الطاحونة
المذ كورة الا ان وعلى النحاس المين اعلاه الحاضر بمجلس التداوى ومشار اليه فى
الدعوى و يطالبه المدعى برفع يده عن استحقاق موكلاته فى ذلك وقدره ثمانية قرايط
ونصف من ذلك لآمنة الزوجة قيراط وثلاثان وربع واضرتها السيد نصف قيراط
وربع وللسيدة البنت خمسة قرايط ونصف وثلاث شرعا ويسالها جوابه عن ذلك
سئل من المدعى عليه فاجاب بالانكار لدعوى المدعى و جدها واعترف بوضع يده على
المبلغ المرقوم والخامس فطالب من المدعى البينة المثبتة لدعواه فاحضر محمد اعدوا بالنسار
الشهير اسمه بابن المنابن المرحوم محمد العدوى من المنصورة واستشهد بها يعلمه فشهد
انه كان داخلا وكالة الخشب سكن احمد القشلاق فى جمادى الاولى سنة ١٢٧٧ فوجد
عبد الله الطخاوى يقشاج مع زوجة اخيه آمنة وهى تقول له تعال اثبت لى بتاع
اولادى وهو يقول لها العبرة بالبينة اشهد كم على يا حاضرون ان جميع ما كان تحت
يدى من امتعة ومن عقارات ومن نقدية انا النصف وانى سيد احمد النصف والوارث
سيد احمد اخيه اولاده واحضر السيد السلامونى النشار ابن المرحوم سيد احمد السلامونى
واستشهد بها يعلمه فشهد انه كان داخلا الوكالة الجديدة سكن احمد القشلاق فوجد زوجة
المرحوم عبد الله الطخاوى تقول لعبد الله المذ كور انا واياك للشر يعة خلص ذمتك من
الله فقال لها العبرة بالبينة اشهد كم على يا حاضرون ان جميع ما كان تحت يدى من
العقارات والامتعة والنقدية لى النصف وانى سيد احمد النصف وانى توفى وورثته
اولاده وان عبد الله المذ كور كان معروفا بعبد الله خشموم الطخاوى وليس موجودا
بالمنصورة رجل يقال له عبد الله خشموم الطخاوى غيره وان ورثة سيد احمد منهم زوجاته
هما آمنة والسيدة ولا يعرف اسماء والديهما والسيدة بنته وولده احمد توفى بعده وخلف

بنتا تسمى ماشاء الله ولا وارث له غيرهم وان عبد الله كان شيخ حارة سابقة تسمى برافى ١٠
 ربيع الآخر سنة ١٢٧٨ ثم فى ١٢ منه حضر المدعى والمدعى عليه واحضر المدعى حسنا
 صالحا الصباغ ابن المرحوم محمد صالح الدخاوى بالمنصورة واستشهد بها يعلمه فشهد
 بوجه المدعى عليه انه كان داخل بوكالة سكن احمد القلان فوجد عبد الله الطخاوى
 جالسا مع امرأة زوجة اخيه سيد احمد الطخاوى وهى تقول له قم الى المحكمة خلص
 ذمتك من الله فقال لها العبرة بالبينة اشهدوا على يا حاضرون ان جميع ما كان تحت يدي
 من عقارات ومن امتعة ومن نقدية الى النصف ولا نعى سيد احمد النصف فقال الشاهد
 اشهد عليك فقال له انهم دوانه كان مشهورا اسمه بعد الله خرشوم الطخاوى وليس
 موجودا بالمنصورة رجل يدعى عبد الله خرشوما الطخاوى غيره وكان شيخ حارة سابقا
 واقع ذلك بحضور الشيخ محمد عطوة البيومى والسيد الجوجرى من منية طخاوى ومضمون
 خطاب قاضى المنصورة يطالع على هذه الحادثة حضرة شيخ الاسلام مفتى المروسة
 ويقيم الحكم الشرعى (اجاب) بالاطلاع على هذه الحادثة المحررة بهذا الحضر وجدت
 الدعوى والشهادة فيها غير مستوفيتين شرائطها فليقتضى التصحيح بايضاح ما هو لازم
 وقد تحرر فيها فتوى من هذا الطرف مؤرخة فى ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ فيجبرى
 العمل على مو جبها ان صححت الدعوى وشهدت يدين شهادة مستوفية بما يقع فيه
 الانكار مع اثبات الوفاة والوراثة وحضر الارث شرعا وشهادة البينة على اقرار مورث
 محاجير الوصى بعد تقرر بغيره شرا عابان جميع ما يديه من عقار وامتعة ونقدية
 مشترك بينهما وبين اخيه مناصفة بعد تصحيح الدعوى بالنسب وحضر الارث وذكر نسب
 ابي الاخوين وجده ونسب امهما كذلك ان ادعى بشئ موروث عنهما ببيان ما هو مخلف
 عنهما عنى الاب والام ببيان ما هو ناشئ من كسبهما كذلك وبيان
 المدود كذلك وبيان المدعى به من النقص وداء الشهادة بالنسب حسب الدعوى ان
 كان منسكورا تسكنى فى الحكم على ورثة الاخ المقرب بنصف جميع ما يتحقق انه كان تحت
 يده فى تاريخ الاقرار بعد الميتين وتركه الشهود حديثا لمانع والا فلا والله تعالى اعلم
 (سئل) بافادة واردة من ديوان المحافظة مؤرخة فى ١٠ رجب سنة ١٢٧٨ مضمونها
 الاوراق المرفوعة مع هذا تتعاقب بمادة منزل كان واضح اليد عليه بعض ورثة المرحوم
 خوجه احمد بك ورؤى انه يعدم من الاموال الضائعة وصدر الاذن من هنا لبيت المال
 بوضع اليد وبناء على وقوع التصادم فى شأن ذلك المنزل بان ورثة المرحوم مصطفى
 كاشف يستحقونه فحول ذلك من بيت المال على المحكمة وصدرت حجة شرعية بالثبوت
 لورثة الكاشف المذكور وبورود الحجة المذكورة والاطلاع عليها ووجد منصوصا بها ان
 سددت ذلك المنزل كان يملكه حسن اغا اخو مصطفى كاشف والنصف والثالث مذكور
 عنهما ان حميدة زوجة وممتعة حسن اغا المذكور كانت تملك ذلك وتوفيت المذكورة

عن زوجها معتقة حسن اغا السالف ذكره بنيتين ثم توفيت البنات واحدة بعد
 أخرى وآل جميع المنزل المذكور لمحسن اغا المذكور وحسن اغا توفي عن اخيه مصطفى
 اغا كاشف وانحصارته فيه من غير شريك له في ذلك قد حكم بان الحق في المسكن
 المرقوم لورثة مصطفى كاشف الموضحين بالحجة التي صدرت ورام امين بيت المال صدور
 الاذن من هنا ولما سببه ما علم من ان حصة العشر بن قيراطا التي باسم حيدة قيل بعدم
 وجودها اعادة المسكينة لبيت المال لاجل التحرير للحكمة بالكشف من السجل
 وقد وردت صورة حجة تمليك العشر بن قيراطا لحيدة المذكورة على افادة امين بيت المال
 وبنت الاوة تلك الصورة وضاهاتها على الحجة التي صدرت بالثبوت لورثة مصطفى
 كاشف تبين حصول اختلاف اذ انه موضح بحجة الثبوت المحررة لورثة الكاشف المذكور
 ان حيدة كانت معتقة زوجها حسن اغا وبصورة حجة التملك المحكي عنها موضح انها
 معتقة المرحوم خوجه احمد بك وبسبب هذا الاختلاف لم يعلم ما يصير اجراؤه في ذلك
 فن باب الخابرة مع حضر تكم عما ذكر لزوم ترقيمه وطيه كامل الاوراق المتعلقة بهذه المادة
 ومن جملة حجة الثبوت وصورة حجة تمليك العشر بن قيراطا المستخرجة من المحكمة تؤمل
 من بعد الاطلاع على ما اشتملت عليه ترد الافادة عما تروونه في ذلك وما يكون اجراؤه في
 هذه المادة ليري المقتضى مع اعادة الاوراق لهذا الطرف (اجاب) الافادة عن ذلك انه
 حيث ثبت بالوجه الشرعي ملك المسكن المذكور لورثة مصطفى كاشف وثبت ان ذلك
 المسكن اشتراه حسن اغا وزوجته معتقة حيدة وثبت موت حيدة وانحصار ارثها في
 زوجها معتقها وبناتها منه ثم انحصر كامل المكان في ملك حسن اغا المذكور بموت بنتيه
 عنه ثم انحصر ذلك في مصطفى اغا مورث المدعين المذكورين بموت اخيه حسن عنه ثم
 انحصر في المدعين المذكورين بموت ابيهم مصطفى اغا عنهما لا غير على الوجه المبين في حجة
 الدعوى والثبوت وجميع ذلك بالبيننة العادلة المزكاة بعد اقرار وكلاء ورثة خوجه احمد
 بك في الخصومة بين يدي القاضي بعدم ملك موكلهم المسكن المذكور وحكم القاضي في
 وجه التهم الشرعية بان الحق في المكان المذكور لورثة مصطفى كاشف المذكور لا ينقض
 الحكم بعدم دوره صحيحا بمجرد وجود صورة حجة شرعية مباشرة وكيلاهما المذكورا
 في تعريضها انما معتقة خوجه احمد بك مع انكار ورثة مصطفى كاشف لذلك واقرار
 وكلاء ورثة خوجه احمد بك المذكور بما يفيد عدم ملك موكلهم اثنى من المكان المذكور
 والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من المعية السفينة في ١٢ رجب سنة ٧٨٨ هـ شرعا على
 افادة واردة من طرف حضرة مدير جرجاني غايه جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨ هـ ومعا اقرار
 واعلام شرعي من قاضي مديرية جرجان مؤرخ في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨ هـ مضمونه
 بمجلس قضاياه مدير جرجان بحضور حضرة وكيل المديرية واعضاء المجلس ومفتيه
 وقاضي ولاية طهط الذي الواضع اسمه وختمه اعلاه قد سمعت دعوى قتل محمد حسن

البدري من ناحية سعد الله بقمته وهاج المختصر ارثه شرعا في ابنه القاصر احمد ووالده
حسن عبد الرحيم ووالدته المرأة شهدة بنت فراج حمد من الناحية المتوفاة بعد قتل ولدها
المذكور وانحصر ارثها في زوجها حسن عبد الرحيم المذكور واولادها منه ابوالغين
وهم عبد الرحمن ومحمد وشريفة وفي ابنها منه القاصر قرشي الثابت انحصار الارث في
المذكورين بشهادة كل من الرجل - حسين والرجل العاقل الشيخ هبادة عثمان النائب
بالناحية ورق كياسر اثم علنا بشهادة ابراهيم احمد وعمر عليوة من الناحية المذكورة في
وجه المدعي عليه الا تفي ذكره بعد المرافعة الشرعية بالوجه الشرعي المتهم في قتله
حسن علي الجربان من الناحية ادعى حسن عبد الرحيم المذكور عن نفسه وبطريق
الولاية الشرعية على ابنه القاصر قرشي وعلى ابن ابنه المقتول هو احمد وادعى معه
عبد الرحمن ومحمد وشريفة الابانعون اولاد شهدة بنت فراج المذكور وعلى غريمهم الحاضر
معه - م. بالجلس حسن - علي الجربان المذكور بان حسنا عليا المدعي عليه المذكور كان
مطلوبا ضبطه للديوان بسبب تهمته في قتل شخص يدعى عليا حمد من الناحية وفي جرح
شخص آخر يدعى كريم همران من اهل الرواقع ولما اراد مورثهم محمد حسن البدري
المذكور القبض على حسن علي الجربان المذكور تعدى وضربه بسكينته عمدا في ٢٨
من سنة ١٢٧٤ فاصابته في عضده وكتفه وحلقومه من الجهة اليسرى ومكث
ملازما للفراس الى ان توفي بسبب الضرر المذكور في يوم عشرين ربيع الاول سنة
١٢٧٤ وانحصر ميراثه في ورثته المذكورين اولادهم ماتت والدته شهدة وانحصر ميراثها
فيهم من ذكر من ورثتها من غير شريك ويطلبونه بما يترتب عليه في ذلك شرعا
وطالبوا سؤاله عن ذلك سئل المدعي عليه حسن علي الجربان عن ذلك فاجاب بالاعتراف
بانه ضرب محمد حسنا البدري المذكور ومورث المدعين المذكورين بسكينته عمدا
فاصابته في عضده وكتفه وحلقومه من الجهة اليسرى عن دارادة ضبطه ومات بسبب
ذلك عن ورثته المذكورين ويريد السماح عما حصل منه فلما سمع اولياء المقتول
جواب المدعي عليه المذكور بالاعتراف بقتل مورثهم عمدا بالسكينته المذكورة طلبوا
القصاص من القاتل لمورثهم المذكور وروحيات اعترف حسن علي المدعي عليه بالقتل
لمورثه - م. عمدا بالسكينته اعترافا شرعيا وطلب الورثة الكبار القصاص من القاتل
المذكور فقد حكمنا لهم عليه بالقصاص حكما شرعيا مستوفيا شرائط الشرعية
في الحكم في ذلك (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام فهو صحيح بناء على ما هو مسطر به والله
تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية السنية في ١٢ رجب سنة ١٢٧٨ شرحا على
خطاب واردها من مديرية جرجاني غاية جسادى الاخرة سنة ٧٨ ومعه قرار واعلام
شرعي من قاضي مديرية جرجان مؤرخ في ٢٢ جادى الاخرة سنة ١٢٧٨ مضمونه بالجلس
قضايا مديرية جرجان بحضور - حضرة وكيل المديرية وحضرات اعضاء المجلس ومفتيه

وقاضي ولاية طاهط الذي الواضع اسمه وختمه فيه قد سمعت دعوى قتل أحمد فرغلي
من ناحية مزانة والشيخ جبر بقم جرجا المنحصر ارثه شرعاً والدته المرأة أم أحمد بنت
سلطان وأخويه منها هما محمد بن وحسن القاصران عن درجة البلوغ المقامة عليهم ما
والدته - ما المذ كورة وصيا من طرف حضرة مولانا قاضي أفندي ولاية جرجا وجب
اعلام شرعي تاريخه ٩ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ وفي أختيه البالغتين أيضاً المرأة
مربانة والمرأة زبيدة الوكيله عنهما والدتهما المرأة أم أحمد المذ كورة الثابت انحصار
الارت فيهم ووكالة أم أحمد عن البالغتين المذ كورتين بشهادة عبد الله جاد الله والسيد
عمر من الناحية المذ كورة المزكبين من اثم علنا بشهادة كل من محمد منصور ومحمد
حامد من الناحية المذ كورة في قتله فرحات جوده وابو العلاء جوده وعبد المتعال محمد من
الناحية ادعت أم أحمد المذ كورة عن نفسها وبطريق التحدث الشرعي والوكالة
الشرعية عن المذ كورتين على غرماثها المستورين معها بالمجلس وهم أبو العلاء جوده
واخوه فرحات جوده وعبد المتعال محمد من الناحية المذ كورة بانهم في يوم الثلاثاء
الموافق ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٧٨ حصلت مشاجرة بين اهالي حصة حسنين
خليفة وسليمان عمران المشايخ بالناحية فتوجه ابن أحمد فرغلي المذ كور الى محل
الواقعة فضربه بكل من ابي العلاء جوده وفرحات جوده وعبد المتعال محمد فبوت شوم خطا
اصابه احدى في عظام الانف فكسرها واسال دمه والثاني في يده والثالث في اصبغه
المنصر فلازم الفراش من ذلك ومات بسبب ذلك الضرب المذ كور في ٣ جمادى الاولى
سنة ١٢٧٨ وتظالمهم بما يترتب عليهم في ذلك شرعاً وتطالب سؤلهم عن ذلك سؤلوا
عما ادعتهم المرأة المذ كورة فأجاب احدىهم وهو أبو العلاء جوده بالكجود كلية ولم تحضر
المرأة بينة عليه فترتب عليه اليقين الشرعية فلفناه لها يطلبها واما فرحات جوده
فأجاب بان شيخونا خذنا لا فاحد من كانوا بالمعركة ضرب والده بطوبه فقصدها
يضربه كما ضرب والده فاصابت الضربة بيد أحمد فرغلي المقتول خطا واما عبد المتعال محمد
فأجاب بانه كان في يده عصا وقصد الكجربها فاصابت أحمد فرغلي المذ كور خطا في انفه
فكسرت العظام واسالت الدم فلازم الفراش مدة ومات بسبب الضرب المذ كور
وحيث اعترف فرحات جوده وعبد المتعال محمد بالضرب الى أحمد فرغلي المذ كور وموته
بسبب الضرب المذ كور فقد حكمنا بلزوم الدية على الضاربين المذ كورين من مالهما
وقدرها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وسبعون قرشاً ونصف وربع من قرش عمالة
صافاً موجلة على ثلاث سنين من وقت القضاء هذا ما حرقنا المحكم (اجاب) بالاطلاع
على هذا الاعلام وجد غير مستوف من وجوه احدىها في اثبات نسب اخوة الميت من
غير بيان ان كلامهم شقيق اولام فقط وثانيها عدم اتصاح كون اثبات نسب الورثة
المذ كورين ضمن الدعوى الصحيحة وثالثها عدم بيان ضرر بكل من المدعى عليهم

الثلاثة معينا من حيث محل الاصابة في دعوى المدعية مع عدم بيان ان ضربة كل واحد منهم متخذة بحيث لو انقردت لقتلت وكون الضربات على التعاقب أو معاربا بها ان جواب فرحات جودة لم يصرح فيه بما يوجب القتل بل قال غاصبت الضربة يد احد فرغى المقتول خطا ثم ذكر في الاعلام جواب عبد العال محمد بقوله وأما عبد العال محمد فاجاب بانه الى ان قال في كسرت العظم واسالت الدم فلازم الفراش مدة ومات بسبب الضرب المذكور فالتصرح بالقتل انما هو وفي جواب الاخير فقط المنفصول عما قبله بامام و بناء على ذلك فهو المؤاخذة الخامسة انه اذا كانت الدعوى من الولي بان القتل الخطا صادر من الثلاثة فكيف يحكم بالدية كاملة على اثنين منهم - مع على فرض اقرارهما بالقتل واقرار الثالث مع عدم الاثبات عليه اذ دعوى الولي على الثلاثة تضمنت ايجاب ثلث الدية على كل واحد منهم عند الاثبات ومطالبة كل منهم بالثلث ثم يحصل من الولي مع المقرين تصادق على حصر القتل فيهما لتجب الدية عليهما كاملة على فرض كونهما مقرين بذلك الى آخر ما فيه فيقتضي اعادة الاعلام لمحله لاستيفاء ما هو لازم شرعا والله تعالى اعلم (مثل) بافادة واردة من المعية السنية مؤرخة ٢٥ رجب سنة ١٢٧٨ ثم راجع على خطاب واردها من مديرية سبيوط مؤرخ في ١٢ رجب سنة ١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعي من قاضي مديرية سبيوط مؤرخ في ١٩ ربيع الاول سنة ٧٨ مضمونه بحضورنا وحضور سعادة اقدنم البك المدير وحضرة الوكيل ومفتي المجلس قدامي الذي دوس مسعود من اهالي الناحية بقسم الشروق المعروف عينا باختيار شاهدني حصر الارث في الورثة الاتية ذكرهم على غريمه المحاضر معه في المجلس بزان لي محمد اغا ابن سليمان محافظ بلسكات بياده باسيوط سابقا بانه كان له ابن اصابه يدعي مسعود ادخل ايلة الاثنين رابع عشر محرم سنة تاريخه الو كالة المملوكة له محمد شافع بسيوط لاجل المبيت بها وكان بها وقتئذ محمد اغا المرسوم تعدي عليه وضر به عمدا بيده ورجليه فلزم الفراش حتى مات بسبب الضرب المذكور عنه وعن ولدين قاصر بن تادرس ومينسا المرزوقير له من زوجته المرأة اصطفانه بقت ارمان يوسف شهوده القائمة في عصمته الى موته وعن زوجته المذكورة لا وارث له سواهم حسبما شهد له بذلك من اهالي ناحيته كل من اسمعيل تركي وهثمان توني بن خفاجي المزكيين بشهادة علي عبد الدائم من الغريب وعبد الحميد عبد الله الباقوري في وجه المدعي عليه المذكور به والمرافعة الشرعية ولا تصاب المدعي في ذلك عن نفسه بطريق الاصلالة وعن ولدي المتوفي القاصر بن بطريق الولاية وعن الزوجة بطريق الو كالة شفاهاهم هذا المجلس الشاهد له بها كل من العلامة الشيخ محمود احمد قراة والفاضل السيد زين الدين ابن المرحوم السيد رافع طالب المدعي عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا لكونه هو القاتل له دون مالك الو كالة ومن كان مقيما بها وقتئذ فانهم

بريئون من ذلك وسأل جوابه عن ذلك سئل المدعي عليه عن دعوى المدعي القتل
المذكور في محضره اجدد كذا فطالب من المدعي بينة تشهد له يدعواها فاحضر كلام من
عمر محمد ولاشين خضر من اهالي شاسة وعبدالله تركي من الشامية وعلى ابي زيد من
الغريب وبخيت محمد من سيوطا وابي زيد رفاعي وعلى عبدالدايم كلاهما من الغريب
واستشهدهم على دعواها فشهدهم وعبدالله على التعاقب بعد طلب اداء الشهادة انهما
عاينا ضرب محمد اغا المذكور لمسعود ابن المدعي بالكف مرتين وبالرجل مرتين وزاد
عمر في شهادته ان المضرور لزم الفراش بعد ان ضرب حتى مات بسببه وزاد عبدالله انه
لم يعاين ملازمة الفراش بل فارق بعد ان ضرب ولم يلزمه غير انه لما سمع بموته ذهب
الى محل نومه فراه ميتا ولم يعلم كونه مات بسبب الضرب المذكور او بسبب آخر وشهد
على ابو زيد انه عاين رجلا يقال له محمد اغا يضرب مسعود ابن المدعي بيديه ورجليه
وايكن لا يعرف شخصه ولا حليته ولا نسبه حتى لو رآه الآن لا يعرف وجهه ولا يعلم
موت مسعود بسبب الضرب او بسبب آخر وشهد بخيت انه كان في اصغر الو كالة حتى
دخل مسعود ايا لاضر به محمد اغا المذكور كفين ثم علام مسعود الى اعلاها فقبه محمد
اغا المذكور وضربه كذلك برجله وكان صدم خلفه ما وعين ذلك ثم تركه ما ونزل الى
اسفلها واقام حتى سمع بموته ولا يعلم كونه مات بسبب الضرب المذكور او بسبب
آخر واخبر ابو زيد وعلى عبدالدايم انهما لا يعلمان شيئا من ذلك كله وعدم اعتبار
شهادة من لم يشهد بملازمة الفراش والموت بسبب الضرب لم تقبل شهادته من ذكر شرعا
ما عدا عرفاته شهد كذلك فاعذر للمدعي عليه في شهادته فطعن فيه بانه شيخ فلاحه
قرية فصده عمر والمدعي على ذلك فلم تقبل شهادته ايضا وطلب من المدعي بينة
اخرى تشهد له يدعواها فشهدوا وترددت له البينة على المدعي عليه فامتنع من تحليفه
واقضت الثمينة انه حيث جحد المدعي عليه دعوى المدعي ولم يكن له عليها بينة
فليس له مطالبة عليه الا باليمين عند طلبه لها وكتب هذا اعلاما صادرا من المحكم
(اجاب) لاشي على المدعي عليه ولا على غيره والحال ما ذكر حسب ما هو محضر هذا الاعلام
والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية مؤرخة في ١٨ شعبان سنة ٧٨ تتضمن الافادة
بما ورد من المناقضة من طرف مفتي قلم دعاوى جرجا وقاضي جرجا لما تحرر من هذا
الطرف سابقا بتاريخ رجب سنة ٧٨ في شان الاعلام المهر من قاضي جرجا وصورة
المناقضة الهيكلي عنها قد صار الاطلاع على ما افاده حضرة مولانا شيخ الاسلام مفتي
افندي الديار المصرية حفظه الله آمين وفيه من انا ما جاب به والحال انه من جهة الخفرة
عندنا يبلادنا فالحقيقة مثل المشد في معاطيه ما يتعاطاه المشد من اطاعتهم لمشايخ القرى
واعانتهم على ما يطلبونه منهم كاعانة المشد ولا فرق عندنا بين لادنا بينهما الا في حالة
واحدة وهي ان الخف يريز يد على المشد بالحراسة والحفظ ايا ولا وليس تكفير الهروسة في

كونه على المحفظ والحراسة فقط وحينئذ فشهادته غير مقبولة شرعا بسبب ذلك وايضا
لم يثبت شرطا وجود البنت مقتولة وبها الاثر بالبلدة المذكورة بل ذلك مجرد دعوى من
والديه اخالية عن الاثبات الشرعي بكونها مقتولة بالبلدة حتى تجب القسامة والديعة على
اهلها على ان الخفيرين المذكورين من اهل البلدة المذكورة والمصرح به ان اهل البلدة
لا تقبل شهادة بعضهم على بعض في القتل واقعه سبحانه وتعالى اعلم (اجاب) صادر
الاطلاع على افادة حضرة مفتي مجلس مديرية جرجا وقاضي جرجا المسطرة على ظاهر
الاعلام المتضمن دعوى قتل البنت ببيان الرضعة المفاد على الاعلام المذكور سابقا
من هذا الطرف بانه غير مستوف لقصور عباراته حسب ما اوضحناه بافادتنا المذكورة
المؤرخة رجب سنة ١٢٧٨ المقيدة في كتاب المهاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ
وبافادة حضرة المفتي والقاضي المذكورين لم يخرج بها الاعلام المذكور عن كونه
غير مستوف على الوجه الذي بيناه في مدداته اعدم ايضاح عباراته واما اذا كان الواقع
حسب ما اوضحه حضرة المفتي والقاضي بافادتهما المحكي عنهما فالحكم في نفس الامر موافق
للجهة بناء على ما اوضحناه من كون الخفير هو المشد المعين على الظلم لشيخ القرية ومن
عجز المدعي عن اقامة البينة على صدور القتل من المعين ومن عدم تحقق وجود البنت
ميتة في الجهة المذكورة وبها الاثر المحكي عنه في الاعلام مع انه في غالب الظن انه لو سئل
اهل الجهة عن وجود البنت ميتة وبها الاثر في تلك الجهة لما انسروا كونها ميتة
وبها الاثر ومصرح به في عبارة الحكم وعبارة نتيجة القضية المحكية عن العشرة اشخاص
من الناحية خلاف الشاهدين المذكورين تشعر بتحقيق ذلك وان لم يشهدوا بصور
القتل من المعين المدعي عليه وما اشار اليه حضرة القاضي والمفتي من ان الخفيرين من
اهل البلدة وان المصرح به ان اهل البلدة لا تقبل شهادة بعضهم على بعض فليس على
اطلاقه بل ذلك في البلدة الصغيرة التي هي ليست ذات حارات لانها حينئذ كحالة
واحدة ولا تقبل شهادة بعض اهل الهلة على بعضهم بالقتل اذا تحقق وجود القتل
فيها وان كانت تقبل في حق القسامة اذا تضمنت شهادتهم وجود المدعي قتله ميتا في
هذه الهلة وبها الاثر لكونهم يثبتون على انفسهم مفر ما على غيرهم فتقبل حيث لم يكن
هناك مانع آخر وعبارة الاعلام المذكورة خالية عن ايضاح حقيقة البلدة المذكورة
وعن بيان محل القتل في الدعوى حتى يعلم الحكم جليا ولذا قلنا في افادتنا السابقة
وعلى فرض عدم قبول الشهادة فلا جرم بهجة ترتب مجرد عين واحدة في هذه القضية
اذا المتبادر الى آخر ما قلناه من التفصيل الى ان قلنا يجب ما ذكر على اهل الهلة بعد
تحقق وجود القتل فيها وهذا غير متضح جليا في إعادة الاعلام لمحل الواقعة
لايضاح الامر الى آخر ما ذكرناه ومع هذا كما فاما ان يعتد على افادة حضرة القاضي
والمفتي الخارجة عن الاعلام ويصرف النظر عن وضوح المطلوب من الاعلام لانه

إذا كان الواقع هو ما افاده بأفادتهم المذ كورة الخارجية عن الاعلام فالحكم كما ذكرناه ولا نظر لعبارة الاعلام في حدود ذاتها وان كان يستلزم الحال ليكون الاعلام لا بد ان يكون مستوفيا واضحا فيجري طلب ذلك حسبما اشرنا اليه وهو هذا ما لزم والله تعالى اعلم (سئل) بأفادة من المعية السنية مؤرخة ١٨ شعبان سنة ٧٨٨ على خطاب من حضرة مدير سيوط مؤرخ في ٤ شعبان سنة ٧٨٨ وعنه نقيحة واعلام شرعي من قاضي مديرية سيوط في ٢٢ رجب سنة ١٢٧٨ مضمونه بحضورنا بديوان المديرية بسيوط وبحضور حضرة الوكيل ومفتي المجلس حضر سلمان بن حماد من اهالي دير الجنادلة وزوجته المرأة خضر عتبت جمعة الشهيرة بالقرادية والد المتوفي ال^٢ تى ذكره وزوجة ابنها المتوفي هي المرأة عليا بنت همام عبد الحفيظ الشريف وصحبتهما اولادها من المتوفي المذ كور القاصرون عن درجة البلوغ محمود وحماد وحماد وحماد وحماد وحماد وحماد وحماد من اهالي ناحية كوم اسفحت وادعى عليه سلمان حماد المذ كور عن نفسه وبالوكالة الصادرة شفاها بالمجلس من زوجته خضر عتبت ابنة عليا وبالولاية الشرعية على اولاد ابنه القاصرين المذ كورين ان المدعى عليه كان في شوال سنة ١٢٧٧ مع ابنه المتوفي سليمان بن بغيظ الدخلة استحقاق اهالي النخيلة فتعدى عليه المدعى عليه وضر به حماد بندقية معمرة برصاصه فاصابه في جانب وركه الايسر وسرت حتى خرجت من الجانب ال^٢ خرفض واستمر ملازما غراشه حتى مات بسبب ذلك عن ابويه وزوجته واولاده القصر المذ كورين من غير شر يك وبعد قتل له هرب خوفا من مجازاته بسبب ذلك حتى شرف حضرة الخديوي الاعظم قصر الحجرة فاني مستخفيا حلا كفته على راسه واقبل لدى حضرة بعض ذوات المعية السنية انه قتل ابن المدعى المذ كور حماد ورغب في العفو عنه من ذلك واعدل الحكومة وحرصها على عدم ضياع حقوق الرعايا ضبط وارسل للمديرية لاجل تحقيق ذلك عليه فندب هو وموكلاته لذلك ويطلبه بما يترتب عليه بسبب قتله لابنه المذ كور على هذا الوجه ويسال سؤاله عن ذلك وبعد تحقق موت المتوفي وانحصار ارضه في المدعى وموكلتيه واولاد ابنه المذ كورين ومعرفتهم عينا وقسم اباش هادة كل من الشيخ خليل حمد وهرقات محمد من اهالي الدير المذ كور المعدلين بكل من علي همام الشريف وحماد المادى على في وجه المدعى عليه بعد المرافعة الشرعية سئل المدعى عليه عن دعوى المدعى القتل على هذا الوجه فانكر دعواه القتل لابنه وحمادها جدا كايا وانكر اقراره لدى بعض ذوات المعية السنية بانه قتل ابن المدعى وعترف انه لما جاء واضحا كفته على راسه راجيا العفو وسئل عن جريمته التي فعلها اقربا نه متهم فقط في قتل ابن المدعى ولم يقرب بانه قتله بالفعل كما ادعى والده فطالب من المدعى بيينة شرعية تشهد له بدعواه فاحضر كلام من أحمد سلمان وعبد الحميد محمد كلاهما من اهالي الدير المذ كور واستشهد بهما على دعواه فشهد كل منهما

على انفراد بعد ان استشهد انه غاب طعمة المدعي عليه الحاضر بالجلس ضرب سلمان
المتوفى المرقوم ابن المدعي المذ كور بندقية معمرة برصاصة فاصابه في وركه الايسر
وسرت حتى خرجت من الجناح الاخر فتمرض حتى مات بسبب ذلك في شوال سنة
١٢٧٧ واحضر ايضا كالا من حضرة صالح أفندي ابن المرحوم محمد اجد كاشف
جمال الدين والمهترم المكرم الشيخ سليمان عبد الممتعال عثمان السليبي واستشهد به ما
كذلك فشهد كل منهما في وجه المدعي عليه بانه حين جاء لدى حضرة بعض ذوات المعية
السنية اقربانه قتل رجلا من أهالي دير الجنادلة بندقية تحقية اوله كن لم يعين ولم يقل
انه متهم فيه تهمة فقط فلما سمع المدعي عليه شهادتهما صدق على ان المدعي عليه
بقتله هو الذي أخبر بالمعية انه متهم في قتله ولم يقربانه قتله فعند ذلك أهدر له في الشهود
المذكورين فقدح في الاولين بانهما من بلاد المدعي ولم يدع فيهما ولا في الاخرين قدحا
شرعيا يبطل شهادتهم وزكي الاولان سرا بشهادة كل من الشيخ خليل جد وعرفات
عزوز المذكورين ثم علنا بجمعهما مع الشاهدين بحضرة المتداعيين وزكي الاخران
سرا ايضا بشهادة الفاضل الشيخ اجد محمد علي المسلي والشيخ حسب النبي على المرسى
ثم علنا بشهادتهم ما وجههم مع الشاهدين بمجلس التداخي ثم بدعوى والدعوى
والشهادة على الوجه المشر وح حدث حضره مولانا أفندي البالغين من ورثة المقتول
على العقوبة وكرر ذلك عليهم المرة بعد المرة ووعظهم وورغهم في ثواب الآخرة فابوا
وطلبوا القصاص منه شفاء لصدورهم فاجابهم لذلك وحكم على المدعي عليه بذلك ثم
تحريرا في الثاني والعشرين من رجب الفرد سنة ١٢٧٨ فالحكم (اجاب) اذا ادعى
الولي القتل العمد وصحت وشهدت البينة طبق دعواه وطلب اليه لغون من الورثة
القصاص وكانت ورائتهم ثابتة بالوجه الشرعي فالحكم بالقصاص في محله حيث لم
يقم بالبينة ما يمنع شهادتهم والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من طرف قاضي
شاهل من مؤرخة في ١٢ رمضان سنة ١٢٧٨ مسطرة على صورة قضية مضمونها
تقصي الاحضر بالجلس الشرعي محمد ردياب جاويش المشهور وادعى بالاصالة عن نفسه
على خصمه الحاضر معه بالجلس الحاج محمد ريدوي جاويش المشهور وايضا هو الوكيل
الشرعي عن المرأة صبيحة بنت المرحوم محمد مصطفى جاويش المشهور زوجة المدعي
المذ كور ان ثابتت كيدله عنها بالوجه الشرعي بتمتضي شهادة المكرم احمد دجاويش
المشهور والحاج شهاب البقري المشهور وايضا قد ثبت معرفة المدعي والمدعي عليه
وموكلته بالوجه الشرعي وقال المدعي في دعواه ان المرأة صبيحة المذ كورة واضعة يدها على
منزل كائن بناحية القراقرة من غير وجه شرعي وهذا المنزل ملك لي وهو مشتمل
على اما كن معلومة بحدود أربعة حده الغربي بجوار شارع حارة الغرابوة والقبلي بفضه
بجوار داره شهاب الوكيل بن احمد الوكيل وبعضه بجوار دار سيارة الوكيل بن يوسف

الوكيل والشرقي بجوار دار الشافعي الوكيل ويجوار شارع زقاق الهلايلة والبحري بجوار
أحمد أبي هلية بن اسمعيل أبي ريم ومن حيث ان المنزل المذكور ملك مستحق لي
وزوجتي المذكورة صبيحة واضعة يدها بغير وجه شرعي عليه أريد تزعم من يدها بالوجه
الشرعي وكذا واضعة يدها على حلي وأمتعة تذكر أدناه وغير ذلك كما هو مشروح

قرش	٤-٤٠	قرش	٤٠-٤٠
٤٠٠ قصبه ذهب بندي	٢٠٠ حبة فضة		
٤٠٠١ قصبه ذهب بندي	٦٦٠ تعاليق البرقع	٢٠	
٣٧٤ سواحد فضة ثمنها	٧٥٠ شعير ذهب		
٢٥٠ طشت نحاس كبير	٢٢٥٠ ثلث على البرقع		
١٢٥ طشت نحاس عصفى	٣٨٠ بنادقة ذهب تعاليق ٤٦		
٣٠٠ صحن نحاس	٥٠٠ محبوب بالامبولي ١٠		
٣٠٠ حبل نحاس	٤٥٠ حلق ذهب		
٣٠٠ قزان نحاس كبير	٢٠٠ انجر نحاس	٢	
٩٠ دست نحاس	٥٠ غلاية		
٦٠ دست نحاس	٢٠٠ صفيه وشاء	٢	
١٠٠ صحن نحاس كبير	٢٠ فانوس		
٥٠ صحن نحاس	١٠٠ صندوق	٣	
١٠٠٠ حبل فضة قيمة المبالغ قرينه	١٥ محرق نحاس		
٣٧٤ أساور فضة	٥٠ صحن نحاس كبير	١	
١٦٥ أساور فضة	١ ختم باسم والده		
٢٥٠ بغمه ذهب	١٢٠٠ جاموسة		

٣٠٠ خرز مرجان صادق

هذه الاشياء المشروحة أعلاه مملوكة لي ومستحقة لي أيضا وفي تزوجت المرأة المذكورة
من مدة تزيد على ثلاثين سنة وفي أثناء تلك المدة اغاية سنة ١٣٧٢ أعطيت لها المصاغ
والحلي المذكورة على قبول الزينة وباقي الاشياء واضعة يدها عليها بغير وجه شرعي
واحيث اني مالك لجميع ما ذكر أعلاه أريد تزعم من يدها واسبق لاثني هاليه بالوجه
والشرعي فستل من الحاج محمد بدوي المذكور الوكيل عن المرأة صبيحة المذكورة عن
جميع ما ذكره المدعي في دعواه فانه كجميع ما ذكره المدعي وجده بخودا كليا وقال ان
جميع ما ذكره المدعي ليس موجودا أصلا ما عدا الدار المذكورة فهي موجودة
بحدودها المتقدمة كرها وانها ليست ملكا كذا المذكور وقد ادعى الوكيل المذكور وهو
الحاج محمد السابق ذكره على المكرم محمد دياب المزبور وقال في دعواه انه في شهر

ذى القعدة سنة ١٢٧٧ كان حصل بين محمد دياب جاويش وبين زوجته صبيحة منازعة
في خصوص ما ذكره المدعى في دعواه ثم رجع عن المنازعة وأقر واشهد على نفسه بحضور
بينه من المسلمين بأنه لا يستحق قبلها شيئا مطلقا لا من قليل ولا من كثير وأقر بان المنزل
السكان بناحية القراقره المذكور آتغاليس ماسك له وابراها البراءة العامة من سائر
الدعاوى فمثل من محمد دياب انز بور عن الاقرار المذكور الذي ذكره الوكيل الشرعى
فانكره كليا فطلب من محمد الوكيل بينة شرعية تشهد له طبق دعواه فغاب وحضر
وصحبه المكرم الشيخ عبد الغنى نوح ابن المرحوم احمد نوح والمكرم الشيخ نعمان بن
احمد نوح والمكرم الشيخ محمد ابو عثمان والمكرم الشيخ سيد عثمان ابن المكرم الشيخ
محمد عثمان المجمع من أهالى القراقره قلوبية وشهد كل منهم على انفراده في وجه
محمد دياب المذكور بقوله اشهد لله ولرسوله انه في شهر ذى القعدة سنة ١٢٧٧ كان
حصل بين محمد دياب جاويش وبين زوجته صبيحة منازعة في خصوص ما ذكره المدعى في
دعواه ثم رجع عن المنازعة وأقر واشهد على نفسه بأنه لا يستحق قبلها شيئا مطلقا لا من
قليل ولا من كثير وان المنزل السكان بناحية القراقره ملك لها وليس له فيه حق
وابراها البراءة العامة من سائر الدعوى فالحكم (اجاب) هذه الدعوى على هذا
الوجه غير تامة شرعا لعدم تصحيحها بواسطة عدم ذكر اسماء اجداد اصحاب الحدود
بالنظر للبعض اذ لم يكن متميزا الذى القاضى عن غيره بمجرد ما ذكر من اسمه واسم أبيه
وعدم صحة التحديد في الحد البحرى وكذا بعض المنقولات المثالية لم يذكر وزنها ووصفها
وهو شرط فيها وحينئذ لا يترتب على مجرد هذه الدعوى وجوب جواب الخصم فلا
يسال من الدعوى ما لم يصححها فان صححت وسئل الخصم واجاب بالانكار وادعى اقرار
خصمه بأنه لا دعوى له قبله ولا حق واقام بينة طبق دعواه وعدلت الشهود بمنع المدعى
من دعواه وعند عدم التصحيح لو اتى المدعى عليه بدفع هل يسمع اختلاف فيه العلماء
وذكري الهندية عن الهيطة ان مدعى الدفع مطالب بتصحيح الدعوى ثم اثبات الدعوى
وهو الصحيح وفي البرازية الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة التى اتفقت الائمة على
فاسدها صحيح في الاصح وقيل الدفع ايضا فاسد لانه مبني على الفاسد والبناء على الفاسد
فاسد ثم قال فان قلت ما فائدة دفع الدعوى الفاسدة مع ان القاضى لا يسمعها قلت
تفقهوا ولم اره فائدة لو ادعاه على وجه الصحة كان الدفع الاول كافيا كما افاده في البحر
والله تعالى اعلم (سئل) باعادة واردة من مديرية الروضة مؤرخة في ١٦ رمضان سنة
١٢٧٨ مضمونها واصل اطرف حضرتم هذا كرة في شان قضية شرعية بخصوص
ما يتعلق بتركه زينب السوداء معتقة المرحوم عمر بن الاشقر ومعهما فتوى من
حضر ائ علماء الحنفية واعلام شرعى تؤمل من حضرتم النظر في ذلك واعطاء الجواب
الشرعى شرعا على هذا كرة حسب ما يتضح لحضرتكم (اجاب) انه على حسب الخطاب

١٢٧٨

١٢

١٢٧٨

١٦

الوارد من مدير الروضة المشرح اعلاه بطلب الاطلاع على اوراق هذه القضية وضمها
 جواب حضرة القاضى السيد على البقلى واعطاء الجواب شرعا على هذه المذاكرة حسبما
 يتضح له. هذا الطرف قد صار مناظرة ذلك والجواب عنه انه بعد الحكم بقبول الوصية
 والايصاء بشهادة البيئة المزكاة شرعا لا يترتب خال شرعى في حكم القاضى بذلك اذا
 صدر مستوفيا شرائط الصحة على مجرد ظه ورشاهدى الحكم موظفين في مهلة تحت
 نظر الوصى وزوجته بآصرة نظير الامامة والخطابة والقراءة اذ هما ليسا من قبيل الاجير
 الخاص لمن شهدا له وان كانت شهادة الموصى لوالده غير مقبولة فيقضى قد وجد في
 شهود الحادثة ما يثبت نصاب الشهادة وهو شهادة رجلين بلا مانع فلا نظر لغيرهما شرعا
 وحيث ان الطاعنين الآن من عوام الناس الذين لا يعرفون دقائق الشرع فلا يعد
 حينئذ مدعى عنهما في الحكم الاول بالبطالان وتبين اوجه الموضحة بهذه المذاكرة من
 الافتراء الذى يترتب عليه مجازاتهم او احوال هذه لانهم احيى ككاملين من العوام فلا
 يفرقان بين الاجير الخاص وغيره فيقوم بهم ما ان الشاهدين حيث كانوا ياخذان المعلوم
 من المدعى وان كان في مقابلة وظيفته ما في المسجدي يكونان من الخدم الغير المقبولة
 شهادتهم شرعا وقد ثبت سؤال احدا للشهود بيان اياه موصى له في هذه الوصية وانه مات
 فيكون نصيبه ميراثا للشاهد فصدق على ذلك فشهادته باطلة فحصل الطعن بان بعض
 الشهود خدعة والبعض موصى له واستنادهم الى بطلان الحكم الى الفتوى من باب
 الجهل منهما اذ الفتوى لم يفهم منها ان الحكم لم يصادف الصحة بل تتضمن انه اذا ثبت
 بعد الحكم ان الموصية رجعت عن وصيتها الاولى واوصت ثانيا للمدعية الوصية ثانيا
 يحكم ببطلان الوصية الاولى وهذا مقرر للحكم الاول في حد ذاته وبقيدانه ينقض بثبوت
 ما طرأ على الوصية الاولى من البطل وهو الرجوع لكن يفهم من ذلك ان الفتوى دليل
 بطلان الحكم الاول وحينئذ فاذا لم يوجد ما يوجب منع شهادة جميع الشهود خلاف
 ما ذكره الطاعنان فلا يترتب على ذلك عدم قبول شهادة الرجلين المذكورين ونقض
 الحكم اذ صدر مستوفيا شرائطه المعتمدة فيصرف النظر عن هذه القضية والحال
 ما ذكرنا لم يكن هناك وجه آخر والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية السنية مؤرخة
 في ٢٢ شعبان سنة ٢٧٨ شرعا على خطاب وارد من مديرية سنار والخرطوم مؤرخ في
 ١٢ رجب سنة ٢٧٨ ومعه مذكرة واعلام شرعى من قاضى المديرية المذكورة
 مؤرخ في ٨ ج سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونها حضر كل من ابي القاسم ولد احمد
 ولد ابي القاسم العوضاني البطحاني المقيم بحلة ولد مدين ومحمد ولد البشير ولد الخضر
 المشيخي المقيم بولد مدين ايضا وحضرت بحضورهما الحرمة هاشم بنت على ولد ابي
 القاسم العوضاني البطحاني والد محمد ولد البشير المذكورين بعد استقراءهم لدينا
 بالمجلس الشرعى ادعى المذكوران على هاشم المذكورة بانها قتلت مورثتهما

بذمت المسمومة آمنه برغوة بنت المرحوم دشين ولد أحمد ولد أبي القاسم خنقتها بسيور
 حجاباتها المعلقة برقبته او ماتت بسبب ذلك وحيث انهما وارتاها ولا وارث لها غيرهما
 والدتها المدعى عليها المذكرة يريدان النظر في ذلك بالوجه الشرعي سئل منهما عن
 جهة ارتها - ما للتوفاة المذكرة قاضي احدى المسمي ابا القاسم انه عها اخوانها
 شقيقة يجتمع معه في ابينهما اجد بن أبي القاسم ووارثها وادعي احدى المسمي
 محمد اولد البشير - يرانه اخوها لامها ووارثها وان لا وارث لها غيرهما والدتها المذكرة كورة
 فسئلت المدعى عليها جوابا عن ذلك فاجابت بالاقرار بان المدعين المذكرة كورين
 وارثا بنتها المتوفاة المذكرة كورة وان بنتها المتوفاة المذكرة كورة من مدة مقيمة ببندر ولد
 مدين تفعل الفواحش وذات يوم حضرت عندها بمنزلة لها وطلبت منها طياقة فلما توقفت
 معها في الاعطاء عاركتها وخنقتها وهي ايضا مسكتها من سيور الحجابات التي في
 رقبته وخنقتها اياما ماتت وهي تحت يدها من اسباب ذلك وذلك بالمر به - وتوليس
 معها احدى مشارك لها في ذلك فعند ذلك كاف المدعيان البيضة التي تشهد لهما
 بارتها للتوفاة المذكرة كورة والافحصا رفيهما وفي والدتها المدعى عليها المذكرة كورة فاحضرا
 كلاما من دفع الله ولده علي ولد محمد الرافعي ومحمد علي ولد أحمد ولد مدين كلاهما من
 أهالي ولده مدين وبعد الاستشهاد شهد كل منهما بمفرده بحضور المدعى عليها المذكرة كورة
 وقال اشهد ان ابا القاسم هـ ذ اولد أحمد ولد أبي القاسم هو عم آمنه برغوة المتوفاة
 المذكرة كورة بنت دشين ولد أحمد ولد أبي القاسم يجتمع معها في جدنا أحمد بن أبي القاسم
 وان محمد اولد البشير المدعى ايضا اخو المذكرة كورة لهما هم سائق المدعى عليها هذه ووارثها
 ولا وارث لها غيرهما وامها المدعى عليها المذكرة كورة فلما شهدا هكذا سئل من المدعى
 عليها هل لها طعن شرعي فيهما فحجرت عنه وطالب من المدعين تركيتهما فاحضرا
 كلاما من الخضر ولد البشير ولد الخضر المشيخي والسعيد ولد دفع الله ولد أبي القاسم
 القاطنين بولد مدين وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بمفرده وقال اشهد ان كلا
 من الشاهدين المذكرة كورين عدل مرضي مقبول الشهادة لمعرفة ما بهما وما باحوالهما
 معاشرة وديانة وامانة وهكذا كذا الديناسرا وقيلت شهادتهما شرعا وبوجب ذلك
 ثبت اراث المدعين المذكرة كورين للتوفاة المذكرة كورة على الوجه المستور ثم بعد ثبوت
 ارتها - ما والافحصا رفيهما - ما وفي والدتها - ما المذكرة كورة ادعيها عليها بالدعوى المعلومة
 واجابت بما ذكره وحيث ان المدعى عليها اقرت بانها قتلت بنتها المذكرة كورة فقد ثبت
 عليها القتل وتلزمها الدية الشرعية من مالها في ثلاث سنين لورثتها المذكرة كورين والام
 لا تتركها لكونها قاتلة وحكمت بذلك ما رذلك كله بشهادة ادة الشيخ محمد بن خيت الجبال
 والفقهاء محمد المبارك والفقهاء محمد عامر والفقهاء اليه محمد عثمان فالحكم الشرعي في هذه
 الحادثة (اجاب) حيث كانت أم البنت مقررة بوراثتها المدعين لبنتها وبقتلها بالخنق

قالوا يجب عليهم ادية بنتها المذ كورة لوارثهم المدعيين من مالها في ثلاث سنين معاملة
لها باقرارها ان طلب المورثان ذلك وان كان في توثيق الاعلام خلل والله تعالى اعلم
(سئل) بافادة من المعية السنية في ٢٣ شعبان سنة ١٢٧٨ شرعا على خطاب واردم من
مديرية صناد والمخرطوم مؤرخ في ٥ ب سنة ١٢٧٨ مرفوق به هذا كورة واعلام شرعي
من قاضي المديرية المذ كورة مضمونه - حضر محمد ولد عوض ولد ادريس الدنقلاوى من
خط ارقو بمديرية دنقلا القاطن بالمخرطوم الوصى الشرعي من قبلها كم له ولاية ذلك
على الولد القاصر المسمى عوضا ابن أخيه الر يس محمد بن عوض بن ادريس ريس
ذهبية الخواجا برتليمنى الفرنساوى وهكذا حضرت المرأة فاطمة بنت الترفة من أهالى
المخرطوم زوجة أخيه المتوفى الرئيس محمد المذ كورة والدة ولده المذ كورة وادعيا على
الحاضر معه - ما أوشى بشيروقالا في دعواه ما عليه بان أوشى بشيرا الحاضر هذا قتل
الر يس محمد دامورث وزوج المرأة المدعية - المذ كورة وولدها القاصر المرقوم - هذا
وهو دواناخر به ببندقية فيمارصاصة جارحة في خاصرته الشمال وخرجت من حقه
اليمين ومات من ساعته بسبب ذلك وانه اقر بذلك طائعا وكان القتل في السدرة بين
غابة شانويل وأبى كوكة خا رجاء من الحكومة في دارالهوس التى هي دارالحرب في
ذهبية الخواجا برتليمنى الر يس بها وان المتوفى المذ كورة ولا وارث له غير زوجته
المذ كورة وولده المرقوم له منها القاصر المسمى عوضا الوصى عليه المذ كورة ومعه
ارثه في ما يدون مشارك له - ما ويريد المدعيان المذ كورة ان القصاص من المدعى عليه
وما يترقب عليه شرعا والنظر في ذلك بالوجه الشرعي سئل المدعى عليه عن ذلك فاجاب
بالا - كارة لاوث المدعية وولدها المذ كورين لا توفي المذ كورة وقد كلف المدعيان البينة
الشريعية على دعواه - ما الارث فاحضرا كلا من محمد ولد محمد ولد ادريس من أهالى
الخنديق وعبدالكريم ولد محمد ولد حفار من أهالى ارقو بمديرية دنقلا القاطنين
بالمخرطوم وبه - ما الاستشهاد - هه كل واحد منهما بما يفرضه بحضور المدعى عليه أيضا
وقال اشهد ان المرأة فاطمة بنت الترفة المدعية - هذه زوجة المرحوم الرئيس محمد
ابن عوض بن ادريس المزبور وفي عهده - مته الى ان مات ووارثته - ولا وارث له غيرها
وقد يرولدها المرقوم لها منه القاصر المسمى عوضا الوصى عليه محمد عوض المدعى
هه هذا المذ كورة ومعه ارثه في ما يدون مشارك لها فلما شهدا هه كذا سئل المدعى عليه
هل له طعن شرعي في ما يفرضه - وطلب من المدعين تزكيتهم فاحضرا كلا من
ح كرم ولد على ولد محمد والامين ولد خايقة ولد الامير كالا - هه ما من أهالى مراغ بمديرية
دنقلا القاطنين بالمخرطوم وبه - ما الاستشهاد - هه كل واحد منهما بما يفرضه وقال اشهد ان
كلا من الشاهدين المذ كورين عدل مرضي مقبول الشهادة لمعرفة ما بينهما وما يحاولهما
معاشرة وديانة وأمانة وهكذا في كمال ديناسرا وقبلت شهادتهما شرعا وبوجب ذلك

ثبت لديتساموت المورث المذ كوروارث المذ كورين للتوفى المزبور على الوجه المسطور
وحكمنا بذلك لما على المدعى عليه ثم بعد ذلك ايضا ادعى الوصى والمرأة المذ كورة
بالدهوى المقدمة على المدعى عليه المذ كور وسئل منه عن ذلك فاجاب بالانكار للقتل
وللاقرار به وطالب من المدعين البينة الشرعية التى تشهد لما على اقراره بقتل الرئيس
محمود المورث المذ كور او قتله فاحضر كلامه ن حسن بن يوسف وعواض ولد حسن واحد
سليمان وعبد الله اسمعيل وابراهيم المت وطنبلى على حاجى جد ومحمد ولد على ومحمد امين
وخير سلوان ومحمد على كنيال ومحمد ولد على ولد حسن وقرج عبد الوهاب وابراهيم موسى
وجد على وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهم بقرده بحضور المدعى عليه طبق الدهوى
حرفا بحرف وسئل من المدعى عليه هل له طعن شرعى فيهم فطعن وقال ان جميعهم خدمة
بالذهبية التى مات فيها القتل المذ كور ووجودون فيها حين وجد فيها القتل المذ كور
ولما سئل منهم عن ذلك اعترفوا بما ذكروا ثم طالب من المدعين بينة اخرى فاحضر كلاما
من محمد قنديل وكيل الخواجا نصيف افندى والرئيس فرحون ومحمد كاملين وبلال وبعد
الاستشهاد شهد كل واحد منهم بقرده بحضور المدعى عليه وقال اشهد ان اوشى بشير المدعى
عليه هذا اقر طائعا بانه قتل الرئيس محمود اعوضنا المذ كور هذا عدوانا ضربه ببندقية
فيما رصاصة جارحة في خصره الشمال وخرجت من حقه اليمين ومات من ساعته بسبب
ذلك ليكون المتوفى المذ كور ضربه بسوط لاجل خدمة المقادف وكان القتل فى السدرة
بين غابة شانيل وابي كوكه خارجا عن المحكومة فى دار الجوس التى هى دار الحرب
فى ذهبيية الخواجا برتاليه فى الفرنساوى المستخدم بها كل من المقتول والقاتل ثم احضر
المدعيان المذ كوران كلاما من محمد كوز ولا حاج ولد حسن الدنقلاوى وعلى ولد ضياب
ولد عوض وبه الاستشهاد شهد كل واحد منهم بقرده بحضور المدعى عليه بانه اقر
طائعا بقتل الرئيس محمود المذ كور هذا عدوانا طبق الدهوى حرفا بحرف ثم سئل من
المدعى عليه هل له طعن شرعى فى الشهود المذ كورين فجهز عن ذلك ثم اقر لدينا طائعا
مختارا انه كان اقرب بقتل الرئيس محمود المذ كور وادعى انه كان مكرها على اقراره بذلك
من داق هارون وكيل الذهبية التى مات فيها القتل المذ كوروا كرهه على الاقرار بقتل
محمود المذ كور داق هارون المذ كور ومن معه من النواقية من العساكر ولما سئل منهم
عن ذلك اذكروا ما ادعاه عليهم من الاكراه وطابت منه البينة على ذلك فجهز عنها
وحلف المدعى عليه بمجيئهم اليه الشرعية على عدم اكراهه بذلك وحيث انه اقر
بالقتل ولم يثبت اكراهه على الاقرار به فقد ثبت عليه القتل لهو المذ كور وتلزمه
الدية الشرعية فى ماله فى ثلاث سنين من وقت الحكم حيث كان القتل بدار الحرب ولم
يكن هو والمقتول اسيرين فيما اوحى كمت بذلك عليه لا وارثين المذ كورين هذا
ذلك كله بحضور وشهادة الفقيه السنى أحمد والشيخ سليمان يعقوب والفقيه مدين

أحمد والفقهاء محمد بن محمد عامر فسا الحكم (اجاب) اذا كان مكان القتل من دار
الحرب كما هو منذ كور في الاعلام وقت القتل على الوجه المستطوره فالواجب على
القاتل الدية في ماله في ثلاث سنين ولا يحمل التحليف المدهى عليهم الا كراه اذا دخل
لهم في هذه الخصومة والذي اعتمده مصنف التنوير وابنه وعزى زاده بتقديم بيعة الطوع
على بيعة الاكراه في الاقراران اختلف التاريخ أولم يؤثر خاوقد قامت البيعة على
الطوع في الاقرار مع عجز مدعي الاكراه عن اثباته الا انها لم تترك فلم تعد شيئاً لكن مدعي
الاكراه مع عجزه عن اقامة البيعة عليه لم يتمسك بمسعى الطوع ولا يمين بدون الطلب
والاصل الطوع والله تعالى اعلم (سئل) با فادة وار دة من المعية السفينة رقم ٢٨ شعبان
سنة ٧٨ شرحا على خطاب وارد من مديرية الدقهلية مؤرخ في ٢٣ شعبان سنة ١٢٧٨
مرفوق به قرار واعلام شرعي من قاضي المنصورة مؤرخ في ٢ شعبان سنة ١٢٧٨
بخصوص حادثة مضمونة به بحضرة كل من المكرم الشيخ يوسف الصياد من المنصورة
وحسن أبي سبعة ابن المرحوم محمد أبي سبعة من منية فراح ومحمد أفندي ابن المرحوم
أحمد الزعبل الاوى من شلامون القهطى وخليف الدميرى ابن المرحوم على الدميرى من
المنصورة ادعى حسين أفندي توفيق ابن المرحوم يوسف توفيق من الهروسة
مخزنجى ج فلك فوكة التابع تفتيش بردين على المحاضر معه بالهلس عطية اسمعيل
ابن المحترم اسمعيل خليل من أهالى فوكة ان المدعى عليه المذكور كان بزواج
ويطاهر اخوته وزا فاخته في يوم الخميس ثامن شهر رجب سنة تاريخه أدناه والمدعى
له ولدي مدعى محمد ابراهيم كان يتفرج على الرقة المجمولة للأطاهرين فأن كان المدعى
عليه الاطلاق بارودة داخلها رصاصة في الجرح على حسب عادة الافراح فخرجت منها
الرصاص المذكور وأصابته في جدار ولد المدعى المذكور في عينه اليمنى وخرجت من
رأسه مع طاسة رأسه فأتت لوفته بسبب الرصاصة التي خرجت من البارودة المذكور
باطلاق المدعى عليه لها وان اصابته الرصاصة المذكور لولد المدعى المذكور خطا وان
ذلك كان بناحية فوكة بجوار منزل جبر مصطفي من الناحية بعد ظهر يوم الخميس
المذكور وان ولده المذكور لم يكن له وارث سوى والده المذكور والده المصونة زنوبة
زوجة المدعى المذكور وان والده المذكور وكت زوجته المذكور في الدعوى في شأن
قتل ولدها محمد المذكور وكالة مفوضة لرأيه وقوله وفعله وان تو كيلها له على يد قاضي
القازيق وتحرر به اعلام من طرفه وبالاطلاع على الاعلام المذكور وجد متضمنا
توكيل زوجته المذكور وكالة مفوضة لرأيه وقوله وفعله في ذلك المؤرخ الاعلام
المذكور في ثامن عشر شهر رجب سنة ٢٧٨ مشمول بختم قاضي القازيق ويطالب
المدعى المدعى عليه المذكور بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويساله جوابه عن ذلك سئل
من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بعدم العلم بتوكيل زوجته المدعى فطالب من المدعى

اثبات مضمون الاعلام المذكور فاحضر كلاً من اسمعيل خليل وفرج أحمد هما من أهالي
فسوكه وشهد كل منهما بمنفردا بوجه المدعى عليه ان المصونة زوجه حسين أفندي
المذكور ووالدة محمد المتوفى المذكور وكانت زوجها المذكور في قضية ولدها محمد
المذكور في الدهوى بقتله على المدعى عليه المذكور وكالة مفوضة لرأيه وقوله وفعله
وقبل منها التوكيل زوجها المذكور ووارث محمد المذكور توفى وانه لا وارث لمحمد المذكور
سوى والديه المذكورين فعند ذلك صدق المدعى عليه على شهادة الشاهدين وحكمنا
بذلك ثم ادعى المدعى المذكور على المدعى عليه المذكور عن نفسه وبوكالته عن زوجته
المذكورة بالدعوى المشرحة أعلاه حرفاً بحرف وطلب سؤاله عن ذلك بالسؤال منه
أجاب بالاجابة تترافى باطلاقة البارودة وقت زفة اخوته للطهور فخرجت منها الرصاصة
بسبب اطلاقها واصابت محمد اولد المدعى المذكور في عينه اليمنى ونجحت من راسه مع
طاسة راسه وان محمد اولد المدعى مات بسبب ذلك عن والديه المذكورين من غير شريك
وان اصابة الرصاصة له خطا بمدعى أن محمد اولد المدعى المذكور كان مديراً بانفسه بجانب
طوبى بالناحية ولم ينفذ ظهره وان ذلك كان بناحية فسوكه بجانب دار جبر مصطفى بعد
ظهور يوم الخميس المذكور فمضى بذلك عترفنا المدعى عليه المذكور أنه حيث اعترف
بان موت محمد اولد المدعى المذكور بسبب اصابة الرصاصة التي خرجت من البارودة
بسبب اطلاقها على الوجه المشرح أعلاه فهو ملزم بدفع الدية لوالديه المذكورين
من ماله في ثلاث سنين ومئة دارالدية من الفضة عشرة آلاف درهم يقابلها خمسة عشر
الف قرش وثلاثة وتسعون قرشاً وثلاثون فضة صاغاً ومن الذهب الف دينار يقابلها
أربعون الفارب سبعمائة واثنتان وستون قرشاً وان له الخيار ان شاء ان يدفع من الفضة
او من الذهب مما بالمشور الصادر من مجلس الاحكام في شأن ذلك فاختر الدفوع من
الفضة البالغ مئة دارالدية منها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعين قرشاً وثلاثين
فضة وحكمنا عليه بدفع المبلغ المذكور الى والديه المذكورين في ثلاث سنين وان
الذي يخص والده الثلثان والذي يخص والدته الثلث فامتثل لذلك وافتع ذلك بحضرة
من ذكرا علاه المحكم (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من الحكم بالدية في مال
المقر بالقتل خطافي ثلاث سنين موافق للهجرة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية
السنية رقم ٢٣ رمضان سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب من مديرية القيوم مؤرخ
في ١٠ رمضان سنة ٧٨ مرفوق به اعلام من طرف قاضي المديرية المذكورة
مضمونه هو انه بمجلس مديرية القيوم أمام سعادة مدير القيوم وحضرة وكيل المديرية
وبحضور المحترم السيد داود حمدة ناحية قلهاة واليه ترم خليل الداعش حمدة دفنو
كلهما من مجلس المديرية المشار اليها والمكرم الشيخ عبد الله سليمان الشهير
بالقاضي من اهالي ناحية طهار والمكرم محمد حسين الخولي الشهير بعمده خولي ساقية

المرحوم نعمان بك بمدينة الفيوم ما ثبت لدينا شرعا وفاة البالغ العاقل طرفاية ابن
المرحوم سليمان المقراني من اهالي ناحية تطون فيوم قبل تاريخه ادناه وانحصار ارثه
الشرعي في كل من والدته المرأة مبروكة بنت المرحوم علي بن جادم من اهالي ناحية طهار
فيوم وفي زوجته القاصرة صبيحة بنت المرحوم عبد الرحمن سالم من اهالي تطون المذكورة
وفي اخوته لابيهم سليمان المذكور وهم هم هببيه وشقيقة شريفة ومبروكة البالغ العاقل
جميعهم من غير شريك لهم ولا وارث للمتوفي المذكور وغير هؤلاء المذكورين اعلاء الثابت
جميع ما ذكر لدينا بوجه الشرعي بشهادة كل من المرحوم موسى بن علي نخلة من اهالي
دراسية بمديرية بني سويف والمرحوم عيدين علي عيدين من اهالي نزلة الشرقي بمديرية
المنية المقيمة بن يومئذ بن ناحية تطون فيوم المذكرين بشهادة الشيخ عبد الله سليمان
الشهير بالقاضي المذكور واعلاء والشيخ علي ابراهيم السهاجي من اهالي مدينة الفيوم
ادعي كل من المرأة شريفة وشقيقة هببيه المذكور واعلاء المتكلم عن نفسه ويطريق
التوكيل عن اخته مبروكة والدته مبروكة المذكورين اعلاء الوكالة الشرعية المقوضة
لهم من الموكلتين المذكورتين الثابت توكيله عنهما شرعا في شأن ماسيد كرفيه ادناه في
وجه المدعي عليه الا في ذكره بعد المرافعة الشرعية بشهادة شهادي انحصار الارث
المذكورين والمذكر عبد الرحمن سالم بطريق الولاية الشرعية على بنته صبيحة القاصرة
زوجة المتوفي المذكور واعلاء على المحاضر معهم بالمجلس المشار اليه هو الشاب البالغ
العاقل جاقل ابن المرحوم مرزوق ابن الحاج وجب صبرة من اهالي ناحية تطون الثابت
معرفة الجميع بشهادة شهادي انحصار الارث المذكورين اعلاء بان المدعي عليه
المذكور ضرب مورثهم طرفاية المذكور عمدا بندقية ذات بارود ورصاصة فاصابت
الرصاصة راسه قابضت الجأء واسالت الدم ومات من ذلك لوقته وذلك في ليلة السبت
الموافق ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨ بين المقر بين والعشاء في مكان خارج عن
الناحية من الجهة الشرقية ويريدون القصاص من جاقل المدعي عليه ويطالبونه
بذلك ويسألون سؤاله مثل المدعي عليه المذكور فأجاب بانه في الليلة المذكورة في
الوقت المذكور كان جالس على باب رجل يدعى محمدا مؤمنا من تطون المذكورة من
جهتها الشرقية وكان بالناحية المذكورة نجباء المنزل المذكور جماعة مداحون من
الاصيد فاجتمع الناس فقام فضره ضا من جاد شيخ الخفراء بالناحية وزير المداحين
لاجل توجه الناس بيوتهم فلم يتوجهوا وكان معه بندقية في داخلها بارود ورصاصة
فضر به البندقية لاجل تخويف الناس وتوجههم منازلهم حيث افي من جملة الخفراء
بالناحية من غير قصد الى احدهم من الناس فخرجت الرصاصة واصابت راس طرفاية
المذكور خطأ ومات من ذلك قتلا لوقته من ورثته المذكورين بلا شريك فافكر
المدعون ذلك فطالب من المدعين المذكورين بيعة تشهد لهم على وقوع ذلك عمدا
فعرّفوا انه لا بيعة لهم على ذلك فترقت لهم اليقين الشرعية على جاقل المذكور فرضي

بذلك وطلب المدعون تعديله وحلف فحضرت عاقلة جاقل المدعى عليه المذكور
الأحرار المذكور البالغون العاقلون بحضرة كل من المكرم على موسى فخلعة من اهالي
دراسية بمديرية بنى سويف والمكرم عيسى على عيسى من اهالي نزل الشريفة بمديرية المنية
المقيمين يومئذ بناحية تطون والشيخ سعد احمد زهران والشيخ على ابراهيم السهاجي
كلاهما من مدينة الفيوم وصدق كل منهم باقراره على وقوع القتل من جاقل المدعى
عليه المذكور الى طرفاية المورث المذكور في الليلة المذكورة في الوقت المذكور بالالة
المذكورة وان ذلك خطأ منه فعند ذلك ثبتت الدية لاورثة المذكورين على القاتل
المذكور وعاقلته الموصوفين بالاوصاف المذكورة اعلاه حيث صدقه على ذلك وهي
عشرة آلاف درهم يقابلها مبلغ خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا
وثلاثون فضة هلة صاغاديوانية منجمة على ثلاث سنين والقاتل في ذلك كادهم
تقسم بين الورثة المذكورين على حسب الفرقة الشرعية وحكمنا بذلك حكما
شرعيا فالحكم (اجاب) حيث ثبتت ورثة الورثة المذكورين للقتول المذكور بالطريق
الشرعي واقرا القاتل بقتله خطأ وصدقته العاقلة على ذلك فاجاب الدية عليهم في ثلاث
سنين صحيح شرعا اذ حمل عدم ايجاب الدية على العاقلة فيما ثبت بالاقرار اذ لم تصدق
العاقلة على القتل ولم تقيم حجة عليه كما هو جوابه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وارثة
من المعية السنية رقم ١٨ رمضان سنة ١٢٧٨ شرعا على خطاب وارث من مديرية قنا واسنا
مؤرخ في غاية شعبان سنة ١٢٧٨ مرفوق به قرار واعلام شرعي مؤرخ في ٢٠ شعبان
سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة تذكريه ادناه ضمنونه انه بحضورنا بقلم دعاوى المديرية
بحضرة الناظر ومفتي القلم والاعضاء من المعاوين والعمد حضر الرجل على بن سلامة
ابن عبد الرحيم من دنفيق عن نفسه وبطريق الولاية الشرعية على اولاد ابنه اسمعيل
المتوفى بالقاهرة بن حينئذ عن درجة البلوغ وهم محمد و احمد و فريرة و زين الدار و ام محمد
وحضرت ايضا المرأة مفرية بنت عثمان عبد الكريم زوجة المرحوم اسمعيل بن على
ابن سلامة المتوفى المذكور وحضر ايضا الشاب البالغ احمد ابن المرحوم اسمعيل بن على
المذكور واخوته شقيقته البالغتان بنتا المتوفى المذكور وهما أم احمد و ام الزين الجميح
ورثة اسمعيل بن على المتوفى المذكور ولا وارث له غيرهم بشهادة كل من أبي الحسن بن
اسمعيل بن مبارك وسعيد بن محمد بن مبارك من اهالي دنفيق وحضر بحضورهم الرجل
محمد بن سليمان بن سالم بن عبد الرحيم من اهالي دنفيق وادعى كل من الرجل على سلامة
عن نفسه وبطريق الولاية الشرعية على اولاد ابنه القاهر بن المذكورين اعلاه ومن
المرأة مفرية زوجة اسمعيل بن على المتوفى المذكور ومن احمد بن اسمعيل واخوته
شقيقته ام احمد و ام الزين المذكورين اعلاه على الرجل محمد بن سليمان بن سالم المذكور
بانه ضرب بمورثهم المرحوم اسمعيل بن على المذكور بطورية حديد في مة دم راسه

بفرحة - وسال الدم من راسه - حين منازعة مورثهم اسمعيل بن علي المذكور مع حمد
المدعي عليه المذكور بشأن حشيش شيرشتوي شر كتموا وكان مورثهم اسمعيل
المذكور قد ضرب حمد - واسليمان المدعي عليه قبل ذلك بلوح خشب في راسه فثبته
وسال الدم من راسه وبعد ضرب حمد وسليمان لمورثهم بالطورية المحديد اقام مورثهم يوما
واحدا ومات وقت العشاء في ليلة ١٢ رجب سنة ١٢٧٨ بسبب الضربة المذكورة
عن ورثته المذكور بن من غير شريك ولا يعلمون ضرب حمد وسليمان لمورثهم ان كان
همدا او خطأ او يطالبون حمد وسليمان المدعي عليه بما يترب لهم قبله في ذلك شرعا
ويسالون جوابه - مثل حمد وسليمان المدعي عليه عن ذلك فاجاب بانه كان بزراعة الشعير
الشتوي هو والمرحوم اسمعيل بن علي مورث المذكورين فصل بينهما منازعة بخصوص
الحشيش فضر به اسمعيل بن علي مورثهم - بلوح خشب في راسه بفرحة وسال الدم من
راسه ولم يزل به الحجر حتى لوقتنا هذا فرفع الطورية التي بيدهم كالحمام من هراوته فاضرب
بها فاصابت مورثهم في مقدم راسه وشجته خطأ ومات بسببها عن ورثته المذكورين من
غير شريك ولم يقصد بهما ضربهما فاقضى الوجه الشرعي في ذلك انه حيث اقر حمد
سليمان المذكور بقتل اسمعيل بن علي المذكور خطأ وبانحصار ارثه في ورثته المذكورين
ولم يدع ورثة المقتول عليه بالقتل العمد فانه يقضى بالدية في مال حمد وسليمان المدعي
عليه خاصة ولا يكون اقراره اقرارا على العاقلة الا ان يصد قوه وقد حكم عليه بالدية
الشرعية للورثة المذكورين التي قدرها عشرة آلاف درهم من الفضة مقسطة على
ثلاث سنين وذلك ايضا الموافقة للورثة المدعي عليه في دعواه - المذكور في مقتضى
الدية شرعا والحكم بها مقسطة في ثلاث سنين من ابتداء تاريخ هذا الاعلام وقد صار
اعتبار الدية بحسب الاسعار الجارية من الفضة فبلغت خمسة عشر الف قرش وثلاثة
وتسعين قرشا وثلاثين فضة - عملة صافيا بحساب الضرب بخانه ولما حكم على حمد وسليمان
بالدية امتنع الورثة البالغون المذكورون اعلاه جميعهم عن قبول الدية وسامحوه من
استحقاقهم - فيها فالزم حمد وسليمان المدعي عليه المذكور بدفع حصصة القاصرين من
الدية للولي ماداموا قاصرين من ماله خاصة مقسطة عليه في ثلاث سنين من ابتداء
تاريخه - وتحرر هذا الاعلام في ذلك التاريخ (أجاب) حيث كان المدعي عليه مقرا بورثة
الورثة المذكورين للمدعي قتله وبالقتل الخطا فانه يعامل بموجب اقراره كما هو مذكور
به - هذا الاعلام على الوجه المبين والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية السنية رقم
٨ رمضان سنة ١٢٧٨ شر حا على خطاب واردم من مدير ججام وورخ في ٢٠ شعبان سنة
١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعي من مديرية ججام وورخ في ٢٠ شعبان سنة ٧٨ مضمونه
بمجلس فضايا مدير - ججام حضر - ضرة وكيل المديرية وحضرات الاعضاء ومفتي

١٢٧٨

٢٥

المجلس وقاضي افندي ولاية طه طاهر = ل من الشاب البالغ الرشيد حامد ابن
المرحوم محمود بن حامد بن ابي بكر من اهالي روافع العابدية بقسم سوهاج ووالدته
المرأة ام محمد بنت علي بن ابي سالم من اهالي الخلفية بقسم جرجا التي كانت زوجا لمحمود
ابن حامد المذكور المتكلمة عن نفسها وعن بنتها القاصرتين منه بالصاغة من قبل
الحاكم الشرعي المترافع لديه وهما حليمه ونجدة بنتا محمود المذكور والرجل احمد بن
علي الخطيب من الروافع المذكور الوكيل الشرعي عن زوجته المرأة نواردة بنت محمود
المذكور الثابت وكأنه عنها شرعا ووفاة محمود المذكور وانحصار ارثه شرعا في ورثته
المذكورين في وجه المدهى عليه الا تبي ذكروه - والمرافعة الشرعية بالطريق
الشرعي وادعوا على غيرهم المستوي معهم بالمجلس الرجل العاقل حسين بن مكي من
اهالي المنشاه بقسم سوهاج بانه ضرب مورثهم محمود بن حامد المذكور خطا بنيت
شوم فاصابه في راسه فسكر العظم واسال الدم ومات لوقته عن ورثته المذكورين بغير
شريك وسبب كون قتل حسين لهم وخطا انه لما راى الرجل سعد بن عبد الله ابائهم
المنشاهي ضرب محمود بن حامد المذكور به في ظهره اراد حسين المذكور ضرب سعد
عبد الله المذكور بنيت فاخطات الضربة سعدا واصابت محمود المذكور خطا في
راسه ومات لوقته بسببها ويطالبونه بما يترتب عليه لورثته المذكورين في ذلك شرعا
وطالبوا سواله عن ذلك سئل فاجاب بالاعتراف وانه قصد الضرب لسعد فاصاب النبوت
من يده راس محمود المذكور في راسه خطا منه ولم يكن قاصدا لضربه ومات لوقته بسبب
ذلك عن ورثته المذكورين من غير شريك وذلك وقع مني على وجه الخطا ولما انتم
اعتراف حسين المذكور على الوجه المطلوب شرعا حكمنا عليه بدفع الدية لورثته
المذكورين على حسب الفريضة الشرعية مقسطة على ثلاث سنين من يوم القضاء
وتكون في ماله خاصة وقدرها من الفضة عشرة آلاف درهم يقابلها خمسة عشر الف
قرش وثلاثة وتسعون قرشا وثلاثون فضة هائلة صاغية قوم يدفع كل قسط عند
حلول اجله وقد امتثل حسين المذكور لذلك في الحكم (اجاب) ايجاب الدية على
المقرب بالقتل خطا على هذا الوجه موافق للحق والله تعالى اعلم (وسئل) ايضا عن اعلام
آخروا دمع الاعلام السابق مؤرخ في شعبان سنة ٢٧٨ مضمونه حضر الرجل احمد
ابن احمد المنشاه وورب الجا موس من اهالي روافع العابدية بقسم سوهاج وعرف انه
اصابته ضربة على عينه اليسرى ليلا فاذهبت ضوؤها ولا يعلم من ضرب به - كوز ذلك كان
في الليل وليس له دعوى على احد معين يكون غريمه في ذلك فاشهد على نفسه ان ليس
له دعوى قبل احد وانه فوض امره الى الله تعالى ولاجل الاشهاد عليه بذلك تحرره هذا
وارسل الى مديرية جرجا للعلم (اجاب) هذا مجرد اشهاد من المفقود بصره بانه لا دعوى
له على احد معين بضرب عينه واذا هاب ضوؤها فهو ممنوع الآن بسبب ذلك حيث لم يدع

١٢٧٨

٢٥

١٢٧٨

٢٥

على معين والله تعالى اعلم (سئل) بإفادة واردة من المعية السنية رقم ٢٨ شعبان سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب وارده من مديرية جرجار رقم ٩ شعبان سنة ٧٨٠ ومعه قرار واعلام شرعي من قاضي ولاية طه طافي ٥ شعبان سنة ٧٨٠ ومعه مائة وخمسة وخمسون قضية مديرية جرجار بحضور حضرة وكيل المديرية وحضرات المفتي والاعضاء وقاضي اندي ولاية طه طافي بعد ان ثبت وفاة وانحصار ارث الذي ميخائيل ابن الذي سلامة بن شنودة من اهالي كوم الصعايدة بقسم جرجافي والده سلامة المذ كور وفي زوجته - الزميمة فرحانة بنت الذي عبد رب المالك من الناحية المذ كورة وفي بنته منها الرضية ملكية من غدير زائد عايم وذلك بشهادة كل من الرجل على محمد والرجل محمد على المزر كيين سرائم هلنابته هادة كل من الرجل بنحيف مكاي والرجل احمد بن معمار الجميع من اهالي كوم الصعايدة في وجه المذ الذي هاليه الا تى ذكره بعدا لمرافعة الشرعية ادعى سلامة المذ كور عن نفسه وعن بنت ابنه القاهرة المذ كورة بالولاية الشرعية عايم او ادعت معه زوجة ابنه ميخائيل المذ كور الزميمة فرحانة المذ كورة على غير عايم المستوى معهما يا بهلس الرجل العاقل - سيد بن قاسم من اهالي الجبارة بقسم جرجابنه تعدى وضرب مورثهم الذي ميخائيل المذ كور بنبوت في راسه - دافه شمس اللحم وكسر العظم واسال الدم ومات في ليلة - بسبب ذلك عن وولته المذ كورين من غير شريك ويريد ان اسقياء ما يترقب لهما عليه ثم عا في ذلك وطلبوا اسؤاله عن ذلك فسئل فاجاب بالاعتراف بذلك وانه ضرب مورثهم المذ كور هذا بنبوت في راسه ومات في ليلة بسبب ذلك عن وولته المذ كورين من غير شريك وكان ذلك بالزربية بقبالة الخلاقي بكوم الصعايدة وحيث صدر الامر الكريم من سعادة ولى النعم بوجوب القصاص على من قتل بالانبوت هذا ومات المقتول بسبب ذلك اهتماما على ما افاده علماء مجلس الاحكام من انه يعمل في هذه النازلة ونحوها بذهب الصاحبين رضى الله تعالى عنهما وعن الامام الاعظم فقد حكى لنا على سيد قاسم المذ كور بالقصاص للدهيين المذ كورين بطليم ما حكما شرعا مستوفيا شرائط الشرعية اتباعا لامر ولى الامر فالحكم (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من الحكم بالقصاص على المذ كور بالقتل بالانبوت هذا موافق لقول الصاحبين الجارى به العمل الا ان بناء على الامر الصادر اذا كانت آلة القتل من المنقلب الذي يقتل غالبا وطلب اولياء القتل القصاص سواء كن القتل مسلما او ذميا لا غير والله تعالى اعلم (سئل) بإفادة واردة من المعية السنية رقم ٢٥ رمضان سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب وارده من مدير اسبوط مؤرخ في ٩ رمضان سنة ١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعي من قاضي اسبوط في ١٤ شعبان سنة ١٢٧٨ ومعه مائة وخمسة وخمسون قضية مديرية اسبوط بحضور حضرة الوكيل ومفتي المجلس ادعى عيسى بن حسين بن يوسف البدوي المستوطن بناحية بنى رافع وزوجته المرافعة محبوبة بنت احمد بن راجح من الناحية المذ كورة على غير عايم - حضرة عايم يا بهلس احمد بن محمد اللطيف المستوطن بناحية المذ كورة

أيضا بانه من مدة أيام خدع ابنهما القاصر مبروكا حتى ادخله في غيظ الدغار المزروع
فولا تغيره من بعض اهالي الناحية وتعدي عليه وخنقه بيديه هذا حتى ازهق روحه
والقاءه مدسوسا بين زراعة الفول وتركه ميتا عن والديه المذكورين بغير تركه وقد اقر
بفعل ذلك بحضور جمع من المسلمين ولد كونه هو القاتل له دون مسحق ارض الزراعة
وزراعتها فانهم يرون من ذلك يطالبانه بما يترب لهما عليه في ذلك شرعا وبعد الجواب
الشرعي من المدعي عليه - وموت مبروك ابن المدعيين المذكورين وانحصار ارثه
فيهم ما بشهادة كل من الشيخ عمر عبد الباقي نائب الشرع الشرعي بالناحية ووجد حسين
المشهور بجرح من الناحية أيضا المدعين سرائم علنا بشهادة كل من علي سيد احمد
على التراوي وحسن احمد - مدعين في وجه المدعي عليه المذكورين المدعي عليه عن
دعوى المدعين القتل والاقرار به ثانيا فانه ذكر القتل والاقرار به ووجد هما جدا كايما
فطالب من المدعين بيعة شرعية تشهد لهما بذلك فاحضرا كلاما من عاشور وعبد السيد
حسن الشرع يف ومحمد حسن الجميع من الناحية المذكورة واصلت شهادتهم على دعواهما
فشهد كل منهم على انفراد بان المدعي عليه اقرب بموت المتوفى المرقوم بانه خنقه
بيديه - ما حتى مات بسبب ذلك والقاءه مدسوسا في زراعة الفول في الغيظ المذكور
فاذدرا اليه في شهادتهم فادعى بجرم جرد بان والدي المتوفى استأجراهم على الشهادة
عليه بذلك باجرة لم يعينها ولعززه عن اثبات ذلك كواسر ابا خبار الشيخ عمر المذكور
والشيخ ابراهيم محمد - ابراهيم ثم علنا بشهادتهما وشهادة الشيخ حماد ابي زيد فتح الباب
ومحمد حاج كلهم من الناحية المذكورة ايضا وبه دعما ذلك على الوجه المشروح عرض
على المدعين المذكورين المعروف عن المدعي عليه او الصلح معه على مقدار معلوم فابيا
وطلبا القصاص بالوجه الشرعي فاقضى الوجه الشرعي ان لهما القصاص مما لا يقول
الصاحبين والائمة السلف ثم الذي ورد الامر العالي بالعمل به على خلاف قول الامام
بلزومه الدية وحكمنا عليه بذلك لهما وكتب هذا اعلاما بذلك فسال الحكم (اجاب)
حيث ثبت بالوجه الشرعي اقراره بقتل المورث - هذا بالحق فللاولياء القصاص
على قول الصاحبين الجاري به العمل الآن بناء على الامر به حيث خنقه حتى
مات والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية السفية رقم ٨ رمضان سنة ٧٨ شرحا
على خطاب واردم مدير كردفان مؤرخ في غرة سنة ١٢٧٨ ومعهما قرار واهلام
شرعي من قاضي المديرية مؤرخ في ٢٩ ج - سنة ٧٨ مضمونه قد حضر لدينا بالحكمة
الشرعية بمديرية كردفان محمد ولد توم التكروري المراتي الوكيل عن المرأة
فاطمة بنت جوده القميل اصله الثابتة وكالتها بالجلال الشرعي وحضر بحضوره
الحاج ضيف الله شيخ جلال بطيطيج بقم ابي سراز وباسم قرارهما لدى المجلس
الشرعي ادعى محمد ولد توم المذكورين هم جوده القميل المذكورين نفسه وعن موكلته

فاطمة بنت المتوفى بالو كالة المقوضة على خصمه الحاضر معه بمجلس الدعوى الحاج
 ضيف الله المذ كور وذلك بعد ان ثبتت قرايتهم بالقتية بل المقدم ذكره وانحصار ارثه
 فصح ما وان لا وارث له سواه ما بشهادة كل من محمد ولد جعفر الله ولد الحاج التكروري
 القاطن بمحلة ام زين وابراهيم ولد مصري ولد لازم التكروري القاطن بمحلة ام ز ين بقسم
 باره المنز كين لدينا سراو علنا بشهادة كل من علي ولد بكر ولد عبد الله التكروري المراتي
 القاطن بالمحلة المذ كورة بالقسم المذ كور وسليمان ولد عامر العزجاني القاطن بالابيض
 ان الحاج ضيف الله شيخ جلال بطيطيخ المذ كور هذا كان جاه لاخيه جودة ولد عبد الله
 القليل في منزله بمحلة ام د كيكه وطلب منه ان يعطيه مطلقا فقال له جودة انالست من
 جماعتك حتى اعطيتك المطلوب بل انما من جماعة السلطان مصطفى تيمه الكنجاري
 واذالم تصدق ذلك توجهه معي للديوان فامتنع من التوجه مع المذ كور وحصلت الفتنة
 بينهم ما وفي الساعة والمحين تعدى الحاج ضيف الله المنز بوروبوط من اخاه جودة بحربة كبيرة
 في بطنه فوق السرة حتى اخرجت معدته وذلك هدا عداونا وان جودة لازم الفراش
 من الطعنة المذ كورة حتى مات في يوم الاربعاء رابع يوم الطعن وان الطعن وقع في يوم
 الاحد في شهر محرم سنة ١٢٧٨ نهار عشرة ايام خلت منه وذلك في حلة ام د كيكه بعد
 صلاة الظهر ومات بسبب ذلك فالان يطلب دمه من الحاج ضيف الله المذ كور بالوجه
 الشرعي سئل المدعي عليه المنز بوروبوطا عن ذلك فاجاب بالانكار ووجد ذلك جدا كليا
 اى انه ما طعن جودة ولا قتله ولا راي من قتله مطلقا فعند ذلك كلف المدعي اثبات
 ما ادعاه فغاب وحضر واحد من كلامن ابى بكر ولد ابراهيم ولد محمد المذ كور القاطن
 بمحلة ام كوكه خورسي ويوسف ولد محمد ولد علي الجماعي القاطن بمحلة المرة بقسم باره
 واحد ولد محمد ولد عماد المرجاوى القاطن بمحلة ام قاله والنور ولد محمد ولد احمد البرماوى
 القاطن بمحلة المرة بقسم باره والحاج ابراهيم ولد علي ولد آدم الزبوي القاطن بمحلة ام
 د كيكه وموسى ولد عبد الرحمن ولد بحري الحمداوى القاطن بمحلة ام د كيكه وحسين
 ولد الضو ولد تو بر الجماعي القاطن بمحلة ام هليلج بقسم اى حازو بعد الاستشهاد شهد
 كل واحد منهم بمقرده بحضور المدعي عليه وقال اشهد ان الحاج ضيف الله شيخ جلال
 بطيطيخ المذ كور كان جاء بمجودة اخى محمد ولد توم القليل في منزله بمحلة ام د كيكه وطلب
 منه ان يعطيه مطلقا فقال له جودة انالست من جماعتك حتى اعطيتك المطلوب بل
 انما من جماعة السلطان مصطفى تيمه الكنجاري واذالم تصدق ذلك توجهه معي للديوان
 فامتنع من التوجه مع المذ كور وحصلت الفتنة بينهم ما وفي الساعة والمحين تعدى الحاج
 ضيف الله المنز بوروبوط من جودة اخاه محمد ولد توم بحربة كبيرة في بطنه فوق السرة حتى
 اخرجت معدته وذلك هدا عداونا وان جودة لازم الفراش من الطعنة المذ كورة حتى
 مات في يوم الاربعاء رابع يوم الطعن وان الطعن وقع في يوم الاحد في شهر محرم سنة

١٢٧٨ شهر عشره أيام خلت منه وذلك في حلة آدم دكية بعد صلاة الظهر ومات بسبب ذلك فلما شهدوا هكذا سئل المدعي عليه هل له طعن شرعي فيهم فضر به اجالا عديدة ولم يأت بقادح في الشهود المذكورين رأسا ثم بعد ذلك عجز عنه وطالب من المدعي تزكيتهم فاحضر كلام من هديبي ولد أحمد وولد دواعه البرقاوي القاطن بحلة القريرود ونجيت ولد آدم ولد عبد الله الشويحي القاطن بحلة البرحية بقسم أبي حرا زواحد ولد عبد الله ولد آدم المسبعاوي القاطن بحلة أبي قريرة بالقسم المذكور وبعد الاستشهاد شهد كل منهم بمفرده بحضور المدعي عليه قائلا أشهد أن كلامنا الشهود المذكورين عدل مرضى مقبول الشهادة لمعرفتهم بهم وباحوالهم معاشرة وديانة وأمانة وكذا زكوا الديانة ساروا قبلت شهادتهم شرعا وبموجب ذلك ثبت لدينا قتل ضيف الله المزيور بجودة المذكور على الوجه المستطور وحكمت بذلك وأنه يقتل فيه قصاصا لقوله تعالى ولكم في القصاص حياة وقال تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس إلى آخر الآية وكما دلت على ذلك نص وص السادة الخنفية قال في التبرير ومن جرح رجلا بعد إفصار ذافرا من حتى مات يقتص وذلك بعد أن خبرنا أولياء القتل بين القصاص والدية فاخترنا والقصاص في حكمنا به وأشهدنا على ذلك الفقيه عباسيا مفتي المديرية والفقيه حسنا عبد المطلب والحاج محمد ولد الحاج الحسين والطالب عليا وخليلا هرون ومحمد اولد الحاج بشارة وعمر الحاج أحمد شاكر وغيرهم وكفى بالله شهيدا في الحكم (اجاب) في هذا الاعلام قصورا لكونه لم يعرف فيه المقتول بذكر نسبه إلى جده أو كونه مشهورا بما ذكر من اسمه واسم أبيه ولم يبين ابن العم الوارث له المدعي في الاعلام المذكور انه ابن عم شقيق أولاد أولاد ولم يتضح فيه أن التوكيل واثبات النسب للقتيل ضمن دعوى شرعية أم لا مع أن شرط اثبات النسب في بنوة العم وغيره في مثل الحادثة أن تكون ضمن دعوى صحيحة وهنا قد تقدم اثبات النسب على الدعوى وأيضا لم يعرف الشهود المقتول بذكر أبيه وجده بل ذكر وأما يفيد أنه أخ للمدعي بخلاف ما يفيد مصدر الاعلام فإنه يفهم منه أنه ابن عمه فيقتضي إعادة الاعلام المذكور لعل الواقعة لتتضح بطريق شرعي وإذا كان المدعي ابن عم شقيق للمقتول كما يفهم من القرار لا بد أن يذكر في الدعوى والشهادة اسم العم وأبيه وجده وكذا في جانب القتل واسم أم الأخوين ونسبها إلى الجد مع بيان نسب الجد الجامع لتتضح الدعوى والشهادة حيث كان الحال محتاجا لاثبات النسب المذكور والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من الجمعية السنية رقم ٢٩ رمضان سنة ١٢٧٨ شرعا على خطاب واردم من مدير جرجام مؤرخ ١٨ رمضان سنة ١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعي من طرف قاضي المديرية المذكور مؤرخ في غرة رمضان سنة ٢٧٨ مضمونه أنه بحضورنا بديوان المديرية بمجلسه الذي حضره وكما لها وحضره مفتي الهام والاعضاء قد سمعت دعوى قتل محمد بن محمد بن رمضان من ناحية شطورة بالمديرية المذكور بقسم طهطا

المختصر ارثه في والده محمد رمضان المذ كور ووالدته المرأة مريم بنت عبيد الله البدوي
من الناحية المذ كورة أيضا بالثبوت الشرعي في وجه المدعي عليه الاتي ذكره بعد
المراجعة الشرعية المتهمة في قتله بخت ابراهيم من الناحية أيضا المحاضر معهما بالمجلس
قد حضر محمد رمضان وزوجته مريم والد المتوفي المذ كور وادعياء علي بخت ابراهيم
المذ كور بانه كان له ما ابن رضى مع يدعي محمد داو كان تنازع بخت المدعي عليه
المرقوم مع محمد رمضان المذ كور فحضرت مريم زوجته لتنظر الخبر حاملة لابنها محمد
المذ كور على كتفها فدفعها بخت المدعي عليه المذ كور بيده بعنف فسقط ابنها المذ كور
على الارض وهي سقطت فوقه بسبب تلك الدفعة فتم رض ابنها المذ كور واستمر
مرضا أياما قلائل ومات بسبب ذلك عنهما من غير شريك ويطالبانه بما يترتب لهما
قبله شرعا ويسالان جوابه مثل بخت المدعي عليه المذ كور بعد ثبوت أبوة المدعين
المذ كورين للمتوفي المذ كور وانحصار ارثه فيهما من غير شريك الثبوت الشرعي بشهادة
كل من سليمان محمد وأحمد محمد أبي ساري كلاهما من الناحية المذ كورة أيضا المذ كورين
سرايم علنا بشهادة صبرة عمر ومحمد عبد الفتاح من الناحية المذ كورة أيضا فاجاب المدعي
عليه المذ كور بانه دفع المرأة مريم المذ كورة فسقط ابنها على الارض وسقطت هي
فوقه ومات بسبب ذلك عن أبويه المذ كورين بلا شريك ولم يقصد بدفعه للمرأة المذ كورة
موت ابنها المذ كور وصعد فقاء على ذلك فاقضى الوجه الشرعي انه حيث أقر الرجل
المذ كور بذلك تلزمه الدية خاصة دون والدته الولد المذ كور لانها كاتلة في يد الدافع
المذ كور منجسة على ثلاث سنين من يوم القضاء وقدرها من الفضة عشرة آلاف درهم
يقابلها خمسة عشر ألف قرش وثلاثة وتسعون قرشا وثلاثون نصفا فضة حيلة صاغا
وقد حكمنا عليه بالدية المذ كورة من جنس الورق في ماله لو ولد المتوفي المذ كور للوالد
الثلاثان وللأم الثلث وتكرر هذا ناطقا بصورة الحال في الحكم (اجاب) ما تضمنه هذا
الاعلام صحيح وأوضحنا هذا الحكم في جوابنا السابق عن سؤال من مفتي المدير يقيم
الجنايات بتاريخ ١٨ شعبان سنة ١٢٧٨ والله تعالى اعلم (سئل) بأفادة واردة
من المعية السنية في ٨ شوال سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب واردم من مدير الروضة ومعه
قرار واعلام شرعي من قاضي مديرية الروضة المذ كورة مؤرخ في ١٢ رمضان سنة
١٢٧٨ مضمونه انه بالمجلس المنعقد بديوان مديرية الروضة حضرت لدينا المرأة صالحة
بنت مصطفى الزيات ابن المرحوم جاهين الزيات الكبير زوجة جاهين الص - غير المتوفي
الاتي ذكره ابن المرحوم راشد الزيات ابن فلان من اهالي محلة المرحوم مع المرأة
صالحة بنت جازي نصار من اهالي ناحية كورة والدته المتوفي المذ كور الثابت
معرفتهما وانحصار الارث فيهما وفي راشدا القاهر عن درجة الب - لموخ ابن المتوفي

١٢٧٨

٤

المدعى كور المرزوق له من زوجته المذ كورة من غير شريك بشهادة كل من احمد مصطفى
رقية ابن المرحوم مصطفى رقية والحاج على ابي هبل ابن المرحوم عبد الرحمن ابي هبل
كلاهما من اهالى الهلة المذ كورة والمكرم الشيخ عوض الشرفاوى من طلبة العلم بالجامع
الاجمى ابن المرحوم مصطفى المذكى كل منهم بشهادة كل من المكرم محمد حجة ابن
المرحوم ابراهيم حجة والمكرم حسين الجوى ابن المرحوم غطاس كلاهما من اهالى
الهلة المذ كورة وقوله المدعى عليه الا ترى ذكره بعد المرافعة الشرعية وادعى على
غيرهما المحاضر معهما بنق من المجلس مصطفى الزيات المذ كورة والدة المرأة صاحبة المذ كورة
بان سابق تاريخه في ليلة السبت الثانية والعشرين من رمضان سنة ١٢٧٨ كانت صاحبة
المدعى المذ كورة غضبانة في بيت والدها هذا المدعى عليه المذ كورة وحضر لها زوجها
المتوفى المذ كورة في البيت المذ كورة لاجل الصلح فتشاجر والدها هذا المدعى عليه المذ كورة
معه وفي اثناء المشاجرة تعدى المدعى عليه المذ كورة على المتوفى وضربه عمدا بيد فاس كانت
في المنزل المذ كورة في راسه ست مرات فقطعت الجملة وكسرت العظم واسالت الدم منه
ومات لوقته بسبب الضرب المذ كورة من ورثة المذ كورة من غير شريك وانه هو القاتل له
دون غيره وتريدان اثبات ذلك عليه وتطالبانه بما يترتب على ذلك شرعا وتسالان مسئلته
سئل من المدعى عليه المذ كورة عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوراثة المراتين المدعيتين
للمتوفى المذ كورة وبانحصار ميراثه فيهما وفي راشد القاصر المرزوق للمتوفى من بقرته صاحبة
المذ كورة اعلاه من غير شريك وانه بالتاريخ المذ كورة كان تشاجر مع زوجها المتوفى المذ كورة
بمنزله وضربه بقالب صحيح من الطوب الاجر في راسه ثلاث مرات عمدا فقطع الجملة وكسر
العظم ومات بسبب الضرب المذ كورة وانه هو القاتل له دون غيره وهذا قناه على ذلك فعند
ذلك هرقناه هذا المدعى عليه بان عليه الدية الشرعية من ماله في ثلاث سنين وقدرها
عشرة آلاف درهم من الفضة لكونه ابلا لزوجته المذ كورة وبطلبهما اللثام حكمنا عليه
للبورثة المذ كورة بذلك بشهادة شهوده واقفنا محمد الزيات ابن شاهين الزيات وصيا
على راشد القاصر المذ كورة اعلاه ما فيه من اللياقة بشهادة شهوده اعلاه فالحكم
(اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من اجاب الدية على المقر بالقتل على هذا الوجه
والحال ما ذكر في ماله صحيح والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية رقم ٩ شوال سنة
١٢٧٨ شرحا على خطاب وارد من مديرية كردفان رقم ٦ شعبان سنة ١٢٧٨ ومعه
قرار واعلام شرعى من قاضى المديرية رقم ٢٨ رجب سنة ١٢٧٨ مضمونه قد حضر
لدينا بالهـ كملة التمرعية بمديرية كردفان حامد ولد ابراهيم الجامعى شيخ حلة كبرى بقسم
خرسى وحضر حضوره احمد ولد الضوا وعمر اخوه المدعى عليه ما يقتل على ولد حامد
المرزوق وبعد ثبوت قرابة حامد للقتيل على المرزوق وورثته له لكونه ابنة له ولله وانحصار
ارقه فيه هو وزوجته المرأة المسماة ام دورين والدة القاتل على المرزوق وجه المدعى

عليه السلام المذكورين بعد المرافعة الشرعية بالطريق الشرعي بشهادة كل من ابراهيم
ولد عتيق ولد محمد الجاهي القاطن بمحلة ابي عكن ونديان ولد فرج ولد بدوي القاطن
بمحلة كبجي المذكورين كذا الديناسر او هانا وايضا حضرت المرأة ام دورين والدة القاتل
وولدت زوجها حامدا في الخاصة بدم ابنتهما على المزبور وكالة مفوضة شفاها بالجلس
وادعي حامد ولد ابراهيم المرقوم على خصميه الحاضر بين معه بمجلس الدعوى احمد ولد
الضوا وعمر اخيه ان في سبع وعشرين يوما خلت من شهر رجب الاصح سنة ١٢٧٧
ليلة الجمعة كان ولده على نائما في بيت اخته تسمى ماهلة بمحلة المذكورين كورة حتى جاءه
عمر هذا الحاضر ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعد ذلك كاهن ج ابنه
من بطن البيت فتعدى عليه عمر هذا وضرب به بعضا كبيرة في راسه على جفنه من جهة
اليسار حتى كسر عظم الجفن ثم جاء اخوه احمد هذا الحاضر وضرب ابنه عليا ايضا بعضا
كبيرة مربعة على نصف راسه حتى قسم الجمدة نصفين وكسر عظم الراس وذلك بغير
سبب منه بل وقع منهما عداوة وان ولد من حين الضرب لازم الفراش الى ان مات
في شهر شوال في يوم الاثنين لسبعة عشر يوما خلت منه في السنة المذكورين كورة والمحلة
المذكورين كورة وحيث ان ولده عليا المذكور قتل وتركه هو وزوجته المذكورين كورة وارثاه ولم يترك
غيرهما مطلقا ومنعصر ارثه فيما فقط بغير مشارك لهما يطلب الا ان القصاص بدمه
من احمد ولد الضوا المزبور اذ كونه هو الذي قتل ابنه وضربته اقوى من ضربته اخيه عمر
وما نشا الموت الامن ضربته احمد له ويريد ان ينظر في ذلك بالوجه الشرعي مثل احمد المدعي
عليه السلام المذكورين جوابا عن ذلك قاجاب بانكار ذلك الضرب والقتل وجمده جدا كليا
فمنعها كلف المدعي البينة العادلة المرصية التي تشهد له طابق دهاه فغاب وحضر
واحضر كلام من دفع الله ولد فرجاري ولد حامدا الجاهي القاطن بقسم عمر وعبد الرحمن
ولد محمد ولد حامدا الجاهي القاطن بالقسم المذكورين خيس ولد جديد ولد سالم الهبيني
القاطن بمحلة كبجي ايضا ويوسف ولد فرجاري ولد حامدا القاطن بخرسى ايضا وبعد
الاستشهاد شهد كل واحد منهم بقرده بحضور المدعي عليه وقال اشهد ان في سبع
وعشرين يوما خلت من شهر رجب الاصح سنة ٧٧ ليلة الجمعة كان على ولد حامد
المدعي هذا في بيت اخته لايه تسمى ماهلة بمحلة كبجي المذكورين كورة حتى جاءه عمر هذا
الحاضر ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعد ذلك خرج ابنه على من
بطن البيت فتعدى عليه عمر هذا وضرب به بعضا كبيرة في راسه على جفنه من جهة اليسار
حتى كسر عظم الجفن ثم جاء اخوه احمد هذا الحاضر وضرب به ايضا بعضا كبيرة مربعة على
نصف راسه حتى قطع الجمدة نصفين وكسر عظم الراس وذلك بغير سبب منه بل وقع
منهما عداوة وان عليا ولد حامد المضروب من حين الضرب لازم الفراش الى ان مات
في شهر شوال في يوم الاثنين لسبعة عشر يوما خلت منه في السنة المذكورين كورة والمحلة المذكورين كورة
وان ولده عليا قتل وما ترك وارثا سوى والده حامد هذا وزوجته ام دورين المزبورة هذه

شوال

سنة

وهو قهر ارضه فيهما بغير مشارك لهما وان اجد هو والذي قتل عليا المذكور وضربة اقوى
من ضربة عمر اخيه وما نشا الموت الامن ضربة اجد له فلما شهدوا هكذا مثل المدعى عليه
هل له طعن شرعي فيهم فجهز عنه وطلب من المدعى تركية ثم فاحضر كلام من دياب
ولد فرج ولد جهني البدرى القاطن بحلة بنى عكن قرى بام من مدينة الايبغز ومحمد
ولد جهني البدرى القاطن بحلة بنى عكن المذكور وبعد الاسقة شهدا بذلك واحد
منهم ما يفرد به بحضور المدعى عليه ايضا قائلين ان شهدا ان كلام من الشهود المذكورين
عدل مرضى بمقبول الشهادة لمعرفتهم ما بهم وما حولهم معاشرة وديانة وامانة وكذا ذكروا
لدينا صرا و قبلت شهادتهم شرعا ثم انا قد خيرا حاد المدعى وزوجته والدة القتيل
المر بوزين بين القصاص والعفو واخذ الدية صلحا فافادوا القصاص وبموجب ذلك
ثبت لدينا ان موت على ولد حامد من ضربة اجد ولد الضوا المذكور على الوجه المعلوم
وحكمت لهما بذلك عليه وانه يقتل قصاصا في دم على المذكور كما قال الله تعالى في
كتابه العزيز ولكم في القصاص حياة الآية موافقة لقول الصاحبين الموافقة لبقية
المذاهب الثلاثة واتباعا لارادة السنية لما تقرروا عند علماء المذهب من ان امرولى
الامر اذا وافق فصلا لا يجتهدا فيه يقول في المذهب او يقول امام من الائمة نفذ ويجب
العمل به شرعا واما عمر ولد الضوا المذكور فمعه ما عساه حامد المدعى وزوجته والدة
القتيل المقدم ذكره وابراهم من دعواهما عليه بضرب ابنيهما على المرقوم ومطالبة لهما
عليه ومن حضره وشهد به الفقيه عباس مفتى الديار الفقيه حسن عبد المطلب
والحاج محمد ولد الحاج الحسين والفقيه محمد المكي وعبد الرحيم اخوه والحاج محمد
واحمد البشير وفقه عمر شاكر وغيرهم والله خير اشا هدين فالحكم (اجاب) اذا شهدت
البينة المذكرة صرا وعلنا بالطريق الثرى بقتل اجد المدعى عليه لولد المدعى
بالعصا الكبيرة هذا طبق دعوى المدعى و ثبت انحصار اوث المقتول في والديه شرعا
وطلب والداه القصاص من القاتل فالحكم بالقصاص موافق لقول الصاحبين الجارى
به العمل الا ان والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى اليوم عن صورة حادثة مضرونا
في رجل وجده ميتا في ارض من اراضي ناحية العزب بغيطة شخص مخصوص من
الناحية من اراضي بيت المال يدنو وبين العزب نحو ست وثلاثين قصبة بحيث يسمع
منه الصوت الى العزب وبه اثر ضرب بالآلة جارحة على بطنه ومصاب براسه برش خارج
من بارودة ابضع الجلد واسال الدم ادعى اولياء القتيل المذكور على جماعة بعضهم من
اهالى العزب ومقيم بها والبعض من بلاد غير العزب المذكور ومقيمون الا ان بكدر
صغير جدا بعيالهم انهم قتلوه جميعا محمد بطريق الاشتراك بالآلة الجارحة وغيرها على
شاطئ خليج صغير بجوار اطيان العزب المذكور بغيطة شخص من الناحية المذكور
من اراضي بيت المال لمنفعة الغيط المذكور ومات بسبب ذلك وقتلوه الى الهن

الذي وجد فيه القتل المذكور اعلاه ولم يبينوا الصارب بالآلة الجارحة والضارب
 بغيرها وان الموت حصل بالجراحة او بغيرها والقتل المذكور اصله من العزب ومقيم
 بعيناه في الكفر المذكور بين الكفر وشاطئ الخايج ثلاث واربعون قصبة ومن
 شاطئ الخايج الى المكان الذي وجد فيه القتل مائة وسبع عشرة قصبة ومن شاطئ
 الخايج الى ناحية العزب مائة وثلاث وخمسون قصبة والهلالات المذكورة يسمع منها الصوت
 الى المقيمين بالكفر والى اهالي العزب الا ان من شاطئ الخايج الى الكفر اقرب منه الى
 ناحية العزب ومن الهل المقول اليه بعد القتل الذي وجد فيه المقتول الى ناحية العزب
 اقرب منه الى الكفر وانكر المدعى عليهم دعوى الاولياء وجدوها جدا كليا ولا يبينه
 للاولياء ثبت القتل من المدعى عليهم لمورثهم على شاطئ الخايج والنقل الى الهل الذي
 وجد القتل فيه القرية الى ناحية العزب فهل والحال هذه لا تسقط القسامة والدية
 على اهالي العزب اذا طلب الاولياء القسامة منهم لكون الدعوى على معين منهم وعلى
 غيرهم ويلزم الغير اليقين فقط كسائر الدعاوى حيث يحجز الاولياء عن اثبات القتل ام
 لا يترتب على الجميع الا اليقين الشرعية وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لم يتضح من
 ضرورة هذه الحادثة ان بلاد بعض المدعى عليهم المقيمين بالكفر اقرب الى محل القتل
 بناء على دعوى الولي ان تحقق الاصابة في المكان المذكور من العزب ومن الكفر وابعد
 فان كانت بلاد المقيمين بالكفر الذين هم بعض المدعى عليهم اقرب الى محل القتل من
 العزب ومن الكفر فالقسامة والدية على اهل تلك البلاد الذين بعض المدعى عليهم
 المقيمين بالكفر منهم لان العبرة بكونهم من اهل الجهة لا بمجرد الإقامة والسكنى وان كانت
 البلاد المذكورة ابعد من العزب والكفر فالقسامة والدية على احد والحال ما ذكر بهذه
 الصورة وايضا لولي والحال هذه الا يمين واحدة على المدعى عليهم اما عدم توجه
 القسامة على اهل العزب فلان العزب ابعد من محل القتل الذي هو شاطئ الخايج بناء
 على الدعوى من الكفر وكذا بلاد بعض المدعى عليهم المقيمين بالكفر والحال هذه
 الا ان يرجع الولي ويدعى ان القتل حصل في الهل الذي وجد فيه القتل الا ان
 ويهدفه على ذلك اهل العزب وينكرون القتل فقط لانه وان كان يحصل بذلك
 التناقض الا انه يرتفع بتصدق الختم الذين هم اهل العزب فيتم ذلك توجه القسامة
 والدية عليهم بعد تصحيح الدعوى وعدم المنافع لان بعض المدعى عليهم منهم واما عدم
 توجه شيء على اهل الكفر فلانه لم يحصل الدعوى على احد منهم ولا عبرة بكون بعض
 المدعى عليهم مقيمين به بمجرد السكنى وايضا لم يثبت الولي ان القتل كان بشاطئ الخايج
 الذي هو اقرب الى الكفر من العزب واما عدم توجه شيء من القسامة والدية على
 بعض المدعى عليهم المقيمين بالكفر الذين هم من اهل بلاد بعيدة على هذا الوجه فلان
 دعوى الولي على اهل القرية البعيدة بلا اثبات لا يترتب فيها شيء سوى يمين واحدة

شوال

سنة

وهذا تفصيل المقام في هذه الحادثة بناء على هذه الصورة على ما ظهر لي والله تعالى اعلم
 (سئل) من قاضي اليوم عن حادثة مضمونة في رجل ادعى على آخر من اهالي بلدته
 انه قتل ولده عبد الله جارحة اصابته محلا مخصوصا من جسمه ابضعت الجملد واسالت
 الدم في زمان مخصوص في مكان مخصوص ومات من ذلك لوقته ويريد القصاص منه
 شرعا وبالبس بذكره بسؤال المدعى عليه المذكور انكر وقوع القتل منه وجحد دعوى
 المدعى المذكور فطلب من المدعى المذكور بيعة تشهد له طبق دعواه فاحضر رجلين
 من غير اهالي الناحية شهدا بعد ان استشهدا بقتل المدعى عليه ولد المدعى عبد الله
 الجارحة التي عينها المدعى وهين الزمان والمكان طبق دعوى المدعى فعند ذلك طعن
 المدعى عليه في الشاهدين بمطعن يوجب رد شهادتهما وان ثبت ذلك بشاهدين فطلب من
 المدعى بيعة اخرى فوعدها باحضارها وقبل احضارها مات المدعى عليه فهل والحال هذه
 اذا طالب الولي القسامة من الذين يختارهم من الناحية وترتيب الدية على اهل الناحية
 المذكورة حيث انها قرينة ضعيفة ليست ذات محلات يجب ان لا لان الدعوى على معين
 منها لا تسقط القسامة والدية عن البقية ام كيف (اجاب) ان كان لولي القتل بيعة غير
 التي ردت ثبت حصول القتل من المدعى عليه لولد المدعى المذکور العدة ثلاثة على احد
 والحال هذه اما عدم القسامة والدية فاعدم جهل القاتل لانه معلوم والقسامة والدية
 انما يجبان في قتل جهل قاتله واما عدم القصاص الذي هو موجب هذا القتل
 فانوات محل الاستيفاء بعمرت القاتل وان لم تكن له بيعة وجهل القاتل ولم نعتبر شهادة من
 ردت شهادته شرعا فيقضي بترتب القسامة والدية على اهل هذه القرية الصغيرة ان
 ثبت وجوده ميتا وبه اثر فيها سيما عند عدم وجودها فله لاهلها بطلب الولي والله تعالى
 اعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظة في رمضان سنة ٢٧٨ مضمونها الامل الاطلاع
 على الاوراق المرفوعة مع هذا الواردة للمحافظة بشرح بيت المال في ٢٧ جمادى
 الاخرة سنة ٢٧٨ في خصوص مادة شئون الدائرة الالهامية بارض ساحل بولاقي التي
 اوضح ان الحق في أرضها الجهة بيت المال ولاحق لوقف عبد الرحمن كخدا فيها وصورة
 القرار الصادر عن ذلك من مجلس الاحكام وافادة سعادة ادهم باشا وكيل وصي تركة
 المرحوم الهامي باشا وبالالاتحاد مع حضرات العلماء الفخام نكرم باعطاء الجواب عن
 الحكم الشرعي لفصل هذه المادة واجراء اللازم منها (اجاب) قد صار النظر في الافادات
 المتعلقة بهذه القضية وصورة القرار الصادر من مجلس الاحكام الوارد لدوا ان المحافظة
 بافادة من حضرة امين بيت المال وعلى افادة سعادة ادهم باشا وكيل تركة المرحوم
 الهامي باشا بخصوص الشئ وما يتبعها المستاجرة من ناظر وقف المرحوم عبد الرحمن
 كخدا الجهة المرحوم عباس باشا الماذون من طرف المناظر المذكور بالبناء فيم اعلى
 وجه القرار للمرحوم عباس باشا بموجب السند المؤرخه ذي القعدة سنة ١٢٦٩

١٢٧٨

٢٨

ذی القعدة

٨

١٢٧٨

وصدق شرعا على قاعة اعمارة فيها من الناظر المذكور على ما صرف من جهة الماذون له بتاريخ سابق على تاريخ الاعلام المذكور فيه من قبل القاضي على المتسببين بساحل غلال بولاق الجديدي بان الارض التي حصلت فيها الدعوى من الناظر والمتسببين المذكورين لجهة الوقف المذكور المأورخ في ٢٤ رجب سنة ١٢٧٠ الهال النظر فيه على حضرات علماء مجلس الاحكام والمعطى الجواب من حضراتهم عن ذلك بعدم اعتباره لعدم صحة خصومة الناظر مع المتسببين المذكورين والجواب عن ذلك انه لا يلزم من بطلان الحكم المأور بالاعلام المذكور اصدار في خصوص الارض المندرجة في الاعلام الذي صار لغاؤه وابطاله لما ذكر أن يترتب على ذلك انتزاع أرض الشونة المتسكرة لجهة المرحوم عباس باشا من قبل الناظر المذكور الجارى التصرف فيه من قبل الناظر المذكور والمتسكر ووضع اليد على ما بتاريخ سابق على الاعلام المذكور اذا كانت أرض الشونة المذكورة غير الارض المندرجة بالاعلام المفاد عنه بالبطالان من علماء مجلس الاحكام وان الحكم المصريح به في الاعلام لم يصادف القصد بقاء على عدم تحقق الخصومة الشرعية كما أفاده حضرات علماء المجلس والذي ظهر من هذه الاوراق التي من جملتها افادة معادة وكيل التركة ان أرض الشونة المذكورة هي خلاف الارض التي وقعت فيها الدعوى حيث حصلت فيها الاجارة والاذن بالعمارة والبناء فيها بتاريخ سابق على تاريخ الاعلام وحينئذ لا تنزع أرض الشونة وما يتبعها من جهة ترك المتسكر بدون وجه شرعي ومع ذلك لو ادعى ناظر وقفه بالرحمن كنفه الا ان مع جهة يد المسال في وجه الماذون له بالخصومة في خصوص الارض التي سبقت فيها الدعوى بين ناظر الوقف والمتسببين وأثبت انها جارية في الوقف المذكور بالطريق الشرعي ولم يكن هناك مانع تسمع منه الدعوى بذلك ويحكم لجهة الوقف بها ولا يكره الاعلام الذي صار ابطاله مانعا من سماع الدعوى في وجه خصم شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية في ١٤ ذي القعدة سنة ٧٨ شرعا على خطاب من مديرية جرماء مؤرخ في هـ شهره ومعهم اقرار واعلام شرعي من قاضي طه طام مؤرخ ٢٩ شوال ١٢٧٨ مضمونه انه بحضور نائب مجلس قضاياء مديرية جرجا وحضور حضرة وكيل المديرية وحضرات الاعضاء ومفتي المجلس قد سمعت دعوى قتل الرجل على بن نائب من أهالي روافع العابدية بقسم سوهاج بالمديرية المذكورة المعروف التعريف الشرعي المتعصرون في اولاده لصلبه وهم الشاب البالغ الرشيد عبد الرحمن وشقيقته البالغة الرشيدة زمر وأشقاهما القصر عن درجة البلوغ وهم ابو زيد ومحمود وحسين وأم حسين وفي أختهم لايهم القاصر تين وهما المسامة وبخينة وفي زوجتيه وهما المرأة قطيفة بنت أحمد بن محمد الخطيب من الناحية والد عبد الرحمن واشقائه المذكورين والمرأة آمنة والد المسامة المذكورة ومتهم في قتله أخوه

الرجل فراج بن ثابت وابن أخيه الرجل أحد بن محمد كلاهما من الناحية المذ كورة
الحاضران معهما بالجلس ادعى كل من عبد الرحمن وشقيقة له ابالغة زعم ولدى على بن
ثائب المذ كور ووالدتهما المرأة قطيفة وزوجة أبيهما المرأة آمنة بنت عبيد على من
الدورات المذ كور بن أعلا من أنفسهم والرجل على عبد المنعم من الناحية المتحدث
عن باقي ورقة المتوفى المذ كور القصر بطريق الوصاية الشرعية من هذا الطرف على
غيرهم -م الحاضر بن المستويين معهما بالجلس وهما الرجل فراج بن ثابت والرجل
أحمد بن محمد المذ كوران بنهما حاضر بالرجل على بن ثابت المذ كور خطا بعصوين معا
وذلك انه حصل بينهما وبين عبد الرحمن بن السيد مشاجرة فاراد اضربه بالعصوين
اللتين بأيديهما فخطا ضربهما وأصاب على بن ثابت في مقدم رأسه وكانت ضربة كل
واحد منهما مائة مائة فمات لوقته من ضربتيهما عن ورثته المذ كورين من غير شريك
ويطالبونهما بما يترتب عليهما في ذلك شرعا ويسألون جوابهما عن ذلك وسئل
المدعي عليهما ما ثانيا عن دعوى غير ما ثمة المذ كورين وذلك بعد ثبوت وفاة المتوفى
ونسب الورثة المذ كورين للمذ كور وانشصارا رثته فيهم -م من غير شريك لهم الثبوت
الشرعي على الوجه المطلوب شرعا بعد المرافعة في وجه المدعي عليهما المذ كورين
بشهادة كل من الرجل على محمد والرجل حسين عبد الرحيم المزمكين التزكية الشرعية
مراوعلنا بشهادة كل من المسكرم محمد عبد الله الخطيب والمسكرم بخيت أحمد الخطيب
الجميع من اهالي الرواق المذ كورة فاجاب المدعي عليهم -م فراج وأحمد المذ كوران
بالاعتراف بنهما ضربه باصبعه خطأ في مقدم رأسه بعصوين كائنا بأيديهما ومات لوقته
من الضربتين المذ كورين عن ورثته المذ كورين من غير شريك وصدهما المدعون
المذ كورين على ذلك فاقضى الوجه الشرعي انه حيث اقر المدعي عليهم -م ما يقتل على
ثائب المذ كور خطا تلزمهما الدية في مالهما خاصة على كل واحد منهما نصفها من ثمة على
ثلاث سنين من يوم القضاء وقدرها من الفضة عشرة آلاف درهم يقابلها خمسة عشر
الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا ونصف وربع من قرش -م لة صاغان الورق وقد
حكمنا عليهم -م ما بها نصفين في مالهما -م الورثة المتوفى المذ كورين تقسم بينهم على حسب
الفريضة الشرعية وتكرر هذا ناطقا بصورة الحال في المحكم (اجاب) حيث اقر الرجلان
المذ كوران بقتلهما مورث الورثة المذ كورين خطا في عام لأن بموجب اقرارهما -م
وتجب عليهم ما الدية من مالهما للورثة في ثلاث سنين والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة
من قاضى المنصورة مضمونها بحضرة كل من الى آخره ادعى رجل على آخر أن والد
موكل المدعي اختلط مع والد المدعي عليه في المعيشة وكان لكل منهما خمسة عشر فدانا
باراضي الناحية محدودة الى آخره ولكل منهما مواش كذا وصارت ذراعة الاطيان
على الشركة وصارت مواشى الفريقين مختلطة ببعض وذلك من مدة نحو السنتين سنة

واسمها الفریقان یزرعان مع بعضهما حتى کلت الاطيان نحو ستة وثلاثين فدايا وازدادت
 المواشي واستمر اتي معيشة واحدة هما وذريتهما امن بعدهما الى رجب سنة تار يخه
 والاطيان مكافة باسم المدعي عليه هو بين المدعي - دود الاطيان التي استجدت مع
 المواشي وذ كرقمتها وفي رجب الم - ذ كورطردا المدعي عليه هو كل المدعي المذکور
 ويطالب به بنصف الاطيان ونصف المواشي لوكاهو بالسؤال من المدعي عليه اجاب
 بالانكار لدعوى المدعي في الاطيان والمواشي واعترف بكون موكل المدعي ووالده
 وهم مع في معيشة واحدة لانهم كانوا يزرعون مع في نظير مؤنتهم ولا يكون موكل
 المدعي وهم تزوجا باختي المدعي عليه وانما استمرامهم في معيشة واحدة لحد رجب
 سنة تار يخه فهل والحال هذه يكاف المدعي اثبات دعواه في الاطيان والمواشي بالبينة
 الشرعية او لا يطلب منه اثبات والذي يطلب منه البينة المدعي عليه نظر الكونه
 مدعيا الاختصاص ومعترفان المدعي ووالده وهم مع في معيشة واحدة و يزرعون
 الاطيان بالثبوت بعد ذلك منه اعترافا بوضع يدهم مع سيمام ومنه صواب البينة الثاني
 من لائحة الاطيان ان اطيان العائلة تقسم بمعرفة الارشد برضاهم ولا عبادة بتكليف
 الاطيان باسم الارشد واذ ادعى الاختصاص فعليه الاثبات (اجاب) هذه الدعوى على
 الوجه الموضح بهذه الصورة غير صحيحة لعدم استيفائها ما يلزم بيانه شرعا وهذابقطع
 النظر عن عدم ذكر الحدود وبيانها والمواشي اذ ذلك مشارا اليه بقوله في الحدود الى
 آخره ولكل منهما مواشي كذا وبقوله وبين المدعي - دود الاطيان التي استجدت مع
 المواشي وذ كرقمتها وحيث ذ فلا يكاف احد الاقر يقين الاثبات وذ كرا المدعي عليه
 ان موكل المدعي ووالده وهم مع في معيشة واحدة وانهم يزرعون مع في نظير مؤنتهم
 الى آخره لا يبعد اعترافا منه بوضع ايديهم معه اذ لا لازم في ذلك وبالجملة فان كانت
 هذه الدعوى على هذا الوجه لا يعتد بها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي
 المنصورة عن مراقبة مضمونها بديوان مديرية الدقهلية بحضور كل من مصطفى السيد
 من منية مسعود ومصطفى حسن من منية زفر والمكرم الشيخ محمد المداح ومحمد افندي
 عبد الله هما من المنصورة بعد ان ثبت بشهادة حسان ابن المرحوم محمد حسان
 وسيداح - دود ابن المرحوم داود ابني سليمان من ام الزين معرفة سليمان وحسين
 القاهر بن من درجة البلوغ ولدى المرحوم داود داود ابن المرحوم داود بن سليمان
 من ام الزين المرزوق له سليمان من ذو جته امونة بنت المهترم على مرعي ابي عزام
 والمرزوق له حسين من ذو جته فاطمة بنت الحاج منصور بن مصطفى من ام الزين
 وان لا وارث لداود المذکور سوى زوجه جتية المذکورين ووالدته حجازية بنت مرعي
 ابي شكري من دودة ولديه المذکورين وابنه لم يبق موصيا من طرفه على ولديه القاهر بن
 المذکورين ولياقة واهلية هم معا عوض الله لاوصاية عليهم واقامة مولانا الحاكم

اشترى وصيا على القاصرين المذكورين ووكالته حجازيه وامونة وقاطمة المذكورات
تو كيلة مطلقا فوضاعهن فيما ياتي ذكره وقبل الوصاية والتوكيل لنفسه قبولاً مرضياً
ادعى عوض الله المذكور بطريق وصايته ووكالته الشرعيتين عن محجوريه وموكلاته
المذكورات على الحاضرين معه بالجلسة شحاتة عوض وجر جس عوض ولدى عوض
ابن شحاتة القبطي من ناحية التلين وصليب خليل ولد خليل ابراهيم القبطي من كفر
بدير المقيم بناحية التلين ان مورث محجوريه وموكلاته هو المرحوم داود المذكور كان
شيخاً بناحية ام الزين وكان دفع اشحاتة احد المدعى عليهم الف قرش من اصل الاموال
الميرية المطلوبة منه لكون شحاتة المذكور كان صرافاً بالناحية وصار رفته وتولية صليب
المدعى عليه الثاني بدله ولم يصرخهم المبلغ المذكور له فتوجه داود المرقوم اليهما
بناحية التلين ليحاسبهما على المبلغ المرقوم ويجري خصمه من المال المطلوب منه فما
كان من المدعى عليهم الا ضربوه ضرباً شديداً بايديهم وخنقوه بايديهم وكسروا جوفه
رقبتهم بايديهم ايضاً ومات بسبب ذلك وكان ذلك بقعة ملك شحاتة المذكور كائنة
بناحية التلين ليلا في رجب سنة تاريخه وفي الصباح ارسل شحاتة المذكور رجلاً طوافاً
الى المدعى اخبره ان اخاه المذكور مات بالناحية المذكورة فارسل المدعى بدوي بن احمد
وفوده فودة وسليمان سالم من ام الزين فتوجهوا الى الناحية المذكورة فوجدوا داود
المذكور ميتاً فاحضروه الى ام الزين وصاروا لكشف عليه بمعرفة حكيم القسم وهم
المجاورة فوجدوا به آثار الخنق والكسر والضرب وان قتل المدعى عليهم له بسبب
منافسة كانت بينهم بسبب مناقضة خيول ويطالبهم المدعى بما يترتب عليهم في ذلك
شرعاً وطلب سؤلهم عن ذلك سئل من المدعى عليهم فاجابوا بالانكار لما ادعاه المدعى
وبعدوه محمداً كلاً وعرف شحاتة احد المدعى عليهم ان داود المذكور مات بدار
شحاتة المذكور يدعى انه كان حاضراً من منية القمع الى ام الزين راكباً حصاناً علقه
فضربه الحصان المذكور وهو بمعدية منية القمع ورماه في البحر فاحترق به المعدى من
البحر ثم بعد ذلك حضر الى ناحية التلين فتقابل مع الحاج محمد السمر يقوسى وعبد العال
البربري ورمضان صقر من الناحية وأخذ دفية الحاج محمد السمر يقوسى ليلبسها لكون
ملبوساته كانت مبلولة وبعد ذلك احضره الحاج محمد المذكور الى دار شحاتة المذكور
وساله بعد دخوله الدار المذكورة عن سبب بلى ثيابه فاخبره ان الحصان تعلقه ضربه
بمعدية منية القمع ورماه في البحر ثم مات في الدار المذكورة ولم يكن شحاتة المذكور حاضراً
وقت دخول داود المذكور في داره ولا ليلة مبيتة بل كان باثماً بناحية الديرة ولما
حضر في الصباح وبلغه ذلك وجد داود المذكور في حالة العدم فاحضر شيخ طوافه
الناحية وقال له ارسل رجلاً طوافاً لاهله فارسلهم رجلاً طوافاً ثم ارسلت من يحضر
مشايخ التلين لينظروا وهو يسأله عن سبب ذلك فتوجه يحضرون وقبل حضورهم مات

داود المذكور ورواه لم يرفعه اثر جروح وانما بعده موته وجمدا انظاره من جسمه اذرق فلم يصمدقه المدعى على ذلك وذكرا ان داود المذكور كانت جوزة رقبته مكسورة بدار شجاعة المرقوم وظاهر اثر الكسر واثر ضربة شديدة تحت افنه اليسرى واثر ضربات بصدره وهو بدار شجاعة المرقوم طالب من المدعى دية ثبت دعواه فتوجه يحضرها وعلى ذلك تفرقوا في ٢٢ ذي القعدة سنة ١٢٧٨ وفي ٢٥ منه حضر المدعى المذكور والمدعى عليهم وعرف المدعى انه احضر البينة فطالب منه احضارها بالهالس فاحضر سليمان سالم شيخ طوافه ناحية ام الزين ابن المرحوم سالم ابي داود من الناحية المذكور واستشهد بما يعلمه في ذلك فشهد بوجه المدعى عليهم بان داود المتوفى توجه الى ناحية التلين يوم السبت في اوائل رجب سنة تاريخه وفي يوم الاحد والساعة واحدة من النهار ما يشعر الا بواحد طرف من التلين راكب حصان داود المذكور جاءه وقال ابن سليمان سالم فقال له الشاهد اى شئ تطلب فقال له داود ابن هك بن ناحية التلين اما ان تدركه حيا او ميتا فركب الشاهد المذكور مع فودة فودة ويدوى اجد شيخ الناحية وبعض اناس فلاحين وتوجهوا الى الناحية ولما وصلوا الى ناحية كفر الديراجه اور الناحية التلين سمعوا اناسا من كفر الديرة يقولون الرجل الذى عند شجاعة مات ولما وصلوا الى ناحية التلين وجدوا انصارى مجتمعين عند شجاعة المذكور ومعهم عبد الله شيخ طوافه ناحية التلين فقالوا لشجاعة المرقوم ما الذى جرى لداود وبأى شئ كان يتوجه فقال لهم انه كان يشرب من القلة حتى كسر شيئا كها ولم تكفه شرب من الحجرة ووجد الله الذى جرى لم يجز على اخدمته لداود فارسلوا احضر وانعشام ناحية ابي طوالة واقوه في ملاية حى يروح له الشاهد ومن كان معه من ناحية ام الزين ووجهه من ناحية التلين الى ناحية ام الزين وان الشاهد ومن كان معه هم الذين اخرجوا داود المذكور ميتا من منظره في بيت شجاعة عوض بناحية التلين وان الشاهد المذكور لم يكشف ثيابه ولا نظره جرحات ولا اثر ضرب ولا شيئا وهو بناحية التلين وانه لم ينظره الا بناحية ام الزين ولما حضر حكيم القسم وكشف عليه بناحية ام الزين وجد زروقية شديدة بصدره وبعنقه وتحت اذنه اليسرى وبذراعيه الاثنين واحضر فودة ابا فودة ابن المرحوم سليمان ابن فودة من فلاحى ناحية ام الزين وشهد منه ل شهادة الاول حرفا بحرف فاما الحكم (اجاب) شهادة الرجلين المذكورين لم تقدر شيئا اذ لم يشهدا بالقتل ولا بوجرد المدعى قتله ميتا ملك احد المدعى عليهم وبه اثر الضرب او الخنق على فرض صحة الدعوى وكونهم ما نحن تقبل شهادة فادلم ثبت المدعى دعواه المذكور بعد تصحيحها وتحقق وكالته في وجه المدعى عليهم التى من جلتها الوفاة وانحصار اثار الميت في لورثة المذكورين ولم يثبت وجود المورث ميتا في ملك احد المدعى عليهم وبه اثر المعتبر شرعا يمنع عن دعواه وان ثبت ذلك بطريق

١٢٧٨

١

شرعى يقضى له بموجب ما يثبت به والله تعالى أعلم (س- ثل) عن حادثة من طرف قاضى
المنصورة مضمونها بعد أن ثبت بشهادة كل من أحمد شحاتة وأخيه عبد المتعال شحاتة
الكيال كل منهما بالمنصورة ولدى المرحوم شحاتة بن أحمد معرفة اسم عيىل الجبال
القاهر عن درج-ة بالو غ ابن المرحوم سليمان الجبال بن حسن الجبال المرفوق
اسماعيل المذ كور لوالده المذ كور من زوجته المرأة فاطمة بنت المرحوم محمد بن خليل
وأن والده المذ كور لم يقيم وصيا عليه حال حياته ولياقة وأهلية شقيقة المحترم حسن
الجبال الجبال بالمنصورة ابن سليمان المذ كور الحاضر معه بالجلس لا وصاية عليه
ثبوتاً شرعياً وأقام مولانا كما اشرعى بولاية المنصورة المحترم حسن المذ كور وصياً
شرعياً على شقيقه اسماعيل المذ كور لى نظرى مصالحه وما يتعلق به وقبل ذلك منه
أنفسه قبولاً مرضياً دعى حسن الجبال المذ كور بطريق وصايتة الشرعية على شقيقه
اسماعيل القاهر المذ كور بحضوره على الحاضر معه بالجلس على القبطان ريس ساقية
حليج القطن تعلق الخواجه طناشى الساجر بالمنصورة ابن المرحوم على القبطان من
أهالى ناحية علاية ان محجور المدعى المذ كور كان مستخدماً بطرف الخواجه المذ كور
سواً بالساقية المذ كورة والمدعى عليه ريس الساقية المذ كورة فـ كان من المدعى
عليه الأمر محجور المدعى المذ كور أن يمسح ترس الساقية المذ كورة مع ان ذلك
مخصوص بالمدعى عليه فامتنع محجور المدعى وقال له ليس لى خلاص فى مسحه فامر
ثانياً وقال له امسحه يا ولد فقتل ومسهه وفى اثناء مسحه جاء الترس على يده اليمنى
فاتلف منها ثلاثة أصابع وهى الخنصر والبنصر والوسطى وذالت حركتها وكان
ذلك فى أوائل شعبان سنة تاريخه ويطالب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه فى ذلك
شرعاً ومطالب سؤاله عن ذلك س- ثل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بان محجور المدعى
المذ كور مستخدم بطرف الخواجه المرحوم من نحو سنتين ومن وظيفته مسح الترس
المذ كور الذى عنه وأنه لم يامر به مسح الترس المذ كور بل كل منهما مستخدم بما هيته وأنه
حصل له تلف أصابعه المذ كورة من الترس الصغير بالامر فطالب من المدعى بينة
ثبت دعواه فاحضر كلام من محمد عز الدين الجبال ابن المرحوم على عز الدين وأحمد محمد
الحامى ابن المرحوم محمد أبى وهبة وشهد كل منهما منفرداً فى وجه المدعى عليه بعد
استشهادانه كان حاضراً باستنابة المنصورة وقت توجه اسماعيل محجور المدعى اليها يوم
اصابته وكان حاضراً معاؤن البنسدر وغيره للتحقيق فلما س- ثل من المدعى عليه
حصل قال انما قلت له انزل امسح الترس الكبير البرافى والساقية غير دائرة فنزل الولد
المذ كور ومسح الترس المذ كور فحصل له ما حصل من اتلاف أصابعه فعند ذلك عترف
المدعى عليه أنه ثبته على اسماعيل المذ كور ان يمسح الترس الكبير ساعة الغداة

وقت ابطال الساقية المذ كورة فشايشعرا والا والولد المذ كور صرخ فنزل فوج جديد الولد
المذ كور المعنى مجبوزة في الترس الصغير ووجد الترس المذ كور أخذ ثلاثة أصابع
من يده اليمنى المذ كورة فخرجه فسا الحكم (اجاب) لم يبين بهذه الدعوى من المؤثر لولد
المذ كور هل هي أمه أو غيرها اذ الام ثلاث اطفال منافع ولدها الصغير باجر وبغير اجر
بخلاف غيرها من اقاربه كالم فاذ لم يتحقق ان استخدام الصغير المذ كور باذن امه أو كان
باذنها السكنى في عمل خاص غير مسخ الترس المذ كور وقد امره ريس ساقية الحليج
المذ كور بمسح الترس الكبير أو الصغير وهو غير مستخدم لمسحها باذن امه فتلفت
اصابع يده الثلاثة يحكم بضم ان ديتهم بخلاف ما اذا تحقق ان استخدامهم في ما امر به كان
باذن امه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة من الجمعية السنية بتاريخ ٢٢ ذى الحجة
سنة ١٢٧٨ شرعا على خطاب واردم من مديرية جرجا بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٧٨
مضمون الافادة المذ كورة لما وردت افادة حضر تك المؤرخة في ٢٦ ل سنة ١٢٧٨ بما
تلاحظ بطرفكم فيما جرى وما يجب اجراؤه شرعا في قضية قتل احمد فرغل من ناحية
مزاولة الشيخ جبر السابق رؤيتها وتحريرا اعلامها بمعرفة قاضي طه طاق قد كتب عنها الى
مديرية جرجا بما لزم والآن اعيدت بهذه الافادة تدل على انه بمناسبة تكرار التناقض
في الاعلام الصادر من تلك الجهة قد صادرا استئناف رؤية الدعوى ايضا عند قاضي
جرجا واصلد في شأنها اعلام بتاريخ ٢٩ الخالي وصدق عليه من مفتي المديرية
وحيث مقتضى رؤيته بطرف حضر تكم فهو مبعوث مع هذه الفرقة الاوراق
السابقة لتدال افادة مما يرى حسبما تقتضيه الشريعة الغراء ومضمون الاعلام
بحضورنا بجلاس قضايامديرية جرجا وحضور حضرة وكيلها وحضرات الاعضاء ومفتي
الجلوس حضرت المرأة ام احمد بنتا لرجل سلطان وادعت على حاضرين معها بالجلوس
دما كل من الرجل عبد الممتعال محمد والرجل فرحات جودة الجميع من اهالي مزاولة
والشيخ جبر بقم جرجا بانها قتلا ابنها احمد بن فرغل المعرف التعريف الشرعي خطأ
بضربتين معاً فخنقته من غير قصد فاصابتها احداها ما وهي ضربة عبد الممتعال على
انفه بعضا كانت في يده كسرت العظم واسالت الدم واصابتها الاخرى وهي ضربة
فرحات جودة في يده اليسرى بطوبه القها فاصابته فداغره فقطعت اللحم واسالت الدم
فلازم الفراش حتى مات بسبب هاتين الضربتين المذ كورتين والحصر ارثه شرعا
فيها وفي اولادها اخوته اشقائه وهم القاصر ان محمد بن وحسن المقامة عليهم ما وصيا من
طرف حضرة قاضي جرجا السالف والباغتان المرأة فرحانة والمرأة زائدة الموكلتان لها في
الخصومة في ذلك وتطالب ما يترتب لها والحجور بها وموكلتها جهة المدعى عليهم ما
بالوجه الشرعي وتسال سؤا لهما في ذلك سؤالا فاجابا بالايعتراف بالضرب بخطا على الوجه
المذ كور بالهسا والطوبه على الانف واليد اليسرى والموت بسبب ذلك ووجد انهما

في الحجة

سنة

الارث والايصاء على القاصرين والتوكيل من البالغتين فطلب منها اثبات ذلك
 فاحضرت كلاما من الرجل عبد الله جاد الله والسيد مهر من الناحية المذ كورة وشهد كل
 منهما على انفراده بعد ان استشهد بلفظ أشهد في وجه المدعى عليهم ما المذ كورين بان
 المقتول المذ كور مات وانحصر ارثه شرعا في والدته المذ كورة وفي اشقائه القاصرين
 محمد بن وحسن والبالغتين فرحانة وزائدة بغير مشارك وان البالغتين المذ كورين وكلتا
 والدتهما المذ كورة في الخصاصمة مع المدعى عليهم ما المذ كورين في ذلك فاعذرهم ما في
 شهادتهما فلم يبدىا فيهما ما مطعنا شرعا فز كياسرا ثم هللنا به شهادة كل من محمد ومنصور
 ومحمد جاد من الناحية المذ كورة ثم قد ابرزت المرأة ام احمد المذ كورة اعلاما شرعا
 محررا من حضرة العلامة الشيخ احمد على الشطبي قاضي جرجاسا بقا في جسادى الاولى
 سنة ١٢٧٨ م متوجا ومختوما ومنحلا على العادة وقد ثبت مضمونه لدينا شرعا بوضايتها
 على القاصرين المذ كورين فبعد استيفاء اركان القضية على الوجه المطلوب شرعا بعد
 الحكم بالو كالة والوصاية للمدعى عليه على المدعى عليه ما وبالوفاة وانحصار الارث في
 المذ كورين لهم عليهم ما حكمنا على المدعى عليهم المذ كورين للورثة المذ كورين
 بالدية الشرعية وقدرها عشرة آلاف درهم من الفضة يقابلها خمسة عشر الف قرش
 وثلاثة وتسعون قرشا ونصف ور بع من قرش صاغاع على كل واحد منهم ما نصفها
 مقسما على ثلاث سنين من وقت القضاء فالحكم (اجاب) حيث اقر المدعى
 عليهم ما يقتلها ما المورث خطأ وتصادق مع الولي على حصول ذلك منهم ما فأنما يؤخذ ان
 بموجب اقرارهم ما ويجب على كل منهم ما يخصه من الدية في ماله في ثلاث سنين
 وقد تقدم جواب في هذه الحادثة مقيما في هذه الترجمة بتاريخ ٢٥ رجب سنة ١٢٧٨
 عن اعلام غديره هذا مبين فيه رده والله تعالى اعلم (سئل) من نائب قسم اول جيزة
 بما حاصله ادعى المذكر على بن علي الشرفاوى من اهالى جزيرة محمد القايم عن نفسه
 وبطريق وكالته الشرعية عن كل من أخته المرأة زهرة بنت المرحوم على الشرفاوى
 المذ كورين عن بنت خالته المرأة شريفة بنت المرحوم ابراهيم شريف ابن المرحوم خليل
 شريف وعن اولاد اخته هم المذكر حسن والمذكر احمد والمرأة آمنة اولاد على بن
 يونس بن عبد الله وعن زوج اخته على يونس بن عبد الله يونس الثابت معرفة كل
 من الوكيل والموكلين المذ كورين هيتاوتو كيله عنهم في الدعوى والطلب والخاصة
 في شان ما سيذكر فيه الو كالة المطلقة بشهادة كل من المذكر محمد مراد ابن المرحوم
 على مراد والمذكر سيد احمد مريحي ابن المرحوم ابراهيم والمذكر اسمعيل شحادة ابن
 المرحوم شافعي والمذكر عيسى بكير ابن المرحوم عيسى كل منهم من اهالى الناحية
 المذ كورة ثبوتا شرعا على المذكر محمد عبد الوهاب ابن المرحوم حسن من اهالى الناحية
 المذ كورة وهو الوكيل الشرعى عن كل من المرأة آمنة بنت المرحوم سليمان الشرفاوى

٢٨

١٢٧٨

والمكرم صبرة والمكرم بكير والمرأة صالح والمرأة ستيقة والمرأة أمونة والمرأة شريح
والمرأة مسعدة اولاد المرحوم بكير ابن المرحوم شنيع والمكرم عبود والمرأة حجازية
والمرأة هرة اولاد المرحوم سليمان ابن المرحوم شنيع الو كالة المطلقة في الدعوى
والطلب والمخصوصة في شان ماسيد كرفيه المسجلة المحاضرون الموكلون المذ كورون
معهم هذا المجلس والمصدقون على التوكيل المذ كور والتصديق الشرعي بالمجلس الشرعي
الثابت معرفة كل من الوكيل المدعي عليه المذ كور وموكليه المذ كورين عينا
وتوكيله عنهم بشهادة كل من المكرم علي عيسى ابن المرحوم عبد الصمد عيسى
والمكرم محمد عبدا صمد ابن المرحوم احمد عبدا الصمد بنو تاشر عيايان فيما قبل تاريخه
توفي المرحوم ابو سعدة عن كل من ولديه همام سعد وشنيع ثم توفي سعد عن بنيه همام
المرأة ستيقة والحرم حيلة واخيه شنيع المذ كور ثم توفيت ستيقة عن بنتها المرأة
شريفة إحدى موكلي المدعي واختها حيلة ثم توفيت حيلة البنت المذ كورة عن كل
من اولادها الثلاثة المكرم علي الشرفاوي الوكيل المدعي والمرأة زهرة والمرأة
مبروكة ثم توفيت مبروكة عن زوجها المكرم علي بنونس بن عبد الله بنونس واولادها
منه الثلاثة المكرم حسن والمكرم احمد والمرأة آمنة الموكلون المذ كورون من غير
شريك ومختلف عن المتوفي اولاد المذ كور جميع قطعة ارض كائنة بناحية جزيرة محمد
المذ كورة بالجهة الغربية منها يدرب الجسامع التي هبرتها اربع مائة ذراع مكسرة في
بعضها بالذراع المعماري المحدودة بمحدود اربعة اكد القبلي لدار عيسى وعشرى بكير ولد
المرحوم عيسى ابن المرحوم نصار والحدا البحري طريق الدرب النافذ والحدا الشرقي
لدار علي عيسى بن عبد الصمد بن علي عيسى والحدا الغربي لترعة القصابي وانه من نحو
اربع سنوات اقتسم القطعة الارض المذ كورة هو وموكلاه مع الوكيل المدعي عليه
بطريق توكيله عن موكليه المذ كورين وحضورهم معه وقسموا ذلك ثلاثة اقسام قسم
اختص به المكرم صبرة واخيه ووالدتهم وقدره مائة ذراع في نظير حصتهم الايلة اليهم
بالارث من قبل مورثهم المرحوم ابي سعدة المتوفي اولاد المذ كور اعلاه وحده وذلك
اربعة اكد القبلي لدار عشرى ابن المرحوم عشرى ابن المرحوم رمضان والبحري طريق
الدرب النافذ والغربي لقسيمه وهو القسم الذي اختص به سليمان والحدا الشرقي
ينتهي لدار علي عيسى ابن المرحوم عبد الصمد عيسى ابن المرحوم علي عيسى والقسم
الثاني الذي اختص به المرحوم سليمان في حال حياته وقدره مائة ذراع مكسرة في
بعضها بالذراع المعماري محدود ذلك بمحدود اربعة اكد القبلي لدار عيسى وعشرى بكير
المذ كورين والحدا البحري ينتهي لطريق الدرب النافذ المذ كور والحدا الغربي ينتهي
لقسيمه المختص به علي الشرفاوي الوكيل المدعي المذ كور ومن يشركه والشرقي
لقسيمه الذي اختص به المكرم صبرة ومن يشركه والقسم الثالث الذي اختص به

المدعى له ولو كليه المذكورين وقدره ما ثنا ذراع محدود بمحدود دار بعة الحمد القبلى لدار
عيسى وعشرى بذكر المذكورين والحمد البحرى للدارب النافذ المذكور والحمد الغربى
لترعة القصاى المذكور وادارة الحمد الشرقى ينتهى لقسيمه المختص به سليمان المذكور
وان كلامهم اختص بذلك وان موكلى المدعى عليه واضعون ايديهم على ذلك
ومعارضون له ولو كليه المذكورين بنه يروجه شرعى فيطالب الوكيل المذكور
المدعى عليه المذكور برفع يده موكلية عن ذلك وبسال سؤاله عن ذلك فسال النام
المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بان القطعة الارض المدعى فيها المذكور كورة التى
عبرتها اربعة اذراع المحدودة بمحدود اربعة الحمد القبلى لدار عيسى وعشرى بذكر
المذكورين والحمد البحرى للطريق النافذ والحمد الشرقى لدار على عيسى المذكور والحمد
الغربى للطريق الساطى بورا نحو الى جارية فى ملك كل من سليمان وشذيع وبذكر
شذيع ولدى المرحوم شذيع بالسوية بينهم من نحو اربعين سنة وهما واضعا اليدهم توفى
بذكر عن زوجته آمنة بنت المرحوم سليمان الشرفاوى واولاده منها السبعة هم المكرم
صبرة والمكرم بكيرو والمرأة مسعدة والمرأة شرج والمرأة اموتة والمرأة ستيقة والمرأة صالحة
ثم توفى سليمان المذكور عن اولاده الثلاثة هم المكرم عبود والمرأة هجرة والمرأة
حجازية من غير شريك ثم من بعد وفاة المتوفى المذكورين وضع ايديهم الورثة
المذكورون على ذلك من غير منازع ولا مشارك لهم فى ذلك التاب وتوضع يد سليمان
وبذكر شذيع المدة المذكور وادارة ذلك من بعد هم الورثة المذكورين بشهادة
كل من المكرم ابراهيم رفاعى ابن المرحوم رفاعى عيسى والمكرم محمد عبد الساطى
كلاهما من الناحية المذكور كورة ثبوتها شرعا وادارة بلا شهادة كل من المكرم
ابراهيم ابى غنيمه ابن المرحوم حسن نوفل والمكرم على عيسى ابن المرحوم عبد الصمد
عيسى من اهالى الناحية المذكور كورة التركة والتعديل الشرعيين وادارة كورة
المدعى المذكور وانهر فاعلى ذلك ثم فى سادس عشر شهر ذى القعدة حضر المتدعيان
المذكوران بالخلص الشرعى واستقر من المدعى عن موكلى المدعى عليه اهم ورثة
سليمان وبذكر ولدى شذيع المذكور فاعترف بذلك واستقر منه ايضا عن اسم ابى وجد
ابى سعدة المتوفى المذكور عن المدعى وموكلية المذكورين فاجاب بانه لا يعرف اسم
ابى مورثه ابى سعدة ولا جده فالحكم (اجاب) هذه الدعوى غير قائمة شرعا فنهى
المدعى من دعواه المذكور كورة لعدم صحتها على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة واردة من محافظة مصر فى ٥ رمضان سنة ١٢٧٨ مضمونها الاوراق المرفوعة
مع هذا وردت للمحافظة بافادة من المعينة السنية مؤرخة فى ٢ الماضى بضم وحن ما وقع
من الشيخ حسين عبد اللطيف مفتى ناحية اسنا سابقا فى حق قاضى اسنا واشير برؤية
الاوراق المذكور وادارة الاما لشرعى الذى تحرر من قاضى اسنا المرسله صورته مع

الاوراق وافادة حضرته - مديرية اسنا المعروضة للجمعية بحج معية المحافظ بمجالس حضرات العلماء والافتتاح يعطى القراء بما يستصوب ويرسل للجمعية لاجل عرضه للاعتاب وحيث انه بتلاوة افادة الجمعية المشار اليها وصورة الاعلام الشرعية وبعض اوراق القضية بالجلوس العلمى بحضور حضرتكم استصوب المسكوبة عن ذلك بحضوركم حتى بالاتحاد مع حضرات العلماء الفخام ارباب المجالس العلمى يصير التامل بالدقة لما فى الاوراق وتعطى الافادة الكافية بما يترأى لمحضرتكم (اجاب) قد صارت مناظرة اوراق هذه القضية ومطامنة الشيخ حسين عبداللطيف فيما اجراه قاضى اسنا فى قضية نصف شابة الجاموس المهرربه الا - لام الشرعى من القاضى المذكور المذخور صورته المؤرخ فى ١١ صفر سنة ١٢٧٨ بايداه وجه خال الاعلام المذكور بعدم تحليف المستحق اليمن بعد البينة وعدم ذكر الشهود فى شهادتهم ولا نعلم ان المستحق باع ولا وهب ولا تصدق ولا خرج عن يده بوجه من وجوه الانتقالات ولم يسلم له القاضى ما طعن به وطعن فى مواد اخرى غير موجود بيانها فى اوراق القضية ومطلوب اعطاء القول اما بخطاه - هذا وهذا الاجراء ترتيب الجزاء على الشيخ حسين عبداللطيف حسب السند المأخوذ عليه بادارة اسنا والافادة عن ذلك ان افادة الشيخ حسين من حيث ما يتعلق بالاهلام المذكور ليست من باب الخطاب للمسئلة فيها اختلاف بين ائمتنا فى حق تحليف يمين الاستحقاق فاجرى عليه القاضى هو قول فى المذهب وما ذكره الشيخ حسين قول آخر ايضا فى المسئلة - صحح وفى بعض عبارات الكتب التعبير بالاستحقاق مبيح وفى بعضها التعبير بيمين الاستحقاق - على العموم وهو الاصل وعدم تعرض الشهود لما ذكره الشيخ حسين من انه لا بد من ذكر الشهود فى شهادتهم ولا نعلم ان المستحق باع ولا وهب ولا تصدق ولا خرج عن يده بوجه من وجوه الانتقالات وعزاه الى معين المحكم فعرزوه اليه فى محله ولا يعد ذلك عليه خطأ الا انه لا مؤاخذة على القاضى فى حكمه - وبدون ذكر الشهود ذلك حيث لم يحضر رجل القضاة فى جميع الجهات على ذلك وحيث فلا مؤاخذة على واحد منهما ولا يترتب على القاضى ولا على الشيخ حسين المذكور جزاء حيث كان لكل منهما وجه بداعى اختلاف عبارات اهل المذهب الا انه حيث سمعت الاوامر بمنع الشيخ حسين عن التعرض للقضايا فبقى الحال على ما هو عليه ولا يلتفت لقول يصدر منه من الآن فصاعدا مادام ممنوعا عن مثل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من قاضى المنصورة مضمونها يطلع على هذه الحادثة حضرة شيخ الاسلام مفتى اسادة الحنفية ويفيد الحكم الشرعى فيها هل يعد تعريف المدعى عليه الثانى مناقضا لما اجاب به الاول ويحكم عليه بدفع ثمن الشب والبقرة المذكورين ولا يسلم مع منه دعوى الدفع أو يطلب منه اثبات دفع الاثني قرش عن البقرة والشب المذكورين وما حكم الله فى ذلك ومضمون الحادثة المذكور

محرم

سنة

بعد الحضر ادعى الشيخ سالم بن عبد المنعم من القنليات بكفر محمد مباشر ابن المهترم سالم
عبد المنعم على الحاضر معه بالجاسر فاهم بن عويس من القنليات بكفر خليل ابراهيم ابن
المرحوم خليل عويس ان شقيق المدعى عليه هو المرحوم الشيخ اسمعيل بن عويس
ابن المرحوم خليل عويس من اهل العلم اقام المدعى وصيا مختار من قبله على
بنه تبهما خديجة وزينب القاصرتان عن درجة البلوغ وانه قبل الوصاية لنفسه وبعد
موته باع للمدعى عليه شيت بقرا حرو بقرة صفراء ملك القاصرتين بمبلغ الف قرش مائة
دارجة والثلث المذ كور يذمتة ويطلبه بذلك يجوز له مجوزته شرعا ويسئل له جوابه
عن ذلك مثل منه فاجاب بالاعتراف بدعوى المدعى المذ كور وانه ثبت اقامة المدعى
وصيا من قبل شقيقة المذ كور على القاصرتين المذ كورتين لدى قاضي شاسامون
وادمي دفع الثمن المذ كور للمدعى فلم يصدقه على ذلك وعرف ان الذي قبضه منه هو
الف وخمسمائة قرش فقط وذلك ما كان طرفه للقاصرتين عن ثمن حصتهما في
المنقولات المتروكة عن ابيهما من نحاس ونوارج ومواسن المقوم ذلك عليه وان المدعى
به خلاف ذلك فلم يصدقه المدعى عليه على انه كان طرفه للقاصرتين الف وخمسمائة
قرش ثمن حصتهما في المنقولات الهكي عنها خلاف الشب والبقرة المدعى بثمن مائتين
عاش المدعى والمدعى عليه واعترف المدعى عليه بحضور المدعى بان المبلغ الذي سلمه
للمدعى فهو الف قرش ثمن ما خص القاصرتين المذ كورتين ووالدتهما في جميع
المنقولات من نوارج ومحار يث ومواسن وغير ذلك بما في ذلك من الشب والبقرة
المذ كورين ما هو للقاصرتين الف وخمسمائة قرش وما هو لوالدتهما مائة قرش
فما الحكم (اجاب) المدعى عليه المذ كور متناقض في دعواه فيؤمر بدفع ثمن الشب
والبقرة المملوكين للقاصرتين اللذين اشترهما من وصيهما بالف قرش حسب تصديقه
على دعوى الوصي بذلك ورجوعه عن دعواه دفع ثمن ذلك خاصة للوصي الذي قدره
الف قرش واما ثمن المنقولات الهكي عنها فان وقع فيها التداخي وثبت ان حصصة
القاصرتين منها قيمتهما الشب والبقرة ثمن الف وخمسمائة قرش وذلك باقامة بيينة
من قبل الوصي على ذلك يبرأ الوصي من ذلك المبلغ والله تعالى اعلم (سئل) باقادة
واردة من فاضى طندام ورخة في ٢٢ محرم سنة ١٢٧٩ عن حادثة ضمونها ادمي
السيد المقل على ابن المرحوم محمد المقل من اهالي كفر الساحل على غريبه الحاضر معه
بالجلس الشرعي حسن السكين ابن المرحوم عبد الله المدي السكين من اهالي الناحية
المذ كورة بان والده هذا المدعى وعرفه كان يملك جميع الدار الكائنة بناحية كفر
الساحل المذ كور بالحارة الكبيرة المهدودة بمحدود اربعة اكد القبل والشرقي
ينتهي الى دار يوسف التلاوي ابن المرحوم الحاج ابراهيم التلاوي والحد الغربي
ينتهي الى الحلاء الموصل لطريق الناحية والحد البعري ينتهي الى الحارة المذ كورة

وفيه الباب المشهورة الحدود واربابها بالاسماء المذكورة وقد توفي من مدة ثلاثين سنة وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته المرأة ميراثا وكذا بنت محمد السعدني من اهلالي منية سايه وفي اولاده الستة وهم اجدو علي وحسن والكرمي وابوالمجد والسيد هذا المدعي المذكور من غير شريك وترك لهم الدار المذكورة ميراثا فـ كان ما خص الزوجة المذكورة من ذلك الثمن ثلاثة قراريط حسب الفريضة الشرعية وخص كل ابن من اولاده المذكورين ثلاثة قراريط ونصف قيراط من اربعة وعشرين قيراطا من الدار المذكورة وانه مع بقيمة الورثة المذكورين واضعون ايديهم عليها ومتصرفون فيها بالاسكان والادهم من قباهم المدة التي تريد على ثلاثين سنة من غير منازع وان هذا المدعي عليه معارض له في ذلك بغير حق ولا وجه شرعي ويريد اثبات ذلك ومنع معارضته له من قبل ذلك بالوجه الشرعي وسال مسئلته مثل من هذا المدعي عليه عن ذلك فاجاب بان الدار المذكورة كانت ملك عمه محمد السكين شقيق والده المذكور ابن المرحوم حسين السـ بين الشهير بذلك وقد توفي وانحصر ميراثه الشرعي في شقيقه عبدا المهدى بن حسين المذكور الشهير بذلك والده هذا المدعي عليه من غير شريك وترك الدار المذكورة ميراثا له ثم توفي والده المذكور وانحصر ميراثه الشرعي في ولده هذا المدعي عليه من غير شريك وترك الدار المذكورة له ميراثا وانه ووالده وحمه المذكورين اعلام واضعون ايديهم عليها على التعاقب المذكور يتصرفون فيها كذلك المدة المديدة والسنتين العديدة وهذا المدعي واخوته حاضرون بالبلد ومشاهدون لا تصرف المذكور ولم يدعوا ولم يتنازعو ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي وان كرم ملكية هذا المدعي واخوته لها وجدها جدا كليا وان اخا هذا المدعي شيخ على الناحية المذكورة فتعدى مع اخوته المذكورين وغصبوها ووضعوا ايديهم عليها عام تاريخه بغير حق ولا وجه شرعي وانه هو الذي يريد اثبات ذلك عليه واخوته ويطالبهم برفع ايديهم عنها وتسليمها له بالوجه الشرعي ويسال مسالته فلم يصدقه هذا المدعي المذكور على ذلك فمكلف كل من الفريقين مينة فاحضر السيد الملقب بالمدعي المذكور كلاما من راضي ريان ابن محمد ريان ويوسف ريان ومحمد هيك كل بن سيد احمد هيك كل ومحمد التلاوي بن علي التلاوي وشهد كل واحد منهم على افراده بعد استناده ووجهة المتداعيين المذكورين بقوله ان الدار المذكورة المدة المدة المذكورة كانت ملكا له من المدة من مدة خمس وثلاثين سنة وكان متصرفا فيها بوضع يده عليها بالاسكان وقدمات وتركها ميراثا لورثته المذكورين اعلامهم هذا المحضر وان ورثته المذكورين وضعوا ايديهم عليها بتصرفه م فيها بالاسكان المذكور المدة المذكورة وزاد راضي ريان ومحمد التلاوي ويوسف ريان المذكورين في شهادتهم ان تصرف محمد الملقب واولاده من بعده مدة خمس واربعين سنة واحضر من حسن السكين المذكور كلاما من محمد بن

ابن المرحوم محمد نعيم وحسن القويلى ابن المرحوم حسنين القويلى الجميع من اهالى
الناحية المذ كورة وشهد كل منهم على انفراد بعد استشهاده واجهة المتداعين بقوله
ان الدار المذ كورة الهدودة بهذا المضر كانت ملكا لعمد السكين المذ كور وقد توفي
وانحصر ميراثه الشرعى فى شقيقة عمه المذ كور من غير شريك ثم توفي
عمه المذ كور والى المذ كور والى هذا المذ كور المدعى عليه وانحصر ميراثه الشرعى فى ولده هذا
المدعى عليه المذ كور من غير شريك وترك كل منهما الدار المذ كورة لورثته على التعاقب
المذ كور وان محمد السكين كان واضعا يده عليهما من مدة اربعين سنة وشقيقه من بعده
والمدعى عليه من بعده هما المذ كورة كورة هذا ما يعلمه كل من الشهود المذ كورين
وعاينيه وشهد به كذلك ثم احضر السيد المقلى بينة ثبت دعواه وهما اسمعيل
الاخاوى بن سيد احمد من منية سليم القاطن بكفر الساجل وابراهيم قمع بن ابراهيم
من منية سليم وشهد كل واحد منهما ما بعد استشهاده وطالب المدعى استماع شهادته
بمراجعة المتداعين بقوله ان الدار المذ كورة بهذا المضر كانت ملكا لعمد المقلى المذ كور
وقد توفي وتركها ميراثا لورثته المذ كورين بهذا المضر وان مدة وضع يده عليهما وورثته
من بعده نحو السنتين سنة يعلم ان بذلك ويشهد ان به كذلك فذكر حسن السكين
المدعى عليه المذ كور ان هذين الشاهدين من بلدة اخرى خلاف الناحية المذ كورة
وان كل واحد منهما استاجر المدعى بنصف بينة ومن الذهب العين على هذه الشهادة
وان من شهد له قبل ذلك من الشهود المذ كورين بهذا المضر هم تحت مشيخة اخيه
شقيقة بالناحية وتحت ادارته وصدقه الشهود على ذلك فاقضى عرض هذه الحادثة
على حضرة المفتى ليفيد الحكم الشرعى (اجاب) شهود السيد المقلى لا يعول على شهادتها
فى اثبات الملك من تاريخ مخصوص اذ ثلاثة من الاربعة الاول عينوا نجسا واربعين سنة
واحد اقتصم على مدة خمس وثلاثين سنة والمدعى يذكر ان تصرفه ومورثه وباقي
الورثة يزيد على ثلاثين سنة وهى محتملة لخمس واربعين ولا كثر وقل وكذا شهادة من
شهد بنحو سبعمائة سنة ومع الاحتمال لا يجوز بشئ وقد طعن الختم فى شهادة الجميع
ايضا بان البعض مستاجر ببيع والبعض من فلاحى احد الورثة الذى ثبت الحق له
بشهادته وصدقه الشهود على ذلك على ان ذلك ليس تاريخا للملك ليعلم السابق والمتاخر
بل هو تاريخ لوضع اليد والتصرف فقط وقد اقام المدعى عليه بينة على ملكه للدار
بالميراث ووضع يده ومورثيه فثبت وضع اليد له بعد التزكية وطلب بينة اخرى من
السيد المقلى المدعى فان ثبت وضع يده ايضا وباتى شركائه فى الميراث وملكهم للدار
بالارث تسكون اليد للطرفين فان ارضا الملك تاريخا مينا غير مناقض للسابق واثبت
كل ملكه المؤرخ طبق ما دعى وكان تاريخ احدهما سبق تقدم بينة الاسبق وان استويا
ولم يؤرخا للملك يقضى بما بينهما والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من حضرة مثير

القلوب بية مؤرخة ٦ ربيع الاول سنة ١٢٧٩ ومعه حاجة من قاضي قلوب وفتوى
ومضمون الافادة المذكورة نفيد حضر تكم انه واقع بهذا الطرف مشكل بين الحاج محمد
ولد المرحوم محمد الشواربي وبين عمه الحاج محمد الشواربي بخص وص اطيان في ناحية
قليوب وهو ان الحاج محمد يدعي ان له ١٢٧٤ فدان وكورا استحقاقه عن والده بمقتضى
حجة شرعية من محكمة قليوب تاريخها ٣١ ربيع الاول سنة ١٢٧٢ وان بيده فتوى تساعده
على تلكها ومحمد يدعي ان من ذلك ٤٠٠ فدان نظير اطعام الطعام ورواتب الفقراء
وان ذلك ليس استحقاق محمدا خاصة لاسيما وتلك الاطيان خراجية لا يجوز فيها ايراد
واحد من فتوى تساعده على فسخ ما في الحجة وبناء على قولهما هذا صار مرجع الحجة
فوجدت قسما فيها استحقاق كل وجعل فيها علاوة باسم الحاج محمد والشواربي ٤٠٠
فدان كما ذكر وانهم توافقوا على تخصيص ذلك به وحيث ان محمد الشواربي توفي والمطالب
باستحقاقه ولده محمد الموجود الآن ومطالبته هي على مقتضى الحجة والفتوى ومحمود
يطعن في الحجة اذ كانا على الفتوى الاخرى ويقول انه لم يترك استحقاقه الا بواسطة
اطعام الطعام وغيره لكون اخيه هو الذي كان ارثهم ومحمد ولد المتوفى بالعرش
وطالب استحقاقه الذي في الحجة ومحمود متوقف كما ذكر فلزم تحرير له حضر تكم تؤمل من
بعد الاطلاع على ما ذكر ان ترد الافادة بما يعتمد اجرائه (اجاب) فهم خطاب حضر تكم
وصار مطالعة الحجة الهكي عنها وحيث ان الحاج محمد يدعي ان الاربع مائة فدان نظير
اطعام الطعام ورواتب الفقراء وانها ليست استحقاق محمد خاصة لاسيما وتلك الاطيان
خراجية لا يجوز فيها ايراد واسند الى الفتوى الممهورة بتختم السيد على البقلي والشيخ
الرافعي والشيخ اسمعيل الحلبي المساعدة له على دعواه المتضمنه ان الثلاثة اشخاص
خصوصا وروابطا قد امدوا من الاطيان للافاق من ريعه على المنقطعين من اقدارهم
والضيوف والفقراء المترددين على محلهم وجعلوا ارضهم في ذلك والقيام به لأكبيرهم
الى آخر ما ذكر وبناء على سؤالها المذكور اعطى الجواب من حضرات المشايخ المذكورين
بان هذا لا يعد اسقاطا ولا اعراضا اختياريا وان الحق يكون باقية للجميع مع ان الحجة
المذكورة يفهم منها خلاف ذلك اذ هي تدل على تراضيهم بتخصيص القدر المتنازع فيه
بأحدهم الذي هو محمد وترك حقهم مما يخصهم فيه له اختيارا من جملة ذلك المائتان التي
هي مسموح الشياخة والباقي مائتان زيادة على ذلك من جملة الاطيان المشتركة تركت
له وخصصت باسمه اعانة له على الخيرات التي ذكرها فهم هذا كله يدل على تراضيهم
باختصاصه بتلك الاطيان وتركهاله باختيارهم وليس كما ذكر في سؤال الفتوى
المذكورة انهم اتفقوا على تخصيص وربط تلك الاطيان للافاق من ريعه على من
ذكر وانهم موكلا واحدا بالقيام بصرف الذي هو معين وجعلوا ارضهم في ذلك والقيام
به لأكبيرهم حسب الموضع بسؤال الفتوى الهكي عنها اذ فرق بين تخصيص وربط شيء

١٢٧٩

A

جمادى الثانية سنة

ليصرف منه على كذا وان فلان يقوم بصرف كذا بين تخصيص هذا المقدار وتركه
اختيارا فلان لينفق منه على كذا على انه بخطاب حضر تكم المحكى عنه ذكربه انه
بمراجعة الحجة وجد مقسمها فيها المستحق كل وجعل فيها علاوة باسم الحاج محمد الشواربي
اربع مائة فدان كما ذكر وانهم توافقوا على تخصيص ذلك ثم ذكر فيه ايضا ان محمودا
يطاعن في الحجة المذكورة اذ كانا على الفتوى ويقول انه لم يترك استحقاقه الا بواسطة
اطعام الطعام وغيره. يكون اخيه هو الذي كان ارشدهم فهداه اقرار بمحصل التركة
الاختياري بخلاف مضمون سؤاله وهذه العلة لا تبطل الاسقاط والترك الاختياري اذا
مات المتروك له وانقطع هذا الامر حينئذ فلا سند له فيما اظهره من الفتوى المذكورة
حيث ظهر سؤالها مخالفا للعادة بناء على ما ذكر وفصل الخطاب في ذلك انه متى
تحقق التخصيص والترك الاختياري لاحدهم في شيء معلوم من الاطيان الخراجية
مستوفيا شرائط الصحة بطريق شرعي ولو كان ذلك امانة على فعل خير يقوم به المتروك
له لا يكون للسقطين التاركين حقهم اختيار الرجوع في ذلك بدون وجه شرعي والله
تعالى اعلم (مثل) بافادة من المحافظة مؤرخة ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ مضمونها
لما كتب لحضر تكم باحدى الاوراق طيه بتاريخه رمضان سنة ١٢٧٨ وارسل معها
صورة القرار الصادر من الاحكام في شأن ارض ساحل الفلال بيد لاق التي من
ضمنها الشونة تعلق الدائرة الالهامية الهكروم فيه بان الحق في الارض المذكورة لجهة
بيت المال وطلب بمسحور تالوة صورة القرار المذكورة وما افاده وكيل وصي تركة
المرحوم الهامي باشا واعطاء الجواب بالحكم الشرعي وردت افادة حضر تكم من الاطلاع
عليها فهم منها ان ارض الشونة تعلق الدائرة الالهامية هي خلاف الارض التي وقعت
فيها الدعوى المشار اليها في حكم مجلس الاحكام وبمكاتبة مصلحة بيت المال بقصد
التحري عن حقيقة ذلك ومعرفة جهة وحدود كل من الاراضى المذكورة وردت افادتها
بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٢٧٩ بانه بناء على ذلك تعين احدهم معا في المصلحة
وحرر كشف بختمه وختم من كانوا حاضرين معه بالاماكن الموجودة بالارض التي كان
واقعا فيها التداعى ووضعت به حدودها الاربعه ومن جملتها شون الدائرة الالهامية
وتوضعت حدود الشونة المذكورة الاربعه ايضا وانه ايضا وجدت افادة واردة للمصلحة
من المحافظة بتاريخ ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٧٦ بضبط النخل الموجود بالشونة التي
بها اوراق الدائرة الالهامية ومن ذلك يعلم ان ارض الشونة المذكورة من الارض التي
ثبت الحق فيها لجهة بيت المال فلذلك ابرام النظر في ذلك وصدور الافادة بما عتمد
اجراؤه بالاتحاد مع حضرات افأخم العلماء (اجاب) صار مطالعة افادة سعادتكم
المؤرخة ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ بقصد النظر في مادة ارض الشونة الهكروم من
جهة فاضل وقف المرحوم عبد الرحمن كنفالجهة دائرة المرحوم عباس باشا المعطى

الجواب ههنا من هذا الطرف بالاتحاد مع حضرات العلماء سابقا بتاريخ ٨ ذي القعدة سنة ١٢٧٨ المقيدي كتاب الحاضر من هذه الفتاوى في التاريخ المذکور بمداخلة الارض المذکورة من جهة دائرة المرحوم عباس باشا بسبب تبين بطلان الاعلام المذكور فيه بان أرض الساحل الموضوع فيها الغلال التي هي تحت يد المتسببين في الغلال بجهة الوقف بنسأ على فتوى علماء الاحكام أخيراً من كونهم غير اخصام وذكراً في الجواب المذکور ان أرض الشونة هي خلاف ما وقعت فيه الدعوى بين ناظر الوقف والمتسببين وانه لا يلزم من بطلان الاعلام انتزاع الارض المذکورة من جهة الدائرة وان لناظر الوقف الدعوى بأرض الساحل بجهة الوقف على من تصح الخصومة معه الى آخر ما توضيح في الجواب السابق وانه باستعلام المحافظة من مصلحة بيت المال وردت افادتها بان التداعي الواقع من ناظر الوقف ليس هو بأرض الساحل فقط بل وغيرها وانه تعين أحد مدعى في المصلحة وحرك كشف بختمه وختم من كانوا حاضرين بالامكان الموجودة بالأرض التي كان واقعاً فيها التداعي ووضعت حدودها الأربع بجهة ومن ضمن الاماكن الشونة تتعلق الدائرة ووضعت حدود الشونة أيضاً وانه سبق ورود افادة للمصلحة من المحافظة بضبط النخل الموجود بالشونة ومن ذلك يعلم ان أرض الشونة من الاراضي التي ثبت الحق فيها لبيت المال والافادة عن ذلك ان الجواب في هذه القضية هو ما أفدناه سابقاً وان ما قيل في الجواب السابق من ان أرض الشونة هي خلاف الأرض التي وقعت فيها الدعوى يعني بذلك الدعوى الشرعية الصادرة من ناظر الوقف سابقاً على المتسببين في الغلال الذين يدهم موضوعه على أرض الساحل فقط لا على سبيل الاستحقاق ولا الملك ولم يكن لجهة وقف عبد الرحمن كتحديد ظاهرة على أرض الساحل أيضاً بخلاف أرض الشونة فلماذا قيل من علماء الاحكام حيث تبين لهم عدم صحة قضاء القاضي في أرض الساحل لعدم خصومة المتسببين بان الحق فيها لجهة بيت المال يعني ان لم يثبت بطريق شرعي وقفها لجهة من الجهات أو ملكها لشخص موجود وقالوا ان الحكر المجهول على الاشوان اذا كان ناشئاً عن الثبوت المذکور ومبني عليه فلا اعتبار به وليس الواقع ان الاحتكار الحاصل في هذه الشونة كان مبني على هذا الثبوت السابقة في التاريخ يخبر عنه كما يعلم من أوراق هذه القضية والجواب السابق وأما كون تداعي ناظر الوقف الخارجي الذي هو ليس على يد القاضي كان في جميع الارض التي من جملتها أرض الشونة بمعنى انه ذكر خارجاً وفي الافادات الخطية ان جميع الارض من وقف المرحوم عبد الرحمن كتحديد فلا ينبغي على ذلك انتزاع أرض الشونة من جهة المتهكر أو من قام مقامه لجهة بيت المال بعد تصرفه ووضع يده وناظر الوقف من قبله مع هدم الاعتراف بانها لجهة بيت المال بدون وجه يوجب الانتزاع وفصل الخطاب في هذا الخصوص هو الجواب السابق والله تعالى

اعلم (سئل) من طرف نائب صهر جت الكبرى بتار يخ غرة رجب سنة ١٢٧٩ عن
حادثة مضمة معها بمحضرة المكرم حسن جامع ابن المرحوم عيسى جامع ومنسي جامع
ابن حسن جامع ويوسف عنان ابن المرحوم الحاج علي عنان وعبد الله العيسوي ابن
المرحوم محمد العيسوي واحمد جامع ابن المرحوم احمد جامع الجميع من أهالي كفر
الوزير دقهلية وتو على افندي حزة ابن المرحوم عيسى مطاوع من أهالي منية الفرماوي
والشيخ هزاني جاويش ابن المرحوم سيد احمد دجاويش نائب الشرع الشريف بناحية
الدبوية الجميع من الولاية المذكورة والعمدة الفاضل الشيخ علي محمد عبد الرحمن ابن
المرحوم محمد عبد الرحمن خادم العلم بناحية زفك كون بمديرية قايق وبشهادتهم بما
سيد كرفيه ادعى محمد بن المرحوم علي محمد ابن المرحوم مبارك سعد من أهالي كفر
الوزير على الخصمين معه بالجاس وهم حضرة احمد احمد افندي ضيامة عهد الناحية
وسليمان الفواخري ابن المرحوم يوسف الفواخري وحسن الماوي ابن المرحوم سالم
الماوي كل من أهالي الكفر المذكورانه يملك دارا ثمان جده لايه مبارك سعد
المذكور كائنة بالكفر المذكور محدودة بحدود دار بعة الحد البحري بجوار حصار الكفر
المذكور وداود سليمان الفواخري المذكور والحد الغربي بجوار جاهين خليل ابن
المرحوم علي بن خليل والحد القبلي بجوار دار محمد سالم ابن المرحوم سالم محمد والحد
الشرقي بجوار دار محمد غزال ابن المرحوم احمد غزال ابن المرحوم سليمان غزال وانه كان
واضعا عايد عليها ومنذ ثلاث عشرة سنة تقدمت على تاريخه تعدى احمد افندي ضيا
المذكور على الدار المذكورة وهم ببناءها وسلمها الى المدعي عليهم مانصفة بينهما
و بنائها ببناء من غير اخذ منه ولا رضامن مدة الثلاث عشرة سنة المذكورة في حال حياة
جده المذكور واطلاعه على البناء من ماولا مرض جده المذكور مرض الموت وساله
بقوله يا جده انت بعت نصف الدار الى سليمان الفواخري فقال أنا لم يقع مني بيع له
وبوقتها حضر سليمان الفواخري عنده وقال سليمان الفواخري أمه سلوني قدر
شهرين وأنا أترك الدار وأبني لي ما لا غيرها ومن وقتها وضع يده هو وحسن الماوي
على جميع الدار المذكورة بغير حق وانه طالب برفع أيديهم عما عن الدار المذكورة
ويطلب سؤالهم عن ذلك فبعد ثبوت وضع يد سليمان الفواخري وحسن الماوي على
الدار المذكورة بشهادة منسي جامع وعبد الله عيسوي من الكفر المذكور سئل من المدعي
عليهم عن ذلك فأجاب احمد افندي المذكور بانه لم يحصل منه تعد على الدار المذكورة
بالحكم ولم يعطها الى سليمان الفواخري وحسن الماوي وأجاب سليمان الفواخري
وحسن الماوي بان الدار المذكورة ملك لهما وتصرفا فيها بالبناء من مدة عشرين سنة
باطلاع مبارك سعد المدعي المذكور ولم يقع منه معارضة ولا منازعة ولا خصامة لهما
عند احد من القضاة في الدار المذكورة لوقت تاريخه وكذا بالمدعي في دعواه فطلب من

سنة

رجب

عمر سعد بن عيسى بن عبد الله بن المرحوم سليمان بن عبد الله
وجاهين خليل بن المرحوم علي وعلى بن المرحوم الخوحي من اهالي
الكفر المذكور وسئل كل منهم عن الشهادة في ذلك فشهدوا بان الدار المذكورة ملك
لهم سعد بن عيسى بن عبد الله بن المرحوم سعد وحدثوهما طبق دعوى المدعي في الحدود الثلاثة
وخالفوا في شهادتهم في الحد الشرقي فحيد المدعي فخرج عامر بن عبد الله قال في شهادته
الحد الشرقي ينتهي الى دار بسيوني جعفر وجاهين خليل وعلى الخوحي فلا في
شهادتهما ان الحد الشرقي ينتهي الى زقاق الحارة والحال ان المدعي ذكر في دعواه
ان الحد الشرقي ينتهي الى دار محمد غزال ابن المرحوم احمد غزال كما ذكر فطلبت منه
بينة غير هذه فثبت له ما ادعاه من التعمد من احمد افندي وملاكية الدار المذكورة
من جده فمترى ان لا يبينه له وعجز عن اقامة البينة بذلك ثم طلب من حسن الماوي
وسليمان القواخري بينة شرعية تشهد لهما طبق ما ادعياه فاحضر اجبر اجامعا ابن
المرحوم حسين جامع و احمد جامع ابن المرحوم احمد جامع من الكفر المذكور وشهد كل
منهما على انقراده في وجه عمر سعد المدعي ان المدعي عليه ما المذكورين وهما حسن
الماوي وسليمان القواخري واضعان ايديهما على هذه الدار المذكورة في الدعوى من
مدة سبع عشرة سنة وتصرفا فيها بالبناء من هذه المدة باطلاع ومعاينة ومناظرة مبارك
سعد بن عبد الله المدعي وبمضور المدعي ايضا وان كان من جملة المساعدين لهما في البناء
بمخالطة كاسوة الناس ولم يقع من مبارك سعد المذكور المدعي منازعة ولا معارضة
ولا مخالطة لهما مطلقا هذا ما علماه وشهدا به وعدلا بشهادة عبده العيسوي ابن الشيخ
عيسوي ويوسف عنان ابن الحاج هـ الى عنان من الكفر المذكور وروى مكتوب بعدها
يعرض هذه المرافعة على حضرة العلامة مفتي السادة الحنفية بالديار المصرية وما يظهر
من الحكم يعطى به الجواب لاجل الوقوف على الحقيقة (اجاب) هذه الدعوى على
الوجه الموضح بهذا المحضر غير مستوفاة شرعا ولم يوضح فيها موت جد المدعي عن ورثة
معينين ليعلم هل المدعي وارث له ومقتصر ارثه فيه او لا ميراث له مع قصور التحديد مع
هذا فتشهادة شهود المدعي حيث خالفت الدعوى في الحدود الثلاثة بمرأته تعالى اعلم
(سئل) باقادة واردة من المحافظة في ١٩ رجب ان سنة ٧٩ مضمونها تؤمل بعد اطلاع
حضر تسكم على ما ذكر بالشرح الوارد من حضرة مدير الدقهلية بتاريخ ١٤ رمضان
سنة ١٢٧٩ وصوره المحادثة المحررة من قاضي المنصورة المصدق علي سامن مفتي مجلس
المنصورة والفتوى وعلى عرض اولاد وزوجات المتوفى حسن شرف حمدة كفر الكجالة
بشان التركة ان تذكره وابالاقادة هيما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك لاجل افادة حضرة
المدير الموقر اليه (اجاب) بالاطلاع على صورة المحادثة المحررة من طرف قاضي المنصورة
المصدق علي سامن مفتي مجلس المنصورة ظهر منها ان ورثة حسن شرف الكبير
مصدقون لورثة حسن الصفة بر على انهم يستحقون مما تحت ايديهم الاطيان المعينة

١٢٧٩

٩

رمضان

١٢٧٩

٢٤

والثالث في باقي الاشياء والتصديق والاقرار حجة قاصرة على المقر في معامل بوجبه حيث لا مانع وليس له نقضه ولا يخالف ذلك ما سطر بالفتوى اذ موضوع الحادثة تصادق على الاستحقاق لتلك الاطيان المعينة والثالث باقي ما هو تحت ايدي المصدقين ثم حصول القسمة واقرار الثالث المذكور و اقرار بالاستيفاء وليس الامر كما هو محدد بسؤال الفتوى من مجرد حصول القسمة بالتراضي مع وجود الغبن الفاحش فيها وعدم اقرار بالاستيفاء حتى يكون الحكم كما هو مصرح به في جواب الفتوى ومحصل القول ان جواب الفتوى صحيح بناء على سؤلهم وما تضمنه كلام القاضى ومقتضى المجلس من ان المصدقين ليس لهم الرجوع عما اقرؤا به على انفسهم صحيح ايضا بناء على ما هو محدد بصورة الحادثة حسبما تقدم ذكره والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخة في ٢ ربيع الاول سنة ٢٨٠ مضمونها في مادة قدم ورد لهذا الطرف بالمراف من مديرية المنية وبني مراد بتاريخ ٢٢ رجب سنة ٢٧٨ بوفاه امرأة تسمى زبيدة بنت عثمان يناحية طنبى وصار ضبط متروكاتها ولها ابعادية بالناحية المذكورة وقيل من سرور واغان المرأة المذكورة حال حياتها ووقفت تلك الابعادية عليه وعلى متيقتيها نور الصباح الحبشية وتسوف السوداء وبناء على ذلك صار ضبط متروكاتها الموجودة في المحرسة وفي وقت الضبط قيل ان لها بنت عم حاضرة ولها اخت غائبة في بلدتها بالروم وبعد ضبط التركة تحرر للديرية بذلك ولما وردت منها الافادات عن مادة الوقف اعطيت الافادة اخيرا في ١٦ محرم سنة ٧٩ بانه من بعد التحقيق اذا كان لا يوجد اختلاف ولا اوجه سياسية تحال للثبوت الشرعى في وجه الورثة والمحاضر منهم فوردت الافادة بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة سنة ٢٧٩ ومعها صورة الدعوى التى حصلت في مادة الوقف بمختم قاضى الفشن وفتوى احضرها المدعون وموضح بصورة الدعوى الشرعية ان المتوفاة المذكورة توفيت عن غير وارث شرعى وذكر بالافادة المذكورة احالة هذه القضية على حضرتهم لانظر فيها حسب اصول الشريعة ولما وردت تلك الافادة وضارت مطالعة الصورة المذكورة ووجد ان اسم جد المتوفاة المذكورة واسماء آباء واجداد الجاورين لا طيان الابعادية ليست موضحة بها تحرر الى مديرية بني مراد في ٢٩ ذى القعدة سنة ٧٩ بالاستيفاء من القاضى عن عدم استيفائه ذلك وقبول الدعوى بدون استيفاء فوردت الافادة بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٢٨٠ بناء على ما ورد لها من قاضى الفشن بان الداهى اعدم ذكر اسم جد زبيدة انه لا يعلم اسم جد لها ولا يعرف كذا كرام المدعون وانها مشهورة بما ذكر بصورة الدعوى الشهرة التامة لكونها من المشهورات ولذلك اكتفى بذلك الشهرة المسطرة بصورة الدعوى واوضح اسماء آباء واجداد الجاورين للابعادية وحيث الامر كما ذكر وان المتوفاة المذكورة قيل عند توجهه مندوبى بيت المال لضبط تركتها الموجودة بالمحرسة ان لها ورقة كما سبق الذكروا بصورة الدعوى الشرعية ذكروا انها متوفاة عن غير وارث وبافادة قاضى الفشن المحررة للديرية في ٦ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ ذكر كما هو موضح باهد بنود

لا تحقة القضاة ان المواد التي تكون مماثلة لذلك لا يختص بها القاضي وحده ومن
الاقتضاء رؤية هذه القضية بطرف حضر تكما ان كان ما حصل فيهما موافقا للحكم
الشرعي ام كيف فعلى هذا اقتضى تحرير محضر تكم تؤمل من بعدم معلومية ما توخى به هذا
ان ترد الافادة ليقبض الاجراء مجعها (أجاب) قد صار الاطلاع على اوراق هذه القضية
فوجد من ضمنها انه وقت ضبط تركه المتوفاة صار التعريف لمصلحة بيت المال ان
لما اختللاب غائبة بيلادها بالروم وبذلك لم حاضرة بمصر وان المصلحة اشعرت المديرية
بذلك بعد ضبط التركة غاية الامر ان المدعين بالوفاة ذكروا في اثناء الدعوى انها توفيت
لا عن وارث وان الدعوى سمعت على ناظر القسم الذي صار توكيله عن حضرة مدير
الجهة في هذه الدعوى وهذا مبني على المنشور بنساعة الى الامر الصادر من سعادة والى
مصر سابقا المؤرخ ١٥ رجب سنة ٧٤ المتضمن التوكيل لجميع المديرين ووكلاء
المديريات عند غيبتهم بالخصوصية في دعاوى التركات التي آلت لبيت المال وليس لها
وارث فاذا كان الواقع ما هو مذ كور فهذه الخصوصية الصادرة في هذه القضية على
الوجه المذكور غير معتبرة لاننا لو سلمنا بقاء التوكيل للمديرين ووكلاء المديرين عند
غيبتهم في الخصوصية في التركات التي آلت لبيت المال بعدم موت الامر فما صار في هذه
القضية يكون مخالفا لالا مرام المذكور اذ الدعوى لم تسمع في وجه المدير ولا في وجه وكيل
المديرية وقد صرح في الامر المذكور بعدم الترخيص بتوكيل احد من المستخدمين غير
وكيل المديرية وزيادة على ذلك حصول الاشتباه في دخول مثل هذه الجزئية تحت
هذا الامر حيث لم يتحقق ان هذه التركة من التركات التي آلت لبيت المال الصادر
فيها الامر المذكور بل صار تعريف لمصلحة بيت المال بان للمتوفاة وارثا والمصلحة
اشعرت المديرية بذلك قبل الدعوى المذكورة وغير ذلك من الالوجه المقتضية عدم
صحة الخصوصية المذكورة ككون حضرة المدير المذكور غير مأمور بهذا الامر لتاخر توافيه عنه
وعدم التصريح له به وحيث الامر كذلك ولم تتحقق وراثته وارث للمتوفاة فيقتضى ان
القاضي الذي له ولاية نصب الاوصياء ينصب حضرة المدير وصيا على التركة للخصوصية
في هذه الدعوى وتسمع الدعوى في وجهه او وجه وكيله في ذلك عن يكون له النظر على
الوقف وبعد بيان الدعوى والتعريف للا واقعة بهذا كرم يحصل به تعريفها وتبينها وان لم
يذكر اسم جد لها وكذا في حق اسماء اصحاب الحدود واذا مكن التعريف بهذا كراجم
فهو وان كان يكتب بدون ذلك ان حصل التمييز بدونه ومع ذلك ففي بعض الحدود
المذكورة في صورة هذه المرافعة خفاء مثل قوله في الاطيان الموقوفة على سرور اغا الحد
الغربي للاطيان الموقوفة على نور الصباح من ضمن الابعادية وذلك محتمل للوقوف
عليها في المحوضين او في احدها ما لم يبين هذا الاحد ومثل التهديد في حوض
الجزيرة في الحد القبلي باطيان احمد باشا طاهر مع انه ليس مالكا الان لموته وشهرة

ذلك ولا بد أن تكون في ملك أحد أو في وقف ومثل قوله في الاطيان الموقوفة على نور
 الصباح المحمد الغري بمحادة ناحية البجهر واذ لم يتضح من ذلك كون الموقوف به اطيانا
 عملا كة أو سلاطانية أو غير ذلك وقوله في المحمد الشرفي الاطيان الموقوفة على مرور وأخا ولم
 يبين المحوض الموقوف به على قياس ما سبق فيقتضي عند إعادة الدعوى أن يلاحظ ما يلزم
 توضيحه وبعد تصحيحها وإنكار الخصم تطلب البينة فإذا شهدت شهادة صحيحة واستوفى
 ما هو لازم يحكم بالوقف في وجهه لوصي المنصوب بطريقة الشرعي والله تعالى اعلم
 (مثل) من طرف نائب قسم أول جيزة عن مرافعة مضمونها ادعت المرأة أن ينفذت
 المكرم محمد الدمياطي على المكرم مصطفى الملاح الزيات ابن المرحوم يوسف الملاح
 كلاهما من أهالي ناحية كفر الشوام بانباية بقسم أول جيزة الثابت معرفتهم بابشهادة
 كل من المكرم يوسف نو يتوالد خا خني بكفر الشوام بانباية ابن المرحوم احمد بن نو يتو
 والمكرم عثمان على الكاتب ابن المرحوم علي اغا الا نيوطي من سكان كفر الشوام
 المذكورين وتاشر عيا بان المدعية المذكورة ذلك جميع قطعة ارض خربة كشف سماوي
 اصلها خزانة وتخرت وصارت كشف سماويا كائنة بناحية كفر الشوام المذكور
 بشارع سوق الكفر المذكور محدودة بمحدود أربع اعة المحمد القبل للشارع المرقوم والمحمد
 البحري لدار المرأة نفيسة بنت المرحوم شرف بن موسى والحمد الشرفي لدار الشيخ علي
 الصياد ابن المرحوم كذا ابن مصطفى والمحمد الغري لزقاق كذا الغير النافذة ملقت ذلك
 بالشرع الشرعي قبل تاريخه في خامس شهر رمضان سنة ١٢٧٧ من خاتمة المرأة نفيسة
 بنت شرف بن موسى المذكورة وهي المسالكة لقطعة الارض المرقومة بمبلغ قدره
 ١٧٥ قرشا وبينته واقبضتها بمبلغ الثمن المرقوم وقت البيع وقبضته منها ووضع
 يدها على ذلك لغاية شهر شعبان سنة ١٢٧٩ بطريق الملك الشرعي وان المدعي عليه
 المذكور في غرة رمضان سنة ١٢٧٩ تعدى على القطعة الارض وبني بها حانوتا عدة
 لبيع الزبوت ومعارض لها في الارض المرقومة بغير وجه شرعي وتطالب به الا أن
 بازالة ما بناه في الارض المرقومة ورفع يده وبعدهم المعارضة لها في ذلك بالوجه
 الشرعي وسئل من المدعي عليه المذكور عن اعلانه وتاشر عيا فاجاب بان في غرة رمضان
 سنة ١٢٧٩ وضع يده على القطعة الارض المحدودة المينة اهلا و بني بها الحانوت
 المذكور لكون أن اخا المدعية المذكورة هو حسن الدمياطي العج وحي بناحية كفر
 الشوام المذكور ابن المكرم محمد الدمياطي المذكور المحاضر معهما بالجلاس باع له
 القطعة الارض المرقومة في هذا التاريخ بمبلغ ٨٦ قرشا وبينته واقبض بمبلغ الثمن المرقوم
 منه بعد أن اشتراها لنفسه من خاتمة المرأة نفيسة بنت شرف بن موسى المذكورة
 المسالكة للقطعة الارض المرقومة بمبلغ قدره ١٥٠ قرشا معاوضة أربعين فرينة

ووضع يده عليها الى حين بيعه للمدعي عليه المذكور وبني بها الخانوت المذكور كورة المدعي
 عليه المذكور ووضع يده عليها الى الآن وانه وقت بناء الخانوت كانت المدعية المذكور كورة
 معاينة له ولم تعارضه في ذلك وانكر شراء المدعية المذكور كورة للقطعة الارض المدعي بها
 المذكور كورة من خالتها المسالكة للقطعة الارض المرقومة فاستفسر من حسن الدمياطي
 انهي المدعية المذكور كورة عن ذلك فصدق على بيعه القطعة الارض المرقومة للمدعي عليه
 المذكور بالمبلغ المرقوم وفي قبضة مبالغ الثمن المرقوم منه فعند ذلك كافنا كلا من
 المتداعيين اقبات دعواه فوعدا وانصرفا على ذلك وذلك في تاسع عشر شوال سنة
 ١٢٧٩ ثم في تاريخه حضرت المدعية والمدعي عليه واحضرت المدعية المذكور كورة كلا من
 المسكر ابراهيم القزاز ابن المرحوم ابراهيم والمكرم علي ابن المرحوم حسن القزاز كلاهما
 من اهالي كفر الشوام با نيابة المذكور كورة وشهدا بعد استشهادهما كل منهما على انفراد
 بمعرفة المدعية المذكور كورة وخالتها المرأة نفيسة بنت شرف بن موسى و بمعرفة القطعة
 الارض التي صارت الآن خانوتا المدعي بها المذكور كورة وان المرأة نفيسة المذكور كورة في
 خامس شهر رمضان سنة ١٢٧٧ باعت القطعة الارض المذكور كورة للمرأة نفيسة المذكور كورة
 المدعية بالمبلغ الذي ذكرته واشترت ذلك منها لنفسها واقيضتها بمبلغ الثمن المرقوم
 وقيضته منها ووضعت المرأة زيب المدعية يدها على ذلك من تاريخ الشراء المرقوم
 لغاية شهر شعبان سنة ١٢٧٩ وكان ذلك بحضرة مرتهم ما يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك
 وامرنا الشاهدين المذكورين ان يتوجها معنا الى المحلة التي بها القطعة الارض التي
 صارت الخانوت المذكور كورة للاشارة اليها فامتنعنا لذلك وتوجها معنا الى المحلة المذكور كورة
 وأشارا الى القطعة الارض التي صارت الخانوت المذكور كورة بحضرة وكل من المدعية
 والمدعي عليه ثم في حادي عشر ربيع الاول سنة ١٢٨٠ حضر كل من المتداعيين واحضر
 المدعي عليه المذكور كلا من المسكر حمودة الملاح الوديعي بالوابور المستجدي بولاق من
 سكان كفر الشوام المذكور ابن المسكر حسين الملاح والمكرم محمد البشتيلي الصباغ في
 الازرق بكفر الشوام المذكور ابن المرحوم أبي طالب وشهدا بعد استشهادهما كل منهما
 على انفراد بمعرفة المدعي عليه وحسن الدمياطي البائع له المذكور كورة المدعية
 المذكور كورة وخالتها المرأة نفيسة بنت شرف بن موسى المذكور كورة و بمعرفة القطعة الارض
 التي صارت الآن الخانوت المدعي بها المذكور كورة وبان المرأة نفيسة المذكور كورة باعت
 القطعة الارض المحدودة المعينة اعلاه لابن اختها وحسن الدمياطي اخو المدعية البائع
 للمدعي عليه المذكور بمبلغ قدره ١٥٠ قرشاً بمعاوضة اربعين قرينة ووضع يده عليها الى
 حين بيعه للمدعي عليه المذكور حمودة شوقية ابن المرحوم حسين والمكرم ابراهيم
 فلفل ابن المرحوم حمودة كلاهما من اهالي ناحية كفر الشوام المذكور كورة وشهدا بعد
 استشهادهما كل منهما على انفراد بان حسن الدمياطي المذكور اخو المدعية المذكور كورة

باع القطعة الارض المدعى بها المذ كورة لمصطفى الملاح المدعى عليه المذ كور في التار يخ
 المرقوم بالتار يخ المرقوم ووضع يده عليها مصطفى الملاح المدعى عليه المذ كور الى الآن
 وانما يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك في الحكم (اجاب) حيث ادعت المدعية الشراء
 من تلك المرأة وارخت وادعى المدعى عليه شراء بئانه من تلك المرأة ايضا بالتاريخ
 وهو واضح يده عليها واقام كل منهما بيينة على ما ادعاه وشهدت بيينة المدعى عليه ايضا
 بوضع يد بئانه بالتاريخ وارخت بيينة المدعية ووضعه يدها على تلك الارض فتقدم بيينة
 واضح اليد ولا نظر لتاريخ شراء المدعى عليه نفسه ولا لتاريخ وضع يده المتأخر عن تاريخ
 شراء المدعية ووضع يدها اذ هو قائم مقام بئانه وبئانه لم يؤثر خ شراؤه ولا وضع يده وقد
 صرحوا بان الحار ج وذا اليد لودعي مباشر من جهة واحد وبرهنا حكم لذى اليد ولم يؤثر خ
 او ارجاسوا فلو ارجا وتاريخ احدهما اسبق فهو اولى ولو ارجا أحدهما فذو اليد اولى اذ
 وقت السالك محتمل فلا ينعق قبضه بالشك من اوسط الفصل الثاني من جامع
 الفصولين قال فانهم البغدادى في كتاب البيع وهو أى كون ذى اليد اولى المقتضى
 به وعليه الزى يحيى والمداية وقاضى خان ولوبرهن من ليس بيده انه قبضه منذ شهر
 وبرهن ذو اليد على قبضه بالتوقيف فالمبيع له اذ فيه في الحال تدل على سبق قبضه وقد
 ثبت له التاريخ ضمنا ولا يدري انه قبل قبض الخارج أو بعد فامتنع البيئتان وترجع
 ذو اليد بيده القائمة في الحال من اوسط الثامن من الفصولين والله تعالى اعلم (سئل)
 بافادته واردة من ديوان الها فظة بتاريخ ١١ محرم سنة ١٢٨١ مضمونها ووردت افادة
 للديوان من مديرية الغربية بتاريخ ٧ محرم سنة ١٢٨١ بناء على افادة قاضى طنطا
 بخصوص تداعى مذ كورين من ناحية الهياتم على الشيخ محمد البرادعى وغيره من
 الناحية المذ كورة المرغوب الاستفتاء عن ذلك من حضر تكم وارسل افادة للمديرية
 لاجل تتميم هذه القضايا فبناء عليه اقتضى تحريره لحضر تكم وطيه اربع قوائم
 تؤمل بالاطلاع على ما اشتملت عليه أن ترد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك
 لاجل اجابة المديرية كمرغوبها

الدعوى الاولى من القضايا الواردة من مديرية الغربية بجهة ضمن الاربع قوائم ادعى بدر
 ابو عتلة ابن المرحوم بدر أبى عتلة ابن المرحوم بدر الكبير من أهالى الهياتم على غيره
 المحاضر معه بالهلس الشرعى الشيخ محمد البرادعى ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية
 المذ كورة بان جد المدعى المذ كور كان يملك قطعة أرض خالية من البناء والجدران
 بالناحية المذ كورة بمحارة أبى عتلة محدودة بمحدود دار بجهة الحد الغربى ينتهى الى دار
 ملك حسن أبى عتلة بن محمد بن براهيم وباقية دار محارة أخيه والحد الشرقى ينتهى الى
 البستان ملك المدعى وكذلك البحرى والحد القبلى ينتهى الى المحارة المذ كورة
 المشهورة المحدودا ربها بالاسماء المذ كورة وانه توفي جده المذ كور عن أولاده فينب

ومشرفة وجلالة ويدرو الداعي من غير شريك ثم توفيت زينب عن ولدها علي أبي
موسى الغزالي من غير شريك وتوفيت مشرفة عن ولدها سديد بن محمد الملقب بـ
جلالة عن بنتها كوهية وخضرة بقيت على فودة وولدي أخيها بدرهما المتولي وبدر من
غير شريك وتوفي بدر والد الداعي عن ولده هما الداعي وأخوه المتولي من غير شريك
وترك حصته من ذلك وقدرها أحد عشر قيراطا وخمس قيراط ميراثا لوالديه المذكورين
على فراض الله تعالى مناصفة بينهما وبين أخيه وان الداعي عليه واضح يده على ذلك بغير
حق ولا وجه شرعي وأنه من مدة ثلاث سنين تعدى وبني في القطعة الأرض المذكورة
بطريق الغصب ويريد احقاق دعواه ورفع يده عما يخصه في ذلك وقدره خمسة قراريط
وثلاثة أنجاس بالوجه الشرعي ويسأل مسئلة مسئلة من الداعي عليه المذكور عن ذلك
بعد ثبوت وضع يده شرعا بشهادة كل من إبراهيم وهدان بن سديد أحمد وعبد الرحمن أبي
الريش بن سيد أحمد كلاهما من الناحية المذكورة فأجاب بالاعتراف بوضع يده على
القطعة الأرض المذكورة عن والده عن جده المرحوم الشيخ عبد الفتاح وان والده توفي
من مدة نحو ثمان وعشرين سنة عن كل من زوجته سعد بن بنت أبي السعد واولاده
منها المسمى عليه وخضرة وفاطمة من غير شريك وان والده واضح يده نحو الأنتى
عشرة سنة والمسمى عليه واضح يده كما كان والده مدة نحو الثمان والعشرين سنة من غير
منازع ولا معارض له في ذلك مع المشاهدة فلم يصعد دعوته المسمى على ذلك فطلب من
الداعي عليه بيعة شرعية فأفاد ان عنده بيعة بطنخدا وعجز فطلب من الداعي بيعة فاحضر
سيد أحمد شرف الدين بن بدوي شرف الدين وبدوي سعد بن الحاج علي سعد
وكلاهما من الناحية المذكورة وسأل الاستماع الى شهادتهما واستشهدا فشهد كل
احدهما بقوله اشهد الله ان القطعة الأرض ملك بدر أبي عتلة هذا اثنان عن أبيه بدر
عن جده بدر الكبير على التعاقب المبين بالدعوى حرقيا للحدود بحدود أربعة أحمدة
الغربي ينتهي الى داره ملك حسن أبي عتلة وداره هامة أخيه والحد الشرقي الى بستان
بدر الداعي والبحري الى الحارة الموصلة للبستان والحد القبلي ينتهي الى الحارة النافذة
الى البحر وان الشيخ محمد الداعي عليه من منذ ثلاث سنين وضع يده على حصته المعينة له
غصبا وقدرها خمسة قراريط وثلاثة أنجاس وبني فيها بغير حق يعلمان ذلك ويشهدان
به كذلك وكيانهم دلاسر او علمنا بشهادة كل من المكرم الشيخ يوسف أبي طاقية
أبن المرحوم علي والشيخ سيد أحمد الماوي بن إبراهيم الماوي كلاهما من اهالي الناحية
المذكورة الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعي ثم قبل الحكم
حضر الشيخ محمد البرادي واخبر بان هذه بيعة ثبتت له دعواه ولم يتصادف الاجتماع
مع الداعي فوكت لذلك واللاستفتاء هذا آخر ما وجد في هذا المصنف (اجاب) لم يعرف
في هذه المرافعة المورث الاصل ولم يتضح منها ترتيب الموقوفة وله وماتت جلالة عن

بقيها وعن ولدي اخيهما المدة وتولى وبدر من غير شر يك يقتضي موت جلالته بعد موت
 اخيهما بدر والد المدعي اذ لو كان اخوهما وجود المأذ كرائها ماتت عن ولديه واذا جرينا
 على ذلك ينافي قوله الا تقي في بيان حصصه بقدره احد عشر قيراطا
 وخمس قيراط اذ على هذا التقدير لا يكون له الا تسعة قيراط وثلاثة انجاس قيراط
 حصته من ابيه فقط ومع هذا لم يبين المدعي انه ابن اخ شقيق لجلالة اولاب وقوله بعد
 ذلك وتوفي بدر والد المدعي عن ولديه وترك حصصته من ذلك وقدرها احد عشر قيراطا
 وخمس قيراط يقتضي موت ابيه بعد جلالته حتى تبلغ حصته ذلك وبهذا الاعتبار ينافي
 ما استفيد مما قبله ويختلف سبب ايلولة حصته المدعي واخيه لهما بحسب الاعتبارين
 المذكورين ثم قوله في جواب المدعي عليه من غديره نازع ولا معارض له في ذلك مع
 المشاهدة لم يصرح فيه بمشاهدة المدعي وابيه او هو فقط لتصرف المدعي عليه وابيه
 المدة التي ذكرها مع ان ذلك محل المنع من سماع الدعوى بعد الثبوت ثم قول شاهدي
 المدعي ان القطعة الارض ملك بدر ابني عتلة هذا ارثا من ابيه بدر عن جده بدر الكبير
 يقتضي استحقاق المدعي جميع القطعة الارض فتنافي شهادتهما مع منافاة ذلك
 لان كلاهما الذي يفيدان له حصصه قدرها خمسة قيراط وثلاثة انجاس قيراط مع
 حصول اختلاف بين الشهادة والدعوى في بعض الحدود وهو البصري هذا ما في هذه
 القضية من عدم الاستيقاظ والله تعالى أعلم

الدعوى الثانية من القضايا الواردة من مديرية الغربة ببيتة ضمن الاربع قوائم ادعي
 المكرم مخيم ابن المرحوم الحاج ابي زيد من ناحية الهيا تم بطريق وكالة الشريعة عن
 والدته المرأة شادية المحاضرة والمصدقة على التوكيل المذكور بالجلس الشرعي الثابت
 معرفتهم ما عينوا وسموا وتوكلها الولد المدعي المذكور بشهادة كل من المكرم ابراهيم
 وهذان وعبد الرحمن ابي الرش كلاهما من الناحية المذكورة على غير المحاضر معه
 بالجلس الشرعي الشيخ محمد البرادي ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية المذكورة
 بان محمد اباعته جدم وكالة المدعي كان يملك قطعة ارض كائنة بالناحية بجمارة ابي عتلة
 محدود بحدود اربعة اهل الشرق ينتهي الى دار ملك بدر ابني عتلة والحد الغربي والقبلي
 الى الحارة والحد البصري ينتهي الى مجاز على الصلي المشهورة بالحدود واربابها بالاسماء
 المذكورة وان جدم وكلته توفي عن ولديه جمارة وحسن ثم توفي جمارة عن اخيه حسن
 ثم توفي حسن عن بنته شادية الموكلة المذكورة من غير شر يك وترك القطعة الارض
 المذكورة ميراثا لها وانه من مدة ثلاث سنين تعدى المدعي عليه وبنى فيها بطريق
 الغصب ويريد احقاق ذلك ورفع يده بالوجه الشرعي ويسال مسئلته واقع ذلك بشهادة
 من ذكر سئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك بعد ثبوت وضع يده شرعا بشهادة من
 ذكر فاجاب بالاعتراف بوضع يده على القطعة الارض المذكورة كما كان والده فحوتني

عشرة سنة والموكلة المذ كورة مقمية بالبلد وحاضرة ولم تنازع المدة المذ كورة فلم يصدقه المدعى على ذلك فطلب من المدعى عليه بينة شرعية فافاد ان عنده بينة بطند او عجز فطلب من المدعى بينة فاحضر كلام من المكرم على الشيخ بن مصطفى والجوهري سبع بن محمد الجوهري من اهالي الناحية وسال الاستماع الى شهادتهم ما واستشهدا فشهد كل واحد منهما بانه له اشهد الله ان القطعة الارض المذ كورة ملك شلبية وموكلة هذا المدعى اثنان ابيها حسن وان الشيخ محمد البرادعي المذ كور بني فيها غصبا بغير حق شرعي المبينة حدودها بالدعوى حرفيا يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وزكيا وعدلا سرا وعلمنا بشهادة يوسف ابي طاقية وسيد احمد المساوي كلاهما من الناحية المذ كورة الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعي ثم قبل الحكم حضرا الشيخ محمد البرادعي وعرف ان عنده بينة تثبت له دعواه فلم يتصادف الاجتماع مع المدعى فوقف لذلك وللاستفتاء هذا آخر ما وجد في هذا الموضع (اجاب) عدم الاستيفاء فيها جاء من قبل هدم ذكر نسب جدها المورث الاصل في نسبته الى ابيه وجده الا اذا كان مشهورا باسمه المذ كور في الدعوى ومن قبل قصور شهادة شاهديها عن دعواها فلا يكفي مجرد هذه الشهادة ولا وجه لطلب بينة من المدعى عليه على مجرد ما ذكره في جواب هذه الدعوى على الوجه المستطور بها والله تعالى اعلم

١٢٨١

الدعوى الثالثة من القضايا المذ كورة ادعى المكرم على النقيب ابن المرحوم محمد ابن المرحوم جوده عيسى اللطيف من ناحية الهياثم على غريمها ضرمعه بالهلمس الشرعي الشيخ محمد البرادعي ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية المذ كورة بان جده المدعى المذ كور كان يملك قطعة ارض بالناحية المذ كورة خالصة من البناء والجدران بحارة ابي عتلة محمد ودة محمد وداربعة الحمد الشرقي ينتهي الى دار ملك محمد بصل بن سيد احمد والحد الجنوبي ينتهي الى دار ملك الشيخ مصطفى البشلاوي بن ابراهيم والحد القبلي الى دار ملك حسن ابي عتلة بن محمد والحد الغربي ينتهي الى الحارة المذ كورة المشهورة الحمدودوا ربابها بالاسماء المذ كورة وان جده توفي عن اولاده محمد ودرجة ومشرقة ثم توفيت درجة عن ولدها السيد بن محمد شكر وتوفيت مشرقة عن بنتها قطرة بنت المرحوم قطر ثم توفي محمد عن ولديه هما علي المدعى واخته آمنة من غير شريك وترك لهما ما يخصه من ذلك ميراثا على فرائض الله تعالى وقدره اثنا عشر قيراطا وان المدعى عليه من منذ ثلاث سنين تعدى وبني فيما بطريق الغصب ويريد احقاق دعواه ورفع يد المدعى عليه عما يخصه من ذلك وقدره ثمانية عشر قيراطا بالوجه الشرعي ويسال مسئلته واقع ذلك بحضور ابراهيم بن سيد احمد وهذان وعبد الرحمن ابي الرشيد بن سيد احمد كلاهما من الناحية المذ كورة ممثل من المدعى عليه المذ كور عن ذلك بعد قبوت وضع يده شرعا بشهادة من ذكر فاجاب بالاعتراف بوضع يده كما كان والده نحو الاربعين سنة والمدعى

المذكور حاضراً بالبادوة شاهد لا تصرف ولم ينزع ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي فلم يصدق المدعى على ذلك فطلب من المدعى عليه بيعة فأقادبان عنده بيعة بطن تدا وعجز وطالب من المدعى بيعة فأحضر كلام بن يدوي الغزاوي بن محمد ومحمد الغندور بن علي كلاهما من الناحية المذكورة وسأل الاستماع الى شهادتهما واستشهدا فشهد كل واحد منهما بما يقوله اشهد الله ان عليا النقيب هـ ذاك لك قطعة أرض اثنان عن أبيه عن جده أدخلها الشيخ محمد هـ ذاداد بطريق الغصب وبين كل منهما أحدهما كماله و مسطورا علاه يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وزكيا وعسلا قرا وعلمنا بشهادة كل من المكرم يوسف أبي طاقية بن علي والشيخ سيد احمد الماوي ابن المرحوم ابراهيم كلاهما من الناحية المذكورة الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات ثم قبل الحكم حضر الشيخ محمد البرادعي المذكور واخبر بان عنده بيعة تثبت له دعواه ولم يتصادف الاجتماع مع المدعى فوَقَّعت لذلك ولا استفتاء هذا آخر ما وجد في هذا الحضر (اجاب) لم يعرف المدعى جده المالك للأرض المدعى فيها وقوله ثم توفيت مشرفة عن بنتها فطرة ولم يذكر ان أحدهما هو المدعى وارث لها وموجود ربحا شعر بوفاة الاخ المذكور قبلها وبذلك بيان نصيبه باثني عشر قيراطا وقوله بهـ بذلك ثم توفي محمد بن يدوي بوجوده حين موت أخته مشرفة المذكورة وانه وارث لها مع بنتها فبث من نصيبها نصفه وهو ثلاثة قراريط فيكون مجموع نصيبه عن أبيه وأخته خمسة عشر قيراطا فينافي قوله وقدره اثنا عشر قيراطا وما سبق من الاقتصار في ورثة مشرفة على بنتها ثم قوله ورفع يدهما يخصه وقدره ثمانية عشر قيراطا لوجهه على أي حال اذ لا يخلو اما ان يكون لأبيه خمسة عشر قيراطا وله ثلثاها ولاخته الثلث واما ان يكون لأبيه اثنا عشر قيراطا وله ثلثاها ثمانية قراريط وبفرض كون المدعى ورث من عمته مع بنتها نصف نصيبها بموت أبيه قبلها فيضم له أيضا ثلاثة قراريط فيبلغ نصيبه على هذا أحد عشر قيراطا وأيضا لا مطابقة بين شهادة شهوده ودعواه حيث شهدا بملاك الأرض المحدودة في الدعوى وهو لا يملكها كلها بل بعضها بناء على زعمه ولم يشهدا بالموت والنسب ولا بعدد الورثة ولا بترتيب والله تعالى اعلم

الدعوى الرابعة من هذه القضايا ادعى المكرم الشيخ حسان الخطيب ابن المرحوم نور الدين من ناحية الهياتم على غريمه الحاضر معه بالهاس الشرعي الشيخ محمد البرادعي ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية المذكورة بان المدعى المذكور من مـدة خمس وعشرين سنة اشترى من والدته المدعى عليه المرأة سعد بن بنت أبي السعد ومن أخته هما خضر وفاطمة قطعة أرض خالية من البناء والجدران نحو اثني عشر ذراعا محدودة بحدود دار بمكة المحل الشرقي ينتهي الى دار ملاك عبد الوهاب جواد بن العدوي والمحل القربي الى دار ملاك المدعى والمحل القلي الى دار ملاك الحاج محمد البرادعي ابن حسن

والحد البحري ملاصق لحد ارجام سيدي عثمان الطيلاوي المشهورة الحدود واربابها
بالاسماء المذكورة بثمن قدره ١٠ قروش دفعه للبائعات أعلاه حين ذالك و بنى في القطعة
الارض المذكورة قاعة يعالوها غرفة وصرف على ذلك مبلغا قدره ٨٠٠ قرش وانه في
عام أول تعدى عليهم المدعي عليه بطريق الغصب وهدمها وأخذ انقاضها وأدخلها اداره
بغير وجه شرعي ويريد المدعي رفع يد المدعي عليه عنها وتضمنينه قيمة ما هدم بالوجه
الشرعي ويسال من مسئلته واقع ذلك بحضرة ابراهيم وهـ دان وعبد الرحمن ابني الريش
كلاهما من الناحية المذكورة سئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك بعد ثبوت
وضع يده شرعا بشهادة من ذكر فاجاب بالانكار لذلك ووجه حجة ادعاء كليا فطلب من
المدعي بينة تثبت دعواه فاحضر كلاً من الشيخ عبدالحق الزيات ابن سيد احمد والمكرم
عبد البنا ابن المرحوم حسن كلاهما من الناحية المذكورة وسال الاستماع الى
شهادتهما واستشهدا فشهد كل واحد منهما على انفراد بعد استشهاده بقوله اشهد الله
ان الشيخ حسانا هذا المدعي المذكور اشترى قطعة ارض خالية من البناء والحد دران
من والده الشيخ محمد البرادي وأخيه المذكورين بالمدعى بمبلغ عشرة قروش من مدة
خمس وعشرين سنة وبناها قاعة يعالوها غرفة وفي عام أول اخذها الشيخ محمد البرادي
المذكور وهدمها بطريق الغصب وأدخلها ادارته وتعدى ابني الحد ودالم المذكورين هذا
المحضري يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وكذا وعدلا سرا وعنا بشهادة كل من الشيخ
يوسف ابني طاقية وسـ يد احمد المساوي المذكورين كلاهما من الناحية المذكورة
الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعي وقومت بمبلغ ٥٠٠ قرش
مهمة دارجة من طوبى واخشاب وبوصى وبناء وأجر بمعرفة ما علم عبده البناء من الناحية
المذكورة ثم قبل الحكم ذكر الشيخ محمد البرادي المذكور ان عبده مطعنا شرعيا ولم
يحضر المدعي لطلب مع المدعي عليه وقد اقر الشيخ حسان المذكور بمجلس العلماء ان
الشيخ محمد المذكور له جزء في القطعة الارض المذكورة بالميراث الشرعي مع من ذكر كما
لا يخفى عليهم فهل اذا ادعى الشيخ محمد البرادي المذكور أن المدعي كان اقربان
الارض المذكورة في يد غير المدعي عليه تسمع منه دعواه ذلك على الشيخ حسان المذكور
ويكون دفعا ولا اعتبار حينئذ بشهادة وضع اليد المذكور هذا آخر ما وجد في هذا
المحضر (اجاب) القصور فيها من جهة عدم تعريف البائعات للمدعي ما لم تكن
مشهورات بما ذكر في الدعوى مع عدم تهم ريحها بنهن بعنا وهي في ملكهن وعدم ذكر أن
المدعي يملك ذلك والاقرار المذكور من المدعي حجة عليه فيؤخذ به وجبه ويلزمه بيان
ما اقربه مع الجهالة وما ادعاه المدعي عليه من اقرار المدعي ان المدعي به كان تحت يد
غير المدعي عليه ليس صريحاً في المناقضة لاحتمال كون ذلك في يد غيره قبل الزمن الذي
ذكره المدعي في دعواه ما لم يبين اتحاد الزمان والله تعالى اعلم

الدعوى الخامسة من هذه القضايا ادعى المكرم عبد الوهاب جواد ابن المرحوم
العدوى ابن المرحوم الشيخ يوسف جواد من اهالى ناحية الهياتم على غريمه المحضر معه
بالهلس الشرعى الشيخ محمد البرادعى ابن المرحوم حسن ~~كلاهما~~ من الناحية
المذكورة بان جدامدعى كان يملك الدار الكائنة بالناحية بحارة المحكمة المدونة
بحدود دار بعة الحد الشرقى ينتهى الى دار ملك سيد احمد ابى الحسن ابن المرحوم
الشيخ سيد احمد والحد الغربى الى الحارة والحد القبلى الى دار ملك المدعى عليه والحد
البحرى ينتهى الى دار ناصف الغزالى ابن الحاج عبده المشهورة بالحدود واربابها
بالاسماء المذكورة وانه توفى عن ولديه هما العدوى واحمد ثم توفى العدوى عن اولاد
المدعى وصفية وفاطمة ورزقة وعشرية وام السعد من غير شريلك وترك لهم ما يخصه
من ذلك وقدره النصف اثنا عشر قيراطا على فرائض الله تعالى وان المدعى عليه غصبها
منذ ثلاث سنين واعطاه بدلها دارا كائنة بالناحية المذكورة فى الحارة المذكورة
بحدود حدود دار بعة الحد الشرقى الى الحارة المذكورة والحد الغربى الى دار ملك الشيخ
حسان الخطيب ابن المرحوم نود الدين والقبلى الى دار ملك الحاج محمد البرادعى ابن
حسن والبحرى الى دار المدعى عليه المذكورة المشهورة بالحدود واربابها بالاسماء
المذكورة ولم يقع بينهما صيغة بيع ولا شراء ولا غير ذلك وتطالبه برفع يده عنها وتسليمها
له بالوجه الشرعى ويسال مسئلته واقع ذلك بحضرة كل من المكرم ابراهيم وهذان ابن
سيد احمد والمكرم عبدالرحمن ابى الریش بن سيد احمد كلاهما من الناحية المذكورة
مثل من المدعى عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده شرعا بشهادة من ذكر فاجاب بانه
اشتراها من المدعى المذكور بالاصال عن نفسه وبوكالته عن اخواته المذكورات من
التاريخ المرقوم بثمن قدره ٦٥٠ قرشا حمله دارجة قبضه اياها حين ذلك دفع من ذلك
مبلغ ٢٠٠ قرش وباعه الدار المذكورة ثانيا بمبلغ ٤٥٠ قرشا فلم يصدق المدعى على
ذلك فطلب من المدعى عليه بينة شرعية فافاد ان عنده حجة بطننت اولم يحضرها وافاد
انها ضاعت منه ثم طلب منه بينة ثبت دعواه فاحضر كلا من الشيخ يوسف الخلوانى ابن
مصطفى من الناحية وطلب الاستماع الى شهادته واسه تشهد فشهد بقوله اشهد لله ان
عبد الوهاب جواد باع الى الشيخ محمد البرادعى بالاصال عن نفسه وبوكالته عن
أخواته حسن وام السعد وفاطمة وعشرية اولاد العدوى المذكورة ما يخصهم فى الدار
المذكورة وبينها بحدودها المذكورة بهذا المحضر بثمن قدره ٦٥٠ قرشا وهو عاك النصف
فى الدار المذكورة ودفع له الثمن يعلم ذلك ويشهده كذلك واحضر سيد احمد القروى
ابن موسى من الناحية المذكورة وشهد بعد استشهاده بقوله اشهد لله ان عبد الوهاب
جواد المذكور باع الى الشيخ محمد البرادعى بالاصال عن نفسه وبوكالته عن اخواته
الاربعة فاطمة وعشرية وانه لم يكن منذ كرا أسماء الباقى بل يعرفهم ذاتا جميع نصف

الدار المذكوورة بهذا الحضر حسب ما هو مذكور بمبلغ ٦٠٠ قرش دفعه حين ذاك
 اعيان الوهاب المذكوورة لم ذلك ويشهده كذلك وبين حدودها بقوله الحمد القبل الى
 دار الشيخ محمد البرادعي ابن حسن والحمد البحري الى ناصف الغزالي ابن الحاج عبده
 والحمد الشرقي الى دار سيد احمد ابني الحسن ولم يعلم اسم والده والحمد الغربي الى المحارة هذا
 آخر ما وجد في هذا الحضر (اجاب) اصل الدعوى قيم الم يستوف لعدم ذكر نسب المورث
 الاصل ما لم يكن مشهورا بذلك اسمه المذكوور والمطالبة انما تكون بنصيبه فقط لا بالدار
 كما اذلا ولا يقره على الجميع وليس وكيل في ذلك والمدعي عليه قد ادعى شراء
 كل الدار من المدعي بالاصالة من نفسه والوكالة عن أخواته المذكوورات اي في الدعوى
 ومن صفة وفاطمة ورزقة وعشرة وام السعد بن عينة دفع بهضه وباعه بالباق
 دار اخرى وشاهداه لم تطابق شهادتهم ادعواه والله تعالى اعلم

١٢٨١

١٥

الدعوى السادسة من هذه القضايا ادعى المكرم سيد احمد الطحان من ناحية صفت
 تراب ابن المرحوم يوسف الطحان على غريمه الحاضر معه بالمجلس الشرعي المكرم
 عبدالحق قنديل ابن المرحوم عبدالحق قنديل من ناحية الهيا تم بان المدعي المذكوور
 يملك دارا كائنة بناحية الهيا تم ارضها والده بمحارة الرحبة بمحدة ومحدود دار بعة الحمد
 الشرقي ينتهي الى دار ملك غنيم الشر نبالى ابن المرحوم رزق والحمد البحري ينتهي
 الى ملاك يدوى الى صبرة بن محمد ومصطفى الغندور بن محمد والحمد الغربي ينتهي الى
 المحارة المذكوورة وفيه البساب والحمد القبل الى ملاك المدعي عليه المشهورة
 المحدود واربابها بالاسماء المذكوورة وان المدعي عليه عام اول تهدي ووضع يده عليها
 بغير حق ولا وجه شرعى ويطالبه برفع يده عنها وتسليمها له بالوجه الشرعى ويسال
 مسئلة مثل من المدعي عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده بشهادة الشيخ احمد ابني زياد
 ابن احمد زياد والشيخ ابراهيم الشاوري ابن ناصف كلاهما من ناحية الهيا تم فاجاب
 بالاعتراف والتصديق على ان الدار المذكوورة ملك المدعي المذكوور ورثها عن ابيه
 المذكوور وانه اشترى من الشيخ محمد حسن البرادعي الحاضر بالمجلس عام اول بمبلغ
 ٣٠٠ قرش عملة دارجة دفعها له حين ذاك فلم يصدق الشيخ محمد المذكوور على ذلك
 واقم ذلك بحضرة المكرم السيد يحيى عهدة ششير وعبدالله افندي بيكباشي معاون
 بنذر الهلة و ابراهيم افندي مفتش الهيا تم هذا آخر ما وجد في هذا الحضر (اجاب) يؤمر
 المدعي عليه فيها وهو عبدالحق بتسليم الدار للمدعي معاملة له باقراره ما لم يشهد تناقلا
 شرعيان قبل المدعي والله تعالى اعلم

١٢٨١

١

المادة السابعة من هذه القضايا حضر الشيخ ابراهيم الغزالي ابن المرحوم سيد احمد
 والمعلم عبده البناء ابن المرحوم حسن من الناحية وشهدا حسبما لله ان القطعة الارض
 تعاق جامع سيدى الشيخ الطيلاوى التي قدرها نحو السبعة اذرع معمارية بجوار محل

صفر

سنة

الاغتسال من قبلى وملاصة لدار الشيخ محمد دعبس من بحرى وبيروا والشيخ محمد
البرداوى من غرب ومن شرق وان الشيخ محمد البرداوى ادخلها داره من مائة تزيد على
عشر سنوات وان هذين الشاهدين آخر شهادتهما الوجود من يخشى عليهما من
الظلمة وبعذارية هذا الظالم آخر شهادتهما شهر بن فهد تقبل بعد ذلك ام لا هذا آخر
ما وجد فى هذا المضر (اجاب) شهادة شاهدة على المحبة على الوجه المسطور غير كافية والله
تعالى اعلم (سئل) من فائب قسم اول جيزة بما ضمنه ادعت المرافعة بقية المرحوم
ابراهيم هيبه على المكرم سيد ابى زورابن المرحوم محمد الثابت معرفتهما بشهادة كل
من المكرم خليفه ابن المرحوم حسن خليفه والمكرم جبروفى صالح ابن المرحوم جبروفى
صالح كل منهم من اهالى ناحية وراق العرب بقسم اول ثم وقا شرعيان المدعية
المذكورة كانت زوجة للمدعى عليه وانها فى خامس عشر ربيع الآخر سنة ١٢٨٠
قالت له ابرائىك من الحق والمستحق وما تدعى به النساء على الرجال فقال لما روى وان
طالق وانها خرجت من عدته وتريد الاثنان تزوج برجل آخر فعارضها المدعى عليه
المذكور بقوله ما حصل منى طلاق وتطالبه بعدم المعارضة لها فى ذلك بالوجه الشرعى
سئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بالزوجية وانكر الطلاق
المذكور فرفعه ذلك كلفت المدعية المذكورة اثبات دعواها الطلاق المذكور
فاحضرت كلام المكرم عبد الرحمن جودة ابن المرحوم داود جودة والمكرم محمد
صالح ابن المرحوم صالح كلاهما من اهالى وراق العرب المذكورين كورة وشهدا بعد
استشهادهما كل منهما على انفراد بانهما كانا حاضرين مجلس قضية المدعية والمدعى
عليه المذكورين فعين المجالسون مؤخر صدق المدعية المذكورة وقدره ٥٠٠ قرشا
ونفقة عدتها وقدرها ١٥٠ قرشا يكون جملة ذلك ٦٥٠ قرش وقالوا لها ابرائىك من
ذلك فقالت له ابرائىك من الحق والمستحق وما تدعى به النساء على الرجال فقال لها
ان صدقت براءتك وفى خالصة واحضرت المكرم الشيخ درويش صالح ابن
المرحوم الشيخ مصطفى صالح وشهد بعد استشهادهم بان المدعية المذكورة كورة قالت
للمدعى عليه المذكور ابرائىك من الحق والمستحق وما تدعى به النساء على الرجال فقال
لها ان صحت براءتك تكونى طالق وذلك من نحو اثني عشر شهرا بحضرتهم وانهم
يعلمون ذلك ويشهدون به كذلك تؤمل من حضرة كنز درو العلم المحرر لمنطوقها
والمفهوم الاستاذ الاعظم مفتى السادة المحنفة بالديار المصرية ادام الله النفع بوجوده
امين ان يمن علينا بالافادة عما يجرى به الحكم فى ذلك (اجاب) الابرا عن الحق
والمستحق ينصرف للحق القاسم قبل الطلاق وهو مؤخر الصدق لا الى نفقة العدة
الا اذا قالت من كل حق قبل الطلاق وبعده مثلا اذ نفقة العدة لا تكون حقها
ولا مستحقا الا بعد الطلاق ولم تحصل من الزوجة مطابقة اسوال السائلين منها ابراء

١٢٨١

١

جداى الاولى

١٢٨١

١٦

الزوج عن مؤخر الصداق وشفقة العدة وحيفة نذ يكون ابرأؤها وزوجها على الوجه المذكور
صادقاً صحيحاً لاقتصارها فيه على الدين الثابت في الحال والزوج قد علق طلاقها على
صدق براءتها فعلق عليه والحال هذه موجود في حق الطلاق لوجود الشرط فاذا شهدت
العدول عليه بذلك يحكم عليه بوقوع الطلاق بعد التزكية حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) بافادة من الله افظة مؤرخة ٢٨ جاسنة ١٢٨١ مضمونها قد وردت للادبوان
افادة من مديرية الغربية بتاريخ ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨١ وفيما توضح بها
ان شخصاً يدعى محمد القلبي من طوخ طن بشا بمديرية الغربية عرض بان والده وعه كاما
بمعاشر واحد وجدد اسواقى بالاشتراك بينهما وبه دفعة عه صا رادارة ساقية منها
بالاشتراك مع ولده المدعى والقلبي سليمان وبعدها منه عن ادارة الساقية واجابه
بانه لا يستحق شيئاً في السواقى جميعها وبالاحالة على قاضى دسوق للنظر في ذلك اعطيت
الافادة للمديرية بانه بيد المدعى عليه اعلام شرعى يمنع خصمه وعليه افتاء من حضرة
الشيخ البقلبي وحضرة الشيخ بكرى مفتى مجلس استئناف بحرى بصحة الاعلام وعدم
سماع الدعوى ثانياً على من بيده الاعلام ثم بيد المدعى صورة دعوى بمحكمة طنتدا
ومحضر بها صورة الاعلام وعليه افتاء من حضرة الشيخ عبد القادر الرافعى وحضرة
الشيخ عبد الرحمن البحر اوى بعدم استيفاء الاعلام شروط الصحة المقتضية عدم سماع
الدعوى وكل من من مامهر ح بسماع الدعوى ثانياً وذلك مناقض لافضاء الشيخين
السالف ذكرهما فلو جبه ما توضح مرغوب بافادة المديرية اطلع حضرة تكم على ما نص
بها واعطاء الافتاء بما يحكم به في هذه المادة بحسب ما يترامى لحضر تكم وورد الافادة
اللازمة مع اعادة الاعلام والصورة مع العرض لتقاد المديرية بحسب مطلوبها (اجاب)
صار مطالعة الاعلام المحكى عنه وما به من الفتويين المهررتين من حضرة السيد على
البقلبي مفتى الاحكام وحضرة الشيخ بكرى الكاى مفتى مجلس طنتدا ومطالعة الصورة
الاخرى المهرر عليها افتاء حضرة الشيخ عبد القادر الرافعى مفتى الاوقاف وحضرة
الشيخ عبد الرحمن البحر اوى قاضى اسكندرية سابقة وافادة قاضى محكمة اوى على المهررة
بظاهر العرض المتضمنة طلب الافادة من هذا الطرف مما يعتمد عليه في الاجراء حيث
اختلفت الفتاوى والافادة من ذلك ان المعول عليه في هذه الحادثة هو ما أفاده حضرة
كل من الشيخ عبد القادر الرافعى وحضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى ولا يخالف الاجراء
على منطوقهما ما أفاده حضرة الشيخ البقلبي وحضرة الشيخ بكرى اذ لم يمنع كل من من مام
سماع دعوى المدعى المذكور اذا ادعى دعوى صحيحة على خصمه الذى صدق له
اصحاب الارض ان اساقية ونصف الساقيتين ملكا لبيه ولا يفيد تصديقهم في حق
الخصم شيئاً غير انهم يعاينون بتصديقهم في حق أنفسهم خاصة فلا تسمع دعواهم كما
أفاده حضرة الشيخ البقلبي ولا كلام لنا في هذا الشأن انما الكلام ومحط النزاع في

دعوى العم على ابن أخيه ان له نصف ماذ كره في دعواه ولا مانع من معامها عليه اذا صدرت صحيحة ولا يمنع من ذلك الدعوى والحكم والاعلام الاول اذ معكم له الحكم على أصحاب الارض بان ما حصل فيه النزاع ملك للدعى عليه بالنسبة لهم معاملة لهم باقرارهم وصار العدول عن طالب البيعة من المدعى في الدعوى الاولى لعدم صحتها كما أفاده حضرة الشيخ بكرى ليكن قد علمت ان تصديقه لا يفيد منع المدعى من دعواه بعد تهيجها وفصل الخطاب في ذلك ان تسمع الدعوى من المدعى على ابن أخيه وتطلب منه البيعة فان أثبت مدعى ادعاه واثبت يد خصمه يحكم بالملك وبالرد الى يده وليس هذا الاعلام ما قدم من معام الدعوى على مقتضى اللاتحاذ ليس هناك حكم الزام بالنسبة للدعى بعد دعوى صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من مجلس استئناف مصر مضموها أن شخصاً يسمى مصطفى أغا تر كيا أطلق بارودة في شخص يسمى سيد احمد فراجا من أهالي كفر المحسة بمديرية القليوبية وتوفي بسبب ذلك ولما نظرت هذه المادة شرعاً تحريراً اعلام شرعى من محكمة المديرية المذكورة بالحكم على مصطفى أغا المذكور بالقصاص ولما نظره ذا الاعلام بطرف حضرته مفتى مجلس استئناف بحرى الملقى اعطى افاده تدل على ان الكفر المذكور مغير وغير جائز شهادة أهله وان من ضمن البيعة شخصاً من أهالي اطفنج كان خادماً عند المتوفى أحضره بالكفر المذكور في زمن زراعة الذرة النيلي سنة ١٢٨١ ومثله الساكن به بجوار منزل المتوفى لا فاصل بينهما وان أصل بلد المقتول ناحية الحلف الجبل ورة لا طنجج وأورى ان سكن الشاهد المذكور بخالف لما نص بذلك الاعلام وانه أيضاً اذا ثبت انه خدام ورة المقتول أو أحدهم فلم يلقه قبل شهادته الى آخر ما قاله ولما أن ردت أوراق القضية المذكورة من الاستئناف الى مجلس بنها حضرة مفتيه صمم على صحة الاعلام وأخيراً تحولت رؤية ما قاله على حضرة مفتى الاحكام وقد توضح من حضرته ومن حضر تسكم أيضاً ما لم ثم بعد ذلك صار التوجه الى الكفر المذكور وكشف عن مقدار منزله وازقته وصار اطلاع حضرة مفتى الاحكام ثانياً على أوراق القضية وعلى الرسم المذكور وأجيب من حضرته بما يقيد صحة حكم القاضى بالقصاص وان الجرح في الشاهد من غير الخصم المحكوم عليه لا يسمع ولا يلتفت اليه شرعاً ولذا اقتضى أيضاً الاستفتاء عن ذلك من حضرته تسكم فتؤمل من بعد هذا الاطلاع على ما قدون وعلى أوراق القضية أن تكرر موافقاً لافاده بما وافق في ذلك شرعاً (اجاب) علم ما تو ضح بافاده حضرته تسكم وما أفاده حضرة مفتى مجلس الاحكام وحديث صار اعطاء الجواب من هذا الطرف ومن حضرته عن هذه المادة بما يحصله انه اذا تحقق بالطريق الشرعى ان القرية صغيرة ليست ذات محلات وان أحد الشاهدين منها يطلب شاهد غيره عملاً بقول الامام الاعظم والا فالامر على ما هو عليه من صحة الحكم بالقصاص وقد أجاب حضرة مفتى

المجلس الموما إليه بما اجاب به في مكتى الحال بما تقدم ولا يحتاج الحال للسؤال ثانيا
 واما اطلاعى على الرسم فلا يتربى على مجرده الجزم بنقض الحكم ولا خلافه والله تعالى
 اعلم (سئل) من طرف قاضى مديرية الجيزة عن حادثة مضمونها ادعت المرأة هند بنت
 المرحوم هفيى الطحان المعروفة شرعاً على المكرم حسن افندى جعفر المتسبب فى الغلال
 وغيرها بمصر القديمة ابن المرحوم جعفر بن فيما قبل تاريخه توفي المرحوم على شلتوت
 المرا كى بالجيزة ابن المرحوم حسين شلتوت ابن المرحوم ابراهيم شلتوت عن كل من
 زوجته المادعية والمرأة حنيفة شلتوت بنت الحاج خليفة كيلانى واولاده الخمسة
 هم صالح وعلى وحسن القصر من المادعية و ابراهيم البالغ وز يذب من الزوجة حنيفة من
 غير شريك والقصر الثلاثة المذكورون مشمولون بوصاية والدتهم المادعية المذكورة
 الوصاية الشرعية وذلك من قبل المحاكم الشرعية فى خامس عشرى محرم سنة ثمانين
 ومائتين وألف المعلوم ذلك عندما دعى عليه بالغرقى الشرعى وان من الخلف عن
 المتوفى المذكور جميع قياسية خشب ببحر النيل جولة اربعين اردبا قيمتها مبلغ وقدره
 خمسة آلاف قرش عملة دارجسة وجميع نصف قياسية شركة حسين البرى جولتها
 ثمانون اردبا وقيمة الحصص المذكورة ثلاثة آلاف قرش عملة دارجسة ونصف قارب
 شركة محمد عاشور المرا كى جولته عشرون اردبا قيمة الحصص منه الف وخمسمائة قرش
 ونصف قارب شركة حسين البرى المذكور جولته خمسة عشر اردبا قيمة الحصص
 المذكورة الف ومائتان وخمسون قرشا وان المدعى عليه المذكور تعدى على
 القياسين والقاربين المذكورين ووضع يده عليها بغير وجه شرعى ومعارض للارعية
 المذكورة فى نصيبها ونصيب اولادها الثلاثة القصر المذكورين من ذلك وقدره خمسة
 عشر قيراطا ونصف قيراط من جميع القياسية الكاملة وسبعة قيراط ونصف وربع
 قيراط من الثلاث حصص المذكورة وفى اجمثل المركب والحصص من ابتداء سنة
 ٧٧ لغاية تاريخه وقدره ثمانية آلاف قرش وخمسة وخمسون قرشا بالوجه الشرعى
 وتطالب المدعية الوصى المذكور المذكور المدعى عليه المذكور برفع يده عن نصيبها ونصيب
 القصر فى القياسية والحصص المذكورة وما يخصهم فى مبلغ اجمثل المذكور وتسليم
 ذلك لها تحوزه لنفسها وللقصر المذكورين وبعدم المعارضة لها فى ذلك بالوجه الشرعى
 وتسال جوابه وسئل المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بانه يحضر الحجة التى تحت
 يده التى تتضمن شراءه للقياسية والحصص بعد اربعة ايام ثم حضرت المرأة هند المدعية
 وحسن افندى المدعى عليه المذكور وان واجاب حسن افندى المدعى عليه المذكور
 بانه كان واضحا بيده على القياسية والحصص المذكورة بمقتضى انه تلقى ذلك بالشراء
 اشرعى من المدعية المذكورة بالاصالة عن نفسها وبالصداقة عن اولادها الثلاثة القصر
 ومن ابراهيم شلتوت عن نفسه وعن والدته المرأة حنيفة واخته ز يذب بطريق الوكالة

عنهما بمبلغ ثلاثة آلاف قرش عملة صاغوا وانه اقبضتهما المبلغ المرقوم وقبضاه بتمامه
وكاله حال البيع المرقوم على ما يبين فيه ما هو لهند خاصة مائة قرش وسبعة وثمانون
قرشا وعشرون نصفا فضة وما هو لاولادها الثلاثة بالسوية بينهم الف وسبعمائة
ونخسون قرشا من ذلك وما هو لابراهيم خاصة خمسمائة وثلاثة وثمانون قرشا وثلاثة
عشر نصفا فضة وثلاث نصف فضة من ذلك وما هو لوالدته مائة وسبعة وثمانون قرشا
وعشرون نصفا فضة من ذلك وما هو لاخته مائتان واحد وتسعون قرشا وستة وعشرون
نصفا فضة وثلاثا نصف فضة باقى ذلك واستلم المرا كى المرقومة منها ووضع يده عليها
وان ذلك كان فى سنة ١٢٧٧ وأبرز من يده حجة وقرئت يدل مضمونها على ذلك وذكروا
انه بعد شرائه المركب والمحصى من المرا كى المذ كورة باعها لكل من الحاج على
الابرق وسيد احمد سالم وحسن مطر و ابراهيم رجب الصغير من ساقية مكي على ما يبين
فيه فالمر كى التى باعها الى الحاج على الابرق المركب التى حولتها اربعة وعشرون اردبا خالية
من الا لاقية لمخ قدره ثلاثة جنيهات بيوتو ذهب والتى باعها السيد احمد سالم
حولتها عشرون اردبا خالية من الا لاقية بمبلغ قدره جنيهان افر نكيان وريال مجيدى
والتي باعها الحسن مطر نصف القياس التى حولتها ثمانون اردبا بالاقية بمبلغ قدره
خمس مائة قرش عملة دارجة وما باعه لابراهيم رجب الصغير المذ كورة نصف القارب
الذى حولته خمسة عشر اردبا بمبلغ قدره خمسة مائة قرش عملة دارجة بالاقية من نحو
ثلاث سنوات وان المشترين المذكورين بعد شرائهم المرا كى المذ كورة كسروها
وذكروا ان المرا كى المذ كورة لم تساو سوى المبلغ الذى اشتراها به بل هو يزيد عن
قيمتها وان شرائها الحاج على الابرق وحسن مطر كان فى شهر صفر سنة تاريخه وشراء سيد
احمد سالم كان من نحو سنة سابقة على تاريخه وشراء ابراهيم رجب الصغير المذ كورة كان
من نحو ثلاث سنوات سابقة على تاريخه وحضر كل من الحاج على الابرق وسيد احمد سالم
وحسن مطر و بهيتهم المرأة هند وصدقوا على ما ذكره المدعى عليه المذ كورة بمائة
اليهم بجوابه المشروح على الوجه المسطور فلم تصدقه المدعية المذ كورة على ذلك فشكل
المدعى عليه المذ كورة بيمينته تشهد له طبق دعواه فاحضر كلام من أبى طالب محمد السمار
فى الغلال بمصر القديمة ابن المرحوم محمد ابن الحاج محمد والمكرم السيد ابى عيانة السكيال
فى الغلال بمصر القديمة ومن سكانها كلاهما ابن المرحوم عبد الله بن محمد وشهدا بعد
استشهادهما بان فيما قبل تاريخه فى سنة سبع وسبعين باع كل من المرأة هند والمكرم
ابراهيم شلتوت القياس والثلث حصص من المرا كى المدعى بها المذ كورة بحسن
افندى جعفر المدعى عليه أولا المذ كورة بمبلغ ثلاثة آلاف قرش عملة صاغوا وقضاه
منه على الوجه المبين بالدعوى المسطور أعلاه واستلم منها الاربعة مرا كى المرقومة
احداهن حولتها أربع وعشرون اردبا والثانية حولتها ثمانون اردبا والثالثة حولتها

عليه بذلك ويكون له الرجوع على بائعه به بالمدفوع اليها من قبـ له وهو الثمن واذا لم
تثبت المرأة دعواها الزيادة في القيمة فالتقول للشترى في مقدارها واذا ضمن المشتري
القيمة كضمان النصب لا يجب عليه الا اجرا لا يجتمع ارجو ضمان والله تعالى أعلم
(مسئل) من طرف قاضي زفتا عن حادثة مضمونها ادعى الحاج عبد الله النسي ابن
المرحوم راضي بن همر البياع من أهالي كفر عنان غربية على غرمائه المحاضرين معه
بالجلاس كل من المذكر بحيري وأجدولدي المرحوم على غراب ابن المرحوم أحمد غراب
والحاج عبد الحليم ابن المرحوم الشاوي غراب ابن المرحوم حسن وشحاته بن حسن
غراب ابن المرحوم حسن غراب جميعا من أهالي ناحية الكفر المذكور والثابتة
معرفته جميعا بشهادة كل من أبي العيزين البياع ابن عبد الحليم بن عبد النبي والشيخ
محمد موسى بن موسى ابن المرحوم موسى البياع كلاهما من أهالي ناحية الكفر
المذكور بان المدعي يملك قيراطين في الطاحونة المعروفة بطاحونة البياعين الكائنة
بناحية الكفر المذكور من الجهة البحرية بمحارة اولاد غراب البياعين بجوار دار ملك
المدعي المذكور وعبد اللطيف بن خير بن همر البياع وعلى بن علي بن عبد اللطيف قبلها
ودار ملك محمد السعد في بن السعد في الغنم المشهور بهذا اللقب شرقيا ولارض الخربة
ملك الشيخ علي وأخيه الشيخ محمد ولدي المرحوم موسى ابن المرحوم موسى البياع بحريا
وللشارع غربية وفيه بابها بطريق الارث الشرعي عن والده المذكور لموته وانحصار
ميراثه فيه من غير شريك له وانه كان غائباً عن ناحية الكفر المذكور بدمشق الشام
مدة سبعين سنة وحضر من مدة شهرين فوجد المدعي عليهم المذكورين واضعين
أيديهم على القيراطين المدعى بهما المذكورين بدون وجه شرعي وقيمتهم مائة مائة
قرش عملة ديوانية ويريد رفع أيديهم من ذلك وحيازته للقيراطين المذكورين
ويسال سؤالهم عن ذلك سئل من المدعي عليهم المذكورين عن ذلك بعد ثبوت وضع
أيديهم شرعا على القيراطين المذكورين بشهادة من ذكر أعلاه فاجابوا بانهم يملكون
القيراطين المدعى بهما بالارث الشرعي عن آبائهم المذكورين عن جدهم الحاج علي
غراب الكبير الآيلة بالشرع الشرعي من المرحوم راضي البياع ابن همر والد المدعي
المذكورين وانهم واضعوا أيديهم على القيراطين المدعى بهما المذكورين مع آبائهم
وجدهم المذكورين مدة تسع وثلاثين سنة ولم يحصل لهم منازعة ثلاث المدة من أحد
وان المدعي كان غائباً تلك المدة بدمشق الشام المذكور فلم يصدقهم المدعي المذكور
على ذلك فطلب منهم بيعة تثبت لهم ما ذكروا به دعواهم المذكورين فغابوا ثم حضروا
وعترفوا أن لا بيعة لهم وعجزوا عن احضارها عجزا كاميا والتمسوا بيمين المدعي المذكور
خلف كما استخلف وعرفوا أيضا انهم دفعوا مائة قرش عملة ديوانية تكاليف القيراطين
المذكورين فدفعهم المدعي على ذلك ودفع لهم المبلغ المرقوم واستلموه منه عداوة نقدا

بالمجلس ثم اعترف كل منهم أعني المدعى عليهم وأشهد على نفسه شهوده المذكورين وأقر
 بانهم لا يستحقون ولا يستوجبون قبل المدعى المذكور في القبراطين المذكورين المذكورين
 له عن أبيه المدعى بهما حقا مطلقا ولا دعوى ولا طلب بحضرة جمع من المسلمين فهل
 هذه المرافعة مسموعة شرعا موافقة للأصول الشرعية ويثبت فيها الحق للمدعى ويسوخ
 للقاضي الحكم بذلك أم كيف (اجاب) هذه الدعوى الاولى غير مستوفية لعدم تعريف
 أبي المدعى بذكر جده مع كونه المورث عنه ما لم يكن مشهورا وكذا الثانية أعني دعوى
 الثراء لعدم ذكر نسب المال الاصلى وايصال النسب اليه وعدم ذكر الثمن لكن حيث
 أقر واضعوا اليد بالملك لوالد المدعى وله واعترفوا بان لا دعوى لهم ولا حق قبل المدعى في
 المدعى به من اختيار اربعة مورث به اذ هو حجة على المقر وان لم تستوف الدعوى شرائطها
 والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة واردة من قاضي المنصورة بافادته في ١٨ رجب سنة
 ١٢٨٣ مضمونها ادعى الخوجا ايووب شبلى الساعاتى بالمنصورة بخط جامع ادريس ولد
 شبلى الخورى النصرانى الشامى اللاتى من أهالى ناحية بيروت بالقطار الشامية ابن
 الخوجا ميخائيل بطريق وكاتبه الشرعية عن الذمية رجسة النصرانية القبطية المعروفة
 بزوجة مرقص أسعد الكاتب القبطى بذمت ابراهيم ايووب النصرانى القبطى ابن ايووب
 القبطى الحاضرة معه بالمجلس والمصدقة على توكيلها له الوكالة المفضلة العامة
 فى الدعوى والطلب والصلح والابراء والمساحة والخصومة والاقرار فى شأن ماسبق
 الثابتة معرفتها ومعرفة وكيلها وثو كياها له على الوجه المسطور بشهادة كل من الشيخ
 حسن النيدانى النجار ابن المرحوم بدوى النيدانى الطحان والمكرم عبد السلام
 المقرئ الخضرى ابن المرحوم الحاج محمد المغربى من أهالى المنصورة كلاهما ثبوتا
 شرعا على الحاضر معه بالمجلس الشرعى المكرم خليل الداخنى الطحان ابن المرحوم
 محمد الداخنى ابن المرحوم ابراهيم القزاز من المنصورة الثابتة معرفته بشهادة شاهدى
 ثبوت المعرفة والتوكيل المرقومين بان موكله المدعى المذكور عمالك دارا كاشفة بالمنصورة
 بقرب جامع سيدى محمد النجار محدود ودعوى المدعى المذكور الى دار ملك الحاج ابراهيم
 الخنقى قديما والآن هى ملك المدعى عليه والبحرى الى الشارع وفيه الباب والشرقى
 الى داره ملك محمد شربى الرزىقى الفاكهانى ابن المرحوم حسن الرزىقى ابن المرحوم محمد
 الشربى بنى الرزىقى من المنصورة والغربى الى داره ملك الحاج أحمد البهيلي العرقسوسى
 ابن المرحوم الحاج بدوى البهيلي ابن المرحوم يوسف البهيلي من المنصورة تملكها
 بالشرع لنفسها من الحاج دياب الحصرى بالمنصورة ابن المرحوم الحاج دياب الحصرى
 فى ثامن عشر ربيع الاول سنة ٦٩ بمقتضى حجة شرعية من محكمة المنصورة مؤرخة
 بالتسارخ المرقوم مخفوفة بيد الوكيل المدعى المذكور وانما اشترتها منه بمبلغ أربعة
 آلاف قرش وستمائة قرش ومن جملة منافعتها العامة يوم شرائها خمسة طاقات صغيرة

١٢٨٢

١٧

مفتوحة بأعلى الجدار القبلي معمدات للضوء ومطلة على الدار المملوكة للمدعى عليه
 المذكورة منها ثلاث طاقات بقاعة سفلى بحوش دار موكة المدعى المذكور وليس بالقاعة
 المذكورة طاقات غيرها واثنان بأودة صغيرة تعلو القاعة المرقومة ليس بها طاقات
 سوى شبالك صغير مطل على حوش دارها لا يتوصل منه ضوء إلى الأودة المرقومة وثلاث
 طاقات بالأودة التي تعلو الأودة المرقومة وان المدعى عليه هذا تملك الدار المجاورة
 لداره موكة المدعى من الجهة القبليّة بـ عدها وشاهد ورأي دار الموكة المرقومة ووجود
 الطاقات بالمجدار المرقوم من قبل تملكه لدار المرقومة وبعبءه وأنه الآن تعدى وأحدث
 بناء بجانب الجدار القبلي المرقوم حتى استكمل قاعة بداخل داره مجاورة للقاعة
 التي بدار الموكة المذكورة نشان أحداث بنسائهم مع الجدار الملاصق للجدار دار
 الموكة المرقومة سد اثلاث طاقات التي كانت فيها وصارت مظلمة بالسكينة لا يتوصل
 إليها ضوء بالسكينة وعلا بنائه حتى سد نصف الطاقين اللتين بالأودة التي تعلو
 القاعة المرقومة وبريد تمام سددهما ويحدث من سددهما انقطاع الضوء بالسكينة
 ايضاً من الأودة المرقومة ويطلبه المدعى الوكيل المذكور برفع ما أحدثه من البناء
 المرقوم وعدم سد الطاقات المرقومة بالوجه الشرعي ويطلب سؤاله عن ذلك سئل منه
 عن ذلك فأجاب بالاعتراف بملكه الموكة المرقومة لداره الأودة أعلاه وأنه الآن جار
 لها من الجهة القبليّة وقد كراهه تملك الدار المجاورة لها من الجهة القبليّة بالشرع
 الحاج إبراهيم الخنفي من المنصورة ابن الحاج إبراهيم الخنفي بمقتضى حجة شرعية مسطرة
 من محكمة المنصورة مؤرخة في ١٢٧٤ سنة ١٢٧٤ بمفوضة بيده وأنه في وقت
 شرائه لم يكن بالجدار القبلي من دار الموكة المرقومة طاقات وكانت الدار المملوكة
 للمدعى عليه خربة فتركها ووجهه إلى الرقازيق وأقام فيها ثلاث سنوات وعاد إلى المنصورة
 في شوال سنة ١٢٧٧ فوجد الموكة المرقومة أحدثت الطاقات المرقومة بغير إذن من
 المدعى عليه المرقوم ولم يأت ذلك بني بناء سد الطاقات التي كانت بالقاعة السفلى
 وعلا بنائه وسد باقي الطاقات التي بدار الموكة المرقومة في المحكم (أجاب) اذالم
 تسكن تلك الطاقات مشرفة على محلات النساء بل كانت للضوء في أعلى الجدار لا يترتب
 عليها ضرر بين الجار فإذا ثبت ان سددها ولو بالبناء في ملك الجار يترتب عليه منع الضوء
 بالسكينة عن المكان التي هي فيه يكون في سددها ضرر بين مالك المكان المذكور فيمنع
 الجار من ذلك ويؤثر شرعاً برفع ما به يمنع الضرر عن مكان جاره والا فلا إذا لمالك يجوز
 له التصرف في ملكه كما لم يضر بجاره ضرراً يبيّن ومنه منع الضوء بالسكينة بحيث لا يمكن
 الكتابة والقراءة فيه كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة مراعاة من فاضى
 الحلة الكبرى مضمونها ادعى الحاج سيد الجميزي بن مصطفى الجميزي الوكيل الشرعي
 عن زوجته المرأة سكر بنت المرحوم السيد محمد الحلواني ابن المرحوم السيد أحمد الحلواني

القرزا الشهير بهذا الاسم واللقب على غريمه الحاضر معه بالهاس الشرعي المذكور محمد
المحواني ابن المرحوم السيد احمد ابن المرحوم السيد محمد ابن المرحوم السيد احمد المحواني
القرزا المذكور بن والد الموكلة السيد محمد احمد المدعي عليه يملك جميع الدار المكاتبة
بالهلة بخط درب العرب المهدودة بمحدود أربعة الخد الغربي الى الدرب وفيه الباب والحد
القبلي الى دار حسين المجهنمي بن محمد المجهنمي والحد الشرقي الى دار محمد البيلي بن
ابراهيم البيلي والحد البصري دار البسيوني السمان ابن الحاج حسن السمان المشهورة
المحدودة واربابها بالاسماء والالقب المذكور وانه توفي من مدة سنتين ونصف عن
كل من زوجته المرأة يدوية بنت الحاج شاي الصعدي وولديه السيد احمد وسكر من
غير شريك للزوجة الثمن ثلاثة قراريط وللسيد احمد اربعة عشر قيراطا وسكر سبعة
قراريط ثم توفي السيد احمد والد المدعي عليه عام تاريخه عن كل من زوجته المرأة
صالحه بنت فرح البطاطنمي ووالدته يدوية المذكور وولده السيد محمد المدعي عليه
المذكور من غير شريك ثم توفيت يدوية عن اولادها سكر وهند المرأتين وولدولدها
السيد محمد المدعي عليه المذكور من غير شريك فخص الموكلة عن والدتها قيراط ونصف
وربع وثلاثاسهم من قيراط فكمل لها اربعة عشر قيراطا والدتها ثمانية قراريط
ونصف وربع وثلاثاسهم من قيراط وان المدعي عليه واضح يده على الدار المذكور
وتريد رفع يده عما يخصها فيها بالوجه الشرعي سئل من المدعي عليه بعد ثبوت وضع يده
بشهادة كل من السيد مصطفى العسيلي ابن الشيخ محمد العسيلي وابراهيم افندي
صادق جله كلاًهما من الهلة فاجاب بالاعتراف بوفاة المتوفين وانحصار ارثهم على
الوجه المذكور وبوضع يده على الدار المذكور كما كان والده وان والده اشترى ارضاً
خالية من مدة خمس عشرة سنة وبناهما من ماله وصار يتصرف فيها المدة المذكور كورة الى
ان توفي عام تاريخه عن ورثته المذكورين ثم توفيت والدته يدوية المذكور كورة عن بنتها
المذكورتين وابن ابنتها المدعي عليه المذكور من غير شريك وان الموكلة مقيمة بالناحية
ومشاهدة لتصرف والده ولم تنزع المدة المذكور كورة الى ان مات وانها تتحقق بطريق
الارث عن والدتها في الدار المذكور كورة قيراطا وثلاثة اقسام ولم تكن متروكة عن جده
المذكور فلم يصدقه المدعي على ذلك فطلب من المدعي بيينة فاحضر كلام من محمد البيلي
ابن ابراهيم البيلي وعمارة جبر بن عطاجير كلاًهما من الهلة المذكور كورة وطلب الاستماع
الى شهادتهما واسا شهدا فشهد كل واحد منهما على انفراد في وجه المتداعيين بقوله
اشهد لله ان الدار المذكور كورة بهذا المضرود كرهودها المذكور كورة اعلاها السيد
محمد ابن السيد احمد القرزا المذكور ووجد المدعي عليه المنفرد بهذا الاسم واللقب اشترى ارضاً
من احمد الصعدي ابن الحاج شاي الصعدي من الناحية ارضاً خالية وبناهما لنفسه
ووضع يده عليها من مدة اثنتي عشرة سنة الى ان مات من غير منازع من مدة سنتين

وفصف عن كل من زوجته بدويه بنت الحاج شاي الصعيدي وولديه السيد احمد والد
المدعي عليه وسكر الموكة من غير شريك ثم توفي السيد احمد عن والدته بدويه وزوجته
صاحبة وولده محمد المدعي عليه لا نعلم له وارثا غيرهم يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك
وأشار كل منهما في موضع الاشارة وأحضر المدعي عليه العشري جبة ابن المرحوم خليل
جبة وشهد بان السيد احمد الحلواني ابن السيد محمد المذكور اشترى الدار المذكور من
احمد الصعيدي المذكور من مدة خمس عشرة سنة في حياة والده وكان معه في معيشة
واحدة وبنائها من ماله لنفسه من غير منازع المدة المذكور كوردة وكرحدودها المذكور كوردة
بهذا الحضر حكم المشرح وان لم يعلم مقدار الثمن واحضر احمد جبة ابن المرحوم علي
جبة من الناحية المذكور كوردة وشهد كالشهادة الاولى في الحكم (اجاب) اذا ادعينا
وارخ احدهما الا آخر فبعضهم قال بتقديم بيعة ذي التار يخو بعضهم قال بتقديم
بيعة ذي اليد وهما ذو التار يخو وذو اليد واحد واقاد من احضر هذه المرافعة وهو
الوكيل ان ملك والد المدعي تاريخه اثنتا عشرة سنة كما ذكر شهوده والمدعي عليه قد ارخ
بخمسة عشرة سنة فعلى هكذا يكون أسبق تاريخا ومن المعلوم ان الاسبق تاريخا أولى
وهو ذو اليد هنا وقد أفاد المذكور أن والد المدعي يدركها بالشراء بثمانمائة قرش
من ادعى المدعي عليه شراء والده منه وأن البايع معلوم وموجود الى الآن وحاضر وقت
المخضومة والذي ينبغي هو طلب ايضاح سبب الملك الذي هو الشراء وبيان البايع
بذكريه وجده أو انه مشهورا وحاضر مشار اليه وبيان الثمن وبيان تاريخ الشراء في
دعوى كل منهما وما به التوضيح فان صححت الدعوى وأثبتت الوكالة بوجه شرعي
ضمن الدعوى وأثبت وضع اليد شراء والده من هذا البايع بالثمن الذي عينه بتاريخ
اسبق من تاريخ المدعي الحضر لهذه المرافعة تمنع موكة المدعي عن اخذ زيادة مما سبقه
بالارث من والدته ويحكم بالشراء لا في المدعي عليه والا لا ويحكم للمدعي بما ادعاه ان
أثبت دعواه بعد تصحيحها واستيفاء ما يلزم والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من المحافظة
مؤرخة في ٢١ ش سنة ١٢٨٢ ومعه احادثة واردة من طرف قاضي ولاية المنصورة
مضمونها ادعى المكرم عبد الله البدالي ابن المرحوم ابراهيم البدالي من أهالي المنصورة
بطريق ولاية الشرعية على ولده محمد البدالي القاصر عن درجة البلوغ المميز الحاضر
معه بالجلس على ابراهيم بدوي التجار ابن المرحوم بدوي احمد من المنصورة ايضا
الثابت معرفتهم بشهادة كل من المكرم محمد الشامي التجار ابن المرحوم عطية الشامي
المصري المقيم الآن بالمنصورة ومحجدا النقيب التجار ابن المكرم السيد احمد النقيب من
أهالي المنصورة ثبتوا شرعيان المدعي المذكور كورسما ابنه محمد القاهر المير المذكور كور
للمدعي عليه المذكور من نحو سنة سابقة على تاريخه على ان يعلمه صناعة التجارة وعلى
ان يستعمله فيما يتعلق بصنعتهم ويستخدمه في شؤون نفسه بما لا ضرر فيه بغير اجرة

عليه في مقابلة ذلك وأقام عنده على ذلك نحو ستة أشهر وبعد ذلك من نحو خمسة أشهر أخذ المدعي عليه المذكور الصبي المذكور معه إلى محل شغلته بالسراية المستجدة بالمنصورة المتعلقة بالتحديوى الأعظم وصعد به إلى سقف الدور الثاني من السراية المرقومة وجلس المدعي عليه المذكور ومن معه من الصناع فوق الأخشاب الموضوعة في السقف المذكور قبل أن يبسط عليها العرش حالة كونها عداداً ممتدة على جدران أحد محلات السراية المذكورة واستصحب معه الصبي المذكور ثم أمره أن ينزل عن السقف المرقوم ويملا قلة من البصر فنزل وملاها وأعاد فاستقب طاه وجلس مع المدعي عليه المذكور فوق الأعواد المرقومة حتى فرغ ما بالقلة من الماء فأمره أن يملاها ثانياً وقال له أياك أن تهبطي كما بطأت أو لا تفهض الصبي مسرعاً لينزل من بين الأعواد الموضوعة بالسقف المرقومة إلى الأرض فوقع على ذراعه الأيسر فأنكسر من مؤخره من مفصل العاتق وحمل إلى المستشفى الميريقة بالمنصورة وعولج حتى زال الورم وبرئ الجرح على وجود بعض قصر في العنق وعسر في الحركة لزوال جزء من عظام العنق المرقوم أنكسر منه وانفصل عنه وان المدعي المذكور يطالب المدعي عليه المذكور بما يترتب عليه لولده القاصر المذكور بالوجه الشرعي وسئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف بذلك جميعه الاعتراف الشرعي وصدق على ما ذكره المدعي المذكور في دعواه المذكورة على الوجه المعلوم بطور بحضور من ذكره المحكم (أجاب) صرح علماً وثابان من استعمال صبيها مجبوراً في عمل له بغير إذن وليه وتالف الصبي من ذلك الاستعمال كان ضامناً لأن استعماله جناية فسادية ولدمنه يكون مضموناً عليه كما في فتاوى الأنقروى وعمل ذلك أيضاً بان الاستعمال بدون الإذن يعد غصباً وفي هذه الحادثة حيث دفع الصغير أبوه إلى المعلم ليعلمه الصنعة ويستخدمه يكون ماذوناً من قبل وليه لمثل إرساله إلى القلة فلا يكون متعدياً فيه فإذا تلف الصبي في هذه الحالة أوجب دمه لا يضمنه المعلم حيث لم يتجاوز المعتاد والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من محكمة الهـلة الكبرى مضمونها ادعى الحاج اسمعيل مصباح ابن السيد ابراهيم ابن السيد مصطفى من أهالي الهـلة الكبرى على غريمه الحاضر معه بالجلس الشرعي المبكر السيد علي الصائغ ابن المرحوم الحاج علي الصائغ من أهالي الهـلة الكبرى الثابت معرفتهما بشهادة من سـيد كربان المدعي بذلك جميع الطاحونة الكائنة بالناحية بطن جامع عاصي البالغ ذرعها ٥.٣ أذرع محدودة بحدود داربعة المحذوف إلى الشارع وفيه الباب والمحذوف إلى دارين متلاصقتين لبعضهما جارية في وقف فقراء الكنيسة والمحذوف إلى دار البتاجي ابن المرحوم اسمعيل والمحذوف إلى دار المعلم ابراهيم عبده بن عبده المشهورة بالحدود ودار بابها بالاسماء واللقاب المذكورة اثنان والدته المرحومة السيدة بنت المرحوم

١٤٨٢

٢٠

السيد محمد صباح المتوفاه من مدة خمس عشرة سنة وانحصر ميراثها في ولدها المدعي
 المذكور من غير شريك وكانت ووضعه يده عليها كما كانت والدته من قبله وان والدته كانت
 واضحة يدها عليها المدة التي تزيد على اربعين سنة بطريق الملك الشرعي من غير
 منازع لما في ذلك اذ المدة المذكورة وباعها قبل تاريخ المدعى عليه بشمن قدره
 ١٥٠٠٠ قرش بماله صاغا وصله من ذلك ٣٦٨٧ قرشا وعشرون فضة وبقى له طرف
 المدعى عليه المشتري المذكور ١١٣١٢ قرشا وعشرون فضة ويطالب به بباقي
 الثمن المذكور بالوجه الشرعي ويسال جوابه سئل من المدعى عليه بعد قبول وضع
 يده على الطاحونة المذكورة بشهادة كل من المكرم الشيخ محمد الجمل ابن المرحوم
 الشيخ احمد والمكرم حسن البهلوان ابن المكرم حسين اغا البهلوان فاجاب بالاقرار
 بانه اشترى الطاحونة المذكورة بالتأمن المرقوم من المدعى وهو يملكها وعرض من
 البائع للمدعى وصدر عليه التحقيق كالمجاري واذن المديرية بتاريخ ١٧ شعبان سنة
 ١٢٨٢ وبمقتضى المبلغ المذكور بزمته الى تاريخه وانه كرمه كية مورثة المدعى للطاحونة
 المذكورة فطالب من المدعى بيته فاحضر كلامه من المكرم سند الحصري ابن المرحوم بدوي
 والمكرم عثري أبي لينة ابن المرحوم محمد وطالب الاستماع الى شهادتهما واستشهدا
 فشهد كل واحد منهما على انفراده في وجه المتداعيين بقوله أشهد الله ان السيد اسمعيل
 مصباح ابن السيد ابراهيم مصباح المدعى هذا يملك الطاحونة المذكورة بهذا
 الحضر وبين حدودها كالمشروح اعلاه اثنان والدته المرحومة السيدة بنت المرحوم
 محمد صباح المتوفاه من مدة خمس عشرة سنة وانحصر ميراثها الشرعي في ولدها المدعى
 المذكور من غير شريك وكانت واضحة يدها بطريق الملك المدة التي تزيد على اربعين
 سنة من غير منازع يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك ولم يبد المدعى عليه مطعنا في
 الشاهد من المذكورين فزكيا وعلا ما راعنا فعند ذلك صدق المدعى عليه على ذلك
 ودفع للمدعى المذكور المبلغ المذكور كوردا وانه قد باه بالجلس بشهادة من ذكر وغيرهم فالحكم
 (أجاب) لافائدة لانكار المدعى عليه ملك مورثة المدعى بعد اعترافه بالملك للمدعى
 والشرع منه وبقاء بعض الثمن المدعى بمقتضاه بزمته ولا حاجة الى تكليف المدعى اثبات
 ملك مورثته والحال هذه اذ حصل هذه المرافعة الدعوى بالدين الذي هو باقي الثمن
 واقرار خصمه به فيعامل بموجبيه وتطلب هذه البيعة والله تعالى اعلم (سئل) عن
 حادثة واردة من طرف قاضي المنصورة بافادته من محا فظة مصر مؤرخة في ٤ رمضان
 سنة ١٢٨٢ ثم جاء على خطاب من مديرية الدقهلية صورته اذ هي الشيخ عواضين الالفي
 البزا زبانه ورة ابن المرحوم حسن الالفي ابن المرحوم علي هبة الخضر اوى بطريق
 وكالته الشرعية عن الخواجا يثايل يوسف القبطي الكاتوليكي التاجر في الاقطان
 بالمنصورة ولد يوسف رمو يل من اهالي المنصورة ولد هانسانو يس القبطي الصعيدي

الحاضر معه بالجلس الشرعي والمصدق على تو كيله الو كالة المطابقة المفوضة العامة في
الدعوى والطالب والصلح والابراء والمساهمة والخصومة والاقرار في شأن ما سيذكر
فيه الثابت معرفتهم ما تو كيله له على الوجه المعلوم بشهادة كل من المكرم الشيخ على
الجيار السمار في الاقطان بالمنصورة ابن موافى الجيار والمكرم الشيخ عثمان الالفي ابن
المكرم الشيخ محمد الالفي ثبوتاً ثانياً على الحاضر معه بالجلس هو الخوجا الياس سمعة
السمار في الاقطان بالمنصورة ولد ميخائيل سمعة النصراني الشامي الكاتوليكي الروماني
ولد سليمان سمعة وهو الو كيل الشرعي عن الذمية هنا المرأة الشهيرة بجمودة المعروفة
بزوجته جرجس جبور بنت ابراهيم سوريه النصراني الشامي الكاتوليكي الروماني
السا كنة بالمنصورة الثابت معرفتهم ما تو كيله له الو كالة المطلقة المفوضة في الدعوى
والطلب والابراء والمساهمة والخصومة فيما سيذكر فيه بشهادة كل من أخيه الياس
سوريه السمار في الاقطان بالمنصورة ولد ابراهيم سوريه المرقوم والخوجا جبران قالوش
التاجر في الاقطان بالمنصورة ولد قسطندي النصراني الشامي الكاتوليكي الروماني ثبوتاً
شرعياً بان موكل المدعي المذكور وهو الخوجا ميخائيل يوسف رمويل المرقوم يملك
قطعة أرض كشفاً سماوية خالية عن البناء كائنة بمدينة المنصورة بالجانب الشرقي منها
مما يلي بحريها بالقرب من شاطئ البحر محدودة بمحدود أربعة أمتار لهذا القبل ينتهي لدار
الموكل المذكور وفيه باب الدار المرقومة خارجاً على القطعة الأرض المرقومة والحد
البحري ينتهي للشارع المسلك الفاصل بين القطعة الأرض المرقومة وبين بحر النيل
المبارك والحد الشرقي ينتهي بفضله لدار صغيرة كانت مملوكة لأمراة تسمى رقية
لا يعرف هو ولا موكله اسم أبيها ولا جدها ولا شهرتها وتوفيت عن غير وارث ثم عاد
يقول انها توفيت عن ولد يسمى علياً رقية لا يعرف اسم أبيه ولا جده وتوفيت عن غير وارث
وآلت الدار المرقومة لبيت المال وتعدت موكله المدعي عليه على الدار المرقومة
وادخلتها بدارها المجاورة لها بغير حق وباقي الحد الشرقي المرقوم ينتهي لدار ملك
الحرمه هنا بنت المرحوم علي الغندور ابن المرحوم عبد الله كريم ابي زيد والحد الغربي
للشارع المسلك الخاص بمنزل الموكل المذكور والزاوية التي هناك المعروفة بزاوية
الهندو وان سبب ملكية القطعة الأرض المذكورة كونه واصله عليه عليها مدة عشرين
سنة وهو يحفرها ويأخذ منها انقاضاً ويغرس بها النخيل ويضع بها ازراراً وليس احد
ينازعه تلك المدة وان موكله المذكور لم يكن له وجه للملكية القطعة الأرض المذكورة
الا وضع يده عليها المدة المرقومة ولم تصل له بسبب من الاسباب الشرعية وان موكله
المدعي عليه من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٨٢ هـ قد توفقت بابا في القطعة الأرض
المرقومة للدار التي كانت مملوكة للمرأة رقية وآلت من بعد موت ابنها بعد ما عن
غير وارث لبيت المال واخذتها بغير حق وادخلتها في دارها المجاورة لها بعد ان سدت

رمضان

سنة

بأبها الاصل الذي كان يفتح من زقاق يعرف بزقاق الفيوحي خارج عن الشارع المرقوم
وان فتح الباب المرقوم حين كان موكل المدعي المرقوم غائبا بالشام وان الموكل
المرقومة جعلت للدار المرقومة عمرا من القطعة الارض المملوكة لموكل المدعي المذكور
لانه صار لا يتوصل الى الدار المرقومة من الباب الذي احدهته الموكل المرقومة الابارور
من الارض المملوكة لموكل المدعي المذكور وان المدعي المذكور يطالب المدعي عليه
المذكور بسد الباب الذي فتحته وموكلته في القطعة الارض المذكورة وعدم مرورها
من الان فقهه بغير حق شرعي ويطلب سؤاله عن ذلك ثم استقر من المدعي المذكور عن
حقيقة الارض المدعي بفتح موكلته المدعي عليه بابا فيها وكيفيته او تفصيل ما يدعي به من
موكلته المرقوم وما يطالب المدعي عليه به فذكر انه لا دعوى له ولا موكله سوى ما سبق
صدوره منه اطلاقا ولا مطالبة له ولا موكله على المدعي عليه وهو موكلته بسوى ما ذكره
اولا على الوجه المسطور وكتب بخطه ما حاصله انه يطالبه بالقطعة الارض الواضع اليه
عليها موكل المذكور وبأثبات ثلث الدار الصغيرة تعلق المرأة وقية التي فتح فيها الباب
وخلاف ذلك لا دعوى له ولا موكله فيه وبعد فالمرجو اطلاع فضيلته كم على صورة
الدعوى المسطرة عيینه والافادة هل يترب عما يسأل المدعي عليه أم لا حتى يجري
العمل بما رده شرح سيادته ك (اجاب) الدعوى المذكورة على هذا الوجه المسطور
غير صحيحة فلا يترب عما يسأل الخصم والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من
فاضى المنصورة مضمونها ادعى يونس النمر الحائلك من المنصورة ابن المرحوم الحاج
يونس النمر ابن المرحوم عوض النمر الى كل من المرأة جنيصة والمرأة أماني ابنتي
المرحوم محمد خليفة التاجر بمنية فخر ابن المرحوم ابراهيم خليفة من المنصورة المنزهة
معرفتهم بشهادة كل من شربيني خليفة العطار بن أحمد خليفة الجزار والده
المذكور ابن المرحوم ابراهيم خليفة بان المرحومة آمنة بنت المرحوم الحاج محمد النمر
الحائلك ابن المرحوم الحاج يونس النمر المرقوم ابن المرحوم عوض النمر توفيت في
شهر صفر سنة ثمانية وألفهم ميراثها الشرعي في كل من بنتي ابن المرحوم محمد
خليفة المذكور هما المدعي عليهما المذكورتان وعمل لابيها والمدعي المذكور من
غير شر يك وان المدعي والمرحوم الحاج محمد النمر والده المتوفاة المذكورة اخوان
لا بوتر جميع دار كائنة بالمنه ورقة بخط حارة النصارى بحارة معروفة بوسعة
الشابوري محدودة بمحدود أربعة الاثنى الحد القبلي الى الحارة المركب عليها باب من
لواحق الدار المرقومة فاصل بين الدار وبين خربة ملائ الشيوخ على أمان سلامة التاجر
بالمنصورة الشهير بذلك ابن المرحوم سلامة أحمد لا يعرف اسم جده والبحري بعضه
الى دار ملائ أحمد خليفة ابن المرحوم ابراهيم خليفة بن خليفة الجزار والى دار ملائ
المرأة صبيحة أم علي بنت المرحوم خليل الدماصي بن عبد الله والشرقي الى دار

ملك على الطواشي القدوسي ابن المرحوم سيد أحمد الطواشي ابن المرحوم محمد الطواشي والغربي الى شارع وسعة الشاوي التي بها الزقاق المذكور ات اليها الدار المذكورة بحجة من محكمة المنصورة مؤرخة في ٢٠ صفر سنة ١٢٣٨ وانها ماتت والدار المذكورة في يدها وفي ملكها دون غيرها وتركتها ميراثا عن الوارثتها المذكورة من وان المدعي عليه مامتعرضتان للدهي فيما يخصه منها ووضعتا أيديهما عليهما وامتعنتان له من وضع يده على ما يخصه فيما بالارث الشرعي وهو الثلث بالوجه الشرعي ويطالبهما برفع أيديهما عن ذلك ويطالب سؤالهما مثل منهما عن ذلك بعد ثبوت وضع أيديهما على ذلك بشهادة من ذكر فاجابا بالاعتراف بوفاة المتوفاة المذكورة وانحصار ميراثها فيهما وفي المدعي المذكور وذكرتا أن الدار المذكورة اعلاه كانت ملك المتوفاة المذكورة بمفردها دون غيرها وانها من مدة سبع سنوات لا يعرفان هي أي سنة كانت معهما بمعية غير يدار والدهما وكان حاضر امعهن الحاج محمد البلقيني والحاج محمد ابورجب والشيخ علي الشامي والشيخ خليل السبيسي من منية فخر كل منهم وكانت احدهما المدعوة امان قاهرة عن درجة البلوغ فقالت المرحومة آمنة المذكورة للراة جنيته احدي المدعي عليه ما وهبت لث نصف الدار التي تملكها ايدي فقالت لها قبلت وقالت لعمها المسمى ابراهيم خليفه المقيم الآن بشغراس كنندرية وهبت ابنت اختك امان القاهرة نصف الدار التي تملكها ايدي فقالت قبلت واشهدت الحاضرين على ذلك فكتب الشيخ خليل السبيسي وثيقة في حجة مدموعة شملها بخطه وابرزتاها من أيديهما فوجدت مؤرخة في ٤ ذي القعدة سنة ١٢٧٥ ثم استفسر من المدعي عليه ما عن تاريخ الهبة التي ذكرتاها فذكرتا انها كانت في أوائل شهر ذي القعدة سنة ٧٥ وان الدار المرقومة لا تقبل القسمة والافراز ولا تصير دارين وانها كانت مسكوكة من قبل المتوفاة المذكورة الى المعلم يوسف منصور كاتب قلم قضايا بالدقهلية من قبل صدور الهبة المرقومة ولم يزل ساكنا فيها الى الآن وانها حاضر تالي المنصورة بعد الهبة المرقومة في أواخر الشهر المرقوم وهي معهما ووضعت احدهما المراءة جنيته يدها على الدار المرقومة بمفردها ولا اختار امان لكونها كانت قاهرة واجرتها المساكن المرقوم اعلاه فلم يصدقها المدعي المذكور على ما اجابته على الوجه المسطور وعرف ان الدار المرقومة تقبل القسمة والافراز وتصير دارين وانها كانت في يدها لكتها المتوفاة المذكورة بمفردها الى وفاتها وان المدعي عليه ما وضعتا أيديهما بعد وفاتها فقط وانها ماتت بالمنصورة في الدار المرقومة فالحكم (اجاب) لم يبين في دعوى المرأتين المدعي عليه ما ان الدار الموهوبة لهما من قبل جدتهما هي الدار التي ادعى المدعي ثلثها أم غيرها ولم يعلم هل الدار كانت مسكوكة وقت الهبة لمن ذكر اسمه بالاعارية أو بالاجارة فلو كانت مسكوكة لجره لم تصح الهبة لعدم القبض حتى من البالغة على زعمها الا اذا انتهت مدة الاجارة فقبضت الدار باذن جديد

من الواهبة وهذا كله لم يتضح من هذه المرافعة والهبة بالنسبة للقاصرة أيضا على الوجه
الموضح بهذه المرافعة لم تتم أيضا إذا الشرط قبول وقبض من له ولاية على الصغيرة كالأب
ووصيه والجدا ومن الصغيرة في حجره أو كون الهبة من الص - غير في حجره للصغير ويكون
الموهوب في يد الواهب أو يدا مينة غير مشاع قابل للقسمة ولا تتم بغير ذلك وهذا ذكران
القبول من الأم والقبض من الاخت ولم يعلم من الصغيرة في حجره وهذا كله إذا كانت
الدار غير قابلة للقسمة أما إذا كانت قابلة لها فلا اعتبار بهذه الهبة وتكون الدار ميراثا
حيث لم تقسمها الواهبة حال حياتها ولم تسلم كل جزء لمن وهب له أو لمن يقوم مقامه والله
تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف حضرة قاضي المنصورة مضمونها دعي
الشيخ محمد القاضي ابن المرحوم محمد علي القاضي ابن المرحوم علي القاضي محمد ابن
المرحوم القاضي محمد أبي الحسن علي الحاضر معه بالجلس الشرعي هو محمد بن محمد القاضي
الشباب ابن المرحوم محمد حسن القاضي ابن المرحوم حسن ابن المرحوم أحمد من
أهل المنصورة كلاهما مابان من جملة الموقوف من قبل جد المتداعيين المذكورين
الاعلى لوالديه - المذكورين هو المرحوم القاضي علي أبو الخير الذي لا يعرف اسم
والده ولا جد هو ذكركر جملة أما كن وحددها حدودا غير معتبرة وان الواقف المذكور
انشأ وقفه الذي وقفه للعقار الذي من جملته المسقطات المذكور على نفسه ثم من بعده
على ذريته ذكوراً وإناثاً ثم على أولاد ولادة للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم
على أولادهم ثم على ذريتهم ونسأهم وعقبهم - ثم طبقة بعد طبقة ونسأهم وعقبهم
بعد الجيل أولاد الظهور دون أولاد الباطون وعند انقراض الذرية يصير للحرمين
الشرعيين وان الواقف المذكور شرط النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده يكون
النظر على ذلك للقاضي نور الدين ولاخته مستتية المعروفة بوجه الواقف المشار اليه ثم
للأرشد فالأرشد عن يؤل اليهم الوقف المذكور وان الوقف المذكور في سنة ثمان
وثلاثين ومائتين وألف انحصر الاستحقاق فيه في كل من جد المدعي المذكور هو علي
القاضي بن القاضي محمد أبي الحسن بن القاضي شهاب الدين محمد ومحمد القاضي والد
المدعي عليه ومحمد القاضي وأخته فطومة ولدي المرحوم حمودة القاضي ابن المرحوم
سيد احمد وصادقوا مع بعضهم على أن لعلي القاضي جد المدعي المذكور النصف من ريع
الوقف المذكور ولهم ود القاضي والد المدعي عليه الثلث من ريع الوقف ولهم ود أخته
فطومة السدس من غير بيان ما لكل منهم ما تحرر بينهم بهذا التصديق حجة شرعية
محفوظة تحت يد المدعي المذكور وان المتصادقين المذكورين وضعوا أيديهم على
الوقف المذكور وكل منهم بحسب استحقاقه على الوجه المسطور واستمروا على ذلك حتى
توفي جد المدعي المذكور هو المرحوم علي وأعقب أولاده الخ - محمد القاضي والد
المدعي المذكور ووجه - دو حسونة ورضوان والحاجة مؤمنة ونوى محمد القاضي والد

المدعى عليه المذكور وأعقب ولديه هما المدعى عليه المذكور وأخته المرأة عائشة وتوفى كل من محمد القاضي وأخته فطومة عن غير عقب وتوفى كل من أحمد ورضوان والحاجة مؤمنة إمام المدعى المذكور عن غير عقب مستحق في الوقف المذكور لأن أحمد ورضوان المذكورين لم يعقبا والحاجة مؤمنة المذكورة اعتبرت ولدا وبنتا فالولد يدعى الحاج محمد أسعدون والبنات تدعى الحاجة فطومة لا يستحقان في الوقف المذكور لكونهم من أولاد البطون وبهـ ذلك تقرر في النظر في الوقف المذكور كل من والد المدعى المذكور وهو محمد على المذكور والمدعى عليه المذكور من قبل المرحوم الشيخ محمد أبي النجا قاضي المنصورة اذ ذلك ما هو لوالد المدعى عشرة قرار يط ولادعى عليه اربعة عشر قراطا في النظر المذكور بموجب تقرير شرعى مؤرخ في سابع شعبان سنة احدى وسبعين ومائتين وألف بيد المدعى عليه واستمر على ذلك حتى توفى والد المدعى المذكور من نحو خمس سنوات والتقرير الشاهد له باشتراكه في النظر المرقوم بيد المدعى عليه المذكور وأعقب والد المدعى المذكور كالأمن المدعى وأخته امرأة تدعى ستيمة وبهـ وفاة والد المدعى المذكور انفراد المدعى عليه بالنظر على الوقف المذكور وسافر المدعى بهـ وفاة والده الى الاقطار الحجازية وبعد ان عاد طالب محاسبة المدعى عليه على استحقاقه في ربيع الوقف مع محاسبته على ما يخص باقي المستحقين في الوقف فامتنع من ذلك وان المدعى عليه المذكور وادّعى عليه على مسققات الوقف ومعارض للمدعى وباقي المستحقين فيما يخصهم من ربيع الوقف وان حسونة بن على القاضي المذكور موجودا لانه معتوه لا يحسن التصرف وان المدعى المذكور ارشده من باقي المستحقين للوقف المذكور بما فيهم المدعى عليه المذكور وأصلح منهم لان المدعى عليه المذكور ربع قطعة ارض من ارض الوكالة التي هي من مسققات الوقف المعروفة بسكن المدعى عليه الى ابراهيم الشيخ بغير وجه شرعى وان المدعى عليه يؤجر مسققات الوقف بدون أجره مما لا يظهر تعطل الوقف وليس كذلك لان الوقف له ربيع جسيم اذا أجرة مثله وان المدعى المذكور يريد محاسبة المدعى عليه على ما استغله من ربيع الوقف من حين وفاة والد المدعى الى الآن وإثبات ارشديته بالنظر على الوقف وتحقيق خيانة المدعى عليه ببيع ما يباعه من ارض الوقف بغير وجه شرعى ورد ما غصبه من الوقف وهو القطعة الارض المذكورة ويسئل جوابه عن ذلك ويسئل من محمد محمود المدعى عليه عن ذلك بعد ان استفسر من المدعى عن اسم والد الواقف وجده وذكرا الواقف المذكور واسمه القاضي على ابو الخير بن الاسود وانه مشهور بهذا الاسم ومنفرد به فاجاب المدعى عليه بان اصل ارض المسققات المذكورة جارية في وقف المرحوم القاضي على أبي الخير بن القاضي أبي الحسن على بن القاضي تقي شهاب الدين المشهور بابن الاسود المنصورى وانه انشاؤقه لذلك مع باقي ما وقفه على نفسه مدة حياته ثم من

بعده على ولده القاضي علي وبنت الواقف المذكور هي ستيتة وزوجته ستيتة بنت
 القاضي امام الدين بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى ذريته وتسلمه وعقبه من اولاد
 الظهور دون اولاد البطون ذكوراً واناثاً للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعد انقراضهم
 جميعاً يكون ذلك وقفاً على اولاد أخيه القاضي محمد بن القاضي أبي الحسن علي ذكوراً
 واناثاً ثم من بعدهم فعلى اولادهم وذريتهم وتسلمهم وعقبهم من اولاد الظهور دون اولاد
 البطون للذكور مثل حظ الانثيين وان ذرية الواقف المذكور انقضت ولم يبق منها احد
 وآل الوقف لا اولاد أخيه وان المتداعيين المذكورين ووالديهم من ذرية باقي الواقف
 المذكور والقاضي محمد المذكور وان الوقف المذكور كان في يد كل من والدا المدعي ووالد
 المدعي عليه واعمام المدعي المذكور هم حسنة واحمد ورضوان ومؤمنة وتوفي كل من
 رضوان واحمد عن غير عقب وتوفيت مؤمنة عن ولديها هما الحاج محمد وسعدون
 والحاجة فطومة وصار المستحق للوقف المذكور كل من والدا المدعي وأخيه حسونة
 وولدي أخيه مؤمنة هما الحاج محمد وسعدون وفطومة المذكوران ووالدا المدعي
 عليه المذكورون كانوا يقتسمون ريع الوقف المذكور بينهم على ما يبين فيهما هو لوالد
 المدعي المذكوران بقرارة بطلوا أخيه حسونة أربعة قراريط وولدي مؤمنة قيراطان
 والباقي وهو أربعة عشر قيرطاً لوالد المدعي عليه وتوفي والد المدعي عليه عن ولديه هما
 المدعي عليه وأخته المرأة عائشة وصارا يستحقان ما كان يستحقه والدهما وهو الأربعة
 عشر قيرطاً من ريع الوقف المذكور ورواه في شهر صفر سنة ١٢٨١ دفع للمدعي مجرى
 مقابلة استحقاقه في الوقف لغاية سنة ١٢٨٢ وان المدعي المذكور لم يكن فيه رشد
 ولا ارشدية دوانه هو الارشد من المستحقين في الوقف المذكور وان القطعة الارض التي
 ذكرها المدعي في دعواه ان المدعي عليه باعها للشيخ ابراهيم الشبيخة اصلها من ارض
 الوكالة المذكورة وكانت متعطله على جهة الوقف ومسئولة المنفعة واختلطت بها
 جاورها من الاماكن المنفعة فعرض عن ذلك الى حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي
 قاضي المنصورة حينذاك فتوجه اليها وعالينها واذنه بتحكيمها في ذكرها للشيخ
 ابراهيم الشبيخة ثم في يوم السبت غرة ذي القعدة سنة ١٢٨٢ حضر محمد القاضي
 المدعي مع محمد محمود القاضي المدعي عليه من المنصورة وعرف المدعي محمد محمود
 القاضي المذكور بان الوقف المتداعي بشأنه فهو وقوف من قبل المرحوم نور الدين
 أبي الحسن علي بن نور الدين أبي الحسن علي بن شهاب الدين الشهير نسبة به بأبي الاسود
 المنصوري الشافعي وار الواقف المذكور انشا وقفه لما وقفه من العقار الذي من جلته
 المسقفات المذكور كورة اعلام على نفسه مدة حياته ثم بعده على ولده على خاصة وعلى
 اولاده واولاد اولاده وذريته وتسلمهم وعقبهم وتسلمهم وعقبهم على ما سيحدثه الله له من الاولاد
 للذكور للواقف من زوجته المرأة ستيتة بنت القاضي امام الدين بالسوية بينهم ثم على

مؤرخ في ٢٦ جادى الاولى سنة ٩٨٤ و ذكر المدعى عليه ان بيده صورة مكتوب
 وقف مستخرج من محكمة المنصورة مؤرخ ا - له في ٢٦ جادى الاولى سنة ٩٨٠
 وة - له في ١٧ ذى القعدة سنة ١١٨٦ مشمولة الصورة بياضاً فخراً فضلاً المرحوم
 حسين أفندي قاضى المنصورة حين ذلك فى المحكم فى هذه المرافعة (اجاب) الحمد لله
 بمطالعة صورة الدهوى على الوجه المستطور بهذه المضبطة تبين منها تناقض المدعى
 فى دعواه وعدم صحتها وقد اقر فى دعواه الاولى بان الاستحقاق فى ربيع الوقف بعد
 ذرية الواقف للحرمين الشرعيين وادعى انه من الذرية ثم افاد يدعواه الاخيرة أن
 الربيع بعد ذرية الواقف لذرية انحى الواقف وصرح بان ذرية الواقف انقرضت
 وانه من ذرية اخيه فقد اقر على نفسه والحال هذه بعدم الاستحقاق وان الاستحقاق
 الآن للمرحومين حيث افاد آخر ان ذرية الواقف انقرضت وانه من ذرية اخيه
 وافاد اولاً ان الاستحقاق بعد ذرية الواقف للمرحومين فيعامل باقرا وده فى حق نفسه
 ولا يكون له استحقاق مادام حياً لان الاقرار حجة فاصرة على المقر وحيث تضمن جواب
 المدعى عليه استحقاق المدعى لجزء من ربيع الوقف فلا يكون له أخذ هذا الاستحقاق
 لاقراره على نفسه بانه مستحق للمدعى وحيث ان المدعى تضمنت دعواه الاولى والاخيرة
 ايلولة الربيع للمرحومين فلمن يكون له ولاية قبض الربيع المستحق للمرحومين المطالبة بهذا
 الجزء الذى اقربه المدعى عليه للمدعى لجهة الحرمين الشرعيين قضاء معاملة كل منهما
 بما اقربه والله تعالى اعلم (سئل) عن مرافعة واردة من طرف قاضى المنصورة بافادة مؤرخة
 فى ١٩ ربيع الاول سنة ١٢٨٣ وافادة من المرافعة فى ٢٦ منه مرغوب بها اعطاء الجواب
 مضمونها فى يوم الاثنين عاشر ربيع الاول سنة ١٢٨٣ بدويان مديرية الدقهلية بمحل
 قلم القضايا بمحضر كل من سعادة مدير الدقهلية وحضرة ناظر قلم القضايا وحضرة وكيل
 مفتى أفندي المديرية واطلاعه ادى المدعى المكرم محمد سليم من أهالى تغردمياط ابن
 المرحوم سليم جابى ابن المرحوم محمد سليم جابى على الحاضرين معه بالجلس هما المكرم
 محمد أفندي الطويل مامور بوغاردمياط ابن المرحوم أحمد الطويل ابن المرحوم محمد
 الطويل الخربطلى والمكرم محمد فتح الله الذكر يشأتى بتغردمياط ابن المرحوم حسن
 فتح الله من أهالى الثغرة المرقوم ابن المرحوم الشيخ عبدالحى فتح الله الثابت معرفتهم
 عينا بانه كل من المكرم حسين بدر ابن المرحوم محمد بدر والمكرم عبد الله هريل
 السفان ابن المرحوم حسن هريل من أهالى ناحية عزبة البرج دقهلية بتوثا شرعيابا
 له من الاستحقة اق والنظر على وقف جده الاعدلى لوالده المرحوم محمد جوريجى ابن
 خليل جوريجى زاده بن عبد الله بان من الجارى فى وقف جده المرقوم جميع خمسة بيوت
 سكن ملاصق بعضها البعض كائنة بتغردمياط بحارة تعرف بالتبليطة ويبنها مكان
 سادس مبرع عنه بالوكالة ومصبغة بى روثلاث حوانيت كائنة بالثغرة المرقوم بسوق

المراد حية جميع ذلك وقف اهلى عن جده المذ كوروذ كرحود جميع ذلك وان جده
المذ كوروذ وقف الاما كن المعينة حدودها اعلاه وهو عيسى بكها بمقرده دون غيره على نفسه
ايام حياته ثم من بعده على ذريته ثم على ذريتهم ثم على نسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة
وقد لا بعد نسل وجيلا بعد جيل ثم من بعد انقراضهم يكون ذلك وقفا على عتقائه ثم
على نسلهم وعقبهم على النص والترتيب المذ كوروذ ثم من بعد انقراضهم يكون ذلك وقفا
على مساجد كائنة بدمياط وهى مسجد سيدي محمد البدرى والمسجد المعروف بجامع
البحر وانه شرط النظر على وقفه المذ كوروذ نفسه ايام حياته ثم من بعده لارشد فالارشد
من ذريته بمقتضى حجة الوقفية المسطرة من محكمة دمياط الحاضرة بالمجلس الموضح بها
المجلات المرقومة وغيرها المؤرخة في خامس صفر سنة ألف وثلاث وسبعين وان الوقف
المرقوم انحصر الاستحقاق فيه الا ان في كل من المدعى وشقيقته المرأة حفيظة المدعوة
الا ان فاطمة والحاج على الجندى الحياط وشقيقته رمضان الجندى الحياط يكون
المدعى وشقيقته المرقومة هما ولدا المرحوم سليم جاي ابن المرحوم محمد سليم جاي ابن
الحاج سليم جاي بن مصطفى جوريجي بن محمد جوريجي خليل زاده الواقف المرقوم
ابن خليل جوريجي زاده بن عيسى الله وان هذا النسب ثبت له بمجلس المنصورة
بموجب حجة مسطرة من محكمة المنصورة مؤرخة في سادس عشر رجب سنة ثمانين
وما تين وألف وان عليا الجندى واخاه رمضان الجندى المذ كوروذ بن هـ ماولدا
المرحوم أحمد الجندى بن على الجندى المرزوق والده مالمذ كورولايه المذ كوروذ من
زوجته المرحومة عائشة شقيقة والد المدعى بنت المرحوم محمد سليم جاي المذ كوروذ بن
الحاج سليم جاي المذ كوروذ بن مصطفى جوريجي المذ كوروذ بن محمد جوريجي خليل زاده
الواقف المذ كوروذ شرط النظر المرقوم انحصر في المدعى المذ كوروذ لعدم وجود من هو
ارشد منه من المستحقين المذ كوروذ في الوقف المذ كوروذ وكان شرط النظر منحصرا في
والده المذ كوروذ وتوفي سنة ١٢٣٥ والوقف المرقوم اعلاه في يده واعقب اولادا
أربعة هم المدعى و ابراهيم وراية وحفيظة المدعوة الا ان فاطمة وكانوا قاهرين عن
درجة البلوغ حال موت ابيهم المرقوم وتنصب محمد رضوان جاي ابن الحاج رضوان بن
على رضوان وصيا شرعيا عليهم من قبل القاضى بدمياط حين ذاك بموجب حجة وصاية
شرعية محفوظة بيد المدعى مؤرخة في خامس محرم سنة ١٢٣٥ ووضع يده الوصى
المذ كوروذ على الوقف المذ كوروذ ثم من بعدهم مدة وكل عنه اخاه السيد حمزة في حفظ
ما يتعلق بالمدعى واخوته من اهل الكا ووقف حتى يبلغوا رشدهم ووضع يده الوكيل
المذ كوروذ على الوقف المذ كوروذ واستمر واضعا يده عليه لغاية سنة ١٢٥٧ وفي السنة
المرقومة تمكن المدعى من النظر على الوقف المرقوم لارشدته وانحصار شرط النظر
المرقوم فيه وانه وكل عنه الشيخ سليمان الغلال من اهل الى بغداد دمياط على الوقف

المذكور لدى استخدام المدعى بمصالح الحكومة وعدم استمراره في وطنه بدمياط واستمر
 الوكيل المذكور وواضع عايدته على الوقف المذكور لغاية سنة ١٢٦٠ وفي السنة
 المرقومة منع المدعى المرقوم وكياله المرقوم وعزله من التوكيل ووكيل بدلا عنه الشيخ
 عبدالله المرمن أهالي ثغر دمياط وسافر المدعى المذكور من دمياط واستمر غائبا عنها
 لغاية سنة ١٢٧٧ وحضر في أواخر السنة المرقومة الى دمياط فوجد المدعى عليهم ما
 المرقومين احداثا وضع أيديهم ما على الاما كن الموقوفة المعينة اعلاه بغير وجه حق
 بتعديهم ما على وكياله هو الشيخ عبدالله المرمن المذكور ثم ذكر المدعى ان المدعى عليهم ما
 هدموا البيتين المذكورة حدودهم ما أولا حسب ما ذكره في الدعوى واستهلكا
 انقاضهما وان قيمة ما استهلكا من الانقاض مائة ألف قرش صاغا وانهما اتصرا في
 قطعة ارض من حوش احد البيتين المرقومين باعطائها الى احمد عبد المنعم المذكور
 في حدود البيتين واستولى عليها احمد عبد المنعم المرقوم وادخلها ايديته المملوك له
 وخطها به وان المدعى يريد رفع أيدي المدعى عليهم ما المذكورين عن الاما كن
 المرقومة وتسليمها له ويطلبون بذلك وبتمت من مائة ألف قرش المرقومة اعلاه التي
 استهلكا بها الوجه الشرعي مع رد القطعة الارض المرقومة التي أخرجها من الوقف بغير
 وجه شرعي لجهة أصلها ومحاسبتهما على غلة الوقف المرقوم من سنة ١٢٦٠ الى الآن
 ويسال سؤالهما عن ذلك سئل من المدعى عليهم ما صححت به الدعوى بالنسبة لهما
 بعد تحقق وضع أيديهم ما على الاما كن المعينة حدودها بالدعوى بشهادة كل من المكرم
 حسين بدو أحد شاهدي ثبوت المعرفة المرقومين اعلاه والمكرم عبد السلام ابن
 المكرم عبد السلام حسين من أهالي ثغر دمياط الشهادة الشرعية بالطريق الشرعي
 فاجابا بالا عتراف بوضع أيديهم ما على الاما كن المعينة حدودها اعلاه بالسوية
 وانها موقوفة من قبل الواقف المذكور على الوجه الذي ذكره المدعى وشرط النظر كما
 ذكره أيضا وان المدعى المذكور وأخته حفيظة المدعوة الآن فاطمة من ذرية الواقف
 المذكور اعلاه وان المدعى المذكور تعرض في النظر على الوقف المرقوم اعلاه ولا يعلمان
 من أي تاريخ وان الوقف المرقوم منحه بالاستحقاق فيه في جلة اشخاص منهم المدعى
 وأخته وعلى الجندی ورمضان الذين ذكرهم المدعى ومحمد الطويل ومحمد فتح الله
 المدعى عليهم ما وآخرون وبيننا نسبة بعضهم الى الواقف دون البعض وان المدعى
 المذكور لما صار ناظرا على الوقف المذكور وروى كل عنه الشيخ عبدالله المرمن أهالي ثغر
 دمياط المرقوم وسافر المدعى من الثغر المرقوم وفي حال غيبته طابت المرأة صفة
 المحلية احدى المستحقين المذكورين في جوابهم ما استحقاقها في ريع الوقف المرقوم
 من وكيل الناظر المرقوم وتوافقت مع هادي قاضي دمياط بشأن ذلك والزعم القاضي
 بتسليمها استحقاقها في ريع المرقوم فاجبر الوكيل المرقوم القاضي المذكور بان

ما تحصل تحت يده من بيع الوقف المذكور صرف في مصالح الوقف المذكور وانفق
 باقيه في مصالح نفسه لثقله فاستخضر القاضي المذكور محمد أفندي الطويل أحد المدعي
 عليهما وقرره ناظر على الوقف المذكور لوجود ارشديته عن باقي المستحقين الموجودين
 حين ذلك بتفرد ما طو حمله تقرير من محكمة التفرع المرقوم شامل لذلك وغيره مؤرخ في
 حادي عشر جادى الالف سنة احدى وسبعين ومائتين والفسمبول بامضاء وختم
 نجر الفضلاء الشيخ محمد حسن القاضي بالتفرع المرقوم حين ذلك واستلم الاماكن
 المرقومة ووضع يده عليهما مع محمد فتح الله المدعي عليه الثانى من التاريخ المرقوم وفي سنة
 خمس وسبعين ومائتين و الف صدرت اوامر الحكومة بازالة الاماكن التى يكون بينها
 خلل وتخرب وجرى هدم علوا بيتين المذكورين أولا بالدهوى بمعرفة اعدوان الحكومة
 بغير فعل من المدعي عليهما وأن الانقراض التى انتهت بفعل اعدوان الحكومة باع
 بعضها محمد أفندي الطويل بقيمة مثله وبلغ مقداره ثمانية نحو ألف قرش ونحو مائة
 قرش صاغر صرف بعضه في اجرة القزامة التى هدمت لبناء باع الحكومة وصرف الباقي
 في عمارة باقى اما كن الوقف وان باقى الانقراض وضع بعضه في ترميم باقى اما كن الوقف
 وفي جدار مشترك بين الوقف وبين اجدع بد المنعم والباقي موجود تحت يده لآن ولا
 يعلم ان قيمة الباقي ولا مقداره ولا قيمة ما وضع في الترميم ولا مقداره ثم ذكر محمد فتح الله
 احد المدعي عليهما ان ارشداً المستحقين للوقف المذكور لآن هو محمد أفندي الطويل
 المدعي عليه الثانى فقرر في النظر على الوقف المذكور من قبل القاضي في سنة احدى
 وسبعين المرقومة لارشديته حين ذلك عن باقى المستحقين الذين كانوا حين ذلك معه
 بتفرد ميساط الغيبة من تحققت ارشديته من جميع المستحقين حين ذلك وهو الشيخ
 محمد فتح الله وكان غائباً بصهر الهروسة وكانت مصالح الوقف المرقومة متعطلة عملاً بما
 أفتى به السيد محمد عبد المولى مفتى الحنفية بالتفرع المرقوم من ان لقاضى بلد الوقف
 تقرير الارشاد من الموجودين به لاقام بمصالح الوقف وعدم تعطله ولا ينتظر حضور
 الغائب المندرج ذلك بتقرير نظره المؤرخ اعلاه المحفوظ بيده وان ارشداً المستحقين
 للوقف المرقوم لآن هو المدعي المذكور لاه وان ما بقى من ثمن الانقراض المبيعة
 ضمه الى غلة الوقف المرقوم وقسمه بين مستحقى الوقف واستولى كل منهم نصيبه
 لغاية شهر ذى القعدة سنة سبع وسبعين ومائتين و الف وان غلة الوقف من ابتداء شهر
 ذى الحجة سنة سبع وسبعين المرقومة باقية الى حين عمل محاسبة عن الذى صرف في
 مصالح الوقف وقسمه ما يبق على المستحقين المذكورين اعلاه فلم يصدق المدعي
 المذكور على دعوى المدعي عليهما لاسحقاق لهم فى الوقف المرقوم على الوجه المستطور
 ولا على انهما من ذرية الواقف المرقوم ولا على اتصال نسبهما على الوجه المستطور
 وذكر أنه من حين تمكنه من النظر على الوقف المرقوم لم يطالبه المدعي عليهما باستحقاق

لهم في الوقف ولا في غلته ولم يطالبوا بكياله الاول ولا الثاني بشئ من ذلك واذا كان لهما
استحقاق في الوقف المرقوم يثبتان به لوجه الشرعي وانه يطالبهما الا ان يرفع ايديهما
عن كامل الا ما كن المرقومة المعينة اعلاه وتسلمها له شرعا حيث هو الناظر الشرعي
عليهما بالشرط وهو من ذرية الواقف وقد اعترف بذلك في الحكم (اجاب) الحمد لله
يؤثر المدعي عليهم ما يسلم العقار المدعى به الذي هو تحت ايديهم ما الناظر المستحق نظره
بشرط الواقف لكونه ارشدهم حيث صدق احد المدعى عليهم المقررا ناظرا على الوقف
المذكور على ارشدية المدعي وصدق الاخر على ارشدية شريكه في الخصومة بالنسبة
لباقى المستحقين وقد صدق قاضى على استحقاق المدعى في ربيع الوقف معاملة لهما
بتصديقهما بعد ثبوت وضع ايديهما على ذلك بطريقه الشرعي وهذا في غير ما هو تحت
يد احمد بن محمد المنعم فالمدعى به لا يسترداد لجهة الوقف تكون على ذى اليد ويؤثر احد
المدعى عليهم باداء ما استولاه واعترف به من ثمن الانقاض الى الناظر ليصرف مصلحته
الشرعي ما لم يثبت زيادة على ذلك بعد طلبه ومن ادعى استحقاقه في ربيع الوقف في وجه
الناظر المقر له بالاستحقاق والنظر واثبت دعواه وكان ما يدعيه في الاستحقاق لا يخالف
شرط الواقف يحكم له به وهذا في غير من اقر له الناظر المذكور بالاستحقاق والمشاركة
لنفسه فلا يلزم باثبات بالنسبة للمدعى المذكور والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة قضية
واردة من قاضي المنصورة مضمونها المدعى اسمعيل الجييار المتسبب في القطن من أهالي
منية حضر ابن الحاج احمد الجييار المتوفى الا تقي ذكره على اخيه محمد احمد الجييار من
أهالي الناحية بان في سنة ٧٩ توفى احمد الجييار من أهالي الناحية ابن داود الجييار بن
احمد وانحصر ميراثه في كل من زوجته المرأة سيدة بنت عطاء الله وولديه من المدعى
والمدعى عليه من غير شريك ومخالف عن المتوفى المذكور عما يورث شرعا وذو كرجان
نحاس وغيره ولم يبين ذلك بيا نامة تبين ان المدعى عليه واضح يده على هذه الاعيان
وقبض بعض المبالغ المذكورة يطالب به بما يخصه وقدره عشرة قرار يطونصف وذكر
المدعى عليه انه يملك اعيانا من نحاس وخلافة وواضع يده عليها لنفسه وان المتوفى
المذكور في ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٧٤ في صحته وسلامته اشهد على نفسه انه لا يملك
شيئا سوى ستة اصحن نحاس والدار القديمة الكائنة بالناحية وما عد ذلك فهو ملك
لولده المدعى عليه وان لاحق له فبعثت يده من الاخشاب والاجار والمواشى
وغير ذلك ولا في الدار الجديدة الكائنة بالناحية المتوصل لها من الهجاز المترك
بينها وبين الدار القديمة المذكورة اشهادا مقبولا بالطريق الشرعي وتحرر به جهة من
هذه المحكمة في التاريخ المذكور وتوفى بعد ذلك وترك الدار القديمة المذكورة والسته
اصحن وحيلة نحاس صغيرة ودفينة وزعم وطافقط وحال حياته باع الستة اصحن لزوجه
المذكورة بمبلغ ٥٠٠ قرش وقبضه والمدعى اخذ الحلة والدفينة والمدعى عليه اخذ

الزعبوط وطاعة مسالوة فامر المدعي بتعويض دعواه فذكر ان والدهما المذكور توفي في سنة ١٢٧٩ عن زوجته وولديه المذكورين من غير شريك وانه حال صحته بعد ان اقر بانه لا يملك شيئا سوى الستة اصحن والدار القديمة وان ما عدا ذلك فهو ملك المدعي عليه حسب ما ذكر ملك جلة اشياء ذكرها وبين بعضها في مجالس متعددة وبقى بعضها محجولا وطلب اليه بنصيبه ميراثا عن ابيه وسئل المدعي عليه عما صحت فيه الدعوى فاجاب بالاعتراف بوفاة والده المرقوم وانحصر ارادته في كل من زوجته وولديه المذكورين وان والده لم يترك ميراثا عنه سوى ستة اصحن لا يعرف وزنها ولا قيمتها ودفعية صوف وزعبوط صوف وداراه معروفه بالقديمة الكائنة بناحية كذا بحارة كذا وانه بعد موته استولت زوجته على الستة اصحن في نظير دين لها عليه واخذ المدعي الدفعية والمدعي عليه الزعبوط ثم باع المدعي لاختيه المدعي عليه نصيبه من الدار القديمة بحجة محررة من المحكمة محفوظة تحت يده وان والده لم يترك شيئا بعد الاقرار الذي انطوت عليه الحجة المرقومة بالدعوى وانكر ما عدا ذلك جميعه فكلف المدعي اثبات ما انكره المدعي عليه شرعا فعرف انه لا يحضر بيته على ما عرف المدعي عليه انه ملكه وانه يرغب عرض صورة ما صدر منه ومن المدعي عليه على حضرة مفتي السادة الحنفية بمصر المحروسة وبحسب ما يقيد بحضرته يكون ممثلا له في الحكم (اجاب) قد رفع اليها في هذه القضية سابقا سؤال واجيب عنه من هذا الطرف بتاريخ ٨ محرم سنة ٨٣٠ وقيد في كتاب الدعوى من هذه الفتاوى بهذا التار يخولفظ السؤال والجواب حقيقيا في رجل له ولدان في معيشته وعياله معينان له في المكسب وصنعتهم واحدة اقرار الاب بانه لا يملك الاشياء معينة امن الخامس ودارا قديمة وان الدار الجديدة وجميع الاخشاب والاحجار والمواشي والامتنعة الموجودة تحت ايديهم هي ملك لابنه الكبير وحرر بذلك حجة شرعية ثم استمر الاب وولدها يكتبون حال كون الولدين معينين لابيهم ما في المكسب وجدد الاب بعد هذا الاقرار اشياء لنفسه من جنس ما اقر بها الابنه وكانت الدار الجديدة المقر بها لابنه خفية فيمنها ومضى على ذلك نحو خمس سنين ثم توفي الاب عن ولديه المذكورين فوقع اختلاف بينهما في الاشياء الجديدة فالولد المقر له يدعي انها ملكه خاصة وانها كانت موجودة وقت الاقرار داخله فيسه والولد الثاني يدعي حدودها بعد الاقرار من قبل ابيه وينكر وجودها وقتها فيكون القول قوله في ذلك ومن تطلب منه البيهات اجاب القول قول ولد المقر الذي لم يقر له ابوه بعينه في انكاره وجودها ووقع الاختلاف في وجوده وقت الاقرار الذي هو من جنس المقر به وعلى المقر له اثبات وجوده وقت الاقرار كما صرح به اماما ونافي نظائر هذه المسئلة والله اعلم فينبغي ايضاح الحادثة من قبل المتنازعين فان اوضحها وكانت كما ذكر في سؤال الفتوى المذكورة وان الاعيان المدعي بها في ايديهم بعد الاقرار وكان الولدان في معيشة ابيهم امام معينين له في صنعتهم ووقع الاختلاف في

حدث هذه الاشياء مع - دمه فالحكم كما ذكر في الفتوى وان لم يكن الامر كذلك بل انكر المدعي عليه وجود الاشياء المدعى بها كليا وانها لم تكن في يده فسايع المدعي دعواه به وانه موروث عن ابيه واستولى عليه اخوه يؤمر باثباته فان أثبتته يحكم له بنصيبه منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف حضرة قاضي المنصورة عن قضية وارثة بافادة من مديرية المنصورة الى ضابطية مصر في ٢٤ جدي الاولى سنة ٢٨٣٠ بالاحالة على هذا الطرف وتكرر من الضابطية في ٤ ج سنة تاريجته بطلب الافادة وحاصل القضية ان امرأة ادعت على أخرى وصى شرعية على محجورتيها القاصرتين من قبل الحاكم الشرعي بان المدعية اشترت هي ومورث المدعي عليها ومحجورتيها المملكتين نسبة سووية بينهما جميع بنساء دار موضوع بالارض البراح السكائنة بظاهر المنصورة وعينت حدودها الاربعة وأشارت اليها في الدعوى من بائنه ما فلان وذكرت نسبة الى الجدة وهو المالک لذلك البناء بكذا من الثمن نصفه من مال المدعية ونصفه من مال مورث المدعي عليها وان البائع استلم الثمن المرقوم من - ما وسلمه - ما ببناء الدار المرقومة فاستلماه منه ووضعاً ايديهما عليه معا وكان ذلك في ١٠ صفر سنة ١٢٧٣ وكان البناء المرقوم مشتملا على واجهة الباب التي هي بالشا رع وعلى قاعتين جميعه من اللبني الاخضر وفي اواخر الشهر المرقوم هدمت المدعية وشريكها بناء القاعتين وجداده لانهما من مالهما وبلغ مقدار ما صرف عليه من مائة عشرة ألف قرش عملة دارجة ووضعاً ايديهما على ذلك الى سنة تسع وسبعين ومائتين وألف ثم سافرت الى مصر وتركت شريكها واضعاً يده على الدار مفردة الى ان توفي في شهر محرم سنة تاريجته وانحصر ميراثه في زوجته المدعي عليها وبناتها محجورتيها من غير شريك فوضعت المدعي عليها ايدها به - دمه - الى جميع البناء المذکور وعارضت المدعية ومنعتها عن وضع يدها على النصف الجاري في ملكها على الوجه المسطور بغير حق وتطالب برفع يدها عنه وتسليمه لها شرعا وطلبت سؤالها عن ذلك يسئل من المدعي عليها عن ذلك بعد تحقق وضع يدها على البناء بشهادة شاهدين بالطريق الشرعي فأجابت بالاعتراف بوضع يدها على ذلك مفردة بما يقتضي انه ملكها هي ومحجورتيها المرقومتين بالارث من مورثهما المذکور وان المورث المذکور اشتراه لنفسه خاصة في التاريج المرقوم من البائع المذکور بالثمن المعلن بالدعوى من ماله الخاص به وانه هدم القاعتين المذكورتين وجدد بناءهما من ماله لنفسه ومات وهو يملكه في يده وتركة ميراثا عنه للمدعي عليها وبناتها المذكورتين وأنكرت ما عدا ذلك فسكت المدعية اثبات ما أنكرته المدعي عليها فاحضرت حسنا كنفانيا الخواص وشهد في وجه المدعي عليها بان المدعية هذه اشترت مع مورث المدعي عليها فلان بن فلان لا يعرف اسم جدده جميع بناء هذه الدار المشار اليها في الشهادة الموضوع في الارض البراح وذكر حدودها ومن بجلتها ان الحد

الشرقي الى دار ملك ابراهيم غنا لا يعرف اسم ابيه ولا جده والغربي الى دار محمد
 الفخري لا يعرف اسم ابيه ولا جده بالسوية بينهما من محمد الفخري الى المذ كور الذي
 لا يعرف اسم ابيه ولا جده بثمن عينة كالدعوى دفعه له من مالهما في شهر صفر سنة
 ١٢٧٣ ولا يعرف كان في أي يوم منه تم هذا بناء القاعتين من الدار المذ كورة حيث
 كانت مشتملة على واجهة الباب والقاعتين واحداً بديل ما هدماه من بناء القاعتين
 اللتين بها الآن المشار اليهما في الشهادة وصرفا في عمارتهما من أيديهما ولا يعرف
 مقدارهما واستمرسا كمن فيهما الى أن سافرت المدعية الى المهروسة من نحو ثلاث سنين
 ولا يعرف شيئاً غير ذلك واحضرت موسى خلفا وشهد شهادة غير معتبرة شرعا واحضرت
 احمد اباجيل القطان من المنصورة وشهد شهادة موافقة لدعواه واحضرت ابراهيم
 الطاهري وشهد شهادة غير معتبرة ثم احضرت عبد القادر سليمان الحصري وشهد
 ايضا بدون اشارة للبناء بعد حضور البائع وتصديقه على دعوى المدعية فستل من
 مفتي المديرية الشيخ عبد القادر السكلاس عن هذه الدعوى فاجاب بقوله حيث لم تات
 المدعي عليها بدفع شرعي ولا طعن شرعي في البينة المذ كورة تزكي هذه البينة ويحكم
 للدعية بما تدعيه ثم حضرت المدعي عليها وعرفت ان البناء المذ كور ملك لزوجها
 المتوفي بمقتضى حجة محررة من هذه المحكمة في سنة ١٢٧٧ فكشف عنها فدل الكشف
 على ان زوجها ادعى على البائع المذ كور بانه باع له بناء هذه الدار بهذا الثمن وقبضه
 منه وان البائع واضح يده الى الدار وما نفع للمدعي من وضع يده عليها او يطالبه برفع يده
 عنها وسال جوابه فاجاب بقبضه المبلغ المذ كور ووضع يده على الدار المذ كورة وانه لم
 يصدر منه بيع في الدار فاحضر المدعي شهودا شهد بتبعية المدعي من المدعي عليه
 بالثمن المذ كور وكذا وصدق المدعي عليه على الشهادة وبذلك صار المشتري يستحق
 بناء الدار المذ كورة الى آخر ما ذكر في ما فاحيل النظر على حضرة المفتي المذ كور
 ايضا فاجاب بقوله الحمد لله صار الاطلاع على صورة هذه الحادثة والافادة عن ذلك
 انه كما سبق القول من ان تزكي البينة الشرعية والمراد من ذلك تزكية من يكتفي به شرعا
 الموافقة شهادته للدعوى وهو حسن كنانا الخواص واحمد ابوجبل القطان وحينئذ
 يحكم للدعية المذ كورة بما كية النصف في البناء المذ كور المشار اليه في الدعوى والشهادة
 وهذا اذا لم تبد المدعي عليها دفعا ولا طعنا شرعيين وامامات عللت به من الحجة المنسوخة
 صورتها بهذه المرافعة فهو غير معتبر شرعا ولا يعول عليه سيما وهي غير مستوفية للامور
 الشرعية فهي فاسدة قطعاً ما عدا تاريخها عن تاريخ الدعوى وتصديق المدعي تلقى الملك
 منه على دعوى المدعية ست ابوها المرأة المذ كورة وقد قالوا

وكل عقد بعد عقد جددا فباطل الثاني لانه سدا

وهذا على فرض ان الحجة المذ كورة صحيحة شرعا والله تعالى اعلم ثم ذكر الشاهدان

المذكور ان سرا وعلنا التزكية الشرعية وحكم ملكية المدعية لنصف البناء المذكور
وامرت المدعى عليها بتسليم ذلك لها فالحكم (اجاب) هذه القضية اضمنت امرين
احدهما دعوى الخارج وذى اليد الشراعية من واحد مع اتحاد التاريخ وذلك بالنسبة الى
البناء السابق المدعى شراؤه الذى بقى منه الواجبة وهدم منها لقاعتان حسبما يفهم
من الفاظ هذه المرافعة وقد ادعت المدعية شراؤه نصف البناء المذكور من البائع المعلوم
بذكر اسمه ونسبه الى الجدوان مورث المدعى عليها الشترى النصف الاخر منه فى تاريخ
واحد وانهم ما وضعوا ايديهم على ما اشترياه وية من ذلك التاريخ وتصر فافيه الى ان
سافرت والمدعى عليها ادعت شراؤه مورثها جميع البناء المذكور لنفسه من البائع المذكور
فى ذلك التاريخ والحكم فيه انه تقدم بينة ذى اليد على بينة الخارج فاذا اثبتت المدعية
وضع يدها السابق من تاريخ الشراء لنصفه وقد ادعت المدعى عليها مورثها جميع
البناء المذكور تكون المدعية ذات يد بالنسبة لهذا النصف المتنازع فيه والمدعى عليها
خارجية بالنسبة له اذا العبرة لليد السابقة دون الحادثة فعلى فرض ثبوت سبق وضع يد
المدعية مع شريكها مورث المدعى عليها مع دعواها نصف ذلك ودعوى المدعى عليها
القائمة مقام مورثها شراؤه مورثها كله من البائع المذكور يكون النصف منه سالما
للمدعى عليها بالامنازعة وتصر فيدها ويد مورثها الى هذا النصف وينصرف وضع
يد المدعية الى النصف الاخر المتنازع فيه وقد علمت ان بينة ذى اليد احق فى مثل ذلك
لكن شهادة احد الشاهدين المزكيين فى هذه الحادثة وهى شهادة حسن كنانى
الخواص بالنسبة الى الشراء غير مقبولة شرعا لانهم يعين البائع بنسبه بل قال لا اعرف
اسم ابيه ولا جده فكانت شهادة بالشراء من مجهول وهو بمنزلة المالك المطلق والدعوى
عين فيها البائع باسمه ونسبه فلم يحصل التطابق بينهم افتردا كونها باكثر وهذا على فرض
تصريح الشاهد بملك المشهود له فى الحال وانه اشتراه من المجهول او ذكر ملك البائع
وقت العقد او ذكر القبض والتسليم مع انه لم يوجد ذلك ايضا فى الاقروية من الخامس
فى دعوى البيع والشراء وفى شرح الطحاوى من ادعى شيئا بسبب الشراء ان ادعاه من
صاحب اليد يحتاج الى اثبات العقد بسبب وذكر فى الجامع انه يشترط ايضا والبائع
ملكه وان ادعاه من غيره لا يصح حتى يذكر احد الاشياء الثلاثة اثبات المالك لباته
وقت العقد او اثبات المالك لنفسه فى الحال او اثبات القبض والتسليم ولا بد من ذكر الثمن
فيهما اه ومن المعلوم ان الشهادة كالدعوى وشهادته بالبناء فى الامر الثانى الا فى
ذكره لاغية ايضا صرحوا به من ان الشهادة اذا بطلت فى البعض بطلت فى الكل
فبقى معنا شطرا واحدا وهو كالمشهد عليه آخر شهادة مطابقة للدعوى والامر
الثانى دعوى بناء القاعتين المذكورتين خلاف النواجبة التى بها الباب وهذه الدعوى
من باب دعوى المالك بسبب يتكرر وقد صرحوا فيه بان بينة الخارج احق وقد علمت

عما تقدم ان المدعية اذا ثبت وضع يدها السابق حسبما ذكر في دعواها تكون هي ذات اليد بالنسبة لنصف البناء المذكور المتنازع فيه والمدعى عليها خارجة بالنسبة له فتقدم يد المدعى عليها في ذلك ان كان لها يد في ذلك والا هل بيينة المدعية اذا استوفت شرائط الصحة اذا القول بتقدم يد المدعى اليد او الخارج اجابها وعند التعارض باقامة كل منهما ما بيينة تطابق دعواه اما عند عجز احدهما عن اثبات دعواه فانه يقضى للاخر لكونه قد ورد دعواه بالبرهان واما اذا لم تثبت المدعية وضع يدها السابق فتكون هي الخارجة وتكون المدعى عليها صاحبة اليد وينعكس الحكم في الامرين المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة مرافعة من قاضي بليدس حاصلها ادعى محمد افندي على مامور ضابطية بليدس سابقا على اسم عيل البطريق الحاضر معه بالمجلس بان المدعى يستحق بئمة المدعى عليه ثلاثة وعشرين بينة وتوذهما قيمتها بالصاخر الف وسبع مائة قرش واربعة وسبعون قرشا وثمانية عشر فضة ثمن بغل احمرا لاون كان اشتراه المدعى عليه من المدعى بالقدر المذكور من مدة اربعة اشهر واستمر بئمة الى يومنا هذا وانه اقرب لذلك الذي بيينة شرعية ويطلب اخذ المبلغ المدعى به من المدعى عليه لانفسه بالوجه الشرعي ويسال سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه فاجاب مصدقا على انه اشترى البغل المذكور من المدعى المذكور في التار يخ المرقوم بشماقية جنهيات بيينة وتوذهما قيمتهما مائة قرش وسبعة عشر قرشا وثمانية اناصاف فضة وان البغل المذكور اقام عنده ثلاثة ايام ثم هلك وانه نقد البائع المذكور من اصل الثمن خمسة جنهيات افرنكي قيمتها اربعمائة قرش وسبعة وثمانون قرشا ونصف قرش وذلك بعد الشراء المذكور بخمسة ايام ولم يبق بئمة سوى مائة وتسعة وعشرين قرشا وثمانية وعشرين فضة ووجد الباقي كليا فطلب انما من المدعى بيينة تثبت دعواه المذكورة فاحضر الحاج عبد الحميد حجابا العطار فشهد بان في اول ربيع الاول سنة ٨٣ توجه الشاهد المذكور الى الافندي المذكور بقصد ان يطلب منه دراهم كافت بئمة له وطلبها منه فاجابه بان في هذا الوقت لم يكن عندي دراهم ثم ارسل الى اسمعيل البطريق الحاضر بهذا المجلس واحضره وطلب منه دراهم ليدفعها الى الشاهد المذكور فاجابه بانه يخرج يحضرها اليه وذهب فلحقه الشاهد المذكور ووساله عن الدراهم بقوله ان عندك للافندي المذكور خمسة وعشرين جنهيا بيتو على سبيل الاستفهام حكم ما خبره الافندي فافتر له بان عنده له ثلاثة وعشرين جنهيا بيتو فقط ثمن بغل واني احضر اليك في هذا اليوم بالذكاك ان مضى اليوم ولم يحضر وبعد ذلك اخذ الشاهد المذكور دينه من الافندي ثم احضر الشيخ حسنين عاجز فشهد بان في يوم الثلاثاء الماضي كان الشاهد المذكور بمنزل حضرة محمد افندي المدعى بقصد ان يسلم عليه فحضر اسمعيل البطريق الحاضر بهذا المجلس وعليه اثر الغضب فصاله الافندي عن غضبه فاجابه بان حضرة علي افندي مامور

ضابطية بليبس حلاقه على دفع المبلغ المطلوب منه محضرة محمد افندي المذكور فعرفه
 محمد افندي بانك لما اخذت مني البغل بخمسة وعشرين جنيتها بينتو حكم ما كان
 مشتر به بذلك الشيخ احمد الطناني الصراف وبعدا قامته عندك اربعة ايام حضرت الى
 بالقاهرة واخبرتني بانك اشتريت مني البغل بخمسة وعشرين جنيتها بينتو وهو زائد
 في الثمن فتركت له جنيتين اثنين وصار ثلثة وعشرين جنيتها بينتو من غير قصير
 ولما حضر الحاج عبد الحميد بعد مدة وطالب مبالغته مني وطلبت منك الدراهم المذكورة
 هل دفعت لي شيئا فاجابه مقربا بان هذا صحيح ولكن البغل المذكور اقام عندي ثلاثة
 ايام ومات وانما توجه للمديرية اعرض في ذلك وغير ذلك لا يعلم شيئا فسالنا من المدعي
 عليه عن حال الشاهد من فابدى في الشاهد الاول مطعنا بقوله انه رفيق المدعي وصاحبه
 وانه لما صار التحقيق السياسي بعرفة وكيل قلم قضايا بناحية بليبس بين جلة أممخاص
 وبين الافندي المدعي كان الحاج عبد الحميد الشاهد من جلة الذين يعلمون ما ابداه
 أهالي الناحية في الافندي المذكور وحين طلب لاراء الشهادة عليه عرف بعدم علمه
 اشي مما ابدوه وكذلك عرف بان الشاهد الثاني لم يسمع اقراره بشي في هذا الحكم (اجاب)
 شهادة الحاج عبد الحميد حجاب وان كان المتبادر منها انما شهادة باقرار المدعي عليه
 بالدين فظننا انه يبره فيما بينه من بغل الا انما احتمل الاقرار بالامانة لان قول الشخص له
 عندي كذا ثمن كذا محتمل ان معناه وضع عندي هذا الثمن بعد قبضه من رجل آخر
 امانة او هو عندي امانة لكوني كنت وكيل عنه في بيعه وقبضت ثمنه فهو عندي
 امانة ويحتمل ان معناه له عندي ثمن كذا اشي اشتراه المقر من المقر له ومع الاحتمال
 في الشهادة لا يقضي بهما لم يصرح في اقراره بقوله ثمن بغل اشترىته منه لئلا هذا
 الاحتمال وكان نصافي المطلوب وحيث احتملت هذه الشهادة يطلب من المدعي
 شاهدا آخر فان اقام شاهدا آخر وطابقت شهادة الشاهدين دعوى المدعي وزر كيا يحكم
 بشهادتهما ولا عبرة بالظن المذكور من المدعي عليه على الوجه المستطرد واذا اقام
 المدعي عليه بينة تثبت ما ادعى دفعه الى البائع من الثمن يحط عنه بقدره ويطالب
 بالباقي والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف حضرة قاضي
 طنطا داموا ورخته في ٢٠ ب سنة ١٢٨٣ مضمونها ادعت المرأة الحسابة نفقة
 بنت المرحوم ابراهيم البقري من أهالي طنطا على المحاضرتين معها بالجلس الشرعي
 هما المرأة خضرة بنت مصطفى رمضان من أهالي عزبة طوخ احدي زوجتي المرحوم
 الشيخ محمد البقري ابن المرحوم حسنين البقري من طنطا والمرأة صبيحة بنت المرحوم
 السيد بدوي عطاء من أهالي الهمة الكبرى زوجة المرحوم محمد البقري المذكور
 بان المرحوم الشيخ محمد البقري ابن المرحوم حسنين البقري المذكور توفي الى
 رحمة الله تعالى واتحصن امره الشرعي في زوجتيه المذكورتين بحق الربع فرضا وفي
 المذمومة المذكور من غير شريك لكونها ابنة عمه ولم يكن له فرع وارث ولا عاصب ولا

صاحب فرض ولا ذورحم أقر بـ منها وذلك لان المتوفى هو الشيخ محمد البقرى بن
حسنين البقرى بن فياض البقرى بن سلامة البقرى المجاهدى طنتدا كان وان
المدعية المذكورة هي الحاجة نفيسة بنت ابراهيم البقرى بن وهب - البقرى بن فياض
البقرى بن سلامة البقرى المجاهدى المذكور وان والدته حسنين ووهبة تسمى خضرة
ولا تعرف والدها وان المدعى عليها اوضحان أيديهما على تركة المتوفى المذكور التي
من جملتها جبة جوخ قيمتها مائة قرش وطاقا ايهما باسحقا قها في تركة المتوفى المذكور
وتسأل جوابهما عن ذلك سئل من المدعى عليهما عن ذلك فاجابتا بالاعتراف بوفاة
المتوفى المذكور وانحصار ارث المتوفى فيهما وفي المدعية حسب اقرار المتوفى وهو
في مرض موته وبوضع أيديهما على تركة المتوفى المذكور التي من جملتها الجبة المذكورة
ودار بقا حية طنتدا ثم بعد ذلك ادعى المكرم مصطفى السجيني ابن المرحوم احمد
السجيني من طنتدا بطريق وكالة الشريعة عن والدته المرأة فاطمة بنت المرحوم محمد
البقرى بن احمد البقرى بن سلامة البقرى الثابت توكيله عنها بالطريق الشرعى
بوجهه الشرعى فيما سيذكر أدناه بشهادة كل من مصطفى الشبيني ابن المرحوم سليمان
الشبيني ومحمد عطيفة ابن المرحوم حسن عطيفة كلاهما من طنتدا على المدعى عليهما
المذكورين أعلاه ان زوجه - ما المرحوم هو الشيخ محمد البقرى المذكور أعلاه توفي
الى رحمة الله تعالى وانحصر ميراثه الشرعى في زوجتيه المذكورتين وفي موكلة المدعى
اكونها هي فاطمة بنت محمد البقرى بن احمد البقرى بن سلامة البقرى والمتوفى محمد
البقرى بن حسنين البقرى بن فياض البقرى بن سلامة البقرى وان ووهبة المذكور
أعلاه الذى تدعى في شأنه المرأة نفيسة المذكورة بانه ابن فياض هو ابن سلامة أخو
فياض المذكور وأخو احمد وان فياض و احمد أخوان شقيقان ووالدتهما المرأة
خضرة فلم تصدقه المرأة نفيسة المذكورة على ذلك فاقتضى عرض هذه الحادثة على
حضرة العلامة الشيخ بكرى الحلبى مفتى مجلس طنتدا خاليفيدا الحكم الشرعى فيها
للإجراء على موجب وجهه هل يثبت ارث المدعية الحاجة نفيسة المذكورة أعلاه بتصديق
الزوجتين المذكورتين على ذلك من غير تصديق وكيل المدعية الثانية على ذلك واذالم
يثبت بذلك فهل يثبت بيينة تشهد على ان المتوفى أقر في مرض موته على انها هي الوارثة
من غير تصديق المدعية الثانية واذالم يثبت بذلك هل يثبت ارث المدعية الثانية
باحضار بيينة تشهد بثبوت ارثها للمتوفى المذكور حسب الدعوى من غير تصديق باقى
الورثة اولا يثبت وما حكم الله في ذلك افي - ادوا الجواب فأفاد عليها بقوله مشمول باسمه
وختمه - الحمد لله وحده المنصوص ان تورث ذوى الارحام مقدم على المقر لها بالنسب
فاذا ثبت الوكيل المذكور حسب موكلة على الوجه المشروح يحكم بميراثها للمتوفى المذكور
وتمنع المقر لها بالنسب سواء ثبت ذلك باعتراف الزوجتين او بالبيينة لما علمت نعم اذا

أثبتت نفيسة المقر لها بالنسب بالبيعة العادلة أو بأقرار موكله الوكيل أنها بنت عم المتوفى
أو مساوية لها تشاركها في الميراث المذكور وإنما يتبرأ قرار الموكل المذكور بعد ثبوت
وراثتها للمتوفى المذكور فتزاحمها حينئذ في الميراث فقط والله أعلم بعملها بما أفاده حضرة
المفتي الموقر إليه صار احضار المدعى عليهم مع مصطفى السجيني المدعى الوكيل عن
والدة المرأة فاطمة المذكورة وتلى عليهم ما أفاده المفتي الموضح أعلاه وطلب من
المدعى بيعة تثبت ما ادعى به فاحضر المحكم مصطفى الشنوافي ابن المرحوم الشيخ
اسماعيل الشنوافي من طنتدا واستشهد بما يعلمه في ذلك بطلب المدعى فشهد بعد
استشهاده بمواجهة المتداعيين بقوله أشهد أن فاطمة والدة مصطفى السجيني المدعى
بنت المرحوم محمد البقري ابن المرحوم احمد البقري ابن المرحوم سلامة البقري
الفلاح وأن المتوفى هو المرحوم الشيخ محمد البقري ابن المرحوم حسين البقري ابن
المرحوم فياض البقري ابن المرحوم سلامة البقري المذكور أعلاه وأن والدة فياض
واحد تسمى خضرة واحضر المحكم الحاج احمد الشنوافي ابن المرحوم الشيخ اسماعيل
الشنوافي من اهالي طنتدا وشهد بعد استشهاده بمواجهة المتداعيين مثل شهادة الاول
حرفا بحرف واحضرت المرأة نفيسة الشيخ ابراهيم الحجامي البقري ابن المرحوم الحاج
محمد البقري والمرأة فاطمة بنت المرحوم علي الضبي واختها عائشة بنت المرحوم علي
الضبي المذكور وطلبت المرأة نفيسة الاستماع الى شهادتهم بوجه المدعى عليهم ما
فاستشهدوا بطلب المدعية فشهد كل واحد منهم على انفراده بوجه المدعى عليهم أن
المرحوم محمد البقري هو ابن المرحوم الحسين البقري ابن المرحوم فياض البقري ابن
المرحوم سلامة البقري وأن المدعية هي المرأة نفيسة هذه بنت المرحوم ابراهيم
البقري ابن المرحوم وهبة البقري ابن المرحوم فياض البقري ابن المرحوم سلامة
البقري المذكور وأن والدة وهبة وحسين تسمى خضرة وأن الوارث لهما البقري
المتوفى المذكور هي المرأة نفيسة المذكورة مع زوجته المذكورة تين وأنه لا وارث له
سواهن في المحكم (أجاب) اذ صحت دعوى المدعية الاولى اعني المرأة نفيسة واحضرت
الحجة المدعى بها المقر بوجودها للاشارة اليها وعرفت الجسد الجامع وأم الاخوين
بذسبهم ما تم شهدت بينهما طبق دعواها فانه يقضى لها بالميراث بعد التعديل مع الزوجتين
لكونها بنت ابن عم الميت وهي مقدمة في الميراث بعد ثبوت نسبها بالبيعة لا بالأقرار من
قبل الميت أو الزوجتين على المدعية الثانية لكونها بنت ابن عم أبي الميت وهي ابعد
من الاولى حيث لم يحكم ولا بما يناقض النسب الذي ذكرته وليست المدعية الاولى
بنت عم الميت كما عر به في هذه المرافعة كما يظهر لمن تأمل فيها وإذا حصل ما ذكر
فلا عبرة بدعوى المدعية الثانية على هذا الوجه ولا ميراث لها على فرض صحة دعواها
واقامة بيعة عاملا على أنها ادعت على الزوجتين ولم تجيبا بشئ وكلفت اثبات دعواها

وفاية ما ذكر فيها ان المدعية اولاً لم تصدقها على دعواها مع كونها لم يدع عليها بشئ ولم تدع هي ما لا لاحقاً لتثبت الذنب في ضمنه وهو شرط ومن المعلوم انه لا تطلب البينة قبل تمام الدعوى وصحتها من المدعى وجواب المدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف حضرة قاضي طنتداهضه ونها بحضرة كل من فلان وفلان ادعى حضرة مصطفى بك أمين ابن المرحوم محمد أمين باشا مدير الخراطوم سابقاً معاون دائرة والدته سعادة أفندينا المرحوم عباس باشا هي بنه هانم بنت عبد الله على المحاضر معه بالجلاس الشرعي شيخ العرب هلى أبي بريدان هذا ابن المرحوم عبد الله أبي بريدان من عربان الاشراف المقيم باراضى بلتاج بان المدعى عليه هذا بدمه مبلغ قدره سبعة عشر ألف قرش وسبع مائة قرش وسبعة عشر قرشاً وخمسة أصداف فضة صاغاً لسعادة بقبه المشار اليها أعلاه باقى ايجار اطيانها باراضى بلتاج البالغ قدرها مائتين وعشرين فداناً التجارية في استئجار المدعى عليه وذلك عن باقى ايجار سنة ١٢٨٢ وان سعادة المشار اليها وكلت المدعى هذا في استخلاص المبلغ المرقوم من المدعى عليه وتسليمه منه ويطالبه بذلك شرعاً حيث استوفى منفعة الاطيان في السنة المذكورة ويسال جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف باستئجاره مائتين وعشرين فداناً من الاطيان التجارية في استحقاق بنه المشار اليها موكاة المدعى المذكور باراضى بلتاج وانه مستأجر لثنتين وعشرين فداناً سنة ١٢٨٢ وسنة ١٢٨٣ منها مائة وعشرون فداناً ايجاراً الفدان الواحد منها مائة قرش وعشرون قرشاً صاغاً في كل سنة ومائة فدان سحر الفدان الواحد منها في كل سنة ثلثمائة قرشاً صاغاً وان حضرة مالكة الاطيان المذكورة المشار اليها وكلت المدعى في طلب المبلغ المرقوم منه وان جلة ايجار سنة ١٢٨٢ عن الاطيان المذكورة مبلغ قدره ٧٨٢٤٠ قرشاً صاغاً وصل من ذلك له بعد الله عمارة المحاضر بالجلاس الوكيل من طرف المالكة قبل المدعى في قبض ايجار الاطيان المذكورة مائتان وعشرون جنيتها افرنكياً عنها ٢١٤٥٠ قرشاً صاغاً وباقي المبلغ ايجار سنة ١٢٨٢ دفعه أيضاً الى عبد الله عمارة المذكور بحضور مصطفى دبور هراف الناحية وانه لم يكن طرفه المشار اليها من ايجار سنة ١٢٨٢ شئ وانه دفع المائتين وعشرين جنيتها افرنكياً المذكورة أعلاه قبل حلول توفى سنة ١٢٨٢ بشهروا باقى المبلغ مدفوع لعبد الله عمارة في بحر سنة ١٢٨٢ فلم يصدق المدعى على ذلك وعرف المدعى ان المدعى عليه دفع من ايجار الاطيان المشروحة أعلاه عن سنة ١٢٨٢ مبلغاً قدره ٥٩٤٠٣ قرشاً صاغاً وان الباقي طرفه من ايجار سنة ١٢٨٢ المبلغ المدعى به وعرف عبد الله عمارة المذكور انه لم يأخذ من المدعى عليه المبلغ الذي قدره مائتان وعشرون جنيتها افرنكياً المذكورة ولم يكن وكيله في القبض ولا في الايجار فطلب من المدعى عليه بينة تثبت ما أجاب به

فوجد باحضارها في يوم الخميس القابل حيث ان يفتهو بينهما مسافة وعلى ذلك تفرقوا
واقع ذلك في يوم السبت غرة شعبان سنة ١٢٨٣ ثم في يوم الخميس ٦ شعبان سنة
١٢٨٣ حضر المدعي والمدعى عليه وعبدالله حمارة المذكور وعرف المدعي عليه
انه احضر البينة التي تشهد له بدفع المائتين وعشرين جنهما عبدالله حمارة المذكور
فطلب منه احضارها فاحضر على بن محمود ابن المرحوم محمود أبي حسن من عربان
الهنادي المقيم باراضي صندلا وامتشهدهما علمه في ذلك فطلب على ابي بريدان هذا
فشهدان عليا ابا بريدان دفع لعبدالله حمارة هذا مائتين وعشرين جنهما افرتمكيا عدا
ونقد او سلم ذلك منه عبدالله حمارة هذا عن ايجار ارض والدته عباس باشا الكائنة
باراضي بلتاج عن ايجار سنة ١٢٨٢ المستاجر لها على ابي بريدان المذكور وروان
تسليم على ابي بريدان المبلغ المرقوم لعبدالله حمارة المذكور وهو بطلب عبدالله
حمارة من على ابي بريدان المذكور ايجار الاطيان زراعتهم من سنة ١٢٨٢ لكونه
حاكما بالناحية لتحصيل اموال اراضي المشار اليها من طرفها واحضر ابا طالب يوسف
ابن المرحوم يوسف الطويل من عربان أي عونة المقيم باراضي صندلا وشهد مثل
شهادة الاول حرقا بحرف وطعن عبدالله المذكور في شهادة الشاهدين المذكورين بانه
كان جالسا بقيدارية العطارين فرعليه الشاهدان المذكوران مع رجلين آخرين
لا يعرف اسمهم ما وصار ايجار ان عليه ويرجعان المرة بعد المرة ففهم من تردد ورورهما
عليه ان قصدهما بالمرور عليه معرفته لاجل شهادتهما عليه فقام من محله وتوجه لجهة
مقام السيد فلحقاه مع ابن المدعي والرجلين اللذين معهم فامسك فيهما الشاهدان
المذكوران وقال لاه أنت عبدالله حمارة وكشفاه عن وجهه فامسك فيهما وقال لهم انا
معكم وتوجهوا الى الضابطية والضابطية احالتهم على المديرية والمديرية احالتهم للحكمة
فهو لم يحكم بهذه الشهادة بعد تزكيت المدعي عليه بالمبلغ المدعي به على عبدالله حمارة
ولا يبرأ المدعي عليه بذلك من باقي ايجار المدعي به عليه ويكون للمدعي عليه منه ويحجر
على دفعه له حيث لم يثبت توكيل عبدالله حمارة عن المالكة في اخذ ايجار ولا يحد
كونه ناظرا في تحصيل الاموال وايجار الاطيان من المستاجرين توكيلا ولا يحد في
صحة الشهادة باخذ عبدالله حمارة المبلغ من المدعي عليه لعدم تضرع الشهود بذلك
اسم مالكة الاطيان ولا يتوقف الحكم بهذه الشهادة على عبدالله حمارة اذا قلتم بدهتها
على دعوى أخرى من المدعي عليه على عبدالله حمارة بذلك ويكتفي بكونه ادعى عليه
ضمنا وما حكم الله أفيدوا الجواب (اجاب) وكالة المدعي لا تثبت بالنسبة الى الموكلة
الغائبة بمجرد اقرار المدعي عليه بكونه وكيلا عنها في قبض دينها لئلا يخصص عنها
وليكون الاثبات في وجهه ساريا على الموكلة على ان المدعي عليه لم يقر له بالوكالة بقبض
الدين بل اقربانه وكيل عنها في الطلب وهو غير كاف في كونه وكيلا بالقبض وان كان

على فرض اقراره له بالو كالة بالقبض يؤمر بالدفع اليه - معاملة له باقراره فبقضى أولا
اثبات كون المدعى المذ كوروكيلا عن موكلته بقبض الدين لانتصاف خصما عنها في
اثبات براءة ذمة المدعى عليه بخود دفعه ما عليه من الدين الى وكيل آخر ان اثبت ذلك
وان كان لا يتوقف مجرد دفع خصومة المدعى على اثبات تو كيله عنها بالبينة ثم
يطلب من المدعى عليه اقامة البينة على ما ادعاه من دفع جميع ما بذمته الى وكيل عن
الموكل في قبض ديونهما ملاوذ كراشهود كون فلان حاكما بالناحية التي بها الاطيان
المستاجرة التحصيل أجزتها من طرف الموكله يفيد كونه وكيلا عنها في القبض اذا العبرة
للعنى والمدار في اثبات حق على الغائب أولا على تميزه بذكرا لا يشاركه فيه غيره اذ
العبرة بالتعريف وذكر الاسم والنسب ليس قيدا ثم انه ينبغي التنبيه لكلام كل من المدعى
والمدعى عليه وتصحیح عبارتهما اذا المبلغ الذى ذكره المدعى عليه في جملة مبلغ الاجرة
لا يوافق ما ذكره في تفصيلها وجملة مبلغ الاجرة الذى ذكره المدعى لا يوافق جملة المبلغ
الذى ذكره المدعى عليه ولا يوافق مفصله ولم يتضح من القابض للمبلغ الذى اقر المدعى
بوصوله وعند التاهل وطلب الايضاح من المتداعيين يظهر ما هو الموافق للواقع في هذه
الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من طرف قاضى محكمة السويس مؤرخة
في ٢٤ رجب سنة ١٢٨٣ مضمونها طلب الافادة عن حادثة ياتى ذكرها وهل الاقرار
الصادر من المدعى عليه - بالمالك المطابق للدعوى صحيح يؤخذون به شرعا وينعون
من معارضة المدعىة المذ كورة ولا يلتفت الى ما انتهى كونه وذكروا ام كيف الحال
وهو مضمور الحادثة المذ كورة ادعت المرأة تركان بنت المرحوم على عقدة على كل من
اولادها الثلاثة المكرم شمس الدين لاشين ومحمد لاشين ولاشين لاشين اولاد المرحوم
لاشين العشماوى ابن المرحوم لاشين المتوفى الا ترى ذكره فيه القائم كل منهم في شان
سائذ كرفيه عن نفسه وبالمكرم لاشين العشماوى من التوكيل الشرعى عن اخته
المرأة فطومة بنت المرحوم لاشين المذ كور في الدعوى لها وعليها وفي رد الجواب عنها
والخصومة بذلك تو كيلامطلقا له في ذلك الثابت معرفة المدعىة والمدعى عليه - م
والموكله وتو كيل الو كيل المذ كور عنها بشهادة كل من المكرم محمد سلامة الخفير ابن
المرحوم سلامة عرام الخفير والمكرم حسن البصيلي ابن المكرم حسن البصيلي ثبوتا
شرعيا بان المدعىة المذ كورة تستحق ملك ثلاثة اقرار يربط على الشيوع في كامل
المكان المذكورين بشارع الكسارة ببندر السويس المهدود بمحمد ود اربعة الحد القبلى
ينتهى - ي اشارع الكسارة والحد البحرى ينتهى اشارع حارة زهران والحد الغربى
ينتهى - لمكان عبده جبر بن مه - طفي بن عبده جبر والحد الشرقى ينتهى - لمكان
الحاج رضوان المريدى تين حبش بن محمد آلت اليها بالارث الشرعى من قبل
زوجها المرحوم لاشين العشماوى الموهود بذكرا اعلاه ابن المرحوم سالم العشماوى

سنة

شعبان

ابن المرحوم لاشين العشماوى المتوفى قبل قار يخه الى رحمة الله تعالى من نحو ست
سنين من كل من زوجته المدعية المذ كورة واولاده منها الاربعه هم الثلاثة المدعى
عليهم والموكلة المذ كورون اعلاه من غير شريك ومخالف عن المتوفى المذ كور ومابورث
عنه بشرع املاك كامل المذ كان الذى منه المحصة المدعى بها المذ كورة المعروف هو
الاآن بسكن الخواجا انطون المايطى القسالى كما يشهد للمتوفى المذ كور بما لا يمكن
المذ كورة الحجة الشرعية المستطرة من هذه المحكمة المؤرخة فى تاسع عشر جمادى الاولى
سنة تسع وستين ومائتين والف واثنتي عشرة من بعد وفاته لورثته المذ كور بن ووضعوا
ايديهم على ذلك بحكم القرينة بينهم المدة المذ كورة ومن نحو ستة شهور عند اجارة
المدعى عليهم المذ كان المذ كور للخواجا المرسوم بواسطة محافظة البندى حضر المدعى
عليهم المذ كورون المجلس الشرعى واقروا طائعين بالملك المطابق فى المحصة المذ كورة
للمدعية المذ كورة من المذ كان المذ كوروا شهدوا على انفسهم بذلك حيث انى وارتة
معههم وآلتى تلك المحصة بالارث واقامت لاشين العشماوى الوكيل احد المدعى
عليهم المذ كور اعلاه وكىلا عنها فى اجارة المحصة المذ كورة وفى قبض اجرتها وقبل منها
ذلك انفسه بمحضرة اخويه المذ كورين واسمهم الوكيل المذ كوروا ضعا يده على المحصة
المذ كورة قائما بدفع ما يخصه من اجرة المحصة المذ كورة وانها ارادت الاآن
التصرف فى المحصة المذ كورة بالبيع لمن يرغب فيها فعارضها المدعى عليهم المذ كورون
فى ذلك ووضعوا ايديهم على المحصة المذ كورة لهم والوكيل لموكلته ومنعه وهما من
التصرف فيها بالبيع بدون وجه شرعى وتطالبهم بعدم المعارضة ورفع ايديهم عن
المحصة المذ كورة وتسليمها لها تحوزها لنفسها بالوجه الشرعى مثل من كل من المدعى
عليهم المذ كورين عن ذلك بعد ثبوت وضع ايديهم على كامل المذ كان الذى منه المحصة
المذ كورة بثهائة كل من المذ كرم السيد ابي غطاس ابن المرحوم حسن ابي غطاس
والمذ كرم حسن البصلى المذ كور اعلاه ثبوتاً شرعياً فاجاب بالاقرار ان يكون المذ كان
المذ كور بخلافه عن والدهم المذ كور المتوفى المذ كور ميراثاً عنه لهم وللوكة المذ كورة وبوضع
ايديهم عليه بحكم القرينة بينهم لانحصار ارث المتوفى المذ كور وفيهم دون المدعية
المذ كورة وانه لا وارث له سواهم وبكونهم اقربوا بملك المحصة المدعى بها المذ كورة
لوالدهم المدعية المذ كورة من نحو المدة المذ كورة لمجهلهم بطلاقها وقت الاقرار
وبكونها اقامت لاشين المذ كور وكىلا فى قبض اجرتها لها ورجعوا الاآن عن هذا
الاقرار وانسكروا وارث المدعية المذ كورة للمتوفى المذ كور وذكروا انه حال حياته فى
صحته وسلامته قبل وفاته بسنة ونصف وهو بمنزل سكنه بخارجة المنشية تشاجر معها
وطلقها طلاقاً واحدة كاملة لعدد الطلاق الثلاث فاستفسر من المدعية المذ كورة عما
ذكره فلم تقدم عليهم فى الحكم (اجاب) حيث حضرت المدعية بسبب ملكها تلك

الحصة في الارث من قبل زوجها مورث المدعى عليهم واستدلت باقرارهم لها بالملك المطابق في تلك الحصة ويثبت ان المراد بالملك المطلق المقربه هو الملك بالميراث وصدقها المدعى عليهم على كون المكان المدعى منه تلك الحصة ملكا لهذا المورث مات وتركه ميراثا عنه لورثته وانكروا كونها من جملة الورثة بدعواهم عليهم بالطلاق البائن من قبله حال صحته وكذبهم في دعوى الطلاق فانهم يكافون اقامة يئنة على الطلاق المذكور فان اثبتوه بالطريق الشرعي تبطل دعواها استحقاق تلك الحصة بالارث الذي حصرت فيه سبب الملك وهو سائر الملك المطلق في سنة يفيه الملك من الاصل على سبيل الاحتمال حتى لو ادعى احد ديارث فشهدت بيئته بالملك المطلق تقبل الشهادة وكذا عكس بخلاف دعوى التنازع فانه اقوى منه مالا فادته الملك من الاصل على سبيل التعبير فلو شهد به مع كون الدعوى بالملك المطلق او الارث لا تقبل فان قيل ان دعواهم الطلاق المذكور سنة وربعه اقرارهم بالملك لم يأت بصلح التناقض فيها قلنا ذلك لا يضر لما صرحوا به ان دعوى الطلاق تقبل من الورثة مع التناقض لكونه مما يعفى فيه عنه لانه من مواضع الغفلة لا نفراد الزوج به حتى لو اقرت هو وامع المرأة تركه مورثهم ثم ادعوا طلاقا فان قيل المورث تسمع دعواهم وتقبل بيئتهم ويستردون ما أخذت من التركة كونه مستفاد من عباراتهم والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من حضرة فاضل سيوط باقادة من مجلس سيوط الى مجلس الاحكام مؤرخة ١٣ شوال سنة ٢٨٣ وطالب الجواب من مجلس الاحكام من هذا الطرف ومن مفتي الاحكام ومفتي ديوان الاوقاف وامين الفتوى وحاصل القضية مجعلا ان وصي قاصر ادعى على بقية الورثة بان المورث فرغ عن ست قطع اطيان خراجية مستحقة له حال حياته لابنه القاصر محمور المدعى وانها بيد الوصي بعدم موت المورث مدة سنتين والمدعى عليهم يعارضون في ذلك ويطالبون بعدم المعارضة وذكر القطع المدعى بها وحدها الا انه ذكر في بعض الحدود انها تنتمي لاجار الفاصلة بين الحدود وبين قبالة كذا وذلك في ست مواضع ولم يوضح الحد المذكور هل هو مملوك او سلاطاني ولم يذكر من هو بيده واقام سبعة من الشهود على دعواه فوجد في شهادة كل واحد منهم اجمال في بعض الحدود حيث ذكر انه ينتمي لفلان والبعض ينتمي لاطيان عبر عنها بقبالة كذا مع عدم ايضاح انها مملوكة او سلاطانية ولم يذكر من هي في يده او المالك ومخالفة ايضا لما في الدعوى من مثل جعل الطرف بقى الدعوى حدا وفي الشهادة جعل اطيانا ومثل اختلاف في الاسماء في بعض الحدود كجاء في مالا بن لاييه من الا والبعض اختلاف اسماء بين الجانب فلما وصلت أوراق القضية الى هذا الطرف جعل لها جدول يحتوي بيان التديد حسب الدعوى في كل قطعة من القطع الستة في حدودها الاربعة مع التاثير على محلات الاجال ووضع شهادة كل شاهد بخانة مخصوصة مقابل الخانات التديد المبين في الدعوى على

١٢٨٣

١٦

حسب الترتيب الى انتهاء شهادة السابع مع الاشارة في كل خاتمة الى مواضع الاجال
والمخالفة ليسهل الوقوف على محلات الاجال والمخالفة في كل شاهد وذلك نظر الكثرة
ما كتب فيها (ثم صا وتحرير الجواب بماتمه) قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة
وما بها من شهادة الشهود والفتوى المسطر جوابها من حضرة الشيخ عبد الرحمن على
افندي التيجي وحضرة الشيخ حسنين أحمد جلبي مفتي استئناف قبلي وافادة حضرة
قاضى أفندي سيوطا المؤرخة في ٨ شوال سنة ١٢٨٣ فتبين ان الدعوى فيها الاجال في
بعض الحدود وهي ستة مواضع من حدود التقطع الارض المدعى بها حيث ذكر في بعض
المواضع انها انتهت الى الاجارا الفاصلة بين الهدود وبين قبالة بجمينة والثاني وبين قبالة
روكة النوبي والثالث وبين قبالة القايق والرابع وبين قبالة الخمسمائة والخامس
وبين قبالة القايق والسادس وبين قبالة الخمسمائة ولا يدري هل هي أى القبائل الهدود
بها من الاطيان السطانية حتى يكتفى بذلك كرها مع الفاصل أو مع ذكر من هي في يده
المنسوب الى جده أو المشهور أو هي مملوكة فيلزم ذكر المسالك ونسبه الى جده أو شهرته
اذ لا يمنع وجود ارض مملوكة في بعض القبائل ولم يوجد ذكر المسالك في ذلك فلم تتم
الدعوى حينئذ مع الاجال وبالنظر في الشهادة وجد في شهادة كل شخص من الشهود
السبعة مخالفة في بعض الحدود بل في الدعوى واجال في البعض فلا يحكم بشهادة واحد
منهم على هذا الوجه ما لم يوفق المخالف فيها خالف فيه ان أمكن التوفيق حيث لم
يكن موضع تهمة ويبين الجمل فيما أجل فيه وكان عدلا ثابت العدالة عند القاضى
أو سال عنه فعدل وقد وضعنا جداولنا فوقعنا هذا بينا فيه التعديد على حسب
الدعوى مع الاشارة لكل الاجال في الدعوى وعلى حسب شهادة كل شاهد
من السبعة ووضعنا شهادتهم على ترتيب الدعوى مع الاشارة لمحلات الاجال والمخالفة
في شهادة كل منهم اية ظهر ذلك على وجه السهولة لمن أراد الوقوف على ما ذكرناه ومع
ذلك فاحرر من النصوص في جوابي الاستاذين المشار اليهم فهو صحيح معمول به في حد
ذاته ليسكن حيث كانت الدعوى والشهادة على الوجه الذي ذكرناه فلا يقال بهمة
الدعوى لتطلب عليها البينة قيل الايضاح ولا يقال ان في الشهادة مجرد اجال بل فيها
مخالفة ايضاح لا يجب على القاضى الاستعانة منهم نعم لو حضر المدعى وصحح دعواه ثم
حضر الشهود وازالوا الاجال فيما أجل والمخالفة مما خالفوا فيه مع امكان
التوفيق وعدم التهمة واستجبت شهادتهم التي يؤدونها الا شروطا لا مانع من الحكم
واقه تعالى اعلم (سئل) من ديوان محافظة مصر بافادة مؤرخة في ٢٠ محرم سنة
٨٤ مضى ونها من بعد اطلاع حضرته على ما تدون بافادة مديرية الدقهلية المسطرة
باطنه بتاريخ ٢٢ محرم سنة ٨٤ وصور الكجج المشتملة على تلك حضرة على بك خفاجي
حصة بوكالة وثلاثة حوانيت وهرانين ضمن محلات كانت ثبتت له من افندي سليم

١٢٨٤

١

وحكم بتسليمها اليه والى الملك الموالي به مدعى التملك كما توضح وموقوف عن الحضور
 لاجل المالك مع المحكوم له يكرم بالافادة عن المحكم الشرعى بالهبة أو بعدهما كترغبة
 - حضرة قاضى ولاية الدهليزية لاخطار المديرية بما ترد به الافادة (اجاب) قد صار الاصلاح
 على افادة المديرية المؤرخة ٢٢ محرم سنة ٨٤ المتضمنة ان المحصص المتنازع فيها يدعى
 الملك فيها حضرة - على بك خفاجى وان حضرة قاضى ولاية المنصورة قد طلب احضار
 الخصم لاجل المرافعة بينهما وبين خصمه فى هذه المادة بشرعافا تمنع الخصم من الحضور
 من دميما لا جيل المرافعة بالمنصورة وأراد اقامة الدعوى بحسب الواقعة وانه طلبت
 - صور الحجج الدالة - على ملك الخصم فوردت صورها من طرف حضرة قاضى دميما
 وان حضرة قاضى المنصورة رغب ارسالها لهذا الطرف ليعطى عنها المحكم الشرعى
 بهتمها أو بعدهما وصار الاطلاع - ضاع - على صور الحجج الهكى عنها فوجدت احداها
 حجة شرا باسم الملك المذكور لبعض حصص من امرأة تدعى صافية بثمن معلوم مؤرخة
 ١٤ ذى القعدة سنة ٧٧ والثانية حجة دعوى من وكيل المرأة المذكورة على وكيل ناظر
 الوقف بتلك المحصص التى اشترى بعضها المشتري المذكور بانها آلت اليها بالارث من
 والدتها صلوحة وآلت لـ صلوحة بالشراء من أخيه يوسف وآلت الى يوسف
 بالاستبدال من ناظر الوقف السابق بموجب حجج وانكر وكيل الناظر ذلك فاقعت
 البينة من وكيل المرأة على تلك الكهاتلك المحصص بالارث من امها وانها آلت الى
 امها بالشراء من أخيه يوسف ولم يبينوا الب - دل فى الشراء كالم يبين فى الدعوى بالشراء
 والاستبدال ولم يشهدوا أيضا بملك يوسف بالاستبدال من ناظر الوقف السابق
 ومع ذلك قد حكم القاضى للوكلة بالملك وهو حكم غير صحيح لعدم ثبوت الاستبدال
 بطريقه الثمعى بعد دعوى وشهادة صحيتين وهذه الحجة مؤرخة ٢٢ ربيع الاخر سنة
 ١٢٥٨ والثالثة حجة شراء صلوحة والدتها صافية المذكورة تلك المحصص من أخيها
 يوسف بثمن معلوم وهى مؤرخة ٥ محرم سنة ١٢٢٤ والرابعة حجة استبدال يوسف
 أنى صلوحة المذكورة تلك المحصص من ناظر الوقف المتنازع فيه فى مقابلة مبلغ معين
 لم يبين بهما - سوغ للاستبدال ولا ان الواقف شرط له - هذا الناظر المستبدال أم لا وهى
 مؤرخة ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٢١٩ والافادة عن ذلك انه لا ينقطع مشكل هذه المادة
 بمجرد الافادة عن صحة هذه الحجج او عدمها بدون مرافعة شرعية ومع ذلك فلا يجوز بصحة
 هذا الاستبدال ولا بفساده وحيث لم يعلم جواب الخصم المدعى ملك تلك المحصص فى
 هذه القضية فلا يترتب على مجرد هذه الصور حكم بل اللازم حصول المرافعة الشرعية
 بين الخصمين لدى القاضى لينترب الحكم الثالث برعى على ما يتضح من دعواهما ويبنى
 الحكم عليه والله تعالى اعلم (سئل) فى مرافعة مضمة ونها ادعت المرأة ميساركة بنت
 المكرم سليم صنوه ابن المرحوم ابراهيم صنوه من ناحية الزنكافون شرقية على عبد الله

سنة

ربيع الاول

١٢٨٤

٦

الاسود البائع ابن عبد الله مملوك سلامة خليل ابن المرحوم خليل سلامة ابن المرحوم
سلامة من ناحية الزنكاون المذ كورة الحاضرين معها الثابت معرفتهم بشهادة محمد
سليم ابن المرحوم سليم مصطفى ومتولى محمد النجدي ابن المرحوم محمد النجدي كلاهما
من الناحية المذ كورة بانه من مدة تسعة اشهر تقدمت على تاريخه تعدى المدعى عليه
وازال بكاره المديونية بوطئه اياها بقله مذ كانت تجمع قطنامه في زراعة سيده
المذ كورة وجلت منه ولم ينفصل جملها المذ الآن وتطلب المدعية المذ كورة اثبات
ذلك على المدعى عليه وابعاء ما تقتضيه الاحكام الشرعية في شأن ذلك بالوجه الشرعي
وتسئل سؤال المدعى عليه عن ذلك وحسب اشارة المدير بتلك المذ كورة في ٢ صفر
سنة تاريخه سئل من المدعى عليه المذ كورة عن ذلك بعد ان اذن له مالكة المذ كورة في
جواب الدعوى من ذلك فجحد دعوى المدعية المذ كورة جدا كليا فطلب من المدعية
بينة تثبت لها دعواها فجهزت عن اقامتها بحجرا كليا في الحكم الشرعي في ذلك (اجاب)
حيث عجزت المرأة المدعية عن اثبات دعواها المذ كورة يحكم بمنعها اذا ادعت الزنا
ولا يمين على احد والمحال هذه اذ موجب هذا الفعل بعد ثبوته شرعا للمدعى العبد
والمرأة ان كانت مطاوعة لانه زنا لم يدع فيه شبهة وان كانت مكرهة فالمدعى عليه خاصة
عند عدم دعوى الشبهة منه ولا مهر اذ لا يجتمع حدومهر وقدا جوهرا على انه لا تخليف في
الحدود وقد سئل العلامة الخبير الرملي في محصل شقي خطف بكر ا وازال بكارته او هربت
منه الى اهلها فقبه اير يدان ينصبها في نفسه اهل يجب منعه عنها وماذا يلزمه ا جاب
نعم يجب منعه عنها واذا ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه مهر مثلها وان لم يدع شبهة وثبت
عليه باحد وجهيه الاقرار والبينة وجب الحد باحد وجهيه ان كان محصنا بوجوه والايح
اذ كل موضع سقط فيه الحد يجب فيه المهر الا في مواضع ليس هذامننا والله اعلم
اقتضى اما عند دعوى الشبهة فالواجب مهر المثل اذ لو طعن في دار الاسلام اى في غير
مملوكته لا يخلو عن حد او مهر الا في مسائل ليست هذه منها واذا لم يكن الموجب في هذا
الفعل الحد يكون ما ذكر من باب الجنابة فيمادون النفس واليمين فيها عند الجهر عن
الثبوت على المولى سواء كانت خطأ الا انه يخلف على نفى العلم قال في الهندية وان
كانت دعوى الجنابة على العبد فان كانت في النفس وكانت هذافا لمخصم في ذلك
العبد فليس تخلف العبد وان كانت خطأ لمخصم هو المولى فكانت اليمين عليه ولكن
يخلف على العلم وان كانت في مادون النفس فالمخصم في ذلك المولى هذافا كانت ا
خطا فيخلف المولى ولكن يخلف على العلم هكذا في المحيط انتهى والله تعالى اعلم
(سئل) بافاددة وارادة من بيت مال مصر مؤرخة في ١٥ راسنة ١٢٨٤ مضمونها انقول
من بعد الاحاطة بما كتب باطنه الى حضرة مفتي أفندي الاحكام بنساء على ماورد
من بيت مال اسكندرية بخصوص الدار الكائنة باسم كنديرية الموهوبة الى ابراهيم أفندي

أدهم من قبل والده وزوجة والده كل منهم بحق النصف بموجب حجة شرعية من محكمة ذلك الطرف تاريخها ١٨ جاسنة ١٢٧٢ والآن بوفاته حصل الادعاء من شخص يدعى التوكيل عن الزوجة المذ كورة بان موكلته لم ترل واضعة يدها على الدار وطلب عدم المعارضة فيما يخصها فمراجع محتوية الحجة المذ كورة والاوراق الاربعة التي معها يفادهل بمقتضى تلك الحجة يكون الحق في الدار المذ كورة للموهور به ويمنع المدعي من دعواه أم كيف اذن حضرته حال نظره هذه القضية على حضرتهكم (اجاب) بالاطلاع على الحجة المحكي عنها المحررة من محكمة اسكندرية المؤرخة ١٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧٢ تبين منها ان الحاج سليم أغا بكس والد المتوفى الاصيل عن نفسه وخليل أغا بن محمد بالتوكيل الشرعي المفوض عن زايخا خاتون الثابت توكيله عنها فيما سبقت فيه بصريح قراره بمجلس الاسماء شهدا اشهادا صحيحا انهما ودها ما كانا ابراهيم ادهم أفندي ابن الحاج سليم اغا المذ كورة المرزوق له من غير الزوجة المذ كورة ما هو جار في ملكهما فا وهبه الحاج سليم عن نفسه جميع الحصة التي قدرها النصف في كامل الدار الكائنة بالنهر المذ كورة بحجارة الصيادين وذ كرت حدودها وما وهبه له خليل أغا عن موكلته المذ كورة جميع الحصة التي قدرها النصف في كامل الدار المذ كورة واعيانا أخرى يدينها التوكيل هيبة صحيحة شرعية مستوفية لشرائطها المرعية بحسب اعتراف المشهدين المذ كورين بذلك بحضور من ذ كرو قبل منهما ذ لك ابراهيم أفندي الموهور به المذ كورة وحازة لنفسه قبولاً وحيارة شرعيين والافادة عن ذلك ان الهبة المذ كورة لا تصح ولا تتم الا اذا وجد التسليم من الواهبين بعد صدور الهبة منهم اماما وهو قد قبضها بجملة بعد الهبة منهما بفرض كونها قابلة للقسم لعدم الشروع في القبض مع وجود فقر يغ الموهور به من امتعة الواهبين وخروجهما من الدار ان كانا ساكنين فيها وحيث اعترف احد الواهبين ووكيل الاخر فيما ذكر انهما وهبا الدار المذ كورة هيبة صحيحة شرعية مستوفية لشرائطها المرعية تضمن ذلك حصول ما ذ كرو وبناء على معاملة المقر بموجب اقراره شرعا يكون الحق في جميع الدار المذ كورة للمقر له المذ كورة قضاء ولا يصح رجوع أحدهما عما أقر به بدون وجه شرعي عند تحقق ما ذ كرو قال في الهندية في أوائل الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز ويشترط ان يكون مقسوما ومقر زوا وقت القبض لا وقت الهبة بدليل أنه لو وهب له نصف الدار شاعول لم يسلم حتى وهب النصف الاخر وسلم الكل يجوز كذا في الظاهرية انتهى ومنه يعلم عدم الضرر في هبة كل منهما النصف اذا حصل التسليم منهما معا بعد ذلك وهو قد قبضها بجملة وقد تضمن ذلك مع باقي الشرائط اشهادهما المذ كور كما تقدم فاذا احيل نظره هذه القضية على حاكم شرعي فعند ذلك يصير اجرا ما يلزم بحسب الاصول الشرعية المتبعة ومتى تحقق مضمون الحجة المذ كورة تمنع الواهبية من المعارضة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (مسئل) بافادة من المحافظة مؤرخة ٢٧ ص

٢٢٨٤

١٦

سنة ١٢٨٤ بطالب اعطاء الافادة من صورة تضييعة شرعية واردة من قاضي مديرية
الروضة مضموها بمجلس طنتد ايحضر حضرات وكيله واعضائه وجملة من علماء الجهة
ادعى على البيعة الفلاح من أهالي ناحية منية النصارى ابن محمد البيعة ابن الحاج بدوى
البيعة على المحاضر معه بالمجلس المشار اليه هو المكرم على فرج الفلاح من أهالي
ناحية منية النصارى المرقومة ابن سيد احمد فرج بن حسنين فرج الثابت معرفتهما
عيننا واسما بشهادة فلان وفلان ثبوتنا شرعيا بان فيما قبل تاريخه توفي المرحوم
ابراهيم ابو موسى من أهالي الناحية المرقومة لا يعرف اسم والده ولا جده وانحصر ميراثه
الشرعي في ولده موسى ابي ابراهيم من غير شريك وان وفاته كانت من فحوار بعين سنة
تقدمت على تاريخه ثم توفي موسى ابو ابراهيم الابن المذكور وانحصر ميراثه الشرعي
في كل من زوجته شمة المرأة لا يعرف اسم والدها ولا جدها وابنيه منها موسى وعلى
من غير شريك ثم توفي على احد الابنين المذكور عن بنته شمة المرأة واخيه موسى
من غير شريك بعد ان توفيت شمة الام المذكورة عن الابنين المذكورين ثم توفي موسى
الابن الثاني المذكور عن بنته حفيظة المرأة من غير شريك وان المرحوم ابراهيم ابو موسى
المتوفي الاول المذكور كان يملك جميع زريبة كائنة بناحية منية النصارى المرقومة
بالجانب القبلي منها بحارة الفقهاء هبرة مقاسها مائة ذراع واربعة اذرع محدودة بحدود
اربعة احمدا القبلي ينتهي الى دار ملك على ابي احمد لا يعرف اسم ابيه ولا جده لسكونه
غريبا وليس من بلد هم والحمد البحري والشرقي ينتهيان الى دار مملوكة لكل من شمة
بنت على ابي موسى بن موسى ابي ابراهيم بن ابراهيم وحفيظة بنت موسى بن موسى ابي
ابراهيم بن ابراهيم والحمد الغربي ينتهي الى شارع الحارة المرقومة السلطاني وفيه الباب
ولما تصادف دخول وقت الغروب واراد المجلس الانصراف وابقاء اتمام مع هذه
الدعوى ابا كرتار يخذه كرا المدعى ان الزريبة المرقومة ليست موروثة عن ابراهيم ابي
موسى ولم تكن مملوكة له وانما ساهى كانت مملوكة لموسى وعلى المذكورين اشترياهما بالسوية
بينهما من مال كها محمد ابي عبد الله بن سيد احمد ابي عبد الله لا يعرف اسم جده بن
لا يعرفه بحجة من محكمة المحلة الكبرى في سنة احدى وعشرين ومائة بين والف
موجودة بالمجلس وان كلاما من موسى وعلى المذكورين وضع يده على الزريبة المرقومة
واستمرت في ايديهما الى ان توفي ابا كرتار المعروف بالهواء الاصفري سنة ١٢٤٧ وان
عايا احد الابنين المذكورين توفي قبل اخيه موسى المذكور عن بنته شمة والدة
المدعى وشقيقة موسى ثم توفي موسى المذكور عن بنته حفيظة المذكورة من غير شريك
وانه بعد وفاة على وموسى المذكورين وضعت يدها كل من شمة وحفيظة المذكورين
على الزريبة المرقومة بالسوية بينهما واستمرت في ايديهما الزريبة المرقومة الى سنة
خمس وسبعين ومائة ألف ووعده المدعى المذكور بتمام دعواه في غدا ثم في يوم

الاحداث ثالث عشر المرقوم بحضور حضرات وكيل المجلس واعضائه وحضرات
 العلماء المشار اليهم الاه حضر على ابييعة المدعى وعلى فرج المدعى عليه وذکر المدعى
 المذکور في تكميل دعواه ان الزبيدة المرقومة كانت في يد حفيظة وشمة المذکورين
 وفي سنة ١٢٧٥ تعدى سيد احمد فرج وعلى ولده المدعى عليه على الزبيدة المرقومة
 ووضع ايديهما عليها بطريق الغصب وبزنا فيها اخطا بطولها فغضبهما المدعى وحفيظة
 وشمة المذکورين فلم يمتنعوا عن افرام المدعى المذکور مع كل من سيد احمد فرج وعلى فرج
 المدعى عليه لدى فاضل المحلة بعد ان و كانه كل من حفيظة وشمة المذکورين عنهما
 في ذلك ولم تسمع الدعوى عن ذلك ثم تدعى المدعى المذکور معهما بمحكمة طنتدا وحضر
 لدى القاضي بها هو العلامة الفاضل الشيخ محمد المنهراوى فادعى عليهما ابراهيم بن يديه بانهما
 اغتصبوا الزبيدة المرقومة وسألهما القاضي فاجابا بانها ملكهما ما و انهما ما واضعان
 ايديهما عليهما فابرز المدعى المذکور الحجة لشاهدة لكل من موسى ابراهيم وعلى أخيه
 بمسكيتهم للزبيدة المرقومة فطلب القاضي منه بيعة باحضار له اثني عشر شخصا وشهدوا
 لديه بان الزبيدة المرقومة ملك لموسى ابراهيم وعلى أخيه - والذى حفيظة وشمة
 المذکورين وبعد ذلك طلب القاضي من سيد احمد فرج وعلى ابنة بيعة فاحضر له
 اولادهم سيد احمد فرج وأولاد أخيه وشهدوا بمسكيتهم للزبيدة المرقومة الى سيد احمد
 فرج المذکور ودوانه واضع يده عليهما اثلاثا وأربعين سنة وحددوها كما حددتها بيعة
 فغضبهما القاضي المذکور ودحاكم بذلك وكتب باع الا ما بذلك فتوجه المدعى الى المعية
 ومعرض عن ذلك واستمر يسهر في هذا الشأن سنة ست وسبعين سنة ٧٧ وفي سنة
 ٧٧ طلب كل من سيد احمد فرج وعلى ولده ان يشترى الزبيدة المرقومة من حفيظة
 وشمة المذکورين ووجه لاهما كل ذراع فيها بقدرش - ين فلم ير ضيا بذلك وان موسى
 ابراهيم وعليهما اخاه والذى حفيظة وشمة كانا يملكان بالسوية يدينهما جميع قطعة ارض
 معبر عنها بالبحرن كائنة بالناحية المذورة خارجة عنها بالناحية القبلية منها عبرتها الف
 ذراع وثمانية اذرع - دودة محدود اربعة المحل القبلية ينتهي الى الطريق السلطاني
 الفاصل بين القطعة الارض المرقومة وبين الاطيان الخراجية المستحقة من فعتها المدعى
 المذکور والمحدا البحرى ينتهي الى سور الناحية القاسم بذاته الغير مملوك لاحد والمحدا
 الشرقى ينتهي الى دار مملوك لموسى سالم الفلاح من اهالى الناحية ابن سالم موسى بن
 موسى والمحدا الغربى ينتهي الى الشارع السلطاني المعروف بشارع البوابة وان القطعة
 الارض المرقومة انما قلت بعد وفاة على وموسى المذکورين الى بنقيهما حفيظة وشمة
 المذکورين ووضعتا ايديهما على القطعة الارض المرقومة وفي سنة تسع وسبعين وضع
 يده على فرج المدعى عليه على القطعة الارض المعبر عنها بالبحرن المرقومة وباع قطعة
 منها الا يعرف قدرها الى احد ابني عريضة من اهل الناحية المرقومة فعرض المدعى

المذكور امر ذلك الى مجلس طنتدا وترافع المدعى المذكور مع على فرج المرقوم في
 شأن الزريبة والجرن المذكورين بمجلس طنتدا الذي الشيخ ابراهيم الهيتي قاضي طنتدا
 حين ذلك وادعى المدعى المذكور بالو كالة عن حفيظة وشمة المذكورين على المدعى
 عليه المذكور خاصة بالزريبة والجرن المذكورين وطالب بهما ويجاب المدعى عليه بانه
 واضح يده على ذلك فطالب من المدعى بيعة فاحضر بيعة وشهدت بالمجلس بان الملك موسى
 ابراهيم وعلى اخيه والدي شمة وحفيظة وزكاهما القاضي وابقى المحكم حتى تعين معاون
 من المجلس وتوجه الى الناحية المرقومة وقاس الملك المرقوم وحدوده واحضر صورة
 ما اجراه الى المجلس وان في شهر محرم سنة ثلاث وثمانين طالب على فرج الشرا من حفيظة
 وشمة في الجرن والزريبة وفصل لهما الذراع بثلاثة قروش فلم يرعه. يا وان كلام من
 حفيظة وشمة المذكورين وكتبا المدعى المذكور عنهما في الدعوى بالجرن والزريبة
 المذكورين الموروثين لهما من ابويهما والمطالبة والمقصودة بذلك على المدعى عليه
 المذكور وان هيا افرجا المدعى عليه المذكور باع ثلاث قطع من الجرن المذكور خلاف
 ما باعه الى احمد في عريضة واحدة الى محمد ابى العطاء والثانية الى على ابى عمر والثالثة
 الى ابراهيم البذار ووضعوا ايديهم على ما اشتروه منه وبنى كل منهم دار لنفسه وانه
 بماله من التوكيل عن حفيظة وشمة المذكورين يطالب المدعى عليه برفع يده عن
 الزريبة والجرن جميعه بما فيه ما باعه ويسأل جوابه عن ذلك بالوجه الشرعي فما
 المحكم في هذه المرافعة (اجاب) قد صرنا لاطلاع على صورة هذه المرافعة وعلى صورة
 المرافعة السابقة الصادرة على يد الشيخ عبد الرحمن قاضي طنتدا سابقا بالمساطر عليها
 افادة من حضر اتعلماء المقام الاجدى المشمولة باختتامهم المؤرخة ١١ ربيع الاول
 سنة ١٢٨٣ والذي ظهر ان دعوى المدعى المذكور بارض الجرن والحال هذه غير
 معجزة شرعا لمرين الاول انه ذكر في دعواه ان المدعى عليه باع أربع قطع منها
 لاشخاص سماهم وان المشترين وضعوا ايديهم على ما اشتروه وبنوا فيه وهذا مانع
 من صحة دعواه على البائع بالعين المبيعة فلا تتوجه خصومته في ذلك الاعلى المشترين
 الواضعين ايديهم على ما ذكره الثاني عدم تعيين ما بقي في يد البائع بلا بيع وهو عدم
 تحديده لتصح الدعوى به عليه وما دعواه بالزريبة فقد تبين من صورة المرافعة الاولى
 ان والد المدعى عليه ترافع معه المدعى المذكور في شأنه بالو كالة عن موكلتيه
 المذكورين وان خصمه ادعى ملكه الزريبة المذكور ووضعه عليه عليها مدة تزيد على
 اربعين سنة مع حضور الموكلتين ووالديهما ومشاهدتهم تصرفه بلامنازعة ولادعوى
 واقام بيعة على ذلك وهكهما القاضي بعد التزكية حسب ما علم من احد الاعلامين
 المنقولة صورتها ما في المرافعة المذكورة وقد اترف المدعى المذكور بمنع القاضي له في
 هذه المرافعة الثانية بناء على شهادة البيعة التي افادها خصمه في المرافعة المشار اليها

فهذا من باب حكم الالزام وهو صحيح حيث لم يمنع الموكلتين ولا والدهما مانع شرعي من الدعوى في المدة المذكورة أي لم يكن لهما - ذروا إذا صح المنع المذكور لا تسمع دعوى الوكيل الآن بملك موكلتيه ما ذكر إلا أنه قد أتى في هذه الدعوى الأخيرة بدفع وهو دعواه الآن طالب المدعى عليه شراء المتنازع فيه من الموكلتين بعد الحكم بغيره وموكلتيه بمضى تلك المدة وهو دفع مقيد بشرعا على فرض صحة الدعوى وثبوتها لكننا هنا غير صحيحة وإنما يكون مقيدا الآن إذا اليد المدعى عليها إذا استام العين المتنازع فيها من الخسار ج المدعى مع وجود المنازعة يكون اقرارا منه بالملك للمدعى ومحل المنع أطول المدة عند عدم الافرار كما هو معلوم ففي فتاوى قاضي خان من فصل في دعوى الدور والاراضي ما قصه ذكر في الجامع إذا أقام المشتبه ودعيه البيعة أن المدعى ساومه بالمدعى به قبل دعواه قبلت بيئته وتبطل بيعة المدعى لأن الاستيلاء اقرار بالملك للبائع أو اقرار من المساوم أن لا ملك له فيما ساومه فلوان المدعى بعد بيعة المدعى عليه على هذا الوجه أقام البيعة أن صاحب اليد استام من المدعى ما قبلت هذه البيعة فيبطل الدفع الأول لأن في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للمساوم منه - كان المدعى بهذا الدفع مدعيا باقرار صاحب اليد أنه ملك للمدعى والتناقض يبطل بتصديق الخصم فيصير في التقدير كأن صاحب اليد ادعى أن المدعى أقربان الدار ملك صاحب اليد ثم أن المدعى ادعى أن صاحب اليد أقر بعد ذلك أن الدار ملك للمدعى ولو كان هكذا يبطل دفع صاحب اليد هذا إذا ذكر كل واحد منهما باقراره تأريخا فان لم يؤثر خاف كذلك يندفع اقرار كل واحد منهما باقرار صاحبه فيبقى بينة المدعى على الملك المطلق بلا اقرار كما لو ادعى عينا في يد إنسان أنه له وأقام البيعة على اقرار ذي اليد للمدعى وأقام ذواليد البيعة على اقرار صاحبه تبطل البيعتان وتبقى اليد بلا معارض وهذا على الرواية التي جعل الاستيلاء اقرارا بالملك للاستيلاء منه وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقرارا بأن لا ملك له - كذلك يصح هذا الدفع لأن اقرار ذي اليد بأن لا ملك له وثمة احدى يدعي الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك للمدعى انتهى ونقله في الهندية في الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به انتهى لكن في الهندية من الباب الثاني فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع إذا قال ذواليد ليس هذا لي أو لاحق لي فيه أو ليس لي فيه حق أو ما كان لي أو نحو ذلك ولا منازع حين ما قال ثم ادعى ذلك أحد دفعة قال ذواليد - دهولي صح ذلك منه والقول قوله ولو كان لدى اليد منازع عيدي ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا على رواية الجامع يكون هذا اقرارا منه بالملك للمنازع وهو في باب القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الأصل لا يكون اقرارا بالملك للمنازع لكن القاضي يسئل إذا اليد أقر بملك المدعى فان أقر به أمره بالسليم اليه وان أنكر بما راد المدعى باقامة البيعة عليه ولو أقر بما ذكرنا غير ذي اليد ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع في باب القضاء أن

قوله ليس هذا ملصكاً لي أو ما كان لي يمنع من الدعوى بعد ذلك للتناقض وانما لم يمنع
 ذا اليد على ما رقيام اليداه فتأمل غير انه على اعتبار كونه دفعا يتوقف سماعه
 على كون المدعى المذكور غير معروف بالتحيل وكون الدفع مذكور في الدعوى الاولى
 بناء على تخصيص القضاة الآن بذلك سبب لا تحتهم فاذا كان الدفع المذكور داخلا
 في محرم الدفع المشروط استماعه بذلك في الدعوى الاولى او كان المدعى معروفا بالتحيل
 لا يسمع منه الدفع المذكور اذ يكون القاضي حينئذ ممنوعا من سماعه على وجه التخصيص
 للقضاة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف نائب قسم انما ية عن حكم مرافعة بتاريخ ٢
 ربيع الاول سنة ٨٤٤ صورتها ادعت خضرة المرأة بنت المكرم محمد الشعراوى على
 المكرم عيسى الاشطر ابن المرحوم علام الاشر من اهالى ناحية سقيل قسم اول جيزة
 كلاهما الثابت معرفتهما عينا بشهادة كل من المكرم محمد الشعراوى ابن المرحوم
 محمد من الناحية المذكورة والمكرم محمد الشيبى ابن المرحوم شيبى عامر من اهالى ناحية
 اوسيم بالقسم المذکور وثبوتها شريعا بان المدعى عليه المذكور كان زواجا للمدعية
 المذكورة وانما في شهر شوال سنة ١٢٨٣ ابرأته من مؤخر صداقها وقدره كذا واعطته
 حلق ذهب واساور فضة ومقطعي قماش وصندوق خشب ومخدة ومراة وبلاغة ومكحلة
 وطابت منه ان يطلقها على ذلك فقال لها ان صدقت براءتك تكونى طالقا وانما
 خرجت من عدته وانه الآن معارضتها ويريد معاشرتها يذون وجهه شرعى وتطالبه
 بعدم المعارضة سئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب معترف بالسبق وزوجيته
 لها وانما في التاريخ المرقوم ابرأته من مؤخر صداقها المرقوم واعطته الاشياء المذكورة
 جميعها وطلبت منه ان يطلقها على ذلك فقال لها ان صدقت براءتك تكونى طالقا
 وانه بعد ان طلقها باربعة ايام راجعها بنفسه بقوله راجعت زوجتى الى عصمتى وعقد
 تمسكها وامسكتها على ما كانت عليه سابقا ونفيت الحرام واثبت الحلال وصلى الله
 على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وانه شافى المذهب وعلى حسب قواعد مذهبه
 تصح المراجعة وانها باقية على عصمتها لآن ويريد معاشرتها فانها الحكم (اجاب)
 المصريح به أن الطلاق على مال ولو على براءة الزوجة منه طلاق بائن وفي هذه الحادثة قد
 صرح الزوج بطلان الطلاق في مقابلة البراءة من المهر وعليه الايمان الذى
 ذكرتها عوضا لطلاق الزوج عقب ذلك طلقها مطلقا الطلاق على صحة البراءة فابقاه
 الطلاق فور طابها الطلاق على ذلك على وجه التعليق المذكور دليل اجابته لما طلبت
 من ايقاع الطلاق بهذا العوض والابراء هنا صحيح لكونه عن دين ثابت في الذمة فوجد
 شرط الطلاق فيقع ويحكم بكونه بائنا لوجود المعاوضة صريحا من قبلها ودلالة من قبله
 اذ لولا وقوع الطلاق لما اتم الابراء لانها لم تبتره الا ليعوضها الطلاق فقد صرح في الثانية
 انها لو ابرأته مما لها عليه على ان يطلقها فان طلقها جازت البراءة والا فلا يخلاف ما لو

ابراة على ان لا يتزوج عليها فتصح البراءة دون الشرط لان الاول يصح فيه الجمع دون
 الثاني فيكون الشرط فيه باطلا وفي الحاوي الزايد ولوا برآة ليطلقها فقام ثم طلقها
 يبرأ ان لم ينقطع حكم المجلس والا فلا اه كذا في رد المحتار فان قلت يناقض هذا ما ذكره
 العلامة زين بن نجيم صاحب البحر في رسالته السابعة في حادثة وقعت في زمانه هي أن
 رجلا قال لزوجته متى ظهرت لي امرأة غيرك او ابرأتيني من مهرك فانت طالق واحدة
 تمليكين بها نفسك ثم ظهر له امرأة غيرها وابرأت من مهرها ووقع الطلاق فهل يكون باثنا
 او رجعيما فاجبت بانه بائن لانه وصف الطلاق بما يفيد عن الزيادة وهو قوله تمليك بها
 نفسها فيكون باثنا وان كان صراحا واستدل لذلك بما نقله ثم قال فان قلت لم يجعله باثنا
 بسبب شرط الابراء من المهر فان الطلاق الموضع في مقابلة الابراء يكون باثنا واستدل
 لكونه باثنا اذا كان في مقابلة الابراء بعبارة نقلها من جملتها وفي البرازية وغريها
 قال لما حين طلبت الطلاق ابرأتيني من كل حق لك علي حتى اطلقك فقالت ابرأتك من
 كل حق للنساء على الرجال فطلقها في فورده وهي مدخولة يقع باثنا اه وعلاه في التجنيس
 بانه يقع بعوض وهو الابراء دلالة اه ثم بعد الاستدلال المذكور قال قلت لان في هذه
 المسائل جعل الابراء عوضا عن الطلاق فكان طلاقا على مال واما في مسئلتنا جعل
 الطلاق معلقا بالابراء شرط له لا عوضا فلا يتم فاجله باثنا به الا ان يوجد على يدك على
 ذلك اه فان ما ذكره يفي بذهان الطلاق في حادثة تارجي لكونه معلقا على صحة البراءة
 على انها شرط له ولم يجعل الابراء عوضا للطلاق حتى يكون الطلاق باثنا كما في مسئلته
 قلت يفرق بين حادثة تارجي وبين حادثة العلامة صاحب البحر المذكورة بان في حادثة
 صاحب البحر لم يوجد من احدا الزوجين طلب التعويض عن الطلاق بالابراء لاصرا يحا
 ولا دلالة بل الزوج ابتداء عاق طلاق زوجته على حصول الابراء منه له من المهر او
 ظهور امرأة غيرها فحصل الابراء منه وظهرت المرأة غير فكان ما ذكره شرطا محضا
 في الطلاق لا عوضا عنه فلم يقع باثنا من هذه الجهة لعدم وجود ما يدل على التعويض
 من قبل الزوجين او احدهما صريحا او دلالة بخلاف مسئلتنا فان الزوجة طلبت منه ان
 يطلقها على براءته من مؤخر صدقاتها وعلى ما اعطته له من الاعيان التي ذكرتها الزوج
 في فور ذلك قال لها ان صدقت براءتك فانت طالق وقد صدقتها الزوج في جواب دعواها
 على ذلك فقد وجد التعويض من قبلها صريحا ومن قبله دلالة ولا يمنع من اعادة ذلك
 المعنى تعبيرة بالتعليق على صحة البراءة بعد وجود ما يدل على صحة المعاوضة صريحا من
 قبلها او دلالة من قبله فكانه قال ان صدقت براءتي التي هي مع المعطى لي عوض للطلاق
 المقبول مني فانت طالق والعبرة للعاقب لا الالفاظ ودلالة الحال والمقال معتبرة كما صرح
 به في كثير من المواضع فافترقا هذا ما ظهر لي في جواب هذه الحادثة فاعتنمه والله تعالى
 اعلم (سئل) باقادة واردة من ديوان المحافظة بتاريخ ٢٢ رجب سنة ١٢٨٤ مضمونها باقادة

حضرة محافظ رشيد المسطرة باطنه بتاريخ هـ الجارى ذكر ان شخصين احدهما يسمى
 محمد اميلقة والثاني يدعى ابراهيم عطية تشا ركافى شرا صناديق خشب واحدهما
 ادعى بالخسارة وتداعيا بحكمته هناك وتحرر بالذ عوى سؤالا من طرف قاضى ذلك
 البند وفسؤال منهما أعطى عليه فتوى من الشيخ محمد عروس من العلماء برشيد بايضاح
 نصوص تساعد المدعى والثاني أعطى عليه فتوى من حضرة مفتى افندى اسكندرية
 مساعدة للمدعى عليه بدون ايضاح نصوص فلا خلاف هاتين الفتويين لبعضهما ارام
 ارسالهما اطرف حضرة تكم لمنه اطرفهما واعطاء الافادة عما يوافق منهما لمنع الاشكال
 واجراء العمل فبناء عليه اقتضى تحريره كحضرته والسؤالان المشتملان على الفتويين
 المحكى عنهما مرفوقان معه لينظر فيهما باطراف حضرة تكم وتورد الافادة اللازمة بما يكون
 اجراؤه (وصورة سؤال الحادثة الوارد عنها الافادة) ما قولكم دام فضلكم فى قضية صورتها
 ادعى المكرم السيد محمد اميلقة هذا ابن المرحوم محمد اياض ابن المرحوم احمد على
 المكرم ابراهيم عطية هذا ابن المرحوم احمد عطية ابن المرحوم عطية الحاضر معه بالجلس
 الشرعى بان فيما قبل تاريخه تشارك المدعى مع المدعى عليه فى شرا صناديق ودفع له
 مائة مجر ذهباً ونصف بينت وذهباً وضمه الى خمسة جنيهات بينت ونصف من ماله
 واشتروا بالمائة ثلثة وثمانين دسنة صناديق خشب بيضا واستلمها ابراهيم عطية
 المذ كور ووضعهما فى محل برشيد بكدو كالة الجحشة ليبيع ذلك بمعرفة وكل ما أظهره الله
 تعالى من الربح يقسم نصفين النصف الى محمد اميلقة المذ كور والنصف الثانى الى
 ابراهيم عطية المذ كور وان ابراهيم عطية المذ كور باع ذلك وقبض ثمنه وأرباحه ودفع
 للمدعى المذ كور من أصل ذلك مبلغ ٥٠٨٨ قرشاً صنفها أربعة وعشرون جنيهاً
 اقرن كياوس ستة جنيهات بينت وبقى له من أصل ماله ٣١٨٢ قرشاً ويطالبه بذلك
 وبما يخصه من الربح ويسال جوابه عن ذلك وسئل المدعى عليه المذ كور عن ذلك
 فاجاب بانه فيما قبل تاريخه كان توافق مع المدعى المذ كور على شرا جانب صناديق
 خشب ابيض على سبيل الشراكة وصار بعد ذلك يشتري صناديق من أدبائها والمدعى
 يدفع الثمن من ماله حتى بلغ مائة دار المبلغ المدفوع من يد السيد اميلقة المذ كور ليد
 الباتعين للصناديق المذ كورة مائة مجر ونصف بينت والمبلغ المدفوع من يد ابراهيم
 عطية المذ كور خمسة جنيهات بينت ونصف بينت وبلغ مائة دار الصناديق التى صار
 مشتركة لثلاثة وثمانين دسنة بيضا وانه توافق معه على ان يبيع ذلك بمعرفة فى مولد
 السيد البدوى الصغير وفى مولده الكبير وكل ما ظهر من الربح بعد خصم المصاريف يقسم
 نصفين النصف لابراهيم عطية والنصف الثانى الى السيد محمد اميلقة وانه توجه بعد
 ذلك لمولد السيد البدوى الصغير ومعه ثمان وثلاثون دسنة صناديق من الصناديق
 المذ كورة وباع ذلك فى المولد المذ كور وقبض الثمن وربحت الصناديق المذ كورة فى المولد

المذكور مائة وسبعين قرشا وانه توجه بعد ذلك الى مولد السيد البدوي الكبير ومعه
 باقي الصناديق المذكورة وباعها في المولد المذكور البعض بالثمن والبعض بالنسيئة وقد
 خسر الصناديق المبيعة في المولد الكبير المذكور مبلغ ٢٠٤٠ قرشا فعارضه
 المدعي المذكور في ذلك قائلا بانه دفع مبلغ المائة مجز ونصف بينه وبين المذكور لآبراهيم
 عطية المذكور في يده وانه اشترى الصناديق المذكورة بمعرفة بمحض ضرور ب المال
 المذكور وانه لم يتوافق معه على بيع الصناديق المذكورة في المولدين المذكورين ولم
 ياذنه بالسفر بالصناديق المذكورة وانه تعدى واخذ اثنين ونجسين دسنة صناديق من
 صناديق الشركة وتوجه بها الى المولد الصغير وباع منها اثنتين وعشرين دسنة بسعر
 مائتين وستين قرشا وعشرين دسنة بسعر مائتين ونجسين قرشا وعشرة بسعر مائتين
 وثلاثين قرشا وقبض عن ذلك وبلغ مقدار ربح ذلك ٢١٢٢ قرشا وان المدعي عليه لم يتوجه
 الى المولد الكبير المذكور بصناديق للشركة المذكورة وانه باع عشرين دسنة ايضا
 برشيد بسعر كل دسنة مائة وخمسون قرشا وباع باسكتدريه احدى عشرة دسنة باقى
 الصناديق المذكورة بسعر كل دسنة مائة وثلاثون قرشا وبلغ مقدار ربح ذلك بعد
 المصاريف ١٠٠ قرشا جلة ارباح الصناديق المذكورة ثلاثة آلاف قرش ومائة وثلاثة
 وسبعون قرشا وزاد السيد محمد معيلة في معارضته المذكورة بان المدعي عليه المذكور
 رضى انه يدفع اليه باقى رأس ماله وهو ثلاثة آلاف قرش ومائة واثنان وثمانون
 قرشا ويدفع له ايضا خمسمائة قرش اربا باعترافه بحضور بينة شرعية وسئل المدعي
 عليه المذكور عن معارضته المدعي المذكور فاجاب بالانكار لذلك وأحضر السيد
 معيلة المذكور المسكرم السيد محمود المصري لدخاخي ابن المرحوم الحاج يوسف
 ابن المرحوم محمد والمسكرم الحاج مصطفى رزقا ابن المرحوم حسن ابن المرحوم مصطفى
 وشهد كل منهما على ان قراده في وجه المدعي عليه المذكور بانه رضى أن يدفع للمكرم السيد
 محمد معيلة المذكور باقى رأس ماله ويدفع له خمسمائة قرش اربا باعترافه - ما لا يعلم ان
 باقى رأس المال المذكور واحضر أيضا المسكرم سليم ان شبايلك ابن المرحوم الحاج
 فتوح شبايلك ابن المرحوم مصطفى وشهد في وجه المدعي عليه المذكور بانه رضى أن
 يدفع للسيد محمد معيلة المذكور باقى رأس ماله وقدره ثلاثة آلاف قرش ومائة
 واثنان وثمانون قرشا ويدفع له خمسمائة قرش اربا بالشهادة الشرعية فاحكم
 الله في ذلك وهل المرافعة المذكورة صحيحة شرعا والشهادة مطابقة للدعوى وبمقتضاها
 يقضى على المدعي عليه بدفع باقى رأس المال والربح للمدعي المذكور بعد التزكية
 الشرعية أم كيف الحال أفيدوا الجواب (ص) وورد ما أجاب به حضرة الشيخ محمد عروس
 الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم حيث طالبه رب المال
 بباقى رأس ماله وما يخصه في الربح فاعترف بان يعطيه باقى رأس ماله وخمسمائة قرش

أربابا كان ذلك اقرارا بواحدة من العينيين والبزارية ويكون دعواه الخسران
سابقا على ذلك تما فضا فلا يصدق فيه والله تعالى أعلم (وأجاب) أيضا بقوله الحمد لله
والصلاة والسلام على رسول الله حاصل هذه القضية ان المدعى عليه مفرطانه استلم من
مال المدعى ما هو قيمة القدر المدعى به فيكون مؤاخذا باقراره وحديث اعترف المدعى
بوصول ٥٠٨٨ قرشاً وقد خرج المدعى عليه من عهدة ذلك وصار مطالبا بالباقي
حتى يخرج من عهده بوجه شرعي ونصوص المذهب صريحة في ذلك وحديث ادعى في
جوابه انه خسر في المولد ٢٠٤٠ قرشاً فقتضى نصوص المذهب انه يصدق وان كانت
المضار به فاسدة على كلامه كما في البزارية وغيرها الا ان ما زاده المدعى في معارضته بانه
مطالب اليه بباقي رأس ماله المذکور ونصف الارباح اجابه بانه يدفع له باقي رأس ماله
ونحو مائة قرش اربابا وشهدت البينة المذكورة بذلك كان مذكوبا في دعوى الخسران
السابق على ذلك ولا يضر قول الله هو ولا تعلم قدر باقي رأس المال ان يكونه معلوما من
اقرار المدعى عليه وحديثه فيحكم عليه بدفع هذا الباقي الذي لم يقر المدعى بوضوئه من
القدر الذي أقر المدعى عليه باستلامه له كما هو مذهب كور في معين المحاكم في الباب
الحادي والعشرين ويلزم أيضا بما أقربه من الربح والله أعلم (وصورة ما أجاب
به حضرة الشيخ محمد باي الفتح مفتي اسكندرية) الحمد لله تعالى وحده لا يشركه شيء
بما ذكره مقتضى ذلك والقول قوله بيمينه والله تعالى أعلم (أجاب) الاستفادة من الحادثة
المسئولة عنها انه لم يتضح من دعوى السيد محمد معلقة في معارضته بان المدعى عليه
المذکور رضي ان يدفع اليه باقي رأس ماله وهو ثلاثة آلاف قرش ومائة واثنيان
وعشرون قرشا ويدفع له أيضا نحو مائة قرش اربابا باعترافه هل كان ذلك على سبيل
التزامه بذلك من عند نفسه حين منازعته خصمه معه ودعواه الخسارة في المال ودعوى
السيد محمد المذکور عدم ذلك فيكون ذلك من باب التزامه مالا يلزم فلا يترتب عليه
شيء بهذا الالتزام وهذا مبني فتوى حضرة مفتي اسكندرية فلا يكون ذلك من باب
الاقرار ويعلم ذلك من قرينة الحال وسياق الكلام الذي كما يتكلمان به وان كان
المقام وسياق الكلام يدل على الاقرار ببقا رأس المال بيد الشريك المذکور كان
طلب منه شيء من رأس ماله بعد الذي وصله من قبله وما خصه من الربح
الحاصل من هذه التجارة فوعده ان يعطيه باقي رأس ماله وأنه يدفع له نحو مائة قرش
ربحيا يكون ذلك اقرارا ببقاء رأس ماله عنده ويتضمن الاقرار بعدم الخسارة فلا
يصدق في دعواه الخسارة بتاريخ سابق على ذلك ان علم التاريخ لتناقضه كما أفاده حضرة
الشيخ محمد دعروس وهو مبني جوابه كما ذكرنا نظير ذلك في العينيين وفي شرح الكافي
اذ قال الرجل للرجل اقضني الالف التي عليك فقال نعم اوفال ساعطيكها او غدا
اعطيكها او اقعدها فترتها او اقعدها فمقدتها او اقعدها فمضتها او قال لم يحل بعد او قال

اتزنها او اعدها أو خذها أو ارسل غدا من يترتها او من يقبضها أو قال ليست عندي
اليوم او ليست بمهياة اليوم يكون ذلك اقرا اذا انتهى وفي البزازية قال اقبضني الالف
التي عليك لي او غلة عبيدي فقال نعم او قال غدا اعطيكها او اوقعه فاقبضها او اوقعه
فاقبضها او زنها لا على وجه الضمنية او قال خذها او ارسل غدا من يقبضها او يترتها
او لا زنها لك اليوم او لتاخذها مني اليوم او حتى يدخل على مالي او يقبضها على غلامي
او قال لم تحبل او قال صالحني عنها او اخرها عني او قال لا فضينكها ولا عطيتكها او قال
أحبل غرما لك على او بعضهم او من شئت منهم او تحتال بها على او قضاها فلان عني
او ابرأتنيها او حلتنيها او وهبتها لي او تصدقت بها على او قال مالك على الائمة او
سوى مائة او غير مائة او قال لا آخر أعلم فلا ما واخبره او بشره ان له على مائة او قال لا تخبر
فلانا ان له على الف من حق او قال اشهدوا ان له على الف درهم فاقرا رقي كلها انتهى
وحينئذ فينبغي ان يطلب الايضاح من المدعي عن حقيقة الحال وما يظهر من
ايضاحه وقوله يجري المحكم بمقتضى مانع عليه دعواه بعد الثبوت والله تعالى اعلم
(سئل) من مجلس الاحكام بتاريخ ٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٤ عن المحكم الشرعي في
حادثة قتل وقعتا بسيوط احدهما متعلق بقتل المرأة أم احمد من الاغاة والثانية
بقتل حسين أحمد من فجع المسلسل المسطر فيهما اعلامان من قاضي اسبيوط الاول
مؤرخ ٢٤ جمادى الاولى سنة ١٢٨١ المتعلق بقتل أم أحمد المذكورة والثاني مؤرخ
٩ رجب سنة ١٢٨٢ المتعلق بقتل حسين أحمد المذكور محكوم فيهما بالقسامة
والدية على المدعي عليهما اللذين هما من أهل المجلتين اللتين وجد فيهما القتيلان بعد
دهوى الاولياء على معين من أهل المجلتين وتبرئة باقي أهل المجلتين بالصرح ومصدق
عليهما من مفتي مجلس اسبيوط ومكتوب عليهما من مفتي مجلس الاحكام ببطلان
الحكم وهو مصادقتهما لهما تزاعما ان المحكم في ذلك ونظائره توجه الى بيعة على اولياء
القتيل فان عجزوا فلا قسامة ولا دية وليس للاولياء الايمان واحدة عند الهجر كسائر
الدعاوى فحصلت المناقضة بين علماء اسبيوط ومفتي المجلس وتكررت الاجوبة في
ذلك ومن جهة ما استدله قاضي ومفتي ونائب اسبيوط على المحكم فيهما ما افتى به
العلامة الشيخ محمود أمين الدين الدوري مفتي نعر اسكندرية سابقا حيث سئل في
قتيل وجد في رحبة درب غير نافذ جامع لمنازل ادعى اولياء القتيل على معين من أهل
تلك الرحبة وبرؤا من سواه بصرح الالفاظ وصديق المدعي عليه على وجوده قتيلا بالهل
المذكور وعلى ملاكيتهم في الرحبة المذكورة وانكر قتلهم ولا بيعة على قتله فهل مع عجز
الاولياء عن الاثبات تجب القسامة والدية على المدعي عليه خاصة لصرح الابراء
للبقية أو يكون عليه بين واحدة كسائر الدعاوى ولا دية عليه أفيدوا الجواب فاجاب
بقوله قد سئل العلامة فنجم الدين ابن المرحوم العلامة خير الدين عن صغيرة وجدت

مقتولة في دار مشتركة بين جماعة فادعى اولياؤها القتل على واحد منهم م وابروا ذمة
 البقية هل تنفي القسامة والدية عن البقية وتسكون على المدعى عليه او لا فاجاب نعم
 تنفي القسامة والدية عن البقية وتسكون على المدعى عليه حيث ابرأ اولياء القتل
 ذمة البقية والحال هذه والله اعلم اه ومنه يعلم الحكم في واقعة السؤال الفقير محمود
 أمين الدين سرور الحنفى وكذا استدلو بما نسب اليه سابقا حيث اجيب عن سؤال رفع
 اصله من فاضى اسيوط وورد اليه بافادة من المرافعة بتاريخ ٢ محرم سنة ١٢٧٩ واطلى
 عنه الجواب من هذا الطرف في ٩ محرم سنة ١٢٧٩ وقيد في ترجمة الجانيات من هذه
 الفتاوى وصورته في ولى الدم اذا ادعى على اخوة ثلاثة من اهل محلة كبرى بهادار
 الميت ايضا ان كلامهم ضرر به عمدا بنبوت في رأسه على التعاقب فوقع طريقا في ارض
 المحلة ومات بسبب ضرر به احدهم لا بعينه وبرأ من عداهم من اهل المحلة المذكورة فهل
 اذا جحد المدعى عليهم دعواه ولم يثبت ضرب المدعى عليهم له بطريق شرعى وثبت وجود
 القتل في المحلة المذكورة تترتب القسامة ويقضى على المدعى عليهم او عواقلهم
 بقدر ما يخصهم من الدية ويسقط باقيم التبرئة المدعى من عداهم او لا قسامة ولا دية ولا
 يمين لجهة التعيين القاتل واذا قاتل بوجوب القسامة والدية فامتنع الولي من التحليف فهل
 يقضى بالدية ام لا اجاب نعم الحمد لله لا يظهر الحكم بالدية مع امتناع الولي من تحليف
 ايمان القسامة اذ الدية في مثل ذلك مرتبة على القسامة ولا قسامة بدون طلب الولي واذا
 حلف المدعى عليهم ايمان القسامة بالطلب في هذه الحادثة فالحكم كما انما يكون
 بكمال الدية عليهم او على عواقلهم حيث ادعى الولي على بعض الثلاثة غير معين وبرأ باقي
 اهل المحلة صراحة وذلك كاف في ايجاب القسامة بشرطه كما صرح به شارح الكنز
 الامام الزيلعي في نظير ذلك مما يفيد ان الشرط اما الدعوى بالقتل على الكل او
 بعض معين او بعض غير معين وهما من قبيل الاخير والله اعلم اه وبقية ما قيل في
 المعارضة من الجانبين يفهم محصله من الجواب الاتي ذكره (اجاب) قد صدر
 الاطلاع على اوراق هاتين القضيتين المحكوم فيهما بالقسامة والدية على المدعى عليه
 من اهل المحلة التي وجد فيها القتل بعد دعوى الاولياء القتل عمدا على معين من اهل
 المحلة مع تصر يحكم ببراءة باقي اهل المحلة من ذلك اعتمادا على ما نقل عن العلامة نجم
 الدين ابن العلامة خير الدين الرملى الحنفى احدا العلماء الافاضل السابقين في مذهب
 النعمان عما هو صريح في حكم المحادتين المذكورتين حيث اوجب القسامة والدية
 على المدعى عليه من ملاك الدار التي وجدت فيها المقتولة مع تبرئة الاولياء باقي
 الملاك ولما نسب اليه سابقا بتمام الفتوى بما يفيد بذلك وعلى ما فهمه حضرات مفتي
 وقاضى ونائب اسيوط من الفصوص المقتضية ان الشارع اوجب القسامة والدية في
 قتل وجد في محلة غير نافذة حيث ادعى ولى الدم على اهلها كما هم او على معين منهم او

غير معين وانه اذا ابرأ بعض اهلها بقتغيان عنه و يكون ما سوى المبرأ باقيا على حكمه
الاصلي وانهم لم يجدوا فيها بايديهم من الكتب ان الحكم يتغير بتبرئة الولي بعض اهلها
وادعائه على معين منهم وانها تكون كسائر الدعاوى التي فيها معين واحدة عند العجز عن
الثبوت واما ما استدل به حضرة مفتي مجلس الاحكام من ان ذلك يستفاد من رد
المختار عند قول المتن وان ادعى على معين منهم لم تسقط فلم يمتد والفهم منها الى آخر
ما ذكره في احد الاجوبة ويدل لقولهم ان الولي اذا ابرأ بعض اهل الهلة بقتغيان عنه
ما ذكره العلامة خير الدين الرملي في فتاواه في اول القسامة حيث اجاب عن قتيل وجد
يقرب قرية قاضي اولياؤه القتل على معين من اهلها بقوله اذا وجد قريبا بحيث
يسمع الصوت منه ولم يكن الموضع الذي وجد فيه مملوكا غيرهم وجبت القسامة والدية
فيه على اهلها ولا يمنع من ذلك دعوى اولياء القتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح
الابراء للبقية انتهى فشرط في وجوب القسامة على اهلها وعدم اختصاص ذلك
بالمدعى عليه انتفاء صريح الابراء لهم فيفيد انه مع صريح الابراء للبقية لا قسامة ولا دية
عليهم اي البقية اما حكم المدعى عليه فهو مسكوت عنه في هذه العبارة واذا رجعنا الى اصل
المسئلة نجد الحكم يفيد مخاطبته بذلك اذ هو من اهلها وقد ادعى عليه فوجد الشرط
وانتفى المانع من الايجاب لعدم التبرئة في حقه فيخاطب بالوجوب وقد استوجه فتوى
العلامة نجم الدين الاستاذ الفاضل الشيخ محمود امين الدين الدويري مفتي نغراسكندرية
سابقا في جوابه حيث قال لما راينا القواعد الفقهية لا تأتي باجاب به افدناهما يعني
فاضي ومفتي استئناف اسبيوط بما راينا من قولنا عن المومنا اليه لان تعريف القسامة
شامل لما اذا ادعى على بعض معين من اهل الهلة مع تبرئة الباقي ولا وجه لنفي القسامة
عنه والمحال هذه انتهى واما ما ذكره حضرة الاستاذ مفتي مجلس الاحكام في بعض
اجوبته معارضة لذلك من ان ما نسب للعلامة نجم الدين على الوجه السابق يخالف
لمتون المذهب حيث صرح فيها بان القتل اذا وجد في دارين قوم فهدى على هدد الرؤس
فان كان نصفها يزيد وعشرها العمر والباقي لذكر فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم
اثلاثا انتهى ولم نجد بعد التفتيش في كتب المذهب المعتبرة انه اذا ابرأ الولي القاتل
واحد منهم ينتقل ما عليه من الدية الى شريكه الا آخر كما يعلم من جواب حضرة الاشياخ
ثم قال وعلى كل فلا جواب لنا سوى ما افدناه سابقا في هذه القضية من انها كباقي الدعاوى
بمعنى انه اذا اقام المدعى بينة على دعواه عمل بها والا حلف المدعى عليه بمينا واحدة
وان تسكل قضى عليه كما يفاد ذلك من رد المحتار وعند قول المتن وان ادعى على معين منهم
لا تسقط ولا احتجاج بحضرة الاشياخ المومنا اليهم بما افاده ابن خير الدين حيث كان مخالف
لمتون المذهب كما مر ذكره لانه ليس بمن يرجع اليه في مخالفة متون المذهب لقوله على
ان هذه العبارة المنسوبة لابن خير الدين لو وجدت منسوبة لوالده الشيخ خير الدين نفسه

لا يرجع اليها ولا يعول عليها حيث خالفت صريح متون المذهب كما هو معلوم انتهى
 كلامه فلا يجدي نفعاً في المعارضة اذ لا مخالفة بين ما نقل عن العلامة - فحجج الدين بن
 خير الدين وما في المتون مما تقدم - دم اذ محل ايجاب القسامة والدية على ملاك المكان
 الذي وجد فيه القتل على عدد رؤسهم اذ وجدت الدعوى عليهم جميعاً او بعضهم بدون
 تبرئة للباقي لان شرط القسامة تقدم الدعوى على هذا الوجه اما بدونها فلا كفاية حوايه
 الا ترى انه لو ادعى على غيرهم لا يخاطبون بشئ واما اذا وجدت التبرئة لبعضهم مع
 الدعوى على بعض آخر معين لم يكن المبرأ محلاً لا ليجاب ابتداءً لفقد الشرط بالذنب له
 بوجود صريح البراء في جهته فانحصر الايجاب في المدعى عليه ابتداءً لكونه من الملاك
 للدار او من اهل الهلة مثلاً مع وجود الشرط في حقه وهو الدعوى عليه فلم ينتقل
 ما وجب على غيره اليه حتى يقال ان ذلك لا وجود لما يدل عليه في كتب المذهب
 وانه مخالف لما يفهم من المتون فضلاً عن صريحها واما الاستدلال بما افاده في رد
 الطائفة - لا عن الزباني من انه اذا ادعى على معين من اهل الهلة يكون ابراء
 لباقيهم مع عدم النص صريح بالبراء وتسقط القسامة والدية عن الباقي وتكون
 الدعوى على المدعى عليه منهم كسائر الدعوى فان اقام الولي البينة عليه حكم بجميعها
 وان عجز فليس له الايمان واحدة على المدعى عليه ولا قسامة ولا دية بناء على الرواية
 المقابلة لما عليه العمل والقوى وهي القياس فلا ينتج الا بقياس ما قيل تفريعا على
 احدي الروايتين على الرواية الاخرى من انه عند وجود التبرئة الضمنية لباقي اهل الهلة
 بالدعوى على معين منهم فقط تنتفي القسامة والدية عن المدعى عليه أيضاً وتكون
 كسائر الدعوى بناء على رواية القياس فيقال نظير ذلك اذا وجدت التبرئة الصريحة
 كما هو موضوعنا بناء على رواية الاستحسان ولا يمكن الجزم بصحة هذا القياس على انا
 لسنا نحن بلخ هذه المرتبة مع احتمال اختلاف صاحبي القوانين في ذلك لوجه يظهر
 لكل منهما على ان لك ابتداء الفرق بينهما بان عند التبرئة الضمنية لم يقو حصر الدعوى
 في المدعى عليه حتى يقال انه محل للايجاب ابتداءً فيخاطب بالقسامة والدية وحده
 بخلاف ما لو صرح الولي بتبرئة غيره مع الدعوى عليه لقوة الحصر فيه وهو من اهل الهلة
 وقد وجد الشرط في حقه وهو الدعوى عليه - كان محلاً لا ليجاب ابتداءً فيخاطب
 بما ذكرناه - على سبيل الانتقال اليه من غيره كما قيل وحيث حكم الحاكم التبرع
 بذلك فلا ينقض حكمه بمجرد احتمال لم يتحقق وجهه لاسباب مع تعضده بما تقدم ذكره
 هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) بافادة واردة من
 فاضل مديرة الروضة في ٢٤ ج سنة ١٢٨٤ بخصوص تداع صورته ادعى عبدالرحمن
 القبا في القرأز من أبي صير ابن المرحوم محمد القبا في على الحاضر معه بالجاس مصطفي
 المنزلاوى من الناحية ابن المرحوم محمد المنزلاوى بان المرحوم الشيخ عليا المدي

أولا الأربعة الحد الغربي لسيرة جة وهبة الجندی بن مصطفى الجندی ولا يعرف جده
والحد القبلي للبحارة وفيه الباب والبحري لدار احمد الكفلي بن حسين البحريني ولا
يعرف جده والشرقي دار مصطفى عبد الصمد ابن الشيخ احمد عبد الصمد ولا يعرف
جده. حدود الدار الثانية هي حدود الاولى في الحالك في صحتها من عدمها (اجاب)
الدعوى المذكورة على الوجه المستور غير صحيحة والله تعالى اعلم (مثل) عن حادثة
واردة من طرف قاضي مديرية الجيزة في ١٩ رجب سنة ١٢٨٤ مضمونها حاصل
تدعى داود سليمان القبطي على عمه الحاضر معه شقيق والده ابراهيم داود في يوم
الاحد ٢٨ جادى الاتمة سنة ٢٨٤٤ ان داود سليمان ادعى على عمه المارقوم بان جد
المدعى داود سليمان توفي قبل تاريخه وانحصر ميراثه في زوجته سكر بنت عوض
مخايل وأولاده منها الثلاثة هم المدعى عليه ووالد المدعى وقرنلة ثم توفيت الزوجة
المذكورة عن أولادها المذكورين من دون شرك ثم توفي والد المدعى المذكور عن
زوجته فومية بنت يوسف لولان وأولاده منها هم داود المدعى وابراهيم وشبابية
ومصطفية من غير شرك وان الخلف عن جده داود سليمان جميع الدار وما فيها من
الطاحونة بناحية ترسايد رب التراصنة محدودة بحدود اربعة القبلي لمكان المتداعين
المذكورين والبحري لدار مصطفى لاجين ابن الحاج لاجين والشرقي للطريق وفيه الباب
والغربي لدار ملك عبد الرحمن زيتون بن عبد الباقي بن احمد زيتون مات وتركها
ميراثا لورثته المذكورين وايضا اشترى المدعى مع عمه المذكور جميع قطعة أرض خربة
من امرأة تسمى ستم بنت باشا مرجان من الناحية المذكورة بمبلغ أربعين قرشا وبنائها
دارا سوية بينهما محدودة بحدود اربعة القبلي ينتهي لدار ملك درويش برطع بن
محمد برطع والبحري للدار المذكور اعلاه المدعى بها والشرقي للطريق وفيه الباب
والغربي لدار ملك عبد الرحمن زيتون المذكور وطلب المدعى من عمه ما يخصه في
الدار الاولى ونصف الدار الثانية ليحوز ذلك لنفسه بالوجه الشرعي وذكر انه وازع
يده عليهم ما غير حق وما نفعه من التصرف فيما يخصه بدون حق ويسال جوابه عن ذلك
فمثل من المدعى عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده على المدعى به بشهادة شاهدين
فاعترف بوقاة المتوفين وانحصار ميراثه في ورثتهم على الوجه المستور وبوضع يده
على المدعى به المذكور وانكر كون المذكور الاول مخالفا عن جده المذكور بل انه
ملك للمدعى عليه والدار الثانية ملك المدعى عليه ايضا خاصة اشترها وبناها لنفسه
من ماله خاصة وبذلك كذا فلم يصدق المدعى فطلب منه بيعة تثبت دعواه وانصرفا
ثم في ٢٦ رجب حضر او عرف داود سليمان انه غايب في التمديد وان تهميحه ان
الحد القبلي للدار الاولى والطاحونة ينتهي لملك عبد الرحمن زيتون والبحري للطريق
وفيه الباب والشرقي للدار المدعى بها ثانيا والغربي لدار مصطفى لاجين حسب ما هو

موضح اعلاه والثانية حدوها القبلى بتهسى لدار عبد الرحى ن ز يتون والبحرى للطريق
والشرقى لدار مصطفى بر طح والغربى للدار الاولى فصدقه المدعى عليه على ان الحدود هذه
هى الصيغة دون الاولى فخر درر العلوم المهرمان طوقها والمفهوم حضرة مولانا
مفتى الديار المصرية حالاً نروم الاطلاع على الدعوى المذكورة يمينه والافادة عن الحكم
الشرعى فيها هل يرتفع التناقض الواقع من المدعى باختلاف الحدود غلطاً بتصديق
غيره ان الحدود الشاذية هى الصيغة دون الاولى وتطلب البينة لاثبات وضع اليد
بالحدود الثانية ولا ثبات دعوى المدعى ام كيف الحال افيدونا ادام الله النفع بوجودكم
(اجاب) هذه الدعوى غير صحيحة من وجوه لعدم تعريف الجدد المورثين بذكر نسبه الى
جده وعدم تعريف بعض اصحاب الحدود بذكر نسبهم الى جدهم وعدم بيان مقدار
نصيبه بطريق الارث لى طلب رفع يد خصمه عنه وعدم ذكر الجدد فى نصيب زوجة
الجدد وفى نصيب ابى المدعى الى وراثتهم ما فتستأنف الخصومة بينهما وما بعد تهيج
الدعوى وجواب الخصم واثبات وضع يد المدعى عليه على ما توافقه عليه واقامة البينة
من المدعى على ما ذكره خصمه والتزكية يقضى له بما ادعاه حيث لا مانع والا فلا ولا
يمنع من ذلك غلط المدعى فى التأكيد على هذا الوجه حيث اجابه خصمه باعترافه
بوضع يده على الحدود الذى ادعى فيه ما قاله عقب دعواه الاولى قبل ذكر الغلط ثم
توافق على الغلط فى التمسك به ويدل لذلك ما نقله فى الهندية عن فتاوى قاضى خان
حيث قال ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولو كان
اخطا فى الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه ايس هذا الحدود فى يدى او قال ليس
على تسليم هذا الحدود فانه لا تتوجه عليه هذه الخصومة وان قال المدعى عليه هذا
الحدود فى يدى غير انك اخطأت لا يلتفت اليه الا اذا توافقه على الخطا فينتهت استئناف
الخصومة اه ونقله فى الانقروية ايضا وكذا فى جامع الفصولين ونور العين ولا
يعارض ذلك ما نقله فى الهندية عن خزنة المفتين وكذا فى جامع الفصولين والفصول
العمادية نقلا عن فتاوى رشيد الدين من انه اذا ادعى داراؤذ كان احد حدودها
دارز يد ثم ادعى ثانياؤذ كان هذا الحد دار هجر ولا يقبل وان كان المدعى عليه
يصدقه انه غلط او لا وعلل ذلك فى الفصول الالهادية بقوله لان الحدود هى هذا الحد غير
الحدود بالحد الاول لوجود الفرق بينهما بجواب المدعى عليه فى مسألة الخانية بوضع يده
على الحدود بالحد الاول ثم ذكر الغلط بعد اقراره بوضع يده على ما ادعاه المدعى
ثم توافقه ما على الغلط كما فى حادثة السؤال بخلاف المنقول عن خزنة المفتين وفتاوى
رشيد الدين لعدم اقرار المدعى عليه بوضع يده على ما ادعاه المدعى بالحدود الاولى
قبل ذكر الغلط والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من قاضى مديرية الجيزة فى
٢٢ رجب سنة ١٢٨٤ مضمونها ادعى السيد احمد ابوربع من عمر ابى ربع على محمد ابطل

١٢٨٤

٢٨

وشقيقه عمر بن ربيع بن ربيع بن ربيع وعلى ولدى شقيقهما هما عثمان وهران
 وغيطاني ولد عمر بن ربيع بن ربيع من أهالي ناحية صفت اللين بان المدعي المذكور يملك
 دارا بالارث عن أبيه مات وتر كماله ميراثا بالناحية المذكورة بدرب أبي ربيع محدودة
 الحد القبلي ينتهي لدار ملك علي ابن الحاج عمر بن محمد والبحري لدار ملك محمد العبد
 ابن محمد العبد الشهير بذلك والشرقي لدار ملك أحمد هيكل بن محمد هيكل بن ابراهيم
 هيكل والغربي للزقاق وفيه الواجبة والباب وان المدعي عليهم واضعون يدهم عليها
 مدة ثمان وعشر بن سنة يدعي انه كان غائبامع والده ومعه من مدة تزيد على ذلك
 بدون وجه شرعي ويطالبهم برفع يدهم عنها وتسليمها له بالوجه الشرعي ويسال جوابهم
 عن ذلك وسئل منهم فاجابوا بالاعتراف بوضع يدهم على الدار المذكورة بالارث عن
 مورثهم ابراهيم بن ربيع المذكور لوفاته وانحصار ميراثه في اولاده محمد البطل وعمر
 وشقيقه هما عمر بن و وفاة عمر بن وانحصار ميراثه في اولاده عثمان وغيطاني و ابراهيم
 وحسن من غير شرع وانهم واضعون ايديهم ومورثهم مدة تزيد عن ثمانين سنة ولا
 يعرفون المدعي ولا نظروه ولا والده ولا عمه وانسروا ملك المدعي للدار المذكورة وثبت
 وضع يدهم على الدار المذكورة بشهادة كل من الشيخ محمد خضر الفقي ابن المرحوم الشيخ
 خضر المسكر أحمد أبي موسى ابن المرحوم موسى وعترف المدعي عليهم المذكورون ان
 المدعي المذكور كان ادعى عليهم عند نائب قسم اول جيزة ومنعه من التداعي وحرر لهم
 اعلاما بذلك وبرزوه من يدهم موقري بالهاس فدل مصدقونه ان المدعي المذكور ادعى
 دارا بناحية صفت اللين بدرب الرباعة ولم يذكر لها حد ودا اصلا وهم اجابوا كجوابهم
 اعلام فطلب من المدعي المذكور يذينة تثبت دعواه المذكورة لعدم صحة الاعلام لعدم
 معلومية المدعي به فيه فاحضر الحاج حسن بن الشافعي القاضي وشهد بان هذا المدعي
 السيد أحمد أبار ربيع يملك دارا بالميراث عن أبيه عمر بن ربيع لا يعرف والده كائنة
 بالناحية المذكورة بدرب الرباعة محدودة القبلي على الجزاوي بن محمد الجزاوي
 والبحري ملك محمد العبد بن محمد العبد والشرقي ملك علي هيكل بن محمد هيكل والغربي
 الطريقي وفيه الباب ثم في ١٠ رجب سنة ثار يجتبه حضر المدعي والمدعي عليهم وعرف
 المدعي عليهم ان الدار التي بايديهم في ناحية صفت اللين بدرب الرباعة محدودة القبلي
 على الجزاوي بن محمد الجزاوي والبحري ملك محمد الشيعي بن الشيعي سلامة هذه
 الناحية كان والشرقي ملك احمد بحرية واخويه ابراهيم التهامي وايوب اولاد علي بحرية
 الشهير بذلك والغربي كاذ كرفي الدهوي وهذه الدارواضعون يدهم عليها عن أبيهم
 مدة نحو ثمانين سنة من غير منازع واما الدار التي يدعيها بالحدود التي ذكرها في
 دعواهم تكن في ايديهم ثم افادوا ان الجهة القبلية تنتهي للسيد زاط بن عبد الرحمن
 زاط والبحرية ايضا تنتهي الى ملك حسن جاهين بن علي جاهين فافاد المدعي المذكور

ان الحمد القبلي هو علي المحزراوي بن محمد وعمر والحمد البصري للملك محمد الشيعي بن الشيعي
سلامة مشتراه من المدعي عليهم من اصل داره المملوك كته المدعي بها وما كان عملو كالالي
محمد العبد استولى عليه محمد الشيعي المذكور بعد وفاته والشرقي للملك احمد بحرية واخيه
أيوب مشتراهما من محمد علي هيكلي بن احمد هيكلي المذكور والغربي للطريق وفيه
الباب الامل الاطلاع على هذه المرافعة المذكورة والافادة عنها بما يوافق شرعا من
كون المدعي تسمع دعواه المذكورة بالتوفيق المذكور ويطالب منه البيعة او لا يقبل
منه ذلك افيستدونا دام الله النفع بكم آمين (أجاب) الدعوى المذكورة على الوجه
المستطور غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية واردة من طرف حضرة قاضي
المنصورة مضمونها ادعى الحاج بسيوني سرحان على المحاضر معه بالهلمس المكرم على
سرحان من ناحية الحواونة بان المدعي المذكور يملك بفقرده دقار باطاحونة كائنة
بالناحية المذكورة بحارة عبد الله محدود ودار بعة الحمد الغربي الى دار ملك محمد
نصر الدين ابن المرحوم نصر الدين بن المسكاوي نصر الدين والقبلي الى الشارع وفيه
الباب والشرقي الى الشارع المسلولك والبصري الى دار حسن خضر بن خضر علام بن محمد
علام ويملك بفقرده جميع دار كائنة بالناحية المذكورة بالحارة المذكورة كان اشتراها
المدعي المذكور لنفسه في ٢٢ ربيع الاخر سنة ١٢٧٩ من مال الكهار جل يدعي الحاج
محمد ابا عيدين من الناحية المذكورة ابن المرحوم محمد ابي عيدين مصطفي ابي عيدين مبلغ
٤٥٠ قرشا عملة دار بعة واقبضه بمبلغ الثمن المذكور من مال المدعي المذكور ووضع
يده عليها وهي محدودة بحدود دار بعة الحمد الشرقي الى دار ملك علي حبيبة بن احمد حبيبة
ابن محمد حبيبة والبصري الى شارع الحارة المذكورة وفيه الباب والغربي الى ملك
الباق علام بن جلي علام بن سليمان والقبلي الى براح الناحية الذي لا مال له ويملك
بفقرده ايضا جميع دار كائنة بالناحية المذكورة بحارة الطويلة كان اشتراها لنفسه في ٢
شوال سنة ٥٢٠ من مال الكهار جل يدعي احمد ابا عبد رب بن احمد الطويل بن محمد الطويل
من الناحية المذكورة بثمان قدره ١٤٠ قرشا واقبضه بمبلغ الثمن المرقوم من مال المدعي
المذكور ووضع يده عليها وهي محدودة بحدود دار بعة الحمد البصري بجوار ملك سليمان
الطويل بن علي الطويل بن حسن الطويل بعرضه وبقية الى دار ملك عوض سرحان
ابن سرحان عوض بن محمد سرحان والحمد الغربي الى الشارع المسلولك والقبلي الى دار
ملك حسن سرحان ابن الحاج حسن سرحان بن محمد سرحان والشرقي الى شارع حارة
العبد لا وفيه الباب وجميع ما في مكتب التعليم الاطفال افشاء لنفسه في ارض براح
يستمعوا كته لاحد كائنة بالناحية بحارة عبد الله المرقومة محدودة بحدود دار بعة الحمد
الشرقي الى براح الناحية الذي لا مال له والبصري لمسجد الناحية والغربي الى مقبرة
أموات والقبلي الى براح الناحية الذي لا مال له وفيه الباب وجميع ثلث طاحونة كائنة

الميراث الشرعي يجوز ذلك له ولم يماطر يق الشرعي وطلب سؤاله عن ذلك ثم بعد ذلك حضر المتداعيان المذكوران في يوم الأحد ٢٧ ب سنة ١٢٨٤ وطلب من المدعى الذي هو الحاج بسيوني اثبات وضع يد المدعى عليه الذي هو علي سرخان على الاما كن المدعى بها المذكور بالدعوى قبل توجه السؤال الى المدعى عليه فاحضر شاهدين شهدا بشهادة غير صحيحة ولا مطابقة لما ذكره فيطالع على هذه الحادثة حضرة العلامة الفاضل والاستاذ الكامل مقتى الديار المصرية ويفيد الحكم الشرعي فيما هل لا يستل المدعى عليه عن جواب هذه الدعوى الا بعد ثبوت وضع يده بالبيئنة الشرعية واذا قامت بذلك وعجز المدعى عن الاثبات بالبيئنة الشرعية وطلب تخليف المدعى عليه لا يجاب لذلك حيث لم يتوجه عليه سؤال لعدم اثبات وضع يده وهل يشترط في شهادة الشاهدين الذين يشهدان بوضع يد المدعى عليه تحديدا لا ما كن المدعى بها تحديدا معتبرا شرعا وما الحكم (اجاب) لا يتوقف سؤال المدعى عليه على اثبات وضع يده على العقار المدعى به عليه انما يتوقف ذلك على صحة الدعوى فان صححت مثل المدعى عليه عنها قبل اثبات وضع اليد على العقار المدعى به وبمس اثبات وضع اليد على العقار شرطا للاحقة الحكم في دعوى الملك المطلق وما شا به بل لا ينبغي اثبات وضع اليد على العقار قبل سؤال الخصم وعند الاحتياج الى اثبات وضع اليد يلزم تحديد العقار في شهادة الشهود او الاشارة اليه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف نائب ولاية الشرقية مضمونها ادعى الخواجه مردروس بطرس التاجر في الدخان ببندر الزقازيق شرقية ابن الميت الخواجه بطرس ابن الميت سيهون من اسلامبول على محمود الشبكشي الحاضر معه ابن المرحوم محمد الشبكشي ابن المرحوم يوسف الشبكشي القائم عن نفسه والوكيل الشرعي التوكيل المطلق في خصوص ما سيد كرفيه عن كل من والدته المرأة هنه الحلبية بنت المرحوم احمد حليبي ابن المرحوم حسين حليبي وعن زوجة اخيه شقيقه المرحوم السيد الشبكشي هي المرأة مونة بنت المرحوم حسن حمود ابن المرحوم علي حمود من ناحية بلبليس شرقية الثابت ذلك ومعرفة بهم بشهادة محمد قادوس الزيات ابن المرحوم حسن بن حمودة وعلى صيام الزيات ابن المرحوم صيام بن سعد كلاهما من ناحية بلبليس المذكور ومقيم ببندر الزقازيق المذكور والثبوت الشرعي بطريقه الصحيح الشرعي بعد مراعاة واعتبار ما وجب مراعاته واعتباره شرعا بان المدعى المذكور يستحق قبل المرحوم السيد الشبكشي ابن المرحوم محمد الشبكشي ابن المرحوم يوسف الشبكشي من ناحية بلبليس المذكور مائة وثلاثون جنهما يمتوذهما عينا من ذلك مائة جنه يمتوكان دفعها المدعى له ثمن قطعة ارض ودخلها وكالة وسبع هوانيت كائنة بناحية بلبليس مملوكة لوالدته المرأة هنه الحلبية المذكور كورة باع ذلك للمدعى بطريق وكائنه عن والدته المذكور كورة وحرد المرحوم السيد الشبكشي

١٢٨٤

١٧

المذكور المدعى المذكور سند بذلك مؤرخا في ٢١ شعبان سنة ١٢٨٢ مشهولا
 بحتمه واختام مذكورين صورته انه في يوم الاثنين المبارك الموافق ٢١ شعبان
 سنة ١٢٨٢ صاوت محرر هذه الشروط باسمنا وختنا المرقوم ادناه السيد الشبكي من
 ناحية بلبليس وكيل والدتي المرافعة الحلبية باقية بعت قطعة ارض بناحية بلبليس
 وداخلها وكالة وسبع دكا كين للخواجه مردروس بطرس التاجر ببندور القازيق وقد
 وقع الرضا والتوافق بذلك من دون اكرامه ولا اجبار علينا وقيضنا نحن الارض مبالغا
 وقدره مائة جنيه يبنو صنفين من الخواجه المذكور وقد تحررت هذه الشروط
 بيد الخواجه المذكور لاجل انه من بعد ثبوت حقنا على يد الشريعة حسب ما عرضنا
 للحكومة يصير تحرير الحجة اللازمة للخواجه المذكور من دون اكرامه ولا اجبار علينا
 واسمنا وختنا حجة علينا بذلك والله تعالى خير الشاهدين ولم يسلمه المبيع مع المذكور
 ولم يعرفه المدعى ولم يعرف حدوده وباقي ذلك ثلاثون جنهم ايديتو كان دفعها المدعى
 الى المرحوم السيد الشبكي المذكور اجرة حانوت كائنة بناحية بلبليس المذكور
 ايضا مدة ثلاث سنين من ابتداء ١٦ رجب سنة ٨٢ لغاية ١٥ رجب سنة ١٢٨٥
 بمقتضى شروط ديوانية تاريخها ١٤ رجب سنة ٨٢ ولم يسلم الحانوت المذكور بل
 اجره لشخص يسمى الخواجه لامبو البقال بدون علم الحكومة ووضع يده عليه كحد
 الآن وبعد ذلك توفي المرحوم السيد الشبكي المذكور عن ورثته وهم شقيقه المدعى
 عليه ووالدته وزوجته الموكلتان المذكورتان وابنته ههنا القاهرة عن درجه البلوغ فقط
 من غير شريك لهم ولا حاجب شرعي والمبلغ المدعى به المذكور باق قبله ويستحقه المدعى
 في تركته كحد الآن حيث انه استهلكه حال حياته في مهالكه وشؤون نفسه وانه اقر
 بذلك حال حياته وصحته لدى بيته ويطلب المدعى المذكور ثبات ذلك على المدعى عليه
 وحيازة مثل المبلغ المرقوم من تركته المتوفى المذكور لنفسه بالوجه الشرعي ويسأل
 سؤال المدعى عليه عن ذلك فالحكم في هذه المرافعة (اجاب) الدعوى المذكور
 على الوجه المسطور غير صحيحة لسكونها غير مستوفاة فلا يستل عنها الخصم على هذا الوجه
 وبمجرد عدم معرفة المشتري حدود العقار الذي اشتراه من الوكيل المملوك لموكلة
 البائع في بلدة معينة لا يوجب فساد البيع لما في رد المختارة نقل عن البرازيه باعه ارضا
 وذ ك حدودها لا ذرعها طولا وعرضا جازوا كذا ان لم يذ ك الحدود ولم يعرفه المشتري
 اذ لم يقع بينهما تجاحد انتهى وصرحوا بان المفسد للبيع الجهالة الفاحشة دون
 الجهالة اليسيرة ولم يتضح من دعوى المدعى انه هل اجاز الاجارة الثانية أم لا وان العاقد
 أصيل في الاجارة أو وكيل وهل كان يمكنه تزعم العين من يد المستاجر الثاني على فرض
 عدم الاجازة بشفاعة أو حامية أم لا وفي أواخر كتاب الاجارة من الاشياء ما نصه آخرها ثم
 آجرها من غيره فالثانية موقوفة على اجارة الاول فان ردها بطالت وان اجازها فالاجارة له

انتهى والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس استئناف مصر عن حادثة وقعت بين اخوة
ثلاثة أحدهم يدعى منصور البغل ترفع معه أخواه لدى قاضي مصر واستقر الحال
بينهم على الصلح وحصل بينهم ابراء عام وتحرر بذلك - لام شرعي من قاضي مصر ثم
كتب على الاعلام المذكور جواب من بعض العلماء الخفية يتضمن ان الاخوين لو
ادعيا على ورثة المبرأ باعيان وأطيان انهما مشتركة بينهما وبين أخيهما المذكور
تسمع لعدم دخولهما في ابراء المذكور وذلك بعدم موت الاخ المبرأ المذكور وبناء على
ذلك سمعت الدعوى لدى قاضي الخانكة وبه دلائل حكاية حكم للاخوين بالاشتراك مع
أخيهما فصار حصلت به الدعوى ولم ينظر راحة ابراء المذكور ثم احيلت هذه المسألة
بعد تشيخي ورثة الاخ المبرأ الى المديرية - الى مجلس استئناف مصر لعرض ذلك على
علماء المجلس واعطاء الافادة اللازمة من ذلك وقطع الاشكال في هذه الحادثة وصورة
الافادة المهررة على اعلام قاضي مصر المذكور من حضرات العلماء سابقا وهم الشيخ
عبد الرحمن البجراوى والشيخ اسمعيل الحلي والشيخ محمد سعيد الرازي المجدل الله وحده
بخطالة هذا الاعلام والتأمل فيه فهم منه ان الاخوة المذكورين اصطالحوا مع
بعضهم على قسمة الثمانية افدنة المذكورة والتخيل والدار ما عدا الطاحونة التي فيها
بالقرينة الشرعية وان يدفع المدعى عليه للمدعين المبلغ المرقوم في هذا الاعلام في نظير
الديون المتروكة للورث المذكور الى آخرها ومسطر به وان المدعين المذكورين قد ابراء
ذمة المدعى عليه على الوجه المسطور باطنه ولم يذكر في الصلح ولا في ابراء باقي المدعى
به من الاطيان وباقي الاعيان الخلفة عن مورثهم فلم تدخل في الصلح المذكور ولم ينص
على ترك الدعوى بها ولا في ابراء المذكور لانه حصل على ما في ذمة أخيهما المدعى عليه
والاعيان لا تتعلق لها بالذمة فاذا اراد الاخوان المذكورين الدعوى فيما عدا ما وقع
عليه الصلح من باقي الاطيان وباقي الاعيان الخلفة تسمع دعواهما ولا يمنع من سماعها
صدور ابراء والصلح على الوجه المسطور فاذا اثبتا شيئا بخلفا عن مورثهما غير داخل
في الصلح فعلى القاضي الحكم به شرعا واعطاؤهما نصيبهما منه وببيع الام نصيب ولديهما
من الطاحونة المدعى عليه غير نافذ عليهم ما حيث كان بدون توكيل او وصاية ولم يجيزاه
فيكون لهما اخذ نصيبهما من الطاحونة المذكورة وكورة وايسر للاخ المدعى عليه الامتناع
عن شيء من ذلك ومضى هذه المدة لا يمنع من سماع الدعوى اذ لم يحصل ترك للدعوى
مدة مانعة من غير عذر شرعي تكوفا من حاكم جابر والله تعالى اعلم (أجاب) بانظر في
الاعلام المهررة من حضرة قاضي افندي مصر المؤرخ ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٧١
وجدت ضمنها ان الاخوين المدعين وأخاهما المدعى عليه حضر والدي القاضي وذكروا
لأنهم اصطالحوا مع بعضهم على ان الثمانية افدنة الطين تركة المتوفى والتخل والدار
الخلفة عنه ما عدا الطاحونة التي فيها الاعلام يقسم بينهم بالقرينة الشرعية ويدفع

المدعى عليه المذکور لاخو به المدعين المذکورين سوية نظير ما استغله من الاطيان المرقومة والديون المترتبة للترقى المذکور بذم الاشخاص اصحاب الاطيان المرقومة و زيادة اثمان الخلل المرقوم و براءة ذمة اخيهما المدعى عليه المذکور مبلغ الف قرش وماقتى قرش ثنتين واصطالحوا مع بعضهم صلحا شافيا كافيا جيدا مرضيا على ذلك و ابرا المدعيان المذکوران ذمة اخيهما المدعى عليه المذکور عما اذ لك ابراء عاما شرعيا قاطعا مانعا عامما عاجزا مما سقطا مبطالا لكل حق ودعوى وطلب ويعين بالله سبحانه وتعالى ان وجب وقبل ذلك منهم المدعى عليه المذکور انه نفسه قبول شرهيا والافادة عن هذه الحادثة ان دعوى الاخوين المذکورين على اخيهما وعلى ورثته فيما يرجع الى المورث بشئ سابق على ابراء العام المذکور لا تسمع لافرق في ذلك بين الدعوى بما يتعلق بالارث او غيره على ما عليه المعول في ابراء العام ولا مانع من صحة ابراء الذمة عن جميع الدعاوى الشاملة لدعوى الاعيان والديون اذا ابراء عن الدعوى يقتضى عدم استحقاق المبرأ على المبرئ الجواب عما يدعيه عليه بشئ فيما مضى وهذا من الامور الاعتبارية التى تقوم بالذمة لا من قبيل الاعيان حتى يقال انها لا تقوم بالذمة على ان العرف العام الآن في مخاطبات الناس وعباراتهم وصكوكهم العادية والمهردة من قبل القضاة في ابراء العام انهم يعبرون بمثل ذلك ويريدون به ابراء ذات المبرأ عن سائر الدعاوى والحقوق فيجب اعتباره صحيحا كالام العلاء عن الانشاء والابطال ولا يقال بزيادة هذا المعنى على معنى اللفظ المصرح به في ابراء بعد التهرىج بقولهما ابراء عاما مما سقطا لكل حق ودعوى وطلب الى آخره وهذا على فرض تسليم ان جواب الدعوى لا يقوم بالذمة والله تعالى اعلم وكتب اسمه على هذا الجواب ايضا حضرة الشيخ على البقلى الحنفى مفتى مجلس الاحكام والشيخ ابراهيم السقا الشافى والشيخ مصطفى القرشى امين الفتوى وشهروا باختامهم والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من قاضى المنصورة مضى عنها ادعت المرأة صلوحة بنت محمد المنجور ابن الشيخ أحمد المنجور من المنصورة على المحاضر معها بالجلس الشرعى على الشرعوى ابن الشـعراوى التمرقاشى الشـبكشى بن محمد التمرقاشى من سكان المنصورة الثابت معرفتهما عيناً بشهادة كل من السيد سعيد محمد المتزلاوى ابن السيد محمد المتزلاوى والشيخ أحمد المنياوى ابن الشيخ أحمد المنياوى من المنصورة بان المدعية كانت زوجا للمدعى عليه هذا وطلقة طائفة واحدة فى ٢٦ رمضان سنة ١٢٨٣ ولم تعاشره من حين صدور الطلاق للآن وقد اذقت عدها منه بالحيض وهى مرزوقة منه ببنت صغيرة تدعى حفيفة وهى المستحقة لحضانتها وتطالبه بنفقة البنت المذكورة واجرة حضانتها بالوجه الشرعى وطلبت سؤاله عن ذلك سئل منه عن ذلك فاجاب بالانكار لصـدور الطلقة المذكورة منه فى التاريخ المذکور واعترف بانها لم تعاشره من التاريخ المرقوم

للا توبانهم رزقة منه بالبنات المذ كورة فكافت المدعية اثبات ما نكره شرعا
 فاحضرت كلا من المدكرم شعراوى القرقاوى والد المدعى عليه والمكرم أحمد عثمان
 جاويش الشبكى ابن المرحوم عثمان جاويش من المنصورة واستشهد كل منهما بما
 يعلمه في ذلك فشهد كل منفردا في وجه المدعى عليه بان هذا المدعى عليه طلق زوجته
 هذه المدعية في ٢٦ رمضان سنة ١٢٨٣ ولم تعاشره من حين ذلك للا توبانهم المدعى
 عليه طعننا في شهادتهما وزكيا وعدلا سراوعلنا بشهادة كل من المكرم ابراهيم أحمد
 جاويش الخياط ابن المرحوم أحمد جاويش والمكرم ابراهيم شوشة العقاد ابن المرحوم
 الحاج أحمد شوشة العقاد بالمنصورة التزكية والتعديل المعتبرين شرعا وحكم بنبوت
 الاطلاق المرقوم وقررنا له ما عليه في نظرية نفقة البنت المرقومة عن كل يوم من تاريخه
 ثلاثين فضة صاغا ديوانية وانصرف كل منهما على ذلك ثم بعد صدور ما ذكر من
 المرافعة والحكم على الوجه المسطور وحضر على الشعراوى المذ كورو بهيئة المرأة
 صلوحة المرقومة وادعى عليها بانها لا تستحق عنده اجرة حضانة لبنتها خفيضة المذ كورة
 لانه يستحق في ذمتها ما بلغ قدره اربعة آلاف قرش عملة دارجة دفع ذلك لها عند
 طلاقها اجرة حضانة البنت المرقومة على وجه التجهيل مدة حضانتها وان المدعى عليها
 رضيت بذلك بوقتها وأقرت لدى بيعة شرعية عارفين بها وبحضور ابيها بان المبلغ
 المذ كورو وصل اليها وانه ليس لها مطالبة عليه باجرة حضانة البنت المذ كورة الى حين
 انقضائها وقد تحرر بينهما ورقة متضمنة لذلك ولوصولها مؤخر صدقها ونفقة عدها
 وقد صار اظهار الورقة المذ كورة فوجدت متضمنة لما ذكره المدعى المذ كورو سال
 المذ كورو سؤال المدعى عليه المذ كورة عن ذلك وطلب منهما من أحدهما من اجرة
 حضانة البنت المذ كورة في الحكم الشرعى (اجاب) اذا ذكر المدعى ان المدعى عليها
 تعارض في طاب اجرة الحضانة به يرحق وانه يطلب منع تعرضه له سمعت دعواه
 المذ كورة ولا يظهر كون ما تقدم من دعواه ادعاء عليه الطلاق وانكاره اياه واقامة البينة
 عليه به مانع من دعواه بعد ذلك التوافق معها على اجرة الحضانة الى انتهاء مدتها ودفع
 ما اتفق عليه من الاجرة مهلا والمحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) ما فائدة واردة من
 الرزنامة مؤرخة في ٢٥ رجب سنة ١٢٨٥ مضمونها ان مؤمل به مدحاطة حضرة تكريمها
 احتوى عليه الاعلام الشرعى والورقتان المرسلة ان طيه وما افاده حضرة نائب محكمة
 مصر من ان الاعلام المذ كور غير مستوف شرعا من وجوه لم يعين منها سوى عدم تعيين
 من المبيع في شهادة الشاهدين ان تتكر مواياض كافة الوجوه اللازم استيفائها شرعا
 لاجل اخبار المديرية بتفهم القاضى عنها لانه اذا اعيد اليه بدون تفهم عن كافة
 ما ولازم لا يهبر الحصول على استيفاء ما يجب شرعا (اجاب) مادامت مدعية الشراء
 غائبة عن بلد حضرة قاضى المنية ولا يمكن الحكم الا بعد تحليفها اليمين الشرعية فاذا

١٢٨٥

٢٥

شعبان

١٢٨٥

١

اعيد الاعلام المذكور ثانيا اليه وصار استيفاء اللازم فيه فحق ذلك الامر غير مستغن عن
احالة القضية ثانيا الى حضرة قاضي مصر واذا احيلت عليه فلا بد له من سماع الدعوى
والبينة ولو على كتاب القاضي وتزكيتها وتحليف مدعية الشراء اليمين ثم الحكم لها
فالحكم في الحقيقة انما هو من حضرة قاضي مصر وامام اجراء حضرة قاضي المنية فلا يعد
حكما بل هو مجرد سماع دعوى وشهادة ولم يتم اللازم للحكم على فرض كون ما اجراه
مستوفيا ولا فائدة فيما أجرى في محكمة المنية الا اذا كانت شهودا يبيع غائبين عن
مصر بجهة المنية ويتعسر حضورهم مع انه يمكنهم تحميل الشهادة الغير هم اذا كان هناك
مذداع لذلك على ان الظاهر ان الشاهدين بمصر كما يفيد الاعلام المذكور في حيث كان
المسأل الاحالة على حضرة قاضي مصر والحكم منه فيما فلا حاجة اتوسيع الدائرة فيجري
احالتها الى محكمة مصر لاجراء الاثبات على المنهج الشرعي ثانيا واما اذا احيلت على
حضرة قاضي المنية وصار اقرار الكاتب لكافة في هذه القضية بلا فائدة اخروية أو دنيوية
فحضرة من العلماء الاعلام وبتمامه يظهر له ما يقتضي اوضحه في الاعلام كما يوضح
الحدود وبيانها وكون ثبوت الوكالة ضمن الدعوى لا مجردة وذكرا الثمن في الشهادة
وكون عبارة المدعى عليه تفيد انكار الوصاية وموت المتوفى منكمصرا ادته في وورثته
المذكورين حيث ان الذي ذكر لا يفيد الا جعل الانكار قاصرا على البيع وكون البيع
بعدم ملك البائع ما يباعه بالارث هادرا من المورث في حال صحته والظاهر ان هذا كله
نقص في حال كتابة الكاتب للاعلام وبالجملة فالمنظور في هذه المادة احالتها لمحكمة
مصر لاجراء اللازم فيها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف
قاضي المنصورة مضمونها بعد ان ثبت معرفته ابراهيم رزقة ابن المرحوم ابراهيم أبي
عبد الله من اهالي السنيطة القاصر عن درجة البلوغ سنه اثنتا عشرة سنة وخلوه من
وصي شرعي وأهليه تولى اقة محمد عبد الله ابن المرحوم نجم أبي عبد الله زوج المرأة مقبلة
والدة القاصر المذكور المقيمين جميعا بناحية منية فضالة بشهادة كل من محمد الشرقاوي
ابن المرحوم حسين الشرقاوي وفودة الفرارجي ابن المرحوم محمد الفرارجي من
المنصورة كلاهما أقام وقصبا ولا مخالفات الشريعية بمدينة المنصورة محمد عبد الله
المذكور وصيا شرعيا على القاصر المذكور وقيل محمد عبد الله المذكور ذلك لنفسه قبولا
شرعيا ادعى محمد عبد الله الوصي على المحاضر معه بالجلسات على يد العسال ابن المرحوم
حسين العسال ابن المرحوم سليمان من اهالي منية فضالة بان القاصر المذكور كان
يتعلم عند المدعى عليه صنعة البناء باذن والدته لكون المدعى عليه بناء فلا كان من
المدعى عليه الا أحضر له المحامد تعلقه وأمره أن ينقل عليه سباخا من داره ويوجهه الى
غيطه فامتثل أمره وصار ينقل السباخ على المحامد المذكور من الدار الى الغيط في
اتساع رجوعه من الغيط الى الدار كما على المحامد جري به المحامد في أرض مرتفعة

ومنخفضة فوق ابراهيم رزة المذکور من على الحجار الى الارض فانخلع رأس فخذه الايسر بسبب ذلك وصارت معالجته في استئصاله المنصورة فلم يرجع لاصله بل حصل قصر في الفخذ المذکور بسبب ذلك قصت حكة رجله اليسرى وصار لا يستطيع المشي عليها الا بالتوكاعلى العصا ويطلب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويسال جوابه سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالا اعتراف بدعوى المدعى المرفوع فصار حضورا رباب الخبرة في ذلك وبنظرهم الى رجل القاصر المذکور شهدوا ان الذي نقص من حكة الرجل المذکور ومن نفعها الثلثان يطلع على هذه الحادثة حضرة المفتي الحنفى بالمهر وسنة ويغيد الحكم الشرعى فيم اهل يحكم على المدعى عليه بثلاثي دية القاصر المذکور حيث استعمله في غير ما هو ماذون به من قبل والدته وحصل منه ذلك سعيان الاذن له والمسلم له القاصر المذکور تعليمه صنعة البناء والدته المذکور وما حكم الله أفيدوا الجواب (أجاب) اذا أمر رجل صبيا مجبرا بعمل لا أمر بدون اذن من له ذلك فعطب الصبي منه ضمن الامر كما هو مصرح به في كتب المذهب فاذا ترتب على ذلك نقصان منفعة عضو المجنى عليه فبقدر النقصان يؤخذ من جلة الدية بمعنى انه يقوم النقص المجنى عليه لو فرض عباد مع هذا العيب وبقية يقوم بدونه ثم ينظر الى مقدار التفاوت بين القيمتين فيؤخذ من هذا المقدار من جلة دية المحرفان نقص الثلثان فثلثا الدية وان كان أقل فيحسابه وهكذا قال في الدرر في جواهر الفتاوى ضرب يدرج لوبرا الا انه لا تصل يده الى قفاه فبقدر النقصان يؤخذ من جلة الدية ان نقص الثلثان فثلثا الدية وهكذا وأقره المصنف انتهى أما ما لو حصل من هذه الجناية شال في العضو بحيث لا ينتفع به فعلى الجاني دية هذا العضو وما في الدرر ايضا وتجيب دية كاملة أى دية ذلك العضو رملى في كل عضو ذهب نفعه بغير ضارب كيدشام وهين ذهب ضوءها الى آخره والله تعالى أعلم (سئل) بافادته وارادة من مجلس الاحكام مؤرخة ٧ محرم سنة ١٢٨٦ مضمونها ورد للاحكام افادة من مجلس طنتا في ١٥ جاسنة ٨٤ ومعهما أوراق المرافعات التى حصلت على يد قاضى ومفتى وعلماء طنتا دابشان ميراث عائلة الخادم وورغب المومنا اليهم اطلاق حضرة تكم وحضرة مفتى الاحكام على المرافعات وعلى ما افاده حضرة اتهم أيضا وقد اطلع حضرة مفتى الاحكام عليها وافتى بما تراهى له فلزم تحريره لورود الفتوى بالحكم الشرعى (اجاب) قد صار الاطلاع على أوراق هذه القضية التى من جلتهها صور مرافعات ثلاثة وقعت بين وكيل المدعىين اللتين هما هانم الخادمية وجلفدان على المدعى عليه الشيخ مصطفى الخادم وصورا الفتاوى المعطاة في هذه المسألة التى من جلتهها الفتوى المهررة من هذا الطرف وقد استخرجنا صورتها من قيودات فتاوى المحررات المصرية بهذا الطرف المؤرخة ٢٠ ربيع الاول سنة ٨٣ المنقولة بظاهر صورة المرافعة الثالثة فوجد حصول اختلاف وتناقض في بعض

١٢٨٥

٢٢

محرم

١٢٨٦

١٤

الحدود بين الدعاوى الثلاث بالنسبة للعقار الذي تكررت به الدعوى على مقتضى ما هو
 مسطر بصورها في الاوراق المذكورة فاذا ثبت التناقض المذكور بوجهه الشرعي منع من
 سماع الدعوى اذا لم يوفق المتناقض بين كلاميه عند الامكان فالذي يستحسن في هذه
 المادة ان تسمع المرافعة فيها ويطالب من كل من الخصمين بتعيم ما هو مقتضى من قبله
 وان كان لاحدهما مناقضة مع خصمه يذكرها في كلامه ويستل خصمه عنها فان
 اعترف بما يفيد التناقض ينظر فان أمكن التوفيق ووفق قبل ذلك منه ثم تطلب البيينة
 على اثبات الحق اذا لم يكن هذا مانع ثم يحكم للمدعي بحقه ان اثبتته بالوجه الشرعي واثبت
 وضع يد خصمه على العقار المدعى به وهذا انما هو شرط اعماله ثم فقط لاصحة الدعوى
 وسؤال الخصم خلاف الما قبل وأما اذا لم يوفق المدعي أو كان التوفيق غير ممكن فانه
 يحكم بغيره من الدعوى في خصوص ما وجد فيه التناقض فقط دون غيره والله تعالى اعلم
 (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر في ٢٩ محرم سنة ١٢٨٦ بناء على افادة محافظ دمياط
 بقصد اعطاء الجواب بالحكم الشرعي في المرافعة الواردة من قاضي دمياط التي
 مضمونها بالخصومة كل من حضرة مولانا مفتي افندي الثغر ومولانا الشيخ حسن عبد
 الرزاق ومولانا الشيخ محمد البنا ومولانا الشيخ مصطفى الدمهوري حضرة الخواجا حبيب
 عنهم وري ولد الخواجا يوسف عنهم وري ولد بطرس عنهم وري ولد حنا عنهم وري وحضر
 لحضوره المكرم ابو العلا الكرش من تجار المنزلة ابن المرحوم السيد احمد الكرش وادعي
 هذا الذي حضر عن نفسه وبوكالته عن والدته منه بنت نقولا الحموي وعن أشقائه
 الاربعة البالغين هم اسكندر وسليم وحسين وهب لانه الثابت قوله عنهم بالجلس
 بالطريق الشرعي المقيّد بمضبطة جزء ١٤ على هذا الذي حضر لحضوره بعد ثبوت
 معرفتهم عينا للحاضر بن اعلام بان المدعي عليه باع الى والد المدعي المذكور جميع
 اشاد الكاشن بشعر دمياط بخط القباقي هـ الى بحر النيل المتوصل اليه من طريق
 الخمس السعيد بمبلغ مائة وسبعة وثمانين جنهم بالجزيرة وقبض منه الثمن الحدود الشادر
 المذكور محدودا ربعة الحد القبلي ينتهي الى ساحة أرض من حقوق العامة والحد
 البحري ينتهي الى ساحة أرض ايضا من حقوق العامة والحد الذي يرقى ينتهي الى
 فسحة أرض من حقوق العامة فاصلة بين ذلك وبين من تزل به المملوك محمد الجيسار بن
 ابراهيم بن محمد ومنزل عباس خفاجي ابن الحاج احمد خفاجي ابن الحاج محمد خفاجي
 وباقي ورثة ابيه والحد الغربي ينتهي الى طريق ضيق فاصل بينه وبين بحر النيل وان
 أرض الشادر المذكورة ظهرت مستحقة للمموم وحكم فيها بالبيئنة الشرعية ومن
 حيث ان الأرض صارت مستحقة وصار الشادر لا ينتفع به فيطالب المدعي عليه برد
 الثمن الذي قبضه من والده ورجوع الشادر الى البائع المذكور بالوجه الشرعي ويسأل
 سؤاله عن ذلك سئل من ابي العلا المذكور المدعي عليه عن ذلك فاجاب بان البيع

الذي صدر منه لو الدال المدعى المذكور في بناء الشادر فقط دون الارض وقبض منه
 الثمن وانه لم يبيع الارض ليكونها من ارض الجزيرة وليس مالها كلها وليست في حجة
 فطلب من المدعى بينة شرعية تشهد له طبق دعواه فاحضر الشيخ نذاري حبيبا ابن الحاج
 محمد حبيب وادى شهادته في وجه المدعى عليه بعد الاستشهاد بمعرفة الشادر المذكور
 وحدده بمحدوده المذكورة ومعرفة المدعى ووالده والمدعى عليه المحاضر بالمجلس وان
 ابا العلا الكرش باع الى الخواجا يوسف عن موري والد المدعى الشادر المذكور بمائة
 وسبعة وثمانين جنم النجيز يا قبضة ابو العلا المذكور ولم يفصل وقت البيع بين الارض
 والبناء وانه يشهد بذلك ثم احضر المعلم محمد الجيار ابن المرحوم ابراهيم الجيار وشهد في
 وجه المدعى عليه بعد الاستشهاد بمعرفة المدعى ووالده والمدعى عليه والشادر المدعى به
 وحدده بمحدوده المذكورة وانه كان بوكالة الارز فحضر له ابو العلا الكرش المحاضر هذا
 مع الخواجا يوسف عن موري والد المدعى وقال له ابو العلا المذكور اني بعثت
 الى الخواجا يوسف عن موري الشادر والهازمة مائة وسبعة وثمانين جنم النجيز يا قبضة
 منه الثمن وتوجه معهم الى الشادر واسأله ابو العلا المذكور بان هذا هو الشادر الذي
 بعته الى الخواجا المذكور وانه من وقت شرائه لذلك واضع يده عليه وانه يشهد بذلك
 ثم حضر الشيخ ابراهيم الجيار شقيق المعلم محمد الجيار المذكور وشهد في وجه المدعى عليه
 بعد الاستشهاد بمعرفة المدعى ووالده والمدعى عليه المحاضر بالمجلس وبمعرفة الشادر
 المدعى به وحدده بمحدوده المذكورة وانه كان بوكالة الارز المعروفة بوكالة الافندي
 فوجد ابا العلا الكرش المحاضر بالمجلس المدعى عليه مع الخواجا يوسف عن موري والد
 المدعى المذكور بالوكالة المذكورة فقال له ابو العلا المذكور اني بعثت الى الخواجا
 يوسف عن موري كامل الشادر بما فيه العواميد والسنايل الخشب بمائة وسبعة وثمانين
 جنم النجيز يا قبضة منه الثمن بالتمام والكمال فقلت له اي شادر فقال لي الشادر
 الذي بجانب المكان الذي بيدي فقلت له شهدت بذلك واني اشهد بذلك حضر
 مولانا العلامة مفتي افندي الثغر المحررا علاه صورة القضية المسعوعة بحضور حضرتم
 بالمجلس العلمي بدوان المحافظة وقد اقمنا في الحال للاستفهام من حضرتمكم هل تبوت
 استحقاق الارض المذكورة من جملة العيوب التي يثبت بها خيار الراد او يصح البيع
 في البناء ويرجع بقيمة الارض بحصة هان الثمن وهل خيار العيب موقوف ام لا وهل
 اذا شهدت بينة بان البائع اشهدهم انه باع لو الدال المدعى الشادر او جميعه الشادر ولم
 يتعرض لبنائه ولا ارض وقت الاقرار فدخل في الاقرار بذلك الارض والبناء ام لا
 وهل اذا اقام البائع بينة على انه باع له البناء دون الارض والمشتري اقام بينة على انه باع
 له جميع الشادر فنقدم بينة منهما المقصود والافادة مما ذكر بالوجه الشرعي وبهذا
 لنزم تحريره في يوم الخميس ١٧ محرم سنة ١٢٨٦

سنة

صفر

١٢٨٦

٣

هذه القضية يستعلم عنها من مفتي الديار المصرية او من مفتي الاحكام بالهرسة - كون
انه اشتمع على الحكم ولم أقف عليه في ما بين يدي من كتب المذهب وفوق كل ذي علم
عليم (اجاب) لو قبض المبيع فاستحق به بطل البيع - مدره ثم لو أورث الاستحقاق
عيبا فبما بقي كدارو كرم وأرض وزوجي خف ومهر اعي بابوقن يخير المشتري في أخذ
الباقى بمحضته من الثمن أو رده والرجوع بكل الثمن كما هو جوابه ومثلثنا من هذا
القبيل وقد صرحوا أيضا بان خيار العيب يورث فيخلف وارث المشتري مورثه في الرد به
لكن لا يقضى للمدعي بالرجوع على بائع مورثه بمجرد هذه الشهادة على هذا الوجه لعدم
كفايتها المخالفة لشهادة الثاني للدعوى بزيادة ذكرها في المبيع عن الدعوى وقصور
شهادة الثالث به - عدم ذكر الحدود في الاقرار او ذكر ما يفيد ان المقربه هو الذي حددته
الشاهد أولا ولا تعتبر بينة البائع على انه باع البناء دون الارض اذ هي بينة نفي ان أثبت
وارث المشتري وهو ان المدعي عليه باع من مورثه جيع الشار بالوجه الشرعي
الشامل للارض والبناء بحسب المتعارف في التعبير بعد تصحيح دعواه باستيفاء ما يلزم
شرعا اذ هي على الوجه المسطور غير صحيحة لعدم ذكر موت المشتري وانحصار ارثه في
المدعي وموكله مثلا او ذكر انه موجود وان المدعي يدعي بان توكيل عنه اذ بمجرد كون
المشتري بالمدعي لا ينتصب خصما عنه بدون أحد هذين الوجهين مثلا والله تعالى اعلم
(سئل) عن مرافعة سابق ووردها من فائش الشريعة وأعطى عنها الجواب من هذا
الطرف بتاريخ ٢ محرم سنة ١٢٨٥ وهي مسطرة في كتاب المهاضر من هذه الفتاوى بهذا
التاريخ ثم بعد وصولها الى النائب المذكور ذكر في شأنها ما يأتي ثم في يوم الثلاثاء ٢٢ ربيع
الاخر سنة ١٢٨٥ حضر الخواجا مدروس المدعي المذكور وبتعريفه افادة حضرة
ولا نامفتي أفندي المومنا اليه اجاب قائلا انه لا يعرف القطعة الارض ولا الوكالة ولا
البيع - وان ثبت الادلة فغير اولا - لا بد ذلك ولا مقدار اذ رعه ولم يستلم ذلك ولم يضع يده
عليه من وقت الشر او الى الآن وانه لم يجز الاجارة الثانية وان العاقد اصيل في الاجارة
وانه لم يمكنه تزاع العين من يد المستاجر الثاني لا بنفسه ولا بواسطة الحكومة - تنظر
هذه الصورة بطرف حضرة استاذنا وولانا العلامة الهمام الفاضل حائقة المهققين مفتي
أفندي الديار المصرية ويكرم بافادة الحكم الشرعي من حضرته لازال ملجأ القاصدين
وادام الله النفع به لجميع العالمين آمين (اجاب) الحمال على ما هو عليه في دعوى ثمن
المبيع واما في دعوى الاجرة فان طلبها المدعي بعد صحة دعواه يستل الخصم عنها ثم
يحكم بما يظهر في المحادثة بطريق شرعي من الزام التركة عند تحقق الموجب او منع
الخصم عند عدمه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من حضرة الشيخ عبد الرحمن الراجحي
مفتي مجلس بنماؤرخة غرة ربيع الاخر سنة ١٢٨٦ مضمونها انه حاصل له توقف فاعا
يحكم به في المرافعة التي طأ الخطاب الوارد من طرفه وحيث لم يمكنه الحضور الا ان لزمه

ربيع الاول

١٢٨٦

٢٢

عرضها لهذا الطرف يؤمل افادة الحكم الشرعي عليها وصورتها حرقا ادعى كل من
المسكرم عمر عبد الوهاب واخته شقيقة المراءة خضره ولدى المرحوم عبد الوهاب الفرس
ابن المرحوم حسن ابي حطب البالغين العاقلين الراشدين على المسكرم محمد حجاج البالغ
العاقل الرشيد المحاضر معهم بالجلوس المشار اليه منهم ابن المرحوم علي حجاج ابن
المرحوم حسن الثابت معرفتهم بشهادة المسكرم موسى نعيم ابن المرحوم محمد نعيم
وموسى عيسى ابن المرحوم الحاج موسى عيسى الجميع من ناحية ام صالح منوفية
بان فيما قبل تاريخه تدعى المدعى عليه المذكور على انهي المدعين المذكورين
شقيقتهما مورثهما المرحوم محمد عبد الوهاب ابن المرحوم عبد الوهاب الفرس ابن
المرحوم حسن ابي حطب المذكور وضربه وهو نائم في قاعة محله من الناحية
بجديدة دولاب قطن في رأسه فانهلته ومات بسبب ذلك ثم ذبحه بعد موته وقسمه
نصفين وقطع لسانه وانفه ودفنه مع كل من عبد كرزنا وروعبدا لرحمن بن محمد خيل ووالده
محمد خيل الحاضرين هؤلاء بالجلوس في ضريح الشيخ أبي زكريا الساكن هناك وانه
توفي عن وارثيه اخويه المدعين المذكورين فقط من غير شريك ولا حاجب شرعي
لهما في ذلك ولا قاتل له سوى المدعى عليه هدامنه على الوجه المستطور ويطلب
المدعيان المذكوران اثبات ذلك على المدعى عليه وقتله قصاصا بالوجه الشرعي
ويسالان جوابه عن ذلك وسئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف
بجهة نسب ووراثة المدعين المذكورين لمورثيهما المتوفي المذكور قائلا ان المتوفي
المذكور كان تكلم في نساء منزل المدعى عليه فتوجه له المدعى عليه وهو نائم بمنزل
نصاره كرزنا وضربه بمسوقه مرتين في رأسه فانبطحت وصار يرفس ثم بعد ذلك ذبحه نصار
مسكرا المذكور ومات بسبب الذبح والضرب المذكورين عن وارثيه المدعين المذكورين
فاستفصل من المدعى عليه المذكور ان كان ضربه لما توفي المذكور هو القاتل والمهلك
له بحيث لا يعيش بعده أم لا فأجاب بانه يعيش بعده والعلم عند الله وان موته من الذبح
المذكور فدا الحكم (أجاب) اطاعت على صورة المرافعة المرفوعة مع هذا المستطرة
بشقة بدون تاريخ ولا اسم ولا ختم عليها من أحد والافادة عن الحكم عن ان موجب
اقرار المدعى عليه المذكور على الوجه المستطور في هذه الدعوى نصف الدية في ماله بناء
على ما روى عن أبي يوسف من انه اذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى
يقول هذا ولم يصرح المقر هنا بالعمد على ما في هذه المرافعة بل أقر بمشاركة غيره في قتل
المقتول وان موته بسبب ضربه من المقر بالمسوقه على رأسه وانبطاحها وعن اشركه معه
في قتله بالذبح بعد ذلك فأوجب على نفسه نصف الموجب وهذه الرواية هي الجارية
على العمل الآن في قضايا القتل أما على الرواية الأخرى أو اذا كان يوجد منه ما يقيد
الاقرار بالعمد فيكون للواحد قتل له لاقراره بالقتل العمد وتصديةقه ماله فيه وهذا

١٢٨٦

٢

ينسأ على قول الصاحبين الجارى عليه العمل الآن من ان القتل بالمثقل عمد ودعوى
المقر مشاركة غيره له في ذلك لا تفيد سوى ايجاب نصف الدية عليه في الوجه الاول وان
اقام الوليان بينة طبق دعواهما حكم لهما بموجبها والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة
من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨٦ مضمونها مجلس طنتدا
يرغب بافادته اطلع حضرتم وحضرة مفتى الاحكام عـ الى واقعة قضائية وفاة على
أبي زيادة من سنبادة للافادة عن الحكم الشرعى فلزم ترقية محضرتكم وواقعة القضية
محررة بالقائمة طيه كى بعد مناظرتها بالتحاد كم مع حضررة مفتى الاحكام ترد الافادة عن
الحكم الشرعى لاجل اخطار مجلس طنتدا ومضمون الواقعة في يوم الاربعاء ١٣٤٤ بيع
الاول سنة ١٢٨٦ بمجلس طنتدا بمحضر حضرات رئيسه ووكيله واعضائه ومفتيه حضرت
لدينا المرأة خديجة بنت المرحوم أحمد عبده ابن المرحوم ابراهيم عبده من أهالى ناحية
دماص بديرية الدقهلية وادعت بالاصالة عن نفسها و بطريق وكالتها الشرعية عن
بنتها البكر البالغة سريية بنت المرحوم عـ الى أبي زيادة المقيم كان بعزبة الحاج ابراهيم
أبي سن الكائنة باراضى ناحية سنبادة بديرية البحيرة ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم
على من أهالى دماص المذكورة اعلاه وكالتها الشرعية المطلقة المفوضة العامة في شأن
ماسيد كرفيه وغيره و بطريق وصايتها الشرعية على كل من سيد احمد و ابراهيم ومحمد
وعـ الى وقطومة والشاذلى وموسى و فاطمة القهر الثمانية عن درجة البلوغ أولاد
المرحوم على أبي زيادة بن سيد احمد بن على المذكور وذلك بموجب ما هو مسطر بالاعلام
الشرعى المهر من محكمة دمنهور البحيرة المشمول بختم حضرة قاضيه المؤرخ في ٢٧ محرم
سنة ١٢٨٦ على غرماثها الحاضرين معها بالجلوس المرقوم هم الجارحى محروس من
أهالى ناحية البريجات بديرية البحيرة ابن المكرم محروس موسى ابن المرحوم موسى حزة
ومحمد أبو عبد الله من ناحية دمانس بديرية المنية و بنى زرار بالوجه القبلى المقيم
باراضى زاوية حور بديرية البحيرة ابن عبد الله حسن بن حسن الذيب وعبد الكريم
محمد من عربان العمائم المقيم بناحية الخزان بديرية البحيرة ابن المرحوم محمد منصور بن
منصور ويوسف البص من عربان أولاد على المقيم بناحية الخزان المذكورة ابن المكرم
خليل البص وبركات واعراب المرحوم عـ الى واعر و بسببى محرم ابن المرحوم بسببى
مرعى من أهالى ناحية سنبادة المذكورة كلاهما الثابت معرفة المدعية المذكورة عينا
واسما في شأن ماسيد كرفيه بشهادة كل من الحاج على عبد المتعال ابن المرحوم الحاج
على عبد المتعال والمكرم أبي الفتوح فتح الباب ابن المرحوم فتح الباب عبد الرحيم من
أهالى ناحية دماص كلاهما ثبوتنا شرعيا بان المدعى عليهم المذكورين تعدوا على على
أبي زيادة زوجها ابن سيد احمد أبي زيادة بن عـ الى المذكور اعلاه فالجارحى محروس
ومحمد أبو عبد الله وعبد الكريم محمد ويوسف البص المذكورون اهـ لاضر بواعليا

أباز يادة المذ كوراعلاه بالسكاكين في رأسه وفي يده مفرقا حتى قطعت الجملد والدم
 واسالت الدم واحد منهم الجارحي محروس ضربه أيضا ينبوت من الخشب الثوم على
 جسمه تعمد منهم له وعدوا ناعليه ومات لوقته بسبب ذلك في ليلة الاربعاء ٢٥
 ذي الحجة سنة ١٢٨٥ وانهم أقروا بذلك بحضور بيعة من المسلمين العدول ويسيو في مرعى
 وبركات واعر المذ كوران هما اللذان دلا الاربعه اشخاص المدعى عليهم - المذ كورين
 على سرقة مواش من المذ الذي كان فيه المتوفى المذ كور وبسبب ذلك حصل لزوجها
 القتل من الاربعه اشخاص المدعى عليهم - المذ كورين وانحصر ميراثه الشرعى في كل
 من زوجته المدعية المذ كورة واولاده التسعة منهم سرقة الموكة المذ كورة وسيد احمد
 وابراهيم ومحمد وعلى وخطومة المرزوقون له من زوجته - المدعية - المذ كورة والشاذلى
 وموسى وفاطمة القصر المرزوقون له من مطلقة المرأة فاطمة بنت المرحوم على زين
 ابن المرحوم على من ناحية - المدعى المذ كورة اعلاه من غير شريك ولا حاجب شرعى
 ولا وارث له سواهم وطالب المدعية المذ كورة المدعى عليهم المذ كورين بما يترب على
 ذلك شرعا وقسالة سؤالهم عن ذلك مثل من المدعى عليهم - المذ كورين عن ذلك فاجاب
 الجارحي محروس ومحمد أبو عبد الله وعبد الكريم محمد ويوسف ابص المذ كورون
 بالانكار لدعوى المدعية المذ كورة وجحدوها جدا كليا واجاب بس - يسو في مرعى وبركات
 واعر المذ كوران بالاعتراف بوفاة المتوفى المذ كور وانحصار ميراثه الشرعى في ورثته -
 المذ كورين على الوجه المستطور من غير شريك وانكر اماعه ذلك وجحداه جدا كليا
 فكلفت المدعية المذ كورة اقبات دعواها المذ كورة شرعا وقعدت بذلك وانصرفوا على
 ذلك ثم في يوم الثلاثاء ١٩ منه سنة تاريخه حضرت المدعية المذ كورة مع المدعى عليهم -
 المذ كورين بالجلس المشار اليه بحضور من ذكره و حضرت المدعية المذ كورة الشيخ محمد
 الشامى كاتب محكمة دمنهور البصرة ابن المرحوم السيد محمد الشامى ابن المرحوم السيد
 عبد الله الشامى من أهالى وسكان ناحية دمنهور المذ كورة واستشهدا بما علمه في
 ذلك فتشهد على انفرادهما بوجه المتداعيين المذ كورين بقوله أشهد بان عبد الكريم
 محمد هذا ومحمد عبد الله هذا والجارحي محروس هذا أقروا بانهم ضربوا اهليا أباز يادة
 المتفردين بالاسم واللقب بناحية سنباذة زوج المرأة خديجة المدعية هذه بالسكاكين
 في يده التي كانت بأيديهم مع مشاركة يوسف ابص هذا ويسيو في مرعى هذا وبركات
 واعر هذا في الضرب المذ كورة تعمد منهم له وعدوا ناعليه ومات بسبب ذلك الضرب
 لكونه وقع في آن واحد لكن لا تعلم موته بسبب أى ضربة من الضربات المذ كورة
 لكونها حصلت منهم في آن واحد وكان ذلك يدون اكرام عليهم - م واحضرت المدعية
 المذ كورة سبعة اشخاص وشهد كل واحد منهم على انفراده بعد استشهاده بوجه
 المتداعيين المذ كورين بالجلس المشار اليه شهادة لم توافق الدعوى واحضرت أيضا

المدعية المذكورة ثلاثة من مشايخ البلاذكريت اسماءهم - م فلم يستشهدوا واحضرت
المدعية المذكورة كلاً من المكرم محمد بن عيسى الفلاح ابن المرحوم سليمان بن عيسى ابن
المرحوم علي بن عيسى والمكرم محمد رومية التاجر ابن المكرم محمد رومية ابن المرحوم ابراهيم
رومية من أهالى ناحية دمنهور البحيرة كلاهما وشهد كل واحد منهما على انفراد بعد
استشهادهما بوجه الادعاءين المذكورين بقوله اشهد بان الجارحى محروسا هذا ومحمد
عبدالله هذا وعبدالكريم محمد هذا اقروا بانهم ضربوا علياً بأذى زيادة المنفرد بهذا الاسم
واللقب ببلدته ناحية سنبادة قروج المرأة خديجة المدعية هذه بالسكاكين والنباتات
التي كانت بأيديهم على بدنه مع مشاة ركة يوسف البص هذا ويسوونى مرعى هذا وبركات
واعر هذا منهم - م فى الضرب المذكور ومات بسبب ذلك تعمداً منهم له وعدواً عليه - م
ولكن يوسف البص ويسوونى مرعى وبركات واعر المذكورون لم يعترفوا بشئ من ذلك
واعترفوا أيضاً بانهم لا يدرون موت - م لى أبى زيادة المذكور بسبب أى ضربة من
الضربات المرقومة يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك ثم فى يوم الاثنين ٢٠ منه حضر
المدعية المذكورة مع المدعى عليهم المذكورين اعلاه واحضرت المدعية المذكورة
ثلاثة ذكريت اسماءهم ولم يستشهدوا - م كون كل منهم شيخ بلدة وشاهدين ذكري اسمهما
وشهد كل واحد منهما شهادة لم تطابق الدعوى واحضرت أيضاً علياً عسكر الفلاح
ابن المكرم يوسف عسكر وشهدت شهادة لم تطابق الدعوى ثم فى يوم الاربعاء عاشر جهادى
الاولى سنة ١٢٨٦ حضر المدعية المذكورة مع المدعى عليهم المرقومين واحضرت
المدعية المذكورة محمد الطار ابن المرحوم الشيخ محمد الطار وشهدت شهادة لم تطابق
الدعوى يطالع على هذه المرافعة الشرعية حضرة مولانا الاستاذ مفتى أفندى
الديار المصرية وحضرة مولانا الاستاذ مفتى أفندى الاحكام ويقيدان الحكم الشرعى
هل اذا ثبت وفاة المتوفى المذكور وانحصار ارثه فى ورثته وتوكل المدعية ووصايتها
على الوجه المسطور بالوجه الشرعى يحكم بالقصاص على الجارحى محروس وعبدالله
وعبدالكريم محمد بقتضى شهادة الشهود المذكورين بعد التزكية الشرعية أم كيف
وما الحكم الشرعى فى ذلك (أجاب) مشمولاً أيضاً بالبحث واسم حضرة السيد على محمد مفتى
الاحكام شهادة محمد بن عيسى الفلاح ومحمد رومية المذكورين على اقرار الثلاثة
الاشخاص الذين هم من ضمن المدعى عليهم على الوجه المسطور فى شهادتهم لم تطابق
دعوى المدعية المذكورة - م على فرض صحتها اذ يحصل دعواها ان الاربعة الاشخاص
المدعى عليهم القتل ضرباً بالمتوفى بالسكاكين فى رأسه وفى بدنه متفراً حتى قطعت
الجملد والاعم وأسالت الدم وأحدهم المذكورين ضرباً أيضاً بنبتوت من الخشب الشوم على
جسده تعمداً منهم وعدواً عليه ومات لوقته بسبب ذلك وانهم اقروا بذلك فقد ادعت
اقرارهم بانهم ضربوا محمد بالسكاكين وان أحدهم زاد فى ضربته نوبة وشهادة

الشاهدين المذكورين هرحوا في ايمان ثلاثة منهم اقرروا بضرب المتوفى مع ثلاثة آخرين
بالسكاكين والنبايت التي كانت بايديهم على بدنه ومات بسبب ذلك تعمد او عد وانا
فأله القتل اختلفت في الاقرار المدعى به والاقرار المشهود به اذ القتل بسكاكين
وتبوت من احد المدعى عليهم غير القتل بسكاكين ونبايت كانت بايدي المدعى عليهم
القتل وغيرهم ولم يوجد تدقيق المدعية لشاھديها ولا يعكر على ما ذكرنا نقل في الهندية
من الباب الخامس من كتاب الجنايات من قوله ولو شهدا أحدهما انه اقرانه قتله عمدا
بالسيف وشهد الآخر انه اقرانه قتله عمدا بالسكاكين وقال المدعى اقر بما قال الا انه
ما قتله الا طعنا بالرمح جازت الشهاداة واقص من القاتل انتهى لوجود التوقيع من
المدعى بدعواه تكرر الاقرار من المقر المدعى عليه فلم يكن مكذبا لاحد شاهديه ولم
يوجد ذلك هنا فلا يقضى بهذه الشهادة والحال ما ذكر على ان الدعوى المذكورة لم يبين
فيها ان الضرب من المدعى عليهم صدر منهم معا وعلى التعاقب وحكم كل مخالف للآخر
هذا ما ظهر في الجواب والله تعالى اعلم (مثل) بافاداة واردة من بيت مال مصر مؤرخة
١٣ جادى الاخرة سنة ١٢٨٦ مضمونها المأمول من بعد الاطاعة بما ورد من مديرية
البحيرة باطنه بتاريخ ١٠ الجارى يصير الاطلاع على صورة الدعوى وجواب المدعى
عليها وشهادة الشهود في شأن مادة اللمبة المقتال عن صدورهما من المرحوم محمد اغا
جولاق السابق الاستفتاء عنه من حضرة كم واعطاء الجواب بما يقتضيه المحكم
الشرعى في ذلك حسب مرغوب قاضى افندى المديرية وهى مسطرة بتاريخ ٢٧ ذى الحجة
سنة ١٢٨٥ في كتاب اللمبة من هذه الفتاوى اولاً وافيد عنها ثانياً بتاريخ ٢٣ صفر
سنة ١٢٨٦ في هذه الترجمة أيضاً ومضمون الدعوى ادعى احمد افندى باطه وكيل
مديرية البحيرة حالاً بطريق وكالة الشريعة في خصوص التداعى الاتى ذكره ادناه
الشفاهية بالجلس عن حضرة اسمعيل بك دانيس مدير البحيرة حالاً وكيل حضرة
المدير المشار اليه في خصوص التداعى الاتى ذكره فيه عن سعادة افندينا
اسمعيل باشا خديوى الديار المصرية حالاً الذى له ولاية التحدث والتكلم على بيت
مال المسلمين بالديار المصرية شرعاً والو كالة الشرعية المأذون له فيها من قبل سعادة
موكله المشار اليه بتوكيل حضرة المدعى المشار اليه في ذلك الثابت ما ذكر من
التوكيل المذكور شرعاً وباذن حضرة مولانا افندى محضرة المدعى الموكل اليه في
التداعى الاتى ذكره فيه الاذن الشرعى على المرأة الرشيدة بنينا لجر كسية الاصل
المقيمة الآن بناحية منية جناح غربية معتقة المرحوم محمد اغا جولاق الاتى ذكره
فيه والرجل الرشيد داود صلاح الصباغ فى الازرق بخط الناصرية بمصر المحروسة ابن
المرحوم محمد صلاح ابن المرحوم سليمان صلاح من اهالى مصر المذكورة الحاضرين
همام المدعى المشار اليه بالجلس الشرعى بان جميع البيت الكائن بمصر المذكورة

بخط الناصرية بدرب القرودى بالفاذ الطريق العام المدود البيت المذ كور محمدود
 اربعة المحمد القبلى ينتهى لبنت من تركة المرحوم حنفى الدخاخنى ابن المرحوم حسن
 الطويل ابن المرحوم يوسف عبد الواحد والمحمد البحرى ينتهى لبنت من تركة
 المرحوم الحاج محمد الطويل الدخاخنى ابن المرحوم حسن الطويل المذ كور ابن
 المرحوم يوسف عبد الواحد المذ كور والمحمد اشرفى ينتهى لبنت جارقى وقف سيدى
 محمد ابى محمد والحنفى مصروف ريعه على جامع سيدى محمد ابى محمد والمشار اليه السكان
 بمصر الهروسة الموقوف عليه البيت المذ كور والمحمد الغربى ينتهى لدرب القرودى
 الطريق العام المذ كور وفيه الباب بمحمد وحدوده وحقه وحقوقه ارضه وبنائه وكل
 حق هو له داخل فيه وخارج عنه وجميع الزوجين الطينجات الحديد والخشب اللذين
 قيمتهما بالعملة المصرية الصاغ الديوانى ثلثمائة قرش وجميع البندقية المليون الحديد
 والخشب التى قيمتها بالعملة المذ كورة مائة قرش وجميع السيف الشنقيان الحديد
 الذى يده خريت اسود وخلافه من خشب الزان الذى قيمته بالعملة المذ كورة ثلثمائة
 قرش وجميع العشرة اصحن النحاس اليلمة الصغار وجميع اغطيتها العشرة النحاس اليلمة
 الصاغ جميع ذلك البالغ وزنها باغطيتها المذ كورة ثلاثين رطلا بالرطل المصرى
 والبالغ قيمتها مع اغطيتها المذ كورة مائة قرش بالعملة المذ كورة وجميع الاربعه
 اصحن الوسط النحاس المصرى الصاغ التى وزنها بالرطل المذ كور اربعة ارطال وقيمتها
 بالعملة المذ كورة ثلاثون قرشا وجميع الاربعة حلال الصغار النحاس المصرى الصاغ
 التى وزنها بالرطل المذ كور عشر وون رطلا وقيمتها بالعملة المذ كورة مائة قرش وجميع
 الصيفيتين النحاس المصرى الصاغ المعدتين لوضع الطعام عليهما اللتين احدهما
 كبيرة والاخرى صغيرة ووزنها بالرطل المذ كور خمسة عشر رطلا البالغ قيمتهما بالعملة
 المذ كورة سبعين قرشا فالصغيرة المذ كورة خمسة ارطال بالرطل المذ كور وقيمتها
 بالعملة المذ كورة ثلاثة وعشرون قرشا وثلاث قرش والكبيرة المذ كورة عشرة
 ارطال بالرطل المذ كور وقيمتها بالعملة المذ كورة ستة واربعون قرشا وثلاثة قرش
 وجميع صينية القفال الصغيرة النحاس المصرى الصاغ التى وزنها بالرطل المذ كور
 رطلان ونصف رطل وقيمتها بالعملة المذ كورة اثنا عشر قرشا ونصف قرش وجميع
 الثور البقر الاحمر المصرى الفلاحى الذى قيمته بالعملة المذ كورة ثمانية قرش وجميع
 الثور البقر الاسود المصرى الفلاحى الذى قيمته بالعملة المذ كورة ثمانية قرش وجميع
 الحمامة السوداء المصرية الفلاحى التى قيمتها بالعملة المذ كورة خمسة مائة قرش كان
 ملكا للرجل الرشيد حرا لاصل محمد اغا جولاى الموعود بذكره اعلاه وكيله مدة
 شبراريس بولاية البحيرة سابقا ابن المرحوم شاكر اغا ابن المرحوم عبد الله اغا الشهير
 هو بذلك وحقه وفيدته وتصرفه فى امره الى ان توفى فى سنة تسع وسبعين ومائتين

والف عن غير وارث شرعى اصلا لامن ذوى القروض ولا من العصبات ولا من ذوى
الارحام ولا من غير ذلك وآلت الاعيان المقومة المذ كورة والبيت المذود المذ كور
الى ان توضع في بيت مال المسلمين المذ كور شرعا وان داود صلاح هذا المدعى عليه
وضع يده بعد وفاة حمدا غا جولا ق المذ كور على البيت المذود المذ كور اهلا به غير حق
الى وقتنا هذا وان بقيا هذه المدعى عليها وضعت يدها بعد وفاة حمدا غا جولا ق
المذ كور على جميع الاعيان المقومة المذ كورة اهلا في ناحية شبرار يس المذ كورة
بغير حق واستهلكها بمصر المذ كورة ووقعتها وقت الاستهلاك المذ كور بمصر
المذ كورة القيم المذ كورة اهلا وصارت القيم المذ كورة اهلا في ذمة بقيا هذه
المدعى عليها بسبب الاستهلاك المذ كور ابيت مال المسلمين المذ كور ويطالب
حضرة المدعى المشار اليه بحكم وكالته المذ كورة داود صلاح هذا المدعى عليه برفع
يده عن البيت المذود المذ كور اهلا وتسليمه لحضرة المدعى المشار اليه ليحوزه ابيت
مال المسلمين المذ كور الذي هو تحت تكلم سعادة موكل موكله المشار اليه شرعا وببقيا
هذه المدعى عليها باداء الغنم المذ كورة لحضرته ليحوزها لجهة بيت مال المسلمين
المذ كور بالوجه الشرعى وأحضر - حضرة المدعى المشار اليه للشهادة على وضع يد داود
صلاح هذا المدعى عليه على البيت المذود المذ كور اهلا ابراهيم با كير الدمي ساطي
المقيم الآن بمصر المحروسة بخط الخنفي ابن المرحوم با كير ابن المرحوم البكري وأحمد
افندي فارس العرفه الجبى بد من نور البحيرة والمقيم في سال الآن من أهالي بخاري ابن
المرحوم احمد فارس ابن المرحوم من بلاد ولات وشهد كل منهما على انفراده بعد
استشهادهم مع اشارته الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها في وجه هؤلاء المتخاصمين
المذ كور بن قاتلا أشهد بان جميع البيت المذ كور بمصر المحروسة بخط الناصرية بدرب
القرودى النافذ الطريق العام المذود به هذا المحضر وأشار اليه به - مد تحت يد داود
صلاح هذا المدعى عليه وطالب حضرة المدعى المشار اليه كلاما من بنى داود صلاح
هذين المدعى عليهما بالاجواب عن دعواه المذ كورة اهلا وسال مسالتهما عن ذلك
فستل من بنى داود صلاح المدعى عليهما المذ كور بن عن دعوى حضرة المدعى
المذ كور المذ كورة اهلا فاجاب داود صلاح المدعى عليه المذ كور - ترقا بوضع يده
على البيت المذود المذ كور اهلا بهذا المحضر وأشار اليه بيده بطريق الملك انفسه وانه
في ثاني عشرى شهر رمضان المعظم سنة اثنتين وثمانين ومائتين والف اشترى
البيت المذود المذ كور اهلا لنفسه من بنى هذا المدعى عليها المسالك له حين الشراء
المذ كور ثمن قدره تسعة عشر الف قرش واربع مائة قرش ونجسون قرشا صاغا
مصرية وانها باعتها البيت المذ كور بالثمن المذ كور واقبض داود صلاح المذ كور الثمن
المذ كور لبايعته بقيا هذه المذ كورة وقيضته منه باذنه لها في ذلك واقبضته البيت

المذكور فقبضه منها باذنها له في ذلك وان ذلك البيع والتقا بفض المذكورين حال صحة المتبايعين المذكورين وكما عقلاهما وطوعهما ورضاها وتصرفاتهما شرعا وان كذا داود صلاح المدعي عليه المذكور ملكية البيت المهدود المذكور لهم مدأغا جولاقي المذكور حين وفاته وايلولته لبيت مال المسلمين المذكور ويحد ذلك بحدا كايما واجابت بنينا هذه المدعى عليها المذكور معترفة بأن الاعيان المقومة المذكور والبيت المهدود الا ان بالحدود المذكور كانت ملكا لهما مدأغا جولاقي المذكور بهذا المحضر وشارت اليه بيدها وكانت تحت يده وتصرفه الشرعي وان محداغا جولاقي المذكور حال حياته وصحة بدنه وكما عقلاهما وطوعهما ورضاها وتصرفاتهما شرعا في غرة ربيع الاخر من سنة تسع وستين ومائتين والف واربعمائة بجميع البيت المهدود الا ان بالحدود المذكور اعلاه وجميع الاعيان المقومة المذكور اعلاه المملوك ذلك له حين الهبة المذكور كورة لبقيا المدعى عليها هبة صحيحة نافذة شرعية بغير مقابل بايجاب من محداغا جولاقي المذكور وقبول من بنينا المدعى عليها المذكور كورة شرعية وسلم محداغا جولاقي المذكور البيت المهدود الا ان بالحدود المذكور كورة والاعيان المقومة المذكور كورة في حالته المذكور كورة حالة كونها خالية عما يمنع صحة التسليم شرعا لبقيا المدعى عليها فندمته منه كذلك باذنه لها في ذلك وانها باعت بعد وفاة محداغا جولاقي المذكور في ثاني عشر رمضان سنة اثننتين وثمانين ومائتين وألف البيت المهدود الا ان المذكور لداود صلاح هذا المدعى عليه بالثمن المذكور أعلاه وداود صلاح هذا المدعى عليه اشترى البيت المهدود الا ان المذكور من بنينا المدعى عليها بالثمن المذكور أعلاه وأقبض داود صلاح المذكور اثننتين المذكور لداود فتمت بنينا المدعى عليها وقبضت منه باذنه لها في ذلك وأقبضت البيت المذكور فقبضه منها باذنها له في ذلك وان ذلك البيع والتقا بفض المذكورين حال صحتهما وسلامتهما وكما عقلاهما وطوعهما ورضاها وتصرفاتهما شرعا وان الاعيان المقومة المذكور بدعي هذا المدعى المشار اليه قيمتها ما ذكر بدعي هذا المدعى المشار اليه وان الهبة المذكور كورة كانت في ناحية شبرار يس المذكور كورة وان بنينا المدعى عليها استلمت الا عيان المقومة الموهوبة لها المذكور كورة بمصر وقيمتها اوقت الاستهلاك بمصر القيم المذكور كورة وان كرت ملكية البيت المهدود الا ان المذكور والاعيان المقومة المذكور كورة لهم مدأغا جولاقي المذكور وعند وفاته عن غير وارث وانها آلت لبيت مال المسلمين المذكور ان كرا كليا وسالت مسالة هذا المدعى المشار اليه عن ذلك المذكور بجوابها أعلاه فسل حاضرة المدعى المشار اليه عن دعي هذين المدعى عليها المذكورين بجوابهم المذكورين من الهبة والتسليم والبيع والشراء والتقا بفض المذكورين فانه كذلك كما فاحضرت المرأة بنينا المدعى عليها المذكور كورة للشهادة المكرم هيسوي بعد الباقي المقيم الا ان بنينا شبرا ريس المذكور كورة ابن المرحوم عبد الباقي ابن

المرحوم عبد الباسط والمكرم الشيخ مصطفى عبد الباقي المقيم الآن بناحية شبراخيس
 المذ كورة ابن المرحوم عـ. لي عبد الباقي ابن المرحوم مصطفى عبد الباقي كلاهما من
 أهالي منية حبيب بولاية الشرقية وشـ. هـ. كل منهما على انفراد بعد استشهاده مع
 اشارته لموضع الاشارات قائلا [شهد] بانه في يوم الجمعة غرة ربيع مع الاخرة سنة تسع
 وستين ومائتين وألف وهـ. محمد دا غاجولاق وكيل عهدة شبراخيس المذ كورة
 ومحاميا بولاية البحيرة ابن المرحوم شاكر أغا حال صحته وكمال عقله ونفاذ تصرفاته شرعا
 طائعا الزوجه المرأة بنيا هذه المحاضرة بالجلاس وأشار إليها به جميع البيوت المملوك
 له وقت الهبة المذ كورة المكاتن بمصر المهروسة يدرب الخنفي المهدود البيت المذ كور
 بمهدود أربع وقت الهبة المذ كورة المكاتن بحري ينتهي لبيت عبده المزين والمهدود القبلي
 ينتهي لبيت خنفي الداخني والمهدود الشرق ينتهي لبيت رستم بك والمهدود القرني
 ينتهي للشارع العام الذي فيه باب البيت المذ كور وزوجي طينجات حديد وخشب
 وبندقية حديد وخشب وسيف حديد وأربع حائل نحاس مع اغطيتها النحاس
 وصينيقي نحاس واحدة منهما كبيرة والاخرى صغيرة وصينية قليل نحاس او عشرة اصحن
 نحاس رومى مع اغطيتها النحاس وأربع اصحن نحاس مصرى وثورى بقر أحدهما
 أحمر والثاني اسود وجاموسة سوداء المملوك جيع ذلك الحمد أغاجولاق المذ كور
 وقت الهبة المذ كورة بدون مقابل هبة صحيحة شرعية بواجب من محمد دا غاجولاق
 المذ كور وقبول من المرأة بنيا هذه شرعيين وشـ. لم محمد دا غاجولاق الواهب المذ كور
 جميع الاعيان الموهوبة المذ كورة لزوجه المرأة بنيا هذه الموهوب لها المذ كورة
 فاستلمتها منه ووضعته اعلينا تسليما وتسليما ووضعها شرعيات بلا مانع من صحة
 التسليم والتسلم وأجابت بنيا هذه المدهى اعلينا المذ كورة بان البيت المهدود الآن بما
 ذكر اعلاه المذ كور كان وقت الهبة المذ كورة هذه البصري ينتهي لبيت مملوك لعبده
 المزين بن عبد الرحمن بن عبد الله وهذه القبلي ينتهي لبيت مملوك لخنفي الداخني
 ابن حسن الطويل بن يوسف عبـ. د الواحد عبـ. دة الشرق ينتهي لبيت جارقى وقف
 جامع سيدى محمد أبى محمود الخنفي المكاتن بمصر المهروسة مصر وفريعه على الجامع
 المذ كور وهذه القرني ينتهي لدرب القرودى المذ كور الذي افذا الطريق العام وان عبده
 المزين المذ كور باع بيته المذ كور لمحمد والطويل الداخني ابن المرحوم حسن الطويل ابن
 المرحوم يوسف عبـ. د الواحد المذ كور وان محمود الطويل الداخني المذ كور توفي وصار
 بيته المذ كور من تركته وان حنقيا الداخني المذ كور توفي وصار بيته المذ كور من
 تركته وان محمد أغاجولاق الواهب المذ كور اقر حال صحته وسلامته وكمال عقله ونفاذ
 تصرفاته شرعا بانه وهب لها البيت المهدود بالمهدود المذ كورة وانها احدوده حين الهبة
 المذ كورة اعلام والاعيان المقومة المذ كورة اعلام وبالقسم والتسليم المذ كورين

اعلاه فلم يصدق حضرة المدي المذ كور هذه المدي عليها على ما ذكرته ايضا فكلت
 المدعية اثبات ما ذكرته فاحضرت للشهادة المكرم احمد افندي فارس من اهالي بخاري ابن
 المرحوم احمد فارس ابن المرحوم من بلادولات والمكرم محمد افندي مشرف من اهالي مصر
 المحروسة ابن المكرم مشرف ابن المرحوم عبد الله على العرض الحجي كلاهما والمقيم
 كلاهما بدمهور البحيرة وشهد كل منهما على انفراد بعد استشهاده مع اشارته لموضع
 الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها قائلا اشهد بان محمد اغا جولا ق و وكيل عهدة
 شبر اريس بولاية البحيرة من الاصل ابن المرحوم شكري اغا ابن المرحوم عبد الله اغا الشهير
 هو بذلك حال حياته وصحة عقده وكامل عقله وطوعه ونفادته برفاقه شرعا اقر في غرة
 رمضان سنة تسع وستين ومائتين والف بمصر المحروسة انه وهب لزوجته بنينا هذه المدي
 عليهم اجميع البيت المملوك له حين الهبة المذ كورة الكائن بمصر المحروسة بخط الناصرية
 بدرب القرودى النافذ الطريق العام المحدود البيت المذ كور بمحدود اربعة احمدا البصري
 ينتهي لبيت ملك عبده المزين بن عبد الرحمن بن عبد الله والحد القبلي ينتهي لبيت حنفي
 الداخني بن حسن الطويل بن يوسف عبد الوالد والحد الشرقي ينتهي لبيت جارق
 وقف جامع سيدى محمد ابى محمود الحنفي الكائن بمصر المحروسة بمصر وف ريعه على الجامع
 المذ كور والحد الغربي ينتهي لدرب القرودى المذ كور الطريق العام النافذ وفيه
 الباب وجميع زوجى طينجات حديد وخشب قيمتهما من العملة الصاغ الديوانى المصرية
 ثلثمائة قرش وجميع بند قيمة مليون حديد قيمتهما من العملة المذ كورة مائة قرش وجميع
 سيف حديد شنتيان وقبضته من الخريت الاسود وغلافه من خشب الزان قيمته من
 العملة المذ كورة ثلثمائة قرش وجميع عشرة اصحن نحاس يللمه صغار وجميع
 اعطيتها العشرة النحاس اليه الصاغ جميع ذلك البالغ وزنهما مع اعطيتها المذ كورة
 ثلاثين رطلا بالطل المصرى وقيمتهما معهما من العملة المذ كورة مائة قرش وجميع اربعة
 اصحن وسط نحاسا مصرى اصاغاوزنها اربعة ارطال بالطل المذ كور وقيمتهما من العملة
 المذ كورة ثلاثون قرشا وجميع اربع حبل نحاس مصرى وزنها عشرون رطلا بالطل
 المذ كور وقيمتهما مائة قرش من العملة المذ كورة وجميع صيفيتى نحاس مصرى صاغ
 معدن لوضع الطعام عليهما احدهما كبيرة وزنها عشرة ارطال بالطل المذ كور وقيمتهما
 من العملة المذ كورة ستة واربعون قرشا وثلاثة قرش والاخرى صغيرة وزنها خمسة ارطال
 بالطل المذ كور وقيمتهما ثلاثة وعشرون قرشا وثلث قرش من العملة المذ كورة وجميع
 صيفية قليل صغيرة نحاسا مصرى اصاغاوزنها رطلان ونصف رطل بالطل المذ كور
 وقيمتهما من العملة المذ كورة اثنا عشر قرشا ونصف قرش وجميع ثور بقر احمر مصرى
 فلاحى قيمته من العملة المذ كورة ثمانية مائة قرش وجميع ثور بقر اسود مصرى فلاحى
 قيمته من العملة المذ كورة ثمانية مائة قرش وجميع جاموسة سودا مصرى فلاحى قيمتهما

خمسمائة قرش من العملة المذ كورة المملوكة لجميع الاعيان المذ كورة لهم اذا جولا ق
المقر المذ كورة حبة صحيحة شرعية نافذة بغير مقابل وان المرأة بذبا هذه المدعى عليها قبلت
منه الهبة المذ كورة لنفسها قبل ولا شرعيا في مجالس الهبة المذ كورة وانه سلم جميع الاعيان
الموهوبة المذ كورة لمحال كونها خالية عما يمنع صحة التسليم شرعا وانها تسلمت هامة
كذلك باذنه لها في ذلك وصدقت المرأة بذبا هذه المدعى عليها المذ كورة على الاقرار
المذ كورة مشافهة بمجالس الاقرار المذ كورة واشهد بان عبده المزين باع بيته المذ كورة
لهمود الطويل الدخاخي ابن المرحوم حسن الطويل ابن المرحوم يوسف عبد الواحد
وان محمود الطويل الدخاخي المذ كورة توفي وصارا البيت المذ كورة من تركته وان حنفيا
الدخاخي المذ كورة توفي وصار بيته المذ كورة من تركته فهل والحال هذه يحكم بثبوت الهبة
ويمنع المدعى من المعارضة أم وكيف الحال افيدوا الجواب (أجاب) هذه الشهادة
مقبولة بالنسبة للاعيان المدعى بها على بذبا الجركسية المذ كورة لكونها مدعى عليها بها
وهي قد أقرت بذلك المتوفى وادعت انتهالها اليها بالهبة من قبل المتوفى المذ كورة حال صحته
وأقامت على ذلك البينة فتمت بينتها في ذلك اذ خصومتها في ذلك معتبرة وبينتها التي
ثبتت الانتقال اليها بالهبة من قبل المتوفى في حال حياته والحال هذه مقبولة لدفع دعوى
المدعى لاثبات ملكها فيها ادعت انتقال الملك اليها فيه بالهبة من قبل الميت ما لم تتم
البينة على موت الميت لاهن وارث وان تركته توضع في بيت المال لتكون جهة بيت المال
خمس ما يحكم للمدعى عليها ملك الاعيان ويمنع من يريد تضمينها اقيم الاعيان المستهاكة
المذ كورة من ذلك واما شهادة الشاهدين بالنسبة لهبة البيت فلا تقبل والحال هذه الا
اذا اعترف المشتري له باصل الملك فيه لانه وفي المذ كورة وادعى انتقاله من قبل الميت
بالهبة لبايئته كما ذكر المدعى عليها الثانية في جوابها عن دعوى الاعيان عليها اذ
البائنة والحال هذه ليست خصما في اثبات الهبة لها من قبل المتوفى في البيت بعديها
اياها للمشتري المدعى عليه وتسليمه له بيعا صحيحا والخصم في ذلك هو المشتري والمشتري لم
يدع هذه الدعوى اصلا على ما هو مسطور في هذه المرافعة بل انكر ملك الميت ذلك
البيت حين موته واقتصر عليه ولم يدع الناقل الى بايئته نعم لو أثبت المدعى من قبل
الميت الاستحقاق له على المشتري فاما حينئذ الدعوى على جهة بيت المال بان ذلك
البيت آل لها من قبل المتوفى بالهبة المذ كورة في جوابها والحكم انما يكون بعد التزكية
ويمين الاستظهار وقلنا نعم لو أثبت المدعى من قبل الميت الخ يدل له ما في جامع الفصولين
من الفصل العاشر من اوسطه الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان المدعى عليه
أحد الورثة فبرهن الواثق الاخر ان المدعى قال انما بطل تسمع اقول يرد عليه ما رقب
هذا باس طر من الذخيرة من انه يسمع من البائع وان لم تكن الدعوى عليه اه والذي
مر هو قوله ان المبيع لو استحق من يد المشتري فبرهن البائع على المستحق انه باعه منه

قبل ان يبيعه هو من المشتري يسمح هذا من البائع ولولم تكن الدعوى على البائع انتهت
 وفرض سماع الدفع بعد الاستحقاق وهو لا يكون الا بالثبوت تامل وسياتي تقيم لذلك في
 نظير هذه المسئلة في هذه الترجمة بتاريخ ١٢ جادى الاولى سنة ١٢٩٥ من هذه الفتاوى
 والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المحافظة مؤرخة ١٧ رسة ١٢٨٦ بناع على
 ماورد لها من مديرية المنية وبنى مراد بطالب اعطاء الحكم الشرعى عما كتب من حضرة
 قاضى المنية ومضمونه حضر الرجل الذى عبد النور عبد الملك ومرة عبد الملك
 و بطرس عبد الملك جميعهم من جريس وادعوا على الحاضر بن معهم الرجل معاذ
 على منصور وهنداوى حين ان المنزل الكائن بجريس بالدرب الكبير بالجهة القبالية
 منها حده الشرقى منزل متروك عن حنا وحيش والغربى منزل على منصور والدمعاز
 والبحرى بعضه للدرب وفيه الباب وبعضه منزل متروك عن هشماوى طحطاوى
 وبعضه منزل متروك عن عبد الله يوسف الدمعاشاوى وهو متروك عن الذى داود عياشة
 المتوفى وهو يملكه عن اولاده حنا وميخائيل ويوسف وغول وداود فقط وتوفى بعده
 داود عن اخوته الاربعة وتوفى بعد حنا عن زوجه مريم بنت يوسف وولديه عبد النور
 ومريم فقط وتوفيت مريم عن اخيه عبد النور وهو توفى عن زوجته مريم بنت صليب
 واولاده جريس وعبد الملك ومنه وأم حنا ومخدومة ودميانة وقومية ونور فقط وتوفى
 عبد الملك عن زوجته سر بنت عرموش واولاده منها مرة ص وعبد النور و بطرس
 وجاد الله وتوفى جريس عن زوجته مزنة بنت عبد الملك و بنتيه سريرة وغالية وتوفى
 ميخائيل داود عيلة عن زوجه مطلقية بنت ابراهيم وولده عبيد وهو توفى عن ولده
 ابراهيم وتوفى يوسف داود عيلة عن زوجته نعيم بنت خالى وولده عبد الملك وهو توفى
 عن ولده ميخائيل المتوفى عن ولده عطية الله وهو توفى عن ولده عبد السيد وتوفى غول
 داود عن زوجته حنونة بنت وحيش وولده منقريوس وهو توفى عن ولده يوسف و بنته
 نسيم وتوفى يوسف عن زوجه حنا بنت عبد النور واولاده عبد الله ومنقريوس وحنا
 ونسيم توفيت عن زوجها ابراهيم عبيد و بنتها معتوقة واولادها المذ كورين وصدر
 من جاد الله عبد الملك بيح مائة وخمسين ذراعاً من معاذ المذ كورين سبع مائة وخمسين
 قرشاً من ضمن هذا المنزل شائعة وان معاذ وهنداوى اخذوا قطعة من المنزل بقدر
 ذلك من الجانب الغربى لها حدود اربعة كل من البحرى والقبلى والشرقى ينتهى
 للمنزل المذ كورين والغربى ملك والدمعاشاوى منصور واستوليا عليها تعدياً منها ما يبد
 هنداوى قطعة منها من الجهة البهرية حدها الغربى ملك على منصور والدمعاشاوى البحرى
 والشرقى ملكهم والقبلى ملكهم الذى يبد معاذ وما يبد معاذ قطعة منها بقيتها من الجهة
 القبالية حدها الغربى ملك على منصور المذ كور والشرقى والقبلى ملكهم والبحرى
 ملكهم الذى يبد هنداوى وانهم يطلبون ذلك من المذ كورين وبعد الشهادة بوضع يد

المدعى عليهما على ذلك أجاب معاذ بشراثة القطعة المذكورة من المدعين ووالدتهم سر
 المذكورة وأخيهما جاد الله بعد توافقه مع علي بن سبع مائة وخمسين ذراعا وبعدها استغفاهما
 عن جهتها وتعيينها بجوار ملك والده على منصرف وروقياسها وتحديد ها بالحدود الاتية
 وقد أقبضهم الثمن سبعمائة وخمسين قرشا وقبض القطعة المذكورة منهم ولم يبيع له
 واحد منهم حصة معلومة ولا اذرعاً مخصوصة بثمن معلوم وحدها القبلى المنزل المذكور
 ملكهم والشرقى مطامع مطروق لا علم له بها الكهرو البحرى باقى المنزل والغربى ملك على
 منصور والده وانه باع لهنداوى خمسة وسبعين ذراعا من القطعة المذكورة بجهتها البحرية
 بثمن قبضه منه ثلثمائة وخمسة وسبعين قرشاً قبضوا وصار ما فى يده نصفها بالحدود
 المذكورة ونصفها فى يدهندى داوى بالحدود المذكورة وأجرى كل بناء فى يده ما بناه
 هنداوى حاطان والذى بينه وبين معاذ على الاشتراك وما بناه معاذ كذلك وقد أقام
 معاذ شهوداً شهدوا انه صار يبيع مائة وخمسين ذراعا قطعة ملك يدرب الشيخ بناحية
 جريس بجهتها القبلى من جاد الله وبطرس ومقص المذكورين ووالدتهم سر المذكورة
 لمعاذ المذكور سبعمائة وخمسين قرشاً دارجة حد ها القبلى والشرقى والبحرى ملك
 البائعين والغربى ملك على منصور والده معاذ والقطعة المذكورة من ضمن منزل
 البائعين وان ذلك بعد قياسها وتعيين القدر المذكور وانهم قبضوا الثمن من معاذ وانه
 لما حضر عبد النور عبد الملك باع حصة من تلك القطعة الى معاذ بمائتى قرش دارجة
 قبضها منه ولم يبيع له أحد منهم حصة ولا اذرعاً مخصوصة وقد افاد معاذ عقب هذه
 الشهادة انه لما اشترى من جاد الله ومقص وبطرس وسر والدتهم المائة والخمسين ذراعا
 جميعها بالثمن المذكور كان أخوهم عبد النور غائبا وذكروا له انهم يعطونه نصيبه فى
 الثمن المذكور ولما حضر عبد النور فازع فى شأن حقه من القطعة وامتنع من بيعه ثم
 لما رأى انه حصل البناء المذكور فى ذلك رضى ببيعته مثل اخوته فباعه واشترى منه معاذ
 بمائتى قرش قبضها له واجاب هنداوى انه اشترى من معاذ المذكور خمسة وسبعين
 ذراعا بثلثمائة وخمسة وسبعين قرشاً بعد قياسها وتحديد ها بالحدود المذكورة وأجرى
 بناء الحوائط التى ذكرها ما يذوكر انه لا يعلم كيفية تلك المعاذ لتلك القطعة واقتضى
 الحكم الشرعى اولاً انه لا ينظر لتجهل المدعى عليهما فى الحد المرقى لما ذكره ابن عابدين
 آخراً بالنقصات عند مسئلة زفرة بها وان البيع لمعاذ باطل بحسب اعترافه بعد ما ذكرته
 البينة التى اقامها مع اعترافه فى التحديد بانهم يعلمون ارضاً من ذلك فقد تضمن
 مجموع كلامه ان الثلاثة ووالدتهم باعوا له قطعة ارض معينة من ضمن المملوك لهم
 ولاخيهما عبد النور وحينئذ لا يجوز البيع فى نصيبهم ولا فى نصيب شريكهم كفى
 الا تقروا بيقين من الجزء الاول من كتاب البيوع باب ولغرة ٢١٦ وكفى الهندية من فصل
 بيوع الاشياء المتصلة بغيرها وذلك فى آخر غرة ٩٩ من الجزء الثالث ويجرى فى البناء

جادی الثانية

١٢٨٦

٢١

ماذ كرم في الدر من باب الاستحقاق عن المنية في غمرة ٢٠ من حاشية ابن عابدين وأما
هنداوى فلا يسرى اقراره عاذه عليه فيجربى في دعواه مع الخصوم حكم دعوى الرجلين
اذ ادعى أحدهما الرثا والاخر شرهما هذا ما وصلنا اليه من تطبيق هذه النازلة على الوجه
الشريعى وقد توقف معاذ وطلب الاستفتاء في هذا الشأن فان وافق ذلك برأى الحكومة
فيها ونعمت والامل ان يكون الاستفتاء من حضرة اسستادنا في المهر وسة دامت
رفعه وجلاله (اجاب) لما نظرت في صورة هذه الدعوى لم تظهر لي صحتها لجهة الحدود
المقار المدعى به والمورد بن وعدم ذلك كطرفي ادث المدعين ولم يتضح انحصار ارث
المالك الاصلى في المدعين ووالدتهم واخيم جادا لله بل ربما يفهم ان لهم شركاء في
الملك ولم يوجد من المدعين طلب نصيبهم مما يدي المدعى عليهم ما بعد بيان انصباهم
وليس في ذلك كرم المورد يت على الوجه الموضح في الدعوى ما يفهم انحصار ميراث كل
من الموردتين في ورثة مملو من فالذى ينبغي استئناف هذه المرافعة وابقاها على المنهج
الشريعى وأما قول حضرة القاضى ان البيع في الجزء المسمى من بعض الشركاء باطل
في نصيب البائع وغيره فالمراد من بطلانه فساد حصول الضرر ويرتفع ذلك باجازه باقى
الشركاء حتى يكون ساريا على الجميع اذ لو اجتمع كل الشركاء باعوا آخر معينان من
دارهم لا جنبي صحيح لعدم حصول الضرر اذ الباقي يكون مشتركا بينهم على اصل الملك
والمبيع يكون عليهم كذلك ولا مانع منه ويظهر ذلك من قول صاحب الدر ولو كانت
الدار مشتركة بينهم باع أحدهم ما يتامعيا أو نصيبه من بيت معين فلا تخارن يبطل
البيع انتهى قال ابن عابدين كذا في غالب كتب المذهب معللين بتضرر الشريك
بذلك عند القسمة اذ لو صح في نصيبه لمعين نصيبه فيه واذا وقعت القسمة للدار كان
ذلك ضررا على الشريك اذ لا سبيل الى جمع نصيب الشريك فيه والحال هذه لان نصيبه
للمشترى ولا جمع نصيب البائع فيه لغوات ذلك ببيعه النصف واذا سلم الاخر في ذلك
انتفى ذلك وسهل طريق القسمة كذا في الخبرية من البيع انتهى والله تعالى اعلم
(سئل) بافادة واردة من محافظة مهر بتاريخ ٩ شعبان سنة ٨٦ بناء على افادة
مديرية المنية وبني فزام المؤرخة ٦ الجادى بطلب الاستفتاء هما او من قاضى افندى
المديرية بشأن مادة تدعى مذكورين بنما حيه بنى احمد ومضمون المرافعة الواردة من
حضرة قاضى المديرية حضر الرجل حمد ابو طالب واخوه موسى ابو طالب كلاهما من
بنى احمد وادعيا على الرجل على محمد السبيح وعبد القادر قطب شادى كلاهما من بنى
احمدان والدهما توفى من منذ ثلاث سنوات عن زوجته آمنة بنت مخلوف من كمر
الصالحين واولاده المدعىين ومبارك ويونس وابي بكر ومحبوبة وهم موجودون وترك
ارض منزلة لخير بكر الصالحين بن يدرب سعد الدين بعضه بيد الرجل على محمد السبيح
بحدود اربعة القبلى بعضه للدر ب سعاد الدين وبعضه للطريق العامة وفيه الباب والبحرى

بأقي المنزل المعروف المذ كوروهـ هذا الباقي بيد عبد القادر قطب المذ كور والشرقي دروب
نافذ من الجهة القبليية للدرب سـ عبد الدين ومن الجهة البحرية للدرب النصاري ادخل
على المذ كور بعضا منه في بيته وسد الطريق ر اسابحيث جعلها كاهان من جملة البيت
والغربي ارض زراعة وبعض المنزل المذ كور بيد عبد القادر قطب السابق ذكره حده
القبلي ينتهي للقدر المدعي به الذي يدعى السبيح والبحري دروب النصاري والغربي
ارض الزراعة والشرقي الدرب النصاري المذ كور ادخل باقيه عبد القادر منزله وسد
الطريق كاهانها يطلبان من كل واحد ما بيده من المالك المدعي به لهما وللباقي
الورثة ولما سمع منهما المدعي عليهما لم يوافقهما في المحد الشرقي لمسايد كل بل نفى
كل منهما وجود الدرب من اصله وذ كر كل ان المحد الشرقي ينتهي فيما يدعي به عليه
للمدعي والمدعيان ليسا متعرضين الا لعارض في شأن الدرب المذ كور ولم يحصل
من المجانبين الا هذه المخالفة فهل يتوقف الشروع في دعوى المنزل المذ كور على المعارضة
في شأن الدرب وبعد تمام امرهما يكون التعديد على ما تم عليه الحال اولا يتوقف واذا
توقف وعجز مدعي الطريق عن اثبات ذلك ومع ذلك هو مصر على دعواه كيف يكون
الامر في سماع دعوى المنزل واذا لم يتوقف الشروع في دعوى المنزل على المعارضة
المذ كورة فساتكون كيفية سماع الدعوى على كل من المذ كورين مع هذا التخالف
فؤمل مخاطبة حضرة استاذنا ومولانا مفتي الديار المصرية لاجل رفع الاشكال في هذه
النازلة والعمل فيها بما يقطع النزاع (اجاب) اذا ادعى المدعي على خصمه ذي اليد
وبين الحدود وصح دعواه فانه يسـ مثل خصمه عن دعواه فان اعترف بوضع يده على
الحدود الا انه خالف المدعي في احد الحدود وخطاه فيه لا يلتفت الى هذه المخالفة عند
تكذيبه له فيها اما لو صدقه وتوافقا على الخطا فينظر مستانف الخصومة فلو كذبه في
الخطا مع اعتراف خصمه بوضع يده على الحدود وفانه يستمر على تقيم الدعوى فان اقر
خصمه بحقه حكم له والا كلفا ثبات ما ادعاه على طابق دعواه بما في ذلك من الحد
الذي اختلفا فيه حتى لو خالفت الشهادة دعواه ولو في ذلك بطالت اما اذا لم يعترف
بوضع يده على الحدود وتبين خطأ المدعي في احد الحدود وباعترافه بالغلط فلا تسمع
دعواه لالتناقض وان صدقه المدعي عليه انه غلط في الحد وفي الهندية ولو ذكر الحدود
الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت واكنه اخطا في الرابع لا يصح حتى
لو قال المدعي عليه ليس هذا الحدود في يدي او قال ليس على تسليم هذا الحدود وفانه
لا توجه عليه هذه الخصومة وان قال المدعي عليه هذا الحدود في يدي غير انك اخطأت
لا يلتفت اليه الا اذا اتوا فقام على الخطا فينظر مستانف الخصومة كذا في فتاوى قاضي خان
اذا ادعى دارا وذ كر ان احد الحدود هادارز يدثم ادعى ثانيا وذ كر لهذا الحد دارهرو
لا يقبل وان كان المدعي عليه يصدقه انه غلط اولا انتهى وقد صرحوا بان الغلط في الحدود

١٢٨٦

٤

لا يثبت بالبينة بل بالاقرار والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مدير الشرقية في ١٧ ذي الحجة سنة ٨٦ مسطرة على صورة مرافعة بمحكمة المديرية مضمونها طلب الافادة عن الحكم الشرعي فيها ومضمون هذه المرافعة المقيدة بمضبطة مرافعات المحكمة في يوم الاربعاء ٨٠ ربيع الآخر سنة ٨٢ بمحضر كل من حضرة الفاضل الشيخ احمد الطرابلسي مفتي افندي مديرية الشرقية حالا والمكرم محمد العياط وأخيه ابراهيم العياط والحاج حسين حسن التاجر والشيخ خليل صالح ادعى كل من منصور البطاوي ابن المرحوم محمد البطاوي ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم يوسف القطشة واخته لانيه المرأة فتوة القاشم كل منهما عن نفسه وبما لاحدهما المرأة فتوة المذ كورة من التوكيل الشرعي المطلق المفوض لقولها وفعالها ورايتها في خصوص ماسيد كرفيه عن أختها شقيقتها المرأة ستيمة الثابت ذلك ومعرفة بمشاهدة محمد سيد احمد الدخاخي وجاد محمد التراس وبما لثاني من التوكيل المذ كور أيضا عن والدته زوجة والده المرأة سليمة بنت المرحوم محمد الشيخ التراس من ناحية منية بره غربية الثابت ذلك ومعرفة بمشاهدة محمد سيد احمد الدخاخي المذ كور يوسف سعودي القماش ثبو قاشم عيا بطريقه الشرعي على اخيه - ما يوسف البطاوي الحضري الحاضر معهما الثابت معرفته أيضا بشهادة من ذكر بانه من نحو اربع سنوات توفي المرحوم محمد البطاوي بن سليمان بن يوسف القطشة المذ كور عن اولاده المدعين وموكة أحدهما والمدعي عليه وعن زوجته وموكة الثاني فقط من غير شريك لهم ولا حاجب شرعي وترك المرحوم محمد البطاوي المذ كور ما يورث عنه شرعا وكان واضع ما يده عليه الى حين وفاته وهو جميع بناء الحانوت الكائن بالبندر المذ كور بتمسارية سليم بك الحجازي محمد و محمد و دار بعة الحد القبلي ببناء الحانوت المملوك لاسكل من حسنين الشيمي الصياد والحاج ابراهيم طه و كليل حلاقة السمك بالزقازيق والشرقي ببناء الحانوت المملوك لاسكل من رزق افندي الازهرى التاجر بالبندرو على حسان والبحري الشارع السلطاني والغربي ببناء الحانوت المملوك لاسكل من الحاج ابراهيم طه المذ كور و حسن الحجازي النحاس وجميع بناء المنزل السكن الكائن بالبندر المذ كور بحجارة التراسين الهود و محمد و دار بعة الحد القبلي ببناء المنزل المملوك لموسى على القنجاوي والشرقي ببناء المنزل المملوك لعلي موسى المرابي و بناء المنزل المملوك لحسين الحجازي النحاس المذ كور والبحري ببناء الطاحونة المملوكة للحاج عيدير وس سمرة التاجر بالبندر والغربي بفضه الى الحارة وفيه الباب وقامه ببناء المنزل المملوك لجاد محمد التراس المنفرد كل من ارباب الحد و المذ كورة باسمه ولقبه بالبندر المذ كور ولورثته المذ كورين للزوجة في ذلك الثمن فرضا ثلاثة قراريط والباقي لاولاده المذ كور مثل حظ الانثيين ومن وقت وفاة المورث المذ كور لغاية الآن والمدعي عليه واضع يده على بناء الحانوت المذ كور كاه بغير وجه شرعي وان ببناء المنزل

المرقوم تحت يد المدعين وموكتبيهما والمدعي عليه من وقت موت المورث الى تاريخه
والآن قام المدعي عليه ينازعهما وموكتبيهما في بناء المنزل المذكور بغير وجه ويطلب
المدعيان المذكوران اثبات ذلك على المدعي عليه ورفع يده عن استحقاقهما واستحقاق
موكتبيهما في بناء المحاثات المذكورة ومنع منازعته ومعارضته لهم في استحقاقهم في بناء
المنزل المرقوم بالوجه الشرعي ويسألان سؤال المدعي عليه عن ذلك فستل من المدعي
عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوضع يده على بناء المحاثات المذكورة
والتصديق على ان والده المذكور توفي الى رحمة الله تعالى من مدة الاربع سنوات
المذكورة عن ورثته المذكورين فقط من غير شريك لهم ولا حاجب شرعي وان بناء المنزل
المملوك تحت يده مع المدعين المذكورين وثبت وضع يده أيضا على بناء المحاثات
المذكورة بشهادة محمد سيد احمد الداخني المذكور اياه و محمد حسين الجيزي من البندر
المذكور قائلان انه من منذ خمس وثلاثين سنة ترك والده المذكور بناحية الزنكليون
وانفرج بمعية على حديثها وحضر الى بندر الزقازيق المذكور واستحوذ على عرصتي
المحاثات والمنزل المذكورين وبني فيهما محاثات ومنزلا بالطوف ثم بعد ذلك بمدة امر حضرة
سليم بك الحجازي مدير الشرقية سابقا بدم البناء الذي بالطوف وتجدد بدله بالطوب
اللبني وان لم يفعل ذلك يؤخذ محله لجهة الميرى فالمدعي عليه المذكور امتثل لهذا
الامر وهدم البناء المذكور ووجد بدله البناء القائم الآن بالطوب اللبني كل ذلك من ماله
من كسبه الخاص به ثم بعد ذلك أيضا حضر له والده وأقام معه في المنزل والمحاثات
المذكورين الى ان توفي الى رحمة الله تعالى وان وضع يد المدعين مع المدعي عليه على بناء
المنزل بطريق السكنى فقط ويطلب رفع أيديهم عما هم واضعون أيديهم عليه من بناء
المنزل المذكور ليضع يده وعاليه ويحوزة نفسه بالوجه الشرعي ويجدد دعوى المدعين
محمد اكلية فطلبت البينة من المدعين المذكورين فامتنعوا وحضرا الحاج ابراهيم طه
وكيل حلقة السمك المذكور اياه واستشهد من ذلك فشهد بان بناء المحاثات المذكورة كور
الحدود بمحدوده المشروحة اعلاه في الدعوى كان في ملك المرحوم محمد البطاوي مورث
المدعين وموكتبيهما والمدعي عليه المذكور الى ان توفي الى رحمة الله تعالى وتركه
لورثته المذكورين من مدة ثلاث سنوات وان الذي أجرى بناءه هو المورث المرقوم وولده
المدعي عليه وهما معا في معيشة واحدة هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر موسى عليا
التراس بالزقازيق واستشهد عن ذلك فشهد بان بناء المنزل وبناء المحاثات المذكورة كورين
الحدود بمحدوده المشروحة اعلاه في الدعوى ملك المرحوم محمد البطاوي
المورث المذكور اياه لم يوفاه وانتقل ذلك بعد موته لورثته المذكورين وان البناء
المذكور انشاء وجهه المذكور في المرقوم ومعه ولده المدعي عليه لكونهما كانا وقتها
في معيشة واحدة هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر احسن الشيمي الضياد بالبندر

واستشهد عن ذلك فشهد بان بناء الخانوت المذكور المهدود بحدوده المذمومة اعلاه في
الدعوى ملك المورث المذكور وانه بقي على ما كان الى ان توفي وتركة لورثته
المذكورين اعلاه وانه هو الذي بناه مع ولده المذموم عليه وهما في معيشة واحدة من مال
المورث المرقوم هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر اجماعا من المتضررين المتسببين في الزقازيق ابن
المرحوم محمد بن منتصر واستشهد عن ذلك فشهد - هـ أن بناء المنزل وبناء الخانوت
المذكورين المهدودين بحدودهما المشروعة في الدعوى انشاء وجدده المرحوم محمد
البطاوي المورث المذكور من ماله خاصة بحدود ولده المذموم عليه معه في البناء وان الملك
في ذلك لوالده محمد البطاوي المذكور بقي على ما كان الى ان توفي عن الورثة المذكورين
والله اعلم بالاثار عنه هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضر في يوم الثلاثاء ٢٨ ربيع الآخر سنة
٨٢ واحضر احسن المجزاوي الخامس واستشهد عن ذلك فشهد - هـ بان بناء الخانوت
المذكور المهدود بحدوده المشروعة حسب الدعوى ملك المرحوم محمد البطاوي
المورث المذكور بمقتضى انه هو الذي انشاء وجدده من ماله خاصة وبقي على ما كان الى
ان توفي وتركة لورثته المذكورين وان ولده المذموم عليه كان معه في البناء وابنته
المدعية ايضا هذا ما يعلمه ويشهده وكان ذلك بحضور الشيخ سالم عبد المنعم من
القنليات والشيخ خليل صالح الثمار من كفر الزقازيق البحري فعند ذلك عرف المدعي
عليه بان أحد الشهود محمد منتصر امتهزوج باخت إحدى الموكلتين المرأة سايمة الزوجة
والثاني موسى على امتهزوج باخت أحد المدعين منصور لاه والنائب حسن الشيمى له
سوابق في البندروس في دراهم من صيام الزيات بالبندر وسجن عليه والرابع حسن
المجزاوي ضرور والخامس ابراهيم طه كان مكاسا والا نعو مستخدم في حالة السكة
واحضر على بن نصار البخشونجي المقيم بالزقازيق وسئل عما يعلمه ويشهده بحضور
المدعين فشهد انه من مدة ست عشرة سنة انشاء المذموم عليه وجدد بناء الخانوت
المذكور وحدثه طبق الدعوى من ماله خاصة ثم انشاء المنزل من ماله ايضا وانه
لا يعرف حدوده بل يعرفه عينه وان المذكور كان في معيشة على حدة ووالده في
معيشة أخرى على حدة وقت الانشاء والتجديد هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر
درويش على البخشونجي ببندر الزقازيق وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد
بوجود المدعين المذكورين بانه حضر بالبندر من مدة خمس وثلاثين سنة ووجد المدعي
عليه واضعا يده على بناء الخانوت والمنزل المذكورين الذي كان قائما بالطوف ثم بعد
مدة امرهما كتم بهدم بناء الطوف وتجديده بالطوب فهذه المدعي عليه وجددهما البناء
القائم الآن من ماله خاصة وانه حين ذلك كان في معيشة على حدة ووالده المذكور في
معيشة أخرى على حدة وانه لا يعرف المجاورين له ما بل يعرفهما عينا هذا ما يعلمه
ويشهد به ثم حضر في يوم الخميس ٨ جمادى الاولى سنة ٨٢ واحضر المدعي عليه الحاج

محمد إعلان ابن المرحوم أحمد بن خليل من ناحية زنكاون واستشهد عن ذلك فشهد في وجه المدعيين بأنه من مدة خمس وثلاثين سنة تسحب المدعي عليه من ناحية زنكاون المذ كورة وترك والديه فيم أوتوجه المحروسه ثم حضر بئندرا الزقازيق واستخوذ على عرصتي الخانوت والمنزل المذ كورين وبنى فيهما بالطوف ثم بع ذلك هدمه وجدده بالطوب من ماله خاصة وهو في معيشة على حدته ووالده في معيشة أخرى على حدته وأنه يعرف الخانوت عينا ولم يعرف الجاورين له وأنه لم يعرف المنزل المذ كور ولا بجاوريه هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضر حسين الغمري ابن المرحوم محمد بن سيد احمد من الناحية واستشهد عن ذلك فشهد بحضورهما بأنه من مدة خمس وثلاثين سنة تسحب المدعي عليه من الناحية وحضر الى بئندرا الزقازيق واستخوذ على عرصتي الخانوت وبناءه بالطوف ثم بع ذلك هدمه وجدده من ماله الخاص به بالطوب وهو في معيشة على حدته ووالده في معيشة أخرى على حدته وأنه لا يعرف الجاورين له بل يعرفه عينا هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضر اسعدي لخطابي بن خطابي برعي بن عيسى من شوبك بسطة واستشهد عن ذلك فشهد بحضورهما بأنه من مدة خمس وثلاثين سنة تسحب المدعي عليه المنزل والخانوت المذ كورين بالطوف ثم هدمهما وجددهما بالطوب من ماله خاصة وهو في معيشة ووالده في معيشة وأنه يعرف الخانوت والمنزل المذ كور بن عينا ولم يعرف الجاورين لهما هذا ما يعلمه ويشهده ثم في يوم الاربعاء ٤ جمادى الاولى سنة ١٢٨٢ طلب حضرة مفتي أفندي المديرية نسخ هذه المرافعة لأفادة المحكم الشرعي عليها فافاد كان ونسخت الصورة وثانها له عليها وحضرته أشرف على الصورة بخطه وختمه في تاريخه لحضرة مولانا الفاضل الرحلة خاتمة المهققين والمدققين السيد علي محمد ودالبه قلى مفتي أفندي بحاص الاحكام المصرية وطلب ورود الافادة من حضرته بالحكم الشرعي تفصيلا ثم في يوم الخميس ٦ جمادى الآخرة وردت الصورة المذ كورة وعليها الافادة من حضرة مولانا الموما اليه بقوله الحمد لله وحده قد صار مطالعة هذه المرافعة قد دل مضمونها على ان المدعي يدعي ان والدهم مات من نحو اربع سنين وترك بناء المنزل والخانوت المذ كورين ميراثا له ولباقى الورثة وان المدعي عليه يدعي انه من مدة خمس وثلاثين سنة تسحب بناحية الزقازيق وترك والده بناحية زنكاون واستخوذ المدعي عليه المذ كورة على عرصتي المنزل والخانوت وبنى فيهما المنزل والخانوت المذ كورين لنفسه من ماله الخاص به وجوابنا عن ذلك انه حيث ظهر من هذه المرافعة ان المدعي عليه تاريخ تاريخ الملك بالانشاء لنفسه بتاريخ سابق على تاريخ وفاة المورث التي تسبب عنها ملك الوارث كما هو صريح هذه المرافعة يقضي للادعي عليه بالملك له في ذلك ولاحق اباقي الورثة في ذلك يدعى ان اباهم مات وترك بناء المنزل والخانوت لهم بعد مقتضى سبق تاريخ المدعي عليه بالانشاء لذلك لنفسه من ماله خاصة على تاريخ موت المورث والله اعلم من حيث هذه

الصورة

الصورة نمخت من مضبطة دعاوى الله - كمة فلهي رسالة للديرية لاجراء لزومها حسب
الطلب في يوم الخميس ٨ ذی الحجة سنة ١٢٨٦ (اجاب) الذي فهم من ضرورة هذه
الرافعة على ما فيها ان جملة من ورثة محمد البطاوى المذکور ادعوا على ائدهم وهو
يوسف البطاوى الابن المذکور ان بناء المنزل وبناء المحانوت المذکورين كانا لوكين
لمورثهم المذکور جميعا وانه مات من فخر واربع سنين وهو يما - كهم ما وكان واضعا يده
عليهما الى ان مات وآل ذلك اليهم جميعا بالميراث عنه على الوجه الذي ذكره وان اليد
الآن على بناء المنزل لجميع الورثة المدعين والمدعي عليه المذکورين وان اليد
على بناء المحانوت للمدعي عليه خاصة و اجاب المدعي عليه بان ذلك ملك له خاصة بسبب
انه افسا بنساء المنزل وبناء المحانوت المذکورين من ماله الخاص به به - كان بني في
عرصتي المنزل والمحانوت المذکورين بناء آخر غير المتنازع فيه بالطوف ثم بعد مدة ازاله
وبني فيه ما البناء الموجود الآن المتنازع فيه ولم يذكر له هذا البناء المتنازع فيه تاريخا
كما ان بقية الورثة المدعين لم يورثوا ملك مورثهم وانما ذكره تاريخ وفاته كما ان التاريخ
الذي ذكره المدعي عليه وهو الخامس والثلاثون سنة المذکور في تاريخه تاريخا للبناء الذي
بناه بالطوف المذکور الذي لم يكن فيه - تنازع أصلا لا تحصل من ذلك ان المدعين ادعوا
ملك مورثهم ملكا مطلقا بالتاريخ والمذعي عليه ادعى ملكا له ذلك بسبب بنائه وهو
من قبيل السبب الذي يتكرر بالتاريخ أيضا فاذا اقام كل بينة طبق دعواه يقضى ببينة
الخارج من القرينة ثم بالنظر لدعوى في بناء المنزل على الوجه المذکور فيجوز للمدعي
عليه وهو يوسف البطاوى المذکور خارجا بالنسبة لما اعد حصته بالارث بالنظر لدعوى
باقى الورثة المذکورين اذ هم مقرون له بملك حصته فيه بالارث عن مورثهم فينصرف
وضع يده لتلك الحصة ويكون له بالبرهان وينصرف وضع أيديهم على بناء ذلك المنزل
الى حصصهم اللاتي يدعونها اثناع - مورثهم وهو يكذبهم في الملك ويدعي تلك
الحصص لنفسه أيضا فيكون خارجا بالنسبة له ما يقضى ببينته وبالنظر لبناء المحانوت
الخارج في دعواه هم باقى الورثة المدعون وذوا اليد هو يوسف البطاوى المذکور المدعي
عليه فقدم ببينة باقى الورثة المدعين المذکورين ويقضى بها بعد استيفاء ما يلزم شرعا
لكونهم خارجين ويكون للمدعي عليه فيه - حصته بالارث عن المورث المذکور ولا نظر
لتاريخ موت المورث المذکور اذ الوارث خصم عن مورثه في اثبات ملك المورث عند
التجاذف فبدعواه الارث عند ادعاء ملك المورث لا بد من اثبات ملك المورث كما هنا
وهو هنا مطلق عن التاريخ كما ان دعوى المدعي عليه الملك لنفسه في البناء بالابن
الموجود الآن مطلق عن التاريخ أيضا كما لم يماذ كرفاه والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٥ ذی الحجة سنة ١٢٨٦ مضمونها وورد من مجلس
استئناف قبلى اعلام شرعى عن قضية قتل شخص يسمى محمد اقدالامن فاحية

الامباركاب وافادات معطاة من مفتي الاسقة ثنائى ومجلس قنا بافادة رقم ١٤
 رجب سنة ١٢٨٦ بقصد النظر فيها بطرف حضرته كم وحضرة مفتي الاحكام
 وتعطى الافادة بما يتراعى والآن وردت افادة من ذلك المجلس يرغب بها اعطاء
 الافادة مما سبق ذكره لاجل نهو القضية الموقوفة من اجل ذلك وحيث علم من
 التاشير المعطى على الافادة من مساعده حضرة مفتي مجلس الاحكام ان القضية
 المذكورة منظورة بطرف حضرته كم لزم تحريره ليصير نهو واللازم لها وبعتها
 بالافادة لاجل ارسالها للمجلس الاسقة ثنائى كطالع به ونهو القضية الموقوفة من اجل
 ذلك وصورة الاعلام المسطر من قاضى ولاية اسنا المؤرخ يوم الثلاثاء ١٣ شعبان سنة
 ١٢٨٤ الوارد للمجلس الاحكام بطلب احالة النظر في هذه القضية على هذا الطرف
 وحضرة مفتي الاحكام بناء على طلب مفتي اسقة ثنائى قبلى ذلك لما حصل بينه وبين
 مفتي مجلس قنا من المناقشات في هذا الاعلام وطلب استيفاء ما سبق أيضا حه من
 حضرة مفتي مجلس الاسقة ثنائى وطلب حضرة مفتي مجلس الاسقة ثنائى الاحالة
 الهبى عنها انه يحضرنا بالمجلس باسناد الذى سعادته رئيس المجلس وحضرات الاعضاء
 وحضرة الاستاذ مفتي المجلس بعد ان ثبتت معرفة الحاضرين بالمجلس عينا واسما ونسبا
 وهم الرجال العاتلون الراشدون احمد وحسن وعلى وابراهيم اولاد المرحوم الحاج محمد
 ابن قذال بن عواض المتوفى الا تقي ذكره ادناه والحاضر لحضرتهم الرجل العاقل
 الرشيد ادريس بن نجيس بن عبدربه والجميع من اهالى الامباركاب بقسم حلقا التابع
 لمديرية قنا واسنا بتعريف الرجلين العاتلين الراشدين أبى بكر بن على بن محمد وعلى بن
 جبريل بن محمد من اهالى الناحية المذكورة ادعى هؤلاء المدعون احمد وحسن وعلى
 المذكورون وأخوهم ابراهيم المذكور عن نفسه وطريق الوصاية الشرعية من قبل
 حضرة قاضى ولاية اسنا سابقا الماذون له فى ذلك الثابتة لدينا الدال عليه الاعلام المهررد
 من المحكمة فى تاريخ ٢٧ ربيع الاول سنة ٨٣ عن اخوته وهم نصر والامين ويس
 وآمنة وفاطمة القاصرون عن درجة البلوغ والجميع أولاد محمد قذال المذكور
 ايضا وطريق الو كالة فى الخصومة عن اختيه ز يذب وهاجرة بنتى محمد المذكور وعن
 زوجتى أبيه المذكور وهما فاطمة بنت سعد بن جمعة وحليمة بنت عبد الرحمن بن محمد
 الثابتة تلك الو كالة عنهن لدينا الدال عليه الاعلام المهررد من المحكمة المذكور فى
 ٢١ شهر ربيع الاخر سنة ٨٣ على هذا الحاضر المستوى معهم بمجلس الدعوى
 ادريس نجيس المذكور بان فى ليلة يوم الاحد الموافق لعشرة مضت من صفر سنة ٨٣
 كان والدهم محمد المذكور وما شيا فوق العلوا لها ورقات ععلق ادريس نجيس المذكور
 فاطلق ادريس هذا المدعى عليه المذكور فى والدهم بندقية معمرة باليارود والرش
 فخرج ما فيها واصاب والدهم محمد المذكور فى جانب رأسه الايمن ودخل الرش فى رأسه

ووصل الى دماقه ولم يزل صاحب فراش حتى مات بسبب ذلك في يوم الخميس الموافق
 لليوم الرابع عشر من الشهر المذكور عن زوجته وأولاده كوراً وأما المذكورين
 وعن ولديه أيضاً الغائبين هما نقد الغائب بالسودان وادريس الغائب بالسكندرية
 وانحصار ارثه فيهم ولا وارث له سواهم وذكروا له المذكورين انهم لا يعلمون ان كان
 ضربه بالبندقية محمداً أو خطأ وان المدعى عليه المذكورين اعترف بقتل والدهم محمد
 المذكور خطأ ويطالبونه بما يترتب لهم قبله في ذلك شرعاً ويطالبون سؤاله عن ذلك
 وسؤاله أجاب بآفة بثبوت نسب جميع الورثة المذكورين له مد بن قذال
 المتوفى المذكور وبزوجية زوجته المذكورين له وانحصار ارثه فيهم وبحصول
 ضربه لمورثهم محمد المذكور بالبندقية وأنكر ذلك انكاراً كلياً وأنكر أيضاً اقراره
 بقتل مورثهم المذكور فطلب من هؤلاء المدعين اثبات دعواهم ببينة شرعية تنور
 دعواهم فذكروا أن الذي يشهد على المدعى عليه المذكورين باقراره بذلك كل من حسين
 شريف وأبي بكر علي وفقير حسن لانه اقر بضرب مورثهم المذكور بحضورهم وطلبوا
 المهلة لاجتماعهم ثم وكل كل من احمد وعلي وحسن المدعين المذكورين اخاهم
 ابراهيم محمد المدعى المذكور وكالة مفوضة في تجميع الخصومة في شأن قتل مورثهم محمد
 المذكور على المدعى عليه ادريس المذكور وقيل ابراهيم المذكور الوكيل عنه في
 ذلك وصار ذلك شفاهاً بالجلوس ثم حضر نقد الذي كان غائباً بالسودان وطلب أيضاً
 ادريس هذا المدعى عليه بما يترتب له قبله في قتل ابيه محمد المذكور شرعاً بمقتضى هذه
 الدعوى المشروحة وصدق المدعى عليه على نسب نقد المذكور للمتوفى المرقوم وحضر
 كل من الرجليين العاقلين الراشدين أبي بكر بن علي بن محمد وحسين بن شريف بن
 عبد الله المذكورين كلاهما من الناحية المذكورة واستشهدا بما يعلمان في ذلك
 فشهد كل منهما بانفراده في وجه المدعى عليه ادريس المذكور بقوله اشهد ان ادريس
 هذا المدعى عليه المذكور وجدناه مع محمد بن قذال بن عواض المتوفى المذكور في بيته
 في جنح الليلة التي اصيب فيها فسالنا محمد المذكور عن اطلاق فيه بالبندقية فذكر
 انه ادريس بن نجيس المذكور فسالنا ادريس هذا المدعى عليه عن ذلك فآقر على يدنا
 طائعا مختاراً قائلاً انه في ليلة الاحد كان محمد بن قذال هـ ذاباً بالقرب على المقات تعلق
 فظننته وحشاً ما زال في المقات فاطلقت فيه البندقية فخرج ما فيها واصاب محمد هذا
 وزاد في شهادته ما ان محمد بن قذال بن عواض المذكور لم يزل صاحب فراش حتى
 مات بسبب ذلك عن ورثته المذكورين في يوم الخميس التالي ليوم الاحد فطعن المدعى
 عليه المذكور في هذين الشاهدين بأن أبي بكر بن علي المذكور زوج هاجرة بنت المرحوم
 محمد المذكور واحد الورثة المذكورين والثاني حسين شريف المذكور ابن عم أبي بكر
 المذكور وبسؤال أبي بكر المذكور عن تزوجه بهاجرة المرقومة اعترف بذلك فلذلك ردت

شهادته وطلب من المدعي شاهد آخر فحضر والرجل العاقل الرشيد قة ير بن حسن
ابن سلوم من الناحية المذ كورة فشهد مثل شهادة هذين الشاهد بن لفظا ومعنى فطعن
المدعي عليه فيه بأنه احدى مشايخ الناحية وصدق قة ير المذ كورة على ذلك فقيمة تدرت
شهادته شرعا فطلب من المدعي شاهد آخر فاستشهدوا بالرجل العاقل عيسى بن سعد
وطلبوا الملهة لمضوره ثم ان نقدا المذ كورة وكل أخاه ابراهيم المذ كورة في الخصومة والابراء
وغيرهما في قتل والدهم محمد المذ كورة على ادريس نجيس المذ كورة فقبل ابراهيم الوكالة
عنه وذلك شفاهما بالجله اس فحضر يحيى بن سعد المذ كورة واستشهدا بهما في ذلك
فشهدا بلفظ أشهدانه في صبح ليلة الاحد التي اصاب فيها الحاج محمد بن قذال بن عواض
المذ كورة سمعت صراخا في منزل الحاج محمد المذ كورة فدخلت منزله فوجدته مجروحاً
ووجدت هذه ادريس نجيس هذا المدعي عليه فسأله عن الضارب له فقال ان الضارب
له هو ادريس نجيس هـ ذافسالت ادريس المذ كورة عن ذلك فاعطى بها مختاراً بأنه في
الليلة المذ كورة ظن الحاج محمد اذ لا المذ كورة وحشا قريبا من مقتله فاطلق فيه بالارودة
فأصابه ما فيه اوجرحته وزاد في شهادته بان الحاج محمد المذ كورة لم يزل صاحب فراش
حتى مات في يوم الخميس بسبب ذلك عن ورثته المذ كورين ولم يطعن هذا المدعي عليه
فيه بمطعن شرعي فصارت تركة كل من هذين الشاهدين حسين شر يف ويحيى سعد
المذ كورين سرا وطلب من ابراهيم المدعي المذ كور تركة هما علنا فحضر بلال بن
زيدان بن حسن واحد بن بخت بن علي كلاهما من اهالي الاميار كاب فشهد كل
منهما بلفظ أشهدان حسين شر يف بن عبد الله هذا عدل مرضى جائز الشهادة واحضر
كل من الرجلين العاقلين الراشدين حسين بن احمد بن شاي وكرار بن شاي بن علي
كلاهما من اهالي الناحية المذ كورة فشهدا بلفظ أشهدان يحيى بن سعد هذا عدل
مرضى جائز الشهادة وصار ذلك جميعه بحضور ادريس نجيس هذا المدعي عليه فعند
ارادة الحكم على هذا المدعي عليه ادريس المذ كورة سأل ابراهيم المرقوم في استحقاقه
من دية ابيه اصاله وفي استحقاق اخيه نقدا المذ كورة بطريق الوكالة المذ كورة عنه واما
ذمة المدعي عليه المذ كورة عن استحقاقهما فعنه بذلك عرف حضرة مولانا الحاج كم
الشرعي ادريس المذ كورة بدفع الدية الشرعية من مال نفسه في ثلاث سنوات الباسخ
قدرها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعين قرشا ونصف وربع قرش هـ له أميرة
حسب المدون بالمشورقة العشرة آلاف درهم من الفضة كما اختاره المدعي عليه
المرقوم ما عدا استحقاق ابراهيم وأخيه نقدا المسامح في استحقاقهما الباسخ قدر قيمة
ما خصهما الفين واربع مائة قرش وقرشا واحدا واثنى عشر نصف فضة يخرج ذلك من
اصل قيمة الدية المذ كورة وعلى ادريس المذ كورة دفع باقي الدية وهو الاثنى عشر الف
وستمائة واثنان وتسعون قرشا وثمانية عشر نصف فضة الى باقي الورثة يقسم ذلك

بينهم حسب القرينة الشرعية للزوجتين فاطمة بنت سعد بن جوعة وعليه بنت
عبد الرحمن بن محمد بن جميع الدية وقدره ألف وثمانمائة وستة وثمانون قرشا وثمانية
وعشرون نصفاً فاضة والباقي من المبلغ المرقوم يقسم بين أولاد المتوفى وهم أحمد وحسن
وعلى وأدریس والأمين ونصرويس وآمنة وفاطمة وزينب وهاجرة المذكورون لأن كل
مثل حظ الاثنين وحكم عليه بذلك حكماً مستوفياً لشرائطه وأركانها الشرعية بحضرة
المتداعيين وكتب هذا الشعار بما صدر جرى وحرق في يوم الثلاثاء ثلاثة عشر شعبان سنة
١٢٨٤ ثم كتب على الأعلام حضرة مفتي مجلس قنا والمديرية المحمدية وحده صار
مأتممة هذا الأعلام بحضورنا وموافق شرعاً والله سبحانه وتعالى اعلم مفتي مجلس
قنا والمديرية وباطالة هذا الأعلام على حضرة مفتي مجلس استئناف قبلي كتب عليه
ما نصه بالاطلاع على هذا الأعلام وحده مضمونه أن بعض أولاد الحاج محمد بن قذال
عواض من أهالي الأمبارك بـقسم حلفاً ادعى على أدریس نجيس من الناحية
المذكورة بأنه قتل المورث المذكور وأنه أقرب قتله خطأ وأثبتوا أقراءه المذكور وحكم
القاضي عليه بالدية وذلك بحضرة القاضي أن بعض الأولاد ادعى ذلك عن نفسه أصالة
فقط وبعض ادعى عن نفسه أصالة وطريق الوصاية من قبل سلفه قاضي الناحية
قبله عن القاصر بن من أولاد المتوفى بطريق الوصاية من قبل سلفه قاضي الناحية
وأن الوصاية والوكالة ثبتا لديه وأن الدال على كل منهما اعلام محرر من سلفه ولم
يبين في الأعلام طريقة ثبوتها ما شرعاً مع أن ذلك لا بد منه لزوال الإيهام إذا لا ينتصب
مدعى الوصاية أو الوكالة خصماً للمدعى عليه بالقتل إلا أن يدعى بهما عليه ويبرهن
عليهما أو ما مجرد قراءة الأعلام المهرق في شأنهما ولو ثبتا فلا بد من ثبوت ما شرعاً ولذا قال
بعض المهققين في جواب حادثة ما نصه ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة لكونها في غير وجه
الخصم قال في الكافي لا يجوز إثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر أو وحيث خلا
الاعلام عن دعوى الوصاية والوكالة من الوصي والوكيل في وجه المدعى عليه بالقتل
والبرهان عليه في وجهه قبل دعوى القتل عليه والحكم بهما من القاضي ليكون
ذلك ثابتاً في حق الموصي عليهم والموكل لهم تسطير هذا نصير رده على محله لاستيفاء
ما هو لازم شرعاً لاجل غنائه وليقف من يطالع عليه على استيفائه ووقوع الحكم موقعه
واتباع الشرع أنتم والله تعالى اعلم الفقير حسنين أحمد جلي الخنفي وباطالة ذلك على
مفتي مجلس قنا والمديرية للنظر فيما كتبه حضرة الشيخ حسنين المذكور كتب ما نصه
قد صارت مطالعة الافادة المسطرة بظهور الأعلام المهرق في شأن قتل الحاج محمد قذال
المؤرخة بتاريخ ٢٧ من سنة ٨٤ من حضرة مفتي استئناف قبلي من أولها إلى قوله
وليقف من يطالع عليه على استيفائه ووقوع الحكم موقعه المفيدة أن الحكم المذكور
بالاعلام غير صحيح فنقول قد اطالعنا على هذه الافادة التي لم تصادف محلاً ما ولا فان

الاعلامين المهررين بالوصاية والوكالة انما كان تحريرهما بناء على طلب المجلس كما
 يشهد بذلك ما في أوراق القضية وهما من سجلان بهيكل المحكمة المصان الذي بأيدينا
 وقت حمل الدعوى فن ابن ع - لم حضرته ان الثبوت انما كان بمجرد قراءة الاعلامين
 واما ثانيا فقول ان مجرد قراءة الاعلام - لام ولو ثابته فليس ثبوته وناشر عيانا لا يفهم له معنى
 صحيح مع التامل واما ثالثا فانه نقله من بعض المحققين في ضرورة كافي فتدريج المحامدية في
 شخص باع مثلا ملك آخر بطريق الوكالة حال غيبته وشهدت بالوكالة المذكورة بينة
 على يد القاضي وتحررت بحجة البيع أو نحوه المشتبهة على الوكالة المذكورة واتفق
 المالك التوكيل المذكور واراد رد المبيع الى ملكه فقال بعض المحققين لا بد من حمل
 دعوى لثبوت الوكالة المذكورة واما شهادة الشهود حال البيع فلا عبرة بها لكونها في غير
 وجه خصم وهذا غير مانع فيه كما هو جلي لان الذي صار محضه ورنال يمكن اثبات الوكالة
 بدون خصم حاضر كما لا يخفى فهذا النص لا يدل على مدعاء واما رابعة فانه لا ينتصب
 مدعي الوصاية والوكالة خصما للمدعي عليه بالقتل الابعدان يبرهن عليهم ما في هذا فيد
 ان الوكالة والوصاية لا يثبتان الا بالبينة وهذا وان كان موافقا لما ذكره في الخانية في
 فصل التوكيل بالخصوص ولم يستند اليه حضرته الا انه مخالف لما ذكره في مواضع
 منها احدها في باب اليمين بما نصه وان اقر المدعي عليه بالوكالة وانه المال كان للمدعي
 ان يقيم البينة على المال وان لم يكن له بينة كان له ان يستخلفه بالله ما فلان عليك هذا
 المال اه بحرفه ولما ذكره الانقروى عن شرح الطحاوي للاسبغياتي الذي هو ممة - دم
 على نحو الذخيرة لان الثروة مقدمة على التماوى ولما ذكره ايضا في الهندية نقلا عن
 الهيوط بما نصه وكذا لو كان المدعي عليه اقر بالوكالة من الابتداء صريحا الا انه انكر
 المال صار خصما للمدعي في حق الاستخلاف واخذ المال الخ وقال قبل ذلك ايضا وان
 نكل المدعي عليه صار مقرا بالوكالة فية ضي القاضي بالوكالة بحكم اقراره ثم سأل
 القاضي عن المال الخ وعز ذلك به - وذلك الى الاصحاب ومعلوم ان الاصحاب في كلام
 المشايخ المتقدمين مرادهم بهم الامام واصحابه وقد جعل بعضهم تحليف المدعي عليه اذا
 انكر الوكالة هو ظاهر المذهب وان عدم التحليف رواية عن الامام وذكر بعضهم ان
 كلام قاضي خان يفيد ترجيح التحليف يعني حيث ذكر ان تحليف المدعي عليه اذا
 انكر وراثته المدعي هو الصحيح ثم سوى بين تحليف منكر وكالة المدعي وبين تحليف
 منكر الوراثة فافاد ذلك ان الصحيح هو التحليف في المسئلةين فهذا كما يفيد ان الوكالة
 تثبت بالاقرار وكذا الوصاية وانه الصحيح الرابع وان ما قبله الذي ادعاه ضعيف واما
 قولهم الاقرار يحسم البينة في مسألة الوكالة فعنا له لو كان المدعي يدعي الوكالة عن
 موكله في حقه على الناس واقر المدعي عليه بوكالة المدعي فاراد مع ذلك اثباتها
 بالبينة اتسرى في حق باقي الغرماء يجاب لذلك كما لا يخفى واما خامس فاقوله وحيث

خلا الاعلام عن دعوى الوصاية او الوكالة من الوصى او الوكيل في وجه المدعى عليه
 بالقتل والبرهان عليه في وجهه قبل دعوى القتل عليه والمحكم بهما من القاضي
 ان يكون ذلك ثابتا في حق الموصى عليهم والموكل فنقول ان الذي يفهم من ذلك القول
 انه يدعى اولا بالوصاية والوكالة وبعد شهادة البينة عليه ما يحكم القاضي بهما ثم بعد
 ذلك تسمع دعوى القتل كما هو مفاد قوله قبل دعوى القتل عليه وهذا من انصاف العلماء
 على عدم اعتبار المحكم المذکور بالوكالة والمحال هذه لانه عين المحكم بالوكالة المجردة
 حيث كان قبل دعوى القتل على المدعى عليه وايضا لو صدر الحكم بهما وبعد مدة
 اذا كبر القصر وانكروا الوصاية والمحكم بهما هل يعتمد لالزامهم بمجرد الاعلام المشتمل
 على الحكم او يطلب الوصى حين ذلك باقامة البينة على الوصية فان قال حضرته
 يكفي هذا الاعلام لزمه مجرد العمل بالنقوش كما زعمه وان كان الاعلام المذکور لا يكفي
 ولا بد من اقامة البينة حين ذلك فلا معنى حينئذ لقوله ليكون ذلك ثابتا في حق الموصى
 عليهم وبالمجمل لو بسطنا القول لبيان ركاز هذه الافادة اطال الكلام بلا طائل وانما
 ذكرنا هذا الذي اوضحناه ليعلم حضرته حقيقة هذه المسئلة ويرى ان الاشتباه والذهب
 ان حضرته شغل فكرته بدعوى عدم ثبوت الوصاية والوكالة مع كون الوكيل
 الوصى المذکور هو احد الورثة ولم يتفطن لكون ادريس احدا ولا دالت وفي الوردتين
 فاثباتا بساكندرية ولم يحضر ولم يوكل فكان التمسك بهذا في رد الحكم والمحال هذه اولى من
 التثبت بدعوى عدم ثبوت الوكالة هن الموكلات والوصاية عن القاضين المهرر بهما
 الاعلام ان المذکور ان كمالا يخفى فعدم تمسكه في ذلك بغيبية الغائب المذکور والمحال
 هذه مع تمسكه بتلك الدعوى مما يرد دعواه عدم صحة المحكم وان كان في الواقع لا يصح
 التثبت في رد المحكم المذکور لا به ذوا لاذك والقول الفصل في ذلك اننا لانشتك في
 ثبوت الوصاية والوكالة بالثبوت الشرعي الذي لا شبهة فيه ولو صرفنا النظر عن
 ثبوتها بل لو قدرنا عدم حصولها اصلا فهذه دعوى قتل خطام وجبهه الدية وقد اتفق
 علماء المذهب على انها حق الميت اصاله ولذلك تقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه
 وصرحوا بان الدية تورث اتفاقا وان الاصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق الوراثة
 فاحدهم خهم عن الباقيين وقائم مقام الكل في الخصومة وما يملكه الورثة لا بطريق
 الوراثة لا به يرادهم خصما عن الباقيين وعلموا الاول بانه يثبت جميع الحق لغيره
 وهو الميت فيثبت للبقية بخلاف ما ذكره فانه يثبت حق نفسه لاحق غيره ولذلك
 قالوا ان في القتل الخطا والدين لا يحتاج الغائب الى اعادة البينة بالاجماع وصرح في
 الدر المختار في مسئلة العقار الموروث اذا ادعاه احد الورثة بغيبية الباقي بقوله ولا تعاد
 البينة ولا القضاء اذا حضر الغائب في الاصح لانتصاب احد الورثة خصما عن الميت
 حتى تقضى منه ديونه اه بحر وفهو ومثله في جامع الفصولين في فصل قيام بعض اهل

الحق عن البعض فقد ظهر من ذلك ظهورا يبين انه في دعوى القتل الخطايا يقوم احد الورثة عن الباقيين في الخصومة والدعوى به على الجاني واذا اثبتت بالبينة او اقر به المدعى عليه يحكم القاضي على المدعى عليه ولا توقف صحة الحكم على توكيل من الغائب ولا وصاية عن القاصر وهذا لا خلاف فيه بين العلماء كما علم بل قالوا انه اذا كان المدعى عليه منكر ايا هذا القاضي حق الغائب منه ويحفظه فاذا حضر سلمه اليه اتفاقا في غير المقار وفيه ايضا على مذهب اصحابنا استحسانا والمصلحة شهيرة كثيرة الدوران في الكتب فاذا كان حضرته لم يطامح على ذلك فقد اوضحنا ما فيه الكفاية وليراجع النصوص حتى لا يبقى عنده شبهة في ذلك ولا اشتباه ومع هذا كله فكيف يسوغ دعوى عدم وقوع الحكم بالدية على الجاني موقعة بناه على دعوى عدم ثبوت الوكالة والوصاية بالبينة فان هذا لا يتم الا اذا كان يشترط في صحة الدعوى والحكم بالدية حضور جميع الورثة اما بنفسهم او بمن ينوب عنهم وهذا لم يقل به احد من العلماء وحضرته لا يقدر على انكار ذلك فنقول على فرض عدم ثبوت الوكالة والوصاية بل على تقدير عدم وجودهما اصلا فالحكم الذي اشتمل عليه الاعلام بالدية على الجاني والحال هذه واقع موقعة وصحيح شرعا حيث ان بعض الورثة يقتصب خصما في ذلك عن الباقيين والله تعالى اعلم مفتى مجلس قنا وباطلاع الشيخ حسين المتقدم ذكره على ما حرره مفتى مجلس قنا والمديرية كتب عليه ما نصه قد اطلعت على صورة المناقضة التي ايداهما حضرة مفتى مجلس استاذة ١٢ شهر شوال سنة ١٤٠٤ رداه عليتنا في مناقضة الاعلام المهر من محكمة الناحية المذكورة في قضية دعوى اولاد محمد قدال على غريمهم ادريس نجيس بانه قتل اباهم محمد المذكور و اقر بقتله خطأ وان احداهم ابراهيم ادعى ذلك عن نفسه وبطريق الوصاية على القاصرين من اخوته والوكالة عن الباقيات منهم الثابت كل من الوصاية والوكالة الدال على كل منهما ما اعلام محرر من المحكمة المذكورة وكنا سطرنا على ظاهر اعلام الادعاء ان حضرة القاضي لم يبين في اعلامه طريق ثبوت الوصاية والوكالة المذكورتين مع ان ذلك لا بد منه لزوال الابهام ان لا ينتصب مدعيهما خصما للمدعى عليه بالقتل الابدان يدعيهما عليه ويبرهن عليهما كافي التفتيح عن الكافي من انه لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر وان مجرد قراءة الاعلام المهر بهم اولو ثابته فليس ثبوتنا شرعا ولما عرضت على حضرة المفتي المودع اليه ردها بوجوه اربعة واقول ان طريق اثبات الوصاية والوكالة ونحوهما ان يدعيهما الوصى والوكيل اولاهما على خصم اليتيم والموكل ثم يدعى عليه الحق الذي يطالب به ثم يسأل الخصم عنه ذلك فيجيب بما عنده من اقرار او انكار فيقيم مدعيهما البينة ويحكم القاضي بهما فيثبت حق تقاضى الدين وقبضه ويبرأ الغريم بالدفع له حتى لو هلك المال في يد الوصى بلا تعهد ولا تقريط هلك على اليتيم وكذا

الوكيل في ذلك في ظاهر الرواية عند الامام وصاحبيه رضي الله تعالى عنهم وخالفهم
الامام زفر رضي الله تعالى عنه والاعلام المستطرف في شأن دعوى القتل خال عن ذلك لان
الوصي والوكيل لم يدع بهما على القاتل وهو لم يسأل عنهما ولم يجب فيهما الا باقرار ولا
بانكار وانما اعترف بنسب المدعين لليت ووراثة لهم وبذلك يعلم سقوط الواجهة
الاربعة التي استند اليها في ثبوت الوصاية والوكالة لديه ثبوتاً شرعياً كما استغف عليه
فاولها قوله ان الاعلامين المهردين بالوصاية والوكالة كان تحريرهما بناء على طلب
المجلس كما يشهد بذلك ما في أوراق القضية وهما مجهولان بمجلس المحكمة المصان
الذي بيده عند حمل الدعوى هذا كلامه وغير خاف ان امر المجلس بتحرير اءلامى
الوصاية والوكالة ليس فيه دعوى شرعية بهما من خصم على خصم وشهادة مستقيمة
بهما وكذلك السجل المصان وانما وجهه يحتاج بهما مدعى ما به مدعى واهبهما وانكار
الخصم وثاني وجوهه ان قولنا في مناقضة الاعلام ان مجرد قراءة اءلامى الوصاية
والوكالة ولو ثابته ليس ثبوتاً شرعياً مما لا يفهم له معنى صحيح ولا يخفى انه واضح المعنى
جيد المبني اذ معناه ان ضمنوا الاعلامير المذكورين ولو كان ثابتاً في نفس الامر بان
كان به شهود عدول لا يعد ثبوتاً شرعياً اذ الثبوت الشرعي ما وقع به الحكم من القاضي
عند الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة على ان فهم تلك المقالة وعدم فهمها
لا مدخل له في ثبوت اءلامى الوصاية والوكالة حتى يعد حاضرة المفتى الموما اليه ذلك
وجهاله في ثبوتها وثالث وجوهه انه قال ان ما نقلناه من التنقيح في شخص باع ملك
آخر بطريق الوكالة حال غيبته وشهدت له بالوكالة يدانة على يد القاضي وتحررت حجة
البيع المشتملة على الوكالة ثم انكر المالك التوكيل وأراد استرداد البيع الى آخره
ثم قال وهذا غير ما في اعلام دعوى القتل لان الذي في اءلامى اثبات الوكالة في وجه
خصم هذا كلامه وهو غير ظاهر لانك قد علمت ان اثبات الوكالة أو الوصاية يكون
بعد سبق دعوى صحيحة من خصم على خصم وشهادة مستقيمة والاعلام خال عن ذلك
اذ ليس فيه دعوى الوصاية والوكالة وجواب من القاتل عنهما باقرار او انكار وما فيه
من جزئيات ما في التنقيح سواء بسواء الرابع من أوجهه انه فهم من قولنا في مناقضة
الاعلام لا ينتصب مدعى الوصاية والوكالة خصماً للمدعى عليه الا بعد ان يبرهن عليه ما
ان البرهان قاصر على البينة وان الاقرار لا يكون برهاناً وقال انهما كما يشهدان بالبينة
كذلك يشهدان بالاقرار وهو ليس برهاناً كما ذكرنا طالعاً في القول في ذلك مع ان
البرهان يطلق على البينة وعلى الاقرار كما صرح به محثي الاشياء عند قوله لا تخليف مع
البرهان الا في ثلاث ونصه لو قال مع البينة لكان صواباً اذ لا تخليف مع الاقرار وهو
برهان ام ومع ذلك فلا داعي لذكر هذا الوجه ولا للقول التي رتب ذكرها عليه فان
ذلك خارج عن المقام لان المدعى عليه بالقتل لم يجب عن الوصاية والوكالة لا باقرار ولا

بانكار كما يعلمه كل ناظر فيه ومطالع عليه فلا حاجة الى الاغراب وذ كراختلاف
المعول في ثبوت وكالة الخصومة بالاقرار فان هـ ذامقام لا يخفى هنا هذه أوجه الاربع
التي ذكرها المارد قد أوضحنا ما يرد عليها حسب مظهر افهمي السليم وفوق كل ذي علم
عالم وأما ما قاله آخر كلامه من ان القتل الخطا كما ثبتت بخصوصية الوصي والوكيل
كذلك ثبتت بخصوصية أحد الورثة وأرنى زمام قلمه في نقل ما يدل لذلك من النصوص
فسلم لا يمكننا انكاره ولم يكن ما درى حفظه الله تعالى ان الوصي والوكيل وان استويا مع
أحد الورثة في اثباته الا انهما يخالفانه في احكام آخر اذا حدد الورثة لو خاصهم واقتضى
الدية كلها وهلك في يده بلا تعد ولا تقريط لا يبرأ الغريم من نصيب غيره ولو قبض
ذلك الوصي وهلك في يده بلا تعد ولا تقريط هلك من مال اليتيم ويبرأ الغريم بالدفع اليه
وكذلك وكيل الخصومة في ظاهر الرواية عند الاثمة الثلاثة وان خالفهم زفر قيا ايت
شعري لو قبض الوصي في الحادثة فصيب القاصر بن من الدية وهلك في يده وبلغ اليتيم
وانكار وصايتة هل يسعنا أن نقول لا عبرة بانكار اليتيم لثبوت الوصاية بما في الاعلام
أم يكف الوصي باثباتها بالوجه الاثري فان قلنا بالاول فوقفنا بان الوصاية لم يجر فيها
خصومة بين مدع ومدعى عليه ولم تقم عليها شهود ولم يصدر بها حكم من القاضي حتى
يكفى في ثبوت الحكم بها وان قلنا بالثاني فهو عين المطلوب لنا وبطلت الواجهة الاربع
وأياها الاعلام محتوي على دعوى بطريق الاصل والوكالة والوصاية وما به من الوكالة
والوصاية غير ثابت بطريقه الشرعي فالاعلام غير مستوف بالنظر لذلك بقطع النظر
عن دعوى الاصل فذلك قلنا برجوعه وتحرير اعلام مستوف لذلك طبقا للاصول
الشرعية وحينئذ فالاعلام المستوفى للواجهة الشرعية الخالي عما يوجب المناقضة
هو ما اشرنا به أولا فاللازم رجوعه واستيفاء ما قلناه وتحرير اعلام يكون على النمط
المستقيم والله سبحانه وتعالى اعلم الفير حسنين احمد حاجي الكوفي ٢ رجب سنة ١٢٨٦

(اجاب) الداعي لتأخير اعطاء الافادة عن هذه القضية هو طلب مجلس استئناف
قبلي بناء على طلب مفتي حالة النظر على هذا الطرف وحضرة مفتي الاحكام بمقتضى
الافادة الواردة للمجلس بتاريخ ١٣ رجب سنة ١٢٨٦ ولم يتفق الاجتماع مع
حضرته للنظر في ذلك والآن ورد لهذا الطرف استهجال المجلس بمينه رقم ٢ ذى الحجة
سنة ١٢٨٦ بطلب منه واللازم لها وبهنا بالافادة وبناء على ذلك قد صار
الاطلاع على الاعلام المهر في هذه القضية من قاضي ولاية اسنا المؤرخ ١٣ ش سنة
٨٤ وعلى المناقضات الخاصة في هذا الاعلام ما بين حضرة مفتي مجلس
استئناف قبلي وحضرة مفتي مجلس قنا والمديرية والذي فاهر في ذلك انه لا يترب على

ما أبدا حضرة مفتي مجلس الاسقنات المذكور بطلان الحكم اذ محصل المناقضة
 بينهما في ثبوت التوكيل والوصاية شرعا وعدمه ولا مدخل لذلك في صحة الحكم اذ على
 فرض عدم وجودهما أصلا لافضلان عدم ثبوتها شرعا ضمن الدعوى الصحيحة
 فالدعوى في هذه الحادثة حيث كانت من بعض الورثة بالقتل الخطأ صحيحة وبتبوتها
 شرعا يحكم بالدية كما ذكر في آخر الاعلام المذكور وان كان قبض استحقاق الورثة من
 الدية يتوقف شرعا على ثبوت الوصاية بالنسبة للقصر ولولا قرار المديون والوكالة
 بالقبض بالنسبة لمن يوكل من البائعين أو يقبض بنفسه ههنا هو الجواب عما وقعت
 فيه المنازعة وان كان تحرير الاعلام على الوجه الاكمل غير تام هذا وبالتمهل في شهادة
 الشاهدين اللذين حكم بشهادتهما حصل عندي توقف في قبول شهادتهما والحكم بها
 على الوجه المسطر في هذا الاعلام حيث شهد الاول وهو حسن بن بن شمر يفانته وجد
 المدعى عليه مع محمد بن قذال بن هاشم المتوفى في بيته في صبح اليلة التي أصيب فيها
 فسال محمد المذكور عن اطلاق فيه البندقية فذكر انه ادريس نجيس المذكور فسال
 ادريس هذا المدعى عليه عن ذلك فاعترفا معا مختارا قائلانه في ليلة الاحد كان محمد
 ابن قذال ههنا بالقرب على مققات تعلق فظننته وحشا نازلا في المققات فاطلقت فيه
 البندقية فخرج ما فيها وأصاب محمد ههنا ذوا في شهادته ان محمد المذكور لم يزل
 صاحب فراش حتى مات بسبب ذلك عن ورثته المذكور بن في يوم الخميس التالي
 ليوم الاحد فلم يشهد على اقرار القاتل بالضرب والموت منه بل اقراره قاصر على الضرب
 فقط والاقرار به لا يكون اقرارا بالقتل كما صرح جوابه والشاهد المذكور لم يعاين الضرب
 حتى يشهد بان المضرور لم يزل صاحب فراش من ههنا الضربة حتى مات بها فلم توجد
 شهادة كاملة على الاقرار ولا شهادة كاملة على المعاينة نعم يمكن ان يقال اذا اقيمت
 بيعة على اقرار القاتل بانه اقرانه اصابه بما خرج من البندقية خطأ وجرحه بجراحة
 أشار اليها المقرر للشاهد ثم ذكر الشاهد ان المصاب ههنا الجراحة التي أقر بها المصيب
 لم يزل صاحب فراش حتى مات ان تقبل شهادته ولم يوجد ذلك ههنا وكذا يقال في
 شهادة الثاني وهو يحيى سعد على ما عندي من الوقفة في ذلك أيضا فالولي اعادة الاعلام
 بعد الشهادة فان استوفيت يقضى بها والا فلا ويؤيد ما ذكرنا ما ذكره العلامة خير
 الدين الرمي في فتاويه المشهورة من أوائل كتاب الدييات حيث سئل في امرأة تدعى انها
 كانت في دارها بين اغنامها فاصابها حجر من راعي الاغنام فاقت بسببه ههنا جنيته وهو
 يقول رميت حجرا لا أدري أهو الصائب لها أم لا وعلى تقديرانه الصائب لا أدري هل
 الاتعابه أم غيره حاصل كلامه انكار ما عدا الرمية هل يلزمه بمجرد ذلك شيء أم لا
 وهل تقبل شهادته من شرط له مال على شهادته في ذلك أم لا واذا وجد الثبوت
 الشرعي المستوفي للشرائط الشرعية ما يلزم الراعي شرعا في ذلك اجاب لا يلزمه بمجرد

الاعتراف بالرعي شيء لا احتمال رعي غيره ولا بالاقرار بالرعي والاصابة لاحتمال ان
الالقاء حصل بعارض آخر ولا بد من الاعتراف بان الالقاء حصل به أو بالبيئة العادلة
التي تشهد بان حجر هذا الرعي أصابها أو القت به أو تشهد على اقراره به كذلك حتى تلزم
الغرة أو النكول عن اليمين المتوجهة عليه في دعوى ذلك كذلك وأما بدون هذه الامور
لا يلزمه شيء وإذا ثبت بالبيئة العادلة أو الاقرار أو النكول فاللازم عليه غرة وهي
نصف عشر الدية قدرها خمس مائة درهم تبلغ بحساب القروش الآن ستة وخمسين
قرشاً تقريباً فإذا ثبت عليه ذلك يلزمه دفعها ولا تقبل شهادة آخذ المال على الشهادة ولا
المشروط عليها مال ولا المتهصب ولا الفاسق المرتكب بما يسقط هذه التهمة كما قد علم من
كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله تعالى اعلم اهـ ولا ينال في ما قلناه ما ذكره العلامة
المذكور أيضاً في فتاواه المذكورة من أوائل كتاب المعامل حيث قال سئل في راعيين
تضار بابا اعصى ثم تفرقا وفي رأس كل منهما شجرة ولم يصروا أحدهما صاحبا فراح
وقضى الله تعالى بوقوع الطاعون ومات أحدهما بقضاء الله تعالى الذي يقول لشيء
كن فيكون فادعى أولياؤه انه مات بتلك وصاحبه يحسد كون الموت بسببها ويرى
بالضرب هل تلزمه عاقلة مديّة أم لا ما لم تقم عليه بيّنة بانه مات من تلك الضربة لا سيما
ولم يصر صاحبا فراح منها ولم يتدخل عن قضاء مصالحه الخارجيّة أجاب لا تلزمه
ولا عاقلة مديّة فلا يلزم من الضرب القتل فاعترف به بالضرر بامس اعترافاً بالقتل فلا
تلزم الدية حتى تقوم عليه بيّنة بانه لزم الفراح حتى مات منها فتلزم الدية العاقلة وهو
كأحدهم أو يقر بانه ضرر به ومات من ضرر بته فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لانها
لا تعقل ما وجب باقرار القاتل ولا بد في الاقرار من التصريح بما يوجب الدية عليه لا بما
ليس كذلك فحواله الذي قتل ونحوه والله تعالى اعلم اهـ فقله فلا تلزمه الدية حتى
تقوم عليه بيّنة بانه لزم الفراح حتى مات منها أو يقر بانه ضربه ومات من ضرر بته معناه
ان تشهد البيّنة بما يوجب الدية بالضرر به مع قولها انه لزم الفراح حتى مات منها أو يقر بانه
ضربه ومات من ضرر بته أي أو تشهد البيّنة على اقراره بذلك اذا ثبت بالبيّنة كالثابت
مع ائنة في قبالة الوجه الثاني الذي هو صورة الاقرار بالأول يدل على ان المراد بالوجه
الاول الشهادة بالماينة لا أنه أقرب بالضرر فقط وشهدت البيّنة انه لزم الفراح حتى مات
منها حتى يقال ان ذلك كحادثة الاسوال على فرض التصريح والتوضيح الذي أبديناه
احتمالا لا لقبول مع انه لم يوجد في شهادة الشاهدين المذكورين أيضاً - كما ما ظهر لي
في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) باقادة من محافظة مصر رقم ٨٧ محرم سنة ٨٧
مضمونها انه وردت باقادة مديريّة سيوط رقم ٢٠ ذي الحجة سنة ٨٦ من اجل مطالعة
الاوراق المتعلقة بمادة ما صرف من متروكات زوج المرأة زفوبة بسيوط واعطاء الافادة
اللازمة بمساقطة الحكم الشرعي وذلك بناء على ما تحرر من رئيس مجلس سيوط

حضرة مديرتها في ١٢٨٦ هـ بالاستفتاء عن ذلك من هذا الطرف بناء
على ما جاء به الشيخ احمد خليل وكيل مفتي استئناف قبل بانه حصل عنده اشتباه في
كون ماضد من قاسم الوصي على تركه المتوفى اقرارا من المحرم ببقاء المقدار
الذي ياتي بيانه عنده في التاريخ المذكور حتى يتقرر عليه مقتضاه وهو مجرد
اقرار منه بما وصله من تركه المتوفى او غير ذلك وطلب عرض هذه القضية مع صورتي
الدعوى اما على حضرة مفتي الاحكام او على هذا الطرف وذلك بناء على ما نشر من
المديرية لحضرة وكيل المفتي المذكور بانه يطلع على ما افاده حضرة قاضي افندي
سيوط ويقيس ان كان ذلك موافقا شرعا او غير ذلك وصورة افادة حضرة القاضي
المذكور بتاريخ ٢٧ ذي القعدة سنة ٢٨٦ هـ خطا بالحضرة مديريسيوط ان في غاية
شهر ذي الحجة سنة ١٢٨٥ هـ ادعت المرأة زوجه بنت قاسم حسين الحضري من سيوط
على شقيقتها قاسم الوصي الشرعي من قبل زوجها المرحوم يحيى سليمان محمد علي
اولاده منها القاصر بن سيدة ونفوسة وامونة وسليمان بان شقيقتها المرحومة باع
منقولات زوجها وقبض اثمانها وقبض ما وجد عند زوجها من النقود واستخلص
ما كان له من الديون فكان جميع ذلك اربعة وعشرين الف قرش وثلاثمائة وخمسة
وعشرين قرشا قد خصه في ذلك بالميراث عن زوجها المذكور بحق الثمن ٣٠٤٠
قرشا وخمسة وعشرون فضة وصلها منها ١٨٩٢ قرشا والباقي لها بعد ذلك ١١٤٨
قرشا وخمسة وعشرون فضة طالبت بهما وتساوى جوابه عن ذلك فسل اخوها قاسم
المدعي عليه عن دعواه اقصاها على انه وصي من قبل زوجها على اولادها القاصرين
وعرف انه وصله من تركه المتوفى نقد وثمان اعيان ٨٧٣٤ قرشا وعشرة جنيهات
بينت من حسن القهوجي وصدقها على اقرارها بوصولها ١٨٩٢ قرشا من تركه زوجها
المذكور وانكر ما عدا ذلك ولتعد البينة التي تشهد لما رقت لها عليه العين الشرعية
فامتنت من تحليفه ومقتضاه تحرره عنده من تركه المتوفى عشرة جنيهات بينت وثمانية
آلاف وسبعمائة واربعة وثلاثون قرشا حلة داخلة وانقسم الامر بينهما على ذلك في
التاريخ المذكور وجرى قيده بسجل المحكمة على يد حضرة السالف وبحضورنا وحضرة
مفتي الاستئناف والعلامة الشيخ عبد الله علي افندي وكتب كل منهم خطه على ماسطر
في السجل بالتاريخ المذكور ورواه فضلا معا على ذلك ثم في تاريخ ٢٨ محرم سنة ١٢٨٦
حضر قاسم المذكور لدى حضرة القاضي السلف ومن ذكره معه وادعى ان زوج أخته
توفي في ١٦ شهر ذي الحجة سنة ٨٠ وانه انفق عليها وعلى اولادها من تاريخ موته الى غاية
حرم سنة ١٢٨٤ ٨١١٦ قرشا وبعضها هو ٤٤٣٤ قرشا من مال الميت مورث القاصر بن
وباقها من ماله وكان يعطيها نفقة اولادها لكونهم معهم بما ينزلهم وكان يعطيها نفقة
نفسها اعيانا تسعين يوما وطسبها عن كل يوم قرشان وأبرز عن ذلك قاعدتين متضمنتين

لأخيه وطلب خصم ذلك من مال مورثهم فلم تصدقه أخيه على ذلك وعرفت أنه لم يعط شيئا أصلا وادعت أنها هي التي كانت تنفق على أولادها من مالها ومن مال أمها هذا ما صدر بينهما ثانيا في ٢٨ محرم سنة ١٢٨٦ وسجل بسجل المحكمة وكتب عليه السادة الاعلام المذكورون أعلاه شهادتهم وعلى موجبها وعدم الالتفات إلى المقيد أولا وهو احضره القاضي الساف سؤالا إلى حضرة الاستاذ مفتي المحروسة و بهوده حضرت المدعية مع أخيها لفصل القضية وبمراجعة اقرار قاسم المسطور في السجل في غاية ج سنة ١٢٨٥ ان الذي وصل أخيه من تركة زوجها ١٨٩٢ قرشا وان الذي تكرر عنده من عشرة جنيهات بيته وومبلغ ٨٧٣٤ قرشا ظهر لئسان ذلك اقرار منه بقيام هذا المقدار عنده في هذا التار يخ فيكون مكذبا لدعواه في ٢٨ محرم سنة ١٢٨٦ انه كان انفق عليها وعلى أولادها قبله كما ادعى انه انفق من ابتداء ١٦٠٤ ذى الحجة سنة ٨٠٠ فقد ادعى آخرين كل منهما يكذب الآخر وهذا هو التناقض المانع من صحة الدعوى والدعوى اذا فسدت لتناقضها لا تسامع شرعا هذا ما لزم الافادته وأما الفتوى التي وردت من حضرة الاستاذ مفتي الديار المصرية فهي صحيحة في حد ذاتها وكانت تساعد مقدم العرض لولا تناقضه وأما مع تناقضه فلا تسامع دعواه ولا تنفعه الفتوى المذكورة (اجاب) قد صار الاطلاع على ما تضمنته أوراق هذه القضية التي من جهاتها جواب حضرة قاضي سيوط المؤرخ ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٦ وصورة المرافعتين المحاصلتين بين وصي الميت وزوجته فلم يظهر حصول التناقض من الوصي المذكور بين المرافعة الاولى والثانية لانه لا يقتضي اقتصاره في المرافعة الاولى على تصديقه الزوجة المذكورة في اقرارها بانها قبضت منه ألفا وثمانمائة واثنين وتسعين قرشا من ممتلكات زوجها وعدم دعواه شيئا زائدا على ذلك ثم دعواه في المرافعة الثانية انه أنفق على الزوجة وعلى أولادها بتأريخ سابق على المرافعة الاولى بمبلغ قدره ثمانية آلاف ومائة وستة عشر قرشا بعضها وهو أربعة آلاف وأربعمائة وأربعة وثلاثون قرشا من مال المورث وباقيها من ماله التناقض الذي يمنع من الدعوى شرعا ولا يوجب تصديقه زوجة المتوفى المذكورة على ما ذكرت انها قبضته من الوصي المذكور في المرافعة الاولى وعدم دعواه حين ذلك بما أنفق وأوصله إليها على الوجه المذكور كونه معة رابعا مع المبلغ الذي صدقها على قبضتها اياه منه في ذلك التاريخ وأما ما ذكر في المرافعة الاولى وفي جواب حضرة القاضي المذكور من قوله وبمقتضاه تكرر عنده من تركة المتوفى عشرة جنيهات بيته وومبلغ ثمانية آلاف وسبعمائة وأربعة وثلاثون قرشا فهذه من قبل الكاتب لا من قبل الوصي حتى يتوهم التناقض على انه لو كان من قبل الوصي فلا يقتضي التناقض أيضا لاقتضاء ذلك اللفظ ان مجموع التركة التي ضبطها الوصي وحفظها تحت يده مبلغ كذا وهذا

١٢٨٧

٨

لا ينافي ما يدعيه من الهرف قبل ذلك ويدل لذلك ان الخصمين توافقا على قبض المبلغ الذي اعترفت الزوجة بوصوله اليها في ذلك الوقت ومع هذا ذكر اللفظ المذكور المتضمن بجميع التركة التي ضبطت تحت يده والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة في ٩ صفر سنة ٨٧ بطلب الاطلاع على الاعلام المهر من محكمة المنصورة ومما عساه من الافادات واعطاء الحكم الشرعي ومضمون الاعلام المذكور انه بمجلس المنصورة بحضور حضرات رئيسه واعضائه ومفتيه في يوم الاربعاء سادس عشر ربيع الآخر سنة تاريخه ادناه بعد ان ثبت معرفة كل من علي أبي عافية ابن المرحوم يوسف أبي عافية ابن المرحوم عامر من أهالي العزيزية بولاية الشرقية وزوجته المرأة امارة بنت المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز أبي شريف من الناحية المذكورة والذي عامر أبي عافية المتوفي الـ في ذكره بشهادة كل من محمد أبي قنديل ابن المرحوم قنديل أبي محمد - داين المرحوم محمد وعلي أبي شريف ابن المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز من الناحية المذكورة بتبوتات شرعية ادعى كل من علي أبي عافية وزوجته المرأة امارة المذكورة هذين علي المحاضر معهما بالمجلس محمد حسنين هذا ابن المرحوم حسنين القماش ابن المرحوم أبي الاعطاء القماش من أهالي العزيزية المذكورة ان ولد المدعيين المذكورين هو المرحوم عامر أبو عافية كان مع المدعي عليه عند الساقية المعين تعلق المدعين والمدعي عليه السكينة بمحوض السنين باراضي الناحية المذكورة ليكون المدعي عليه كان مديرا لهاليا على زوجه وعامر ولد المدعيين كان مع المدعي عليه لاجل الحفظ من الاصوص فـا كان من المدعي عليه هذا الاضراب عامر المذكور ولد المدعيين المذكورين محمد اعد وانا يسا رودة معمرة بالخردق والبارود فخرج الخردق والبسا رود منها بسبب ضرب المدعي عليه هذا لما عهدا في عامر المذكور واصابه في ظهره فخرحه وسال منه الدم ومات لوقته بسبب ضرب المدعي عليه هذا بالبارودة المذكورة على هذا الوجه وكان ذلك في ليلة الاحد تاسع ربيع الآخر سنة تاريخه ادناه عند الساقية المذكورة وان الوارث العامر المذكور والداه المدعيان من غير مشارك ويطالبان المدعي عليه هذا بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويسالان جوابه عن ذلك سئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بان عامر ولد المدعيين المذكورين كان معه عند الساقية في الليلة المذكورة وفي الليلة التي قبلها اخذ الذئب كلبه كان مربيا المدعي عليه المذكور وفي الليلة التي قتل فيها عامر المذكور رأى المدعي عليه زوالا فظن انه الذئب الذي اخذ الكلبه فضرب البارودة فيه فعند ضربه البارودة فيه سمع صراخه فتوجه له فوجده عامر المذكور واصيب بالخردق الذي كان بداخل البارودة بسبب اطلاقه لها في ظهره فخرحه وسال منه الدم فحمه من الموضع الذي اصيب فيه لكونه كان قام من عند الساقية وبعد ههنا نحو ثلاثة اقصاب ليتبرزوا حضره عند الساقية ومات عامر المذكور لوقته بسبب اصابه البارودة المذكورة له وان الوارث له

والده المدعيان المذكوران من غير شر يكفعا رضة المدعيان المذكوران بأنه أقر طائفا مختارا بناحية العزيزية بحضور حكيم القسم وغيره ومديرية الزقازيق بضمير به لعمام المذكور بالبارودة المذكور عدها عدوانا وباصابة ما فيها لعمام المذكور في ظهره وبجرحه وسيلان الدم منه وموته لوقته بسبب ضرب البارودة فيه عدها فلم يصدقهما المدعي عليه على ان اقراره بذلك بالطوع والاختيار وذكرا انه أقر بالمديرية بأنه قتل عامرا المذكور بالبارودة عدها عدها ايللا بخصوص منافسة كانت حصلت بينه وبين عامر المذكور وان البارودة المذكور كانت معمرة بالرش لا بالرصاص وانه أقر بذلك بالمديرية بالا كراهه لعمام ما حصل له من حضرة محمد رستم بك مدير الشريعة من الضرب الشديد والصلب بشباك المحاصل نحو أربعة أيام مع المحافظة عليه فلم يصدقهما المدعيان على ان اقراره المذكور بالضرب الشديد والصلب المذكورين وذكرا ان اقراره بالطوع والاختيار فطلب من المدعي عليه بيينة تثبت اكرامه المدير له بالضرب والصلب فعرف انه عاجز عن اثبات ذلك فطلب من المدعيين بيينة تثبت ان اقرار المذكور بالطوع والاختيار وهى ذلك تفرقوا ثم في يوم الاحد غاية ربيع الآخر المذكور حضر على أبو عافية وزوجته امارة والد عامر عافية المتوفى المدعي بشانه مع المدعي عليه وعرف والد المقتول المذكور انهم ما أحضر ايينة تشهد لهم على المدعي عليه هذا باقراره بالطوع والاختيار بقتله لولد هما المدعي بشانه بضمير به له عدها عدوانا بالبارودة فطلب منهم احضارها فاحضروا المكرم ابراهيم أحمد الختام بالزقازيق ابن المرحوم أحمد حجاب ابن المرحوم حجاب وطلب المدعيان الاستماع الى شهادته واستشهد فشهد منقردا بوجه المتداعيين ان محمد بن حسن بن المدعي عليه هذا أقر طائفا مختارا بقتل قضايا مديرية الزقازيق بقتل عدها عدها نائب محكمة الزقازيق بأنه قتل عامر عافية ولد المدعيين هذين بضمير به له عدها عدوانا بالبارودة معمرة بالرش وان الرش خرج منها بسبب اطلاقها واصاب عامر اولد المدعيين في ظهره فخرجه وسال منه الدم ومات لوقته بسبب ذلك وان الداعي اقبله له مشاكة حصلت بينهما وأحضرا أيضا كلامه من أحمد رمضان ابن المكرم أحمد رمضان ابن المرحوم رمضان ووزير عثمان ابن المرحوم عثمان أحمد بن أحمد التاجر كل منهما بالزقازيق وطلب المدعيان المذكوران الاستماع الى شهادتهما فشهد كل منهما على انفراد به عدها عدها واجهة المتداعيين مثل شهادة الشاهد الاول حرفا بحرف يعلمون ذلك ويتهدون به ثم احيل النظر في ذلك لحضرة العلامة مفتي المجلس المشار اليه ومديرية الدقهلية ليفيد الحكم الشرعي فاذا بقوله مشعولا باسمه وختمه الحمد لله وحده بالاطلاع على هذه الحادثة وجد أنه ما دام المدعي عليه محمد حسين المذكور عاجزا عن اثبات دعوى الا كراهه على اقراره المذكور فغن بعد تزكية بيينة المدعيين المذكورين المثبتة لاقراره بالطوع والاختيار كما ذكر المدعيان المذكوران

يحكم عليه بالقصاص والله تعالى اعلم في يوم الاربعاء ثاني جمادى الآخرة سنة ثمان مائة
 فعملاً بما أفاده حضرة المفتي الموقر الموصوف المذكورين يدنس بان
 الشهود المذكورين عدول ومقبولوا الشهادة فاحضروا كلام من المذكورين رستم أفندي محمد
 الكاتب بقلم الجهة بمديرية الدقهلية ابن المرحوم محمد أخا البيرقدار والمذكور محمد المخلوي
 الكاتب أيضاً بالمنصورة ابن المذكور السيد المخلوي البناء بالمنصورة واستشهدا بما علمانه
 في الشهود المذكورين سرا وعلمنا فشهد به عدد تزكية السر كل منهما على انفراد به عدد
 الطلب بمواجهة المتداعيين بان كلام الشهود هؤلاء المذكورين عدل ومقبول
 الشهادة التزكية والتعديلات المقبولة شرعاً عند ذلك عرفنا المدعيين المذكورين انه
 ثبت على المدعي عليه قتله لولدهما عامر عافية محمد اعدوا ناء على الوجه المذكور وان
 لهما القصاص منه أو العفو عنه بحسب انا أو على الدية فعرف كل من المدعيين المذكورين
 انهما لا يعفوان عن المدعي عليه ولا يجانوا ولا على الدية وانهما طابا لسان القصاص من
 المدعي عليه المذكور فعند ذلك حكما لهما على المدعي عليه بالقصاص بطلبهما تحريراً
 في يوم الاربعاء ثاني جمادى الآخرة وهو يوم كتابة ذلك وقيد به بالسجل المصان سنة
 ست وثمانين ومائتين وألف ثم كتب على الاعلام المذكورين حضرة مفتي مديرية
 ومجلس المنصورة بقوله الحمد لله بالاطلاع على ما تضمنه هذا الاعلام وجد مرافقا والله
 تعالى اعلم ثم لما أرسل الاعلام لمجلس استئناف اسكندرية وعرض على حضرة مفتي
 أفندي اسكندرية تاشر عليه بما لفظه عند تلاوة هذا الاعلام على حضرة مفتي أفندي
 اسكندرية أفاد بانه حيث ان مال هذا الاعلام ان ينظره حضرة العلامة الهمام مفتي
 الاحكام فلا بأس بعرضه على حضرة ابتهاد او يقيد حضرة عنه الحكم الشرعي
 وبارسال الاعلام المذكور لمجلس الاحكام وعرضه على حضرة مفتي افاد بقوله الحمد
 لله وحده بالاطلاع على هذا الاعلام وجد ان المدعيين ادعيا على المدعي عليه انه ضرب
 ولدهما عامر اعدوا ناء ببارودة فخرج الخردق والبارود بسبب ضرب المدعي عليه لما
 عمدا في عامر المذكور الى آخر ما يدعواهما وبنسأل المدعي عليه اعترف بان قتله
 لعامر المذكور كان على وجه الخطا الظنه انه ذئب والمدعيان ادعيا اقراره بما هو
 مطابق لدعواهما طوعا واختيارا والمدعي عليه ادعى انه أقر مكرها في المديرية بانه
 قتل عامر المذكور ببارودة هدامة همدان البارودة كانت معمرة بالرش لا بالرصاص
 وبجزء من اثبات الاكراه على هذا الاقرار بعد ذلك أقام المدعيان بيعة على اقرار المدعي
 عليه طائفا مختاراً بانه قتل عامر المذكور بضربه له همدان بارودة معمرة بالرش
 وان الرش خرج منها بسبب اطلاقه لها وأصاب عامر المذكور الى آخره ولا يخفى ان
 المدعيين في دعواهما قيداً بضرب المدعي عليه ولدهما ببارودة به كونه همداناً
 وان خروج ما فيهما من الخردق والبارود بسبب ضربه لها عمدا في عامر المذكور

فصرح بالتقييد بالعمدية في موضعين والشهادة على إقراره بالطوع والاختيار غاية عن
تقييد القتل بكونه عمدا كما أن إطلاقه لها أيضا خال عن تقييده بالعمدية وهن تقييده
بكونه في المقتول وانما غاية ما فيه أن ضربه بالبارودة كان عمدا ولا يخفى أن المفهوم من
ضربه له بالبارودة أن الضرب كان بنفس البارودة وموجب ذلك الدية كما أن موجب
موته باصابة الرش الخارج منها بسبب إطلاقه لها بناء على هذا الاقرار الدية أيضا حيث
أنه لم يقيد الشهود الاقرار بكون إطلاقه لها كان عمدا ولا بكونه في المقتول أيضا كما هو
ظاهر بخلاف الدعوى فإن موجبها القصاص شرعا لو ثبتت لاشتغالها على تقييد الضرب
بالبارودة بكونه عمدا وعدوانا وعلى تقييد ضربه لها في المقتول الذي هو سبب لخروج ما فيها
بكونه عمدا أيضا وفرق جلى بسبب ذلك بين هذه الدعوى وبين الشهادة بهذا الاقرار كما
علم مما أوفضناه كما أن إقرار المدعى عليه المذكور بالمديرية الذي اعترف به بموجبه الدية
لكون الذي يفهم منه أن القتل كان بنفس البارودة وعلى كل حال فإقرار المدعى عليه
الذي صدر بالمجاس بالقتل الخطا وإقراره بالمديرية الذي اعترف به والاعتراف الذي شهد
به الشهود المذكورون موجب كل ذلك الدية كما هو واضح وحينئذ فالحكم بالقصاص على
المدعى عليه والمحال هذه غير موافق شرعا وطلب البيعة على اثبات الطوع في الاقرار
غير موافق للأصول الشرعية لأن الأصل في الاقرار الطوع وان عجز مدعى الاكراه عن
اثباته بمخالف مدعى الطوع اليقين الشرعية على نفي الاكراه هذا ما ظهر في الجواب عن هذا
الاعلام والله اعلم وبإرسال الاعلام إلى مجلس المنصورة وعرضه على قاضي أفندي
المنصورة كتب على ظهره مانعه قد صار اطلاعا على ما فاده حضرة العلامة الفاضل
والهمام الكامل مفتي أفندي مجلس الاحكام وبمراجعة الاعلام مع ما فاده حضرة
الاستاذ الماشار إليه وجد مذكورا بما كان الاعلام في شهادة الشاهدين أن عمدا حسنين
المدعى عليه هذا اقراطا مختار انه قتل عامرا عافية ولد المدعين هذين بضربه له عمدا
عدوانا بارودة معمرة بالرش وان الرش خرج منها بسبب إطلاقه لها فاصاب عامرا ولد
المدعين في ظهره فخرجه وسال منه الدم ومات لوقته بسبب ذلك فهل لا يكفي التصريح
بذكر العمدية في بيان كيفية القتل عن ذكرها بجانب القتل وبجانب الاطلاق حيث
كان ذلك بيانا لكيفية القتل وهل لا يكفي قول الشاهدين خرج منها الرش واصابه في
ظهره ومات لوقته بسبب ذلك في أن معنى قوله بسبب ضربه له بارودة إطلاقه لها فيه
لا الضرب بنفس البارودة كما هو المفهوم من قول المدعى عليه أنه أقر بالمديرية بأنه قتل
عامر المذكور بالبارودة عمدا متعمدا وان البارودة كانت معمرة بالرش لا بالرصاص
لا ضرر به له بنفس البارودة وهذا ذكر المدعى عليه بعد ذكره أنه لم يصدقهما على أن
إقراره بذلك بالطوع والاختيار فيه ذاية فهم منه أن المنفى في كلامه الطوع والاختيار
والتهديق على ما عارضه به المدعى والمصرح به في كلامه أنه قتل عامرا المذكور

فجددا متعمدا الى آخره ولو سلم ان المفهوم من الضرب بالبارودة المذكورة بالاعلام هو الضرب بنفس البارودة كما هو مذكور بافاده حضرة استاذنا فظن ان موجب ذلك القصاص على مقتضى المنشور الصادر على ان هذا الاقرار ليس من باب الاقرار بالقتل المطلق حيث ذكر كيفية القتل وقد قال الانقروى من الثانى فى الشهادة على الجناية والاقرار بها والقصاص يقام بالشهادة أو الاقرار وان لم يوجد التصريح بالعمد والحاصل ان القصاص عوض لانه شرع جابر الجازان يثبت مع الشبهة كسائر الاعراض التى هى حق العبد كفى مسائل شتى وكذا فى مسائل شتى من آخر المسئلة انتهى وذكر فى الاصل اذا ضربه بحديد لا حديد له كسبحة الميزان والعامة ويجب القصاص وان لم يجرح وفى ظاهر الرواية الحديد وما يشبه به الحديد كالتحاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص وعلى كل فالاعتبار بالحديد أو الجرح كفى بقية الواقعة وهذا القتل حصل به الجرح وسال منه الدم كما هو واضح بالاعلام فى حيث طرأ لنا فى هذه الحادثة هذه الشبهات فاحببنا ايضا حاضرها حضرة استاذنا المشار اليه لينظر فيما حيث ان هذه القضية لا تقاس بغيره الان أمر القتل أمر عظيم ومع هذا فقد صار احضار والذى المقبول مع المدعى عليه وتلى عليهم ما بالهجر ما افاده حضرة الاستاذ وصار تفهيمهم على مقتضى الافادة ان للمادة ولدهما المذكور على المدعى عليه فلم يعتد لذلك وعرف كل منهما انه لا يطالب بديته ولا ياخذ بديته فنروم من حضرة استاذنا الافادة عما يصير اجراؤه فى هذه الحادثة وبإرسال الاعلام الى مجلس الاحكام وعرضه مع جواب حضرة القاضي على حضرة مفتى الاحكام لاعطاء الافادة عما أوفى به القاضي المذكور كتب على الشقة الواردة معه فى ١٥ ذى القعدة سنة ٨٦ ما نصه - الحمد لله وحده قد صار الاطلاع على ما افاده حضرة قاضى المنصورة بظهور الاعلام المهر فى شأن هذه القضية والافادة عن ذلك انه لا جواب انساوى ما افادناه سابقا فى هذه المادة حسبما هو موضح بجوابنا المبطل على ظهور الاعلام المؤرخ ١٥ ذى القعدة سنة ٨٦ والله أعلم وبوجوع ذلك الى مجلس المنصورة وعرضه على حضرة قاضىها كتب فى ١٠ محرم سنة ٨٧ ما نصه قد صار مطالعة ما افاده حضرة العلامة الامام مفتى أفندى الاحكام بافادته المسطرة بهذا وحيث ان حضرة الاستاذ المشار اليه لم ينفى دنايتى عن الشبهة التى طرأت لنا فى هذه الحادثة والمدعى لم يطلب سوى الحكم بالقصاص ولم يرض بالدية واتمسنا الافادة من حضرة الاستاذ المشار اليه فلم يغضب شئ ولا يخفى ان قضاي القتل لا تقاس بغيرها وقد رخص بالائحة القضاة الجارى عليهم العمل ان القاضي يشاور العامة ويستفتيهم فى الدعاوى المشككة ولا يستعمل فى ذلك برأيه فنروم احالة هذه الحادثة لحضرة الاستاذ مفتى أفندى السادة الحنفية بالديار المصرية ليطالع على الاعلام ويغيد عما يصير اجراؤه (أجاب) الحكم بالقصاص الموضح بهذا الاعلام المؤرخ ٢ جمادى الآخرة سنة ٨٦ على

الوجه المستطربه صحيح حيث لا ماته وكان كل من المخردق والرشي يطابق على الاخرهما ولا مخالفة فيسه بين الشهادة والدعوى غنغ من قبول الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) بافاده وارده من مديرية الشرقية مؤرخة ١٥ صفر سنة ١٢٨٧ شرحا على مراعاة من طرف حضرة قاضي الزقازيق بطالب ما يرغبه حضرة القاضي الموصال اليه من هذا الطرف ومضمون المرافعة المذ كورة ادعى عبدالرحمن اغا عثمان القواس التركي بضابطية المحروسة سابقا ابن المرحوم عثمان اغا من أهالي اورفه وهو الوكيل الشرعي التوكيل المطلق فيما سياتي عن المرأة نفيسة الاباطية الاصل بذت عبد الله معتقة وزوجة المرحوم رستم بك مدير المنوفية سابقا الشهيرة بذلك الصادر له التوكيل المذ كور منها شفاها بالجناس على سليم افندي البحر بدلى الاصل ابن عبد الله معتق المرحوم رستم بك المذ كور وهو الوكيل الشرعي التوكيل العام المطلق في الاقرار والبراء والصالح وغير ذلك عن المرأة حنيقة خاتون البيضاء البحر كسبة الاصل بذت عبد الله معتقة وزوجة المرحوم رستم بك المذ كور الشهيرة بذلك أيضا على الوجه المعين والمشروح بالاعلام المهر من هذه المحكمة في تاريخه الثابت ذلك ايضا ومعرفة بهم بشهادة على افندي بركات الاجزاء محي بمديرية الشرقية وأحمد أفندي هاشم المقيم بناحية منيا القمع الشهادة الشرعية بان مورث الموكاتين المذ كورتين باع لهما وللزوجة الثالثة المرأة شهرات البحر يدلية بذت عبد الله معتقة ايضا ولعل معتقة خورث دافندي الاباطي الاصل ابن عبد الله مائة فدان وعشرة افدنة عشورية كانت في ملكه بناحية حتى الاصنافين وكفر سنوت على الشيوع بالسوية بينهم على الوجه المعين والمشروح بالنجدة الشرعية المخرجة لهم من محكمة المحروسة ووضعوا أيديهم على ذلك مدة وكل يستولي على حصته بالزراعة والاجرة وفي سنة ١٢٨٢ صار قسمة الاطيان المذ كورة بينهم واستولى كل على حصته على حديثا في الاطيان المذ كورة ووضع يده عليها وان ما في حصته موكلة المدعي عليه المذ كور من بئري الساقيتين البحر الماء المعين اللتين احداهما ذات وجهين والثانية ذات وجه واحد كالتين في أرض الاصنافين في القطعة الأرض التي قدرها عشرة افدنة وربع وعن فدان وثلاث قيراط من فدان ملك موكلة المدعي عليه المذ كورة محدودا بـ ستة اكدال قبل ينتهي لأرض موكلة المدعي عليه المملوكة لها وأرض موكلة المدعي المملوكة لها وأرض خورث دافندي المذ كور المملوكة له والشرقي ينتهي لأرض موكلة المدعي المملوكة لها والبهري ينتهي لأرض موكلة المدعي عليه المملوكة لها والغربي ينتهي لأرض شهرات المذ كورة المملوكة لها باقي على الشر كالم يدخل في القسمة وفي وقت القسمة اشهدوا على ذلك وان موكلة المدعي المذ كور تسحق في بئري الساقيتين المذ كورتين حصته قدرها الربع ستة قرار يط شائعة وان ذلك تحت يد موكلة المدعي عليه بغير وجه شرعي من وقت القسمة المحدد

الآن ويطلب المدعي الوكيل المذكور اثبات ذلك على المدعي عليه الوكيل المرقوم
ورفع يده موكاته عن الحصة المذكورة في بئري الساقيتين المذكورتين يحوزها الموكاته
بالوجه الشرعي ويسأل سؤال المدعي عليه الوكيل المذكور عن ذلك فسئل من المدعي
عليه الوكيل المذكور عن ذلك فأجاب بالإعتراف بوضع يدها عليه ما يشهد به صاقل اغاسي مصطفي
افندي المعاون بدويان محاسن صراين المرحوم محمد افندي الدرهم - لي المقيم هو
بالمهروسة وسكنه بخط الحنفى وعلى افندي مركات المذكور اهلا قائلاً ان موكاة
المدعي وموكاة المدعي عليه والزوجة الثالثة والمعتق المذكورين اشتروا الماسة فدان
والعشرة افدنة المذكورة من المرحوم رستم بك المذكور حال حياته على الشيوخ بينهم
على الوجه المعين والمثرواح بالحجة المخرجة لهم من محكمة المهروسة المذكورة ووضعوا
ايديهم - وتصرفوا في ذلك بالزرع والاجارة - مدة وكل منهم ياخذ حصته فيما ذكر وفي
سنة ١٢٨٢ حصلت بينهم القسمة الشرعية في الارض المذكورة واخذ كل منهم
ما حصه من نصيبه وتحرر له به التسيط الديواني اللازم ومن جملة ما خص موكاة المدعي
عليه القطعة الارض المذكورة اهلا المهدودة بحدودها المشروحة وكان موجودا فيها
وقت القسمة ثقتان اصلهما بئري الساقيتين المذكورتين فخر بتساو زوال ما فيها
من البناء واق الموكاة المذكورة اعادت بناء احدهما التي بوجهين من مالها الخاص
بها لنفسها بعد القسمة والاخرى بقيت على حالها الاصلى وردمت وانه وقت القسمة
لم ينص على انهما باقيتان على الشراكة بين الموكاتين المذكورتين والزوجة الثالثة
والمعتق المذكورين وان كلاهما رضي بالقسمة المذكورة وصدق عليها وعلى دخول
الساقيتين في حصة موكاة المدعي عليه وانكر وجود ملك موكاة المدعي المذكور للحصة
التي قدرها الربيع شائع في الساقيتين المذكورتين جدا كليا ثم شرح عليهما من
حضره قاضي ولاية الشريعة محضرة مدير الشريعة بمأصورتته من حيث هذه القضية
مسارسة معا بدويان المديرية امام سعادة -كم بناء على الافادة الواردة من محافظة مصر
للمديرية بذلك وحيث حضره مفتي افندي المديرية ليس موجودا الآن فلم يشرحه
محضره -كم نؤمل مخامرة حضره اساتذنا العلامة فريد عصره مفتي الديار المصرية بطلب
الافادة عن البينة الشرعية في هذه الحادثة هل تطلب من وكيل المدعي عليه ابناء
الساقية المذكورة مع دخول الساقيتين المذكورتين وقت القسمة بحصة الموكاة
المذكورة او كيف الاجراء بحسب ما يرد من حضرته وللعلومية تحررهم لما وردت تلك
المرافعة لهذا الطرف وقد حضر سائيم افندي الوكيل عن المدعي عليه بتحرر له
سؤال صورته بحضوره هذه المرافعة لهذا الطرف لاعطاء الافادة عنها شرعا قد
تصادف حضوركم والاخبار منكم عن مضمون ما اجبتم به في هذه الدهوى فظهر انه

لم يذ كر منكم ما يغني دعوكم على المدعية انه حصل منها مع باقي الشركاء تصديق على دخول الساقيتين في نصيب موكلة بمعنى التصديق صراحة منهم وقت القسمة على اختصاص الموكلة بهما مع ان ذلك مفهوم مما ينسب اليك في الجواب حيث قيل بعد قولك وان كلاً منهم رضي بالقسمة وصدق عليها ما لفظه وعلى دخول الساقيتين في حصة موكلة المدعي عليه فيقتضي الاجابة منكم عن حقيقة جوابكم هل انتم تدعون بحصول التصديق من الشركاء على اختصاص موكلة بكم بما وقت القسمة كالمستفاد من هذه الصورة ام دعواكم مجرد حصول التصديق من الشركاء على القسمة فقط من غير تعرض لدخول الساقيتين في نصيب بخصوص اوبقائهما على الاشتراك وانتم الاشهاد على بقائهما على الاشتراك وقت القسمة التي تدعيه المدعية واذا كنتم ادعيتم حصول التصديق بالاخصاص فهل لكم بيينة تثبت ذلك ام لا يقتضي الافادة ليجري ما يلزم اجاب بخصه وختمه انه لما ادعت المدعية الاشهاد وقت القسمة على بقاء الساقيتين المذكورين على الاشتراك بمعنى انه صار استثناء وهما وقت القسمة منها اجنباً بالانكار لذلك وان الذي حصل هو قسمة الاطيان واختصاص موكلة بعشرة أفدنة التي بها الساقيتان من جملة ما خصها ولم يحصل التعرض للساقيتين المذكورين بانخراجهما من القسمة ولم ادع تصديق الشركاء وقتها على دخول الساقيتين في حصة موكلة صراحة فلعل ذلك كذا غلط في الكتابة وعلى فرض صدور ذلك وقت المرافعة فلا ادعي به ولا بيينة لي على تصديقهم صراحة باختصاص موكلة بالساقيتين المذكورين انما الذي ادعي به حصول القسمة وانه لم ينص على بقاء الساقيتين على الاشتراك وأن كلاً من الشركاء رضي بالقسمة المذكورة وصدق عليها ايديوان الرزنامة وهذا جوابنا (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة فتبين منها ان حصل دعوى عبد الرحمن اغاء عثمان بالوكالة عن المرأة نفيسة على سليم افندي الوكيل عن المرأة حنيفة ان موكلة المدعي والمدعي عليه المذكورين مع باقي الشركاء في ارض الابعادية المذكورة البانغ قدرها مائة فدان وعشرة أفدنة تصادقوا جميعاً وقت القسمة على ان الساقيتين المذكورين المتنازع فيهما اللتين من ضمن ارض العشرة الافدنة التي اختصت بهما موكلة المدعي عليه باقيتان على الاشتراك بين الشركاء الاربعة ولم تدخل في القسمة وان جواب المدعي عليه انه وقت القسمة لم ينص على بقاءهما على الاشتراك بين الشركاء وأن كلاً منهم رضي بالقسمة المذكورة وصدق عليها وعلى دخول الساقيتين في حصة موكلة المدعي عليه وانكر بقاءهما على الاشتراك وزاد المدعي عليه في جوابه ان الساقيتين المذكورين كانتا قديمين فخر بتاؤزال ما فيهما من البناء وان موكلة اعادت بناء احدهما وهي ذات الوجهين من مالها الخاص بها نفسها بعد القسمة والاخرى بقيت على حالها فعلى هذا لو أقام وكيل المدعية بعد صحة الدعوى بيينة على

تصادقهم وقت القسمة على بقاء الساقيتين المذكورتين على الاشتراك وأقام وكيل
المدعي عليها بينة على تصادقهم وقرارهم باختصاص المدعي عليها بالساقيتين
المذكورتين وقت القسمة الذي هو معنى قوله وعلى دخول الساقيتين في حصة موكلة
المدعي عليه في تاريخ واحد تنهاترا بينتان وتترك الساقيتان المذكورتان في يد موكلة
المدعي عليه بمقتضى أصل القسمة فكأنهم اقتسموا الأرض ولم يتعرضوا للساقيتين
المذكورتين فتسكونان داخلتين في العشرة الافدنة الملائية اختصت بهما موكلة المدعي
عليه ويكون ما فيهما من البناء قابلاً لذلك ولوا قام احد القرينين بينة على دعواه على
هذا الوجه دون الآخر فيقضى له بما ادعاه ولم يقيم كل منهما ما يثبت على ما ادعاه تترك
الساقيتان المذكورتان في يد موكلة المدعي عليه ويكون ما فيهما من البناء قابلاً لذلك
على فرض كونه قديماً لتصادقهما على أصل القسمة وعلى اختصاص موكلة المدعي
عليه بالعشرة الافدنة التي فيها الساقيتان المذكورتان وحقيقة ذلك حاجة الى التكلم
على اثبات احداث البناء المذكور وعدمه هذا تفصيل الحكم على مقتضى هذه الصورة
واما على مقتضى ما ذكره وكيل المدعي عليه بعد حضور هذه الصورة له هذا الطرف في
جوابه المؤرخ ٢١ صفر سنة ١٢٨٧ الذي جرحه بخطه وختمه المتضمن انه لا يدعي بحصول
التصادق من الشركاء المذكورين وقت القسمة صراحة على اختصاص موكلة المدعي
بالساقيتين المذكورتين وان نسبة ذلك اليه في الجواب لعله ذكر غلطاً في الكتابة
وانه لا يثبت له على ذلك وانما الذي يدعي به حصول القسمة وانه لم ينص على بقاء الساقيتين
على الاشتراك وأن كلام الشركاء رضي بالقسمة وصدق عليها فلا حاجة حيثئذ الى
التطويل بل يقال ان أثبت وكيل المدعية اقرار الشركاء باستثناء الساقيتين
المذكورتين من القسمة وقتها وبقائها على الاشتراك بينهم يقضى لموكلة بنصيبها من
ذلك والا فهما داخلتان في نصيب موكلة المدعي عليه لكونهما جزءاً ما اختصت به مع
تصادقهما على أصل القسمة في عموم الأرض والبناء القديم تابع والله تعالى أعلم
(سئل) بافادة واردة من محافظة مصر مؤرخة في ٢٣ صفر سنة ١٢٨٧ بطلب الاطلاع على
الاعلام الشرعي المحرر من محكمة رشيد باقامة امرأة تسمى فطومة بنت أحمد المسيري
ناظرة على وقف القابودان لكونها أحد مستحققيه وارثهم وما افتاه الشيخ محمد عروس
على الصورة المحكي عنها والافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي ومضمون الاعلام المحكي
عنه حضر المكرم الامثل السيد محمد البحاين المكرم المحترم السيد أحمد البحاين المرحوم
الشيخ محمد وهو الوكيل الشرعي عن والدته المصونة فطومة بنت المرحوم السيد أحمد
المسيري ابن المرحوم الحاج محمد في الدعوى لها وعليها والصلح والابراء والاقرار
والانكار والايثار وقبض الاجرة وفي كل شيء يجوز فيه التوكيل شرعاً باعتدافها بذلك
لدى ما دون حضرة مولانا المحاكم الشرعي الموما اليه بحضور كل من المكرم السيد مصطفى

البها ابن الشيخ حسين ابن الشيخ محمد والمكرم الشيخ محمد وعامر ابن المكرم الشيخ عامر
 البغدادي ابن المرحوم بغدادى واحضر معه الشيخ ابراهيم الصواف ابن المرحوم خليل
 الصواف بن حسن وادعى هذا الذى حضر على هذا الذى احضره معه بان من الجارى في
 وقف المرحوم يوسف قابودان ابن المرحوم حامد ابن المرحوم على جد الموكلة المذكورة
 جميع الخانات الكائن بحرى نغر رشيد تجاه مسجد سيدى على المحلى تحت بركاته المحصور
 كامل الخانات المذكورة بخدود أربعة الخدا القبلى والمخد الغرى في كل منهما لزيق
 الشارخ المملوك والمخد الشرقي لزيق الخوش الجارى في وقف المرحوم يوسف قابودان
 ابن حامد بن على والمخد البحرى لزيق الخانات الجارى في وقف يوسف قابودان
 المذكورة وان الوقف المذكور كان مشعولا بنظر المرحوم السيد صالح المسيرى ابن
 المرحوم الحاج على ابن المرحوم مهبطى بموجب تقريره الشرعى المسطر من محكمة
 رشيد المؤرخ بالسابع والعشرين من شهر ربيع الثانى سنة ثمان وأربعين ومائتين
 وألف ومات الناظر المذكور بقي الوقف المرقوم خاليا عن ناظر شرعى وان موكلة
 المدعى المذكورة ارشد المستحقين في الوقف المرقوم وتستحق النظر على الوقف المذكور
 على حسب شرط الواقف المذكور المعين بمكتوب وقفه الشرعى المسطر من الباب
 العالى بمصر المحروسة المؤرخ باليوم الرابع من شهر ذى القعدة سنة أربع وأربعين
 وتسعمائة وان الخانات المكدود اعلام جارى تاجره هذا المدعى عليه من ابتداء شهر
 جمادى الاولى اتماية شهر رجب سنة خمس وثمانين ومائتين وألف باجرة قدرها في
 كل شهر سبعة قروش جملة ذلك أحد وعشرون قرشا صنفها نصف ريال من الريالات
 الباريزى وقروش واحد من القروش الفضة المصرى وان الوكيل المدعى هذا يطالب
 هذا المدعى عليه بدفع مثل القدر المرقوم ليحوزه بجهة الوقف المرقوم ويسال جوابه عن
 ذلك وسئل المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بجران الخانات المذكورة في
 الوقف المرقوم وانه جارى تاجره من ابتداء شهر جمادى الاولى لغاية رجب سنة خمس
 وثمانين ومائتين وألف وان بذمتهم بلغ الأجرة المدعى به المذكور بجهة الوقف المرقوم
 وان موكلة المدعى المذكور من جملة المستحقين في الوقف المذكور وانكر دعواه الارشدية
 المذكورة وكلف الوكيل المدعى اثبات ذلك بالوجه الشرعى فاحضر كلام المكرم
 الامثل السيد صالح الجارم نجل مولانا العلامة الكامل الامام الفاضل الشيخ عبد الفتاح
 الجارم ابن مولانا العلامة المغفور له الشيخ ابراهيم الجارم مفتى اسادات الشافعية
 بالثغر كان تقدمه الله بالرحمة والرضوان والمكرم الشيخ محمد وعامر ابن المكرم الشيخ
 عامر البغدادي ابن المرحوم بغدادى وشهد كل منهما على انفراد في وجه المدعى عليه
 المذكور بان المصونة قطومة بنت المرحوم السيد أحمد المسيرى ابن الحاج محمد ارشد
 المستحقين في وقف جدتها الا على المرحوم يوسف قابودان بن حامد بن على وتستحق النظر

على الوقف المرقوم دون باقي المستحقين لاهليتها وصلاحيتها واديانتهما وعفتها دون باقي المستحقين المذكورين الشهادة الشرعية وعرضت هذه القضية على حضرة العلامة الكامل الهمام الفاضل الشيخ عبدالفتاح الجارم المفتي الحنفي بالغرالموما اليه اعلاه واجاب عليها بقوله الحمد لله الدعوى المذكورة صحيحة شرعا والشهادة مستقيمة بمقتضاها يقضى بارشدية الموكة المذكورة والزام المدعى عليه بدفع القدر المرقوم بعد التزكية الشرعية والله اعلم وزكى كل من الشاهدين المذكورين بحضورهما سرا وعلنا بشهادة كل من المكرم عابدين زاهر ابن الجراح أحمد عابدين ابن السيد عابدين والمكرم صالح الفرس ابن المكرم السيد محمد الفرس ابن المرحوم صالح التزكية الشرعية فحينئذ اعترف حضرة مولانا الحاكيم الشرعي الموما اليه المدعى عليه المذكور بأنه حيث كان الامر كما ذكر فقد ثبتت ارشدية المرأة فطومة المذكورة دون باقي مستحق الوقف المذكوروا شهد على نفسه حضرة مولانا الحاكيم الشرعي الموما اليه المفوض له في ذلك كلا من ذكرت اسماءهم اعلاه انه اقام ونصب وعين المصونة فطومة المذكورة ناظرة شرعية ومختصة مرضية على وقف جدها الاعلى المرحوم يوسف قابودان المذكور الذي منه الخانوت المذكور واذا نجا بقض ربيع الوقف المرقوم وصرفه على حسب شرط الواقف المذكور المعين بكتابة وقفه وقبل ذلك لها وكيلها المذكور قبولاً مرضياً بحضور كل من ذكرت اسماءهم اعلاه ثبتت اهليتها وصلاحيتها لذلك وارشدته دون باقي مستحق الوقف المرقوم على الوجه المشرح وأمره ولانا الحاكيم الشرعي الموما اليه المدعى عليه المذكور بدفع مثل القدر المدعى به المذكور ولو كيل الناظرة المذكورة اعلاه وحكم عليه بذلك حكماً شرعياً بعد صدور الاذن من الاوقاف المصرية باقامة المصونة فطومة المذكورة ناظرة على الوقف المذكور بموجب الخطاب الوارد لها فظة رشيد في ١٧ رجب سنة ٨٥ وشرح عليه للحكمة بناء على ما فتى به حضرة الاستاذ العلامة الشيخ عبدالقادر الرافي مفتي افندي الاوقاف بقوله الحمد لله اذا تحقق شرعاً ان المرأة المذكورة ارشدت مستحق الوقف بالبيعة الشرعية في وجه خصم شرعي يحكم باستحقاقها نظر الوقف المذكور ويتحررها السند الشرعي به وكذا يتحررها اذا صدق المستحقون على استحقاقها النظر لارشديتها عنهم والله اعلم وجرى ذلك وحرر في يوم الاحد المبارك غاية شهر رجب سنة خمس وثمانين ومائتين وألف وصورة ما فتى به الشيخ محمد دعروس الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صريح كتب المذهب كالدرو حواشيه ان من شرط صحة الدعوى كونها في وجه خصم شرعي قال العلامة علاء الدين الطرابلسي في معينه ثم الدعوى الصحيحة أنه يدعى شيئاً معلوماً على خصم حاضر في مجلس المحكم دعوى تلزم الخصم أمراً من الامور والمستاجر ليس خصم السماع هذه الدعوى كما في التحيرية وكذا الشهادة عليه بانها

هذه العبارة نقلها في رد
المختار حاشية الدر في أواخر
كتاب الوقف اه منه

ارشاد المستحقين غير معتبرة اذ ثبوت الارشدية انما يكون في وجه خصم شرعي بشهادة
بينسة من كاه أو تصديق باقي المستحقين ولا بد من العلم بالاولاد والواقف واولاد اولاده
وحصرهم قال العلامة قاسم في فتاواه ان الشهادة بالارشدية تحتاج ان يكون الاولاد
واولاد الاولاد معلومين محصورين ان يكون المشهود له ارشدا من غيره انتهى حريفاً بين
من هذه النصوص ومن فتوى العلامة مفتي الاوقاف عدم صحة هذه الدعوى والشهادة
وان اقامة الوكالة ناظرة ليس بصحيح اذ فتواه مصرحة بانها اذا ثبت انها ارشدية مستحقة
الوقف بالبينسة الشرعية في وجه خصم شرعي أو تصديق باقي المستحقين يحكم باستحقاقها
النظر وقد اتفق الشرطان في هذه الدعوى على ان صحة دعوى ارشديتها المذكورة والحكم
لها بالارشدية انما يكون بعد ثبوت نسبها للاوقاف بالوجه الشرعي لا بمجرد صور مخرجة
من السجل كتب عليها سابقا بعد اتمام الحجة وانها لا يثبت بها نسب ولا استحقاق كافي
الدرو حواشيه وأيدما كتبت بفتوى حضرة سيدنا مولانا العلامة الكامل الاستاذ
مفتي الديار المصرية كما هو مكتوب في أوراق هذه الدعوى وفي الخبرية ما لفظه حريفاً
سئل في صورة محضر مقيد في السجل لمخبره ثبت لدى متوابعه مولانا القاضي فلان
بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان الذين عرفهما القاضي وقبل شهادتهما بعد
التزكية بمعرفتهما افلانة بنت فلان وانها تستحق في ربيع وقف جدها فلان بن
فلان انتقل لها عن والدتها افلانة بنت فلان الواقف وان الحرمة المذكورة والد افلانة
بنت فلان الواقف المزبور ثبوتاً شرعياً وحكم بموجب ذلك حكماً مسؤولاً فيه بعد تقدم
دعوى من فلان بوجه فلان بن فلان مستاجر المعصرة الافلانية بالمحلة الافلانية الجارية
في الوقف ومطالبة بقرش واحد من اجرة المعصرة من استحقاقه بالوقف واعترف المستاجر
بالاجرة وانها في ذمته وانكاره استحقاق المدعي المذكور وسؤال وجواب واعذر شرعي
في ذلك واعتبار ما وجب اعتباره شرعاً وذلك بعد اطلاع المحاكم المذكورة على دفاتر
الوقف المذكورة المقيمة بالسجل فوجد بها اسم الحرمة المذكورة جده المدعي في ربيع
وقف جده لأمه الواقف المذكور انتقل ذلك عن والدتها بنت الواقف فلما كان الحال
على هذا المنوال وثبت مضمون ذلك بشهادة الشاهدين المذكورين أمر مستاجر المعصرة
بدفع القرش المعترف به من الاجرة للمدعي المذكور وقام مثل ذلك المستاجر المذكور
امتثالاً لشرعياً جرى ذلك في تاريخ كذا فهل هذه الدعوى الصادرة على مستاجر المعصرة
المذكورة صحيحة فيكون الحضر المذكور صحيحاً أم لا فلا يكون صحيحاً وهل يثبت
الاستحقاق بمجرد الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في السجل بغير برهان أم لا أجاب
لا تصح الدعوى على مستاجر المعصرة باجتماع علمائنا سارحهم الله تعالى لا سيما مع
اعترافه انه مستاجر وهذه المسئلة من مسائل مخفية كتاب الدعوى واطبقت المتون
والشروح والفتاوى على انه اذا أقر المدعي ان المدعي عليه مستاجر لا تسمع عليه الدعوى

ولا تقبل الشهادة عليه لعدم صلاحيته خصه بالدعوى ودعوى الوقف واستحقاق الغلة
انما هو على الناظر المتكامل عليه لا على مستأجر الوقف فلا يكون المهاضر المذكور صحيحا
لانه حكم على غير خهم اذا استحقاقه الغلة ووقوف على ثبوت نسبه بالواقف ودعواه على
المستأجر باطله لاجماع ائمة العدم ثبوت نسبه بالشهادة على المستأجر لانه ليس خصه
في ذلك بالاجماع انتهى ثم ساق عبارة مفادها عدم الاعتماد على الخط ولا يعمل
به ولا يكتب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين الى آخر عبارته اذا علمت
هذه النصوص علمت ان المستأجر المذكور ليس خصه في هذه الدعوى وانه لم يثبت لها
نسب ولا استحقاق وان دعوى الارشدية مع كونه لا بد وان يكون في وجه خصم شرعي
يشترط في المدعى به ان يكون ثابت النسب والاستحقاق حتى يصح أن يقال فيه انه
أرشد المستحقين والموكلة المذكورة لم يثبت لها نسب ولا استحقاق كما هو ظاهر من أوراق
هذه القضية التي سـ ثلثنا منها مرارا فان قال فائل ان نسبها يثبت بمجرد الصور التي
اخرجت سابقا من المجلد يرد عليه بانها باطلة لا يثبت بها نسب ولا استحقاق كما أفاده
الدروحي واشبهه وافق بعدم صحتها أيضا حضرة سيدنا ومولانا الاستاذ الفاضل مفتي
الديار المصرية حين اطلع عليها وان قال ان نسبها ثبت في وجه المستأجر يرد عليه بانه ليس
خصه في ذلك بالاجماع كما هي عبارة الخيرية فاذا انتفى نسبها واستحقاقها فلا يقال انها
أرشد المستحقين كما هو ظاهر لادنى من تأمل وأنصف وهذا قطع النظر عما في هذا
الصل من المخالفات وما زاده المدعى عليه مما لم يدعه المدعى كما يفهم بالتأمل والله أعلم
كتبه الفقير محمد عروس ومن كتب ان المستأجر خصم في هذه الدعوى فليبين النص
محمد عروس (أجاب) قد صار الاطلاع على ماحوته صورة الاعلام المنسوبة الى حضرة
قاضي تغر شيد المأثورة بغاية شهر رجب سنة ١٢٨٥ وعلى ما في ظاهرها من المناقضة
المحررة من طرف حضرة الشيخ محمد عروس المتضمنة بطلان الحكم بالارشدية والنظر
الذي حوته تلك الصورة المرفوعة مع هذا الوجه التي ابداهها حضرة الشيخ المومنا اليه
بعد صدور فتوى من حضرة الشيخ عبد الفتاح الجسارم بصحة الدعوى والشهادة وانه
يقضى بالارشدية المسطرة ضمن الصورة المذكورة والا فادة عن ذلك ان الحكم بالارشدية
واستحقاق النظر على الوقف المذكور على الوجه المسطور بتلك الصورة غير صحيح لعدم
صحة الدعوى والشهادة وذلك لعدم بيان شرط الواقف وعدم بيان نسب الموكلة الى
الواقف وعدم بيان المستحقين للوقف في الدعوى والشهادة لامن الوجه الذي ابداه
حضرة الشيخ محمد عروس المذكور الذي هو عدم كون المستأجر خصم في اثبات النظر
للارشدية وامام ابداه الشيخ المذكور من أو جه الفساد لهذا الحكم وهو عدم بيان
المستحقين مع كون صحة الحكم يحتاج الى كون المستحقين محصورين معلومين ليكون
المشهد له أرشد من غيره فمحتاج موجب للفساد وامام ما ذكره من أن الحكم بالارشدية

يتوقف على قوت نسب المدعية فذلك ليس على اطلاقه وانما يكون ذلك شرطاً لو
 أنكر الخصم الشرعي في مثل ذلك نسبها الى الواقف بعد ديانته وما ابداه حضرة الشيخ
 المذكور في استدلاله على عدم انتصاب المستاجر خصماً في هذه الحادثة لا يصلح دليلاً
 لذلك بل تصح الدعوى ممن يدعي النظر على المستاجر لعقد الواقف لتوصله الى الزام
 المستاجر المذكور بدفع ما عليه من الاجرة لجهة الوقف الى ناظره المدعي بواسطة نظره
 وتصح الخصومة بينهما ما في ذلك لا تطابق تعريف الدعوى الصحيحة الذي نقله حضرة
 الشيخ المذكور عن معين المحكام في أوائل جوابه على ذلك وهو كون الدعوى الصحيحة
 ان يدعي شيئاً معلوماً على خصم حاضر في مجلس المحكم دعوى تلزم الخصم أمر من الامور
 ولوجود شرطها وهو كونها ملزمة شيئاً على الخصم بعد ثبوتها وهنا كذلك وما نقله عن
 الخيرية من صورة المحضر التي لم تصح فيه الدعوى على المستاجر فوضوعه دعوى مستحق
 في غلة الوقف على مستاجر كان من أما كنه ليثبت استحقاقه في الغلة في وجهه ومن
 المعلوم ان ذلك لا يثبت الا في وجه الناظر أو وكيله كدعوى عين الوقف وأمام وضوع
 حاد فتناقصه ودعوى الناظر على المستاجر استحقاقه قبض الاجرة منه وطلب الزامه بذلك
 بسبب الولاية الشرعية التي يدعيها فافترقا وأما لو نصب القاضي الذي يملك نصب
 الناظر أحد مستحق الوقف المذكور ناظر اعليه نصيباً مبتدأ غير مبني على الثبوت
 المذكور الذي لم يصح وكان نصب القاضي المذكور اعدام تبين من يستحق النظر بشرط
 الواقف فيقال في نصبه المذكور انه ان تبين بعد ذلك مخالفته لشرط الواقف لوجود ارشاد
 منه وان الواقف شرط النظر لا ارشاد فيلغو نصبه المذكور عند تبين خلافه والافهوماض
 لعدم ثبوت مخالفته لشرط الواقف والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من قاضي المنصورة
 مسطرة على صورة حجة تداع وصلح مؤرخة تلك الحجة ٨ رمضان سنة ١٢٧٩ مضمونها
 الاستقهام عما اذا دعي كل من حسين والمرسي باستحقاقهما فاعلماهما هو مذكور بالحجة من
 اطيان وغيرها هل وجود حسين بالغاً وقت التداعي المهر رباً بحجة وسكوته لا لأن لا يمنع
 من طلبه استحقاقه وهل مضى نحو ست سنوات على بلوغ المرسي الذي كان قاصراً وقت
 التداعي لا يمنع من طلب استحقاقه أيضاً وهل سكوت والدتهم السيدة عن طلب حقها
 من وقت التداعي لا لأن لا يمنع أيضاً من طلب حقها في غير الاطيان حيث الجميع عائلة
 واحدة وفي معيشة واحدة الآن ولو كان شحاتة وصيا على المرسي وحضرة القاصرين
 وقت التداعي لا تسكون وصاينه عليهما امانعة من طلبهما حقهما وهل اقرار شحاتة
 أحد المدعي عليهما مع ابن عمه على المدعي عليه الثاني بان المتروك عن مورثيهما
 سبعة أفدنة وأما باقي الاطيان فهي حيازة على نفسه خاصة الموضح اقراره بالحجة بمنعه
 من دعواه بزيادة عن السبعة الافدنة ولا يكون له في الاطيان الا حقه في السبعة الافدنة
 نروم الافادته بما يقتضيه الحكم الشرعي ومآل الحجة المذكور ادعى شخص يسمى سراج

الدين عنان بن ابراهيم وآخر يدعى سيد احمد عنان بن حسين ولد اعم لبعضهما على
 المأخوذ من ماله ما يملكه هو على عنان بن ابراهيم عنان المذ كرر وشدة عنان بن
 حسين عنان المذ كوربان والذى المدعىين المذ كورين والمدعى عليهما ما توفي
 وانصره ميراث ابراهيم عنان والاسراج الدين وعلى عنان فيهما وفي اخوتهما وهم
 سليمان والسف والغندورة وفي زوجاته مباركة وصلوحة وأم احمد ومروان ميراث
 حسين والاسيد احمد وشدة المذ كرر بن انصر فيهما وفي حسين والمرسى وخضرة
 القاصر بن وفي زوجتيه السيدة وجوزوان الخلف عن الاخوين المذ كورين
 عقارات عيناها بالدعوى وجميع منفعة ثمانية واربعين فدانا وثلث ربع ونصف
 قيراط كائنة بناحية كذا وعينها في الدعوى واشجار معينة أيضا وجميع ثمانية
 أفدنة وثلثين مستجدة بعد وفاة ابراهيم عنان المذ كور في حياة أخيه حسين وأولاد
 أخيه كائنة بناحية كذا وعينها في الدعوى أيضا وكذا جلة مواش متنوعة اشير اليها
 في الجاسر وان جلة مواش عيناها مستجدة بعد وفاة ابراهيم عنان في حياة حسين
 أخيه وأولاد أخيه وأشار اليها في الدعوى وان الواضح يده على جميع ذلك المدعىين
 والمدعى عليهما وباقي الذكور من ورثة حسين وابراهيم المذ كورين وان المدعى
 عليهما معارضان للمدعىين ومانعان لهما من اخذ استحقاقهما من ذلك وان جميع ذلك
 ما عدا السواقي والاشجار المغروسة حولها والخمس والنوارج التي لم تعين ولم يشر
 اليها ايضا بانهم ما منع التعرض لهما فيه واخذ استحقاقهما بالوجه الشرعى ويسألان
 عن ذلك اجابا بالاعتراف بوفاة الاخوين وانحصار ارثهما في ورثتهما المذ كورين
 وبوض ايديهما على ذلك خاصة وبالاعتراف بسبعة أفدنة انهما شتركة بين المورثين
 وبعض عقارات كذلك وادعيا اختصاص على بباقي الاطيان وبعض مواش وبعض
 عقاروا اختصاص شدة ببعض مواش ثم ادعى المدعىين مع المدعى عليهم ما ودخل في
 الصلح رجب آخر يدعى سليمان المذ كور اءلاء اسراج مع المدعى عليهما على اخذ
 اربعة وعشرين فدانا ونصف قيراط من الاطيان المذ كورة وبعض مواش وعقارات
 وانقطع النزاع بينهم هذا حاصلها (اجاب) هذه السادة لم يسمع فيها دعوى شرعية الى
 الآن على ما نهى فلذى ينبغي بعد تقويم القضية شرعية على فاض من القضاة وحضور
 الاخصام يبين فيه أن يسمع كلام المدعى واحدا أو أكثر فان صحح دعواه يسأل خصمه
 عنه فان أجاب بالاقرار خصمه يحكم له بدرجة وان أنكر وذكر كلاما آخر يدفع به
 كلام المدعى فن ظهر كونه دفعا شرعيا يسأل خصمه عنه فان أقربه بمنع عنه وان
 أنكره كلف مدعيه اثباته وان اشتباه القاضى في كونه دفعا شرعيا أم لا فلا مانع من
 الاستفتاء عنه بعد ذلك وهذا لم يحصل شيء من ذلك ويجرد وجود حجة في يد بعض
 الاخصام قبيل حصول الخصومة والتمسك بها لا ينبغي السؤال عما تضمنته أو عن شيء

آخر لا تعرض في تلك المحجة ومع ذلك فيكم الاطيان الاميرية منوط باللائحة والاوامر ولا تباقي بذلك اذا حكمها الا ان متوقفة على تطبيق جزئياتها على ما هو مقر رقيها وليس هـ ذامن وظيفة المفتي وبقطع النظر عن ذلك فلا يخفى على فطنة حضرة تكم ان القاصر لا يمنعه اقرار وصيه عليه بشئ صريح فضلا عن غيره وكذا مجرد وجود شخص بالغ مع آخر في عائلة واحدة ساكتا عن المنازعة لعدم اقتضاها فادعى غيره على من هو معه في المباشرة بان جميع ما هو تحت أيديهم مشترك بين الجميع بما فيه سهم الساكتون فادكره المدعى عليه وادعى اختصاصه بشئ مما ادعى به عليه ثم صالحه على شئ مما وقعت فيه الدعوى وغيره مما لا يمنع البالغ الساكت من طلب حقه والدعوى به لانه لا يخلو اما ان يدعى باستحقاقه على من اخذ بدل الصلح وهو سراج وابن عمه من ضمن ما اخذاه بدلا فدعواه فيه مسوعة لا قرارهما له بالحق ضمن دعواهما الاولى واما ان يدعى بما يستحقه فيمابق تحت يد المصالح او وارثه وهي مسوعة أيضا عند عدم المسامح اذ لم يحصل فيه تصرف يمنع من سماع الدعوى بحضرة المدعى سوى انتفاع الكل بذلك لسكونهم في مبيشة واحدة وهو غير مانع كما انه لا يخفى ان من أقر بشئ على نفسه وهو بالغ عاقل طائع يعامل بموجب اقراره بعد ثبوت اقراره شرعا والله تعالى أعلم (سئل) بافاده واردة من مجلس الاحكام بتاريخ ٩ ربيع الاول سنة ١٢٨٧ مضمونها الاعلام المرفوق مع هذه واردا للاحكام بافاده مجلس استئناف اسكندرية في ٣ ص سنة ١٢٨٧ بقية هذا اطلاع حضرة مفتي الاحكام عليه وقد توضيح من حضرته بانه حيث سبق رؤية مرافعة الاعلام المندكور قبل الحكم فيها بطرف حضر تكم وأعطى فيها جواب الحكم الشرعي فيه يرا حالة النظر فيه على حضر تكم للافادة عن صحة الحكم المشتغل عليه الاعلام المرقوم او بطلانه ولهذا أرسل الاعلام طيه للاطلاع عليه والافادة عنه اذ كروا الاعلام المندكور من محكمة طنتدا مؤرخ ٨ شوال سنة ١٢٨٦ وعاليه تصديق من حضرة الشيخ بكري الحاي مفتي مجلس طنتدابا التصحيح في غاية لسنة ١٢٨٦ وبعرضه على حضرة مفتي أفندي اسكندرية تاشر عليه بانه حيث كان ما آل هذا الاعلام ان يعرض على حضرة الاستاذ مفتي الاحكام فيستحسن حالته على حضرة ليحظى عنه الجواب وباحالته على حضرة مفتي الاحكام أحال على هذا الطرف بافادته على الشقة الواردة المؤرخة في ٢٩ ص سنة ١٢٨٧ حسب الموضوع بافادة الاحكام وهذا الاعلام قد دمور ودورة المرافعة المعينة فيه للاحكام قبل الحكم فيها وطالب حضرة مفتي طنتدا وقاضيا انظر فيها واعطاء الحكم من هذا الطرف وحضره مفتي الاحكام وقد كان وأعطيت الافادة اللازمة على هذا الوجه في تاريخ ٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦ وسطر في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى حاصلها عدم متابعة الشاهد الدعوى وان لا يقضى بها ثم بعد رجوعه لمحل سطر ما نصه زيادة

على الصورة التي وردت سابقا ثم في يوم الثلاثاء حادي عشر رمضان سنة تاريخه حضرت
المرأة خديجة المدعية المذ كورة وصدقت على شهادة محمد بعيسى الفلاح بن سليمان
ومحمد رومية التاجر بن محمد بن ابراهيم بحضورهما وبحضور الجارحي المحروس ومحمد
عبد الله المذ كورين ثم في يوم الاثنين ٨ شوال سنة ١٢٨٦ حضرت المرأة خديجة
المذ كورة مع الجارحي محروس ومحمد عبد الله المذ كورين في دعوى المدعية المذ كورة
ومحمد بعيسى ومحمد رومية الشاهدين المذ كورين وأحضرت كل من المسكرم حيدة
ابراهيم ابن المرحوم ابراهيم سيد احمد الفخار والمسكرم ابراهيم ابن المرحوم ابراهيم
السعدى كلاهما من أهالي دمنهور البحيرة وشهد كل منهما ما عدله محمد بعيسى ومحمد
رومية الشاهدين المذ كورين وتزكيتهم مسرا وعلنا بحضور المدعى عليهما المذ كورين
والشاهدين المذ كورين بالجلس المشار اليه فعند ذلك حكمنا للمدعية وبغتها
سرية الموصلة المذ كورتين على الجارحي محروس ومحمد عبد الله المدعى عليهما
المذ كورين بالتقصا بطلم المذ كورة بحضور الشاهدين والمنزكين المذ كورين بالجلس
المشار اليه وبحضور المدعية وابنها الموكلة المذ كورة والمدعى عليهما المذ كورين
حكمنا شرعا بالطريق الشرعي بعدم مراعاة ما يجب شرعا بالجلس المشار اليه وذلك بعد
التعريض للمدعية وموكلاتها المذ كورتين بالعقوبات الصلح وامتناعهما عنهما امتناعا كاملا
وعند حضور عبد الكريم محمد أحد المدعى عليهما يجري ما يجب شرعا معه (أجاب)
بالاطلاع على هذا الاعلام تبين انه غير مستوف في مقتضى ارجاعه لصلح صدره لاسيما
ما هو لازم في هذه القضية شرعا وقد أوضحنا لكل من حضرة مفتي مجلس طنتاد وحضرة
قاضيها ما هو لازم في هذه المادة خارجا عن هذه الشقة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة
واردة من مديرية الشرقية في ٢٦ راسا سنة ٨٧ بطلب الاستفتاء عن الحكم الشرعي
في مراعاة من قاضي مديرية الشرقية من مضمونها ادعى الخواجا حنا يوسف التريزي الذي
ابن المتوفى يوسف بن عوض من المحروسة وهو الوكيل الشرعي التوكيل المطلق فيما
سما في عن المرأة مرسينة الذمية بنت المتوفى الياس ميمون عبد الله من صيدا بالديار
الشامية المعروفة بنوجة المتوفى الخواجه يوسف السمان الصادرة له الوكالة المذ كورة
من الموكلة المذ كورة شفاها لدية بالجلس بحضور شاهدي المعرفة لهما همامتي خليل
الصانع الذي والخواجا فرج التريزي الجميع مقيمون ببندر الرقازيق شرقية على كل من
الخواجا ناعوم السمان الذي وأخيه مشيقة الخواجا حنا السمان الذي كلاهما تاجر
بالبندر المذ كور وحاضر معه بالجلس ولدى المتوفى الياس السمان ابن المتوفى انطون
السمان من حلب بالديار الشامية الثابت معرفتهما أيضا بشهادة من ذكر القاشم كل
منهما عن نفسه وبملاحة لهما الخواجا ناعوم من الوصاية الشرعية المختارة على بنتي
أخيه مشيقة المتوفى الخواجا يوسف السمان المذ كور من قبل أخيه المذ كورهما مختارة

وابدية القاهرة تان عن درجة البلوغ الى الحكم المعين والمشروح بالاعلام الشرعي
المسطر من هذه المحكمة المأثور خفاية ذى القعدة سنة ٨٥٠ بان موكلة المدعى المذكورة
تستحق قبل زواجه المتوفى الخواجا يوسف السمان التاجر كان ببنددر الزقازيق ابن
المتوفى الياس السمان ابن المتوفى افطون السمان المذكور بمبلغ قدره ثلثمائة
جنيده افرنكي ذهبنا بتسعة وعشرين ألفا ومائتين وخمسين قرشا صافا على وجه
القرض الشرعي اقترض ذلك منها من مالها حال حياته وصحته واستهلكه في مصالحه
وشؤون نفسه وبقي ذلك في ذمته لها الى ان توفي عنها وعن بنتيه منها المذكورة بنت
واخوته اثنتاه المدعى عليهم - ما والمرأة سوسانه الغائبة الآن بحلب المذكورة فقط من
غير شريك لهم ولا حاجب شرعي بمقتضى الاعلام المحكي تاريخه اعلاه وانها استحقته في
تركته لمحد الآن وان المورث المذكور قد أقر بذلك لدى بيعة في صحته وسلامته وبطلب
المدعى الوكيل المذكور بماله من التوكيل اثبات ذلك على المدعى عليهم وحياسة
مثل المبلغ المدعى به من تركه المورث المذكور التي تحت أيديهم - ما ليحوزها لوكلته
المذكورة بوجه الشرعي ويسال سؤال المدعى عليهم المذكورين عن ذلك فستل
من المدعى عليهم - ما المذكورين عن ذلك فاجابا بالاعتراف والتصديق على وفاة شقيقتهما
الخواجا يوسف السمان المذكور عن ورثته المذكورين اعلام فقط من غير شريك لهم
ولا حاجب شرعي والجحد والانسكال دعوى المدعى الوكيل المذكور بالمبلغ المرقوم
قائلين ان اقرار شقيقتهما المذكور بالمبلغ المذكور لزوجته المذكورة كان في مرض
المرتوانه من وقت الاقرار المذكور وهو مريض لم يخرج من منزله مطلقا حتى مات
فيه أى انه لم يخرج من منزله لقضاء أشغاله وحوائجه ولا للسوق ولا للحارة التي فيها
منزله أيضا كعادته ثم في يوم الاثنين ٢١ ربيع الاول سنة ١٢٨٧ حضر المدعى
الوكيل المذكور والمدعى عليهم المذكوران وبطلب البيعة من المدعى الوكيل التي
ثبتت دعواه امثال وأحضر الخواجا أيوب بسبازوغلى التاجر ببنددر الزقازيق وسئل
عما يعلمه ويشهده فاجاب بانه قبل تاريخه والخواجا يوسف السمان مريض وفي منزله
جمع جمعا ومن جملة هو واشهد على نفسه في المنزل سكنه بعد انتقاله من أودة الى أخرى
في المنزل المذكور ان عنده وفي ذمته الى زوجته الموكلة المذكورة ثلثمائة جنيده
افرنكي وتحدد بذلك سند باختتام المحضرين يشتمل المبلغ المذكور وغيره وبقي الخواجا
يوسف المرقوم في مرضه المذكور في المنزل سكنه الى أن توفي وانه قبل الاشهاد وبعد ذلك
يخرج من المنزل الى الحارة ولولا الى السوق لقضاء أشغاله كما كان أولا قبل مرضه وانما
وقت الاشهاد كان سليم النطق والعقل هذا ما يعلمه ويشهده ثم أحضر المسكرم عوضا
داود التاجر ببنددر الزقازيق وسئل منه عما يعلمه ويشهده فاجاب بانه بطلبه في منزل
الخواجا يوسف السمان التاجر كان ببنددر الزقازيق توجه فوجد الخواجا المذكور مريضا

ربيع الأول سنة

و جمع غيره معه وانتقل الخواجا المرقوم من أودة لاخرى وأشهد على نفسه ان عنده وفي
 ذمته الى زوجه الموكلة المذ كورة مبلغا قدره ثلثمائة جنيهه افرنكي دينا وتحرر
 بذلك وبغيره مما قاله سند باختام المحاضرين وبقى الخواجا يوسف المذ كور في مرضه في
 المنزل سكنه الى ان توفي وانه قبل الاشهاد وبعد لم يخرج من المنزل ابد القضاء أشغاله
 كعادته أو لا قبل مرضه وانما وقت الاشهاد كان صحيح النطق والعقل وموته في مرضه
 المذ كور الذي كان فيه قبل الاشهاد وبعد لم يشف منه بعد الاشهاد هذا ما يعلمه
 ويشهده به وزاد أيضا الخواجا أيوب ان موت الخواجا يوسف السمان في مرضه الذي كان
 فيه قبل الاشهاد وبعد لم يشف منه بعد الاشهاد وان المبلغ المذ كور دين للزوجة
 كقول زوجها المذ كور وقت الاشهاد يعلم ذلك ويشهده به ثم أحضر حسنا خلية التاجر
 في القطن بندر الرقازيق وسئل منه عما يعلمه ويشهده فاجاب بان الخواجا يوسف
 السمان كان مريضا في المنزل سكنه وبتوجهه مع غيره عنده بالمنزل انتقل من أودة
 لاخرى بالمنزل وأشهدهم على نفسه ان عنده وفي ذمته الى زوجه الموكلة المذ كورة مبلغا
 قدره ثلثمائة جنيهه افرنكي وتحرر بذلك وبما أشهده به سند باختام المحاضرين
 وبقى الخواجا يوسف المذ كور في مرضه في المنزل حتى مات في مرضه الذي هو فيه قبل
 وبعد الاشهاد المذ كور وانه من وقت مرضه في المنزل لم يخرج منه الى السوق ولا لقضاء
 أشغاله كما كان أولا حتى مات فيه ووقت الاشهاد كان صحيح النطق والعقل وهذا
 ما يعلمه ويشهده به ثم أحضر الخواجا رفايل جرجس المقيم ببندر الرقازيق وسئل
 منه عما يعلمه ويشهده فاجاب بانه لما توجه بالمنزل سكن الخواجا يوسف السمان مع
 غيره وجده مريضا في المنزل وانتقل لهم من أودة لاخرى في المنزل وأشهدهم ان عنده وفي
 ذمته الى زوجه الموكلة المذ كورة مبلغا قدره ثلثمائة جنيهه افرنكي دينا وتحرر
 بذلك وبما أشهده به سند باختام المحاضرين وبقى الخواجا يوسف المذ كور في
 مرضه بالمنزل الى ان مات في المرض المذ كور وانه قبل وبعد الاشهاد المرقوم لم يخرج
 من المنزل خارجا عنه لالسوق ولا لقضاء أشغال مرضه وانما وقت الاشهاد كان صحيح
 النطق والعقل هذا ما يعلمه ويشهده فطلبت منه بيعة اخرى فمهر عن اقامتها عجزا كليا
 فسا الحكم (اجاب) صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة المسطرة بهذه الشقة والحكم
 الشرعي فيها انه لا يقضى للمدعي بما ادعاه من الدين لموكلته في تركة زوجها بشهادة الشهود
 المذ كورين على الوجه المسطور وله تخليف المدعي عايم ما ائمن الشرعية والله تعالى اعلم
 (سئل) بافاداة وارادة من مجلس الاحكام في ٢١ ربيع الاخر سنة ١٢٨٧ مضمونها هذه
 الافاداة وردت من مجلس استئناف اسكندرية في ٢٨ الماضي ومعها اعلام شرعي
 يشتمل على مادة قتل شخص يسمى مبارك محمد ابي عبد الكريم من عربان الاخارسة مرغوب
 اطلاقه حضر تكم عليه واعطاء الجواب بما يتراعى فلزم شرحه والاعلام من طيه تؤمل

الاطلاع عليه والجاه وبه عما يتراعى لدى حضرة كرم وهذا كما رؤى ومضمون الاعلام
 انه بمجاس المنصورة بحضرة حضرات رئيسه واعضائه ومفتيه ادعى جاد محمد عبد الكريم
 ابن المكرم محمد عبد الكريم بن المرحوم عبد الكريم محمد بن عربان الاخارسة المقيم
 باراضي ناحية الرماقي بمديرية الشرقية القائم فيما سيذكر فيه ادناه بطريق وكالة
 الشرعية عن كل من والديه هما محمد عبد الكريم ابن المرحوم عبد الكريم محمد بن
 المرحوم محمد المذكور اعلاه وزوجته المرأة سالمة بنت المرحوم محمد بن المرحوم سالم
 وعما والدا المرحوم مبارك المذكور في الاخرة وذكره عن المرأة سالمة بنت المرحوم
 اسمعيل ابن المرحوم ابي زائد زوجة مبارك المذكور في الاخرة ذكره الوكيل العامة
 المطلقة المفوضة لقوله ورأيه وقوله ليقوم مقام أنفسهم في الدعوى والمخصوصة بقتل
 مورثهم المرحوم مبارك المذكور وذلك بموجب اعلام شرعي محرر من محكمة الزفازيق
 مؤرخ في يوم الاثنين ثامن شوال سنة ١٢٨٦ ممول بختم نائب الشرقية على المحاضر معه
 بالجلس عود عباد ابن المكرم عباد عوض ابن المرحوم عوض أحمد من عربان
 الاخارسة المقيم ببرقطة بمديرية الشرقية ان في ١٠ ذي الحجة سنة ١٢٨٥ كان المدعي هذا
 مع شقيقه مبارك المذكور جالس في حرم الكائن ببرقطة بارض الصفاية
 فسمع المدعي مع شقيقه مبارك المذكور مشاجرة فقام مع أخيه مبارك المذكور
 وتوجه الى جهة المشاجرة لينظرها فقبلاهما المدعي عليه هذا فساله مبارك شقيق
 المدعي عن المشاجرة فرد عليه المدعي عليه بالثتم فشتمه مبارك المذكور فسا كان من
 المدعي عليه هذا الا ضرب مبارك شقيق المدعي هذا ببارودة كانت معه معمرة
 بالرصاص والبارود همدادعدوانا فخرجت منها الرصاصة بضرب المدعي عليه هذا
 همدادعدوانا في مبارك المذكور واصابت الرصاصة في كتفه الايمن من خلف وخرجت
 من كتفه الايسر من امام وانها جرحته وسال منه الدم فوق مبارك المذكور على
 الارض ومات لوقته بسبب ذلك وكان ذلك في اليوم المذكور في وقت الظهر في ارض
 الصفاية المذكور كورة الغير يملو كة لاحد وان الوارث لمبارك المذكور والداه
 وزوجته المذكورون وبناته صائمة ومباركة القاصر تان عن درجة البلوغ المرزوقتان
 له من زوجته سالمة المذكور المشمولتان بولاية جد همدالا بهما محمد عبد الكريم أحد
 الموكلين المذكورين اعلاه وابلا وارث له سواهم وان والديه وزوجته وكلا المدعي
 المذكور في مطالبة المدعي عليه هذا بذلك والمخاصمة والمرافعة معه في شان ذلك الوكالة
 العامة المطلقة المفوضة لقوله ورأيه وقوله حسبما هو محرر بالاعلام الهيكلي تاريخه
 اعلاه وبطالب المدعي المدعي عليه هذا بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويساله جوابه
 عن ذلك سئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بتركيل محمد
 عبد الكريم وزوجته المرأة سالمة والدي مبارك المدعي بشانه والمرأة سالمة زوجة مبارك

المذكور للمدعي المذكور في الدعوى عليه بقتل مورثهم المذكور واتكروا ما عدا ذلك
 وجمعه جدا كليا فطلب من المدعي بينة تثبت دعواه فاحضر حجارا محمدا بن
 المرحوم محمد بن نجم ابن المرحوم نجم بن عربان الاخارسة المقيم باراضي منية فضالة
 واستشهد بما يعلمه في ذلك بطلب المدعي هذا فشهد على انفراد في وجه المتداعين
 انه كان متوجها مع العربان الى الشام في شهر ذي الحجة سنة ١٢٨٥ وفي عاشر ذي الحجة
 المذكور اعلاه كان مقيما مع العربان بارض برقراطية بحوض الصفاية المذكور فسمع
 مع المدعي هذا وأخيه مبارك المدعي بشانه مشاجرة فقاموا الى نظرهم وافقوا بلهم عودة
 المدعي عليه هذا فساله مبارك المدعي بشانه عن المشاجرة فردد عليه المدعي عليه هذا
 بالستم فستتمه مبارك المذكور فسا كان من المدعي عليه هذا الا ضرب مبارك ابن
 عبد الكريم ابن المرحوم عبد الكريم محمد بن محمد بن عربان الاخارسة المدعي بشانه
 شقيق المدعي هذا ببارودة كانت معه معمورة بالرصا ص والبارودة هذا فاضرب
 المدعي عليه هذا فادعوا في مبارك المذكور فخرج منها رصاصة أصابت مبارك
 المدعي بشانه في كتفه الايمن وخرجت من الايسر وانها جرحته وسال منه الدم فوقع على
 الارض ومات لوفته بسبب ذلك وان ذلك كان في ظهر اليوم العاشر في شهر ذي الحجة
 سنة ٨٥ المذكور اعلاه بارض الصفاية المذكور اعلاه وان الوارث لمبارك المذكور
 والداه هما محمد بن عبد الكريم محمد بن محمد وزوجته المرأة سالمة بنت المرحوم
 محمد سالم والمرأة سالمة بنت اسمعيل بن أبي زائد زوجة مبارك المذكور وبنتاه مناهما
 صائغة ومباركة القاصرتان عن درجة البلوغ من غير شريك وانه لا وارث له سوى ورثته
 المذكورين وان والديه وزوجته المرأة سالمة المذكورين اعلاه وكلا المدعي هذا
 في الدعوى على المدعي عليه هذا بقتله لمبارك المدعي بشانه والمخاصمة والمرافعة معه في
 شأن ذلك الوكال العامة المطلقة المفوضة اقرار له ورأيه وفع له وقبول منهم التوكيل
 المذكور لنفسه واحضر سليمان مصلح ابن المكرم مصلح محمد ابن المرحوم محمد بن
 عربان الاخارسة المقيم ببرقراطية واستشهد بما يعلمه في ذلك بطلب المدعي المذكور
 فشهد منفردا بمواجهة المتداعين المذكورين مثل شهادة الاول حرفا بحرف فعند ذلك
 ذكر المدعي عليه ان الشاهد الثاني ابن عم المدعي والشاهد الاول من الجماعة الذين
 حصلت منهم المشاجرة فعرفنا المدعي عليه ان ما ذكر في الشاهدين المذكورين لا يقدح
 في شهادتهم ما شرعا فطلب من المدعي تزكية الشاهدين المذكورين فوعدا بحضورها
 وانصرف في يوم الاحد الخامس ذي القعدة سنة تاربخه ادناه ثم في يوم تاربخه ادناه حضر
 بالجناس المشار اليه كل من محمد بن عبد الكريم وزوجته المرأة سالمة هذا والد مبارك
 المدعي بشانه والمرأة سالمة زوجة مبارك المذكور الموكلين المذكورين للمدعي المذكور
 في هذا التداعي الثابت معرفته بمشاهدة كل من الشاهدين المذكورين اعلاه

و بشهادة شهود اتزكية الا في ذكرهم و صدقوا على صحة ما هم مشروحا اعلاه و طلب
منهم تزكية الشاهدين المذكورين فاحضروا كلا من حسن بن عبد الرحمن ابن
المرحوم عبد الرحمن عيسى ابن المرحوم عيسى و سالم بن ابي ساهي ابن المرحوم سالم
ابن المرحوم سالم و مصلح بن محمد ابن المرحوم محمد عبد الكريم ابن المرحوم عبد الكريم
و ابراهيم بن موسى ابن المرحوم موسى بن علي ابن المرحوم علي بن عربان الا خايسة كل
منهم المقيم بقرطبة و استشهدوا بما علمونه فشهد كل واحد منهم على انفراد سراً
و علناً بان كلا من الشاهدين المذكورين عدل مقبول الشهادته فعد ذلك عتقنا
الموكلين المذكورين بحضور وكيلهم المدعي المذكور الحاضر معهم و مجلساً انه ثبت
قبل المدعي عليه هذا المبدأك موثق الموكلين المذكورين اعلاه و دعاة و اظانوا ان الموكلين
ان يقتضوا من المدعي عليه هذا او ينفوا عنه ما يحجنا و على الالية و كررنا ذلك على
الموكلين المذكورين المرار العديدة فلم يطلبوا الا القصاص و طلبوا الحكة به فعند ذلك
حكما على المدعي عليه هذا بالقصاص بطالب الورثة المذكورين لهم حكماً شرعياً
تحريراً في يوم الاحد ثمان في عشر ذي القعدة سنة ست و ثمانين و مائتين و الف و لما تلى
هذا الاعلام على حضرة مفتي أفندي اسكندرية أجاب بأنه حيث ان الحكم المذكور
بهذا الاعلام لا بالقصاص و هو من أعظم المواد الجسيمة في تناسب عرض هذا الاعلام على
حضرة مفتي أفندي المهر و سعة اعطى عنه الجواب بما يترتب من حضرة (أجاب) صرح
علماً و ثابان للبحار القود قبل كبراهم غار الا اذا كان الكبير اجنبياً من الصغير فيثبت
ثبت ائتمار العمدة بالوجه الشرعي يكون للورثة الكبار المذكورين أن يقتضوا من
القاتل حيث لا مانع انما يلزم احقة الحكم بذلك سبق الحكم بالوفاة و انحصار الارث في الورثة
المذكورين بوجهه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) عن دعوى من قاضي انبابة
دعوتها ادعى و هبة سلمان ابن المرحوم علي سلمان بن عبد القادر سلمان من أهالي
ناحية وراق العرب بالقسم الاول بولاية الجيزة على خصميه الحاضرين معه بالمجلس
هم ادر يش العشري هذا ابن فرج العشري و حسن النشوق هذا ابن علي من أهالي
ناحية كفر الشوام بانبابة كل منهم بالقسم الاول بولاية الجيزة بعد ثبوت معرفتهم عيناً
واسمها بالوجه الشرعي ثبوتاً شرعياً فائلاً في دعواه المدعي المذكور انه في شهر ربيع
الآخر سنة ١٢٨٣ استحق بذمة المدعي عليه الاول مبلغ اقداره أربعة عشر ألف
قرش عبارة عن مائة و أربعين جنيه مصر يا ذهباً صنف عين وفي التار يخ المرقوم
اعلاه استحق بذمة المدعي عليه الثاني مبلغ أربعة آلاف قرش عبارة عن أربعين
جنيه مصر يا ذهباً صنف عين بسبب القرض الشرعي كما اقتضوا ذلك منه واستهلكه
في شؤون انفسهما و يطالبان بما يبدل المبلغ المرقوم و تسليمه له ليحوز له نفسه بالوجه
الشرعي و يسأل جوابهما عن ذلك فـ سئل من المدعي عليه ما هذين المذكورين اعلاه

١٢٨٧

عن ذلك فاجاب بالانكار في ذلك وجدها بجدا كايما في هذا كالفنا المدعى المد كور بيينة
تثبت دعواه المد كورة على الوجه المستطوف وعوده وعضو حاضر كلاً من الشيخ محمد
الغنيمي بن حودة وأحمد عجاج الا كوح بن مصطفى الا كوح من أهالي ناحية كفر
الشوام بانبابة كلاهما فشهد كل منهما على انفراده بعد استشهاده بمواجهته المدعى
عليهما هذين المد كورين اعلاه بان في شهر ربيع الآخر سنة ١٢٨٣ اعترف درويش
العشيري المدعى عليه هذا الاول بان المدعى استحق بدمته مبلغ أربعة عشر ألف قرش
عبارة عن مائة وأربعين جنيها مصر يا ذهباً صنف عين واعترف حسن النشوق المدعى
عليه هذا الثاني بان المدعى المد كور استحق بدمته مبلغ أربعة آلاف قرش عبارة
عن أربعين جنيها مصر يا ذهباً صنف عين بسبب القرض الشرعي كانا اقترضا ذلك
منه فهل تركي هذه البينة ويقضي على المدعى عليهما بمقتضاها حيث كان الحال ما ذكر
أم كيف (اجاب) في الهندية من الباب الثاني فيما تصح به الدعوى مانصه ويدكر
في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك الى حاجة نفسه ليسير ذلك ديناً عليه
بالاجماع وكذلك يذكروا في دعوى القرض انه اقترض كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة
انتهى وهذه الصورة لم يصرح فيها بقبض القرض من ماله ولا بد من ذلك وينبغي أيضاً
التصريح في شهادة الشهود على الاقرار انه اقترض ما لا بد منه على طريقة النسي أو على
سبيل الاحتياط على قول فيقتضي استئناف القضية وتتميم اللازم ليصح الحكم فيها
والله تعالى أعلم (سئل) باقادة من مديرية الشرقية مؤرخة ٢٨ جمادى الاولى سنة ٨٧
محرومة على شقة ملصوقة بصورة المرافعة المعطى عليها الجواب السابق من هذا الطرف
بتاريخ ٢٢ ربيع الاول سنة ٨٧ المسطر في هذه الفتاوى في كتاب المحاضر في هذا التاريخ
بناء على ما تحرر من قاضي الشرقية في ٢٨ الشهر المذكور للدورية بطالب ارسال هذه
الشقة والمرافعة الاولى لهذا الطرف للاستفهام عما يقتضيه الحكم الشرعي فيها حيث
كانت هذه الشقة تابعة للمرافعة الاولى وصورة ما تحرر هذه الشقة تابعة تداعي
الخوارجا يوسف التريزى الوكيل عن المرأة ترسينه على كل من الخوارجا عوم السمان
واخيه شقيقة الخوارجا المنسوخة بالشقة طيه ثم في يوم الاربعاء ٢٧ جمادى
الاولى سنة ١٢٨٧ حضر كل من الموكلة المد كورة مع المدعى عليهما المد كور بن
وعرفت موكلة المدعى ان عندها بيضة تشهد لها بدعوى كياها المد كور عن اخلاف
من احضرها وكيلها ولا فطمت منها فامثلت واحضرت الحاج عبد القادر خليلا النجار
المقيم بالقاهرة ابن المرحوم خليل بن محمد من غزوة بالديار السامية وسئل منه عما
يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليهما بقوله اشهدانه من منسقين كنت
شعلاً لا بطرف المتوفى الخوارجا يوسف السمان الذي الشامي وقال لي اشهدان عندي وفي
ذمتي الى زوجتي هذه المحاضرة بالمحاضر ثلثمائة جنية اقرنكي على وجه القرض

الشرعى اخذتها منها من مالها وصرفتها في مصالح نفسى وكان وقت ذلك في الصحة والسلامة طائعا مختارا وانه لم يكن مريضاً بل كان يقضى ما يتعاقب به في المنزل ويتوجه الى السوق ويرجع هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضرت الخواجه زقاش - ديد التاجر ببندر الزقازيق ابن المتوفى شديداً بن نصر الله من الزوق بالديار الشامية وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليهم ما انه من منذ سنتين طالبه الخواجه يوسف السمان الذي التاجر كان بالزقازيق وقال له اشهد ان عندي وفي ذمتي الى زو جتي هذه الحاضرة بالجلس مبالغ قدره ثلثمائة جنيه افر نكي على وجه القرض الشرعى اخذته منها من مالها وصرفه في مصالحه وان ذلك صدر منه وهو في الصحة والسلامة هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضرت الخواجه اسليم شديداً التاجر ببندر الزقازيق ابن المتوفى شديداً الجوس بن نصر الله من الزوق المذكورة وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليهم ما بقوله اشهد انه من مدة تزيد على سنتين طالبه الخواجه يوسف السمان التاجر كان ببندر الزقازيق واشهده على نفسه وهو في الصحة والسلامة ان عنده وفي ذمتي الى زو جتي هذه الحاضرة بالجلس مبالغ قدره ثلثمائة جنيه افر نكي على وجه القرض الشرعى اخذته منها من مالها وصرفه في مصالحه هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضرت الخواجه اسعد دميان التاجر بالزقازيق ابن المتوفى دميان حنا ابن سلامة من شبلنجة وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليهم ما بقوله اشهد انه من منذ سنتين وكسور أرسل له الخواجه يوسف السمان التاجر كان بالبندر وقال له ان عندي وفي ذمتي الى زو جتي هذه الحاضرة بالجلس مبالغ قدره ثلثمائة جنيه افر نكي على وجه القرض الشرعى اخذته منها من مالها وصرفته على نفسي وهو بكامل الصحة والسلامة هذا ما يعلمه ويشهده (اجاب) شهادة الشهود المذكورين على الوجه المستطوع قاصرة فلا يقضى بها نعم لو صدرت الشهادة مستوفية لا قصور فيها ولم يكن هناك مانع من قبولها فانه يقضى بها بعد بين الاستظهار والتركية الشرعية على انه كان ينبغي في الدعوى التصريح بذكر القبض في جانب القرض والطوع في جانب الاقرار خروجاً من الخلاف في أن ذكر الطوع لا بد منه أو على سبيل الاحتياط والله تعالى اعلم وسيأتي بيان وجه القه ورالمشار اليه هنا في جواب سؤال في هذه الترجمة بعد هذا من هذه الفتاوى بتاريخ ١١ جمادى الآخرة سنة ٨٧ (سئل) بافادة واردة من مديرية الشرقية في ٧ ج سنة ١٢٨٧ شرحاً على مرافعة تقدم ورودها دفعتين من طرف حضرة قاضى الشرقية وهما واردتان في هذه الفتاوى في كتاب المحاضر ثابتهما بافادة من المديرية في ٢٨ ج سنة ٨٧ وكتب عليها الجواب اللازم بتاريخ غاية جمادى الاولى سنة ١٢٨٧ قبل هذا مضمونها طالب الجواب عما ورد الا ان من حضرة القاضى المذكور وصورة ما ورد من حضرته الا ان في يوم الخميس ٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٧ حضر كل من المدعى

والمدعى عليه - ما المذكور بن وطالب من المدعى به يئسة أخرى فامتثلت واحضرت
 الخواجا يوسف مكلف التاجر بالزقازيق ابن الخواجا شمسو ومكلف من مالطة وسئل
 منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليه - ما بقوله اشهد ان الخواجا يوسف
 السمان التاجر كان بالزقازيق ابن الخواجا الياس السمان بن انطون السمان المحلي
 أقربله من مدة سنتين وكسور وهو في الصحة والسلامة ان عنده وفي ذمته الى زوجته
 مرضيه هذه الحاضرة بالجلس مبلغا قدره ثلثمائة جنيهه افرنيكي ذهب بعينا على وجه
 القرض الشرعي بعهده منها من مالها وصرفه في مصالح نفسه وكان ذلكا عن طوع
 واختيار منه - هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضرت المذمومة لمجر جس حبيبا الذي ابن
 المذمومة حبيب صربامون كاتب الدفترخانه بمديرية الشرقية ابن صربامون من طوخ
 النصراني منوفية وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليه ما بقوله
 اشهد ان الخواجا يوسف السمان التاجر بالزقازيق كان ابن الياس السمان بن انطون
 السمان أرسل له من مدة سنتين وكسور بتوجهه اليه فوجد بطرفه جلة اشخاص
 وباقامته معهم قال له الخواجا يوسف السمان المذكور اشهد ان عندي وفي ذمتي الى
 زوجتي هذه الحاضرة بالجلس مبلغا قدره ثلثمائة جنيهه افرنيكي اخذته منها على وجه
 القرض الشرعي من مالها وصرفته في مصالحها وانما مقر بذلك وبقبض هذا المبلغ
 منها كما ذكره في وقت ذلك في الصحة والسلامة طائعا مختارا - هذا ما يعلمه ويشهده
 وبجرت عن اقامة غيره - ما عجزا كليا (أجاب) لعل حضرة القاضى لم يتامل في الجواب
 المعطى ثانيا من هذا الطرف المؤرخ غاية جاسنة ٢٨٧ الذي من ضمنه انه ينبغي في
 الدعوى التصريح بك القرض في جانب القرض الخ وأما القصد والذي في الشهادة
 السابقة فن جهة عدم كرسب الميت المقر فقد زال في شهادة الشاهدين الآخرين
 وبقي وجه آخر وهو عدم تعيين الجنيه فان كان لفظ الجنيه الا فرنيكي لا يطلق
 الا على الجنيه الانجليزى الذى عين المدعى مبلغ قروضه في الدعوى فلا يضر حينئذ عدم
 التعيين من الشهود وان كان يطلق قارة أو من بعض الناس على غيره مثل الجنيه
 المسكوفى والبيدنتويكون في شهادة الشاهدين المذكورين أخيرا فصور من هذا الوجه ايضا
 ويكون من باب الاقرار بالجهول فيرجع في بيانه الى الورقة فان بينوه بنوع من الانواع
 يلزمهم دفعه والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من وكيل تفتيش أقاليم جبلية مؤرخة
 ١٥ ج سنة ٨٧ ومعه اعلام من قاضى من نفيس وافادة من حضرة قاضى المنية واوداق
 قضية امرأتين شقيقتين ادعتا على ورثة آخرين بمثل لمورقيهما واثبتا ذلك وحكم
 لهما بمقتضى الاعلام المذكور ثم دعا الحال لاحالة القضية على قاضى المنية لنظرها
 لوجه بدأ فوردت افادة القاضى المذكور في ٨ الشهر المذكور معها شقة ويريد
 الاستفهام عن الحكم الشرعى في هذه المسئلة ومضمون اعلام قاضى من نفيس المؤرخ

غرة امشيرة سنة ٨٦ قبطية انه حضرت جنيانه بنت رزق الله صليب سليمان وشقيقته احنونه
 وادعتا على الحاضرين معهما جنيانه بنت عبد الملك فلتيوس وغبريال وشقيقته نورولدا
 جرجس غبريال الكبس ان والديهما رزق الله صليب سليمان المذكور توفي من منذ عشرين
 سنة عنهما وعن زوجه مريم بنت صليب يوسف وعن ابن اخيه الشقيق نصر الله حنا
 صليب الجسد الجامع لا وارث له غيرهم ثم توفيت زوجته المذكورة عن بنتيها المدعيتين
 واخيها الشقيق عبد المسيح صليب لا وارث لها غيرهم وهو يملك منزلا بالناحية المذكورة
 بالجهة القبلية منها بدر ب يعرف الا ان بدر ب الكبس محدودا بحدود أربعة البجري
 المنزل المتروك عن جرجس طينة والغري المنزل المتروك عن جرجس غبريال الكبس
 والقبلي بعضه المنزل المتروك عن توادر وسوما وبعضه المنزل المتروك عن حنا خايل
 وبعضه منزل سمعان عبيد النجار والشرقي الدرب المعروف بدرب الكبس السابق
 ذكره وقبراطا واحد في منزل آخر بالدرب المذكور وكر حدوده الاربعه مع القصور
 في الحدود ايضا ثم قال وذلك جميعه تحت يد المدعي عليهم المذكورين ويطالبونهم به لما
 ولباق الورثة المذكورين فسل المدعي عليهم عن نسب وسبب ورائة المدعيتين وحصر
 الارث فيما ذكرناه فهدقوا على ذلك فطلب من كل بيتة تشهد بوضع يد المدعي عليهم على المنزل
 والقبراط المذكور من فاحضرنا شاهدين شهدا بوضع ايديهم على ما ذكر بالحدود
 المذكورة وعدلنا سراسر شخص آخر وسئل المدعي عليهم عن الدعوى المذكورة فأنكروها
 وادعوه ملكا لهم ولشركائهم بالارث عن مورثهم جرجس غبريال الكبس المتوفي عن
 زوجته جنيانه بنت عبد الملك فلتيوس واولاده غبريال ونور المدعي عليهم وست وسيدة
 لا وارث له غيرهم فطلب من كل بيتة تشهد له بدعواه فجهز المدعي عليهم عنها واحضرت
 المدعيتان شاهدين شهد كل واحد منهما بان جميع المنزل المذكور اولا والقبراط في
 المنزل الاخر ملك لرزق الله صليب سليمان مورث المدعيتين توفي وهو يملك كره وذا
 حدودهما المذكورة وزكياسرا وعلنا بشهادة شخصين وحلف المدعيتين اليمين على
 ثبوت دعواهما وحكم بان لاحق للمدعي عليهم في ذلك وان الحق للمدعيتين ومن معهما
 على فرائض الله تعالى لزوجته مريم بنت صليب يوسف الثمن ولبنتيه جنيانه وحنونه
 الثلثان وما بقي لنصر الله حنا صليب وبوفاة الزوجه عن بنتيها المذكورتين واخيها
 الشقيق عبد المسيح صليب لبنتيها في حصتها المذكورة الثلثان والشقيقه الثلث الباقي
 منها وأمر المدعي عليهم بتسليم نصيب المدعيتين لهما ويقتضي نصيب الورثة بايديهم لوقت
 الطلب وصورة افادة قاضي المنية المؤرخة ٧ ج سنة ٨٧ مما تبديه محضرة استاذنا مفتي
 المحنفة بالديار المصرية دام اقتباس الاعباد من ابوارها انه حضر على يد قاضي منسقيس
 بقرب المنية امرأتان شقيقتان وادعتا على جماعة من تلاميذهم متروكا عن والدهما
 رزق الله صليب سليمان المتوفي عنهما وعن زوجته والديهما وعن نصر الله ابن اخيه

الشقيق فقط وتوفيت بعده زوجته عنهما وعن أخيها الشقيق غبداً المسيح صليب و بعد
استيلاء الدعوى شرعاً وسؤال المدعى عليهم انكروها وادعوه ملكاً عن مورثهم
جرجس غير يال الكبس المتوفى عنهم وعن غيرهم وعجزوا عن اثبات دعواهم واثبت
المدعيان دعواهما بالبينّة الشرعية وحكم القاضي بكون المنزل حقة للمدعيتين ومن
معهما ثم بعد هذا الحكم أراد المدعى عليهم ان يدفعوا الدين بالدعوى المدعيتين ووكلا
في ذلك عنهم عبد الملك حنا من أبي برقا ص توكيلاً لشرعيائنا بابتداء دعوى مال رد كرفي
وجهه بنقي رزق الله صليب المذكورين ان هذا المنزل المدعى في شأنه سابقاً وذكر حدوده
تفصيلاً كان يملك ثلثه صليب سليمان الكبس وكان ثلثه ملك لابن أخيه لاييه
شهوده بن جرجس بن سليمان وفصل الورثة وبين الانصباء طبق الشرع المجردى
فأفاد ان مجموع مال رزق الله مورث المدعيتين ثمانية قراريط بالارث والشراء وانه مات
عن زوجته وبنتيه وعن أخته الشقيقة فها هو وزوجته الثمن قيراط وبنتيه الثلثان
خمس قراريط وثلث قيراط و بقياس المنزل بالذراع المصري وجد خمسة مائة ذراع
وأربعة وثلاثين ذراعاً ثلثها مائة وثمانية وسبعون ذراعاً وثلثان من ذراع باعت كل
واحدة من المدعيتين لجرجس الكبس مورث المدعى عليهم ستين ذراعاً من كل ستين
خمس وأربعون قرشاً وباعت والدتهم قبل موتها لجرجس المذكور اثنين وعشرين ذراعاً
وثلاثي ذراعاً بسبعة عشر قرشاً كل ذلك شائع في المنزل المذكور غير متميز وبحسب ما سبق
من حصة كل واحدة من المدعيتين حصتها تسعة وخمسون ذراعاً وثلث ومبيعه استون
ذراعاً وخص والدتهما بحسب حصتها السابقة اثنان وعشرون ذراعاً وربع ومبيعهما
اثنان وعشرون ذراعاً وثلثان فبكل من الشقيقتين باعته ثلثي ذراعاً زائدة على حصتها
وباعت والدتهما عشرة قراريط من ذراع زائدة عن حصتها وكان المنزل المذكور أرضاً
مشحونة بالآتربة فبناه جرجس الكبس المذكور من مدة ثلاث وعشرين سنة هذا
ما ذكره وكيل الدافعين في دفعه وطلب سوال المدعيتين في ذلك وبسؤالهما اجابتا ان
المنزل المذكور ملك والدتهما رزق الله صليب سليمان وعجهما احنا صليب سليمان
لكل واحد منهما النصف وان رزق الله صليب توفي عن زوجته مريم وبنتيه
المدعيتين جميانه وحنونه وأخته الشقيقة فرنسيه وتوفي قبله أخوه حنا المذكور عن
ولده نصر الله الغائب فقط وان ذكرنا ابيع المذكور رأساً منهما ومن امهما قبل وفاتها
واعترفتا ببناء جرجس غير يال الكبس للمنزل المذكور جميعه فلحقه ول البنات من جرجس
المذكور القاطع لحق الاسترداد في البيع الفاسد طالبت بينة من الوكيل المذكور تشهد
بما ادعاه فاحضر بينة شهدت بالبيع المذكور منهما ومن امهما كما سبق شهادة شرعية
وانتهى الامر الى هنا فذكر المدعون عن يد قاضي منسفين ورثة لمورثهم رزق
الله ثم غير بعض الورثة فيما قالوه عندنا فهل لا يوجب ذلك شيئاً في دعواهم اذ لم يترقب

عليه نقص في النصيب المدعى بالارث وهل اقر او المدعيين بان المنزل ملك ابيهم
وعه - م - حنا صايب - م - ناصفة بعد ذكرهما عند القاضي منسقيس انه ملك ابيهما فقط
لا يعد تناقضا لما في الهندية بالآخر سطر من غرة ٤ من الجزء الرابع ورسمه بطع آخر غرة
٢٤ رجل ادعى على آخر نصف دار معين ثم ادعى به ذلك جميع الدار لا تسع وعلى
القاب تسع كما في الخلاصة ومما عني سمعها حينئذ هل معناها انها تسع في النصف
فقط وياخي كلام المدعيين فيما سواه أو غير ذلك وفي الانقروية وهما مشاهرة ١٦٤
من كتاب الدعوى من الجزء الثاني في تفصيل في هذه المحادثة تميل النفس الى مراجعته مع
ما في الهندية والدفع المحاصل من المدعى عليهم انما هو في البعض بعد الدعوى بالكل
كما في الاعلام مع قول الدافع ان المدعيين وأمه - م - لا يمكن ان يزيد عما به من وقت تصديقه
لذلك كما سبق فلهل هذا الدفع صحيح أم لا وهل اهمته ما خذ مما ذكره الطحطاوي أول
باب الدفع عن الاختيار انه لو قال النصف لي والنصف وديعة عندى لفلان وأقام بينة على
ذلك اقدفعت في الكل لتعذر التمييز اه - ومثله في الهندية من اسباب المذكور وهل
ه - هذا الدفع منه عند غير القاضي الاول صحيح كما هو مقتضى اطلاقهم خصوصاً ما في
المسئلة الثانية من باب دفع الدعوى من الانقروية وما حكم هذه الشهادة التي أقامها
الوكيل الدافع للدعوى وهل البناء الصادر من جرحس غير بالالكبس المذكور يقطع
حق الاسترداد في هذا البعض الغير المميز فقط كما يقطع في الكل في غير هذه النازلة وإذا
قطع في البعض فماذا يصنع في الارض وفي هذا البناء تؤمل من حضرة استاذنا ان يبين
لنا المرام في النازلة ببياننا شافيا وان يدكر لنا في آخر العبارة حاصلات يتضمن كيفية العمل
في هذه النازلة ولو على وجه الاجال (اجاب) بالنظر في أوراق هذه المادة التي من جملتها
الاعلام المهر من قاضي منسقيس المؤرخ في غرة شهر امشير سنة ٨٦ قبطية على خلاف
العادة في تواريخ الاعلام الشرعية ولعل النسيئة في ذلك كون هذه المادة قبطية
وعلى ما تحرروا من حضرة قاضي المنية بالشقة التي هي من ضمن الاوراق بتاريخ ٧ ج سنة
٨٧ المفيدة سمع الدعوى من حضرة بين المتخاصمين ثانيا ولم يوضح بها صورة الدعوى
التي وقعت بين يديه حفيضا حسب الجمارى عند ارادة الاستفهام من أى قاض من
القضاة عن حكم مرافعة شرعية وقعت بين يديه انه ينسخ صورة ثلاث المرافعة حفيضا
ويرسلها لافادة المحكم الشرعى عنها اذ لا يعلم من هذه الصورة المرسله كون المرافعة
مستوفية أم لا ليقاد المحكم الشرعى عنها وكل أحد الفريقين تمسك بما صار سابقا لدى
القاضي الاول وناقض خصمه به أم لا ومع ذلك فحضرة قاضي المنية أفاد ان ما ادعاه
وكيل المدعى عليهم دفعه للدعوى المدعيتين أولا بعدا لحكم لهما على موكل المدعى الدافع
كما صحح الزاميا وعلى اعتبار ذلك يكون من مقتضى لا شحة القضاة عدم سماعه حيث
لم يدكر في الدعوى الاولى قبل الحكم لكن بالنظر لظواهر الاعلام الاول لا يقال بهجة

الحكم لقصور التحديد ومع ذلك فقد تضمن جواب المدعيتين لدى حضرة قاضي المنية بناء على شقته المذكورة تكذيب شاهديهما حيث شهدا أولاً لمورثهما بما بكل المنزل حسب دعواه وأولاهما الآن ادعتا أن لمورثهما ما النصف فقط فيبطل الحكم إذا الحكم يبطل بتكذيب المدعي شاهديه وحينئذ لا يقال بأن هذا دفع بعد حكم الزام صحيح ببينة أو اقرار لم يذكري الدعوى الأولى منع القضاة من سماعه فادعى الآن وكيل المدعي عليه م أولاً بأن والد المدعيتين أولاً كان يملك بعض المنزل وعينه وأنه آل إليه ما جاز معلوم من هذا البعض أن ما من أبيهما وآل لهما ما جاز كذلك وأن كلامهما وأما ما باع لمورثه وكياله أذرعاً شائعة غير متميزة من هذا المنزل بثمن معلوم وهي أرض مشيخونة بالآثر به وذكر مقدار قياس المنزل بجميعه بالآذرع فتبين منه زيادة ما باعه كل واحدة منهما تستحقه وذكر أن مورثه وكياله بنى المنزل المذكور وأن المدعي عليه ما بالبيع منهما ومن أمهما قبل موتها بعد ذكرهما أن أباهما كان يملك نصف المنزل فقط وأنه مات عنها ما ومن أمهما زوجته وأخته الشقيقة ثم ماتت أمهما عنها ما وعن أخيها الشقيق وصداقته ما على بناء مورثه وكياله المدعي للمنزل المذكور وذلك بعد دعواه المدعي القاضي الأول بأن والدهما كان يملك كل المنزل المذكور وذكرهما من ورثته بدل أخته الشقيقة ابن أخيه وأقام بينة طبق دعواه فأنها تقبل إذا لم يكن هناك ما دفع ويحكم بالبيع في قدر نصيبهما ونصيب أمهما فقط بالنسبة لما ذكره الوكيل لا في الرائد على ذلك ولا يضر ذكر أن من جملته ورثة رزق الله والد المدعيتين ابن أخيه أولاً ثم ذكر أنه أخته إذا دخل لنصيب هذا الوارث في هذه المرافعة حيث لم يترتب عليه نقص في النصيب المدعي بالآثر ولا يكون اقرار المدعيتين بأن المنزل ملك أبيهما وعهما مناصفة بعد ذكرهما عند القاضي الأول أنه ملك أبيهما فقط تناقضا لدعواتهما بالانصف الآن تسمع فيه كما صرحوا به وعلى فرض فساد البيع فإذا قبضه المشتري وبني الأرض التي اشترى جزأها ينقطع حق الاسترداد ويملكه المشتري بالقيمة على أنه إذا صرح في بيع الآذرع بأنها شائعة غير متميزة كانت بمنزلة السهام التي يصح بيعها وموضوع الخلاف بين الإمام وصاحبيه في الفساد والعقبة في بيع عشرة آذرع من مائة ذراع من دار مثلاً لا تصرح بذلك الشيوخ أما عند التصريح بأنها شائعة غير متميزة من مائة ذراع مثلاً فيرجع لبيع كذا سهم ما من كذا ذراعاً ولا خلاف فيه وإذا ثبت الملك للمشتري في جزء شائع من المنزل وبناءه من ماله لنفسه بلا إذن من الشركاء يكون من قبيل بناء أحد الشركاء في اشتراك بلا إذن فإن قبل القسمة وطلبت فساوٍ في نصيبه فهو له وما وقع في نصيب غيره أمر بقلعه والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من محافظة مصر مؤرخة ١٥ شوال سنة ٨٧ بناء على إفادة حضرة مدير المنية وبني مزاول المؤرخة ١٥ من سنة ٨٧ بطلب الاطلاع على الأعلام الشرعية المهر من قاضي القضاة والفقيهين وإفادة المحكم الشرعي

وهضمون الاعلام المذكور حضر بالجلوس الشرعي حسن وشفاعه ومبروكة وهانم اولاد
 المرحوم جاري ابن المرحوم يدوي الضبية من أهالي الفشن وادعوا على حافرين
 ١٢٥٠ هـ بالجلوس هم كل من اسمعيل وعسكر وصفيّة وخضرة اولاد المرحوم فتح الباب
 سليمان النشاشقي من أهالي الفشن ووالدهم المرأة فاطمة بنت المرحوم محمد الفجار من
 أهالي الفشن المذكور زوجة المرحوم فتح الباب سليمان النشاشقي المذكور بان من
 المتروك عن عم المدعين شقيق والدهم المذكور هو خليل ابن المرحوم يدوي الضبية
 من أهالي الفشن ويورث عنه شرعا نزل قائم البناء والجدران كائنات بالفشن بدرب
 يعرف بدرب النوافع قبل جامع الشيخ الدشتوطي محدودا محدودا ربيعة الحمد القبلي
 ملك أجددتوني والحمد الجدي الدرب المذكور وفيه الباب والحمد الشرق ملك عثمان
 حسين نافع والحمد العربي وكالة الملح وان هم خليل ابن المرحوم يدوي الضبية المذكور
 توفي الى رحمة الله تعالى من نحو خمس وأربعين سنة مضت على تاريخه وانحصار ارثه
 الشرعي في ابنته المرأة عليّة وفي شقيقه جاري والدة المدعين المذكورين وان عليّة
 المذكورّة توفيت الى رحمة الله تعالى في سنة ١٢٦٧ هـ وانحصار ارثها الشرعي في زوجها
 حسن المدعي المذكور وفيهما جاري المشروح وان جارحيا المذكور توفي الى رحمة الله
 تعالى في سنة ١٢٦٩ هـ وانحصار ارثها الشرعي في زوجتيه هما المرأة خضرة بنت المرحوم
 أحمد الخرشة من أهالي الفشن والمرأة بغادي بنت المرحوم عبد الغني على من أهالي
 الفشن المذكور وفي اولاده هم كل من حسن المرزوق له من زوجته المرأة خضرة
 المذكورّة وشفاعه ومبروكة وهانم المروقات له من زوجته المرأة بغادي المذكورّة
 المدعين المرقومين وان خضرة المذكورّة توفيت الى رحمة الله تعالى في سنة ١٢٧٢ هـ
 وانحصار ارثها الشرعي في ابنتها حسن المدعي المذكور وان المرأة بغادي المذكورّة
 توفيت الى رحمة الله تعالى في سنة ١٢٧٥ هـ وانحصار ارثها الشرعي في بناتها شفاعه
 ومبروكة وهانم المدهيات المذكورات وانه لم يكن لكل من المتوفين المذكورين وارث
 سوى من ذكر وان المدعين المذكورين كانوا غائبين عن الفشن من مدة ثلاثين سنة
 مع والدهم جاري المذكور وانهم الآن قد حضروا بالفشن المذكورّة فوجدوا المدعي
 عليهم المذكورين واضعين أيديهم على المنزل المحدود المذكور أعلاه وانهم منعوا هم عن
 الاستيلاء عليه ويطلب المدعون المذكورون رفع أيديهم عنه واستيلاءهم عليه
 ونزعه من أيديهم لانهم واضعوا أيديهم عليه بغير حق وأخذوا منهم وسؤا لهم عن ذلك
 سئل المدعي عليهم المذكورون عن ذلك بعد اذ بات وضع أيديهم على المنزل المدعي به
 المحدود المذكور أعلاه بشهادة كل من المسكر الحاج حسن ابن المرحوم علي الصعيدي
 والمسكر الحاج حسن ابن المرحوم علي المزين كلاهما من أهالي الفشن المذكورين سرا
 وعلنا بتركية وتعديل كل من المدكرم الشيخ عبد الله عثمان قنيغة والمدكرم الشيخ

احمد حبيب المهدي كلاهما من اهالي الفشن المذ كورة فاجابوا بالاقرار بوضع
 ايديهم على المنزل المذ كورة اعلاه واجابوا بالاقرار طبق دعوى المدعين
 المذ كورين بان المنزل المدعى به المشروح ملك خليل ابن المرحوم بدوي الضبية
 المذ كور اعلاه وانه توفي الى رحمة الله تعالى في التسار يخ المذ كور وان كلام المتوفين
 المذ كورين توفي الى رحمة الله تعالى في التوار يخ المرفوعة وانحصار ارض كل من
 المتوفين في ورثة المشروحين وانه لم يكن لكل منهم وارث سوى من ذكر وان المدعين
 المذ كورين كانوا غائبين عن الفشن مع والدهم جارحي المذ كورين مدة ثلاثين سنة
 وعرفوا بانه كان مطلوباً من سيد انجي المدعين ابن المرحوم جارحي بدوي الضبية
 المتوفي قبل وفاته وانه جارحي المذ كورين مبلغ وقدره خمسة وأربعون قرشاً الى الميرى في
 الذمات التي كانت مطلوبة الى ديوان المبيضة بالفشن سابقاً وانه في سنة ١٢٥٦ قد
 دفع مورتهم فتح الباب ابن المرحوم سليمان الدشاشي المذ كور المبلغ المرقوم الى
 الميرى بدوان المبيضة المذ كورة عن سيد المذ كور ووضعه على المنزل المدعى به
 المذ كور المذ كور اعلاه من السنة المذ كورة وتحرر له ورقة من هذه المحكمة بدفعه
 المبلغ المذ كور الى ديوان المبيضة المذ كور عن سيد المشروح تاريخها غاية ربيع
 الاول سنة ١٢٥٦ وان مورتهم فتح الباب المذ كور توفي الى رحمة الله تعالى في ٢٠
 شهر ذي القعدة سنة ١٢٨٠ ومن بعد وفاته وضعوا ايديهم عليه وابرزوا من ايديهم
 الورقة المذ كورة وقرئت بالجلس فدل مضمونها على ما ذكر وعرفوا ايضا بان وضع يد
 مورتهم ووضع ايديهم من بعد وفاته على المنزل المدعى به المذ كور ليس بوجه شرعي
 بل انه في نظير دفع المبلغ الذي كان مطلوباً من سيد المذ كور بمقتضى هذه الورقة ولما
 كانت الورقة المذ كورة ليست حجة شرعية مشتملة على وضع يد مورتهم على المنزل
 المذ كور بوجه البيع الشرعي خصوصاً ان سيد المذ كور ليس رب الملاك بل انه متوفي
 قبل وفاة والده جارحي كما ذكر في مقتضى ذلك وما شرع باعاليه قد صار المدعى عليهم
 المذ كورين لاحق لهم في المنزل المذ كور وانه صار حقا واستحقاقاً للمدعين
 المذ كورين وصار المدعى عليهم ملزومين برفع ايديهم عنه وتسليمه للمدعين المذ كورين
 فامثل لذلك المدعى عليهم المذ كورين ورفعوا ايديهم عنه وسلموه للمدعين واعترف
 المدعون باستلامه منهم ووضع ايديهم عليه وكل منهم اعترف بوضع يده على استحقاقه
 على الشيوخ فيه وذلك بحسب الفرعية الشرعية ما هو استحقاق حسن فيه ثلاثة
 عشر قيراطاً وربع وسدس من قيراطاً واربعة اسهم واربعة انجاس من سهم مما آل
 له ذلك من زوجته عليه والده جارحي والدته خضرة المتوفين المذ كورين مما آل
 له من زوجته ستة قيراط واما آل له من والده ستة قيراط وسدس وثمان من قيراط
 واربعة اسهم واربعة انجاس من سهم واما آل له من والدته قيراط وثمان من قيراط

وما هو استحقاق شفاعته فيه ثلاثة قرار يطون نصف من قيراط واربعة عشر سهما ونجسان
من سهم آل لماذل من والدها جارحي ووالدته ايقادى فما آل لها من والدها ثلاثة قرار يربط
ونحن من قيراط واربعة عشر سهما ونجسان من سهم وما آل لها من والدها اربعة عشر سهما ونجسان
من قيراط وما هو استحقاق مبروكة فيه مثلها وما هو استحقاق هاتم فيه مثلها ايضا وبذلك
قد حكم صادر ذلك بحضرة واطلاع وشهادة الفقير احمد دسوقي والمكرم الشيخ حسن
مصطفى الزاوي والمكرم الشيخ يونس محمد حسين والمكرم اسمعيل محمد باطنة جميعهم
بالقسن والمكرم خليفه بن حزة ابى بيك من فاقوسة في يوم الاربعاء ٢٨ جمادى الآخرة
سنة ١٢٨٥ (اجاب) قد صادرت مطالعة صورة الاعلام الواردة ضمن هذه الاوراق المشهولة
بختم قاضى القسن المؤرخ اصلها في ٢٨ ج سنة ٨٥ ومؤرخ نقلها في ٢١ ش سنة
٨٧ فوجد ان المدعى عليهم معترفون بالملك في المنزل المذكور لادعين طبق دعواهم
في عام لون بموجب اقرارهم المذكور بناء على ما ذكره حيث لا مانع وان كان في الدعوى
المذكورة كورة قصور والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٤
رمضان سنة ٨٧ مضمونها هذه الافادة وردت للاحكام من مجلس البحيرة ومعهما اوراق
تشتمل على مادة قتل شخص يسمى عليا زيادة من اهالى ناحية سناباده بحيرة ومن
ضمنها صورة مرافعة شرعية محررة من حضرات قاضى ولاية البحيرة ومفتى المجلس
المذكور ومردوب اطلاع حضراتكم وحضرة مفتى الاحكام عليها واعطاء الاجابة عن
الحكم الشرعى فيها للاجرائى وجبه ولهذا الزم شرحه محضر تسك والاوراق المحكي عنها بما
فيها الصورة المذكورة مرسلة تؤمل افادة الحكم الشرعى ومضمون المرافعة المذكورة
سبق الجواب الشرعى عنها وقيد في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى مرتين ثابتهما في
١٣ ربيع الاول سنة ٨٧ واولاهما في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦ وصورتها
بمجلس البحيرة بحضور حضرات اربابه ومفتيه حضرت لدينا المرأة الرشيدة خديجة من
اهالى ناحية دماص بمديرية الدقهلية بنت المرحوم احمد عبد الله ابن المرحوم ابراهيم عبده
وادعت بطريق اصلتها عن نفسها وبطريق وكالتها الشرعية عن بنتها البكر البالغ
الرشيدة سريّة بنت المرحوم على ابى زيادة المقيم كان بعزبة الحاج ابراهيم ابى سن
الكائنة باراضى ناحية سناباده بمديرية البحيرة ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم على
من اهالى دماص المذكورة اعلاه لوكالة الشرعية العامة المطابقة المفوضة لرايها
وقولها وفعالها في شان جميع ما سيذكر فيه وفي جميع امورها التى يجوز فيها التوكيل
شرعا وفي كل شئ جائز امرها فيه حال صحتها وسلامتها وكمال عقولها وطوعها
واختيارها ونفاذ تصرفاتها ما شرعا وتلك الوكالة المذكورة مشافهة لدينا بالمجلس
الكبرى وقبلت المدعية المذكورة من بنتها المذكورة هذه الوكالة المذكورة لنفسها
مشافهة قبولا شرعيا بالمجلس الشرعى بحضرة عارفهم ما عينوا واسما ونسبا وهم المكرم

شحاتة أبو زيادة ابن المرحوم علي ابن المرحوم سيد احمد بن زيادة والمكرم احمد
 الدماصي ابن المرحوم جادا الحق ابن المرحوم علي الدماصي من اهالي ناحية دماص
 المذ كورة كل منهما والمقيم كلاهما بعزبة ابي سن المذ كورة و بطريق وصايتها
 الشرعية العامة من قبلنا على سيد احمد و ابراهيم ومحمد وعلى وقطومة والشاذلي وموسى
 وفاطمة الثمانية القصر عن درجة البلوغ الحاضر بن بالهاس اولاد المرحوم علي ابي
 زيادة المذكور ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم علي بعد ثبوت اهليتها
 وصلاحياتها لذلك وعدم وجود وصي على القصر المذكورين عن له ولاية نصب
 الاوصياء عليهم شرعا بشهادة الشاهدين المذكورين أعلاه و قد بليت المدعية الوصاية
 المذ كورة لبنيتها مناقب ولا شرعيا مشافهة المعين كل من التوكيل والوصاية المذكورين
 بقيد سجل التركات الخلدية هذه المحكمة المشار اليها المؤرخة بسابع عشر محرم سنة
 ١٢٨٦ على غرماهم الرجال الراشد بن المحاضر بن معهما بالجلوس الشرعي هم الجارحي
 محروس من اهالي ناحية البريجات بمديرية البحيرة ابن المكرم محروس موسى بن
 المرحوم موسى حمزة ومحمد أبو عبد الله من اهالي ناحية دماص بمديرية المنية و بتي
 مزار بالوجه القبلي المقيم بأراضي زاوية حمور بمديرية البحيرة ابن عبد الله حسن بن
 حسن الديب و بركات واعراب ابن المرحوم علي واعراب بن واعرو و بسيوفى مرعي ابن المرحوم
 بسيوفى مرعي ابن المرحوم مرعي من اهالي ناحية سنا باده المذ كورة كلاهما الثابت
 معرفة المدعية المذ كورة عينا واسما ونسباً بشهادة الاخر بن الشقيقين هما المكرم
 شحاتة أبو زيادة المقيم بناحية منية على بمديرية الدقهلية والمكرم السيد أبو زيادة المقيم
 بناحية دماص المذ كورة ولد المرحوم علي أي زيادة ابن المرحوم سيد احمد من اهالي
 منية على المذ كورة كلاهما ثبوتاً شرعياً بان الجارحي محروسا ومحمد ابا عبد الله هذين
 المحاضر بن معهما بالجلوس و يوسف البص من عربان اولاد علي المقيم كان بناحية
 الخزان بمديرية البحيرة ابن المكرم خليل البص ابن عبد الله وعبد السكريم محمد من
 عربان العمائم المقيم بناحية العتامنة بمديرية بسيوط بالوجه القبلي المقيم كان بناحية
 الخزان المذ كورة ابن المرحوم محمد منصور بن منصور الغائبين عن هذا الجلوس تعدوا
 سوية على علي أي زيادة زوجها المذ كورة علاه المنفرد بهذا الاسم واللقب ببلدته المقيم
 كان فيها التي هي ناحية سنا باده المذ كورة ابن سيد احمد أي زيادة بن علي المذ كورة
 أعلاه وضر بومعاً بالسكاكين الحديد والنباييت الخشب الشوم التي كانت بأيديهم
 على رأسه ويدينه ضرباً مفرقاً حتى قطعت الجسد واللحم وأسالت الدم منه تعمداً منهم له
 وعدواناً عليه ومات لوقته بسبب ذلك الضرب في ليلة الاربعاء خامس عشر ذي الحجة
 سنة ١٢٨٥ وان ضرب كل واحد من الجارحي محروس وعبد الله هذين
 و يوسف البص وعبد السكريم محمد الغائبين بما ذكره علي أي زيادة المذ كورة وجره له

مهلك وانهم أقروا بذلك بحضور بيعة من المسلمين المدول طاتعين وبان بسيمو ثيامر عيا
 و مركات واعر المحاضرين معهم بابا الجاس هم اللذان دلا الاربعة الاشخاص القاتلين
 المذكورين على سرقة مواش من المحل الذي كان فيه على أبوزيادة زوجها المذكور
 وبسبب دلائلهم ما المذكور حصل لزوجه المذكور القتل من الاربعة الاشخاص
 المذكورين وانحصر ميراث زوجها على أبي زيادة المذكور الشرعي في كل من زوجته
 المدعية المذكور وأولاده التسعة هم سريّة الموكاة المذكور وسيد احمد و ابراهيم ومحمد
 وعلى و فطومة القصر الخمسة المرزوقون لهم وسريّة المذكور من زوجته المدعية
 المذكور والشاذلي وموسى و فاطمة القصر الثلاثة المرزوقون له من مطلقة حال حياته
 المرأة فاطمة بنت المرحوم علي زين ابن المرحوم علي من ناحية دماص المذكور كورة أعلاه
 من غير شريل ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم وطالب المدعية المذكور كورة هؤلاء
 المدعى عليهم المذكورين بما يترتب لها ولو كانت لها حيرة القصر المذكورين على
 هؤلاء المدعى عليهم شرعا بسبب ما ذكر وتسال سواهم عن ذلك فستل من هؤلاء المدعى
 عليهم المذكورين عن ذلك فأجاب الجاسي بحجوس ومحمد أبو عبد الله المذكوران
 بالانكار جميع ما ادعت به هذه المدعية المذكور كورة بهذا المذكور وحدها كليا
 واجاب بسيمو ثيامر عيا و مركات واعر المذكوران بالاعتراف بوقاة علي أبي زيادة المذكور
 وأنكم اما بعد ذلك مما ذكر في دعوى المدعية المذكور كورة بهذا المذكور وحدها كليا
 فكلفنا المدعية المذكور كورة اثبات دعواها بالوجه الشرعي فاحضرت للشهادة كلام من
 الاخوين الشقيقين هما شحاتة أبوزيادة والسيد أبوزيادة المذكوران اعلاه واستشهدا
 هما يعلمان في ذلك فشهد كل منهما على انفراده مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة
 شرعا في وجه هؤلاء المتخاصمين قائلا أشهد بان عليا ابنا زيادة المذكور بهذا الاسم
 واللقب ببلدة المقيم كان فيها ناحية سنيادة بمديرية البحيرة بعزبة الحاج ابراهيم ابي سن
 ابن سيد احمد ابني زيادة بن علي توفي في ليلة الاربعاء خامس عشر ذي الحجة سنة خمس
 وثمانين ومائتين وألف وخلف من الورثة زوجته خديجة هذه المدعية بنت المرحوم
 احمد عبده ابن المرحوم ابراهيم عبده من أهالي ناحية دماص بمديرية الدهلية وأولاده
 التسعة هم سريّة البكر البالغ وسيد احمد و ابراهيم ومحمد وعلى و فطومة القصر المرزوقون له
 من زوجته خديجة هذه المدعية المذكور والشاذلي وموسى و فاطمة القصر
 المرزوقون له من مطلقة المرأة فاطمة بنت المرحوم علي زين ابن المرحوم علي من
 ناحية دماص بمديرية الدهلية وانهم الا يعلمان له وارثا سواهم وعدل الشاهدان
 المذكوران سرا وعلتا بشهادة محمد كراو بة ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم عيسى
 كراوية والمكرم سليمان كراو بة ابن المرحوم سالم ابن المرحوم محمد كراو بة كلاهما
 من أهالي ناحية سنيادة المذكور كورة لثبوت دليل الشرعي فقبلت شهادتهما فبموجب

ذلك حكمنا على المدعى عاين المدعية وموكلاتها ومحاجيرها المذكورين بوفاء على أتي
 زيادة المذكورين حصر ارثه في زوجته هذه المدعية وأولاده التسعة المذكورين حكماً
 شرعياً في وجه هؤلاء المتخاصمين بالجلس المشار اليه بالطريق الشرعي بعد مراعاة
 ما يجب شرعاً واحضرت المدعية المذكورة ثلاث شهادتين أيضاً كلام من المكرم محمد بعيسى ابن
 المرحوم الحاج سليمان ابن المرحوم علي بعيسى والمكرم محمد رومية التاجر ابن المكرم
 محمد رومية ابن المرحوم ابراهيم رومية من أهالي دمنهور البحيرة كلاهما وشهد كل
 واحد منهما على انفراده بعد استشهاده بمواجهة المتداعين المذكورين بقوله اشهد بان
 التجارحي محروسا هذا ومحمد أبا عبد الله هذا وعبد الكريم محمد الغائب عن هذا
 المجلس أقروا بانهم ضربوا علياً بأزيد من مائة المنفرد بهذا الاسم واللقب ببلدته ناحية
 سنده زوج المرأة خديجة هذه المدعية بالسكاكين والنبايت التي كانت بأيديهم
 على يده مع مشاركة يوسف البص ومرتضى عن هذا المجلس وبسيوف ومرعي وبركات
 وأعرهذين معهم في الضرب المذكورين وبسبب ذلك تعمد منهم له وعدوانا عليه ولا
 يدرون موت علي أجي زيادة المذكورين بسبب أي ضرب من الضربات المذكورة ولكن
 يوسف البص وبسيوف ومرعي وبركات وأعرهذين كورون لم يعترفوا بشئ من ذلك يعلم
 ذلك ويشهده كذلك وعرفت المدعية المذكورة أنه لا بينة عندها على دعواها
 المذكورة بخلاف الشاهدين المذكورين يطلع على هذه الصورة حضرة الاستاذ
 الاعظم مفتي افندي الديار المصرية وحضرة الاستاذ مفتي افندي الاحكام وفساد
 من حضرته معان الحكم الشرعي فيها لا لاجرا بوجبه في ٤ رمضان سنة ألف ومائتين
 وسبع وثمانين محمد مكرم قاضي البحيرة عبد الله الصغدي مفتي مديرية البحيرة
 (أجاب) بالاطلاع على صورة هذه المرافعة والشهادة وجدت الدعوى على الوجه
 المسطور بهامستوفية شرائطها الشرعية ولم يظهر الاكتفاء بشهادة الشاهدين
 المذكورين في الحكم بالقصاص على المشهود عليهم وألقه تعالى أعلم وقد شمل هذا
 الجواب أيضاً بامضاء وختم حضرة الشيخ محمد أبي العلا الخلفاوى الحنفى مفتي الاحكام
 (مسئل) بافاده وارده من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٢ محرم سنة ٨٨ مضمونها
 الاربعة مرافعات والافادة السابق الاقتضاء عليها من حضرة تكم في ١٤ محرم سنة ٨٦
 وهي مسطرة في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى في هذا التاريخ فيما يتعلق بقضية
 ميراث أولاد الخادم المنظورة والحالة هذه بمجلس الغربية قد وردت من المجلس
 المذكور بافاده مؤرخة ٢٥ ش سنة ٨٧ لاطلاع مفتي الاحكام عليها ليقدر على
 الحكم الشرعي وقد اطلع عليها وافاد بما أفاده على المرافعة الرابعة وحيث أنه في الاثناء
 عرض من جلته ان وهانم الوارثتين بالتماس اطلع حضر تكم على ما ذكر والافادة عن
 الحكم الشرعي لزم تحريره بحضور تكم والاوراق المحكي عنها وافادة ذلك المجلس

والعرض رسالة مع هذا لا اطلاع حضر تسلم على الجميع وبفاد هي يقتضيه الحكم
 الشرعي في ذلك (اجاب) بناء على مخاطبة سعاد تسلم قد صار الاطلاع على ما أبداه
 الخصمان في هذه المرافعات فبين مما أبداه المدعي في المرافعة الاخيرة ولولا حقه ان
 الاختلاف والتناقض الذي كان مترايبا بين هذه المرافعات ليس حقيقيا وانه وفق بين
 دعاويه المتكررة بما استفيد منه انه قارة ادعى بمجموع اما كن مختلطة وذ كر حدود
 المجموع واخير اقتصر على بعض هذا المجموع فذ كر حدوده بخصوصه فاختلفت الحدود
 من هذا الوجه وافاد ايضا ان بعض حدود المدعي به لجهات متعددة فاقصر في بعض
 دعاويه على بعض تلك الجهات وترك الباقي سهوا حال الكتابة واخيرا قدم
 ما كان سعة حال الاملاء والافادة عن ذلك انه حيث وفق المدعي بما ذكر
 وظهر من توفيقه من منع التناقض الحقيقي الا انه قد تبين من تقريره انه اقتصر في
 بعض حدود المدعي به على بعض الجهات وترك البعض ففقد وقع اختلاف بين العلماء
 في جواز ذلك والا كتفائه وعدمه والمصدر به في عبارات كتب المذهب هو الجواز
 والا كتفائه بذلك ثم الثاني بقوله لم يقل الصحيح انه لا يصح والذي ذكره قاضي خان في
 فتاويه هو الاول واقتصر عليه فيفيد اعتماده وهو المشهور والذي عليه عمل الناس وان
 اقتصر في البرازية على الثاني معبرافيه بعدم الا كتفائه بل اتصرح بتصحيه ثم ظاهر
 التعليق للقول الثاني الذي هو عدم الصحة وعدم الا كتفائه لم يساوا الحد والحدود
 فصار كما اذا غلط في الحد الرابع يفيد انه على هذا القول يكون الاقتصاري على بعض الحد
 كالغلط والخطا في الحد الذي لا تسمع الدعوى معه ما لم يكن الخصم قد اقر بوضع يده
 على الحدود المدعي به عليه كما هنا وقد توافقا على الخطا في الحد ودفعه ستانف الخصومة كما
 أشار الى ذلك أيضا حضرة مفتي الاحكام في جوابه المسطر على صورة المرافعة الاخيرة
 المؤرخ غاية ذي الحجة سنة ٨٧ حيث عبر بقوله فيه ما لم يثبت جواب المدعي
 عليه بما ذكر صريحان ثبت يكلف المدعي اثبات دعواه فيما أجاب به المدعي عليه
 بوضع يده عليه وحيث صرح المدعي عليه في جوابه عن الدعوى التي عدة الشيخ أحمد
 الطيب المؤرخة في أولها ٣ ذي القعدة سنة ٨٤ المسطرة باحدى الاوراق بوضع يده
 على المدعي به عليه من الجسم والوكالة ولا أظنه ينكر ذلك حتى يحتاج الى اثباته
 فالدعوى مع استئناف الحدود صحيحة مسموعة على أي قول من القولين فيما أجاب فيه
 الخصم بوضع يده عليه حيث لا مانع واذا جرينا على ما عليه عمل الناس وهو القول الاول
 المصدر به فمسي مسموعة أيضا بلا حاجة الى هذا التكلف وهو الاولي والله تعالى أعلم
 (سئل) عن مرافعة واردة من طرف قاضي ولاية شالامون مضعوتها حضر لدينا
 بالجلس الشرعي المكرم مصطفى الجوهري من أهالي العزيزية شرقية ابن المرحوم علي
 الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهد بن الجوهري الكبير وادعى على غريمه

الحاضر معه بالجلس هو المكرم جاهين الجوهري من أهالي الناحية المذ كورة ابن
المرحوم علي الجوهري ابن المرحوم جاهين الجوهري المذ كوراعلاه الثابت معرفة
المدعي والمدعي عليه المذ كورين لديناء يينا بالجلس بالطريق الشرعي بشهادة كل من
المكرم علي جهاد ابن المرحوم أحمد جهاد والمكرم محمد قاسم ابن المرحوم أحمد قاسم
كلاهما من الناحية المذ كورة ثبوتاً شرعياً وقال المدعي في دعواه انه في سنة ١٢٦٢
صدرت له الهبة من المدعي عليه المذ كور في قطعة ارض دار كشافه سماها ياكافنة
بالناحية المذ كورة يدرب الجوهري المشهورة في الناحية هذه البحرى بجوار دار ملك
المكرم علي شريف واخوته الاشقاء وهم جاهين والسيدون فيسة وعائشة وكعب وأماره
أولاد المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين الكبير والغربي
بجوار ارض وبناء الطاحونة المملوكة للمكرم ابراهيم عجيله ابن المرحوم محمد عجيله ابن
المرحوم سيد أحمد والقبلي بجوار دار ملك المكرم محمد عامر ابن المرحوم دراز عامر ابن
المرحوم عامر عامر والشرفي بعضه بجوار دار ملك المدعي عليه وبعضه بجوار دار ملك علي
شريف واخوته المذ كورين اعلاه اولاد المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز
ابن المرحوم جاهين وانه سلمها اليه بعد الهبة المذ كورة ووضع يده عليها وصارت في حوزة
وتصرفه وحدث فيها بناء لنفسه بمحدودها المذ كورة مع اطلاع ومشاهدة الوهاب
المذ كور واستمر متصرفاً فيها بالاسكان والسكنى وفي سنة ١٢٨٢ صار عقد مجلس
شرعي بمحكمة الرقازيق في خصوص العقار الخلف عن المرحوم جاهين الجوهري
الكبير المذ كوراعلاه ابن المرحوم علي ابن المرحوم ابراهيم المشترك بين المستحقين
للعقار المذ كور بالميراث الشرعي عن مورثيه موصار التصادق لدى نائب المحكمة
المذ كورة من المستحقين المحسكي عنهم هم المدعي عليه جاهين المذ كور واختاه الشقيقتان
وهما حليمة ومحمدية وهما اي المدعي مصطفى المذ كور وشقيقة المرأة سماح والمكرم علي
شريف واخوته المذ كورون اعلاه وزوجة أبيهم شريف المذ كور المرأة آمنه بنت
المرحوم نعمان الجمال والمكرم دراز سليمان الجوهري وأخوه لايه وهو السيد ابن
المرحوم سليمان الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين الجوهري الكبير
المذ كور والمرأة ستيقة بنت المرحوم سيد أحمد عجيله ابن المرحوم ابراهيم زوجة سليمان
المذ كور علي ان العقار المذ كور مشترك بينهم على التفاضل من بعد تحديده وتعريفه
وبين لكل منهم نصيبه في العقار المذ كور وتقرر بذلك الاعلام الشرعي من المحكمة
المذ كورة مبيناً فيه مال كل منهم في العقار المذ كور وان الاعلام بيد المدعي عليه
المذ كور ودخلت القطعة الارض الموهوبة له في الشركة المذ كورة بمقتضى التصديق
المذ كور ثم بعد ذلك وقعت القسمة بين المستحقين الموضحة اسماءهم اعلاه في العقار
المذ كور علي وجه التراضي واختص كل منهم بقطعة متميزة له عن الآخر ووضع يده

عليها ورضى بها وقت القسمة والاختصاص بحضور المستحقين جميعا ومصادقة كل على ذلك وخرج في نصيب واختصاص المدعى عليه المذكور القطعة الأرض الموهوبة المدة أعلاه فوهبها له ثانيا هبة صحيحة وقبل منه الهبة لنفسه لدى محضر من الشهود ووضع يده عليها واستمرت بعد ذلك في يده وفي حوزة وتصرفه الى تاريخه ثم انه الآن يعارضه المدعى عليه وينازعه في القطعة الأرض المذكورة ويعارضه وينازعه أيضا في أرض دار صغيرة جارية في ملكه وفي حوزة وتصرفه وتحت يده الآن من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة كائنة تلك الأرض في الناحية المذكورة بالدرب المذكور حدها البحر بجوار دار ملك المكرم ابراهيم بحيلة ابن المرحوم محمد بحيلة ابن المرحوم سيد أحمد والشرقي كذلك والقبلى ينتهي للأرض التي منها شركاء الموصية اسماء وسم اعلاه المملوك كملهم المدة لاستطراقهم دخولا وخروجا من مساكنهم التي تحت يدهم والغربي ينتهي لشارع الناحية وانه يطلب الآن منع المدعى عليه المذكور عن المعارضة له في جميع ما ذكره اعلاه ويسأل سؤاله عن ذلك فسئل من المدعى عليه المذكور عما ذكره المدعى المذكور في خصوص دعواه المذكورة فأجاب بقوله انه وهب للمدعى المذكور القطعة الأرض المدعاة وبناءها كما ادعى وذلك قبل التصديق الذي صار بمحكمة الرقازيق المحرر في شأنه الاعلام الذي بيده الآن وانه لم يقع قسمة بين الشركاء في العقار المذكور بعد فحضر بالاعلام المذكور ولم يقع منه هبة ثانية وأن القطعة الأرض مشتركة بين المستحقين بمقتضى التصديق المذكور وانه يستحق فيها حصة قدرها ثمانية عشر قيراطا وبيع قيراط وسدس ثلاثين قيراطا طبق ما هو مسطرا بالاعلام المذكور وان أرض الدار الصغيرة التي ذكرها المدعى في دعواه مشتركة بينه وبين المدعى المذكور نصفين وان البناء القائم فيها مملوك للمدعى المذكور كما ادعى وانه يعارض المدعى المذكور الآن وينازعه في القطعتين المذكورتين ويطلب رفع يد المدعى المذكور عن استحقاقه في القطعة الاولى وعن استحقاقه في أرض الدار الصغيرة وتسليم ذلك اليه ليجوز له نفسه ويسأل سؤال المدعى عن ذلك سئل من مصطفى المدعى المذكور من بعد ثبوت وضع يده على الدار الصغيرة المذكورة بشهادة الشاهدين المذكورين اعلاه ثبوتا شرعيا فأجاب بقوله ان أرض وبناء الدار الصغيرة المذكورة مملوك له خاصة وانه واضع يده على ذلك مدة تزيد على خمس وعشرين سنة وهو يتصرف في ذلك بالخدم والبناء المدة المذكورة مع اطلاع ومشاهدة جاهين المدعى عليه لذلك وحضوره في البلد وهو ساكت عن المعارضة والمنازعة له المدة المذكورة سئل من جاهين المدعى عليه المذكور عما ذكره مصطفى المدعى المذكور فانه كذلك ووجه وجودا كليا فكلف المدعى مصطفى المذكور البيئة التي تشهد له طبق دعواه فغاب وحضر وبصيته كل من المكرم الشربيني الطواني ابن المرحوم أحمد الطواني والمكرم

الشيخ عبد الهادي شهاب ابن المرحوم محمد شهاب كلاهما من الناحية المذكورة
 وشهد كل منهما بعدد ما شهد بهاده وهو بانفراده في وجه المتداعين وفي غيبة الشاهد
 الآخر بقوله أشهد بانه وقعت القسمة في العقار الخلف عن المرحوم جاهين الجوهري
 الكبير ابن المرحوم علي ابن المرحوم ابراهيم بالتراضي بين الشركاء المستحقين له وهم
 علي شريف وأخوته الاشقاء وهم جاهين واسيد ونقيسة وعائشة وكعب وامارة اولاد
 المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين الجوهري الكبير
 والمرأة آمنة بنت المرحوم نعمان الجبال زوجة شريف المذكور وجاهين المدعي عليه
 هذا وأختاه الشقيقتان حليمة ومحمدية والمدعي مصطفى هذا وأخته سمح والمكرم دراز
 سليمان وأخوه لايه السيد ابن المرحوم سليمان الجوهري ابن المرحوم دراز ابن
 المرحوم جاهين والمرأة صتيبة بنت المرحوم سيد أحمد عجيبة ابن المرحوم ابراهيم زوجة
 سليمان المذكور واختص كل منهم بقطعة متميزة له عن الآخر ووضع يده عليها ورضي
 بها وبيناه حسب الموضح بالا اعلام المذكور من بعد تصديق كل منهم على القسمة
 والاختصاص المذكورين وخرج في نصيب واختصاص جاهين المدعي عليه هذا
 المحاضر بالجلس المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم جاهين القطعة الارض الكائنة
 بناحية العزيزية يدرب الجوهري التي تحت يد مصطفى الجوهري المدعي هذا المحاضر
 بالجلس المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين التي حدها
 البحر بجوار دار ملك المكرم علي شريف وأخوته المذكورين والغربي بجوار أرض
 وبناء الطاحونة المملوكة للمكرم ابراهيم عجيبة ابن المرحوم محمد عجيبة ابن المرحوم
 سيد أحمد والقبلي بجوار دار ملك المكرم عامر ابن المرحوم دراز عامر ابن المرحوم عامر عامر
 والشرقي بعضه بجوار دار ملك جاهين المدعي عليه المذكور والبعض الآخر بجوار دار
 ملك علي شريف وأخوته المذكورين فوهبها جاهين المذكور لمصطفى المذكور وقبل
 مصطفى منه الهبة المذكورة لنفسه ووضع يده عليها واستمرت في يده وفي تصرفه الى
 تاريخه هذا ما يشهده كل منهما ويعلمه ثم احضر مصطفى المذكور كلاً من المكرم
 بركات سليمان ابن المرحوم سليمان بركات والمكرم ابراهيم عجيبة ابن المرحوم أحمد
 عجيبة كلاهما من أهالي الناحية المذكورة وشهد كل منهما بعدد ما شهد بهاده وهو
 بانفراده في وجه المتداعين وفي غيبة الشاهد الآخر بقوله أشهد بان الدار التي بناحية
 العزيزية يدرب الجوهري التي تحت يد مصطفى الجوهري هذا المحاضر بالجلس
 المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم دراز جار ية في ملكه وتصرفه من مدة تزيد
 على خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك مع اطلاع ومشاهدة
 جاهين المدعي عليه هذا المحاضر بالجلس المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم
 جاهين المدة المذكورة وحضوره في البلد وحددها وعرفها كل طبق ماذ كره المدعي

هذا ما يشهد به كل منهما ويعلمه ولم يبدعوا من المدعى عليه المذكور ردعا ولا مطعنا
في الشاهدين وتم الامر على ذلك وقد تحررت هذه المرافعة لعرضها على الاستاذ
شيخ الجامع الأزهر ومفتي السادة الحنفية بالديار المصرية للتشريف بإفادة المحكم
الشرعي عليها أطال الله بقاءه بدوى محمد الدسوقي الحنفي (أجاب) يقضى للمدعى
بالمهبة على المدعى عليه بشهادة شهوده المذكورين بعد التزكية ان كانت شهادتهم
بالمهبة الثانية المتأخرة عن الاختصاص وهو المتبادر من سياق عباراتهم حيث عبروا
بقولهم فوهم اجاهين المذكور الخ بعد ذلك كرههم الاختصاص وأما الدعوى والشهادة في
ارض الدار الصغيرة فقيم ما قصور تحلو الشهادة عن التصريح بعدم منازعة المدعى عليه
للمدعى في الارض المذكورة المدة المذكورة بدون مانع شرعي وخلو الدعوى عن التصريح
بان ترك المنازعة تلك المدة بلا مانع شرعي فلا يقضى للمدعى بارض الدار المذكورة
ولا يمنع المدعى عليه عن معارضته فيها بمجرد ما ذكر والله تعالى أعلم (سـ ثل) عن مرافعة
واردية من قاضي منية غمر مضمونها بحضرة كل من المذكر المحاج على الشامي والمذكر
الشيخ أبي العزم البيومي والمذكر يوسف كشكة العطار والمذكر حسن أحمد النحاس
والعجدة الفاضل السيد أحمد عابد والمذكر عبد الباري غراب جميعا من أهالي
منية غمر ادعى منصور حسين بن منصور حسين من أهالي منية غمر على الحاضر معه
بالحاجس قنديل الحناط بن سيد احمد الحناط بن حسن الحناط من أهالي وليلة ان في تاسع
عشر صفر الخير سنة ١٢٨٨ توجه منصور حسين المدعى الى منزل قنديل الحناط المدعى
عليه بناحية وليلة وتحاسب على ما كان بذمة منصور حسين لقنديل الحناط من ثمن
القطن مشتراه منه واداه له فقال منصور المذكور قنديل هـ لك بنت تزوجني
اياها قال له قنديل نعم قال ما اسمها قال حسيبة القاصرة قال له زوجني اياها على مهر
قدره خمسة وأربعون كيسا الحال منها الثمان والمائة والثلاث على مذهب الامام
الاعظم أبي حنيفة النعمان فقال المدعى عليه للمدعى زوجتك اياها على هذا الصداق
وقبل منه المدعى ذلك بحضرة شاهدين هما محمد مصطفى عبده من وليلة وابراهيم
عبادة من طحا المارج ودفع له مائتي قرش ثمن ذبيحة لاجل صنع وليمة واعلان
أهل الناحية فحضر عند الغروب بعض أهل الناحية المذكور لاجل تناول الطعام
واظهار العقد بينهم فسأل الحاضر ون المدعى عن السبب الداعي اطلبه لهم فاخبرهم ان
الجلس منى والعقد معقود فقالوا لا بد من ذكر المهر واعلانه واخبار من حضر بقدره
فاخبرهم ان العقد معقود على مهر قدره خمسة وأربعون كيسا فقال محمد جلي أحد
مشايخ ناحية وليلة ان صداق تلك البنت خمسون كيسا فإفادهم المدعى وقام من المجلس
وقال لا بد من رفع هذه القضية الى قاضي منية غمر فساكن من محمد جلي الا حاضر ولده
عليوة وأجرى عقد البنت المذكور له على خمسين كيسا ويريد المدعى اثبات ذلك

بالوجه الشرعي والحكم بإبطال العقد الثاني سئل من المدعى عليه فاجاب بالانكار لذلك
 كما وعترف انه لم يصدر منه عقد على البنت المذكورة الا لعليوة ولد محمد جاي المذكور
 فكلف المدعى المذكور بينة تثبت له ما ادعى به فاحضر محمد ابن المرحوم مصطفى عبده
 من أهالي ولاية و ابراهيم بن علي عبادة من أهالي طحا المر ج و ادى كل منهما شهادة على
 انفراده بقوله أشهد ان قنديل الحناط هـ ذازوج ابنته حسيمة القاصرة المنصور
 حسيمة علي صداق قدره خمسة وأربعون كيسا على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة
 النعمان وكان ذلك يوم الثلاثاء الموافق تسعة عشر صفر الخير سنة ١٢٨٨ وقيل منه
 منه ور حسين النكاح لنفسه بحضورهما وكانت البنت المدعى نكاحها حاضرة بمجلس
 الدعوى فاخبرت انها بائنة بالحيض وقت العقد ولم تاذن لوالدها في زواجها المنصور حسين
 بل انها اذنت له في زواجها العليوة بن محمد جاي فحري رافى ٢٠ صفر سنة ١٢٨٨ يطالع
 على هذه الحادثة حضرة استاذنا شيخ الاسلام ومفتي الاقام هل اذا طعن الخصم في
 الشهود يقبل منه ويلزم المدعى باحضار بينة غيرها واذا لم يجد مطعنا في شهادتهما
 تركى البينة ويحكم بفسخ العقد وهل اقرار البنت بمجلس الدعوى بالبلوغ مقبول منها
 وما مقدار السن الذي يقبل قولها فيه ليعتمد ويجرى الحكم على مقتضاه (اجاب) اذا
 ثبت ان سن البنت تسع سنين أو أكثر وقت العقد علمها بالقول لها بما ينبغي في دعواها
 البلوغ حيث فسرتها ولا ينفذ نكاح أبيها عليها اذا كان بدون اذنها واجازتها على
 فرض تبوث العقد الاول بالوجه الشرعي ثم اذا صدقت في دعوى البلوغ وقت العقد
 ينظر على فرض عدم الاذن منها في هذا النكاح هل بلغها الخبر فرفضت به صريحا
 أو دلالة كسكوتها أو رده فورافان اختلاف في ذلك فقالت رددت النكاح حين بلغني
 وقال الزوج بل رضيت أو سكنت فالقول لها بما يمينها على المفتي به وتقبل بينة على سكوتها
 ولو برهننا بينتها أولى **مسألة** ونها تثبت الزيادة وهو الرد الا ان يبرهن على رضاها أو
 اجازتها بالاستتواء في الاتبات وزيادة بينة باثبات اللزوم كما ذكره وان لم يثبت ان
 سنها كذلك لا تصدق في دعواها بالبلوغ ويكون العقد الذي صدر من الاب عليها
 الاول به هذا المهر نأخذ الاسيد اذا لم يعرف منه سوء الاختيار بحانة وفسدة الوفرض
 عدم الكفاة أو نقصان المهر عن مهر المثل وهذا ان ثبت صدوره مستوفيا شرائطه
 بمشاهدة العدول بعد التزكية اذا لم يثبت الخهم ما يقتضي رد شهادتهم بحرج مركب
 وحيث حضرت الزوجة وادعت انها بالغة فاللازم ادخالها في هذه الخصومة وكذا الزوج
 الثاني لتعلق الحق بهما والله تعالى اعلم (سئل) عن مراعاة واردة من صرف قاضي متنية
 فخر في ٨ ربيع الاول سنة ٨٨ مضمونها ادعى المسكرم حسن الجوهري بن الجوهري عياد
 ابن شحاته عياد من ولاية على الحاضر معه بالمجلس شالم عياد بن شحاته عياد من ولاية بان
 المرحوم شحاته عياد اجد المدعى هذا لابيها ابن مصطفى عياد بن شحاته عياد في حال

حياته وصحته في سنة ١٢٧٢ اوصى لولد له المرحوم الجوهري عياد المتوفى قبله هو حسن المدعي هذا بثلث متروكاته بعد وفاته وانه في سنة ١٢٨٢ توفي وانحصر ارثه في ولده سالم المدعي عليه هذا من غير شريك وترك جميع الدار الكائنة بناحية وليم بحارة السيار المحدودة بمحدود دار بعثة الغربى بجوار شارع حارة الصباغين والقبلى شارع الحارة المذكورة وفيه الباب والشرقى لشارع الحارة ايضا والجوهري بجوار داره لاثنا عشر عياد بن محمد عياد بن احمد عياد بن احمد بعضه لدار واحد عشر كلب بن موسى شمس كلب بن مصطفى شمس كلب وباقيه لداره ملك المرأة صبيحة بذات داود على بن موسى داود وقيراطين في طاحونة بالحارة المذكورة كاملة العدة والآلة محدودة بمحدود دار بعثة الغربى بجوار دار ملك سالم القرمولى بن سويلم القرمولى بن يوسف القرمولى والقبلى شارع الحارة وفيه الباب والشرقى بجوار دار ملك الحاج متولى عياد بن محمد عياد بن مصطفى عياد وباقيه بجوار دار ملك حسن عياد بن على عياد بن مصطفى عياد والجوهري بجوار دار ملك محمد عياد بن سليمان عياد بن محمد عياد وثلاثة قرار يط في ساقية معين ذات وجهين كائنة بحوض القبالية بوسط اطيان محمد عياد المذكور وتسعة افدنة طين خراجى بناحية وليم بحوض القبالية والمصعاص وان المدعى هذا كان قاصرا عن درجته البلوغ وقت الوصية وتوفى جده وهو راشد وان المدعى عليه هذا وضع يده على العقارات والاطيان المذكورة ومنع المدعى من استحقاقه بغير حق ويريد اثبات ذلك بالوجه الشرعى ويطالب به برفع يده عن استحقاقه بحق الثلث في المتروكات المذكورة وتسليمه اليه ليحوزها لنفسه شرعا وسأل سؤاله عن ذلك فبعد تحقيق وضع يد المدعى عليه على ذلك بشهادة من ياتى ذكرهم أدناه سئل منه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوفاة والده المرحوم وانحصر ارثه على الوجه المسطور وبوضع يده على ما ادعى به المدعى وبكونه ابن اخيه وانكر ما سوى ذلك فكلف المدعى اثبات ما انكره المدعى عليه فاحضر محمد اعنانا ابى المرحوم ابن الحاج محمد اعنان من وليم وشهد في وجه المدعى عليه بعد استشهاده بطالب المدعى بانه في اثنين ربيع الاول سنة ٧٢ حضر شحاتة عياد ومصطفى الطنطاوى وحضر محمد اعنان المرحوم وسليمان وابراهيم عياد وبدوى الصباغ واسماعيل اسمعيل وكتب الرجل شحاتة لابنه الثالث وحسن بن الجوهري الثالث وزوجته الثلث وذلك في جميع دار بحارة العبايدة محدودة بمحدود اربعة الجوهري دار ملك محمد غالية بن احمد عياد ولا يعرف جده والقبلى بجوار دار ملك اولادهم ولا يعرف ان كان المتولى جاره او ابراهيم والحمد الغربى بجوار دار داود الشرفاوى بن على داود ولا يعرف جده بعضه وباقيه بجوار دار ملك احمد شمس كلب بن موسى شمس كلب بن مصطفى شمس كلب وجميع حصته في طاحونة لا يعلم قدرها كائنة بالحارة المذكورة محدودة بمحدود اربعة الجوهري بجوار دار ملك حسن عياد بن على

عياد بن مصطفى عياد والقبلي بجواردار ملك محمد النادي بن منصور ولا يعرف اسم جده
والقري بجواردار ملك سالم القرموطي بن محمود القرموطي بن يوسف القرموطي
والشرقي لشارع الحارة وفيه الباب وحصة في ساقية لا يعرف قدرها شرقة محمد مصطفى
عبد الوهلي ابن الشيخ عبده ومحمد بن سليمان عياد هذا ما يعلمه وأحضر بدوي الصباغ بن
عبد العال الصباغ من ولاية وشهد في وجه المدعي عليه بعد امتشاده بطلب المدعي
بان في ٢ ربيع الاول سنة ٧٢ كتب هي شحانة عياد لحسن الجوهري ابن ابنه الثالث
وسالم الثالث وزوجته فطومة الثالث من طاحونة ومن دار ومن ساقية ومن غيط
والطاحونة بحارة العيادية محدودة بمحدود أربعة الخمد الغري بجواردار ملك سويلم
القرموطي بن يوسف القرموطي ولا يعرف جده والقبلي بجواردار ملك النادي بن
منصور ولا يعرف جده والشرقي لشارع الحارة وفيه الباب والغري عياد بن علي عياد
ولا يعرف جده والدار محدودة بمحدود أربعة الغري بجواردار ملك علي داود بن داود ولا
يعرف جده والبحري بجواردار ملك ابراهيم خالقة بن محمد خالقة ولا يعرف جده والقبلي
حسن عياد بن علي عياد ولا يعرف جده والشرقي لشارع الحارة والساقية لا يعلم ان كان
شهانته فيها النصف أو الثالث أو الربع وهي كائنة بحوض القبيلة هذا ما قيل من كل
طرف في هذه الحادثة يطالع على هذه المرافعة حضرة شيخ الاسلام ومفتي الانام العلامة
مفتي السادة المحنفة بالديار المصرية ويفيد عما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه
الحادثة وما هو مقتضى اجرائه (اجاب) الدعوى بالوصية بالثلث بالنسبة الى الدار
والحصة من الطاحونة المذكورة على الوجه المصور صحيحة شرعا في حد ذاتها فهي
معمومة عالم يكن هنالك مانع من سماعها وبالنسبة للاطيان غير صحيحة على هذا الوجه
وشهادة الشاهدين المذكورين غير صحيحة شرعا فلا يعول عليها والله تعالى أعلم
(سئل) بافادته وارادة من الداخلية في ٢٧ ربيع الاول سنة ٨٨ مضمونها مرسل
مع هذه المرافعة شرعية صادرة من محكمة دمنهور البحيرة في ١٢ صفر سنة ٨٨ مشروح
عليها من حضرة قاضي الجهة المذكورة تؤمل الاجابة عنها ومضمونها ادعى لدينا
الرجل الرشيد الشيخ اسمعيل قلقيلة ابن المرحوم الشيخ محمد بن المرحوم عيسى من
أهالي محلة نصر بولاية البحيرة على الرجل الرشيد المحاضر معه بالجناس الشرعي
العمدة الفاضل الشيخ علي التمر يف ابن المرحوم السيد ابراهيم ابن المرحوم السيد محمد
من أهالي دمنهور البحيرة بطريق وكالة المدعي عليه المذكور عن المرأة الرشيدة جارية
نفت المرحوم ابراهيم عاصي ابن المرحوم اسمعيل عاصي من أهالي بشتامة بمديرية
المنوفية المقيمة الآن بنساحية كفر عوانة بمديرية البحيرة زوجة المرحوم عوض
الحنواوي ابن المرحوم طليل ابن المرحوم حسين من أهالي كفر عوانة بمديرية البحيرة
حال صحة بينهما وكما علقها وطوعها ونفادتها تصرفاتها شرعا والوكالة الشرعية في التمداعي

لها وعليها وفي جميع أمورها وكافة شؤونها التي يجوز فيها التوكيل شرعا وفي كل شيء
 جازئ أمرها فيه توكيلا عاما مطلقا مفضا لقوله ورأيه وفعله وقبول المدعي عليه حال
 نفاذ تصرفاته شرعا من جازية الموكالة المذ كورة هذه الوكالة لنفسه مشافهة قبولا
 شرعيا الثابت لدين ذلك بمذا المجلس بدعوى شرعية مستوفية شرائطها وادراكها
 الشرعية محكوم منافعها بثبوت الوكالة المذ كورة بعد الشهادتين من عدلين من كيين
 تزكية شرعية ثبوت شرعيا والمبين ثبوت ذلك بمذا المجلس مقيد بسجل التركات من
 هذه المحكمة المؤرخ بيوم خامس ذي القعدة سنة سبع وثمانين ومائتين وألف بان المرأة
 الرشيدة لثقة أخت المدعي المذ كورة شقيقة من أهالي محلة نصر المذ كورة بنت المرحوم
 الشيخ محمد المذ كور ابن المرحوم عيسى المذ كور حال صحة بدنها وكمال عقلها وطوعها
 ونفاذ تصرفاتها شرعا وكانت المدعي المذ كور في جميع الخصائصات لها وعليها مع الناس
 أجمعين وفي قبض كل حق لها من هو عنده وفي جميع أمورها وكافة شؤونها التي يجوز
 فيها التوكيل شرعا وفي كل شيء جازئ أمرها فيه وكالة عامة مطلقة مفضة لقوله ورأيه
 وفعله وان المدعي المذ كور حال نفاذ تصرفاته شرعا قبل من لثقة المذ كورة شقيقة هذه
 الوكالة لنفسه مشافهة قبولا شرعيا وان لثقة موكلة المدعي كانت زوجا للشيخ عوض
 الحناوي المذ كور و امرأته ومداخولته ومنه كور حته بعد نكاح صحيح شرعي نافذ
 بحضور شهود من عدول المسلمين رجال سامعين ذلك العقد قاهمين انه عقد نكاح زوجها
 أبوها الشيخ محمد المذ كور بوكالته عنها للشيخ عوض الحناوي المذ كور بحضور من
 الله هود بمهر قدره اثناعشر ألف قرش من العملة الدار جة بين الناس يوم العقد
 المجل منه قبل الدخول ثمانية آلاف قرش منها والمثو جل منه بموت او فراق أربعة
 آلاف قرش منها وان الشيخ عوض الحناوي دخل بالثقة الموكلة المذ كورة واختلى بها
 خلوة صحيحة شرعية ووطئها واستمرت زوجة له وساكنة معه في داره الكائنة بكفر
 عوانة مساكنة الأزواج الى ان مات وهي زوجته وحلاله في خامس شهر رجب سنة
 خمس وثمانين ومائتين وألف وخلف من الورثة زوجتين هما لثقة موكلة المدعي
 المذ كور و جازية المذ كورة موكلة هذا المدعي عليه المذ كورة وأولاده الاثنى عشر هم
 عبدالرحمن والسيدة المرزوقان له من زوجته جازية موكلة هذا المدعي عليه المذ كورة
 وابوزيد ومحبوب ونبأ وحفيظة وجلسن المرزوقان له من زوجته المتوفاة حال حياته
 المرأة كرا زوجا لثقة المرزوقة له من زوجته مطلقته حال حياته المرأة طيفة وأم المال
 المرزوقة له من زوجته مطلقته حال حياته المرأة عالية وخوخة المرزوقة له من مطلقته
 حال حياته المرأة مسعدة وعليه مرور المرزوقان له من زوجته المتوفاة حال حياته المرأة
 مريم اللاتي انقضت عدايتهن منه حال صحته لا وادت له سواهم وان هذه الملاية القطن
 والحري المحاضرة بهذا المجلس كانت مملكا للشيخ عوض الحناوي المذ كور الى ان مات

في التار يخ المذ كوروتر كهاميراثا لورثته المذ كورين بالقريضة الشرعية بينهم وان
لنجة موكلة المدعى المذ كور تلك في هذه الملاية حصة قدرها نصف الثمن قيراطا واحدا
ونصف قيراطا من أصل أربعة وعشر بن قيراطا بالسبب المذ كور وان هذا المدعى عليه
بجهة الوكالة وموكلته جازية المذ كورة واضعان أيديهما على جميع الملاية المذ كورة
بغير حق وما نعان لنجة المذ كورة من وضع يدها على حصة المذ كورة في الملاية بغير
حق ويطالب المدعى المذ كور بحكم وكالته المذ كورة هذا المدعى عليه بحكم وكالته
المذ كورة برفع يده ويد موكلته جازية المذ كورة عن حصة موكلة المدعى المذ كور
في هذه الملاية وتسليمها للمدعى ليحوزها الموكلته بالوجه الشرعي وطالبه بالجواب عن ذلك
وسال مسئلة فسالنا المدعى عليه المذ كور عن دعوى المدعى فاجاب بالاعتراف
بوكالته عن جازية المذ كورة هذه الوكالة المذ كورة بهذا المحضر وقبولها منها القبول
المذ كور به هذا المحضر وأشار اليه بيده وبوكالة هذا المدعى المذ كور عن لنجة المذ كورة
هذه الوكالة المذ كورة بهذا المحضر وقبوله منها الوكالة المذ كورة بهذا المحضر وأشار اليه
بيده ايضا وبان لنجة المذ كورة موكلة هذا المدعى كانت زوجا للشيخ عوض الخناوي
المذ كور وامراته ومدخولته وموطوءته بالتحكاح المذ كور بهذا المحضر وأشار اليه بيده
على الوجه المذ كور فيه وان الشيخ عوض الخناوي المذ كور كان يملك هذه الملاية الى
ان مات في خامس شهر رجب سنة خمس وثمانين ومائتين والفوتر كهاميراثا لزوجته
جازية المذ كورة موكلة المدعى عليه واولاده الاثنى عشر المذ كورين لا وارث له
سواهم وان وضع يد المدعى عليه ويد موكلته جازية المذ كورة على هذه الملاية المذ كورة
بسبب انها مملوكة لها وللاولاد المذ كورين وان وضع يدها على حصص الاولاد
المذ كورين اسكنها احدى الورثة وان الشيخ عوض الخناوي المذ كور حال صحته يدينه
وكمال عقله وطوعه ونفاد تصرفاته شرعا قبل وفاته بعشر بن برما في التار يخ المذ كور
طابق لنجة المذ كورة موكلة هذا المدعى طلاقا ثلاثا بطلبها وانه بسبب الطلاق المذ كور
صارت لنجة المذ كورة اجنبية من الشيخ عوض الخناوي المذ كور وحراما عليه ولاحق
لهافي تركته وان الطلاق المذ كور كان في نصف شهر جمادى الآخرة سنة خمس وثمانين
ومائتين والف وسال المدعى عليه المذ كور مسئلة هذا المدعى عن ذلك وطالبه بالجواب
عنه وانكر المدعى عليه زوجه لنجة موكلة هذا المدعى للشيخ عوض الخناوي عند
وفاته في التار يخ المذ كور فسالنا المدعى المذ كور عما اجاب به هذا المدعى عليه فاجاب
بالانكار اطلاق لنجة موكلته من عوض الخناوي في التار يخ المذ كور والطلاق
المذ كور بهذا المحضر وأشار اليه بيده وادعى المدعى بحكم وكالته عن موكلته على هذا
المدعى عليه الحاضر معه بالجاس بحكم وكالته عن موكلته بان الشيخ عوض الخناوي
أقرب محضرة عدول في غرة شهر رجب سنة ١٢٨٥ في مرضه الذي مات فيه حال كمال عقله

الذي مات فيه حال كمال عقله طائعا بان نتيجة موكلة هذا المدعى بنت المرحوم الشيخ محمد
ابن المرحوم عيسى زوجته وحلاله وصدقته نتيجة المذ كورة على ذلك الاقرار المذ كور
مشافهة بمجلس الاقرار تصديقا شرعيا وعدل الشاهدان المذ كوران بشهادة كل من
سالم رمان ابن الحجاج سالم ابن المرحوم الحجاج رمان الدمنهوري ورفاعي غراب ابن
المرحوم ابراهيم ابن المرحوم الحجاج مرسى من ابي ذرة بالولاية التعديل الشرعي مرا
وعلمنا فقبلت شهادتهما فوجب ذلك حكمنا الموكلة المدعى على موكلة المدعى عليه
بثبوت اقرار عوض الخناوى المذ كور الاقرار المذ كور بهذا المحضرو بثبوت زوجية
المرأة نتيجة موكلة هذا المدعى المذ كور لعوض الخناوى المذ كور حين وفاته وبثبوت
ارثه له بالزوجية المذ كورة حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرطا طه واركانه الشرعية بعد
مراعاة ما وجب مراعاته شرعا في وجه هذين المتخاصمين وبحضور من ذكرنا هذا المدعى
عليه برفع يده ويده موكلته المذ كورة عن حصة نتيجة موكلة هذا المدعى المذ كورة في هذه
الولاية المذ كورة وتسليمها لهذا المدعى يجوزها الموكلة فامثل لذلك وسلمها له يطلع
على هذه الصورة حضرة مولانا الاستاذ الاعظم والملاذ الانعم شيخ الاسلام ومفتي افندي
الديار المصرية وحضرة الاستاذ الاكرم مفتي افندي الاحكام ويغاد من حضرتهما عن
المذ كور فيهما هل هو صحيح شرعا والحال هذه ام لا وهل اذا اقام وكيل المدعى عليها
بينه على الطلاق المذ كور تقبل ام لا واذا قبلت ما يكون الحكم الشرعي (اجاب)
بالاشترار مع حضرة مفتي الاحكام الحمد لله الحكم بزوجية المرأة المذ كورة
التي ثبتت اقرار زوجها المتوفى بزوجيته له قبل موته بخمسة ايام صحيح عند عدم
ثبوت طلاقها منه ثلثي صحته بطلها قبل موته بعشرين يوما المدعى ذلك من
قبل ضررتها حسبما استفيد من هذه المرافعة اما لو اقامت مدعية الطلاق البينة العادلة
على دعواها صدور الطلاق الثلاث من الزوج في صحته بطلب ضررتها قبل موته بعشرين
يوما ولم يكن هناك مانع من قبولها فلا يظهر حينئذ الحكم لها باليراث اذ لا يتصور
حصول دخول المطلقة المذ كورة في عصمة زوجها المذ كور في مدة خمسة عشر يوما من
تاريخ الطلاق الثلاث لعدم احتمال هذه المدة ذلك وأما ما ذكره العلماء من كون
دعوى المرأة اقرار زوجها في مرض موته بانها حلال عليه دفع الدعوى باقية الورثة
طلاقها قبل موته بسنتين فهذا لا يفيد في مثل هذه الحادثة لوجود الاحتمال فيما
ذكره دون مانع فيه ولذلك علموا القول بتقديم بينة الزوجية على قول الفضلي على
بينة الطلاق يجعله انه طلق ثم تزوج وعلموا بتقديم بينة الطلاق على بينة لزوجة على
قول السعدى بان الطلاق يكون بعد النكاح وقالوا انه ان كانت تدعى عقدين فالقول
ما قاله الفضلي وعليه انفتوى والا فالفتوى على ما قاله السعدى وكل ذلك لا يتأتى الا مع
احتمال المدة بخلاف موضوع الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة

مهر بتاريخ ٧ رمضان سنة ٨٨٠ مضمون طلب الاطلاع على صورة الدعوى الهرة من قاضي المنية واعطاء الافادة عما يترامى بناء على طلب وكيل ديوان تفتيش وجه قبلى المؤرخة ٢٩ ش سنة ٨٨٠ ومضمون الدعوى المذكورة بحضرة كل من الشيخ يوسف بن شعيب المشهور بالمخاطب وعلى بن حسن الفرائش سابقا المشهور بتابع كريم كاشف حضر الرجل خليفة بن يوسف بن حمد النياوى وادعى فى وجهه على بن بركات بن مراد التلاوى القاطن بالمنية ان والده توفى سنة ألف ومائتين وسبع وأربعين بالربيع الاصفر عن ولديه المدعى واسماعيل فقط وتوفى بعده اسماعيل عنه فقط وهو أخ شقيق له والد هما المذكور ووالدته مامباركة بنت على بن حمزة وانه أقام بالمنية بعد وفاة والده وأخيه خمس سنوات وغاب عنها الى سيوط وأقام فيها ست سنوات وسافر منها الى مصر المحروسة وأقام فيها الى هذا الوقت ثم حضر الآن فى المنية وان والده ترك منزلا خربا صغيرا فى المنية بخط الترمعة حده الشرقى منزل متروك عن الحاج عثمان المشهور بحظرة النياوى والعربى منزل حسن على الزلفى المشهور بذلك بعضه وبعضه لا طريق وفيه الباب والبحرى منزل محمد بن على المصرى السقاء بالمنية المشهور بذلك بعضه وبعضه بمنزل أحمد ابن سليمان الشهير بالاقرع وانه تحت يد المدعى عليه ويطلبه منه وسؤاله عن ذلك سئل المدعى عليه عن سبب وراثته المدعى للتوفيين بوجه ما ذكر فاقربها وسئل عن غيبة المدعى هذه فصدق فيها كما ذكر فطالبت بيئته من المدعى بوضع يد المدعى عليه على ذلك فاقام كلاما من ذكر وشهدنا بوضع يد المدعى عليه على ذلك وذكرنا حدوده ثم سئل عن دعواه هذه فاجاب بان المنزل المذكور كان مأكولا والد المدعى وكان خربا وبودوقاته اشتراه منه ومن أخيه اسماعيل من كل النصف بثمان قدره ستة وعشرون قرشا وقبض كل منهما ثمن النصف الذى باعه ثلاثه عشر قرشا وقبضه منها ثم أجرى بناءه خزانة وبيت قرن سئل المدعى عن دعوى المذكورة فاجاب بانكاره وبعده وأخيه ذلك وان عليا المذكور بنائه ما ذكر بعد ان هدم ما كان فيه من البناء من نفسه وطالبت بيئته من على بركات المذكور وطبق دعواه الاثر فاقام كلاما من المكرم على والسيد محمد ولدى الحاج عثمان لحظة السابق ذكره وشهدا فى وجه خليفة المذكور بعد استشهادهما ان خليفة هذا باع جميع المنزل لعلى بن بركات بن مراد المذكور بثلاثة عشر قرشا وقبضها حال غيبة أخيه اسماعيل ولما حضر أخوه اسماعيل لم يرض ذلك وهدم منه بيعة نصفه له فى ذلك بثلاثة عشر قرشا وقبضها من على بركات المذكور وكره ذكرنا حدود المنزل كما هى مذكورة اعلاه سئل المدعى عليه على بركات المذكور ما وجه دعواه ان الثمن ستة وعشرون قرشامع ان الماخوذ من كلام الشهود انه تسعة عشر قرشا ونصف والباقي تركته لخليفة فذكر ان الامر كما ذكر الشهود غير انى ذكرت جميع ما دفعته فى شأن البيت المذكور لالاخوين المذكورين وقلت انه ثمن لا كوفى من العوام ليس فى خبره يمثل هذه الدقيقة

فما عولت الا على ذلك كجميع ما دفعته وكون بعضه صادقا وبعضه ليس كذلك أمر يخفى
على من لا انظن له هذا ما صدر له بنا وكتب في مضبطة الدعاوى حريا وحيث ان هذه
شهادة بالافسار وهي لا تقبل في العقد فهل ما ذكره آخر على بركات المذكور يعد
توفيقا بين الدعوى والشهادة وتكون هذه الشهادة صحيحة أو يكون التناقض باقيا
بين الدعوى والشهادة وبين كل من الاول والاخير وهل اذا كان التناقض باقيا كما
ذكر بسوغ له الرجوع عما ذكره أولا و يقول تركته ويذكر في دعواه ابتداء كما ذكر
الشهود و يعد ما ذكره آخر من الاعتذار توفيقا مسوغا للرجوع بروه من حضرة استاذنا
حفظه الله الوقوف على الحقيقة ليجري العمل طبق ما يفيد (اجاب) الشهادة المذكورة
على الوجه المسطور غير مقبولة شرعا ولا ينبغي للقضاة التوسيع في القضايا بما يثل ما ذكر
والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة من وكيل مديرية الفيوم بتاريخ رمضان سنة
١٢٨٨ مضمونها اطاب افادة الحكم الشرعي عن مادة منزل بمدينة الفيوم حاصل فيه المنازعة
بين وردة محمد أفندي النوري والمرأة نفيسة وشقيقتها اوو الله ما سبق رؤية تلك المادة
شرعا بطرف حضرة قاضي أفندي الفيوم وتحرر فيها اعلام شرعي مؤرخ ١٥ ش سنة
٢٨٧ محكوم فيه بثبوت حصة في المنزل المذكور الى النسوة الثلاث المذكورات قدرها
قيراط ٦ نخسري ٣ وبناء على ما حصل من التظلم والتشكي من الورثة اجرى بت
التحريات اللازمة وأعطى القول من كل من حضرات مفتي المديرية ومفتي مجلس
استئناف بني سويف ولم تعرض ذلك على سعادة وكيل تفتيش قبلي وردت الافادة
برؤية الاعلام الشرعي بطرف حضرة تكم والايضاح عما يترأى من جواز سماع المادة
شرعاً ثانياً سواء كان بطرف حضرة قاضي مصر أو القاضي الذي يرغبونه أو عدمه ولم
ترقبه لفضيلتكم للنظر في ذلك (اجاب) صورة الاعلام المذكورة في اوراق هذه
القضية المؤرخ ١٥ ش سنة ٢٨٧ تبين ان فيها قصور الاسمي في التحديد ما لم يكن
صاحب الحد الشرقي والغربي مشهورين بحيث لا يشار كهما غيرهما فيما ذكر في تعريفهما
بالبلدة وحيث ان الامنع من احالة نظر هذه القضية الى قاض شرعي لاستئنافها وبعد
تقديم ما يلزم شرعا كل ما ثبت بالوجه الشرعي يحكم به الا ان محمود بن محمد النوري أحد
المدعي عليم الاصيل والوكيل عن والدته حيث اعترف بان أصل المنزل المدعي به ثلاثة
أساكن أحدها ملك الجدا الأصلي الذي ادعت المدعيات تاني الملاك عنه يعامل هو
وموكلته بهذا الاقرار ويؤمر ببيان المنزل الذي أقر به للورث المذكور الا اذا اثبت
انتقال حصة مورث المدعيات الى أبيه به بيان ما يلزم بالوجه الشرعي ولو فرغ من تحقيق
شهرة صاحبي الحد الشرقي والغربي وصحة الحكم بان كان القاضي حكم للمدعيات
على المدعي عليم في وجههم وأراد أحد الورثة الذي كان غائبا ان يدفع دعوى
المدعيات يدفع شرعي يقبل منه شرعا كما افاده حضرة مفتي الاستئناف والله تعالى اعلم

١٢٨٨

١٠

١٢٨٨

١٠

(سئل) من طرف مجلس الاحكام بافادة مؤرخة ٢ ذى الحجة سنة ٨٨ حاصلها
الاوراق المرسلة ووردت بافادة من مجلس استئناف جرجا تتعلق بمادة قتل شخص يسمى
عثمان ابوالعلاء من ناحية منفلوط بما فيها الاعلام الشرعية المحررة في القضية من
محكمة سيوط والمناقضات التي صارت فيما حواه الاعلام المذكور بمقتضى ما تراهي
لحضرته مفتي الاحكام بقصد احالة النظر في القضية على حضرته كما بناء على ما اجاب به
قاضي ونائب محكمة سيوط ومفتي مجلس المديرية و بناء على ذلك اقتضى تحريره
لحضرته كما اترد الافادة وحاصل القضية اجمالا صدور دعوى من زوجة المتوفى المذكور
بالاصالة والوصاية على بقية الورثة القصر على شخصين بضربهما المورث المذكور بالالة
جارجة ونسبائت عمدا وموته بسبب ذلك وطلبت ما يترتب عليه من ابدل ذلك شرعا
و بسؤالهما عن ذلك وانكاره ما دعوا اياهما دعواتهما بالنسب وانحصار الارث في
المدعية والقصر المذكورين وبهذا كره ان الضرب على الوجه المذكور عند عبثه من لها
داخل الخوخة و برأت من سواهما طالب منها بينة على دعواها فجهزت وحلف المدعي
عليه ما اليمين الشرعية ومنعت للجهز والحوال انهما تبين أن ضربهما كان معا أو متعاقبا
ولم تبين المتخذ من غيره فناقض في ذلك حضرة مفتي الاحكام بعدم صحة الدعوى على
هذا الوجه من حيث ايجاب القصاص لعدم البيان واستمرت المناقضات والاجوبة في
ذلك بما يطول شرحه (اجاب) الذي تراهي في هذه القضية بعد الاطلاع على اعلامها
وما قيل فيها من المناقشات والاجوبة أن هذه الدعوى من حيث ايجاب القصاص
والدية على المدعي عليه ما غير صحيحة لعدم البيان الذي يترتب عليه أحد الأمرين كما
اشير اليه في جواب حضرة مفتي الاحكام اما من حيث ايجاب التعزير ان طلب فلا
مافع من صحتها و يترتب على ذلك سؤال الخصم و بهج المدعية عن اثبات دعواها على
هذا الوجه وحلف المدعي عليه ما اليمين الشرعية بطلب المدعية يحكم بمنع المدعية من
دعواها ويكون الحكم بالمنع لذلك صححها كما سطر بالاعلام لكن حيث كان موضوع
الدعوى حسب المتبادر منها انما هو طلب القصاص دون التعزير فالذي يستحسن
ا- ضار المدعية وخصمها الذي حضرة القاضي فان أمكنها التعيين المترتب عليه
القصاص أو الدية وحصل ذلك وانكر الخصم ولم تنزل عاجزة عن الثبوت يحرم منعها
وان لم تعين وبيئت ان غرضها بما ذكرته في الدعوى أو لا طلب التعزير يصير ابقاء
الاعلام على أصله انما يصير التاثير عليه بذلك وهو - ذا يندفع الاتهام والاشكال والله
تعالى اعلم (سئل) عن مراعاة من قاضي طائفة مضمونها مدعي المكرم واعر ابراهيم
اليسوي المقيم الآن بناحية الشين بمديرية الغربية ابن المرحوم ابراهيم سليمان من
عربان الفرغان على غريمه الحاضر معه بالمجلس الشرعي المكرم ابراهيم اغاوكيل اسمعيل
بن أيوب بناحية السجاعة بقسم الحلة الكبرى بمديرية الغربية ابن المرحوم اسمعيل

١٢٨٨

٦

الثابت معرفة جماعة في شاز ما سيذكر فيه بشهادة كل من المكرم جوهر الشريف
من ناحية الميمون فخر بيسة المقيم الآن بطننتدا ابن يدوي جوهر والمكرم عبد الرحمن
الشاعر من ناحية السجاعة ابن المرحوم أحمد الشاعر بنو تاشرعيا بان المدعي المذکور
يملك هذا الثور الاجر المغر في الخمس ويملك أيضا هذا الثور الاسمر الشامي الخمس
الحاضرين والمشار اليهما بالجلس وانهما على ملكه ولم ينتقلا عن ملكه بنقل شرعي
للاآن وان المدعي عليه المذکور تعدى ووضع يده عليهما بطريق الغلبة والغصب بغير
حق ولا وجه شرعي ويطالبه برفع يده عنهما وبتسليمهما له بالوجه الشرعي ويسال جوابه
سئل من المدعي عليه المذکور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بانهما كانا مملوكين للمدعي
المذکور وانه في سنة ١٢٨٢ اشترى منه هذا الثور الاسمر الحاضر والمشار اليه بالجلس
وباعه له المدعي المذکور بمبلغ قدره ٢٥٠٠ قرش عملة دارجة وسلمه له واستلمه منه
ووضع يده عليه الى تاريخه ودفع له مبالغ أربعة جنيهات افرنكية وخصم له الباقي من
ايجار الاطيان المطلوب من المدعي المذکور وفي سنة ١٢٨٣ اشترى المدعي عليه
المذکور من المدعي المرقوم هذا الثور الاجر الحاضر والمشار اليه المذکور بمبلغ قدره
٢٨٥٠ قرش عملة دارجة وسلمه له واستلمه منه وباعه له ووضع يده عليه الى تاريخه
وانه خصم له مبلغ الثمن المذکور من ايجار الاطيان المطلوب منه للمدعي عليه المذکور
وانه وازع يده عليهما بالسبب المذکور فلم يردقه المدعي المذکور على ذلك فطلب
من المدعي عليه المذکور اثبات دعواه المذکورة بالبينة فوجد باحضارها صادر ذلك
بحضوره في يوم سادس شعبان سنة ١٢٨٧ ثم في يوم الخميس ٩ من الشهر المرقوم
حضر المدعي والمدعي عليه المذکوران وعترف المدعي عليه المذکور انه أحضر من
يشهد له بذلك وسال الاستماع الى شهادتهم وهم المتولى شامية ابن المرحوم علي شامية
ومحمد المزين ابن المرحوم محمد المزين وعبد الرحمن الدهلان ابن المرحوم الحاج
احمد الدهلان الجميع من ناحية السجاعة واستشهدوا فشهد كل واحد منهم على انفراده
بعد استشهاده بمواجهة المتداعيين المذکورين بقوله أشهد الله ان واعر بن ابراهيم
المدعي هذا باع الى ابراهيم أغا هذا ابن المرحوم اسمعيل ابن المرحوم الحاج أبوب هذا
الثور الاسمر الحاضر والمشار اليه بالجلس في سنة ١٢٨٢ وهو يملكه حين ذلك بمبلغ
قدره ٢٥٠٠ قرش عملة دارجة واشتراه منه ابراهيم المذکور بالثمن المرقوم وسلمه المبيع
المذکور واستلمه منه وخصم له الثمن المرقوم من المطلوب به منه من ايجار الاطيان
وباع له أيضا الثور الاجر هذا الحاضر والمشار اليه بالجلس سنة ١٢٨٣ وهو يملكه وقت
ذلك بمبلغ قدره ٢٨٥٠ قرش عملة دارجة واشتراه منه وسلمه له واستلمه منه وخصم له مبلغ
الثمن المرقوم من ايجار الاطيان المطلوب من واعر المدعي هذا الى ابراهيم أغا هذا
يعلمون ذلك ويشهدون به كذلك فذكر المدعي المذکور ان شهادتهم لا تجوز عليه إلا

ان كانت أوراق المذاكرة والرق الذي معه يضاهاى كلامهم حضرة مولانا
الاستاذ الاوحد مكي أفندي مصر المحروسة وشيخ الجامع الازهر المسطر أعلاه صورة
مرافعة صدرت لدى نائب المحكمة واسما عرضت علينا بحضور المحضرين عرفت المدعى
عليه المذ كور الذي هو ابراهيم اغا المرقوم ان قدر ثمن الثور الاسمر المذ كور كما هو
مذ كور أعلاه في الدعوى وانه خصم من ثمنه أربعة جنيهات افر نكية التي بذمة المدعى
الذي هو واعر ابراهيم على سبيل القرض الشرعي وباقي الثمن خصمه من ايجار
الاطيان المطلوب من المدعى المذ كور وانه قال ذلك لدى النائب في جواب الدعوى
ولم يقل انه دفع من أصل الثمن أربعة جنيهات افر نكية كما هو موضح في الدعوى
أعلاه بل الذي ذكره هو خصمه من القرض فهو ليس بخصم استثناف هذه الدعوى لدى
القاضي ويسمى من المدعى عليه الذي عرف به المذ كور المخالف لما اجاب به لدى
النائب في الدعوى المستورة أعلاه ام لا ولا يعلم تناقضا واذا صار استثنافا واحضر
المدعى عليه المذ كور بينة تشهد له طبق دعواه بذلك على وجه الاجال تقبل شرعا
أم كيف نرجو الافادة الصريحة عن الحكم الشرعي في ذلك للاجراء والحكم على موجبها
(اجاب) يطلب من مدعى الشراء المذ كور بينة على دعواه بناء على ما أوضحه آخر
لدى حضرة قاضي طنتدا ولا يمنع من ذلك ما نسب اليه أو لا لدى نائب المحكمة حسب
المسطر بصورة الدعوى الاولى من قوله بعد دعواه شراء الثور الاسمر دفع له مبلغ
أربعة جنيهات افر نكية وخصم له الباقي من ايجار الاطيان المطلوب من المدعى
المذ كور اذ على فرض ثبوت ذلك لا يناقض قول مدعى الشراء آخر انه خصم من ثمنه
أربعة جنيهات افر نكية التي بذمة المدعى الذي هو واعر ابراهيم على سبيل القرض
الشرعي وباقي الثمن خصمه من ايجار الاطيان المطلوب من المدعى المذ كور اذ لم يصرح
في دعواه لدى النائب المذ كور ان الاربعة جنيهات المذ كورة دفعها له بعد البيع
على انها من الثمن حتى يناقض قوله آخر ان الاربعة جنيهات المذ كورة هي قرض
اذ القرض مدفوع أيضا من قبضه فاذا أقام بينة طبق دعواه قبلت منه حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) من طرف مجلس الاحكام بافادة مؤرخة ٢٤ ذي الحجة سنة ٨٨ عن
افادة وردت من مجلس اسكندرية مؤرخة ٧ الجاري ومعه صورة ما نظر بالمجلس
العلمي الجاري انعقاده به ومغروب اطلعه هذا الطرف عليها والجواب عما فيه كما
ترغبه علماء اسكندرية ولغظ الصدارة المذ كورة في يوم الخميس ١٣ ربيع الثاني
سنة ١٢٨٦ ادعى المسكرم محمد اشتيوى ابن السيد سليمان اشتيوى بن عبد الله اشتيوى
على الحاج محمد المغربي الجزائري بن هاشم بن حامد الحاضر معه بالمجلس العلمي بقوله
أدعى على الحاج محمد المغربي المذ كور هذا وهو الوكيل الشرعي عن المرأة
فاطمة بنت المرحوم الحاج حسين المغربي بن البخاري بن محمد الطبعي من أهالي جزائر

الغريب وهي الوصي الشرعية من طرف حضرة مولانا الحاكم الشرعي علي ولدها محمد
 القاصر ابن المرحوم السيد محمد صالح زهران بن احمد بن علي بن عبد الوهاب وهيب
 الادكاوي من أهالي ادكو بطريق توكلي عن المكرم السيد مسعود وهيب ابن
 المرحوم مصطفى بن احمد بن محمد بن احمد بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي المذکور
 أعلاه بان ولد فاطمة الوصي المذکور و محمد القاصر ابن المرحوم السيد محمد زهران
 المذکور توفي الى رحمة الله تعالى في أوائل شهر ربيع الاول سنة ١٢٨٦ وانحصر
 ارثه الشرعي في كل من والدته فاطمة الرضى المذکوررة أعلاه وفي ابن ابن ابن
 عم جد المذکور المذکور مسعود بن مصطفى موكلي المذکور من غير شريك له مولا
 وارث له سواهما وترك ميراثا عنه لورثته المذکورين مبلغا وقدره أربعة وعشرون
 جنيهات انجليز يا ذهاب ضرب الانجليز الحاضر المبلغ المرقوم بهذا المجلس هو من ضمن
 ما آل اليه بالارث الشرعي من والده المرحوم السيد محمد صالح زهران المذکور أعلاه
 ومن أخته شقيقته البكر القاصرة عزيزة المتوفين قبله وبقسمة هذا المبلغ خص
 ولدته فاطمة الوصي المذکوررة موكلة المدعى عليه هذا ارثا بافرضة الشرعية بحق
 الثلث ثمانية جنيهات انجليز وخص مسعود بن مصطفى موكلي المذکوررة أعلاه
 بحق الثلثين ستة عشر جنيها انجليزيا والباقية من ذلك المبلغ المعين أعلاه تعصبا لان
 موكلي هو مسعود بن مصطفى بن احمد بن محمد بن احمد بن عبد الوهاب وهيب
 الادكاوي المذکوررة أعلاه وان المتوفى المورث المذکوررة أعلاه هو محمد القاصر ابن المرحوم
 السيد محمد صالح زهران بن احمد بن علي بن عبد الوهاب المذکوررة أعلاه وان احمد وعليه
 المذکورين اخوان شقيقان والدهما عبد الوهاب بن عبد الله وهيب الادكاوي
 ووالدتهما المرحومة عائشة بنت رجب وهيب الادكاوي ايضا وان الوصي المذکوررة
 أعلاه موكلة المدعى عليه هذا بمنفعة من دفع حصته مسعود موكلي المذکور وقدرها
 كما ذكر أعلاه وان امتناعها من ذلك بغير حق شرعي وانني أطلب من حضرة مولانا
 الحاكم الشرعي الزام وكيل الوصي المدعى عليه هذا بدفع ما خص موكلي مسعود
 المذکور كور وتسليمه الى لاحوزة موكلي بالطريق الشرعي واسئل سؤال المدعى عليه
 عن ذلك كرامدعي ان المبلغ المرقوم من تركته والد المتوفى محمد القاصر هو اي الوالد
 المذکور كورا السيد محمد صالح زهران التي لم تقسم

فمن ذلك أفاد حضرات السادة العلماء ان هذه الدعوى غير صحيحة شرعا ولا يترتب
 عليها مال الخصم وفي يوم الخميس عاشر جمادى الثانية سنة ١٢٨٦
 ادعى محمد اشتقوى المذکور كور على الحاج محمد داغر في المذکور الحاضر معه بالمجلس العلمي
 بين يدي حضرة مولانا الحاكم الشرعي بالتفرع الى بحضور السادة العلماء وهو الوكيل
 الشرعي عن المرأة فاطمة بنت المرحوم الحاج حسن بن غربي النجار بن محمد الطنجي

من أهالي جزائر الغرب بقوله أدعى بطريق توكيل الشرعي عن المكرم السيد مسعود وهيب بن مصطفى بن أحمد بن محمد بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي في الدعوى والطلب والمخاصمة والمرافعة وفي كل شيء يصح فيه التوكيل شرعا على الحاج محمد المغربي هـ ذا ابن هاشم بن حمدان الجزائري وهو الوكيل الشرعي الثابت توكيله شرعا لدى حضرة مولانا الحماكم الشرعي المشار اليه عن المرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي النجار بن محمد الطيحي من أهالي جزائر الغرب وهي الوصي الشرعية من طرف حضرة مولانا الحماكم الشرعي المشار اليه على ولدها محمد القاصر ابن المرحوم السيد محمد زهران بن أحمد بن علي بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي المذكور اعلاه بان فيما قبل تاريخه توفي المرحوم السيد محمد صالح زهران المذكور عن زوجتين هما الحاجة زنوبة بنت علي بن أحمد المجروفي والمرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي النجار بن محمد الطيحي المذكور اعلاه وعن بنته عزيزة القاصرة وعن الحمل الذي انفصل بعد موت أبيه ويسمى محمد القاصر من غير شريك لهم ولا وارث له سواهم ومن جملة ما تركه لورثته الشرعيين ووعده بنته محمد في المجلس الثاني وانصرف وفي يوم الخميس ١٧ جمادى الثانية سنة ١٢٨٦ حضر كل من السيد محمد اشتيوي والحاج محمد المغربي المذكورين وذكر ان من جملة ما تركه المرحوم السيد محمد زهران المذكور لورثته الشرعيين هذا المبلغ المحاضر بهذا المجلس الشرعي الذي قدره ثمانية وأربعون جنيها انجليزيا ضرب بلاد الانجليز وأشار اليه وبقسمة هذا المبلغ يخص كلام من الزوجتين المذكورتين ثلاثة جنيها من هذا المبلغ ويخص بنته عزيزة المذكورة أربعة عشر جنيها من هذا المبلغ ويخص ولده محمد القاصر المذكور ثمانية وعشرون جنيها من هذا المبلغ ثم توفيت عزيزة بنت المرحوم السيد محمد صالح زهران المذكور اعلاه وتركت ما خصها من هذا المبلغ المرقوم لورثتها الشرعيين وهما والدتها فاطمة بنت المرحوم الحاج حسن المذكور اعلاه وشقيقها محمد القاصر المذكور من غير شريك وبقسمة ما خصها من هذا المبلغ المذكور اعلاه على المذكورين والدتها وشقيقها المذكورين اعلاه يخص الام المذكورة بحق الثلث أربعة جنيها انجليزية وثلاث جنيها من هذا المبلغ ويخص شقيقها محمد المذكور بحق الباقي تسعة جنيها انجليزية وثلاث جنيها فيكمل للمجد المذكور ابن محمد صالح المذكور من هذا المبلغ المرقوم بالارث الشرعي من أبيه وشقيقته المذكورين مبلغ سبعة وثلاثين جنيها وثلاث جنيها من هذا المبلغ ثم توفي محمد الابن المذكور وانحصر ميراثه الشرعي في والدته فاطمة المذكورة بنت الحاج حسن النجار المذكور اعلاه بحق الثلث وفي موكل السيد مسعود المذكور اعلاه بحق الباقي تعصيا وبقسمة هذا المبلغ الذي خص محمد المذكور في المذكورين ويخص والدته المذكورة بحق الثلث اثناعشر جنيها انجليزيا وثلاث وثلاث جنيها انجليزيا ويخص موكل أربعة

وعشرون جنيها انجليز يا وثلاث من ثلثي جنييه من هـ هذا المبلغ المحاضر به هذا المجلس لان موكلى هو السيد سعيد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الوهاب وهيب الادكاوى المذ كوراعلاء وان المتوفى مورت موكلى المذ كور هو محمد بن المرحوم السيد محمد صالح زهران بن أحمد بن أحمد بن علي بن عبد الوهاب وهيب الادكاوى المذ كوراعلاء وان أحمد وعليا اخوان شقيقة والد هما عبد الوهاب وهيب الادكاوى المذ كوراعلاء ابن عبد الله والدتهما عائشة بنت رجب بن أحمد وهيب الادكاوى أيضا وان الوصى المذ كورة تمتنعة من دفع ما يخص موكلى المذ كور في هذا المبلغ المحاضر به هذا المجلس وقدره كما ذكر اعلاء وان امتناعها من ذلك بغير حق شرعى وحيث الامر كما ذكر اطلب من حضرة مولانا الحاكم الشرعى المحكم على الوكيل المدعى عليه هذا بدفع ما يخص موكلى في هذا المبلغ المحاضر به هذا المجلس وتسليمه الى لاجوزة موكلى المذ كور بالاطريق الشرعى وأسأل سؤاله عن ذلك ثم ذكر المدعى المذ كور أن صحة تقسيم ما هو مخلف عن محمد القاصر المذ كور أن الذى يخص أمه المذ كورة اثنا عشر جنيها وأوقات جنييه وثلاث ثلث جنييه والذى يخص موكله المذ كور أربعة وعشرون جنيها وثلاث جنييه وثلاث ثلث جنييه انجليزى فعند ذلك أفاد حضرات السادة العلماء ان هذه الدعوى غير صحيحة شرعا ولا يسئل عنها المحكم

وفي يوم الخميس عاشر ربيع الاول سنة ١٢٨٧ حضر بالمجلس العادى بين يدى حضرة مولانا الحاكم الشرعى والسادة العلماء كل من الحاج على دويعى ابن الشيخ حسن رويى بن جيدة رويى السكندري والمكرم الحاج محمد بن مولانا المرحوم الشيخ مصطفى بن محمد القبايطى الجزائى وادعى الحاج على دويعى المذ كور على الحاج محمد القبايطى المذ كور المحاضر معه بقوله ادعى بحكم وكالتى الشرعية العامة المطابقة المفوضة عن المكرم مسعود وهيب الخطاب بن المرحوم مصطفى بن أحمد بن محمد بن محمد البديوى الادكاوى فى كافة أموره وسائر شؤنه وما يتعلق به من بيع عقار وشرائه وتلاجه وقبض اجرة وفى الدعاوى والطلب والمرافعة والخاصة وفى الاقرار والانسكار والصلح والابراء وفى قبض ماله من الحقوق والاستحقاق وغير ذلك توكل بالاعانة فوضا القولى وفعل على ورأى وفى كل شئ يصح فيه التوكيل شرعا كما ثبت ذلك فيما قبل تاريخه لدى حضرة مولانا الحاكم الشرعى بنظر اسكندرية حالا بثبوت شرعى باطريقه المرعى وتكرر بذلك حجة شرعية من محكمة المغرب مؤرخة فى غرة شهر رجب سنة ١٢٨٦ عوضا فى ذلك عن وكيله السابق المكرم السيد محمد اشتيوى ابن سليمان بن عبد الله اشتيوى بعد ان نزل به بحضوره وعلمه كما هو مصرح به فى الحجة المذ كورة اعلاء على المكرم الحاج محمد المقرئ هذا ابن مولانا المرحوم الشيخ مصطفى ابن محمد القبايطى الجزائى المقيم بالسكندرية المحاضر به هذا المجلس الشرعى بين يدى حضرة مولانا الحاكم الشرعى المشار اليه اعلاء وهو الوكيل الشرعى العام المطابق

المفوض من المرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي بن محمد الطنجي الجزائري
المقيم بـ بنغراسكندرية في كافة أمورهما وشؤونهما وما يتعلق بهما وفي الدعاوى
والطلب والمرافعة والخاصة وفي الاقرار والانكار والصلح والابراء وفي قبض كامل
مالهما من الحقوق والاستحقاقات وغير ذلك الثابت ذلك فيما قبل تاريخه لدى حضرة
مولانا الحماكم الشريفي المشار اليه اعلاه قبوتاشرعيا بطريقة المرعي بانه فيما قبل
تاريخه توفي الى رحمة الله تعالى السيد محمد صالح زهران ابن المرحوم احمد بن علي بن محمد
البيسوني الادكاوي وانحصر ميراثه الشرعي في زوجه هبة والمرأة زوجه بنت علي بن
احمد المحروفي والمرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي بن محمد الطنجي موكلة هذا
المدعي عليه وفي بنته من الموكلة المذكورة هي عزيزة القاصرة عن درجة البلوغ وفي
حمل منها انفصل بعد موت والده المذکور بولد ذكر يسمى محمدا القاصر من غير شريك
ولا وارث له سوى زوجته وبنته وولده المنفصل بعد موته المذکور من غير شريك
ثم توفيت بنته عزيزة المذكورة عن والدها فاطمة الموكلة المذكورة وعن شقيقها محمد
القاصر المذکور من غير شريك ولا وارث له سوى والدها وشقيقها المذکورين ثم توفي
محمد الابن القاصر المذکور عن والده فاطمة الموكلة المذكورة وعن ابن ابن عم
ابي ابيه ابن شقيق ابي جده المذکور هو محمد وسعد وهيب موكلي المذکور اكون موكلي
هو سعد بن مصطفى بن احمد بن محمد بن محمد البيسوني الادكاوي المذکور في بن محمد
البيسوني جد ابي محمدا القاصر المتوفي المورث اخيرا المذکور هو محمد بن محمد البيسوني
المذکور في بن محمد ابي موكلي المذکور اخوان شقيقان اباؤهما محمد البيسوني الادكاوي
المذکور ابن عبد الوهاب بن عبد الله وهيب الادكاوي وامهما عائشة بنت رجب بن
احمد وهيب الادكاوي وان السيد محمد صالح زهران بن احمد بن علي بن محمد البيسوني
المتوفي اولا المذکور كان في حال حياته يملك مائة وثمانية وأربعين قرشا مصر يا
من ذوات الاربعين نصف قضية وهو هذا المبلغ الحاضر بالمجلس الشرعي بين يدي
حضر مولانا الحماكم الشريفي المشار اليه اعلاه ومات وترك هذا المبلغ المرقوم وغيره
ميراثا عنه لورثته المذکورين اعلاه وبقسمته عليهم بم بالقرضة الشرعية يخص
الزوجة من المذکورين بحق الثمن فرضا من زوجها المذکور كورسة قروش من ذلك
لكل واحدة منهم مائة وثلاثة قروش ويخص ولده محمد القاصر المذکور بحق الثلثين من
الباقى بطريق التعصيب ثمانية وعشرون قرشا ويخص بنته عزيزة المذكورة بحق
ثلث الباقي اربعة عشر قرشا من ذلك وبموت عزيزة القاصرة المذكورة عن والدها
فاطمة الموكلة المذكورة وشقيقها محمد القاصر المذکورين من غير شريك وترك مبلغ
الاربعة عشر قرشا المذکور ميراثا عنها الورثة المذکورين يخص والدها المرأة فاطمة
موكلة هذا المدعي عليه بحق الثلث فرضا اربعة قروش وثلثا قرش فـ كمل لها بسبب

ذی الحجة

سنة

ذلك سبعة قرش وثلاث قرش ويخص شقيقها محمد القاصر المذ كور بحق الباقي تعصيا
 تسعة قرش وثلاث قرش باقي المبلغ المردود عنها المذ كور فيكمل لمحمد القاصر المذ كور
 بسبب ذلك سبعة ولا ثون قرش وثلاث قرش وأنه بموت محمد القاصر ابن السيد محمد صالح
 زهران المذ كور عن والدته فاطمة موكلة هذا المدعي عليه المذ كور عن موكل
 مسعود وهيب بن مهدي بن احمد بن محمد بن محمد البسيوني العاصب المذ كور من غير
 شريك ولا وارث له سوى والدته وموكل العاصب المذ كور وترك مبلغ السبعة
 والثلاثين قرشا وثلاث قرش ميراثا عنه لورثته المذ كور من يخص والدته المذ كور بحق
 الثالث قرضا ثلث عشر قرشا وأربعة أساع قرش فيكمل لها بسبب ذلك اثنا من زوجها
 السيد محمد صالح زهران المتوفى المذ كور أولا ومن ينته عن بركة المتوفاة بعد والدها ومن
 ولدها محمد القاصر المتوفى أخيرا عشر وقرشا وتسع قرش ويخص موكل مسعود وهيب
 المذ كور بحق الباقي تعصيا أربعة وعشرون قرشا وثمانية أساع قرش باقي ذلك وان
 مبلغ الأربعة والعشرين قرشا وثمانية أساع قرش المرقومة حق لموكل مسعود
 المذ كور بطريق التعصيب كما ذكر تحت موكلة هذا المدعي عليه وأنها متمتع من
 تسليمه إلى لا حوزة لموكل المذ كور وما نفعه من ذلك بغير حق شرعي وهي في علم من ذلك
 فواجب عليها رفع يدها عن حق موكل المذ كور من هذا المبلغ المحاضر بالجلس
 الشرعي وتسليمه إلى لا حوزة لموكل محمد كمالتي وأطالبها برفع يدها عن حق موكل
 المذ كور وتسليمه إلى وأسال سؤال المدعي عليه عن ذلك بالطريق الشرعي حضرة
 الاستاذ الأوحده ل هذه الدعوى غير مسموعة لما قضتها الدعوى الأولى في نسب غير
 الولاد وهو غير معقولة وان كانت الأولى غير صحيحة لان فساد الدعوى لا يمنع الاقرار
 كما هو منصوص ولا يفسده فيتحقق التناقض بينهما كالصحيحتين لما في جامع الفصولين
 نقلا عن الذخيرة لو ادعى دارا فقال المدعي عليه في دفعه انك اقررت قبل هذا انك بعت
 مني وأراد تخفيف المدعي فله ذلك ولو برهن تقبل وتنفذ دعواه وهذا الوادي أولا
 بسبب في دعوى صحيحة فلو لم تصح دعواه بسبب ثم ادعاه مطالعا كفي ذ ادعى أولا
 بسبب الشراء فظهر ان الدار المدعي به سالم تكن يوم الدعوى في يد المدعي عليه حتى لم
 تصح الدعوى بل كانت في يد غيره ثم المدعي ادعاه في مجلس آخر على ذي اليد ملكا
 مطلقا قد قيل تسمع وقد قيل لا تسمع وهو الاصح اذا اقراره بالشراء لم يفسد ولو فسد دعواه
 اه وفي البرازية بعد كلام مانصه وان كان دعواه الملك بسبب لم يصح بان ادعاه على
 غيره ذي اليد ثم أعاد الدعوى صحيحة على ذي اليد وادعاه ملكا مطلقا لا يسمع لان فساد
 الدعوى لا يمنع الاقرار بخبر رافقي ٨ ذی الحجة سنة ٨٨٨ أمين الفتوى محمد عبد الله الخنفي
 قاضي نغراس كنندرية مفتي نغراس كنندرية (أجاب) نعم هذه الدعوى غير مسموعة على
 الوجه المذكور لما ناقضتها الدعوى الأولى ان صدرت الأولى على الوجه المأثور

بهذه الصورة من وكيل ثابت الوكالة في تلك الخصومة عن الموكل ثانياً لمحصل هذا
التناقض في دعوى نسب غير الولاد بناء على المصحح من القولين حيث لا توفيق هذا
ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من المالية في ٤ محرم سنة ٨٩ مضمونها
قد وردت إفادة مديرة المنوفية ومعهما صورة الدعوى المسعوعة لدى حضرة قاضي
المديرية في خصوص الاطيان العشورية الكائنة باراضي ناحيتي بابل ودفيرة المدعي
فهي من ورثة المرحوم حسين بك نهي بقصد اعطاء الحكم الشرعي عنها وحاصل
الهورة المذكورة ادعى كل من حضرة مصطفى بك أمين ابن المرحوم محمد وبينه
والمكرم اسمعيل أفندي صبري ابن المرحوم علي وبينه والمكرم محمد أفندي حسين ناظر
قلم قضايا مديرية المنوفية حالا وبينه على حضرة المكرم محمد بك الشواربي مدير المنوفية
حالا وبينه القائم مصطفى بك أمين المذكور بطريق وكالته عن المصونة فاطمة البحر كسبة
الاصل معتقة المرحوم عباس باشا التي كانت زوجة للمرحوم حسين بك نهي معتق
المرحوم عباس باشا المشار اليه والقائم اسمعيل أفندي صبري المذكور بطريق
وكالته الشرعية عن كل من سعادة طوسون باشا فجل محمد سعيد باشا وبينه والمصونة انجي
هانم معتقة وزوجة محمد سعيد باشا المشار اليه والقائم محمد أفندي حسين المذكور
بطريق وكالته الشرعية عن حضرة محمد بك توفيق وكيل مجلس محاسبة المالية حالا
الوكيل عن سعادة محمد عبد الحليم باشا والماذون له في توكيل غيره عن سعادة موكله محمد
عبد الحليم باشا المذكور الثابت ذلك ووكالة الوكلاء المدعين المذكورين عن موكلهم
في شأن ماسيد كرفيه الوكالة العامة المطلقة المفوضة لقولهم وفعلهم ورأيهم في الدعوى
والخصومة والقبض والتوكيل وكل شئ جائر امرهم فيه بشهادة كل من الشيخ محمد بن
مصطفى البابيسى بن حسين القاطن بمدينة الجيزة والمكرم احمد أغا كامل بن ابراهيم
ابن عبد الله المقيم بمصر المحروسة بمثن الخليفة ثبوتاً شرعياً بالطريق الشرعي والقائم
حضرة المدعي عليه المذكور بطريق وكالته الشرعية عن سعادة اسمعيل باشا صديق
ناظر المالية حالا الوكيل عن أفندينا اسمعيل باشا والي مصر حالا الوصي الشرعي على
تركة المرحوم ابراهيم الهامى باشا فجل جنتمكان عباس باشا المذكور الثابت وكالة
المدعي عليه المذكور ووكالة موكله والاذن له بالتوكيل من قبل سعادة موكله الوصي
المشار اليه الوكالة العامة في الخصومة والدعوى عليه في ماسيد كرفيه بشهادة من ذكر
ثبوتاً شرعياً والثابت وصاية سعادة الوصي المشار اليه بمقتضى حجة الوصاية الشرعية
المحررة من محكمة تفراسكندرية المؤرخة في ٩ شعبان سنة ١٢٧٩ المشعولة بامضاء
وختم حضرة العلامة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى قاضي الثغر حين ذاك الثابت
مضمونها بشهادة من ذكر بان المرحوم ابراهيم الهامى باشا المذكور كان يملك حال
حياته جميع الاطيان العشورية التي بلامال الباسخ قدرها ٢٨٩ فدانا الكائنة باراضي

ناحية تى بابل ودفرة التابعة لمديرية المتروية على ما بين فيه ما هو باراضى ناحية
دفرة ١٠٥ أفدنة بحوض السبعين والقنانية وقصالى المياه والهيئة وحدد ذلك
بالمحدود والمست وفاة شرعا وما هو بناحية بابل المذ كورة ١٨٤ قد انما بحوض البحر وأى رجا
وحدد ذلك بالمحدود والمست وفاة شرعا وان المرحوم ابراهيم الهاشمى باشا المذ كور فى حال
حياته وصحته ونفاذ تصرفاته الشرعية فى ١٠ محرم سنة ١٢٧٣ أعطى ووهب وملك
بدون عوض جميع الاطيان المذ كورة المحدودة بالمحدود المذ كورة للمرحوم حسين بك
نصى المذ كور معتق المرحوم عباس باشا المذ كور أعتقه حال حياته وصحته وهو عا
وقت العتق هبة وتكليف كاش عيى وقيل منه الموهوب له المذ كور الهبة المذ كورة لنفسه
واستلم منه جميع الاطيان الموهوبة المذ كورة باذنه فسلمها له حال حياته وصحته بميزة فارغة
غير مشغولة بشئ من حق الواهب وغيره رقبضا منه ووضع الموهوب له يده عليها
وتصرف فيها لنفسه بالزرع والزراعة من ابتداء تاريخ الهبة والتمايل المذ كور اعلاه
الى أن توفي فى سنة ١٢٧٩ وهى فى يده وترى هاهنا المذ كور من زوجته فاطمة
البحر كسيرة معتقة المرحوم عباس باشا المذ كور التى أعتقها حال حياته وصحته وهو
ملكها وقت العتق الموكاة لمضرة موصى بى بك أمين المذ كور وروعى معتقه لاييه
المرحوم عباس باشا المذ كور ههنا سعادة محمد عبد الحليم باشا والمرحوم محمد سعيد باشا
المذ كور ان من غير شر بى ولا حاجب ولا وارث له سواهم المتوفى محمد سعيد باشا
المذ كور بعد وفاة حسين بك نصى المذ كور عن كل من زوجته المصونة انجى هانم
معتقه التى أعتقها حال حياته وصحته وهو ملكها حال العتق وولده من غير هاهو
سعادة طوسون باشا المذ كور الموكلين لمضرة اسمعيل افندى صبرى المذ كور من غير
شر بى ولا حاجب ولا وارث له سواهم وآلت حصته من الابعادية المذ كورة لوارثيه
المذ كورين من غير شر بى وان سعادة الوصى المذ كور وضع يده على جميع الاطيان
المذ كورة بعد وفاة المرحوم حسين بك نصى المذ كور بدون وجهه شرعى ويطلب
المدعون المذ كورون المدعى عليه المذ كور برفع يده سعادة الوصى المذ كور موكل
موكله عن الاطيان المذ كورة وتسليمها لهم ايحوزوها الموكلمهم المذ كورين ويسالون
جواب حضرة المدعى عليه المذ كور عن ذلك مثل المدعى عليه المذ كور عن ذلك بعد
قبول وضع يده سعادة موكل موكله الوصى المذ كور على الاطيان المذ كورة بشهادة
شهوده أدناة فاجاب بالاعتراف بوفاة المتوفيين المذ كورين وبوضع يده سعادة الوصى
المذ كور على الاطيان المذ كورة وذكراهم من مخلفات المرحوم ابراهيم الهاشمى
باشا المذ كور التى تحت وصاية سعادة الوصى المذ كور وانكر ما عدا ذلك فطلب من
المدعين المذ كورين بيينة تثبت لهم دعواهم المذ كورة فاحضروا كلاما من المسكرم خورشد
افندى كمال لازم اول بالاى ٢ جى سوادى ٢ جى فرقة المقسم الاين برأس الوادى

والأكرم خورشيد افندي وفاتى البحر كسى ابن عبد الله المقيم بضمن الخليفة عصر كلاهما
معتق محمد على باشا وطلبوا الاستماع الى شهادتهم ما فامتشهدا عما يعلمانه في ذلك
فشهد كل منهما بعد استشهاده على انفراد في وجه حضرة المدعى عليه المذکور بقوله
اشهد بان المرحوم ابراهيم الهامى باشا نجل المرحوم عباس باشا وبينه كان يملك حال
حياته وصحته جميع الاطيان العشورية التى بلامال البالغ قدرها ٢٨٩ فدانا الكائنة
باراضى ناحيتى بابل ودفرة التابعة بين المديرية المنوفية المذكورة ما هو بناحية دفرة
١٠٠ افدنة بحوض السبعين والقنانية وقصالى المياه والهيئة وحدده محدود المشروحة
اعلاه وما هو بناحية بابل المذكورة ١٨٤ فدانا وبينه بحوض البحر وانى رجا باقى
الاطيان المذكورة وحدده محدود المشروحة وبينها وان المرحوم ابراهيم الهامى باشا
المذکور فى حال حياته وصحته ونفاذ تصرفاته الشرعية فى عاشر محرم سنة ١٢٧٣ وهب
واعطى وملك بدون عوض جميع الاطيان العشورية المذكورة للمرحوم حسين بك
نحسى معتق المرحوم عباس باشا وبينه اعنته حال حياته فى صحته وهو عايله وقت
العتق هبة وتماثيل كاشرين وقيل منه الموهوب له الهبة المذكورة لنفسه واستلم منه
الاطيان المذكورة باذنه فسماها له حال حياته وصحته هبة فارة غيرة شغولة بشئ من
حق الواهب وغيره وقبضها منه الموهوب له المذکور ووضع يده عليها وتصرف فيها
بالزراعة والزرعة من ابتداء تاريخ الهبة المذكورة الى ان توفى فى سنة ١٢٧٩ وهى فى يده
وتركها سير ائنا لكل من زوجته المصونة فاطمة البحر كسية معتقة المرحوم عباس باشا
المذکور ابن المرحوم طوسون التى اعنتها حال حياته فى صحته وهو عايله وقت العتق
وعنى معتقة لابه المرحوم عباس باشا المذکور الما وكل المشار اليه والمرحوم محمد سعيد
باشا وبينه من غير شريك ولا حاجب ولا وارث له سواه هم وان محمد سعيد باشا المذکور
توفى بعد وفاة حسين بك نحسى المذکور عن كل من زوجته المصونة انجى هانم معتقة
التى اعنتها حال حياته فى صحته وهو عايله وقت العتق وولده من غير هاهو سعادة
افندم طوسون باشا الموكلين لحضرة اسمعيل افندي صبرى المذکور من غير شريك ولا
حاجب ولا وارث له سواه ما واثبت حقه من الابعادية المذكورة لوارثيه المذکورين
من غير شريك وان سعادة الخديوى الاعظم افندينا اسمعيل باشا الوصى المذکور وبينه
وضع يده على جميع الاطيان المذكورة بعد وفاة المرحوم حسين بك نحسى المذکور
وانما اتحت يده بدون وجه شرعى يعلم ان ذلك ويشهد ان به كذلك (اجاب) قد صار
الاطلاع على صورة المرافعة المذكورة قتبين انها غير مستوفية شرعا للشرايط المتبعة
للحكم اذا الشهاداة التى قامت على توكيل الوكلاء الثلاثة المدعين المذکورين على هذا
الوجه شهادة مجردة فى اثبات الوكالة والوصاية المذكورتين قبل تقديم الدعوى مع
دخول ذلك فى انك اراهم حيث قال وانكر ما عدا ذلك أى ما عدا وفاة المتوفيين

المذكورين وما عدا ملك الاطيان المذكور للرحوم ابراهيم الهاشمي باشا المذكور وما
عدا وضع يد سعادة الجناب العالي عليهم اقدخل في ذلك انكار توكيل الوكلاء المدعين
المذكورين والوصاية المذكورة وان اعترف بالوصاية ضمنافي جوابه ولا يصح شرعا
اثبات الوصاية والوكالة بمجرد تين عن الدعوى وهذا كله على فرض تسليم كون حضرة
محمد بك توفيق وكيلًا عن سعادة محمد عبد الحليم باشا بلا واسطة حسب المتبادر من هذه
المرافعة ولا يدري أن الامر كذلك أولا فمكان اللازم تأخير الشهادة بالوكالة والوصاية
عن الخصومة على فرض صحة وكالة الوكلاء المذكورين على الوجه المسطور والله تعالى
أعلم (سئل) عن مرافعة واردة من محكمة ولاية شلشله ون في ٢٦ محرم سنة ٨٩ ومضمونها
حضر بالمجلس الشرعي المكرم سعيد أغا الاسود ابن عبد الله المقيم بناحية كفر شلشله من
معتق سعادة المرحوم عبد القادر باشا محافظ قنال السويس سايقا وادعي على غيره
الحاضر معه بالمجلس هو المذموم داود أفندي الذي من أهالي مصر ابن الذي سليمان ابن
المتوفى غطاس الثابت معرفة المدعي والمدعي عليه لدينا عينا بالمجلس بشهادة المكرم
الشيخ عفيفي صالح ابن المرحوم الشيخ صالح محمد والمكرم الشيخ ابراهيم غيث ابن
المرحوم عفيفي غيث كلاهما من كفر شلشله من وقال المدعي في دعواه ان من الجماري
في ملكه وتصرفه هذا الجمار الاسود الحاضر بالمجلس المشار اليه تلاقاه بالشراء في سنة
١٢٨٧ في أو ان زراعة الشوى من عبد الخالق على هذا الحاضر بالمجلس المشار اليه ابن
المرحوم علي عبده ابن المرحوم عبده من أهالي ناحية السامرة بديرية الدقهلية بثمن
قدره جنيهاً افرنيكان ذهباً عينا قيمته مائة وخمسة وتسعون قرشاً حمله اميرية اقيمها
اليه واسـتلم الجمار منه وقت البيع وكان بائعه المذكور يملكه وقت البيع وانه قناج
جمارته ولدعنده في سنة ٨٤ واستمر الجمار المذكور عند المدعي بعد الشراء مدة أربعة
أشهر ولم يخرج عن ملكه بناقل شرعي الى تاريخه وانه كان غائباً عن وطنه الذي
كان مقيماً فيه بناحية ابعادية عبد القادر باشا المذكور الساكنة باراضي كفر عزام
بديرية الدقهلية ولما حضر من غيبته وجد المدعي عليه استولى على هذا الجمار بالقهر
والغلبة ووضع يده عليه تعدياً بالتعصب من مدة أربعة عشر شهراً مضت الى تاريخه ولم
يقدر على نزعه من يده حتى انه حصل منه التـشكي للحكومة في شأن ذلك وصار حضور
المدعي عليه بهذا المجلس ويده هذا الجمار وانه يطلب الا أن نزعه هذا الجمار من يد
المدعي عليه المذكور وتسليمه اليه ليحرزه لنفسه ويسأل سؤاله عن ذلك سئل من المذموم
داود أفندي المذكور المدعي عليه عما ادعى به المدعي المذكور في خصوص دعواه المذكور
فاجاب بقوله ان هذا الجمار ملكه تلقاه بالشراء في سنة ١٢٨٨ ثالث يوم الخميس
من السنة المذكورة من شخص يسمى سليمان داود غير حاضر في المجلس من أهالي ناحية
الحاجر بديرية الملية بثمن قدره ثلاثة عشر جنيهاً افرنيكان ذهباً عينا قيمته ألف

وما تسان وسبعة وستون قرشا وعشرون فضة عملة اميرية اقبضها اليائمه المذ كور
وقت البيع وكان يائمه المذ كور يملك الحمار المذ كور وقت البيع وانه نتاج حمارته
ولده في سنة ١٢٨٦ وان الحمار بيد المدعي عليه من وقت الشراء الى تاريخه وان
ما ادعى به المدعي المذ كور غير صحيح وان كره وجوده وجودا كاياف عند ذلك كاف سعيد
أغا المدعي المذ كور البينة التي تشهد له طبق دعواه فغاب وحضر وصحبه كل من المكرم
أبي الالايوسف ابن المرحوم يوسف والمكرم حسن عطية ابن المرحوم عمر وشهد كل منهما
بعد استشهاده وسمعه بانقراده في وجه المتداعيين وفي غيبة الشاهد الآخر بقوله اشهد
بان هذا الحمار الحاضر بالجلس المشار اليه ملك سعيد أغا الاسود ابن عبد الله معتق
المرحوم سعيدة عبد القادر باشا محافظ قنال السو يس سابقا المدعي هذا الحاضر
بالجلس المشار اليه تلقاه بالشراء في سنة ٨٧ من عبد الخالق على هذا الحاضر بالجلس
المشار اليه ابن المرحوم علي بن المرحوم عبد الله من أهالي ناحية السمارية بمديرية
الدقهلية بثمن قدره جنيهان افرس كان ذهبا عين اقيمتها مائة وخمسة وتسعون
قرشا عملة اميرية اقبضها اليائمه المذ كور واستلم الحمار منه وكان يائمه عبد الخالق هذا
يملك الحمار المذ كور وقت البيع وانه نتاج حماره اليائمه المذ كور ولده في سنة
١٢٨٤ وان المدعي عليه هذا المعلم داود الحاضر بالجلس المشار اليه كان حضر الى
مقر المدعي المذ كور في غيبته وأخذ الحمار ووضع يده عليه بطريق الغصب هذا
ما يشهد به كل منهما ويعلمه فالمدعي (أجاب) اذا تنازع شخصان في دابة وادعى كل منهما
ملكها بسبب الانتاج عنده أو عنه دبائمه أو مورثه فان أقام أحدهما البينة دون
الآخر قضى له وان اقاما البينة يقضى لذي اليد سواء ارخا واستوى تاريخهما أو سبق
أحدهما أو لم يؤرخا أصلا أو أرخت أحدهما دون الأخرى فلا اعتبار بتاريخهما فيجمع
النتاج الا من ارخ تاريخا متحيا لا بان لم يوافق سن الدابة في الوقت الذي اليد ووافق
وقت الخارج فيمنه يحكم للخارج ولو خالف سن اللوقتين لغت البينتان عند عامة المشايخ
وتركت في يد ذي اليد في رواية وفي رواية تنصف كما في الفهواين ثم محل القضاء بينة
ذی اليه اذا لم يدع الخارج عليه فعلا كالغصب ويثبت له والافيق في الخارج في قول كما
افاده في الدرود واشبهه وحينه فيجري الحكم في هذه القضية على هذا التفصيل على
الوجه المستطور انما يتوقف اثبات النتاج من قبل ذي اليد عند دبائمه على بيان البائع والله
تعالى اعلم (سئل) من طرف مجلس الاحكام بافادة في ٦ صفر سنة ٨٩ مضمونها بناء
على افادة واردة من مديرية اسما معها أوراق بناء على طالب المرأة قطرة حاله روية
القضية المتعلقة بها على حضرتهكم ما أبدته من التضرر من الحكم والطعن في حق
القاضي اقتضى شرحه لحضرتهكم حتى من بعد الوقوف على موضوعها يكرم بالافادة
عنه ليحري مقتضاه ومضمون القضية المحكوم فيها على قطرة المذ كورة بحضورنا

١٢٨٩

١

بمجلس مديرية اسنابحاضرة اربابه وحضرة العلامة مفتية والعلامة الشيخ يوسف أحمد
 جبريل الاقصرى الحنفى و بناء على تاشير المجلس المشار اليه بالنظر فمما افاده حضرة
 الاستاذ مولانا العلامة المهام مفتى استئناف جرجا بجوابه المهررد على أوراق قضية تدعى
 المرأة شريفة بنت على بن مصطفى الواصى على خالتها المرأة قطرة بنت الشيخ فراج
 ابن الحاج يونس بن أحمد وصى لها به جدها الامها الشيخ فراج المذ كور فى جميع
 متروكته بمثل نصيب بنت من بناته وان حضرة الاسنابح تاذ المواماليه لما تامل فى صورة
 الاعلام المحرر فى أربعة رمضان سنة ١٢٨٦ فى شان ذلك وجد غير كاف وأشار بانه حيث
 افادت المرأة شريفة بانه من بعد وفاة جدها وهى تقسم مع الورثة بمقتضى الوصية
 المذ كورة فيما تحصل من ايجار المنزل والطاحونة ومن ثم تخيل الجنيحة لتعاية ابتداء
 المنازعة فى سنة ١٢٨٥ وعرفت بان عندها يدنة تشهد لها بذلك فلا مانع شرعا والحال
 ما ذكر من شعاع دعواها بذلك واسقيفائها لما تقتضيه النصوص الشرعية واثباتها
 بابينة العادلة المرضية ويحذر بذلك اعلام مستوف لما يلزم شرعا ويحسب بما افيد من
 حضرتها قد حضرت المرأة شريفة المذ كورة وصارت تفهمها بما أشار عنه حضرة الاستاذ
 المواماليه فادعت هذه المدعية المرأة شريفة المذ كورة على هذه الحاضرة معها
 بالمجلس الشرعى المرأة قطرة بنت فراج المذ كور الثابت معرفته بالدنيا مما وعينا
 بمعرفة الرجلين العاقلين الرشيدين السيد احمد بن المرحوم فراج بن عبد الله والسيد
 حسين بن السيد عبد البارى شقيقا جميع من اسنابان جدها والدامها المرأة صفية
 وهو المرحوم فراج بن يونس بن احمد بن منصور المذ كور كان فى حال حياته وكما
 علة له ورثته اوصى لها بطووعه واختياره بمثل نصيب بنت من بناته فى جميع متروكاته
 بعد موته وحذر لها بذلك حجة شرعية فى سنة ١٢٥٦ على يد حضرة قاضى مدينة اسنا
 المرحوم حسن بن محمد فى خضر حباتر مشعولة بمقتضى ما سجلت بسجله المحفوظ المصان
 والحجة المذ كورة تحت يدها ولم يحصل منها اردل للوصية المذ كورة ثم توفى جدها المذ كور
 عن ورثته وهم ابناؤه احمد وسليمان الملقب بيونس وبناته فاطمة وزنوبة وبسمة
 وقطرة هذه المدعى عليها وشريفة المتوفاة عن ابنتها ابى بكر بن ابراهيم بن عيسى واخته
 شقيقته وردة وعن زوجته فاطمة بنت ابراهيم المتحصرا رثتهم هم ولا وارث له سواهم
 وقبلت الوصية شريفة المذ كورة بعد موت جدها وان من ضمن ملك جدها المذ كور
 الذى مات وتركه ميراثا لورثته المذ كورين ولها بالوصية جميع منزل كائن باسنان من
 جهتها القبليّة بحارة ابى منصور بسكة طريق السوق محصور بحدود أربعة ينتهى
 من بحرى الى الطريق الشارعى وبابه يفتح فيه ومن قبلى ينتهى الى منزل ملك الحاجة
 خريفة بنت محمد بن سيمس من غرب وبعضه الشرقى ينتهى الى منزل ملك عثمان ابن
 الحاج رفاعة بن عمر الاسنابانى ومن يشرقه قبل القسمة ومن شرقى ينتهى الى منزل

ملك السيد عبد المولى بن أحمد بن سليمان ومن يشركه قبل القسمة ومن غرب ينتهي
الى منزل ملك هو اوى بن عبد المولى رمضان من بحرى وبعضه القبلى ينتهى الى منزل
ملك الشيخ محمد بن سليمان بن عبد السلام القرابلى ومن يشركه قبل القسمة وطاحونة
بحوشها مشتملة على ارض وبناء كائنة بالبلدة والسكة المذ كورة بمساقيها من حجر
فوقاني وتحتاني وعجلة خشب وقادوس ويحصرها حدود اربعة تنتهى من قبلى الى
الدرب الشارح المعروف بدرب ابى منصور ومن غرب ينتهى ايضا الى الطريق
الشارع وبابها يفتح فيه ومن شرق تنتهى الى منزل ملك السيد أحمد بن فراج بن عبد الله
ومن يشركه قبل القسمة ومن بحرى تنتهى الى منزل ملك السيد بدر بن محمد بن بدر
حياترو من يشركه قبل القسمة وفى استحق بسبب الوصية المذ كورة وقبولها بعد
الموت قيراطين وعشر قيراط من اربعة وعشرين قيراطا فى جميع ما يورث عن جدى
المذ كوروانى كنت استولى هذين القيراطين والعشر قيراط من ايجار الطاحونة والمنزل
المذ كورين بالقسمة مع خالتي هذه المدعى عليها وباقي الورثة بعد وفاة جدى بعد اترافهم
وتصديقهم بالوصية من جدى وو ضعت يدى على استحقاقى ومكثت على ذلك
مدة من الاعوام وفى سنة ١٢٨٥ هـ ليلنى وبير خالتي هذه عداوة فجدت وصيتى
ومنعتنى من استحقاقى ووضعت يدها عليه غصبا بغير وجه حق ومتعرضة لى فى حقى
واطالها برفع يدها عن استحقاقى فى المنزل والطاحونة المذ كورين بسبب الوصية
المذ كورة لا حوزة لى نفسى وأسأل جوابها عن ذلك فسئلت قطرة المذ كورة فاجابت بوضع
يدها بسبب الميراث على المنزل والطاحونة المحرودين بالمحدود المذ كورة وان والدها فراج
ابن يونس المذ كور قوفى عنها وعن الورثة المذ كورين ولا وارث له سواهم وان المنزل
والطاحونة هما ملك لوالدها وانكرت الوصية والاقرار والقسمة المذ كورة فطلب من
نيريفة المذ كورة يئنة تشهد لها طبق دعواها فاحضرت كلاما من الرجال العقلاء
الرثـيدين السيد بدر ابن المرحوم السيد محمد بن بدر جودة حياترو السيد مصطفى ابن
المرحوم السيد حسين ابراهيم ومحمدا الملقب بالمهمي ابن مبارك بن عبادى الجميع
من اسنطالبة استماع شهادتهم فشهدوا فى وجه الخصم بعد ان استشهدوا عقب
الدعوى والانكار المذ كورين بقول كل منهم بانقراده شهد بان هذه المدعية المرأة
شريعة بنت على مصطفى الواصلى ستحق بسبب الوصية المذ كورة فى الدعوى الصادرة
لها من جدها المرحوم فراج بن يونس بن احمد والدامها المتوفاة وقبولها الوصية بعد
الموت قيراطين وعشر قيراط من اربعة وعشرين قيراطا فى جميع ما هو موروث عن جدها
المذ كوروانها كانت تستولى على الخمسة المذ كورة من ايجار الطاحونة والمنزل
المذ كورين بالقسمة مع خالتها هذه المدعى عليها المرأة قطرة وباقي الورثة المذ كورين من
بعد وفاة جدها مع اعترافهم وتصديقهم لها بالوصية المذ كورة من جدها ومكثت

على ثلاث مئة من الاعوام الى سنة ١٢٨٥ فحصل بينهما وبين خالتها هذه عداوة فجدت وصيتها ومنتعتها من استحقاقها ووضعت يدها عليه غصبا بغير وجه حق وحدد كل من هؤلاء الشهود المنزل والطاحونة المذكورين طبق الدعوى وان المرحوم فراج بن يونس ابن اجد بن منصور المذكور توفي عن ورثته وهم ابناؤه احمد وسليمان الملقب بيونس وبناته فاطمة وزوينة وبسمة وقطرة هذه المدعى عليها وشريفة المتوفاة عن ابنها ابي بكر بن ابراهيم بن عيسى واخته شقيقة وردة وعن زوجته غالية بنت ابراهيم جد وعن شريفة هذه الموصى لها بالحصة المذكورة وانحصار ارثه فيهم ولا وارث له سواهم هذا ما شهد به الشهود المذكورون وطابقوا في شهادتهم دعوى المدعية ولقبول شهادتهم قد اعذر هذه المدعى عليها فيهم فلم تبد طعننا شرعيا فز كواسر اثم طابت تر كيتهم علنا من هذه المدعية المذكورة فاحضرت ثلاثة وز كوا الشهود وعلانية فصار الحكم الشرعي بوجهه المهر والمرعى على الشيخ فراج بن يونس بن اجد بن منصور المذكور بثبوت هذه الوصية المدعى بها عليه بحضور من ناب عنه من الورثة بنته المرأة قطرة هذه المدعى عليها المذكورة بموجب الاقرار والاعتراف الصادر من الورثة بالبرهان الشرعي وبمنع تعرض هذه المدعى عليها المرأة قطرة المذكورة الى المرأة شريفة هذه المدعية المذكورة في الحصة البالغ قدرها قيراطين وعشر قيراط من اربعة وعشرين قيراطا في المنزل والطاحونة المذكورين المحدودين الموصوفين بما في ذلك آلة الطاحونة السابق ذكرها وفي بقية تركة الشيخ فراج المذكور ورفع يده هذه المدعى عليها عن الحصة المذكورة وتسليمها الى هذه المدعية المرأة شريفة المذكورة المذكورة المذكورة المذكورة المذكورة مستوفيا شرائطه وادراكه الشرعية وانقسم الامر في ذلك بحضور هذه المدعية والمدعى عليها ومن ذكر فيه (اجاب) بالاطلاع على الاعلام المهر من قاضي ولاية اسنا المؤرخ ٥ شوال سنة ٨٧ ووجد فيه قصور من جهة التحديد في العقار المدعى به في الدعوى والشهادة حيث ذكر في بعض حدود المنزل وبعضه ينتهي الى منزل ملك عثمان ابن الحاج رفاعي بن حمرو من يشر كه قبل القسمة ومن شرق ينتهي الى منزل ملك السيد عبد المولى بن احمد بن سليمان ومن يشر كه قبل القسمة وبعضه الى منزل ملك الشيخ محمد بن سليمان بن عبد السلام ومن يشر كه قبل القسمة وفي بعض حدود الطاحونة ومن شرق الى منزل السيد احمد بن فراج بن عبد الله ومن يشر كه قبل القسمة ومن يشر الى منزل ملك السيد بدر بن محمد بن بدر حبساترو من يشر كه قبل القسمة ولم يذكر ان هذه التركة بالميراث حتى يكون جاريا على احد القوانين المذكورين فيماليه في الحصة المذكورة فلا يكتفى اذ الورثة مجهولون منهم ذوفرض وعصبة وذو رحم جهالة فاحشة وقيل يصح ذكره هذا لانه من اسباب التعريف أو شربة بغير الميراث ولم يوجد التبرع بهمة التحديد مع ذكر اسم احد

الشر كما يغير الادب والاحتمال المذكور وهو جود في هذه الحادثة فلا يجوز بمحضة التعديد
نعم لو كتب في التعديد لزيق دار من تركه فلان يصح - ا - كما في الانقروية من الباب
الثاني في دعوى العتق والضيعة الخ وحينئذ يقتضى ارجاع ا - ا - لعلام لهله لا يوضح
المحدود المذكور في الدعوى والشهادة ثم يجري المحكم على الوجه الموضح بهذا الاعلام
ومتى حصل كذلك وشهدت الشهود وشهادة مطابقة للدعوى وتحققت الاشارة في الدعوى
والشهادة للدعوى به يكون المحكم صحيحا ولا اعتبار بما زعمه الهكوم عليها والله تعالى أعلم
(سئل) بافادته واردة من مجلس الاحكام في ٢٩ ذي الحجة سنة ٨٨ مضمونها هذه الافادة
ورددت من مجلس سيوط ومعه الاعلام واوراق متعلقة بمادة ديون مدعى بها على تركه
شخص يسمى احمد اسمعيل وكان قاضي سيوط طالب الاستفتاء عنهما من حضرة
مفتى الاحكام وأوضح ما أوضعه من المصوص ومع تكرار المكاتبة ما كان يصير
الاقتناع وأخيرا القاضي الموماليه وناقبه اعطيا افادة راغبين بها احاطة النظر في تلك
المادة على حضرتهكم للاطلاع على ما قيل من كل طرف والافادة بما فيه رفع الاشكال
ولذلك اقتضى شرحه لحضرتهكم والاوراق المتعلقة بتلك المادة مرشلة كي بعد الاطلاع
على ما اشتملت عليه نسكم بالافادة عنه ليجرى مقتضاه ومضمون الافادة المعطاة
من القاضي والندب المذكورين الواردة في ١٠ ذي القعدة سنة ٨٨ صار معلوما
ما توضح بشرح المديرية المسطرة على احدى الاوراق رقم ٢٨ شوال سنة ٨٨ والحال
أنه قد صار الاطلاع على افادة حضرة مفتى الاحكام المؤرخة في ١٣ ل سنة تاريخه
التي ردها افادتنا بحجة الاعلام المهر من هذا الطرف رقم ١٢ ذي القعدة سنة ٨٦
في قضية تدعى قرشلى بكير اغا على - حضرة وكيل المديرية الوكيل عن بيت المال بان
خر بوطلى احمد اسمعيل من جماعة سرسوارى رفاعى اغا توفى لاجل وارث سوى بيت
المال وللمدعى بذمة مبلغ كذا من النقد أقرضه له من ماله وعين جنسه وقدره
ووصفه واستهلكه المتوفى في مصالحه وصار دينه له بخلاف ذمته الى موته وله تركه
فيها وفاق لهيته وطالب المدعى عليه بذلك ولا نكاره دعواه برهن عليها بشاهدين شهد
كل منهما في وجه المدعى عليه بلفظ أشهد بان احمد اسمعيل المذكور توفى ولا يعلمان
له وارثا مستحقا لتركته سوى بيت المال وبذمة لبكير اغا هذا المدعى على وجه القرض
الشرعى مبلغ النقد الذي ادعاه المدعى وعين جنسه وقدره ووصفه ولم يرد المدعى عليه
فيه - ما قادحاوز كيا وحلف المدعى اليمين وقضى له بالمبلغ المشروح في تركه المتوفى
وبعرض صورة الاعلام على حضرة مولانا مفتى الاحكام ناقضه بان ما تضمنه هذا
الاعلام غير صحيح ولا واقع موقعه الشرعى لعدم صحة شهادة الشاهدين لمخلوها من ذكر
ان المقرض أقرضه المبلغ المذكور من ماله الخاص به وانه استهلكه كما ذكر ذلك
في الدعوى وبورود منا قضته المذكورة اليه ناراجعنا ما يابدين من الكتب فوجدنا في

الخانية وغيرها ان دعوى الدين تصح ببيان القدر والجنس والصفة وفهمنا منها ان
تصريحهم بان مدعى القرض يذ كر في دعواه انه اقترضه من مال نفسه وان المقرض
استهلكه ايس لكون ما ذ كر شرطاً لصحة الدعوى بل الاول لرفع احتمال انه اقترض
مال غيره والثاني ليكون ما يدعيه ديناً باجتماع الائمة الثلاثة ووجه كون ما ذ كر ليس
شرطاً في صحة تصريحهم بان مدعى الدين لا يجبر على بيان سببه كالقرض مثلاً فاذا لم
تتوقف دعواه على ذ كره انه قرض بل تصح بدون ذ كره لانتوقف على كونه اقترضه
ماله وانه استهلكه ووجدنا أيضاً ان مدعى الدين لو بين سبباً كالقرض وشهد به
الشهود مطلقاً تقبل في الصحيح واذا تبين بلا ذ كر السبب فالولى مع ذ كره وعدم ذ كره
اقترضه ماله وانه استهلكه وبتحريم الافادة بما ذ كر وعرضها على حضرة الاستاذ
مفتى الاحكام ردّها أيضاً بالافادة المؤرخة أعلاه وصورتها المصريح به في حواشى
الدر المختار وغيرها من كتب المذهب المعتبرة ان دعوى القرض لا بد فيها من ذ كره انه
اقترضه كذا من مال نفسه وبدون ذلك لا تصح دعواه ولا تسمع ولا يستل عنها الخصم
قال في الهندية ويذ كر في دعوى القرض انه اقترضه كذا من مال نفسه اه وفي
الانقروية ويذ كر في القرض ان المقرض اقترضه من مال نفسه بحواض اقراضه وكالة
فيكونه سفيراً ومعبراً لايلائ المطالبة بالادعاء ويذ كر أيضاً انه قبضه وصرفه ليصير ديناً
بالاجماع ومثله في رد المختار وما في الخانية من ان دعوى الدين لا يشترط فيها ذ كر
السبب مبنى على احدى روايتين والرواية الاخرى تشترط بيان السبب وهى المنقولة
عن المحيط ومثى عليهما في التنوير وغيره قال في الهندية ويذ كر سبب الوجوب فلو
ادعى عشرة آفة حنطة ديناً عليه ولم يذ كر ما سبب لا تسمع الى أن قال ومحل الخلاف
المذكور في غير دعوى القرض فانهم ذ كروا حكمه مستقلاً وشرطوا فيه ان يقول
المدعى انه اقترضه من مال نفسه وهذا الشرط مجمع عليه بين علماءنا قاطبة وشرطوا
فيه أيضاً ذ كره انه استهلكه وهذاعلى قول أبى يوسف وحيث ان شهادة الشاهدين
لم يكن فيها ذ كر أن المقرض اقترضه من ماله تكون الشهادة غير مقبولة فلا يصح
الحكم بها هذا ما أفاده حضرة المحال ان ما نقله عن الهندية والانقروية ورد المختار من
ان مدعى القرض يذ كر في دعواه انه اقترضه من ماله وانه استهلكه ايس فيه تصريح
بان ذلك شرط لصحة الدعوى وما قاله من أن ما في الخانية احدى روايتين والرواية
الاخرى تشترط بيان السبب وهى المنقولة عن المحيط خلاف المصريح به فهم مالان
ما في الخانية في دعوى النقود وما في المحيط في دعوى المكيل والاولى لا يشترط فيها
بيان السبب كما في السادسة والثانية يشترط وعبارة الهندية عن المحيط تفي بذلك
ولفظها كما في اول الفصل الاول من الثاني في الدعوى ان كان المدعى به ديناً ذ كره انه
يطالب به كذا في الكافي ولا تصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والجنس والصفة

هكذا في فتاوى قاضي خان فان كان مكى لا فاعلم تصح الدعوى اذا ذكر المدعى جنسه
 انه حنطة أو شعير فان ذكر انه حنطة يذ كر نوعها انها سقية أو برية خريفة أو ربيعية
 وصفها بيضاء أو حمراء وقد رها بالكيل فيقول كذا قفيزا ويذ كر بقية كذا لان القفران
 تتفاوت في ذاتها كذا في الذخيرة ويذ كر سبب الوجوب كذا في الهيط فلو ادعى عشرة
 اقة حنطة ديناعليه ولم يذ كر باى سبب لا تسمع كذا في خزانة المفتين اه وأصرح من
 ذلك ما في أوائل دعوى البحر حيث قال ولم يشترط المصنف بيان السبب وفيه تفصيل
 فان المدعى دينالم يشترط وللقاضي أن يسأله عن سببه فان لم يبين لا يجب بركا في الخافية
 وان المدعى مكى لا فليقدم ذ كر سبب الوجوب لا اختلاف الاحكام باختلاف الاسباب
 اه ونحوه في عمدة الناظر عند قول الاشهاد لا يلزم المدعى بيان السبب الا في المثليات
 ودعوى المرأة الدين على تركه زوجها اه حيث قال حاصل الاولى ادعى مكى لا فقيه
 لا يقدم ذ كر سبب الوجوب الخ فهذا تصریح بان دعوى النقود تصح ببيان الجنس
 والقدر والصفة ولا يشترط بيان السبب ودعوى المكى لا يشترط في صحتها ما ذكر
 و بيان السبب وليس هناك اختلاف في الرواية على ان هذا كله في دعوى المدعى
 وليس الكلام فيه لانه بين جنس ما ادعاه وقد روه وصفه وسبب وجوبه له وهو
 القرض وأنه اقترضه من ماله وأن الميت استهلكه في مصالحه ولا نزاع في صحتها بل
 الكلام في شهادة الشاهدين فانهم اوان بينا السبب كذلك الا انهم لم يذ كر ان المدعى
 اقترض ماله وان المتوفى استهلكه في مصالحه وقد ذ كر حضرة في افادته ان علماء
 المذهب قاطبة اجمعوا على ان شاهد القرض لا تقبل شهادته الا اذا شهد بان اقترضه
 من ماله والمحال ان المصريح به في المعتمرات من كتب المذهب التي بايدينا ان الشاهد
 بالقرض تقبل شهادته وان لم يذ كر انه قرض فضا لا عن ان يذ كر انه اقترضه من ماله
 على الصحيح كما في شهادات الهندية آخر الفصل الاول من السابع ونصه ذ كر في شهادات
 الهيط اذا ادعى الدين بسبب القرض وما أشبه ذلك وشهدوا له بالدين المطلق كان
 شمس الاثثة الاوز جندى يقول لا تقبل هذه الشهادة وذ كر في فتاوى قاضي خان
 والاصح انها تقبل الى أن قال وفي هذه المسئلة تنصيص على ان دعوى الدين بسبب اذا
 شهدوا له مطلقا تقبل وذ كر السبب ليس بشرط وبه كان يقتضى ظهير الدين المرغيناني
 كذا في الفصول العمادية اه ونحوه في الانقروية أوائل الثامن في الشهادة ونصه
 ادعى على آخر ديننا بسبب وشهدوا له بالدين مطلقا تقبل وأثمة بخارى باجمعهم اجابوا به
 اه ونحوه في عمدة الناظر عن الخزانة والولوالحجية ونصه ولم يذ كر المصنف حكم الشهادة
 ببيان السبب قال في خزانة الاكمل قال الفقيه في شهود شهدوا بشئ يقضى بشهاداتهم
 اذا كانوا عدولا وان لم يبينوا السبب ثم قال وفي الولوالحجية واذا شهد الشاهدان بين
 يدى القاضي على رجل بمال ليس للقاضي ان يسأله عن السبب اذا كانوا عدولا الا

اذا وقعت الريبة فيئذي يكون الرأي للقاضي اه ونحوه في دعوى الخانية ونصه اذا ادعى ديناً بسبب فشهد الشهود بالدين المطلق قيل لا تقبل شهادتهم والصحح انها تقبل اه ونحوه في الفصولين من المحادى عشر ونصه لو ادعى بسبب القرض وشهدا انه اقر ولم يذ كر اسبب القرض تقبل اه ونحوه في رد المأتمار من باب الاختلاف في الشهادة عند قول المتي فلو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدا بسبب قبلة وعكسه لا اه فانه استثنى من قوله وعكسه لامسئلة دعوى القرض فهاهى المعتبرات ناطقة بقبول شهادة من شهد بالدين المطلق وان ادعاه المدعى بسبب القرض واذا قبلت بالدين المطلق فالولى مع بيان انه قرض كما في الحادثة وان لم يقولا من ماله ولرد حضرة مفتى الاحكام الاعلام المذكور مع وجوده هذه النقول جعلت لنا حيرة فالتسنا من حضرة زوالها فادنا حضرة به بما لم يشف منا القليل بل ولبقاء الحيرة لنا سطرنا النقول المذكورة وحصل الاعلام والرد ونروم عرض ذلك على من ينور تحقيقاته من غيايب الظلمات نستهدى حضرة استاذنا شيخ الاسلام سيدى محمد العباسى المهدي لازالت تحقيقاته للشبه رافعة وتديقاته لكسالات دافعة وما يفيد به حضرة الاستاذ المشار اليه يكون العمل به والمعول عليه (اجاب) قد صار الاطلاع على الاوراق الواردة لهذا الطرف مع افادة المجلس بتاريخ ٢٩ ذى الحجة سنة ٨٨ ومن جملتها الاعلام المؤرخ ١٤ ذى القعدة سنة ٨٦ المتضمن ثبوت ما ادعى به قرشلى با كبر أغام من دين القرض على تركه خبر بوطلى أحمد اسمعيل والمناقضات والاجوبة الخاصة في هذه المسألة من حضرة مفتى الاحكام وحضرة قاضى ونائب مدير ية سيوط وأخير المحرر منهما افادة مؤرخه ١٠ ذى القعدة سنة ٨٨ محتوية ما ل جميع ما قيل في هذه المسألة من المناقضات والاجوبة وفي آخرها طلبا عرض ذلك على هذا الطرف وبذلك وردت افادة المجلس المذكور تاريخها أعلاه والافادة عن ذلك ان ما ذكره حضرة القاضى والنائب المذكورين من انه بمراجعةهما المكتب وجد فى الخانية وغيرهما ان دعوى الدين تصح ببيان القدر والمجلس والصفة وفهمهما ان تصرح بهم بان مدعى القرض يذ كر فى دعواه انه اقترضه من مال نفسه وان المقرض استهلكه ليس له ان يكون ما ذكره شرطاً للجهة الدعوى بل الاول لرفع احتمال انه اقترض مال غيره والثانى ان يكون ما يدعيه ديناً باجتماع الاثمة الثلاثة ووجه كون ما ذكر ليس شرطاً للجهة تصرح بهم بان مدعى الدين لا يجبر على بيان سببه كالقرض مثلاً فالمدعى توقف دعواه على ذكر انه قرض بل تصرح بدون ذكره لا تتوقف على كونه اقترضه ماله وانه استهلكه ووجدنا أيضاً ان مدعى الدين لو بين سبباً كالقرض وشهد له الشهود مطلقاً تقبل فى الصحيح واذا قبلت بلاذ كر السبب فالولى مع ذكره وعدم ذكره اقترضه ماله وانه استهلكه ثم ذكر ان مانق له حضرة مفتى الاحكام عن الهندية والانقروية ورد المأتمار من ان مدعى القرض يذ كر فى دعواه انه اقترضه من ماله وانه استهلكه

ليس فيه تصريح بان ذلك شرط لصحة الدعوى غير مفيد للقصد ويل ما ذكر يفيد اشتراط ذلك في دعوى القرض وما جملته لا يلا على عدم كون ذلك شرطا حيث قال الاول لرفع احتمال انه اقترض مال غيره هو دليل على تقيض ما ادعيه لان رفع الاحتمال في الدعوى من جهة شروطها فلا يفيد ولا يترتب على صحة دعوى الدين بلا بيان السبب على القول بها صحة ما مع بيان سبب القرض بلاذ كانه من مال المقرض لو جود الاحتمال المذکور مع التصريح بالقرض مع عدم ذكر كونه من مال المقرض وعدم ذلك عند عدم ذكر سبب مخصوص مع تنوع الاسباب وقوله ما ان المصريح به في المعبرات من كتب المذهب ان الشاهد بالقرض تقبل شهادته وان لم يذ كانه قرض فضلا عن ان يذ كانه اقترضه من ماله على الصحيح كما في شهادات الهندية آخر الفصل الاول من السابع ونصه مذکور في شهادات المحيط اذا ادعى الدين بسبب القرض وما أشبه ذلك وشهدوا له بالدين المطلق كان شمس الأئمة الاو ز جندی يقول لا تقبل هذه الشهادة وذكور في فتاوى قاضي خان والصحيح انها تقبل الى ان قال وفي هذه المسئلة تنهيص على ان دعوى الدين بسبب اذ شهدوا له مطلقا تقبل وذكور السبب ليس بشرط وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني كذا في الفصول العمادية اه ونحوه في الانقروية اوائل الثامن في الشهادة الى آخر ما نقلناه من عبارة رد المحتار ثم قالوا اذا قبلت في الدين المطلق فالولي مع بيان انه قرض كما في الحادثة وان لم يقول من ماله لا يفيد أيضا اذ هو خروج عن الموضوع اذ موضوع ذلك في الدعوى بالدين مع ذكر السبب والشهادة بالدين المطلق وهذا ليس كذلك اذ الموضوع ان الدعوى في دين ذكر سببه انه قرض والشهادة كذلك وقد علمت اشتراط ذكر كانه من مال المقرض لرفع الاحتمال المذکور من غير ذكر خلاف واشتراط ذكر الاستهلاك على قول أبي يوسف كما استفيد من اجوبة حضراتهم ورفع الاحتمال كما يشترط في الدعوى يشترط في الشهادة وبالجملة فالفهم من عباراتهم انه مع ذكر سبب القرض يشترط ذكر ما يرفع الاحتمال المذکور نعم لو ادعى في المناقشة ان ذكر الشاهد ان بذمة فلان لعل المدعى على وجه القرض الشرعي مبلغ القرض الذي ادعاه وعيننا جنسه وقدره ووصفه ان ذلك مفيد لرفع الاحتمال المذکور بواسطة قولهما بذمة المدعى على وجه القرض اذ لا يكون ذلك بذمة المدعى عليه للمدعى على وجه القرض الا اذا كان القرض من مال المدعى وبما يكون له وجه اذا العبرة للعاني دون الالفاظ والمدار على رفع الاحتمال مع قبول البحث في ذلك فمع ذلك وكون الفقه نقلي لا انجزم بما ذكره حيث اشبهه الحال فلا مانع من اعادة ثلاث الاوراق لمضرة القاضي والنائب المذکورين وبحضور المدعى وشاهديه والمدعى عليه لو ذكر في الدعوى والشهادة قبض القرض لتصریحهم بكون ذلك شرطا أيضا وصرح الشاهدان المذکوران في هذه الحادثة ان القدر الذي شهدا به قرضا

ومن مال المدعي يزول الاشكال ويحصل الحكم بلا اشتباه ولا مانع من ذلك اذ شهادتهما الاولى لا تناقض ذلك بل هي قريبة منه مع الاجمال وقد صرحوا بان تعيين المحتمل وتقييد المطابق يصحح من الشاهد ولو بعد الافتراق كما ذكره في شهادات الانقروية من الثاني فيما يقبل من الشهادة وفيما لا يقبل وذكره في شهادات الخانية أيضا في فصل من لا تقبل شهادته للتهمة هـ اذ ما ظهر لي الا ان والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس الاحكام بافادة واردة في سنة ٨٩ مضمونها الاعلام الشرعي ومأموره من الاوراق التي حضرت من السودان تشمل على قضية قتل شخص يسمى راضيا شرف الدين بمديرية كردفان من آخر يدعي دفع الله حماد محكما فيها من قاضي كردفان بالقصاص من القتال المذكور بمقتضى الاعلام الصادر في القضية الذي باطلاع مفتي السودان عليه وعلى هذا كره التحقيق اشر على الاعلام بما تراءى له من الشبهة التي يستقطبها عنه القصاص ويجب عليه الدية وطلب تحرير الاعلام آخر بالدية لوجود الشبهة المذكورة واتوقف قاضي المديرية في ذلك ورغبته الاحالة على حضرة مفتي الاحكام قد صار اطلاع حضرة على ما توضح من الطرفين فافاد بصحة الحكم وان ما قاله مفتي السودان من لزوم تحرير الاعلام آخر بالدية لوجود الشبهة التي ظهرت من المذاكرة غير موافق ومع هذا فان مفتي السودان قال بان ما ظهر له قد افاد عنه أولا وما دام حضرة مفتي الاحكام افاد بموافقة الاعلام فيمكنني به وقد روي بالاحكام احالة رؤية ذلك على حضرة تكم واقتضى تحرير رأيي كرم بالافادة (اجاب) بالاطلاع على ما تضمنته اوراق هذه القضية التي من جملتها الاعلام المحكي عنه بافادة المجلس المؤرخ ٢٢ ربيع الآخر سنة ٨٦ المحرر من قاضي مديرية كردفان المحكم كوم فيه بالقصاص على دفع الله حماد باقراره بانقتل العمد مع طلب ورثة المقتول جميعا ذلك وما افاده حضرة مفتي السودان وحضرة مفتي الاحكام تراءى انه لا حاجة الى اعادة الاعلام ولا يدح في صحته ما تضمنه جواب القاتل المسطر في المذاكرة في غرة ربيع الآخر سنة ٨٦ لاسيما مع عدم ذلك من القاتل لدى القاضي وقت الخصومة وافادة القاتل المسد كور في جوابيه الاخرين المؤرخين شعبان سنة ٨٦ المسطرين في المذاكرة بانه لا دليل له على ما ذكره مطلقا ولا شبهة ودله ولذا تركه وقت الخصومة والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس الاحكام بافادة مؤرخة ٤٤ سنة ٨٩ حاصلها قيسا سبق كان تقدم من حكم ادارة السودان الى الاحكام اوراق قضية قتل شخص يسمى عثمان ولد الزاكي القتال له شخص يسمى جاد الله سموعة دعواه من ابراهيم بك مدير سنار وفيز وعلى المأذون من قبل المحكم دار حين ذلك في مواد المقتولين الذين لا وارث لهم بناء على توكيل المحكم دار في ذلك بمقتضى أمر عال وصدر فيها اعلام شرعي من قاضي المديرية بالحكم على القاتل بالقصاص ولما تحولت رؤية الاعلام على حضرة مفتي الاحكام السابق وهو السيد على البقل

افاد بعدم موافقة شرع عدم ثبوت وكالة حضرة المدير شرعا وان يصير رده على قاضيه
 ليستوفيه على وجه صحيح ويذكر أن حضرة المدير لم تثبت وكالة شرعا عن سعادة المحكم دار
 في الدعوى بثبوت قتل من لا وارث له بمعنى أنه لا بد من شهادة الشهود بالوكالة عن
 سعادة المحكم دار ليصير المدعى خصما في ثبوت القصاص فتحرر من الاحكام للمحكم دارية
 بالاسقفاء وردت اليها القضية وبمخاطبة قاضي المديرية بها أوضحه حضرة المفتي
 اعطى افادة على الاعلام بضمون ان السادة الخنفية أجازوا للضرورة العمل بالخطوط
 ككتاب الامان وسجلات القضاة الماضين حتى انهم صرحوا واجازوا العمل بالخطوط
 اوامر السلطنة نظر الصيانة وهدم امكان التزوير فيها بل ذكروا عند التكميل على خط
 الصراف والشمسار والبيع ما صورته بل مثله كل ما جرت العادة به فيدخل فيه ما يكتبه
 الامراء والاكابر ونحوهم ممن يتعذر الاشهاد عليهم ثم فاذا كتب وصولا أو صكا وختمه
 بخاتمه المعروف فانه في العادة يكون حجة عليه الى ان قال فينبغي القول بانه يلزمه وان لم
 يعترف به أو وجد به دونه فقتضى ما في المجتبى انه يلزمه أيضا لا بالاعرف ومع القول
 بالاشهادة باثبات توكيل سعادة المحكم دار لحضرة المدير فإين الشهادة التي تثبت صحة
 توكيله ولي النعم لحضرة المحكم دار مع انهم الجميع وكالة عن سعادة ولي النعم ووكيل
 الوكيل وكييل عن الاصيل حسب المنصوص شرعا فاذا اعتمد الامر العالي بتوكيل
 سعادة المحكم دار جريذيلة الى صحة توكيل المدير وما هي في الجميع الا باوامر موصونة
 معتمدة بحيث ان العلة الصيانة والضرورة فيهما ظاهرة صارا الاعتماد وجري المحكم
 الشرعي الى ان قال عن طلب ارشاده بالنصوص الصريحة الفصيحة عما يعتمد في
 اوامر المحكم دار واما ما ورد الاعلام بافادة من مجلس استئناف السودان لا مطلاع حضرة
 مفتي الاحكام عليه والافادة بما يترأى وباحالته على حضرة مفتي الاحكام الا ان افاد
 شرعا عليه بضمون ان ما افاده حضرة مفتي الاحكام السلف من ان ما تضمنه الاعلام
 غير موافق لعدم ثبوت وكالة المدير عن سعادة المحكم دار شرعا هو المعول عليه وما
 افاده القاضي جوابا عنه غير مفيد لان المصريح به في المعبرات عدم العمل بالخط الا في
 مسائل ليست هذه منها والالزام شرعا رده هذا الاعلام على قاضيه وبعد ثبوت وكالة
 المدير شرعا عن يملك الخصومة في قتييل لا وارث له تسمع الدعوى منه ويحكم بموجبها
 ولا يكتفى في ذلك بمجرد الخط بل لا بد من ثبوت وكالة المواليه شرعا عن سعادة
 المحكم دار في ذلك كما انه لا بد من ثبوتها أيضا عن سعادة ولي النعم بالوجه الشرعي فرؤى
 بالاحكام احالة النظر في ذلك وفيما يصير اجراؤه في هذه الحادثة وما يماثلها على حضرة المحكم
 واقضى تحريره ومرسل من طيه الاعلام المذكور بما عليه من شروح القاضي
 وحضرات المفتي تؤمل الافادة (أجاب) وردت افادة المجلس المؤرخة ٤ ش سنة ٨٩
 والاعلام المرفوق بها والافادات المستطرة عليه المحكي مضمون ذلك بافادة المجلس

المذكورة والافادة عن ذلك انه بالنسبة لخصوص هذه المحادثة لا يحتاج الحال الى صحة الدعوى وتحقق الوكالة نظر الاقرار القاتل بالقتل العمد المترتب عليه وجوب القصاص بطالب من له حق الاستيفاء من قاتل قاتل لا وارث له وهو سعادة ولي الامر أو الصلح على مقدار الدية الشرعية أو أكثر لا أقل ولا العفو بلا توقف على حكم القاضي مع اقرار القاتل بذلك وأما المحكم في القضايا المماثلة له فله مع الانكار فافادته حضرة مفتي الاحكام السلف والخلف من لزوم اثبات الوكالة بالبيينة ووافق شرعا وهو الذي عليه العمل والمعول والله تعالى اعلم (سئل) من طرف المجلس الخصوصي عن اعلام محرر من قاضي بني سويف محكوم فيه بالقصاص حين نظر القضية بمجلس بني سويف المذكور ونظرت القضية سياسة أيضا وصدر عنها مضبطة من مجلس الاحكام بالتنفيذ ثم بالمعية السنية وقع اشتباه في هذه القضية فاحيل النظر فيها غير رسمي على المجلس الخصوصي للتحقق عنها فرفع الاعلام المذكور لحضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى من أعضاء المجلس الخصوصي المعين بمقتضى المساعدة اعلى النظر في الاحكام الشرعية للنظر فيه وكتابة ما يظهر له من الخلل أو غيره فكتب جوابا قد علم الفاظه مما ياتي في الجواب كما يعلم مضمون الاعلام المذكور من هذا الجواب أيضا (اجاب) عطالة هذا الاعلام المهر من قاضي بني سويف المؤرخ ١٥ رمضان سنة ٨٥ المصدق على صحته من حضرة مفتي مجلس بني سويف وحضرة مفتي مجلس استئناف قبلي وحضرة مفتي الاحكام سابقا المحكوم فيه بالقصاص على عبد الشافي مصطفى بسبب قتله حسين الخشت بن خشت بن جابر عدا بعد تقديم الدعوى الشرعية الصحيحة الواضحة من أولياء القاتل الحاضر لدى القاضي مع المدعى عليه المذكور بمجلس بني سويف على عبد الشافي المدعى عليه المذكور وطالبهم القصاص منه بسبب ذلك بالمجلس المذكور في تاريخ القضاء والشهادة الشرعية الموافقة للدعوى شرعا بعد سؤال الختم المذكور عن القتل المدعى به المرقوم وانحصار ارث المقتول فيهم وانكار المدعى عليه القتل بعد اعترافه بالنسب ونبوت الوفاة وانحصار ارث المقتول فيهم وموت دليل الشهود سرا وعانا بعد ما من الخصم المذكور في أحد الشاهدين بأنه خادم لعلى وحسن ولدى المتوفى وياكل ويشرب من عنده ما و عدم تصديق المدهين والشاهد المذكورين على ذلك وتعرف الضامن بأنه ليس عنده من ثبت له ذلك

لم يظهر لي فيه ما يوجب الخلل شرعا وبالتأمل فيما كتب في خصوص هذا الاعلام من خلاف هؤلاء المشايخ الاعلام مما يقتضي عدم تسماءه وبطلانه لم يظهر لي موافقته شرعا في هذه المحادثة فقول حضرة المحكم المسطور بهذا الاعلام غير تام اذ لم يذكر فيه المحكوم له بل الذي فيه قد حكم على عبد الشافي المذكور بالقصاص مع ان ذكر المحكوم له والمحكوم عليه والحاكم والمحكوم به وطريق الحكم لا بد منه وبفقده واحد منهما يفقد

الحكم وبذلك يعرف بطلان المحضر كما أوضحه خير الدين في جواب سؤال عن محضر خال
عن بعض هذه الامور وحينئذ فلا تنكحون الشبهة المذكورة معتبرة شرعا في كونها
حجة شرعية لعدم اتصال القضاء الصحيح بها غير مستلزم لان المحكوم لم يعلم بمعلومات
ومذكورون في هذا الاعلام تفصيلا في الدعوى والشهادة مع الاشارة اليهم فيها
وطالبهم القصاص من المدعى عليه حسب المسطر بالاعلام المذكورة فلا حرية في أن
حكم القاضي بالقصاص من المدعى عليه حكم لم يبداهة فقد حكى القاضي حكمه
بالقصاص لم يعلم بالمعلومات بدهة بقوله وبمقتضى ذلك قد حكم على عبد الشافي المذكور
بالقصاص والاستدلال بما كتب في بعض محاضر الخيرية من خال المحضر بخلوه عن بعض
أطراف القضية المحكمية غير مقيمة لان موضوع ذلك في المحضر الذي لم يذكر فيه
المحكوم له من الاصل ولم يتعرض له وهنا بخلاف ذلك كما علمت وبذا يعلم اتصال
القضاء الصحيح بالشبهة وكذا قوله وأيضا كان الواجب شرعا عدم قبول شهادة
الشاهد المطعون فيه بالطعن المذكور في هذا الاعلام حتى يتبين للقاضي خلاف
الطعن المذكور أو يبرهن المدعى على كذب الطاعن بما نص عليه في خزانة
المفتين كما نقله في الهندية الخ لا يصلح ذلك دليلا ولا فائلا به أصلا لما يلزم عليه من قبول
شهادة النفي لان اثبات خلاف الطعن المذكور في الاعلام يكون أحد الشاهدين
خادما أو ياكل ويشرب أو اثبات كذب الطاعن هو عين اثبات عدم ذلك ونفيه على
رأي حضرة الكاتب وقد أجمع الفقهاء قاطبة على عدم قبول شهادة النفي وعدم
اعتبارها ولم نرا حدا صرح أو اشار بذلك في مثل هذا الموضوع ولم يجز العمل بشئ
من ذلك أصلا من سائر قضايا المسلمين ولم يقل به أحد من مفتيهم ولا حضرة
الكاتب أيضا في قضية من قضايا السابكة ولا في كتابته على اعلام او فتوى لائقة
ويترتب على هذا خلل أحكام جميع القضايا في جميع الاقطار في مثل هذا المضمار وما
استدل به على ما كتبه بقوله مما لا يخفى عليه في خزانة المفتين كما نقله في الهندية من انه
اذ قال المشهود عليه ان الشاهدين عبدان وقال نحن حران لم نعلم قط فان عرفهما
القاضي وعرف حريتهما لا يلتفت الى قول المشهود عليه وان كان لا يعرفهما وكانا
مجهولين قبل قول المشهود عليه ولا يقبل شهادتهما الا ان يقيم المدعى او هما بيعة انهما
حران فيتمذي يقبل شهادتهما فان قال لا يقبل ذلك فان سال عنهما فاخبر أنهما
حران فقبل شهادتهما ما كان حسنا اه واذا وجد النص في الطعن بالرقية مع كون
الحرية ثابتة بالدافعي لاولى الطعن بالخدمة الثابتة بالتواتر كما يعلم من أوراق القضية
لا يصلح دليلا لدعواه المذكورة في موضوع مسئلتنا لما صرحوا به متونا وشروحا
وفتاوى ومن جملة ما في الهندية عن خزانة المفتين من باب الجرح والتعديل من كتاب
القضاء التي اقتصر على بعضها حضرة من كتب من أن كون الاصل في الناس الحرية

ليس على اطلاقه بل ذلك فيما عدا مسائل منها الشهادة لان كون الاصل الحرية
انما هو عملا بالظاهر واستصحابا للحال وهو لا يصلح حجة للاثبات بل للدفع في التبرير
وشرحه الناس احرار بلا بيان الا في اربع الشهادة والحدود والقصاص والقتل قال
محمديه السيد الطحطاوي لان الدار دار الحرية اولاد آدم وحواء عليهم السلام
وقد كانوا من قوله الا في الشهادة أي لا يكتفي فيها بظاهر الحرية بل يسئل مثل عنهم اذا
طعن الخصم بالرق اما اذا لم يطعن فلا يسئل كما في التبدين وذلك لان الظاهر يدفع به
الاستحقاق وفي الشهادة اثبات الاستحقاق في المشهود به بقول الشاهد وظاهر الحرية
لا يكتفي لذلك لان الاستحقاق لا يثبت الا بدليل مو جب له فان قال الشهود نحن احرار
لم نكذب قط لم يقبل قولهم بالنسبة الى قبول شهادتهم احتيا يا تيا بالبينه على ذلك والا
فهم اصدفان في قولهم انا احرار لم نكذب قط اه وفي الاشباه وشرحه لمبة الله ابعلى الناس
الظاهر فيهم انهم احرار تبعا للدار اولادهم اولاد آدم وحواء وهم احرار وحينئذ
لا يحتاج الى البيان كما قال بلا بيان لان الظاهر يكفي للدفع لا للاستحقاق ولا يثبت
الا بدليل فلذا الوادعي على مجهول الحال انه عبده وانكر وقال انا حر الاصل فالقول له
لتسكه بالاصل الا في الشهادة فلا يكتفي فيها بظاهر الحرية بل يسئل اذا طعن الخصم
بالرق والا فلا يسئل لان فيه دعوى اثبات حق كفي الزياحي وفي الخاتمة لو عرف
الشهود بالحرية لا يلتفت الى الطعن قال ولو قال الشهود للقاضي صل عنا لا يلتفت
الى ذلك فان سال جازولذ الوقال المشهود عليه هـ ما محدودان في قذف او شريك كان فيها
شـ هذا لا يقبل الا ببينة وفي القصاص كما اذا قطع يدر جل ثم زعم ان المقطوع عبده
لا يقضي بالقصاص حتى يثبت حر يته بالحجة لانها دعوى استحقاق وفي الحدود بان زعم
ان الذي قذفه عبدا لا يحسد القاذف حتى يثبت المقذوف حر يته بالحجة وفي العمدانية
كذلك لو قال القاذف انا عبده وعلى حد العبيد يصدق ويحد اربعين الا ان يقيم المقذوف
بينة انه حر اه وفي الدية اذا اخطا اي اذا قتل انسانا خطأ وزعمت العاقلة انه أي الجاني
عبده فانه لا يقضي عليهم بالدية الا اذا قامت بينة على حر يته وفي الملة قطعات لو كان المدعي
به حد أو قصاص اسأل القاضي عنهم ط من الخصم أولا (تمة) هل الاصل في الناس
السفة أو الرشد أو الاصل فيهم الامانة أو الخيانة أو الاصل الجرح أو التعديل أو الفقر
أو الغنى أجاب عبدا الغنى البغدادى بان الاصل فيهم الرشد والامانة والعدالة والفقر
وانما على القاضي ان يسأل عن الشهود ودر او علمنا لان القضاء يبني على الحجة وهي
شهادة العدول فيتعرف عن العدالة اه عبارة الاشباه وشرحه اذا علمت هذا فاعلم ان
ما نقل في الهندية من انه اذا طعن المتهود عليه في الشاهد من بالرق وكان حالهما
مجهولا ولا يعرفهما القاضي بالحرية لا يقبل شهادتهما الا اذا ثبتت الحرية لا يدل على
ان المشهود عليه لو طعن في أحد الشاهدين طعنهما كما في الرقية وانكره الشاهد

والشهود له ولم يثبت المشهود عليه الطعن المذكور ولا يقبل القاضي شهادته مع التعديل
سراوعلنا بل الواجب انه لا يلتفت القاضي الى هذا الطعن ولا يقبله الابينة كما تقدم
نقله عن هبة الله البعلبي في أمنا عبارته السابقة وحينئذ فلا يجب على القاضي ان لا يقبل
شهادته حتى يتبين له خلاف الطعن أو يبرهن المدعى على كذب الطاعن كما ذكره
حضره الكاتب مع ما تقدم من ان ذلك من باب الشهادة على النفي وهي غير مقبولة الا في
مسائل ليست هذه منها كما صرحوا به وبذلك يظهر عدم الاعتداد بقول حضره الكاتب
واذا وجد النص في الطعن بالرقية مع كون الحرية ثابتة بالدأربالاولى الطعن بالخدمة
لما اوضح لك مما تقدم ذكره انه ليس الاصل في الناس الحرية بالنسبة لباب الشهادة
بل الاصل عدمها عند الطعن بالرقية فدعوى الاولوية ممنوعة فهي اما سهو او مغالطة
وكذا قوله وايضا لم يضح من الاعلام ان المزكيين عدلان وقد اجعوا على انه يشترط
في المزكي ما يشترط في الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والبصر في تركية العلانية
لا يوجب بطلان القضاء والاعلام المذكور لما صرحوا به ان قضاء القاضي محمول على
الجهة والسداد ما أمكن ولا ينقض بالشك ما لم يتيقن فسادُه والظاهر ان القاضي
المذكور لم يقبل تركية العلانية من المزكيين المذكورين الا لما عرف من عدالتهم
وهو قد سبقه ما وقفته في حواشي الدرر للسيد الطحطاوي من الشهادات عن العلامة
عبد البر قال اسمعيل بن حماد حفيد أبي حنيفة وهو من جملة الاثمة اخذ عن أبي يوسف
وزاحه في العلم ولو هو لفاق المتقدمين والمتأخرين اربعة من الشهود لا اسأل عنهم
الى ان قال الرابع شاهد تعديل العلانية لا يشترط تركيته ظاهر بعد سؤال القاضي
عن الشهود والمطلوب تعديلها في السر وذكري في البحر بعد نقله ما ذكره أيضا ان ذلك في
شهادة العلانية محمول على ان مزكيا معروف العدالة لنقل الاجماع على ان
تركية العلانية كالشهادة أو هو محمول على ما اذا تم تمت تركية سر انتهى
المراد منه وذكري في البحر ان الوجه الثاني هو الظاهر اه وهو أيضا مفهوم صراحة
من قول الشيخ اسمعيل بعد سؤال القاضي عن الشهود والمطلوب تعديلها في السر وفي
حادثنا غير ممنوع تحقق الوجهين أما الاول فلانه الظاهر من حال القاضي كما تقدم
واها الثاني فانه من قوله في الاعلام وزكيا وعلا محمد ابراهيم وأباز يد عبد النبي
الشاهدين المذكورين سراوعلنا تركية والتعديل الشرعيين بالطريق الشرعي وقد
اطرد في الجمع بين تركية السر والعلانية تقديم تركية السر على تركية العلانية وهو
المتعارفين سائر القضاة مع فهم ذلك أيضا من قوله بالطريق الشرعي على ان ما ذكره
في البحر بحث في المنقول وهو عدم تركية القاضي السؤال عن شاهد تعديل العلانية
ولم نجد التصريح باشتراط ذكر تعديل المزكي علانية في صحة المحضر على ان لا واشترطنا
ذكر ذلك في المزكي للزم أيضا اشتراطه في مزكي المزكي وهكذا في لزوم التسلسل ولا تتم

قضية مما وهذا خرج عظيم مع ما يلزم على ذلك من خلل احكام القضاة السابقة على انه
الاخصوصية للعدالة في هذا الرد بل ما يقال فيما يقال في باقي شرائط المزكى علنا وهو
لبلوغ والمحورية والبصر التي ذكرها حضرته مع انه لم يصرح بواحد منها في هذا الاعلام
وعلى كلامه يلزم التصريح بهابل وغيرهما من باقي الشروط في المزكى ولا فائل بذلك وكذا
قوله ولم يتضح منه أيضا الاجراء على السنن الشرعية من وجوب تقديم تزكية السر
والسؤال من القاضي عن الشهود بل طالب من المدعين تزكيتهم ما وهذا غير جائز شرعا
ففي الملتقط عن أبي يوسف لا قبل تزكية العلانية حتى يزكى في السر اه وفي الهندية
عن ابن سماعة قالت لجدد وجه الله تعالى اياما القاضي المشهود له ان يأتي بمن يعدل
شهوده قال لا كذا في الذخيرة وقال الامام الشهيد اذا شهدوا على حد أو قصاص سال عنهم
احباهم ويبحث عن ذلك بحثا شافيا حتى يستقصى معرفة ذلك لانه اذا استقصى ربحا
ظاهر شي يوجب سقوط الحد عنه اه ولا يغني عن ذلك قوله في الاعلام التزكية
والتعديل الشرعيين بالطريق الشرعي لما صرح به في الخلاصة والاشباه وغيرهما من
معتبرات المذهب من عدم الاكتفاء بذلك وانه لا بد من المبالغة والتصریح وان قول
الموتق حكما صحيحا مسترفيا شرائطه لا يكتفي به ولا يغني بهمة المحضر بذلك هذا اللفظ
حضرته لا يترتب عليه خلل الاعلام و بطلان الحكم اذا الاجراء على السنن الشرعية من
وجوب تقديم تزكية السر والسؤال من القاضي عن الشهود سرا وعلنا حاصل مفهوم
من هذا الاعلام كما تقدم ذكره في الوجه الذي قبل هذا وما نقل في الهندية عن ابن سماعة
من قوله قالت لجدد الخ لا يقتضي بطلان القضاء المذكور في هذا الاعلام على الوجه
الموضح به لو طالب من المدعي من يزكى الشهود اذ ربما لا يعرف القاضي من يعدلهم
ويحتاج للسؤال ممن يعرفهم ويطالب منه ذلك ولذا قال في الهندية ضمن كلام فان قال
المدعي انا آتي بمن يعدلهم من أهل الثقة والامانة أو قال للقاضي أسمى لك اقواما من
أهل الثقة فاسئل عنهم بذلك فسمى له قوما يصلحون للسئلة فان القاضي يسمع قوله فان
جاء به قوم وعدلوا أو سال اولئك فعدلوا يفتي للقاضي ان يسال اولئك الذين طعنوا فيهم
بهم تضمنون فيهم لانهم يجوز ان يكونوا جرحوهم شي يكون جرحا عندهم ولا يكون ذلك
جرحا عند القاضي وعند المعدلين فيه كذلك المسئلة على وجهين اما ان يبينوا
كذلك أو يبينوا بما يكون جرحا عند الكل ففي الوجه الاول لا يلتفت الى ذلك وياخذ
بقول الذين عدلوا وفي الوجه الثاني الجرح اولى كذا في شرح ادب القاضي للخصاف
للصدر الشهيدي وكراني فتاوى قاضي خان والظهيرية والواقعات والهيوط نقلها عن
العيون اه فانت تراهم لم يمنعوا تعديلا من جاء بهم المدعي من المعدلين وهو قول حضرة
المكاتب ولا يغني عن ذلك قوله في الاعلام التزكية والتعديل الشرعيين بالطريق
الشرعي لما صرح به في الخلاصة والاشباه وغيرهما من معتبرات المذهب من عدم

الاكتفاء بذلك وأنه لا بد من المباينة والتصریح وان قول الموثق حكما صحيحا مستوفيا
 شرائطه لا يكتفى به ولا يقتضى بهجة المحضر بذلك فهذا ليس في هذا الموضوع بل موضوع
 ذلك اذا اجل القاضي أو الموثق في المحضر في الدعوى أو الشهادة به بايان قيل حكم على
 فلان بكذا حكما صحيحا الخ أو بعد تقدم دعوى صحيحة وشهادة مقبولة مستوفية شرائطها
 بلا توضيح صورة الدعوى والشهادة على خلاف ما صار اوضحه في هذا المحضر أما لو
 أوضح الدعوى والشهادة وكان كل منهما صحيحا مستوفيا شرائطه كما هنا ثم ذكر انه صار
 تزكية الشهود وتعديلهم سرا وعلمنا التزكية والتعديل الشرعيين بالطريق الشرعي
 وبين المزكّين فلا يقال يبط لأن القضاء وحده لـ المحضر لان ذلك لم يوجد في الخلاصة
 والاشباه وغيرهما كما يعلم من الاطلاع على عباراتهم ونص عبارة الاشباه من القواعد
 الثاني أى من التنبيهات لوقال الموثق وحكم بموجب حكما صحيحا مستوفيا شرائطه
 الشرعية فهل يكتفى به فاجبت مرارا بانه لا يكتفى به ولا يقدم بيان تلك الحادثة
 والدعوى وكيفية الحكم لما في الملتقط من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت
 عندي بما ثبت به المحوادث الحكمية انه كذا لا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل ثم
 قال وحكى انه لما استفتى قاضى عنيسة بخارى كان يكتب الامام الخوانى في محاضرهم
 لا فاوردوا عليه اجوبته في سجلات كتبت بتلك النسخة بنهم فقال انكم لا تفسرون
 الشهادة وقبلت القاضي على السعدى وقبله شيخنا على النفسى وكان لا يخفى عليهما
 رجهما الله تعالى فاما انت وأمثالك لا تثق بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير
 وعن السيد الامام أبى شجاع رضى الله تعالى عنه قال كنا نقسأهل في ذلك كدشايخنا
 حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فلم ياتوا بها صحيحة فتحقق عندي ان الصواب هو
 الاستفسار وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات الاصل في المحاضر والسجلات ان
 يبالغ في الذكر والبيان بالتصریح ولا يكتفى بالاجمال حتى قيل لا يكتفى في المحضر أن
 يكتب حضر فلان واحضر معه فلانا فادعى هذا الذى حضر عليه ولكن يكتب هذا
 الذى حضر على هذا الذى احضره الى ان قال وكذا لا يكتفى بذلك قوله فشهد كل
 واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقب دعوى المدعى هذا الى ان قال ويكتب في
 السجل حكم القاضي ولفظة الشهادة بتمامها ولا يكتفى بما يكتب ثبت عندي على الوجه
 الذى ثبت به المحوادث الحكمية وحكى فيها واقعة الخوانى مع قاضى عنيسة الى ان
 قال والمختار في هذا الباب ان يكتفى به في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد من
 ممر الى آخر فلا يكون في التدارك حرج أما في المحاضر فلا يمكن التدارك اهـ بحروفيه
 قال شارحه هبة الله افندى البعلى بعد كلام طويل في تقرير هذا الموضوع وشرحه فلو
 كتب في الكتاب المدفوع اليه أى الى المحكوم له شيئا من الاجمال في الحادثة أو
 الدعوى أو الشهادة أو كيفية الحكم لا يقتضى بهجته وهذا حاصل الجواب الذى اجاب به

المصنف فان قول الموثق وحكمه وجوبه حكما صحيحا مستوفيا شرائطه الشرعية اجمال
لذلك كله نعم ان كانت هذه السكتا بعد كتابة تفصيل الحادثة والدعوى وبين
تفسير الشهادة فيكون اجمالا لكيفية الحكم فهو صحيح وهو حاصل الجواب الاول
والقول التي اعتد بها تدل على ما ذكره اه المراد ثم بعد سياقه كلاما في هذا الموضوع
يعينه نقل عن فصول العمادى ما نصه قال في الذخيرة وعندى كل ذلك ليس بشرط
اه ومنه في الهندية من اول كتاب المهاضر والسجلات نقل عن فصول العمادى باله زو
الى الذخيرة وكذا قوله وايضا الطريق الشرعى في التعديل طريقان طريق راجحة
وطريق مرجوحة وكل منهما شرعى اى منسوب للشرع التمر يف فلا يعلم الاجراء على
أيهما وعلى فرض ان القاضى جرى على الطريق راجحة واجرى الشرع مجراه في
الواقع ونفس الامر في نفاذه شبهة شرعية وذلك لان القاضى وكيل عن ولاه وقد شرط
عليه شروطا مدونة بالائحة القضاة التي من جملة ان يكتب جميع ما وقع من التزكية
وخلافها ومن جملة ايضا احقاق الحق واجراء الشرع مجراه كما يجب على انه لو فرض
صحة الحكم والاثبات بجميع ما يلزم شرعا ورجع الشاهدان او احدهما قبل امضاء
القصاص بالفعل يسقط القصاص لما صرح به الامام الزياي في كتابه تبين الحقائق قبيل
فصل في القلمين ان الامضاء من القضاء في العقوبات اى القصاص والمحدود فرجوع
الشاهد من قبل امضاء القصاص اى ايقاعه بالفعل كرجوعهما قبل القضاء لانه مالم
يخضع بالفعل يصير كأنه لم يحصل القضاء بالشهادة اصلا وبثبوت كلام الامام الزياي ما صرح
به في محيط الامام السرخسى حيث قال ثلاثة شبهة دوا باقتل العمد فقطع الولي
يده ثم رجع واحد فقطع رجله ثم رجع آخر بطل القود على عامة الروايات اه هذا
آخر جواب حضرة بالحرف لا يترتب عليه خلل هذا الاعلام اما قوله ان الطريق
الشرعى في التعديل طريقان راجحة ومرجوحة الى قوله فلا يعلم الاجراء على أيهما
لا يوجب خلافا في الاعلام لما تقدم في الكلام على الوجه الرابع بما فيه الكفاية وما
نقل في الوجه الثالث من ان قضاء القصاص محمول على العمة والسداد ما لم يكن ولا ينقض
بالشك مالم يتيقن فساداه واما قوله وعلى فرض ان القاضى جرى على الطريق راجحة
الى قوله كما يجب فلم يصادف لعدم مخالفة هذا القاضى لشي من ذلك اذ لم يتضح منه
مخالفة اجراء القضية لوجه الحق والعدل والحكم بالا قوال العمة ولم يتضح منه انه ترك
ذكر كلام المدعى وكلام المدعى عليه وشهادة الشهود وترتيبهم بل ذكر جميع ذلك
على الوجه المستطرد بالاعلام وهذا كاف في عدم مخالفة هذه اللائحة واما ما ذكره من
رجوع الشاهدين او احدهما بعد القضاء فهذا على فرض صحته ووقوعه فلا دخل له في
اصل الموضوع من صحة اصل القضاء والاعلام ومع ذلك فالرجوع عن الشهادة له ركن
وشرطا ما ركبه فقوله الشاهد درجعت عما شهدت به او شهدت بنور هكذا في السراج

قوله أى القصاص
والمحدود ليس من لفظ
الزياي وبالجمله انها
منقولة بالمعنى اه منه

الوهاب واما شرطه فان يكون الرجوع عند القاضي كذا في محيط السمخسي ذكره في الهندية وفي التنوير وشروطه هو ان يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلو انكرها لا يكون رجوعا والرجوع شرطه مجلس القاضي اه قال في ردالمحتار قوله فلو انكرها أي بعد القضاء قوله مجلس القاضي وتوقف صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمنان خلافا لمن استبعد كذا به عليه في الفتح وفيه ايضا وتفرع على اشتراط المجلس انه لو أقر شاهد بالرجوع في غير المجلس واشهد على نفسه به وباتزام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه اذا تصادقا أن لزوم المال عليه كان بهذا الرجوع اعم بجره وبه يعلم ان حكم الرجوع عن الشهادة لا يتحقق الا اذا وجد ركنه وشروطه على هذا الوجه اما مجرد الانكار او إعادة ما وقع من الشاهد عند السؤال منه عن الشهادة السابقة فانها وذكروا شيئا من الاثناظ غير مطابق لما وقع منه وقت الشهادة أولا عند القاضي لا يعمد رجوعا ولو كان ذلك عند القاضي هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) من طرف قاضي ولاية القليوبية عن حكم مراعاة صدرت بين يديه بمجلس المديرية واردة من طرفه بإفادة في ٢٥ ذي الحجة سنة ٨٩ مضمونها في يوم الخميس ٩ رجب سنة ١٢٨٩ حضر كل من المكرم محمد البهناوي واخوته دسوقي وأحمد وفتوة وأم جمعة المجيع أولاد المرحوم علي البهناوي المتوفي الآتي ذكره فيه ابن المرحوم أحمد البهناوي والمرأة اقليم بنت المرحوم قرحات خاطر ابن المرحوم يوسف خاطر والمرأة خديجة بنت المرحوم حسن حسن ابن المرحوم حسن زوجة علي البهناوي المتوفي المذكور بالبالتين العاقلين الراشدين جميعا وادعوا على كل من علي خاطر ابن المكرم علي ابن المرحوم علي خاطر والمكرم حسن خاطر ابن المرحوم دسوقي خاطر ابن المرحوم علي خاطر والمكرم خاطر ابن المرحوم حسن بن خاطر ابن المرحوم حسن بن خاطر البالتين العاقلين الراشدين المحاضرين معهم بالمجلس ومشار إليهم من المدعين المذكورين الثابت معرفتهم جميعا بشهادة كل من المكرم محمد جتيد ابن المكرم محمد جتيد والمكرم يوسف جمعة ابن المرحوم محمد جمعة المجيع من ناحية كفر الحوالة قليوبية بان فيما قبل تاريخه تعدى المدعي عليهم الثلاثة المذكورين على مورث المدعين المذكورين المرحوم علي البهناوي الموعود بذكره ابن المرحوم أحمد البهناوي ابن المرحوم بدر البهناوي وضربه كل منهم وحده بنبوت من خشب فضربه على خاطر المذكور بالنبوت مرة في راسه ومرة في اذنه وضربه حسن خاطر المذكور بالنبوت مرة على قلبه ومرة على جنبه وضربه خاطر خاطر المذكور بالنبوت مرة واحدة في وسطه مائة مائة قتلته فسات بسبب ضرب المدعي عليهم الثلاثة المذكورين جميعا عن زوجتيه وأولاده المدعين المذكورين من غير شريك ولا وارث له غيرهم وانه لا قاتل لمورثهم سوى المدعي عليهم المذكورين عمدا منهم على الوجه المسطور وان كلاما من علي خاطر وحسن خاطر المذكورين اقرا

يضر به وموته بسبب ضربهما المذكور على الوجه المسطور ويطلب المدعون المذكورون اثبات ذلك على المدعى عليهم وقتلهم قصاصا بالوجه الشرعي ويسألون جوابهم عن ذلك ومثل من المدعى عليهم المذكورين عن ذلك فأجابوا بالاعتراف بوقوعه على اليمين مساوي المذكورين وردت المدعين المذكورين وانحصار ارادته فيهم على الوجه المسطور وروايتهم واجبة على المدعى عليهم وموته بسبب ذلك وذكروا كل من على خاطر وحسن خاطر المذكورين انهما اقرارا بالاكرامه عنهما بان احدهما عليا خاطر المذكور ضربه بعصا على رأسه وفي أذنه وان ثانيا منهم احسنه خاطر اضر به بعصا أيضا على ظهره ووسطه ومات بسبب ذلك وان اكرامهما على الاقرار المذكور بسبب ضربهما بالعدة وتخوينهما بالتعليق من سعادة مدير القليوبية ثم في يوم الاربعاء ١٧ شوال سنة ١٢٩٩ حضر كل من محمد البهنساوي وأحمد البهنساوي ودسوقي البهنساوي اولاد على البهنساوي المتوفي الا انه ذكره فيه المدعون المذكورون على كل من على خاطر وحسن خاطر المحضرين بالجلاس وتليت عليهم المذكرة الدعوى المسطرة أعلاه فصدقوا عليها ولم يزل المدعون المذكورون طالعين ما يقتضيه الحكم الشرعي في قتل مورثهم على البهنساوي المذكور قصاصا فطلبنا من المدعين المذكورين بيئته لاثبات دعواهم المذكور فاحضروا شهودا لم تغد شهادتهم شيئا في اثبات الدعوى ثم قال المدعون انه لم يكن عندهم بيئته تشهد لهم زيادة عما شهدت به البيئته المذكرة أعلاه فاستفصل من المدعين بحضرة المدعى عليهم المذكورين عن قتل عمدا من المدعى عليهم مورث المدعين المذكورين فقرروا ان القتل عمدا حصل لمورثهم على البهنساوي من على خاطر وحسن خاطر المذكورين وقرروا انهم لا يعلمون ان ضرب خاطر خاطر شديد مثخن ولم يزل المدعون المذكورون مصححين وصرحوا بحضرة المدعى عليهم الثلاثة المذكورين على ان الذي أثخن وقتل وأهلك والدهم عليا البهنساوي بن أحمد بن بدر الضرب الحاصل من على خاطر وحسن خاطر عمدا على الوجه المسطور بدعواهم المذكرة وكان لا يعيش بعد ذلك ولم يعلموا ان ضرب احدهما أثخن بدون ضرب الثاني وطلبوا قتل كل من على خاطر وحسن خاطر قصاصا بالوجه الشرعي وكذا الميزل المدعى عليهم مصرين على ما أجابوه أولا وقرروا كل من على خاطر وحسن خاطر المذكورين بانه لم يكن عندهما بيئته تشهد لهما على اكرام مدير القليوبية المدعى محمد بك العفيفي لهما على اقرارهما بضرب مورث المدعين المذكورين على الوجه المسطور بجوابهما (اجاب) بالاطلاع على هذه المرافعة تبين منها ان دعوى الورثة غير صحيحة ادلايه لم منها أولا المثخن من ضربات المدعى عليهم الثلاثة من غيره فيحتمل ان ضربة كل منهم مثخنة فيضاف القتل الى الاول ان كان على التعاقب ويحتمل انه لا يعلم المثخن منها من غيره فيقتصر من الثلاثة على ما قتل في حواشي الدر عن أبي السعد لو ثبتت دعواهم بوجهها الشرعي بناء على ايجاب القصاص في القتل

بما اتبوت عمدا ولا يعلم منها آخر كون ضرب من حصر واقف ما القتل معاً أو على
 التعاقب وقد أقر على خاطر وحسن خاطر المدعى عليهم ما بان من أقرا بضرب ما للورث
 المذكور بعصا وموته بسبب ضربهم ما هو موجب للدية في مالهما في ثلاث سنين وإن
 ادعيان اقرارهما المذكور بذلك سابقا كان بالأكره ولم يثبتناه بالوجه الشرعي ولما
 استفصل من المدعين المذكورين أخيراً حصر والقتل الموجب للقصاص فيهما وإن
 لم يتم الدعوى وأفادوا أن ضربة خاطر خاطر الثالث لا تدخل في القتل وبناء على ذلك
 تلزم المقرين المذكورين الدية في مالهما في ثلاث سنين بطلب المدعين المذكورين
 ذلك بعد مدحهم اليقين الشرعية على نفى الاكره أن طلب المقران المذكورين ذلك ولا
 يدح في لزوم الدية على المقرين صدور الدعوى ابتداء على ثلاثة على الوجه الأول
 لمحول المصادقة من الطرفين على القتل من المقرين كما لا يدح في ذلك كون المدعين
 المذكورين ادعوا بما يوجب القصاص لو تمت دعواهم والاقرار حصل بما يوجب الدية
 لما في الهندية وإذا أقر الرجل أنه قتل خطأ وادعى وليه العمد فله الدية في ماله استحساناً
 كذا في المبسوط انتهى ومثله في الانقروية من أوائل الجنايات والله تعالى أعلم
 (سئل) عن حكم مرافعة شرعية صادرة بين يدي قاضي رشيد مرسل صورتها عن يد
 محافظة رشيد بإفادة في ٢ محرم سنة ٩٠ هـ إلى محافظة مصر ومنها تحرر إلى هذا الطرف
 بالنظر فيها والافتاء عنها في ٩ محرم سنة ٩٠ هـ وكتب عنها من هذا الطرف في ٢٣
 محرم سنة ٩٠ هـ بأنه مقتضى الحال للاستفهام عن المدعى بالاصالة عن نفسه والوكالة
 عن زوجته هل كان وقت الدعوى الأولى الصادرة منه في سنة ٨٨ هـ في خصوص هذه
 الأما كن وكيلاً عن زوجته المذكورة بالخصوصة عنها حين أقربان الأما كن المذكورة
 جميعها وقف وكان ذلك الاقرار في مجلس القاضي كما يستفاد من سياق ما هو مذكور
 في آخر هذه المرافعة الآن وكالة السابقة المذكورة لم تثبت شرعاً بين يدي القاضي
 حسب المتبادر وكيف الحال لم يعلم الحقيقة ويعطى الجواب اللازم فوردت إفادته
 بأنه صار نسخ صورة التوكيل الصادر من زوجة الشيخ على مصران وما صار من المرافعة
 الأولى الصادرة على يده وقد تبين منها أن الشيخ علياً مصراناً مدعى بطريقه وقوله عن
 زوجته حقيقة بنت داود هطفي بن حسين الوصي الشرعية من قبل هذا القاضي على
 بنتها نفيسة القاصرة من زوجها المرحوم على المسيري بن صالح بن علي في الدعوى لها
 وابنتها المذكورة وعليهما والاقرار والافتاء والصلح والبراءة وكذا عاماً فيما يتعلق
 بهما باعترافاً بذلك لدى ما ذور هذا القاضي بحضور شاهدين على السيد محمد علي
 الناظر على وقف المرحوم يوسف قبودان بن حامدين على المهور والوقف المذكور
 الآن في كامل الوكالة التي أصلها وكالاتان المشتملة على أرض وبناء حواصل وحوافيت
 الهدودة بالحدود التي ذكرت في الدعوى الثانية الآتية ذكرها وإن والد القاصرة

المذكور كان مستقلا بغلة هذا الوقف المهدود أعلاه خاصة وان عمل النظار على صرف
استحقاق من مات عن ولد لولده وان عليا المسيري توفي عن بنته نفيسة القاهرة
المذكورة ولم يترك ولدا سواها ويطالب النظار بصرف غلة الوقف المرقوم لوالدة
القاهرة الموكلة المذكرة له صرفه على بنتها نفيسة المذكرة له لاستحقاقها جميع غلته
بعد والدها المذكور كما كان مستحقا له بعد والده صالح المذكور بالوجه الشرعي وتسال
جوابه عن ذلك هذا ما تضمنته صورة المرافعة الاولى ومضمون المرافعة الثانية
المستفهم من حكمها المقيمة بحكمة رشيد في ٢٧ ذي الحجة سنة ٨٩ حضر على مصران
ابن المرحوم محمد مصران بن أحمد بالجلس الشرعي بين يدي حضرة مولانا الشيخ محمد
عباسي الحاكم الشرعي بن عمر رشيد حالا وأحضرمه المكرم الامثل السيد محمد العلوي
المصري ابن المرحوم السيد باشا المصري ابن السيد محمد فداعي على مصران هذا على
السيد محمد العلوي المحاضر معه هذا بطريق الاصاله عن نفس علي مصران المدعي هذا
و بطريق وكالة الشرعية عن زوجته المرأة حفيظة بنت المرحوم داود أغا ابن مصطفى
حسب ما وكتبه في الدعوى لها وعليها والصلح والامراء والمخاصمة والمنازعة والاقرار
والانكار والبيع والشراء والايجار وقبض الاجرة وقبض الديون من مديونيها وفي كل
شيء يصح فيه التوكيل الشرعي توكيلا مطلقا مفوضا عما فيما يتعلق بالموكلة
المذكورة وانه قبل من اذ لك التوكيل لنفسه قبولا مرضيا شفاها بالجلس بعد التعريف
الشرعي عن الوكيل والموكلة المذكرة كورين بشهادة فلان وفلان وكما هو ثابت التوكيل
المذكور بمقتضى الاعلام الشرعي المهر من هذه المحكمة المؤرخ بالحدادي عشر من
شهر محرم سنة تسع وثمانين ومائتين وألف المسجل بالمجل المصان الثابت المضمون
بالشهادة الشرعية المذكورة فيه بثبوت وكالة علي الوجه المسطور بيان المرحوم السيد عليا
المسيري ابن المرحوم السيد صالح المسيري ابن المرحوم الحاج علي المسيري استأجر حال
حياته وصحته من والده السيد صالح المسيري المذكور ابن المرحوم الحاج علي المسيري ابن
المرحوم مصطفى وهو النظار الشرعي على وقف جده الاعلى المرحوم يوسف الفا بود ان
ابن الزيني حامد بن علي الشهير بذلك من قبل المرحوم السيد سليمان افندي الحاكم
الشرعي بن عمر رشيد كان الشهير بذلك بموجب تقرير نظره الشرعي المسطر من محكمة
النفوس المرقوم ما هو جار في الوقف المرقوم بموجب كتاب الوقف المحرر من محكمة
اسكندرية بجميع السكان المتخرب من داخله وخارجها الكائن قبلي بن عمر رشيد بخط
الصناديق والنفاسين المشتمل على أرض وبناء عالم وكالة ومنافع وحقوق المشار
اليه في الدعوى المهدود بمقدود أربعة و بينا يينا صحيحا كافيا اجارة شرعية سنوية
بنتفع بذلك السيد علي المسيري المستأجر المذكور أعلاه بسائر وجوه الانتفاعات
الشرعية من ابتداءه الى يوم الحادي والعشرين من شهر رجب سنة تسع وسبعين

وما تين وألف باجرة مبلغها عن كل سنة تمضي من التاريخ المرقوم مائة قرش وهي
أجرة المثل عن ذلك يومئذ فاز يدوان المرحوم السيد عليا الميسري المستاجر المذكور
دفع للناظر المؤجر المذكور من ماله الخاص به مبلغ ثمانية آلاف قرش في نظير صدور
الاذن منه له وان الناظر المؤجر المذكور اذن المستاجر المذكور بالانشاء والتجديد
والعمارة والترميم ليكون كل ما أحدثه ذلك المستاجر في المكان المحدود - ذاملا - كاله
مع حق القرائن في ذلك وان السيد عليا الميسري المستاجر المذكور قبل ذلك لنفسه من
الناظر المؤجر المذكور قيراطين ولا مرضيا وصاد المستاجر واصله على هذا المكان المحدود
أعلاه من حين التاجر والاذن المذكورين ويدفع مبلغ الأجرة المعينة أعلاه في كل سنة
عند تمامها للناظر المؤجر المذكور أعلاه وأنه بعد التاجر والاذن المذكورين أعلاه
انشاء وجدد السيد علي الميسري المستاجر المذكور من ماله الخاص به لنفسه بمفرده حواصل
وسنة - حوائت الموعود به في هذا أعلاه في بعض ارض المكان المحدود أعلاه بمقتضى الاذن
الصادر له من الناظر المؤجر المذكور وروصا المستاجر الماذون واصله ايده على عموم ذلك
ومتهم فافيه بسائر وجوه التصرفات الشرعية من ابتداء تاجرته الى حين وفاته من غير
منازعة من احد وان السيد عليا الميسري المذكور مات وترك هذا المكان المحدود أعلاه
ملك لوارثاته من زوجته المرأة حفيظة الموكلة المذكورة وبنته منها هي نفيسة القاصرة
والدته المرأة حنيقة بنت المرحوم السيد محمد شمس ابن الحاج بلدوى شمس لا وارث
له سواهن وان الوارثات المذكورات وضعن أيديهن على عموم هذا المكان المحدود أعلاه
متصرفات فيه بسائر وجوه التصرفات الشرعية مدة ثم ماتت حنيقة الام المذكورة عن
بنت ابنتها المرحوم السيد علي الميسري المذكور هي نفيسة القاصرة المذكورة لا وارث لها
سواها ثم ماتت نفيسة البنت المذكورة عن والدتها حفيظة الموكلة المذكورة واخيها الامها
المذكورة هو عبد العزيز مصران بن علي مصران المدعي المذكور ووالده المذكور حفيظة الموكلة
المذكورة لا وارث له سواهما وان السيد عليا الميسري المستاجر المذكور مات وترك جميع
هذا المكان المحدود أعلاه ميراثا لزوجته وامه وبنته المذكورات أعلاه على فرائض الله
تعالى للمرأة حفيظة الزوجة الثمن ثلاثة قيراطين من ذلك وحنيفة الام المذكورة قرضا
وردان خمسة قيراطين وربع قيراط من ذلك وحنيفة البنت قرضا وردان خمسة عشر قيراطا
وثلاثة ارباع قيراط باقى ذلك وان حنيقة الام المذكورة ماتت وترك ما يخصها
في ذلك ميراثا لبنت ابنتها المذكورة هي نفيسة القاصرة المذكورة - فكمثل نفيسة
البنت المذكورة - حذو عشر قيراطين في المكان المحدود أعلاه وان نفيسة البنت
المذكورة ماتت وترك ما يخصها من ابيها وجدتها المذكورين أعلاه ميراثا لامها
حفيظة الموكلة المذكورة واخيها الامها المذكورة هو عبد العزيز مصران بن علي

مصر ان المدعى هذا على فرائض الله تعالى لحفيظة الام المذ كورة قرض اوردا أربعة عشر قيراطا من ذلك ولعبد العزيز مصر ان الاخ للام المذ كور قرض اوردا سبعة قيراط وان عبد العزيز مصر انا المذ كور مات وترك ما يخصه المعين اعلاه ميراثا لاه حفيظة ووالده على مصر ان المذ كور بن اعلاه على فرائض الله تعالى لحفيظة الام المذ كورة السدس قيراطا واحد وسدس قيراط من ذلك وذلك لحيثهما من الثلث الى السدس بجمع من الاخوة وهم محمد وجدة وهانم اولاد على مصر ان المدعى هذا المرزوقون له من مطلقة فطومة بنت المكرم أحمد العوادي فصار ما خص حفيظة الموكاة المذ كورة اعلاه ميراثا من زوجها المرحوم السيد على الميرى وبناتها نفيسة القاصرة وابنها عبد العزيز مصر ان القاصر ثمانية عشر قيراطا وسدس قيراط في المكان المدعى به هذا ولعل مصر ان الاثب المدعى هذا خمسة قيراط وخمسة اسداس قيراط باقي هذا المكان المهدود اعلاه وان المدعى عليه هذا اقامه حضرة القاضي المترافع لديه المذ كور اعلاه ناظر ا على ارض هذا المكان المهدود اعلاه ليكونها حارية في وقف يوسف القابودان المذ كور اعلاه فتعدي هذا المدعى عليه ونزع هذا المكان المهدود اعلاه من يدورقة المستاجر المأذون المنشى المذ كور اعلاه واحد حدث يده على عموم ذلك بغير وجه شرعى وان عليا مصر انا الوكيل المدعى هذا يطالب هذا المدعى عليه برفع يده عن هذا المكان المهدود اعلاه وتسليمه للوكيل المدعى هذا ليحوزه لنفسه ولموكلته حفيظة بالوجه الشرعى حيث لا وجه لنزع المكان المتهتك من يدورقة المستاجر المأذون المنشى مادام واقعا في بدفع اجرة المثل وأن المدعى هذا يقوم هو وموكلته بدفع مبلغ الاجرة المعينة اعلاه في كل سنة عند تمامها للناظر المدعى عليه هذا و يسال جواب هذا المدعى عليه عن ذلك وسئل الناظر المدعى عليه هذا عن ذلك فاجاب قائلا بانه في سنة ٢٨٨ كان ادعى عليه على مصر ان المذ كور أن الاما كن المذ كورة جميعها وقف وقر بذلك كما يستدل من قيد دفاتر المحاكم وانكر دعوى المدعى هذا وسئل المكرم الشيخ على مهران المدعى هذا عما أجابه الناظر المذ كور فاجاب قائلا اني كنت ادعى بالدعوى المذ كورة في جواب الناظر هذا واني بوقت الاستحقاق شئت اني الاما كن المذ كورة لعدم ايلولة حصتي الموروثة لى من ابني المذ كور وقتئذ وانها آلت الى حصتي المذ كورة بعد صدور الدعوى المعينة بجواب الناظر المذ كور ولم يثبت توكيلي شرعا عن زوجتي المذ كورة حينئذ وقد رفعت صورة الدعوى الاولى المذ كورة لاسادة العلماء ~~بأس~~ كندرية واجابوا عليها بان الدعوى المذ كورة غير صحيحة شرعا وكذا توكيلي عن زوجتي المذ كورة لم يثبت شرعا وعندى بينه تشهد بالايحار والاذن والانشاء حسب المعين بالدعوى هذه كذا موكلتي ما كانت اذنتي بالدعوى الاولى المذ كورة (أجاب) حيث فهم من صورة هذه المرافعة الاخيرة المؤرخة ٢٧ ذى الحجة سنة ٨٩ والمرافعة الاولى المؤرخة ٢٠ ربيع الاول سنة ٨٨ ان

المدعى قيم ما كان وكيله عن زوجته في الدعوى والاقرار توكيله عاما وان توكيله الاول كان شفاها بيريدي ماذون المحاكم الشرعي وشاهدين كما ان توكيله الثاني كان شفاها بين يدي المحاكم المذ كورودة تناقض في دعواه بين ماذ كره في الاولى والثانية وعارضه خصمه بذلك وصدق على ما به يحصل التناقض واعتذر بانه وقت الاولى لم تقول اليه حصته التي يدعيها الا ان نفسه بالارث عن ابنه لعدم موته حين ذلك وان توكيله الاول عن زوجته المذ كورة لم يثبت ثم عاود افاذ حضرة القاضي بافادته الاخيرة المؤرخة ١١ صفر سنة ١٠ ان ماصار من التوكيل الاول على يد ماذونه قد صار نسخ صورته وما صار من الدعوى الاولى الصادرة بين يديه بالجلوس الشرعي قد صار نسخ صورته فلا تسمع دعوى الشيخ على ماصر ان ماصار ثانيا لا لنفسه ولا لموكلته لتناقضه ولو كان ماصدر منه أولا قبل موت مورثه بل لا تسمع دعوى موكلته ايضا بذلك لو ادعت بنفسها أو بوكيل آخر امر بان اقرار وكيلها على الوجه المستطوع اياها اذا كان توكيله عنها صادرا بين يدي ماذون المحاكم الشرعي على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس المحاسبة التابع للداخلية بافادة واردة منه في ربيع الآخر سنة ١٢٩٠ مضمونها فيما يقدم وردت للداخلية بافادة من حضرة محافظ ديروط في ١٢ ص سنة ١٠ بان المرأة بنية زوجة خليل منتصر لها منزل بالشركة مع زوجها السكل منهما نصفه وان زوجها المذ كور اجري رهنه الى الخواجه ميخائيل ممرور على مبلغ اقترضه منه ولما أراد الخواجه المذ كور بيع المنزل اسداده لم يوفيه حصل التوقف من المرأة المذ كورة وانكرت الرهن الذي اجراه زوجها في حصته ففتحوا تلك القضية للقاضي أفندي الثغر فالدعي استشهد بولدي المرأة المذ كورة قشدا أمام القاضي بان والديه ماخليل وبنيه اقرا لها باتم مالهنا جميع الدار على مبلغ سبع مائة وخمسة وأربعين جنهما انك كلز يا للخواجه المذ كور روه له من ذلك جانب ولا يعلمان قدر الباقي وانهما سلماه الدار خالية من امتعهما و بناء على ذلك صدر اعلام شرعي من القاضي المحمدي عنه بقبول شهادة اولادهما والمحافظ رغب المظفر في ذلك ثم قدمت عرضا للجمعية السنية واصله صورة فتوى وورد للداخلية بشرح من سعادة كاتب ديوان خديوى في ٢٤ م سنة ١٠ وعرضا آخر ورد بشرح في ١٩ ص سنة تاريخه وقد كررت تقديم العرضات وحاصلها عدم اقتناعها بقولها انه لم يحصل اخلاء المنزل من الامتعة ولا تسليمه للمرتهن ولا خرجت منه مطابقا وتسلم على ذلك بسكنها فيه من وقت وجودها فيه لالان وتسع شهدين له معلومية بذلك من أهالي الثغر ومع الاوراق صورة سند الرهنية وصورة سند آخر يتضمن اخلاء المنزل وتسليمه للمرتهن ثم عاجبه منه الى زوجها المتقدم ذكره وولداها شهدا باقرارها هي ووالدهما بالدين وانما سلماه الدار خالية من امتعهما فبالنظر لعدم اقتناعها مع ما سبق ايضا حله استلزم الحسب للمخاطبة مع حضرته كم فيما يتبع اجاؤه

في ذلك بالتطبيق للأصول الشرعية وط-ذا مرسل من طيه الاوراق وصورة الفتوى
والاعلام وصورة السندات المذكورة تؤمل التكرم بالافادة عن ذلك (اجاب) وردت
افادة الداخلية وماعها من الاوراق المذكورة بما في ذلك صورة الفتوى والسندات
والاعلام المؤرخ ٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٤ المنقول بتاريخ ١٠ صفر سنة ١٢٩٠ ومافيها
صار معلوما والتأمل في المرافعة والشهادة والكم الموضحة بالصورة المذكورة لم تظهر
صحة الكم في هذه القضية بناء على ان المدعى ادعى بانه ارتهن الدار المذكورة من قبل
الزوج وبعد اقرار الزوج بذلك الدين ورهنه الدار المذكورة المملوكة له ولزوجته
انصافا على ذلك الدين من قبله باذن زوجته المذكورة وانكار زوجته ذلك الرهن
المدعى به وشهادة ولدى الزوجين المذكورين على اقرار والديهما انهما رهن جميع الدار
المذكورة عند المدعى على مبلغ سبعمائة وخمسة وأربعين جنيها انكليزيا واصله من
ذلك جانب ولا يعلمان قدر الباقي وانهما سلموا الدار خالية الى آخر ما سطر بالصورة
المذكورة اذ على فرض قبول شهادة الولدين المذكورين في مثل هذه الحادثة ولا يقال
انما شهادة الوالدين على امهاتهما لم تطابق الدعوى لكون الدعوى ان الدين الذي
اقرضه احد المدعى عليهما وصدور عقد الرهن عليه من الرجل باذن زوجته ستمائة
جنيه والشهادة اقرضت بان عقد الرهن صدر على سبعمائة وخمسة وأربعين جنيها وانه
وصله جانب منه ولا يعلمان قدر الباقي ولا يفهم من هذه الشهادة ايضا ان المبلغ
المرهون عليه دين على الزوج كما يفهم من الدعوى او غير ذلك وحينئذ فالكم في هذه
المادة غير صحيح ولو فرض اعادة الدعوى والشهادة عن تقبل شهادته مطابقة للدعوى
وثبت الرهن على هذا الوجه فللمرتن حينئذ حق حبس جميع الرهن الى حين استيفاء
دينه من المديون او منه ومن زوجته بفرض ثبوت الرهن باذنها على دين زوجها مستوفيا
شرايطه الشرعية لان له دفع الدين والرجوع على زوجها الاضطراب الخاليص ملكها
من يد المرتن وليس للمرتن بيع نصيبه في الدار بدون اذنها لانه من قبيل الرهن
المستعار فمبيع ملك المديون المرهون فيما عليه من الدين حيث كان الدين حالا ولم
يوف الدين من ماله بل افلس او امانة مع من ايفائه والحاصل ان الحكم في هذه المادة
والحال هذه ان المديون المقر بالدين والرهن على هذا الوجه يجبر على ايفاء الدين أو بيع
نصيبه من المرهون لو فاء الدين من ثمنه فان بقي شيء من الدين لا يكون للمرتن حق
حبس نصيب الزوجة لاستيفاء الباقي الا اذا ثبت الرهن الشرعي في نصيبه أيضا
مستوفيا شرائطه بالوجه الشرعي فان حصل ذلك يكون له حق حبس نصيبه أيضا
الى حين استيفاء باقي الدين ولا يجبر على البيع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارادة من
الرياسة في ٢١ سنة ١٢٩٠ مضمونها - عادة عمر باشا عزى ما ورضه طيبة اسكنه رية
بذلك ٤٠٠ فدانا عشورية بنا - يتى شامة والعاقر لثغرية وباع منها ٨٠ فدانا من اطيان

شامة بمجملته اشخاص بثمن معين والباقي ٢٧٤ قد انا من اطيان العا قوله مذ كور عنه انه
تنازل عنه لاشخاص أيضا وتركه يدون ثمن وسلم جميع الاطيان المذكورة اليهم
كما هو مذ كور بجميع ذلك بحجة محررة من نائب كفر الشيخ مؤرخة ١٨ ربيع الاول
سنة ١٢٩٠ وحيث بهذا الطرف ليس معلوما ان كان بذلك خرجت تلك الاطيان عن
ملك المشار اليه وصارت في ملك المذكورين شرعاً أم كيف اقتضى تحرير هذا المحضر ثم
والحجة المذكورة قادمة معه للاطلاع عليها والافادة عن ذلك (اجاب) بمطالعة الحجة
المحررة من نائب كفر الشيخ بتلك الاطيان لهؤلاء الاشخاص المؤرخة ١٨ ربيع
الاول سنة ١٢٩٠ وجدت تشتمل على ان وكيل مالك الاطيان المذكورة باع حق
موكاه واستحقاقه في الاطيان العشورية الرزقة الاحباسية البالغ قدرها ثمانين
فدانا الكاتبة بناحية شامة وعينها بثمن معين أيضا لاشخاص معينة أضافهم ساوانه
تنازل عن ما تبين وأربعة وسبعمائة فدانا عشورية بناحية العاقولة ويدها سبعة من
هؤلاء الاشخاص معينين أيضا على الشيوخ في جميع ذلك وبيدها كل شائعوا وانهم
قبضوا تلك الاطيان كما قبض الوكيل الثمن باع ترافه في بيع الحق في الثمانين فدانا
المذكورة والذي يقتضيه الحكم الشرعي ان هذه الحجة غير معتبرة شرعا في افادة ملك جميع
تلك الاطيان لهؤلاء الاشخاص اذ التنازل الذي هو الاسقاط في الاعيان لا يصح
والاطيان المذكورة المملوكة الرقبة من قبيل الاعيان فلا يصح اسقاطها والذي يحسن
في بيع العين ان يعبر بانه باع العين المذكورة لا الحق والاستحقاق فيها الاحتمال شيئا
آخر فيقتضى تغييرا لحجة المذكورة بحجة أخرى يعرف فيها ببيع الاطيان المذكورة جميعها
بهذا الثمن ان كان القصد عدم دفع شيء سوى المبلغ الذي دفع من قبل المشتري أو ببيع
البعض وهبة الباقي بشرط ان يكون الموهوب لكل واحد مقررزا محوزا غير مشغول ليس
فيه ما يمنع صحة الهبة وتماها والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة منظورة في مجلس
دمياط بين يدي قاضيها ومفتيها واردة صورتها بافادته من محافظة مصر في ٨ الجاري
بناء على افادته من مجلس دمياط في ٢٤ ربيع الاول سنة ٩٠ شرطا على افادته
تقدمت للمجلس من مفتي النفر ومعه صورة القضية لقصد الاطلاع عليها والاجابة
بما يقتضيه المنهج الشرعي بناء على ما كتبه مفتي النفر بافادته في ٢١ ربيع الاول سنة
٩٠ بما حصله من خصم قضية تدعى المرأة صلوحة بنت مصطفى البناء المنظورة
بهذا المجلس بحضور القاضي والعلماء وطلب منه التامل فيها وافادته الحكم الشرعي قد
صار التامل بغاية الدقة واتضح من اقرار المتولى انه تسبب في شج انفس مصطفى البناء
باضاعة وادعى انه يرى من ذلك واحضر من شهد له انه بعد هذه الشجة كان يخرج في
اشتغاله ويباشرها بنفسه مرارا في حال صحته كعادته ولم تكن شهادة شهودها مطابقة
لادعائها أصلا بل مقوية لشهود المتولى المذكور وروحيات الحال كما ذكر وكان به

أثر الشجوان فدخل معظمه فعليه بأقراره حكومة عدل في ماله - هذا ما ظهر لي ومع ذلك
فالتس نسخ صورة - هذه القضية من مضبطة المحكمة حفيدا وعرض ذلك على حضرة
مفتي أفندي الديار المصرية شيخ الجامع الأزهر وما يتراءى لحضرته وتردبه الافادة
يجري العمل بمقتضاه - وحصل صورة القضية المذكورة ان امرأة تسمى صلوحة بذت
مصطفى البناء بن سيد أحمد بن سليمان حضرت وحضر حضورها رجل اسمه المتولي
الملك بن محمد الملك بن عبيد الملك وادعت عن نفسها وبوكالاتها عن شقيقتها السيدة
بان هذا المدعي عليه تشاجر مع ابيه مصطفي البناء في قهوة أحمد دفودة بسوق القنطرة
بدمياط في عشرين محرم سنة ١٠٠٠ وانه قبض على لحيته ثلاث مرات ودفعه في الارض
على الدكة الخشب بالقهوة المذكورة فاصاب الخشب قصبته أنفه فقتل الجلد وهنم
العظم وفي يوم الخميس أحد وعشرين منه حصل في وجهه ورم حتى غطي عينه - البني
وفي يوم الجمعة تشككت اسنانه واستمر على هذه الحالة الى ان مات بسبب ذلك في يوم
الاحد ٢ صفر سنة ١٠٠٠ وطلب اليه بالدعوة وتسال سؤاله عن ذلك سئل فأجاب بالانكار
لذلك وانه لم يضر به ولم يدفعه وانما كان يطالب رجلا آخر يدعى محمد اخلفا مديونا له
وقبض عليه ليتوجه به الى المحكمة فقام مصطفي البناء المذكور وقعد على الدكة وقال
لي اتركه من الطلب الآن لانه جاء من الس - فقرر بيا وانا لي أيضا عنده - لموس فقلت
له لا تدخل لك في هذا الامر فلطمني كفافا مسكت العصا التي كان متكا عليها فوقع على
خشب الدكة فأنقش ط جلد مناخيره فسال الدم من مناخيره ولم يصب عظمة
مناخيره شيئا وانه طالب من ذلك و باع واشترى ومات بعد ذلك باثني عشر يوما بعد
الواقعة المذكورة ولم يمت بهذا السبب فطلب من صلوحة المدعية المذكورة بينة
تشهد لها طبق دعواها فاحضرت شهودا لم تطابق شهادتهم دعواها وكذلك المدعي
عليه أقام بينة شهادتها غير متبررة شرعا (أجاب) في جواب المدعي عليه اجمال فينبغي
استفساره عما ذكره في جوابه من قوله فلطمني كفافا مسكت العصا التي كان
متكا عليها فوقع على خشب الدكة فأنقش ط جلد مناخيره الخ كيف كان وقوه
هل نشام من امساك العصا فان فسره بما يفيد ترتب الوقوع على هذا الامساك وكونه
نشاعته فانه يعمل بموجب اقراره من ايجاب حكومة العدل في ماله كما هو جواب
حضرة مفتي تغردمياط ومجلسه وكذا الوقامات بينة على ذلك اذ لا يلزم من مجرد الامساك
حصول حركة يترتب عليها الوقوع والله تعالى أعلم (سئل) بافادته واردة من مجلس
الاحكام في ٢٨ ج سنة ١٢٩٠ مضمونها افادة مجلس استئناف بحري وردت للاحكام
ومعها اعلام شرعي صادر من محكمة شيبين السكوم منوفية في قضية وفاة منصور بن
ابراهيم عبد الله من أهالي ناحيته مناووله ومرغوب فيها الحالة الاعلام المذكور على
حضرتهكم للافادة عما يقتضيه المحكم الشرعي فيه وحيث الامر كما ذكرتم شرحه

والاعلام من طيه ليصير الاطلاع عليه والافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب)
علم ما تضمنته افادة المجلس المؤرخة ٢٨ ج سنة ٩٠ بناء على ما ورد له من مجلس
استئناف بحري المسطر باطنه أيضا المرغوب بهما الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي
عن الاعلام الشرعي المرفوق معهما المسطر من محكمة شيبين منوفية المؤرخ ٢٢ ربيع
الاول سنة ٩٠ في قضية وفاة منصور بن ابراهيم عبد الله من ناحية مناو له المدعي بقتله
على عبد رب النبي الفقي محمد من قبل والديه وزوجته المنحصر ميراث المورث فيه سم وفي
ولديه القاصر بن المشموين بولاية جدهما احد المدعين المذكورين وبعد عجزهم عن
اثبات دعواهم واثباتهم تحليفه وتحليف القاضي المدعي عليه المذكورين لا جعل
القاصر بن صار منع المدعين المذكورين عن دعواهم على المدعي عليه المذكور وقد
كتب عليه حضرة مفتي استئناف بحري بان التحليف في مثل هذه الحادثة لا يكون
معتبرا شرعا الا بعد طلب خصم شرعي ولا يكفي التحليف الصادر من القاضي اذ هو من
تمام خصومة المدعي وحيث ان المدعي امتنع عن التحليف فاللازم شرعا نصب
وصي شرعي على القاصر بن المذكورين ليطلب تحليف المدعي عليه عنهما ولا يقاس
هذا التحليف على عين الاسـتظهار لانها لا تتوقف على طالب الخصم وحيث كثرت
المراجعة مني في هذه الحادثة ولم يظهر لي نص صريح يفيد جواز التحليف من القاضي
بدون طلب الخصم فيقتضي احالة هذا الاعلام على هذا الطرف الى آخر ما ذكره
والافادة عن ذلك ان منع المدعين المذكورين الصادر من القاضي المذكور لهجزمهم
عن اثبات دعواهم بعد اثباتهم التحليف صحيح بالنسبة الى المدعين وان قلنا بعدم
الاكتفاء بالتحليف الصادر من القاضي للقاصر بن اعدم وجود طلب اليقين من خصم
شرعي اذ غاية ما في ذلك بقاء حقه ما في اليقين الى بلوغه ما وطلبه ما له بعد ذلك او وجود
ولي آخر له ما وطلبه ذلك لاجلهم ما واما كون القاضي يحلف الخصم لحق القاصر بن
عند امتناع الولي عن التحليف في مثل ذلك او لا يحلف الا بعد وجود ولي يطلب التحليف
فلم نجد فيه نهاصر يحاول لكل منهما وجه الا ان الاحكام الشرعية موقوفة على النقل ولم
نبره الا ان لم يكن الا وجه صحة تحليف القاضي نيابة عن القاصر في مثل هذه الصورة
لامتناع الجدة عن ذلك لانتقال الولاية الى القاضي في ذلك كما يصح تحليف الوصي الذي
ينصبه القاضي وصيا عن القاصر لذلك الوصي الذي ينصبه القاضي في هذه الحالة
طالب اليقين نائب عن القاضي للقاضي مباشرة ذلك بنفسه وهو بالجملة فلا يقال بخال
الاعلام بالنسبة لمنع المدعين والحال هذه وان كان حق القاصر بن باقيا بالنسبة للتحليف
بناء على ما تقدم ذكره والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس الاحكام بافادته في ١٠ اش
سنة ٩٠ مضمونها الاوراق المرفوقة معه تشتمل على قضيتين احدهما بخصوص قتل
امرأة تسمى آمنسة حال اقامتها بجهة هويس التسل الكبير شرقية والثانية بخصوص

قتل جورجي منجشاهو بجهة الامم اعلمية وردت الاحكام من مجلس استئناف بحري
ولما صار احالة الاعلامين الشرعيين الصادرين فيهما على حضرة مفتي الاحكام
لاطلاعهم عليه ما افاد شرجا على كل منهما بلزوم رده على قاضيه لاستيفاء ما هو لازم له
شرعا وهذا بحث بهما الاستئناف المرقوم للاجرائي في الاعلامين على وجه ما افاد مفتي
الاحكام وقد اعيد الاثبات مع الاوراق باقائين من ذلك المجلس منذ كور فيهما انه لما
صار الاطلاع على الاعلامين المحكي عنهما من مفتي الاستئناف بالنسبة لسبق التصديق
من حضرة عليهما ما افاد عليهما بعدم لزوم ردهما على القاضيين المهررين لهما بالنسبة
لكنهما ما سمع - توفيقين الشرائط الشرعية الى آخر ما افاده وحيث من اللزوم اطلاع
حضر تسكم على الاعلامين المذكورين وعلى ما افاده حضرة مفتي الاحكام ومفتي
الاستئناف والافادة عما تراه حضرة تسكم فيهم - ما لزم تحرير محضر تسكم وهو ما ارسلان
للتنظر فيهما وورد الافادة عما يتراعى مع اعادتهما (اجاب) بناء على افادة المجلس
المستطرة باطنه في ١٠ الجساري المرغوب بهما الاطلاع على الاعلامين المرفوقين معها
وما افاده كل من حضرة مفتي الاحكام وحضرة مفتي استئناف بحري والافادة عما
يرى في ذلك قد صار الاطلاع على ما ذكر والافادة عن احد الاعلامين المذكورين وهو
المهرري من حضرة قاضي ولاية الشرقية المؤرخ ١٥ ذي القعدة سنة ٨٩ المتعلق بقتل
المرأة آمنة انه اذا كان المدعي الذي هو احد الورثة بعد دعواه القتل والاعانة وحضر
ارث المقتولة فيه وفي ابنتها القاصرة وأخيه وأخته على الوجه المشرح بالاعلام وانكار
المخمين لدعواه ذلك وطلب البينة الشرعية منه التي تبيته دعواه المذكورة قد عجز
عن اقامتها عجزا كليا كما يفهم من ألقاظ الاعلام المذكورين فتوجه له اليمين الشرعية
على خصميه على حاصل دعواه من الارث والقتل والاعانة بالله ما لهذا اعلمك هذا الحق
الذي يدعي من الوجه الذي يدعي على جواب ظاهر الرواية فان حلف منع المدعي من
دعواه منع ترك فاذا كان الذي حصل لدى القاضي هو طلب البينة على جميع ما ذكر
في الدعوى وعجز المدعي عن ذلك ووقع التحليف على هذا الوجه الذي ذكرناه يكون
ما أجرى في محله وواقعا موافقا للشرع فاذا سئل حضرة القاضي عما جرى لديه فأوضح
ان الذي حصل هو انكار المخمين ثبوت انحصار الارث والقتل المنسوب لاحد المدعي
عليهما والاعانة على القتل المنسوبة للدهي عليه الاخر وان العجز حصل عن ذلك كله
والتحليف الذي صار هو على حاصل الدعوى كما تقدم يكون ما أجرى موافقا وان كان
الانكار خاصا بالقتل والاعانة وكان العجز خاصا بذلك دون اثبات الارث بقريضة
حصله لدى القاضي قبل تاريخ الدعوى بيومين فالذي كان ينبغي طلب البينة من
المدعي على النسب المذكور كور أو على الحكم بانحصار الارث السابق حيث أنه كان ثبت
بطريق شرعي ثبتت المحصومة بالقتل والاعانة ومع العجز عن اثبات ذلك يحلف اليمين
على نفى القتل والاعانة فقط وان عجز عن اثبات النسب أو الحكم به أيضا كما يفهم من

الفاظ الاعلام يحلف على حاصل الدعوى جميعها هذا لا يقع الاعلام على القاتون
الشرعي وأما بالنسبة لمخطط النظر في هذه المسألة فثبت كان الخصم عاجزا عن اثبات
دعوى القتل والاعانة التي لا نزاع فيها لاحد من كتب فلا فائدة لسؤال القاضي ولا
لاستيفاء الاعلام على فرض عدم الاجراء فيه على القاتون الذي ينبغي من حيث
التحليف وتكليف الاثبات اذ لا يحكم بالقتل مع الهجر عن اثباته (والجواب) عن الاعلام
الثاني المهر من حضرة قاضي المنصورة المؤرخ ٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٨ بشأن
قتل منجشاته وهو نظير ما أجيب به عن الاعلام الاول المذكور أعلاه وهو من قبيله الا
ان الثاني أقرب من الاول في كون الهجر الذي حصل من المدعية وطلب الاثبات كان
عن القتل دون النسب بدليل قوله في الاعلام الثاني والسؤال من المدعية المذكورة
عن البينة التي تثبت دعواها قتل المدعى عليه هذا الزوج المذكور بالدعوى
فعرفت انه لم يكن معها بينة خلاف ما أجاب به كل الى أن قال فوجدت لا تفيد قتل هذا
المدعى عليه لزوجها ثم قال وصار تفهيمها ذلك وتعر يفها انه لا بد من حضور بينة
تشهد في وجه المدعى عليه بانه قتل زوجها المدعى بشأنه عمدا عدوانا بالسكين كما هو
مذكور بدعواها فافادت انه لم يكن معها بينة تثبت دعواها فعرفت انها ان لها اليقين
الشرعية الخ فهذا ما يقرب ان طلب البينة كان عن القتل كما ان العجز عن الاثبات
كذلك وعلى كل خاسقيل في الاعلام السابق يقان في هذا والله تعالى أعلم (سئل)
بافادة من المحافظة بتاريخ ٢١ رجب سنة ٩٠ شرحا على ما ورد من مجلس دمياط
بتاريخ ١١ رجب سنة ٩٠ بطلب الاطلاع على مرافعة قضية الخوaja باسيل فخر قنصل
دولة فرانس بالتغر على الخواجات اخوان سرور واعطاء الافادة عنها بناء على ما تطلبه
حضرة مفتي النعر وحاصل المرافعة المذكورة بعد ذكر حضور من حضر بالمجلس المشار
اليه حضر الخوaja باسيل فخر وعرفه وحضر لحضوره كل من الخوaja سالم سرور وشقيقه
نقولا سرور ولدي مخايل جرجس سرور ولد جرجس سرور وادعى هذا الذي حضر بوكاته
الشرعية عن والدته كترينه فخر بنت حنا العرقجي ولد جبران العرقجي الثابت
معرفتهم او تو كيله عنها بشهادة كل من فلان وفلان بوقا شرعية على هذين اللذين
حضر الحضوره بعد ثبوت معرفتهم بشهادة الحاضر بين القائم الخوaja سالم سرور وعن
نفسه و بوكاته الشرعية عن اشقيائه الاربعة باسيل واسكندر ومريم وحذينة الثابت
تو كيله عن باسيل بشهادة فلان وفلان والثابت تو كيله عن اسكندر بشهادة فلان
وفلان وتو كيله عن مريم بشهادة فلان وفلان وعن حذينة بشهادة شقيقها نقولا
المذكور ومخايل ابن شقيقها باسيل سرور المذكور والقائم نقولا سرور عن نفسه خاصة
بان والدته المدعى المذكور هي كترينه فخر المذكورة أعلاه تملك جميع بناء الدار
السكنية بشعر دمياط بحارة الشرقي بخط الخمس السعيد المتوصل اليها من سكة

الخمس المذكور المحدودة بمحدود أربعة القبلي ينتهي علواً بعضه إلى بيت بيده الخواجا
 حنا سرور بن فرنسيس سرور بن حنا سرور ضمن وكالة السفاحين وباقيه مطل على
 قطعة أرض تجاه باب الوكالة المذكورة وسفلاً بعضه إلى داخل وكالة السفاحين وباقيه
 إلى القطة الأرض البادية كرها والبحري بعضه إلى شادر يعرف بسكن السيد
 محمد الفوال بيده الخواجات اخوان سرور جدده والدهم في أرض الميرى وباقيه إلى ساحة
 الكمرى والشرقي بعضه إلى بيت ملك وكالة المدعى المذكور سكن حبيب سالم
 وباقيه إلى شادر بيده الخواجات اخوان سرور جدده والدهم بأرض الميرى والغربي إلى
 شادرود ككين بيده الخواجات اخوان سرور جددهما والدهم في شارع العامة بأرض
 الميرى المشتملة الآن الدار المذكورة على قهوة بابها غربي بالسفل الدار المذكورة
 ويعملها قاعة كبيرة وفوق ذلك قصر وخزانة بينهما حضير وغرفة وجملة أود داخلية
 في المحدود المذكور وروان المدعى عليه وما والموكلين واضعون أيديهم على القهوة
 المذكورة بدون حق ومعرضون لموكلته بمنعها من العمارة الضرورية في الدار المملوكة
 لها المتصرف فيها بالسكن والاسكان والعمارة والترميم والاجارة وقبض الاجرة مدة
 تزيد عن خمسين سنة بدون منازعة ولا معارضة شرعية ويريد المدعى المذكور رفع
 أيدي المدعى عليهم ما والموكلين المذكورين عن بيت القهوة وعدم معارضتهم لموكلتهم
 المذكورة في اجراء العمارة اللازمة للدار المذكورة ويسأل سؤالهما عن ذلك سئل من
 المدعى عليهم ما عن ذلك فاجابا بـ د ثبوت وضع يدهما والموكلين على بيت القهوة
 المذكور بـ شهادة فلان وفلان باننا نملك نحن والموكلون وباقي ورثة والدنا المذكور
 حصة قدرها احد وعشرون قيراطاً شائعة في جميع بناء الوكالة المعروفة بالسفاحين
 السكائنة بشعردمياط بخط الخمس الصغير بمجاه الشرياهي المتوصل إلى باب القبلي من
 الشارع الاعظم وإلى بابها البحري من سكة الخمس المحدودة بمحدود أربعة القبلي إلى
 وكالة خفاجي بيد علي بك خفاجي بن محمد بن علي والبحري إلى ديوان الكمرى والشرقي
 إلى قطعة أرض ملك الخواجات اخوان سرور المذكورين والغربي إلى قطعة أرض
 ملك اخوان سرور المذكورين أيضاً فاصلة بين ذلك وبين البحر وان الوكالة المذكورة
 مشتملة على مساكن ومن جملتها الدار المدعى بها المحدودة أعلاه وان وكالة المدعى
 المذكورة كانت ساكنة فيها بطريق الايجار ولا يعلمان لاحد ما كان في الوكالة المذكورة
 خلاف اخوان كميل لهم ثلاثة قرايط باقى الوكالة المذكورة وانهم من ابتداء شراء
 الوكالة المذكورة في سنة ١٢٦٢ إلى الآن ما وصلهم منها اجرة وان اجرة المدة
 البالغ قدرها ٢٩ سنة ١٥٠٠ قرش صاغاً بناسية اجراً مثل للدار المذكورة في المدة
 المذكورة وان الحصة التي قدرها ٢١ قيراطاً في بناء الوكالة الموصوفة في الدعوى
 كانت ملكاً للدهم مخاييل سرور بن جرجس سرور بن مخاييل سرور بالشراء

بجنتين احدهما من محكمة مصر مؤرخة ١٤ ربيع الاول سنة ١٢٦٢ والثانية
من محكمة دمياط مؤرخة في غرة ش سنة ١٢٦٥ وان والدهم المذكور توفي وانحصر
ارثه في اولاده السبعة هم تقولا وسليم المدعيان المذكوران وباسيلي واسكندر وحنينة
وحريم الموكلون المذكورون وقسطندي ولا وارت له سواهم وان ارثه انتقل اليهم
بدون مانع شرعي ومن جملة تخلفاته الحصة المذكورة في بناء الو كالة المذكورة وان
الدار المدعى بها باسيلي نخر الوكيل عن والدته كترينه من جملة بناء الو كالة المذكورة
ويطالباته برفع يده موكلاته عن استحقاقهما وموكليهما من الحصة المذكورة وقدره ١٧
قيراط ونصف واستحقاقهما والموكلين من مبلغ الاجرة المذكورة وقدره ١٢٥٠٠ قرش
ويسال ان سؤاله عن ذلك سئل من باسيلي الوكيل عن والدته في الدعوى عن ذلك فاجاب
بالانكار لجميع ذلك وان الخواجا باسيلي جرحس سرور والد المدعين كان حال حياته
قنصل تلك الدولة المنتمية اليها موكلاتي وحينئذ كانت ارملة وانا قاصر وكان المرجع
في أمورنا الى مخاييل المذكور ولم ينازع معنا في ذلك وأما الحجج التي ابرزها المدعيان
المذكوران ومن جملة حاجتها من محكمة مصر مؤرخة في سنة ١٢٠٧ فلا اصادق على
اعتمادها غاية الامران موكلاتي كانت تلك جميع بناء الدار المذكورة وواضحة يدها
عليها ومصرفها تصرف الملاك في املاكهم بدون منازع ولا معارض ولا مانع شرعي
من مدة تزيد على خمسين سنة ولا حق لهم في سماع الدعوى بذلك ثم سئل من الخواجا
تقولا سرور وسليم سرور عما اجابه الخواجا باسيلي نخر الوكيل من وضع يده موكلاته على
الدار المذكورة بالملاك وتصرفها فيها من مدة تزيد على خمسين سنة بدون منازع ولا
معارض شرعي لها في ذلك فاجاب بان خط أحدهما يستغرب ان يعتبر وضع اليد المنكر منا
دون حجة عليه كذا وان مضت المدة المقررة بوضع يد منازع وهذه الاود جرى بها الادعاء في
سنة ١٢٧٠ ومقيدة بسجل المحكمة ولم يفته حيث وكيل والدته باسيلي بوقته عجز عن
الشهود ولم يبرح بعده بدون المطالبة بالاجرة منا ومن والدنا بالطريقة العرفية والمكاتبات
الرسمية الى ان قال وكنا نقبض الاجرة من الساكن في الدار المذكورة الخواجا سميتيه وفي
سنة ١٢٧٤ أرسلت والدته المدعى بان تقيد عليها اجرة الدار المذكورة فن ابن يكون لها
وضع اليد ثم عرضت هذه على حضرة مفتي أفندي المجلس والنظر الاجابة عن الحكم
الشرعي فيها فاجاب بقوله حيث انه وجد ضمن اجابات الخواجات اخوان سرور انهم
طلبوا منها اجرة البيت الواقع المنازعة فيه وأرسلت خطابات لهم تعرفهم انهم يقيدون
اجرة الدار المذكورة عليها فاذا حضرت الخطابات المذكورة وعرضت عليها واعترفت
بانها طالبت بتقييد اجرة المسكان المذكور عليها فلا تسمع منها دعوى الملاك بعد ذلك في
المسكان المذكور والحال ما ذكر ثم طلب احضار الخطابات المذكورة لاجل عرضها
على وكيل والدته كما اجاب حضرة المفتي فابروا خطابات في ٢٦ ايار سنة ١٢٥٨ من وكيل

بطر كخانه الروم بدمياط الى كثرته الى آخر ما ذكر في هذا الخصوص مما لا يفيد شيئا
 شرعاً ثم طلب من باسيلي الوكيل الافادة عن مضمون الخطاب والاوراق التي قدمت
 فاجاب بخطه بكلام طويل لا يترتب عليه شيء سوى الا انكار ثم سئل من حضره مفتي
 افندي المذكور عن ذلك فاجاب بقوله يلزم احضار بيعة شرعية من كثرته موكلة
 الخوارج باسيلي المدعي تشهد لها بوضع يدها على الدار المذكورة وتصرفها فيها تلك
 المدة بدون معارض ولا منازع شرعي فطلب من المدعي البيعة فاحضر كلامه فلان
 واستشهد بما يعلمه في ذلك فشهد في وجه المدعي عليه ما يعرفه وكالة السقاخين
 المذكورين ومعرفة الدار المدعى بها وانه لا يعرف حدودها ولا يمكن اذا وصل اليها يحددها
 وان بناء هذه الدار المدعى به ملك كثرته فخر بنت حنا العرقبي وانها كانت اسكنت
 فيها فضل الله سمته وانه من مدة قديمة يعرف ان الخوارج انعموا في ركان ساكني القاعة
 وانها الا ان اسكنت الرهبان في الدار المذكورة وانه من مدة حضوره من بر الشام الى
 دمياط مدة تزيد عن عشرين سنة وهي واضعة يدها عليها ومتصرف فيها بدون منازع
 ولا معارض الى يوم تاريخه وان بيت القهوة الذي باسفل الدار المذكورين ملك للخوارج
 محاييل جرجس سرور وواضع يده عليه من تلك المدة وورثته من بعده ومتصرفون
 فيها بدون منازع ولا معارض الى يوم تاريخه وانه يعلم ذلك ويشهد به كذلك
 واحضر الخوارج فلانا واستشهد بما يعلمه في ذلك فشهد في وجه المدعي عليه ما يعرفه
 وكالة السقاخين الحكاثة بدمياط ومعرفة الدار المدعى بها وانه لا يعرف حدودها
 ولا يمكن اذا وصل اليها يحددها وان بناء هذه الدار المدعى به ملك كثرته فخر بنت حنا
 العرقبي وانها كانت اسكنت فيها فضل الله سمته وانه من مدة تزيد عن عشرين سنة
 وهي واضعة يدها عليها ومتصرف فيها بدون منازع ولا معارض الى يوم تاريخه وانه
 يعلم ذلك وان بيت القهوة الذي باسفل الدار المذكورين ملك للخوارج محاييل جرجس سرور وورثته
 من بعده مدة نحو عشرين سنة وهم متصرفون فيه بدون منازع ولا معارض وانه
 يعلم ذلك ويشهد به كذلك ثم ارسل الحساكم الشرعي الشاهدين المذكورين مع
 مندوبين من طرفه والمدعي والمدعى عليهما الى الدار المذكورة وحدداهما بحدودها
 المذكورة في الدعوى بحضورهم وعادوا واخبروا حضرة وحدداهما بحدودها المذكورة
 اعلاه ثم سئل من المدعي عليه ما عن الشاهدين المذكورين هل اسكنا فيهما طعن شرعي
 فاجاب بانهم ما منتميان لدولة فرانس او الخوارج باسيلي فخر الوكيل المدعي هو كما
 عليهم ما يدعي اطفاسيل من مفتي أفندي عن ذلك هل كونهم ما منتميين للدولة المذكورة
 والوكيل المدعي هو الحساكم عليه ما يكون ذلك ما نعم من قبول شهادته ما الموكلته
 ام كيف الحال فاجاب بقوله اذا لم يكونا من اقباء الحساكمين به ولا من اهل ديوانه
 ولا مانع من قبول شهادتهما واهل ديوانه هم الكتاب ومستخدمو الديوان ونحوه والله

أعلم فعند ذلك طالب الحماكم الشرعي المشار إليه من المدعي تزكية شهوده المذكورين
فاحضر كلا من فلان وفلان الرومي وزكيا الشاهدين المذكورين التزكية الشرعية
بأنهما عدلان في دينهما مقبولان لها. ثم صارت المخابرة مع حضرة مفتي أفندي المجلس
ودمياط في شأن هذه المرافعة الجارية بحضور حضرات العلماء وحضرته ابتداء وانتهاء
مع إعادة النظر والتأمل في مقصولات الدعوى والشهادة واستفتى عن ذلك هل هي
مستوفية لما يلزم شرعا أم لا وهل لا تسمع الدعوى في بيت القهوة حيث مضت مدة تزيد
عن خمس عشرة سنة بدون مرافعة شرعية وهل المطالبة بأجرة الدار المذكورة في غير
مجلس القاضي تمنع سماع الدعوى إذا مضى على ذلك زيادة عن خمس عشرة سنة أم
كيف الحكم في ذلك فأجاب بقوله الحمد لله ما ذكر في هذه المرافعة من الدعوى والشهادة
مستوف لما يلزم شرعا وحيث شهدت البينة العادلة المذكورة بأن الخواجا غيايبا
بحر جس سرور وانجباله من بعده متصرفون في بيت القهوة المذكور وواضعون أيديهم
عليه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة بدون منازعة ولا مرافعة شرعية مع التمكن منها
وبأن كثرين من نحر والد الخواجا باسيلي الوكيل عنها في الدعوى تلك بناء الدار وواضعة
يدها عليها ومتصرف فيهما من مدة تزيد عن خمس عشرة سنة بدون منازعة ولا مرافعة
شرعية مع التمكن منها في دعوى كل من الوكيل المذكور في بيت القهوة ودعوى
الخواجات اخوان سرور في لدار المذكورة غير معوعة شرعا فلا ترفع يد الخواجات اخوان
سرور عن القهوة ولا ترفع يد كثرين من نحر الموكلة عن الدار المذكورة والسكل من
القريقين التصرف فيما يبدى بالبناء وغيره وقد صرح علماؤنا بأن دعوى المالك لا تسمع
بعد خمس عشرة سنة بدون علم شرعي ودعواهم المطالبة لها بالاجرة في اثناء تلك المدة
في غير مجلس القاضي لا تمتنع به على فرض ثبوتها على ان الاطلاع على التصرف من غير
معارضة مع التمكن منها مانع من سماع الدعوى من غير تغدير بمدة وفي تنقيح
الحامدية تقلا عن فتاوى العلامة الغزي صاحب التنوير سئل عن رجل له بيت في
دار سكنه مدة تزيد على ثلاث سنوات وله جار بجانية والرجل المذكور يتصرف في البيت
المذكور هدماء وهدمارة مع اطلاع جاره على تصرفه في المدة المذكورة فهل اذا ادعى البيت
أو بعضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذكور في البيت هدماء وهدمارة في المدة المذكورة
تسمع دعواه أم لا فأجاب لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى انتهى هذا ما ظهر لنا ومع
هذا فادع بمرض هذه القضية على حضرة الاستاذ المحقق مولانا مفتي الديار المصرية
وبورود الافادة من حضرة مجرى المفتي بحوزة ذلك صادر ذلك بحضور حضرات العلماء
وأرباب المجلس الا في ذكرهم ادناه وذكرت الاسماء (اجاب) صادر الاطلاع على هذه
الصورة والذي ظاهر انهم يحسم ما هو مسطور فيها غير مستوفاة لما هو مقتضى شرعا ولا
يحكم بمنع الخواجا باسيلي المآل انه وكيل عن والدته بالنسبة لدعواه في بيت القهوة ولا

يمنع الخواجات اخوان سرور المقل إن أحدهم وكيل عن اخوته الاربعة بالنسبة
للعوام بناء الدار المذكورة في الدعوى ما لم يحصل تنعيم للدعوى والشهادة وتصحیح
لها باثبات وضع يد الخواجات اخوان سرور او يدهم ويد والدهم على بيت القهوة مدة
تزيد على خمس عشرة سنة مع حضور موكلة المدعى وغ. كنهان الدعوى ولم تدع ولم
تنازع في تلك المدة بلا عذر شرعي بعد تقدم دعوى صحيحة شرعية بذلك وهنالم توجد
الدعوى الصحيحة من هؤلاء بما ذكر بناء على ما سطر بهذه الصورة حتى تقام عليها البيعة
على ان هذه الشهادة على الوجه المسطور بالصورة غير كافية في اثبات ما ذكرنا من
المانع على الوجه الذي سبق على فرض تقدم دعوى الصحيحة بهذا بالنسبة للنع من
دعوى بيت القهوة وأما بالنسبة للنع من بناء الدار بالنظر للخواجات اخوان سرور فحيث
كانت الدعوى به من افراد دعوى الميراث فالذي يوجب المنع من سماعها في مثل
هذا الموضوع اثبات أحد أمرين اما سكوت مورث الورثة المدعين عن الدعوى خمس
عشرة سنة فأكثر مع حضوره بالبلد أو كنهان من الدعوى بلا عذر شرعي بعد تقدم
الدعوى الصحيحة بذلك لان ذلك مانع من سماع دعوى المورث على ما عليه العمل في
غير الميراث فلا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه
ولم يوجد تصریح بذلك في هذه الصورة أو مضى ثلاث وثلاثين سنة مع الحضور بالبلد
والتمكن من الدعوى بلا عذر شرعي وتركه بالنسبة للمورث بعد تقدم دعوى
صحيحة بذلك ولم يوجد أيضا وحيد في ذلك الذي يلزم ان أريد فصلها شرعا إعادة المرافعة بين
المتخاصمين وتصحیحها شرعا فان صححت الدعوى من الطرفين وأثبتت الوكالة منهما
أيضا في ضمن الدعوى بالوجه الشرعي لا اثباتا مجردا كما في هذه الصورة وظهر فيها
ما يقتضي منع المدعي من المجانين أو أحدهما لو أثبت خصمه دعواه يكلف اثباتها عند
الانكار بالبيعة الشرعية فان شهدت البيعة طبق الدعوى وزكبت سرا ثم علمنا ولم
يوجد في الشهود ما يمنع من القبول ككونهم أو أحدهم تحت ولاية المشهود له أو
مكذبا لمن شهد له يحكم بالمنع بعد استيفاء ما يلزم كالحدديد المعتبر والأشارة في الدعوى
والشهادة الى ما ادعى وشهد به والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من
مجلس المنصورة مؤرخة ١٤ رمضان سنة ٩٠٠ بقضاء المحكم الشرعي عن
المرافعة الآتية ذكرها الصادرة بين يدي فاضل المنصورة في مجامعها ومضمونها بعد ان
ثبتت معرفة كل من المرأة راهبة بنت المحترم اليهوب السعداوي البدوي من عربان
الغوايد ابن المرحوم السعداوي زوجة أبي خريم عبد الجيد البدوي المتوفى الآتية ذكره
والمرأة بهادل شقيقة أبي خريم المسد كوزهما ولد المرحوم عبد الجيد بن ادريس من
عربان الحراي وأهلية ولياقة محمد ادريس ابن المرحوم ادريس بن يونس من عربان
الحراي المحاضر بالمجلس مع المرأتين المذكورتين للقيام بالوصاية على النحل المستقر مرحم

زاهية الزوجة المذ كورة المرزوق لها المجل المذ كور من زوجها أي خريم عبدا الجيد
المذ كور بشهادة فلان وفلان تبوقا مرضيا أقام ونصب مولانا الحماكم الشرعي المتدعي
لديه محمد ادريس المذ كور أعلاه قيسا ووصيا على المجل المستقر برحم زاهية المذ كورة
وقبل الوصاية لنفسه قبل ولا شرعيا ثم بعد ذلك ادعى كل من زاهية الزوجة المذ كورة
ومحمد ادريس القيم الوهي المذ كور أعلاه على المحاضرين معهما بالهلاس هم عبدا
القوى ابن المرحوم بريك ابن المرحوم يوسف من عربان الحراحي ومطراوى ابن
المرحوم صالح بن سويلم من عربان الحراحي أيضا ورسلان سويلم بن سويلم بن عبدا لله
من عربان الحراحي المقيم عبدا للقوى بريك باراضى المرازقة بدمرية الشرقية والمقيم
رسلان سويلم ومطراوى صالح بعز بنهما الكائنة باراضى أم الدياب دقهلية بان أبا
خريم عبدا الجيد بن عبد الجيد بن ادريس زوج زاهية وشقيق بهادل المذ كورتين
أعلاه توجه الى أم الدياب في ٦ رمضان سنة ١٢٨٩ يحضر القماش الذي له بالمصبغة
بناحية أم الدياب فأحضرا القماش من المصبغة المذ كورة وفي عودته الى عزبته
الكائنة باراضى ناحية البيضاء قايله المدعى عليهم هؤلاء في الطريق السلطاني بالقرب
من عزبته رسلان أحد المدعى عليهم وعندما بلغهم له أطلقوا فيه بارودة وفردة طبنجة
فلم يصبه شيئا منهما والذي أطلق فيه الطبنجة أولا رسلان هذا والذي أطلق فيه البارودة
ثانيا عبدا القوى هذا فلما لم يصبه شيئا منهما ما كان من رسلان هذا الا ضرب به بحديدة
الطبنجة عبدا عدوانا في رأسه وأمر عبدا القوى ومطراوى هذين بضرب به بماله فضربه
عبدا القوى هذا عبدا عدوانا بحديدة البارودة التي بيده وضربه مطراوى هذا بنبوت
كان في يده عبدا عدوانا على ذراعيه وعلى رأسه حتى أشرف على الهلاك وسال منه بالدم
بسبب ضرب هؤلاء الثلاثة وعند إطلاق البارودة والطبنجة فيه أولا سمع ذلك بعض
أهالي أم الدياب فتهوجه الى جهة إطلاق البارود فوجد هؤلاء المدعى عليهم يضربون في
أي خريم عبدا الجيد المدعى بشانه بالآلات الموضحة أعلاه فضبط وأمسك هؤلاء المدعى
عليهم وحضر مشايخ الناحية ووكيل القسم وقاضى القسم وحكيم القسم وصار الكشف
عليه بمعرفة ثم بعد الكشف عليه صار حضوره الى استبالية المصورة بطريق الوابور
وكان دخوله بها في ٩ رمضان المذ كور فصار طريق القرأش بها الى ان توفي بها في عذى
العمدة سنة ٨٩ بسبب ضرب هؤلاء جميعا على الوجه المشروح وان ضرب بهم له كان
نهارا في الطريق الموصل الى أم الدياب والى عزبته رسلان المذ كور وأن الوارث له
زوجته والمجل المستقر برحمها على فرضه ذكرا من غير شريك ومن حيث ان شقيقة
المتوفى المدعى بشانه حاضرة في الهلاس ولا احتمال ان يكون المجل انثى فتكون هي
الوارثة مع المجل على كونه انثى فلا جمل الاحتياط ادعت به هذه الدعوى حرفا بحرف
على هؤلاء المدعى عليهم وطلبوا بجية عامن المدعى عليهم ما يترتب عليهم في ذلك شرعا

ويسألونهم جوابهم عن ذلك سئل من المدعي عليهم عن ذلك فاجاب أحدهم عبد القوي
بانه في التاريخ المذكور في الدعوى تقابل مع أبي خريم المدعي بشانه زوج زاهية هذه
وشقيق بهادل هذه وتشاجر معه بسبب معاملة بينهما وكان مع أبي خريم المذكور فردة
طينجة ممرقة فاطمها فيه فخرجت تعيرتها وأصابته كمنوبة ولم تصب جسمه وكان
بعد عبد القوي المذكور نبوت من خشب الشوم فضر به في رأسه دفعا عن نفسه
فجرحها وسال منه الدم وتركه وانه بعد ذلك صار الكشف عليه وصار حضوره الى
استبالية المنصورة ومكث بها طريح الفراش الى أن توفي وانه وقت المشاجرة لم يكن معه
أحد لارسلان ومطراوى هذان ولا غيرهما وأجاب كل من رسلان ومطراوى بالانكار
للدعوى المدعين وجاهدا كليا فطلب من المدعين بيعة تثبت دعواهم المذكورة
فاحضر واعلنا أحد بن أحمد عبد الله بن أحمد أبي غانم من أهالي أم الدياب واستشهد
عما يعلمه في ذلك بطلب المدعين المذكورين فشهدوا جهة المتدعين بانه كان
جالسا في دركه في وقت العصر من يوم ٥ رمضان أو ٦ منه فسمع إطلاق البارود
فقام وتوجه بمجته فوجد المدعي عليهم هؤلاء هم عبد القوي ومطراوى ورسلان
يضر بون في أبي خريم زوج زاهية هذه وشقيق بهادل هذه ابن عبد الجيد بن ادريس
وعبد القوي هذا يضر به عمدا وانا بهديد بارودته على رأسه وذراعيه وبقي جسمه
ومطراوى هذا يضر به بالنبوت الذي بيده عمدا وانا على رأسه وذراعيه وبقي جسمه
ورسلان هذا يضر به بهديد فردة طينجة على رأسه وذراعيه وبقي جسمه وسال الدم من
جسمه فلما وجدهم يضر بونه بالآلات المشروحة أعلاه استعانت بها الى الناحية فحضر
له شيخ الحفراء ومشايخ الناحية وبحضورهم أمسكوا وضبطوا المدعي عليهم وصار
الكشف على أبي خريم المذكور بمعرفة وكيل القسم وحكيمه وقاضيه وبعد الكشف
عليه صار توجيهه الى استبالية المنصورة ومكث بها طريح الفراش الى أن توفي بسبب
ضربه هؤلاء المدعي عليهم له بالآلات المذكورة وان الوارث له زوجته زاهية هذه والحمل
المستقر برحها وان بهادل هذه شقيقته ولا وارث له سوى ورثته المذكورين واحضروا
سلامة شحاتة بن شحاتة أبي سلامة بن سلامة من أهالي أم الدياب واستشهد عما يعلمه
في ذلك بطلب المدعين فشهدوا بوجه المتدعين مثل شهادة الشاهد الاول حرفا بحرف
فعن ذلك طعن رسلان أحدا المدعي عليهم في الشاهد الاول بان يذمه ويذمه تداعيا
بخصوص انه اطلق المياه على أرضه تعديا حتى ائلف بعض زراعت له في نيل سنة ٨٢
وطعن في الشاهد الثاني بان له عليه دراهم وكما يطلبها منه يخبره بانه لا يدفع له ولا قرشا
واحد وعرف مطراوى أحد المدعي عليهم بان الشاهد المذكورين من الفلاحين
والفلاحون يكرهون العرب وعبد القوي المدعي عليه الثالث لم يذمه طعن في الشاهد
المذكورين وعرف رسلان المذكور انه لم يكن معه بيعة تشهد له بالطعن الذي طعن به

في الشاهد الاول يطاع على هذه المحادثة حضرة العلامة الفاضل والمهام الكامل مفتي
الاحكام او مفتي مجلس استئناف بحري وفيه مدحككم الشرعي فيها هل يحكم على المدعي
عليهم بالقصاص بعد تزكية الشهود بطلب الورثة او ينتظر لوضع الحمل لاجل تحقق امر
الشقة يقسم ان كانت وارثة ام لا فاجاب مفتي الاحكام بقوله الافادة عن ذلك انه بالبحث
عن هذه المسئلة ما وجدنا ناصرا يحا فيها والاحتياط في امر الدماء ان ينتظر وضع الحمل
فان امر القصاص شيء عظيم وهذا ما ظهر لنا والله اعلم ثم في تاريخ ١٢ رمضان سنة ٩٠
حضر محمد ادريس القيم على الحمل مع زاهية زوجة المتوفي المذ كورة اعلاه ومهادل
اخت المتوفي وعترفوا ان زاهية زوجة المتوفي المذ كورة اعلاه وضعت حملها ذكرا وهو
هذا فعرفنا بمهادل الاخت المذ كورة انه لاحق لها في ميراث اخيه ابي خريم المتوفي
المذ كورة حيث صدقت بان زوجته وضعت حملها ذكرا وهو هذا وضار امتهم
الشاهدين المذ كورين بعد الدعوى ثانيا وشهد كل منهم على انفراد الشهادته
المذ كورة اعلاه عرف بحرف بمواجهة المدعي عليهم ولم يبد المدعي عليهم طعننا شرعي في
شهادتهم مما سوى الطعن الموضح اعلاه يصير اطلاع حضرة العلامة الفاضل والمهام
الكامل شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية على هذه المحادثة وفيه مدحككم الشرعي
فيما هل يحكم بهذه الشهادة بعد تزكية الشهود بقتل المدعي عليهم قصاصا ولا يتدح في
ذلك كون الشاهدين من خفراء الولاية ومن اهالي ام الديار التي يسمع فيها صوت
المستغيث بحل القتل وما حكم الله افيدها الجواب (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة
المرافعة المحكي عنها بافادة المجلس واستفهام حضرة قاضي المنصورة المسطر تحت
الصورة المذ كورة فلم تظهر صحة الدعوى ولا الشهادة لعدم استيفاء كل منهما ما يلزم
شرعا لعدم مطابقة الشهادة الدعوى فاذا صار استئناف الدعوى المذ كورة من
الزوجة والوصي بعد تجديد نصبه وصيا على الولد الذي انفصل ذكر احتياطا وصححت
الدعوى وبين فيها المعية او التعاقب في الضرب والتمخض من غيره واذكر المدعي عليهم
واقیمت البينة طبق الدعوى يقضى بموجبها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة
من مجلس مديرية الدقهلية مؤرخة ٢٣ ذي القعدة سنة ٩٠ مرغوبهم الاطلاع
على صورة المحادثة الراغب حضرة قاضي المنصورة اعطاء المحكم عنها ومضمونها
بحضور حضرات رئيس المجلس ووكيله ومفتي المجلس والمديرية بعد ان صادت احالة
قضية ابي خريم عبد الجيد البدوي بن عبد الجيد بن ادريس على حضرة العلامة الفاضل والمهام
مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع الازهر ليفي مدحككم الشرعي فيها وفادعاهم ابانه لا بد
من استئناف الدعوى وان يعاد نصب الوصي على الحمل احتياطا وسبق قيدها في كتاب
المحاضر من هذه الفتاوى بتاريخ ٢٣ رمضان سنة ٩٠ قد صار حضور محمد ادريس
الوصي مع زاهية زوجة ابي خريم المذ كورة ومهادل الذي كان حملا

١٢٩٠

٢٤

وقت اقامة الوصي المذكور اولاً وانفصل من رحم والدته زاهية المذكور وبعدان
ثبتت لياقة محمد ادريس المذكور للوصاية على عبد الجيد المذكور بشهادة الشاهدين
المذكورين في الدعوى الاولى صار اقامته وصياً على عبد الجيد المذكور ثانياً لاجل
الاحتياط على ما افاده حضرة المفتي المشار اليه وقبل محمد ادريس المذكور الوصاية
المذكور لنفسه قبولا شرعياً من المحاكم الشرعية بمدينة المنصورة المتداعي اليه ادعى
محمد ادريس المذكور بطريق وصايته الشرعية على عبد الجيد المذكور القاصر المذكور
وبوكالته الشرعية عن زاهية والدة القاصر المذكور وزوجة أبي خريم المتوفى الآتي
ذكره الحاضرة معه والموكلة شفاهاً بالجلس فيمأسياً في ذكره الوكالة العامة المطلقة
المفوضة لقوله ورأيه وفعله وذلك بحضور المدعى عليهم الآتي ذكرهم على الحاضر بن
معه بالجلس هم عبد القوي ابن المرحوم بريك ابن المرحوم يوسف ومطراوى ابن
المرحوم صالح بن سويلم ورسلان سويلم بن سويلم بن عبد الله هؤلاء الجميع من عربان
الحراحي المقيم عبد القوي بريك هذا باراضى المرازقة بمديرية الشرقية والمقيم رسلان
سويلم ومطراوى صالح بعزيتهم ما الكائنات باراضى أم الدياب دقهلية بان أبي خريم
عبد الجيد بن عبد الجيد بن ادريس المذكور اعلاه زوج زاهية الموكلة هذه ووالد
عبد الجيد القاصر هذا كان توجه الى أم الدياب في سادس رمضان سنة ١٢٨٩ يحضر
قاشاله كان في المصبغة بناحية أم الدياب فاحضره منها وفي عودته الى عزبته الكائنة
باراضى ناحية البيضاة قابله المدعى عليهم هؤلاء في الطريق السلطاني بالقرب من عزبة
رسلان هذا أحد المدعى عليهم وعند مقابلة تهم له املق فيه رسلان هذا أحد المدعى
عليهم فردة طبنجة معمرة بالبارود والرصاص في اطلاقه لما خرجت تهميرته ولم يصبه
منها شيء فضر به رسلان هذا عدواً وانا بحديدة الفردة الطبنجة المذكور في رأسه
ضر به مهلكة فخرحته وشقته وسال منه الدم وسقط على الارض لوقته وعرف رسلان
المذكور كلام من مطراوى وعبد القوي هذين ان يضرباه بقوله له ما اضربوه يا كلاب
فضر به مطراوى هذا بالنبوت عدواً وانا في رأسه من الجهة اليمنى فخرحته وسال منه الدم
وضر به عبد القوي هذا بحديدة بارودة كانت في يده في ذراعه الايسر فخرحه وسال منه
الدم وعطله حتى صار لا يمكنه تحريكه وضر به هؤلاء الثلاثة ثانياً بالآلات المذكور
في ذراعه الايمن وباقي جسمه وانه عند اطلاق رسلان الفردة الطبنجة المذكور اولاً سمع
ذلك بعض أهالي أم الدياب فمن سمع ذلك توجه الى جهة الصوت الذي سمعه فوجد
هؤلاء المدعى عليهم هم بضر بور في أبي خريم عبد الجيد المدعى بشأنه بالآلات الموضحة
الاولا فضبط وامسك هؤلاء المدعى عليهم وحضر مشايخ الناحية ووكيل القسم وقاضى
القسم وحكيم القسم وصار الكشف عليهم بمعرفة هم وبعد الكشف عليه صار حضوره
الى استبالية المنصورة بطريق الوابور وصار دخوله بها في ٩ رمضان المذكور ومكث

طريح الفراس بها الى ان توفي بها في ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٨٩ بسبب ضرب هؤلاء جميعا
 له على الوجه المشرع وان ضربهم له كان نهارا بالطريق الموصل الى أم الدياب والى عزبة
 رسلان هذا وان الضارب له أولا رسلان هذا بمحديقة الفرقة الطنبجية والضارب له ثانيا
 مطراوى هذا بمحديقة البارودة التي كانت في يده وثالثا عبد القوى بالنبوت وان المدعى
 المذکور لا يعرف شيئا خلاف ذلك وان الوارث له زوجته الموكلة المذکورة مع ولدها
 منه عبد الجيد القاصر المذکور من غير شريك ويطالب المدعى المذکور المدعى عليهم
 هؤلاء بما يترتب عليهم في ذلك شرعا ويسأل جوابهم عن ذلك مثل من من ذلك
 فاجاب عبد القوى هذا بأنه في التار يخ المذکور في الدعوى تقابل مع أبي خريم المدعى
 بشانه زوج زاهية هذه وتشاجر معه في شأن معاملة يدينهما وكان مع أبي خريم المذکور
 فرقة طنبجية معمرة فاطلة هافيه فخرجت تعميرتها فاصابت كم ثوبه ولم يصب جسمه
 منها شيء وكان يبيده نبوت من خشب الشوم فضربه به في رأسه دفعا عن نفسه فخرجه
 وسال منه الدم وانه بعد ذلك صار الكشف عليه وصارت توجهه الى اسبتيالية المنصورة
 ومكث فيها طريح الفراس الى ان توفي وان الوارث له زوجته زاهية هذه وولده هذا
 المرزوق له من زوجته المذکورة من غير شريك وانه وقت المشاجرة لم يكن معه أحد
 لا رسلان ولا مطراوى ولا أحد غيرهما واجاب كل من رسلان ومطراوى هذين بالانكار
 لدعوى المدعى وجداها جدا كليا فطلب من المدعى بيينة تثبت دعواه فتوجه ليحضرها
 وانصرفوا ثم في يوم الاثنين ٧ شهر تار يخ حضر المدعى والمدعى عليهم وعرف المدعى
 انه احضر الشهود التي تشهد له بدعواه فطلب منه احضارها فاحضر عليها احد من أم
 الدياب ابن أحمد عبد الله واستشهد بما يعلمه في ذلك بطلب المدعى فشهد في وجه المدعى
 عليهم بانه كان جالسا في دركه في وقت العصر نهارا في ٦ رمضان سنة ٨٩٠ فمع اطلاق
 بارودة فقام وتوجه جهة حتى وصل الى ساقية رسلان أحد المدعى عليهم السكائنة
 باراضي ناحية أم لدياب فوجد المدعى عليهم هؤلاء يضربون في أبي خريم البدوي زوج
 زاهية وأنكى المدعى هذا ووالد عبد الجيد القاصر وهو طروح على الارض بالطريق
 السلطاني أحدهم وهو رسلان هذا يضرب بمحديقة فرقة طنبجية في جسمه وثانيهم وهو
 مطراوى هذا يضربه بنبوت وثالثهم عبد القوى هذا يضرب بمحديقة بارودة وان
 ضرب هؤلاء لابي خريم المذکور باللات المذکورة فهو معاهم ادعاء وانا ولا يعلم
 الضرب المتخ من غيره ولا اسم والد أبي خريم ولا جده وبعده ضربهم له صار الكشف
 عليه بمعرفة الحكومة وصارت توجهه الى اسبتيالية المنصورة وأقام فيها الى ان توفي بسبب
 ضرب هؤلاء له ادعاء وانا باللات المذکورة وان الوارث لابي خريم المذکور وزوجته
 زاهية وولده عبد الجيد القاصر المذکور من غير شريك هذا ما يعلمه ويشهده واحضر
 سلامة شحاتة بن شحاتة - لامة ابن المرحوم سلامة من ناحية أم الدياب المذکورة

واستشهدوا به في ذلك بطلب المدعى فشهد من فردا في وجه المدعى عليهم مثل شهادة
الشاهد الاول حرفا بحرف الا انه ذكر أن أبان خريم البدوي المتوفى المذکور المدعى في
شانه ابن أخى المدعى هذا فطالب من المدعى بيعة غير هؤلاء فعرّف ان لا بيعة معه غير
هذين الشخصين ثم عرضت هذه الحادثة على حضرة العلامة مفتى الهامس والمديرية
لغيره الحكم الشرعى فيها من انه لا يحكم بشهادة الشاهدين المذکورين على المدعى
عليهم بقتلهم أبان خريم عبد المجيد المذکور حيث لم تطابق الدعوى ولا يحكم بها أيضا
في ثبوت وفاة أبى خريم المذکور وانحصار ارثه في زوجته المذورة وولده القاصر
بالنسبة لرسلان ومطراوى المنكرين لذلك وهل يحكم على عبد القوى أحد المدعى
عليهم بدية أبى خريم المذکور في ماله في ثلاث سنين حيث اعترف بضر به له بالثبوت
وانه صار صاحب فراش حتى توفي وانحصار ارثه في زوجته زاهية وولده القاصر المرقوم
ولا نظرا لقوله انه ضر به دفعا عن نفسه حيث لم يثبت ذلك شرعا أو يحكم عليه بثلاث دية
المتوفى حيث ان المدعى ادعى على ثلاثة بقتلهم له وله تخليف المذکورين لذلك وما حكم
الله فافاد عليهم بقوله مشمولاً باسمه وختمه المحمد لله للمدعى المذکور اليبر الشرعية على
المدعى عليهم حيث عجز عن البيعة الشرعية التي تشهد طبق دعواه والله تعالى أعلم
وحيث ان جواب حضرة المفتى لم يكن شافيا للحكم في هذه الحادثة فصار من الوجوب
عرض هذه الحادثة على حضرة مولانا مفتى الديار المصرية وشيخ الجامع الازهر للنظر
فيها والافادة عن الحكم الشرعى (اجاب) هذه الشهادة غير مطابقة لهذه الدعوى وفيها
قصور أيضا لعدم تعريف الميت بنسبه بل صرح بعدم معرفة اسم أبيه ووجهه فهي غير
مقبولة في حق اثبات النسب للمتوفى المذکور وانحصار ارثه في وورثته المذکورين بالنسبة
لرسلان ومطراوى المنكرين جميع الدعوى التي من جلتهما ما ذكره في اثبات
القتل العمد بالنسبة لرسلان وموجب التعزير بالنسبة لمطراوى اذ مقتضى هذه
الدعوى على هذا الوجه نسبة القتل لرسلان الضارب أولا ضربا بهلكا وعلى الباقي
التعزير وللوصى على القاصر الوكيل عن امه لزوجة ان عجز عن اثبات دعواه النسب
وحصر الارث أيضا تخليف رسلان ومطراوى على حاصل الدعوى بالله ما يستحق الورثة
الحق الذي يدعيه عنهم من الوجه الذي يدعيه هذا ان كذب عبد القوى فيما اجاب
به فان تصادقا على ما اجاب به عبد القوى المذکور المقرب بالتحصار الارث وبالعقل الصادر
منه المترتب عليه الدية لموت المقتول عقب كونه ذافراش حيث لم يصرح بالعمد بناء
على قول أبى يوسف يحكم على عبد القوى بالدية في ماله في ثلاث سنين حيث لم يتضح انه
ضر به دفعا عن نفسه ويمنع عن رسلان ومطراوى وان استمر معهما على دعواه الاولى
المقتضية حصر القتل في رسلان واجبات التعزير على مطراوى وعبد القوى فله على
عبد القوى التعزير لقراره باصل الفعل وتكذيب المقر في بعض ما أقربه لا يضر ويمنع

عن رسلان ومطاراوى بعد حلة ما وعجزه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر بتاريخ ٢٩ ص سنة ١٩١٠ م مضمونها وردت افادة من محافظة رشيد مذ كور فيها ما يقيدان حضرة قاضي رشيد برغب الاستفتاء من حضر تسكم عن مادة الدين المدعى به السيد وهبة النحاس على عثمان أغا عمر الواضحة عبارة في صورة المرافعة الآتية ذكرها بالصورة فتؤول الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي ومضمون المرافعة المذكورة حضر المحترم وهبة النحاس ابن المرحوم الحاج محمد ابن السيد جوده واحضر معه المكرم عثمان أغا احدا رباب المعاشات ابن المرحوم عمر بن محمد على وادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بان المدعى هذا يستحق بدمه المدعى عليه هذا ثلاثين جنهما انكسار يا ذهابا جيدا دينا شرعيا استامه ذلك المدعى عليه هذا من المدعى هذا من مال نفسه على سبيل القرضه الشرعية وصرف ذلك المدعى عليه هذا في حوائج نفسه وصار ذلك دينيا بذمته للمدعى هذا وان المدعى هذا يطالب هذا المدعى عليه بدفع مثل القدر المدعى به المرقوم ليحوزه لنفسه بالوجه الشرعي ويسأل جوابه عن ذلك وسئل المدعى عليه هذا عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك وبجده جدا كليا وكلف المدعى هذا اثبات ذلك بالوجه الشرعي فأحضر كلا من المكرم سـ ليما في أحمـ دعباس من ارباب المعاشات بقسم دسوق ابن المرحوم عباس ابن المرحوم رمضان والمكرم خليل ابراهيم من ارباب المعاشات المذكورين ابن المرحوم حسن ابن المرحوم على وسأل من مولانا الحيا كم الشرعي الموما اليه الاستماع الى شهادتهم ما فأجابهم لذلك واستشهدوا فشهد كل منهم ما على انفراد في وجه المدعى عليه هذا عقب دعوى المدعى هذا وجواب المدعى عليه هذا بالانكار على الوجه المشروح مع الاشارة في مواضع الاشارة اللازمة شرعا قائلين ان المدعى عليه هذا عثمان أغا عمر هذا أقر حالة الطوع ونفاذا الامر ان عنده وبذمته للمكرم السيد وهبة النحاس هذا ثلاثين جنهما انكسار يا ذهابا جيدا دينا شرعيا قرضه شرعية وان عثمان أغا عمر هذا وعد السيد وهبة النحاس هذا بدفع مثل المبلغ المرقوم بعد عشرة أيام وان لم يدفع له مثل هذا المبلغ بعد العشرة أيام المذكورة يكتب له سند بذلك المبلغ سلمه على أرز سـ عـ الاردي الواحد ثمان مائة وثلاثون واثلاثون ليرة كان تقريرا من نحو عشرة اشهر الشهادة الشرعية (اجاب) اذ انكى شاهدا الاقرار على الوجه المذكور بطور بصورة الدعوى المرفوعة مع هذا سرائم علنا يقضى للمدعى على المدعى عليه بمثل الدين الذي ادعى به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من الرزنامة بتاريخ ٢٠ ص سنة ١٩١٠ م حاصلها فيما تقدم لما حصلت الخبايرة مع سعادتكم في شأن الوصاية الصادرة من قبل المرحومة الست حفيظة البحر يتلية في الحصة البائع قدرها اثني عشر قيراطا شائعة في الخمسين فدانا طينا صدر الجواب في ١٢ ذى القعدة سنة ١٩١٠ م وهو المقيود في كتاب الوصايا من هذه الفتاوى بمـ ذال التاريخ بان الذي يقتضيه الحكم الشرعي في

هذه المادة انه اذا تحقق صدور الوصية من المالك لزوجها ومعتقها على الوجه المبين
بحجة الوصية وماتت بلا رجوع عنها عن زوجها الا غير واجازها الزوج ولم يوجد رد من
الموصى لهم بعد موتها تنفذ الوصية المذكورة ويثبت الملك للموصى لهم في تلك الحصة
الى آخر ما شير وحيث وردت الافادة من مدير ية المنية بما اقتضى عن ذلك بناء على
ما فيه من حضرة قاضيها بانها تحررا لسلامان باثبات الوصية بالنصف في الاطيان
المذكورة لمعتقها بلال وصباح وباثبات النصف الاخر لعقوب اغاوين الزوم
تشر يف الاعلامين المذكورين بالمطالعة والتسليم بافادة ما يرى من موافقة ما
لانج الشريعي اوعدها فلم يتم تحريرها لاسيما ما ذكره الامل وورود الافادة (اجاب) بمطالعة
الاعلامين الواردين مع افادة الرزنامة المحكوم في احدهما بنصف الحصة من الابعادية
الكائنة باراضي ناحية دوشاوهاشم التي يعدل مقدار الحصة المذكورة خمسة
وعشرين فدانا منها ويعدل مقدار نصفها اثني عشر فدانا ونصفا شائع ذلك في جميع
الابعادية البالغ قدرها خمسين فدانا عشورية الخلفة تلك الحصة المذكورة عن
حفيظة البحر يتلوية المتوفاة عن زوجها يعقوب اغا لمعتقها بلال وصباح الحبشيين
بالوصية من قبل المذكورة لهما والمحكوم في الثاني بنصف الحصة المذكورة الذي قدره
اثنا عشر فدانا ونصفا يعقوب اغا المذكور وزوج الموصية المذكورة بالوصية المذكورة
الثلاث بحكم الميراث والسدس بالوصية ولم يتعرض في كلا الاعلامين للوصية المذكورة
في الاعلام الاخر بوجه وبالامل فيهما وجد غير مستوفين شرعا كما يظهر لمن تأمل
فقيقة اعادتهما محضرة قاضي المديرية لاجراء ما يوافق في هذه المادة والذي يوافق
اجراؤه في هذه المادة أن تصدر الدعوى من قبل الزوج والمعتق أو احدهما عن نفسه
وبالوكالة عن الثاني بالخصومة والقبض على من ينصب وصيا للخصومة حيث لا وارث
للمتوفاة المذكورة سوى زوجها أحد المدعين بان المتوفاة المذكورة وبذلك تعرفها كانت
حال حياتها تلك النصف شائعا من الابعادية المذكورة البالغ قدرها كذا الذي يعدل
قدر ما علمه كذا من الفدين بموجب السندات الشاهدة لهما بذلك وبذلك ما يوضحها وانها
حال حياتها وصحة عقلا ونفاذ تصرفاتها أو صحت بجميع حصتها المذكورة التي لا تملك
غيرها ان كان الامر كذلك النصف من ذلك شائعا الذي يعدله كذا من الفدين لزوجها
فلان أحد المدعين والنصف الثاني باقي حصتها المذكورة لمعتقها فلان المدعي الثاني
وفلان موكلته مثلا شائعا بالسوية بينهما الذي يعدل قدر الموصى به لهما كذا من الفدين
وانها حال حياتها اشهدت على نفسها بذلك وتحرر بالوصية المذكورة بحجة شريعية من
محكمة كذا مؤرخة كذا وان المدعين والموكلة المذكورين قبلوا الوصية
بعد وفاتها وان الوصية المذكورة ماتت مصررة على وصيتها المذكورة ولم يكن عليها
دين يمنع صحة نفاذ وصيتها المذكورة وانها ماتت عن زوجها فلان أحد المدعين المذكور

بلا وارث سواء الثابت وفاتها من زوجها المذكور لا غير بهذه المحكمة بين يدي حضرة
القاضي المتداعي لديه بموجب اعلام مؤرخ كذا بنمرة كذا وان الزوج المذكور اجاز
وصيته المذكور وان جميع المحصة الموصى بها المذكور تحت يد المدعي عليه
بغير حق وان فلانة الحبشية معتقة الموصية المذكور وكلت فلانا أحد المدعين في
المحصومة وقبض حصتها من ذلك وتحرر بذلك التوكيل اعلام شرعي من قاضي
كذا مؤرخ كذا بنمرة كذا ويطلب المدعيان المذكور ان المدعي عليه المذكور يرفع
يده عن ذلك ليحوز فلان المعتق الوكيل لنفسه ولموكلته نصف المحصة المذكور بالسوية
بينهما الذي يعدله فدن كذا لكل منهما نصف ذلك بطريق الوصية لهما عن معتقتهما
المذكور على الوجه المسطور ويحوز فلان الزوج المذكور والنصف الباقي من المحصة
المذكور لنفسه الذي يعدله فدن كذا بالارث والوصية نصفه بطريق الارث ونصفه
بطريق الوصية ويسال الان سؤال المدعي عليه المذكور عن ذلك وذلك بعد بيان
حدود الابعادية التي منها المحصة الموصى بها المذكور بياناً معتبراً في مثل المدعي
عليه عن ذلك فيجب بوضع يده على المحصة المدعي بها المذكور وانما مخالفة عن حفيظة
المذكور بطريق الملك وبثبوت وفاتها عن زوجها المذكور من غير شريك سوى جهة
بيت المال وينكر ما عد ذلك فيكلف الوكيل اثبات وكالة عنه عن موكلته المعتقة
المذكور وبعد اثباتها بالبينات الشرعية حسب ما ادعاه يحكم له بها في وجه الخصم وتطلب
البينة التي تثبت وضع يد المدعي عليه على المحصة المدعي بها وبعد شهادتها تطلب
البينة على اثبات الوصية على الوجه المدعي به فاذا شهدت الشهود طبق الدعوى في
جميع ما ذكره كيت مراتهم علماً بتزكية الشاهدين وحصل استيفاء ما يلزم يحكم
للمعتقين المذكورين بنصف المحصة الموصى بها لهما بالسوية بينهما لكل منهما
نصفها الذي يعدله كذا من الفدن على المدعي عليه بطريق الوصية على الوجه المسطور
ويؤمر المدعي عليه بتسليم ذلك للوكيل المذكور ليحوز ذلك لنفسه ولموكلته بالسوية
بينهما ويحكم للزوج المذكور بالنصف الباقي شائعاً من المحصة الموصى بها المذكور
الذي يعدله كذا من الفدن على المدعي عليه نصف ذلك بالارث والنصف الآخر
بالوصية ويؤمر بتسليم ذلك للزوج المذكور ليحوز ذلك لنفسه على الوجه المسطور ثم
ان احتاج الحال لتحرر اعلامين يحزر بهذه الصورة نسختان وان اكتفى باعلام واحد
فلا مانع من ذلك وانما قلنا ويحكم للزوج بالنصف الباقي نصفه بالارث والنصف الآخر
بالوصية لما في السراج الوهاج فلو اوصت لزوجها بالنصف فكان له الكل النصف
بطريق القرض والنصف بطريق الوصية لانه يستحق الارث قبل الوصية على عكس
الاجنبى فانه يستحق الوصية أولاً لانها مقدمة على الارث في حقه اه والله تعالى اعلم
(سئل) من مجلس الدقهلية بافادة واردة في ١٣ جاسنة ١٩٠٩ مضمونها طلب الحكم الشرعي

جمادى الاولى سنة

عما يرغبه قاضي المنصورة في قضية أبي خريم عبد الجيد المنصورة شرعا لاجل اتمام
القضية المذكورة وصورة ما اوضحه قاضي المنصورة على صورة هذه القضية التي سبق
اعطاء الجواب الشرعي فيها وفي كتاب المحاضر من هذه الفتاوى آخر بتاريخ ٦
ذي الحجة سنة ١٢٩٠ نفيد حضر تكم انه صادرة فهم الوصي الوكيل المدعي بالقتل على
الثلاثة اشخاص المذكورين بمضمون جواب حضر تكم المهر ربه - ذاف عترف المدعي انه
ما زال معهم على دعواه القتل على الثلاثة اشخاص المذكورين وطلب منه بينة تثبت
دعواه على الوجه المسطور غير البينة التي شهدت حيث لم تطابق شهادتهم - ما الدعوى كما
أشترتم فعرّف ان لا بينة معه غير الشاهدين السابق ذكرهما وانه عاجز عن اثبات دعواه
المذكورة عجزا كليا فعرّفناه انه حيث عجز عن اثبات دعواه المذكورة شرعا فله تخليف
رسلان ومطاراوي المنكرين اليمين التي لذلك ويحكم على عبد القوي بالتعزير بحسب
ما يراه الامام أو نائبه فلم يتمثل لذلك وامتنع من تخليف رسلان ومطاراوي المذكورين
اليمين الشرعية وأحال الدعوى للسياسة فهل يتحدر اعلام بذلك وماذا يكون العمل
(أجاب) الافادة عن ذلك انه لا تخليف لليمين عند عجز المدعي عن البرهان الا بطلبه
فحيث لم يطلبه لا يحلف المدعي عليهما المذكوران ولا يقضى عليهما بشيء في هذه الحالة
ويكون المدعي ممنوعا وحق القاصر في اليمين باق الى بلوغه وطلبه اليمين أو وجود وصي
آخر فيخلف عنه بل لو وجدت بينة على هذه الدعوى بعد ذلك ولو بعد الخلف تقبل
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (س - ثل) عن حادثة واردة من قاضي نعر رشيد بافادة من
محافظ مصر في ٣ شعبان سنة ١٢٩١ مضمونها حضر مولانا الشيخ محمد عروس هذا ابن
المرحوم الحاج حسن عروس ابن المرحوم الحاج علي عروس واحضر معه الحاج عليا
تيرانة هذا ابن المرحوم الحاج حسن تيرانة ابن المرحوم الحاج علي تيرانة وهو الوكيل
الشرعي عن شقيقته اسماء بنت الحاج حسن تيرانة ابن الحاج علي تيرانة في الدعوى
لها وعليها والمخاصمة والمنازعة والصلح والابراء والاقرار والانكار والبيع وقبض
الثمن وقبض الديون من مديونها وفي كل شيء يجوز فيه التوكيل شرعا تو كيا مطلقا
مفوضا عما حاسب ما يقتضيه رأي الوكيل المذكور وقبل منها ذلك لنفسه قبول لا شرعا
باعترا فهاش - فهاها بالمجلس الشرعي لدى مولانا الحسا كم الشرعي برشيد المترا فله
العارف للوكيل المذكور والموكلة المذكورة اسماء ونسبها معرفة تامة نافية للجهالة
واسبابها وذلك بحضور المكرم السيد حسين لمساطة بن علي لمساطة بن ابراهيم لمساطة
والمكرم محمد البليهي بن علي البليهي بن ابراهيم البليهي والمكرم ابراهيم القباني بن محمد
شعبان بن علي حسب المقيده بضمطة المحكمه في ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩١ العارفين
للكيل والموكلة المذكورين عينا ونسبها معرفة تامة نافية للجهالة واسبابها وادعى هذا
الذي حضر على هذا الوكيل المذكور الذي احضره معه بان الموكلة المذكورة تملك هذه

١٢٩١

٢٠

الدار وأشار إليها إشارة معينة لها في الدعوى وأن بهذه الدار المملوكة للموكل المذ كورة هذه الشبايك وأشار إليها أيضا وقت الدعوى إشارة معينة لها وأن هذه الشبايك المعينة بإشارة المدعى مشرفة على دار هذا المدعى هذه وأشار المدعى المذ كور إلى داره المذ كورة إشارة معينة لها وقت الدعوى وعلى حرمه وعلى محل جلوس النساء بها وأنه متضرر من ذلك ضررا يئناو يطالب الوكيل المذ كور ببناء الموكلة المذ كورة للشبايك المذ كورة دفعا لهذا الضرر البين ويسأل سؤالا وسئل الوكيل المدعى عليه عن ذلك فاجاب بان الدار التي هي دار الموكلة المذ كورة ليست بجوار المنزل سكن حضرة الشيخ محمد دعروس المدعى بل هي بجوار خربة ليست ملك أحد والشبايك المذ كورة ليست مطلة على المنزل سكن - حضرة الشيخ محمد دعروس المذ كور بل مطلة على الخربة المذ كورة وإنما المنزل سكن الشيخ محمد دعروس بجوار الخربة المذ كورة من الجهة البحرية وبينه وبين الشبايك المذ كورة أذرع سبعة وتسور وان الشبايك المطلة على الخربة هي بالحاظ الشرقي من منزل الموكلة وبجوار منزل الموكلة من الشرق الخربة المذ كورة وبجواره من بحري منزل حضرة محمد أغا علوان والمنزل سكن الشيخ محمد دعروس المذ كور بجوار منزل حضرة محمد أغا علوان من الجهة الشرقية ولم يكن بجوار منزل الموكلة وان المنزل سكن الشيخ محمد دعروس المدعى المذ كور ليس ملكه بل وقف القشاش وكلف حضرة مولانا العلامة الشيخ محمد دعروس المدعى هذا إثبات ذلك بالوجه الشرعي فاحضر جملة من الشهود وسأل من مولانا المحاكم الشرعي المومنا إليه الاستماع إلى شهادتهم فاجابه لذلك واستشهدهم فشهد كل منهم على انفراده في وجهه الوكيل المدعى عليه هذا عقب دعوى المدعى هذا وجواب الوكيل المدعى عليه هذا بما أجاب به إلى الوجه المشرع قائلا أشهد بان الخمسة شبايك المفتوحة بمنزل أسماء زوجة محمد أغا علوان مطلات على المار بمنزل حضرة الشيخ محمد دعروس وعلى محل جلوس النساء بالمنزل المذ كور من وسط الدار وطالع السلم والحضيرة ومطلات على الحوش المجاور للمنزل الشيخ محمد دعروس المذ كور من جهته القبلية وأشار كل منهم في شهادته المذ كورة إلى هذه الشبايك الخمسة وإلى منزل أسماء المذ كورة وإلى منزل حضرة الشيخ محمد دعروس وإلى الحوش المذ كور إشارة معينة لذلك بين يدي مولانا المحاكم الشرعي المترافع لديه الشهادة الشرعية وعارضه على تيرانة الوكيل المذ كور بقوله ان منزل موكتي أسماء المذ كورة فيه خمسة شبايك في الجانب الشرقي من المنزل المذ كور اثنان باودة وثلاثة باودة ثمانية بجانبها وليست الشبايك الخمسة للنظر بل هي للضوء والهواء بشيشة مسخرة بالحاظ وانها مشرفة على الخربة المتقدمة ذكرها بجوارنا الأول وليست مشرفة على المنزل سكن حضرة الشيخ محمد دعروس المذ كور ولا على محل جلوس نسائه ولا على طالع السلم كما شهدت الشهود المذ كورة بل فقط اذا صار اخراج المسامير

من الشيعة والعقب ورفع الشيعة وأخرج الشخص رأسه من الشبايك المذكورة
ولوى عنقه ورأسه ونظر بوجهه - بتكلف إلى الجهة البحرية ينظر سطح المنزل سكن
الشيخ المذكور وعلو درج السلم الموصل إلى السطح وليس ذلك محل جلوس ولا قرار
نساء المدعى المذكور وإن منزل موكلتي لم يكن مجاوراً ولا ملاصقاً ولا محاذياً للمنزل
سكن حضرته لأن المنزل سكنه مجاور منزل حضرة محمد أفعاء لوان ابن المرحوم إبراهيم
ابن المرحوم خليل وحيث أن المتضخم من ذلك أن الشبايك المذكورة ليست بجدار
المنزل سكن الشيخ محمد عروس وليست مطية على محل قرار وجه ملوس نسائه ولم يحصل له
بسبب ذلك ضررين كما يدعى لأن الشبايك المذكورة هي بالحال السالف
ذكرها للهواء والضوء فقط وهو ليس جارٍ ولا مجاور المنزل موكلتي فأطلب جواب
حضرته عن ذلك وأما شهادة شهوده الذين أحضرهم فانهم جميعاً نظروا الشبايك
المذكورة من سطح المنزل سكنه ورأوا الشبايك بنظر من بعد ومن المشاهد المحسوس
الذي لا ينكر أن كل بيت عال به شبايك ترى تلك الشبايك من بعد وهذا دليل كاف
لنفي الجوار ومناقضة الشهادة بظاهر ما تامل الحدود ومع كل التمساقناحي بنقل
صورة دعوى المدعى وشهادة الشهود وما أجبت به أولاً وثانياً وعرضه على حضرة
مفتي الديار المصرية وكل ما أفاد به يكون إقباع الأجراء بمقتضاه حيث أن العدالة
داعية لا جابة من يريد الاقتناع وهذا جوابي وأجاب مولانا الشيخ محمد عروس بقوله أن
الخمس شبايك المذكورة الكائنة في بيت اسماء المذكورة المشار إليها في الدعوى
والشهادة وإلى البيت التي هي فيه مشرفة على داري المشار إليها في الدعوى والشهادة
وعلى حرمي وعلى محل جلوس النساء على الحوش المجاور لداري المذكورة المجاري
في ملكي وتعرف بالبنايا والهدم وسائر التصرفات الشرعية وفيه محل الطابوقة المعدة
بجلوس النساء للجن والخيزر يتوصل إليه من داري فهو من جملة حرمي والشبايك
المذكورة مشرفة على ذلك كما شهدت به البينة (اجاب) المصريح به في منع الشخص
من فتح الشبايك المشرفة على دار غيره وعدمه أن تلك الشبايك أن كانت معدة للاطلاع
منها للضوء والهواء وكان من بداخلها ينظر إلى داخل مجلس النساء ومحل قرارهن
من بيت غيره يكون في فتحها ضرر بين فيمنع منه والأفلا وعليه الفتوى ولا يشترط في المنع
المذكور على هذا الوجه مجاورة الدارين بل المدار في المنع على فتحها للاطلاع على الوجه
الذي ذكرنا فإذا تحقق ما ذكر شرعاً يحكم بازالتها إذا الضرر والأفلا والله تعالى أعلم
(سئل) بإفادة من محافظة مصر مؤرخة ٢٥ رجب سنة ١٢٩١ بنساء على ما ورد من محافظة
رشيد بطلب الافتاء من هذا الطرف عن دعوى الوراثة المحررة من طرف قاضي رشيد
المرفوعة معه ومضمون ما تحرر من القاضي المذكور كور حضر المذكر محمد أبو الحسن ابن
المرحوم الحاج أبي العلاء أبي الحسن المراكي بن أبي الحسن شعيب ومبروكة بنت

المرحوم علي الفجار بن حسن واحضر معه المالك المكرم مصطفى شادي المراكبي ابن
المرحوم مصطفى أيضا ابن درويش شادي والد المكرم محمد أبو الحسن هذا ومبروكه
هذه علي هذا الذي أحضره معهم ابان المرحوم أبوالعلاء الحسن المذکور ابن
المرحوم أبي الحسن شعيب المذکور ابن حسن باشا المراكبي مات وترك من الورثة كلا
من زوجته مبروكه المدعية هذه وزوجته الثانية محبوبة بنت المرحوم محمد عروس بن
علي ووالدته ستيمة بنت هلالی رزقي الا تكاوي ابن الحاج مصطفى وأولاده اصابه
المكرم محمد أبي الحسن المدعي هذا وأجد القاصرون خيرا البالغة وفاطمة القاصرة
وجمل مستمكن في رحم مبروكه الزوجة المدعية هذه من زوجها المذکور لا وارث له
سواهم وان المرحوم أبوالعلاء الحسن المورث المذکور يستحق بذمة هذا المدعي عليه
نصف بينة وتوفر نساي ذهباً جيداً استلمه المدعي عليه هذا من المورث المذکور كور
من مال نفسه حال حياته علي سبيل القرض الشرعي وصرفه المدعي عليه هذا في
حوائج نفسه وصار ديناً في ذمته للمرحوم الحاج أبي العلاء الحسن المورث المذکور وان
الحاج أبوالعلاء الحسن المورث المذکور مات وترك النصف بينة والمدعي به المرقوم
ميراثا لورثته المذکورين علي فرائض الله تعالى لزوجتيه مبروكه المدعية هذه ومحبوبة
المذکورتين الثمن ثلاثة قراريط من ذلك سوية بينهما مناصفة واعتدالا لوالدته ستيمة
المذكورة السدس أربعة قراريط من ذلك ولأولاده محمد أبي الحسن المدعي هذا وأجد
القاصرون وخضر البالغة وفاطمة القاصرة المذکورين اثنا عشر قيراط ونصف
وربع قيراط من ذلك بالغرض الشرعي بينهم لذكر مثل حظ الانثيين وما يوقف
للحمل المذکور حصته ولذكر أربعة قراريط وربع قيراط باقي ذلك وان هذين
المدعين يطالبان هذا المدعي عليه بدفع مثل ما يخصهما في النصف بينة والمدعي به
المرقوم علي حسب التقسيم المشروح بالدعوى هذه ليحوزا لهما أنفسهما بالوجه الشرعي
ويسالان جوابه عن ذلك فهل هذه الدعوى صحيحة وتسمع شرعاً أم لا وإذا قلتم بأنها
مسموعة شرعاً وسئل المدعي عليه واقراً بالمبلغ المدعي به وانه كوفاة الدائن وورثة
الورثة المذکورين واقام المدعيان بينة من الرجال المسلمين بوفاة المورث وورثة الورثة
ووجود الحمل المذکور تقبل هذه البينة وتزكي شرعاً ويقضي بوفاة الميت المذکور
ورثة الورثة المذکورين بما فيهم الحمل المذکور ويحكم علي المدعي عليه بذلك وبدفع
مثل ما يخص المدعين المذکورين في النصف بينة والمدعي به المذکور كيف الحال
افيدوا الجواب (اجاب) نعم تسمع هذه الدعوى علي الوجه المذکور ويُسئل الخصم
عن حاجته لا مانع فان اقر بالمال وانه كوفاة وانحصار الارث فيمن ذكر من الورثة
واقامت البينة الشرعية واستوفت شرائطها وزكيت التزكية المعتبرة يقضي بموت
المورث المذکور وبورثة الورثة المذکورين علي الوجه المذکور في الدعوى والشهادة

ماء-دا الحمل فلا يقضى بوراثته الا ان بل يوقف له نصيب ابن فان انفصل حيا وكان
ذكر الاستحقاق ذلك النصيب والايحى في هذا النصيب حسب ما يتضح ويؤمر الغريم
المذكور يدفع مثل ما يخص المدعين المذكورين من ذلك الدين الذي اقر به وطريق
ايقاف نصيب الحمل اخيار النساء بوجوده او اقرار الورثة به والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة من محافظة مصر في ١٦ محرم سنة ٩٢ بناء على ما ورد اليها من مجلس المنوقية
في ٤ الجارى بانه منظور فيه قضية قتل امراة تسمى آمنة من منية خلف وان قاضى
شبين ومفتى المجلس طلبا بافادتهم ما اطلع هذا الطرف على صورة المرافعة الشرعية
التي حصلت في هذه القضية رغبة في الافادة عما يرى فيها نحو ما اوضحناه بتلك الافادة
ومضمون الدعوى المذكورة المؤرخة ٤ محرم سنة ٩٢ حضرت المرأة حسن بنت
المرحوم حسن الشرفاوى ابن المرحوم على الشرفاوى من كفر ايجع والدة آمنة الا ان
ذكرها فيه المرزوقة لها من زوجها مصطفى ابن المرحوم احمد البطاوى من ناحية
اصطبارى والمكرم محمد ابوز كرى من ناحية منية خلف زوج آمنة المتوفاة المذكورة
ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم احمد ابى زكريا وادعيها على غريمها الحاضر معهما
في المجلس ابى زكريا ابن المرحوم على ابن المرحوم احمد ابى زكريا من ناحية منية
خلف المذكورة الثابت معرفة الجميع اسماء وعيننا ونسبنا بشهادة كل من الحاج سلام
ابن المرحوم على سلام والمكرم حسن ابن المرحوم محمد ابى مال من ناحية منية خلف
المذكورة ان المدعى عليه المذكور في ليلة يوم الجمعة الموافق ٤ جادى الثانية سنة
١٢٩١ تعدى على مورثتهما آمنة المذكورة بنت المرحوم مصطفى ابن المرحوم احمد
البطاوى المذكور اعلاه وذبحها في رقبتها بسكين من حديد حتى انفصلت
رقبتها عن بدنها وسال دمه او ماتت بسبب ذبحه المذكور متعمدا لذلك وانحصر
ميراثها الشرعى في كل من والدتها وزوجها المدعين المذكورين واولادها الاربع
القصر عن درجة البلوغ المرزوقين لها من زوجها المدعى المذكور وهم كل من محمد
وابراهيم وسيد احمد وام الهنا هؤلاء الحاضرين في المجلس والمشار اليهم من المدعين
المذكورين فيه من غير شريك ولا حاجب ولا وارث لها سواهم وانها يطالبان المدعى
عليه المذكور بما يترب لهما وللقصر المذكورين قبله بسبب ذلك شرعا ويسالان
سؤاله عن ذلك سئل المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوفاة آمنة
المتوفاة المذكورة بنت المرحوم مصطفى ابن المرحوم احمد البطاوى المذكور اعلاه
وبانحصر ميراثها في زوجها محمد ابى زكريا ووالدتها حسن هذين المدعين المذكورين
واشار اليهما وفي اولادها القصر عن درجة البلوغ الحاضرين بالمجلس والمشار اليهم منه
فيه المرزوقين لها من زوجها محمد ابى زكريا المدعى المذكور وهم محمد وابراهيم وسيد احمد
وام الهنا من غير شريك ولا حاجب ولا وارث لها سواهم وانكر ما عدا ذلك فلم يصدقه

المدعيان المذكوران على انكاره المذكور وقرآن لا بينة لهما على ما جده من
دعواهما المذكورة وادعيا ان المدعى عليه المذكور في ١٦ جمادى الآخرة سنة
١٢٩١ اقر على نفسه في ديوان مديرية المنوفية وهو طائفة مختار من غير اكرام ولا
اجبار عليه في ذلك انه ذبح مورثته ما آمنة المذكور بسكين حديد في رقبتها حتى
انفصلت رقبتها عن بدنها وقتلها بالسكين المذكور وبالسؤال من المدعى عليه المذكور
عن دعواهما اقراره المذكور اجاب طائفة مختار ابانه في ١٦ جمادى الآخرة سنة ٩١
اقر على نفسه في ديوان مديرية المنوفية بانه ذبح مورثته ما آمنة المذكور المذكور المذكور
ميراثها في ورثتها المذكورين اعلاه بسكين من حديد في رقبتها وقطع رقبتها بالسكين
المذكور حتى انفصلت عن بدنها بسبب ذبحه المذكور وقتلها بها وادعى انه كان
مكرها على اقراره المذكور في التار يخ المرقوم وكاذبا فيه وانه في وقت اقراره المذكور
كان قتيلا بالحدديد في رجليه ورقبته فلم يصدق المدعيان المذكوران على دعواه
المذكور فبعد ذلك عترف المدعى عليه المذكور ان لا بينة له على دعواه المذكور
وطالب بميزورثة المتوفاة آمنة المذكور جميعا على انهم لا يعلمون انه كان كاذبا في
اقراره المذكور ولا مكرها فيه فهل يكتب في تخليف المدعين اليمين المطلوبة منهم او من
بقي الورثة القصر المذكورين بصورة الدعوى ويقضى على المدعى عليه المذكور
بموجب اقراره المذكور كورام لا بد من تخليف جميع الورثة ولا يقضى على المدعى عليه
بموجب اقراره المذكور الا بعد دبلوغ القصر منهم وحلفهم اليمين المطلوبة منهم أيضا
وهل يجب اقراره المذكور القصاص أم الدية لعدم قصر يجه في اقراره المذكور
بالعمدية (اجاب) اقرار المقر على هذا الوجه المبين بصورة الدعوى بفرض
اعتباره بوجوب الدية في مال المقر على قول أبي يوسف الذي عليه العمل الآن حيث
لم يصرح فيه بالعمد ودعواه الا كراهية على هذا الوجه غير معتبرة حيث لم يبين فيها ما به
يكون اكرامها شرعا يترتب عليه بطلان اقراره المذكور فلا يعول عليه بمجرد اقراره حتى
يترتب عليه ايمين الورثة على الطوع في الاقرار عند عجز مدعى الا كراهية على الاقرار عن
اثباته اذ لم يكن المدعى الطوع بينة على الطوع اذا بينة على الطوع مع عجز الخصم عن
اثبات الا كراهية تقوم مقام اليمين على الطوع نعم لو بين مدعى الا كراهية دعواه الا كراهية
بما يكون اكرامها على الاقرار شرعا يعول عليه او يجري فيها ما تقدم عند عجزه عن
اثباته من اقامة خصمه البينة على الطوع ولو من بعض الورثة كالمدين المذكورين
أو تخليف الورثة عليه بطلب مدعى الا كراهية فله تخليف المدعين اليقين عن حصتهما
في الدية بناء على القول بايجاب المال بهذا الاقرار فان حلفا قضى لهما عليه بحصتهما
من الدية وينظر بلوغ القصر فمن بلغ منهم وحلف عنه بطلب الخصم ذلك يقضى له
بنصيبه أيضا كما لو كان بعضهم غائبين بالناس يتفاوتون في اليمين ومن لم يكل منهم عن

١٢٩٢

١٨

اليمين مع مجزئه عن اقامة البينة على الطوع لا يقضى له بشئ وكذا يقال في دعواه الكذب في اقراره على قول أبي يوسف المفتي به من ان له ان يحلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من محافظة مصر بتاريخ ٧ ص سنة ٩٢ ما لها وردت افادة من محافظة رشيد في غاية محرم سنة ٩٢ بان قاضي رشيد يرغب باقادته الاستفتاء عن صورة الدعوى طيبة من حضر تمكم فبناء عليه اقضى شرحه للاحاطة ومضمون تلك المرافعة حضر المحترم يوسف أفندي راغب ملازم ثاني يواحد دجى ألى بياده ابن المرحوم على العدل بن العدل وأحضر معه المكرم عبد الفتاح ابن المرحوم محمد السككي الزيات ابن المرحوم الحاج على وهو الوصى الشرعى على شقيقته مستوتة القاهرة من قبل حضرة المحاكم الشرعى المترافع لديه وادعى هذا الذى حضر على هذا الذى حضره معه بان المرحوم محمد السككي المذکور ابن المرحوم الحاج على ابن الحاج على أيضا مات وترك من الورثة كلاً من زوجته بيهاثة بنت المرحوم السيد خليل معيلة ابن الحاج أحمد وأولاده منهم المكرم عبد الفتاح الوصى المدعى عليه هذا وأجد وبذمة البائعون ومستوتة القاهرة المذورة لا وارث له سواهم وان المدعى هذا يستحق بذمة المرحوم محمد السككي المتوفى المذکور ابن المرحوم الحاج على ابن الحاج على أيضا ثلاثة جنينات انكليزية ذهباً جيداً وجنيه مصرى واحد ذهباً جيداً وبيتوفرانساوا واحد ذهباً جيداً ودينار شرعى استلم ذلك المتوفى المذکور حال حياته ونفاذ تصرفاته من المدعى هذا من مال نفسه أى مال المدعى هذا وصرفه المتوفى المذکور في حوائج نفسه وصار ديناً بذمته للمدعى هذا وان المدعى هذا قبض من المتوفى المذکور حال حياته من أصل القدر المدعى به المرقوم جنينين اثنين انكليزيين ذهباً جيداً ودينار شرعى هذا وبذمة المتوفى المذکور من القدر المدعى به المذکور جنينه انكليزى ذهباً جيداً وجنيه مصرى ذهباً جيداً وبيتوفرانساوى ذهباً جيداً وان المرحوم محمد السككي المتوفى المذکور مات قبل اداء شئ من القدر الباقي المذکور وخلف من التركة في يد الوصى المدعى عليه هذا ما بين بقضاء هذا الدين وان المدعى هذا يطالب المدعى عليه هذا بدفع مثل القدر الباقي المرقوم من تركة المتوفى المذکور ليحوزه لنفسه بالوجه الشرعى ويسأل جوابه عن ذلك و... مثل الوصى المدعى عليه هذا عن ذلك فأجاب بالاعتراف بان والده محمد السككي المذکور مات عن ورثته المذکورين وانه وصى على شقيقته مستوتة القاهرة المذورة من قبل مولانا المحاكم الشرعى المترافع لديه وان تركة والده المذکور في يده وانكر ما عدا ذلك وكلف المدعى هذا اثبات دعواه بالوجه الشرعى واحضر المكرم ابراهيم الاسود ابن المكرم محمد العقدة ابن المرحوم الحاج بدوى العقدة وسأل من مولانا المحاكم الشرعى المواعاةية الاستماع الى شهادته فأجاب له لذلك واستشهد به فشهد في وجه الوصى المدعى عليه هذا عقب دعوى المدعى هذا وجواب الوصى المدعى عليه هذا بالانكار على الوجه

المشروع مع الإشارة في موضح الإشارة اللازمة شرعا فإثباته بمرحوم محمد الكعكي الزيات ابن المرحوم الحاج علي الكعكي الشهير بذلك أقوله حال حياته ان بدمته للمحترم يوسف أفندي راغب هذا ثلاثة جنيهاً ان كل ميزية ذهباً جيداً وجنيهاً مصرياً واحداً ذهباً جيداً ويشتتو فرانساً ويا واحداً ذهباً جيداً ديناً شرعياً استلم ذلك محمد الكعكي المذكور قرضاً من المحترم يوسف أفندي راغب هذا من مال نفسه وان محمد الكعكي المذكور مات بعد ذلك الشهادة الشرعية واحضر أيضاً المدعي المذكور المكرم الشيخ محمد القماش ابن المرحوم نصر القماش ابن المرحوم عبد الله وسال أيضاً من مولانا المحامي الشريعي الموماليه الاستماع الى شهادته فاجاب لذلك واستشهده فشهد في وجه الوصي المدعي عليه هذا عقب دعوى المدعي هذا و جواب الوصي المدعي عليه هذا بالانكار على الوجه المشروح مع الإشارة في موضح الإشارة اللازمة شرعا فإثباته بمرحوم محمد الكعكي الزيات ابن المرحوم الحاج علي الكعكي الشهير بذلك أقوله حال حياته ان بدمته للمحترم يوسف أفندي راغب هذا ثلاثة جنيهاً ان كل ميزية ذهباً جيداً وجنيهاً مصرياً واحداً ذهباً جيداً ويشتتو فرانساً ويا واحداً ذهباً جيداً ديناً شرعياً استلم ذلك محمد الكعكي المذكور قرضاً من المحترم يوسف أفندي راغب هذا من مال نفسه وان محمد الكعكي المذكور مات بعد ذلك الشهادة الشرعية (أجاب) اذا ادعى المدعي المذكور بالدين على الوجه المسطور بصورة هذه المرافعة وانكر المدعي عليه الذي هو أحد الورثة الدين بعد اقراره بالوفاء والورثة على هذا الوجه فاقام المدعي بينة على اقرار الميت حال حياته باصل الدين المدعي به وانه بدمته قرضاً للمدعي ووجد في شهادتهم ما يعين ان المقر هو الميت المدعي عليه بالدين وزكيت الشهود سرائر اثم علنا التزكية الشرعية وحلف المدعي يمين الاستظهار بيقضي على المدعي عليه للمدعي المذكور في تركة المورث المذكور بما ادعاه به الذي أقرب بوصوله اليه من قبل الميت حال حياته من ذلك الدين حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من سعادة رئيس المجلس الحسيني بمصر مؤرخه ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ ومضمونها بالنسبة لانتشكي الذي وقع من زوجة وبنت المرحوم حسن ربيع التاجر بالغلل السابق وفاته ببندرا السويس من ان والده حسن ربيع ادعى بان المتوفى المذكور كان معه في معيشة واحدة وان ما كان في يده على قبول التجارة هو من ماله والمذكور كان يقول ان المال المتوفى ولا حق لوالده فيه ولما تحول من محافظة البندرا المذكور رؤية الدعوى بطرف نائب البندرا صدر منه اعلام شرعي مقتضاه منع الورثة المتشكيين من التداعي واحقية والد المتوفى وان المال الذي كان بيده حقه وقد تراءى بالمجلس لزوم اطلاق سعادتك على الاعلام الشرعي المذكور مع ما تقر من ولدا المتوفى في يوم وفاته في الورقة الاخرى المصهوبة مع الاعلام حيث من تلاوة الاعلام المحرر من محكمة السويس بالمجلس الحسيني بحضور حضرة الشيخ سليم

مفتي المجلس المذكور تظاهروا أن ما أجراه نائب محكمة السو يس غير مستوف وتراعى
 له بعض المحفوظات لعدم احضار المنقولات في المجلس الشرعي وعدم الاشارة اليها وان
 التوكيل مجرد ولم يثبت ضمن دعوى فيما طالع حضرته كم على الاعلام المذكور وما معه
 يفاد المحكم الشرعي (اجاب) قد صار الاطلاع على الاعلام المحكي عنه بافادة المجلس
 المسطر من محكمة السو يس فوجد في تحريره قصورا لعدم الاشارة في مواضعها التي
 تلزم شرعا وعدم ما يفيد كون ثبوت توكيل المدعي عليه عن موكلتيه ضمن دعوى
 شرعية فاذا كان كذلك لا يكون المحكم مستوفيا شرائط الشرعية فيقتضي اعادته
 لاستيفاء ما يلزم شرعا ومجرد ما كتب بالورقة الاخرى المضمومة بالاعلام المحكي عنها
 بخطاب المجلس من الاغناط المذمومة للمدعي ليس صريحا في تناقضه في هذه الدعوى
 على الوجه المسطر بها الا سيما ولم يدع عليه وقت الخصومة بشي من الاقرار الموجب
 لتناقضه على وجه صحيح ولم يتحقق ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) عن مرافعة من
 حضرته قاضي سميوط ومفتي المجلس والمديرية في غرة ربيع الآخر سنة ٩٢ واردة بافادة
 من مجلس سميوط بناء على ما تقرر من قاضي ومفتي المديرية الى رئيس مجلسها وتقرر
 من رئيس مجلسها المذكور الى مجلس الاحكام ووردت بافادة هذا الطرف من
 مجلس الاحكام لا فائدة المحكم الشرعي ومضمون المرافعة المذكورة ادعى كل من هريدي
 ابن مصطفي بن عبد العال الكيال واحمد بن محمد بن علام الكيال كلاهما من أهالي
 ناحية ابي تيج بمديرية سميوط على غير يهما الحاضر منهما بالمجلس محمد افندي خسرو
 ماورض بمطية ابي تيج سابقا بان المدعى عليه المذكور استجر منهما على يد رسوولهما
 ثلاثة ارادب قمحا واربعا فولا واردا بشعير اثنتي عشرة ارادبا فلهذا كان قد رده الا ان كان قد ردهما
 في سر كي بيدهما واعطياه في اواخر شعبان سنة ٩٠ و وعدهما بان يدفع لهما الثمن
 بعد عشر يوم من العشر الاخير من شعبان المذكور ثم عينا ثمن القمح والقول والشعير
 بالمجلس بان ثمن كل اردب من القمح مائة وخمسة عشر قرشا صاغا ومن القول مائة قرش
 صاغا ومن الشعير مائة قرشا صاغا ايضا فيكون جميع ثمن ذلك خمسة مائة وخمسة عشر
 قرشا صاغا وطالباه به وسالا جوابه عن ذلك فسئل المدعى عليه المذكور عن دعواهما
 المذكورة فانهما وجداهما جدا كليا فطلب من المدعين المذكورين بيعة تشهد لهما
 بدعواهما المذكورة فاحضرا كلا من رزق بن درويش بن نور الدين الفرغلي
 وقطب بن احمد بن محمد بدوي كلاهما من الناحية المذكورة واستشهدا هما على
 دعواهما المذكورة فشهد كل منهما بمفرده في وجه المدعى عليه بعد الدعوى والجواب
 بلفظ اشهد بان هذين المدعين كانا جالسين امام مسجد الاستاذ الفرغلي وطالباه من محمد
 افندي خسرو وهذا المدعى عليه ثمن ثلاثة ارادب قمحا واربعا فولا واردا بشعير
 فاعترف بوصولهما ووعدهما بدفع الثمن لهما ولم يسمعهما مقدار الثمن منه ولا منهما وصورة
 افادة القاضي والمفتي لرئيس مجلس سميوط قد حصلت تلك المرافعة المشروحة أعلاه

على يدنا بالمجلس بحضور سعادتككم وأشكل علينا الامر في قبول شهادة الشاهدين
المذكورين لعدم تبينهما الثمن فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن ولما افادوا الشهادة للدعوى
فترجم عرض صورة التماسي المذكور على حضرة استاذنا شيخ مشايخ الاسلام ومفتي
الديار المصرية وما يقيد به يكون العمل بمقتضاه (اجاب) لا يحكم بشئ بمجرد هذه الشهادة
عقب هذه الدعوى على هذا الوجه ولا جبر فيها على البيان والحال ما ذكر اذ الدعوى على
هذا الوجه محالة حيث لم يتضح منها صحة البيع ولو على وجه الاستحسان المذكور في بيع
الاستحسان على ما فيه المقيد بوازعه بالحاسبة على الثمن وهنالم يرد لم صريحا حصول
الحاسبة عليه بان يتفق البائع والمشتري على ثمن معلوم وقول المدعيين في الدعوى
ووعدهما بان يدفع لهما الثمن ليس صريحا في اتفاق الفريقين عليه لاسيما مع ما ذكره
حضره نائب محكمة سيوط في الصورة التي أرسلها لهذا الطرف بخطه في هذه الحادثة
المرسلة من هذا الطرف مع هذه الافادة وتوثر اعلاها حيث قال فيها ووعدهما يدفع
الثمن بعد الحساب وعلم الثمن فيحتمل ان الفريقين كانا توافقا على مقدار الثمن فيكون
البيع جائزا استحسانا ولو بعد استهلاك المبيع فيجب الثمن حينئذ للبائعين على المشتري
ويكون لهما طلبه منه وتصح دعواهما به ويحتمل انهما لم يتفقا عليه فيكون فاسدا
وليس لهما الا طالب المثل اريدناه كما هو حكم البيع الفاسد بعد استهلاك المبيع في مثل
هذه الصورة وحينئذ لا يعلم القاضي ماذا يجب في هذه الدعوى حتى يحكم به عند ثبوته
واذا لم تصح الدعوى فلا تقبل الشهادة وان كانت صريحة على ان اغض الشاهدين
المذكورين في شهادتهما لا يقيد صريحا بقرار المدعي عليه بحق للدينين بقطع النظر عن
كون الثمن معلوما أو مجهولا حتى يجبر على البيان وان كانت الدعوى في هذه الحالة
من قبيل دعوى الدين الذي هو الثمن لا من قبيل دعوى المقدم حصول قبض المبيع
فصارت المنازعة في الثمن كما فهم حضرة النائب المذكور وبقية فقر على ذلك قبول
الشهادة مع اختلاف الشاهدين في مقدار الثمن ان ادعى المدعي الاكثريه قضى بالاقل
لا تفاهمهما عليه وعدم توقف القضاء بالثمن على بيان المبيع لعدم الاحتياج الى
القضاء به قال في الهندية في اواخر الباب الثاني من كتاب الدعوى اذا ادعى على آخر
ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع او محدود ولم يحدده يجوز وهو الاصح انتهى هذا
ما ظهر لي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر مؤرخة ١١ ربيع الاخر سنة
٩٢ بناء على ما ورد اليها من مجلس المنوفية في ٢٩ راسنة ٩٢ بطالب الاطلاع على المرافعة
المحررة من حضرة قاضي شبيز واعطاء الحكم الشرعي عنها ومضمونها حضرت المرأة
آمنة بنت المرحوم محمد حسن ابن المرحوم سلام حسن ابن المرحوم علي حسن والددة
جوهرة المتوفاة التي ذكرها فيه الحرة المسلمة البائعة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم
الرفاعي قاسم ابن المرحوم الرفاعي ابن المرحوم ابراهيم وموسى الرفاعي قاسم شقيق

مطالب دعوى القتل
بلا بيان انه همسداو
خطا لا تصح

المرأة جوهره المتوفاه المذ كورة المرزوق هو وشقيقته جوهره المذ كورة لوالدهما الرفاعي
 قاسم المذ كور من زوجته آمنة المذ كورة وادعى على غير عيها المحاضر معهما بالمجلس
 حسن قاسم زوج جوهره المتوفاه المذ كورة المحرم المسلم البالغ العاقل الرشيد ابن حسين
 قاسم ابن المرحوم حسن قاسم الجميع من ناحية كفر بشلة بالولاية المذ كورة الثابت
 معرفتهم اسمها وعينها ونسبها بشهادة شاهدين بان المدعى عليه المذ كور في ٢٥ رجب
 سنة ٩٠٠ قتل مورثه ما جوهره المذ كورة وانهم لا يعلمان بماذا قتلها وانها ماتت
 بسبب قتله لها وانهم يراونها الشرعى في كل من والديها آمنة المذ كورة ووالدها
 الرفاعي قاسم المذ كور ابن المرحوم الرفاعي ابن المرحوم ابراهيم المذ كور من غير
 شر يك ولا حاجب ولا وارث لها سواهما وان زوجها المدعى عليه المذ كور ممنوع من
 ادتها بسبب قتله لها وان ولدها الرفاعي قاسم المذ كور توفي بعدها في شهر صفر سنة
 ١٢٩٢ وانحصار رثته الشرعى في كل من زوجته آمنة المذ كورة وولده موسى الرفاعي
 قاسم المذ كور من غير شر يك ولا حاجب ولا وارث له سواهما وانهما يبايان المدعى
 عليه المذ كور بما يترتب لهما قبله في ذلك شرعا ويسألان سؤاله عن ذلك فهل هذه
 الدعوى مسموعة شرعا ويسئل عنها المدعى عليه فان اقر او قامت بينة او تكفل عن
 اليمين يقضى بالدية ولا يشترط ائتمنها وسماعها ببيان آلة القتل ولا ذكر أن القتل كان
 عمدا او خطأ كما لا يشترط بيان ذلك في الشهادة أم هناك فرق بين الشهادة والدعوى
 فلا تسمع هذه الدعوى ما لم يبين المدعى آلة القتل ويذكر انه عمدا او خطأ فان لم يبين
 ذلك يمنع من دعواه المذ كورة وهل اذا بين انه عمدا او خطأ ولم يبين آلة القتل تسمع دعواه
 في الصدور تير أم في صورة دعوى الخطأ ولا يشترط فيها بيان الآلة لان القتل الخطأ
 بأي آلة كانت موجبه الدية كما هو ظاهر كلام الخانية في أول باب الشهادة على الجناية
 (أجاب) الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة لعدم العلم بكون القتل خطأ وعمدا وكل
 منهما موجب خلاف موجب الآخر فلا يتيقن القضاء بشئ والحال هذه ويدل لذلك
 ما ذكر في شرح الزيارات للإمام قاضي خان في باب الورثة والموصى له الذي يدعى
 بعضهم القتل عمدا وبعضهم خطأ من الجنايات بعد كلام فيها اذا ادعى أحد بني المقتول
 قتل مورثه عمدا وادعى الآخر قتل مورثه خطأ وكان هناك موصى له بالثلث ما نصه
 ولو قال الموصى له لا أدري قتل عمدا او خطأ فحق الابن ما قلنا ويقال للموصى له لا شئ لك
 حتى تدعى أحد الامرين لان الواجب له أحد الشئين اما ثلث الدية على عاقله الخاطئ
 أو سدس الدية في مال العامد والقضاء بالجهول وبدون الضاب متعذر ولا يقضى له بشئ
 فان صدق أحدهما بعد ذلك صح ويقتضى له بما قلنا ولا يبطل حقه بقوله لا أدري بخوار
 ان يشبهه عليه أو لا يدري ثم علم بعد ذلك فنثبت في الكلام تحريزا عن الخطأ ولا يكون
 ذلك تكذيبا لأحدهما كرجل قال لغيره لك على ألف درهم فقال المقل له لا أدري كان له

ان يصـدقه بعد ذلك وكذا لو قال لي علي فلان ألف درهم وأنت شا هديه فقال الشاهد
لا ادري ثم شهد جازت شهادته و يحمل ذلك على عـ لم حادث كذلك هنا ولو كان مكان
الموصي له ابن آخر والمـثلة بحاله سابقه هذا والاول سواء انتهى المراد منه ونظيره هذه
العبارة من قول في الهندية من الباب الخامس في الشهادة عـ الى القتل من الجنائيات
بالعزول شرح الزيادات للعتابي الا انه لم يستوف التعليل فاقـت تراه لم يعتـبر دعوى
الموصي له والابن الثالث بالقتل بلا بيان كونه عـدا أو خطأ ولم يحمله على الخطاب
جعل الدعوى على هذا لوجه من قبيل الدعوى بالجهول ولا يعارض ذلك ما ذكره من
قبول شهادة الشاهدين بالقتل المطابق وقولهما لا ندري بماذا قتله لان قبول الشهادة
مع ذلك خارج عن القياس وجوزوا التـهـادة عـه استحسنوا وعلاوا ذلك بانهم اقصـدا
الدره المنسوب اليه ولا يحـمل ذلك على الغفلة منهم كما صرح بذلك قاضي خان وصاحب
رد المحتار عن العيني من باب الشهادة في القتل وهذا المعنى غير موجود في الدعوى فتكون
باقية على القياس فلا تصح الا اذا بين المدعي ان القتل خطأ أو عـدو بين الـا لـتـوالله
تعالى اعلم (سئل) بافادة من سعادة صفر باشا من اعضاء مجلس الاحكام مؤرخة ٢٩
ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ مضمونها المرجو من حضرة مولانا الاستاذ الهمام مفتي
أفندي السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر الانور الاطلاع على صورة السند المرفوق
مع هذا والافادة عـه اتضمنه من العقد على الوجه المسطور به هل هو عقد صحيح شرعي ولزم
للبيع والتنازل فيما خص المقر المذكور به من الارض المذكورة وغيرها ويطالب المقر
له بمن ذلك بناء على العقد المسطور بالسند المذكور وما الحكم الشرعي في ذلك وصورة
السند المذكور المؤرخ ١١ محرم سنة ١٢٩١ باسم مصطفى مراد مدير بربر وختمه
واسمـاء ثلاثة اـحدهم اعضاء مجلس الاحكام بختم اسمعيل حـقـي والثاني اعضاء مجلس
الاحكام بختم محمد حاذق والثالث اجدأ فندي حـدي بختمه أنا الواضع اسمي وختمي
فيه أدناه أقرمـه ترفا على نفسي بحضور سعادات الواضعين اسماءهم واختامهم فيه
أدناه باقى تنازلت عن استحقاقى بارض الجيزة سعادة صفر باشا بما عليهم من الابنية
والدواليب والوابور والطاحونة والاخشاب وكافة الادوات وما امتلكه هناك وفي
نظير النصف تعاقى وكافة ما سبق ذكره يدفع سعادة صفر باشا الى بيت المال الدين
المطلوب منى اليه السابق أخذه مع سعادته من بيت المال فى سنة ٢٨٢٠ بفائضه لغاية
يوم السداد من طرف سعادة الباشا وصار لا يخضعنا ولا مـيدى الى بيت المال وجميع
المبلغ صار مـطلوباً من سعادة الباشا بدون مدخل لنا وصاحـر السند الماخوذ بشراء
الوابور من الخواجا بشارة عبيد وكافة ما عـندى من الاوراق والدفاتر وما عـند سعادة
الباشا كذلك لا يعمل بها وصارت الارض والبناء والوابور وكافة ما بها السعادة الباشا
مقبـاله خلاصنا بالكلية من بيت المال وهذا سند يـدلى بحضـور شـهـوده والله خـبر

الشاهدين (اجاب) العقد المشار اليه على مقتضى السند المحكي عنه المرفوق مع هذا
 المؤرخ ١١ محرم سنة ١٢٩٢ غير صحيح شرعاً على الوجه الموضح به والله تعالى أعلم
 (سئل) بافادة من محافظة مصر بتاريخ ١٨ ج سنة ١٩٩٢ مضمونها قد وردت افادة
 مجلس المتوفية في ٩ ج سنة ٩٢ بأنه منظور بالجلس قضية تختص بقتل شخصين
 أحدهما اسراييلي يدعى ابراهيم شولال وان قاضي شابين ومفتي المجلس طلبا في
 افادتهما اطلاع حضر تسكم على صورة المرافعة التي جرت بالوجه الشرعي في خصوص
 الاسراييلي المار ذكره واقادة الحكم الشرعي مما استقهما عنه فيما تحرر منهما
 ومضمون المرافعة المذكورة حضر شوعا شولال الذي الاسراييلي المقيم بناحية زفتا
 غربية ابن المتوفى الياهو شولال ابن المتوفى شولال وادعى على غرماثة الحاضر بن معه في
 الجمار سليمان متولى ابن المرحوم متولى أبناظه وخليل مبارك بن ابراهيم مبارك من
 أهالي كفر بلسين بولاية البحيرة وموسى السكاكج بن حسنين السكاكج ومحمد الحبشي بن
 الحبشي الجداوى ومحمد الكنفاني بن سليمان الكنفاني من أهالي النجيلة بولاية
 البحيرة الاسرار المسلمين البالقين العاقلين الرشيد بن ان سليمان متولى وموسى السكاكج
 المذكورين في ٢٥ ص سنة ١٢٩٢ تدعى على ابراهيم شولال الذي الاسراييلي شقيق
 المدعى المذكور ابن المتوفى الياهو شولال ابن المتوفى شولال المذكور أعلاه وضر به
 عمدا بسكينتين من حديد في بطنه فخرجه كل منهما جرحاً هلكاً وباقي المدعى عليهم
 المذكورين تمسكون لابراهيم المذكور وقت ضرب الضاربين المذكورين له بالسكينتين
 المذكورتين في التاريخ المذكور والضرب المذكور وان ابراهيم شولال المذكور مات في
 الحال بسبب ضررهما المذكور وان حصر ميراثه الشرعي في كل من والدته تركية الذمية
 الاسراييلية بنت المتوفى محلو في طيبة ابن المتوفى طيبة واخوته اشقائه الاربعة الذميين
 الاسراييليين وهم شوعا المدعى المذكور وداود دجاي ومسيح وداود موسى القاصر
 عن درجة البلوغ من غير شريك ولا حاجب ولا وارث له سواهم المرزوق كل من
 ابراهيم المتوفى المذكور واخوته اشقائه الاربعة المذكورين لو ادهم الياهو شولال
 ابن المتوفى شولال المذكور من زوجته تركية المذكورة وان كلاماً من تركية المذكورة
 والدة المدعى المذكور وشقيقه داود دجاي ومسيح المذكورين في ٢٣ ج سنة ١٢٩٢
 أقاموا المدعى المذكور وكلاء عنهم في الخصومة والدعوى في ذلك على المدعى عليهم
 المذكورين وفي اثبات دم مورثهم ابراهيم شولال المذكور ووراثتهم له وفي كل شئ
 يجوز التوكيل فيه شرعاً وان قبل منهم الوكالة المذكورة قبل ولا شرعياً وأنه يطالب
 المدعى عليهم المذكورين بما يترتب له ولو كليه المذكورين قبلهم في ذلك شرعاً ويسأل
 سؤالهم عن ذلك سئل المدعى عليهم المذكورون عن ذلك فأجابوا بالانكار ولو كالة
 المدعى المذكور كالة المذكورة ولو راثته ووراثته كل من تركية وداود دجاي وموسى

ومسعود المذكورين أعلاه لبراهيم المتوفى المذكور وإبائى دعوى المدعى المذكور
 وجدوا جميع دعواه المذكور كورة جدا كليا فطلب من المدعى المذكور بينة تثبت له
 وكالته المذكور ووراثته ووراثته المذكورين لبراهيم المتوفى المذكور فعرّف
 بأن عنده شاهدين نصرانيين يشهدان له بوكالته المذكور ووراثته ووراثته المذكور
 المذكورين لبراهيم المذكور وان بيده أيضا جوابا بحرر امن وكيل قونسلاتو جنرال
 فرائسالى حفرة رئيس مجلس المنوفية يتضمن ان جميع الورثة قد وكلوه وكيل
 مفوضا عن يد القونسلاتو وخرج المدعى المذكور من المجلس في الحال ولم يعد وصورة
 ما كتب من طرف قاضى شبين ومفتى الجلاس والمديرية الى مجلس المنوفية بتاريخ
 ٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٢ قد صار سماع دعوى شوعاشوال الذى الاسرائيلى
 ومقتضى الحال لارسال صورتها المرفوعة مع هذا الى حضرة مولانا الاستاذ الاعظم
 والملاذالا كرم مفتى افندى السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر ليطلع عليها ويكرم
 بالافادة هل تقبل شهادة النصرانيين على المدعى عليهم بنسب ووراثته المدعى والورثة
 المذكورين للمتوفى المذكور مع انكار المدعى عليهم القتل والامسك أم لا تقبل
 شهادتهم على النسب والورثة مع انكارهم ذلك كما لا تقبل على الوكالة مطلقا
 ويكون ما ذكره من قبول شهادة الذميين على نسب المدعى وايضا معقدا بما اذا كان
 الخصم المسلم معترفا بحق منكر النسب والايضاء وأما لو كان منكر الحق لا تقبل
 شهادتهم ما عليه كما ذكره الشر نبلالى بمحاو قبعه أبو السعود فى حاشيته على الاشباه
 مستدل لذلك بما نقله من الماردىنى والحموى وهل اذا أقام المدعى بينة شرعية على
 الوكالة والورثة يقضى بوراثته ووراثته المذكورين جميعا حتى موسى القاصر
 وينتصب المدعى خصما عنه فى اثبات التعزير على المسكين وان لم ينتصب عنه خصما
 فى اثبات القصاص أم يقضى بوراثته ووراثته موكليه لا غير ولا ينتصب المدعى خصما
 عن القاصر فى اثبات التعزير أيضا كالقصاص وهل اذا عجز المدعى عن اثبات الوكالة
 والورثة بالبينة الشرعية وطالب تحليف المدعى عليهم على ذلك فنكوا عن اليقين
 حتى صاروا مقرين بالوكالة والورثة واقروا بذلك صريحاً ينتصبون خصما للمدعى
 فى حق اثبات القصاص والتعزير عليهم بالبينة الشرعية أم فى حق استخلاصهم فقط كما فى
 دعوى المال فى وراثت أو وكيل (اجاب) صارت مطالعة صورة هذه المرافعة الصادرة
 لدى حضرة قاضى شبين والافادة المرفوعة معها المحررة من حضرة مفتى وقاضى شبين
 المذكور والافادة عن ذلك ان دعوى المدعى على الوجه الموضح بهذه الصورة فيها
 اجمال حيث لم يذكر المدعى فى دعوى القتل العمد الصادر من المدعى عليهم انهم
 ضرباه معاً فيكون موجب هذه الدعوى القصاص عليهم ما أوان ذلك بالتعاقب
 فيكون القتال هو الاول بناء على ما ذكره المدعى فى دعواه من انهم ضارباه هرا

١٢٩٢

٤

مطلب هل تقبل شهادة
 النصرانيين على مسلم
 بالنسب مع انكار الحق
 المدعى بالنسب فى
 ضمن دعواه

بشكلين من جديد في بطنه فخرج به كل منهما جرحاً مهلكاً وأنه مات في الحال بسبب
ضربه أو حينئذ يكون القتال مجهولاً اذ في صورة التعاقب يكون القتال هو الأول
وعلى الثاني التعزير وفي صورة المعية يكونان قاتلين ويقتض منهما كما تقدم ان ثبت
ذلك شرعاً حيث لا مانع فلم تتم الدعوى حينئذ بالنسبة لموجب القتل وأما قبول شهادة
الزهرانيين بذهب ووراثته المدعى والورثة المذكورين للمتوفى مع انكار المدعى عليهم
القتل والامساك فحيث مشى العلامة الشرع بلالي والحجوى وابو السعود مستدلان بقوله
عن شرح الجامع للاردني من ان محل القبول اقرار المدعى عليه المسلم بالحق المدعى به
وانكاره النسب فالأوطا لاقتصار على ما ذكره ولا تقبل شهادتهم في مثل هذه الصورة
التي فيها انكار الحق المدعى به ويكون ذلك كالوكالة في عدم القبول وأما اذا أقام المدعى
بينة شرعية على الوكالة والورثة أو شهد بالنسب نصرانياً في وجه خصم مقرباً للحق أو في
وجه خصم نصراني وحكم بنسبهم وانحصار ارث المتوفى فيهم فان ذلك يكون حكماً على
الكافة حتى المدعى عليهم القتل ويكون أحد الورثة الذي هو المدعى خصماً عن باقيهم
في حق ثبوت النسب وبإثبات وكالة المدعى بالخصوص ضمن الدعوى عن باقي الورثة
إلا الغين على الوجه المذكور في هذه المرافعة تكون خصومة كافية في اثبات جميع
الحقوق حتى الفصا لا انه لا يستوفي الا بحضور جميع البالغين مطالبهم إياه ولا ينتظر
بلوغ القاصر منهم حيث لم يكن الكبير اجنبياً عنه وكذا تنفي خصومته بالنسبة للتعزير
المتعلق بالموث وعندها يجوز عن اثبات الوكالة والورثة يكون للمدعى من الورثة
تحليف الخصم المنكر لدعواه فان لكل حتى صادمقرا او اقره صريحاً لا يظهر انتصابه
خصماً في حق إقامة البينة على الخصم المنكر للحق لانهم وان صرحوا بذلك في دعوى
المال المتعلق بالموث فلا يمكن الجزم بالفرقة بينه وبين سائر الحقوق المتعلقة به
بدون نصب وهذا بالنسبة لدعوى الوارث الحق لورثته على الغريم كما صرح به في الخانية
من باب اليمين والهندية في الباب الخامس والعشرين في اثبات الوكالة والورثة وفي
اثبات الدين من كتاب القضاء بخلاف مالو ادعى الغريم حقه على ميت وقدم وارثه
للدعوى فاقرب بالوفاة والورثة وأنكر الحق فان الوارث يكون خصماً للمدعى الحق فلو
أقام بينة عليه بذلك الحق قضى به بعد يمين الاستظهار كما في الهندية من الباب المذكور
بعد ما تقدم ولو ان رجلاً قدم رجلاً الى القاضي وقال ان أباه هذا قدم مات ولي عليه ألف
درهم دين فانه ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات أبوه ولا يأمره بجواب
دعوى المدعى أولاً وبعد ذلك المسئلة على وجهه من امان اقرار الابن فقال نعم مات
أبي او انه لم يموت الاب فان اقره وقال نعم مات أبي سأل القاضي عن دعوى الرجل على
أبيه فان أقره بالدين على أبيه يستوفي الدين من نصيبه ولو أنكره فاقام المدعى بينة
على ذلك قبلت بيئته ونقض بالدين ويستوفي الدين من جميع التركة لامن نصيب هذا

مطلب لا يذهب الوارث
خصماً عن الميت بدون
اثبات الوفاة والورثة
بالبينة عند جود الحق
المدعى به ولو كان الخصم
مقراً بالوفاة والورثة
بخلاف مالو ادعى حق
على وارث ميت مقراً
بالوفاة والورثة منكر
للحق

الوارث خاصة ثم انما يقضى القاضي بالدين في تركه الميث بهذه البيعة بعد ما سيخالف
 المدعى على القبض والابراء وان لم يدع الوارث ذلك اهـ ومثله في حاشية الدور للسيد
 الطحاوي من آخر ترجمة كتاب الدعوى قبيل باب التحالف بالعزوا الى البحر عن
 المصدر ونصه وفي البحر وحاصل ما ذكره المصدر في دعوى الدين على الوارث ان القاضي
 يسأله اولاً عن موت ابيه اليه كون خصماً فان اقر بموته سأل عن الدين فان اقر به
 يستوفيه المدعى من نصيبه فقط وان انكر فبرهن المدعى استوفاه من التركة والا
 فان طالب يمينه استخلفه القاضي على العلم فان حلف اذنته والاقضى عليه فيستوفى
 من نصيبه اذ اقر بوصوله اليه والا فان صدقه المدعى فلا شيء عليه والا حلفه على
 البينات ما وصل اليه قدر المال المدعى ولا بعينه فان نهك لزمه القضاء والا ودعوى
 الوصية على الوارث كدعوى الدين فيحلف على العلم اهـ المراد ويستفاد أيضاً من
 الاقروية من أواخر نوع في دعوى الدين في التركة من الدعوى والله تعالى أعلم (سئل)
 بافادته من مجلس الاحكام مؤرخه ١٢٩٢ سنة ٩٢ هـ عما استفتهم عنه مفتي استئناف
 بحري الوارد بافادته المجلس المذكور ومحصلة ما تدعى المرأة كابر على مطلقةها سالم
 حسن بياقي مقدم صداقها ومؤخره بعد تحرير اعلام يتضمن الاشهاد بطلاق الزوجة
 المذكورة من قبل زوجها على مؤخر صداقها وباقي مقدمه بتراضيهما على ذلك وعلى تقدير
 اجرة حضنة ورضاع الى آخر ما فيه الخالي عن الحكم وحيث ان البند الثامن والتاسع
 من لائحة القضاة يفيدان ان القضاة ايا الشريعة التي يحكم فيها القاضي والمبايعات
 والهبات المستوفية لشراؤها الشرعية اذا كتب بها حجة مشهولة بختم القاضي ومعملات
 لا يلتفت لانكار المالكوم عليه ولا لانكار البائع أو الواهب ولا يعلم ان كان لهذا الاعلام
 حكم الحجج المذكورة في عدم اعتبار انكار المرأة المذكورة مذكراً لا حيث ان الزوجة
 تذكر وقوع الطلاق على مؤخر صداقها وباقي مقدمه وتطالب زوجها سائلاً كما يستفاد
 من باقي أوراق هذه القضية ويرغب اعطاء الافادة عن ذلك (اجاب) لا يظهر دخول حكم
 الاشهاد بطلاق الزوجة على مؤخر صداقها وباقي مقدمه وتوافق الزوجين على ذلك لدى
 نائب قسم الخانات الذي تضمنه هذا الاعلام تحت البند الثامن والتاسع من لائحة
 القضاة اذ ليس هو ذماً من باب حكم الالتزام من القضاة بينة أو اقرار أو نكول بعد مراعاة
 صحيحة ولا من باب المبايعات والهبات التي يتحرر بها حجج شرعية ويضع المتملك يده على
 ما تملكه ثم ينكر المملك أو وارفه ذلك الى آخر ما في البندين المذكورين والله تعالى أعلم
 (سئل) عن صورة حادثة بافادته من قاضي طنطا في ٢٣ شعبان سنة ٩٢ هـ حاصلها بمجلس
 الغر بية بمحضر حضرات رئيسه وأعضاءه ومفتيه ادعت المرأة فرح بنت المسكرم زيان
 ابن المرحوم زيان ابن المرحوم احمد زيان على الحاضر معها بالمجلس حسن النجار ابن
 المرحوم محمد النجار ابن المرحوم علي النجار كلاهما من ناحية قراناش وغريبة المحقة

شعبان

صنة

معرفتهم اشهر عابشهاده كل من المكرم حسن الصاوي ابن المرحوم حسن والمكرم حسن
 نصر ابن المرحوم علي نصر كلاهما من الناحية المذكورة فحققا شرعيان المدعي عليه
 المذكور ضرب المدعية المذكورة بيده على كتفها وهي حاملة بذاتها الرضعة المسماة
 هندية المرزوقة لها من زوجها المرحوم عبدالله بن عبدالله فسقطت من على كتفها على
 الارض فدهسها الناس ومكثت سنتين بعد ذلك وماتت وانما طالبة حقها وان هذه
 دعواه اعليه ولا دعوى لها عليه بغير ما ذكر أرجو الافادة عما يقتضيه المحكم الشرعي في
 هذه الدعوى هل هي صحيحة (اجاب) هذه الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة فلا يترتب
 عليها سوال الخصم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان هموم الاوقاف بافادة في
 ذي القعدة سنة ١٢٩٢ ومضمونها بما ان لمسجد المواقي بالمنصورة مطبخا يجواره وتخرّب وبعد
 وفاة من كان ناظرا على المسجد المذكور تم وضعه وأيديهم على ارض المطبخ المذكور
 بصفة أيلولتها اليهم بطريق الميراث عن مورثهم الناظر المتوفي ومن تولى النظر بعده
 تنازع مع الورثة الواضعين اليه المذكورين ومن التحقيقات والاستكشافات تبين ان
 الارض المذكورة أصلها كانت ميةضاة ومطهرة لجسم مع المواقي وصدد الاقتضاء من
 حضرة مفتي الاحكام بان حصة الشيخ عبدالله المواقي أحد ورثة الناظر المتوفي وقدرها
 أربعة عشر قيراطا حق المسجد كما هو منصوص بالضبطه الصادرة بما تم في تلك المادة
 وصار وضع يد الاوقاف عليها والمالم يكن الاقتضاء والحكم بالفهم عن الارض جميعها
 فبأق الورثة شبهة في طلب وضع يدهم على حصة العشرة قرار يطاردها على الحكم
 الصادر في الاربعة عشر قيراطا وقد جرت مراعاة شرعية مع المدعي وحضرة مامور اوقاف
 السيد بن لذي حضرة قاضي المنصورة ووردت افادة حضرة المامور بما جرت عنه المرافعة
 وشهادة من شهدوا المدعي الواقع فيها الخلاف وعدم مطابقة ما أوصوه من الحدود
 للوجود فيقتضي اطلاع حضرة تكلم عليه لاعطاء المحكم الشرعي الكافي (اجاب)
 ورد شرح دولتك المسطرة على افادة حضرة مامور اوقاف السيد بن وصوره المرافعة
 الصادرة بين يدي حضرة قاضي المنصورة في شأن العشرة قرار يطاردها من الخبرة المعروفة
 بالمطبخ بجوار المسجد المذكور الكائن بالمنصورة المسمى بالقرية هذه المرافعة من طرف
 حضرة القاضي الموصى اليه على هذا الطرف لا فائدة للمحكم الشرعي وبأق أوراق هذه المادة
 بما فيها صورة مضبوطة الاحكام السابق صدورها في شأن الحكم بالاربعة عشر قيراطا
 من المكان المذكور كور لجهة وقف المسجد على أحد ورثة الشيخ المواقي معاملة له باقراره
 المقال بثبوته بقدر حصته بالارث في ذل الاشوب الووقوف على ما ذكره من الاوراق ومن
 افادة حضرة مامور اوقاف السيد بن المشار اليه الذي جعل خصما في هذه المرافعة ومن
 شرح الاوقاف وصوره هذه المرافعة ان وضع اليد السابق هو لمورث الورثة ثم لهم عوضا
 عنه وان وضع يد حضرة مامور الاوقاف المذكور كور حادث وحينئذ فلا تطلب بينة من

٢٨

١٢٩٢

ذي الحجة

١٦

١٢٩٢

الورثة تشهد بما سمعوا من مآذ كرم من مآذ كرم بل القول قولهم في ذلك بلاينة حيث ثبت
 سبق وضع يدهم على ذلك والمزوم بالاثبات هو مدعى الوقف ان صحح دعواه ولم يوجد
 مانع من سماعها وكان خصمها في اثبات الوقف المذكور وأما وجود بعض آثار ميثاق
 ومراض قديمة فلا يحكم بحجده شرعا بل ذلك وانف المسجد وحيد فلا فائدة في النظر
 في وقوع اختلاف في بعض الحدود بين شهادة بعض شهود باقي الورثة وبعضهم الذين
 شهدوا بالملك لهم وأوردتهم على ان طعن حاضرة المدعى عليه بهذا مع تقدم اعترافه بوضع
 يده الحادث على المدعى به الحدود بالحدود التي ذكرها المدعى لا يفيد حيث طابقت
 حدود الشهادة الدعوى اذ هو على مقتضى سياق هذه المرافعة مقرر بهذه الحدود ابتداء
 لا اعترافه بوضع يده على الحدود بالحدود المذكورة ومع هذا كاه هذه المرافعة غير معتبرة
 شرعا اذ لم يثبت فيها شرعا كرم المدعى عليه فاعترض على الوقف المتدعى في شأنه
 أو وكلا شرعيا بالخصومة عن ناظر ثابت النظر على هذا الوقف شرعا وهذا لا بد منه
 اخصه الخصومة والا ثبات بالابينة الشرعية هذا وقد اقيم الزوج شاهدا على اثبات توكيل
 زوجته للمدعى الثاني في الخصومة عنها وشهادة الزوج لا تقبل في مثل ذلك لما فيها من
 جبر الدفع لزوجته والله تعالى أعلم (سئل) من استئناف مصر عن صحة حكم اعلام صادر من
 محكمة الجيزة في تاريخ ١٠ شعبان سنة ١٣٠٢ م بحكم فيه بالقصاص على شخص يدعى
 عبد الواحد مدعيه من نزلة الاشطر بقسم أول جيزة بقتله عمدا وانا جدين محمود
 عويضة بمسوفة من الشوم طوطا فحوذرا عين لوالدي المقتول المذکور والمختصر ارثه
 فيم حابا بـ اعتراف المدعى عليه بذلك وطلبهما القصاص منه عملا بقول الصاحبين
 ومصدق عليه الوارد بافادته الجاس في ٢٠ ص سنة ١٣٠٢ (أجاب) قد تضمن هذا الاعلام
 اقرار المدعى عليه بقتله المورث بالمسوفة عمدا بعد الدعوى عليه بذلك فعومل باقراره
 لوالدي القاتل المقر بنسبهما وانحصارا رثته فيم حابا بـ القصاص لهما بعد طلبهما
 بناء على المنشور بذلك وهو موافق له على قول الصاحبين والائمة الثلاثة والله تعالى
 أعلم (سئل) بافادته من حضرة قاضي طنطا مؤرخة ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٠٢ عن صورة
 مرافعة مرفوعة معهم مضمونها ادعى حسين أفندي الشامي ابن المرحوم عثمان أغا
 الارناؤود من أهالي لة الكبرى بطريق وكالته عن الحرمة فاطمة أم حسن بنت
 المرحوم الحاج موسى الطباخ المصري ابن المرحوم الحاج أحمد المصري من أهالي
 مصر المحروسة المقيمة بناحية المحلة الكبرى الوكالة المطلقة المفوضة العامة بمقتضى
 الاعلام الشرعي المسطر من محكمة المحلة الكبرى المؤرخ ٢٠ ص سنة ١٣٠٢ حسبما
 وكالته شفاه في ذلك على الحاضر معه بالجلاس الشرعي حضرة محمد أفندي الشيشي ابن
 المرحوم الحاج مصطفى الشيشي من أهالي المحلة الكبرى المذكورة بطريق وكالته
 الشرعية عن حسن فير البيضاء بنت عبد الله معتقة مائة دوران حرم جنة مكان المرحوم
 الحاج محمد علي باشا والى مصر حسبما وكالته شفاه بالجلاس أيضا المحقق معرفتهم شرعا

١٢٩٣

٢٠

بشهادة من سيد كرفيه تحقعا شرعيا بان فيما قبل تاريخه توفي المرحوم حسين آغا البهلوان
ابن المرحوم علي آغا المقيم بناحية المحلة الكبرى المنفرد به - ذا الاسم واللقب بالناحية
المذكورة وانحصر ميراثه الشرعي في زوجتيه الموكلتين المذكورتين اعلاه وفي ولديه علي
آغا ومصطفى آغا من غير شر يك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم وثبت ذلك شرعا
بهذه المحكمة فيما قبل تاريخه حسب ما هو مقيد ببطاقة المحكمة ضمن دعوى شرعية
صادرة من علي آغا - والورثة المذكورين على مدين المرحوم حسين آغا البهلوان
مورثه - المذكور - ستوفية اشرائها الشرعية - وحكم بذلك شرعا وبمقتضى ذلك
صارت موكله المدعي المذكور تستحق في تركته زوجها المرحوم حسين آغا البهلوان
المذكور نصف الثمن قيراطا ونصفا شئعا في اربعة وعشرين قيراطا وان موكله المدعي
عليه المرقوم حسن فير المذكور احدى الزوجتين المذكورتين استولت من التركة
مباغاة ثلاثة وخمسين جنهما مصر يا ذهب اعيان - بيرة الواحدة منها مائة قرش صاغان اصل
ثمن القطن المخلف عن المتوفى المذكور ولو ورثته المذكورين البالغ قدره اربعة مائة واربعة
وعشرين جنهما مصر يا من الجنهيات المذكورة بغير حق ولا وجه شرعي ويطالب
المدعي الوكيل المذكور بطريق وكالته عن موكلته المذكورة اعلام موكله المدعي
عليه المذكور اربعة بدفع مبالغ ستة وعشرين جنهما مصر يا ونصف - فأنصف المبالغ الذي
استولته المذكور ليخوذه لموكلته لانها تستحق معها في ميراث زوجها المرقوم نصف الثمن
ويسال سؤاله عن ذلك سئل من المدعي عليه المذكور فاجاب بالا اعتراف بوكالة
المدعي المذكور عن موكلته المذكورة كما هو مذكور اعلاه وباستيلاء موكلته بمبلغ
الثلاثة والخمسين جنهما مصر يا المذكور اربعة من تركته زوجها المرحوم المذكور من اصل
ثمن القطن المخلف عن المتوفى المذكور ولو ورثته المذكورين البالغ قدره اربعة مائة
واربعة وعشرين جنهما مصر يا وانكر استحقاق موكله المدعي المذكور اعلام في تركته
المرحوم حسين آغا البهلوان المذكور وذكروا في جوابه ان المرأة فاطمة أم حسن بنت المرحوم
موسى الشهير بالمصري مطلقة وخالصة من عصمته من مدد زمانية زيادة عن عشرين
سنة طلاقا ثلاثا فلم يصدق المدعي الوكيل على طلاق موكلته المذكورة وصمم على طلب
نصف المبالغ الذي قبضته المذكور فاحضر محمد أفندي الشيشيني الوكيل المدعي عليه
المذكور محمد أفندي ابن المرحوم السيد محمد معاون حلاقة الاوزان بالمحلة الكبرى حالا
وسال الاستماع الى شهادته واستشهد فشهد على انفراده بعد استشهاده بمواجهة
المدعي الوكيل المذكور والمدعي عليه الوكيل المرقوم بقوله اني كنت اروح عند حسين
آغا البهلوان مرارا وسمعت منه مرارا أم حسن خالصة من ذمته هذا ما يعلمه واحضر
الوكيل المدعي عليه محمد آغا الكسلي التاجر بناحية المحلة الكبرى المذكور ابن
المرحوم مصطفى وسال الاستماع الى شهادته فشهد على انفراده بمواجهة المدعي

الوكيل والمدعي عليه الوكيل المذكورين بقوله اني كنت اروح عند حسين البهلوان في البيت وكان جاب الذكر والمذاكرة وقال ان فاطمة بنت موسى الشهير بالمصري مطلقة في سنة ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ لغايه ما توفي يعلم ذلك واحضر المدعي عليه الوكيل المذكور محمد دافندي بالي ابن المرحوم محمود من اهالي المحلة الكبرى وسال الاستماع الى شهادته واستشهد فشهد بوجاهة المتدعيين المذكورين على انفراد به قوله اننا كنا نقيم مع المرحوم حسين ابا البهلوان ابن المرحوم علي اغا صوفي مدة سنة ٩١ و ٩٢ كانت تحيى مذاكرة عن ام حسن فاطمة بنت موسى المشهور بالمصري ببائع انها خالصة من ذمته (ا جاب) لا يقضي على الزوجة المدعي طلاقها بالطلاق المذكور وحرمانها من ميراث زوجها المذكور بمجرد ما قاله الشهود المذكورون على الوجه المأثور في هذه الصورة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر في ١٤ ابريل سنة ٩٣ مضمونها حيث بافادته مديرية سيوط المسطرة في ٨ الجارى مرغوب ارسال الاوراق الواردة مع افادتها الخاصة بمادة تشكي رجل من ملوى في مسئلة منزل تحت يد اجد الشيخ وعلى اخيه متمسكين باعلام شرعي محرر من حضرة قاضي ملوى حضر تمك نوبل النظر في ذلك وما يفاد يتبع الاجراء بمقتضاه ومضمون الاعلام المذكور المؤرخ ١٧ محرم سنة ٩٣ انه ادعى حسن بن مشهور بن مبارك الشهير بالشعار على غريمة الحاضر معه بالخاص احمد بن فتح الباب بن محمد الشهير بالشيخ بان والد المدعي المذكور كان يملك منزلا بناحية ملوى من جهتها القبلية يدرب غير نافذ يعرف يدرب الكاشف محدودا محدودا بعة القبلى بعضه منزل من تركه عبد الله بن حسن الشهير بالشر يفوبه بعضه مع كامل الحد الشرقي لرقاق صغير غير نافذ بالدرب المذكور وفي الشرقى البساب والغر في منزل بيده وسعد الدين احمد بن احمد والبحري اشارع الدرب المذكور وكان والده المذكور واصله عليه مدة حياته بايجاره ان يرغب السني فيه وقبض اجرة عن يستاجر حتى مات والده المذكور وانحصر ارثه الشرعي في زوجته فطوم بنت حسن الشهير بالكتبي وفي اولاده منها حسن هذا المدعي واجد وجلس وعائشة وفاطمة ونفيسة لا وارث له سواهم وترك الهدود المذكور ميراثا عنه لهم من نحو ثمان سنين وبعد موت والده صار الهدود المذكور خاليا عن السكنى ولا يلد احد عليه الى قبل تاريخه بنحو جمعة مر على الهدود المذكور فرأى المدعي عليه وأخاه عليا واضعين يدهما عليه ومجريين المهدم يدعوى انه ملاكهما ولو وضع يدهما عليه بغير حق يطالب المدعي عليه المذكور برفع يده عن نصيبه فيه وهو خمسة قرار يطوابع قيراط ويسال سؤاله عن ذلك وبعد ثبوت وضع يد المدعي عليه وشقيقه على المذكور على الهدود المذكور عيانا بشهادة قن من فلان وفلان المعدلين سر اثم علنا بالمجلس سئل المدعي عليه المذكور عن دعوى المدعي المذكور فاجاب بان الهدود المذكور

كان ملوك لوالده المذکور وواضع عليه بوضع مواسيه وبنه فيه مدة تزيد على عشرين سنة حتى مات وتركه ميراثا عنه لا ولادة له - هذا المدعى عليه وعلى ومحمد لا وارث له سواهم ثم مات بعد مدة محمد المذکور وترك حقه فيه ميراثا عنه بقية اجدده ذاع على المذکورين لا وارث له سواهما ووضع المدعى عليه هو واخوه على المذکورين يد هما عليه بعد والديهما بوضع مواسيهما وبنهما فيه مدة وبنيا فيه بناه على قدر الحاجة ثم اختص كل منهما باقطعة منه وبناهما ولم يزلا يتصرفان فيها بالهدم والبناء مرة بعد أخرى ووضع المواشي والتبن من بعدهم والديهما الى الآن مدة تزيد على خمس عشرة سنة مع حضور المدعى وبقيته ورثة والده وشاهدتهم - للتصرف المذکورين وعدم المعارضة منهم لهما في ذلك بلا مانع يمنعهم عن المعارضة وعدم معارضة والديهما قبلهما وأنكر دعوى المدعى المذکورين وجدها كليا وبسماع المدعى لذلك أنكره وأصر على دعواه الاولى فطالب من المدعى عليه بيضة تشهد له بالدفع الذي ابداه فاحضر كلا من فلان وفلان ذكر خمسة جميعهم من الناحية المذكورة وشهد كل على انفراد بعد استشهاده في وجه المدعى عليه عقب الدعوى والجواب بلفظ أشهد بان المهرود المذکورين ملوك لاجده - هذا المدعى عليه وشقيقه على آل لهما بالارث من والديهما وشقيقتهما محمد المذکورين وهما واضعان يد هما عليه بوضع المواشي والتبن وتصرفان فيه بالهدم والبناء مرة بعد أخرى مع حضور حسن هذا المدعى ابن مشهور ابن مبارك وبقيته ورثة والده المذکورين وشاهدتهم للتصرف المشروح وعدم المعارضة منهم لهما بلا مانع يمنعهم من ذلك وحدهم بحدوده المستوردة في الدعوى وزكوا سرا ثم علمنا بعد الاعداء وعدم الطعن بشهادة ثلاثة أشخاص من الناحية سمعناهم فبقتضى ذلك ثبت ملكية المهرود المذکورين لاجده وشقيقته على المذکورين ووضع يد هما عليه وتصرفهما فيه بالهدم والبناء مع حضور حسن المدعى المذکورين وبقيته ورثة والده المذکورين وشاهدتهم لذلك وعدم المعارضة بلا مانع شرعي وأقر حسن المدعى المذکورين بعدم معارضة اجددين فتح الباب المذکورين في المهرود المذکورين ومنع من ذلك (اجاب) قد صار مطالعة الاعلام المهرود من حضرة نائب ملوى المؤرخ في ١٧ محرم سنة ٩٣٠ فوجد فيه قصور فيقتضى اعادة النظر في هذه القضية شرعا فان صار استيفاء الدعوى والشهادة وثبت ما يقتضى منع المدعى من سماع دعواه شرعا ما باثبات ترك مورث المدعى وورثته الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة فاكثرت التمكن منها تلك المدة أو سكوت المورث وتركه تلك الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرت مع حضوره وتمكنه منها يمنع وارثه من سماعها بعد صحة الدعوى والشهادة والاثبات قطاب منه البيضة على دعواه المالك بطريق الارث بعد اثبات الورثة شرعا والله تعالى أعلم (مثل) بافاده من مخالفة مصر في ٢٩ رسة ٩٣٠ مضمونها قد ورد لهذا الطرف

فأدلة مديرية البحيرة ومعهما أوراق مذکور فیہا ان حضرة قاضي أفندي المديرية حرر
لها مكاتبة وأرسل لها أوراقا متعلقة بتركة المرحوم لطيف أبي هاجر وانه بحضور الورثة
فبعضهم أبرزاء الاما شرعيان من المحكمة بثبوت الوفاة وحضر الارث وصاية ادریس
والد المتوفى على القصر واخوته واربعة اعلام - محررة من نائب المرحوم كزوار بع فتاوى
وانها وجدت مخالفة لما نص بالا اعلام المرحوم من المحكمة وانه يرغب رفع هذه القضية
لمحضر تكم لا عطاء القول اللازم مما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك وما يكون به العمل
وما لا يكون به العمل من الاعلامات فيفاد عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك لاجابة
المديرية (اجاب) علم مضمون ما في هذه الاوراق التي من ضمنها الاعلامات المحكي عنها
والافادة عن ذلك ان ما تضمنه الاعلام المرحوم من محكمة ولاية البحيرة المؤرخ ١٧
ذی القعدة سنة ٨٨ من اثبات وصاية ادریس لطيف أبي هاجر وورثة وبنوة عبدالله
القاصر المرزوق لوالد ادریس الذي هو لطيف أبو هاجر المذکور من مستولته مبروكة
السودانية بنت عبدالله ضمن باقي الورثة بعد ان ادعى الوصي المذکور على المدعي
عليه المدعي لو له بدعواه الموضحة بهذا الاعلام التي من جملتها ما يفيد اقرار والده
ببنوة الولد المذکور حيث ادعى اقامة أبيه له وصيا على أولاده القصر الثمانية الذين
من جملتهم عبدالله المذکور وشهادة الشهود بذلك فلهذا يتضمن اقراره ببنوة الولد
المذکور حال حياته بعد ذكر كونه مرزوقا له من مستولته المذورة في الدعوى والشهادة
فهو كاف في ثبوت نسبه منه - وحينئذ فالاعلام المرحوم من محكمة الدلتجات المؤرخ
٢٨ محرم سنة ٩٣ المحكوم فيه بمنع عبدالله المذکور من مشاركتة لمحجدي أبي
هاجر بن لطيف المذکور ووكليه فيما يخصهم من تركة لطيف أبي هاجر المذکور بنناه
على عجز ادریس الوصي على القاصر المذکور عن اثبات كون مبروكة أم القاصر
المذکور عملا لوالده لطيف المذکور وكونه أقرب بنسبه حال حياته على الوجه الموضح
به بعد ثبوت نسبه أو لا لا يعول عليه اذ لا يوجب ما تضمنه الاعلام الثاني نقض الحكم
ببنوة ونسب الولد المذکور الذي تضمنه الاعلام الاول على هذا الوجه وأما الحكم
بطلاق محضية التي كانت زواجا لطيف أبي هاجر المذکور طلاقا بائنا وعدم ميراثها
لذي تضمنه الاعلام المرحوم من محكمة مركز الدلتجات المؤرخ ٢٨ محرم سنة ٩٣
ومصدق عليه من مفتي مجاز استئناف بحري لم يظهر بطلانه لاسيما وويلها في
الخصوصية فغير بانحصار ميراث الزوج المذکور في غير لزوجة المذورة كما هو واضح
بالاعلام المنقر بنمرة ٣٢٨ ونمرة ٣٢٩ ونمرة ٣٣٠ وأما الاعلام المرحوم من محكمة مركز
الدلتجات المؤرخ ٢٨ محرم سنة ٩٣ ونمرة ٣٢٩ المحكوم فيه بثبوت الاغنام المذورة
به الى لطيف أبي هاجر المذکور وورثتها بعد وفاته لورثته المذکورين بعد دعوى
محمد بالا صالة والو كالا عن موكلية المذکورين به على ادریس أبي هاجر بطريق

١٢٩٣

٦

وكانت من والدته محضية واخوانه الشقية سامة وحليمة وخديجة الواضع يده
على الاغنام المدعى بانها ملك لابييه الى ان مات وتر كها امير انما الزوجته غزالة والدته المدعى
احدى الموكلات له واولاده الاثنى عشر وذكروا كهم باسقاط عبد الله واعترف المدعى
عليه بالوفاة وحصر الارث فيمن ذكر وبوضع يده على ما ذكر بطريق الملاك لو والدته
محضية المذ كورة خاصة واقامة البينة على دعوى المدعى بملك المتوفى لتلك الاغنام
الى ان مات فلهذا فيه قصور لعدم اقامة البينة على الوفاة وحصر الارث وان اعترف
المدعى عليه بذلك مع انكاره الحق المدعى به اذ لا يكون المدعى خصما لاثبات حق
للميت بالبينة من قبل من يدهى الميراث عنه ولو اقر المدعى عليه بالوفاة والارث ما لم تقم
البينة على ذلك نعم لو ثبت ما ذكر من الوفاة وحصر الارث قبل هذه الخصومة وحكم
به يكتفى بذلك الا انه لم يتعرض في هذا الادلام لتقديم ثبوت ذلك ولم تقم البينة عليه
الا ان مع كونه مسقطا فيه نسب عبد الله الثابت اولا فيكون والحال هذه فاصرا يلزم
استيفاء وان كانت بينة الرثة الخارجين على ملك مورثهم لتلك الاغنام مقبولة
ومقدمة على بينة المطالبة ذات اليد وويلها في الخصومة بعد استيفاء ما يلزم ويحكم
بتلك الاغنام للرثة التي ثبت فحصر الارث فيهم ومن جملتهم عبد الله المذ كور
وكذا الاعلام المحرر من محكمة مركز الدلتا المؤرخ ٢٨ محرم سنة ٩٣ غمرة ٣٣٠
الهـ كورم فيه بثبوت مبلغ مائة وخمسين ألف قرش المختار الى هاجر المدعى على ولدى
الميت المذ كورهما ادريس ومحمد في تركة ابيهم ما على الوجه الموضح فيه فان الحكم فيه
لم يتفق استيفاء لعدم ظهور صحة المطالبة بالمبلغ المدعى به بمجرد الالفاظ المذ كورة في
هذه الدعوى بعد حصول الاسقاط من المتوفى حال صحته طاعة الى المدعى بالمبلغ
المذ كور في اطيانه الخراجية التي عينها واسلامه اياها وتصرفه فيها بعد الاسقاط
ودفع المبلغ الى المسقط نظير منقصة الاطيان المذ كورة وتحرير السند بذلك واقرار احد
المدعى عليه بما بذلك واجازته مع عدم توقيع المباشرة بالمديرية اذ لا يترتب على مجرد
ذكر ذلك استحقاق المطالبة ببدل الاسقاط من التركة والله تعالى اعلم (مثل) بافادة
من مجلس الاحكام في ٣ ج سنة ٩٣ مضمونها وردت للاحكام افادة من مجلس مديرية
الغربية في مادة الاملاك الحاصل النزاع في شأنها بين ورثة محمد أحمد الخادم وبين الشيخ
مصطفى الخادم ولرغبة الشيخ مصطفى حبيب وكيل ورثة محمد أحمد الخادم المحكى عنه
بعث اوراق المرافعات والاشهادات التي وقعت في المجلس المذ كور للاحكام بنفسه
ارسالها المحصر تسكم للاطلاع عليها ارسال ما ذكر ضمن الاوراق وحيث الامر كما توضح مع
هذا انتم لال اطلاع عليها والافادة بما يترامى (اجاب) عن ما تضمنته اوراق هذه
التضامية والذي ظهر منها ان المرافعة الاخيرة المؤرخة ٦ ذى القعدة سنة ٨٨ الصادرة
بين وكيل المدعيين ووكيل المدعى عليه المطالب بحقه البينة من المدعى لم تكن تامة

اذمه اها انه بعد ان تليت على المحاضر من دعوى الوكيل المدعى المذكور المقيمة بمصبطة
المجلس بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٣٥ ذى القعدة سنة ٨٦ صدق المدعى الوكيل عليها وادعى بها
وبالتوفيق الذى صدر منه المقيّد بتاريخ ٦ شعبان سنة ٨٧ ذكر وكيل المدعى عليه
المذكور كالا ما لا يصلح ان يكون جوابا للدعوى الصادرة من المدعى المذكور على
الوجه المستطوع كونه لم يستل عنها فكاف المدعى الوكيل اثبات دعواه بالبينة
الشرعية ثم احضر شهودا متعددين في مجالس فشهدوا بشهادة ولم تقبل شهادتهم
بل ردت لعدم موافقتها حسب ما ائتمى به حضرات علماء المجلس وبناء على ذلك لا يكتفى
بما صار فاذا اريد نظره هذه الدعوى المذكورة بالوجه الشرعى يقتضى صدور الدعوى من
المدعى على خصمه بما يدعى به عليه من اول دعواه الى آخرها بما بين الذنب وتعرف
المجلس بما سمع تعريفا معتبرا وذكر حدودا لعقار الذى يدعى به مع استيفاء اللازم ويطالب
الخصم بما يطالب به على وجه مستوف فيستل خصمه بعد صحته عن دعواه فيجيب
بالاقرار فيما يقربه والا انكار فيما ينكره وان ظهر له ان خصمه متناقض في دعواه بواسطة
ما صدر منه أولا في الدعوى السابقة يبين كيفية تناقضه فان ظهر مما يذكره أنه متناقض
يستل المدعى عن ذلك فان أقربه منع وان انكره وذكر ما يقتضى التوفيق ووفق بالفعل
مع امكانه ووجد ما ووفق به فقبول لا تطلب منه البينة على اصل دعواه والا فلا فان اتى
بشهود ما بقت شهادتهم دعواه وزكيت ولم يوجد مانع من قبولها بحكم له بما اثبتته والا فلا
وقد سبق الجواب عن هذه الحادثة مرتين وقيد في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى ثانيا
بتاريخ غايه محرم سنة ١٢٨٨ وأولها بتاريخ ٤ محرم سنة ٨٦ والله تعالى اعلم (سئل)
من قاضى المنصورة عن صورة حادثة لديه وارادة بإفادته في سنة ٩٣ كتب
في آخرها فن قيل التزكية والحكم صار عرض هذه الحادثة على حضرة مفتى المديرية
والمجلس فلم يجب عليه ابشئ فصار من الاقتضاء احاطتها بحضرة الاستاذ شيخ الاسلام
ومفتى الانام بالديار المصرية ليطلع عليها حضرة ويفيد الحكم الشرعى عنها هل يحكم فيها
باعتق الجميع أو بعق الشاهدين وهما خريد افندى ومحمد كامل افندى المذكوران
وما حكم الله في ذلك ومضمون الصورة المذكورة ادعى المحترم يوسف غنيم ابن المرحوم عبد
العال غنيم من ناحية زفتة جواد غر بية على الحاضر معه بالمجلس المكرم يوسف افندى
بسيم ابن المرحوم يوسف افندى بسيم المزارع بناحية منية دمسيس دقهلية ابن عبد الله
معتق المرحوم محمد اغا طاهر من عسكر اندرون بان هذا المدعى عليه بذمة لهذا المدعى مبلغ
قدره نصف جنيه مهنى رائج مستعمل بخمسين قرشا افترضه من هذا المدعى لنفسه
واقترضه ذلك من ماله الخاص به شرعا وقبضه منه وصرفه في شؤنه نفسه وصار ذلك المبلغ
دينا لازما وحقا واجبا بذمة هذا المدعى عليه لهذا المدعى بسبب هذا القرض وطالبه
ببدل هذا المبلغ ليحوزه لنفسه فامتنع من أدائه بغير وجه شرعى وطلب جوابه عن ذلك

فسئل من هذا المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار لهذا المبلغ وانه لم يكن عليه شيء
لهذا المدعى كليا فكلف المدعى اثبات ما ادعاه شرعا فاحضر كلام من خرسيد افندي ابن
عبد الله ومحمد كامل بن عبد الله الجركسي الجنس كلاهما معتق المرحوم يوسف
افندي بسيم بن عبد الله معتق محمد اغا ماهر من عسكر اندرون والده هذا المدعى عليه
الذين كانوا ملوكين ومرقرقين له واعتقهما في حال حياته وصحته ونفوذ تصرفاته وطلب
الاستماع الى شهادتهما فاستشهد كل منهما على انفراده بمواجهة المتداعيين فشهد
خرسيد افندي المذکور بان يوسف افندي بسيم هذا المدعى عليه ابن سيده ومولاه
ومعتقه المرحوم يوسف افندي بسيم بن عبد الله معتق محمد اغا طاهر المتوفى المذکور
اعلاه بدمته ليوسف غنيم هذا المدعى نصف جنبيه ومهرى بخمسين قرشا واقرضه ذلك
المبلغ من ماله الخاص به شرعا وقبضه منه واشهده على نفسه بذلك لهذا المدعى يعلم ذلك
ويشهده كذلك وشهد محمد كامل افندي المذکور طبق شهادة الشاهد الاول حرفا
بحرف فعند ذلك دفع هذا المدعى عليه هذه الشهادة بقوله ان هذين الشاهدين
مملوك كان ليوسف افندي بسيم والده المتوفى المذکور وانهما كذبا في ذلك وانه لم يعتقهما
سيدهما والده وانهما باتيان على الرق ولم يصدقهما المدعى في ذلك وكرانهم حاران وان
مولاهما وسيدهما يوسف افندي بسيم المذکور اعلاه والده هذا المدعى عليه قد
اعتقهما في حياته وصحته ونفوذ تصرفاته من مدة ثمان سنوات تقدمت على تاريخه
واعتق أيضا في صحته ونفوذ تصرفاته من مدة خمس سنوات مرقوقاته قدم خير وبخية
الجنجاوية وزينب الفوراوية السودانية كل منهن وجلفدان وزينب البيضاء كل منهما
الجركسية الجنس وفرجا ومحبوب الحبشي الجنس كل منهما اعتقهما من مدة ثمان
سنوات أيضا جميعا اولاد عبد الله المملوك كون اسيدهم المرقوم عتقا صحيحا شرعا ولم
يصدقهما المدعى عليه على ما ذكره فعند ذلك عرف ان معه بيعة تشهد له بذلك فكلف
اقامة البيعة على صحة دعواه هذه فاحضر كلام من الحسنين الشهابي بن حسن الشهابي
ابن علي وحسن الفاربن علي الفاربن درويش الفارهمامان ناحية منية دمسيديس
المذكورة واستشهد كل منهما على انفراده بمواجهة المتداعيين يطلب المدعى فشهد ان
كلام من خورشيد افندي ومحمد كامل افندي هذين الشاهدين حاران ومولاهما
وسيدهما يوسف افندي بسيم بن عبد الله معتق محمد اغا طاهر من عسكر اندرون والده
هذا المدعى عليه قد اعتقهما في حياته وصحته ونفوذ تصرفاته من مدة ثمان سنوات
تقدمت على تاريخه واعتق أيضا في صحته ونفوذ تصرفاته من مدة خمس سنوات مرقوقاته
قدم خير وبخية الجنجاوية وزينب الفوراوية السودانية كل منهن وجلفدان وزينب
البيضاء كل منهما من الجركسية الجنس وفرجا ومحبوب الحبشي الجنس كل منهما اعتقهما
من مدة ثمان سنوات أيضا جميعا اولاد عبد الله المملوك كون اسيدهم المرقوم عتقا صحيحا

شرعيها هذا ما يعلمه كل منهما ويشهده ولم يبد المدعى عليه طعنًا ولا جرحًا في شهادتهما
 (اجاب) بناء على صحة هذه الشهادة والدعوى أما على القول بعدم اشتراط ذكر الطلب
 للدين المدعى به فيها اذ قول المدعى وطالبه بدول هذا المبلغ الى اخوه حكاية عن طلب
 ماض لا طلب في الحال أو بايجاد ذلك فيما يثبت بعد استيفاء اللازم عتق الشاهدين
 بالمال بدعوى المشهود له به اعتناقهما من قبل ما لا يكره ما المتوفى الذي هو والد المدعى
 عليه المال المنكر للعتق أيضا لان اثبات اعتناقهما سبب لا ثبات حقه لا بحالة اذ ولاية
 الشاهد الشهادة لا تنفك عن العتق بحال فصارا كشي واحد معنى فهو خصم فيه وكذا
 شهادة الشاهدين بالاعتناق في حق النسوة الخمس من قبل هذا المال في وجه ولده
 المنكر ان كان وارثا له كافية في اثبات عتقهن بلا تقدم دعوى من اذهى ليست بشرط
 في اثبات عتق الامة بالاتفاق واما بالنسبة لفرج ومحبوب الحبشيين فلا يثبت عتقهما
 بهما بلا تقدم دعوى منهما أو ممن ينوب عنهما ولا دخل لهما في الشهادة بالحق المدعى به
 وهذا بناء على مذهب الامام الاعظم المشترط تقدم الدعوى بعتق العبد في اثباته فبعد
 استيفاء ما يلزم شرعا يجري الحكم على هذا الوجه وتعتبر الدعوى من العتقاء المذكورين
 جميعا على وارث معتقهم بالاعتق وبعد انكاره تقام البينة عليه والله تعالى اعلم (سئل)
 بافادة من محافظة همدان ١٩ ذي القعدة سنة ١٣٠٥ مضمونها وردت افادة من مديرية
 المنية في ١٤ الجاري بشأن مادة منزل تشكي بخصوصه الشيخ عبد الله منصور ولما كتب
 لمضرة قاضي المنية اعطيت الافادة ومعها صورة الدعوى التي بينه وبين غريمه
 بقصد الاستفتاء عنهما من هذا الطرف بناء على رغبة مفتي المديرية والمجلاس وبناء عليه
 اقتضى تحرير لورود الافادة ومضمون المرافعة المذكورة حضر الرجل المكلف الشيخ
 عبد العال بن منصور بن محمد وحضر لمضرة الرجل المكلف محمد الصباغ بن طنطاوي
 ابن ابراهيم كلاهما من المنية وادعى الشيخ عبد العال المذكور على هذا المدعى عليه
 محمد الصباغ المذكور بان والدته أي المدعى آمنة بنت ابراهيم بن أحمد المتوفاة سنة ١٣٠٣
 الثابت وقاتها وانحصار ارثها فيه ضمن الدعوى الصحيحة بمقتضى المقيّد بهل
 الدعوى بهذه المحكمة كانت قبل وقاتها تلك منزلا كائنا بغير المنية من جهتها
 اقبالية بدرب الهـ ياديس يحصره حدودا أربعة الحمد البحري ملك المرأة صغيرة بنت
 مصطفى بن علي الشـ هير بالجمل والقبلي الشارح الجـ ديد وفيه باب زمامه والغربي ملك
 المرأتين عيوشة وطنطاوية بنتي طنطاوي بن ابراهيم والشرقي ملك محمد بن حسين
 السـ ملك بن عبد اللطيف كانت المرأة آمنة والدة المدعى اشترته حال حياتها وجواز
 تصرفاتها من والدها ابراهيم ابن الحاج أحمد بن خليف والد والد محمد هذا المدعى عليه
 وباعه لها والدها المذكور حال حياته وصحته وهو يملكه ببيعها بثمان قداره سبعون
 ريالاً تسعيناً من الفضة الوازنة الرائجة بمكة بمكة كل ريال تسعون نصفاً فضة صاغاً وجرى

التقاضي بينهما بإيجاب وقبول وان والد المدعى المذكور مات عنه بلا شريك وترك
 المنزل المذكور ميراثا ويكون طنطاوى والد محمد هذا المدعى عليه هو أخاها كانت
 أسكنته معها في المنزل المذكور سكنى فقط والآن المنزل المذكور ملكه آل له بالميراث
 من والدته آمنة المذكورة وهذا المدعى عليه واضح يده عليه بغير حق ويطالب هذا
 المدعى هذا المدعى عليه برفع يده عن المنزل المذكور وتسليمه اليه ويسأل سؤاله
 عن ذلك وبعد ثبوت وضع يد المدعى عليه على المنزل المذكور بشهادة رجلين فركب
 بشهادة شخصين سئل المدعى عليه محمد بن طنطاوى المذكور عن دعوى المدعى عليه
 فأجاب بالانكار لهواه وبعدها حجدا كليا وادعى محمد بن طنطاوى المذكور على
 المدعى المذكور بان المنزل المذكور له ودباله ودالاربعة المذكور ملكه بالارث
 من والده طنطاوى بن ابراهيم بن احمد والده طنطاوى المذكور ورثه من والده ابراهيم
 ابن أحمد بن خليف جده لآبيه وجد المدعى الشيخ عبد العال المذكور لآمه وان والده
 طنطاوى المذكور كان واضعا يده عليه ومتصرفا فيه بالهدم والبناء الى أن مات ووضع
 يده عليه بعد وفاة والده الى الآن فخر خمس عشرة سنة مع حضور هذا المدعى والدته آمنة
 المذكورة بالهدم ولم يمنعهما مانع من الدعوى وأحضر محمد بن طنطاوى شاهدين شهدا
 شهادة من جلاتها قولهما وبعدم موت طنطاوى بنت زوجته فاطمة والدته محمد هذا حائطا
 مشتركة بينهما وبين منزل طنطاوى المذكور الى أن قال فلم تغد شهادتهما وبهجز هذا المدعى
 محمد عن احضار يدنة غير هذين الشاهدين طلب من هذا المدعى الاول يدنة تشهد له طبق
 دعواه فاحضر شخصين شهدا كل منهما بان المرأة آمنة بنت ابراهيم بن أحمد والده هذا
 المدعى الشيخ عبد العال حال حياتها شترت المنزل المذكور ببنذر المنيعة الى آخر ما ذكر في
 الدعوى من المدعى المذكور قال كان باعه لها والدها ابراهيم المذكور حال حياته وصحته وهو
 يملكه ببيعها صححها شرعا بثمن قدره خمسة وسبعون ريالاً تسعيناً من الفضة الوازنة الرائجة
 عبارة كل ريال تسعون فصفا فضة صاغ وجرى التقاضي بينهما بإيجاب وقبول شرعيين
 فالمنزل المذكور ملكهما بهذا السبب وان والدته هذا المدعى الشيخ عبد العال ماتت
 عنه بلا شريك وترك المنزل المذكور ميراثا له ويكون طنطاوى والد محمد هذا المدعى
 عليه أخاها كانت أسكنته معها بالمنزل المذكور سكنى فقط والآن المنزل ملك عبد العال
 هذا المدعى آل له بالميراث من والدته آمنة المذكورة وهذا المدعى عليه واضح يده عليه
 بغير حق وادعى هذا المدعى عليه في شهادتهما فاطعن في أحدهما بانه فاسق تارك للصلاة
 المفروضة وفي أثناء ذلك تخاصم الشاهد الثاني مع المدعى عليه وقذفه وسب والدته في
 مجلس الدعوى بقوله له يا ابن الشر موطة بتاعة انصارى فردت شهادته وطالب من
 المدعى شاهداً آخر ثم بتاريخ ١٨ ج سنة ٩٣ حضر المتداعيان المذكوران وادعى
 الشيخ عبد العال على هذا المدعى عليه محمد الصباغ بالدعوى المذكور حرقيا وأحضر

من رجال آخر فشهدوا مثل الشهادة السابقة من الشاهدين حرقيا واعذر لهذا المدعى عليه في شهادته فطعن فيه أيضا بأنه فاسق تارك للصلاة المفروضة (أجاب) قد صار بالإطلاع على صورة المرافعة المرفوعة مع هذا الصادر من محكمة المنيّة الهيكلي عنها بإفادة المحافظة فوجدت غير مستوفاة إذا التحديد للمقار المدعى في هذه الصورة فاصر في الدعوى والشهادة من ثلاثة حدود حيث قيل فيها الملك فلان ولا يدري ما هو الملك المحدد به هو عقار يصلح حداوثي آخر وكذلك المابقة بين الدعوى والشهادة على ما في هذه الصورة لاختلاف الثمن فيها إذا المذكور في الدعوى أنه سبعون ريالاً وفي الشهادة أنه خمسة وسبعون ريالاً وهو مانع من القبول لاثبات العقدة كذا جواب المدعى عليه غير منتظم وإن لم يخجل بالحكم للمدعى عند اثباته بهذا إنكار الخصم ومع ذلك ادعى المدعى عليه الملك لنفسه خاصة أرثاعن أبيه طنطاوى وهو عن جده إبراهيم الذى هو جده المدعى أبواً واعترف بالملك لجده المدعى والداه الذى ذكر المدعى بيده هذا العقار من أمه التى هى أخت أبى المدعى عليه ولم يبين عدد دورته جده وعدد دورته أبيه ومن أنحصر أرثاعن أبيه من الورثة ليعلم قد دار استحقاقه بالارث كلاً أو بعضاً مع أنه ربما يفهم من جوابه مشاركة أم المدعى لأبيه فى الميراث من جده لأنهم أخوان أبوهما واحد ويفهم من كلام شاهديه أن لأبيه زوجة وكذا إنكاره أولاد دعوى المدعى كذا ربما يدخل فيه إنكاره وضع يد نفسه على المتنازع فيه مع أن كلامه آخر يفيد خلافه هذا وكيف تسمع الشهادة من شهود الدافع قبل سؤال خصمه عن دفعه بفرض صحة على ما فى هذه الصورة فيقتضى استيفاء ما يلزم فى هذه المرافعة وبعد صحة الدعوى والشهادة وعجز المدعى عليه عن اثبات ما يمنع المدعى من سماع دعواه شرعاً يقتضى بالملك للمدعى حيث لا مانع والأفلا والله تعالى اعلم (سئل) من نظارة المحقانية بإفادة مؤرخة ٤ صفر سنة ١٢٩٤ مضمونها الأوراق المرفوعة مع هذا بما فيها أربعة إعلانات شرعية وردت بمكاتبة مجلس الأحكام بقصد إجراء المقتضى عما تشتمل عليه وحيث بالإطلاع عليها وجدت محتوية مسألة تدعى شخص يسمى أبابكر على تركته الخواجا أحمد اليمودى المصورة بتدبيرية بربري بالغ والغيبية ورثة اليمودى الذى كور بجهة الشام قد رأى قاضى بربري أفاة وصحى على التركة واثبات ديون التركة في وجهه بالذمة الغيبية الورثة الغيبية المقطعة وبحصول المسكاتيات بين مجلس الأحكام بمصر ومجلس استئناف السودان وبين الأول والمحكمة الشرعية الكبرى بمصر قيل من حضرات أرباب المجلس الشرعى الثانى بما يفيد عدم عد هذه الغيبية منقطعة كما يعلم لعضيلتكم ما أجابه كل طرف من مطالعة الأوراق فبناء على ما ذكر لزم تحريره لمحضرتكم تؤمل النظر فى مفردات الأوراق والإفادة عما يجب إجراؤه بموافقة أحكام الشريعة الغراء (أجاب) الموافق للحكم الشرعى فى هذه المادة هو ما تضمنته إفادة حضرات أرباب المجلس الثانى بمحكمة مصر من أنه لا يكتفى

صفر

١٢٩٤

بمجرد غيبة الوارث الذي له ولاية الخصومة عن الميت وعن ابنته القاصرة مسافة السفر
بلا انقطاع مع علم حياته في نصب وصي للخصومة في هذه التركة التي تستحقها بنت
الميت القاصرة الحاضرة بمحل المدعى وجد ابنت المذ كورة ابو أبيها الذي له الولاية
في حقوقها وخصوماتها وجدتها الغائبان بدمشق الشام فتتوقف صحة خصومة المدعى
بالحق والمحال ما ذكر على حضور أحد الورثة البالغين أو وكيل عنه بالخصومة فيهما
يتعلق بحقوق التركة لهما وعليها أو توجه المدعى المذ كورة لهما بما لهما من الخصومات أو
أحدهما كما أن حضورهما لازم لإقامة الدعوى بقتل الميت أن أريد إقامة الدعوى
بقتله على الغير المشار إلى ذلك في بعض افادات هذه الاوراق فاذا استحسن قبحى
المسكاتبة من طرف المحكمة كومة الى محل الاقتضاء باحضار أبي الميت وأمه من محل
وجودهما لفصل الخصومات المتعلقة بما ذكر أو ارسالهما أو كى لاعامتهما ومعه
اعلام التوكيل وشهود الطريق لحل الخصومة للنظر فيما يدعى به على الميت أو يدعى
به له من الحقوق ويجرى الفصل فيها بحضور المختصين بالوجه الشرعى إلا أن يتوجه
مدعى الحق على الميت الى محل الوارثين الغائبين ليُدعى عليهم ما أو على أحدهما بمحضته
ولا مانع من أخذه كتاباً من قاضى جهته الى قاضى جهة الوارثين على قانونه الشرعى
وبذا تكسبهم هذه المادة شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) بشرح من محافظة مصر في ١٣
صفر سنة ٩٤ مضمونه بناء على افادة مديرية المنية الواردة في غاية محرم سنة ٩٤
يرام الاستفتا من حضرة تكم عمالية قضيه الحكم الشرعى في مادة تدعى سعد حنفى
الطحان ببندرا المنية على الحاج خليل ابراهيم المهرربا صورة مرفوعة بالاوراق مختوم
عليها من نائب محكمة المنية ومضمون المرافعة المذ كورة حضر الرجل سعد بن
حنفى بن احمد من المنية وادعى في وجه الرجل الحاج خليل بن ابراهيم بن عبد الله انه عقد
شركة مع الحاج خليل المذ كور فى أد بعين يندتوب يد سعد المذ كور من مال سعد المدعى
على ان يشترى ما عابها خيالاً ويبيعهما هو وللحاج خليل المذ كور فى نظير ذلك ثلث الربح
ولرب المال سعد المذ كور الثلثان وتراضيا على ذلك وبناء عليه اشترى بالمبلغ المذ كور
ثلاثة من الخيل وأخذها الحاج خليل المذ كور باذن سعد وتوجه به الى مصر ليبيعهما
قباعها بثلاثة وخمسين يندتوب ونصف ولم يقبض الحاج خليل المدعى عليه رب المال سعد
المدعى شيئاً من ذلك ويطلب بذلك ويطلب سؤاله عن ذلك سئل المدعى عليه عما
ذكر فاقرب بعقد الشركة على هذا الوجه واما كور سعد المذ كور لم يخصه بالشركة في ذلك
بل قبل شراء الخيل عقد سعد المذ كور شر كه ايضا فى المبلغ المذ كور وهو يد سعد
المدعى مع المتوفى الآن الحاج أحمد بن سعد الطحان من المنية المشهور بذلك على
ان لكل واحد من الثلاثة المذ كورين ثلث الربح ولم يختص باخذ الخيل المذ كورة
والتوجه به الى مصر وبيعهما بمباشرة بل بناء على هذا أخذت انا والحاج احمد المذ كور

الخيل الثلاثة المذ كورة وتوجهنا بها معالي ههرايمعها وقسم الربح بين الثلاثة
المذ كورين على ما شرط فصاريها الثلاثة وخسين يبتو ونصف يبتو واستولى على
الثمن المذ كور المتوفى الآن الحاج احمد المذ كور برضا الحاج خليل المذ كور وانه لا يعلم
ان الحاج احمد أعطى هذا المبلغ لسعد المدعى أم لا وانه لم يصله ما شرط له من ثلث
الربح الذي ظهر به بعد بيع الخيل ولا شيء أصلا من سعد المدعى ولا من الحاج احمد
المذ كور سئل سعد المذ كور عن شركة الحاج احمد المذ كور بوجه ما ذكر في جدها راسا
فطابت من الحاج خليل المذ كور بدينة تشهد له بالشركة المذ كورة فحضر عنها قائلان
لى بدينة وليكنها غائبة لا يمكنني احضارها فترقت له العين على سعد المذ كور فامتنع من
تحليفه وأقر سعد المذ كور بانه لم يعط الحاج خليل المذ كور شيئا من الربح في ذلك
وحينئذ اقتضت الشريعة المحمدية ثبوت مبلغ الثلاثة والخسين يبتو ونصف يبتو بدينة
الحاج خليل المذ كور لسعد المذ كور وثبوت اجرة عمل الحاج خليل المذ كور بدينة سعد
المدعى على الحاج خليل المذ كور لا تزيد على ثلث الربح فان الشركة المذ كورة شركة
مضاربة فاسدة فالواجب فيها للعامل اجر المثل لا يزيد على ما شرط له وقد ثبت لدينا
باخبار رجائين هما ما وذكرا أنهم من أهل العدالة والخبرة والمعرفة في ذلك أن الاجر
المستحق على مثل عمل الحاج خليل المذ كور في تلك المسادة مبلغ أربعة جنيهاً يبتو
ونصف يبتو ولا يزيد على ثلث الربح بل مساو له وحكمنا في وجهه ما ثبت بدينة الثلاثة
والخسين يبتو ونصف يبتو بدينة الحاج خليل المذ كور لسعد المذ كور وبدينة سعد المدعى
الأربعة جنيهاً يبتو ونصف يبتو بدينة عمل الحاج خليل المذ كور بدينة سعد المدعى
للحاج خليل المذ كور وذلك بعد طلب الحاج خليل سعد المذ كور باجرة عمله وأمرنا كلا
بقسائم ما وجب عليه مستحقه وكتب بذلكهاه شعولا بختم مفتي المديرية مانصه بالاطلاع
على هذه الصورة وجدت موافقة لسكون الشركة المذ كورة فاسدة وان خليل أغاليس
له الاجرة المثل وعليه اقامة البرهان على الحاج احمد بن سعد باستلامه المبلغ المذ كور
من الخيل المذ كورة واذالم يبرهن الحاج خليل أغاليس على الحاج احمد بن سعد المذ كور
فالمبلغ ثابت بدينة حسب اعترافه ببيع الخيل المذ كورة ولما عرضت هذه القضية على
قاضي المديرية الآن وهو - حضرة الشيخ فراج الباقولي الحنفي بواسطة المديرية افاد بما
مضمونه ما افاده - حضرة المفتي عن هذه الدعوى من انها موافقة وان المبلغ ثابت بدينة
الحاج خليل المذ كور حسب اعترافه لم يزل ما عندي من الوقفة فيها وبالتمل تبين لي
في صورة هذه الدعوى المجموعة من حضرة القاضي السلف ان قوله في أولها حضر الرجل
سعد بن حنفي وادعى في وجهه الرجل الحاج خليل لا يفيد الدعوى على الحاج خليل
المذ كور لأن قوله في وجهه يفيد انه ادعى بحضوره فقط وهذا لا يسمى دعوى عليه
فضلا عن فساد الدعوى من وجوه غير ما ذكر لا تخفى كما ان الذي ظهر لي من اقرار الحاج

خليل المستور بها لا يقتضى ثبوت الثلاثة والخمسين بينتو ونصف في ذمته كما هو مذكور
في صورة الدعوى المذكورة لانه اقرب بقوله اخذت انا والحاج احمد المذكور الخليل الثلاثة
وتوجهناهم الى مصر الى ان قال وصار بيعها بثلاثة وخمسين بينتو ونصف واستولى
على الثمن المذكور الحاج احمد المذكور في المذكور ولم يعترف الحاج خليل باخذ الخمسول
الثلاثة وبيعها ولم يعترف بملكيتها السعد المذكور ولم يعترف انه اخذ من ثمن الخيول شيئا
اصلا واستهلكه ولم يبرهن سعد المذكور عليه بشئ من ذلك على فرض صحة الدعوى منه
عليه وقصور الاقرار بالجملة فالذي تبين لي على حسب فهمي من نصوص المذهب ان
الدعوى المستورة بهذه الصورة فاسدة واقرار الحاج خليل الذي فيها قاصر والزام الحاج
خليل المذكور على مقتضى ما فيها لا يصح وما كتبه حضرة المفتي بموافقتها لم أفهم
له وجه فان وافق يصير عرض هذه الصورة على حضرة استاذنا شيخ الاسلام بالمهروسة
وبصدور افادة حضرة يفاد هذا الطرف ليصير العمل بمقتضاها (اجاب) قد صار
الاطلاع على ما تضمنته هذه الاوراق الواردة بشرح المحافظة التي من ضمنها صورة
المرافعة والحكم الصادر في تداعي سعد دحني المحامان ببند المئمة على الحاج خليل
ابراهيم المشمولة بتجتم نائب المحكمة و الافادة عن ذلك ان الحكم بالزام المدعى عليه الذي
هو الحاج خليل ابراهيم المضارب الاول بثن الخيل وان له اجر مثل عمله لفساد المضاربة
المذكورة يعني بوجود شرط العمل على رب المال والمضارب فيها واقرار الحاج خليل
المذكور باخذ الخيل مع الحاج احمد بن سعد الذي ادعى الحاج خليل المذكور انه
مضارب معه من قبل رب المال وبيعها بالخيل وقبض الحاج احمد بن سعد المذكور الثمن
كاه برضا الحاج خليل المذكور وانكار رب المال مضاربه مع الثاني ولم يثبت ذلك
الحاج خليل المذكور غير صحيح بفرض صحة الدعوى لانه على فرض عدم اثبات
الحاج خليل كون العامل معه مضارب بامن قبل رب المال وانكار رب المال ذلك يكون
الحاج احمد بن سعد مودعا من قبل الحاج خليل المضارب بالنسبة لما استولاه من الخيل
والثمن الذي قبضه برضاه من باع له هو والمضارب الاول الخيل والمضارب بملك الايداع
سواء كانت المضاربة صحيحة او فاسدة كما هنا كما يستفاد مما ذكر في اول باب المضارب يضارب
من الضرور المختار بالعز والى البحر واذا كان المضارب بملك الايداع وقد تضمنه جواب
دعواه يقبل قوله فيه بيمينه في حق براءة نفسه حتى لو هلك المال او استهلكه المودع
الذي هو الحاج احمد بن سعد بناء على دعوى الحاج خليل المذكور الايداع فلا ضمان
عليه وكذا لو ثبت ان الثاني مضارب معه ايضا من قبل رب المال لا يضمن سواء هلك
المال او استهلكه الحاج احمد المذكور بل الضمان حينئذ عليه لو ثبت على ورثته
المال الذي قبضه ثمنه وما من مجهول له او استهلكه بشئ آخر حينئذ يضمن رب المال
والمضارب الاول ان يدعى على ورثة الثاني بالمال دعوى صحيحة فان ثبت على

مورثه - ما يقتضى تضمينه يؤخذ به من تركه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) عن
 مرافعة واودة من قاضى الشرقي - فمضمونها ادعت المرأة آمنة أم ابراهيم بنت المرحوم
 السيد سليمان ابن المرحوم مصفى من مصر المحروسة على محجوب محمد هذا المحاضر معها
 بالجناس واشارت له به - دها ابن المرحوم محمد محجوب القصاب كان بيد در الزقازيق ابن
 المرحوم محجوب ابن المرحوم الحاج أحمد بدوى من ناحية الزربية شرقية المعروفين
 بتعريف شاهدين بان المدعية المذكورة كانت زوجة المرحوم محمد محجوب القصاب
 كان بيد در الزقازيق ابن المرحوم محجوب ابن المرحوم الحاج أحمد بدوى من ناحية
 الزربية المذكورة ودخل بها واستمرت فى عصمتها ومعاشرة له الى ان توفى من مدة شهرين
 الى رحمة الله تعالى بالناحية المذكورة عنها وعن اولاده المدعى عليه هذا وفاطمة
 ومعزوزة ونفيسة البالغين والسيد وبدوى القاصرين عن درجة البلوغ الشرعى وعن
 والدته المرأة عابدة بنت المرحوم الحاج سليمان دريه - ابن المرحوم سليمان من
 ناحية الزربية المذكورة فقط من غير شريك ولا حاجب شرعى لهم فى ذلك وانهم هم
 الوارثون له المحاثرون لميراثه لا وارث له سواهم وان المدعية المذكورة تسحق قبل
 زوجها المرحوم محمد محجوب المذکور وفى ذمته مؤخر صداقها وقدره ألف قرش صاغا
 لغاية حياته وفى تركته التى تحت يده المدعى عليه المذکور هذا الخلفه عن مورثها
 المذکور من عقار ومنقول التى تفي بذلك وبغيره كحد الآن وتطلب المدعية المذكورة
 جواب المدعى عليه المذکور عن ذلك وحيث ان المذکور من التركة المذكورة
 وتكون أيضا حصتها الثمن ثلاثة قراريط فى جميع تركه زوجها المورث المذکور وانفسها
 بالوجه الشرعى وتسال سؤاله عن ذلك فمثل من المدعى عليه المذکور عن ذلك فاجاب
 بالاعتراف والتصديق على وفاة والده المرحوم محمد محجوب المذکور ابن المرحوم محجوب
 المذکور ابن المرحوم الحاج أحمد بدوى عنه وعن اخوته فاطمة ومعزوزة ونفيسة
 البالغات والسيد وبدوى القاصرين عن درجة البلوغ الشرعى وعن زوجته المرأة
 ابها بنت المرحوم عبد الهادى ابن المرحوم السيد من ناحية أبى كبير وعن والدته المرأة
 عابدة المذكورة اعلاه فقط من غير شريك ولا حاجب شرعى لهم فى ذلك وعلى وضع يده
 على تركه والده المذکور كور الخلفه عنه من عقار ومنقول التى تفي بالمبلغ المدعى به المذکور
 وبغيره قائلا ان المدعية المذكورة هذه واشار لها به - كانت زوجة لوالده المتوفى
 المذکور ودخل بها وعاشا - مدة ثم فى شهر رمضان سنة ٨٨ طلقها لثنا والسبب فى
 اقامتها بمنزل والده المذکور كون اختها المرأة زينب متزوجة بولد عم والده هو عزب
 الشبراوى المقيم معه بمعاشر واحد وجد دعوى المدعية المذكورة جدا كليا فطلبت
 البينة من المدعى عليه المذکور لا ثياب دعواه طلاق المدعية حيث لم تصدقه على ذلك
 فامتنع - وانصر فاشتم فى يوم الاربعاء ٨ صفر سنة تاريخه حضر كل من المدعية والمدعى
 عليه المذکورين واحضر المدعى عليه كلاً من أحمد بدوى القصاب بناحية بلبيس ابن

ربيع الثاني سنة

المرحوم أحمد ابن المرحوم بدوى من ناحية الزريبة شرقية وسئل منه عما يعلمه ويشهده به
 فشهد في وجه المتداعين بقوله ان المرحوم محمد محجوب بالقصاب كن بندر الزقازيق
 قال انه طاق زوجته المدعية هذه وأشار لها بيده طلاقاً لا ماو كان ذلك في سنة ٨٨ وانها
 كانت في منزل المطلق المذكور الى ان توفي من أجل ان اختها المرأة زينب زوجة عزب
 ولد عم المتوفى المذكور مع زوجها في منزله هذا ما يعلمه ويشهده به الشيخ سليمان دورهم
 ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم على من ناحية الزريبة وسئل منه عما يعلمه ويشهده
 به فشهد في وجه المتداعين كالاول حرفاً بحرف وعترف المدعى عليه ان لابنة له على
 ما ذكر سوى من شهد ثم باطلاع حضرة مفتى أفندي مديرية الشرقية على هذه كتب
 بخطه وختمه بمضبطة المرافعات قوله شهادة البينة المذكورة غير مقبولة شرعاً لتفسيقها
 بالتأخير هذه المدة ولا يعد ما ذكره عذراً ثم اذالم يكن عند المدعى بينة أخرى تتوجه
 اليه على المدعى عليها واذا حضرت بينة على انها كانت زوجة للمتوفى وماتت وهي
 على ذمته فبعد تزكيتها بحكم بالزوجية ويمنع المدعى والله اعلم ثم في يوم الاحد ٣ ربيع
 الاول سنة ٩٤ حضر كل من المدعية والمدعى عليه المذكورين وعرفت المدعية المذكورة
 بان عندها بينة تشهد بانها كانت زوجة للمرحوم محمد محجوب المذكور وباقية على
 عصمته الى ان توفي واحضرت كلام من الشيخ حسن داود ابن المرحوم حسين داود ابن
 المرحوم داود ومحمد الدجوى الجلادين المرحوم العفيفي ابن المرحوم اسمعيل والشيخ
 على سالم القباني ابن المرحوم سالم قاسم ابن المرحوم قاسم الجميع من بندر الزقازيق
 ولدى استقراءهم شهد كل منهم على انفراده في وجه المتداعين بقوله اشهد ان المرأة
 آمنة أم ابراهيم هذه وأشار لها بيده بنت المرحوم السيد سليمان ابن المرحوم مصطفي
 من مصر المحروسة كانت زوجة للمرحوم محمد محجوب بالقصاب كان بندر الزقازيق ابن
 المرحوم محجوب ابن المرحوم الحاج أحمد بدوى من ناحية الزريبة واستمرت باقية
 على عصمته ومعاشرته له معاشرة الأزواج في منزله الساكنين فيه مع ابنة بندر الزقازيق
 الى ان توفي الى رحمة الله تعالى يعلم ذلك كل منهم ويشهده كذلك وعلمنا تأشير بختم
 فاضى الشرقية منظر صورة هذه المرافعة بطرف سعادة الاستاذ شيخ الجامع الازهر
 ومفتى الديار المصرية وتورد افادة المحكم الشرعي (أجاب) شاهد الحسبة انما ترد
 شهادته بالتأخير لنفسه بذلك ان كان يعلم ان الزوجين يعيشان عيش الأزواج بعد
 الطلاق وانما الشهادته بالاعذار في هذه الصورة لم يتضح منها علم شاهد الطلاق بذلك
 مع تأخيرهما الشهادته بمجرد قول المدعى عليه والشهود ان المطلقة كانت بمنزل الزوج
 الى ان توفي من أجل ان اختها المرأة زينب زوجة عزب ولد عم المتوفى مع زوجها في
 منزله لا يفيد علم الشاهدين بمعاشرته المطلق المطلقة معاشرة الأزواج بعد الطلاق وقد
 انراشاهما بلاهذ حتى يكون قادحاً في الشهادة فاذا لم يثبت عليهم ما يخل بالشهادة

وز كياسرا ثم علنا يقضى بشهادتهما والافلا اذا الفتوى على تقديم بينة الطلاق وهو قول الشافعي ورجح هذا حيث لم تدع المرأة عقد دين كما هو الموضوع ولم ينكر الوارث زوجيتها اصلا بل ادعى عليها الطلاق بعد النكاح فيكون دفعها معتبرا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر رقم ٢١ ربيع الآخر سنة ١٩٤٤ عن حكم صورة ترافعة واردة من قاضي المنية وبنى مزار ملخصها - حضر بالجلس الشريحي الرجلان المذكوران وهما علي واخوه شقيقه مبارك ابنا أحمد بن مبارك من ناحية كفر المنصورة وحضر بحضورهما الرجلان المذكوران وهما علي وعبد العال ابنا عمر بن حسن الصواف من المنية وادعى هذان المدعيان علي ومبارك ابنا أحمد بن مبارك على هذين المدعى عليهما - ما على وعبد العال ابني عمر بن حسن الصواف بان والده هذين المدعى عليهما عمر ابن حسن الصواف بن حسن كان يملك منزلا معلوما كائنا بالمنية من جهتها البحرية يدرب الصلبة محدودا بحدود أربعة معلومة بينت في الدعوى وكان عمر بن حسن المذكور رهن بمنزلة المذكور عند هذين المدعى علي ومبارك بالسوية بينهم صفة واحدة على مبلغ قدره خمسة وخمسون جنهما هم يادفعها علي ومبارك المذكورين لعمر بن حسن المذكور من مالهما الخاص بهما من صفة بينهم ما أخذها منهما عمر بن حسن المذكور وسلم لهما المنزل المذكور رهنا مستوفيا بشروط الهبة وبعد ان استلما المنزل المذكور سلماهما لعمر بن حسن المذكور وليسكن فيه واستمرسا كنفاه الى ان مات وان مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكورين بزمه عمر بن حسن المذكور وعلي وعبد العال المذكورين الى الآن وان عمر بن حسن المذكور مات عن اولاده علي وعبد العال المذكورين وحسن ووصفة وعن زوجته آمنة بنت أحمد بن مبارك وترك عمر بن حسن المذكور المنزل باقيا على رهنه المذكورين عليا وعبد العال المذكورين واضعان أيديهما على المنزل المذكورين بغير حق ويطلب علي ومبارك المذكورين عليا وعبد العال المذكورين برفع أيديهما عن المنزل المذكور وتسليمه لهما لاجل حبه فتمت أيديهما رهنا كما كان ويسالان سؤالهما عن ذلك فسئل علي وعبد العال المذكورين عن ذلك فاجابا بالاعتراف بان أباهما عمر بن حسن المذكور كان رهن المنزل المذكور عند علي ومبارك المذكورين بالسوية بينهما وانما ابقاء مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكورين بزمه والدهما عمر بن حسن المذكور لكون ابنيهما قد دفعوا مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكورين المذكورين وتسليمهما المنزل المرهون المذكور بحضور بينة عادلة فانكر علي ومبارك المذكورين دعوى علي وعبد العال المذكورين وادعيا بان المبلغ المذكور باق في ذمة والدهما عمر المذكور فطلب من علي وعبد العال المذكورين بينة شرعية تثبت دعواهما الا يفاء المذكور فحضر اشهادين وشهدا شهادة غير موافقة للدعوى فردت شهادتهما لذلك فطلب منهما بينة أخرى تشهد لهما طبق دعوتهما

المذكورة فاحضر ارجلين آخرين شهدا هما طبق دعواهما ما قطعن على ومبارك في
أحدهما ما بانه كان جهاديا تحت السلاح غائباً عن المنية وقت قارب الخ الايقاع وطمعنا في
الشهادة الاخر بانه حصرى تحت يد على أحد المذيعين المذكورين وادعى على ومبارك
على وعلى وعبد العال ابني عمر المذكورين بانهما بعد دعواهما ادفع والدهما عمر المذكور
مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكورة اقرا طائعتين مختارين بحضور بيعة عادلة بان
والدهما عمر بن حسن المذكور لم يدفع لهما المبلغ المذكور وان والدهما مات والمبلغ
المذكور باق في ذمته الى الآن (أجاب) يؤخذ المدعى عليهم من ورثة المديون المقران
باصل الدين على مورثهما بموجب اقرارهما في حقهما خاصة اذا لم يثبت الدين بالبيعة أو
يصدقهما باق الورثة واذا ادعى ابقاء الدين وأداءه من قبل والدهما قبل موته لمستحقه
ثم ادعى هما اقرارهما بعد دعواهما الادعاء من المورث بانه لم يدفع الدين المذكور
لديعيه المذكورين وان الدين المذكور باق بذمته لمستحقه المذكورين الى الآن كان
ذلك لدفع الدعواهما الادعاء قبل الاقرار من قبل مورثهما فاذا ثبت اقرارهما المذكور
على الوجه المسطور بهذه الصورة بالطريق الشرعي لا تسمع دعواهما أداء الدين من قبل
مورثهما التناقضهما فيها والاسمعت وقضى بيعة الاداء بعد تركيتها حيث لم يتحقق
مانع والله تعالى أعلم (مثل) بافادة من محافظة مصر في رجب سنة ١٢٩٤ بناه على شرح
محاسن المنصورة بطلب الاطلاع على صورة المرافعة الصادرة لدى قاضي المنصورة
وافادة الحكم الشرعي ومضمون المرافعة المذكورة ادعى كل من الحاج عوض شاهين بن
حسين شاهين بن شاهين من كفر أباطه القائم فيما سيذكر فيه أدناه بطريق وكالة الشريعة
عن المكرم محمد أباطه ابن المكرم سليمان أباطه ابن المرحوم حسن أباطه من أهالي الكفر
المذكور الموكل محمد أباطه للحاج عوض شاهين المذكور فيما سيأتي ذكره لدى المحاكم
الشرعية عينة المنصورة المتدعى لديه بموجب الاعلام الشرعية المشمول بختمه المؤرخ
٢٩ جمادى الاولى سنة ١٢٩٤ والمكرم عبد العال القمحاوي بن القمحاوي سليمان
ابن سليمان القائم عبد العال المذكور فيما سيأتي ذكره بطريق وكالة الشريعة عن
والديه هما القمحاوي سليمان ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم قميحاوي المذكور
وزوجته ظريفة بنت المرحوم ابراهيم اغا من أهالي كفر سليمان شرعية الموكل كل من
القمحاوي سليمان وزوجته ظريفة المذكورين اعلاه والدهما عبد العال المذكور
فما سيأتي ذكره أدناه لدى المحاكم الشرعية المتدعى لديه المشار اليه أعلاه بموجب
اعلام مشمول بختمه محرر من محكمة المنصورة على الحاضر بن مسموما بالجلس هما
قمحاوي عبد الله هذا ابن عبد الله بن قميحاوي وأخوه لابي ابراهيم عبد الله هذا ان
المدعى عليهم هذين قلنا رتبة شقيقة عبد العال المدعى الثاني ابن القمحاوي بن
سليمان بن القمحاوي المذكور أعلاه المرزوقة له من زوجته ظريفة المذكورة أعلاه

وذلك باقرار المدعي عليهم ما هذين بمديرية الشرقية بقتلهم الزنوبه المذكورة بجزيرة
 ابي غلة ولا يعلم كل من المدعين المذكورين كيفية قتلهم ما هان كان يخنق أو غيره
 ولا في أي وقت ولا في أي محل وان الوارث لها والداها المذكوران أعلاه وكلا عبد
 العال المدعي الثاني وزوجها محمد أباطه موكل المدعي الاول من غير شريك ويطلب
 المدعيان المذكوران هذين المدعي عليهم ما بما ترقب عليهم ما في ذلك شرعا ويسألانهم
 جوابهما عن ذلك فن قبل سؤال المدعي عليهم ما يصير ارسال هذه الحادثة الى حضرة
 العلامة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية ليفيد الحكم الشرعي فيها هل هذه
 الدعوى مسموعة شرعا ويسأل المدعي عليهم ما عنها واذا أنكر الاقرار المذكور يطلب
 من المدعين بينة تثبت اقرارهما بالقتل طائعين مختارين واذا ثبت يحكم عليهم بالدية
 وما حكم الله (أجاب) الدعوى المذكورة على الوجه المسطور بهذه الصورة غير صحيحة
 شرعا فلا يسأل الخصم عنها وقد تقدم منا جواب بهذا المضمون عن حادثة نظير هذه سبق
 ورودها واسأل عنهما من حضرة قاضي ومفتي مديرية المنوفية مع ايضاح الجواب
 بتاريخ ٢١ ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ وقيد في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى
 بهذا التاريخ والله تعالى اعلم (سئل) بافاضة من محافظة مصر في ٣ رجب سنة ٩٤
 بناء على شرح مجلس المنصورة بطلب الاطلاع على المرافعة الشرعية الصادرة لدى
 قاضي المنصورة وافادة الحكم الشرعي عنها ومضمون المرافعة المذكورة بمجلس
 المنصورة بحضرة حضرات اربابها بعد أن ثبت معرفة كل من جندي بقتل المكرم سالم
 سالم بن محمد أبي سالم من سنجيد زوجة العشماوي أحمد رئيس مجلس دعاوى الناحية
 ابن المرحوم أحمد العشماوي ابن المرحوم العشماوي عطاء الله وولديهما العشماوي
 البائع العاقل الرشيد وشقيقته شلباية الحاضرة ان جميعا بالجلس بشهادة كل من المكرم
 الشيخ علي سالم الكتيبي ابن المرحوم الشيخ حسن سالم ابن المرحوم سالم وعبد المتعال
 محمد البواب بوكالة الكيخيا ابن المرحوم محمد علي بن ابراهيم من المنصورة كلاهما
 المعرفة الشرعية النافية للجهة الشرعية على نفسها كل من جندي وبقتهما شلباية
 المذكورة ورين أعلاه هاتين انهما وكنتا العشماوي أحمد ابن المرحوم العشماوي أحمد
 المذكور أعلاه في الخصومة والدعوى والمرافعة مع المتولي العشماوي هذا أنني
 العشماوي أحمد المذكور أعلاه لايه في شأن قتله لايه لايه العشماوي أحمد مورث
 المدعي وموكلتيه المذكورين الوكالة العامة المألفة المفوضة لقوله ورأيه وفعله وقبلهما
 العشماوي هذا لنفسه من ما قبل ولا شرعا بحضور الشاهدين المذكورين ادعى
 العشماوي هذا القائم فيما سيذكر فيه أدناه بالاعانة عن نفسه وبوكالته الشرعية عن
 موكلتيه هاتين على التماسه بالجلس المتولي العشماوي هذا عن المدعي هذا
 اثابت معرفته بشهادة الشاهدين المذكورين ان في ليلة الثلاثاء الموافقة ٢٥ رجب

سنة ١٢٩٣ كان العشماوى أحمد والد المدعى هذا وأخو المدعى عليه هذا لابيهم ابن
المرحوم أحمد العشماوى ابن المرحوم العشماوى عطاء الله المذكور أمه لاه وزوج
المرأة جندية والد المرأة شلبي المذكورين ناعما على سطح داره الكائنة بالناحية
المذكورة فاطاق فيه المدعى عليه هذا بارودة معمرة برصاصتين عهدا عدوانا
والعشماوى أحمد المذكور فاشتم فرجت الرصاصتان المذكورتان من البارودة التي
أطلقها المدعى عليه هذا عدوانا وأصابتا العشماوى أحمد والد المدعى أحدهما فى
شعره والثانية تحت أذنه اليسرى فخرحتاه وسال الدم منه وضر به المدعى عليه هذا
فأصابه عدوانا فاصدا قتله يباطة من حديد فى مقدم رأسه فشجته وسال منها الدم
ومات العشماوى أحمد وورث المدعى وموكتيه بسبب ذلك قبيل الفجر من الليلة
المذكورة وهو على سطح داره المذكور وان المدعى عليه هذا أقر بقتله لاختيه لابيهم
العشماوى أحمد وورث المدعى وموكتيه على الوجه المصور طائعا مختارا الذى مأمور
مركز منية سمعوه بحضور جميع من المسلمين بمافيمهم على بك كورة وأقر بذلك أيضا
بالمديرية أمام معادة المدير طائعا مختارا بحضور الشيخ العدل رئيس مجلس مركز
ذكرتس وان الوارث للعشماوى أحمد المدعى بشانه المدعى وموكتاه وأشقاه وهم محمد
والسيد وسيدة وآمنة واختاهم لابيهم هما هانم وبديعة الجميع قصر من درجة البلوغ
المرزوقة كل من هانم وبديعة لوالد المدعى من مطلقته أم السعد بنت مجاهد الصباغ
من أهالى ناحية نقيطة من غير شريك ويطالب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه
فى ذلك شرعا وطالب سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار
لدهوى المدعى ووجهها جدا كليا وعرف ان أخاه العشماوى أحمد المدعى بشانه مات
قتيلا فى الليلة المذكورة وهو نائم على سطح داره فى الناحية المذكورة وأنه لا يعلم
القاتل له وأنه كان فى الغيط فى الليلة المذكورة والذي كان ناعما معه على السطح
المذكور هو أخوهما أحمد العشماوى هذا وان الوارث لاختيه العشماوى أحمد المدعى
بشانه هم المدعى وأخته ووالدتهما المذكورتان وباقي الورثة المذكورين فى دعوى
المدعى من غير شريك فلم يصدقه المدعى على انكاره قتل مورثهم فطلب من المدعى بيعة
تثبت دعواه وعلى ذلك تفرقوا وكان ذلك فى يوم الخميس رابع جمادى الاولى سنة
١٢٩٤ ثم فى يوم الاربعاء ٢٣ منه من السنة المذكورة حضر العشماوى المدعى
المذكور بمجلس المنصورة بحضور حضرات أربابه وحضر حضوره المتولى العشماوى
المدعى عليه المذكور وعرف المدعى المذكور انه احضر الشهود المطلوبة منه فطلب
منه احضارها فاحضر أحمد العشماوى بن أحمد العشماوى بن العشماوى من سنجد
واستشهد بما يعلمه فى ذلك بطالب المدعى فشهد بمواجهة المتداعيين قائلا أشهد ان
هنا مورث منية سمعوه توجها الى ناحية سنجد ليحقق مادة قتل والد المدعى سال

المتولى المدعى عليه هذا عن القاتل للعشماوى المدعى بشانه فاجابه وهو باكمل
 الاوصاف المعتبرة شرعا طائعا مختارا بان الضارب لاختيه العشماوى المدعى بشانه أولا
 الحاج سيد احمد عباس ضر به ببارودة أطلقها فيه وان المدعى عليه هذا هو الذى خلص
 على قتل أخيه المذكور بضر به له بالبلطة هذا هو انا فى رأسه وانه أقرب بذلك طائعا
 مختارا أعلم بذلك وأشهد به وأحضر محمد عبد الدائم بن عبد الدائم بن عطاء الله من
 سنجيد واستشهد هما به لانه فى ذلك بطلب المدعى فشهدوا جهة المتداعيين فأثلا أشهد
 ان ما مورر كزمنية سمعوا لما سال المتولى المدعى عليه هذا بقوله له أنت قتلت أخاك
 العشماوى المدعى بشانه فقال له قتلته فالحاج سيد احمد عباس ضر به أولا برصاصة
 وانا ضر به برصاصة أيضا وخلصت عليه بالبلطة هذا عدوانا وانه أقرب بذلك طائعا
 مختارا وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا أعلم ذلك وأشهد به سئل من المدعى هل
 معه يئنة غير هذين الشاهدين فعترف انه لم يكن معه يئنة غير هذين الشاهدين الامام مورر
 المركز وعلى بلك قورة ومشايخ النواحي (اجاب) لا يظهر قبول شهادة الشاهد الاول
 بالقرار على الوجه المبين بهذه الصورة لاشن الا قرار المشهود به بان الضارب لاختيه
 العشماوى المدعى بشانه أولا الحاج سيد احمد عباس ضر به ببارودة أطلقها فيه وان
 المدعى عليه هذا هو الذى خلص على قتل أخيه المذكور بضر به له بالبلطة هذا عدوانا
 فى رأسه يحتمل فيه نسبة القتل الى غير المقر وهو الحاج سيد المذكور والضارب أولا اذا
 كان ضر به الاول متحذبان لم يبق فى المقتول حياة مستقرة بحيث لا يعيش مع ضرب الاول
 يوما وبعضه فيكون التخليص على قتله غير مقتض نسبة القتل اليه فلا يترتب وجوبه
 وهو القصاص على المقر بل عليه حينة بذالتعزير ويحتمل ان ضر به الاول غير متحذنة
 فيكون القاتل هو الثانى المقر ومع الاحتمال لا يقضى بهذه الشهادة وحينة فاذا اقيمت
 يئنة شرعية على وفاة الميت المذكور وانحصار ارثه فى ورثته المذكورين ثم تم نصاب
 الشهادة المطابقة للدعوى من العدول على القتل العمدية قضى بالوفاة والوراثة أولا ثم
 يقضى بالقصاص بعد تزكية الشهود سرائعنا ويستوفيه الكبار منهم فقبل كبر
 الصغار والا فلا وهذا على احدى طريقتين فى قول الامام الاعظم بان من قتل هذا
 فلا يكفر من اوليائه القود قبل كبر الصغار الا اذا كان الكبير اجنبيا من الصغير بان
 يكون شريكا فى الملك لا فى القرابة الشاملة لازوجية كما فتى بهذه الطريقة ابن السلي
 فى فتاواه المشهورة وعلى الطريقة الاخرى ينتظر بلوغ الصغار كما أفتى به الخانوقى
 اخذ من عبارة الزياهى فادخل فى الاجنبى الزوجة ادا لم تكن أما للصغير ولو كان هناك
 قريب له ذكره ما فى رد المختار مقدم الاول مطنبا فيها وعليها عمل القضاة اليوم والله
 تعالى أعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر فى شعبان سنة ١٢٩٤ هـ بناء على ما ورد له من
 مجلس المنصورة فى ٢٧ رجب سنة ١٢٩٤ هـ شرعا على ما ورد له من قاضى أفندى المنصورة

ومعه ورة قضية العشماوى أحمد المقتول من ناحية سنجيد بقصد إعطاء الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعى من هذا الطرف وهى الصورة السابق ورودها من المحافظة واعطى عنها الجواب بتاريخ ١١ رجب سنة ٩٤٠ وقيمت فى كتاب المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ وبعد ذلك وطأ الى حضرة القاضى الموصى اليه احدى هذه المادة ما ياتى توضيحه وهو ثم فى يوم الثلاثاء ٢٠ رجب سنة تاريخه حضر بمجلس المنصورة العثمانى المدعى هذا ابن المرحوم العثمانى احدى من اجد مع المتولى العثمانى هذا المدعى عليه ابن المرحوم احدى وتلى عليهم ما افاده حضرة الاستاذ مفتى أفندى الديار المصرى المشار اليه اعلاه بافادته المسطرة المضمنة عدم قبول شهادة الشاهد الاول المذكور اعلاه وطلب من المدعى شاهداً غير الشاهد الاول فعرف انه لم يكن معه بينة الا ما شايخ بلاد وانه لا قدرة له على احضاره - ثم وانه عاجز عن اثبات دعواه بالوجه الشرعى فعند ذلك عرفناه انه حيث عجز عن اثبات دعواه بالوجه الشرعى فله تخليف المدعى عليه - هذا المين الشرعية فلم يلتزم تخليفه المين الشرعية فعرفناه انه ممنوع من التعرض للمدعى عليه - هذا بخصوص ذلك من عاشر عيا والحال هذه وحكمنا عليه بذلك بحضور المدعى عليه - ثم فى يوم الاثنين ٢٦ رجب المرقوم عاد المدعى المذكور واخبر انه احضر شاهداً يشهد له بدعواه فطلب منه احضاره فاحضره بالجلس وبمحضره صار احضار المدعى عليه وبمحضره - ما بالجلس طلب المدعى الاستماع الى شهادة الشاهد وهو على العثمانى ابن المكرم احمد العثمانى ابن المرحوم احمد فاستشهد بما يعلمه - فى ذلك فشهد بدعواه المدعى عليه بقوله اشهد ان مامور مركز منية - منود لما حضر الى ناحية - سنجيد لأجل تحقيق قتل والد المدعى هذا سال المدعى عليه - اذا عن القتال لآخيه العثمانى احدى والد المدعى - هذا المدعى بشانه فاقوله المدعى عليه هذا طائعا مختاراً وهو باكل الاوصاف المعتبرة شرعاً انه قتله فسأله المامور انه قتله مع من فقال له ضربه الحاج - سيد احمد عباس أو لا برصاصة وناضرت به أيضاً برصاصة عمداً عدواناً وخلصت عليه بالباطة عمداً وان الوارث له العثمانى المدعى هذا واشقاؤه هم شباية البالغة ومحمد والسيد وسيدة وآمنة القصر عن درجة البلوغ المرزوقون له من زوجة - هجندى الموكلة المذكورة اعلاه بنت سالم وهانم ويدوية القاصر تان أيضاً المرزوقون للعثمانى احدى المدعى بشانه من مطلقته أم السعد بنت مجاهد الصباغ ولا وارث له سواه - ثم وقال اعلم ذلك وأشهد به ثم سئل من محمد عبد الدائم الشاهد الثانى المذكور فى الدعوى عن ورثة العثمانى احدى المقتول المدعى بشانه من - ثم فشهد بعد استشهاده بمواجهة المتداعيين بقوله اشهد ان ورثة العثمانى احدى والد هذا المدعى هم العثمانى - هذا المدعى واشقاؤه هم شباية البالغة ومحمد والسيد وسيدة وآمنة القصر عن درجة البلوغ المرزوقون له من زوجته جندية الموكلة المذكورة بنت سالم

سالم وهاتم وبدوية القاصرتان أيضا المرزوقتان للعشماوى أحمد المدعى بشأنه من
مطلقة أم السعد بنت مجاهد الصباغ من غير شريل ولا وارث له سواههم وذ كر كل من
الشاهدين ان جنديّة المذكورة وارثة للمذكور من جلة ورثته أعلم ذلك واشهد
به فعند ذلك طعن المدعى عليه في شهادة محمد عبد الدائم أحد الشاهدين بأنه تسحب
من الناحية المذكورة قبل الاصابة باربعة اشهر ولم يحضر الى الناحية الا بعد الاصابة
بثلاثة اشهر وطعن في شهادة على العشماوى الشاهد الثاني بأنه ابن أخى المقتول وان
اباه كان ناعاً - بجانب المصاب فلم يصدق محمد عبد الدائم على أنه كان غائباً وقت الاصابة
ولا على أنه كان غائباً عند وجود مامور المرزوق بالناحية المذكورة تصير حالة هذه الحادثة
وارسالها محضرة شيخ الاسلام ومفتى الديار المصرية ليطلع على شهادة الشاهدين
المذكورين ويفيد الحكم الشرعى فيها (أجاب) شهادة عبد الدائم أبى عطاء الله بن
عبد الدائم الذى شهد في هذه المادة ثانياً وعلى العشماوى بن أحمد العشماوى الذى
هو ابن أخى المقتول بالاقرار على القاتل على الوجه المسطر مفيدة في اثبات اقرار المدعى
عليه بقتل أخيه المدعى بشأنه عند اذا كان توكيل البالغتين من الورثة في الخصومة
صادر بحضور الخصم ووجبت الشهادة بالوفاة وورثة جميع الورثة وبينت جهة
الارث ولم يثبت على التهمود محل بشهادتهم يقضى بهذه الشهادة ان تمت عدالتهم
فيقضى اولا بالوفاة والورثة ثم يقضى بالقصاص والا فلا ولا يكفى في استيفاء
القصاص بطلب الوكيل بل لابد من حضور الموكل أيضا وطلبه واستيفائه بمجرد
الطعن بان أحد الشاهدين كان متسحباً من الناحية قبل الاصابة باربعة اشهر ولم يحضر
اليها الا بعد الاصابة بثلاثة اشهر مع الانكار غير مفيد ادشهادته على الاقرار على
الاصابة ولم يثور خ على أنه لو قامت بينة على ذلك مع بيان عدم وجوده وقت الاقرار
تكون قائمة على النفي ولا تقبل شهادة النفي الا اذا تواترت كما ان مجرد الطعن بان الشاهد
الثاني ابن أخى المقتول وان اباه الذى هو أخو المقتول كان ناعاً بجانب المصاب لا يقدح
في شهادته أيضا والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من مجلس الاحكام بتاريخ ١٧ ش سنة ٩٤
مضمونها فيما تقدم كان يعث من الاحكام للحكمة الشرعية الكبرى اعلام صادر من
محكمة المنصورة عن قضية قتل شخص يسمى متولى رخام بنشالوش للاطلاع عليه
حسب الجسارى فاعيد منه ما شرعوا عليه من حضرات ارباب المجلس الاول الشرعى بما
يفيد لزوم رده للقاضى المهرولة لاستيفاء اللازم شرعاً وبالأجراء كذلك فالقاضى افاد
بعد ذلك الاعلام وباطلاع حضرات ارباب ذلك المجلس على قوله افادوا لزوم رده
عليه لاستيفائه حسب ما توضح اولاً ومع ارساله ثانياً للقاضى المذكور قد اصغر على
سابقة ما افاده وذكر أنه حرراً لاما آخر بصورة الاعلام الاول بالنسبة لتعزقه وطلب
احالة روية ذلك على حضرة مفتى مجلس استئناف بحرى بالنسبة لكونه مصدقاً على

الاعلام وبعرض ما ذكره محضرته أفاد بما يعلم لدى المطالعة وطلب في ختام إفادته عرض
 هذه المسئلة لمحضرته - حكم بالإفادة بما يتراءى حسب الأصول الشرعية وحيث الامر كما
 توضح فمرسل طيه الاعلامان والاوراق لورود الافادة بما يتراءى وصوره افادة حضرات
 ارباب المجلس الاول والاولى المهررة على الاعلام بالاطلاع على هذا الاعلام ظهر منه ان
 الحكم بالوفاة والوراثة قاصر حيث لم يذ كر فيه الحكم كونه له والحكم كونه عليه بحضورهما
 وكذا الحكم بالدية قاصر حيث لم يذ كر الحكم كونه له بالدية فيرد هذا الاعلام على قاضيه
 لاستيفاء ما هو لازم شرعا والله اعلم - ولم وصوره ما كتبه قاضي المنصورة على الاعلام بعد
 افادة حضرات ارباب المجلس الاول المذكورة اطعننا على ما افاده موالينا ارباب المجلس
 الشرعي الاول على هذا الاعلام من ان الحكم بالوفاة والوراثة قاصر لعدم ذكر الحكم كونه له
 والحكم كونه عليه بحضورهما وان الحكم بالدية قاصر لعدم ذكر الحكم كونه له بها والجواب
 عن ذلك ان الحكم بالوفاة والوراثة الصادر من انما هو على رمضان غيث المدعى وموكلته
 ومحجور به القصر بحضور المدعى والمدعى عليه كما هو ظاهر من قوائنا على المحاضر معه
 بالمجلس وقد صرحنا في الاعلام بالحكم كونه لهم بالوراثة بقوله ولنا حكمنا بوفاة المتولى رضا
 المذكور وانحصارا رثته في ورثته المذكورين على الوجه المستطور نعم لم نصرح بذلك بالحكم كونه
 عليه اعنى المدعى عليه في هذا الاعلام ليكون نصوص المذهب قاطبة دالة على ان
 شرط صحة الحكم انما هو بحضور المدعى عليه بمعنى ان الحكم على الغائب لا يجوز ومع
 ذلك فقد صرحنا بذلك بالحكم كونه لهم لفظا وخطا وبذلك بالحكم كونه عليه لفظا وهذا كاف
 وكذلك صرحنا بذلك بالحكم كونه لهم بالدية وهم الورثة المذكورون بالفريضة الشرعية
 بينهم قولوا وان لم نذكره خطا فهاذ كرو من المعلوم ان القاضى امين مصدق وحيث
 الحال ما ذكره فلا ضرورة في هذا الاعلام وبذلك الزمت الافادة وباحالة ذلك على ارباب
 المجلس الاول ثانيا اجابوا بقوله لم قد صار الاطلاع على افادة حضرة قاضى أفندي
 المنصورة المسطرة تحت افادتنا على الاعلام المحرر في مادة قتل متولى رضا والافادة عن
 ذلك انه لا يفتى بصحة الحكم المستطور في هذا الاعلام لما هو مقرر به في معتبرات المذهب
 انه لا بد في المحاضر والسجلات من المبالغة في الذكرو التفصيل وعدم الاكتفاء بالاجال
 حتى قال في الهيئ اذا كتب وقضيت لمحكمة هذا على أحد هذا لا يكفي بل لا بد ان يكتب
 وقضيت لمحكمة هذا المدعى على أحد هذا المدعى عليه وقال في محاضر القنية عن نجم الاثمة
 انه عرض عليه سجل كتب فيه في كمت بحضور المتخاصمين بكذا المدعى فقال ان فيه خلافا
 لانه لم يذ كر على من حكم وأما كون القاضى امينا ومصدقا فسلم لكنه بمنزل عما نحن
 بمصده سيما والاعلامات جعلت اضبط ما وقع في المجلس وتحريرها يكون مطابقا له من
 غير زيادة ولا نقص كما ان لائحة القضاة قاضية بذلك وحينئذ يرد هذا الاعلام ليصير
 الاستيفاء على حسب ما أفدنا ولا وثانيا والله اعلم وباحالة ذلك لمحضرته مفتى استئناف

بحرى أفاد على صورة الاعلام المذكور بما نصه المحمدية وحده بالتأمل في هذه الصورة
 المنسوخة يدل الاعلام المرفوق معها التزقه وفيما افاده حضرات ارباب المجلس الاول
 الشرعى وقاضى أفندى المنصورة أولا وثانيا ظهر ان الحكم المرقوم صحيح موافق
 للاصول الشرعية كما أفندى على الاعلام الاول لوجوه الاول ان نصوص المذهب
 تقتضى أن ما فيه القضاء فصل الخصومة على الوجه الخاص وادكانه حكم ومحكوم به وله
 ومحكوم عليه وحكم وطريق وشرائطه تقدم الدعوى الصحيحة والمصر على قول واهلية
 القاضى وغير ذلك فكل لفظ صادر من القاضى متضمن فصل الخصومة مشتمل على
 الاركان والشرائط فهو حكم صحيح والحكم المرقوم بهذا الاعلام تحقق فيه ذلك وقد ذكرنا
 ان الشرط في المحكوم له والمحكوم عليه هو حضرتهما ولم نرا احدا اشترط ذكرهما في
 لفظ الحكم كالم يشترطوا ذكر طر يقه في لفظه بان يقال حكمت بالبينة أو نحو ذلك مع
 انه من الاركان أيضا فعلم ان الشرط تحقق الاركان المذكور بمعنى انه لا يتأتى الحكم
 الابانة طر يقه من حكم المحكوم له على محكوم عليه محكوم به ولا يلزم ذكر جميعها في
 لفظ الحكم والا صرحوا بذلك نعم يلزم ذكر ما يدل على فصل الخصومة وقد لا يتحقق
 هذا الفصل الا بذكر المحكوم له والمحكوم عليه حكمت على هذا المدعى عليه لهذا
 المدعى بالف فلواقصر القاضى على قوله حكمت على هذا المدعى عليه بالف أو على
 قوله حكمت لهذا المدعى بالف لم يتحقق الفصل المذكور لعدم ذكر المحكوم له أو عليه
 فلا يدري لمن حكم أو على من حكم وقد يتحقق بذكر المحكوم له فقط اذا تضح منه الفصل
 المذكور كقوله بعد دعوى محدود واقامة البينة عليه حكمت بهذا المحدود لهذا المدعى
 فالمحكوم عليه معلوم وهو واضح اليد على المحدود ويشهد لذلك ما ذكر في الهندية وغيرها
 من التهرىج بالا كتفا بالحكم المذكور كور وكثير من محاضر الهندية والهيوط وغيرها
 فمنها محضر في دعوى شقص مالا وبعد اقامة البينة طعن المدعى عليه في الشهود انهم ارقاء
 فلان فاقام المدعى بينة على حريتهما الى ان قال وحكمت بحرية هذين الشاهدين
 وبكونهما اهلا للشهادة ولم يذكر المحكوم عليه ثم لما ذكر الحكم بالمسال في آخر المحضر
 قال وقد قضيت للمدعى المذكور بهذا المسال على هذا المدعى عليه ومنها محضر في الحرمة
 الغايظة قال فيه حكمت بكون هذه المرأة محرمة على زوجها فلان ولم يذكر المحكوم عليه
 أيضا اذا الظاهر ان قوله على زوجها انما هو متعلق بقوله محرمة لا بقوله حكمت ومنها
 محضر في اثبات الوفاة والوراثة كهذا الاعلام قال فيه حكمت لهذا المدعى أحمد بن عمر
 في وجهه بثبوت وفاة سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر وخليفته من الورثة هذا المدعى
 ابن عمه لا بواحدة سارة بنته سماعات ومنها محضر نظيره قيل فيه وانفذت القضاء
 بوفاة فلان بن فلان وعدة ورثته فلان وفلان ومنها محضر في دعوى المنزل ميراثا عن
 ابيه محكوم فيه بوفاة فلان وعدة ورثته فلان وفلان ولم يذكر فيها المحكوم عليه وقد

يتحقق الفصل بذكر المحكوم عليه فقط كما في محضر في جامع القصولين في دعوى الثمن
محكوم فيه على هذا المدعى عليه به. هذا المسال المدعى به ولم يذكر فيه المحكوم له لعل له
الاعتناء بذلك من النصوص القاطعة بصحة الفرق المذكورين ما اذا ظهر من المحكم
فصل الخصومة او لا وماذا ذكر في الهندية من انه لو قال حكمت لمحده هذا على احد هذا
لا يكفي ولا بد وان يكتب قضيت لمحده هذا المدعى عليه فالعلة فيه كما يظهر من كلام
صاحب الهيئ قبله ان من يسمى بهذين الاسمين ويشار اليهما كثير فربما يوهم انه
حكم لمحده مشار اليه غير المدعى على احد مشار اليه غير المدعى عليه وما في القنية من
السجل الذي لم يذكر فيه المحكوم عليه ورد لذلك فالظاهر تخصيصه بما اذا لم يتضح فصل
الخصومة الا بذكر ذلك كما ان يقول حكمت لهذا بالافيدليل المحاضر المذكورة وغيرها
بما لم يذكر فيه المحكوم عليه في لفظ الحكم ومن المعلوم ان المحاضر والسجلات لا يطلق
في بعضها نظرا للتقييد في البض الآخر فيثبت ذكر المحاضر المذكورة على الوجه
المستور في معتبرات المذهب وتأقدها علمنا وانا بالقبول وكان حكم هذا الاعلام نظيرها
وجوب القول باعتبار قبوله وان الشرط انما هو حضرة المحكوم عليه وله وسياق
الاعلام صريح في حضورهما وقد تحقق حضورهما ايضا بما افاده حضرة القاضي أولا
وثانيا وهو كاف على انه لا يلزم ان يذكر القاضي ما يدل على الحضرة ايضا بل المدار على
نفس المحضور لا على التصريح به في الهندية فمن محض وقضيت لفلان على فلان بكذا
ولم يقل بحضورتهما فظن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى انه خال وليس بخال ويحمل
ذلك على انه كان بحضورتهما اجلا لقضائه على الجهة وفي جامع القصولين كتب وحكمت
لفلان على فلان بكذا ولم يقل بحضورتهما فظن ان خال وليس بخال ويحمل على انه كان
بحضرتهما اجلا لحكمه على الجهة وفيه المحضر الذي نقلناه عنه أولا الدال على عدم لزوم
ذكر المحكوم له وعلى عدم لزوم ذكر الحضرة وفي الحكم يقول حكمنا على هذا المسال
بعد ذكره عن اليمين بالله تعالى بطلب المدعى فالظاهر ان قوله بطلب متعلق باليمين ولم
يذكر المحكوم له ولا الحضرة الثاني على فرض لزوم ذكر المحكوم له والمحكوم عليه في
الفاظ الحكم فافادة حضرة القاضي على الاعلام بان الحكم الصادر منه قد ذكر فيه المحكوم
له والمحكوم عليه في الواقع وانه تلفظ بذلك وانه كان بحضورتهما وما وان لم يذكر المحكوم
عليه خطأ وان القاضي امير صدق كافي في ذلك لما في رد الهمتاد وغيره ان اخبار القاضي
عن ثبوت الحق بالاقرار يقبل اخباره في غير الحدود ودان بالبينه يقبل مطلقا وفي نور
العين من الفصل التاسع قضاء القاضي محمول على الجهة وموافقة الشرع مما يمكن
بنصوص المذهب قاطبة دالة على قبول قول القاضي المولى حتى نصوا على انه لو وجد
الحكم رأسا ثبت بقوله فلاخبار باسقية فائه على فرض الخال أولى الثالث على فرض
عدم الاكتفاء فقد نقل في الهيئ عن بعض علماء الفرق بين المحضر والسجل فافتي

فيه بصحة السجل الذي يذكر فيه الحكم وبفساد محضر الدعوى لان السجل انما يكتب بعد
حكم القاضي وحكمه محمول على الصحة ولا صحة الا بالموافقة فتثبت الموافقة لحكمه
فيه بخلاف المحضر فليس فيه ما يثبت الموافقة بين الدعوى والشهادة فلا بد من بيانها
ولان السجل قد يردن مصر الى آخر فلوردناه به هذا الحال فانه يؤدي الى المخرج
والدليل على صحة الفرق بين السجل والمحضر ما في الزبادات ان من ادعى انه وارث فلان
الميت لا وارث له غيره وقد اقام بيعة على دعواه فان القاضي لا يقضي بوراثة مالم يبين
سبب الورثة ولو ادعى انه لا وارث له غيره وان قاضي بلدة كذا قضى بوراثة وجاء بيعة
شهود وان قاضي بلدة كذا اشهدنا على قضائه ان هذا وارث فلان الميت لا وارث له غيره
وقالت الشهود لا ندرى باي سبب قضى فيه فان القاضي الثاني يحمله وارثا وطريقه
ما قلناه ان قضاء القاضي محمول على موافقة الشرع وعلى الصحة فيحمل على ان القاضي
استقصى في سبب الورثة غاية الاستقصاء ولم يقدم على القضاء الا بعد العلم بالحجة بسبب
وراثة فكذا في مسائلنا وحيث تكرر الرد في هذا الامر بين حضرات ارباب
الخاص المشار اليه وبين حضرة قاضي الدقهلية وصدق منا مرارا والمعدل فصل مثل
هذه المواد واظهار الحق فيها انما هو حضرة مولانا الاستاذ الاعظم شيخ مشايخ الاسلام
ومفتي الانام بالديار المصرية فان واثق بصير مخبرة حضرته عن ذلك وما يترأى
لسيادته من الاتقان بالحكم المذکور او عدمه يجرى اقباعه والعمل به حسبما
تقتضيه الاصول الشرعية والله اعلم (اجاب) قد صار الاطلاع على أوراق هذه المادة
والمتراعى فيما انه حيث افاد حضرة قاضي افسندى المنصورة بذيال اعلامها انه استوفى
ما هو لازم من صدور الحكم للمحكوم له على المحكوم عليه بحضور الغر يقين في الحكم
بالورثة والدية الذي هو مناط صحة الحكم حسبما اشير بجواب حضرات ارباب المجلس
الاول بمحكمة مصر يكون الحكم المذکور الحال هذه صحيحة لا تنسرك صحته فيكتفي بذلك
في صحة الحكم اذ لا يهمل ما ذكر عن تغيير الاعلام المذکور والله تعالى اعلم (سئل)
بافاده من محافظة مصر بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٩٤ مضمونها طلب الجواب عن
الحكم الشرعي في المرافعة الاتية بنسابة على ما ورد من مجلس المنصورة حسبما يرغب
حضرة قاضي افسندى المنصورة ومضمونها انه بمجلس المنصورة بحضرة حضرات اربابه
وحضرة مفتي المديرية ادعى محمد الشعراوي ابن المرحوم عبد الله الغزوة بن أحمد الغزوة
من أهالي طحا المريج دقهلية القائم فيما سيذكر فيه أدناه بطريق وكالاته الشرعية
عن المرأة فاطمة بنت الحاج أحمد من صور ابن المرحوم أحمد من صور من طحا المذکور
زوجة عبد الله الغزوة المتوفى الاتي ذكره الموكاة له فيما سيأتي ذكره لدى مولانا المحاكم
الشرعية المتداعي لديه وبموجب اعلام شرعي محرره من محكمة المنصورة مؤرخ ٢٠
ش سنة ١٢٩٤ مشمول بختم مولانا المحاكم الشرعية المتداعي لديه وبوصايته

الشرعية على أولاد أخيه عبد الله الغزة المتوفى المذ كوروهم محمد وسقته وخضرة
 وفاطمة القصر عن درجة البلوغ بمعرفة المجلس الحسيني بمديرية الدقهلية بموجب
 اعلام شرعي مؤرخ ٢٣ ش سنة ١٢٩٤ على المحاضر معه بالمجلس عنبر أغا الاسمر
 هذامته وقدم احمد بك طيسقلى مدير الدقهلية سابقا ان المدعى عليه هذاله اطيان
 باراضى طحا المذ كورة وفى ٩ ش سنة ١٢٩٤ أحدث المدعى عليه هذافى ترعة
 الملقاة الكائنة باراضى قرموط والمصحة وطحا المذ كورة سد الاجل نزول المياه باراضيه
 فخر احمد أبوزاهر عمدة طحا المذ كورة عند السد المذ كورو بهبهته عبد الله الغزة أخو
 المدعى هذا ومورث موكلته والقصر المذ كورين أعلاه ابن المرحوم عبد الله الغزة ابن
 الحاج احمد الغزة المذ كور أعلاه فخر احمد أبوزاهر هذاعبد الله الغزة المذ كور بنزوله
 فى التربة وقطع السد المذ كور لانه باحدثه منع نزول المياه باراضى الناحية المذ كورة
 فنزل عبد الله الغزة المذ كور فى التربة المذ كورة وشرع فى قطع السد المذ كور وكان
 حاضر اوقتئذ عنبر أغا المدعى عليه هذامعه اتباعه وهم عبد الرحمن وسعيد وبخيت
 وريحان السودانية وعلى الغنام السودانى وجبر وعيسى عبد ربه فعند شروع
 عبد الله الغزة فى قطع السد المذ كور ضرب به عنبر أغا المدعى عليه هذاعدا عدوانا بلطة
 من حديد فى يده اصابت عبد الله الغزة المذ كور فى منخره قطعته وكسرت عظامها وسال
 منها الدم وأمر الاشخاص المذ كورين الذين كانوا معه ان ينزلوا فى التربة ويخلصوا
 عليه فنزلوا فيها جميعا وكان يمد كل منهم ثوب من الشوم فضر به جميعا بالنبايت
 وفروا هاربين ولما لآن لم يستدل على وجودهم فبلغ ذلك المدعى فخر مع حكيم
 المركز ومن لزم فوجدوا عبد الله الغزة المذ كور حيا وصار الكشف عليه بمعرفة الحكيم
 وبعد ذلك حمله أخوه المدعى هذاعلى جبل وتوجه به الى داره بناحية طعا ومكث بها
 ليأتين طريق القراش وبعد ذلك أحضره الى المديرية بالمنصورة وصار ادخاله الاسبىتالية
 الميرية بها فبسات بها ليلة واحدة ومات فى يوم ١١ ش المذ كور بسبب ضرب عنبر أغا
 المدعى عليه هذاله بالبلطة المذ كورة فى منخره هذاعدا عدوانا وان الوارث له زوجته
 وأولاده المذ كورون أعلاه من غير شريك ويطالب المدعى المدعى عليه هذابما يترب
 عليه فى ذلك ثم عا وطلب سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه هذاعن ذلك فأجاب
 بالانكار اضر به لعبد الله الغزة المدعى بشانه بالبلطة وقتله له بذلك وعرف انه لم يكن
 حاضر اوقت قطع السد فطلب من المدعى يدنة تثبت دعواه فوجدوا انه عرفوا ثم حضر محمد
 الشعراوى المدعى المذ كور وعرف انه عاجز عن اثبات دعواه على عنبر أغا المدعى
 عليه وانه يدعى بهذه الدعوى على شاكر السودانى المسجون بسجن المديرية حيث
 أقرانه هو الاضارب بالبلطة لعبد الله الغزة أنى المدعى المذ كور وانه عاجز عن اثبات
 دعواه المذ كورة على عنبر أغا وذلك بحضور كل من على صالح بن صالح محمد الذى كان

مستقدا ما بطرف المرحوم صادق افندي وكيل مديرية الدقهلية وعلى سلامة ابن المرحوم سلامة حسين من ناحية الخايج وصيحه وسلم ابن المرحوم سويلم سراج الدين من بشالوش ثم حضر محمد الشمر اوى الوصى المدعى وعنه اخا المدعى عليه وحضر شكري السوداني البالغ العاقل الرشيد تابع بشيراغ من اغوات سراي المغفور له والدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان وذكروا المدعى انه عاجز عن اثبات دعواه على غيره اخاه المدعى عليه وانه رجع عنها وان القاتل لعبد الله الغزة مورث محاجر المدعى هو شاكر السوداني هذا وادعى عليه بقوله ادعى على شاكر هذا بانه ضرب عبد الله الغزة بن عبد الله بن احمد من اهالي ناحية طحا اعمد ادوانا بحدا بلطة من حديد ذات يد من خشب على أنفه فقطعها وكسر عظمها ورسال منها الدم وذلك في اليوم التاسع من شمس سنة ١٢٩٤ حين كان عبد الله الغزة يهدم سد الحسد ثمه عنبر اخاه ذاق التربة الشهيرة بترعة الملقمة المعدة لرى اراضى طحا وغيرها وصار عبد الله الغزة المذکور عليه فراش حتى توفي في اليوم الحادى عشر من شمس المرقوم بسبب ضرب هذا المدعى عليه بحدا بلطة عمدا ادوانا لكونها كانت مهلكة وانحصر ارضه في زوجته فاطمة بنت احمد منصور موكلتى وأولاده القصر محاجيرى وهم محمد وسيتيه وخضرة وفاطمة وان شاكر هذا أقر باختياره انه هو الضارب للتوفى المذکور بحدا بلطة وانه هو القاتل له واطالب هذا المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا وأسال جوابه عن ذلك ثم احيات هذه المسألة على حضرة العلامة مفتى المديرية ليقيد هل هذه الدعوى مسموعة من هذا المدعى بعد دعواه الاولى ام لا فاقاد عليه بقوله الحمد لله وحده حيث تحقق تناقض هذا المدعى في دعواه فلا تسمع منه هذه الدعوى ويمتنع منها ومن المعارضة للادعى عليه ما وينصب غيره وصيا على القصر للدعوى بقتل مورثهم والمطالبة بموجبهما حفظ الحقوقهم والله اعلم فعرفنا هذا المدعى ان دعواه هذه غير مسموعة لتحقيق تناقضه في الدعوى على الوجه المسطور ومنعناه من دعواه المذكورة ومن معارضته لكل من عنبر اخا وشاكر هذين وحكمنا عليه بذلك حكما شرعيا وكتب للمجاسم بان يتحرر للاديرة بانه قاد المجلس المحسبي لانتخاب الوصى للدعوى ثم انعقد المجلس المحسبي وانتخب مصطفى العمرى يطى العرض صاحبى بالمنصورة ابن عمر العمرى من المنصورة للوصاية على القصر المذكور بين اعلامه للدعوى عنهم والمرافعة واستقر رأى المجلس المحسبي على ذلك فاقناه ونصبناه وصيا شرعيا من قبلنا على محمد وسيتيه وخضرة وفاطمة القصر المتقدم ذكرهم اولاد المرحوم عبد الله الغزة المتقدم ذكره للمرافعة والدعوى بقتل والدهم المذکور والمطالبة وقبل ذلك منا لنفسه بالمجلس وذلك بعد تحقيق لياقته لذلك بتعريف كل من احمد المنشاوى ابن المرحوم محمود المنشاوى وقناوى خليل بن خليل شكرى من سكان المنصورة كلاهما ثم حضر مصطفى

العمر يطى الوصى المذ كوروشا كى السودانى البائع العاقل الرشيد يتابع بشيراغا
 المتقدم ذكره المحاضر الآن بالجلوس معتق المرحوم ابراهيم افندي جركس بكباشى
 محافظ العريش كان عتقا منجزا المصدق على سابعة عتقه اشا كرهذا عتقا منجزا
 باختياره حسب اقراره يوم تاريخه بالجلوس المحقة معرفتهم جميعا وأن كلاً من بشيرأغا
 وشا كرهذين حرشيد بتعريف كل من صبيح سويلم من أهالى ناحية طحا المرج دقهلية ابن
 سويلم سراج وفرج سلمان بندقى السمسار من سكان الجمالية بمصر المحروسة وادعى
 مصطفى العمر يطى الوصى هذا على شا كى السودانى هذا بان هذا المدعى عليه تسمى
 على عبدالله الغزة الرجل البائع الرشيد من أهالى ناحية طحا المرج دقهلية ابن عبدالله
 الغزة بن أحمد الغزة حين كان يهدم سد احدته عنبرأغا هذا المحاضر بالجلوس بترعة
 شهيرة بترعة الملقبة كائنة باراضى ناحية طحا وماجاورهما من القرى بديرية الدقهلية
 وضرب به عمدا عدوانا بحد بلطة من حديد ذات يد من خشب ثلاث ضربات مهلكة كانت
 متواليات على أنفه من الجهة اليمنى قاصداً قلبه ومعه دالا كه فاقطع أنفه وكسر
 عظامها وسال منها الدم وذلك فى اليوم التاسع من ش سنة ١٢٩٤ وصار عبدالله
 الغزة المذ كورعايل فراش حتى توفى فى اليوم الحادى عشر من الشهر المرقوم بسبب
 ضربات هذا المدعى عليه له بحد البلطة الحديد عدوانا لكونها كانت مهلكة وان
 ميراث عبدالله الغزة القليل المذ كورانحصر فى زوجته فاطمة بنت أحمد منصور بن أحمد
 منصور من ناحية طحا المذ كورة بحق الثمن فرضا وفى أولاده القصر وهـ مـ محمد وسليمة
 المرزرقان له من مطلقة حسنة بنت فرج خليل من الناحية وخضرة وفاطمة من
 زوجته المذ كورة بحق الباقي ولا وارث له غيرهم وان هذا المدعى عليه أقرب بعد موت
 القليل المذ كوراءه لآبائه هو القاتل له وانه هو الضارب له بحد البلطة الحديد عدوانا
 عدوانا وكان هذا الاقرار باختياره وهو فى صحته المعتبرة شرعا ويطالبه المدعى الوصى
 المذ كور بما يترتب عليه فى ذلك شرعا وطالب سؤاله عن ذلك فسئل عن ذلك فأجاب بانه
 فى اليوم التاسع من ش سنة ١٢٩٤ حضر احمد زاهر عمدة طحا المرج ومعه جملة رجال
 الى ترعة الملقبة المتقدم ذكرها بالقرب من عزبة عنبرأغا وبشيرأغا هذين الساكن بها
 المدعى عليه وكان حضور العمدة المذ كور ومن معه لهدم سد وضع فى الترعة المذ كورة
 لينصرف ماؤها لاراضى العزبة المذكورة وكان من جملة من حضر مع العمدة
 المذ كور عبدالله الغزة المذ كور يدعى هذا المدعى وحصل تشاجر بين من حضروا
 وبينه فكان العزبة بسبب السد المذ كور وضرب بعضهم بعضا وفرغ من بينهم عبدالله الله
 الغزة المذ كور بنبوت من خشب الشوم كان به دمه وهجم على المدعى عليه قاصدا
 ضربه وكان بيد المدعى عليه بلطة من حديد ذات يد من خشب فرفعها بيده تخويقا لجد
 الله المذ كور الى يرجع عنه وهزمه بها فصاب حدها أنف عبدالله الغزة المذ كور

خطأ فأنقطع أنف عبد الله الغزة المذكور وانكسر عظامها ووسال منها الدم بسبب ذلك
ومات عبد الله الغزة المذكور بعد مضي يومين بسبب هذه الاصابة ولم يكن المدعى عليه
متعمدا قتل عبد الله المذكور ولا اهلا كما بذلك بل وقع ذلك خطأ من المدعى عليه
بغير عمد ولا قصد للقتل وانكر ما عد ذلك فكاف هذا المدعى اثبات ما أنكره هذا
المدعى عليه فوعدوا انصرف ثم حضر مصطفى العجر يطى الوصى المدعى وشاكر المدعى
عليه واحضر هذا المدعى بسيونيا السقطى بن سليمان السقطى وسلامة قنديل بن
قنديل السقطى من أهالى طحا المذكور واستشهدا بطلب هذا المدعى فشهد كل واحد
منهما ما منقردا بوجه هذا المدعى عليه بقوله أشهدان عبد الله الغزة بن عبد الله الغزة بن
احمد الغزة من أهالى ناحية طحا المرح دقهلية توفى وانحصار ارثه في زوجته فاطمة بنت
احمد منصور بن احمد منصور من أهالى الناحية المذكور واولاده القصر هم محمد
وستيتة المرزوقان له من مطلقة حسنة بنت فرج خليل من الناحية المذكور وفاطمة
وخضرة المرزوقان له من زوجته فاطمة المذكور واولادها له سواهم أعلم ذلك وأشهد
به فلم يبد هذا المدعى عليه طعنا في شهادتهم ما وزكيا وعدلا سرائع علنا بشهادة السيد
حامد من سنغا ابن عيسى حماد ومحمد داغر من دماص ابن عبد الرحمن داغر التزكية
والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا ببوت وفاة عبد الله الغزة المتقدم ذكره
وانحصار ارثه في زوجته واولاده المذكورين حكما شرعيا في وجه هذا المدعى عليه
للورثة المذكورين ثم ادعى هذا المدعى على هذا المدعى عليه بما ادعى به عليه أولا
وذا كردهواه الاولى المسطورة أعلاه في وجه هذا المدعى عليه حرقا بحرف وانه يطالبه بما
يترب عليه شرعا في ذلك وطلب سؤاله عن ذلك فثبت منعه عن ذلك فأجاب بان
عبد الله الغزة المتوفى المذكور والد القصر المشعولين بوصاية هذا المدعى ضرب المدعى
عليه ببوت من خشب شوم كان في يده وقت حضوره لفتح سدا لترعة فضر به المدعى
عليه بيلطة من حديد كانت في يده على أنفه بحدها فأنقطع أنف عبد الله الغزة المذكور
وصار طر مح فراش الى أن مات بعد ذلك بيومين يطالع على هذه الحادثة حضرة
مولا فاشيخ الاسلام مفتى الديار المصرية وتوقيع المحكم الشرعى فيها هل الحكم على المدعى
الاول بمنعه من دعواه لتناقضه في الدعوى يكون حكما على موكلته ولا يكون لها
التداعى على المدعى عليه الثانى وان لم يكن مذكورا بالدعوى انه وكيل مقوض حيث
كان مذكورا بالاعلام انها موكلته تو كى لاعام مطلقا مقوضا لقوله ورأيه وفعله حيث
لم يذكر ذلك بالدعوى واذا كانت زوجة المقتول الموكله لاختيه في الدعوى صارت ممنوعة
من الدعوى بالحكم على وكيلها بذلك يحكم على المدعى عليه الثانى باقراره المذكور
في جواب الدعوى بالقصاص بعد بلوغ القصر وطلبهم لذلك وما حكم الله تعالى أفيدوا
الجواب (أجاب) اقرار المدعى عليه انما في هذا الوجه اقرار بمطلق القتل بالهدد

ولم يصرح فيه بالعمدية وعلى رواية ابي يوسف الجارى عليها العمل الآن يحمل على الخطا حتى يقول عمدا واذا لم تثبت العمدية يكون الواجب على المقر الدية بناء على ما ذكره في قضية بها عليه بطلب الوصي وطلب الزوجة الممنوعة عن الدعوى لتناقض وكيلها في الخصومة بدعواه ولا القتل على غير المدعى عليه ثانيا عند تصديقها المدعى عليه المذكور في كونه القاتل لمورثها على هذا الوجه اذا التناقض يرتفع بتصديق الخصم والوصي له أخذ الدية لا يتم كما ان له الصلح على مقدارها ويكون الواجب بمقدار الصلح حالا كناية قضيه العقد لم يؤجل بخلاف الواجب من الدية باصل القتل بدون الصلح فانه في ثلاث سنين حسب ما هو مقرر في معتبرات المذهب ولا يملك الوصي القصاص على فرض ثبوت ما يوجب به حتى لو اقام البينة على القتل العمدا وعلى اقرار المدعى عليه به لا يقضى بالقصاص في هذه الحادثة لان فائدة القضاء بالقصاص استيفاءه وهذا لا يتنافى الاستيفاء من الوصي لانه لا يملكه والزوجة لا تسمع خصوصتها للقيم البينة عليها نظرا للتناقض نعم لو اقر المدعى عليه بالقتل العمدا وصدقته الزوجة فيه يكون لها القصاص قبل كبر الضغار على احدى طريقتين في المسئلة بناء على قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر بتاريخ ٤ رنة ٥٥ بناء على ما ورد لها من نائب محكمة المنية بافادته من مديريتها بقصدا عطاء الجواب الشرعي عن صورة المرافعة الآتية ذكرها وضمونها حضر مصطفى بن خليفة بن حسين من ناحية العدو بمديرية المنية المقيم بناحية طنطا وحضر لحضوره المسكف أبو العلاء بن عبد الله بن خليفة من العدو المذكور وادعى هذا المدعى مصطفى على هذا المدعى عليه ابي العلاء بن والده خليفة بن حسين بن خليفة من الناحية المذكور كان يملك منزلا كشافا وما كانا بناحية العدو بجهتها البحرية للجانب الشرقي يدرب يعرف يدرب البصايلة وذكري دوده الاربعة مستوفاة وقدمات والده خليفة بن حسين بن خليفة المذكور عن زوجته بنكاح صحيح المرأة خيرة بنت مصطفى بن حسن وعن اولاده منها المسكفين مصطفى المدعى ومهرية وآمنة وصفية من غير شريك ولا وارث له سواهم ثم ماتت خيرة المذكور عن اولادها مصطفى المدعى وصفية وآمنة ومصرية المذكور بن فقط من غير شريك ولا وارث لها سواهم وترك خليفة بن حسين بن خليفة والده المدعى المنزل المذكور ميراثا لورثته المذكورين وان هذا المدعى كان في سنة ٦٥ غائبا بناحية طنطا دامدة ثلاث وعشرين سنة ثم عاد الى العدو في سنة ٨٨ فوجد هذا المدعى عليه ابا العلاء بن عبد الله بن خليفة واضعا يده على المنزل المذكور بحجريا البناء فيه فسأله عن بناءه فعرّفه بأنه ملكه بالشرع من ابي بن عبد الله وابراهيم ابن حسين وأحمد بن علي من الناحية فتوجه لهم وسألهم عن ذلك فعرّفوه بأنه ملكهم فعرّفهم وسأفر الى طنطا وحصل له مرض وبعد ان شفي حضر وتشكى للحكومة بشأن

المنزل المذکور وان شقیقاته مهریة وآمنة وصفیة اقنه وکیلا عنین وبدلا عن شخصه
 وكالة عامة مفوضة لرأیه وقوله وفعله فی الخصومة والدعوی والقبض والاقباض والصلح
 والامراء ما عدا البیع فیما یتعلق باستحقاقهن بالمیراث الشرعی من والدیهن من المنزل
 المذکور وهو ثلاثة اقسامه بالسویة یدین کل واحدة منهن نجسه وقبل منهن الوکالة
 المذکورة وان هذا المدعی علیه ابا العلاء بن عبد الله بن خلیفة واضع یدیه علی المنزل
 المحدود المذکور بغير حق ویطالبه برفع یدیه عنه وتسلیمه له لاسیلا لثه علی ما خصه فیہ
 بالمیراث من والدیہ المذکورین وهو النجسان وتسلیم ما خصه م وکالاته المذکورات فیہ
 بالمیراث عن والدیهن المذکورین وهو ثلاثة اقسامه لکل واحدة منهن نجسه ویسأل
 سؤاله عن ذلك وبعده ان ثبت وضع یدیه هذا المدعی علیه علی المنزل المذکور بشهادة
 کل من الرجلین المکلفین وهم الشیخ محمد بن علی بن علی الشیخ ومحمد بن ابی زید بن
 هند اوی من العدو سئل هذا المدعی علیه أبو العلاء بن عبد الله بن خلیفة عن دعوی هذا
 المدعی مصطفی بن خلیفة بن حسین بوفاته والده خلیفة ووالدته خیرة ووراثته وورثتهما
 له ولان ذکره من الوریثة ووکالاته عن م وکالاته المذکورات فاجاب بالانکار لذلك
 وجمعه کایا فطالب من هذا المدعی بینة تشهد له طبق دعواه فاحضر الرجلین المکلفین
 وهما شاهد اوضح الید المذکورین وشهدا بعد اامة تشهدا هما من هذا المدعی فی وجه
 هذا المدعی علیه قائلا کل منهما علی انفراده اشهد ان خلیفة بن حسین بن خلیفة والده
 هذا المدعی مات عن زوجه بنته بنکاح صحیح المرأة خیرة بنت مصطفی بن حسن وعن
 اولاده منها المکلفین مصطفی هذا المدعی ومصریة وآمنة وصفیة فقط من غیر شریک
 ولا وارث له سواهم ثم ماتت خیرة المذکورة عن اولادها هذا المدعی ومهریة وآمنة
 وصفیة من غیر شریک ولا وارث لها غیرهم فاعذر للمدعی علیه فی شهادة الشاهدین
 فذکر ان محمد بن ابی زید أحدهما سراق لا یمیز والاوز المملوک لغيره ولان ما یداء فی
 شهادة أحد الشاهدین لم یکن مطعنا شرعیاً ولم یدخل خلافه صارت تزکیتهما مراثم علنا
 بشهادة الرجلین المکلفین عبد الله بن محمد بن عبد الله وطه بن علی بن مرزوق
 کلاهما من الناحیة المذکورة فکتمت فوراً هذا المدعی مصطفی بن خلیفة بن
 حسین علی هذا المدعی علیه ابی العلاء بن عبد الله بن خلیفة بوفاته الرجل خلیفة بن
 حسین بن خلیفة وثبوت وراثته له وهم زوجته خیرة بنت مصطفی بن حسن
 واولاده منها مصطفی هذا المدعی ومصریة وآمنة وصفیة من غیر شریک ولا وارث له
 سواهم ولوفاته خیرة بنت مصطفی بن حسن وثبوت وراثته لهما وهم اولادها مصطفی
 هذا المدعی ومصریة وآمنة وصفیة من غیر شریک ولا وارث لها سواهم ثم طلب من هذا
 المدعی بینة تشهد له بوکالاته المذکورة طبق دعواه فاحضر الشاهدین المذکورین
 وشهدا فی وجه هذا المدعی علیه قائلا کل منهما شهد بان الثلاث النسوة المکلفات

وهن مصر ية وآمنة وصفية المعروفة لهما عينا معرفة نامة لقن شقيقة هن هذا المدعى مصطفى بن خليفة بن حسين وكيلا عنهن وبدلا عن شخصهن ووكالة عامة مقوضة لرأيه وقوله وفعله في الخصومة والدعوى والتقبض والاقباض والصلح والابراء ما عدا البيع فيما يتعلق باستحقاقهن بالميراث الشرعي من والديهن خليفة وخيرة في المنزل الكائن بناحية العدو وذ كرا حدوده وهو ثلاثة اجناس فيه بالسوية يدين لكل منهن خمس واحد وقبل منهن هذا المدعى الوكالة المذكورة بوجهها المذكور ولما لم يبد المدعى عليه في هذين الشاهدين مطعنا شرعيا صارت تركيتهما سرا ثم علنا بمادة الشيخ محمد بن علي بن علي وطه بن علي بن مرزوق وحكمت فورا لهذا المدعى مصطفى ابن خليفة على هذا المدعى عليه ابي العلاء بن عبد الله بن ثبوت وكالاته عن موكلاته شقيقاته مصر ية وآمنة وصفية المذكورات بوجهها المذكور بحضور هذا المدعى الوكيل ثم سئل هذا المدعى عليه أبو العلاء بن عبد الله بن خليفة عن دعوى هذا المدعى مصطفى بن خليفة بن حسين ملك والده ووالده ووالده المذكور فاجاب بالانكار لدعواه وجدها كليا وادعى هذا المدعى عليه أبو العلاء المذكور على هذا المدعى مصطفى المذكور بان هذا المنزل الذي تحت يده الكائن بناحية العدو بالجهة المذكورة وذ كرا حدوده التي عينت في الدعوى الاولى ملكه خاصة بالشراء كان اشتره منذ ثمان عشر سنة من علي بن عبد الله بن علي واحمد بن علي بن أبي زيد و ابراهيم بن حسين بن علي المشهورين بالابصالية من الناحية المذكورة بثمن قدره ثمانية وثلاثون جنينا بينهم ونصف ذهباً ثقيلاً جيداً وازناً كل منهم باع له ثلث المنزل المذكور وشائعا باثني عشر جنيناً بينهم ونصف وثلث من الذهب النقي الجيد الوزن وهو ملكه يبيعها بما يشاء وباق وقبول شرعيين وجرى التقابض بينهم وعنده بينة تشهد له بذلك وقبول احضارها ادعى المدعى هذا مصطفى بن خليفة بن حسين على هذا المدعى عليه ابي العلاء بن عبد الله بن خليفة بانه في ١٣ صفر سنة ٩٠٩ اقر له هذا المدعى عليه أبو العلاء بن عبد الله بن خليفة طامعاً مختاراً بملك المنزل المذكور والحدود المذكورة لوالده خليفة بن حسين واشترى هذا المدعى عليه أبو العلاء بن عبد الله بن خليفة منه نصف المنزل المذكور بثمن قدره ثلاثون جنيناً بينهم ونصف من الذهب النقي الجيد الوزن وباعه له وهو ملكه ولم يحصل تقابض بينهم ما وعنده بينة تشهد له بذلك وان هذا المدعى عليه ابي العلاء بن عبد الله بن خليفة لاحق له في المنزل المذكور وذ كرا يطالبه برفع يده عنه ويسال سؤاله عن ذلك فسئل أبو العلاء المذكور عن دعوى هذا المدعى مصطفى المذكور فانسكرها كليا فطلب من مصطفى هذا المدعى بينة تشهد له بطبق دعواه الاقرار من هذا المدعى عليه ابي العلاء المذكور كور بالمنزل المذكور فاحضر كلا من شاهدين شهدا شهادة غير تامة فطلب منه بينة أخرى فجهز عنها واحضر كلا من محمد بن أبي زيد بن هنداوى وطه بن علي

ابن مرزوق وشهد في وجهه إلى العلاء بن عبد الله هذا قائل كل منهما شاهد بان المنزل
الكشف السماوي السكت بن ناحية المدونة وذ كر كل جهة وحدوده كما تقدم ملك
خليفة بن حسين بن خليفة والد المدعى خاصة وقدمات خليفة بن حسين بن خليفة
والد المدعى وترك هذا المنزل المحدود المذ كور ميراثا لورثته المذ كورين وان
المنزل المذ كور ملك هذا المدعى مصطفى بن خليفة واخوانه شقيقاته مصرية وآمنة
وصفية وكلاته المذ كورات الآن بالميراث عن والدهم خليفة بن حسين ووالدهم
خيرة بنت مصطفى بن حسن وان هذا المدعى عليه ابنا العلاء بن عبد الله بن خليفة واضع
يده عليه بغير حق ولم يبد المدعى عليه في الشاهدين مطعنة اقصارت تزكيتهم اسم اثم
عالمنا بشهادة محمد بن علي بن علي الشيخ وخبدا الله بن بحيري بن عبد الله وقبل الحكم ادعى
هذا المدعى عليه ابو العلاء على هذا المدعى الاول مصطفى بانه في ١٣ صفر سنة ٩٠٠ صالح
هذا المدعى عليه مصطفى عن دعواه على المنزل المحدود المذ كور على مبلغ قدره ثلاثون
جنيها بفتح من الذهب النقي الجيد والوازن يدفع له منها هذا المدعى عشر بن جنيها
يبتو وعلى بن عبد الله بن علي وأحمد بن علي بن أبي زيد وابراهيم بن حسين بن علي
البايعون له المذ كورون أهلا يدفعون له منها عشرة جنيها يبتو ورضى هذا المدعى
عليه مصطفى بن خليفة بذلك ولم يحصل بينهم ما تقابض في بدل الصلح المذ كور وان هذا
المدعى عليه مصطفى في ٤ صفر سنة ٩٠٠ أقر طائعا بمحتار الذي بينه عادلة بانه لم يكن
له حق في المنزل المحدود المذ كور والآن متعوس له بغير حق ويطالبه بعدم التعرض
ويسال سؤاله عن ذلك فمثل هذا المدعى عليه مصطفى عن دعوى هذا المدعى إلى
العلاء دفع المذ كور فاجاب بالانكار له كليا فطالب من أبي العلاء المذ كور بيعة تشهد
له طبق دعواه فاحضر شهود المذ كور صحح شهادتهم فطالب منه بيعة شرعية تشهد له طبق
دعواه فغاب الغريقان ولم يحصرا

(أجاب) قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة الصادرة من مصطفى بن خليفة
الاصيل عن نفسه والوكيل عن اخوانه الثلاث على عريضة من أبي العلاء بن عبد الله بن
خليفة من المدونة فظهر انها غير مستوفاة اذ الحكم الصادر فيها أولا بالوفاء والورثة
صادر للوكيل على الخصم مع ان اللازم ان يصدر للوكيل المذ كور وكلاته على غريهم
المذ كور ولا للوكيل فقط وكذا الانسب تقديم بيعة الوكالة على بيعة الوفاة والورثة وان
كان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي في دعاوى الميراث وكذا اقتصر حضره فأناب
الحكم في السؤال على السؤال عن الوفاة والارث والوكالة مع ان من جملة الدعوى ملك
المنزل المتنازع فيه على الوجه لا يذ كره المدعى ولم يسال خصمه عن دعواه كلها التي
من ادعى ملك المنزل ارضا فاللازم هو السؤال عن جميع الدعوى التي من جملتها وضع
هذا المدعى عليه وان المنزل ملك للمدعى وولاته على الوجه المبين ولا حاجة إلى قوله

وبعد أن ثبت وضع يد المدعى عليه على المنزل بشهادة فلان وفلان سئل المدعى عليه إلى آخر ما ذكره بل كان أولاً يسئل المدعى عليه عن جميع ما ادعاه المدعى فيجب بوضع يده على المدعى ويدعى ملكه لنفسه على الوجه الذي ذكره ويحده ما عد ذلك فيكلف المدعى اثبات الوكالة أولاً فإذا اثبت بما بالبيعة المنزل كاتبة يحكم له بها في وجه الخصمين ثم يطلب بيعة الوفاة والارث على الوجه الذي فصله فإذا ثبت ذلك يحكم به أيضاً للمدعى وموكلاته على الخصم ويطلب بيعة وضع اليد فتشهد به ويحكم به بعد اثباته كية اذ ثبتت وضع اليد على العقار وشروط صحة القضاة بالملث به لا للدعوى حتى يصح اثباته بعد الشهادة بالملك قبل القضاة وكذا لم يذ كر الجرح في الدعوى بالنسبة لنصيب الام التي هي زوجة الميت الاول من هذا المنزل إلى اولادها بل اقتصر على ذ كر الجرح من الميت الاول إلى ورثته وكذا شاهد الوكالة لم يذ كر ان سب الموكلات إلى جدهن مع غيبتن في شهادتهما بتوكيلهن للمدعى بل ذ كر انهن معروفات لهما عيناً وهو غير كاف ولو فرض حضورهن تلزم الاشارة لمن الا ان يكون المدعى بالجناس فيستغنى عن الشهادة بهما فيبغى إعادة هذه المرافعة لاستيفاء ما هو مقتضى وبعد اجراء ذلك وتتميمها على الوجه اللائق فان ادعى مصطفى المدعى اقرار المدعى عليه بملك المورث وادعى أن المورث باع نصف المنزل للمدعى عليه بالثمن الذي ذكره وكذب المدعى عليه في ذلك يكون رد الماتعة منه دعوى مصطفى المذكور من الاقرار بانتهال ما جملته في المنزل المذكور للمدعى عليه في قدر نصيبه بفرض بقاء العقد في نصيبه حيث عجز عن اثبات دعواه المذكورة ولم يطلب عين خصمه على ما انكره أو طلبه وحلف وكذا لا عبرة بدعوى أبي العلاما ادعاه من الدفع الاخير ان لم يثبت به بالوجه الشرعي ويقضى بالمنزل للمدعى وموكلاته عند اقامة البيعة على دعواه المثلث من قبل مورثيهم بعد استيفائها نعم لو افام المدعى عليه البيعة الشرعية على دعواه الدفع الاخير واستوفت شرائطها لم يمنع مصطفى المدعى وموكلاته عن المعارضة في المنزل ويكون له ولو موكلاته بدل الصلح اذا ثبت ان الصلح صمد بعد التوكيل الذي ذكره في الدعوى بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر في ٧ ص سنة ٩٥٠ عن صورة حادثة واردة من مديرية المنية وبى قرار شرح مؤرخ ٥ ربيع الآخر سنة ٩٥٠ على خطاب من حضرة قاضي المنية مضمونها قد حضر أحمد بن سالم بن موسى الجهادي من ناحية المطاعنة وادعى على غريمه الرجل على بن حسن بن حسن المقيم بأبغادية حسين بك صبرى بان هذه الباقية ملكه بالاستياج وبسؤال المدعى عليه على بن حسن المذكور واضح اليد قد ادعى بانها ملكه بالشرا من شخص يسمى الحاج ابراهيم ابن علي بن عبد الله من ناحية جالدة وبعد سماع دعواه واما البيعة التي شهدت لكل منهما ما طبق دعواه حكم لا جد بن سالم الجهادي مدعى النجاج على الرجل على بن حسن مدعى الشراء بملكية الناقة المذكورة وسلمت اليه بعد حلقه اليه من الشرعية ثم بعد

الحکم المذکور حضر الحاج ابراهيم بن علی البائع للناقة المذکورة للرجل علی بن حسن السابق ذکره وادعی علی الرجل أحمد بن سالم الجهادی المستحق لها بان الناقة المذکورة كانت ملكه بالشراء من شخص يسمى حسین بن حمدان وعرفه وانها كانت ملك بائعه حسین المذکور بالنتاج وانه هو كان باعها للرجل علی بن حسن المذکور وان الحکم لأحمد بن سالم المذکور باستحقاقه للناقة المذکورة بالنسبة اليه من يدعی علی بن حسن المشتري المذکور كان باطلا وان علیا المذکور يريد الرجوع عليه بثمن الناقة المذکورة ويطلب أخذها من المستحق ليسلمها للمشتري لعدم الرجوع عليه وبسؤال المستحق المدعی عليه انكر ما ادعاه عليه هو بعد ان سمعت دعوى الحاج ابراهيم المذکور البائع الثاني علی أحمد المستحق المذکور بان الناقة المذکورة ملك بائعه حسین المذکور بالنتاج وسمعت بينته أيضا فوقف فيها لان المنصوص عليه ان دعوى البائع فتاج الناقة عنه دبائعه وان الاستحقاق كان باطلا لا وقبول بينته على ذلك يصح اذا كانت دعواه على المشتري عند ارادة المشتري الرجوع عليه بالثمن بعد استحقاقها من يده بالبينة لان الرجوع بالثمن امر يخص المشتري فتكون الدعوى عليه ويكتفى بحضوره وأما دعوى بائع الناقة المذکور علی المستحق كما في هذه الحادثة فانما توقف في صحتها لان غاية ما ذكره ان المشتري اذا اراد الرجوع بالثمن على بائعه بعد الاستحقاق فبهرن البائع عليه انه كان نتيج عنه أو عند بائعه وان الاستحقاق كان باطلا هل يشترط حضور المستحق والدابة أولا يشترط خلاف في ذلك والإصحح انه لا يشترط حضرة المستحق واذا كان الامر كذلك فهل تصح الدعوى على المستحق كما تصح على المشتري مع انه بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع مالم يصر له بالثمن علی البائع أو يكون الحکم للاستحقاق نافذا ولا عبرة بما ادعاه البائع الثاني علی المستحق المحكوم له بالناقة المذکورة ولهذا صار نسخ صورة الدعوى لاجل عرضها على حضرة مولانا واستاذنا الاعظم شيخ الاسلام ومفتي الانام بالمهروسة وكل ما افاده حضرة استاذنا المومنا اليه يكون العمل بمقتضاه (أجاب) ذكر في فتاوى العلامة خير الدين في اوائل باب الاستحقاق ما نصه سئل في رجل اشترى بهيمة من آخر فباعها للمشتري من آخر فاستحققت من يده بدعوى النتاج هل اذا أقام المستحق منه بينة ان نتاج بهيمة بائع بائعه يبطل الحکم للمستحق ومثله اذا أقام بائعه بينة وكذا اذا أقامها بائع بائعه أم لا اجاب نعم باقامة البينة من كل منهم يبطل الحکم للمستحق والله اعلم اه ومنه يعلم انه لا فرق بين اقامة البينة من المشتري على المستحق أو من بائعه على المستحق أو من بائع بائعه عليه أيضا في القبول وبطلان الاستحقاق السابق باقامة البينة على النتاج عند البائع أو بائع البائع من ذي اليد الذي ثبت الاستحقاق في وجهه اذا استوفى الاثبات شرائعه المعتمدة شرعا لان كلام البائع وبائع البائع بالنسبة لمن اثبت الاستحقاق أولا ذويد

وبينة ذى اليدى النتاج اولى كما لعل به في الخبرية أيضا في جواب سؤال قبله وبه يظهر
 انه لا يشترط كون الخصومة واقعة بين المشتري المستحق عليه وبائعه عند ارادة المشتري
 الرجوع عليه بالثمن كما يستفاد من جواب الخبرية السابق ومن غيره من عبارات
 مذ كورة في الكتب ويستفاد ذلك أيضا مما ذكره في نور العين قبل أو آخر الفصل
 العاشر حيث قال المدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان المدعى عليه أحد الورثة
 فبرهن الوارث الاخر أن المدعى قال انما بطل في دعوى يسمع قال في جامع الفصولين
 يرد عليه ما رقبـل ثلاثة اوراق نقلا عن ذـ انه يسمع من البائع ومن المكفول عنه
 وان لم تكن الدعوى عليه ما قال فان اجيب ان كلامه - ما مدعى عليه معني يرد أن
 الوارث الاخر أيضا كذلك فلا وجه للمحصر اهـ وما ل هذه العبارة في جامع الفصولين
 من الفصل المذكور الا ان لذي وجد بنسخة جامع الفصولين بدل قوله قبل ثلاثة
 اوراق قبل هذا باسطر وهو الموافق لما هو مذ كور قبل هذه العبارة في جامع الفصولين
 في النسخة المذكورة ومن هذا - لم ان المشتري لو اراد الرجوع - على بائعه بعد ثبوت
 الاستحقاق المذكور يكون للبائع الدعوى - على المستحق بنتاج الدابة المذكورة في
 ملك بائعه ويقيم البينة فتقدم بينته - كونه ذايده سابقة و يكون هذا دفعا معو عا لانه
 مدعى عليه معني اذا القضا ببينته يندفع عنه طلب الثمن عن اشترى منه وما تفيد
 الفروع المنقولة من ان المشتري بعد الاستحقاق عليه لو ادعى - على بائعه ثبوت ذلك
 الاستحقاق واراد الرجوع بالثمن عليه فبرهن بائعه على النتاج في ملكه او ملك بائعه
 وبطلان القضاء ليدفع الرجوع عليه يقبـل ثم اختل في اشتراط حضرة المستحق
 وعدمها مع اختلاف التراجع في ذلك واشتراط حضور الدابة وعدمها فذلك لا يقتضي
 المحصر وعدم سماع دعوى البائع أو بائعه على المستحق على وجه ما سبق كما يستفاد من
 سؤال الخبرية وعبارتي نور العين وجامع الفصولين - هذا ما ظهر لي في الجواب والله
 ته الى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر مؤرخة في جمادى الآخرة سنة ١٢٩٤م بطلب الحكم
 الشرعي في صورة مرافعة شرعية صادرة - على يد قاضي المصورة مضمونها بمجلس
 المنصورة بحضرة حضرات ارباب ادعى المربي الصباغ ابن المرحوم مصطفى بن حسن
 الصباغ من منية غمر على المحاضر معه بالمجلس نصر الخولي هذا عمدة بشالوش دقهلية
 ابن المرحوم منصور الخولي ابن المرحوم منصور الخولي الكبير بان يوم الجمعة خامس
 سؤال سنة ١٢٩٤ كان المدعى عليه هذا حضر جانب مياه من ترعة اساحل الكائنة
 بناحية منية غمر لرى اراضيه بحوص الجميرة باراضى بشالوش حضر عبد الله شبيب
 ابن عطية شبيب واطلق جانب مياه من المياه المذكورة في أرضه حضر له منصور ابن
 المدعى عليه هذا مع جملة اشخاص من الشغالين عند والده ومنع نزول المياه في غيط عبد الله
 شبيب المذكور فما كان من عبد الله الا فتح السد الذي سده منصور ولد المدعى عليه

وصار بينهما النزاع في سدا المياه وفتحها واخير منصور ارسل لوالده المدعى عليه هذا
 فخر له والدة المدعى عليه هذا وسال ولده عن قطع السد فاخبره ولده ان عبد الله شبيبا
 الذي قطع السد فقال له أين عبد الله فرد عليه عبد الله المذکور بقوله انا فامر المدعى
 عليه هذا اتباعه باخذ عبد الله المذکور فاخذوه وشوابه بين قصب وقطن محمد دولة
 من بشالوش فخر محمد حسنين الكيال اخو المدعى لاه ابن المرحوم حسنين الكيال بن
 محمد من منية غمر وقال ليصر المدعى عليه هذا أنت آخذ عبد الله شبيبا التوجه الى اى
 جهة لا يصح منك ذلك لان عبد الله شيخ بالديوانت عمدة فلا يصح منك ذلك فما كان من
 نصر المدعى عليه هذا الا ضرب محمد احسنين الكيال المذکور بنبتوت كان بيده عمدا
 عدوانا في رأسه فكسر عظمها وسال منها الدم فسقط على الارض فلما سقط على الارض
 بسبب ضربه له بالنبتوت قال له المدعى عليه هذا أنت بعفريت وهذه تبايتك وضربه
 بالنبتوت المذکور عمدا عدوانا مرة اخرى على منخره فكسرهما وسال منها الدم وبعد ذلك
 توجه المدعى عليه هذا مع اتباعه الى الناحية بلدة فباع ذلك المدعى فوجه الى الغيط
 فوجد اخاه محمد احسنين المذکور مصابا بهذه الاصابة وكشف عليه من الحكيمة ومأمور
 ضبطية المراكز وبعد ذلك حملوه على خشبة وقروه وابه الى ديوان المركز بناحية منية
 غمر ومات في ثاني يوم بسبب الاصابة المذكورة وان محل الاصابة فهو وعند ساقية محمد
 دولة من أهالي بشالوش التي على جرف ترعة التعبانية برأس غيط محمد دولة المذکور
 وكانت الاصابة المذكورة في وقت الظهر من يوم الجمعة المذکور وان الوارث لجد حسنين
 الكيال المذکور اخوه لاه المدعى المذکور المرزوق معه لوالده شلبية بنت المرحوم
 منصور بن منصور ابن المرحوم نصار وشقيقة تاهه ما خضرة وأم الخير المرزوق فتان مع
 شقيقة محمد حسنين المذکور لوالده المرحوم حسنين الكيال ابن المرحوم محمد الكيال
 من زوجته شلبية المذكورة والدة شلبية المذكورة من غير شريكت وان شلبية وبفتها
 خضرة وأم الخير المذكورات اعلاه وكان المدعى هذا عهن في الدعوى والخصومة
 والمرافعة مع المدعى عليه هذا في شأن قتله لمورثهن محمد احسنين الكيال المذکور
 ومطالبته بما يترتب عليه في ذلك شرعا وكالتمه فوضه مطلقة عامة لقوله ورأيه وفعاله
 وقبلها منهن لنفسه وذلك الى يد قاضي مركز منية غمر بموجب اعلام مشمول بختم قاضي
 منية غمر حاضر في يد المدعى ويطالب المدعى المدعى عليه هذا بما يترتب عليه في قتله
 لاختيه محمد حسنين المذکور شرعا وطلب سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك
 فاجاب بالانكار لدعوى المدعى وجمدها كليا وكلف المدعى اثبات دعواه وفاة محمد
 حسنين المذکور واتحصار ارثه في ورثته المذکورين وتوكيل والدته وشقيقة تاهه له طبق
 الاعلام فاحضر محمد اسمعيل الدميري بن اسمعيل الدميري من منية غمر واستشهد بها
 يعلمه في ذلك بطالب المدعى فشهدته مرداء واجهة المدعىين بقوله اشهد ان محمد

حسنين بن حسنين الكيال اخا المدعى هذا لأمه توفي وانحصر ارثه الشرعي في اخيه لأمه
 المدعى هذا وفي والدته شلبية بنت منصور بن منصور والدته المدعى هذا أيضا وفي شقيقة
 ما خضرة وام الخير المرزوقتان لوالدهما مع محمد حسنين المتوفي المذکور من امهم شلبية
 المذکور ولا يعلم له وارثا سوى والدته وأخيه لأمه هذا وشقيقته المذکورتين واحضر
 محمد اطراذ بن أحمد - بطراد من منية غمر واستشهد عجايعا مع في ذلك بطلب المدعى
 فشهد منفردا بوجهة المتداعين مثل شهادة الشاهد الاول حرقا بحرق في فعند ذلك
 صدق المدعى عليه المذکور على شهادة الشاهدين المذکورين وعلى توكيل شقيقتي
 المتوفي ووالدته للمدعى هذا حسب ما هو موضح بأعلام التوكيل وأنكر ضربه لمحمد حسنين
 المذکور وموته بسبب ذلك فعند ذلك حكم بوفاته المتوفي المذکور وانحصر ارثه في
 ورثته المذکورين وتوكيل شقيقته ووالدته للمدعى هذا بتصديق المدعى عليه هذا
 ثم ادعى المرسى المذکور المدعى المذکور على نصر الخولي المدعى عليه بما ادعى به أولا
 حرقا بحرق وطلب سؤاؤه عن قتله لأخيه لأمه على الوجه المسطور بالدعوى وبالسؤال
 منه عن ذلك أجاب بالنكار فطلب من المدعى بيعة تثبت قتل المدعى عليه هذا لأخيه
 على الوجه المسطور فاحضر عبده الطور بن علي الطور بن عبد الله الطور وطلب المدعى
 الاستماع الى شهادته فاستشهد بطلبه فشهد في وجه المتداعين بقوله أشهد أن في يوم
 الجمعة ٥ شوال سنة ١١٠٠ كانت المياه جار به بمسقة بين دنديط وبنالوش فعبس الله
 شبيب من أهالي دنديط حول جانب مياه من المسقة المذکور الى غيطه فحضر له منصور
 الخولي بن نصر الخولي المدعى عليه هذا ومعه ستة اشخاص وأمر بمنع المياه عن غيط
 عبد الله المذکور وسد ها عنه فحضر المدعى عليه هذا بعد ذلك ومعه اشخاص بكثرة فقال
 من قطع المسقة في غيطه فاخبروه ان عبدا لله شبيبيا هو الذي حول المياه في غيطه فقال
 المدعى عليه هذا أن عبد الله شبيب فحضر له عبد الله شبيب وقال له انا فعند ذلك أمر
 المدعى عليه هذا الاشخاص الذين معه باخذه فاخذوه وتوجهوا به فحضر له محمد حسنين
 المدعى بشانه أخوه هذا المدعى ولا يدري ان كان شقيقا أو لاب أولام وقال انصر المدعى
 عليه أنت أخذت عني لتوجهه لاي جهة فسا كان من نصر المدعى عليه هذا الاضر به
 بنيت مكان في يده في رأسه وضربه مرة ثانية على منخره فسقط محمد حسنين المذکور
 مطروحا على الارض وقال نصر للاشخاص الذين معه اضرهوا يا رجال فحضرهوا الاشخاص
 دنديط الذين من بجلتهم الشاهد المذکور بعد ذلك أخذ المدعى عليه الاشخاص
 الذين معه وتوجهوا بوجهه وبقى محمد حسنين المذکور مطروحا على الارض الى ان حضر
 محمد دنديط والحكيم وصاروا لكشف عليه بمحض جمع من المسلمين وبعد ذلك حملوه
 ووجهوه الى ناحية منية غمر لكونها باله ومات في صبح ثاني يوم الضرب بسبب الضرب
 المذکور وكان ذلك عند مساقية محمد دولة من بنالوش في اليوم المذکور أعلاه أعلم ذلك

وأشهره وأحضر الامام الطور من دنديط ابن موسى الطور بن عبده الطور واستشهد
 عما يعلمه في ذلك بطلب المدعي فشهد منفردا في وجهه المتداعيين بقوله أشهد أن
 في يوم الجمعة في شهر شوال سنة ١٢٩٤ هـ كان ما دام منصور بن نصر الخولي المدعي عليه هذا
 على مسقة تسمى مسقة التعمانية الكائنة بين أراضي بشالوش ودنديط فوجد مياهها
 من المسقة المسمى بكورة فازلة في غيط فسأل من عبد الله شبيب عن حول المياه بهذا
 الغيط فأخبره انه هو الذي حولها فامر بسدها فحضر نصر المدعي عليه هذا وسال من ولده
 منصور الخولي عن حول مياه المسقة المسمى كورة في غيطه فأخبره انه عبد الله شبيب
 فامر من معه باخذه فأخذوه ومشاوبه بين القصب والقطن الذي هناك فحضر محمد
 حسنين المذكور المدعي بشانه وساله ما ذاك يريد عبد الله شبيب المذكور والى أى جهة
 وجهه فلا كان من نصر هذا الاضربه بنبوت في يده مرتين مرة في رأسه ومرة في منخره
 فسقط على الارض وبعد ذلك توجه نصر من الاشخاص الذين معه الى بلدوه وبعد ذلك
 حضر عدة دنديط وحكيم القسم وصار الكشف عليه وتوجهوا به الى بلدة ناحية منية
 نهر ومات في صبح ثاني يوم الضرب بسبب ذلك بناحية منية نهر وان الضرب المسمى كور
 كان عند ساقية الدولة بأراضي بشالوش في وقت الظهور في اليوم المذكور وانه لا يعرف
 اسم والد المدعي بشانه وذكر انه أخو المدعي هذا لانه أعلم ذلك وأشهره وأحضر
 حمودة شبيب بن حمودة شبيب بن علي شبيب من دنديط واستشهد عما يعلمه في ذلك
 بطلب المدعي فشهد منفردا في وجهه المتداعيين مثل شهادة الشاهد الثاني حرفا بحرف
 غير انه لا يعرف جهة اخوة المقتول للمدعي وأحضر عطية الشرفاوى بن محمد الرحال ابن
 الحاج ابراهيم الرحال المقيم بناحية دنديط واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعي
 فشهد منفردا في وجهه المتداعيين بقوله أشهد أن بعد العيد الصغير سنة ١٢٩٤ بنحو
 ستة أيام كان في غيطه ليجمع قطنه فنظر رجالا بكثرة فتوجه اليهم فوجد المدعي عليه
 هذا مع اشخاص بلده بكثرة وسالهم عن حول المياه من المسقة في غيطه فأخبروه ان عبد
 الله شبيب هو الذي حول المياه في غيطه فعند ذلك قال المدعي عليه هذا أين عبد الله
 شبيب فقال له عبد الله شبيب ها هو أيا فقال له أنت أخذت المياه لاى شئ وضربه
 بالكف على وجهه وأمر أتباعه باخذه فأخذوه فعند ذلك حضر له محمد حسنين المدعي
 بشانه وقال لنصر المدعي عليه هذا أنت أخذت عبد الله لاى جهة فلا كان منه الاضربه
 بنبوت في يده مرة واحدة أصابته في رأسه وقال له اضرب يا ولد ففر الشاهد المذكور
 هاربا ولا يدري ما ذا جرى ولا يعرف اسم والد محمد حسنين المذكور ولا جده وأحضر
 السيد سالم ابن الحاج سالم من العربان المقيمين بأراضي منية القرشي واستشهد عما
 يعلمه في ذلك بطلب المدعي فشهد منفردا في وجهه المتداعيين بقوله انه في يوم الجمعة
 لا يعرف هو من أى شهر في زمن الفيل حضره بناحية دنديط ليطلب عبد الله شبيب

بباقی ثمن بجل اشتراه منه فاخبروه انه في الغيط فتوجه له في الغيط فوجد أهالي دنديط
وبشالوش يتشاجرون مع بعضهم في شأن المياه فسمع من شخص يسمى نصر الا يعرفه
يقول اضربوه يا اولاد فعند ذلك فرها ربا ولا يعرف شيئا غير ذلك واحضر احمد شبيب بن
احمد بن ابراهيم بن ابراهيم شبيب من دنديط واستشهد بحسب علمه في ذلك بطلب
المدعي فشهد منفردا في وجه المتداعين مثل شهادة الشاهد الاول حرفا بحرف الا انه
زاد عنه أن محمد احسين المدعي بشانه اخو المدعي هذا لانه وأحضر جاب الله الشرفاوى
ابن حسن الشرفاوى من دنديط واستشهد بحسب علمه في ذلك بطلب المدعي فشهد
منفردا في وجه المتداعين بقوله اشهد انه كان يجمع قطنا في خامس يوم العيد الصغير
فضره مرة في الغيط فتوجه اليه فوجد نصر الكولى هذا عمدة بشالوش مع اشخص بلده
وسال نصر المذكور عن حول مياه التربة في غيطه فردعا عليه عبد الله شبيب وقال
له انا لذي حولتها في غيطي فامر اتباعه باخذه فاخذه بعض اتباعه وأمر البعض بضرب
أهالي دنديط فحصل للشاهد المذكور بعض ضرب فعد ذلك فرها ربا ولا يعرف ماذا
جرى بعد ذلك فعند ذلك ذكر المدعي عاينه ان الشهود المذكورين أقارب بعض وهم
أهل الواقعة واخصام له فطلب من المدعي يدنة غير هؤلاء فعرف ان لا يدنة معهم غيرهم
يطالع على هذه الحادثة حضرة شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية ونوجو من سيادته
الافادة عن الحكم الشرعي فيها (أجاب) في صورة هذه المرافعة قصوري في تعريف المقتول
وامه شامية في شهادة شهود الوراثة حيث لم يذكر وانسبهم ما الى جدهما في الشهادة فلا
يقضى بها الا بعد تمام تعريفهما بذلك ما لم يكنوا مشهورين بما ذكر فيهما شهرة تميزهما
عن غيرهما والحكم بالنسب وجهر الارث وكذا ابو كالة المدعي عن باقي الورثة لا يكفي
فيه تصديق الخصم المدعي عليه بذلك عند انكاره الحق المدعي وكذا شهادة شهود
القتل السبعة على الوجه الموضح في هذه الصورة غير كافية لعدم افادة بعضهم القتل
المدعي على الوجه الذي ادعى به ولتقصير البعض في تعريف الشهود بقتله والله تعالى
اعلم (سئل) بافادته من محافضة مصر في ١٨ رجب سنة ١٢٩٥ هـ عن الحكم في صورة
مرافعة من حضرة قاضي المنصورة مضمونها بما تجلس المنصورة بحضرة حضرات اربابه
ادعى على البار هذا ابن المرحوم الحاج علي الباز بن حسن العايدى من ناحية المطرية
على الحاضر معه بالجلس حسن نويسر هـ هذا ابن المرحوم مصطفى نويسر بن سليمان
نويسر ان اخا المدعي لايه هو المرحوم محمد العايدى ابن الحاج علي الباز بن حسن
العايدى المذكور اياه كان من تجار المطرية وقوم ملووب منه لمصلحة المطرية نجسة
ونجسون جنبا اسكانيا وطلمه عثمان بك مامور المطرية اذ ذلك وطلب منه المبالغ
المرفوم فطلب منه وعدا بعشرة ايام فرد عليه بقوله له ولا ساعته واحسده واعر عثمان بك
الموما اليه اتباعه برميته وضر به فطرحوه على الارض والمدعي عليه هذا لوى ذراعي

محمد العايدى وجعلهم اخلاقه على ظهره ووضع ركبته على ظهر محمد العايدى المذكور
وتحامل عليه وصار ضرب محمد العايدى المذكور على رجليه بالزخم ضربا شديدا واستمر
نحو ساعة حتى اشرف على الهلاك وصار وقع الضرب عنه واخراج محمد المذكور لخارج
الحل الذى ضرب فيه وتر كوه نحو ساعة ثم امر المأمور الموما اليه باحضاره امامه ثانيا مرة
فخضريين يديه وطلب منه المبلغ المرقوم فقال له انما احضرت المبلغ في هذه المسافة
فامر بطرحه على الارض ثانيا وصار ضرب به من خدمة المصلحة وأنه لا يعرف اسماء
الضاربين له ولا الماسكين له في المراتين والمدعى عليه هذا الا وذراعيه وممسكهما
وجالس بركبته على ظهره ومتحامل عليه واستمر الضرب عليه ثانيا مرة نحو ساعة ايضا
ثم بعد ذلك صار سجنه في محلى في الغيط المعروف بغيط النصارى حيث كان ضرب به في
الحل الذى هناك نحو اربع ساعات وبذلك صار اخراجه وارساله بافادة من حضرة
البك الموما اليه انناظر المطرية لا جعل وضعه في السجن هناك فصار وضعه في سجن
المطرية ثلاثة ايام فلما قظر ناظر المطرية حالة الشخص المذكور وهو يتشكى من
صدره ومن ظهره بسبب وضع المدعى عليه هذا ركبته على ظهره واتكأ عليه حالة
الضرب رده الناظر الى حضرة المأمور الموما اليه فلما وصل اليه ونظر الى حالته التى
هو فيها التى تشات مما حصل له ارسله الى منزله فلما وصل الى منزله توجه اليه المدعى
المذكور ليظهر حاله فوجده عادما فتركه وتوجه الى دمياط وعرض للحفاظة بارسل
حكيم الحفاظة ليكشف عليه فاخذ الحكيم وتوجه معه فوجد اخاه محمد العايدى توفى
فعرّف الحكيم الحضر معه من دمياط ان يكشف على اخيه المذكور ويحضر كشفهما
يوجد فيه من العلامات فلم يرض بذلك فاحضر حكيم باشى مديرة الدقهلية وحكيم
مر كزكو نسر وصار الكشف عليه بعرفتهم فاتفح بالاكشف انه انكسر الضلع
الثالث من الاضلع الصادقة من صدر اخيه وان موته بسبب كسر الضلع المذكور
لا غير وان كسر الضلع المذكور فهو بسبب وضع المدعى عليه هذا ركبته على ظهر محمد
العايدى المذكور وقت الصرب في المراتين وتحامل عليه وهو مطروح على الارض
الميلطه بالبلاط الحجروان الوارث لهم المذكور العايدى المتوفى المذكور زوجاته الاربع هن
السيدة بنت السيد حاميط بن على حليط ولية بنت صالح بن عبد الفتاح وهن ام احمد بنت
الشيخ منياوى سعيد بن الطنطاوى وسعيدة السوداء نية بنت عبد الله معتقته المتزوج
بها بعد عتقها منه وبناته الاربع هن بغدادية البالغة وزهرة وستوة القاصرتان عن
درجة البلوغ المرزوقات له من زوجته سيدة المذكور والسخيلية القاصرة ايضا
المرزوقة له من زوجته معتقته سيدة المذكور واخوته لابيهم هم المدعى هذا وفاطمة
وسيتية اما لغتان من غير شريك تخم توفيت السخيلية المذكور وكورة وانحصار ارثها الشرعى
في والدتها سيدة المذكور واخواتها لابيها الثلاث المذكورات وفي محمد المدعى

المذكور وانه ثبت وفاة محمد العايدى المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكور بن
 لدى قاضي المطرية بمقتضى الاعلام الشرعى المحرر منه المؤرخ في سادس شعبان سنة
 ١٢٩٤ وبنائه بالجاسر دل مضمونه على ذلك وان كلام من زوجته الاربع وبناته
 بغدادية البالغة وشقيقتى المدعى المذكور اختى المتوفى لايه وكت عنها المدعى في
 الخاصة والمرافعة والتداعى على المدعى عليه بذاتى شان موت مورثه محمد العايدى
 المذكور بسبب وضع ركبته عليه على ظهره مدة الضرب وتحامله عليه وهو
 مطروح على الارض ومطالبته بما يترتب عليه في ذلك شرعا والوكالة المطلقة المفوضة
 لقوله ورأيه وفعله وقيل من التوكيل لنفسه وان حضرة قاضي المطرية اقامه وصيا
 على كل من زهره وستوة القاصرتين المذكورتين بموجب اعلام شرعى مشمول بمختمه
 مؤرخ ٦ شعبان سنة ٩٤ ويطالب المدعى المدعى عليه هذا بما يترتب عليه في ذلك
 شرعا بالاصالة عن نفسه وبوصاية على البنيتين المذكورتين وتو كياه عن الموكلات
 المذكورات ويسال جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار
 لدعوى المدعى وجدها جديدا كيا فطلب من المدعى اثبات وفاة اخيه المدعى بشابه
 وانحصار ارثه في ورثته وتو كيل الموكلات المذكورات واثبات مضمون اعلام الوصاية
 وفاته بنته السخيلية بعده وانحصار ارثها في ورثتها المذكورين فاحضر محمد الاعمر
 ابن الحاج احمد عيدين عيدين الرفاعى من المطرية وطلب المدعى الاستماع الى شهادته
 فشهد في وجه المتداعيين قائلا اشهد ان المرحوم محمد العايدى ابن المرحوم الحاج
 على ابنا زين حسن العايدى من المطرية توفى وانحصار ارثه الشرعى في زوجته الاربع
 المذكورات اعلاه ومن ايله بنت صالح بن عبد الفتاح والسيدة بنت السيد جليط
 وهما بنت الشيخ منياوى سعيد الجميع من المطرية وسعيدة السودانية بنت عبد الله
 معتقة محمد العايدى المذكور المتزوج بها بعدة سنة واثباته الاربع من بغدادية البالغة
 وزهره وستوة القاصرتين عن درجة البلوغ المرزوفات له من زوجته السيدة المذكورة
 والسخيلية القاصرة المرزوفة له من زوجته معتقة سعيدة المذكورة وفي اخيه لايه على
 البازا المدعى هذا وشقيقتى المدعى هما فاطمة وستية من غير شريك ثم توفيت السخيلية
 المذكورة وانحصار ارثها الشرعى في والدتها سعيدة المذكورة وفي اخواتها لايه الثلاث
 المذكورات وفي غيرها المدعى المذكور من غير شريك وأن الزوجات الاربع وبغدادية
 المذكور ذاعلاه وشقيقتى المدعى المذكورتين وكان هذا المدعى في الدعوى والخاصة
 والمرافعة مع المدعى عليه هذا وفي مطالبته بما يترتب عليه شرعا بسبب موت محمد العايدى
 المدعى بشابه بوضع ركبته على ظهره وفي ذراعيه وقت الضرب وكالة عامة مطلقة
 مفوضة لقوله ورأيه وفعله وقيل من التوكيل لنفسه هذا المدعى وأن حضرة قاضي
 المطرية اقام المدعى هذا وصيا على بنتى محمد العايدى المذكورتين القاصرتين عن

درجة البلوغ وقيل منه الوصاية لنفسه وحرره له اعلا ما بذلك مؤرخا به شعبان سنة
 ٤٠٠ هـ اعلم ذلك واشهد به واحضر أحمد باشا بن علي باشا بن زهير باشا من المطرية
 واستشهد هما يعلم في ذلك بطلب المدعي فشهد في وجه المتداعيين مثل شهادة الشاهد
 الاول حرفا بحرف وز كيا وعدلا سرا ثم علنا بشهادة كل من العمدة الفاضل الشيخ
 ابراهيم العفني ابن المرحوم الحاج أحمد العفني من دميياط والحاج محمد الفوالي بن
 الحاج عبده الفوالي من المطرية التزكية والتعديل المعبرين شرعا فعند ذلك حكمنا
 بوفاء محمد العايدى المذكور المدعي بشانه وانحصار ارثه في ورثته المذكورين وبوفاء
 بنته السخيلية المذكورة به وانه وانحصار ارثها في ورثتها المذكورين وبالتوكيل
 والوصاية المذكورين على الوجه المسطور في وجه هذا المدعي عليه ثم بعد ذلك ادعى
 المدعي المذكور على حسن نويصر المدعي عليه هذا بالاصالة عن نفسه وبوصايته
 ووكانته عن باقي ورثة محمد العايدى المذكور بانه هو الفاتل لاختيه محمد العايدى
 المذكور المدعي بشانه بسبب وضع ركبته على ظهره واتكائه عليه وفي ذراعيه وقت
 الضرب وتحماله عليه تحملا لا شديدا حتى ان كسر الضلع الثالث من صدره بسبب
 اتكائه عليه ومات بسبب ذلك ويطلب له شرعا بما يترتب عليه للورثة المذكورين
 ويجوا به عن ذلك وبالسؤال من المدعي عليه عن ذلك اجاب بالانكار فطلب من المدعي
 بينة تثبت دعواه فاحضر احمد باشا المذكور احد شهودى الوفاة والارث واستشهد
 هما بعامه في ذلك بطلب المدعي فشهد في وجه المتداعيين بقوله أشهد انه كان
 مملوكا منه ومن محمد العايدى المدعي بشانه ومحمد الاعمر شاهد الوفاة الثاني مبالغ
 المصلحة المطرية فطاهم حضرة عثمان بك مامو بالمطرية اذ ذاك من شان المبالغ
 المملوكة منهم المصلحة المطرية وان الذي كن مملوكا من محمد العايدى المذكور وحسنة
 وخمسون جنبا انكيزيا فامرهم عثمان بك المملوك اليه يدفع المصلحة فقال له أمهاني
 عشرة أيام فقال له ولا ساعة وأمر بطرحه على الارض وضربه فطرحه على الارض خدمة
 المصلحة وهم الحاج ابراهيم وحسين ودرويش هؤلاء مع محمد البربري الغائب عن المجلس
 وحسن نويصر هذا لوى ذراعيه وجعلها خلفه على ظهره ووضع ركبته على ظهره
 واتكائه عليه كذا في ذراعيه وضربه هؤلاء الثلاثة مع محمد البربري الغائب مناوبة
 اثنين بعد اثنين ومكث الضرب نحو ساعة والمدعي عليه هذا بارك على ظهره ومكث
 عليه بركبته ثم صار رفع الضرب عنه واخرجوه ثم أمر عثمان بك بحضوره ثانيا
 وطلب منه المبالغ فقال له انما احضرته وانما خارج فامر بضربه ثانيا فطرحه المذكورون
 على الارض المبللة بالبلاط وضربه هؤلاء مع محمد البربري الغائب والمدعي عليه هذا
 لاو ذراعيه أيضا كالمرة الاولى وبارك على ظهره بركبته ومكث عليه مع التحامل عليه
 وضربه هؤلاء مع محمد البربري الغائب نحو ساعة أيضا وبعد ذلك صار ضرب الشاهد

المذكور وضمير محمد الاعسر المذكور بامر عثمان بك والذي ضمير به ما هو لا مع محمد
 البربري المذكور وحسن تويصر هذا الاوذراعيهما وجالس على ظهرهما بر كبتة وفعل
 بهما كما فعل بمحمد العايدى المذكور وبعد ذلك صار وضعهم في السجى في غيظ
 النصارى ثم بعد ذلك صار ارسا لهم بحبس المطرية وفي مدة السجى صار يتشكى للشاهد
 المذكور وهو محمد الاعسر المذكور من ظهره ومن صدره واخبرهما ان الضرب لم يؤلمه
 انما الذى اضر به هو جلوس المدعى عليه هذا على ظهره واتكاؤه عليه بر كبتة حتى
 حصل له الالم الشديد في ظهره وصدره وان وفاة محمد العايدى اخى المدعى هذا لاييه
 المدعى بشانه المذكور قهسى بسبب جلوس المدعى عليه هذا بر كبتة على ظهره قال اعلم
 ذلك واشهديه واحضر محمد الاعسر شاهدا لوفاة الثاني وطلب المدعى الاستماع الى
 شهادته فاستشهد فشهد بمثل شهادة الشاهد الاول حرف بحرف من غير زيادة ولا نقصان
 في وجه المتداعيين فطلب من المدعى بيعة اخرى حيث ان الشاهدين شهدتهما غير
 مقبولة شرعا لما ذكره كل منهما مما في شهادته من أن هؤلاء الثلاثة اشخاص مع محمد
 البربري الغائب هم الضاربون فمما مع محمد العايدى المدعى بشانه وان حسنا تويصر
 المدعى عليه هذا فعل بهما مثل ما فعل بمحمد العايدى وقت الضرب من حذية على
 ذراعيهما وركوبه عليهما ما وقت الضرب واتكاؤه عليهما فترى انه لم يكن معه بيعة
 الا من صار ضربه مع اخيه واخبرانه يلتمس اعطاه وعدا بثلثين يوما لاحضار البيعة
 التى تشهد له بدعواه فاجيب بالتماسه يطالع على هذه الحادثة حضرة الاستاذ
 العلامة شيخ الجامع الازهر ومفتى الديار المصرية ويفيد الحكم الشرعى فيما وهل يطلب
 الاثر بالضرب ويستل عن ذلك واذا اعترف بالامر يحكم عليه بالتعزير بحسب ما يراه
 الامام او نائبه او لا يطلب الاثر حيث ان المدعى حصر موت مورثه في المدعى عليه
 وما حكم الله (اجاب) شهادة الشاهدين المذكورين والحال ما ذكره كفاية شرعا في
 الاثبات ولا يطلب الاثر ولا يستل والحال ما ذكره هذه الصورة والله تعالى اعلم (سئل)
 من قاضى المنصورة عن صورة مرافعة شرعية صادرة من محكمة المنصورة مضمون ما قد
 حضر له ينساق محكمة المنصورة الشيخ محمد النادى صالح العطار بالمنصورة ابن المرحوم
 سيد احمد صالح ابن المرحوم صالح وادعى على المحاضر معه بالجلوس الشيخ حسن الخولى
 مخزن فجي شون جفلك شاره حالا ابن المرحوم الشيخ محمد الخولى التاجر اولوالقباى آخر
 بالمنصورة ابن المرحوم سيد احمد الخولى بان والده هذا المدعى عليه ومورثه هو المرحوم
 الشيخ محمد الخولى بن المرحوم سيد احمد بن غنيم اخذ لنفسه من مال المدعى المذكور
 مائتين واربعة وخمسين جنهما انما كلز يا ويثنتوا واحدا فهاقر انساويا على سبيل
 القرض الشرعى واستلم ذلك وقبضه من مال المدعى المذكور عن اولة ولده ابراهيم لكونه
 كان وكيل عنه في اشغاله ومعاملته وكتب على نفسه سند بانته استلم القدر المذكور

من يد ابراهيم النسادى ولد المدعى وقد استهلك المبلغ المرقوم في حوائجه وبقي بده ديناً
بذمته للمدعى المذكور وطلب المدعى منه بدل القرض المذكور فاقبر بطوعه واختياره
وصحة عقله بان يذمته للمدعى التقدر المعين أعلاه ويدينه باقراره ووعدته بدفعه ودفع له من
بدل ذلك أحد عشر جنهما انجليزياً يقبضها منه ابراهيم ولد المدعى ووكيله وبقى للمدعى بعد
ذلك مائتان وثلاثة وأربعون جنهما انجليزياً وبينتوا واحد قرانساوياً وان الاقرار بالمبلغ
المرقوم حصل من والده هذا المدعى عاينه قبل وفاته بنحو سنة ونصف وأنه توفي في ثامن
ربيع الاول سنة أربع وتسعين قبل ان يتوذى للمدعى ما هو باق بذمته له على الوجه
المشروح وانحصار رثته في زوجته زينب بنت الحاج حسن رزق وأولاده وهم الشيخ
حسن هذا المدعى عليه ومحمد السعيد وسيدة وفاطمة المقيمون بالمنصورة وهاشم وخضرة
الغائبتان ابنا الغون جميعا وقد وضع هذا المدعى عليه يده على تركته والده الموقفة
للدين المذكور ومنع من أدائه للمدعى بقدر حق له ويطالبه به من التركة ليحوزه لنفسه
وطلب سؤاله عن ذلك فسالنا من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوفاة والده
الشيخ محمد الخولى المذكور في ثامن ربيع الاول سنة أربع وتسعين وانحصار رثته في
ورثته الذين ذكرهم هذا المدعى في دعواه المشروحة وبوضع يده على تركته والده المتوفى
المذكور وأنكر ما عدا ذلك ووجه فكفنا المدعى اثبات ما أنكره هذا المدعى عليه شرعاً
فأحضر السيد سعيد محمد المنزلاوى خليفة السادة البرادعة بالمنصورة ابن المرحوم
السيد محمد المنزلاوى والشيخ عليا منصور الكاتب بطرف الشيخ على سلامة من تجار
المنصورة ابن المرحوم منصور محمد واسمهم دكل منهم ما علمه في ذلك بطلب المدعى
فشهد في وجه المدعى عليه قائلان شهد ان الشيخ محمد الخولى والده هذا المدعى عليه ابن
المرحوم سيد احمد الخولى ابن المرحوم غنيم أقر طائفاً مختاراً في صحة عهده أنه أخذ من
مال هذا المدعى بمناولة ولده ابراهيم مائتين وأربعة وخمسين جنهما انجليزياً وذهبوا بينتوا
واحد اذهب افرانساوياً على سبيل القرض الشرعى وان ذلك بذمته للشيخ محمد النادى
صالح هذا المدعى ودفع منه لابراهيم ولد هذا المدعى قدر الا يعلمه فعند ذلك ذكر له
ابراهيم انه لم يأخذ منه سوى أحد عشر جنهما انجليزياً فذكر الحاج محمد الخولى المذكور
والده هذا المدعى عليه انه عند توجهه الى محل وكالة الشيخ محمد النادى المدعى هذا يحضر
الحساب عن الذي دفعه وكان هذا الاقرار قبل وفاته بنحو سنة ونصف أعلم ذلك وأشهد
به فلم يبد المدعى عليه طعن في شهادة الشاهدين المذكورين وحضر ابراهيم النادى
ابن المدعى وصدق على ان المال المدعى به ملك والده هذا المدعى فأحيلت هذه
الحادثة على حضرة العلامة مفتى المديرية ليفيد الحكم الشرعى فكتب عليه بالتحلة
مشحولاً باسمه وختمه بقوله الحمد لله صار الاطلاع على ذلك والافادة عنه على حسب
ما يقتضيه الحكم الشرعى انه من بعد تزكية البينة المذكورة التزكية الشرعية

وتحليف المدعى اليه التي لذلك شرعاً يحكم به ون المبلغ المرقوم في تركه والد المدعى عليه المذكور في وجهه كما هو صول الشرعية معاملة أقاده حضرة المفتي الموما إليه زكي كل من الشاهدين المذكورين وعسلا سر او علنا بشهادة كل من الحاج محمود شتيوي وأخيه يوسف شتيوي ولدي المرحوم الحاج يوسف شتيوي التزكية والتعديل الشرعيين وحلف المدعى هذا العين الشرعية التي لذلك بحضور هذا المدعى عليه بعد أن استخلف فعند ذلك حكمه في هذا المدعى على هذا المدعى عليه بالدين المدعى به وهو مائتان وثلاثة وأربعون جنهما انجلين يا وينترو واحد في تركه والده الشيخ محمد الخولي المتوفى المذكور حكماً شرعياً بتعريفه حجة المدعى صادر ذلك بحضور كل من هينت اسمائهم أعلاه والعلامة الفاضل مفتي أفندي المديرية والمكرم الحاج بسيوني سرخان عمدة الخواصة والمكرم الحاج ابراهيم عبده من المنصورة يحضر في يوم السبت شمري جادى الاولى سنة خمس وتسعين ومائتين وألف وهذه الحادثة كانت منظورة في المجلس المحلى وبعد قطع الحكم فيها على مقتضى المشروح أعلاه احييت للديرية للأجراء على وجهه ما ذكره من المديرية احييت الى مجلس استئناف بحري ومجلس الاستئناف أطلما لمفتيه للنظر في الاعلام المسطور صورته أعلاه فكتب عليه حضرة مفتي الاستئناف ما صورته بانه باطلا وهو جد حكمه قاصر لعدم ذكر المدعى والشهود ما يفيد أن الاقرار المذكور في حال صحة المقر ونفاذ تصرفاته حالة كونه طائفاً محتاراً صحيح العقل وانه لعدم ذكر المحكوم عليه وهو المتوفى في الحكم بصير إعادة الاعلام لحضرة القاضي لاستيفائه شرعا مع مراعاة المثل والصادر من الاحكام المبني على افتاء حضرة مفتيه مسابقا بشأن اثبات الوراثه ولا حظقة عدم الحكم بتسليم المبلغ المذكور للمدعى إلا بعد اعتراف المدعى عليه ان التركة التي تحت يده تبقى به او اثبات ذلك بالابينة وملاحظة ذكر المدينه في دعواه انه هو المقرص لذلك المبلغ او ولده اذ عمارته في الدعوى تقيس أن ولده منسول للبالغ المذكور ولم يتفصح منها من حصل الاقتراض منه هذا صورة ما أقاده حضرة مفتي الاستئناف المذكور وبناء على ذلك كتب من مجلس الاستئناف للمديرية بما ذكره فنروم من حضرة سيدنا ومولانا شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية الاطلاع على ما هو مشروح والافادة عليه من حضرة بما يقتضيه الحكم الشرعي (أجاب) قد صار الاطلاع على ما مشروح بهذه الصورة والافادة عن ذلك ان ما ذكره حضرة مفتي الاستئناف بحري في أو جهه القصور في هذا الحكم فالوجه الاول منها الذي ذكره المتضمن عدم تصريح المدعى والشهود بما يقتضى ان المقر كان صحيحاً نافذاً التصرف وقت الاقرار لا يخجل بالحكم حيث تضمنت دعوى المدعى وشهادة الشهود ان المقر المذكور وأقر طائفاً في حال صحة عقله وانه كان قبل موته بخمسة وستة و نصف هذا كاف في مؤاخذته بما أقرب وثبوت الحق عليه وان لم يصح بلفظ في صحته مع اغناء قولهم بخمسة

ونصف عن التصريح بالفظ في صحته على ان اقرار المريض بدين لاجنبي صحيح والوجه الثاني وهو عدم ذكر المحكوم عليه جوابه انه اذا حكم القاضي على أحد الورثة بدين أو على المورث بحضوره وادعاه يصح بعد استيفاء الشرائط قال في الصغيرى ادعى على ميت ديننا وأحضر أحد الورثة وبرهن فالتضاء عليه قضاء على الميت كما ذكره في فتاوى مؤيد زاده من الدعوى والتناقض فيها فاذا كان حكم القاضي المصدق كور صادر المدعى على الميت أو على أحد ورثته المدعى عليه بعد استيفاء الشرائط يكون الحكم صحيحا والوجه الثالث وهو مراعاة المفسور الصادر من الاحكام المبني على افتناء حضرة مفتيه سابقا بشأن اثبات الوراثة فهذا غير معلوم فيما لو ادعى رجل دين على ورث ميت اقربا لوفاة والوراثة وانكر الدين بل غاية ما يفهم من عبارات الفقهاء انه لو ادعى وارث على رجل بدين لمورثه فاقرا المدعى عليه بالموت والوراثة وانكر الحق يحتاج لا ثببات الموت والوراثة ليكون خصما في اثبات الدين المجهود بالبينة كما في الخانية وغيرها وان كان خصما في التكليف املو كان المدعى عليه هو الميت بحضرة وارثه المقربا لوفاة والموت فلم يوجب التصريح باشتراط اثبات الوراثة والموت مع الاقرار بهما وحق وقد نقل السيد الطحطاوى عن صاحب البحر عند قول شرح الدرر التكليف على فعل نفسه يكون على البينات بعد ان نقل نظير ما في الخانية المتقدم ذكره مانصه وحاصل ما ذكره الصدر في دعوى الدين على الوارث ان القاضي يساله اولاً عن موت ابيه ليكون خصما فان اقر بموته ساله عن الدين فان اقر به يستوفيه المدعى من نصيبه فقط وان انكر فبرهن المدعى استوفاء من التركة اهـ فهذا يفيد الاكتفاء باقامة البينة على الحق المجهود مع اقرار الوارث بالموت والوراثة والوجه الرابع ملاحظة عدم الحكم بتسليم المبلغ المذكور للمدعى الا بعد اعتراف المدعى عليه أن التركة التي تحت يده في به او اثبات ذلك بالبينة فهذا خارج عن القضاء المذكور في هذه الحادثة اذ هو قضاء بالدين في التركة على المورث ولا تعرض للتسليم ولا منازعة في كون التركة موفية اولا والوجه الخامس ملاحظة ذكر البينة في دعواه انه هو المقرض لذلك المبلغ او ولده اذ عبارته في الدعوى تفيد أن ولده مناوئ للمبلغ المذكور ولم يتضح منها من حصل الاقراض منه فالفهم من عبارته في الدعوى ان عقدا اقرض حصل من المدعى حيث قال اخذ لنفسه من مال المدعى المذكور بطريق القرض الشرعى بمناولة ولده فيقتضى انه هو المقرض ومناولة ولده لكونه وكيلاً في اشغاله لا تافى ان العقد وقع مع صاحب المال فيكون الابن رسولا في تسليم المبلغ على ان وكيل القرض سفير لا ترجع الحقوق اليه بل ترجع الى الموكل على فرض كونه وكيلاً بالاقرض او فصوليا بما جاز افعاله على ان لا يخدم من مال الغير ولو بلا اقرض شرعى بمباشرة المال او بتوكيل وكيله في الاقراض او اجازة فعل الفضولي يوجب الدين في ذمة الاخذ باستهلاكه المال ويبان السبب ليس بشرط في صحة الدعوى على

ما يفهم من عبادة قاضي خان من أوائل باب الدعوى حيث قال في دعوى الدين بعد بيان الجنس والقدر والصفة وان ذكر المدعى جميع ذلك ولم يذكر السبب فقال المدعى عليه سلمه من أي وجه يدعى يسأله القاضي عن ذلك فان أبي أن يبين ذلك في عامة الروايات ان القاضي لا يجبره على بيان السبب وذكر الشيخ الامام على البزدوى رحمه الله تعالى ان القاضي اذا سأل عن السبب لا يجب عليه ان يجيب اه المراد منه وعلى هذا فلا يظهر باختلال الحكم المذكور بما ذكر من هذه الاوجه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر في ٢ ش سنة ٩٥٠ حاصلا ما توفيت المرحومة مبارككة ام عمر عن بنتها زبيدة واختها فطومة وجرى ضبط متروكاتهما بناء على رغبة اختها فن ضمن ما قيل يوم وفاتها انها اقامت ابنتها زبيدة وصياعا على صرف ثلث العقار الخفاف عنها بحجة شرعية محررة حال حياتها من محكمة مصر ولمناسبة حصول التداعيات في خصوص التركة من الاخت تحول نظرا للقضية على مجلس ابتدائي مصر وفي اثناء ذلك توفيت زبيدة عن زوجها حسن أفندي حلمي وولدها منه محمد زكي وجرى ضبط نكتهما ايضا معرفة بيت المال وقيل يوم وفاتها انها اقامت ابراهيم أفندي الكوردي وصيا مختارا على متروكاتهما وعلى ولدها القاصر المرقوم ووصته ايضا بثلث ما يوجد مخافا عنها من عقار واطيان ونقود وحررت بذلك سندان ثم حصلت اجراءات موضحة في تلك الافادة الى ان قال فيها ثم تصادف تقديم عرض من حسن أفندي المذكور بالتماسه قصر برأى لولته بما يخصه من زوجته وولدها المتوفى بهما عمال لهما من عقار والديتهما المذكورة بالسكتاية للمحكمة عن ذلك وارسل جميع العقار لماسر من ماله وبعطالته وجد محررا بدعوى من الافندي المذكور بان الحاجة مباوكة في حال حياتها كانت تملك جميع بناء كل من القرنين والخزن المعد لوضع البضائع السكائنة فبناء حمام الثلثة وانما في حال صحتها وصت بالثلث من بناء كل من القرنين والخزن على ان يصرف ذلك في وجوه الخيرات واقامت ابنتها زبيدة وصيا مختارة من قبلها على ذلك وتحرر بالايساء والوصية بحجة شرعية وان الوصية المذكورة توفيت مهرة على ما ذكر وقبلت ابنتها الايساء والوصية في حياة والديتها وبعد مماتها وان المرحومة زبيدة حال حياتها اقامت زوجها المدعى وصيا مختارا من قبلها على تنفيذ ذلك وماتت مصرة على هذا وطلب منها المذكور الايساء في حياتها وبعد وفاتها وصار اثبات دعوى المدعى على الوجه المذكور وحكم في الاعلام بالوصاية بالثلث من قبل مبارككة لابنتها والى حسن أفندي المذكور بهما من قبل زوجته فلهذا كون الوصاية التي ادعى بها الافندي المذكور لم يغفل عنها يوم وفاة زبيدة ففضلا عن ان المرحومة في حال حياتها اقامت ابراهيم أفندي الكوردي وصيا مختارا من قبلها على متروكاتهما وعلى ثلث ممتلكاتها وفيه العقار بمقتضى السند الذي حكم في مضطرة الاحكام بعدم نفاذه في

العقار وتاريخه بعد تاريخ الوصاية التي ادعى بها حسن أفندي فانه لم يذكري السند المحرر
 حال حياة زبيدة باقائه ابراهيم أفندي وصيا على تنفيذ ما كانت وصيا عليه من قبل
 والدتها وذلك الوصي سبقت وفاته وفي حال حياته أوصى شخصاً يسمى ليثي أفندي
 والمذكور سبق اعطاء قول منسب بالتنازل ومن الافتضاء معرفة الحكم الشرعي فيما
 ذكره ولم تحريره لسعادته كم والاعلام الشرعي مرسلاً طيه نقول الافادة هي بقتضيه
 الحكم الشرعي (اجاب) وردت لهذا الطرف افادة المصلحة ومعها الاعلام المحرر من
 محكمة مصر بثبوت الايضاء الصادر من مبارككة حال حياتها في ثالث بناء الفردين
 والخزن لهرفه في الخبرات بمعرفة الوصي واقامة ابنتها زبيدة زوجة حسن أفندي
 حاملي وصيا لهرف ذلك وايضاء حسن أفندي حاملي من قبل زوجته زبيدة المذكورة
 لتنفيذ وصية والدتها المذكورة في وجه وكيل المنصوب وصيا للخصومة في ذلك وهو
 امين المصلحة الى آخر ما في الاعلام المذكور المرغوب بتلخيص الافادة الاستفهام عن الحكم
 الشرعي في هذه المسألة بالنسبة لاشتباه المصلحة حيث ان المعلوم له انه يوم وفاة زبيدة
 ما قبل بوصاية حسن أفندي حاملي بل انها أقامت ابراهيم أفندي الكوردي وصيا
 مختاراً من قبلها على متروكاتها وثالث ما علم به بما فيه اقرار بمقتضى السند المحرر حال
 حياتها ولم يسجل وحكم في مضطرة الاحكام بعدم نفاذه في العقار وتاريخه هو بعد
 تاريخ الوصاية التي ادعى بها حسن أفندي الى آخر ما في افادة المصلحة مما يفهم منه
 عدم ثبوت وصاية ابراهيم الكوردي ولا وصاية ليثي أفندي من قبل ابراهيم
 الكوردي شرعاً الى الآن والافادة عن ذلك انه اذا لم يوجد ما يقتضي تخصيص
 القضاء بعدم سماع من يدعي الايضاء الذي لم يذكري يوم الرضاء الا بعد تحقيقه باحد
 المجالس المحمية مثلاً في حال على حكم الشريعة وكان الواقع انه لا وجود لوارث بالغ في
 هذه التركة التي نصب فيها وصي للخصومة وصحح النصب والتراجع واستوثق الحكم
 شرعاً فانه ينبغي في ذلك شرعاً عدم ذكر هذا الايضاء يوم الوفاة ولا عدم ذكره
 ضمن السند المسمى بتاريخه من قبل زبيدة بايضاءها ثالث جميع خلافاتها واقامتها ابراهيم
 الكوردي وصيا ثم اقامة ابراهيم الكوردي ليثي أفندي وصيا الذي لم يثبت كل ذلك
 بل صار التنازل عنه على انه لو ثبت كل ذلك شرعاً يعمل به ويتعدد الوصي اذ لا يقع منه
 شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) من طرف فاضلي طنته ما عن حادثة مضمونها ادعى
 المكرم محمد الخولي المحرر البالغ العاقل المكلف ابن المرحوم أحمد الخولي ابن المرحوم
 حسن وزوجته أم السعد الحرة البالغة العاقل المكلفة بنت المرحوم نعمة الله حمزة ابن
 المرحوم الحاج شاهين حمزة والد المتوفي الآتي ذكره فيه وعاشته الحرة العاقل البالغة
 المكافئة بنت المكرم نصر أبي النصر ابن المرحوم بدوي أبي النصر زوجة المتوفي الآتي
 ذكره في من ناحية شوب برغرية كل منهم على الحاضر منهم بالمجلس المشار اليه احمد

شرف الحرم البائع العاقل المكلف ابن المكرم أحمد شرف ابن المرحوم شرف الفويهي
 من الناحية المذكورة المحقق معرفته - ثم شرعاً بشهادة كل من المكرم نعمة الله طيبة
 الملاح ابن المرحوم - عه طيبة ابن المرحوم علي والمكرم علي الخوفي ابن المكرم - علي
 الخوفي ابن المرحوم محمد من ناحية شو بر المذ كورة كلاهما متحققا شرعياً بان أحمد
 شرف المدعي عليه - وهذا تعدى على مورث المدعيين المذكورين هو السعدني الخولي
 ابن المكرم محمد الخولي ابن المرحوم أحمد الخولي ابن المرحوم حسن الخولي وأطلق فيه
 بندقية معمرة بالبارود والرصاص فخرجت فيه الرصاصة فاصابتته تحت سمرته وقطعت
 الجملد واللحم وأسالت الدم - دما منه وعدوانا عليه - ومات بسبب ذلك وانحصر ارثه
 الشرعي في والديه - هما محمد الخولي وأم السعدني زوجته عائشة المدعون المذكورون
 هؤلاء وولديه هما عبد الجواد ومنى القاصران عن درجة البلوغ الشرعي المرزوقان له
 من زوجته عائشة المذكورة من غ - يرش يث ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم -
 ويطالب المدعون المذكورون أحمد شرف المدعي عليه المذكور - ذاعاً يترتب لهم على
 ذلك شرعاً ويسألون سؤاله عن ذلك - مثل من أحمد شرف المدعي عليه المذكور عن
 ذلك فاجاب بالاعتراف بأنه أطلق بندقية كانت معه معمرة بالبارود والرصاص
 فخرجت الرصاصة فاصابت السعدني الخولي ابن المكرم محمد الخولي ابن المرحوم أحمد
 الخولي ابن المرحوم حسن خطأ وتوفي وانحصر ارثه الشرعي في والده محمد الخولي ابن
 المرحوم أحمد الخولي ابن المرحوم حسن ووالدته أم السعدني المرحومة نعمة الله حرة
 ابن المرحوم الحاج جاهد حرة وزوجته عائشة بنت المكرم نصر أبي النصر ابن المرحوم
 بدوي أبي النصر المدعين هؤلاء وولديه عبد الجواد ومنى القاصران عن درجة البلوغ
 الشرعي المرزوقين له من زوجته - عائشة هذه المذكورة من غ - يرش يث ولا حاجب
 شرعي ولا وارث له سواهم وأنه غير قاصد قتله بل قاصد تخويفه وأنكر دعوى قتله وهذا
 وجدها كليا فكاف المدة ونال ذلك وروى اثبات دعواهم شرعاً - دوا بذلك
 وانعزقوا ثم حضر المدعون المذكورون والمدعي عليه المذكور وروى احضر المدعون
 كلام من الشيخ علي عمر ابن المرحوم عمر ابراهيم - ع ابن المرحوم ابراهيم والمكرم أبي الجهد
 الغول ابن المرحوم الحاج ابراهيم الغول ابن المرحوم الحاج علي الغول من ناحية شو بر
 غربية كلاهما وسألا الاستماع الى شهادتهما واستشهدا فشهد كل واحد منهما على
 انفراده - داستشهادهما وجه - المتداعيين المذكورين بقوله أشهد بان أحمد شرف
 المدعي عليه هذا الحرم البائع العاقل المكلف ابن المكرم أحمد شرف تعدى على السعدني
 الخولي ابن المكرم محمد الخولي المدعي هذا ابن المرحوم أحمد الخولي وأطلق فيه بندقية
 معمرة بالبارود والرصاص فخرجت فيه الرصاصة فاصابتته تحت سمرته فقطعت الجملد
 ولحم وأسالت الدم قصداً منه وعدواناً عليه ومات بسبب ذلك وانحصر ارثه الشرعي

في والديه محمد الخولي المدعى هذا ابن المرحوم احمد الخولي وأم السعد المدعية هذه بنت المرحوم نعمة الله حمزة وزوجته عائشة المدعية هذه بنت المرحوم نصراني النصر الاحرار البالغين العاقلين المكافين وفي ولديه هما عبد الجواد ومنى القاصر ان عن درجة البلوغ الشرعي المرزوقان له من زوجته عائشة المذ كورة من غير شر يك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم يعلم كل منهما ذلك ويشهده كذلك ثم حضر المدعون والمدعى عليه المذ كورون والشيخ علي عمر وأبو الجواد الغول الشاهدان المذ كوران أعلاه واستغفر من الشاهدين المذ كورين بحضور المدعين والمدعى عليه المذ كورين عن شهادتهما هل هي عن معايضة او اقرار فاجاب ككل واحد منهما بما على انفرادهما بوجهة المدعين والمدعى عليه المذ كورين بان شهادتهما المذ كورة عن اقرار احمد شرف المدعى عليه المذ كور هذا بطوعه واختياره بقتله للسعد في الخولي المذ كور أعلاه على الوجه الموضح أعلاه يطالع على صورة هذه المرافعة حضرة مولانا شيخ الجامع الازهر ومفتي افندي الديار المصرية ويفيد الحكم الشرعي فيها الاجراء على موجبها (أجاب) اذ ان كي الشاهدان المذ كوران على هذا الوجه التزكية الشرعية يحكم بنسب الورثة المذ كورين ثم بالقصاص بطالب الكبار منهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من مجلس استئناف بحري في ٧ محرم سنة ٩٦ مضمونها طلب اعطاء الافادة عن الحكم الشرعي في كل من اعلا من محردين من حضرة قاضي المنصورة محكوم فيه بما على القاتل بالقصاص وحضرة مفتي المجلس اشبه في صحة حكمهما ورغب لزوم عرضهما على هذا الطرف لاجراء العمل بما يفسد (ومضمون الاعلام الاول منهما) بمجلس المنصورة بحضرة حضرات اربابه وحضرة مفتي افندي المديرية حضر محمد الالفي بن علي أغا الالفي الكبير ابن عبد الله الالفي من أهالي ناحية سنوا شرقية وادعى على الحاضرين معه بالمجلس وهم احمد عبد الله لموط بن عبد الله لموط واحمد مزروع بن سالم مزروع وعوشماوي الغزي بن حسن الغزي ومصطفى الجندى بن محمد الجندى وعوض لموط بن جاد الله لموط من ناحية سنوا المذ كورة كل منهم المقتى معرفتهم بتعريف كل من احمد بن احمد مزروع وحسين بن حسين الشناوي من أهالي الناحية المذ كورة كلاهما بان عليا الالفي شقيق المدعى كان قائما في الجرن الكائن بجانب الشرق من الناحية المرقومة في ليلة الاربعاء سابع عشر شعبان سنة ١٢٩٤ لمراقبة الغلال المشتركة بينهم وبين اسقائه فتعدي هؤلاء المدعى عليهم على الالفي المذ كور وأمسكه احمد مزروع وعوشماوي ومصطفى وعوض هؤلاء وهوناً ثم ذبحه احمد عبد الله هذا بسكين من حديد ذات حذقة قطع عنقه بالسكين المذ كورة عمداً وانا فأت لوقته بسبب ذبح احمد عبد الله هذا لجد السكين في عنقه عمداً وانا وكان احمد مزروع وعوشماوي ومصطفى وعوض هؤلاء معينين له

٢١٩٥

٣

ومساعدين له على الذبح المذكور باسمهم الذبيح المذكور حالة ذبحه وان ميراث على
 الابن الذبيح المذكور انحصر في أشقائه الاربعة وهم المدعى واحمد وهانم وحفيظة
 البالغون الراشدون المرزوقون مع الذبيح المذكور لا بينهم المرحوم على أغا الاني ابن
 المرحوم عبدالله الاني بن عبدالله الاني من أمهم المرحومة محبوبية المتوفاة قبله بذت
 المرحوم ابراهيم عبد المنعم بن عبد المنعم من أهالي هر بيط بمديرية الشرقية ولا وارث له
 سواهم وان احمد وهانم وحفيظة الاشقاء المذكورين وكا وعنه هم المدعى تو كيا لاعاما
 مطلقات في كافة أمورهم وفي المرافعة والدعوى بقتل مورثهم شقيقهم على الاني
 المذكور وبالطالبة بموجبها وصدر هذا التوكيل منهم باختيارهم لذلك وهم في صحته
 المعبرة شرعا وكان صدوره لدى الشيخ عبد الرحمن الدماصي قاضي مركز منية القمع
 بمديرية الشرقية واندرج في اعلام شرعي شامل لذلك ولثبوت وفاة المرحوم على الاني
 المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكورين مشمول بختم القاضي المذكور مؤرخ
 ١٧ رمضان سنة ١٣٠٤ هـ مسجل بنمرة ٣٣ حاضر في يد المدعى ولم يرجعوا عنه تو كيا لهم
 له لان وقبل ذلك التوكيل المدعى منهم لنفسه ولم يرزل هو باقيا على تو كيا عنهم
 وان احمد عبدالله المذكور الذابح لشقيق المدعى وموكليه ومورثهم المذكور اقر طائعا
 مختارا من غير اكراه عليه ولا اجبار وهو في حال صحته وسلامته بانه ذبيح عليا الاني شقيق
 المدعى من عنقه بسكين من حديد ذات حدة معدا عدوانا وانه هو القاتل له وان احمد
 مزروعا وعشما ويا ومصطفى الجندى وعوضا ملوطا هؤلاء اقرروا باختيارهم من غير
 اكراه عليهم ولا اجبار وهم في صحته وسلامتهم بانهم اعانوا احمد عبدالله هذا وساعدوه
 على قتله اعلى الاني شقيق المدعى باسمهم القتل المذكور لهذا القاتل حالة ذبحه
 له بالسكين من عنقه حمدا وعدوانا ويطلب المدعى المذكور احمد عبدالله هذا بما
 يترتب عليه شرعا في ذبحه اعلى الاني شقيق المدعى وموكليه ومورثهم وقتله اياه حمدا
 وعدوانا ويطلب احمد مزروعا وعشما ويا ومصطفى وعوضا هؤلاء بما يترتب عليهم
 شرعا في اعانتهم ومساعدتهم لهذا القاتل في قتل وذبح القاتل المذكور باسمهم اكره
 اياه له حالة الذبح والقتل ويطلب سؤلهم عن ذلك فسئل منهم عن ذلك فاجاب كل واحد
 منهم على انفراد بانه يعلم ان عليا الاني شقيق هذا المدعى مات وان كل منهم دعوى
 هذا المدعى المذكور كورا علاه ووجدوا حمدا كليا فكلف المدعى هذا اثبات موت شقيقه
 على الوجه المشروح أعلاه وانحصار ارثه في ورثته المذكورين والتوكيل المذكور
 شرعا فاحضر طنطا ويا خليلا التجار في السواقي ابن خليل التجار وخليلا ابراهيم التجار
 المزارع بن ابراهيم التجار من أهالي الناحية المذكورة أعلاه واسقته شهد كل من
 منفردا وشهد في وجه هؤلاء المدعى عليهم بطلب هذا المدعى بقوله اشهد ان عليا الاني
 ابن المرحوم على أغا الاني الكبير ابن المرحوم عبدالله الاني ابن المرحوم عبدالله

الا في توفى وانحصر ارثه في اشقائه الاربعة وهم محمد الا في هذا المدعى واحمد وهما
 وحفيظة البائعون الراشدون المرزقون مع على المتوفى المذ كور لوالدهم المرحوم على
 اغا الا في الكبير المذ كور اعلاه من امهم محبوبة المتوفاة قبله بذت المرحوم ابراهيم
 عبد المنعم بن عبد المنعم من اهل الى ناحية هريط بمديرية الشرقية ولا وارث له غيرهم
 وان احدهما هم وحفيظة المذ كورين وكلوا شقيقهم هذا المدعى عنهم تو كى لا عامام مطلقا
 في كافة امورهم وفي الدعوى والمرافعة يقتل شقيقهم موردتهم على الا في المذ كور
 والمطالبة بموجبهما وصدر هذا التوكيل منهم باختيارهم لذلك وهم في صحته المعتبرة
 شرعا وقبل منهم هذا المدعى التوكيل المذ كور لنفسه وانهم باقون لان على تو كى لهم
 له ولم يرجعوا عنه اعلم ذلك واشهده فلم يبدى لهؤلاء المدعى عليهم طعنا في شهادتهم
 وزكيا وعدلا سرا ثم علمنا بشهادة كل من محمد واحمد وحسين حسين المذ كورين اعلاه
 التزكية والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا المذ المذعى واشقائه احمد وهما
 وحفيظة المذ كورين بثبوت وفاة شقيقهم على الا في المذ كور اعلاه وانحصار ارثه
 في ورثته اشقائه المذ كورين اعلاه وبثبوت توكيل هذا المدعى عن اشقائه الثلاثة قومه
 احمد وهما هم وحفيظة المذ كورين على الوجه المعين اعلاه حكما شرعيا في وجه هؤلاء
 المدعى عليهم ثم ادعى هذا المدعى على هؤلاء المدعى عليهم بما ادعى به عليهم اولا واعاد
 دعواه المسطرة اعلاه لفظا بمواجهتهم وانه يطالب احمد عبد الله هذا عن نفسه وعن
 موكله بما يترب عليه شرعا في قتله وذبحه على الا في شقيقهم موردتهم المذ كور عددا
 عدوانا ويطالب احمد مرزوعا وعشما ويا ومصطفى وعوضا هؤلاء عن نفسه وعن
 موكله المذ كورين بما يترب عليه شرعا في اعاقتهم ومساعدتهم لهذا القاتل
 بما ساء لهم شقيق المدعى وموردتهم هو وموكله اياه هذا القاتل حالة القتل والذبح
 وطالب سؤالهم عن ذلك فستل منهم عن ذلك فاجاب احمد عبد الله هذا بالانكار لقتله
 عليا شقيق هذا المدعى وموكله وموردتهم وذبحه له بالاكين من عنقه واقرار هذا
 وجد ذلك كليا واجاب احمد مرزوع وعشما ويا ومصطفى وعوضا بالانكار لانهم
 ومساعدتهم لاحمد عبد الله هذا في القتل والذبح بما ساء لهم عليا شقيق هذا المدعى
 وموكله وموردتهم حالة الذبح والقتل واقرارهم بذلك وجدوا ذلك كليا فكلف
 هذا المدعى اثبات ما انكره هؤلاء المدعى عليهم شرعا فاحضر ابراهيم احمد المحررى
 التاجر المقيم بناحية الرقازيق ابن احمد المحررى المصرى واسقته بطلب هذا المدعى
 فشهد في وجه هؤلاء المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا حضر بديوان
 مديرية الشرقية امام حضرة وكيل المديرية ونائب محكمة الرقازيق واقربا طعنا
 مختارا من غير اكرام عليه ولا اجبار انه ذبح عليا الا في انا محمد الا في هذا المدعى ابن
 المرحوم على اغا الا في الكبير بسكين ذات حدين عنقه هذا عدوانا ومات بسبب ذبحه

له وان احمد فر دوعا وعشما وياوم مصطفى وعوضا هؤلاء الاربعة كانوا معه وامسكوا له
عليها المذ كور حالة القتل وكان هذا المدعى حاضر او هؤلاء الاربعة المعينون حاضرين
وقت الاقرار المذ كور وصدقوه عليه باختيارهم من غيرا كراه أعلم ذلك واشهده
واحضر احمد محمد العطار ببندر الرقازيق ابن شحاته احمد واستشهد بطلبه فشهد في وجه
هؤلاء المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقر امام وكيل مديرية الشرقية
ونائب محكمة الرقازيق بانه ذبح عليا الالفي اخا محمد الالفي هذا المدعى بسكين ومات
بسبب ذبحه له وان هؤلاء الاربعة وهم احمد مزروع ومصطفى وعوض وعشما ويا
امسكوه له وقت الذبح وكانوا حاضرين وقت الاقرار وصدقوه عليه من غيرا كراه أعلم
ذلك واشهده واحضر ابراهيم احمد التاجر في الاقشة الافرنكية بالرقازيق ابن احمد
الذالى واستشهد بطلب المدعى محمد بايعا له فشهد مثل شهادة احمد محمد العطار حقا
بحرف واحضر محمد اسعد وديا التاجر في الاقشة الافرنكية بالرقازيق ابن سعودى خضير
وشهد بطلب المدعى في وجه هؤلاء المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقر
طائعا مختارا وعوبا كمل الاوصاف بديوان مديرية الشرقية أمام وكيل المديرية
المذ كورة ونائب محكمة الرقازيق بانه ذبح عليا الالفي اخا محمد الالفي هذا المدعى
محمد ادوا ناسكين ومات بسبب ذبحه له وان هؤلاء الاربعة الحاضرين معه الان
امسكوه له وقت الذبح وكانوا حاضرين معه وقت الاقرار في الديوان المذ كور وصدقوه
عليه باختيارهم من غيرا كراه لهم أعلم ذلك واشهده فلم يبد هؤلاء المدعى عليهم طعنا
ولا حرجا في شهادة احد منهم وحيث ان حضرة مفتى افندى المديرية حاضر بالجلس
اسماعه هذه المسادة فن بعد التامل في الدعوى والشهادة يفيد ذلككم الشرعى هل
يحكم على احمد عبد الله بالفصاص وعلى باقى المدعى عليهم بالتعزير بعد تزكية
الشهود وتعديلهم أم لا فاجاب عليها بقوله مشمول بختمه وخطه المحمد لله بعد تزكية
ابراهيم احمد الحريرى ومحمد سعودى وتعديلهم التزكية والتعديل الشرعيين سرا ثم
علنا يحكم على احمد عبد الله بالفصاص وعلى باقى المدعى عليهم بالتعزير عـ لا باقرارهم
حيث لم يبدوا دفعا للشهادة بعد ما يلزم مراعاته والله أعلم فعملنا بما افاده حضرة المفتى
المشار اليه زكى كل من الشاهدين المذ كورين اعلاه وعدل سرائم علنا بشهادة كل من
المكرم ابراهيم حسين من كفر حسين ابراهيم القريب من بندر الرقازيق ابن المرحوم
حسين ابراهيم والمكرم السيد احمد ابن المرحوم السيد احمد افندى صدقى المقيم ببندر
الرقازيق العارف كل منهم الملهذين الشاهدين وله معه اختلاط حسب تعريفة بذلك
التزكية والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا لهذا المدعى وموكليه على احمد عبد الله
هذا بالقصاص عـ لا باقراره بذبحه اعلى الالفي مورث هذا المدعى وموكليه الثابت على
الوجه المنصوص حكما شرعيا في وجه هذا المحكوم عليه بطلب هذا المدعى بحـ بطلب

العموم منه وعدم رضاه به وحكمنا له ولو كليه المذكورين على احمد فرور وعو عو شماوى
ومصطفى وعوض هؤلاء بالتعزير الشرعى بحسب ما يراه الامام او نائبه معاملة لهم
باقرارهم الثابت على الوجه المشروح حكما شرعيا في وجههم بطلب هذا المدعى لذلك
صار ذلك بحضور من ذكر وكتب عليه مفتى مديرية الدقهلية مانصه الحمد لله هذا الاعلام
موافق والله تعالى اعلم ثم ما حاله على مجلس استئناف بجري كتب عليه حضرة مفتيه
مانصه الحمد لله وحده بالاطلاع على هذا الاعلام حصل الى اشتباه في صحة الحكم المرقوم
به من حيث عدم تصریح المقر في اقراره المشهود به بنسبة على الالفى المقر بقتله الى
ابيه وجده او بانه هو المدعى بشانه او بانه مورث محمد الالفى المدعى وموكله او نحو ذلك
مما يوجب تعيين المقر بقتله نصا ولم يظهر الى الا كتفاء بمجرد الاقرار بكون المذبوح اخا
المدعى لاحتمال انه مقر بقتل اخيه من الرضاع او اخيه لايه المذكور وله وارث آخر
غير المدعى سيما وان القصاص مما يدرب بالشبهات ومن حيث عدم بيان التعزير المحكوم
به على المعينين المذكورين فيقتضى عرضه على حضرة مولانا الاستاذ الاعظم شيخ
الاسلام ومفتى الديار المصرية ليجرى العمل بما يفاد من حضرته من الا كتفاء بالحكم
المذكور او عدمه والله الموفق (اجاب) قد اطلعت على هذا الاعلام المصدق عليه من
حضرة مفتى مديرية الدقهلية والمشروح عليه من حضرة مفتى مجلس استئناف بجري
بانه اشتبه في صحته لما أبداه في جوابه المسطر عليه وذكر لزوم عرضه على هذا الطرف وافادة
ما يرى في ذلك ليجرى العمل بمقتضاه وحيث ان ما تراهى لحضرته من عدم صحته لعدم
التصریح كتابة ضمن شهادة شاهدى الاقرار بالقتل بتعريف على الالفى المقر بقتله
بنسبته الى ابيه وجده او بانه هو المدعى بشانه او بانه مورث محمد الالفى المدعى وموكله
او نحو ذلك مما يوجب تعيين المقر بقتله نصا ولم يظهر لحضرته الا كتفاء بمجرد الاقرار
بكون المذبوح اخا المدعى لاحتمال انه مقر بقتل اخيه من الرضاع او اخيه لايه
المذكور وله وارث آخر غير المدعى فهو في محله ومنشؤه غالبا حصول تقصير في كتابة
البكاتيب حال التوثيق فالترأى لهذا الطرف ارجاع هذا الاعلام لحضرة فاضليه فان
كان وقع لديه من شاهدى الاقرار حالة شهادتهم بحضور الخصمين ما يقتضى تعيين المقر
بقتله بوضحه في الاعلام كتابة بما يزيل الاشتباه المذكور ثم يجرى مقتضى الاصول
في ذلك وان لم يكن وقع من الشاهدين المذكورين ما ذكرى بطلب من المدعى احضار
شهود يشهدون في وجه الخصم شهادة مستوفاة ويعاد الحكم الشرعى بعد استيفاء
ما يلزم احصائه واما ما ذكره حضرة مفتى الاستئناف المواليه من اشتباهه في صحة
هذا الاعلام من حيث عدم بيان التعزير المحكوم به على المعينين المذكورين فلم اراحه
الحكم به ما يفيد لزوم بيان التعزير مز يادة على ما ذكر في هذا الاعلام من انه حكم عليهم
بالتعزير الشرعى بحسب ما يراه الامام او نائبه والله تعالى اعلم

١٢٩٦

١٩

(ومضمون الاعلام الثاني الوارد مع الافادة السابقة المسؤول عن حكمه ايضا) يجلس
 المنصورة بحضرة حضرات اربابه وحضرة مفتي أفندي المديرية حضرة طنطاوى خليل
 التجار في السواقي ابن خليل التجار بن خليل ابراهيم التجار والدته رباب بنت ابراهيم
 حود بن حود وفاطمة بنت سليمان بن داود التجار من أهالي ناحية سنه واشترقية زوجة
 خليل التجار المتوفي الآتي ذكره وحضر حضورهم احمد عبد الله طلو ط بن عبد الله طلو ط
 واحمد مزروع بن سليمان مزروع وعث - ماوى الغزى بن حسن الغزى ومصطفى
 الجندى بن محمد الجندى وعوض طلو ط بن جاد الله لهلو ط من أهالي ناحية سنهوا
 المرقومة المعترفين بتعريف كل من على الوارد المزراع من الناحية المذ كورة ابن بكر
 الوارد وجاد المولى جازى التاجى المواشى من أهالي منشاة سنهوا المرقومة من ناحية
 سنهوا المرقومة ابن جازى جاد الله ووكت ربا وفاطمة المذ كورتان طنطاوى خليل
 المذ كور فى الخصومة والدعوى على احمد عبد الله هـ ذابقتله خليل خليل مورتهم
 شقيق طنطاوى المذ كور وابن ربا المذ كورة وزوج فاطمة المذ كورة واقرار احمد
 عبد الله المذ كور بذلك وعلى احمد مزروع وعث ماوى ومصطفى وعوض هؤلاء باعانتهم
 له على القتل و باقرارهم بذلك وفى مطالبة كل منهم بما يترتب عليه شرعا وكلا
 مفوضا عما تقر له ورأيه وفع له وقبله منهما النفس بالجاس بحضور المذ كورين جميعا
 واقنا طنطا وياه ذاقا شريعا من قبلنا على المحل الظاهر بقاطمة هـ هذه المرقومة به
 من زوجة خليل خليل المذ كور حسب تعريفها للدعوى بما ذكر على هؤلاء
 المذ كورين أعلاه والمطالبة بموجبه او قبل ذلك من النفس وذلك بعد تحقق خلوا المحل
 المذ كور من قيم شرعى بتعريف على الدوار وجاد المولى جازى الحاضر بن بالجاس
 المذ كورين وبعد حصول ما ذكر ادعى طنطاوى هـ ذا القيم الوكيل المذ كور بحضور
 موكليه هاتين على احمد عبد الله واحمد مزروع وعث ماوى ومصطفى وعوض هؤلاء
 الحاضرين بالجاس بان خليل خليل المذ كور ابن المرحوم خليل التجار
 ابن خليل ابراهيم التجار من أهالي ناحية سنه واشترقية كان طوا فابا الناحية المرقومة وفى
 ليلة السابع والعشرين من شعبان سنة أربع وتسعين كانت عليه النوبة فى خفر دوار
 شيخ الناحية المرقومة لحفظ المسجونين فيه الكائن ذلك الدوار بناحية سنهوا
 المذ كورة بالحرارة الشهيرة بحارة الاشرف فتعدى هؤلاء المدعى عليهم على خليل خليل
 شقيق المدعى المذ كور وهوى الحارة المذ كورة فى تلك الليلة وقتله أحدهم احمد عبد الله
 لهلو ط هذا بذبحه اياه بسكين ذات حد قطع بها عنقه عمدا عدوانا ومات بوفته بسبب
 ذبحه له والذي أمسه له حالة الدميح احمد مزروع وعث ماوى ومصطفى وعوض هؤلاء
 عمدا عدوانا اعانة لهذا الذامح حتى تمكن من ذبح خليل خليل بالسكين التى هى ذات
 حد واقرا احمد عبد الله هذا باختياره وهوى في صوته من غير اكرام ولا اجبار عليه فى ذلك

بانه ذبح خايلا خليلا شقيق المدعي بسكين ذات حديد اعدوا وانا ومات بسبب ذلك وأقر
أيضا أحمد مزروع وعشماوى ومصطفى وعوض هؤلاء باختيارهم وصحتهم من غير
إكراه عليهم في ذلك بأنهم أمسكوا خليلا خليلا شقيق المدعي حال ذبحه أياه حتى تمكن
من ذبحه اعدوا وانا وان ميرات خليل خليل القليل المذكور انحصرت في والدته رفا
هذه بحق الدس فرضا وفي زوجته فاطمة هذه بحق الثمن وفي هذا الحجل الظاهر بها
بحق الباقي على تقديره ذكر اوليس لا قليل المذكور عاصب يجوز باقى تركته اذا انفصل
هذا الحجل انتهى سوى شقيقه المدعي المرزوق معه لوالده المرحوم خليل النجار بن خليل
ابراهيم من والدته ماريا هذه وان والدها القليل المذكور وزوجته هاتين وكذا المدعي في
الدعوى والخصومة والمطالبة على هؤلاء المدعي عليهم بجميع ما ذكر والمطالبة بوجوبها
الوكالة العامة وقبل ذلك منها لنفسه ويطلب المدعي المذكور أحمد عبد الله هذا
بما يقترب عليه شرعا بقتله خليلا خليلا شقيق المدعي ومورث موكتيه هاتين بدفعه له
بالسكين في عنقه اعدوا وانا وموته بسبب ذلك وباقراده بذبحه له اعدوا وانا ويطلب
أحمد مزروع وعشماوى ومصطفى وعوض ما يقترب عليهم شرعا بأبائهم كهم شقيقه خليلا
خايلا اعدوا وانا لهذا القاتل حالة القتل اعانه على قتله حتى تمكن من ذبحه وطلب
سؤالهم عن ذلك فستل منهم عن ذلك فاجابوا جميعا بأنهم يعلمون ان خليلا شقيق هذا
المدعي مات بتموكايسه عن والده خليل المرأة رفا وزوجته فاطمة بما ذكره هذا
المدعي في دعواه وبمنصبه قيسا شرعا على الحجل الظاهر بناطمة هذه زوجة خليل المرحوم
وأذكر واما اعدا ذلك فكأنها هذا المدعي اتيان ما أنكره هؤلاء المدعي عليهم ثم شرعا
فاحضر محمد أحمد مزروع وحسين بن حسين بن حسين الشاوى من أهالى
ناحية سنو والمرقوة كلاهما واستشهد كل منهما على انقرانه بطلب هذا المدعي فشهد
في وجه هؤلاء المدعي عليهم بقوله اشهد ان خيلا خليلا الخفير اطواف من أهالى
ناحية سنو وابن المرحوم خليل النجار ابن المرحوم خليل ابراهيم النجار توفي وانحصر
ارثه في والدته رفا الرشيدة هذه بنت ابراهيم جود بحق الدس فرضا وفي زوجته فاطمة
هذه المرأة الرشيدة بنت سليمان داود النجار بحق الثمن فرضا وفي هذا الحجل الظاهر
بزوجته فاطمة هذه الذى حملت به قبل الآن بسبعة أشهر من زوجها خليل خليل
المذكور قبل موته بحق الباقي على تقديره ذكر اوليس لا قليل المذكور المتوفى المذكور
عاصب يجوز باقى تركته اذا انفصل هذا الحجل انتهى سوى شقيقه طنطاوى هذا
المرزوق معه لوالده المرحوم خليل النجار ابن المرحوم خليل ابراهيم النجار المذكور ابن
المرحوم ابراهيم النجار من والدته ماريا هذه أعلم ذلك واشهد به فلم يبد هؤلاء المدعي
عليهم طعنات في شهادتهم ما ذكر كما وعد لا سرا ثم عاننا بشهادة كل من على الورد وجاد
المرزوقى المذكورين أهلاء التوكية قرأته خليل المذكورين شرعا عند ذلك حكما لهذا

المدعى وموكلتيه هاتين بثبوت وفاة خليل المذكور وانحصار ارثه في زوجته ووالدته
 هاتين وفي هذا الجمل على تقديره ذكر او ينسب هذا المدعى لخليل خليل المذبح
 المذكور وبكونه شقيقا له وبثبوت تركيل هاتين الموكلتين لهذا المدعى على الوجه
 المشروح أعلاه حكما شرعيا في وجه هؤلاء المدعى عليهم ثم ادعى هذا المدعى على هؤلاء
 المدعى عليهم بما ادعى به عليهم - م أولا واطاد دعواه المسطورة أعلاه انضابا واجهتهم وانه
 بماله من التوكيل عن موكلتيه هاتين والقيام على هذا الجمل يطالب احمد عبد الله هذا
 بما يترب عليه شرعا في قتله خليل لا خليا لا شقيق المدعى ومورث موكلتيه هاتين عمدا
 عدوانا ويطالب احمد فرزدع وعشما وياوم مصطفى وموضا هؤلاء بما يترب عليهم - م
 ثرعا في امساكهم خليل لا خليا لا شقيق المدعى ومورث موكلتيه هاتين لهذا القاتل اعانة له
 بحالة القتل حتى لا يكون من ذبحه وطلب مؤاخذتهم عن ذلك فستل منهم عن ذلك فاجاب
 احمد عبد الله هذا بالانكار لقتله خليل لا خليا لا شقيق هذا المدعى ومورث موكلتيه هاتين
 وذبحه اياه عدوانا واثار ذلك وبذلك وجد ذلك جدا كليا واجاب احمد فرزدع وعشما وياوم
 مصطفى وموضا هؤلاء بالانكار لامساكهم خليل لا خليا لا شقيق هذا المدعى ومورث
 موكلتيه همداد عدوانا بحالة قتله وذبحه واثار ذلك وجد ذلك جدا كليا فكلف هذا
 المدعى اثبات ما أنكره شرعا فاحضر خليل التجار بن ابراهيم مصطفى التجار من ناحية
 سنه والمرقومة واستشهد بطلب هذا المدعى عما يعلمه في ذلك فثبته في وجه هؤلاء
 المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقر باختياره من غيرا كراه وهو في صحته
 انه ذبح خليل لا خليا لا شقيق هذا المدعى ابن خليل التجار بن خليل ابراهيم التجار بسكن
 ذات حدم دعدوانا ومات بسبب ذبحه له وان احمد فرزدع وعشما وياوم مصطفى
 وموضا هؤلاء امسكوا له القتل المتقدم ذكره وقت الذبح حتى لا يكون من ذبحه وان
 هؤلاء الاربعة كانوا معه وقت الاقرار وصدقوه عليه باختيارهم من غيرا كراه لهم وهم
 في صحته وكان صدور هذا الاقرار منهم بدعيان مديرية الشرقية امام وكيل المديرية
 المذكورة ونائب محكمة الرقاز يوقا - لم ذلك واشهد به واحضر جادا المولى جازيا
 المتقدم ذكره أولا واستشهد بطلب هذا المدعى فثبته في وجه هؤلاء المدعى عليهم
 بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقر باختياره من غيرا كراه وهو في صحته انه ذبح خليل
 خليا لا شقيق هذا المدعى ابن خليل التجار بن خليل ابراهيم التجار من اهل الناحية
 سنه وبسكن ذات حدم دعدوانا ومات بسبب ذبحه له وان احمد فرزدع وعشما وياوم
 مصطفى وموضا هؤلاء امسكوا له حتى ذبحه وكانوا معه وقت هذا الاقرار وصدقوه
 عليه باختيارهم من غيرا كراه لهم وصدق ذلك منهم بدعيان مديرية الشرقية امام
 وكيل المديرية المذكورة ونائب محكمة الرقاز يوقا - لم ذلك واشهد به فقطع هؤلاء
 المدعى عليهم - م في الثالث الاول بان شهادته ليست مقبولة لانه موظف بمناحية سنه

المرقومة وكيل شيخ الخفراء الطوافة ومسؤل عن كل ما يحدث فيها ومسؤل في هذه القضية سياسة وشهده هذه الشهادة ليدفع عن نفسه وان الشاهد الثاني له سوابق لا يعرفونها فصدقهم الشاهد الاول على انه وكيل موظف بالنساحية عن شيخ الخفراء الطوافة ومسؤل سياسة في هذه القضية وأحضر عقيبا بحير يامن كفر سعد بحير ابن المكرم سعد بحيري بن بحيري واشتهد عياي علمه في ذلك بطلب هذا المدعى فشهد في وجه هؤلاء المدعى عليهم بقوله أشهد ان احمد عبد الله هذا أقر طائعتنا مختارا وهو بحالة صحته وسلامته بانه ذبح خليل الابن الجار بن خليل التجار اخا المدعى هذا عمدا عدوانا يسكين ذات حدود مات بسبب ذبحه له وان احمد فرور وعاشما وياوم مصطفى وعوضا هؤلاء أمسكوه له وقت الذبح وان هؤلاء الاربعة المسكين له أقر وياومسا كهمل وقت ذبحه له طائعين مختارين وان اقرارهم هذا صدمتهم بديرية الشرقية امام وكيل المديرية المذ كورة ونائب محكمة الزقازيق أعلم ذلك واشهده فعند ذلك طعن هؤلاء المدعى عليهم في الشاهد المذ كور بانه نسب على الالفى ومحمد الالفى ومتزوج باخت على الالفى ومحمد الالفى وان الذى أحضره لث شهادة محمد الالفى المدعى الاول حضره مفتى الدقهلية حيث انكم حاضرون تسمع وتتحقيق هذه القضية فافيدوا الحكم الشرعى عنها فافاد عليهم بقوله الحمد لله وحده الافادة عن ذلك انه بهد تركية هذه البينة التزكية الشرعية يحكم على احمد عبد الله ملوط المذ كور بالقصاص الشرعى وعلى احمد فرور وعاشماوى ومصطفى وعوض المذ كورين بالتعزير الشرعى لىكن من حيث ان احمد عبد الله المذ كور قد سبق الحكم عليه بالقصاص فى دعوى محمد الالفى فعند تنقيذه اذا حضر أولياء كل من الدمين أو اولياء احدهما واقتص منه حسب الاصول كفى ذلك والله تعالى أعلم فعملابا أفاده حضرة المفتى المشار اليه بطلب من المدعى المذ كور تزكية الشهود فاحضر حسيننا حسيننا الشناوى المذ كور من سنه وواو محمد الشافعى ابن المكرم الشافعى ابراهيم من منسقية فتضى شريعة واستشهد كل من معايم يعلمه من حال الشاهدين وهما جاد المولى ججازى وعقيفة بحيرى فشهد كل منهم ما منفردا بطلب المدعى سرائم علنا بان كلام من هذين الشاهدين عدل مقيول الشهادة فعند ذلك عرفوا المدعى انه ثبت على احمد عبد الله ملوط قتله خليل لا خليل ابنا يسكين عمدا عدوانا وعلى كل من احمد فرور وعاشماوى ومصطفى وعوض اعانتهم له وقت ذبحه له بالسكين ياومسا كهمل فله الغصاص من احمد عبد الله والتعزير على الاربعة الاشخاص المعينين له بحسب ما يراه الامام اوناثيه وله ان يعفو فلم يرض بالعفو لا مجانا ولا على الدية ولم يرض بالعفو عن المعينين وطلب الحكم عليهم بحسب ما يستحقونه شرعا فكرنا عليه بطلب العفو فلم يرض به وطلب الحكم على احمد عبد الله بالقصاص وعلى المعينين بالتعزير فحكمنا على احمد عبد الله بالقصاص بحسب ما هو مذ كور بافادة المفتى وعلى المعينين

بالتعزير بحسب ما يراه الامام او نائبه عواجهتهم جميعا بالجلس بحضور من ذكر وكتب
عليه مقتى المديرية بقوله هذا الاعلام موافق والله تعالى اعلم في ١٩ ص سنة ٩٥
و باحالة على حضرة مقتى مجلس استئناف بحرى كتب عليه ما نصه الحمد لله وحده
بالاطلاع على هذا الاعلام حصل لى اشتباه فى صحته من حيث عدم تزكية الشاهد
الاول وعدم تصريح الشاهد الثالث بذكر المقر المشهود عليه فى اقراره ما يدل على تعيين
المقر بقتله من نسبته الى جده او ما أشبه ذلك وعدم الاشارة من حضرة القاضى فى الحكم
المذكور الى احمد عبد الله والمعينين له المحكوم عليهم او ما يقوم مقامهما من قوله المدعى
عليهم المذكورين او نحو ذلك وعدم ذكر المحكوم له وان دلت القرينة عليه لاحتمال
ان المحكوم له هو ولى الجناية الاخرى وعدم بيان التعزير المحكوم به فضلا عما اشتمل
عليه من نصب القيم على الحمل والحكم بحصر الورثة فحين ذكر مع احتمال ان الحمل
المحكوم بوراثته انتفاخ او انقضى والحكم بنسب الاخ وكونه شقيقا قبل ظهور وراثته
ودعواه حقا لنفسه فيقتضى عرضه على حضرة الاستاذ الاعظم شيخ الاسلام ومقتى
الديار المصرية ليجرى العمل بما يقاد عليه من حضرة من الاكتفاء به او عدمه والله
تعالى الموفق (اجاب) قد اطلعت على هذا الاعلام المؤرخ ٥ صفر سنة ٩٥ المصدق
عليه من حضرة مقتى مديرية الدقهلية والمشروح عليه من حضرة مقتى مجلس
استئناف بحرى بانه اشتبه فى صحته من حيث عدم تزكية الشاهد الاول مع عدم
تصريح الشاهد الثالث بذكر المقر المشهود عليه فى اقراره ما يدل على تعيين المقر بقتله
من نسبته الى جده او ما أشبه ذلك وعدم الاشارة من حضرة القاضى فى الحكم المذكور
الى احمد عبد الله والمعينين له المحكوم عليهم او ما يقوم مقامهما من قوله المدعى عليهم
المذكورين او نحو ذلك وعدم ذكر المحكوم له وان دلت القرينة عليه لاحتمال ان
المحكوم له هو ولى الجناية الاخرى وعدم بيان التعزير المحكوم به فضلا عما اشتمل
عليه من نصب القيم على الحمل والحكم بحصر الورثة فحين ذكر مع احتمال ان الحمل
المحكوم بوراثته انتفاخ او انقضى والحكم بنسب الاخ وكونه شقيقا قبل ظهور وراثته
ودعواه حقا لنفسه الى آخر ما ذكره والجواب عن ذلك ان الحكم على الوجه المسطر
بهذا الاعلام غير مستوف شرعا والغالب ان منشاء عدم التصريح بكتابة فى شهادة
الشاهد الثالث بما يدل على تعيين المقر بقتله حصول تقصير فى كتابة الكاتب حال
التوثيق فالتمترى لهذا الطرف ارجاع هذا الاعلام لحضرة قاضيه فان كان وقع لديه من
الشاهد الثالث ما يقتضى تعيين المقر بقتله يوضحه فى الاعلام كتابة بما يزيل الاشتباه
المذكور وان لم يكن حصل من الشاهد المذكور ما ذكره كى يطلب تكميل نصاب الشهادة
بحضور الخصمين من الفريقين ويعاد الحكم الشرعى بعد استيفاء ما يلزم لصحته وأما
القول فى الشاهد الاول فانه ينظر فى حاله فان كان من الخفاء راء المتعلقين بالدرك

الذين لا تعلق لهم بأمانة مشايخ القرى على الظلم و جالب الاشخاص اليهم فلا يقدر مجرد ذلك في شهادته فاذا لم يكن به مانع آخر ككونه من أهل المحلة التي وجد فيها القتل وزكى سرانهم علنا تقبل شهادته ولا يقدر فيها مجرد كونه مسؤولا سياسة كونه مأمورا بالحفظ اما اذا كان من الاعوان على الظلم او متمما في هذه القضية او جارا بشهادته فيها لنفسه نفعا او دافعا بها عن نفسه مغرما فلا تقبل و باعادة هذا الاعلام بجري التهرج من حضرة القاضي كتابة بما يقتضى ازالة ما اشتهر به فيه حضرة مفتي المجلس المواليه من الاشارة للمحكوم عليه و ذكر المحكوم لهم صراحة ثم حيث انه بتاريخ هذه المرافعة والمحكم المقيد بالمضبطة الذي هو ٢٩ محرم سنة ١٢٩٥ مقال ان المحل المذكور المستكن برحم فاطمة زوجة المقتول المذكور احدى موكلاتي المدعى له سبعة أشهر وقدم مضي بعد ذلك ما يقرب من سنة فالغالب انه حصل انفصال للعمل المذكور و به يظهر الحال من كونه انفصل اني حيا فيكون الاخ المدعى بالوكالة الا ان وارثا له طالب انفصال اذ سألته عن نفسه وان انفصل ذكر احيا يجب الاخ المذكور فلا حقه في انفصال لعدم الميراث بحجبه بالابن ويكون الحق فيه للام والزوج والابن القاصر خاصة وللأكبرتين من الورثة وهما الام والزوج خاصة دون الاخ المذكور القود قبل كبر الصغير المذكور فلهما طالب انفصال واستيفاء و هو ما المعقوف وان كان لا يسقط حق القاصر من الدين بالعقود وان انفصال المحل يظهر من انحصار فيه ارث المقتول المذكور و يكون حصر الارث فمن تحقق وراثته قطعيا يحكم به ولا دخل لهصة نصب القيم على المحل و علمه في صحة الحكم المذكور و عدمها والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من مديرية سيوط مؤرخة ٢١ محرم سنة ١٢٩٦ ومعه احدى عشرة ورقة واعلام من قاضي صنبو في شأن مادة في عقار بين قنديل عبد الله وسليمان غزالي من التماس احية وناقش حضرة مفتي مديرية سيوط في الاعلام و اجاب عنها حضرة قاضي صنبو و وافقه حضرة قاضي سيوط و ضم حضرة المفتي على عدم الموافقة و حضرة مفتي استئناف قبلي امتنع من اعطاء قوله فيها ورغب احالته اورغبت المديرية اعطاء افادة بما يتراءى لهذا الطرف شرعا وحاصل الاعلام المذكور المؤرخ ٢١ ش سنة ١٢٩٤ ان سليمان المذكور ادعى على غريمه قنديل المزبور بانه آل للمدعى عليه أربعة عشر قيراطا ارثا من أبيه وأخته المتوفاة بعد أبيه في جميع المنزل الكائن في الناحية المذكورة وبين حارته وحده و الورثة وحصر ارثه في ٢٥٥ سهم وعشرة قراريط باقية لأخته نسبا و بنت أخته الاخرى المتوفاة بعد أبيه عن بنتها المذكورة المدعوة مبروكة وان الجميع باعوه له ببيع متساوية من مدة سنتين وعوضهم عن ذلك عقارا ملوكا له حين ذاك بينه وحدده و اوضح ما باعه كل واحد كراته قابض في البدلين وحصول التهرج من كل فيهما ما ذكره و انه واضح يده على ما اشتراه على هذا الوجه الى الآن وان المدعى عليه

يعارضه فيما باعه له ببيع صحيجاً باتاً بدون وجه شرعي ويطلب منه عدم المعارضة
وسؤاله عن ذلك وبسؤاله عنه أقر المدعي عليه ببيع ما ادعى به خصمه على الوجه
الذي ادعاه وطلب المدعي عليه رد المبيعة وأخذ حصته في المنزل المدعى به ودأب ولا وهي
اربعة عشر قيراطاً واعطاء المدعي أملاً كهله. ودودة فلما سمع كلامه المدعي لم يجبه
لذلك فذكر القاضي في الاعلام انه بموجب ذلك وما شرح اعلاه ثبت بيع المنزل المحدود
اولاً لاسليمان المدعي ببيع مقايضة باقراره قنديل المدعي عليه وصار لا قيام ولا معارضة
له مع سليمان المدعي المذكور واما بالكف عنه هذا حاصل الاعلام ولما تنازع
المدعي عليه الآن وجد الاعلام والمقايضة عرض الاعلام على حضرة مفتي مديرية
سيوط فأجاب بما حاصله ان الاعلام المذكور غير مستوف لوجوه منها قوله ويطلب
المدعي عليه رد المبيعة واخذ حصته في المنزل المحدود ولا واعطاء المدعي أملاً كهله ولم
يعلم منه ان المدعي عليه يريد رد المبيعة بما ريق شرعي او بغير طريق شرعي لما هو
مصرح به في معتبرات المذهب في تتريف الحضر بأنه ما جرى بين الخصمين من اقرار
او انكار والكم بيمينه او نكول على وجه يرفع الاشتباه وبان الاصل في المحاضر
والسجلات ان يبالغ في الذكر والبيان بالتهريج ولا يكتفى بالاجال ومنها قوله فموجب
ذلك وما شرح اعلاه ثبت بيع المنزل المحدود ولا لاسليمان المدعي ببيع مقايضة باقراره
قنديل المدعي عليه ومفاد ذلك ثبوت بيع المنزل المحدود المذكور لاسليمان المدعي
بمجرد اعتراف المدعي عليه بالخصومة المذكورة على الوجه المستطور ومع طلبه رد المبيعة
واخذ الحصة المذكورة وعدم حضور كل من المراتين المذكورتين ففي الاشياء
والنظائر من كتاب القضاء والشهادات لا ينتصب احد خصماً عن احد بغير وكالة وفيما
ولاية الا في مسـ. ثلثين الاولى احد الورثة ينتصب خصماً عن الباقيين الثانية احد
الموقوف عليهم ينتصب خصماً عن الباقي وفي حاشيتهم للعلامة ابي السعود عزى اللبيري
ما نصه المراد من قول المصنف احد الورثة ينتصب خصماً عن الباقي اي يقوم مقام
الكل فيما يستحق لليت وعليه باعتباره الخلافة ولا يقوم بعضهم مقام البعض فيما
يستحق لهم وعليهم انتهى حسب ما هو مقرر في معتبرات المذهب والمصرح به في
معتقدات المذهب ان الاقرار حجة قاهرة على المقر ولا يتعدى الى غيره لان كونه حجة
مبنى على زعمه وزعمه ايسر حجة على غيره ومنها ان ما ذكر من قوله ثبت بيع المنزل المحدود
وامر بالكف عنه على فرض وتقدير التصريح بالخصومة فهذا على الوجه المذكور غير كاف
في الحكم ولا بد ان يقال وحكمنا فلان هذا المدعي على فلان هذا المدعي عليه فكذلك
هو معلوم من كتب المذهب وحيث ان هذا الاعلام غير مستوف والمدعي عليه باحد
لما نسب له بالاعلام كما يـ. لم من هذه المذكرة فينبغي احالة هذه القضية على محكمة
معمدة لتصدر رافعة شرعية فيما هو مسطر بالاعلام وما يتم عليه الحال في ذلك شرعاً

يعمل به ولماسئل حضرة قاضي صنبدو عن ذلك اجاب بما حاصله قد ذ كر حضرة
المفتي اوجها ثلاثة يبين بها خلل الاعلام وابطاله وان الدعوى تستأنف مرة ثمانية
الاول منها اجمال المدعي عليه دعواه حيث طلب رد المبايعة واخذ حصته في المنزل
الذي بادل بها في الهدود الاول وواضح ان ذلك لا يوجب خلافا في الاعلام الا اذا اجبتنا
الى الرد الذي طلبه وحكمنا به واما مجرد ذ كر المدعي عليه مع رده وعدم قبوله وبناء حكم
عليه فلا يقدح في الاعلام ولا يخل بالحكم كما هو واضح لا يخفى على ذي فهم لان القاضي
لا يمنع المدعي فيما يقوله ويطالبه بل يذكر كلامه وان كان لا يقبل شرعاً رده كما في الحادثة
وان قبل وثبت بني عليه حكمه ومنها ان ما رسم في الاعلام من انه بموجب ذلك ثبت
بيع المنزل الى آخره ليس حكماً ثابتاً ببيع المنزل كله بل هو من كلام الموثق على
يجري عادة الموثقين بناء على ما ذكر في الدعوى من المتخاصمين انه حصص المبادلة به كله
ولذا لم يحكم على اخذ قنديل وبنيت اخذته بالمنع لعدم حضورهما وتداعيهما وانما حكمنا
عليه وحده بعدم المعارضة وبانه لا قيام له ولا معارضة مع سليمان المذكور واما بالسكف
عنه ومنها ان ما ذكر في الاعلام من قولنا وامر قنديل بالسكف عن المعارضة لسليمان
الى آخره ليس كافياً في الحكم ولا يدان يقول وحكمنا الغلان هذا على فلان هذا المدعي
عليه بكذا كما هو معلوم في كتب المذهب مع ان المعلوم من كتب المذهب ان امر القاضي
حكم كما في الدرا واخر فصل الخامس ونصه امر القاضي حكم الا في مسألة تتعلق بالوقف
وقدم نحوه محشيه او ائبل القضاء ونصه الحكم قوئى وفعل فائقة ولى مثل الزمت وقضيت
وكذا قوله بعد اقامة البينة المعتمدة اقمه واطلب الذهب منه انتهى وحكى في عمدة
الناظر خلافا في ذلك عند قول الاشياء امر القاضي حكم كقوله سلم الهدود الى المدعي والامر
بدفع الدين ثم نقل عن الناطقي صحيح ان حكمت ليس بشرط انتهى فعلم بهذا ان
ما تضمنه الاعلام صحيح ولا يجوز استئناف الدعوى مع ورود الامر بانه متى سطر الاعلام
به بحل الحكم وكان صحيحاً لا سبيل الى نقضه سيما وهو موافق لما صرح حوايه من ان
الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد مرة اخرى حيث لا فائدة في
اعادتها فلو كان فيما فائدة كما لو جاء المدعي بدفع صحيح فانها تعاد وفي الحادثة لم يوث
بدفع ولا شيء يوجب تعادها مرة اخرى هذا ما ائزم وبعرض ذلك على حضرة قاضي مديرية
سيوط اجاب هو وحضرة نائب محكمتهما بجواب يعلم مضمونه من جواب هذه الحادثة
الاتي ولم اعرض ذلك على حضرة مفتي المديرية ناقش فيه مناقشة يطول ذكرها
تا يبد المناقشة الاولى وتعرض فيها المناقشة جواب قاضي ونائب سيوط بما يتضمن
الامر عليهم ما في قوله ما في الجواب ان الحكم لسليمان على قنديل بجهة مبادلته له
بخصته في الهدود الاول الى آخره زيادته من حضرتهم لم يصرح بلفظها بالاعلام زادها
ليرتبها عليهم اقوله ما ويكون الاعلام حجة شرعية في حقه الى آخره مع ان المعلوم من

كتب المذهب انه لا يحكم بجهة البيع الا بعد ثبوت ملك البائع وان لم يثبت لا يحكم
بالجهة بل بنفس البيع وغيره معلوم من الاعلام ثبوت ملكية ما ذكر واستدل لذلك
بنقول نقلها وهذه المناقشة بالنسبة للاعلام لم تخرج عن مضمون الاولى الى آخر ما ذكره
من عرض هذه القضية على هذا الطرف أو علماء المجالس بمحكمة مصر وما يقاديه يصير
اتباعه و بعرض ذلك على حضرة مفتي استئناف قبلي كتب ما يتضمن عدم اعطاء
الجواب منه والاحالة حسب التماس حضرة مفتي المديرية لحسم المادة وزوال
الاشكال ورفع القيل والقال (اجاب) وردت افادة المديرية ومعهما أوراق فضية
المنازعة المحالة بين قنديل عبد الله وسليمان غزالي من التماس حية في شأن بيع
العقار المذكور عنده فيها ومن ضمنها الاعلام المسطر من حضرة قاضي صنبو المتضمن
الحكم على قنديل عبد الله المذكور بمنعه من معارضة خصمه سليمان غزالي المذكور
في المنزل الذي كان يستحق فيه قنديل المذكور أربعة عشر قيراطا ارثا من مورثيه
المذكورين فيه وسبغت منه مع باقي شركائه فيه المقايضة بعقار مملوك اسليمان المذكور
على الوجه المعين في الاعلام لا قرار قنديل وتصديقه على دعوى خصمه صدر ذلك
المقايضة صحيحة من مدة سنين وتصرف كل فريق فيما اشتراه على الوجه الذي ادعاه
خصمه المذكور فرتب على ذلك في الاعلام ثبوت بيع المنزل المتنازع فيه باقرار قنديل
المدعى عليه وانه لا قيام ولا معارضة له مع سليمان المدعى المذكور وأمر بالكف عنه بعد
أن طالب المدعى عليه من المدعى رد البيع ولم يبين وجهه فلم يجبه خصمه اطلبه ولم
يبلغت القاضى له هذا حاصل الاعلام ثم حصلت المناقشة فيه من حضرة مفتي
مديرية سيوط وأجاب عنها حضرة قاضي صنبو وبعرضه ما على حضرة قاضي سيوط
كتب هو وحضرة نائب محكمة استئناف الحكم لسليمان على قنديل بجهة مبادلة له
بخصته في الهدود الاولى في الاعلام وهي أربعة عشر قيراطا صحيح لا قراره بذلك لدى
حضرة القاضي المواليه حيث كان من أهل الاقرار ويكون الاعلام حجة شرعية
في حقه حيث كان مبعولا بسجل الماضي ويمنع قنديل من المعارضة لسليمان فيها
وأما حق أخته نسباً وبنت أخته مهوراً وهي عشرة قرا ريط فلم تثبت المبادلة فيها شرعا
لعدم حضورهما مجلس الدعوى وتداعيهم معه واقرار قنديل بالمبادلة بالمنزل كاه
لا يصرى عليه ما لان الاقرار حجة فاصرة على المقر ولم يكن قنديل وكلا عنهما ولا ما ثبتا ولا
وايا فلم يكن الاعلام حينئذ حجة عليهم ما ولهما الخصومة مع سليمان فيها ومطالبة برفع
يده عنها ان كان المنزل في يده لم يقم برهانها بغيرها بالمبادلة ثم ناقش حضرة مفتي
هذه المديرية في ذلك وفي جواب حضرة قاضي صنبو وباحالة ذلك على حضرة مفتي
استئناف قبلي أحال نظر ذلك على هذا الطرف أو على حضرة علماء المحكمة الكبرى
بمصر والمتراعى لهذا الطرف الا كتما هذا الاعلام نظرا لامرار المدعى عليه فيه بدعوى

خصه جميعها لانه باقراره يكون ممنوعا عنه من المعارضة وان لم يصدر حكم معاملة له
 باقراره اذ هو حجة عليه مثبتة ولازمة بلا توقف على القضاء كما صرحوا به قاله قضاء مع
 الاقرار مجاز واعانة واللازم في مثل هذه المحادثة بعد ثبوت دعوى المدعى اما بيينة او
 اقراره ومنع القاضي المدعى عليه عن معارضة خصمه وقد وجد في ما ذكره ان لم
 يصرح بلفظ الحكم على ما هو المختار فيكتفي به ولا يقدح في صحته طلب المدعى عليه بعد
 اقراره بجميع الدعوى التي من جملتها صحة البيع وكونه باقرا بالبيع المذكور بدون
 بيان وجه وعدم اجابة خصمه اطلبه واما قوله في الاعلام ووجوب ذلك وما شرح أعلاه
 ثبت بيع المنزل للهـود الاول اسليمان المدعى ببيع مقايضة باقراره قنديل المدعى
 عليه فليس بلازم المذكور مع ايهامه ثبوت البيع في جميع المنزل حتى في حق الغائبين
 من الورثة وان كان ثبوت البيع المذكور في جميع المنزل بالنسبة للقر صححها لاقراره
 بصدوره على هذا الوجه عن يلكه فيعامل بموجبه في حق نفسه حتى لا يملك المعارضة
 بما ينساقضه بدون دعوى ناقل شرعي بذلك لا بالاصالة عن نفسه بوجه ولا بالنيابة
 عن غيره ومحط الفائدة في هذا الاعلام منعه عن المعارضة وقد وجد فلا حاجة الى
 الاطالة هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (مثل) بافادة من ضبطية مصرفي ٩ ربيع
 الاول سنة ٩٦ عن الحكم في صورة مرافعة شريعية محررة من حضرة قاضي المنصورة
 ارسلت الى الضبطية بواسطة افادة من مجلس المنصورة مؤرخة ٢٢ صفر سنة ٩٦
 بقصد ارسالها لهذا الطرف لاعطاء الحكم عنها كدعوى حضرة القاضي المذكور
 ومضمون المرافعة المذكورة به ان ثبتت معرفة فاطمة بنت سيد احمد الخنصري بن
 سليمان الخنصري من أهالي الصفة بمديرية الشرقية والدة رمضان موسى المرزوقي
 المتوفي الآتي ذكره بشهادة كل من عفيفي شاهين ابن المرحوم نصر شاهين بن سيد احمد
 وسالم ناصر بن محمد ناصر بن سالم كلاهما من الناحية المذكورة ادعت فاطمة المذكورة
 أعلاه على المحاضر معا بالجلس محمد بهجة ابن المرحوم الدسوقي بهجة بن علي من الناحية
 المذكورة الثابت معرفته بشهادة الشاهدين المذكورين ان المدعية هذه كان لها ولد
 يسمى رمضان موسى المرزوقي بن موسى المرزوقي بن ابراهيم مستخدم ابد وار محمد بك
 عبد الله عمدة الناحية المذكورة وبينه وبين المدعى عليه هذا اداوة وكرهه فاما كان
 من المدعى عليه الاقتل رمضان موسى المذكور أعلاه وله المدعية بضر به له عمدا عدوانا
 وهو ناظم بدوار محمد بك عبد الله المذكور بحجر عظيم في رأسه وبثقة قصيرة من خشب الشوم
 وشق بطنه بسكينه حتى خرجت امعاؤه وسال منه الدم وذلك في ليلة السبت الموافقة
 ١٦ جمادى الاولى سنة ٩٩ ومات رمضان موسى ولد المدعية المذكورة بسبب ذلك في يوم
 السبت المذكور وان هذا المدعى عليه أقر بذلك وهو باكل الاوصاف المعتبرة شرعا
 طائفا مختارا ابدى وان مديرية الشرقية بخضرة قاضيها ومحمد أبي الذهب و ابراهيم على

عمرارة وحسن عيدير وسالحاج احمد الحري وانه لا وارث لرمضان المدعى بشانه
سوء والدته المدعية المذكورة وقطالب المدعية المدعى عليه هذا بما يترتب عليه
في ذلك شرعا وتسا له جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار
لادعوى المدعية هذه وجردها جدا كليا فطالب من المدعية أولا بيينة تثبت وفاة ولدها
رمضان المدعى بشانه وانحصار ارثه فيها وأن لا وارث له سواها فاحضرت شاهدي
المعرفة المذكورين واستشهدا بكل منهما بما يعلمه في ذلك بطالب هذه المدعية فشهد
كل واحد منهما في وجه المتداعيين بقوله اشهد ان رمضان بن موسى المرزوقي بن
ابراهيم المرزوقي ولد هذه المدعية توفي وانحصار ارثه الشرعي في والدته هذه المدعية من
غير شريك ولا وارث له سواها يعلم ذلك كل منهما ويشهد به فلم يبد المدعى عليه طعنا
في شهادتهما او في كيا وعدا سرائم علنا بشهادة كل من السيد أي الفضل بن محمد أبي
الفضل من الصنفين وموسى عبد الله من كفر الشيخ مديرة الشريعة ابن عبد الله
فعند ذلك حكم للمدعية المذكورة على المدعى عليه هذا بوفاة رمضان موسى المرزوقي
المدعى بشانه وانحصار ارثه في والدته المدعية هذه ثم بذلك ادعت فاطمة المدعية
هذه على المدعى عليه هذا بقتله لولدها رمضان موسى المرزوقي المذكور أعلاه بضر به له
عمدا ودانا في رأسه بالحجر والتقصيرة وبشق بطنه بسكينه حتى خرجت اعضاءه ومسال
منه الدم وهو ناظم يدوار محمد بن عبد الله المذكور في ليلته السبب المذكور أعلاه وانه
مات بسبب ذلك في عصر يوم السبت المذكور حسب ما هو موضح بالدعوى المذكورة
اعلاه وأطالبه بما يترتب عليه في ذلك شرعا وتسا له جوابه عن ذلك فسئل عنه فاجاب
بالانكار له وانهما القتل فعارضته المدعية بانه أقر بقتله لولدها رمضان المدعى بشانه
عمدا ودانا بضر به له بالحجر والتقصيرة وهدا وشقه بطنه بسكينه عمدا ايضا وموته بسبب
ذلك وانه أقر بذلك طاعة مختارا وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا بحضور البيينة
المذكورة فلم يصدق على ذلك فطالب من المدعية بيينة تثبت اقراره المذكور وانصرفوا
على ذلك ثم في يوم الثلاثاء ١٧ ذي القعدة سنة ثمان وخمسة مئتين حضرت بالجلاس فاطمة المدعية
المذكورة وحضره والحمد لله بحجة المدعى عليه وعرفت المدعية انها احضرت الشهود
التي تشهد لها باقرار المدعى عليه هذا وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا طاعة مختارا
بقتله لولدها رمضان موسى المرزوقي عمدا ودانا على الوجه المسطور بالدعوى فطالب
منها احضارها فاحضرت حسنا عيدير وسالحاج عيدير وسمر رة بن علي التاجر
بناحية الزقازيق واستشهدا بما يعلمه في ذلك بطالبها فشهدا بمنقر دافي وجهه المتداعيين
بقوله أشهد ان المدعى عليه هذا أقر طاعة مختارا وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا
يدويان مديرة الشريعة هما حضرة مديرها وحضرة قاضها انه تشاور مع رجل يدعى
سليمان لا يعرف اسمه ولا اسم والده على قتل رمضان لا يعرف لقبه ولا اسم والده ولا

جده وان هذا المدعى عليه توجه مع الذي اتفق معه على قتل رمضان المذ كورايلا ولا
يعرف في أي ليلة توجه فيها الى رمضان فنظام من حائط المحل الذي كان نائما فيه رمضان
المذ كور فوجد باب المحل مسنودا بحجر عظيم فحمل سليمان الحجر المذ كور الى هذا
المدعى عليه فحمله وتوجه به الى رمضان المذ كور وهو قائم فضرب المدعى عليه هذا
رمضان المذ كور بالحجر عدا عدوا نافيضربه له بالحجر المذ كور انقلب على وجهه فعند
ذلك خاض عليه سليمان بضربه له يسكن في بطنه هذا ما أقربه المدعى عليه هذا طائعا
مختارا وهذا ما يشهده واحضرت ابراهيم على عمارة التاجر بالزقازيق بن على عمارة
واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعية فشهد منفردا في وجه المتداعيين مثل شهادة
الشاهد الذي قبله الا انه لا يعلم ضرب سليمان لرمضان بالسكين هو في أي محل من بدنه
هذا ما يشهده واحضرت محمدا أبا الذهب من الزقازيق التاجر فقيم ابن المرحوم مصطفى
ابن الذهب واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعية فشهد منفردا في وجه المتداعيين
مثل شهادة الذي قبله الا انه عرّف ان المدعى عليه هذا أقرا انه لم يضرب رمضان
عدا عدوانا واحضرت الحاج احمد الكريري الناجر بمصر المحروسة ابن المرحوم وفي
الكريري واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعية فشهد منفردا في وجه المتداعيين
مثل شهادة الذي قبله الا انه ذكر في شهادته ان هذا المدعى عليه ذكر في اقراره انه
ضرب رمضان عدا عدوانا بالحجر وان سليمان خاض عليه بضربه له بالسكين في بطنه
هذا ما يعلمه فعند ذلك ذكر المدعى عليه انه أقرب بدوان مديرة الزقازيق بحضور
حضرة مديرها وحضرة قاضيها وبحضرة الشهود المذ كور بن اعلاه انه توجه مع سليمان
حضارة هذا الى دوار محمد بك عبد الله بعد ثلث الليل الكائن الدوار المذ كور بناحية
الصنفين فوجد باب الدوار مغلقا فدخل من باب الاصطبل لكونه كان مفتوحا وكان
وراء باب الدوار حجر عظيم فحمله سليمان حضارة هذا الى محله بجهة المدعى عليه وتوجه
به الى رمضان المدعى بشانه فوجداه نائما امام القهوة التي بالندوار فضربه محمد بجهة
المدعى عليه هذا بالحجر المذ كور عدا عدوا ناعلى رأسه ووجهه فبضربه له بذلك
انقلب رمضان المذ كور على وجهه فعند ذلك ضربه سليمان حضارة عدا عدوانا
يسكن في بطنه فشقها وخرجت اعماؤه فمات بفعلهما في عصر يوم السبت
التالي لليلة الصرب المذ كور الموافق ١٦ جمادى الاولى سنة ١١٠٠ وان فعل كل منهما
قاتل وممولاك لو ان فردوا ان اقرار محمد بجهة المذ كور بسبب الضرب والاهانة التي
حصلت له في المامورية وفي ديوان مديرة الشريعة فعند ذلك ذكر سليمان المذ كور انه
لادخل له في ذلك ولاله معرفة بذلك فعند ذلك صدقت فاطمة المدعية على ما أقربه
المدعى عليه وان اقراره فهو بالظور والاختيار من غير اكرام ولا اجبار صادر ذلك
بحضور من ذكر يطالع على هذه الحادثة - حضرة الامام الهمام مفتي الانام وشيخ

الاسلام بالديار المصرية ويقيم الحكم الشرعي (اجاب) حيث اقر المدعي عليه بما
يتضمن اقراره سابقا انه ضرب اب اول المدعي قتله عمدا وانا بجبر عظيم وان سليمان
حاضرة المحاضر معه بالجلس ضرب المقتول المذكور ثانيا عمدا وانا بسكين في بطنه
فخرجت أمعاؤه فمات بفعلهما في عصر اليوم التالي لليلة الضرب المذكور الذي حصل
بعد ثلاث الليال وان فعل كل منهما قاتل ومهلثا لولا نفره وان اقراره المذكور بسبب
الضرب والاهانة التي حصلت له في المأمورية وفي ديوان مدير بة الشريعة وصدفته
المدعية على ما أقربه الا ان اقراره بالطوع والاختيار وأنكر سليمان حاضرة المذكور
ذلك وهذا بعد ان ادعت المدعية المذكورة القتل العمدا بجبر المذكور وشق البطن
بالسكين على المدعي عليه وحده لا يظهر الحكم بالقصاص على المدعي عليه ولو على قول
الصاحبين بمجرد ذلك به تصديق المدعية على ما أقربه المدعي عليه لتصادقهما والحال
هذه على ان ضرب المقتول حصل من المدعي عليه وهو سليمان حاضرة المذكور على
التعاقب وان الضرب الاول كان من المدعي عليه والضرب الثاني كان من سليمان
المذكور وان المقتول كانت به حياة مستقرة بعد ضرب المدعي عليه لموته بعد الضربين
بعدة تزيد عن مقدار يوم وفي هذه الحالة يكون القاتل هو الثاني والعصاص منه على فرص
تيوته وعلى الاول التعزير اللائق به كما هو حكم ما لو ضرب رجل آخر عمدا ضربا يعيش بعده
يوما أو بعض يوم ثم شق آخر بطنه بحديدة عمدا فمات قال في الدرر في البزازية شق بطنه
بحديدة وقطع آخر عنقه ان توهم بقاءه حيا بعد الشق قاتل قاطع العنق والقاتل الشاق
وعزر القاطع وكتب عليه في رد المحتار قوله شق بطنه الخ في التتارخانية شق بطنه
وأخرج امعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فمات قال في الدرر في البزازية شق بطنه
بالدبة وعلى الثاني ثالث الدية وان نفذت الى جانب آخر فماتها هذا اذا كان مما يعيش
بعد الشق يوما أو بعض يوم وان كان بحال لا يتوهم به وجود الحياة ولم يبق معه الا
اضطراب الموت فالقاتل هو الاول فيعص بالعمد وتجب الدية بالخطا اه ملخصا اه
المراد منه وما تصادق عليه كل من المدعية والمدعي عليه من ان فعل كل من المدعي عليه
وسليمان قاتل ومهلثا لولا نفره لا ينافي نسبة القتل الى الثاني فقط عند حصول الفعلين مع
التعاقب ووجود الحياة المستقرة في المضروب يوما ثم لا بناء على ما صرح به الفقهاء في
مثله من نسبة القتل الى الثاني مع ان شق البطن واخراج الامعاء الذي يعيش بعده يوما
أو بعض يوم لو انفردهما يقضى الى الموت والهلاك وقد نسبوا في صورته القتل الى قاطع
العنق في ثانی الحال وقولهما في تصادقهما انه مات بفعلهما رده الشرع بنسبة القتل الى
الثاني في الصورة المذكورة المتصادقين عليهما او ما تقدم ذكره محله ان لم يثبت المدعي عليه
ان اقراره المذكور كان بالا كراه الشرعي بعد دعوى صحبة والا فلا يترتب على اقراره
المذكور شيء هذا ما طهرني والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الشريعة عن صورة اعلام

صادر من قاضي شاشامون و طالب الافادة عما اذا كانت صحيحة ولا تسمع الدعوى في
الدار المذكورة بعد صدور الاعلام من القاضي بما هو مستور أو غير ذلك للاتباع
والاجراء بحسب ما يصدر ومضمون الاعلام المذكور والمرور من محكمة شاشامون ادعت
المرأة حسن بنت احمد بن المرحوم عبد الله زريق من منية القمع ومقيمة بكفر
شاشامون الآن شرقية على خصمها المحاضر معها في المجلس هو المكرم حسن خيال
ابن المرحوم علي خيال ابن المرحوم حسن خيال من الناحية المذكورة الثابت
معرفتهم بعينا بشهادة من سيد كزبان الدار التي بنساحية منية القمع بدرب المقايوة
بالجهة القبالية بالنساحية المشتعلة على بعض عشمس مبقية بالطوف التي حدها البحرى
وينتهى الى ارض فضاء مملوكة للشيخ محمد المرشدى ابن المرحوم محمد ابى الذهب نائب
العقود بالناحية والحد القريب ينتهى الى دار مملوكة لخضرة مصطفى افندي احد
اعضاء مجلس طنتداو الحد العبدى ينتهى الى شارع الناحية والبعث الاخر
ينتهى الى دار وردة دياب البحر اوى بن رزق البحر اوى والحد الشرقى ينتهى بفضة الى
الطاحونة المملوكة لاصحاب الدوب المسمى بأسمائهم والبعث الاخر ينتهى الى دار
مملوكة للمكرم موسى عجزور ابن المرحوم محمد عجزور ابن المرحوم موسى عجزور الواضع
يده عليه احسن المدعى عليه المذكور غلامكها هي وأولاد أختها وهن عدة وصاحبة
وجلباية أولاد المرحوم احمد ابى الرخاء ابن المرحوم محمد عدة من كفر شاشامون شرقية
بطريق الميراث عن والدها حيث مات عنها وعن أختها مصرية والدة الثلاث المذكورات
وأخيه المرحوم مخيمرو أخيه المرحوم عبد الله وماتت أختها عن أولادها المذكورات
وعن أختها المدعية المذكورة ومات مخيمر وعبد الله وانحصرت حقهم فيها وان المدعى عليه
المذكور واضع يده عليها بدون حق وتطالب الآن رفع يده عنها واسم قتيلاها عليها
لتتصرف فيها وتضع يدها عليها تصرف الملاك في أملاكهم وتسال سؤاله عن ذلك
فسئل من المدعى عليه المذكور عن الدعوى المذكورة فاجاب بقوله ان الدار المذكورة
بملكها عن أبيه ووضع يده عليها هو وأبوه مدة تزيد عن خمسين سنة وهو يتصرف فيها
بمشاهدته لذلك وقد رتبها على الدعوى فسئل منها عن قول المذكور بعدائه كاره دعواها
المذكورة وجوده الجحد الكلى فاجابت بقولها انه من مدة تزيد عن ثلاث سنين جاءها
حسن المدعى عليه المذكور وبهجة موسى عجزور ابن المرحوم محمد عجزور ابن المرحوم
موسى عجزور من منية القمع وابراهيم الجببلى ابن المرحوم شعراوى الجببلى بن محمد
الجببلى من الناحية وطالب منها الشراء في جزء من الدار المذكورة ولم ترص بالبيع وقالت
أمرتك ان تغد فيم احتى اطلبك واخر جاك منها وخرج ممتلا لعولها الحد تاريخه فسئل
منه عن ذلك بعد طلبها السؤال منه فاجاب بقوله ما ادعت به المرأة المذكورة غير صحيح
وأذكر دعواها من أولها الى آخرها ووجدتها جحد كايا وطالب منها البيعة التي تشهد لها

طبق دعواها الملكية وطلب المدعى عاينها الشراء منها فامتثلت لذلك ثم غابت وحضرت
وأحضرت كلاً من المكرم نافع حسن ابن المرحوم حسن نافع والمكرم نصار وعبد الله بن
المرحوم علي عيسى كلاهما من كفر شاشاهون والمكرم موسى عجزور ابن المرحوم محمد
عجزور والمكرم ابراهيم الجبيلي بن الاشعر اوى الجبيلي كلاهما من منية القمع والمكرم
محمد عبد النبي بن عبد النبي المقيم بمنية القمع وسئل من نافع المذكور عما يعلمه
و يشهده في خصوص دعوى الدار المذكورة فاجاب بقوله اشهد بان حسن المدعى عليه
المذكور جاء الى حسن المدعية المذكورة فساها وطلب منها الشراء في جزء من الدار
المذكورة فامتنعت المرأة المذكورة من الاعطاء له وطلب منها أن يسكن فيها فامرتة
بالسكنى فيها وقالت له مدعي اطلبها اخرجك منها وكان حاضر اوقت طلبه ذلك منها
وذلك من مدة ثلاث سنين هذا ما يشهده ويعلمه وسئل من نصار وعبد الله المذكور فشهد
بما يشهده نافع المذكور وعرف الدار المذكورة ووجدنا طبق ما هو مسطور في الدعوى
المذكورة وسئل من موسى عجزور فاجاب بقوله اشهد ان الدار المذكورة كانت مملوكة
لاحمد ابي عبد الله ابن المرحوم عبد زريق والد المدعية المذكورة ومات وهي على ملكه
وانحصر ارضه في حسن المدعية المذكورة وأختها سرية واخوهيها وهما مخيمر وعبد الله
ومات مخيمر وعبد الله وانحصر ميراثهما فيهما وماتت سرية وانحصر ارضها في اولادها
البنات المذكورات وفي أحتم المذكور وكورة ولاحق لاحد فيهما سوى المدعية المذكورة
وشركائها وان واضح اليه الآن ليس له حق هذا ما يشهده ويعلمه وسئل من ابراهيم
الجبيلي فاجاب بما أجاب به موسى عجزور المذكور فاعترف الدار ووجدنا أيضاً طبق
ما ذكره وسئل من محمد عبد النبي المذكور فاجاب أيضاً بما أجاب به نافع المذكور
حرفياً وعرف الدار ووجدنا طبق ما ذكره بعد الشهادة صارت تركية الشهود
المذكورين سرا وعلائية بشهادة المكرم سيد احمد الزيط ابن الحاج احمد الزيط
من منية القمع وبشهادة المكرم عيسى سليمان ابن المرحوم محمد جاهين من الناحية
والمكرم دراج ابن المرحوم محمد زهير من الناحية فبمقتضى ذلك قد حكمنا على حسن
خيال المدعى عليه المذكور بنسليم الدار المذكورة للمدعية المرأة حسن المذكور
للملكية لها ولمن ذكر من اولاد أختها المذكورة وأمرناه بالتخلية للدار المذكورة لها
بعد ثبوت وضع يده عليها وقت الدعوى بشهادة الشهود المذكورين أعلاه
وبالتصديق منه أيضاً وحيث الحال ما ذكره الدار المذكور كورة مملوكة للمرأة حسن
المذكورة واولاد أختها وتم الامر على ذلك (أجاب) بمطابقة صورة هذه المرافعة وجد أن
ما سطر فيها من الدعوى والشهادة والحكم غير مستوفى شرعاً وحيث فلا مانع من إعادة
سماعها والحكم فيها بما يتحقق شرعاً حيث لا مانع اذ المورث الاصل المذكور فيها
غير معرف بذكره أو بذكر ما يميزه عن غيره وكذا بعض الحكماء ولم تعرف أربابها

زمر يقا كافيا شمر عا والوردة المذ كورون لم تبين جهات اربعة هم بكونهم اخوة اشقاء او
 لاب فقط ولم يصرح في الدعوى بما هو نص في ترتيب الموتى في الموت وطلب المدعية
 تسليم جميع الدار اليها - برحيم على فرص صحة دعواها وثبوتها اذ لا تلك الكل وما
 ادعته من الدفع بطلب المدعي عليه شراء جزء من الدار مجهول القدر على فرض ثبوت
 لا يعتضى اقراره تلك جميع الدار لها مع من شاركتها حتى تنفذ دفع دعواها في جميعها وما
 صرح به بعض شهودها من ان المدعي عليه طلب منها السكنى في المذ كور في دعواها
 الى غير ذلك والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ضبطته مصر بتاريخ ١٠ رجب سنة ٩٦
 مضمونها ورد للضبطية افادة من مجلس المنصورة في ٢٥ جمادى الآخرة سنة ٩٦ ومعه
 صورة قضائية وفاة شخص يسمى البسيوني جاويش من ناحية المنصورة قهلية تؤمل
 الاطلاع عليها وافادة الحكم الشرعي ومضمون الصورة المذ كورة بمجلس المنصورة
 بحضور حضرات اربابه ادعى على عبده ابن المرحوم يوسف عبده ابن المرحوم احمد عبده
 من ناحية منية معاند الغاشم ويسا سيد كرفيه ادياه بطريق وكالة الشرعية عن كل من
 خديجة بنت احمد شبانة بن سيد احمد شبانة من المنصورة روجة المرحوم بسيوني جاويش
 ابن المرحوم جاويش محمد بن محمد ابي جاويش من اهالي المنصورة وكوهية بنت المرحوم
 بسيوني جاويش المذ كور على الحاضرين معه بالجلاس هم سعد الهواري والسيد الهواري
 ولد المكرم محمد الهواري بن محمد ابي رمضان ومحمد الشافعي ابن الشيخ علي الشافعي بن
 علي الشافعي وعطية احمد بن علي حسين بن احمد علي وفرج السوداني حادم محمد الشافعي
 المذ كور من اهالي المنصورة كل منهم بان في يوم الاحد ١٤ رجب سنة ٩٥ توجه
 البسيوني جاويش المذ كور اهلا الى الساقية الجارية في ملك المدعي والدسوقي شبانة
 ليدبرها لقي زراعتة لان له فيها دورا باذن المدعي المذ كور هو جد سعد الهواري هذا
 احد المدعي عليهم هؤلاء يدبرها فاخبره ان دوره اوله اليوم الذي توجه له فيه وانه ياخذ
 بهيئته ويوجهه لاجل اب يدبرها سوف تمتنع من ذلك دارا بسبب في جاويش المذ كور
 ابطال ادارة سعد الهواري المذ كور يحمل بقرته من الساقية فذعه سعد الهواري هذا وقدم
 عطية احمد هذا المدعي عليه الثاني وامسك بسيوني جاويش المذ كور من ذراعيه ولواها
 خلفه وامسكه من مامو باقي المدعي عليهم هم سعد الهواري والسيد الهواري ومحمد
 الشافعي وفرج السوداني هؤلاء صاروا يصرخون بالنبأيت التي بابدهم كل واحد منهم
 بيده ثبوت يضر به زعمه اني بطنه فتوجه خادما البسيوني المذ كور وهم ادرج ومرسال
 السودايمان الى عمدة الناحية واخبراه بذلك فحضر عنده الساقية المذ كورة المعروفة
 بساقية الدسوقي شبانة شركة الحسانية التي يحسم البحر الاعظم تجاه اراضي المنصورة
 ومعه شيخ خفزة الناحية فوجه البسيوني المذ كور مطروحا على الارض وبازل منه دم
 من قبله ومن دره هؤلاء المدعي عليهم موجودون عنده فالبسيوني جاويش المذ كور

أخبرهم لدة الناحية أنه يضبط المحسة إلا نفار هؤلاء الضاردين له وضبطهم عدة الناحية
مع شيخ المحفرة ووجههم إلى الناحية ووجهوا المضروب على حارة ووجهوه إلى داره
وأخذوا منه منطقة ما منه بحضور رئيس الدعاوى ورئيس المشيخة وغيرهم وتوفي بعد
ساعتين بسبب ضرب الأربعة المدعى عليهم هؤلاء له وإن موته عويض عنهم جميعا وإن
ضرب كل واحد منهم لو انفرد كان مهلكا وإن الوارث للبيوت في المذكور زوجته
خديجة وبنته كوهية المذكور كان من غير شريك وإن زوجته وابنته المذكور بنين
وكلتا عنهما المدعى في المرافعة والمخاصمة مع المدعى عليهم هؤلاء في شأن قتلهم مورثهم
المذكور وكالة عامة موقعة مفوضه لقوله ورأيه وفعله قبلها منهما لة نفسه قبولاً شرعياً
بمقتضى إلام شرعي محرر من محكمة مركز منية سنة ١٢٨٥ رجب سنة
١٣٠٥ مندرج فيه ثبوت وراثته الموكلاتين المذكورين بالتوفي المذكور من غير شريك
ويطالب المدعى المدعى عليهم هؤلاء بما يترتب عليهم في ذلك شرعاً وطلب سؤالهم
عن ذلك مثل من المدعى عليهم هؤلاء عن ذلك فأجابوا بالإلزام بتراف بوفاء بسيوف
جاويز المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكورين في دعوى هذا المدعى من غير
شريك وأنكر وأبى في دعوى هذا المدعى وجحدوها جحداً كلياً فطلب من المدعى بنية
ثبوت مضمون الإلام المذكور فاحضر كلاً من السيد شيبانة بن أحمد شيبانة بن سيد أحمد
شيبانة ومحمد جوده بن أحمد جوده من ناحية المندرة كلاهما واستشهد كل
منهم بما يعلمه في ذلك بطلب المدعى فشهد كل واحد منهما على انفراده بمواجهة
هؤلاء المدعى عليهم بقوله أشهد أن بسيونيا جاويز بن جاويز بن محمد بن محمد جاويز
من أهالي المندرة توفي وانحصار ارثه في كل من زوجته خديجة بنت أحمد شيبانة بن سيد
أحمد شيبانة وبنته كوهية من غير شريك وأنهما وكلاهما عليهما عده هذا المدعى في
المرافعة والمخاصمة مع هؤلاء المدعى عليهم في شأن قتلهم مورثهم المذكور كيلاً عاماً
مطلقاً مفوضاً لقوله ورأيه وفعله وقوله من هذا المدعى لنفسه قبولاً شرعياً وأنه ثبت
ذلك لدى قاضي مركز منية سنة ١٢٨٥ وحضر بذلك أهلاً ما شرعياً لهذا المدعى عليهم هؤلاء
طعن في شهادة هذين الشاهدين وزكيا وعدلا ما شرعياً ما بشهادة كل من حسين عسكر
ابن حسين عسكر بن علي عسكر والسيد عسكر بن إبراهيم عسكر بن علي عسكر أقر كيه
والتعديل المعترفين شرعاً من ذلك حكم بنبوت وفاة وسيوف جاويز المذكور وانحصار
ارثه في زوجته وابنته المذكورين من غير شريك وبتوكيلهما على عبده هذا المدعى
حسبما هو مشروح أعلاه في الإلام المذكور في وجه هؤلاء المدعى عليهم ثم ادعى
على عبده الوكيل المذكور بطريق وكالة الشرعية عن موكلتيه المذكورين على
هؤلاء المدعى عليهم المحضرين منه في المجلس بسا دعى به هؤلاء عليهم من سوا ما يعرف
وطلب سؤالهم عن ذلك فمثل منهم عن ذلك فأجابوا بالإلزام بكار لدعوى المدعى

بالحضر والصلوات في يوم الثلاثاء ١٢٩٦ سنة ١٢٩٦ هـ حضر على أبو عبد
 المذكور وعرف أنه حضر البيعة التي شهد بها بدعواه وإن فرجا السوداني أحد المدعى
 عليهم توفي يوم تاريخه في استتالية المنصورة وأن عطية أحد المدعى عليهم أيضا
 مريض مرضا شديدا في الاستتالية المذكورة وأنه يريد سماع شهادة البيعة في وجهه
 الحاضر في المجلس من المدعى عليهم وهو سعد الموارى وأخوه السيد ومحمد الشافعي
 وعند سماع عطية أحد المدكور يصير سماع الشهادة في وجهه أيضا فطلب منه احضارها
 فاحضر خليفة العرب بن خليفة العرب بن سيد احمد العرب من أهالي منية نجر وطلب
 الاستماع الى شهادته فاستشهد فشهد بقوله أشهد أني كنت مع احمد أبي عيش من كوم
 النور نائما في جانب فول انما موضوع على شاطئ البحر الشرقي تجاه المنذرة فسمع صريحا
 قرييما من المحل الذي هو نائم فيه فقام وتوجه بجهة الصريح فوجد البسيوني جاو يشا
 المدعى في شأنه مسكافي سعد هذا وأخيه السيد هذا ومحمد الشافعي هذا وهم مسكون في
 البسيوني المذكور وعطية أحد مدعى البسيوني المذكور من ذراعيه ولاويهما خلفه
 وإن كلاما من هؤلاء الثلاثة الأشخاص ضربوا البسيوني جاو يشا بالنبايت والشاهد
 المذكور عند الفول قبل قيامه ولما توجه عنه منهم حضر فرج السوداني الذي توفي
 وضرب البسيوني المذكور بالنيوت بزغده له به في سوته فعند زغده له بالنيوت سقط على
 الارض مغشيا عليه ولما أفاق البسيوني المذكور قال للشاهد من معه أمسكوا هؤلاء
 الأشخاص في وقتها حضر السيد شبانة عمدة الناحية وابراهيم ابو زينة شيخ الخفرة ووجه
 عالم من الناحية والساحض واضبطوا هؤلاء الأشخاص مع فرج السوداني وعطية أحد
 وجه البسيوني جاو يشا على حجارة ووجهه الى دراهم بعده مضى نحو ساعة توفي وأنه
 لا يعرف وقته بسبب ضرب من منهم وأنه لا يعرف اسم والد البسيوني المذكور ولا اسم
 جده وإن ذلك كان في يوم الاحد من شهر رجب سنة ٩٥٠ هـ عند ساقية الدسوق شبانة
 وشركائه واحد احمد أبو عيش بن محمد أبي عيش بن محمد من كوم النور وطلب
 الاستماع الى شهادته فاستشهد فشهد بقوله أشهد أني كنت مع احمد أبي عيش من كوم
 الاحد كان نائما مع الشاهد الاول عند الفول تعلقهما على جسر البحر الا العظيم تجاه المنذرة
 فسمع صريحا قرييما من هؤلاء الأشخاص فوجد هؤلاء الثلاثة الأشخاص المدعى
 عليهم مسكون في البسيوني جاو يشا وعطية أحد المدعى عليهم من ذراعيه وخلف ظهره وفرج
 السوداني الذي توفي يوم تاريخه كان مع المدعى عليهم هؤلاء والجميع يضربون في
 البسيوني جاو يشا بنبايت في أيديهم وعطية مسكافيه من ذراعيه فسقط من بينهم على
 الارض فاراد الشاهد من معه ان يقيموا البسيوني جاو يشا من الارض فاحبرهم أنه
 هناك من كثرة الضرب وانهم مسكون هؤلاء الأشخاص الضار بين له فامسك فيهم هو

ومن معه في حضر لم شيخ الحفرة وخفرة الناحية وأمسكوهم وضبطوهم وجعلوا البسيوني
المدعى كور على حجارة ووجهه الى داره وبعد نحو ساعة ونصف توفي بسبب ضرب هؤلاء
المدعى عليهم مع فرج السوداني المدعى كور وانه لا يعرف اسم والد البسيوني المدعى كور
ولاجده وذلك كان عند ساقية الدسوق شبانة وشر كانه ثم احييت هذه المادة على
حضر العلامة مفتي المديرية والمجلس ليفيد الحكم الشرعي فيها فافاد عليها بقوله الحمد
لله شهادة الشاهدين المدعى كورين غير معتبرة شرعا ويطالب من المدعى المدعى كور بينة
شرعية تشهد له طبق دعواه ان كان عنده والا فله اليمين الشرعية على المدعى عليهم
المدعى كورين والله تعالى اعلم فعمل لا بما افاده حضرة العلامة المفتي طلب من المدعى
المدعى كور بينة غير البينة المدعى كورة تعرف انه رفع قضية الى محكمة طنتدا (أجاب)
ما تضمنه جواب حضرة مفتي مديرية ومجلس المنصورة من عدم اعتبار شهادة
الشاهدين المدعى كورين شرعا موافق اذ لا يقضي بمجردها على هذا الوجه على ان في دعوى
المدعى بالقتل على الوجه الموضح في هذه الصورة قصور لانه افاد ان ضرب كل من المدعى
عليهم من ثخن مهلك وفي هذه الحالة يختلف الحكم بين كون ضرب السكك على المعية او على
التمعاقب ففي الوجه الاول ينسب القتل الى الكل وفي الثاني الى الاخير ولم تعلم الحقيقة
من هذه الدعوى ليتضح من يكون قاتلا فيحكم عليه على فرض الثبوت فلم يتم فاذا
صححت الدعوى ثم اقيمت البينة على الو كالة ثم على النسب وانحصار الارث واعدات
شرعيا حكم للوكيل على المدعى عليهم بوكالة هذا الوكيل عن موكلتيه ثم حكم للوكلتين
على المدعى عليهم بوفاء المدعى قتله وبندسبهم مامنه وانحصار ارثه فيهما ما طلب بينة اخرى
طبق دعواه القتل فان اقامها يقضى بموجبها والافلام مع مراعاة حال المسكان الذي وجد
فيه الضرب المؤدى الى القتل ان ثبت وجوده في هذه الحالة وبه أثر فتجربى فيه
التفصيلات المعهودة وقول فتجربى فيه التفصيلات الى آخرة اي عند عدم ثبوت
القتل على معين كما هو معلوم والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس استئناف بجري بافادة في
١٠ رجب سنة ٩٦ هـ عن نها بنة على ما توضح من حضر تك في ١٩ محرم سنة ٩٦
على الاعلام الشرعي الصادر من محكمة المنصورة في مادة قتل على الالفي من ناحية
سنهوا شرعية وقد سبق قيده في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التساير يحج قد صار
اعادة الاعلام لحضرة القاضي بواسطة مجلس المنصورة لاستيفائه فاقيد عليه من
حضرته بما من مطالعته يعلم ما يشتمل عليه فنقوم للاطلاع عليه والتكريم بالافادة
عما اذا كان ما افاده حضرة القاضي كافيا فيما هو مرغوب استيفاء شرعا ويكون الاعلام
صحيا موافقا شرعا أم كيف (أجاب) قد تضمنت افادة حضرة قاضي المنصورة المحررة
بظاهر الاعلام الحكمي عنه انه استوفى وقت سماع الشهادة ما يلزم لذلك شرعا وان
الشهود ذكروا في شهادتهم ان المقرذ كرفي اقراره ما يفيد تعيين المقر بقتله من كونه

١٢٩٦

١٣

١٢٩٦

٢٥

شقيق المدعى ومورثه ومورث موكله المذكور بحضور الخصمين في المجلس غاية الامر
انه حصل قصور في الكتابة فاذا كان الامر كما ذكر يكون حكمه صحيحا او ما أفاده من
استيفاء اللازم كافي في صحة الحكم وان كان أصل الاعلام فاصرا كما صرح به هو والله
تعالى اعلم (سئل) بأفاده من مجلس استئنف بحري بتاريخ ١٤ من سنة ٩٦ حاصلها
المرغوب الاطلاع على الاعلام الصادر من فاضلي المنصورة بتاريخ ٩ من سنة ٩٦ الذي
اطلع عليه حضرة مفتي المجلس وكتب عليه ما تراهي لحضرته وطلب عرضه على
فضيلته لم يجري العمل بما يفاده من حضرته. ومضمون الاعلام بمجلس المنصورة
بحضرة حضرات أربابه بعد ان ثبتت معرفة كل من مصطفى مكي ابن المكرم على مكي
ابن المرحوم محمد مكي وزوجته سالمة بنت المرحوم علي حسين ابن المرحوم حسين الغنام
من أهالي ناحية الشبراوين بولاية الشرقية والذي ستيتة البنت البكر المتوفاة الآتي
ذكرها بشهادة كل من الشيخ محمد عبد الباقي ابن المرحوم عبد الباقي السويدي والشيخ
علي عاشور ابن المرحوم حسين عاشور من الشبراوين المذكور كورة كلاًهما ما شهدت على
نفسها سالمة بنت المرحوم علي حسين المذكور كورة أعلاه انها اقامت وعينت ووكت
زوجها مصطفى مكي هـ. ذينوب عنها في الخصومة والدعوى والمرافعة والمطالبة مع
علي الزامل ابن المرحوم سيد احمد الزامل ابن المرحوم محمد من الناحية المذكور كورة في
شان قتله لابنتها ستيتة البكر المذكور كورة وفي مطالبة بذلك كلاً عاماً مطلقاً مفوضاً
لقوله ورأيه وفعله وقبله منها لنفسه قبولاً شرعياً في المجلس بحضور المدعى عليه علي
الزامل المذكور والشاهدين المذكورين ثم بعد ذلك ادعى مصطفى مكي المذكور ابن
المكرم علي مكي ابن المرحوم محمد مكي بالأصالة عن نفسه وبوكالته المذكور كورة أعلاه عن
زوجته سالمة المذكور كورة الحاضرة والموكلة له شفاهاً في المجلس لدى المحاكم الشرعية
المتداعي لديه على المحاضر معه بالمجلس على الزامل هذا ابن المرحوم سيد احمد الزامل بن
محمد من الناحية المذكور كورة ان بنت المدعى هذا هي المرحومة ستيتة البكر كانت في غيظه
في رابع عشر ذي القعدة سنة ٩٤ بحوض الكبير وكان في الغيط المذكور مع البنت
المذكور كورة السيد سيد احمد ابن عم والدها المدعى المذكور فصل بينه وبين المدعى عليه
مشاجرة في شان مياه الري فامسك المدعى عليه هذا مع اخيه محمد الشلبي ابن عم المدعى
هذا والسيد سيد احمد مكي المذكور من طوق ثيابه وخنقه بها فسا كان من بنت
المدعى المذكور الاضربت المدعى عليه هذا بعصا من القطن كانت في يدها على ظهره
ليطلق ابن عم أبيها المذكور فسا كان من المدعى عليه هذا الاضربت به برجله عمداً ودوانا
في بطنها فسقطت ميتة لوقتها بسبب ذلك وان الوارث لها والدها المذكور ان أعلاه من
غير شريك ويطالب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعاً وطلب سؤاله عن
ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بحصول المشاجرة بينه وبين ابن

عم المدعي المذ كور وبعوث البنت المذ كورة وانحصار ارثها في والديها المذ كورين أملاه
 وانكره فضر به لها برجله في بطنها وموتها بسبب ذلك فطلب من المدعي بيعة تثبت
 دعواه المذ كورة فوعدها ببا حصارها وانصرفوا في يوم الاربعاء ٢٠ جمادى الاولى سنة
 تاريخه أدناه ثم في يوم الاحد رابع عشر الشهر المذ كور حضر المدعي مع المدعي عليه
 وعرف المدعي انه احضر البيعة التي تشهد له بدعواه فطلب منه احصارها فاحضر
 حسنا اسمعيل ابن المرحوم اسمعيل ابراهيم من الشبراوين ابن يوسف واستشهدهما
 بعهده في ذلك بطلب المدعي فشهد منفردا بمواجهته المتداعيين بقوله اشهد انه في رابع
 عشر ذي القعدة سنة ٤٩٠ كان في غيطه اجمع حطب قطنه على بعضه فسمع مشاجرة
 فتوجه اليها فوجد عليا الزامل في هذا يتشاجر مع السيد مكي وكل منهما مك في الآخر
 فاراد ان يخلصهما من بعضهما وكانت حاضرة ستيمة بنت المدعي هذا وبيدها عود
 من قطن فضر بت به عليا الزامل هذا على ظهره لكونه يتشاجر مع السيد مكي المذ كور
 فما كان من على الزامل هذا الا ضربهما عدا وانا برجله اليسرى في بطنها فضر به لها
 برجله في بطنها سقطت على الارض وماتت بوقته بسبب ذلك وكان ذلك في غيط سيد
 احمد ابى عامر بحوض الكبير وقت الظهور في اليوم المذ كور اعلم ذلك واشهد به واحضر
 ابراهيم عبد الرحمن ابن المكرم عبد الرحمن ابي محمد بن محمد ابي عكاشة من الناحية
 المذ كورة واستشهدهما بعهده في ذلك بطلب المدعي فشهد منفردا بمواجهته المتداعيين
 مثل شهادة الشاهد الاول حرفا بحرف فعند ذلك طعن المدعي عليه في الشاهد الاول بانه
 هو السبب في المعركة وانه كان يضرب به مع السيد مكي فلم يصدقها الشاهد المذ كور على
 ذلك وعرف المدعي عليه انه ليس معه شهود بذلك ثم طلب من المدعي تزكية الشهود
 المذ كورين فاحضر كلاهما سالم محمد بن محمد الصباغ بن مصطفى الصباغ والسيد علي بن
 محمد علي بن عبد الرحمن من ناحية الشبراوين كلاهما ومالب الاستماع الى شهادتهما
 في الشاهدين المذ كورين فمثل كل منهما سرائرهما فشهدا لكل منهما على انفراد بقوله
 اشهد ان كلا من هذين الشاهدين عدل مقبول في الشهادة فعند ذلك حكم على المدعي عليه
 بدية ستيمة المذ كورة في ماله في ثلاث سنين لورثتها المذ كورين بمواجهة المدعي
 والمدعي عليه به فطلب الورثة وهي على النصف من دية الرجل وهي من الابل مائة
 ومن الدنانير الف دينار ومن الفضة عشرة آلاف درهم فدية فتكون دية ستيمة المذ كورة
 على النصف من ذلك وانحيا في الدفع من أيها شاه لا غارم فلم يختر المدعي عليه شيئا وعليه
 اصدق من مفتي مديرية لدقهائية وصورة ما أجاب به مفتي مجلس استئناف بحري
 الحمد لله وحده بالاطلاع على هذا لاعلام ظاهر ان دعوى والد البنت المقتولة المذ كورة
 وشهادة الشاهدين المذ كورين بان المدعي عليه المذ كور ضربهما عدا وانا برجله في
 بطنها وماتت بسبب ذلك فغضاهما ان القتل المذ كور على تقدير ان الرجل المذ كورة

لا تقتل غالبا يكون من قبيل شبه العمد وعبارات معتبرات المذهب صريحة في ان الواجب فيه دية مغالطة وهي في حق المرأة نجسون من الابل ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحققة وجذعة في ثلاث سنين واختلفت عباراتهم فيما لو قضى القاضى في شبه العمد من غير الابل فظاهر الهداية والاختيار والكنز والمقتى والتنبؤ وغيرها ان الدية في شبه العمد لا تكون من غير الابل وفي أى السعد وغيره الدية في شبه العمد لا تكون الا من الابل مغالطة بخلاف الخطافان الخيار للقاتل وعليه فالتعليق ظاهر وظاهر بعضها الصحة في القدرى ولا يثبت التعليق الا في الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم تغلظ وفي الجمع ومثله تتغلظ دية شبه العمد في الابل حتى لو قضى بالدية من غير الابل لم تغلظ وفي غاية البيان تغلظ الدية في شبه العمد في الابل اذا فرضت فيها وعلى عدم لزوم التعليق فظاهر هذه النصوص لزوم الحكم بالابل مغالطة صراحة أو بنوع خاص من غير الابل صراحة أيضا فعلا كلا الروايتين لا بد من تعيين المحكوم به وعلى تقدير ان الرجل المذكور يقتل غالبا بضربها في بطن البنت المذكورة يكون هذا القتل من قبيل العمد الذى موجب له قصاص وحيث اختلفت عباراتهم في صحة الحكم في شبه العمد بغير الابل وظاهر عبارة من جرى على الصحة لزوم تعيين المحكوم به ولم يحكم القاضى هنا بنوع معين من الانواع الثلاثة وخير القاتل ولم يختار أحدها واحتمل الضرب العمد فقد حصل الى اشتباه في صحة هذا الحكم فيقتضى عرض هذا الاعلام على حضرة مولانا الاستاذ شيخ الاسلام ومفتى الديار المصرية ليجرى العمل بما يفيد حضرة في ذلك والله تعالى الموفق (أجاب) الحمد لله لا يظهر القول بان الضرب بالرجل عمدا في البطن موجب للقصاص حتى على قول صاحبين فهو من قبيل شبه العمد وقد اختلف ظاهر المفهوم من عباراتهم في دية شبه العمد والذى عليه العمل الآن صحة القضاء فيمن الانواع الثلاثة من الابل مغالطة ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحققة وجذعة ومن الذهب ومن الفضة المقادير المعلومة ولا تغلظ فيما الا اذا دفعت من الابل ويفهم مما نقله في تنقيح الحامدية في هذا الشأن الذى منه وفي درر البحار اتفق الاثمة على ان الدية من الذهب في الخطا وشبه العمد ألف دينار فهذه العبارات صريحة في أن دية شبه العمد لا تختص بالابل بل تكون منها ومن الذهب والفضة كدية الخطا وانما الفرق انها اذا دفعت من الابل فان كانت في شبه العمد تغلظت بان تدفع ارباعا وان كانت في الخطا فلا بل تدفع ارباعا وهل الخيار في تعيين أحد الثلاثة للقاتل أم للقاضى لم أره صريحا لكن عبارة الجمع وغاية البيان تفيد الثاني اه كلامه وفي الهندية وكل دية وجبت بنفس القتل تقضى من ثلاثة أشياء في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى من الابل والذهب والفضة كذا في شرح الطحاوى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى من الابل مائة ومن العيس ألف دينار ومن الورق

عشرة آلاف وللفاتل الخيسار يؤدي أي نوع شاء كذا في محيط السرخسي اه وعليه
يصح حكم القاضي في شبهة العمدة بالدية الشرعية و يبينها بانها ان دفعت من الابل
تدفع مغالطة ار باعوا وان دفعت من الذهب تكون كذا وان دفعت من الفضة تكون
كذا وفي رد المحتار والتعيين بالرضا او القضاء وعليه حمل القضية وقيل للقاتل ذكوه
القهستاني اه هـ هذا الكافي لما قرأت هذا الاعلام ظهر من غفواه اختلاف في مكان
القتل بين الدعوى والشهادة حيث ذكر في الدعوى ان بنت المدعي ستيمة كانت بغيطة
في رابع عشر ذي القعدة سنة ٩٤ بحرض الكبير وكان بالغيط المذكور مع البنت
المذكورة السيد سيد احمد ابن عم والدها فصل بينهما وبين المدعي عليه مشاجرة بشان
مياه الري فامسك المدعي عليه هذا مع أخيه محمد ابن عم المدعي هو السيد سيد احمد مكي
المذكور من طوق ثيابه وخنقه بها فلما كان من بنت المدعي المذكور الاضر بت
المدعي عليه هذا به صام القطن على ظهره ليطلق ابن عم ابها المذكور فلما كان من
المدعي عليه هذا الاضر بها برجله عمدا ودنا في بطنها فسقطت ميتة لوقتها بسبب ذلك
الى آخرها فهذا بظاهره يفيده ان الضرب بالرجل المؤدى الى القتل كان بغيطة المدعي
وذ كر كل من شاهد في القتل في شهادته فوجب له عليا الزام الى هذا يشاجر مع السيد مكي
كل من هـ ما مسك في الاخر فاراد أن يخلصهما من بعضهما وكانت حاضرة ستيمة بنت
المدعي هذا وبسببها عود من قطن فضر بت به عليا الزام الى هـ هذا على ظهره فلما كان من
على الزام الى هذا الاضر بها عمدا ودنا برجله اليسرى في بطنها فضر به لها برجله في
بطنها سقطت على الارض وماتت لوقتها بسبب ذلك وكان ذلك بغيطة سيد احمد أبي عامر
بحرض الكبير وقت الظهر من اليوم المذكور فاذا كان المراد كما هو المتبادر من سياق
عبارة المدعي ان القتل الناشئ من الضرب حصل بغيطة وقد صرح الشاهدان انه كان
بغيطة سيد احمد أبي عامر فلا تقبل الشهادة لاختلاف المكان لانه مما لا يثبت كذا الفعل
في مكان غير الفعل في آخره الا كانت مقبولة الا انه لا يظهر من السياق وكذا لم تقيم بينة
على الوفاة وانحصار الارث في الوارثين المذكورين ولم يحكم بذلك مع انكار المدعي
عليه ما ادعى به عليه وان كان مقرا بالوفاة وانحصار الارث في الابوين وذلك لازم حتى
تكون الورثة المدعون اخصا ما عن الميت بالنسبة لاثبات الحق بالبينة وبناء على
ما ذكر ينبغي ارجاع هذا الاعلام لمضرة قاضيه لانظر فيها ذكر واستيفاء ما يلزم والمحكم
بما ثبت شرعا به بالاستيفاء هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى أعلم (سئل)
بافادة من ضبطية مهم مؤرخة ١٥ ذي الحجة سنة ٩٦ بناء على ما طلبه قاضي المنصورة
بافادته للتدبير المتضمنة طلب افادة المحكم الشرعي عما سطره بصورة المرافعة
المتضمنة صدور الدعوى من المرأة مسعدة بنت موسى تعلب بن هـ لي من كفرشكر على
عبد الباري جميل ابن زوجها على جميل بن شريح جميل بان المدعية زوجة لعل جميل

المذكور وفي عصمته الى وفاته وانه انحصر ارثه الشرعي فيها وزوجتين سميتا واولاده
منها ومن غيرهما سمين منها ايضا ومن جملتهم المدعى عليه المذكور وان المدعى عليه
المرقوم باع بركة تان جنيته موروثة المدعية المذكور في العام الماضي سنة ٩٥ سنة الوفاة
بمائة جنيه افرنكي ذهبيا واستولى المدعى عليه على المبلغ المرقوم وتطالب به بما تستحقه
فيه حسب الفريضة الشرعية ولما سئل اجاب بانها كانت زوجة لوالده المذكور
وعرفه وانه طلقها حال حيائه وصحته طلاقا لا ثاقبا قبل وفاته بثلاثة اشهر وانها لم تكن
وارثه والوارث له الزوج وثمان والاولاد المذكورون وان المدعية المذكورة ثبت
طلاقها على يد قاضي مدينة خمر وحررا اعلاما بذلك ورخا ١٨ ذی الحجۃ سنة ٩٥ وانه
ثبتت وصايتها المقتضية ايضا على يد القاضي المذكور باعلام ٦ ربيع الاول سنة
٩٦ فلم تصدقه على ذلك فطالب منه البينة على ذلك فاحضر شاهدين وشهدا باقرار
المتوفى المذكور حال حيائه بعد حضوره للشاهدين في محامها بطلاق المدعية المذكورة
منه ثلاثا وهي معه وذلك في ربيع الاخر سنة ٩٥ ووفاته في ثامن شعبان سنة ٩٥
فطعن بان احد الشاهدين تحت ادارة المدعى عليه لكونه شيخ الناحية وان
الشاهدين يكذبان في شهادتهما فذكر المدعى عليه ان احدهما المذكور ليس من
حصته في الناحية وانه فقيه فيها وليس له فلاحسة وكتب حضرة قاضي المنصورة
مستفهما تحت هذه الصورة ما نصه يطالع على هذه الحادثة حضرة شيخ الاسلام ومفتي
الديار المصرية ويقيم الحكم الشرعي فيها هل يحكم بشهادة البينة المذكورة بعد تزكيتها
بطلاق المرأة المذكورة طلاقا لا ثاقبا من زوجها وانها لا حقوق لها في ميراثه واذا قلتم
بعدم الحكم كبرها وعرف عبد الباري جبل المدعى عليه انه معه بينة على اقرار المذكورة
بطلاقها من زوجها المذكور ثلاثا بخروجها من عتده تطلب منه وتسمع ويحكم بها
اولا واذا كانت الزوجة المذكورة تدعي ان زوجها قبل وفاته بنحو عشرين يوما قسم
متروكاته بين ورثته واترجع فانصبا مثل احدي زوجاته يسمع منها هذا القول واذا
اثبتت تترك واردة وما حكم الله (اجاب) بناء على ان الدفع بعد الدعوى الفاسدة
مسموع فشهادة الشاهدين المذكورين بالطلاق مقبولة بعد تزكيتها ما ان لم يثبت الطعن
كما انه تقبل بينة الابن على اقرارها بالطلاق الثلاثا بخروجها من عتده بطريقها
الشرعي ومجرد دعواها بان زوجها قبل وفاته بنحو عشرين يوما قسم متروكاته واترجع
لها نصيبا مثل احدي زوجاته لا يثبت كونها وارثة على فرض صحة دعوى انه لو صدر حكم
شرعي بالطلاق المذكور قبل هذه الدعوى حكم الزام من قاض بينة أو اقرار أو تكول
وحرره اعلاما شرعيا مسجلا بسجل محفوظ وكان هذا الاعلام صحيحا وقبول على
سجله فوجدته مطابقا لما لا يلتفت الى انكارها الحكم المذكور ولا تسمع منها الدعوى بناء
على التخصيص الصادر للامانة في شأن ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي المنصورة

عن مرافعة ضمونها دعي محمود علي الجيزاوي ابن المرحوم الشيخ علي الجيزاوي علي
المكرم عبد الفتاح التطاوي الاسكندري المقيم ببندر المنصورة بان أمينة كريمة المحترم
علي افندي مصطفى مهندس مركز زمينية سمندود قهاية ابن المرحوم مصطفى أغا المورلي
كانت زوجة للدعي عليه هذا وكان ساكنها في بندر المنصورة مع أهله وصار يضارها
وحالة اقامتها معه في محل طاعته في شهر محرم سنة ٩٥ هـ حلف عليها بالطلاق الثلاث
ان سالها عبد الرحمن تابع والدها لا يدخل عليها في منزله الساكن فيه معها ولا ينظرها
ولا تسكاه ولا يكلمها وفي شهر ربيع الآخر سنة ٩٥ هـ امرها المدعي عليه المذكور بالتوجه
لمنزل والدها وتوجهت للمنزل والدها المذكور فطالبت باستلام عفشها فاجابها بذلك
وبتوجهها مع والدها والمنزل زوجها المذكور دخل عليها سالها عبد الرحمن المذكور
في منزله المرقوم ونظرها وصارت تسكاه ويكلمها وتناولها بيدها جملتها شيئا من
عفشها ويدخلها عليها ونظرها اياها وتسكاه معها واقع عليه الطلاق
الثلاث المذكور ومن وقت وقوع الطلاق الثلاث المذكور لم تعاشره الى الآن
وخرجت من عده ولها بدمته مؤخر صداقها مبلغ قدره خمسون جنيا يثبت ذهابا عينا
وان المذكور وكنتي عنها في الخصومة والمرافعة مع المكرم عبد الفتاح المذكور فيما
يتعلق بزوجيتها له وفي طلب حقوقها منه الشرعية بأسرها وفي كافة ما يتعلق بها من
صلح وبراء وثبوت طلاق وغير ذلك من جميع شؤونها توكيلا عاما وقبيلته منها لنفسه
على الوجه المستطور وتحرر بذلك اعلام شرعي مسطر من هذه المحكمة مؤرخ ٢٥ محرم
سنة ٩٧ هـ وبمالي من التوكيل المستطرا اعلام الطالب المكرم عبد الفتاح هذا المدعي
عليه بالمبلغ المرقوم وقدره خمسون يثبت ذهابا عينا مؤخر صداقها المرقوم لاحوز ذلك
لموكنتي بالوجه الشرعي واصل جوابه عن ذلك سئل من المدعي عليه هذا ادعاء
الشيخ محمود الجيزاوي المذكور فاجاب بانه في شوال سنة ٩٤ هـ كان حلف عينا بالطلاق
الواحد ان سالها خادم والده وجئتنا أمينة لا يراها مادامت في بيتي ثم في ذي القعدة
سنة ٩٤ هـ قلت روي طالقا وثاني يوم رددت عني بمعرفة الشيخ ابراهيم السمنودي
وبقيت هي في المعاشرة الى غاية شهر صفر سنة ٩٥ هـ فخرجت لمنزل والدها بقصد الزيارة
ولم تعد الى آخر شهر ربيع الاول سنة ٩٥ هـ فطالبني والدها أمام حضرة المرحوم قاضي
افندي وطلب مني تسامحها وقد كان وفي اليوم المذكور توجهنا الى منزلي واستلم
والدها والدة المتاع وهي حاضرة معي لايسة الازار والبرقع امام المجالين الذين
كانوا حاضرين لمحل المتاع وصارت تدلهم عليه الى ان انتهت وخرج الجميع من وقتها
الى الآن وهم يترجون بوسائط من المعتبرين لاجل طلاقها حتى انهم جعلوا لي مبلغا
في نظير ذلك ولم يقبل واريد توجه زوجتي المذكور لهل طاعتي الذي أعده لها من غير
ان يشار كهنا من يضارها وعلى المؤنسة والخادم الواجب ان شرع عاشر ط ان يتعلق عليها

باب الدار ووالدتها لا تراها الا وانا حاضر معها في كل اسبوع مرة واني معتبر توكيل
 الشيخ محمد على الجيزاوي عنها في الخصومة والمرافعة ثم بعد صدور ما هو مسطر
 ادعى محمد على الجيزاوي ابن المرحوم الشيخ على الجيزاوي على الحاضر معه بالجلس
 المكرم عبد الفتاح التطاوي الاسكندري المقيم ببندر المنصورة بان امينة بنت المكرم
 على افندي مصطفى مهندس مركز منية معنود دقهلية ابن المرحوم مصطفى اغا المورلي
 كانت زوجة للمدعى عليه عبد الفتاح التطاوي وساء كتابها في بندر المنصورة مع
 اهله خال اقامتها معه في محل طاعته حلف في شهر محرم سنة ١٢٠٥ هـ بالطلاق الثلاث منها
 ان سالما عبد الرحمن هذا تابع والدها لا يدخل عليها في منزله الساكن فيه معها ولا
 ينظرها ولا تسكاه ولا يكلمها وفي اوائل شهر ربيع الآخر سنة ١٢٠٥ هـ امرها عبد الفتاح
 هذا المدعى عليه المذکور بالتوجه المنزل والدها فوجهت المنزل والدها المذکور
 فطالبتها باستلام عفشها فاجابها بذلك ويتوجهها مع والدها والمنزل زوجها
 عبد الفتاح المدعى عليه هذا الذي كان ساكنا فيه من وقت الحلف الى الآن دخل
 عليها بعد الحلف المذکور سالم عبد الرحمن المذکور في منزله المذکور ونظرها وصارت
 تسكاه ويكلمها وناولها بيدها جلة اشياء من عفشها وان عبد الفتاح المدعى عليه
 هذا اقرب بذلك طائعا مختارا فبدخوله عليها ونظرها اياها وتسكاه معها وتسكلمها معها
 بعد حلفه المذکور ووقع على الزوج عبد الفتاح هذا الطلاق الثلاث من زوجته امينة
 المذكورة ومن وقت وقوع الطلاق الثلاث المذکور على عبد الفتاح المذکور من
 زوجته امينة لم تعاشره الى الآن وخرجت من عنده ولها بدمته مؤخر صداقها خمسون
 جنيا بينت وذهبنا عينا وقد حل بالطلاق المذکور ووجب على عبد الفتاح المذکور
 دفعه لها وان عبد الفتاح هذا يريد معاشره امينة المذكورة معاشره الا زواج من غير
 حق ولا وجه شرعي وممتنع من تسليم مطلقة المذكورة مؤخر اصداق المرقوم من غير
 حق ولا وجه شرعي وان امينة المذكورة وكلتي عنها في الخصومة والمرافعة مع المكرم
 عبد الفتاح المذکور وهذا فيما يتعلق بزوجيته له وفي طلب حقوقها الشرعية
 واستلامها منه وفي كافة ما يتعلق به من صلح وبراء وثبوت طلاق من زوجها
 عبد الفتاح هذا وغير ذلك من كافة شؤونها تو كيا لا امام طلاقا قبلته منها لنفسه على
 الوجه المسطور وتحذر بذلك اعلام شرعي مسطر من هذه المحكمة مؤرخ ٢٥ محرم سنة
 ١٢٠٧ هـ وبسالى من التوكيل اطالب عبد الفتاح هذا المدعى عليه المذکور وبالمبلغ
 المرقوم وقد ره خمسون جنيا بينت وذهبنا عينا مؤخر صداق موكلتي امينة المذكورة
 لاحوز ذلك لها بالوجه الشرعي وبمنعه من معارضة لها في معاشرته لها معاشره الا زواج
 واطالب الحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث عليه من زوجته امينة م وكلتي المذكورة
 واسال جوابه عن ذلك وباسئل المدعى عليه عن الدعوى الثانية اعلاه اجاب بقوله

ما ادعى به الشيخ محمود على الجيزاوى لم يحصل وباطل وزوجتى امينة بنت على افندى
مصطفى لم تنزل على عصمتى واروم اجبارها على المعاشرة على ان اتفق عليهما بما هو
واجب شرعا بشرط ان اغلق عليهما باب دارى ووالداها لا يراها الا فى كل اسبوع مرة
وانا حاضر بموافقة الشريعة الغراء يطالع على هذه التحارثة حضرة الاستاذ الاكبر
شيخ الاسلام مع ماه ومسطر باطنه ويفيد الحكم الشرعى هل انكار المدعى عليه هذه
الدعوى التى صدرت صحيحة يعتبر انكارا لكل ما ادعاه المدعى من التوكيل وغیره
وتسكيف المدعى اثبات التوكيل بالطريق الشرعية ثم اثبات الدعوى من الخلف
ووقوع المعلق عليه واذ اتعلل المدعى بان اقرا رالمدعى عليه فى جواب الدعوى الاولى
بالخلف والطلاق وان الصريح يلحق الصريح وارجو اذ احضار البينة على وقوع المخلف
عليه فقط يلتفت الى ذلك ولو كان الجواب الاول صدر عن الدعوى الاولى القاصرة
عن حد الاستيفاء (اجاب) جواب المدعى عليه بعد سؤاله عن الدعوى الثانية على
هذا الوجه بعد انكار الجميع بما فيه التوكيل فيكافى المدعى اثباته شرعا ويحكم له
به على خصمه ثم يسكف المدعى اثبات باقى دعواه هذا اذا لم يتفق على مقداره مؤخر
الصادق المذكور وانه مؤجل الى الطلاق أو الموت فى عقد النكاح أو على مجرد ذكره
فى العقد انه مؤخر فانه حينئذ يحل بالطلاق الثلاث وكذا يحل بالرجعى اذا انقضت العدة
فلا يحتاج الى التعرض لذلك فى الاثبات بل يقتصر فى طلب البينة حينئذ على تعليق
الثلاث ووجود الشرط للذين ادعاهما الوكيل وانكرهما المدعى عليه فاذا اثبت
المدعى تعليق الثلاث ووجود الشرط كما ادعى يحكم لموكلته على زوجها المذكور بالبينة
الكبرى ويلزم بدفع المؤخر من صداقها على انه يلزم اثبات التوكيل بالخصوصة بالبينة
عند غيبة الموكلته ولو كان الخصم مقرابه ليمكن الوكيل المدعى من اثبات الحق
المدعى بالبينة ما لم يكن التوكيل مسجلا بين يدي القاضى المترافع لديه بحضرة الخصم
بان حضرت الموكلته لدى هذا القاضى أو ما ذوقته مع الخصم ووكالت الوكيل المسمى كور
فيما ذكر حسب الجارى فلا يحتاج حينئذ لا لاثباته وأما قرار المدعى عليه فى جواب
الدعوى الاولى بالخلف والطلاق على الوجه المسطر فمافلا يفيد الا اعترافيه بانه وقع
عليه منها طلاق واحدة رجعية ودعواه رجعتا قبل انقضاء العدة وتعلق طلاق
واحد على رؤية التابع المذكور لها مادامت في يده وهما قبل تاريخ التعليق ووجود
الشرط للذين ادعاهما الوكيل فى الاولى والثانية فاذا عجز الوكيل عن اثبات دعواه
ينظر فيما ادعاه الزوج من الرجعة بعد الطلاق الذى اقر به فلم يثبت كذب الوكيل الزوج
فى الرجعة والمعاشرة التى ادعاهما الا ان يثبت العدة على الزوج اثبات ذلك لانه
لا يصدق فى دعواه بعد العدة انه راجعها فيها بدون بينة مع الانكار والله تعالى اعلم
(سئل) من قاضى المنهورة المولى بعد وفاة والده القضاة عن حادثة فى دعوى قتل سبق

تحرير اعلام فيها من والده القاضي الاول وحكم فيها وباحالتها على مفتي استئناف بحري
 ناقض في الاعلام وباحالتها على هذا الطرف بواسطة المجلس المذكور كتب هـ -
 الاعلام من هذا الطرف بما ظهر وقت ذلك بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٢٩٤ وقيد في كتاب
 المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ ولم يردت للمحكمة المذكورة أحضر القاضي
 المتداعيين وأنشأ في الحادثة مراعاة أخرى ثم استفهم عنها حسب الآتي بيانه
 ومضمون المرافعة حضر مصطفى مكي بن علي مكي بن محمد مكي وزوجته سالمة بنت علي
 حسين بن حسين الغنام من أهالي ناحية الشبراوين بمديرية الشرقية وادعى على المحاضر
 معهم على الزامه هذا من أهالي الناحية المذكورة ابن سيد احمد الزامل بن محمد المحقة
 معرفتهم بتعريف عبد الحليم الغنام بن محمد الغنام والسيد علي بن علي الأمير من أهالي
 الناحية المذكورة بأن بنت المدعين هي ستيمة البكر كانت في غيبط أبيها مصطفى مكي
 أحد المدعين بحوض الكبير في رابع عشر ذي القعدة سنة ١٢٩٤ وكان في الغيبط
 المذكور مع البنت المذكورة السيد سيد احمد ابن عم والدها المدعى المذكور فحصل
 بينهم وبين هذا المدعى عليه مشاجرة في شأن مياه الري فأمسك هذا المدعى عليه مع أخيه
 محمد الشليبي ابن عم مصطفى مكي أحد المدعين هو السيد سيد احمد مكي المذكور من طوق
 ثيابه وخنقه بها فما كان من ستيمة بنت المدعين الا ضربت هذا المدعى عليه بعصا
 من حطب القطن كانت في يدها على ظهره ليطاق ابن عم أبيها المذكور فما كان من
 المدعى عليه هذا الا ضربها برجله عمدا ودانا في بطنها فسقطت ميتة لوقتها بسبب ذلك
 وان الوارث لها والداها المدعيان المذكوران من غير شريك ويطالبان هذا المدعى عليه
 بما يترب عليه في ذلك ثم عاوطا لما سؤاله عن ذلك فسئل منه عن ذلك فاجاب بالانكار
 لدعوى هذين المدعين ووجه دعاهما فكلفنا هذين المدعين اثبات ما انكره هذا المدعى عليه
 شرعا فاحضر عبد الحليم الغنام والسيد ابا علي المذكورين اعلاه واستشهد كل منهما بما
 يعلمه في ذلك بطلب هذين المدعين فشهدا منفردا في وجه هذا المدعى عليه بقوله أشهد
 ان ستيمة البكر بنت مصطفى مكي هذا وأشار اليه توفيت في شهر ذي القعدة سنة ١٢٩٤
 وانحصر ارثها في والدها مصطفى مكي هذا وأشار اليه وفي والدتها سالمة هذه وأشار اليها ولا
 وارث لستيمة البكر المتوفاة المذكورة سوى والديها هذين اعلم ذلك واشهد به ولم يبد المدعى
 عليه هذا طعنا في شهادتهما ما وز كيا وعدلا من ايشهادة سالم الصباغ بن محمد الصباغ
 وابراهيم عبد الرحمن بن عبد الرحمن محمد من الشبراوين كلاهما ثم علمنا بشهادتهما ايضا
 التزكية والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا لمصطفى مكي هذا وسالمة هذه بثبوت وفاة
 بنتهما ستيمة البكر وانحصار ارثها فيهما حكما شرعيا في وجهه على الزامه هذا المدعى عليه
 المحكوم عليه ثم أعاد مصطفى مكي وسالمة هذان المدعيان دعواهما المذكورة في وجه
 هذا المدعى عليه كما ذكر اولا وطالباه بما طالباه به اولا وطالباه سؤاله عن ذلك فسئل

منه عن ذلك فاجاب بالا - تواف بوفاة ستيمة بنت هذين المدعين وبإحصار رثتها فيهما
من غير شريك وأنكر ما عد ذلك فكافنا هذين المدعين اثبات ما أنكره هذا المدعي
عليه ثم عاقد حضر اسالم الصباغ المذكور أعلاه واستشهد بطلب هذين المدعين عما
يعلمه في ذلك فشهد في وجه هذا المدعي عليه بقوله أشهد بأنه رأى عليا الزامل في هذا
الحاضر بالجلس يتضارب مع السيد مكي من أهالي ناحية الشبراوين الغائب عن هذا
الجلس فحضرت ستيمة بنت مصطفى مكي هذا وبنت سالمة هذه وضربت عليا الزامل في
هذا بعود من حطب القطن فرفسها على الزامل في هذا بجره في بطنها فوكت على
الارض ميتة وكان ذلك في شهر ذي القعدة سنة ١٢٩٤ بين الظهر والعصر في حوض
الكبير بغيطة سيد احمد أبي عامر باراضي ناحية الشبراوين هذا ما أعلمه وأشهده به
واحضر ابراهيم عبد الرحمن المذكور أعلاه واستشهد بطلب هذين المدعين عما
يعلمه في ذلك فشهد في وجه هذا المدعي عليه بقوله اني رأيت عليا الزامل في هذا الحاضر
بالجلس يتضارب مع السيد مكي من أهالي ناحية الشبراوين الغائب عن هذا المجلس
فحضرت ستيمة بنت مصطفى مكي هذا وبنت سالمة هذه وضربت عليا الزامل في هذا بعود
من حطب القطن فرفسها بجره في الشمال في بطنها فوكت على الارض ميتة وكان
ذلك في شهر ذي القعدة سنة ١٢٩٤ بين الظهر والعصر في حوض الكبير بغيطة سيد
احمد أبي عامر باراضي ناحية الشبراوين هذا ما أعلمه وأشهده به فطلب من هذين
المدعين بيعة في هذين الشاهدين تشهد طبق دعواهما فعرّفان لا بيعة لهما غير
هذين الشاهدين فعرّفناهما ان لهما العين الشرعية على هذا المدعي عليه فلم يلتمتا
تحليفه وعليها شرح قاضي المنصورة بالاستفهام عن الحكم الشرعي مؤرخ ٢٩ صفر
سنة ١٢٩٧ بعد أن اطلعنا على افادة سيادتك المؤرخة في ٧ شوال سنة ١٢٩٦
المحررة على اعلام قضية وفاة ستيمة بنت مصطفى مكي حضر لدينا مصطفى مكي وزوجته
والدا ستيمة المذكورة وصدرت منهما الدعوى المسطرة أعلاه على الزامل
كالدعوى الاولى المسطرة في الاعلام المذكور ولم يقيموا بيعة تطابق شهادتهما دعواهما
في تعيين مكان القتل فتؤمل الاطلاع على ما هو مسطر أعلاه وما هو محرر بالاعلام
المذكور المرفوق مع هذا والا فادع عن الحكم الشرعي هل يحكم على المدعين بالمنع من
دعواهما على الزامل بالهز عن ثبوتها أم كيف (أجاب) اذا حصل اختلاف بين
الدعوى والشهادة في مكان القتل لا يقضي بها ويمنع المدعيان المذكوران من دعواهما
القتل على المدعي عليه المذكور حيث عجزا عن اثباتها شرعا ولم يلتمتا سعيه على نفى
دعواهما فلا يقضي بشيء بعد القضاء بالنسب والوفاة حيث لم يوجد ما يوجب القسامة
والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) عن صورة مرافعتين في قتل شرعيتين وارتدتين من
حضرة قاضي المنصورة بافادته منه مؤرخة ١٢ ربيع الأول سنة ٩٧ مضمونها مرسل

طيه صورة مرافعتين شرعيتين احدهما تتضمن تداعي غزال على سالم الصيفي بقتله
 لزوجها المرحوم عبد رب النبي السيد والثانية مشتتة على تداعي وروثة محمد ناصف من
 شنبارة الميمونة على حسن الصبي وسالم سويلم تؤمل الاطلاع عليهم ما وافادة الحكم الشرعي
 عنهما (ومضون المرافعة الاولى الصادرة بمجلس المنصورة) حضرت المرأة غزال البالغة
 العاقلة الرشيدة من أهالي شبرا صورة بمديرية الدقهلية بنت المرحوم حسن علي بن علي
 الثابت معروفة بعينها بشهادة كل من المكرم ابراهيم شقوير المزارع بنساحية دماص ابن
 ابراهيم شقوير بن ابراهيم شقوير والمكرم خضر محمد المزارع بنساحية سنغا بن المرحوم
 محمد خضر ابن الحاج خضر محمد معرفة شرعية وحضر لحضورها حضرة الجنب المكرم علي
 باشا غالب مدير الدقهلية حالا وهو الوكيل الشرعي عن سعادة مولانا الخديوي
 المعظم خديوي مصر حالا بموجب الامر الاسامي الصادر له في ١٥ ذي الحجة سنة ١٢٩٦
 وأحضرت مع نفسها غزال المذكورة المكرم سالم الصيفي من أهالي شبرا صورة
 المذكورة ابن المكرم الصيفي منصور وادعت غزال هذه المذكورة على سالم الصيفي
 هذا المذكور بقتله اذعي عليه انه تعدي على زوجي المرحوم عبد رب النبي السيد
 من عربان الهنادي المقيم بشبرا صورة المذكورة كان ابن المرحوم سيد بن محمد وهو
 بدواري عبد السيد أبي ابراهيم الكائن بعزبته بمحوض السرو من أراضى المديرية
 المذكورة في يوم الخميس غرة شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٩٦ وقت العشاء وأمسك قردة
 طنجية وعمرها برصاصة وبعدها نحرها قدح زنادهما فخرجت منها الرصاصة فاصاب زوجي
 عبد رب النبي السيد المذكور عامدا متعمدا في جنبه الا يسرف قتله وأهله كتمه ووقع الى
 الارض ميتا بسبب ذلك فامسكه المدعي عليه وهذا وأخوه هما خديس الصيفي وعطية
 شعبان وبركات عبد الله ووالده الصيفي منصور وفتحوه اجزاء ودفنوها في ساقية
 محجورة باراضي كفر المقة دام بمديرية الدقهلية في غيبتى ولم اعلم ذلك ترافعت مع
 المدعي عليه هذا المذكور لدى ماورمر كزمنية فخر فاعترف وأقر بذلك المدعي عليه
 هذا في ٧ رجب سنة ١٢٩٦ لدى ماورمر كزمنية فخر وان زوجي عبد رب النبي
 المقتول المذكور انحصر امره الشرعي في انازوجه جتته غزال المدعية وجهة بيت المال
 المشمولة بولاية مولانا الخديوي المشار اليه الولاية العامة الوكيل عنه حضرة علي باشا
 غالب هذا مدير الدقهلية حالا فيما يماثل ذلك وغيره بموجب الامر الاسامي المحكي
 تاريخه أعلاه من غير شريك وإطالب المدعي عليه هذا بالاقصا من منه بالوجه الشرعي
 وأسأل جوابه عن ذلك فستل من المدعي عليه هذا المذكور عن ذلك فأجاب بالانكار
 لذلك وجده كليا فعند ذلك كلفت المدعية هذه اثبات وراثتها الزوجها المتوفى
 المدعي في شأنه بالمذكور فوعدهت بذلك وأحضرت كلا من المكرم محمد عبد الله من
 أهالي ناحية منية أبي عزمي ابن المرحوم عبد الله بن الحاج علي ابن الحاج علي والمكرم

الشيخ سيد ابراهيم - يم ابن المرحوم ابراهيم محمد بن محمد ابراهيم وشهد كل منهما على انفراد
 بعد استشهاده بقوله أشهد ان المرحوم عبد رب النبي سيدا من عربان الهنادى المقيم
 بشهر الصورة كان المذ كور ابن المرحوم سيد المذ كور ابن محمد توفى الى رجة الله قبل
 تاريخه وانحصار رثته الشرعى فى كل من زوجه غزال المدعية هذه وجهة بيت المال
 من غير شريك أعلم ذلك واشهده وبعرفتى للمتوفى المذ كور معرفة تامة وزكياء عدلا
 سرائم علمنا بشهادة كل من المكرم محمد طلبة الخواص من أهالى بنياد قهالية ابن المكرم
 حسن الخواص ابن الحاج حسن والمكرم موسى سرحان من أهالى الناحية المذ كورة
 ابن المرحوم عمر سرحان بن محمد سرحان التزكية والتعديل الشرعيين بالوجه الشرعى
 فى وجه المدعى عليه هذا المذ كور فعند ذلك حكم حضرة مولانا الحاج محمد الشري بوراثة
 المدعية المذ كورة لزوجه المرحوم عبد رب النبي السيد المتوفى المذ كور وبوفاته عنها
 وعن جهة بيت المال المذ كور وانحصار رثته فيما فى وجه المدعى عليه هذا ثم بعد ذلك
 ولزوجه على الوجه المسطور حضر المتدعيان المذ كوران وسعادة على باشا غاب الموما
 اليه بماله من التوكيل عن سعادة الخديوى المعظم المشار اليه فيما يتعلق بشئون المتوفين
 الذين يكون بيت المال وارثا لهم من قتلى وغريمهم بموجب الارادة المحكي تاريخها
 أعلاه وادعت غزال هذه المذ كورة دعواها المذ كورة أعلاه حرفا بحرف وطالبت
 خصمها سالما الصيغى المدعى عليه هذا بالقصاص منه بالوجه الشرعى وسالت مسئلة
 عن ذلك فسئل من المدعى عليه هذا المذ كور عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك فعند
 ذلك كافت المدعية ثبات ما أنكره المدعى عليه هذا المذ كور بالوجه الشرعى فاحضرت
 كلام المكرم السيد محمد مدعى المتسبب فى البضائع الافرنكية بناحية منية غمر
 السا كن بجارة الزفة الى منية غمر المذ كورة ابن المرحوم السيد مصطفى عقر ابن السيد
 اسمعيل وشهد على انفراده بعد استشهاده فى وجه المدعى عليه هذا بقوله أشهد ان سالما
 الصيغى المدعى عليه هذا فى ٧ رجب سنة ١٢٩٦ وهو بكر منية غمر أقر بانه فى غرة
 جمادى الآخرة سنة ١٢٩٦ كان يدار عبد السيد ابراهيم السكائنة بعزبة بجحوض
 السرو والمرقوم ومعه عبد رب النبي السيد المذ كور ابن سيد المذ كور ابن محمد المرقوم
 وكان موجودا عندهما زوج طبيخت موضوع على مسطبة فامسك عبد رب النبي فردة
 طبيخه منه وضر بها فى سالم الصيغى فكذبت منه ولم تصبه وان سالما الصيغى هذا امسك
 الفردة الطبيخة الثانية وضر بها فاصابت عبد رب النبي السيد المذ كور فى جنبه الايسر
 فصرخ وقال آه ووقع الى الارض ميتا بسبب ذلك بطوعه واختياره بجحوضى أعلم
 ذلك واشهده وأحضرت أيضا المدعية هذه المذ كورة المكرم الشيخ موسى سرحان
 المذ كور ما ذون الشرع بناحية بنياد قهالية علمه فأجاب بقوله أشهد ان سالما
 الصيغى هذا فى ٧ رجب المرقوم سنة ١٢٩٦ أقر وهو بجحوض السرو ومن أراضى

المقدم أنه ضرب المرحوم عبد رب النبي السيد الذي لا يعلم اسمه والده ولا جده برصاصة من فردة طبنجة قتله بعد العشاء من تاريخ لا يعلمه وعرف بأنه مدفون في بيت صغير بساقية مهجورة بحوض السرو وتوجه إلى الساقية المذكورة فدلهم عليه فضره الحقون فوجدوا ورثته في بيت الساقية المذكورة فأخرجوه إلى ما مور التحقيق وذلك بحضورى أعلم ذلك واشهده واحضرت المدعية هذه المذكورة المكرم احمد الديب من أهالي ناحية كفر المقدم ابن المكرم احمد الديب بن محمد الديب وشهد على انفراده بعد استشهاده بقوله أشهد بان سالم الصيفى هـ ذى ٧ رجب المرقوم سنة ١٢٩٦ أفرامى وهو بحوض السرو بالطوع والاختيار انه كان قبل مضي شهر من تاريخ الاقرار قد مد مع المرحوم عبد رب النبي السيد المدعى في شأنه ابن سيد المذكور وعطية شعبان ومحمد وفى واحد جوده وبركات عبد الله للسرفه وخرجوا ذات ليلة مع بعضهم فسر قوا جالين وأحضر وهما من تل المقدم المذبح قريب الفجر من ليلة السرقة في دوار عبد السيد ابراهيم الكائن بعزبته وابقوهما هناك وفى صباح يوم تلك الليلة تفرق السارقون المذكورون إلى جهات مختلفة لقضاء مشورتهم منها وأبقوا عند الجالين المذكورين احمد جوده وسالم الصيفى هذا ومكثوا فى حواشيهم طول يومهم وعند غروب الليلة من اليوم المذكور حضر وادخل الدوار في قاعة هناك وتكلم وفى قسمة الجالين اللذين سرقوهما امس وتنازعوا فى القسمة لعدم الافرار من كل منهم ما بالرضا بالتخصيص الذى عمله محمد العشا فاشتد النزاع بين عبد رب النبي وعطية شعبان حتى قاما على بعضهما وتضاربا بالكفوف فنهض سالم الصيفى هـ ذى ٧ رجب المرقوم فى عطية شعبان ونهض بركات عبد الله وأمسك عبد رب النبي المذكور واشتد الخصام بينهم فقتلهم عبد رب النبي المذكور من بركات عبد الله وأخذ فردة طبنجة تتعلق بركات عبد الله وأطلقها فى سالم الصيفى هذا فكذبته كانت على المسطبة ولم تخرج الطلقة فيه فعند سالم الصيفى هذا تناول الفردة الطبنجة المذكورة من يد عبد رب النبي السيد المذكور وأطلقها فيه فاصابته الرصاصة المقدوفة من الطبنجة المذكورة فضر خصره وانكب على الأرض ميتا بسبب ذلك فعندها بقي بجواره احمد جوده ومحمد وفى عطية شعبان وان سالم الصيفى هذا اتخد مع بركات عبد الله وانضم اليه خنيس الصيفى أخو سالم الذى حضر بعد القتل وأخذوا الجالين إلى معديتهم مهجورة بعدية شتفا وسالم هـ ذى ٧ رجب المرقوم اخاه خنيس الصيفى مع بركات عبد الله لتعدية الجالين وتوجهوا بها ثم رجع سالم إلى المحل الذى فيه المقتول المذكور واتخذوا مع الاربعه وأجروا نقل الجثة إلى ساقية مهجورة بحوض السرو ودفنوه بها وفى يوم التحقيق بارشاد سالم هـ ذى ٧ رجب المرقوم عرف عن بيت الساقية المذكورة بالنبش صار اخراج به المقتول وهو واحد اخذ به فى الساق والقدم بمناظرتنا ومناظرة من كانوا حاضرين وذلك بحضورى أعلم ذلك واشهده واحضرت

أيضا المدعية المذ كورة المكرم محمد طلبة الخواص المذ كوروشهد بمشاهدة المكرم
 احمد الديب المذ كور حفيوا وزاد في شهادته ان الذي كان موجودا على المسطبة زوج
 طنجبات أخذ فردة منه عبد رب النبي وضربها في سالم الصيفي فكذبت ولم تخرج فاخذ
 سالم الصيفي هذا المدعى عليه المذ كور الفردة الثانية وضرب بها عبد رب النبي السيد
 فاصابته بوقتها في جنبه الايسر فصرخ ووقع على الارض ميتا هذا ما أقربه لدى واشهده
 (أجاب) بمطالبة صورة هذه المرافعة ظهر ان في بعض الفاظ الحكم بوراة الزوجة
 المدعية بعض قصور حيث لم يصرح بان وراثتها المسمى كرم لها بهامن المقتول هي بجهة
 الزوجية ولم يصرح بصور الحكم على المدعى عليه لها وان قيل انه يواجهه المدعى
 عليه والاشهاد على الاقرار بالقتل من الشاهد الاول والاخير المتوافقين في شهادتهما
 فيما عدا ذلك الطوع والاختيار الساقط من شهادة الاخير المذ كور لا تفيد مجردا على
 هذا الوجه الحكم بالقصاص بناء على قول أبي يوسف من انه لا يقتص من المقر بالقتل
 بالحد ما لم يصرح بالعمد ويحمل على الخطا حتى يقول عمدا والشاهدان المذ كوران
 لم يذكرا في شهادتهما على هذا الوجه انه ذكرا العمد في اقراره وحينئذ فان رضيت
 الزوجة بالحكم بالدية يقضى لها بحصتها فيها وهي الربع ويوضع الباقي في بيت
 المال بعد استيفاء ما يلزم شرعا ومع ذلك فقهنا اشتبهه الحال في مطابقة شهادة الاخير
 الاول بسبب ما ذكر في شهادة الاخير من انه شهد كالذي قبله حفيوا لان شهادة الذي
 قبله تفيد انشراح الآلة التي ضرب بها القاتل وضرب بها ثانيا المقتول مع ان شهادة
 الشاهد الاول تفيد اختلاف الآتين فلم يتضح الامر جليا والذي كان ينبغي هو ذكر
 الفاظ شهادة الشاهد الاخير كما ذكر الفاظ الشاهد الاول ليظهر التطابق من عدمه
 والله تعالى أعلم (ومضمون المرافعة الثانية الصادرة في مجلس المنصورة) حضرت
 كل من فاطمة الشهيبة بام محمد البالغة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم محمد الديب بن
 الديب وخضرة أم والي البالغة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم علي والي بن حسين والي
 وست الناس البالغة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم الحاج عبدالله المهر بن عبدالله
 المهر والمكرم موسى عبدالله ابن المكرم مصطفى بن داود عبدالله وهو الوصي الشرعي
 على كل من علي ومحمد وناصف وفاطمة القهر الاربعة اولاد المرحوم محمد ناصف بن
 سيد احمد ناصف بن ناصف بموجب الاعلام الشرعية المسطر من محكمة الدقهلية
 المؤرخ في يوم السبت ٢٦ صفر سنة تاريخه المسجل الثابت معرفة الحاضر بن
 المذ كورين في شأن ذلك بشهادة كل من المكرم حسين رجب المزارع بناحية شنبارة
 الميمونة ابن المرحوم رجب أخا قرموط بن محرم والمكرم ابراهيم شرف المزارع بناحية
 الميمونة شرقية ابن المرحوم شرف موسى بن موسى شرف معرفة شريفة وأحضر وامن
 أنفسهم كلا من المكرم حسن الهجو المزارع بناحية شنبارة المذ كورة ابن المكرم

الحبشي الصبو بن محمد الصبو والمكرم سالم سويلم من عربان السواركة ابن المرحوم
سويلم بن سالم وادعى عن كل من النسوة الثلاث الحاضرات هؤلاء عن نفسها
والوصي المذ كور بطريق وصاية الشرعية على محاجيره القصر الاربعه المذ كورين
على كل من المضرين معهم هذين المذ كورين بقولهم ندعى عليهم ان احدهما حسنا
الصبو هذ المذ كور حضر في ليلة ٢٦ جادى الاولى سنة ١٢٩٨ الى دار مورث
النسوة الثلاث وهؤلاء القصر الاربعه المذ كورين هو المرحوم محمد ناصف المذ كور
ابن سيد احمد ناصف بن ناصف الكائنة بناحية شنبارة الميونة المذ كورة ودعاها للتوجه
معه الى حوض النقبالية من اطيان شنبارة المذ كورة للخصيدة فتوجه معه الى الحوض
المذ كور والساعة سبع من الليل وفي صباح ذلك اليوم اشيع خبر في البلدة بانه وجد
مقتول في الحوض المذ كورة فتوجهت خضرة أم والى هذ الى الحوض لتتظلم من
المقتول فنظرت فوجدته محمد ناصف المذ كور فالتفت عن كانوا حاضرين وقت
ذاك وهم العايدى شيخ النوبة و خليل الغول شيخ الطوافة وخضر خضر والعفيفى ثوار
الطواف كلاهما وهما لدرويش عن محمد ناصف المذ كور فرفعوهما بان سالم
ابن سويلم هذ هو الذى قتله عام دامت عمدا بضربه له برصاصة ضربها له من بندقية
أصابته في ذراعها اليمنى في العضد وبباطة حديد ضرب به بها بيده اليمنى في رأسه ثلاث
ضربات وضربه في عنقه فسال الدم منه وانه هلك بسبب ذلك وان خلية الغول المذ كور
سالمها عن خروج محمد ناصف المذ كور من داره مع من فاخبرته بان حسنا الصبو هذ
المذ كور حضر الى دارنا والساعة سبع ليلا ودعاها الى التوجه معه الى الخصيدة وانه
لم يرجع بعد دخوجه فعند ذلك أحضروا حسنا الصبو والمذ كور وأرفقوه مع سالم سويلم
هذ المذ كور ولما حضر مندوب الحكومة وهم على شريف هذ منية غمر أبو خالد
ومحمد الجوهري وكيل مجلس منية غمر وحسن حشيش وعلى يحيى وسيد هذ سنين
وحسين ابراهيم واحمد الجيافي وعلى فرج ماذون شرع الناحية وحضرة عبد الله أفندى
صالح مامور ضبطية عموم المديرية اعترف كل من حسن الصبو وسالم سويلم هذين
انهما هما القاتلان للمرحوم محمد ناصف مورثنا المذ كور ابن المرحوم سيد احمد ناصف
ابن ناصف المذ كور بالاعوج والاختيار عمدا عدوانا المتوفى المذ كور والمتحضر ميراثه
الشرعى في كل من زوجتيه هما خضرة أم والى وست الناس ووالدته فاطمة المدعيات
هؤلاء وأولاده القصر الاربعه هم على ومحمد ناصف من حضرة المذ كورة وفاطمة من
ست الناس المرقومة من غير ميراث ولا وارث له سواهم وان المدعين هؤلاء يطالبون
المدعى عليهم هذين بالقصاص منهما بالوجه الشرعى حسب اقرارهما بقتلهم المورثهم
المذ كور بالسبب المرقوم عمدا عدوانا ويسالون مسئلتهم عن ذلك فسئل من المدعى
عليهما هذين المذ كور بن عن ذلك فاجابا بالانكار لذلك وجحداه كليا فعند ذلك

كف المدعون هؤلاء المذكورون اثبات دعواهم بالوجه الشرعي فاحضروا كلام من
المكرم حسين رجب والمكرم ابراهيم شرف المذكورين أعلاه وشهد كل منهما على انفراده
بعد استشهاده عقيب الدعوى من المدعين هؤلاء المذكورين والجواب بالانكار من
المدعى عليهم هذين المذكورين بقوله أشهد ان المرحوم محمدنا صفا المتوفى المذكور
أعلاه ابن سيدنا صفا المذكور ابن ناصف توفى الى رحمة الله قبل تاريخه وانحصر
ارثه الشرعي في كل من زوجته خضرة أم والى وست الناس ووالدته فاطمة الشهيرة بام
محمد هؤلاء وأولاده القصر الاربعة هم على ومحمد وناصف من خضرة المذكورة وفاطمة
من ست الناس المذكورة وهم المرقومون أعلاه من غير شريك ولا وارث له سواهم أعلم
ذلك وأشهد به وبمعرفتي للمتوفى المذكور معرفته تامة وزكيا وعدلا سرائم علنا بشهادة
كل من المكرم عبده الدريني ابن المرحوم ابراهيم عمر بن عمر من اهالي اجا دقهلية والمكرم
احمد اسمعيل الساعي بالمديرية ابن المكرم اسمعيل صبح بن محمد صبح من اهالي ويش
الحجر دقهلية الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالوجه الشرعي في وجه المدعى
عليهم هذين المذكورين ولم يبد المدعى عليهم هذان في شهادة الشاهدين المذكورين
مذعنا ولا جرحا شرعيين فعند ذلك حكم بوراة الورثة السبعة هم المدعيات الثلاث
والقصر الاربعة المذكورون لمورثهم المرحوم محمدنا صفا المتوفى المذكور وانحصار
ارثه فيهم في وجه المدعى عليهم هذين المذكورين ثم بعد ذلك ادعى المدعون
المذكورون دعواهم المذكورة على المدعى عليهم ما المذكورين حرفا بحرف وسالوا
مستلهم من ذلك فمثل منهم ما عن ذلك فاجاب بالانكار لذلك فكف المدعون اثبات
ما ادكره المدعى عليهم ما شرعا فوعدوا بذلك وانصرفوا الى المحكم (اجاب) بمطالبة
صورة هذه المرافعة لم يظهر منها صحة الدعوى اذ من شرطها الاثبات بما يدل على الجرم
والتحقيق من المدعى بما يدعي به فاذا كانت بفعل كالتقتل يكون ذلك بنسبة الفعل
المدعى للدعى عليه وهنا لم يوجد غاية الامران المدعين المذكورين ادعوا بحجر رد اقرار
المدعى عليهم ما يقتل المورث محمد وهو محتمل الكذب وطالبوهما بالقصاص بنساء
على هذا الاقرار فلم توجد الدعوى الصحيحة في الدرو ولا تسمع دعواه عليه بانه أقر له بشيء
معين بناء على الاقرار له بذلك به يقتضى لانه اخبار يحمي الكذب انتهى والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) من المعية بأفاده من مهر دار الجناح الخديوى في ربيع الأول
سنة ١٢٩٧ مضمونها صدور اعلام شرعى من قاضى مديرية كردفان في قضية ثلاثة
اشخاص من اهالي تلك الجهة تعصبوا على قطع الطريق وقتلوا شخصا من هناك وحكم
شرعاهن القاضي باجراء القتل عليهم حدا ثم ان المجلس الشرعى بالحكمة الكبرى بمصر
صدق على ذلك وقال انه يستوفى منهم ما ادعوا مصرين على قطع الطريق والا فادرجعوا
يسقط عنهم الحد المذكور وباعادة الاستفهام من المحكمة ثانيا عما اذا كان يسقط

الحمد عنهم بروجوعه - م ماذا يكون في مادة القتل الذي وقع منهم وهم مقرون أجابت بان
 مادة القتل بوقتها تحصل المرافعة فيها شرعاً وبموجب ما ظهر هنا ان المرافعة في القتل
 سبقت واعترف القاتلون باختيارهم بمحصول القتل منهم عمداً فاقضى الحال الجواب
 من حضر تكريم عداية قضيه الحكم الشرعي فيما اذا بين الاولياء في دعواهم كيفية القتل
 وطلبوا القصاص لنفسهم - م وأقر المدعي عليهم بالدعوى ماذا يكون الحكم في ذلك
 ومضمون الاعلام المذکور المؤرخ ٢٣ شوال سنة ١٢٩٦ بالمجلس المحلي بكردفان
 حضر مجلس القضاء احمد ولد محمد ولد زروق الجمع على القاطن بحلة أم صغيرة بقسم خورسي
 وأحضر مع نفسه كلاً من محمد هذا ولد أبي صفية ولد النور العامري القاطن بحلة الرضة
 بقسم بارة وبختيت هذا ولد عيسى ولد الزاكي الجاهي القاطن بالحديد بقسم بارة
 وادريس هذا ولد مدني ولد ادريس الشويحي القاطن بدنية - م لامة بقسم أبي حراز
 وادهي احمد ولد محمد ولد زروق المدعي الذي حضر على المدعي عليهم الثلاثة هؤلاء
 المذکورين الذين أحضرهم معهم بانهم اتفقوا على السرقة الكبرى وقصدوا قطع
 الطريق ووجدوا أخاه شقيقه حسيناً ولد محمد ولد زروق سالكا الطريق ومعهم عفش
 بعد غروب الشمس ليلة الخميس الموافق ١٤ رجب سنة ٩٦ بالخلاء لا وضربوا أخاه
 المذکورهم الثلاثة ما هو محمد بن أبي صفية ولد النور ضربه بسيف حديد على رأسه جرحه
 بحده جرحاً مهالكا ودخل فيه حتى كسر العظم ونحى الدماغ وبختيت ولد عيسى ولد
 الزاكي ضربه بعيار ناري عمداً قصده بضربه فانه حرك مشخصاً اليندية وضربها
 وأورث وخرجت منها الرصاصة أصابت أخاه المذکور في فخذه الايمن دخلت فيه حتى
 كسرت العظم ودخلت الفخذ الايسر وخرجت منه وادريس ولد مدني ولد ادريس
 ضربه بنبت شوم كبير على كتفه الايمن حتى كسر ترقوته وضرب الجميع مهلكاً ناشئ
 منه الموت مما يقتل منه له غالباً وذلك في الخلاء بالقرب بجبل القليت بقسم خورسي
 وكلهم عاقلون وبالعون معصوم والدم والمال به - م الاداس - م ومات أخوه المذکور من
 جراحاتهم المذكورة له من حينه عمداً عدواً باطلاً ما بغير حق قاصدين بذلك قتله ونهب
 أمواله ولم يأخذوا مالاً وان الولي المذکور قام خصماً الثبوت المحد على المذکورين دون
 الاستيفاء لمخاربتهم لله ورسوله - م لامة بدار الاداس - م وأقروا كلهم بأفعالهم
 المذكورة وهم بحالة الصحة والسلامة طائعين غير مكرهين عاقلين بالغين ناطقين لاعلة
 بواحد منهم تمنع صحة الاقرار وهم اهل قوة ونجدة في دار العدل أخذوا قبل التوبة ولم
 يكن أحد في المقطوع عليهم ذار حم محرم من أحد القطاع ولم يكن أحد من المقطوع
 عليهم - م شريكم ما وضا الا أحد القطاع وخلف حسين ولد محمد ولد زروق المقتول من
 الورقة أخويه شقيقه لامة عاتشة بنت الفكي حسن ولد محمد هذه الحاضرة وأبيهم محمد
 ولد زروق ولد عبد القادر المتوفى قبله وهما احمد المدعي وعبد الوهاب هذا الحاضر

وزوجته عائشة بنت الحاج الماسي ولدا الفكي حسن ووالدته عائشة المذ كورة
هاتين الحاضرتين وانه لا وارث له غيرهم ومنحصر ارثه فيهم دون مشاركتهم في ذلك
وواجب على هؤلاء المذ كورين التمكين من انفسهم حتى يستوفي الحما كم منهم حد
الحراية وهو القتل وطالبهم بذلك وسأل مسالتهم وسئلوا فاجاب كل منهم بالاقرار
طبق الدعوى حرفا بحرف ما عدا النخصار الارث في الورثة المذ كورين فجحدوه كليا
فكاف المذعي البينة على اثبات الموت والوراثة فاحضر شاهدين فشهد كل منهما
عندي عقب دعوى المذعي هذا وانكار المذعي عليهم هؤلاء بحضورهم ومواجهتهم
شهادة متفقة الالفاظ والمعاني بوفاة المتوفى المذ كور وانه خلف ورثته المذ كورين
على الوجه المستور مع الاشارة اليهم وانه لا وارث له غيرهم ولم يطعن فيهم المذعي عليهم
وزكياسر اثم دلنا بشهادة رجلين التزكية الشرعية وهو جب ذلك ثبت لدينا موت
حسين وولد محمد وولد زروق المتوفى المذ كور وتخليفه ورثته المذ كورين على الوجه
المستور المشار اليهم وانه لا وارث له غيرهم وحكم لاحد المذعي المذ كور على المذعي
عليهم هؤلاء بذلك وحكم بقتلهم المذ كورين حد القطعهم بطريق المسلمين
لثبوت حد الحراية عليهم باقرارهم به ولم يتو بواقبل الاخذ واسست شروط
الحراية فيهم بحضور من المتخاصمين مجلس حكمه بينه وبينهم بديرية كردفان
وصدق على هذا الاعلام من مقتضى استئناف السودان بقوله بمر اجعته لم يتضح لي به
خلل وأرخه ١٤ ذي القعدة سنة ٩٦ و باحالة ذلك على محكمة مصر الكبرى وتأخير
قاضها بالاحالة على المجلس الشرعي للنظر فيه بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ٩٦ أجيب
من كل من الشيخ عبد القادر الرفاعي والشيخ عبد القادر الدلبشاني والشيخ راشد افندي
الاعضاء بقولهم يؤخذ المذعي عليهم المذ كورون بهذا الاعلام وجب اقرارهم بقطع
الطريق على الوجه المستور فلولى الامر ايده الله ابانصر اقامة الحد الشرعي عليهم
بقتلهم حدا ماداموا مصرين على هذا الاقرار ولم يرجعوا عنه والافسقط الحد عنهم
والله تعالى اعلم (اجاب) وردت افادة سعادتكم المرقومة مع هذا المتضمنة طلب
الجواب من هذا الطرف عما يقتضيه الحدكم الشرعي في ما اذا بين اولياء القتل في
دعواهم كيفية القتل وطلبوا القصاص لانفسهم وأقر المذعي عليهم بالدعوى وبنسب
على ذلك قد صار مطالعة الاعلام المحرر من قاضي كردفان بتاريخ ٢٣ شوال سنة
١٢٩٦ الوارد مع افادة سعادتكم فتبين من انه صدر حكم القاضي المواليه على
محمد وولد أنى صافية وولد النور وبخيت وولد عيسى وولد الزاكي وادريس وولد مدني وولد
ادريس بالقتل حدا بموجب اقرارهم بما يقتضيه من قطع الطريق بالسكيفية الموضحة
في الاعلام المرقوم بنسبهم على اقرارهم بالقتل المنسوب اليهم وبنسبهم على
ما تضمنه هذا الاعلام فانهم يحدون بالقتل المذ كور ما لم يرجعوا عن هذا الاقرار فان رجعوا

عنه وبين اولياء القتل في دعواه - جميعا لدى القاضي المذكور أن القتل المرقوم
الصادر من المدعى عليهم المذكورين حاصل منهم - جميعا بالامتناع قبا وطلب جميع
الورثة قتل المدعى عليهم قصاصا وأقر المدعى عليهم كالدعوى يعني أن القتل الصادر
منهم هو بحالة المعية كما ذكر يقتل كل واحد من المدعى عليهم قصاصا كما ذكر بعد
الحكم بالورثة والوفاء ضمن الدعوى الشرعية وكذلك الحكم أن أقيمت عليهم
البينة بالقتل على هذا الوجه أو بالأقرار بما ذكر عند الانكار وإن بين الاولياء في
دعواهم القتل أن الضرب المذكور صدر متعاقبا وطلب الاولياء القصاص وصدقوه
على ذلك وأقامت البينة على ذلك أو على الاقرار به يقتض لهم من الاول فقط لأن القتل
ينسب اليه بناء على أن كل ضربة من ضرباتهم متخذة لهلكة لو انفردت كما يفهم من
الاعلام ويقضى على باقهم بالتعزير الشرعي بما يراه الامام حسب ما تقتضيه الجناية
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادة من رئيس استئناف بحري مؤرخة ٢٠
ربيع الاول سنة ١٢٧٧ مضمونها منظور بالمجلس قضية قتل شخص اسراييلي يسمى موسى
مويال بناحية بيروت وطلب ان اطلع حضرة مفتي افندي الاستئناف على الاعلام
الشرعي الصادر فيهم من محكمة المديرية وتراعى لضرره لزوم الاستفسار من المدعى
عليه عما اذا كان الشمر وخ الذي ضرب به موسى المرقوم يقتل عادة كما قال داود
مويال والد المتوفى أم لا ويكون ذلك بمعرفة حضرة القاضي والمفتي بمجلس طنته
مع اجراء الاصول الشرعية عن ذلك قد أرسل الاعلام المحكي عنه للمجلس للاجراء على وجه
ما أوضحه حضرة المفتي واعادته والآن ورد شرح المجلس المذكور بناء على ما أوضحه
حضرة القاضي بأنه من حيث أن تلك المادة والمحكم فيها كافي في مدة حضرة القاضي
السلف فيرسل الاعلام لحضر كم للاطلاع عليه والافادة بما تقتضيه الاصول
الشرعية في بناء على ما ذكر تؤمل افادة كم الشرعي وضمن الاعلام المذكور
بعض حضرات رئيس مجلس طنته واعضائه ومفتيه ادعى داود مويال الذي
الاسراييلي المغربي الاصل ابن سليمان بن موسى من دعايا الدولة العلية من ناحية
مراكش ومقيم بالسكنندرية المحقق معرفته شرعا بشهادة شخصين مسلمين من ناحية
بيروت على المحاضر معه بالمجلس السيد ابي عبيد و ابن المرحوم علي ابن المرحوم محمد
بيوت المحقق معرفته بشهادة من ذكر بان السيد ابي عبيد و هذا تعدى على موسى الذي
ولد داود مويال المدعى المذكور وضربه بنبت من الخشب الشوم يقتل عادة على رأسه
قطع الجمل والاعم واسال الدم وكسر العظام عدا منه وعدوانا عليه ومات بسبب ذلك
وانه أقر بذلك بطوره واختياره وان المرعي الطناحي هذا المحاضر معه بالمجلس ابن محمد
الطناحي من بيروت جرمه مع المدعى عليه المذكور بعد موته والغياب في البحر وانحصر
ادعاه الشرعي في والده مويال المدعى المذكور ومن غير ذلك ولا حاجب شرعي

ويطالب المدعى المذ كور هذا السيد البعبور المدعى عليه بما يترتب على ذلك شرعا
وسال سؤاله عن ذلك سئل المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار لدعوى المدعى كليا
فكلف المدعى اثبات دعواه فاحضر شاهدين فشهد كل منهما بما واجهه المتداعيين
بوفاة المقتول والحصار اربعة في والده المدعى من غير شريك مع الاشارة في محالها فز كما سيرا
ثم ملنا بشهادة مساهمين فيكم للمدعى على المدعى عليه مع الاشارة لما بحضرته ما بالوفاء
وحضر الارث على هذا الوجه فعند ذلك اعترف السيد البعبور المدعى عليه بحضرة من
ذكر طائفة محال جواز الاشهاد عليه انه هو والمرسى الطنحى ضربا وقتلا موسى
اليهودى ابن داود المدعى هذا بشمروخين من الخشب الشوم على رأسه ورقبته
هم دما من جاعود وانا عليه ضربا قاتلا اي ضرب كل منهما قاتل وحده قتلاه هداومات
بسبب ذلك ولم يصدقه المرسى الطنحى على ذلك فقال داود المدعى للسيد البعبور
المدعى عليه هذا مخاطبا له بل ائت الذي قتلت ولدى موسى وحده ثم دعا وطلب الحكم
على السيد البعبور المدعى عليه هذا بالقصاص فيكم له عليه في وجههما بالقصاص
بالسيف حيا كما يحيا شرعا بالاطريق الشرعى بهدم مراعاة ماوجب مراعاته شرعا بالجلاس
المشار اليه وكتب عليه مفتى مجلس طنطا بقوله الاعلام المذ كور موافق شرعاً ثم كتب
عليه مفتى الاستئناف بما حاصله ان المدعى عليه اعترف اخيرا بانه هو والمرسى الطنحى
ضربا وقتلا لموسى اليهودى ابن المدعى المذ كور بشمروخين من الخشب الشوم ضربا
قاتلا هداومات بسبب ذلك ولم يبين في اقراره المذ كور ان الشمروخ الذى ضرب به به يقتل
عادة ولا وهذا غير كاف للحكم عليه بالقصاص اذ لا يلزم من كون الضرب قاتلا ان تكون
الآلة تقتل عادة فيقتضى اعادة هذا الاعلام لمجلس طنطا ليصير الاستفسار به من
المدعى عليه المذ كور عن ذلك بمعرفة حضرة قاضى المديرية ومفتى المجلس واجراء
ما تقتضيه الاصول الشرعية في ذلك اجاب ما افاده حضرة مفتى الاستئناف على الاعلام
عن هذه القضية من طلبه الاستفسار بمعرفة حضرة قاضى المديرية ومفتى المجلس
من المدعى عليه المقر عن الشمروخ الذى ضرب به المقتول هل هو مما يقتل عادة يعنى
ليكون داخل تحت ما صدر به الامر من الحكم بالقصاص على مذهب الصاحبين بالقتل
بكل آلة مرفهة للروح ومفرقة للاجزاء يعنى انها تقتل عادة وذلك لعدم بيان صفة
الشمروخ الذى اقر المدعى عليه بقتله به في اقراره لا يفيد في صحة الحكم من حضرة
القاضى المولى الآن بالقصاص على هذا المذهب لو فسر المقرر به الدعوى عليه
الشمروخ المذ كور بانه مما يقتل عادة لان تولية حضرة قاضى طنطا الموجود الآن
هى من قبل سعادة خديو مصر حالا والامر الصادر بالاجراء على مذهب الصاحبين هو
من قبل سعادة الخديو السابق فبما حدث تولية حضرة هذا القاضى او غيره من قبل
سعادة الخديو الآن بدون ان يكون مأمورا بما ذكر من قبل من ولاه لا يكفي في كون

حكمه بهذا المذهب مبنيا على كونه مأمورا به لوقته هذه القضية وما يماثلها لديه ولو قلنا ببقاء الامر السابق لان بقاءه على فرض ذلك بالنسبة لمن يكون مأمورا بذلك عن بقى على توليته السابقة لا بالنسبة لمن حدثت توليته من قبل غير الامر به بدون تجديد الامر وحينئذ لو كان القصد الحكم بالقصاص على فرض تفسير المقر بما ذكر على هذا الوجه من مثل حضرة هذا القاضى يكون ذلك موقوفا على صدور امر جديد من يملكه مطابقا للامر السابق والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مديرية الجيزة فى ١١ ربيع الاخر سنة ٩٧ شرعا على ما تحرر رايسا من قاضى مديرية الجيزة بقصدا لافادة عما يترأى فى صورتي المرافعتين المرسلتين من طرف القاضى المذكور ومضمون افادة القاضى المذكور صورة تداعى محمد ابنى على الدلال بسوق الجمال بمصر على حسين هندی من البساتين المرفوعة طيه على حسب سماعها ووضبطها فى مدة حضرة الشيخ عبدالرحمن القطب القاضى السلف ولم يحكم فيها من حضرته ولا قضاء الاستفهام عما اذا كانت تلك المرافعة صحيحة أم لا وهل شهادة الشهود باصل الدعوى والدفع صحيحة وهل يجوز البناء على ذلك ولا حاجة الى استئنافها وكذا صورة تداعى المرأة مبروكة من ام دينار على اخيه شقيقةها دياب التى صار سماعنا اياها ووضبطها ولم يحكم فيها مرفوعة طيه ومقتضى الاستفهام عما اذا كانت تلك المرافعة مستوفاة وشهادة الشهود وموافقة اولا وهل ما ابداه المدعى عليه من الطعن فى الشهود معتبر فيه ناهى ليه لزم تحريره لسعادتكم لى بمعرفة المديرية يصير عرض هاتين الصورتين على حضرة شيخ الاسلام ومفتى الديار المصرية وكل ما افاده فى ذلك يعاد عنه لا تباع الاجابة قضاه (ومضمون الدعوى الاولى) ادعى شخص على وارث آخر ان اباه اشترى من المدعى ثلاثة جمال بمبلغ اربعة آلاف وثلاثمائة وخمسة وسبعين قرشاً له صاغاً بمعاوضة نجسين جنيتها افرز كيا استلم منه الجمال ودفع له من الثمن مبلغ ٢٦٦٦ قرشاً صاغاً ووافق له من ذلك ٢٢٠٩ قروش بمعاوضة اثنين وعشرين جنيهاً مهرباً وتسعة قروش فضة قبل والد المدعى عليه وانه توفى عن ولده المدعى عليه وتركته توفى بباقي المبلغ المذكور وهو واضح يده عليها ويطالبه بدفع باقى المبلغ المذكور ولما سئل من المدعى عليه اجاب بوفاته والده وانه تركه متزلاً بناحية البساتين وانكر ما عد اذ ذلك فكلف المدعى بيعة تشهد له طبق دعواه ثم اقر المدعى عليه ان جميع المبلغ المذكور فى دعوى المدعى كان على والده وان والده فى حياته دفعه له بتمامه على يدي بيعة فأنكر المدعى ذلك فطلب من المدعى عليه بيعة ثبتت دعواه الدفع ثم احضره ودافى مجالس لم تصادف شهادتهم (ومضمون صورة المرافعة الثانية) الصادرة على يد حضرة القاضى حلال بتاريخ ٥ ربيع الاخر سنة ٩٧ ادعت امرأة تدعى مبروكة من ام دينار على شقيقةها دياب بن ابى طالب بن ابراهيم بن والدها المذكور وعرفت به الى جده كان يملك منزلاً بناحية المذكورة بدرب الجامع

وذ كرت حدوده الاربعة ويثبتها وأنه مات عن زوجته آمنة بنت حسام الدين بن سعد
 أيوب وعن والدته فطوم بنت حسن خليل بن علي خليل وعن اولاده جازية واحة
 ودياب هذا المدعى عليه ومبروكة المدعية المرزوقين له من زوجته آمنة من غير شر يك
 ثم توفي بعده ابنته جازية المذ كورة عن والدتها واخوتها احمد ودياب هذا ومبروكة
 المدعية من غير شر يك ثم توفي بعدها احمد الابن المذ كور عن والدته آمنة المذ كورة
 وأخوه شقيقة يدىاب هذا ومبروكة المدعية من غير شر يك ثم توفي بعده المرأة فطوم الام
 المذ كورة عن ولدي ابنتها المذ كور هما دياب هذا ومبروكة المدعية من غير شر يك ولا
 وارث سواهما ثم توفيت آمنة الزوجة المذ كورة عن ولديها دياب هذا ومبروكة المدعية من
 غير شر يك وترك والدها أبوطالب المتوفى المذ كور جميع المنزل المذ كور المذ كور
 تحت يد هذا المدعى عليه ميراثا لورثته المذ كورين وان كلاً من الورثة المتوفين بعده
 مات وهو يملك حصته في المنزل المذ كور الا ان له بالارث من المورثين المذ كورين
 وتركها ميراثا لورثته المذ كورين على الوجه المسطور وان المدعية طالبت اخاه ديابا
 هذا المدعى عليه في شهر محرم سنة ٩٧ بتسليمها ما خصها في المنزل المذ كور المذ كور
 بالارث الشرعي عن والدها واخويها ووجدتها المذ كورين وهو الثلث ثمانية
 قراريط في المنزل المذ كور من ذلك ما آل لها بالارث من والدها قيراطان ونصف
 وثلث وما آل لها بالارث من اختها جازية الى آخر المورثين باقى الثلث المذ كور فاقدر
 هذا المدعى عليه بأن لاخته شقيقته مبروكة هذه الحصة المذ كورة في المنزل المذ كور
 المذ كور والذي تحت يده بالارث الشرعي من والدها واخويها ووجدتها المذ كورين
 المذ كورين وان له لا مانع من قسمة المنزل المذ كور بينهما وان هذا المدعى عليه واضح
 يده على ما خصها في المنزل المذ كور ويمنع من تسليمها لها بدون وجه شرعي وتطالبه
 برفع يده عن الحصة المذ كورة وتسليمها لها وتسال سؤاله عن ذلك ما بعد تبوت وضع
 يده عليه بشهادة رجلين مثل من المدعى عليه عندها فاجاب بالاقرار بوفاة والده
 ومن بعده من المتوفين وانحصار ارثهم في وورثتهم المذ كورين على الوجه المسطور وان
 المنزل المذ كور وذ كرت حدوده كالدعوى تحت يده ملك له خاصة بالاشراء من رجل عينه
 باعه له منذ ستين سنة وهو يملكه بثمن عينه وجرى التقابض ومن وقت شرائه الى الآن
 وهو واضح يده عليه متصرف فيه بالهدم والبناء مع مشاهدة هذه المدعية وانها
 معارضة له فيه بدون وجه شرعي فطالب من هذه المدعية بيئته تشهد لها كدعواها
 فاحضرت شاهدين شهر كل منهما اتى وجه المدعى عليه بانها طالبت أخاه هذا بما
 خصها في المنزل المذ كور المذ كور بالارث الشرعي من والدها واخويها ووجدتها
 ووالدتها المذ كورين وهو الثلث في شهر محرم سنة ٩٧ فاقرا طاعما ان لاخته هذه
 حصة الثلث ثمانية قراريط في المنزل المذ كور والذي تحت يده بالارث الشرعي عن

ذكر وانه لا مانع من قسمته بينهما فاعذر لادعى عليه في شهادة الشاهدين فعرف ان
 أحدهما المعين بيني وبينه خصومة بسبب أني كنت اشتريت نصف قيراط في طاحونة
 من رجل عينته وان هذا الشاهد كان وكيلًا عن البائع في الطين والدار وكل ما يمكن ولما
 حضرت للبلد وأردت ان أظن في الطاحونة المذكورة حضر المذكور ورقد ابنه
 في المدار فخلت الشب واخذت طحيني وتوجهت الى منزلي وان الشاهد الثاني هذا
 كان جهاديا وهرب من الجهادية فتوجهت مع حسنين الجبالي واحضرته ومن ذلك
 حال له فحفظ مني وانصرفوا على ذلك وهذا ما آل الصورة الثانية (أجاب) ورد شرح
 المديرية بناء على افادة حضرة قاضي افندي المديرية بقصد اعطاء الجواب من هذا
 الطرف عن صورة المرافعة المحكي عنهما والافادة عن ذلك ان الدعوى الاولى الصادرة
 من محمداني على الدلال التي سبق سماعها من سلف حضرة القاضي ولم يحكم فيها
 فلا يُلزم للحكم فيها من حضرة القاضي المولى الا ان استثنافها وبعد استيفاء ما يلزم
 لاعتبارها وجواب الخصم يجري ما يقتضيه الحال عنها واما الدعوى الثانية الصادرة من
 مبروكة فهي صحيحة الا أنه ينبغي لحسن سبب الدعوى تقديم بيان مقدار حصة المدعية
 التي تملكها بالارث عن مورثيها المذكورين على الوجه المذكور وذكروا وضع يد المدعي
 عليها بغير حق على دعواها انها طالبت بهذه الحصة وانه أقر لها بها على هذا الوجه وتأخير
 اثبات وضع اليد على العقار عن سؤال المدعي عليه وجوابه كما انه يلزم فيها إقامة البينة
 على وفاة المورثين المذكورين فيها وانحصار ادعائهم في وراثتهم طبق الدعوى ولو كان
 الخصم مقرًا بذلك مع انكاره الحق المدعى به بعد التزكية لشهود الوفاة وحصر الارث
 يحكم بما ذكرتم يحكم بالحق الذي شهد باقرار الخصم به الشهود المذكورون بعد تزكيتهم
 التزكية المعتبرة ثم عاواستيفاء ما يلزم الذي من جلته تحديد العقار في الشهادة بالاقرار
 ووضع اليد والاشارة اليه على يد حضرة مثل ولا يعتبر مجرد الظعن في الشهود بما ذكر على
 هذا الوجه والله سبحانه وتعالى اعلم (س-م) بافادة من قاضي المنصورة في ١١
 جمادى الاولى سنة ٩٧٧ أرسلت مع جواب صادر من هذا الطرف اليه عن حادثة في طلاق
 حصلت فيها المرافعة اولًا وثانيًا واستفهم عنها واجيب عنها من هنا بتاريخ ٢٢ صفر
 سنة ٩٧٧ وقيدت في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ ثم اعيدت المرافعة
 المذكورة بتاريخ ١١ جمادى الاولى سنة ٩٧٧ ومضمونها يوم تاريخه حضر لدينا الشيخ
 محمود على الجيزاوي وادعى بالدعوى المسطرة اعلاه على خصمه المذكور فهل يجاب لذلك
 وتسمع منه الدعوى على وجه ما ذكر ولا يكون فيها مناقضة لدعواه الاولى ام كيف
 الحال ومضمون الدعوى الاخيرة ادعى محمود على الجيزاوي بطريق وكالة له
 الشرعية عن امينة بنت المسكرم على افندي مصطفى مهدي من مركز منية سمعود بولاية
 المدعية امينة بن المرحوم مصطفى على المسكرم عبد الفتاح التطاوي الاسكندرا في المقيم

بأنه صدره هذا الحاضر بالجاس الشرعي بان المكرم عبد الفتاح التطاوي المدعي عليه
 هذا المذكور حلف طلاقاً واحداً على زوجته امينة المذكورة ان سالها عبد الرحمن
 تابع والدها هذا الحاضر بالجاس لا يراها في بيته الساكن فيه مع زوجته المذكورة
 وان سالها عبد الرحمن هذا آهها في منزله المذكور وبمنظره اياها وقع عليه الطلاق وبعد
 هذا الملقح ارجعها بقوله طاروحي طالقاً وادعى انه راجعها وهي في عدته ولم يراجعها ومن
 وقت نظر تابع والدها المذكور لها مضى لذلك سنتان وشهران وانها خرجت من عدته
 ولها بذمتها خمسون فينتومؤخر صدقها وعلى من التوكيل المفوض العام في الدعوى
 والطلب والخصومة وفي كل شيء لها وعليها اطلب بما تترتب على المدعي عليه هذا
 بسبب ذلك بالوجه الشرعي وبمؤخر الصداق المرقوم واسأل جوابه عن ذلك (اجاب)
 دعوى الطلاق الثالثة المذكورة لا تناقض ما سبق من الدعوى بنحو ان تكرر الحلف
 من الزوج والطلاق من قبيل القول وهو مما يتكرر ومع ذلك فالبيضة لوقامت على
 ما يوجب الحرمة بين الزوجين كالطلاق ولو بدون الدعوى او مع تناقض المدعي تقبل
 حيث لا مانع لانها تقبل حسبة في مثل ذلك الا ان هذه الدعوى غير واضحة حيث ادعى
 ان الزوج علق طلاق زوجته الواحد على رؤية تابع والدها في بيته الساكن فيه مع
 زوجته ولم يسير تاريخه وادعى ان التابع المذكور رآها في البيت المذكور ولم يبين
 متى حصلت الرؤية المذكورة حتى يعلم وقوع هذا الطلاق بوجود الشرط بعد التعليق
 من عدمه والطلاق الثاني الرجعي المنجز ذكر في الدعوى به انه بعد الطلاق المذكور
 ادعى الزوج انه راجعها ولم يراجعها الا انه لم يبين تاريخ الطلاق المذكور ولا ان دعواه
 الرجعة متى حصلت منه فهل كانت في مدة العدة كما ذكره الزوج في جوابه عن الدعوى
 الاولى من انه في ثاني يوم من الطلاق الرجعي رده بمعرفة الشيخ ابراهيم السمنودي الى
 آخر ما ذكره ان كان كذلك يكون القول قوله وان كانت دعواه الرجعة بعد انقضاء
 العدة لا يقبل قوله الا بهر ان كما انتم ناليه في جوابنا السابق ولم يعلم ايضاهل الطلاق
 المنجز المدعى به الا انه هو ما اقرببه الزوج في جوابه عن الدعوى الاولى او غيره فينبغي
 توضيح الواقع من الزوج من قبل التوكيل المدعي وما يتضح من العمل على مقتضاه
 والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) باطادة من نظارة الحفانية في ٢٣ رجب سنة ٩٧
 ٥ ضمنها قاضي افندي محكمة اسكندرية أرسل لهذا الطرف مكاتبة في ١١ رجب
 سنة ٩٧ وبعدها عشر وورقة تتعاقب بمادة قتلى شخص فرانسوا يسمى ماريوس
 بقصد الاستقامة منها من حضر تسكم واحالة نظرها على المحكمة الكبرى الشرعية بمصر نظرا
 لعدم امكان حضرته الاستقلال سمعها بالكون شهادة الشهود غير مستوفاة واولياء
 الدم ليسوا مقتنعين وهذه قضية مهمة لطلب المدعين القصاص من المدعي عليه فتؤمل
 من هذا الاطلاع على أوراق القضية افادتنا عما تراها سعادتكم في ذلك ومضمون المرافعة

حضر المجلس الشرعي المنعقد يوم تاريخ بين يدي حضرة مولانا الحاكم الشرعي وحضرة
مولانا الشيخ محمد البوريني وحضرة مولانا الشيخ احمد المسيري الخفي اعضاء المجلس
الشرعي بمكة اسكنه درية حالا كل من الخواجا سبستيم بن جورج بن جورج
ابن اكتاف جردان والمرأة أنه البانعة العاقلة بذت باولو بن شارل التابع كل منهما لدولة
فرانسا وحضر معهما محمد عثمان الرجل البالغ العاقل بن عثمان بن يوسف من اهالي
المنصورية التابعة لمدرسة اسنا القساط الا أن باسكنه درية وادعى كل من الخواجا
سبستيم جورج والمرأة أنه المذكورين اعلاه على محمد عثمان المذكور الحاضر معهما
بالمجلس الشرعي المشار اليه ولهما تدعى على محمد عثمان الرجل البالغ العاقل ابن
عثمان بن يوسف هذا الحاضر معهما بهذا المجلس الشرعي وأشار اليه بايديهما بان المدعى
عليه المذكور هذا وأشار اليه في يوم الاثنين الموافق لخامس عشر جادى الثانية سنة
١٢٩٧ تعدى على الخواجا ماريوس بن يوسف بن جورج بن اكتاف بن جردان المستامن
من رعايا دولة فرانسا منزله الكائن بجهة الرمل بعزبة سلام باسكنه درية وضربه بجملة
ضربات في جنبه الايسر بسكين ذات حدين كانت معه فاصدا قتله ظلما وتعدى باخراجه
جرحا مهلا كما وسال منه الدم ومات ماريوس المذكور في الحال بسبب ذلك وانحصر ارثه
في زوجته أنه المذكور وفي ارضهم شقيق والده هو الخواجا سبستيم المدعى المذكور
اعلاه فقط من غير شريك لان الخواجا جورج والد سبستيم المدعى المذكور والخواجا
يوسف والد المتوفى المذكور اخوان شقيقان ابوهما جورج بن اكتاف بن جردان
وامهم مارية بنت يوسف بن نقولاس وان المدعى عليه المذكور هذا وأشار اليه قد اقر
بذلك طائعا مختارا وانهم ما يطالبان المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويسالان
سؤاله عن ذلك وذلك بعد تعريض المدعين والمدعى عليه المذكورين بشهادة كل من
على اغاور مش بن ورمش بن عبد الله وموسى اغا بن ورمش بن عبد الله المترجمين عن
المدعين المذكورين دعواهما المذكورين وذلك بحضور جناب حلو باش ترجان فنصلا تو
جنيرال دولة فرانسا باسكنه درية واسكنه درية واسكنه درية في القنصلات المذكورين
والخواجا جبران افندي الخراج بن يوسف وسليم افندي واصف بن واصف بن حنا
ومثل من المدعى عليه عن دعوى المدعين المذكورين فاجاب بالمجلس المشار اليه
بمضوء المدعين المذكورين بالانكار لدعوى المدعين المذكورين وجهدهما بما
كليا وكلف المدعيان المذكورين اعلاه اثبات دعواهما المذكورين بالوجه الشرعي
فا حضرا كلا من مسوقى ابراهيم العطشجي بوابورش بين يساب سدرقا بن ابراهيم بن
مصطفى ومحمد بن الواس بن محمد عمر التونسى الصباغ وطلب المدعيان المذكورين
اعلاه من حضرة مولانا الحاكم الشرعي الاستماع لشهادتهم فافسألهما حضرة مولانا
الشارع اليه عما يعلمانه ويشهدان به فشهد كل منهما على انفراده في مواجهة المدعى

عليه المذكور بعرفته الخواجه ماريوس بن يوسف بن جورج بن اكتاف بن جردان
 الفرانساوى من رعايا دولة فرانسالمعرفة الشرعية وانه توفى وانحصر ميراثه الشرعى
 في زوجته انه بنت باولوين شارل الفرانساوى هذه الحاضرة بالمجلس وأشار كل منهما اليها
 بيده وفي ابن عمه شقيق والده المذكور وهو الخواجه سبستيم بن جورج بن جردان
 اكتاف بن جردان هذا وأشار اليه بيده كل منهما كذلك فقط من غير شريك ولا وارث
 له سواهما لان يوسف والد المتوفى وجورج والد سبستيم المذكورين أخوان شقيقان
 ابوهما جورج بن اكتاف جردان وأمه ماريه بنت يوسف بن نقولا بن يعلى
 كل منهما ذلك وقال أشهد به وزكى الشاهدان المذكوران أعلاه سرائم علنا بحضور
 المدعين والمدعى عليه بالمجلس الشرعى بشهادة كل من جودة ابن المرحوم الشيخ احمد
 جنيته بن محمد جنيته والسيد عبد القادر الغرياني ابن السيد سلامة ابن السيد ابراهيم
 الغرياني التزكية الشرعية فعند ذلك حكم حضرة مولانا الحاكم الشرعى المشار اليه
 في وجه المدعى عليه المذكور بحضور الشاهدين والمزكيين المذكورين بوفاة الخواجه
 ماريوس المذكور وانحصر ارثه الشرعى في زوجته أنه وفي ابن عمه الخواجه سبستيم
 الحاضرين بالمجلس الشرعى بشهادة الشاهدين المذكورين أعلاه حكما صحيحا شرعيا
 بالطريق الشرعى بعد طلب ذلك بحضور جميع من ذكره وأحضر المدعيان المذكوران
 أعلاه السيد افندى بيومى يوزباشى فرقة السوارى التابعة اورطة مستحقى اسكندرية
 ابن محمد البيومى بن البيومى وطلب من حضرة مولانا الحاكم الشرعى المشار اليه
 الاستماع لشهاته فسأله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلم ويثبته في شأن ذلك فشهد
 في وجه المدعى عليه المذكور بالمجلس الشرعى بقوله انى خفي بقرأقول الرمل
 وحكم دارية قرأقول حجر النواتية تبهى فى الساعة نصف من النهار أرسل لى واحد
 عسكري من عنده بقوله اب واحد مائة فى وابور الطوب فارسلت لساظر البوليس
 ومعاون الجهة وأحضرتهما وحضرنا هناك وكانت الساعة واحدة من النهار فوجدنا
 العساكر والاوزباشية ضابطين محمود عثمان هذا الشخص المدعى عليه الحاضر بالمجلس
 الشرعى وأشار اليه وواقفين على باب البيت الذى فيه المقتول فطلعت أنا وناظر
 البوليس والعساكر ومعاون جهة الرمل الى البيت فوجدنا واحدا مقتولا فرانسوا
 اسمه ماريوس فنزلنا من أعلى الى البيت وارسلت من طرف واحد اخيه الا أخبر ما ورد
 الضبطية وارسل لنا عبد الله افندى صغير والخواجه باش ترجمان قنصلا قوفرانسا
 والحكيم دمانه حكيم الضبطية وواحد كاتبا وواحد اجاويش تابع عبد الله افندى صغير
 من البوليس وكلنا طلعنا على البيت ونظرنا الدم من اول الاثود التى كان فيها الى آخر
 الاثود التى وقع فيها ميتا فبقينا كاشفا الحكيم هدومه بالمقص فرأى فيه ضربتين
 بالاسكين في الجهة الشمال فسأله الامام وناظر البوليس وعبد الله صغير وقالوا الحمد

انت خضر بته باي شئ فقال ضربته بهذه المسوقة فقال الحكيم هذا ما هو ضرب مسوقة
فصار يقول له هو ضرب مسوقة والحكيم يقول له ما هو ضرب مسوقة وكانوا في وقتها
واضعين في أصابع يديه الحديد ولما قرصوا عليه بالحديد قال لهم اصبروا لما أقول لكم أنا
ضربته بسكين فقالوا له أين هي السكين فقال لهم أنا مخفيها فقالوا أين فقال لهم تعالوا معي
وأنا أجيء لكم بها فبوقتها حلوا الحديد من يديه وأمسكه الجاويش تابع البولييس ومشى
حتى انتهى إلى أودة في العزبة ودخلنا كأننا جميع إلى ركن في الأودة وهو أمامنا
فاحضر منه مخللة من الخيش وأخرج منها السكين هذه المحاضرة بالجلس الشرعي ورقعة
صاح وبعد ذلك أخذناه وردنا في البيت فسأله الجميع كيف ضربته ولاي سبب فقال
اني انا البارحة كنت موجودا معه في البيت وكان معه أربع خواتم ضيوف وبعد
ما قدموا معه مدة أوصلهم للسكة الحديد وحضر في البيت وجاءتني في الليل وقال لي
السكين وفردة الطنبجة أين فقلت له يا خواجه انا معك مدة عشرة أشهر هل رأيتني سرق
شيئا وبعد ذلك ألزمني باحضار السكين والطنبجة فلما قلت له ما عندي سكين ولا طنبجة
أمسك كرا باجا وضربني فترلت أجزى إلى محل وراه الباب وغت والخواجه نام فوق إلى
الصباح وقال محمود المذكور في طلعت لاجل ان أطلق فرشي إلى فوق فوجدت الخواجه
صاحيا فقلت لي هل احضرت السكين والطنبجة فقال له محمود ما عندي سكين ولا طنبجة
فقام وامسك الكرا باج ونزل على بالضرب فصار يضرب في وانا اضرب فيه إلى أن قضى
الامر وانقريرا لاخير لم يكن محمود المذكور فيه حديد وكان موجودا مع محمود مخللة
فيها حوائج فيها بعض نقط دم ومقف فيه عيش واحضرا أيضا محمودا فندى حجازي
كاتب قلم دعاوى الضبطية ابن حجازي بن حجازي حسن وطلب من حضرة مولانا
الحاكم الشرعي الاستماع لشهادته فسأله عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد في
وجه المدعى عليه المذكور بالجلس الشرعي بقوله أشهد ان محمود اعثمان الصعيدي
هذا المحاضر معي بالجلس الشرعي وأشار إليه في يوم حضوره بقلم دعاوى الضبطية أقر
طائعا مختارا انه تشاحن مع الخواجه ماريوس جردان الفرانساوي قوم من دان ورشة
الطوب السكائنة بمحود الرمل بشأن فقد غرارة وسكين وتضارب الاثنان باليد أولا
بالمنازل المقيم فيه ماريوس المذكور ثم انصرف عن ماريوس ونام وفي الصباح قام له
بكرماج ودخل عليه في الأودة محل نوم محمود اعثمان الذي هو خفير على الورشة المذكورة
وعلى منزله وصار يضرب فيه بالكرا باج ضربا وجيعا فضاق به الحال وكان في وقتها مع
محمود اعثمان هذه السكين الموجودة بالجلس فقام وسار خلفه لما دخل للمنزل فضربه
بها دفعتين أولا قال بان الضرب وقع منه وأشار إلى الجهة اليمنى ثم قال ان الضرب وقع
منه في الجهة اليسرى وقد قطع على الارض ميتا هذا الذي أعلمه وأشهد به وكذا محمود
المذكور بعد ان قال بان السكين التي ضرب بها كانت معه عاد قائلان السكين

كانت في فرش محمد محل نومه وأخذها منه وضرب بها وأحضر أيضا السيد عبد القادر
 الغرياني ابن السيد سلامة ابن السيد إبراهيم الغرياني وطلب المدعيان المذكوران من
 حضرة مولانا الحماكم الشرعي الاستماع لشهادته فسأله حضرة مولانا المشار إليه
 عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد في وجه المدعي عليه المذكور بالجلس الشرعي
 بقوله الذي أعلمه وأشهده أني دخلت أودة قلم دعاوى الضبطية فوجدت هذا الرجل
 وأشار إلى المدعي عليه وأقفا امام ناظر القلم وجار سؤاله منه فأقر أنه دخل عليه الخواجا
 في الأودة ونهبه من النوم وضرب به بكر باج فلما ضرب به بالكر باج أقر بأنه قتله بالسكين
 وكانت السكين حاضرة في قلم الدعاوى فإشار إلى ما وقال هي هذه التي قتلت به ثم سأله
 الناظر عن السكين هل هي تعلقه أو تعلق المقتول فقال أنها تعلق المقتول ثم كرر هذا
 الإقرار وأنى لا أعرف اسم المقتول ولا اسم المدعي عليه - هذا وأشار إليه وأنى سمعت
 أن القتل حصل في ورشة الطوب وذلك باستفهامي من المحاضرين وفي وقت الإقرار كان
 المدعي عليه هذا وأشار إليه واقفا وصدر منه الإقرار المتقدم ذكره بطوعه واختياره
 وأحضر أيضا منصور افندي سوكة المعاون بالضبطية ابن المكرم السيد محمد سوكة
 ابن المرحوم السيد منصور سوكة وطلب المدعيان المذكوران من حضرة مولانا
 الحماكم الشرعي الاستماع لشهادته فسأله حضرة مولانا الحماكم الشرعي عما يعلمه
 ويشهده في شأن ذلك فشهد بقوله أن الذي أعلمه وأشهده أنه عند حضور محمد عثمان
 المدعي عليه هذا وأشار إليه واستجوابه بقلم دعاوى ضبطية أسكن درية اعترف بقتل
 الخواجا ماريوس الفرانساوى وبالسؤال منه عن كيفية قتله أفاد أنه في أول يوم حصلت
 مشاجرة بينه وبين الخواجا المقتول بخصوص فردة طبنجة وسكين وأنه رقت المشاجرة
 في هذا النهار وفي صباح ثاني يوم حضر إليه الخواجا المقتول وضرب به بكر باج فشن شدة
 الضرب توجه محمد المذكور إلى محل نومه السكاثن في الورشة وأحضر سكيناً وضرب بها
 دفعتين وفي الحال سقط الخواجا المذكور وتوفي وهذا ما سمعته من المذكور من دون
 اجبار على المذكور في شيء طاعة ما محتاروا أن السكين التي ضرب به بها هي الموجودة
 أمامي بالجلس الشرعي وأحضر أيضا محمد افندي رضوان بن رضوان بن محمد رضوان
 وطلب من حضرة مولانا الحماكم الشرعي الاستماع لشهادته فشهد في وجه المدعي عليه
 المذكور بعد استشهاده شرعاً بقوله الذي أعلمه وأشهده أني كنت في يوم بقلم دعاوى
 الضبطية فنظرت هذا الشخص وأشار إلى المدعي عليه جاريما استجوابه بمذكرة وهو أقر
 أنه ترافيا اختياره بأنه بالنسبة لشدة ضرب به ممن يقال له ماريوس الفرانساوى أجرى ضرب
 ماريوس المذكور بسكين دفعتين فسقط في الأرض قتيلاً وحضرة ناظر الدعاوى قال له
 ضربته بالسكين - هذه فاعترف بأنه ضرب به بهاد دفعتين كما ذكر وكان إقراره بدون شيء
 طاعة مختاراً وأحضر أيضا أحمد جعفر القهوجي بالضبطية ابن سعد جعفر ابن محمد

جعفر وشهد في وجه المدعي عليه بعد استشهاده بين يدي حضرة مولانا الحاكيم الشري في المجلس الشرعي بقوله ان الذي اعلمه واشهده في داخل في احد الايام بالقهوة انما ظر الدعاوى على العسادة فوجدت هذا الرجل واشار الى المدعي عليه يتكلم مع الناظر ويقول له اني من كثرة الضرب اخذت السكين من فوق الطرابيزة وضربت به امرتين وبعد ذلك ساله الناظر وقال بعد ان ضربته ماذا حصل فقال له وقع ومات فانهم فقت بعد ذلك الى شغلي وكان الرجل المذكور وقت ذلك يتكلم وهو طائع مختار هذا الذي اعلمه واشهده واحضر ايضا احمد عبد العزيز شيخ الصعايدة ابن عبد العزيز ابن رضوان اني وردة من اهالي البصيلة بمديرية اسنا وطلبان من حضرة مولانا الحاكيم الشري الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد بقوله الذي اعلمه واشهده اني كنت داخلا في فلم الدعاوى فدعاني عبد اللطيف افندي فاناظر القلم فقال اسئل هذا الرجل ماذا يقول واشار الى المدعي عليه واسمه محمود عثمان فقامت له ما خبرك فقال اني كنت خادما عند واحد فرائساوي بورشة الطوب فانصر اني طلع يضرب في بالكر باج فن كثرة الضرب بخر بته بالسكين مرتين وقلت له هل مات الرجل فقال لي نعم مات ووقت سؤالي له كان جوابه بطووعه واختياره وقد كررت عليه السؤال واجابني بهذا الجواب ثلاث مرات هذا ما اعلمه واشهده واحضر ايضا الحاج ابراهيم المصطفي بن ابي العطاء بن ابي رجب المصطفي وطلبان من حضرة مولانا الحاكيم الشري المشار اليه الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد بقوله ان الذي اعلمه واشهده هو اني دخلت ذات يوم الى عبد اللطيف افندي اصبح عليه فوجدت محمود عثمان هذا واشار الى المدعي عليه فساله عبد اللطيف افندي وقال له ماذا عملت فقال له من حرارة الضرب بالكر باج ضربته بالسكين هذه دفعتين وقال ذلك وهو طائع مختار هذا الذي اعلمه وقال محمود عثمان ان الذي ضربته هو خواجه بورشة الطوب وهو الخواجه اماريوس جردان الفرائساوي واحضر ايضا ساليما سديد احمد بن سيد احمد ابن الحاج سلمان وطلبان من حضرة مولانا الحاكيم الشري الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد بقوله ان الذي اعلمه واشهده ان هذا الرجل المدعو محمود عثمان واشار للمدعي عليه لما ساله المامور عن فعله اعترف بان هو الذي فعل ولما حضر المحكم وشروطه يوم الخواجه الفرائساوي الذي اسمه ماريوس جردان ظهر ضرب السكين فقال المحكم هدا ضرب سكين فاعترف محمود عثمان هذا واشار اليه بانه هو الذي ضرب به بالسكين مرتين في الجبهة الشمال ومات وسالوه عن السكين فقال لهم هي في عشتة بالعزبة فتوجهنا معه ودخل العشة فخرج السكين من داخل مخلاة وان السكين المذكور هي هذه الحاضرة بالمجلس الشرعي وكان اعترافه

هذا هو طاع مختاره - ذاما اعلمه واشهده و احضر أيضا احمد سليمان الجاويش
بالجوليس ابن سليمان بن منصور سلاطة و طلبا من حضرة مولانا الخاكم الشرعي
الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه
المدعي عليه بالجلوس الشرعي بقوله الذي اعلمه واشهده ان محمودا هذا وأشار الى
عليه لما احضره من ورشة الطوب ساله عبد الله افندي صغير وقال له من الذي قتل
الخو واجاف قال له انا الذي قتلته فقال له لا شيء فقال لانه ضربني بالكرماج وانا من
حرارة الضرب ضربته بالنبوت فالحكيم قال هـ ذاما هو ضرب نبوت واخيرا اعترف محمود
عنمان هـ ذاما انه قتل الخو واجا و كبل صاحب الورشة بسكن مرتين و هذا ما يعلمه
(اجاب) بناء على مكتوبة سعادتكم المرغوب بها اعطاء الافادة من هذا الطرف عما
يتراهي في عا في مادة قتل الشخص الغرائسي المسمى ماريوس المنظورة شرعا بحكمة
تغراس كنندرية على الوجه المسطور بصورة المرافعة المرفوعة ضمن اوراق هذه المادة
المؤثرة عا بها بالنظر من هذا الطرف الواردة لسعادتكم بافادة من حضرة قاضي افندي
اسكنندرية الدالة على انه بالتامل في شهادة الشهود ووجدت غير مستوفية للاصول
الشرعية وبتفهم الورثة ذلك لم يقتنعوا وان الذي رؤي موافقا برأي المجلس الشرعي
نسخ صورة التداخي وشهادة الشهود وحرفيا عرضها على هذا الطرف للاستفتاء عنها
الى آخر ما بها والافادة عن ذلك أنه لا يقضي في هذه الحادثة بمجرد شهادة هؤلاء الشهود
على الوجه الموضح بهذه الصورة لعدم استيفاء اللازم شرعا كما افاده حضرة القاضي
وباقى اعضاء المجلس الشرعي المذكور والله تعالى اعلم (مثل) بافادة من مديرية البحيرة
في ٣ ش سنة ٩٧ مضمونها ان فاضي البحيرة كتب للمديرية في ٢٨ رجب سنة ٩٧
صورة دعوى ورثة منصور علام بقتل مورثهم المذكور لهذا الطرف لينظر فيما يحكم به
ومضمون المرافعة بدويان مديرية البحيرة بحضور كل من سعادت محمود كي باشا مدير البحيرة
حالا وحضرة محمد سعيد الدين بك وكيل مديرية البحيرة المذكورة الآن وحضرة علي بك
آصف مامور ماليه مديرية البحيرة المذكورة وحضرة محمد فهدم بك رئيس هذه
مديرية البحيرة وغيرهما ادعى له يناكل من المرأة الرشيدة خضرة بنت المرحوم ابراهيم
جوهر ابن المرحوم حسن جوهر والمرأة الرشيدة ظريفة بنت المكرم الشيخ عمر احمد ابن
المرحوم احمد من اهالي فم المجودية بمديرية البحيرة كاتاهما والمرأة الرشيدة زهرة
من اهالي تغراس كنندرية بنت المكرم الشيخ احمد زين الدين ابن المرحوم الشيخ
حسن زين الدين على الرجلين الرشيدين المحاضرين معهما يوم تاريخه بالجلوس الشرعي
المذكورهما محمد سعيد المقيم بعزبة اريمون بالمديرية المذكورة ابن سعيد بن محمد وعمر
حسوب من اهالي اعطاف بالمديرية المذكورة ابن سيد احمد حسوب بن عمر حسوب بان
هذين المدعي عليهما المذكورين تعديا على منه ورعلا من اهالي فم المجودية المذكورة

ابن المرحوم منصور علام ابن المرحوم منصور علام وهو في منزله الكائن بفهم المحمودية
 المذ كور ليلاً وضربه محمد سعيد هذا المذ كور وأشرن اليه بايديهم بشيش من الحديد بحده
 محمد اعدوانا بغير حق شرعي في ظهره ثلاث ضربات فخرجه جرحاً مهالاً كما وصل الى جوفه
 وسال منه الدم وضربه عمر حسب هذا المذ كور وأشرن اليه بايديهم محمد اعدوانا بغير
 حق شرعي بسكين من الحديد بحده اضر بهتين احدهما فوق حاجبه اليمين فخرجه جرحاً
 مهالاً كما وصل اعظم الجبهة والاشانية في مؤخر رأسه فخرجه جرحاً مهالاً كما أيضاً وسال الدم
 من الجرحين المذ كورين وكان ضرب المدعي عليهم هذين المذ كورين منصور علام
 المذ كورين اذ كرا علاه بالصفة المذ كورة معافي آن واحد ومات منصور علام المذ كور
 بسبب ضرب المدعي عليهم ما المذ كورين له بما ذكروا على الوجه المذ كور في الليلة
 التي ضرب به فيها وخلف من الورثة والدته خضرة المدعية المذ كورة بنت ابراهيم
 جوهرتين حسن جوهر وزوجتيه هما ظريفة وزهرة المدعيتان المذ كورتان وولده
 حسن هذا القاصر عن درجة البلوغ الشرعي المحاضر معهن بالمجلس المرزوق له من
 زوجته ظريفة المذ كورة من غير شريك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم وان
 هذين المدعي عليهم المذ كورين اقراروا عترفاً ثاعين مختارين بذلك وتطالب المدعيات
 المذ كورات هذين المدعي عليهم المذ كورين بما يتقرب لهن شرعاً على هذين المدعي
 عليهم المذ كورين من قتلهم اقصاصاً بسبب ما ذكروا بالوجه الشرعي وتضمن جوابهما
 عن ذلك وذلك بعد ثبوت معرفة المدعيات المذ كورات والمدعي عليهم المذ كورين
 عينا واسما ونسباً بشهادة المكرم الشيخ عبد الرحيم محمد ود المقيم بفهم المحمودية المذ كور
 ابن المرحوم محمد ود ابن المرحوم علي من أهالي بني عدي من الوجه القبلي والمكرم اسمعيل
 طبانة من أهالي فهم المحمودية ابن المرحوم عبد الرحمن ابن المرحوم محمد طبانة المعرفة
 الشرعية فسالنا هذين المدعي عليهم ما المذ كورين عن دعوى هؤلاء المدعيات
 المذ كورات المذ كورة أعلاه فاجابا بالانكار بجميع ما ادعى به هؤلاء المدعيات
 المذ كورات يدعواهن المذ كورة في هذا المحضر وأشار اليه بايديهم ما وجداه سجداً كذا
 فسكافنا هؤلاء المدعيات المذ كورات اثبات دعواهن المذ كورة أعلاه فعرفن بانهن
 تراقن مع هذين المدعي عليهم ما المذ كورين في ذلك لدى حضرة الشيخ عبد الرحمن
 افندي اليبايري الشـ هـير بذلك المولى قضاء تغراس كنندرية حالاً فيكم لهن بمواجهة
 هذين المدعي عليهم ما المذ كورين بمحكمة تغراس كنندرية المذ كورين وفاة مورثهن
 منصور علام المذ كورين انحصار ميراثه الشرعي في والدته وزوجتيه وولده المذ كورين من
 غير شريك ككاشم عياضه توفي اثنائه الشرعية بعد مراعاة واعتبار ما وجب مراعاته
 واعتباره شرعاً واحضرن للشهادة شاهدي المعرفة المذ كورين أعلاه وشهدا بصحة دور
 الحكم المذ كورين حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي اليبايري القاضي بالغراس المرحوم

المشار اليه بوفاء منصور علام المذكور وواحد من ائمة الشريعة في والدته وزوجته
 وولده المذكورين من غير شريلك ثم احضرنا أيضا للشهادة المكرم محمد طاب ثابته من
 أهالي فم المجودية ابن المرحوم عبد الرحمن ابن المرحوم محمد طاب ثابته وشهده بعد استشهاده
 مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها في وجهه هذين المدعى عليهم ما
 المذكورين قائلين شهدنا محمد سعيدا وعمر حسوبا هذين المدعى عليهم ما أشار اليهما
 بيده أقرأوا عترفا طائعين مختارين بان محمد سعيد المذكور وأشار اليه بيده ضرب
 منصوراعلاما من أهالي فم المجودية ابن منصور علام بن منصور بشيش من الحديد بحده
 في ظهره ثلاث مرات وأنه هو القاتل له وان عمر حسوبا المذكور وأشار اليه بيده ضربه
 بسكين من الحديد بحده حاضر بتين احدهما فوق حاجبه اليمين وثانيتهما في مؤخر
 رأسه وأنه هو القاتل له مع محمد سعيد المذكور واحضرنا أيضا للشهادة كلا من المكرم
 الشيخ اسمعيل الخياط المقيم بفم المجودية ابن المرحوم اسمعيل ابن المرحوم الحاج
 مصطفى من أهالي فوة غربية والمكرم حسن روستم العطار بفم المجودية ابن المرحوم
 روستم اخا ابن المرحوم سليمان أغا رنؤود وشهد كل منهما على انفراد بعد استشهاده
 مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها في وجهه هذين المدعى عليهم ما
 المذكورين شهادة مثل شهادة محمد طاب ثابته لفظا ومعنى واحضرنا المدعيات المذكورات
 أيضا للشهادة المكرم محمد الدمرداشي من أهالي فم المجودية ابن المكرم الحاج علي
 وريدة ابن المرحوم يوسف وريدة وشهده بعد استشهاده مع اشارته لموضع الاشارات
 اللازمة شرعا في مواضعها قائلين شهدنا محمد سعيدا وعمر حسوبا هذين المدعى
 عليهم ما أشار اليهما بيده أقرأوا عترفا طائعين بان محمد سعيدا هذا وأشار اليه بيده
 ضرب منصوراعلاما من أهالي فم المجودية ابن المرحوم منصوراعلام ابن المرحوم
 منصور بشيش من الحديد بحده في ظهره ثلاث ضربات عمدا دونا وأنه هو القاتل له
 وان عمر حسوبا هذا وأشار اليه بيده ضرب منصوراعلاما المذكور بسكين من الحديد
 بحده حاضر بتين احدهما فوق حاجبه اليمين والثانية في مؤخر رأسه دونا وأنه هو القاتل
 له مع محمد سعيد المذكور واحضرنا أيضا للشهادة اسمعيل طاب ثابته من أهالي فم المجودية
 ابن المرحوم عبد الرحمن ابن المرحوم محمد طاب ثابته وشهده بعد استشهاده مع اشارته لموضع
 الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها في وجهه هذين المدعى عليهم ما المذكورين شهادة
 مثل شهادة محمد الدمرداشي المذكور لفظا ومعنى واحضرنا أيضا للشهادة المكرم عبد
 الرحمن الصفقي من أهالي فم المجودية ابن المرحوم الشيخ علي ابن المرحوم سيد احمد
 الصفقي وشهده بعد استشهاده مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها
 في وجهه هذين المدعى عليهم ما المذكورين شهادة مثل شهادة محمد الدمرداشي الشاهد
 المذكور لفظا ومعنى فايدى المدعى عليهم ما المذكوران في عبد الرحمن الصفقي المذكور

طعن بأنه كن محبوسا معهم ما في سجن المحرورية واستمر في السجن مدة أيام وما خرج من
السجن الا بواسطة عطية التلواني ومحمد الجندى وقبل الامنه ستمين يمتدوا بالنسبة لذلك
لا تجوز شهادته عليهم ما وفي اسمعيل طيانة بأنه لا تجوز شهادته عليهم بالنسبة لكونه
صهر المتوفى وفي ليلة الحادثة كان معه نحو الساعة ستة وعنده معلومية يقتل
المذكور وفي محمد الدمرداشي المذكور بأنه لا تجوز شهادته عليهم بالنسبة لكونه جاره
وشم يكنه وكيالا والدة المتوفى أجرة عليهم ما وأهالي المحرورية لا تجوز شهادتهم
عليهم ما لكونهم مسؤولين في القتل (أجاب) صارت مطالعة صورة المرافعة المحكي
عنها بإفادة شهادتهم فظهر فيها قصور حديث ذكرت النسوة المدعيات بعد عام
دعواهن على المدعى عليهم ما بالقتل العمد ووفاة المورث وانحصار ارثه فيهن
وفي ابنه القاصر وانكار المدعى عليهم ما جميع دعواهن المذكور في انهن ترافعن مع
هذين المدعى عليهم ما المذكورين في ذلك لدى حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي
الابناري قاضي نغراس كنندرية حالا فيكم لمن يواجهه هذين المدعى عليهم ما
المذكورين بوفاته ورثه المذكور وانحصار ميراثه اشترعى فيهن وفي ابنه القاصر من
غير شريك كما شمر عيامة متوفيا شرائطه واحضرن للشهادة شاهدي المعرفة وشهدا
بصدور الحكم المذكور من حضرة قاضي اسكندرية المذكور بوفاته المورث وانحصار ارثه
في الورثة المذكورين ولم يستل المدعى عليهم ما عن هذه الدعوى التي هي دعوى صدور
الحكم من قاضي اسكندرية للمدعيات على المدعى عليهم ما بالوفاة وحصر الارث ولم يجيبا
عنا بل أقامت المدعيات البينة قبل السؤال والجواب من المدعى عليهم ما بالاقرار أو
بالانكار لهذه الدعوى على انهن لم يبين في دعواهن طريق الحكم الصادر من القاضي
المذكور هل كان بيينة أو اقرارا وكذا لم يبين في شهادة الشاهدين طريقه وبنساعة على
ما ذكر لا يتيسر للقاضي المترافع لديه الآن الحكم بجميع الورثة على المدعى عليهم ما
بالوفاة وحصر الارث في الورثة المذكورين ليترب على ذلك طلب البينة على الدعوى
بالقتل العمد وشهادة محمد طيانة باقرار المدعى عليهم ما على الوجه الذي ذكره لا يترتب
عليها القصاص اذ هي شهادة بالاقرار بالقتل المحرور عن التصريح بالعمدية فعلى قول أي
يوسف يحتمل على الخطا حتى يقول عمدا ومثل ذلك شهادته الشيخ اسمعيل الخياط
وحسن روستي الطار وشهادة محمد الدمرداشي فيما اجمال حيث ذكر ان المدعى عليهم ما
أقرا طائعين بان محمدا سعيدا ضربه بشيش ثلاث ضربات عمدا وانائه هو القاتل له
وان عمر حسو بالمدعى عليه اثنا في ضربه بسكين من الحديد بجده حاضر بتين احدهما
فوق حاجبه اليمين والثانية في مؤخر رأسه عمدا وانائه هو القاتل له مع محمد سعيد المذكور
فلم يبين في شهادته على الاقراران كلاما من المقرين هو القاتل بهذا الضرب العمد أو
بشيء آخر ولم يأت في شهادته بما يفيد ترتيب القتل على هذا الضرب ولأنه بسبب الضرب

المذكور فلا يكتفى بها في اثبات القصص والمحال هذه ومثل ذلك شهادة اسمعيل طباطبة
وعبد الرحمن الصفتي حيث شهدا مثل شهادة محمد الدرداشي فلو فرض اتمام ما يلزم
شرعا من اثبات الوفاة ووجه الارث والحكم بذلك حكما صحيحا وظهرت عدالة الشهود
الذين شهدوا على هذا الوجه بالاقرار الذي لا يترتب عليه الايجاب الدية حيث كان
محصله الاقرار بالقتل المطلق الذي يحتمل على الخطأ على قول أبي يوسف الذي عليه
العمل ولم توجد شهادة كافية لاثبات موجب القصص وطلبت النسوة المذكورات
الدية ورَضَين بها يحكم لهن وللقاصر بها على المقرين المذكورين ولا عبرة باطعن في
الشهود على هذا الوجه هذا كله اذا كان لمثل حضرة قاضي البصرة الآن سماع
الدعوى بالقتل والحكم فيها شرعا بدويان المدعية يدعون ان تقام بالمجلس المحلى فلم ينظر
في ذلك وبينى على كل امر مقتضاه والله تعالى أعلم (س-م) بافادة من ضبطية مهرفي
١٧ شوال سنة ٩٧ حاصلها طاب النظر فيما ورد من مجلس استئناف قبلي والاعلام
المحرر من قاضي قنما وما كتب من مفتي استئناف قبلي واعطاء الافادة عن المحكم
الشرعي ومضمون الاعلام المذكور بحضورنا بمجلس قنا وحضور حضرات رئيسه
والاعضاء حضر الرجال المكلفون وهم على واحد وهو اولاد محمد بن محمد بن زيدان
وحضر لمضورههم الرجل المكلف على أفندي ابن ابراهيم بن خليفة المعروفون جميعا
بتعريف الرجلين المكلفين وهم معاشمان بن يوسف بن علي وابراهيم بن اسمعيل بن
ريان الجميع من أهالي ناحية أبي مناع بقسم دشنا وادعى احدهم هؤلاء المدعين اجد هذا
على هذا المدعى عليه على أفندي بانه من مدة ست سنوات كان والده محمد بن محمد بن
زيدان حاضرا من الغيط تعلقه راكب على حماره فتقابل معه على أفندي هذا المدعى
عليه ولم ينزل عن الحمار تعظيما لعل أفندي المذكور فضربه على أفندي بخيزرانة كانت
في يده وأوقعه عن الحمار وصار يضربه بالخيزرانة ثم ضربه برجله بالجزمة في ضلعه الايسر
وصار احضاره على حماره الى منزله ومكث يومين ومات بسبب ذلك وانه توفي عن اولاده
لصلبه على واحد وهو محمد وانحصر ارثه فيهم بلا شريك وعرف احدهم هؤلاء المدعين على بانه
كان غائبا في اسكندرية عند ابنته محمد الجهادي ولما حضر في البلاد اخبره أخوه احمد
بان والده ضربه على أفندي بالخيزرانة والجزمة ولا يعلم ان كان لذلك صحة أولا حيث انه
لم يكن حاضرا وعرف احمدهم حماره كان غائبا بناحية العشي وكان مريضا فيهم ثم
توجه من هناك الى ناحية دشنا وأقام فيهم امريضا فاخذهم منها محمد على الجهادي وتوجه به الى
بداية أبي مناع واخبر في انجي احمد بان عليا أفندي قاتل والدي ويطالب هؤلاء
المدعون على واحد وهو محمد هذا المدعى عليه على أفندي بحقه في قتل ابهم وبسماع
هذا المدعى عليه على أفندي ما ذكره كل من احمد وعلى وهو ان ذلك ووجهه وعرف انه
في وقت موت والدهم كان مريضا ملازما فراشه ووجودنا في ناحية بلادهم كانوا

متردد بن علي محمد بن عمر قبل موته وكان يعرفهم انه مريض بوجع الباطن ومكث به نحو شهر ونصف أو شهرين ومات وان احمد بن محمد كان اقرب بحضور فاس بانه لا حق له جهته وان القسكي للحكومة كان بالاغرا عوم وافقة لابن اخيه محمد فافتضى الوجه الشرعي عدم سماع هذه الدعوى لفقد شرايط صحتها الشرعية وقد تحرر هذا اعلاما بما ذكر وصورة افادة مفتي مجلس استئناف قبلي المحررة منه اولاً على الاعلام بالاطلاع على ما تضمنه هذا الاعلام وجد غير موافق شرعاً بالنسبة لدعوى احمد فانها صحيحة يستل عنها المدعي عليه وان اجاب بالانكار كما هو سطر في الاعلام يطلب عليها البيان ويصح دفعها وكذا بالنسبة لما حكا في الاعلام عن اخويه علي وعمر لانهم لم يدعيوا على المدعي عليه بحق بعد سماعهم ما خبر اخيهما احمد بل قال علي انه لا يدعي - لم ان كان لذلك صحة - أولاً فيسألهم عوده لاستيفائه واتبع الشريع أسلم والله اعلم - وصورة افادة مفتي مجلس استئناف قبلي المحررة منه ثانياً على احدى الاوراق قد اطلعت على ما افاده حضرة قاضي افندي مديرة قنصاوا قول ان دعوى احمد المدعي على علي افندي انه ضرب والده بالخيزرانة وبرجله ومكث يومين ومات بسبب ذلك صحيحة وان لم يقل انه صار ذا فراش حتى مات كما يفيد ما في الدر ومجشيه من فصل ما يوجب القود في الكلام على قول التنوير جرح انسانا ومات ويكتفي بقوله كما في الاعلام انه مات بسبب ذلك وهو اصرح في نسبة الموت للضربات من ذلك كانه لازم الفراس الى الموت والمداور على تلك النسبة وأما عدم بيان كون الضرب عمداً أو خطأ فلا تتوقف صحة الدعوى عليه الا اذا بين في دعواه ان الخيزرانة المضر وبها ثقليلة قاتلة عادة لا تتحملها بنية الادعي لكونه موجب هذا القتل هو القصاص على قول الصاحبين لان المذنب اذا صدر له عمل به لا يشمل القتل بتوالي الضربات فلا بد حينئذ ان يبين كون الضرب عمداً أو خطأ ويبين مدعاؤه ويبين للقاضي موجهة له وقف صحة الدعوى على ذلك البيان وان لم تكن الخيزرانة كذلك يكون موجب القتل بها الدية مطلقاً حتى على قوله - وأما السؤال عن كون المدعي لم يذكر مقدار الدية ولم يبينها فهذا امر لا يتوقف صحة الدعوى عليه وأما السؤال عن المطالبة بكل الدية او ببعضها فهو مجيب مع الورثة البالغين اولو القاصرين وان كان المدعي أحدهم فله المطالبة بحظه ولا يشترط ان يبين تدمر ماله بل يكتفي منه بقوله وأطالب هذا المدعي عليه بما يترتب لي عليه شرعاً وأما أخواه علي وعمر فلم يدعيوا شيئاً أما علي فقال ان أخاه احمد عرفه ان والده ضرب به علي افندي بالخيزرانة والجزعة ولا يعلم ان كان لذلك صحة أو لا وأما عمر فعرف انه كان غائباً ومجهولاً في مناع اخبره أخوه احمد بان علياً افندي قاتل والده هذا هو المسطر عنهما في الاعلام ووضح انهما لم يدعيوا على علي افندي المروءة شيء من دم والدهما وقول كاتب الاعلام في آخره ويطلب هؤلاء المدعون على واحد وعمره - هذا المدعي عليه بحقه - ثم في قتله - ثم من زيادات

الكتاب اذ لم يسبق من سما ادعاء بشئ حتى يطالبه الله سبحانه وتعالى اعلم
 (اجاب) بناء على ماورد لهذا الطرف من الضبطية المبني على ما طلبه مجلس استئناف
 قبلي من احالة رؤية الاعلام المحرر من حضرة قاضي قناسا بقا بتار يخ غاية ربيع الاول
 سنة ٩٧ في مادة دعوى قتل محمد بن عمر بن زيدان على علي افندي ابن ابراهيم وما أفيد
 عنه من حضرة مفتي مجلس استئناف قبلي المحرر على الاعلام اولاً وثانياً على احدي
 الاوراق الاربع وما أفيد به من حضرة قاضي قناسا لاصار الاطلاع على ما ذكر والافادة
 عن ذلك انه يعمل بما تضمنته افادتا حضرة مفتي المجلس المذكور من صحة دعوى احمد
 أحد اولاد الميت المدعي قتل والده على المدعي عليه واذا أريدت الدعوى الآن على
 هذا الوجه المستطرد بالاعلام لدى القاضي الخلف واستوفى المحكم شرائعه الشرعية يحكم
 فيه بما يجيب الدية على المدعي عليه لان ذلك من قبيل شبه العمه و يؤثر المدعي عليه
 بدفع نصيب المدعي من الدية ثم يكون لبقا في الورثة الثابتة وراثته من المطالبة ايضاً
 باستحقاقه من الدية من المدعي عليه بخصوصه واحدهم واثباته حيث لا مانع اذا حدد
 الورثة ينتصه خصم عن الباقي في دعوى الاموال التي هذه منها وحيث من الاقتضاء
 الآن سماع الدعوى ثانياً لدى القاضي الخلف فانه على فرض عدم صحة الاولى فليس
 هناك ما يمنع من سماعها ثانياً فلو ادعى هؤلاء الورثة الآن على المدعي عليه ثانياً
 لدى القاضي الخلف وصحت دعواه لم يثبت ما يدفعها يقضي فيها بما يترتب عليها
 شرعاً حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادته من نظارة المحقانية في غرة
 صفر سنة ٩٨ مضمونها ووردت هذه المسئلة من حضرة قاضي بورسعيد بانه قد
 تحول على محكمة طرفه مادة قتل شخص يسمى عثمان محمد البربري وسماعها على
 يده قال المدعي عليه ضربه فقتلته واسكون المسئلة خالفة أرسلت صورة المرافعة
 لحضرة مفتي مديرية الشرقية وكتب عليها من حضرة بمظهر له ولم يرتفع بما أفناه
 الاتباع و يروم مخابرة حضرة تكم عن ذلك وأرسل صورة المرافعة الشرعية التي جرت
 في هذه المسألة وحيث ان من ضمن ما توضح ببند ٢٢ من لائحة المحاكم الشرعية بانه
 اذا اشتبه امر على احد قضاة سائر المحاكم الشرعية ومجلس محكمة اسكندرية والنواب
 من الامور الشرعية المذكورة فعليه ان يستفتي المفتي الموظف من طرف الحكومة
 الموجود بدائرة محكمته او بالولاية التابعة لها لاجراء العمل بقضاي فتواه الشرعية
 فان اشتبه الامر مع ذلك على من ذكر أو على المفتي ايضاً في ذلك يتحدر بطالبه الافتاء
 مما صار الاشتباه فيه من حضرة تكم فلهذا اقتضى تحريره وارسال الاوراق للنظر والتكرم
 بافادته ما يترامى لتبلغها للقاضي الموما اليه ثم تحورت الاجابة اللازمة الاتية على
 صورة المرافعة المحكي عنها وأرسلت بافادته للنظارة المشار اليها في ٤ صفر سنة ٩٨
 ومضمون المرافعة المحكي عنها اصادرة بمحكمة بورسعيد بتاريخ يوم السبت ٩ محرم

سنة ١٢٩٨ ومقيدة بالاضبط بعد احوال سماعها في المحكمة من محاسن المتصورة بقاء
على ماورد للمحكمة من المحافظة ادعى لديه الرجل المكلف الرشيد ادريس محمد اخو
عثمان محمد البربري المقتول في بورسعيد الا ان ذكروه فيه ابن المرحوم محمد وعنتار بن
عنتار من اهالي العرض ببربرية بدنة لا الثابتة معرفته عينا واسما ونسبا بشهادة
شهود المحضر المعرفة الشرعية بطريقها الشرعي على هذا الرجل المشار اليه منه المكلف
الرشيد المحضر مع هذا المدعي بالمحس المشار اليه هو واحد محمد ودا البربري ابن المرحوم
محمد بن فضل من اهالي دبله بمديرية دنغلا المذكورة بقسم ناحية العرض المذكورة
الثابتة معرفته ايضا عينا واسما ونسبا بشهادة الشهود المذكورين المعرفة الشرعية
بطريقها الشرعي بان هذا المدعي عليه المشار اليه المذكور تعدى في منتصف ليلة
الجمعة عاشر شهر رجب سنة ٢٩٧ على عثمان محمد البربري اخي ادريس البربري المدعي
هذا الموعود بذكره اعلاه ابن محمد بن عثمان المذكورين من اهالي العرض المذكورة اعلاه
وهما اي احمد محمد ودهذا وعثمان محمد المذكور على الجسر القبل الطريق العام الموصل
من حارة الافرنج الى قرية العرب بمدينة بورسعيد في المحل الخالي من البناء والاملاك
بين الحارة والقرية المذكورة بين فوخة - ذأحمد محمد ودهذا عثمان محمد اخي شقيق بحربة
الالة الحديدية التي تعرف بالشيش - تدعى عمدا عدوانا بغير حق في صدد رأي عثمان
المذكور من جهته اي فدخلت حديد الشيش في قص الصدر بموازة الضلع
الثالث ونزقت الجملد ونفذت في جوزة الصدر وخرقت القص والرئة اليمنى وعرق
الوريد الاعلى حنى وصلت الخرزة الرابعة من فقار الظهر ثم اخرج - ذالم المدعي عليه
حربة الشيش المذكورة بقوة من صدر اخي عثمان المذكور فخرج الدم بكثرة ومات اخي
عثمان محمد المذكور بسبب هذه الوخزة المذكورة في وقتها وخلف من الورثة اخاه شقيقه
من والده المذكور ووالدته زينب بنت المرحوم بلال بن ابراهيم من اهالي العرض
المذكورة وهو انا المدعي من غير شريك ولا حاجب ولا مانع شرعي ولا وارث له سوى
وا طالب هذا المدعي عليه بما يترقب لي عليه شرعا بسبب ما ذكره واطالبه بالجواب عن ذلك
واسال مسئلة عنه فسالنا هذا المدعي عليه المذكور عن دعوى هذا المدعي المذكورة
اعلاه فاجاب معترفا طائعا مختارا قائلا اني في منتصف ليلة الجمعة عاشر شهر رجب سنة
٢٩٧ هجرية كنت ما را على الجسر القبل الطريق العام الموصل من حارة الافرنج
الى قرية العرب بمدينة بورسعيد في المحل الخالي من البناء والاملاك بين الحارة والقرية
المذكورة بين فوخة - ذأحمد محمد ودهذا عثمان محمد البربري بن محمد بن عنتار من اهالي
العرض ببربرية المقيم كان ببورسعيد وشهر على هصا وضربني بها في ذلك المحل
الخالي بين حارة الافرنج وقرية العرب بمدينة بورسعيد بحيث لا يلحقني غوث ولم اعرف
انه عثمان محمد المذكور او غيره فقمضت على العصا من جهة يدها فاذ بها مني عثمان محمد

المدكور بقوة فخرجت في يدي يدها ونصلاها الكونها شيشا في عصا وبقي في يد عثمان محمد
المدكور عصا الشيش خالية من الشيش وضربني ثانيا بالعصا فوخذته بنصل الشيش
لادفعه عن نفسي في صدره من الجهة اليمنى فدخلت حربة هذا الشيش المدكور المملوك
لعثمان محمد المقتول المذكور ففاصا بت الوخذه المدكور قص صدره بموازاة ضلعه
الثالث وخرقت جلده ونفذت في جوزة صدره وخرقت القص والرئة اليمنى وعرق
الوريد الاعلى فانخرجت حربة الشيش المدكور بقوة منه فخرج الدم بكثرة ومات عثمان
محمد بسبب ضربتي له بالالفة الحديدية التي تعرف بالشيش عقب اخراجي له منه سهمين
مهلة وانكر ما عد اذ لك ما ذكر بدعوى هذا المدعى فكلفنا هذا المدعى باثبات باقي ما ذكره
بدعواه وصورة ما تحرر من محكمة بورت سعيد الشرعية لحضرة مفتي مديرية
الشرقية بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٨ الممل الاطلاع على الدعوى والجواب الموضحين
اعلاه وبينان ما يقتضيه الحكم الشرعي وهل اذا اثبت المدعى الوراثة وعجز المدعى عليه
عن اثبات حصول المقتول بحكم بالقصاص أولا يقتص منه ويصدق بيمينه لوجود أثر
الضرب به وهل اقراره هذا كاف أو فعله خطأ ما لم يقل هذا انما الامل عدم تاخير الافادة
صورته ما ورد للمحكمة من حضرة مفتي الشرقية بتلاوة هذه المرافعة ظهر انه جرت اقرار
القاتل المدكور بالقتل ولم يقل هذا لا يقتص منه ويحمل اقراره على الادنى وهو الخطأ
فال في تنقيح الحمادية رجل قال أنا ضربت فلانا بالسيف فقتله قال ابو يوسف هو خطأ
حتى يقول عدا فتساوى مؤيد زاده عن العنية في باب القتل بسبب وحيث اقرار القاتل
بالقتل ولم يذكر العمد فلا قصاص على مقتضى رواية ابي يوسف السابقة فثبت اثبت
الوارث المدكور الوراثة بوجهه الشرعي بحكم له بالدية الشرعية عينة بوجهه الشرعي في
مال القاتل هذا ما ظهر لي في هذه الحادثة والله تعالى اعلم وما آل استفهام القاضي
من هذا الطرف عن هذه القضية بواسطة نظارة المحفانية بافادته المؤرخة ٢٣ محرم
سنة ٩٨ هل اذالم يكن المقتول متم ما يقتص من القاتل ان لم يرهن على ما دعاه او
يحاف عينا ما قتله الا في المقابلة كمالو قاتل التجار مع قطاع الطريق فقتل رجل منهم
فخلفوا بالله ما قتلناه الا في المقابلة على اموالنا وهل يعتبر اقرار القاتل على الوجه المرقوم
اقرارا بالعمد أو بالخطأ (اجاب) اذالم يكن المقتول متم ما يباشر والمكابرة ولم يثبت
المقر بالقتل انه قتله لدفعه عن نفسه واثبت المدعى باقي دعواه مما ذكره المدعى عليه
بالوجه الشرعي يقتضى عليه بالقصاص بطالب الولى حيث لا مانع لاقراره بقتله عدا
حيث ذكر في جوابه انه وخذته بنصل الشيش لدفعه عن نفسه في صدره الى آخر جوابه
حسب الموضح هذه المرافعة فلم يكن اقراره بالقتل بالشيش على هذا الوجه مطلقا عن
قيده الحمادية حيث علل وخذته له بالدفع عن نفسه بقوله لادفعه عن نفسي لا جل ان
ادفع والتعليل يفيد القصد فلم يكن من باب ما نقل عن ابي يوسف من قوله لم رجل قال أنا

ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف هو خطا حتى يقول حمدا اذا قتل بالسيف
 ذكر مطلقا فيجوز ان الخطا والعمد فيحمل على الادنى مع الاقرار بخلاف ما لو عمل ضرب به
 بالالة القاتلة بقصد الدفع عن نفسه كما هنا والعبرة في ايجاب القصاص لقصد الضرب
 مثل هذه الالة لا لقصد القتل كما صرحوا به ودعوى الدفع عن نفسه من باب دعوى
 الشبهة لا يصدق فيها عند عدم تهمة المقتول قضاء الابينة كما افاده السيد الطعطاوى
 عن القهستاني بالاعز وللخلاصة في مسئلة قتل من شهر سيفا من قوله انه اذا لم يثبت شهر
 سيفا عليه فعليه القود قضاء وهذا في غير المتهم كما صرحوا به والله سبحانه وتعالى اعلم
 (سئل) بافادة من قاضى الشرقية مؤرخة ٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ مضمونها
 طالب الافادة عن حكم صورة المرافعة المؤثرة على مضبطةها باطلاع حضرة مفتى
 الشرقية عليه او ثابته من حضرته بعرضها على هذا الطرف لاعطاء الحكم الشرعى عنها
 ومضمونها حضر الرجل المكلف ابراهيم معوض ابن المرحوم معوض ابن المرحوم
 عبد المتعال وحضرت محضوره المرأة المكلفة حميدة بنت المرحوم مصطفى ابن المرحوم
 سليم المعروفان اسماء ونسبا وعينا بتعريف كل من الرجلين المكلفين وهما على افندى
 حسن بن حسن بن مصطفى والسيد عمر ابن السيد هاشم بن هاشم الجميع من بندر
 السويس التعريف الشرعى وادعى هذا المدعى ابراهيم معوض على هذه المدعى عليها
 المرأة حميدة بانها في سنة ١٢٨٤ توفى مصطفى حجاب ولده هذه المدعى عليها حميدة المرزوق
 لها من زوجها المرحوم عبد الله ابن المرحوم ابراهيم حجاب بن مصطفى ببندر السويس
 وكان مديونا لبعض الاهالى بالبنه درالمنذ كور فاذا نت هذه المدعى عليها حميدة والدة
 المتوفى المذكور هذا المدعى ابراهيم معوض ان يسدد كافة الديون التى على ابنها
 مصطفى حجاب المذكور و يتصرف عنها فى كل مالزم ويرجع عليها اتم بعد ذلك توفى ابنها
 الاخر احمد حجاب بن عبد الله المذكور ابن المرحوم ابراهيم حجاب بن مصطفى المذكور
 واذا نت ايضا بان يكفنه ويجهزه ويصرف عليه مصاريف الرحمة وغيرها مما يلزم ثم
 وأدته ايضا ان يصرف في عمارة المنزل الكائن ببندر السويس المملوك لها هي وضرتها
 المرأة خضرة بنت على البحر اوى بن البحر اوى زوجة عبد الله المذكور والاخرى ولزوجته
 زنوبة بنت عبد الله المذكور و زوجة المرحوم مصطفى حجاب المذكور هي المرأة زنوبة
 بنت حسن سليم بن مصطفى سليم و بنتها منه حميدة و فطومة المكلفة احدها حميدة
 والقاصرة ثانياً هما فطومة ويرجع عليها بما يصرف في عمارة المنزل وفي جهاز ابنها
 المذكور ولوازمه واته صرف ما بلغا وقدره ١٣٣٣٢ قرشا وعشرون فضة على عمارة
 المنزل المذكور وصرف في تجهيز احمد المذكور ولوازمه ١٣٦٩ قرشا وخمسة عشر فضة
 وصرف في الديون التى كانت على مصطفى المذكور وفي لوازم شخص هذه المدعى عليها
 حميدة ١٨٦٢٢ قرشا وخمسة وعشرين فضة جميع ذلك بالاعمال الهاخ من فضه

١٢٩٨

١٥

وذهب ولا يعرف أصنافها بجميع ٣٣٢٦٤ قرشاً وعشرون فضة ويطالب هذا
 المدعى إبراهيم معوض هذه المدعى عليها حميدة بدمه مثل المبلغ المذكور جميعه اليه وسال
 سؤالها عن ذلك (اجاب) صورة المرافعة المحكي عنها بهذه الافادة على الوجه الموضح بها
 قاصرة ولا يكتفى في صحتها بمجرد ما سطر فيها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من مجلس
 استئناف بحري بافادة في ١٢ ربيع الثاني سنة ٩٨ مضمونها منظور بالمجلس قضية
 قتل شخص يسمى رفاعي ابراهيم هلبة من كفر شهاب بلولة ولما اطلع حضرة مفتي
 افندي الاستئناف على الاعلام الشرعي الصادر عنها من قاضي طنطا وقرأه لخصمته
 القري في انواع تتعلق بشاهد قتل القتل ونحو ذلك فبعد استيفاء ما تراهي لخصمته
 أوضح على الاعلام لزوم اطلاع حضرة تكم عليه وعلى التحريات التي صارت بالنسبة
 لاشتباهه في صحة المحكم بالاقصاص بناء على شهادة شاهد قتل القتل الى آخر ما توضح
 فلزم تحرير لخصمته تكم ووجه الاعلام المذكور واوراق التحريات التي جرت للاطلاع
 عليها وافادة ما تراهي وهذا الاعلام صادر من قاضي طنطا سابقا بتاريخ ٢٩
 رجب سنة ٩٥ مضمونه ادعاء أبوي المقتول ودرجة المكلفين على رجل مكلف
 يدعى علي بن محمد بن محمد من عربان النجاسة بأنه تعدى على مورث المدعين هو
 الرفاعي أبو هلبة بن ابراهيم بن محمد وأطلق فيه طبنجة معمرة بالبارود والرصاص
 وخرجت فيه الرصاصات فاصابته في بطنه قطعت الجلد واللحم وأصابته الدم وخرقت
 الامعاء عمدا منه وهو مدونا عليه ومات بسبب ذلك وانحصار رثته الشرعي في والديه
 وزوجته المدعين المذكورين من غير شريك ويطالبونه بما يترتب لهم عليه شرعا
 ويسألون سؤاله عن ذلك ولما سئل من المدعى عليه أنكر فكلف المدعون اثبات دعواهم
 بالبينة الشرعية فاقاموا شاهدين شهدا طبق الدعوى وبالوفاة وحصر الارث فيهم وزكيا
 سر اثم علنا ف قضى لهم على المدعى عليه بالوفاة وحصر الارث فيهم ثم بالقصاص
 بالسيف بعد طلبهم وعدم رضاهم بغيره ثم بدو وصول القضية الى مجلس استئناف
 بحري صارت التحريات بناء على طلب مفتي المجلس فاحضر أبو الميث وأشهد الذي
 قاضي المنوفية ان ولدهما الرفاعي المذكور مات قتيلا بجرن الناحية الجوار لها من الجهة
 البحرية الغير المملوك لاحد وان الكفر المذكور ذو حارات وان حارة الشاهدين اللذين
 هما من الكفر المذكور الشاهدين بقتل ولدهما المذكور وهي اقرب الحارات عن
 غيرها الى اهل الذي قتل فيه ولدهما ثم شمل هذا الاشهاد بختم قاضي المنوفية بتاريخ
 ٢٠ محرم سنة ١٢٩٨ ثم استغفهم من الشهود المذكورين بناء على طلب المفتي هل
 العقار الساكن فيه الشاهدان ملك لهما فاشهدا لوالدان المذكورين ايضا على يد رجلين
 من الناحية بان العقار المذكور ملك للشاهدين وذلك في ١٨ رجب سنة ١٢٩٨
 الا انهم لم يصرحوا في الاشهاد بسماع الصوت من الحارة المذكورة الى محل القتل من

عده فاشتبها لمفتي في قبول شهادتهما بناء على اقرار اولياء الدم على هذا الوجه بقوله
 شرحا على الاعلام حيث المصريح به في كتب المذهب ان الصحيح قول الامام أبي حنيفة
 ببطالان شهادة بعض اهل الهلة يقتل غيرهم وعليه المتون ولم أر صحيح قول صاحبيه
 بقبولها وان نقل المجوى عن المقدسي انه قال توقفت عن الفتوى بقول الامام لما يترتب
 عليه من الضرر العام وانه ينبغي الفتوى على قولهما وقد اوضح ان حكم القاضي موافق
 لقول الصحابين والمصريح به في لائحة القضاة الصادر عليها الامراء فيم لزوم الحكم
 بالصحيح الاقوال في مذهب الامام أبي حنيفة الا فيما استثنى فحصل له الاشتباه في صحة
 الحكم بالقصاص بشهادة الشاهدين المذكورين فطلب الاحالة على هذا الطرف للعمل
 بما يقاد في هذه المسئلة من المجري على قول الامام المنقول صحيحه أو على قول الصحابين
 نظر الاتصال حكم القاضي به ولما نقل عن العلامة المقدسي (اجاب) وردت افادة
 المجلس ومما معهما من الاعلام وباقي الاوراق بقصد ابداء ما يترأى لهذا الطرف في
 الاشتباه الخاص لحضرة مفتي افندي استئناف مجري في الحكم الصادر من حضرة
 قاضي طنته اسبقا قبل ترتيب لائحة المحاكم الشرعية المسطرة بالاعلام المؤرخ ٢٩ رجب
 سنة ٩٥ والذي ترأى لهذا الطرف انه لا يظهر القطع بالقول ببطالان القضاة والحكم
 المذكور بمجرى ما نسب لابي المقتول من الاشهاد على يد حضرة قاضي المنوفية بعد
 الحكم على الوجه المسطر في بعض الاوراق والاصل في احكام القضاة الصحة وتحمل
 على السداد مهما أمكن والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مديرية سيوط مؤرخة
 ٦ الجاري مضمونها ما وردت افادة حضرة قاضي المديرية بتوقفه في حكم دعوى شرعية
 صدرت لديه وطلب اعطاء الحكم عنها بعد نسخ صورة ما في المضبطة من حضرة مفتي
 المديرية لافادة الحكم الشرعي فيها بناء على بند لائحة المحاكم الشرعية ولما عرضت
 لحضرة المفتي المذكور توقف أيضا فيها وطلب الاحالة على هذا الطرف فعرضت أيضا
 على حضرة مفتي استئناف قبلي فتوقف أيضا وطلب الاحالة على هذا الطرف أيضا
 فلما يرغب حضرة المدير افادة الحكم الشرعي ومضمون المرافعة المحكي عنها انه في سنة
 ١٢٩٥ سمعت بالمجلس الهلي دعوى احمد يحيى الموشى على ابراهيم خليلي اقلاد يوس
 الر يفي بانه ارتهن من والده خليل حال حياته بعضا من اطيانه في مقابلة مبلغ اقترضه له
 من ماله وهو ستة عشر جنيه ساهم يادفعها عنه باذنه للديوان وخمسة عشر ألف قرش
 ومائة وثمانية قروش عملة دارجة وأردب ونصف فولاد دفع له العملة الدارجة على ثلاث
 دفع اولاه في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٢٨٠ وكتب له على نفسه ثلاثة سندات بخطه
 ليس فيها شهود ولا نسكا ر ابراهيم كون السندات بخط أبيه قد احيل اثبات كونها بخط
 أبيه على هذا الطرف وبحضور الطرفين ادعى احمد يحيى على ابراهيم انه كان أقرض من
 ماله لابييه خليل المبلغ المعين أعلاه جنين سات عملة دارجة وانه كتب له على نفسه بخطه

ثلاثة سندات أبرزها الدينافوجده ضمنها أقر كاتبه خليل بانه استلم من احمد مبلغ كذا
عملة دارجة ورهن له في مقابلة ذلك كذا من أطيانه ورسمت صورة السندات بالمضبطة
ولانكا رابراهيم بن خليل دعواه وكون السندات بخط أبيه وطالت دعواه وما وقيل
اثبات ذلك خراجا وادعى احمد أن غريمه ابراهيم اجتمع به في فلاة منقطعة
واقتصب منه السندات المذكورة وترافعا في شأن ذلك للحكومة ولم تنفصل خصومته
الى تاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٩٨ ادعى احمد على غريمه ابراهيم بانه في نصف شعبان
سنة ٨٤ توافق مع والده خليل حال حياته على حساب القروش الدارجة التي في
السندات بقروش فضة صاغا كل مائة وثمانين دارجة بمائة صاغا وأضاف عليه الستة
عشر جنيه ممر ياباغت عشرة آلاف ومائة وتسعين قرشا وأقر له والده بالمبلغ
المشروح قروشا صاغا الذي شاهد بن فاضل ابراهيم على انكاره ودفع دعواه بانه ادعى
بها دارجة ممر اعيد في هذه المحكمة وفي الخامس سنة ١٢٩٥ ولم يدع بها صاغا
ولا اقرار أبيه فدعواه بها دارجة في هذا التاريخ تكذب دعواه الا ان انهما كانا جاعلاها
صاغا في سنة ٨٤ ودفع بها ايضا بان العملة الدارجة التي في سندات المدعى مع الستة
عشر جنيه التي يدعيها لا تساوي عشرة آلاف ومائة وتسعين التي يدعيها صاغا بل
تساوي تسعة آلاف وتسعمائة وتسعة وتسعين قرشا وثلاثة أنصاف فضة فقط
فتكون دعواه ثانيا بالقروش الصاغا أكثر مما ادعاه أولا بالعملة الدارجة فلا مسمع
احمد بحج ذلك عسرف انه حسب له الارب والنصف من القول بقيمته دارجة
وأضافها على مبلغ العملة الدارجة تكملة للقروش الصاغا ولهذا الاختلاف وقع لنا
اشتباه في الحكم في هذه القضية بان العملة الدارجة التي وقعت في الدعوى الاولى
ليس لها قطعة مضر وبه لا من الفضة ولا من النحاس ولا القروش والفضة التي ادعاهما
ثانيا لم يدع انهما التي أقرضها بل ادعى جعلها بل لا عن القروش الدارجة والقرض
يقضى بمثله ولم يدع جنسه ولا نوعه فهل لا يقبل هذا الدفع وتقبل دعواه بالقروش الفضة
واذا قلتم بالقبول فهل تصح دعوى قرض القروش الدارجة ويطلب عليها البرهان أم
كيف (أجاب) شرعا على افادة المدير بصفة الدعوى بالقرض تتوقف شرعا على
امور منها بيان جنس ونوع القدر الذي أقرض عند حصول الاختلاف في انواع
المنقود كما في هذه الا زمان اذا الديون تعضي بامثالها توصلنا للمطالبة برد المثل عند استهلاك
القرض وغير ذلك وصورة هذه المرافعة المحكي عنها خالية عما تصح به الدعوى شرعا
فلا تسمع ولا يطالب عنها جواب الخصم مادامت كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) بافادة من فاضل مدير يه بنى سويف في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٢٩٨ عما يلزم
شرعا لتمام الدعوى المسطرة بصورة المحضر المرفوق معها في ٩ ربيع الثاني سنة ٩٨
وهي بحضرة كل من الشيخ قرقاضى ببا والشيخ محمد الخضر اوى مفتى المديرية والشيخ

عبد الله بن سليمان من ناحية بياحضر طحاوي الرجل المكاف ابن عناني بن جبر بن
حسن من ناحية نقاليقة بديرية الفيوم وبهيمته القصر الآتي ذكرهم فيه وحضر عبد
الباقي المكاف ابن علي بن علي بن غنيم من ناحية بني غنيم المنقرزة من ناحية قن العروس
بديرية بني سويف وادعي طحاوي هذا المحاضر المذكور عن نفسه وبالولاية الشرعية
على أولاد ولد عبد الباقي المتوفي ابن طحاوي هذا المذكورهم ميلاد ورياض وفرزة
وفهيمته القصر هؤلاء لا هلمية لذلك ولعدم وصي مختار من قبل الأب بشهادة كل من محمد
ابن حسان بن نجيس وسيد بن إبراهيم بن نوحي كلاهما من ناحية نقاليقة المذكور
المعدلين لدينا شرعا على غريمه المحاضر معه بالجلس الشرعي هو عبد الباقي بن علي بن
علي بن غنيم هذا المحاضر بالجلس الشرعي المذكور بان عبد الباقي هذا المدعي عليه
تعدى على ولده عبد الباقي بن طحاوي هذا المدعي وأقر غ فيه بندقه بروجين معمرة
بارودا ورصاصا أصابه الرصاص المذكور في شقه اليه من جرحه وقطع الجلد وأسال الدم
محمد وبهذه القتلة مات عدوانا بغير حق شرعي ويطالبه بالقصاص عينا بالجلس الشرعي
وذلك في شهر شعبان سنة ٩٧ في ناحية قن العروس المذكور قاصدا قتله وذلك في
مكان بدائر ناحية قن العروس المذكور غربي الناحية وأنه مات عن والديه هما طحاوي
هذا المدعي والمصونة مشتمى بنت المرحوم عبد الله بن اسمعيل بن اسمعيل من ناحية
مطر طارس فيوم وعن زو جتيه هما المصونة المماس بنت إبراهيم بن زيدان بن
منصور من ناحية انفسط بديرية بني سويف والمصونة فطوممة بنت عفي في بن رجب
ابن حسن النحاس من ناحية المدينة فيوم وعن أولاده هم فهيمته القاصرمة من زوجته
المماس المذكورمة وميلاد ورياض وفرزة من زوجته فطوممة المذكورمة ولا وارث له
سواهم وان كلاما من مشتمى والمماس وفطوممة المذكورات محدرات لا تخالط الرجال
وانهم وكان وأنبن مناب أنفسهم وعوضا عن شخصهن طحاويا هذا المحاضر في مخاضة
ومرافعة عبد الباقي هذا المدعي عليه ابن علي بن علي في شأن الدعوى عليه عنهن بقتل
مورتهن عبد الباقي بن طحاوي هذا محاروا في اثبات القتل شرعا المترتب عليه القصاص
وفي اقامة البيّنات وطلب الايمان ان توجهت وفي الصلح والابراء وغير ذلك وكالة
مفوضة عامة وأنه قبل الوكالة عنهن في شأن ذلك لنفسه قبل ولا شرعا وأنه يدعي على
عبد الباقي المدعي عليه هذا بذلك المذكور في الدعوى عن نفسه وعن أولاد ولد القصر
المسمين هؤلاء وعن الام والزوجة بين المكلفات الموكلات المذكورات ويطالب
طحاوي هذا عبد الباقي المدعي عليه هذا عن نفسه وعن القصر والموكلات باثبات
القتل المذكور شرعا المترتب عليه القصاص عينا وصال مسئلة عن ذلك سئل عبد
الباقي هذا المدعي عليه ابن علي بن علي بن غنيم من ناحية بني غنيم المنقرزة من ناحية قن
العروس بديرية بني سويف عن دعوى طحاوي هذا المدعي ابن عناني بن جبر حسبما

ذ كرفي الدعوى فاجاب بالا عتراف بموت عبد الباقي بن طحاوي هذا المحاضر ابن عناني
ابن جبروانه لا يعلم ورثته هـ الشرعيين المنحصرون فيههم وأفكر التوكيل المذ كور في
هذه الدعوى حسب ما ذ كرفطاب من طحاوي هذا المدعى بينة شرعية تشهد شرعا بموت
عبد الباقي بن طحاوي هـ ذا المدعى عن ورثته هؤلاء المسمين في الدعوى وانحصار ارثه
فيهم بن جبريت وبتوكيل طحاوي هـ ذا عن ذ كرفي الدعوى فاحضر كلا من محمد بن
حسان بن خميس من ناحية نقالية وسيد بن ابراهيم بن تويجي من الناحية المذ كورة
وشهد كل منهما فرده في وجه عبد الباقي المدعى عليه هذا بعد استشهاده بلفظ أشهد
بان عبد الباقي بن عناني بن جبريت توفي عن ورثته وهم والداه هـ ما طحاوي هذا المحاضر
ومشتهى بنت عبد الله بن اسمعيل بن اسمعيل وعن زوجته هـ ما الماس بنت
ابراهيم بن زيدان المذ كور و فطومة بنت عفيف بن رجب بن حـ من النحاس وعن
أولاده هم فهيمة القاصرة من زوجته الماس المذ كورة وميـ لادور يا بن وفرزة من
زوجه فطومة المذ كورة هؤلاء وارث له سواهم وان كلا من مشتهى بنت عبد الله
ابن اسمعيل بن اسمعيل وزوجتيه هـ ما الماس وفطومة المذ كورتان مكافئة
ومخدرة لا تخالط الرجال و وكان وأن بن عن أنفسهن وعوضا عن شخصهن طحاوي يا هذا
المحاضر الخاصة ومرافعة عبد الباقي هذا المدعى عليه ابن علي بن علي بن غنيم في شأن
الدعوى عليه عنهن بقتل مورثهن عبد الباقي بن طحاوي هذا بعد اوفى اثبات القتل
شرعا المترتب عليه القصاص وفي اقامة البيئات وطلب الايمان ان توجهت وفي الصلح
والابراء وغير ذلك وكالة مفوضة عامة وان طحاوي يا هذا المحاضر قبل الوكالة عنهن في
شأن ذلك لنفسه قبل ولا شرعا ياوز كيا وعدلا سر او علنا بشهادة كل من احمد بن فرحات بن
فرحات ومفتاح بن معبد بن مخيمر كلاهما من ابو كساء فيوم التزكية والتعديل
الشرعيين بالطريق الشرعي وبمقتضى ذلك قد حكمنا في وجه عبد الباقي بن علي بن علي
ابن غنيم المذ كور بموت عبد الباقي بن طحاوي هذا ابن عناني بن جبريت والدیه هما
طحاوي هذا ومشتهى بنت عبد الله بن اسمعيل بن اسمعيل وعن زوجته هما الماس
وفطومة المذ كورتان وعن أولاده هم فهيمة وفرزة وميـ لادور يا بن المسمين أعلاه
هؤلاء وانحصار ارثه فيهم من غير شريك وحكمنا بتخـ لير هؤلاء الموكلات المسميات
أعلاه في وجه المدعى عليه أيضا وأجاب أيضا عبد الباقي هذا المدعى عليه ابن علي بن
علي بن غنيم بانه في شهر شعبان سنة ٩٧٠ كان في ملعب في فرح جارحي أغا الديب
بناحية قن العروس بدائر الناحية من الجهة الغربية وكان عبد الباقي بن طحاوي
هذا في الملعب المذ كور للاسابقة فخرج أولا عبد الباقي بن طحاوي هذا بفرسه وقبـ عبد
الباقي المدعى عليه هذا بفرسه ولما قرب منه انخرقت فرس عبد الباقي طحاوي بسبب
حفرة كانت بطريق المسابقة فترقب من ذلك اصطدام فرس عبد الباقي علي في فرس

عبد الباقي طحاوي ووقع على الأرض ووقعهما أيضا وكان مع عبد الباقي هذا المدعى عليه بنذرية بروح واحدة معمرة بارودا فقط فخرج عيارها بحركة عبد الباقي هذا المدعى عليه فأصاب عبد الباقي طحاوي بن عينا في المذ كور في شقه اليمن جرحه وأسال الدم ومات قتيلًا بسبب ذلك خطأ منه بقضاء الله وقدره وذلك بنساحية من العروس المذ كورة بدائر الناحية من الجهة الغربية ولم يكن له مع عبد الباقي طحاوي المذ كور معرفة ولا كراهة ولا عداوة وبعد ذلك أمسك على بن طحاوي أخو المقتول المذ كور عبد الباقي المدعى عليه هذا فقال عبد الباقي طحاوي لعل أخيه أتركه هذا خطأ غصب عنه على يد الجمهورية وأنا بكر عبد الباقي المدعى عليه هذا دعوى طحاوي هذا القتل العمدة المذ كور بدعواه (أجاب) وردت افادة حضر تكلم ومعهما صورة المحضر المحكي عنه تلتهمسون بها الافادة عما يلزم شرعا في اتمام هذه الدعوى فالذي ينبغي اجراؤه في هذه المادة انه بعد الدعوى ابتداء من طحاوي عن نفسه وبولايتها اشرعية على أولاد ابنه المتوفى القصر وبوكالته عن موكلاته المذ كورات بصورة المحضر المذ كور على المدعى عليه بعد بيان الاسماء والانساب والاشارة لما يلزم شرعا بيان عدم وجود وصي مختار على القصر من قبل والدهم بان المدعى عليه المشار اليه تعدى على ولد المدعى الى آخر ما ذكره وانه مات وانحصار رثة في الورثة المذ كورين وان النسوة المذ كورات وكلنه عنهن الى آخر ما صرح به في التوكيل وانه يطالب المدعى عليه هذا بالقصاص ويسأل سؤاله عن ذلك وبعد جواب المدعى عليه بما ذكره في صورة المحضر من اقراره بالوفاة وحصول الاصابة لمن يدعى قتله بسبب حركته على الوجه الذي ذكره في المحضر وانكاره العمدة والوكالة وحصر الارث في الورثة المذ كورين يكلف المدعى اثبات الوكالة وحصر الارث فيمن ذكر فاذا شهدت الشهود بذلك وزكيت سرا ثم علنا يحكم أولا بالوكالة ثم بالوفاة وحصر الارث في الورثة المذ كورين للمدعى والقصر والموكلات على المدعى عليه وفي وجهه عقب الدعوى والجواب ثم ان كان قد ذكر المدعى عليه في جوابه ان عبد الباقي طحاوي يا وعينه بنذرية أو ما يقوم مقام ذلك في التعريف الشرعي اقر حال حياته بعد الاصابة بما يفيد ان ما حصل من المدعى عليه من الاصابة على هذا الوجه كان خطأ ولم يصدقه طحاوي المذ كور على دعوى الخطا والاقرار به على هذا الوجه يكلف عبد الباقي المدعى عليه المذ كور اقامة بينة على دعواه اقرار المقتول بذلك فان شهدت الشهود به وزكيت سرا ثم علنا يقضى للورثة المذ كورين على المدعى عليه المذ كور بالدية الشرعية في مال في ثلاث سنين بطلبها لاقراره بالقتل الخطا ولا يقضى بالقصاص والحال هذه لتضمن ذلك ابراء المقتول المدعى عليه عن القصاص وكون المورثين المذ كورين لا يوجب له ما لا وذلك الاقراره معتبر في المورث كما يستفاد من عبارات الفقهاء بتصریحهم بصحة عقوه وصحة اقراره بكونه فلان لم يجرحه حتى لو ادعى الورثة على من

١٢٩٨

٢٠

نفي عنه الجرح لا يقتل أما لو عجز المدعى عليه عن اثبات ذلك الاقرار وأقام المدعى بينة
على القتل العمد واستوفى ما يلزم شرعا فانه يحكم بثبوت القتل العمد لاورثة على المدعى
عليه و بحضور الوكالات وطلب الباعين جميعا استيفاء القصاص يكون لهم ذلك
حيث لا مانع هذا ما روي في اتسام هذه المسئلة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة
الحقانية في ١٠ جمادى الاولى سنة ٩٨ مضمونها شخص يسمى محمد احبلا صا عرض
للحقانية بطريق تو كيله عن امرأة تسمى كوهية بان موكلته زوجة شخص يدعى الحاج
عثمان احمد عمدة سلمون وان زوجها توفي وولده الذي يسمى محمود أقام دعوى في
محكمة المديرية على موكلته المذكورة بانها مطلقه من والده قبل وفاته واحضر شهودا
زورا شهدوا بذلك لدى القاضي وحصل الاستفتاء من مفتي المديرية وافتى اولا بعدم
جواز قبول شهادتهم ثم افتى ثانيا بالقبول بمقتضى فتوى بيده هو ثم عرض للحقانية
ايضا من محمود عثمان المذكور بالتضرر من الزامه بواسطة قاضي المديرية باحضار
والده للمحكمة من اجل قضية طلاق زوجة والده الاخرى مع كونها مطلقه يحكم
بشرعي صادر من قاضي محكمة المركز وانه لما رفعت المادة لقاضي المديرية حصل
الاستفتاء عنهما من مفتي المديرية فافتى بوقوع الطلاق ولما سبى مفسد محمد احبلا
الوكيل عن المطالبة تصنع سؤالا واخذ عليه فتوى من احد المفتين بجواز سماع الدعوى
والطعن في الشهود الى آخر ما فيها وقد جرت مخاربات بين النظارة وبين قاضي المديرية
وعلم من افادته الواردة في ٢٩ ربيع الثاني سنة ٩٨ انه لم يحكم في القضية المذكورة
منه ولا من النائب لمناسبة ما هو واقع من معارضة الخصام لوجود فتاوى بيد كل منهم
بعضها بتأييد دعواه وبعضها بالنفي ويريد طلب ثلاث الفتاوى من الاشخاص
المذكورين بواسطة المديرية للاطلاع عليها وتقديمها للحضرة المحكم لرؤيتها وافادة
الحكم الشرعي وحيث انه بطلب العتاي المذكورة من المديرية وردت لهذا الطرف
بافادة وبالاطلاع عليهم اهنأ وجدت محررة على صورتين من المرافعات التي حصلت على
يد نائب المحكمة من دعوى طلاق كوهية المذكورة ومهر ردى احدهما من النائب
لمفتي المديرية بطلب الاطلاع عليها وافادة الحكم الشرعي فيها وفي الطعن الحاصل
من المدعية ومكتوب عليها من الشيخ احمد الطيب الرافعي في ٢٦ محرم سنة ٩٨
بانه بعد الاطلاع على المرافعة وشهادة الشهود وجدت صحيحة مستوفية لشرائط الصحة
والطعن المذكور غير مانع من شهادتهما وبعد تزكيتهما سرا وعلنا يحكم على المدعية
كوهية باقرارها بانها مطلقه ثلاثا من زوجها والثانية محررة عليها سؤال مكتوب عليها من
الشيخ عبد المجيد الرافعي بانه لا تقبل شهادة الشهود المذكورين لانهم اخروا شهادتهم
مدة بغير عذر وكذلك لا تقبل شهادة شيخ البلد ولا شهادة العدو على عدوه ان كانت
العداوة دنيوية ولا شهادة من يؤخر فرائض الصلاة عن اوقاتها وغيره ثم وجد على

ورقتين كتابه من الشيخ احمد الطيب الرافعي بعدم قبول شهادة الشهود بعد تأخيرهم
 لها في حياة الزوج بلا عذر ومن عبد المجيد الرافعي بانه لا يثبت طلاق الزوجة المذكورة
 بشهادة الشاهدين المذكورين حيث كان احدهما شيخ بلد وحينئذ لا يكون لها
 نصف الثمن في ميراث زوجها وبناء على ما ذكره على ما نص بالبند الثاني والعشرين
 من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية تراهي لزوم عرض تلك الفتاوى والاوراق
 لفضيلتكم للاطلاع عليها والتسكرم بافادتها بما يتضح في ذلك (اجاب) صاوا لاطلاع على
 ضرورتها المرافعة وما كتب على احدهما من حضرة مفتي مديرية المنوفية وما كتب
 على السؤال المحرر بظهر الاخرى من حضرة الشيخ عبد المجيد الرافعي والفتويين
 الموجودتين ضمن الاوراق فظهر ان ما افاده حضرة مفتي المديرية على احدي
 الصورتين من مرافعة بشهادة كل من نصار حسب الله والحاج محمد ابني يوسف باقرار
 المشهود عليها بعد موت زوجها بطلاقها منه ثلاثا وعدم اعتبار الطعن الذي ذكر ضمن
 الدعوى من المشهود عليها في الحاج محمد ابني يوسف احد الشاهدين المذكورين في
 محله فقبل شهادتهما بعد استيفاء اللازم والتركية الشرعية اذ لم يثبت ان احدهما
 شيخ بلد او هناك عداوة دنيوية ان طعن بها الخصم ووضحها بما يوجب الطعن والا
 فلا يعول عليه ولا ينظر لما ذكر في بعض الاجوبة الشرعية من التأخير في أداء الشهادة
 الى آخره لان موضوع ذلك في الشهادة على الزوج بالطلاق وهذه شهادة على اقرار
 الزوجة به بعد الموت ولا للطعن المحرر ايضا بمثل تأخير الافراض عن أوقاتها كسماع
 الغناء على فرض حصول الطعن به لوزكيت الشهود بعد دحضة الدعوى والشهادة سرا
 ثم علنا على ان هذا كلام خارج عما ذكر من الخصمين حال الخصومة فلا يلتفت اليه
 والله تعالى اعلم (مسئل) بافادته من قاضي الشرقية بتاريخ ٢٦ رجب سنة ٩٨
 تتضمن انه سبق سماع دعوى من ابراهيم معوض من السويس على امرأة تسمى
 حميدة من السويس ايضا وتحرر اسعادكم بالاستعلام عما يقتضيه الوجه الشرعي
 فيها ووردت الافادة بتاريخ ١٥ ربيع الآخر سنة ٩٨ وهي مقيمة في كتاب
 المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ بان المرافعة قاصرة ولا يكتفي في صحتها بمجرد
 ما سطر فيها ثم الآن حضر الشخص المذكور وادعى على المرأة المذكورة كورة بما هو
 واضح باحدى الشقتين بتاريخ ٢٢ رجب سنة ٩٨ وقامت عليها حضرة مفتي
 المديرية فافاد بانه لم يظهروه الوجه الشرعي في ذلك وطلب الاحالة فنروم الافادة
 وصورة الدعوى الثانية المؤرخة ٢٢ رجب سنة ٩٨ حضر بالمجلس الرجل المكلف
 ابراهيم معوض بن معوض بن عبد العال من بندر السويس وحضرت بحضوره المرأة
 المكلفة حميدة بنت مصطفى بن حسن سليم من بندر السويس المذكور المعروفان اسما
 ونسبا وهما بتعريف كل من الرجلين المكلفين هذين هما هريدي رضوان

ابن رضوان بن حسن من بندر السويس المذكور وحسين احمد الزاغب بن احمد بن محمد
من كفر الجامع ببندر الزقازيق المذكور التعريف الشرعي وادعى هذا المدعى ابراهيم
معوض على هذه المدعى عليها المرأة حميدة بانه في سنة ٨٤ في ١٠ شوال اذنتني
حميدة هذه المدعى عليها بنت مصطفى سليم بن حسن سليم بانى اصرف عليها كل مالزم
لها عليها وعلى اولادها من ديون وخلافها وانى ارجع عليها باخذ حق من اكل
ما صرفته من مالى خاصة وهو مبلغ ثلاثة وثلاثين ألف قرش وثلاثة واربعين
وستين قرشا صاغا وهو بالجنيهات المصرية الثلاثة وثلاثون جنيها مصرى واربع
وستون قرشا فضة وقت ما أحب آخذ حق منها برضاها بحضور شهود ومعرفة بالمبلغ
المذكور بحضورهم ويطالب هذا المدعى ابراهيم معوض هذه المدعى عليها حميدة برد
مثل المبلغ المذكور جميعه اليه ويسال سؤاها عن ذلك (أجاب) مجرد ما فى الصورة
الثانية المرفوعة مع هذا المحكى عنها المتضمنة دعوى مجرد الاذن بالصرف وانه يرجع
على الاذنة باخذ حقها منها كل ما صرفه من ماله الخاص به وهو كذا ويطالبها برده مثله
ويسال سؤاها عنه غير كاف في صحة الدعوى اذ من المعلوم ان مجرد الاذن بالصرف
ليرجع لا يوجب الرجوع بدون الصرف فيما اذن بصرفه ولم يذكر انه صرف هذا
المبلغ او شيئا منه فيما أمر بصرفه وليس في هذا اخفاء يقتضى الاحالة والله تعالى اعلم
(سئل) بافاده من مجلس استئناف مصر مؤرخة ١٣ محرم سنة ٩٩ تتضمن انه
ترأى له احالة الاعلام الشرعى الصادر في قضية قتل منصور علام من اليهودية من
محكمة البحيرة على هذا الطرف للاطلاع على ما فيه والتاثير عليه بما يترأى ومضمون
الاعلام المذكور انه بالمجلس المنعقد بديوان مديرية البحيرة بحضور سعادة المدير وكيل
المديرية وعلى ذلك ما مورس السالية ومحمد فهم بك رئيس هندسة المديرية وغيره اذ
لدينا كل من المرأة الرشيدة خديجة بنت المرحوم ابراهيم جوهر بن حسن جوهر والمرأة
الرشيدة ظريفة بنت الشيخ عمر بن احمد من أهالى فم المحودية بمديرية البحيرة كلتاهما
والمرأة الرشيدة زهرة من أهالى اسكندرية بنت الشيخ احمد زين الدين ابن الشيخ حسن
زين الدين على الرجلين الرشيدتين الحاضرين معهن بالمجلس الشرعى المذكور هما محمد
سعيد المقيم بعزبة اريمون بالمديرية المذكورة ابن سعيد بن محمد وعمر حسب من أهالى
العطف بالمديرية المذكورة ابن سيد احمد حسب بن عمر حسب بان هذين المدعى
عليهما المذكورين تمديا على منصور علام من أهالى فم المحودية المذكور ابن المرحوم
منصور علام ابن المرحوم علام وهو فى منزله المكنى بفم المحودية المذكور كورليلا
وضم به محمد سعيد هذا المذكور واثنى من اليه بايديهن بشيش من الخمد يد بحمد هذا
عدوانا غير حق شرعى في ظهيرة ثلاث ضربات بخرجه جرحا هلكا وصل الى جوفه فسال
منه الدم وضم به عمر حسب هذا المذكور واثنى من اليه بايديهن عدوانا غير

- ق شرعي يسكن من الحديد بحدها شرعيتين احدهما فوق حاجبه اليمن فخر حته
 جرحاه لك اوصل لعظم الجبهة والثانية في مؤخر رأسه فخر حته جرحاه لك ايضا وسال
 الدم من الجرحين المذ كورين وكان ضرب المدعي عليهما هذين المذ كورين منصور
 علام المذ كورين اذ كراهه بالصفة المذ كورة معافي آن واحد ومات منصور ع-لام
 المذ كورين بسبب ضرب المدعي عليهما المذ كورين له بما ذكره معافي الوجه المذ كور
 في الليلة التي ضرباه فيها وخلف من الورثة والدته خضرة المدعية المذ كورة بذت ابراهيم
 جوهر بن حسن جوهر وزوجتيه هما ظريفة وزهرة المدعيتان المذ كورتان وولده
 حسنهما هذا القاصر عن درجة البلوغ الشرعي المحاضر معهن بالجلاس المرفوق له من
 زوجتيه ظريفة المذ كورة من غير شريل ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواء هم
 وان هذين المدعي عليهما المذ كورين اقراروا واعترفا طائعين مختارين بذلك وتطالب
 المدعيات المذ كورات هذين المدعي عليهما المذ كورين بما يتربطن شرعا على هذين
 المدعي عليهما المذ كورين من قتلها ما قصا بسبب ما ذكر بالوجه الشرعي ويسأل
 جوابهما عن ذلك وذلك بعد ثبوت معرفة المدعيات المذ كورات والمدعي عليهما
 المذ كورين عينا واسما ونسبا بشهادة الشيخ عبد الرحيم محمود المقيم بفهم المحودية
 المذ كور ابن المرحوم محمود بن علي من أهالي بني عدي بالوجه القبلي والمكرم اسمعيل
 طبانة من أهالي فهم المحودية ابن المرحوم عبد الرحمن بن محمد طبانة المعرفة الشرعية
 فسالنا هذين المدعي عليهما المذ كورين عن دعوى هؤلاء المدعيات المذ كورات
 اه-لاه فاجابا بالانكار لمجيع ما ادعي به هؤلاء المدعيات المذ كورات بدعواهن
 المذ كورة ويحداه ح-دا كليا صادر ذلك في ٢٣ رجب سنة ١٢٩٧ ثم في يوم
 الخميس ١٨ شوال من السنة المذ كورة بحضرة كل من محمد قبودان من أهالي اسكندرية
 ابن المرحوم ابراهيم بن علي والشيخ محمد حيدر من أهالي شريعة بالولاية ابن المرحوم
 الشيخ احمد حيدر بن احمد حيدر حضر بالجلاس المشار اليه كل من خضرة وظريفة وزهرة
 المدعيات المذ كورات ومحمد سعيد وعمر حاسوب المدعي عليهما المذ كورين وتليت على
 المدعيات المذ كورات دعواهن المذ كورة بقتل مورثهن منصور ع-لام المذ كور على
 المدعي عليهما المذ كورين فصدقن عليهما التصديق المرضي وادعين على المدعي عليهما
 المذ كورين بان حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي الابيضاري قاضي تغراسكندرية
 ح-لا-كم لمن يورثتهن مع حسن القاصر المذ كور ونسبه مع والدته المتوفى المذ كور له
 ووفاته عليهما بعد ان أقرن البينة الشرعية وشهدت شهادة شرعية بذلك وبوجهة
 المدعي عليهما المذ كورين وتزكيتهم ما سرائم علنا ولم يزلان يطالبان اجراء ما يقتضيه الحكم
 الشرعي في قتل مورثهن المذ كور على المدعي عليهما المذ كورين فستل من المدعي
 عليهما المذ كورين عما ادعي به المدعيات المذ كورات بدعواهن المذ كورة فاجابا

بالانكار لجميع ما ادعى به المدعيات المذكورة فكلفنا المدعيات المذكورة اثبات دعواهن المذكورة فاحضرن للشهادة كلاً من المكرم محمد افندي ربيع ابن المرحوم مصطفى ابن المرحوم محمد ربيع والمكرم الشيخ علي العشري ابن المكرم العشري علي بن المرحوم علي كلاهما من اهالي فم الحج ودية وشهد كل منهما على انفراده بعد استمادته بمواجهة المدعيات والمدعى عليهما بان حضرة الشيخ عبدالرحمن افندي الابياري قاضي نغراسكندرية حالاً حكم بوفاته مورثهن منصور عـ لام المذكور ابن منصور عـ لام ابن منصور عـ لام وانحصار ميراثه الشرعي في زوجته ظريفة وزهرة المذكورتين ووالدته خضرة وولده حسن القاصر ونسبهما وأشار اليهم بيده من غير شريك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم بعد شهادة البينة الشرعية لدى حضرة الشيخ عبدالرحمن افندي الموما اليه بالنظر المذكور بمواجهة المدعيات والمدعى عليهما المذكورين حكماً شرعياً بنغراسكندرية وركيا وعدلا سرائم علنا بشهادة المكرم محمد علي رزة ابن المرحوم علي ابن المرحوم موسى رزة والمكرم عمراجد ابن المرحوم احمد ابن المرحوم عبداللّه كلاهما من اهالي فم الحج ودية المذكورة لتعديل الشرعي في كمننا ونقذنا للمدعيات المذكورة على المدعى عليهما المذكورين حكم حضرة الشيخ عبدالرحمن افندي الموما اليه بنسب والدته المتوفى وولده المذكورين له وبوفاته منصور عـ لام المذكور وحصر ارثه في ورثته المذكورين من غير شريك على الوجه المستطور وكلفنا المدعيات المذكورة اثبات باقي دعواهن المذكورة ثم في يوم الاحد ٤ شهر ذي الحجة من السنة المذكورة بوجبة كل من حضرة محمد سعدا لدين بك وكيل مديرية البحيرة حالاً والمكرم الشيخ علي ادريس ابن المرحوم الشيخ محمد ابن المرحوم عـ علي ادريس والمكرم احمد الشفة ابن المرحوم احمد ابن المرحوم ابراهيم الشفة كلاهما من دم منصور حضر كل من خضرة وظريفة وزهرة المدعيات المذكورة ومحمد سعيد وعمر حسب المدعى عليهما المذكورين واحضر المدعيات المذكورة كوراث للشهادة المكرم احمد الصاوي من اهالي فم الحج ودية ابن المرحوم الشيخ رضوان ابن المرحوم بدوي وشهد بعد استمادته بان محمدا سعيدا هذا المدعى عليه المحاضر بالجلسة أقر طائعتا بانه ضرب منصوراً علاماً من اهالي فم الحج ودية ابن المرحوم منصور ابن المرحوم منصور علام بشيش من حديد في ظهره ثلاث ضربات عمدا ومات بسبب ذلك وكذا أقر عمر حسب هذا المدعى عليه المحاضر بالجلسة طائعتا ايضاً انه ضرب منصوراً علاماً المذكور ابن منصور المذكور ابن منصور المذكور بكونه من الحديدين من الحديدين عمدا ومات بسبب ذلك وانه هو القاتل له مع محمد سعيد المذكور وأحضرن ايضاً للشهادة المكرم محمد المنغر بل من اهالي فم الحج ودية ابن المرحوم احمد عيسى المنغر بل ابن المرحوم عبدربه المنغر بل وشهد بعد استمادته بان محمدا سعيدا هذا المدعى عليه المحاضر بالجلسة أقر طائعتا بانه ضرب منصوراً علاماً من اهالي فم

الحجودية ابن المرحوم منصور ابن المرحوم منصور علام بشيش من حديد في ظهره ثلاث ضربات عمدا ومات بسبب ذلك وانه هو القاتل له وكذا أقر عمر حسوب هذا المدعى عليه المحاضر بالجاس ايضا طائعا انه ضرب منصوراعلاما المذكور ابن منصور المذكور ابن منصور علام المذكور بسكين من الحديد في وجهه عمدا ومات بسبب ذلك وانه هو القاتل له مع محمد سعيد المذكور ثم في يوم الجمعة ثامن شهر محرم سنة تاريخه اذناه بحضور كل من محمد سعيد الدين بك المواليه وحضرة الاستاذ الشيخ عبد اللطيف افندي الرافي مفتي مديرية البحيرة حاضر كل من المدعيات المذكورات والمدعى عليهم المذكورين والشاهدين المذكورين ولم تزل المدعيات المذكورات مصعومات على دعواهن المذكورة وطلبهن المذكور وكذا الشاهدان المذكوران مصعومان على شهادتهما المذكورة وطلب المدعيات المذكورات تزكية الشاهدين المذكورين فزكي وعمل الشاهدان المذكوران سرائم علنا بشهادة كل من المكرم ابراهيم نوح ابن المرحوم الحاج محمد نوح ابن المرحوم الحاج حسير والمكرم ابراهيم دويد ابن المرحوم احمد ابن المرحوم محمد دويد كلاهما من اهالي فم الحجودية التعديل الشريعي بشهادة من ذكر فعرضنا على المدعيات المذكورات العفو عن المدعى عليهم ما المذكورين وأخذ الدية فلم يقبلن وصعن على طالب الحكم بالقصاص على المدعى عليهم ما المذكورين فعند ذلك حكمنا لهؤلاء المدعيات المذكورات على هذين المدعى عليهم ما المذكورين بالقصاص بالسيف حكما صحيا شرعيا مستوفيا شرائطه وأركان الشريعة في وجه هؤلاء المدعيات وهذين المدعى عليهم ما المذكورين للقتضي المشروح بحضور من ذكر تحريراني ١٢ محرم سنة ١٢٩٨ (اجاب) وردت افادة الجاس بقصد الاطلاع على الاعلام المرفوق معها لهر من محكمة مديرية البحيرة المكموم فيه بالقصاص على كل من محمد سعيد ابن سعيد بن محمد المقيم بقرية اريعون بمديرية البحيرة وعمر حسوب من اهالي العطف بالمديرية المذكور ابن سيد احمد حسوب بقرية المذكوراعلاما من اهالي فم الحجودية ابن منصور علام بن منصور عمدا على الوجه المسطر به المؤرخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٨ وافادة الحكم الشرعي عن ذلك الاعلام فبناء على ما ذكر صار الاطلاع عليه فظهر لزوم اعادته لحضره قاضي المديرية لاستئناف نظره هذه القضية لاستيفاء ما يلزم فيها شرعا لعدم صحة الحكم فيها بالقصاص على الوجه المسطر بهذا الاعلام اذ الحكم فيه بوراثه المدعيات والقاص و وفاة المتوفي وحصر الارث فيمن ذكر بناء على دعواهن صدور الحكم لمن ذكر بما ذكر من حضرة قاضي تفراس كمدرية في وجه المدعى عليهم ما بالا ذكر الدعوى السابقة عليه وما وقع عليها التي انبني عليها حكم القاضي الاول ان وجدت وكذا عدم بيان ذلك في شهادة الشاهدين على حكم القاضي لا يصح على ما عليه الا كتر فية قرب على ذلك عدم صحة الحكم ايضا بالقصاص المتوقف على اثبات الوفاة

وحضر الارث فيمن ذكره الحكم بذلك شرعاً لم الا كتفاء بشهادة شاهدى الاقرار
 بالقتل على المدعى عليهم على الوجه الموضح في هذا الاعلام وقد ذكر في الدرو حواشيه
 في اثبات حكم القاضي اشتراط كون الحكم المراد اثباته صادراً بعد دعوى صحيحة
 وكذا كون الاثبات الثاني بعد دعوى صحيحة ايضاً اذ لو لم يكن الحكم الاول كذلك
 لا يكون حكماً بل هو فتوى وصرح العلامة سراج الدين الخانوقى في فتاواه ان الاكتفاء
 بالاجال في الشهادة على الحكم خلاف ما عليه الاكثر كما هو معلوم في محله حيث قال في
 آخر جواب سؤال من كتاب الوقف ان الشهود ولو شهدوا بقرابة الواقف قالوا لا يقبل
 القاضي ذلك حتى يشهدوا ان قرابته من قبل أبيه أو من قبل أمه وينسبوه ويقسموا
 قرابته ما هي فان لم يقسموا قرابته ما هي لا يقبل ذلك نعم اذا شهدوا على ان القاضي
 اشهدهم انه قضى لقفلان بن فلان هذا انه من قرابة فلان بن فلان الواقف ولم يقسموا
 شيئاً قال الامام الخفاف في باب الرجل يقف أرضاً على قرابته فبها مازعون استحسن
 ان أجيز هذا وأجمله على الوجه أفول وكلام الخفاف هذا هو على قول القائل بانه
 يكفي الاجال في الشهادة على الحكم وهو خلاف ما عليه الاكثر كما هو معلوم في محله
 والله اعلم وقوله في فتاوى الكازرونى فاذا سمعت الدعوى من المدعىات المذكورات
 على المدعى عليهم على الوجه المسطر في أوائل هذا الاعلام فان اردن اثبات حكم حضرة
 القاضي اسكندرية لمن وللناصر بوفاء المقتول وانحصار ارثه فيمن ذكره المدعى
 عليه ما يمين الدعوى التي وقعت منهن على المدعى عليهم ما أولاً وشهادة الشهود لمن
 بهما في وجههما بعد انكارهما مثلاً وتزكية الشهود ثم صدور الحكم من حضرة القاضي
 الاول لمؤلاء الورثة عليهم ما والا أقنينة بعد الدعوى الصحيحة والجواب على الوفاء وحصر
 الارث فيمن ذكره فيحكم حضرة القاضي للورثة بذلك على المدعى عليهم ما ثم يكاف
 المدعىات اثبات دعواهن القتل العمدة أو الاقرار به على الوجه المسطر في الدعوى ان
 استوفيت شرائطها فان شهدا هذا الشاهدان شهادة صحيحة واستوفيت شرائط الحكم
 بالقصاص شرعاً يحكم به لمن عليه ما وقد سبق جواب في هذه الحادثة ايضاً مسطراً في
 كتاب المهاضر من هذه الفتاوى بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٢٩٧ والله سبحانه وتعالى أعلم
 (سئل) بافادة من نائب محكمة الشرقية مؤرخة غرة جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ عن
 حكم حادثة أرسلت صورتهامعها بناء على ما افاده حضرة مفتي افندي المديرية بانه من
 اللازم عرضها على هذا الطرف ويرغب الافادة عما يصير جرائه ومضمون هذه المرافعة
 حضر بالمجلس كل من السيد افندي البيومي المكلف الكاتب يدوان المدارس بمصر
 ابن المرحوم علي ابن المرحوم محمد من ناحية البيوم دفهلية المقيم بمصر اربعة وسكنه
 في عن عابدين والحاج محمد الهواري هذا المكلف ابن المرحوم الحاج محمد الهواري ابن
 علي الهواري من بند الزقازيق المعروفين اسما ونسباً وعيناً بتعريف كل من ابراهيم احمد

التاجر بن احمد بن وفا ومحمد افندي حسن كاتب صحة مديرية الشرقية ابن حسن بن
محمد والتعريف الشرعي وادعي السيد افندي البيومي هذا المذکور بتوكيله التوكيل
المطلق المفوض العام عن المرأة الحاجة مرمرة بنت المرحوم حسنين راشد بن علي راشد
من بندر الزقازيق بمقتضى قيدا التوكيل المذکور بمضبطة اشهادات هذه المحكمة
بتاريخ ١٥ ربيع الآخر سنة ١٢٩٩ والثابت ذلك ايضا بشهادة كل ممن شئ اعلاه
الشهادة الشرعية بطريقها الشرعي على الحاج محمد الهواري هذا المذکور بان الحاجة
مرمر المذکور موكلة السيد افندي المدعي هذا اعطت الحاج محمد الهواري هذا المبلغ
ثمانمائة وثلاثين جنيها افرنسيا من ثمانمائة وخمسون جنيها في شهر ذي القعدة سنة
١٢٩٦ ومائة وثمانون جنيها في شهر محرم سنة ١٢٩٧ من مالها دينه عليه والآن
تطلب منه هذا المبلغ ثم بعد ذلك ادعى ايضا السيد افندي المذکور على المدعي عليه
الحاج محمد الهواري هذا بان المبلغ المذکور استلمه من موكلة مرمرة المذکور على ان
يتجرفيه وان يكون ربح المبلغ المذکور له خاصة وان يكون المبلغ المذکور دينه عليه لها
ولم يعلم ان كان صرفه أم لا وانه باق بدمته لغاية تار يخجه للموكلة المذکور ويطلب
المدعي المذکور رد مثل المبلغ المذکور من المدعي عليه هذا ويسال مسئلة عن ذلك
سئل من الحاج محمد الهواري هذا المدعي عليه عن دعوى السيد افندي البيومي
المذکور فاجاب بان الحاجة مرمرة بعد وفاته والدي هي مطلقة التصرف وتختلف نقود
مبلغ الفين واربع مائة وسبعين بينة بقيمة ما كان شركة من مال الورثة بينهما وبين
الحاج بيومي والف وثمانمائة جنيها افرنسي بقيمة ما كان شركة مع مصطفى عبدالعال
وقد بية بطرفها ومن يدي ليدها سبعمائة وعشرون جنيها انكليزيا وأنا طالب منها
قيمة ما استحقه بالوجه الشرعي في مبلغ الالفين والاربع مائة والسبعين بينة والالف
والثمانمائة جنيها انكليزي مع اعطائي في قيمة السبعمائة والعشرين جنيها افرنسيا
وذلك المبلغ بوثائق وشهادات والذي أخذته منها وهي المرأة مرمرة الموكلة المذکور كورة
ستمائة جنيها افرنسي صنف عن ذهاب عينا وذلك من ضمن المبلغ الذي استحقه طرفها
و بعد باقي المبلغ المدعي به وانه لم يستلمه منها احدا كليا (اجاب) بعد تحقق وكالة المدعي
عن موكلة مرمرة المذکور كورة بطريق شرعي بنحو كونها حضرت لدى القاضي المترافع لديه
ووكلة عنها وكالة عامة او خاصة في الخصومة مع المدعي عليه والقبض منه بحضوره
او باقامة البينة الشرعية على الوكالة بعد تجميع الدعوى وجواب المدعي عليه والحكم
بها بعد التزكية يعامل المدعي عليه باقراره فيما أقر ياخذها منها وهو والستمائة جنيها
افرنسي ويكون للوكيل المذکور كورمواخذته به وقوله بعد وذلك من ضمن المبلغ الذي
استحقه طرفها لا يمنع عنه المأخذة به ما لم يدع عليه الحق لنفسه يسأل ذلك دعوى
صحيحة ويثبتها بطريق شرعي وما زاد عنها أقر به مما ادعى عليه به يكلف المدعي

اثباته بعد صدور دعوى صحيحة باستيفاء ما يلزم وانكار الخصم اياه ومجرد دعواه التى ذكرها جوابا على الوجه الذى ذكره غير صحيحة ولا ملزمة مانع بوضوحها بوجه يقتضى صحتها والزام المدوكة بمضمونها لو أثبتت والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام بتاريخ ١٤ جاسنة ١٢٩٩ ما لها من ضمن القضايا التجارية ورودها للاحكام قضية قتل شخص يدعى فراجا من اهالى ناحية جريس ولما أرسل الاعلام الصادر فيها من قاضى سيوط للمحكمة الكبرى حسب الجارى أعيد منها مشروعا عليه من حضرات ارباب المجلس الشرعى بعدم استيفائه شرعا ولزوم رده لقاضيه لاستيفاء ما تراهى لمضراتهم كالتأشير الواقع عليه ولما تقرر بمديرية سيوط عن ذلك علم مما ورد منها بناء على ما افاده القاضى المواليه عدم لزوم اجراء ذلك ورغب عرض الاعلام على حضرة تكم وباعادته للمحكمة أعيد شرح منها فى ٦ جاسنة ١٢٩٩ بناء على ما ذكر من حضرات ارباب المجلس بوجوب الاستيفاء على وجه ما تقرر وانه مادام القاضى يرغب عرض ذلك على حضرة تكم فلا بأس من ارساله مع الاوراق للنظر فيها وحيث الامر هكذا لم يترك بوجه تكم والاوراق والاعلام المضمنة على مناقضات كل من حضرات ارباب المجلس الشرعى وحضرة قاضى سيوط مرسله لورود الافادة بما يقتضيه الوجه الشرعى فى ذلك لفصل فى هذه المسئلة ومضعون الاعلام المذكور المؤرخ ١٤ جاسنة ٩٨ انه بعد الاحالة من مجلس ابتدأ فى سيوط على هذا العارف قد سمعت دعوى قتل فراجا بن محمد بن عبد العال بن شحات من اهالى ناحية جريس ذات الهلات المتعددة بقسم منفلووط بمديرية سيوط المتوفى ومنحصر ارثه فى والده المذكور وفي زوجه حتيه هـ هما المرأة استهم بنت سليم بن عبد العال من الناحية ومنتهى بنت حسين بن سالم من منفلووط وابنه من الاولى عبد الواحد وابنه من الثانية علم الدين الرضيه بن لاوارث له سواه م ومتهم فى قتله جلابى بن توري بن احمد من عربان القرنة المعروفين بعربان العطيات فادعى زوجتنا المتوفى هاتان ووالده محمد هذا بطريق الاصلالة عن نفسه و بطريق الولاية الشرعية عن ولدى ابنه المتوفى عبد الواحد وعلم الدين هذين المذكورين على جلابى هذا المدعى عليه المذكور بحضرة كل من ابراهيم ابن عمران بن عامر ورضوان بن عامر بن سالم من العربان المذكورة بانه فى أواخر شهر شعبان سنة ١٢٩٧ كان فراجا بن محمد بن عبد العال المتوفى المذكور رانما فى منزله الكاشن بدرب العلامة بالجهة القبليّة من ناحية جريس المذكورة وفى نحو ثلث الليل الاول أحس بحركة فى منزله فقام معه عاليا لكشف الخبر فوجد جماعة من اللصوص سرقوا جماله الموجودة فى منزله وأخرجوه خارجا فخرج خلفهم وهم عليهم ليستخلص منهم جماله فتعدى عليه جلابى هذا المدعى عليه المذكور وضرب به عودا بفرد طينج معمر برصاصة فخر جت الرصاصة من الفرد بفعله وجرحته وأصابته ورثته فراجا بن محمد بن

عبد العال المذكور في صدره فسمعت زوجته اتان المذكور تان صوت الفرد
فخرجتا خلفه فوجدتا قابضا على هذا المدعى عليه المذكور فصاحتا عليه بأعلى صوتهما
فسمع صياحه ما جاءه من الناحية فتوجهوا نحوهم ولما رأاهم هذا المدعى عليه
المذكور قادمين أراد التخلص من يدهم فراح المذكور وضرب بهما ثانيا بسكين
في جانب رقبته الايمن فلم يفلت به وضرب بهما ثانيا بسكين ايضا ضربته في جانب رقبته
الايسر فخرجه وأسالده وكان واقفا على قدميه فسقط على الارض ميتا بسبب ضربة
السكين الصادرة من يده هذا المدعى عليه خارج منزله الكائن في الناحية بقرب الجزيرة
ولم يزل المتوفي قابضا على هذا المدعى عليه المذكور حتى حضر عنده خفرة الناحية
وغيرهم حين سمعوا صوت العيار وصياح زوجته وقال لهم المتوفي هذا فأتى دون غيره
ولم يبصر واهه ابراهيم بن عمران ولا رضوان بن عامر المذكورين ولا يكون جاني هذا هو
القاتل لمورثهم دون غيره من اهل الناحية وغيرهما حصروا دعواهم القتل فيه وبرؤا
من سواه من اهل الناحية وغيرها بصر يح اللفظ ويطالبونه وحده بما يترتب لهم قبله
شرعا ويسألون جوابه عن ذلك فسمي جاني هذا المدعى عليه المذكور عن دعوى
المدعين المذكورين فأنكرها وعرف انه كان زرع ذرة صيفية بناحية بلوط وكان مقيما
عندها ثم أراد العود ابلده وممر بناحية جريس بعد العصر فقبضه جماعة من اهلها
وحجزوه عندهم حتى دخل الليل فرقدوه الى ناظر قسهم منفلوط وعرفوه بأنه قتل المتوفي
كذبا والحق انه لم يقتله ولم يعلم قاتله ووجد دعوى المدعين جدا كليا وأنكر العال لم يموت
المتوفي و يكون هؤلاء المدعين ورثته فطلب من هؤلاء المدعين بيعة تشهد لهم اولا بموت
مورثهم فراح المذكور وانحصار ارثه فيهم فاحضروا كلا من عامر بن محمد بن عامر
وعبد المنعم بن محمد بن عامر من اهل بناحية جريس واستشهدوا بهما على دعواهم الموت
وانحصار الارث فشهد بهما على انفراد في وجه جاني هذا المدعى عليه عقب
الدعوى والجواب بالانكار بلفظ أشهد أن فراج بن محمد بن عبد العال بن شحات
توفي وانحصار ارثه في زوجته ستهم ومنتهى هاتين المرأتين المحاضرتين وفي والده محمد
ابن عبد العال هذا المحاضر وفي ولديه القاصرين عبد الواحد وعلم الدين هذين الرضيعين
لا وارث له سواهم فاهذرتي شهادتهما لهذا المدعى عليه المذكور فلم يبدفهم ما قادحوا زكيا
سرا ثم عايناهم شهادة كل من عبد الكر يم بن حسين بن سالم وحسين بن علي بن حسين
كلاهما من منفلوط تزكية شرعية بقول كل واحد من المزكيين في حق كل واحد من
الشاهدين المذكورين أشهد أنه عدل مرضي جائز الشهادته حسن المعاملة فعند ذلك
حكمنا على جاني هذا المدعى عليه المذكور ول هؤلاء المدعين المذكورين بموت فراج
ابن محمد بن عبد العال وانحصار ارثه في زوجته ووالده وولديه هؤلاء المحاضرين بن حكما
شرعيا واقاموا وقعة ثم طلب من هؤلاء المدعين بيعة أخرى تشهد لهم بمقتل هذا المدعى

عليه لمورثهم فراج بن محمد بن عبد العال فوعدوا بذلك وخرجوا من المجلس على ذلك ثم
عادوا مع جلي هذا المدعى عليه وأحضر هؤلاء المدعون كلام من محمد بن صفى بن احمد
وعبد الكرىم بن عامر بن عبد الكرىم واستشهدوا بهما على دعواهم المذكورة فشهد
كل منهما على انفراده بعد استشهاده في وجه جلي هذا المدعى عليه الحاضر بالمجلس
عقب الدعوى والجواب بالانكار بلفظ أشهد بان كلامهما كان نائما في منزله ليلة
قتل فراج بن محمد بن عبد العال المذكور فسمع مع صوت عيار نارى فاستيقظ وخرج كل
منهما من منزله ليكشف الخبر وتقابل على الطريق وسمعاهما يهتفان في طرف الجزيرة
التي بقرب الناحية فذهبا نحوها فوجد فراج بن محمد هذا ابن عبد العال مضر وبا
برصاصة في صدره كسرت عظم صدره وأسالت دمه وغاصت في جسمه ووجدناه قابضا
على جلي المذكور فلما رآه ما جلي ضرب فراجا المذكور بسكين في جانب رقبة
محمد فخرجه وأسالت دمه وكان واقفا على قدميه فسقط على الارض ومات لوقته بسبب
ضربة السكين الصادرة من يد جلي هذا المدعى عليه وأعذر في شهادته ما جلي هذا
المذكور فعرف انهما لا يصلحان ولا يحسنان قراءة الفاتحة وطلب قراءتهما فظهر
أنهما لم يحسنوا قراءتهما ولا غيرها من كتاب الله فلم تقبل شهادتهما وخرجوا عن المجلس ثم
عادوا وأخبرنا انهما ما عاينا هذا المدعى عليه المذكور وضرب المتوفى بالعيار المذكور
فطلب من المدعين بيعة سواهما فاحضروا على التمساق المذكور فراج بن محمد بن عبد الكرىم
ابن جوهري من أهالى درب الجمالة بجمهر يس المذكور وعبد الجليل بن محمد بن عبد
وعلى بن شعبان بن احمد كلاهما من أهالى درب الصدافوة من ناحية جمر يس
واستشهدوا بهما على دعواهم فشهد كل منهم على انفراده بعد استشهاده في وجه جلي
هذا المدعى عليه المذكور عقب الدعوى والجواب بالانكار بلفظ أشهد بان كلامهما
كان نائما في منزله ليلة قتل فراج بن محمد بن عبد العال فسمع وهو في منزله صوت عيار
نارى فخرج كل منهم من منزله ليكشف الخبر فسمعوا هتافا في طرف الجزيرة فذهبا
نحوها وعائنا فراجا قابضا على جلي هذا المدعى عليه المذكور فحين رآهم جلي ضرب
فراجا المذكور بسكين في جانب رقبة محمد فخرجه وأسالت دمه وكان واقفا على قدميه
فسقط على الارض ومات لوقته بسبب ضربة السكين الصادرة من يد جلي هذا وقبض
خبراه الناحية على جلي المذكور فاعذر في شهادتهما ما جلي هذا المدعى عليه المذكور
فعرف أنه مجهول حال الشاهدين الأولين وفتح في الثالث بانه يا كل في الطريق ولا
يصلح ويشرى بالخروجين واحضر كلام من سالم بن عوص بن محمد وعبد الله بن حسين
ابن حمودة من عربان القرنة واستشهد بهما على قدحهما المذكور فشهد الاول بانه كان
يتردد على سوق منفلوط فعاش من مدة سنتين أو ثلاث على بن شعبان أحد الشهود
المذكورين يدخل محل بيع الخمر ومحل النساء الزواني فيهن ويا كل في الطريق

عديشاً وحشيشاً وشهد الثاني بأنه من مدة تزييد على سنتين دخل سوق منفلوط فعان على بن شعبان المذكور يشرب الخمر ويأكل في الطريق عيشاً ولا ينكار المدعين قدحه المذكور في شاهدتهم على شعبان المذكور طاب تزكية الشهود جميعاً لجهل حالمهم وليكون جهتهم من أعمال منفلوط تحرر من هذا الطرف خطاب لحضرة قاضي منفلوط في ٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ بالبحث عن حال الشهود ممن يعتمد على تزكيته ويوثق بخبره وإن انضحت له عدالتهم يرسل من يعتمد له هذه الشهادة لـ هذا الطرف لأجل تزكيته ثم وأرسل لحضرة ذلك بواسطة خطاب لرئيس مجلس سيوط فوردت افادة حضرة القاضي المذكور لهذا الطرف في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ بأنه صار البحث عن حال الشهود المذكورين ممن يوثق بخبره ويعتمد على تزكيته وهم الشيخ عبد الرحيم بن عبادة بن عامر ماذون الانكحة من الخوانكة والشيخ احمد بن محمد بن عبيدأحمد الفقهاء بجمهورية مصر المذكورة والشيخ حسين بن عباس بن حسن بن زين والشيخ علي بن محمد بن علي الزبدي من فقهائهم منفلوط فاخبروا بان احمد بن عبد الكريم ابن جوهر وعلي بن شعبان بن احمد شاهدهما القتل عدلان مقبولان الشهادة وان معاملتهم احسن منة حافظين لدينهما يؤديان ما عليهما من الحقوق وعين للتزكية علنا بهذا الطرف كل من الشيخ عبد الرحيم بن عبادة بن عامر والشيخ احمد بن عبيد المذكورين وبحضورهما هذا الطرف حضر اولياء الدم وهم محمد بن عبد الله بن شحات والد المقتول وزوجتاهما المرأة ستهم بذات سليم بن عبد الله بن شحات بنت محمد بن سالم وولده الرضيعان عبد الواحد وعلم الدين هؤلاء المدعون وحضر بحضورهم جلي بن نوري بن احمد هذا المدعي عليه واعيدت شهادته احمد بن عبد الله بن جوهر وعلي ابن شعبان بن احمد في وجهه على الوجه المذكور أعلاه ولا صراعه على الجور والانكار لما شهد به زكاهما سراً ثم علنا كل من الشيخ عبد الرحيم بن عبادة بن عامر والشيخ احمد بن محمد بن عبيد بقول كل منهما في حق كل واحد من الشاهدين أشهد انه عدل جائر الشهادة حسن المعاملة ولم يبد جلي هذا فيهم ما فاداه عند ذلك حكمنا لاولياء الدم هؤلاء على جلي بن نوري هذا المدعي عليه بقتله فيه قصاصاً ثم طلب من اولياء الدم واحد بعد آخر ان يغفوه مرة بعد أخرى فلم يغفوا عنه ولم يرتضوا بذلك وابوا الا الغصاص بحكمنا لهم به وكتب عليه من حضرة الشيخ حسين بن احمد جلي الخنفي مفتي مجلس استئناف قبلي بمناصه ما تضمنه هذا الاعلام موافق شرعاً والحال ما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم وبعرضه على حضرات ارباب المجلس الشرعي بحكمته ههنا الكبرى وهم حضرة الشيخ عبد القادر الرفاعي الخنفي والشيخ عبد القادر الدمشقي الخنفي والشيخ راشد الخنفي كتب عليه منهم بتاريخ ٢٢ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ مانصه بالاطلاع على هذا الاعلام وجد في كل من الدعوى بالقتل والشهادة به قصور حيث لم يذ كر قيمهما

ان الضرب بالسكين على الوجه المستور كان بطريق التعدي والعدوان حتى كان
يترتب عليه القصاص الشرعي كما ان قول الشهود في شهادتهم وعائنه وافرأجا الى آخره
لم يعلم منه صراحة كونه هو القاتل المذكور المنسوب بالنسب المرقوم أو غيره فيرد هذا
الاعلام محضه قاضيه لاسيما في حقه بما تقتضيه الاصول الشرعية والله سبحانه
وتعالى أعلم وبرء محضه القاضي المذكور كتب مع نائب المحكمة شرعا على افادة
واردة اليه من المديرية بطلب استيفاء ما تراه في محضراتهم في غاية ذي الحجة سنة ٩٨
ما نصه بورد هذا الاعلام المتضمن دعوى قتل فراج بن محمد - دين عبد العال من ناحية
جريس المتهم في قتله جلي بن نوري بن احمد من عربان القرنة المردود علينا من
حضرات أرباب المجلس الشرعي بسبب ما ذكرنا ان فيه قصورا في الدعوى والشهادة
حيث لم يدكر فيهما ان الضرب بالسكين كان بطريق التعدي والعدوان وبمراجعة
الكتاب التي بايدينا ظاهر انهما انهما صحيح مستقيم لذكر العمدية في الدعوى والشهادة
ولم نجد فيما بيدنا من شرائط صحة الدعوى والشهادة ذكر العدوان بل ذكر في الهندية
من الخامس في الشهادة في القتل ما نصه واذا شهد شاهدان على رجل انه ضرب رجلا
باسيف فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص ولا ينبغي للقاضي أن يسأل
الشهود مات من ذلك أم لا لا في العمدة ولا في الخطا ولا في ان شهدوا انه مات من ذلك لم
تقبل شهادتهم وجازت اذا كانوا عدوا ولا واداش - هذا انه ضرب به بالسيف حتى مات ولم
يزيد على ذلك فهو هذا عمد الا أن القاضي ان سألهم ما اتعمد ذلك فهو أوثق وكذلك ان
شهدا انه طعنه برمح أو رماه بسهم أو نشابه هذا كله محمدا كذا في شرح المبسوط انتهى
ونقل نحوه في الدر المختار في باب الشهادة في القتل عن البرازي فهذا نص صحيح وجوب
القصاص حيث ادعى الولي العمد وشهدوا الشهود كذلك وان لم يدكر العدوان
وأن عدم ذكره لا يوجب خلافا في الدعوى والشهادة وكذا قول الشهود في شهادتهم
وعائنه وافرأجا المذكور بدون ذكر نسبه بالاب والجد لا يوجب في الاعلام خلافا لتقديم
ذكر نسبه منهم - ثم مرتين في الشهادة نفسها وليس ثم فراج آخر حتى يلتبس به ويقع
الاشتراك اللفظي ومن المعلوم لنا وغيرنا ان حضراتهم أوسع باعا وأشد اطلاعا فان كان
ذكر العدوان شرطا في صحة الدعوى والشهادة نرجو الفضل علينا بذلك كراسم الكتاب
الذي فيه ذلك والباب المنصوص فيه ذلك لاجل مراجعته ان كان له وجود عندنا ولم
نجد له ليكون العمل بمقتضاه وباعادة هذه الاوراق للمحكمة الكبرى وعرضها على
حضرات أرباب المجلس الشرعي المذكورين كتب من حضراتهم بتاريخ ٧ صفر
سنة ٩٩ ما نصه قد صار الاطلاع على افادة مجلس الأحكام هذه وعلى ما افاده محضه
قاضى سيوط وناث بما افادته المرفوعة بهذه المؤرخة في غاية ذي الحجة سنة ٩٨ والافادة
عن ذلك ان علماءنا من حضراتهم ان القصاص نهائية في العقوبة وأنه لا يثبت مع

الشك وان كلام العمدية وكون القتييل محقون الدم على التبايه - بشرط لوجوبه
 فيثبت بعدمهما أو أحدهما لا يجب ولا ريب انه لا يلزم من أحدهما الآخر فلا يكتفى
 بذكر أحدهما في كلام المدعى عن ذكر الآخر لتحقيق العمد فقط في القتل - بل يحق
 والعدوان فقط في الخطا نعم حيث كان فعل القلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن
 يعرف بدليله وهو الآلة القتالة عادة فام قول الشهود وضربه بالسيف مثلا مقام ذكر
 العمد في شهادتهم ولم يذكر في كتبهم ان ذكر العمد اويبان الآلة قائم مقام التصريح
 بان القتييل محقون الدم فلا بد حينئذ من ذكر ان القتل كان بغير حق مثلا حتى يتحقق
 الشرط الثاني لوجوب القصاص ومما يدل أيضا على اشتراط ما ذكرناه من كره المدعى
 في متفرقات الدعوى شهد للراة - دلان ان زوجها طلقها فلا يحل لها المقام معه
 وثبتت الحرمة في حقها ولو شهد عدلان ان فلانا قتل أباه ليس له أن يقاتله ولا يظهر في
 حقه أيضا حتى يتصل به القضاء لان الشبهة في القتل في موضعين في صدق الشهود وفي
 كون القتل بغير حق وفي الطلاق في موضع في صدق الشهود فقط انتهى ويدل عليه
 أيضا ما ذكره عامة العلماء في معتبرات كتبهم انه يشترط في دعوى المال على
 ذي اليد ان يذكر المدعى انه في يده بغير حق لدفع شبهة انه في يده بحق كالرهن في يد
 المرتب والمبيع في يد البائع قبل قبض الثمن فاذا كان ما ذكره شرط في دعوى المال
 المبذول فالولي ان يكون ذكر العدو ونحوه شرط في دعوى القصاص الذي يترتب
 عليه ازهاق روح الاتمي ومما يدل عليه ما ذكره من ملاحضه وأن الشبهة معتبرة يجب
 دفعها أو إقره على ذلك من كتب عليه ولا شك في تحقق شبهة ان القتل المذكور بحق ولا
 ترفع الا يذكر أنه بغير حق أو نحوه كالعدوان أو ما ذكره في افادة القاضي ونائبه - من أن
 الشهود قالوا في شهادتهم وعائنه وافرأجا المذكور الى آخره فغيره وجوده - ذا التركيب
 بالاعلام بل الموجود فيه قوله وعائنه وافرأجا بضاعا على جملتي هذا المدعى عليه المذكور
 فلفظة المذكور انما ذكرت عقب ذكر اسم المدعى عليه والاشارة اليه لا عقب ذكر
 المدعى قتله حتى كان يندفع الالتباس نعم ان لفظة المذكور ذكرت في قول الشهود بعد
 ذلك فحين رآهم جلبي ضرب فراجا المذكور الى آخره الا ان هذا لم يعلم منه صراحة كون
 لفظ المذكور راجعا لفراج المذكور نسبه أولا أو لفراج الذي لم يذكر نسبه في قول
 الشهود وعائنه وافرأجا بضاعا على جلبي - هذا المدعى عليه المذكور المحتمل كونه غير
 القتييل المذكور ولا يخفى ان هذه شبهة يجب دفعها فالأمر رد هذا الاعلام للإجراء كما
 ذكرنا أولا والله أعلم وبعرض ذلك على حضرة قاضي سيوط ونائبه كتبنا على شقة مناقضة
 ثمانية بتاريخ ١٧ ربيع الآخر سنة ٩٩ لفظها صار الاطلاع على ما أفاده حضرات
 مشايخنا وأرباب المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى في قضية قتل فراج بن محمد - دبن
 عبد المال من ناحية جريس من انه لا بد في دعوى ولي القتييل على قاتله وطالبه

القصاص ان يدعى انه قتله عمداً - ودوانا ونحوه - وأن ذكر العمد فقط في الدعوى والشهادة لا يكفي ولما عارضنا ذلك بما في الهندية من الخامس في الشهادة بالقتل حيث قال واذا شهد شاهدان على رجل انه ضرب رجلاً بالسيف فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص الخ وترجينا حضراتهم ان يتفضلوا علينا بذكر اسم الكتاب المصرح بأنه يشترط لهمة الدعوى والشهادة ذكر العمد ودوانا معاً لا عمل به افادوا أنه لا يلزم من ذكر العمد أن يكون - ودوانا - غير حق وعلموا ذلك بأنه لا شك في تحقق شبهة ان القتل المذکور بحق ولا ترتفع الا به - غير حق ونحوه كالعدوان فتبين لنا من تلك الافادة ان اشتراط زيادة لفظ العمد ودوانا ونحوه مع ذكر العمد لا يفيهم لدفع شبهة التي ابدوها وليس منصوصاً عليه لاهد من أئمة المذهب والعدم التصريح بما لا يدعيه من الكتب بأنه يشترط ذلك لدفع شبهة لم نذكر مع العمد لفظ العدوان - ففهمنا ان قيام شبهة يجب خلافاً في الاعلام سيما والشبهة مرتفعة من قول ولي القتل في دعواه فتعدى عليه جلبي هذا وضر به عمداً الى آخره اذ التعدى هو الظلم بغير حق واذا ارتفعت شبهة بذلك فلا غبار على الاعلام واما الشبهة التي ابدوها حضراتهم في شهادة الشهود انهم قالوا وعائنه واخراجاً بضاعاً على جلبي هذا المدعى عليه بأنه يحتمل أن يكون فراجا الذي عاينوه غير القتل وهذه شبهة يجب دفعها الى آخره بخوابه انه لم يذكر في الاعلام لفظ فراج سوى القتل حتى يلبس بغيره وقد عينه الشهود حال الشهادة وبالجمل فاذي فهمناه صحة الاعلام المذکور فان كان مقبولاً عند حضراتهم فهو المطلوب والا فحيث لم يرشدونا الى النص الذي فيه اشتراط التصريح بلفظ العدوان فنروم عرض ذلك على حضرة الاستاذ الاكبر مفتي الديار المصرية فان رأى في الاعلام المذکور خلافاً فنؤمل منه الارشاد الى ما يكون به الاهتداء في ذلك كما هو عادته عند الاختلاف ادام الله به نفع الامة وكشف عنه كل ملته وخمته ورفاهه - على مراتب الكمال بجاه نبهه وصحبه - والال (اجاب) وردت مكاتبة المجلس رياسة سعادته كم بقصد الاطلاع على الاعلام المهر من حضرة قاضي أفندي سيوط في شأن قتل فراج بن محمد من ناحية جريس المؤرخ ١٤ جادى الاولى سنة ٩٨ الهـ كوم فيه على شخص يدعى جلبي بن نوري بالقصاص لورثة المقتول وصدق عليه من حضرة مفتي أفندي مجلس استئناف قبلي وبعرضه على حضرات ارباب المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى أفيد من حضراتهم بعدم استيفائه شرعا ولزوم رده لقاضيه لاجراء استيفاء ما تراهى لحضراتهم ثم حضرة القاضي الموما اليه افاد عدم لزوم اجراء ذلك على الوجه الموضح بالمناقضات المسطرة على الاعلام والاوراق المرفوعة مع هـ - اذ ورغب حضرة القاضي عرضه على هذا الطرف وباعادته للمحكمة الكبرى شرح منها بناء على ما ذكر من حضرات ارباب المجلس بوجوب الاستيفاء على

وجه ما تقرر وانما دام القاضي يرغب عرضه على هذا الطرف فلا بأس من بعثه مع الأوراق المختصة به الى آخر ما ذكره بتلك المسكاتية من طلب ورود الافادة عما يقتضيه الوجه الشرعي في ذلك لفصل في هذه المسئلة وأجرا المقتضى وبالنظر فيما هو مستطر بهذه الأوراق والاعلام ظهر انه لم يذكر فيه دعوى شرعية من الورثة الباقين على غيرهم بوفاة المقتول عن زوجته وهو والده وابنيه القاصرين وانحصار ارثه فيهم بل اقتصر واقعا ذكر عنهم في هذا الاعلام على دعواهم المصروفة من مبدئها بقوله بانه في أواخر شهر شعبان سنة ٩٧ كان فراج بن محمد بن عبد العال المتوفى المذكور نائما الى أن قال فسقط على الارض ميتا بسبب ضربه السكين من يده هذا المدعى عليه والى ان قال ولا يكون جلي هذا هو القاتل لمورثهم دون غيره من أهل الناحية وغيرها حصر دعاهم القتل فيه وبرؤا من سواء من أهل الناحية وغيرها ابصر في اللفظ وبطال به وحده عما يترتب لهم قبله شرعا ويسألون بجوابه عن ذلك وعقب هذا قيل فيه فسل جلي هذا المدعى عليه المذكور عن دعوى المدعين المذكورين فأنكرها الى أن قال وأنكر العلم بموت المتوفى و يكون هؤلاء المدعين ورثة وطلب من هؤلاء المدعين بيعة تشهد لموت مورثهم فراج المذكور وانحصار ارثه فيهم فاحضروا كالا الى أن قال بعد شهادة الشاهدين بالوفاة وحصر الارث في الزوجتين والاب والابنتين والتركبة فعند ذلك حكمنا على جلي هذا المدعى عليه المذكور ول هؤلاء المدعين المذكورين بموت فراج بن محمد بن عبد العال وانحصار ارثه في زوجته ووالده ولديه هؤلاء المحاضرين حكما شرعيا واقعا وقع به ثم طلب من هؤلاء المدعين بيعة أخرى تشهد لهم بقتل هذا المدعى عليه لمورثهم الخ فأنكرت تراهم لم يذكروا في دعواهم المذكورة موت المورث عن زوجته ووالده وابنيه وانحصار ارثه فيهم صريحاً بل اكتفى بقول - ضرة القاضي في صدر هذا الاعلام قبل دعوى المدعين المصروفة بما تقدم ذكره انه بعد الاحالة من مجلس كذا على هذا الطرف قد سمعت دعوى قتل فراج بن محمد الى أن قال المتوفى ومنحصار ارثه في والده المذكور وفي زوجته هما فلانة وفلانة وابنته من الاولى فلان وابنته من الثانية فلان لا وارث له سواهم ومتم في قتله فلان فادعى زوجته المتوفى هاتان ووالده محمد هذا بطريق الاصلالة عن نفسه و بطريق الولاية الشرعية عن ولدي ابنته المذكورين على جلي هذا المدعى عليه بحضور كل من فلان وفلان بابه في أواخر شعبان سنة ٩٧ كان فراج بن محمد بن عبد العال المتوفى المذكور نائما بمنزله الى آخر ما تقدم ذكره في تصوير الدعوى العارية عن ذكر كون المقتول مات وانحصار ارثه في زوجته فلانة وفلانة ووالده فلان المدعين المذكورين وابنيه فلان وفلان من غيبه شريك اللازم ذكره ضمن دعواهم القتل لتصح الدعوى والمطالبة بالقتل ويسأل الخصم عنها بانسكاره لما ذكره يكلف المدعون أولا اثبات الوفاة وانحصار الارث فيمن ذكر ثم

يحكم لهم على الخصم بذلك به - دائر كية ثم يكلفون اثبات دعوى القتل فاذا كان في الواقع انه لم يصدر من المدعين دعوى صحيحة بمثل ذلك يحتاج المحل لاحضار اقر يغبين ثانيا الذي حضره القاضي وسماع الدعوى على وجهه مذ كرو لى استيفاء ما يلزم احدهما والمحكم فيهم يحكم بالقصاص بالوجه الشرعى ويتكرر بما ذكر اعلام مستوف لما تلزم مراعاته مع الاحتياط في توضيح كون القتل على سبيل العمد والعدوان والتعريف في محل الحاجة المشارا اليه بما أفيد من حضرات أرباب المجلس الشرعى بالحكمة الكبرى بمصر ازالة الاحتمال الشبهة التى قامت عند حضراتهم وان كان لا يقطع بخال المحكم لو صدر مستوفيا شرائطه بمجرد ترك هذا الاحتياط على ما أفهمه ولم أقف على ما يوجب يدلان القضاء لو صدر صحيحا بمجرد ترك هذا الاحتياط واحكام القضاة فحمل على الصلة مهما أمكن ولا تنقض بالشك والفروع الموقوفة في كتب المذهب تنفيذ الصلة وان لم يصرح في الدعوى والشهادة بذكر العدوان وحقن الدماء في دار الاسلام لاسيما في المسلم هو الاصل ولذا الوادعى القاتل انه قتله - كونه ارتد او قتل أباه أى صار غير محزون الدم بالنسبة اليه لا يصدر في الابديةنة كما صرحوا به وما اذا صدرت دعوى الوفاة وانحصار الارث من المدعى - ير ضمن دعواهم القتل العمد على المدعى عليه في هذه الحادثة فيغير الاعلام بحقيقة ما صار على وجه صحيح ليقبل - هذا ما ظهر لى في الجواب والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام في ١٤ جادى الاولى سنة ٩٩ مضمونها فاعلم سابقا حيل على المحكمة الشرعية الكبرى روية الاعلام الشرعى الصادر من محكمة اسكندرية في قضية قتل جاب الله عبد الخير الخفير بتفتيش معنيا بحيرة فوردمشروا عليه - من حضرات أرباب المجلس الشرعى فيما باعادته لاستيفاء بعض أوجه توضيحت من حضراتهم ثم عاد وعليه افادة من حضرة قاضى اسكندرية بان ما تضمنه موافق للاصول الشرعية وغير مخالف لامر اولى الامر وبارساله للمحكمة أعيد بشرح من حضرات أرباب المجلس الموما اليهم يلزم استيفائه على وجهه ما سبقت به الافادة منهم وانه اذا صار مقتضى النظر فيه بطرف حضرة -كم لفصل الخلاف وورود الافادة بما يتراءى لأجراء اللازم ومضمون الاعلام المذكور المؤرخ ٢٦ محرم سنة ٩٨ ادعى كل من ورثة بائعين على رجل أجنبي بقتل مورثهم عمدا ويدينوا كيفية ذلك حسب دعواهم المسطرة بهذا الاعلام وانه مات بسبب ذلك وانحصروم براثه الشرعى في كل من زوجته أمونة احدى المدعين وبنتيه منها زينب وسعدة القاصرتين وفي والدته مسكة المدعية الثمانية واخوته الاشقاء سعد وعوض ومرزوقة ومريم باقى المدعين من غير شريك الى أن قالو يطالب المدعون المذكورون محمد السقاء المدعى عليه هذا بما يترقب عليه في ذلك شرعا ويسالون سؤاله عن ذلك ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أنكر دعواهم كليا وطلب منهم بيينة طبع الدعوى فعرفوا ان لا بيينة لهم وعجزوا عنها ولم

يلتمسوا تحليفه وامتنعوا عن تحليفه فمذ ذلك حكم الحاكم الشرعى والعلماء المأمورون
بالحكم بمنعهم من المعارضة للمدعى عليه ماداموا عاجزين عن البينة و بعرض هذا
الاعلام على حضرات أرباب المجلس الشرعى بمحكمة مصر الكبرى وهم حضرة الشيخ
عبد القادر الرافعى والشيخ عبد القادر الدبشانى والشيخ راشد الحنفى كل منهم كتبوا
عليه مانصه بتاريخ ١٨ محرم سنة ٩٩٩ المنع المستطور بهذا الاعلام موافق شرعا
بالنسبة للمدعين البالغين الا أنه يعاد لتحليف المدعى عليه لحق القاصرتين مع التنبيه فيه
على ان سماع الدعوى شرعا كان بعد الاحالة من المجلس النظامى تطبقا للبند ٥٣ من
لائحة المحاكم الشرعية والله أعلم ولما ردت لمحكمة اسكندرية كتب عليه بظاهره من حضرة
القاضى والشيخ محمود فتح الله البورينى والشيخ احمد موسى المسيرى أعضاء المجلس
الشرعى المأمورين بالقضاء بتاريخ ٩ ربيع الاول سنة ٩٩٩ مانصه قد تلى بالمجلس الشرعى
ماسطر بهذا الاعلام من افادة المجلس الشرعى بمحكمة مصر الكبرى والافادة عنه ان
المدعين المذكورين بهذا الاعلام عاجزون عن اثبات الوراثه والقتل ولم يثبت لدينا شرعا
ان للتوفى المذكور يدعواهم بنتين قاصرتين له ما حق شرعى يجب رعايته فان كان فى
الواقع له بنتان فحقه ما باق سواء كانتا بالغتين أو قاصرتين بمعنى انه اذا أقيمت دعوى
شرعية من قبلهما أو احدهما ممن له ولايتهما شرعا ينظر فيما بالوجه الشرعى وليس للحاكم
الشرعى الجبر على الدعوى بل ولا طاب المدعى على ان هؤلاء الناس ليسوا باسكندرية
ولم يورثهم تركه فيها هذا ولم تنظر هذه القضية بالمجلس الشرعى الا بعد احوالها عليه
من مجلس ابتدائى اسكندرية بتاريخ ٢٣ محرم سنة ١٢٩٨ وذلك قبل ورود افادة
نظارة المحققاتية بدوج ذلك بالاعلامات الشرعية فانها مؤرخة بغاية ذى الحجة سنة
١٢٩٨ وكان ذلك جاريا على المتعارف بها كم الشرعية من الاكتفاء فى ذلك وامثاله
بالواقع المحقق المدعى يوم قضاة هذه الاعلام موافق للاصول الشرعية غير مخالف لامر
أولى الامر ولما أرسل ما ذكره محكمة مصر الشرعية الكبرى تحرر منها بطلب ارساله
لهذا الطرف لغرض الخلاف فبعثت بالافادة السابقة (اجاب) ووردت مكتوبة بالمجلس
بتقصده النظر فى الاعلام المسطر من محكمة اسكندرية بتاريخ ٢٦ محرم سنة ٩٨
فى قضية قتله لى جاب الله بن عبد الخير الخفيم وما شرح عليه من حضرات أرباب المجلس
الشرعى بمحكمة مصر الكبرى وما توضح بظاهره من حضرات قاضى افندى وأرباب
المجلس الشرعى بمحكمة اسكندرية وما أفيد بشرح حضرة من لا افندى بمحكمة مصر
الكبرى المتضمن اقتضاء النظر فى هذه المسألة بهذا الطرف لغرض الخلاف فيها او ورود
الافادة بما يرى والذي رؤى بهذا الطرف الاكتفاء فى هذه المسألة بهذا الاعلام
حيث أفاد حضرة قاضى افندى وأعضاء المجلس الشرعى بمحكمة اسكندرية انهم
ما نظروا هذه القضية الا بعد الاحالة عليهم من مجلس ابتدائى اسكندرية بتاريخ

الجمرة المذكورين بكتابتهم ولا تعلم وراثة القاصرين لمادعي قتله من قبل البالغين
القاصرين عن اثبات دعواهم التي من جملتها النورثة وليس أحد من هؤلاء موجود
باسكنة دورية الى آخر ما أوضحه بظاهر الاعلام اذ لا خلل في الحكم بمنع البالغين كما افاده
حضرات ارباب المجلس الشرعي بالحكمة الكبرى ولا تجاوزو الحال هذه في السماع
بعد الاحالة من المجلس الابتدائي عليهم وحق القاصرين باق في الدعوى كما ان حق
البالغين باق لو قدر واعي الاثبات بالبيئة والله تعالى أعلم (سئل) بافاده من حضرة
مفتي مديرية الدقهلية في ١٤ ج سنة ١٩٩٩ عن حكم صورة اشهاد بتخارج صادرين
يدين حضرة قاضي الدقهلية سطرها واستفهم عن موافقتها من عدمها من حضرة المفتي
المذكور فاحال ذلك على هذا الطرف مع الايمان لا ثمة اجراءات لها كم الشرعية تقضي
انه اذا حصل للقساضي والمفتي اشتباه في مسألة شرعية يصير الاستفهام عنها من هذ
الطرف ومضمون الصورة المذكورة حضر المكرم احمد أمين الرجل البالغ العاقل الرشيد
التاجر بالمنصورة ومن اهلها وسكانها ابن المرحوم ابراهيم المحلاوي ابن المرحوم علي
المحلاوي وهو الوكيل الشرعي عن المصونة سيده البالغة العاقلة الرشيدة من اهلها
وسكان المنصورة بنت المرحوم الحاج حسن العرقاوي الزيات ابن المرحوم علي
المصري العرقاوي التوكيل العام المطلق المفوض في الخصومة والمرافعة والدعوى
والطلب والقبض والحيازة والبيع والشراء والابراء والمصالحة والتخارج والخراج ونحو
ذلك مما يتعلق بتركة مورثها المرحوم محمود حسن العرقاوي ابن المرحوم الحاج حسن
العرقاوي الزيات المذكوراء - لاه ابن المرحوم علي المصري العرقاوي على الوجه المعين
والمشروح بالاعلام الشرعي الصادر من هذه المحكمة المؤرخ ٢٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٨
المشمول بامضاء وختم حضرة الفاضل الشيخ محمد ابي النجاة قاضي مديرية الدقهلية سابقا
زمن ولايته وحضر معه المكرم الشيخ احمد الصباحي الرجل البالغ العاقل الرشيد من
أعيان وسكان ناحية مصطاي بمديرية الغربية ابن المرحوم احمد الصباحي ابن المرحوم
محمود الصباحي وهو الوكيل الشرعي عن آسماء البالغة العاقلة الرشيدة من اهلها مصر
المحروسة الساكنة بخط السكة الجديدة بالسبع فاعات بنت المرحوم مصطفى نظيف
افندي رئيس مجلس سيوط بالوجه الاقرب سابقا ابن المرحوم محمد التوكيل العام
المطلق المفوض في قبض واستخلاص ما يخصها بحق الربيع فرضا من تركة زوجها
المرحوم محمود حسن العرقاوي المذكوراء - لاه وقبض كافة ما لها من الحقوق في
التركة المذكورة ممن ذلك في يده وفي جهته وعليه وفي الصلح والابراء من ذلك وكافة
ما لها وعليها من الدعاوى والمطالبات والمخاضات المتعلقة بتركة زوجها المذكور على
الوجه المعين والمشروح بالاعلام الشرعي الصادر من محكمة طنتداء - مديرية الغربية
المشمول بامضاء وختم حضرة العلامة الفاضل الشيخ عبد الرحمن الزواوي قاضي

المحكمة المذكورة حالاً المؤرخ ٢٣ شوال سنة ١٢٩٨ : الثابت مضمونهما وبقائه
الموكتين المذكورين على تو كيلهما الوكيلهما المذكورين الى الآن ومعرفة جميع
اسماء وعيننا ونسباً بشهادة شاهدين وأشهد على نفسه المكرم احمد أمين هذا المذكور
أعلاه شهوده الاشهاد الشرعي وهو موكلته المذكورة باكمل الاوصاف وأتم الاحوال
المعتبرة شرعاً طاعناً مختاراً انه بماله من التوكيل عن موكلته المذكورة أعلاه على الوجه
المستطور صالح وأخرج نفس أسماء زوجة المرحوم محمود حسن الغرقاوى المذكور
أعلاه موكلته المكرم الشيخ احمد الصباحي هذا من جميع تركته زوجها مورثها المرحوم
محمود حسن الغرقاوى المذكور أعلاه الخلفه والموروثه عنه من عقار وأطيان
عشورية ومنقولات من نقود من الذهب والفضة والعروض بالغه ما بلغت التي تستحق
فيها أسماء الموكله المذكورة الر بيع المذكور أعلاه بالغريضة الشرعية بعد اخراج
الحصة التي قدرها الثلث الموصى بها من قبل المرحوم محمود حسن الغرقاوى المذكور
الثابت بعد وفاته بالوجه الشرعي على الوجه المعين والمثرو ح بالاعلام الشرعي الصادر
من هذه المحكمة المؤرخ ٢٦ راسنة ١٢٩٩ المشمول بامضاء وختم حضرة الشيخ
احمد نائب القنصل المذكور حالاً على مبلغ قدره اربعة آلاف وستمائة جنيه ذهباً أجر
جيد انكليز يا ضرب الانكليز المستعمل كل واحد منها بسبعة وتسعين قرشاً وعشرين
فضة صاغاً وعلى المنديل التيل الابيض دفعهما المكرم احمد أمين هذا المذكور أعلاه
من مال موكلته سيدة المذكورة أعلاه الخصاص بها الى المكرم الشيخ احمد الصباحي هذا
المذكور أعلاه الوكيل عن أسماء المذكورة أعلاه ليحوزهما الموكلته أسماء المذكورة
في نظير الصلح والاخراج المذكورين من حصتها الشرعية المذكورة من جميع اعيان
تركة زوجها مورثها المذكور من عقار وأطيان عشورية ومنقول من نقود من الذهب
والفضة والعروض بالغه ما بلغت وقبل المكرم الشيخ احمد الصباحي هذا الوكيل
المذكور أعلاه بماله من التوكيل عن موكلته المذكورة الصلح والاخراج المذكورين
اعلاه لموكلته أسماء المذكورة واعترف بقبض المبلغ والمنديل التيل الابيض بدل الصلح
والاخراج المرقومين اعلاه وبجيازتهما الموكلته المذكورة اعلاه صلحاً واخراجاً وقبلوا
واعترافاً صحيحات شرعيات صدر ذلك بينهم ما عن موكلتهما المذكورة بنين بصيغة شرعية
مستملة على الايجاب والقبول الصحيحين الشرعيين المقبولين بالطريق الشرعي عن
طوع واختيار وانقطع النزاع وانحسم الامر بينهم على ذلك وذلك بعد ثبوت وفاة
المرحوم محمود حسن الغرقاوى المذكور أعلاه ابن المرحوم الحاج حسن الغرقاوى
الزيات المذكور أعلاه ابن المرحوم علي المصري الغرقاوى المذكور ابن المرحوم الحاج
محمد المصري واحصا دارته في كل من زوجته أسماء المذكورة أعلاه وشقيقتها سيدة
المذكورة أعلاه المرزوقة معه لوالدهما المرحوم الحاج حسن الغرقاوى الزيات

المذکور أعلاه ابن المرحوم علی المصری الغرقاوی المذکور أعلاه ابن المرحوم الحاج
محمد المصری المذکور من والدته المرحومة زینب بنت ابراهیم المصری ابن المرحوم
شحاتة وفي أخيه لایه المذکور آمنة فقط من غیر شرک ولا وارث له سواهن وحکم
بذلك شرعاً علی الوجه المعین والمشرع بالاعلام الشرعی الصادر من هذه المحكمة
المؤرخ في ١٢ جا سنة ١٢٩٦ وأضاح عـ دم وجود دين على تركه المتوفى
المذکور وان ظهر على التركة المذکور دين لا حد من خلق الله تعالى فيكون ملزوماً
به اجد أمين الوكيل المشهد المذکور من طرفه خاصة حسب تعهده والتزامه بذلك
لدينا وتصادق الوكيلان المذکوران عن موكلاتهم ما المذکور دين على جميع ما ذكر
اعلاه لدينا أيضاً تصادقاً صحيحاً شرعياً وبمقتضى ذلك وما نص وشرح اعلاه صارت
الحصة التي قدرها الربع من تركه المرحوم محمود حسن الغرقاوی بعـ داخراج الثالث
الموصى به المعين اعلاه المذکور السيدة موكلة المحرم اجد أمين هذا خاصة بالصالح
والاخراج المذکورين اعلاه تصرف فيهما لنفسه على الوجه المستطور تصرف الملاك
في املاكهم بساير ووه التصرفات الشرعية ولما تم وثبت ذلك لدينا على الوجه
الصحيح الشرعی المعتبر المرحوم بعـ مراعاة واعتبار ما وجب مراعاته واعتباره شرعاً امرنا
بكتابة ذلك وقيد به ضبطاً للواقع (أجاب) حيث صدرهـ ذا التخرج مستوفياً
شرايطه المعتبرة شرعاً ولم يكن هنالك ما يفسده أو ما يقتضي توقفه كدخول الدين المطلوب
للورث فيه او كونه هنالك دين عليه يكون موافقاً شرعاً والا فلا الا انه تلزم الزيادة في
المقتضى المذکور في هذا الاشهاد بعد قوله صارت الحصة التي قدرها الربع من تركه
المرحوم محمود حسن الغرقاوی بما نصه من الايمان المخرج عنها المذکور كورة على الوجه
المستطور ليطابق المقتضى الاصل والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس
استئناف بحري بتاريخ جادی الاخرة سنة ١٢٩٩ مضمونها انه باحالة رؤية
الاعلام الشرعی الصادر من محكمة طنتند في قضية قتل ابراهيم هيبه على حضرة مفتي
الاستئناف أفيد عليه من حضرته بحصول الاشتباه في حكمه ويرغب عرضه على
حضرته تكمل فاقضى التحرير لحضرته تكمل والاعلام معه ليفاد عن الحكم الشرعی ومضمون
الاعلام المذکور انه بمجلس طنتند بحضرته حضرات رئيسه وأعضائه ومفتيه ادعى كل
من مبروكة بنت المرحوم ابراهيم فتوة ابن المرحوم عبداللهم فتوة من ناحية دلشيان
منوفية القاطنة بناحية صغط جدام منوفية والمرأة قر بنت المرحوم يوسف أي نار
ابن المرحوم علي ابني نار من صغط جدام منوفية على الحاضرين معهما بالمجلس الشرعی
المسكرم محمد الحانوتي ابن المرحوم حسن الحانوتي ابن المرحوم احمد الحانوتي من ناحية
صغط المذکور كورة لمحققة معرفتهم ما شرعاً بشهادة كل من المسكرم ابراهيم الحانوتي ابن
المرحوم محمد الحانوتي والمسكرم معروف هلال ابن المرحوم ابراهيم هلال من ناحية كفر

العلوة منوفية كلاهما تحققا شرعيا بقوله - مآندى على محمد الخانوقى المدعى عليه
 هذا المذكور بأنه تعدى على ابراهيم هيبه ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد
 هيبه من ناحية صفت المذكور وضر به بفاس من حديد فى رأسه ثلاث ضربات
 قطعت الجلد واللحم وأسالت الدم هدم منه وعذوانا عليه ومات من ساعته بسبب ذلك
 وانحصار ارثه الشرعى فى والدته مبروكة وزوجته قر المدعيتين المذكورتين وفى أولاده
 الثلاثة من زوجته المذكور هم ست ابلد وفاطمة واحمد القصر عن درجة البلوغ
 الشرعى وفى المحل المستكن فى رحم زوجته المذكور من غير شريل ولا حاجب شرعى
 ولا وارث له سواهم وان محمد الخانوقى المدعى عليه هذا المذكور اقر بمر كز لا بحفرة
 المسلمين طائعا مختارا بأنه ضرب به عمدا بمسوفة من خشب الشوم تقتل عادة فى رأسه ومات
 من ساعته بسبب ذلك وصدقه على ذلك المدعيتان المذكورتان وتطالبانه بما يترب
 لهما على ذلك شرعا وهو القصاص وتسألان سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه
 المذكور عن ذلك فأجاب بالاقراء طائعا مختارا والاعتراف بوفاة ابراهيم هيبه المذكور
 وانحصار ارثه الشرعى فى ورثته المذكورين وأنه كرم ما عدا ذلك وبجده كليا فطلب من
 المدعيتين المذكورتين بيينة ثبتت لهما واوراثته - ما للذكور فى المذكور فاحضرتا كلاما
 شاهدى ثبوت المعرفة المذكورين أعلاه وسالتا الاستماع الى شهادتهما واستشهدا
 فشهد كل واحد منهما - معا على انفرادهما بعد استشهاده ودعوى المدعيتين وجواب
 المدعى عليه المذكور وبوجهة المتداعين المذكورين بقوله أشهد الله بوفاة ابراهيم
 هيبه ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد هيبه من صفت جدام منوفية وانحصار
 ارثه الشرعى فى والدته مبروكة بنت المرحوم ابراهيم فتوة ابن المرحوم عبد الدائم
 فتوة وفى زوجته قر بنت المرحوم يوسف أى نارا بن المرحوم على أى نارا المدعيتين
 هاتين وفى أولاده من زوجته المذكور الثلاثة هم ست ابلد وفاطمة واحمد
 القصر عن درجة البلوغ الشرعى وفى المحل المستكن فى رحم زوجته المذكور من
 غير شريل ولا حاجب شرعى ولا وارث له سواهم - لم كل منهم ما ذلك ويشهد به
 كذلك ولم يبد المدعى عليه المذكور دفعا ولا مطعنا شرعيين فى شهادته الشاهد - دين
 المذكورين فز كيا وعدلا سرا ثم علمنا بشهادة كل من المكرم عبد الحميد حبيب بن
 المرحوم سايما حبيب من زاوية الناعورة منوفية والمكرم اسمعيل شكرى ابن
 المرحوم شكرى افندى من ناحية جزى منوفية الشهادته والتركية والتعديل
 الشرعيات باطريق الشرعى فعند ذلك حكمنا للمدعيتين هاتين على محمد الخانوقى المدعى
 عليه هذا فى وجه المتداعين والشهود هؤلاء بوفاة ابراهيم هيبه المذكور ووراثته
 ورثته المذكورين له ما عدا المحل بل وقف المحكم بوراثته على انفصاله حيا على الوجه
 المسطور حكما شرعيا باطريق الشرعى بعد مراعاة ما وجبت مراعاته شرعا بحضور من

ذكر ثم طلب من المدعيين المد كورين بديعة تديره ما باقى ما ادعيتاه فوجدنا كتاب لك
وانصر فتأ في يوم الاربعاء ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٩٦ ثم في يوم الاحد ٢ ذى الحجة سنة
١٢٩٨ المذكورة بمجلس طنتدابع حضره حضرات رئيسه وعضاؤه ومفتيه حضر
المدعيتان والمدعى عليه المذكورون وأحضرت المدعيتان المذكورتان كلام من المكرم
محمد حسن غراب ابن المرحوم حسن غراب بناحية شوفى بديرية المنوفية والمكرم
الشيخ سالم على دومة ابن المرحوم على دومة من ناحية درجير بديرية المنوفية وسالتا
الاستماع الى شهادتهما واستشهدا فشهد كل واحد منهما على انفراد بمواجهة المتداعين
بعد استشهاده ودعوى المدعيتين وجواب المدعى عليه بقوله أشهد بان محمد الخاتوني
المدعى عليه هذا المذكور ابن المرحوم حسن الخاتوني أفرط تعا مختار ابركر لابانه
تعدى على ابراهيم هيبه ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد هيبه وضربه بمسوقه على
رأسه فجاءت الضربة مخدعة فمات بسبب ذلك في يوم الصرب يعلم كل منهما ذلك ويشهد
به كذلك وأحضرتا ايضا المكرم حسنا الديب ابن المرحوم الديب من ناحية صفت
جدام منوفية وسالتا الاستماع الى شهادته واستشهدا فشهد بمواجهة المتداعين بعد
استشهاده ودعوى المدعيتين المد كورين وجواب المدعى عليه المذكور بقوله أشهد
بان محمد الخاتوني المدعى عليه هذا المذكور ابن المرحوم حسن الخاتوني أفرط تعا
مختار ابركر كز تلا بانه تعدى على ابراهيم هيبه ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد
هيبه وضربه بمسوقه على رأسه فجاءت الضربة مخدعة فمات في يومها يعلم ذلك ويشهد به
كذلك ولم يمد المدعى عليه المذكور ودفعوا ولا مطعنا شرعيين في شهادته الشهود
المذكورين وفي تاريخه أدناه بعد أن اقتضى الحال للمخاطبة عن هذه المرافعة مع حضرات
الاشياخ وهم حضرة الفاضل الشيخ عبد القادر الرافعي وحضرة الفاضل الشيخ
عبد القادر الدلبشاني وحضرة الفاضل الشيخ راشد افندي أفادوا عليه ما شرع على
الصورة التي أرسلت اليه في ١٩ رجب سنة ١٢٩٧ بقوله هم مثم ولا باسمائهم
واختامهم بانه قد صار الاطلاع على صورته هذه المرافعة فظهر منها ان شاهدي
الاقرار المذكورين فيها أشهد بان المدعى عليه المذكور وفيها أفرط تعا مختارا
بانه تعدى على ابراهيم هيبه بن احمد بن محمد وضربه بمسوقه على رأسه فجاءت الضربة
مخدعة فمات بسبب ذلك ولم يصرح الشاهدان المذكوران ان المذموم المذكور صرح
بالعمدية والذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك ان مجرد ماد كرم من الشهادة باقرار
المدعى عليه على الوجه المستطور وغير كاف للحكم بالقصاص على المدعى عليه حيث لم يثبت
اقراره بالعمد أيضا وما ذكر من انه أقرب بانه تعدى الخ غير مفيد لما صرحا اذ كل قتيل قتل
بغير حق ولو خطأ يصدق عليه انه قتل تعديا أي ظلما وحينئذ اذا ثبتت العمدية يقتضى
على القاتل بالقصاص بناء على قول صاحبين الذي صدر الامر العالي في ٢٩ جمادى

الثانية سنة ٩٧ بالعمل به والاي قضى عليه بالدية بعد طلب أولياءه التماس ذلك
والتركية والله سبحانه وتعالى أعلم قبناه على ما أفاده حضر ات الاشياخ المومنا اليهم حضر
المدعيان بمحكمة المديرية بعد احوالة قتميم النظر شرعا في هذه المادة بالهكممة المشار
اليها من المجلس بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٢٩٧ وست البلاد احدي اولاد المتوفى
المدعى عليه المذ كوردة أهله التي كانت قاصرة قبل تاريخه وأقرت ببلوغها الآن مع محمد الخانوتي
المدعى عليه المذ كوردة وتليت عليهم جميعا الدعوى المشروحة أعلاه وصدقن عليها
وأقرها المدعى عليه المذ كوردة وابن القصاص من المدعى عليه بدم مورثين فطلب
منهم مائة شريعة تثبت لمن قتل محمد الخانوتي المدعى عليه لمورثين المرحوم ابراهيم هيبه
المدعى كوردة فاحضر من كلام من المكرم احمد الصردى ابن المرحوم احمد الصردى ابن
المرحوم مصطفى من ناحية صفط المذ كوردة واحمد بن عبد الله ابن المرحوم ابراهيم
ابن المرحوم خليل من ناحية شبرا بوش منوفية وسألان الاستماع الى شهادتهم ما
واسق شهدا فشهد كل واحد منهما على انفراده بمواجهة المتداعين المذكورين بعد
استشهادهم ودعوى المدعيات وجواب المدعى عليه المذ كوردين بقوله أشهد بان محمد
الخانوتي المدعى عليه هـ هـ ذا ابن المرحوم حسن الخانوتي ابن المرحوم احمد الخانوتي
أقر طائعا مختارا بان ضربه ابراهيم هيبه مورث المدعيات هؤلاء ابن المرحوم احمد هيبه
ابن المرحوم محمد من ناحية صفط جـ دام محمد ابي سوقة من الخشب الشوم تقتل عادة في
رأسه ومات من ساعته بسبب ذلك يوم لم كل من هـ ما ذلك وشهد به كذلك واحضر
المدعيات المذ كوردة أيضا كلام من المكرم محمد الكفراوي ابن المرحوم محمد البري
ابن المرحوم محمد من صفط المذ كوردة والمكرم احمد صالح ابن المكرم محمد صالح ابن
المرحوم صالح صالح من الهروسة القاطن الآن بناحية صفط المذ كوردة وسألان
الاستماع الى شهادتهم ما واسق شهدا فشهد كل واحد منهما على انفراده بمواجهة
المتداعين المذكورين به واستشهادهم ودعوى المدعيات وجواب المدعى عليه
المذ كوردين بقوله أشهد بان محمد الخانوتي المدعى عليه هـ هـ ذا ابن المرحوم حسن
الخانوتي ابن المرحوم احمد الخانوتي أقر طائعا مختارا بان ضربه ابراهيم هيبه مورث
المدعيات هؤلاء ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد من ناحية صفط جـ دام محمد
بمسوقه من الخشب الشوم تقتل عادة في رأسه ومات من ساعته بسبب ذلك يوم لم كل
من هـ ما ذلك وشهد به كذلك هـ ذا ما صار في ٨ رمضان سنة ١٢٩٨ وانصرفا للتركية
وفي تاريخه أدناه حضرت مبر وكه وقروست البلاد المدعيات المذ كوردة والمدعى عليه
المذ كوردة بالهكممة ولم يبد المدعى عليه المذ كوردة ولا مظهرنا شرعيين في شهادة
الشهود المذ كوردين فوزكى كل من المكرم محمد الكفراوي والمكرم احمد صالح
الشاهدين المذ كوردين أعلاه سرائهم علنا بشهادة كل من المكرم منصور المحامي

ابن المكرم عوض المحامي ابن المرحوم منصور المحامي والمكرم بسبوفى كريم ابن
المرحوم كريم شرف ابن المرحوم سليمان من صفت جد ام المذكورة كلاهما الشهادة
والتركية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعى وخبر المدعىات المذكورات بين
العفو والقصاص فاخترن جميعا القصاص من المدعى عليه المذكور وهذا مطلب المحكم
به فعند ذلك حكمنا للمدعىات هؤلاء على محمد الحائوفى المدعى عليه هذا المذكور
بالقصاص فى وجههم والشهود هؤلاء حكما شرعيا بالطريق الشرعى تحرير فى يوم
الثلاثاء ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ وكتب عليه حضرة مفتى افندى استئناف
بحرى الشيخ عبدالرحمن الرافعى قوله الحمد لله وحده حيث حصل لنا اشتباه فى حكم هذا
الاعلام بسبب عدم تركية الشاهدين الاولين اللذين شهدا باقرار المدعى عليه
بتعديده على ابراهيم هيبه المتوفى المذكور فى ضربه له بمسوقه على رأسه وموته بسبب
ذلك أو اثبات اقراره بالتعدي أيضا بشهادة شاهدين آخرين لعدم تصريح الشاهدين
الاخيرين به فيقتضى عرضه على حضرة ولا لنا الاستاذ مفتى الديار المصرية للعمل بما
يفيده حضرة والله تعالى الموفق (اجاب) بناء على طلب حضرة كم صار مطالعة
الاعلام الصادر من المحكمة الشرعية بطنطا فى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ المسكتوب عليه
من حضرة مفتى افندى استئناف بحرى بطلب الاستفهام عنه من هذا الطرف
لاشتباه حضرة فى حكمه لعدم تصريح الشاهدين بالاقرار بالقتل العمدي بالتعدي فيما
أقر به المدعى عليه والذي ابدى فيه فى هذه المادة ان مجرد عدم تصريح الشاهدين الاخيرين
اللذين شهدا باقرار المدعى عليه بضرب المقتول بالمسوقه الشوم القاتلة عادة عمدا
وموته من ساعته بسبب ذلك لا يوجب خلافا فى الحكم بالقصاص بعد استيفاء ما يلزم
شرعا للقضاء بذلك وهذا بتسليم كون دعوى البالغتين من الورثة المذكورة بالاعلام
مقبولة مع التناقض الذى صدر منهما بدعواهما القتل العمدي المدعى عليه أولا
بالفاس الجديد ثم تصديقهما المدعى عليه فى اقراره بان القتل كان بالمسوقه المذكورة
عمدا المدعى به منهما عليه وان أنكره الخصم وانه تقبل منهما بالبينة على هذا الاقرار
ويرتفع به التناقض ولو كان محجودا من المدعى عليه كما لو كان مقرانه عند الخصومة
ويكون ذلك داخل تحت قولهم يرتفع التناقض بتصديق الخصم ويدل لذلك ما ذكره فى
الفنية من باب ما يبطل دعوى المدعى من قول أو فعل والتناقض فيه بقوله ما محجودا
بمشرة وكتب الصل وأشهد على نفسه بقبض الثمن ثم ادعى على المشتري انه أقرانه بقى
عليه نصف الثمن وأقام بيضة يسع قال أستاذنا رحمه الله وان كان ما ذكره شيخ الاسلام
يصلح وجهه له لكن الوجه الصحيح انه وان كان مناقضا لانه لما ادعى اقرار المشتري
بذلك فقد ادعى تصديق الخصم فيه وأثبتته بالبينة والثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو
عائنا اقرار المشتري بقبض الثمن من الثمن يسع دعوى البائع ولا يكون التناقض مانعا

١٢٩٩

٢٢

مطالب التناقض يرتفع
بتصديق الخصم ولو
كان التصديق منكورا
وأثبت المدعى بالبينة

وقد نص في ط بان التناقض يرتفع بتصديق الخصم قلت وعلى هذا لا يلزم ما اذا ادعى بقاء شيء من الثمن حيث لا تسمح لعدم التصديق وغيره اه وما أشار اليه بقوله وان كان ما ذكره شيخ الاسلام يصلح وجهها وما ذكره قبل ذلك بقوله قال سمعت شيخ الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثير ان الرجل يقر على نفسه - ل و ص ك ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه ونحن نفتي ان اقام على ذلك بيينة تقبل بينته وان كان متناقضا لا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار اه المراد منه ويدل لذلك ايضا ما ذكره السيد أبو السعود في حاشيته على قول من اعلام سكين من باب الاستحقاق فاذا ادعى غيره كان متناقضا بقوله ولو برهن على اقرار البائع انه ملك فلان يقبل لعدم التناقض نهر عن الفتح ويؤخذ البائع بالثمن ولو لم يقم بيينة على اقراره بالبائع بذلك ولا كنهه طلب بيئته بالله ما هي للدعي كان له ذلك لانه يحتمل ان ينسكل عن اليقين فيصير بنسكو له كالمقرو يسترد منه الثمن بعد ذلك درر اه ولا بد ايضا من قطع النظر عن قول الامام الاعظم القائل بعدم انتصاب بعض الورثة خصما عن الباقين في دعوى القصاص وانه يقتضي بخصومة الحاضر منهم ولا يلزم الغائب عند حضوره اعادة البيينة على القتل المستلزم اعادة الدعوى من الغائب اذا تقبل بيئته بالتقدم دعوى من الخصم حسب ما تقر وفي هذه المادة على ما في هذا الاعلام لما حضرت البنت التي بلغت قبل اقامة البيينة والحكم بهما مع البالغتين من الرتبة لم تعد الدعوى الاولى في الاعلام بل قيل انها تليق عليهن فصدقن عليها وهذا ليس صريحا في صدور دعوى من هذه البنت فلو جري بنا على قول صاحبين من انتصاب الحاضر من الورثة خصما عن الباقين وانه لا يكلف الغائب بعد حضوره اعادة البيينة التي اقيمت حال غيبته بل يكفي في الحكم بالقصاص حضوره وطلبه القصاص ايضا يكون ما حصل في هذه المسئلة كافيا لاذ بقرص عدم دعواها بعد حضورها فكفي الدعوى من البالغتين مع حصول طلبهما معهما وقد وجد هذا ما اقتضى الحال ايضا في جواب هذه المسئلة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من رئيس مجلس استئناف بحري في ٢٦ ج سنة ٩٩ مضمونها انه باحالة الاعلام الصادر من محكمة المنصورة في قضية قتل عبد رب النبي السيد من ش. بر اصورة دقهلية على حضرة مفتي الجاس أفيد منه عليه بانه حصل له في حكمه اشتباه ورغب عرضه على سيادةكم وحيث الحال هكذا فالاعلام مرسل حتى بعد الاطلاع عليه يفاد الحكم الشرعي بما يتراءى ويرسل ومحصل هذا الاعلام الصادر من محكمة المنصورة المؤرخ بتاريخ ٢٨ الشهر المرقوم سنة ١٢٩٧ في ٦ ذى الحجة والثاني يوم تحريره وقيدته بالسجل وهو ٢٨ الشهر المرقوم سنة ١٢٩٧ وذلك بعد تقدم دعوى من الزوجة بحضور وكيل عن سعادة ولي الامر فيما يتعلق بشؤون المتوفين الذين يكون بيت المال وارثا لهم على المدعي عليه الا في ذكره بالقتل

١ المعمل لزوجها واقامة البينة على الميراث والاقرار بالقتل بدون تصریح بذكر العمدى
 الشهادة بالاقرار وحضور صورة المرافعة لهذا الطرف والاجابة عنها بما روى حين ذاك
 بتاريخ ١٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ السابق قيده في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى
 بهذا التواريخ صدر ما ياتي ذكره لدى حضرة القاضي ومضمونه حتى يوم تاريخه أدناه
 بالمحكمة الشرعية حضرت غزال البالغة العاقلة الرشيدة من أهالي شبراخية بديرية
 الدقهلية بنت المرحوم حسن علي بن علي علي الثابت معرفتها عينا بشهادة كل من السيد
 ابراهيم من أهالي منية أبي عربي التالي لكتاب الله المبين ابن المرحوم ابراهيم محمد بن
 محمد ومحمد عبدربه من منية أبي عربي المزارع فيها ابن المرحوم عبدربه بن علي ضيف
 معرفة شرعية وحضر لحضورها سعادة الجناح المكرم ابراهيم باشا رشدي مدير الدقهلية
 وهو الوكيل الشرعي عن سعادة مولانا الخديو خديوي مصر حالا الاكرم فيما يتعلق بشؤون
 المتوفين الذين يكون بيت المال حائز المتركوكاتهم أو بعضهما من قتلى وغيرهم بموجب
 الارادة الذاتية الصادرة عنه له المؤرخة احدى وعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٧
 بمال سعادة مولانا الخديو المشار اليه من الولاية والتحدث على جهة بيت المال الولاية
 العامة واحضرت غزال المذكورة مع نفسها سالما الصيقي من أهالي شبراخية المذكورة
 ابن المرحوم الصيقي منصور بن منصور وادعت غزال هذه المذكورة على سالم الصيقي
 هذا بقولها ادعى عليه انه تعدى على زوجي المرحوم عبدربه النبي السيد من عربان
 الهنادي المقيم بشبراخية كان ابن المرحوم سيد بن محمد ومحمد ويدر عبد السيد
 ابراهيم الكائن بعزبة بحوض السرو من أراضي مديرية الدقهلية في يوم الخميس غرة شهر
 جمادى الآخرة سنة ١٢٩٦ وقت العشاء وأمسك قردة طينجة وعمرها برصاصة وضربها
 في زوجي عبدربه النبي السيد المذكور عامدا متعمدا فاصابته في جنبه الايسر قتله
 وأهلكته ووقع الى الارض ميتا بسبب ذلك فامسكه المدعى عليه هذا وأخوه هما خديس
 الصيقي وعطية شعبان وبركات عبد الله ووالده الصيقي منصور المذكور قبل وفاته أي
 الصيقي والد سالم هذا وقطعوه اجزاء ودفنوها في ساقية مهبورة باراضي كفر المقدم
 بديرية الدقهلية في غيبتي ولم اعلم ذلك ترافعت مع المدعى عليه هذا المذكور لدى
 ماورم كزمنية غمرفاعترف وأقرب ذلك المدعى عليه هذا في سابع رجب سنة ١٢٩٦
 لدى ماورم كزمنية غمروان زوجي عبدربه النبي السيد المقتول المذكور انجصرارته
 الشرعية في انا زوجته غزال المدعية و جهة بيت المال المشهولة بولاية سعادة مولانا
 الخديو المشار اليه اعلاه الولاية العامة الوكيل عنه حضرة ابراهيم باشا رشدي مدير
 الدقهلية حالا المحاضر هذا واشارت اليه فيما يسأل ذلك وغيره بموجب الارادة الهيكلية
 تاريخها اعلاه من غير شريك واطالب المدعى عليه هذا بالقصاص منه بالوجه الشرعي
 واسأل جوابه عن ذلك فستل من المدعى عليه هذا سالم الصيقي المذكور عن ذلك فاجاب

ما كتب عليه من حضرة مفتي افندي استئناف بحري بحصول الاشتباه في حكمه على
 حضرة ورغب حالته على هذا الطرف وحيث لم يوضح حضرة محل اشتباهه في حكم
 هذا الاعلام فان كان من جهة عدم تضرع شاهد في الاقرار بالقتل العمد بعد الدعوى
 الثانية والمحكم بالوراثة يذكر التعدي مثلاً في اقرار المدعي عليه فهذا يكتفي في استفادته
 بما يعلم مما سبقته بافادة المجلس بتاريخ ٢٢ ج سنة ٩٩ في مادة الاعلام المهرر
 من حضرة قاضي طنتد في قتل ابراهيم هيمية المقيد في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى
 بهذا التاريخ وسبق ارسالها للمجلس في مطالعة ما يعلم وان كان من جهة الاقتصار من
 القاضي في المحكم على دعوى الزوجة بالقتل العمد وطالبها القصاص بحضور وكيل
 سعادة ولى الامر فالذى يظهر الاكتفاء بذلك حيث لا وارث ولا ولى للقتول سواها عند
 عدم ما يسقط القصاص والزوجة ممن يستحقه كباقي الورثة والسلطان انما يتوفى
 القصاص أو يصالح على مئة دارالدية فيمن قتل عمداً ولا ولى له وهذا ولى وهى
 الزوجة وان كانت لا تحوز جميع مال الميت بحقة الارث حتى لو انقلب هذا القصاص
 ما لا يكون لما ربه وباقيه يوضع في بيت المال لمحق عامة المسلمين وان كان اشتباه
 حضرة من جهة أخرى فلا بأس من ايضاحها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة
 من ضبطية مصر في ٢٦ ج سنة ٩٩ م مضمونها طالب مطالعة ما ورد بافادة مجلس
 استئناف قبلى وما كتب للمحكم وما ورد من افيان الاعلام الشرعى الصادر من
 محكمة اسنانا في قضية وفاة البنت حفيفة بنت ابراهيم مصطفى الجندى وافادة مفتي
 المجلس والارشاد عنه للمحكم الشرعى ومضمون ما هو مسطر في الاعلام المذكور انه بناء
 على ما ورد من مجلس قنالم هذا الطرف في ٢ محرم سنة ١٢٩٩ وما ورد ايضا من
 المديرية اخير تحرره هذا بالحكمكة الشرعية بديرية اسنا حضر الى جل العاقل الرشيد
 الشيخ حسين بن عبد الله بن بكر دراج من اسنا وحضر لحضوره الشيخ ابراهيم بن مصطفى
 ابن يوسف الجندى كلاهما من اسنا الثابت معرفتهما لدينا وعلينا ونسبنا بشهادة
 شاهدين وادعى هذا الذى حضر الشيخ حسين المذكور على هذا الذى حضره المستوى
 معه بمجلس الدعوى الشيخ ابراهيم المرقوم بطريق وكالات الشيخ حسين المذكور عن
 موكلته المرأة سعدة بنت الشيخ عبد الجليل بن معوض من اسنا الثابت وكالاته عنها
 بمحكمه هذا الطرف بتاريخ ٨ محرم سنة ١٢٩٩ وادعى الشيخ حسين المذكور قائلاً
 في دعواه بالمجلس ادعى على هذا المحاضر المستوى معي بمجلس الدعوى ابراهيم بن
 مصطفى بن يوسف الجندى من اسنا بانها كان تزوج بموكلتي المرأة العاقلة
 الرشيدة سعدة بنت المرحوم الشيخ عبد الجليل بن معوض بن احمد من الناحية
 المذكورة اثابت توكيلي عنها بوجوب اعلام شرعى محرر من محكمة هذا الطرف ورزق
 منها بنتاً تسمى حفيفة وهذا المدعى عليه طلق موكلتي وتوجهت الى منزل والدها

الشيخ عبد الجليل المذكور وبعد أن صلفها ضم بنته حفيظة المذكور إلى موافقات
 معه في منزله وفي ليلة الاحد الموافق ٢٣ شوال سنة ١٢٩٨ خرج هذا المدعى عاياه ابراهيم
 المذكور من منزله في الليلة المذكور بالليل وعاد منزله في هذه الليلة وكان مضى من الليلة
 المذكور ست ساعات فوجد باب منزله المكائن باسمنا وبوسطها بحارة الشيخ القبانى
 مسكتها الموصلة لسوق البياعة مقفلا فنادى على بنته حفيظة المذكور لتفتحه الياب
 فتاخرت عن ذلك وبعد ذلك فتحت له الباب وبوقتها كان بيده عصا مائلة من خشب
 الشوم وضرب بها ثلاث ضربات فالضربة الاولى اصابتها تحت أذنها اليمنى والضربة
 الثانية اصابتها تحت أذنها في شقه اليسرى والضربة الثالثة اصابتها في ضلعها
 اليسرى وخنقها بيديه الاثنتين حتى زهقت روحها كل ذلك حصل منه عدا ظاهرا
 وعدوانا غير حق تعديا منه وبالسباب المذكور زهقت روح حفيظة المذكور
 وماتت بسبب ذلك وهذا المدعى عليه مقرافرا راجحيا اثر عيا ومعترف اعترافا مرضيا
 بانه قاتل بنته حفيظة المذكور وما دام هذا المدعى عليه هو القاتل لبنته حفيظة عدا
 تعديا ظاهرا وماتت بالاسباب المذكور وانحصر اثارها في موكتى والدتها سعدة المذكور
 وعاصمها طالبا به بما يترتب لموكتى عليه بالاصول الشرعية وأسأل جوابه عن ذلك
 هذا ما ادعاه المدعى المذكور في يوم السبت ٣ صفر سنة ١٢٩٩ ثم ذكرت أسماء
 شهودا همضروا المتداعيين والقاضى والمفتى وقيمت بالمضبطة ثم كتب أدناه ثم بالتأمل
 في هذه الدعوى وجدت غير مستوفية للشروط والاركان ولا يترتب على موجبها جواب
 من المدعى عليه هذا ما ظهر لنا ثم كتب عليه من حضرة مفتى استئناف قبة الى انه
 بالاطلاع على ما أفاده حضرات قاضى افندى ومفتى افندى مدير ية اسنا والشيخ
 عبدالكافى لم يظهر لنا عدم صحة الدعوى المستورة بهذا الاعلام فيرد محضراتهم ليدينوا
 لنا وجه فسادها فان وجدناه كما قال حضراتهم صدقنا عليهم والا فإظهار لنا ان الاعلام
 صحيح وان المدعى عليه يستل عن دعوى المدعى المذكور ويترتب على ذلك مقتضاه شرعا
 واتباعه اسلم والله سبحانه وتعالى اعلم وبارجاءه الى حضرات المذكورين كتبوا
 عليه الاوجه التي تراعى في فساد الدعوى المذكور بعبارات مستطيلة لا تنتج
 المقصود بل بعضها حاجة عليهم فلا حاجة الى ذكرها وبعرضه على حضرة مفتى
 الاستئناف المذكور كتب انه لم يستدل بما ذكره على فساد الدعوى وطلب عرض
 الاعلام على حضرات علماء المجلس بحكمة مصر الكبرى لارشاده عن ذلك ليبرى
 العمل بمقتضاه وبوصول ذلك للمحكمة المذكور بواسطة ضبطية مصر كتب من
 حضرة قاضى مصر بتاريخ ١٩ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ بان ذلك من الامور المنوط بها
 حضرة مولانا الاستاذ الاعظم مفتى افندى مصر تطبيقا بالنقد ٢٢ من لائحة اجراءات الهام
 الشرعية فيجربى ما يقتضى فإبرة حضرة عن ذلك فورد شرح الضبطية المذكور أولا

حسب ما قدم ذكره (اجاب) ورد شرح حضر تكم بقصد ايداع ما يتراعى في حكم
صورة الدعوى المرفوعة مع هذا من محكمة مديرية اسنا وباديناها قاضي يرخصم حضرات
قاضي او مفتيها والشيخ عبد الكافي حسن بانها غير مستوفية للشروط والاركان ولا
يترتب على وجوبها جواب على المدعى عليه وبعرضها على حضرة مفتي افندي
استثناف قبلي كتب عليها بعد طلب بيان أوجه الفساد من المذكورين ان الظاهر له ان
الاعلام صحيح وان المدعى عليه يستل عن دعوى المدعى ثم ان القاضي ومن معه كتبوا
ما تراعى لهم في أوجه الفساد وباحالة ما ذكر على علماء المجلس بالحكمة الكبرى الشرعية
بمصر بناء على ما رغبه حضرة مفتي الاستثناف المذكور أخيراً من حضرة من لا افندي
على هذا الطرف وبما لعمدة هذه الصورة وجدت غير مستوفاة لا لما ذكر من حضرة
القاضي ومن معه بل لعدم بيان المدعى كيفية توكيله عن موكلته هل هو في الخصومة
هذه مع المدعى عليه أو في جميع خصوصياتها أو هو عام أو غير ذلك وكذا لم يذكر العاصب
للقولة الوارث مع أمها موكلته هل هو واحد أو متعدد ووجهة العصبية ومن هو العاصب
ليعلم نصيب الام في ميراث بنتها حفيظة التي ادعى ان أباه المدعى عليه قتلها هذا
عدوانا على الوجه الذي أوضحه اذ لا بد في هذه الحالة غير وارث بل هو محروم من الميراث
ولا يحجب غيره فلو كان للبنت أخوان شقيقان أو لا أب أو واحد منهما شقيق والثاني
لا أب أو لا أم من لا يحجبون الام من الثلث الى السدس وياخذ من يستحق منهم الباقي من
ديتها الواجبة بهذا القتل الصادر من الأب لا بنته هذا تعصيا ولا يحجبهم الأب القاتل
بفرض ثبوت الدعوى وان كان العاصب أخا واحدا يكون للام الثلث كاملا من
ذلك فاذا اعيدت هذه المادة لهذا القاضي وحضر لديه المتخاصمان وادعى هذا المدعى
على هذا الأب المدعى عليه بقتل ابنته عمدا على الوجه الذي ذكره وانها توفيت وانحصر
ارثها الشرعي في أمها الموكلة المذكورة وفي باقي الورثة وأوضحهم بقطع النظر عن الأب
القاتل المدعى عليه وان الأم موكلته عنها في الخصومة معه في شأن ذلك مثلا وطالبه بما
يترتب عليه بسبب ذلك شرعا وبما تستحقه موكلته قبله من ذلك شرعا مثلا بالوجه
الشرعي وصحت الدعوى وطالب سؤاله عنها فانه يستل عن ذلك فان أقر بالتوكيل مع
غيبه الموكلة أو أنه لم يكن من سجل لدى هذا القاضي بحضور الخصم المدعى عليه ولم
يكن ايضا تابنا ضمن دعوى شرعية من خصم على خصم غير المدعى عليه اذا كان عاما
في سائر خصوصيات الموكلة يكاف اثباته بالبنية المنزكاة ويحكم له على خصمه بالوكالة
في وجهه ثم يكاف اثبات الوفاة وحصر الارث واقامة البينة على دعوى القتل بعد
صحتها وانكارها فان أقامها وزكيت يحكم أولا بالوفاة وحصر الارث ثم بالدية الشرعية
في ماله في ثلاث سنين ويلزم بدفع نصيب الام منها اليها وأولى وكيلها ان كانت وكالته
تنظم القمض على أقساطها والا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادته من

مجلس الاحكام في ١٠ ن سنة ١٢٩٩ مضمونها وردت للاحكام أوراق مادة
 قتل فرج بركات من ناحية الخطاطة دقهلية بافادة من مجلس استئناف بحرى ولما
 أحيلت على المحكمة الكبرى روية الاعلام الشرعى الصادر من محكمة المنصورة
 في هذه المادة ورد مؤثرا عليه من ارباب المجلس الشرعى بلزوم رده محضرة قاضيه
 للتخليف بالنسبة للقصر المذكورين فيه وقد كان وأعيد لمل سددوره قناشر عليه من
 حضرة قاضى المنصورة بانه سبق التخليف قبل الحكم وعدم كتابة ذلك سهو من
 الكاتب وبارساله للمحكمة الكبرى ثانيا ورد مؤثرا عليه من ارباب المجلس الشرعى
 بانه بالاطلاع على ما أفاده حضرة القاضى لم يعلم منه ان المدعى عليه القتل حلف بعد
 تخليفه اذا التخليف الذى هو بمعنى طلب اليمين لا يستلزم وجود الحلف وسمريان
 المكاتبه عن ذلك بين الاحكام والاستئناف ومجلس المنصورة ومحكمة المنصورة
 أعطيت افادة من حضرة قاضيه الى مجلس المنصورة في ١٤ جا سنة ١٢٩٩ بانه حيث
 القاضى الذى سمعت لديه الدعوى وصدر منه الحكم ورد عليه الاعلام المذكور او لا
 واجاب بما لم يقع لدى السادة المشارة اليه موقعا فدان فصل واللازم هو استيفاء هذه
 المادة شرعا ليصدر الحكم فيها بما تقتضيه الاصول الشرعية بعد استيفاء ما ينبغي
 استيفاءه شرعا من المقتضى سماع الدعوى ثانيا واطعام ما يلزم لها شرعا وحضور ورثة
 القتل وشهود معرفتهم والمدعى عليه والتصر يح من المجلس وبذلك وردت الاوراق
 أخيرا بشرح استئناف بحرى في ٢٧ رجب سنة ١٢٩٩ لافظر واجراء ما يستصوب
 وحيث من الاقتضاء اطلاع حضرةكم على ما جرت به المكاتبه في هذا الشأن وعلى
 الاعلام الشرعى المحكى عنه لم تحريره محضرةكم تؤمل افادة الحكم الشرعى ومضمون
 الاعلام المذكور الصادر من قاضى المنصورة سابقا المؤرخ ٢٤ شعبان سنة ١٢٩٧
 ادعى الوصى المنصوب من قبل القاضى المذكور على اولاد القتل الاربعه والدته
 وزوجته المسكلفتان على رجلين بقتل أحدهما المورث للورثة المذكورين ومنع الآخر
 المقتول عن الدفع عن نفسه باسمه الكيديه على الوجه المفصل به ولما استوفيت الدعوى
 وأنكر المدعى عليهم ما وكلف المدعون اثبات القتل والمنع بعد اثبات الوراثه بحزوا عن
 ذلك كليا ولم يلتمسوا اليمين فنعهم القاضى المذكور وبعرض ذلك على ارباب المجلس
 الشرعى بالحكمة الكبرى كتبوا على ظاهره قولهم يرد هذا الاعلام لحضرة قاضيه
 للتخليف بالنسبة للقصر المذكورين فيه كما هو لازم شرعا بعد أن كتب عليه مفتى
 استئناف بحرى بالاطلاع على هذا الاعلام وجوده وافقا شرعا ولما كتب عليه القاضى
 المذكور بانه سبق التخليف قبل الحكم وعدم كتابته سهو من الكاتب كتب عليه
 ثانيا من حضرات ارباب المجلس المذكور بالاطلاع على ما أفاده حضرة القاضى المسطور
 لم يعلم منه أن المدعى عليه القتل حلف بعد تخليفه اذا التخليف الذى هو بمعنى طلب

اليمن لا يستلزم وجود الحلف في إعادة هذا الاعلام للاستيفاء كما هو لازم شرعاً ثم انفصل
القاضي من وظيفته وتولى آخر فلما احيل عليه ذلك كتب يلزم استئناف الدعوى
بحضور جميع الورثة واستيفاء ما يلزم (اجاب) وردت افادة المجلس والاوراق بما
فيها الاعلام المتعلقة بقتل فرج بن كات من ناحية الخباطة دقهلية بقصد ابداء
ما يتراءى لهذا الطرف في هذه المادة وحيث لم يعلم حصول الحلف من الخصم مع بقاء
حق القصر الاربعة الذين هم بعض ورثة القتل في تحميل المدعى عليه لعدم تحقق
حصوله بناء على ما افاده حضرات ارباب المجلس الشرعي بالحكمة الكبرى الشرعية
وانفصال حضرة القاضي الذي كانت مسموعة لديه الخصومة وما افاده حضرة قاضي
المنصورة الا ان فالذي يقتضيه الحكم الشرعي ان هذه الدعوى والمنازع قد تم بالنسبة
للورثة البالغين جميع بما فيهم الوصي عن اثبات الدعوى وعدم التماسهم التحليف
وان كان حق القصر باقياً في حق التحليف لعدم قدرة الوصي على اسقاطه فاذا حضر
الوصي المذكور والمدعى عليه وما أعاد الدعوى الاولى نيابة عن القصر وعجز عن
اثباتها كما سبق وطلب تحميل الخصم حلفه القاضي الا ان ومنع الرعي عن الدعوى
بعد اليقين الشرعية بالنسبة للقصر لاستيفاء حقهم في اليمن مادام المحرز عن الاثبات
بالبيضة خاصة وان امتنع عن التحليف اذن القاضي غيـره بطلب الحلف أو حلف
القاضي نيابة عن القصر ولا يلزم احضار الورثة البالغين والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)
بافادة من رئيس مجلس استئناف بحري في ٩ صفر سنة ١٣٠٠ هم يتراءى لهذا
الطرف في قضية وفاة نقولا جار والقبطي من سـلامون القماش المهر رفيها العـلام من
محكمة المنصورة وبعرضه على حضرة مفتي الاستئناف أفيد منه بانه حاصل له اشتباه
في صحة الدفع الذي ذكره المدعى عليه ورغب عرضه على هذا الطرف ومضمون ذلك
الاعلام المؤرخ ٤ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ انه ادعى رجل بالوكالة عن ورثة المتوفى
البنين والغين والوصاية على القصر من اولاد الميت من قبل قاضي المنصورة المترافع لديه
على شخص يدعى علي بن حسن عمدة ناحية السبخا سابقاً بانه في ليلة الجمعة ١٥ جمادى
الآخرة سنة ١٢٩٨ تعدى المدعى عليه على المتوفى المذكور وهو معه في منزل
الضيوف الجارى في ملك المدعى عليه في الساعة الرابعة من هذه الليلة وأطلق فيه
رصاصة من بندقيته ذات روتين عمرة ببارود رصاص عمداً ودواً فخرجت
الرصاص من البندقية وأصابته في جنبه الايسر ودخلت بين اضلاعه وقطعت الجدار
وسال من جنبه الدم ومكث نقولا جار وبه الاصابة المذكورة أربع ساعات وعشرين ساعة
ذافراً ومات بسبب ضربه بالرصاص المذكورة وانحصر ارثه الشرعي في الورثة التي
ذكرها مع تعيين المتوفى وورثته والمدعى عليه اسماء ونسباً واشاره ان هو حاضر وادعى
وكالته فيما ذكر عن البنين من الورثة ووصايته على القصر منهم وطالب المدعى عليه

بما يترتب عليه شرعا في ذلك وسئل من المدعى عليه عنها فأجاب بالانكار معه ذلك
 وذكر انه في ليلة اصابته المتوفى بعد انتهائه العشاء ترك المتوفى في المضيفة المذكورة
 وتوجه الى بيت سكنه وبعدمضي حصة من الليل حضر له خدام المضيفة وعرفه بان المدعى
 نقولا جار والتجار المدعى بشانه أصيب بعيار نارى فتموجه ومعه الخدام فوجدوه مصابا
 فاحضر مشايخ وأعضاء مجلس دعاوى الناحية ورئيسه ونائبه وطلب مامورا إدارة
 المركز والحكيم وحضر معاون المركز مع العمدة والوالى المصاب المذكور عن كيفية
 اصابته فقرر لهم ان اصابته كانت من فردة طبنجة بـ ستة أرواح ملك له وانها كانت
 موضوعة بجانب الحائط الذى كان نائما بجانبها وفي حال تقبله وهو في نومه صادف
 الفردة تحت جنبه فخرجت عمارته في جنبه فاصابته وأقربان اصابته المذكورة
 هي بقضاء الله وقدره بدون جنسية لاحد وان لم يكن موجودا معه احد في المضيفة
 المذكورة حال الاصابة وذلك الاقرار بحضور من المسلمين وهو في صحة عقله وبعد
 ذلك توفى نقولا جار والمذكور في الساعة الخامسة من الليلة الثانية من ليلة الاصابة
 المذكورة وأنكر ما عد ذلك فاقاد مفتى المديرية انه يكلف المدعى بيعة تثبت
 الوكالة والوصاية والوراثة ويكلف المدعى عليه بيعة على اقرار المقتول بما ذكر ان
 أنكر المدعى ذلك الدفع ثم كلف المدعى بيعة على ذلك فاحضر شاهدين وشهدا بما
 ذكر وزكيا وعدلا سرا ثم علسا وحكم بما ذكر ثم أضاف المدعى دعواه على المدعى عليه
 وطالبه بما طالبه به وسئل المدعى عليه عن دعواه فأجاب بما أجاب به وطلب سؤال هذا
 المدعى عما أجاب به فسئل عن هذا الدفع فانكره فكلف المدعى عليه بيعة تثبت اقرار
 المقتول بما ذكره ثم أحضر رجلا عينه وشهد في وجه المدعى بقوله أشهد بان نقولا جارو
 التجار في الطواحين وذكر نسبه أقرب من نفسه طائفا مختارا عن يدي وهو جريح ومن
 كانوا حاضرين بانه كان نائما في المضيفة تعلق المدعى عليه وكان واضع بجانبه فردة
 طبنجة بـ ستة أرواح وهي ملكه وفي أثناء نومه يتقلب من جنب الى آخر فطلعت
 الفردة الطبنجة المذكورة في جنبه الايسر وان اقراره بذلك وهو في صحة عقله وأقربان
 اصابته المذكورة بقضاء الله وقدره بدون جنسية لاحد وان لم يكن وقت اصابته لم يكن احد
 معه في المضيفة الا حسن أبو علي ولا غيره أعلم ذلك واشهده بذلك واحضر آخر شهد
 مثل ما شهد به الاول الى قوله وأقربان اصابته المذكورة هي بقضاء الله وقدره بدون
 جنسية لاحد فقط ثم أحضر ثانيا وشهد كما شهد الاول فنسبهم المدعى الى الكذب
 وذكر انه يريد تحقيق هذه المسئلة سياسية وتاثير لمفتى المديرية بطلب الافادة فاقاد
 صورته الحمد لله الذى يفهم من كلام أئمتنا انه لا تسمع دعوى الوكيل المذكور على هذا
 المدعى عليه بالقتل العمدة بدعيه ثبتت اقراره موثقين ان قتله كان بقضاء الله
 وقدره لا مدخل لاحد فيه وان المدعى عليه لم يكن موجودا في مكان الاصابة ولا غيره

وقت الاصابة وبعد بيان اسباب الاصابة المذكورة في الدعوى والشهادة اخذ من قولهم
قال المجروح لم يجرحني فلان ثم مات المجروح ليس لورثته الدعوى على الجرح به سدا
السبب حيث كانت الدعوى بالقتل العمد والمدمى عليه اجنبيا من المقتول لان الوارث
يُدعى الحق لليت اولاً ثم ينتقل اليه بالارث والمورث لو كان حياً لا تقبل دعواه على هذا
المدعى عليه بهذا السبب بعد هذا الاقرار لانه متناقض فكذلك لا تسمع دعوى من يدعى
له كفا في الدروحواشيه ومن قولهم لو اشهد المجروح على نفسه ان فلان لم يجرحه ثم مات
المجروح من ذلك الجرح يصح هذا الاشهاد اذ لم تكن جراحة فلان معلومة عند الناس
والقاضى حتى لو اقامت الورثة بعدم موته بينة على ان فلان انا جرحه لم تقبل كفا في الهندية
وغيرها ولا ريب ان قول المجروح ان اصابني بالرصاص بقضاء الله وقدره لا يفعل أحد
وان المدعى عليه لم يكن موجوداً في المكان الذي اصابته فيه ولا غيره ثم بين اسباب
اصابته بمنزلة قوله لم يجرحني فلان هذا المدعى عليه ولا غيره بل اصابني بقضاء الله
وقدره واما الطعن المذكور فليس مخلاً بالشهادة فلا يقبل ثم عاروا رادة الوكيل تحقيق
المسئلة سياسة لا يمنع من الحكم فيها شرعاً وحيداً فتزكى البينة سرانهم علنا ويقضى لهذا
المدعى عليه على هذا المدعى بثبوت اقرار مورث الاولياء وهو المجروح بما ذكره ويمنع هذا
المدعى من دعواه القتل العمد على هذا المدعى عليه وبعد عدم سماع دعواه وبينته بذلك
والله اعلم ثم زكى كل من الشاهد الاول والثالث سرا ثم علنا وصدر الحكم طبق الفتوى
المذكورة وبعرض ذلك الاعلام على حضرة مفتي استئناف بحري الشيخ عبد الرحمن
الرافعي كتب عليه بتاريخ ٨ صفر سنة ١٣٠٠ ما نصه الحمد لله وحده بالاطلاع على
هذا الاعلام حصل لنا الشبهة في صحة الدفع الذي ذكره المدعى عليه في قضية عرضة على
حضرة مولانا الاستاذ الاعظم شيخ الاسلام ومفتي الانام الاطلاع سيادته عليه واجراء
العمل بما يفيد حضرة والله تعالى الموفق (اجاب) عـ لم يبا فادة حضرته كمال الاعلام
المرفوق معها الصادر من محكمة المنصورة في قضية وفاة نقولا جاورا القبطي من
سلامون القماش المؤرخ ٨ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ الذي باطلته على حضرة مفتي
افندي الاستئناف افيـ من حضرة بانه حاصل له اشتباه في صحة الدفع الذي ذكره
المدعى عليه فيه ورغب عرضه على هذا الطرف ورام الاطلاع عليه واعادته بالافادة مما
يرى فيه وبالنظر فيه لم يظهر لي الا كتفاء في دفع دعوى المدعى بقتل نقولا المذكور
على المدعى عليه حسن على عمدة السجنا سابقاً بما ذكره اذ لم يصرح في دعوى الدفع
المذكور باقرار المقتول قبل موته بانه لم يكن معه في المضيقة وقت اصابته بالرصاصة
الطليخة التي اعقبها موته بقوله لا المدعى عليه ولا غيره مثلاً كما ذكره الشاهدان الاول
والثالث المسطرة شهادتهما في هذا الاعلام ضمن اقرار المقتول بكيفية اصابته
بالرصاص التي ماتت في ايها اصابت به اذ الشاهدان المذكوران صرحا في شهادتهما

١٣٠٠

٢٩

بأقراره بذلك ليكون مستلزما بضميمة ان اصابته المذ كورة من فردة الطينجة الموضوعة
 بجانبه وفي حال تقبله في ثوبه صادفها الفرد تحت جنبه فخر جت عمارته في جنبه
 فأصابته وكانت اصابته المذ كورة بقضاء الله وقدره فيتمتع ذلك حينئذ اقراره بان
 المدعى عليه لم يجرحه بهذه الاصابة التي مات عقبها فيطبق ما نقله له حضرة مفتي
 المديرية من الفروع التي استند اليها في صحة الدفع بخلاف ما اذالم يكن صرح المقتول
 بمذ كرا المدعى عليه في نفي كون احد عنده وقت الاصابة اذ حصل له حينئذ انه اقراره
 لم يصبه احد وبراءة المجهول لا يصح وكذا ما ذكره الشاهدان المذ كوران لم يوجد فيه
 الاقرار المقتول بانه أصيب بفردة الطينجة التي كانت بجانبه وهو ناظم في المضيقية
 المذ كورة الى آخر ما ذكره الذي من جلته قوله ولم يكن حاضر في المضيقية المذ كورة
 حالة خروج الرصاصة احد لا حسن على معنى المدعى عليه ولا غيره فلم يفهم من هاتين
 الشهاداتين ذ كرتا تاريخ المذ كرا الاقرار حتى يعلم ان هذه الاصابة هي المتنازع فيها التي
 مات عقبها ولا انها الاصابة التي مات بسببها فيحتمل أن اقرار المقتول المذ كورة على هذا
 الوجه كان في شأن غير الاصابة التي مات بها وان ذلك بتار يخ سابق فلم يتحقق كون
 ذلك دفعا في دعوى المدعى وبناء على ذلك فالذي ينبغي رد الاعلام المذ كورة ل
 الواقعة لاستيفاء ما يلزم لذلك فان صدر ما يكون دفعا شرعا واثبت بوجه شرعي يحكم
 بمنع المدعى والوردية والايحري ما يلزم لتتيم دعوى المدعى واقيباتها وهذا ما ظهر في
 الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) بافادة من مديرية سيوط في ١٧ محرم سنة
 ١٣٠١ متضمنة طلب الاطلاع على مفصلات المادة المسطرة بالاشقة الواردة واعطاء
 الافادة عن الحكم الشرعي لاجابة حضرة مفتي المديرية كطالبه وحاصل ما تحرر من
 المفتي الموما اليه للمديرية في التاريخ المذ كورانه حضر له صورة هذه المرافعة من حضرة
 قاضي قسم ملوى يرغب بيان الحكم الشرعي فيها وجرعته كتب المذهب وجد أن
 واضع اليد لا يطالب باثبات ما يبيده لان وضع اليد دليل الملائم بان الشاهد اذ افسر
 للقاضي بانه يشهد بعناية اليد لا تقبل شهادته بان التصرف القديم ووضع اليد من
 أقوى الحجج كما في الباب الثاني من الوقف من تنقيح الحامدية وفيه من كتاب الدعوى
 ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لانس مع دعواه لان
 ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا ومن ذلك حصل عنده اشتباه في
 ان هذه الشهادة على الوجه المسطر بهذه الصورة قاصرة او يقال انها تامة بالنظر لوضع
 اليد ومضى المدة المذ كورة في الحادثة الداخلة تحت النهي وبمقتضى لائحة اجراءات
 المحاكم اذا اشتباه الامر على القاضي والمفتي يتحرر بطالب الافتاء عما صار الاشتباه
 فيه من هذا الطرف وحيث حصل عنده اشتباه يرغب عرض هذا على هذا الطرف وما
 يفاد به يصير اتباعه وحضرة قاضي ملوى حرر لحضرة المفتي الموما اليه افادة محررة على

صورة حادثة واقعة لديه بالله - كمة بواسطة توقفه فيها الافادته عن المحكم فيم ساوقه ول
 شهادة شهود المدعى عليه بالدفع الذي أبداه على الوجه المسطور وتلك الافادة منممة
 بتمرة ٦٢ بتاريخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ ولفظ الصورة المذكورة ادعى الرجل
 المكلف ابراهيم هذا ابن أبي زيد بن محمد بن ملوى على حاضر معه - بالجلوس الرجل
 المكلف عبدالمقصود هذا ابن دكروري بن كريم من الناحية بان هذا المدعى - هذا
 لابييه هو محمد بن جوير بن محمد - ذلك كان يملك منزلا كانا بناحية ملوى من جهة المغرب
 يدرب نافذ يعرف بالدرب القبلي محدودا محدودا أربعة ذكرا في دعواه مستوفية وكان
 جده المذكور واضع يده عليه - بالسكنى فيه - ولا زال في يده وملكه حتى مات وتركه
 ميراثا عنه لورثته أولاده اصلبه أبي زيد والده - هذا المدعى وجابر وهريدي لا وارث له
 سواهم ثم مات هريدي بعد والده وترك نصيبه في هذا المحدود ميراثا عنه لورثته بناته
 جاسن وهلاية وطيبة وأخويه لابييه أبي زيد والده هذا المدعى وجابر لا وارث له سواهم
 ثم مات أبو زيد والده - هذا المدعى وترك نصيبه في - هذا المحدود ميراثا عنه لورثته زوجته
 جاسن بنت دسوقي بن بكر وأولاده ابراهيم - هذا المدعى وفاطمة وبنبة وشمس لا وارث
 له سواهم ثم مات جابر عن نصيبه فيه وترك ميراثا لورثته زوجته محبوبة بنت حسن بن
 علي وأولاده حسنة وظريفة ومحبوبة وفاطمة - وعائشة ومحمد - وجريل لا وارث له
 سواهم والمدعى عليه هذا واضع يده على - هذا المحدود بنت - يرحق ويطالبه هذا المدعى
 برفع يده عن نصيبه فيه وهو ثلاثة قراريط وثلاث وربع وثمان من قيراط وثلاثة
 أنجاس من حبة ويسأل سؤاله عن ذلك وبعد ثبوت وضع يده هذا المدعى عليه على هذا
 المحدود عيانا بشهادة الشهود المدعين سرا وعلنا بشهادة شهود المحكم بوضع اليد مثل
 المدعى عليه عن دعوى المدعى فأنكرها وجدها وادعى بان هذا المحدود ملكه تلقاه
 بالارث من والده دكروري بن كريم المذكور فطلب من المدعى بيعة فاحضر شاهدين
 شهدا طبق دعواه وقبل الاعذار والتزكية دفع المدعى عليه هذا دعوى المدعى هذا
 بان مورثه دكروري بن كريم المذكور وضع يده على هذا المحدود المملوك له مدة تزيد على
 خمسين سنة وتصرف فيه بالهدم والبناء مع حضور مورثي المدعى - هذا ومشاهدتهم لذلك
 وعدم الدعوى مع عدم المانع ووضع المدعى عليه هذا يده على هذا المحدود وبعد والده
 المذكور إلى الآن ونحو هذا المدعى دفع هذا المدعى عليه طلب من المدعى عليه بيعة
 فاحضر شهودا شهدوا بوضع يد مورث المدعى عليه المدة المذكورة مع حضور مورثي
 هذا المدعى ومشاهدتهم لذلك مع عدم المانع ولا يعلمون ملكية - هذا المحدود لمورث
 هذا المدعى عليه بل يشهدون بوضع اليد المدة المذكورة فقط (اجاب) - لم بابا فاداة
 المدعية المتضمنة طلب الاطلاع على مفصلات المسطرة صورها بما على افادة قاضي
 ملوى المتوقف في حكمها وقبول شهادة شهود المدعى عليه بالدفع الذي أبداه وطلبه

الافادة عن ذلك من حضرة مفتي افندي مديرة سيوط وشرح عليها من حضرة المفتي
 الموما اليه في التاريخ المرقوم للمديرة بتوقف حضرة قيماد كرايضا وطلب الاعانة
 على هذا الطرف وبالاتامل في ذلك تظهر أن مجرد شهادة شهود المدعي عليه بالدفع بوضع
 يدمورث المدعي عليه المدة المذكورة أعني الخمسين سنة مع حضور مورثي المدعي
 ومشاهدتهم لذلك مع عدم المانع ولا يعلمون ملكية هذا المهدود لمورث هذا المدعي عليه
 بل يشهدون بوضع اليد المدة المذكورة فقط غير كافية في اثبات الدفع الذي ادعاه
 المدعي عليه الذي من جملة قوله مع حضور مورثي المدعي هذا ومشاهدتهم لذلك وعدم
 الدعوى مع عدم المانع اذ لم يصرح من الشهود بترك الدعوى من مورثي المدعي تلك
 المدة وهو المانع من سماع الدعوى بناء على ما سطر بلائحة المحاكم وأماماد كره حضرة
 المفتي من أن وضع اليد دليل الملك و بان الشاهد اذا فسر للغاضي بأنه يشهد بعينة اليد
 لا تقبل شهادته و بان التصرف القديم ووضع اليد من أقوى الحجج فلا دخل له في هذا
 الموضوع اذ ليس القصد الآن اثبات الملك لواقع اليد بل القصد اثبات ما ادعاه من
 الدفع بترك الدعوى من المورثين المدة التي ذكرها مع التمكن منها هذا وما أجراه حضرة
 قاضي ملوى المذكور في هذه المادة من طلب اقامة البينة على وضع اليد قبل سؤال
 الخصم وجوابه بالاقرار أو الانكار عما لا ينبغي وكذا ما ذكره المدعي من أن نصيبه
 بالارث في هذا المهدود ثلاثة فراريط وثلاث وربع وثمن قيراط وثلاثة أنجاس من حبة
 لم تظهر صحته بل الذي تبين من قسمة المهدود على الاولاد المذكور الثلاثة الايل لم
 عن أبيهم أن يخص كل واحد منهم بمائة ثمانية فراريط وبعوت أحدهم وهو هريدي عن
 بناته المستحقات اثلاثي نصيبه فرضا وأخويه لا يبيعه المستحقين للباقي تعصيبا يؤل لابي
 المدعي من أخيه قيراط وثلاث أيضا فيجتمع له تسعة فراريط وثلاث وبعوت ابي المدعي
 المدعو أبا زيد عن زوجته وأولاده المذكورين يؤل لزوجته ثمن ذلك وهو قيراط وسدس
 فيكون الباقي من نصيب أبيه ثمانية فراريط وسدس قيراط وبقسمة ذلك الباقي على
 أولاده الأربعة الذين من جملتهم المدعي يخص كل بنت من بناته الثلاث قيراط ونصف
 وثمان وخمس سهم ويخص المدعي ضعف ذلك وهو ثلاثة فراريط وربع قيراط وخمس
 من سهم فليمنظر وقت إعادة المرافعة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بمكاتبة من
 مجلس الاحكام مورخة ٢٢ صفر سنة ١٣٠١ تتضمن طلب اعطاء الافادة عما يتعلق
 بالاعلام المسطر من محكمة مديرة بجرجال المؤرخ ٣ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ في مادة
 قتل شخص يسمى عبد العال احمد من العثمانية التابعة لتلك المديرية السابق وروده
 للاحكام من استئناف قبلي وأرسل للمحكمة الكبرى وكتب عليه من حضرات ارباب
 المجلس الشرعي فيم ابارجاءه لحضرة فاضيه لاستيفاء ما تراهي لحضراتهم من القصور
 وباعادته للمديرية لما ذكر ورد أخيرا مشروحا عليه من حضرة القاضي الموما اليه بما

وآه من عدم لزوم تغييره وأن يعرض ذلك على هذا الطرف وما تصدر به الفتوى يعمل
 به ويبحث الى المحكمة الكبرى والآن ورد شرحها بما وافقة رؤيته بهذا الطرف كمرغوب
 قاضي جرجا وبالأط-الاع عليه وجد-س-طرابضا هره من حضرات ارباب المجلس في ٨
 شعبان سنة ١٣٠٠ ما حاصله انه حين سئل المدعى عليه المذ كوربه اجاب بالانكار
 للدعوى المذكورة فيه ووجدها كليا وحيث كان من جهة الدعوى المذكورة موت
 المتوفى وانحصار ارثه في وارثيه المذ كورين به فاللازم اثبات الموت والوراثة وانحصار
 الارث بطريقة الشرعي والحكم بذلك قبل الحكم بالقصاص ولا يكفي في ذلك ما ذكر
 بالاعلام من ثبوت موته وانحصار ارثه في وارثيه ضمن دعوى شرعية محرر بها اعلام
 من ذلك الطرف في ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ ما لم يعترف بذلك المدعى عليه أو كان
 الثبوت السابق في وجهه فيرد المحضر قاضيه للاستيفاء كما هو لازم شرعا في كتب من
 حضرة القاضي المذكور في ٢١ شوال سنة ١٣٠٠ ما حاصله انه بمراجعة كتب
 المذهب ظهر أن الحكم بالنسب الذي هو عين الحكم بالوراثة من المسائل التي يتعدى
 فيها القضاء الى كافة الناس ولا يقتصر على المقضى عليه وساق عبارات من كتب
 المذهب دالة على ذلك منها قول الاش-بناه والقضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى
 الى غيره الا في خمسة ففي اربعة يتعدى الى كافة الناس وهي الحرية الاصلية والنسب
 وولاء الاعتاق والنكاح وزاد المحوى خامسة وهي ما اذا حضر رجلا وادعى عليه حقا
 لموكله وأقام البينة على انه موكله في استيفاء حقوقه والخصومة قبلت ويقتضى بالو كالة
 ويكون القضاء عليه قضاء على كافة الناس لانه ادعى عليه حقا بسبب الو كالة فكان
 اثبات السبب عليه اقبالا على الكافة حتى لو حضر آخر وادعى عليه حقا لا يكلف الى
 إعادة البينة على الو كالة وذ كره أيضا في الدر من الاستحقاق وأقره محشيه ابن عابدين
 ونقله في تنقيح الحمادية من كتاب القضاء وذ كره ابو السعود في حاشيته على من لا مسكين
 في الاستحقاق عن البحر ونصه القضاء بالبينة حجة متعددة الى الكافة في العتق والنكاح
 والنسب والولاء وفي الوقف يقتصر على المقضى عليه في الاصح وحيث كان صريح هذه
 النصوص ان الحكم بالنسب حكم على الكافة وقد ثبت في ضمن دعوى شرعية من
 خصم على خصم وحكم به بالموت في تاريخ ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ فلا احتياج
 لتغيير هذا الاعلام ثم كتب عليه من ارباب المجلس الشرعي المذ كور في ١١ ذي القعدة
 سنة ١٣٠٠ ان ما قاله حضرة القاضي من ان الحكم بالنسب حكم على الكافة هو
 المنقول في كتب المذهب الا ان المنصوص عليه ايضا فيها ان الحكم عند جوده لا بد
 من ثبوته فاللازم حينئذ ثبوت الحكم المذ كور بطريقه الشرعي قبل الحكم بالقصاص
 حيث كان المدعى عليه جاحدا للحكم المرقوم فيرد هذا الاعلام لحضرة قاضيه للاستيفاء
 كما هو لازم شرعا ثم كتب عليه حضرة القاضي في ١٥ محرم سنة ١٣٠١ ما حاصله

انه حيث كان الحكم بالنسب حكما على الكفاة وهذا المدعى عليه لم يخرج عن الكفاة فصار مقتضيا عليه والنصوص عليه في كتب المذهب ان من صار مقتضيا عليه لا تسمع دعواه بعده فلعل ما اجاب به السادة المذكورون مفروض في الامور التي يكون القضاء فيها ليس قضاء على الكفاة وكذا اقرر في بند ١٧ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية ان كل حكم صدر مترقا على يئنه او اقرارا او فصول ثم جده المحكوم عليه الخ لم يسمع منه ذلك وحيث ان المحكوم عليه بالقصاص هو من ضمن الكفاة المحكوم عليهم بالنسب فلا وجه لاثبات النسب ثانيا في وجهه ولا عبرة بانكاره وبهمذا يرى أنه لا لزوم لتغيير هذا الاعلام وبعرض ذلك على حضرة الاستاذ شيخ الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية فغايت صدر به فتواه يكون الاجراء بموجب (اجاب) ان ما افاده حضرات ارباب المجالس الشرعية المذكور من انه وان كان الحكم بالنسب حكما على الكفاة الا ان الحكم عند جوده لا يد من ثبوته في محله لانهم لم يفرقوا في ذلك بين ان يكون الحكم حكما لا يتعدى أو يكون حكما على الكفاة وما ذكره حضرة القاضي في تمسكه في عدم لزوم تغييره بما ذكر في بند ١٧ من لائحة اجراءات المحاكم من انه اذا صدر حكم شرعي مترتب على اقرار أو يئنه أو فصول عن الخلف وتحرر به اعلام شرعي مستوف حكمه الشرائط الشرعية وسجل بالسجل المصان ثم جده المحكوم عليه أو أتى بدفع لم يذكره في الدعوى الاولى لا يسمع ذلك منه متى وجد الاعلام مطابقة للسجل على فرض كون المقصود منه عاما يشمل ما نحن فيه غير كاف لانه لم يظهر استيفاء اللازم هنا لعدم السماع اذ لم يتضح والحال هذه كون ذلك الاعلام الصادر بالوصاية والوراثة والوفاة وحصر الارث مستوفيا حكمه الشرائط الشرعية وسجلا بالسجل المصان وانه وجد مطابقة للسجل اذ لم يرسل الاعلام المذكور ولم يطلع عليه ليعلم استيفاء الشرائط ولم يوقف على انه وجد مطابقة لما في سجله ولم يذكر ذلك في الاعلام الصادر بثبوت القتل من طرف حضرة القاضي بعد الدعوى والجوهر مع ان ذلك البند مضمونه تخصيص القضاة بعدم سماعهم مثل ذلك بمعنى انهم ممنوعون من السماع في مثله لكن حيث كان القضاء بالقصاص تتوقف صحته على الحكم بالوفاة والوراثة وحصر الارث وهم ممنوعون عن سماع الدعوى في ذلك من حيث التخصيص يكون الحكم بالقصاص موقوفا على ثبوت ما ذكره حيث اعتبر ذلك شرطاً في صحته الى ان يثبت بطريق شرعي أو يصدراً أمران بسماع ذلك فيصير اثباته فلم يتم أمر الحكم بالقصاص حينئذ اذا كان الحكم الصادر بالوصاية والوفاة والنسب وحصر الارث من هذا القاضي ضمن دعوى شرعية من خصم على خصم آخر غير المدعى عليه القتل وكان من اللزوم اثبات ذلك لكونه شرطاً لصحة القضاء بالقصاص عند جود الخصم وصدر الحكم به من هذا القاضي المترافع لديه كان يكفي به والحال هذه ان يصدق القاضي المدعين بعد جود الخصم على صدور الحكم منه بما ذكره

أخذ الطريقين في اثبات الحكم كما قال به الامام الاظم وأبو يوسف وصح رجوع محمد اليه كما نقله في ردالمحتار في أوائل كتاب القضاء وبه يندفع الاشكال مع أنه ربما يقال ان البند المذكور وكذا ما ذكر قبله في البند الرابع عشر من هذه اللائحة موضوع في انكار الاموال والحقوق المحكوم بها على شخص حكما الراميا ثم يحسد المحكوم عليه ذلك الحكم أو واره منه بالتزوير وسد الباب المنازعات والشقاق في غير هذا الموضوع وظائره وبالمجمل لا يرى تنفيذه هذا الاعلام بدون اجراء طريقة لا ثبات الوقاة والنسب وحصر الارث والوصاية المدعى بها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادة من نائب محكمة مديرية الفيوم مؤرخة ١٧ ج سنة ١٣٠١ ومعهما صورة مرافعة ومضمون هذه الافادة انه رفعت لدى قاضي المديرية الدعوى المذكورة وباطالة مراجعة المحكم عليه من حضرة القاضي حصل عنده اشتباه في عدم استيفاء الحدود لان صاحب الحد البحري المذكور بالاسم والنسب ولم يذكر عدم وجود مشاركه في النسب والقبلي موجود في البلد من يشاركه في هذه الشهرة والتقدير باراضى الميرى لم يذكر فيه الفاصل وكذا شاهد اوضح اليد لم يشهد اى عاينة وضع اليد وانما شاهد اوضح اليد ليس الا ولهذا الاشتباه طلب الاستعانة من مفتى المديرية عن صحة هذه الدعوى او عدمها وعلى صحتها لو اتى المدعى عليه برفع صحيح يقبل منه أم لا وتكررت الخسائبات لحضرته فلم يغده بشئ ورغب بالافادة ومضمون المرافعة المذكورة المؤرخة صورتها ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ انه حضر رجلان ذكر فيهما من ناحية اللاهون وادعى أحدهما على الآخر بان المدعى يملك قطعة أرض خالية عن البناء والجدران بالمحلية بجهتها الشرقية يحيط بها حدود أربعة القبلي ينتهي بمنزل ملك عوض الله بن على الشهير بالاسدي والبحري بمنزل ملك محمد بن رضوان بن رضوان والشرقي ملك فضاء الميرى والغربي لدرب غير نافذ وهذه الارض ملوكة له ووضع يده عليها الى تاريخه والآن قام المدعى عليه المذكور يعارضه في وضع يده بغير حق ويطالبه بعدم المعارضة له في ذلك ويسأل سؤالا سئل المدعى عليه عن دعوى المدعى فأنكر دعواه ملكيته للأرض المحدودة المذكورة ووضع يده عليها وادعى انها ملك وحق له ووضع يده عليها الى الآن وان المدعى المذكور متعرض له في وضع يده وانه يطالبه بعدم التعرض له بغير حق شرعى وطلب من كل يمنية فاحضر كل منهما شاهدين شهدا له بالحق ما ادعى حرفا بحرف وزكيت الشهود في حكم لكل منهما باحقية له نصف الارض المذكورة وأمر بالامتثال فامتثلا (اجاب) وردت مكاتبتكم المؤرخة ١٧ ج سنة ١٣٠١ ومعهما صورة المرافعة المؤرخة ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ وكذا اربع أوراق في هذه المسألة مرسلة من طرف حضرة مفتى المديرية احداها نسخة من صورة الدعوى مرفوعة مع هذا أيضا وردتكم في هذه المكاتبة افادة لكم عما هو موضح فيها والجواب عنها ان ما ذكر في الحد

البحري من بيان اسم صاحب الحد الى جده كاف اذا حصل به التعر يف بان لم يشاركه
في مجموع ما ذكر في تعريفه أحد في البلد والافلا بد من ذكر ما يتميز به في الانقروية من
الثاني في دعوى العقار اذا ادعى دارا أو عقارا لا تسمع دعواه الا يتعر يفها وتعر يفها
لا يكون الا بذ كرا الحد ودفيد كرا الجيران باسمائهم وآبائهم واجدادهم واللقب الذي
يعرف به وان كان يعرف باسمه واسم أبيه وجده لا يحتاج الى ذكر اللقب وان كان
التعر يف لا يحصل الا بذ كرا اللقب بان كان يشاركه في المصر غيره في ذلك الاسم
والنسب كالمو قال احمد بن محمد بن جعفر فبهذا لا يقع التعر يف لان في المصر من يشاركه
في الاسم والنسب فلا بد من ذكر اللقب اه ومثله في الخانية من دعوى الدور
والاراضي وما ذكر في الحد القبلي من انه لمنزل ملك عوض الله بن علي الشهير بالسيسي
وذ كرت في الافادة انه موجود في البلد من يشاركه في هذه الشهرة فان كان موجودا فيها
من يشاركه في اسم عوض الله بن علي السيسى لا يكتفي بها وان تميز بذلك عن غيره في بلده
كفي ذلك اذا مدار على التعر يف لا على كثرة الحروف وعدم ذكر الفاصل في الحد
الشرقي ان كان هناك فاصل لا يكفي في مثل ذلك قال في الهندية من الفصل الثالث فيما
يتعلق بدعوى العقار من الدعوى اذا ذكر أحد الحد ودل على أراضى المملوكة يصح
وان لم يذكر انها في يد من لكن يشترط ان يقول والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول
العمادية اه وأيضا ما ذكر في الحد الغربي من انه لدرب غير نافذ لا يكفي الا اذا نسبوه
الى ما يعرف به فلو كان لا ينسب الى شيء لا بد أن يذكره أنه درب في محلة كذا مثلا
كما يستفاد من جامع الفصولين حيث قال في الفصل السابع كتب في الحد الرابع
لزيق الزقية أو الزقاق واليه المدخل أو الباب لا يكفي لكثرة الأزقة فلا بد أن ينسبها
الى ما تعرف به ولو كانت لا تنسب الى شيء يقول زقية بها أي بالمحلة أو القرية
أو الناحية ليقع به نوع معرفة اه ومثله في الخانية وشاهد اوضع اليد من طرف
كل من الخصمين اذا لم يذكر اسمائهم اوضع اليد سالهما القاضي عن سمع شهدا
بيده او عن معاينة لانهم اقراره بان به يده وظنا انه بمجرد اقراره تثبت يده
فالم يذكر انهما معا يده لا تقبل كما ذكره في الانقروية من نوع في معرفة الخارج
من ذي اليد من الدعوى وما ذكره من الدفع الذي اجمل في هذه الافادة ووضح
في الافادة المهررة منكم لضمرة المفتي في ٣ ج سنة ١٣٠١ المشروح عليها هذا
الطرف المرسل اليكم ضمن هذه الاوراق وهو انه ذكر بعد الحدكم وقبل تحرير الاعلام ان
المدعى الاول أقر طائعا بان له في قطعة الارض المدعى فيها ولم يذكره قبل الحدكم
لا يقتضى نقض الحدكم على فرض صحته حيث أتى به بعد الحدكم وانقطاع المنازعة مع
كونه ذا يد وفي التنقيح من الدعوى واذا قال المدعى بعد القضاء المقضى به ليس
ملكى لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكى وهذا لأن قوله ليس ملكى

يتناول المحال وليس من ضرورة تقي المحال انتفاؤه من الاصل بخلاف قوله لم يكن ملكي
من العاشر من قضاء التتارخانية اه وقوله بعد القضاء وانقطاع المنازعة لاحق لي في
الارض تقي للحق في المحال وهو ذويد ولا منازع فلا يبطل القضاء السابق ويلغو وأما
ما اشار اليه حضرة المفتي في بعض كتاباته من عدم سماع الدفع بناء على بند ١٧ من
لائحة اجراءات المحاكم الشرعية فبحسب ما يظهر من سياق البند المذكور ان عدم
سماع الدفع هو في صورة الحكم الشرعي الذي تحرر به اعلام شرعي صحيح ولم يذ كر في
الدعوى الاولى وهنا بناء على ما ذكرتم لم يوجد ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)
بافادة من نظارة المحقانية في ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٠١ مضمونها انه علم من
مكاتبه اليها من طرف حضرة مفتي افندي مديرية الفيوم في ٢٠ رمضان سنة ١٣٠١
ان حضرة قاضي افندي المديرية استفتاه في مسألة رفعت لديه تتعلق بتداعي سعيد بن
سيد احمد على امرأة تسمى عديلة بمواش وغيرها وبعد ان اعطى الجواب عنها بما رآه
احيلت له ثانيا بالاكيفية التي اوضحها حضرة القاضي ولذا رام النظر في ذلك وافادته
بما يوافق وحديث مما اوضحه القاضي يرى انه مع ما اجاب به المفتي لا زال حاصله عنده
اشتباه واذا تسكون الفتوى الخامسة للتراع من خصائص فضيلته كم عملا بنص بند ٢٢
من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية والاوراق التي تتعلق بذلك مرسله لطرف
حضر تسكم لا اطلاع عليها والافادة بما يترامى ومضمون صورة الدعوى المذكورة
حضر لدين الرجل المكلف سعيد بن سيد احمد بن احمد من ناحية بيوم فيوم
وحضرت لحضرة المرأة المكلفة عديلة بنت علي بن حسن الشهيرة بزهره من ناحية
منشئة عطيغة المحقق معرفتهم ما بشهادة محضرة تحتها شرعا وادعى سعيد هذا الذي
حضر على عديلة هذه التي احضرها معه بقوله ان لي عند عديلة هذه المدعى عليها خمس
جاموسات اثنا سن كل واحدة منهن ست سنوات قيمة الخمس المذكورة يوم الايداع
احد وثلاثون جنيا يدين توذها جيبا دارا ثجا ضرب النعسا وحلقا ذهبيا قيمته مائة ثمان
وسبعون قرشا صاغا اميرية من صنف القروش الفضة الجيدة الراجحة ضرب مصر ومجرب
ذهبا احمر جيد اقيمتها ست مائة قرش وثلاثون قرشا كل مجرب من مائة قيمته ثلثمائة
وخمسة عشر قرشا ومشرقا ذهبيا قيمته سبعون قرشا صاغا اميرية من صنف القروش
الفضة الجيدة الوازنة ضرب مصر وخزما ذهبيا قيمته ستون قرشا صاغا ايضا حلة فضة
رائكة وازنة ضرب مهر اودع جميع هذه الاشياء المذكورة عند عديلة هذه المدعى
عليها في ابعادية معروفة بابعادية شاك من الاراضي التابعة لناحية بيوم فيوم سنة
١٢٩٦ هجرية في يوم اثني عشر خلت من شهر ربيع الاول من السنة المذكورة
وان جميع هذه الاشياء المذكورة قائمة تحت يد عديلة هذه المدعى عليها الى الآن
فعليها ارجعها الى فامرها باحضارها لابرهن عليها اتم ملكي ولاشارة الشهود اليها وقت

الشهادة وسأل سؤاله عن ذلك سئلت عديلة المدعى عليها هذه عن دعوى سعيد بن
سيد احمد المدعى المذكور فاجابت بالانكار لدعوى هذا المدعى المذكور ووجدتها مجردا
كايما فطلب من سعيد بن سيد احمد هذا المدعى بيئته تشهد له شرعا طبق دعواه فاحضر كلا
من سعيد بن هواري بن شاهين من ناحية بهيت الحرفيوم وجودة بن أبي المنجد بن
زعفراني من ناحية قدمين فيوم واستشهد بهما على دعواه هذه فشهد كل منهما على
انفراد في وجه المدعى عليها المذكور عديلة هذه عقب الدعوى من المدعى والجواب
بالانكار من المدعى عليها هذه بلفظ أشهد بان سعيد بن سيد احمد بن احمد هذا المدعى
المذكور كان أودع عند عديلة هذه المدعى عليها بافت على بن حسن خمس جاموسات سن
كل واحدة منهن ست سنوات قيمتهن يوم الايداع احدى وثلاثون جنيها يندو ذهبيا جيدا
رائجا ضرب النيسا وحلقا ذهبا الى آخر ما ذكر في الدعوى حرفا بحرف الى قوله وان
جميع هذه الاشياء المذكورة قائمة تحت يد عديلة هذه المدعى عليها الى الآن هذا ما شهد
به المذكوران ولما أرسلت هذه الصورة الى حضرة مفتي المديرية بافادته في ١٣
رمضان سنة ١٣٠١ تتضمن حصول اشتباهه فيها اذا ذكر المدعى في دعواه قيام يد
المدعى عليه هل تصح الدعوى بذكر القيمة واذا قلتم بذلك فهل اذا ثبت المدعى وضع
يد المدعى عليه على هذه الاشياء يجبر على احضارها كما هو الشأن في المنقول أو هو
خاص بما عدا الوديعة اذ الواجب فيها التخلية ومع هذا فهل يحكم بالقيمة أو بالاعيان
المدعى بها وهل الذهب اذا دخلته الصنعة صار قيميا يكتفي بذكر قيمته عند قبضته الامل
الافادة بالنصوص الشرعية كتب عليها مفتي المديرية الشيخ محمد الخضر اوى بتاريخ
١٦ رمضان مانصه الحمد لله وحده بالاطلاع على هذه الصورة وجدت غير مستوفية
شرعا لان المدعى لم يذكر الوزن بالمشاعيل في الحلق والنجر بن والمشراف والخزام
المذكورين بالدعوى وهذا لازم كما انه ان كان ذلك خالصا من الغش يلزم التصريح به
وان كان فيه غش يذكر نحو العشرة تسعة او العشرة ثمانية كما صرح بذلك علماءنا ولا
يكتفي بدعوى الوديعة ايضا من ذكر ان لي عنده كذا قيمته كذا فأمره ليحضره لا قيم البينة
على انه ملكي ان منكر اوان مقرأ فأمره بالتخلية حتى ارفع كما صرح بذلك غير واحد
والخضر اسم لما كتب فيه ما جرى بين الخصمين من اقرار وانكار والحكم ببينة أو
نكول على وجه يرفع الاشتباه وهذا لا يصلح شاهدا معرفة والله أعلم فكتب له القاضي
كتابة مضمونها بالاطلاع على ما أفاده المفتي زاد الاشتباه اذ التعليل لعدم
استيفائها بالاعمال التي ذكرها لا ينتج وذلك لان قوله لان المدعى لم يذكر الخ غير لازم
بل اللازم ذكر القيمة لتقوم بها الصنعة كما هو منصوص عليه في الكتب التي بأيديه وقد
ذكرت وقوله ولا يد في دعوى الوديعة الخ مذكور في هذه الصورة والساقط منها لفظ ان
منكر اوان مقرأ وهذا وان كان لا بد من ذكره في الدعوى غير انه مخصوص بغیر دعوى

الوديعة اذ لا يصح الامر بالا حصار لان الواجب فيها التخليه لا التقل كما هو منصوص عليه في المعبرات على ان تصوير دعوى الوديعة بالتصوير الذي ذكره مدعي كورفي المعبرات على سبيل الابتغاء ومن البين ان تركه لا يوجب خلافا في الدعوى وقصارى الحال انه يؤمل الافادة بما يتقطع عرق الاشتباه وان كان الحال مشتبها عليه أيضا فليغده المستفتى سعادة شيخنا شيخ الجامع الازهر ومفتى الديار المصرية وما تصد به فتواه يكون العمل بمقتضاه فكتب من حضرة مفتى المديريه لنظارة المحقانية في ٢٠ رمضان سنة ١٣٠١ بورود هذه الصورة طى افادة من حضرة قاضي القيوم كتب عليها بما هو واضح ثم وردت له بما هو مسطر أعلاه وبهذه الحال فما فائدة طلب الفتوى منه وان الافادة المذكورة مرسله من طيه لا نظر فيها كتب منه ومن حضرة القاضي الموما اليه والزام كل بالوقوف عند حده حسب اللائحة والافادة بما يصدر به الامر وكتب من المحقانية الى هذا الطرف ما سبق ذكره (اجاب) وردت مكاتبة المحقانية باحدى الاوراق الثلاث طى هذا المؤرخة ١٣ الجاري بناء على ما يبدى من حضرة مفتى افندي مديريه القيوم وقاضيه فيما يتعلق بدعوى سعيه من سيد احمد على عدلية بمواش وغيرها على سبيل الايداع المتراعى فيها بما اوضحه حضرة القاضي المذكور انه مع ما اجاب به المفتى ما زال خاص لا عنده اش تباه فيها وان الفتوى الحاسمة لذلك من خصائص هذا الطرف عملا بنص بند ٢٢ من لائحة اجراء ان المحاكم الشرعية ورام الافادة بما يتراعى في ذلك والجواب عنها انه اذا ادعى مدعي ايداع اشياء عند المدعي عليه دعوى صحيحة ويدينها بما معتبر اشترعاو بين مكان الايداع وذكر انها فائقة في يد المدعي عليه الى الآن وطلب ردها واحضارها ليشار اليها في الدعوى والشهادة المقتضى ذلك ان المدعي عليه منكر وانكر المدعي عليه دعواه انكارا كلياً وانافى المدعي بينة عادلة على ما ذكره الذي من جلته قيام هذه الاشياء في يده الى الآن فانه يؤثر المدعي عليه باحضارها ليشار اليها في الدعوى والشهادة لان الاشارة شرط لصحة الدعوى والشهادة في القائم غير المتعذر مشاهدته فان احضرت يكتب بالاشارة اليها عن البيان في الدعوى والشهادة والا فان تعذرا وتعسر احضارها بان لا يدري مكانها ولا يمكن توجه القاضي او امينه للاشارة اليها المانع فان كان المدعي به قيميا يكتب بذكر قيمته لان عين المدعي تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاشترط بيان القيمة لانها شئ تعرف العين المسألة كما في غاية البيان وفي شرح ابن السكال ولا عبرة في ذلك للتوصيف لانه لا يجدي بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة اليه اشير الى ذلك في الهداية كما في ردالمحتار وان كان مثليا ولم يشر اليه لا بد فيه من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر كما في التنوير وقد ذكر وان المثل هو المكمل والموزون والاعددي المتقارب لكن ليس كل موزون مثليا بل كثير من الموزونات ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقيمة

١٣٠١

١٦

والقدر وأنه ليس المراد بالمثل ما يوزن عند البيع مثل الأيل ما تكون مقابلة بالمثل من
مبني على الوزن أو الكيل أو العمد ولا يختلف بالصنعة وقد فصل الفقهاء المثليات
وذوات القيم ولا احتياج إلى ذلك بل الضابط أن ما يوجد له مثل في الأسواق بلا تفاوت
بعتبه فهو مثل وما ليس كذلك من ذوات القيم كما في حواشي الدر وتنجيح الحامدية
فإذا كانت تلك المصوغات المدعى بها مما يوجد مثله في الأسواق بلا تفاوت يعتد به من
حيث الصنعة فهي مثلية ويلزم إحصاء الدعوى بها عند عدم وجودها والإشارة إليها ذكر
جنسها ونوعها وصفها وقدرها لكونها من ذوات الأمثال حينئذ لا يكتفى بذكر
قيمتها على ما سبق توضيحه وما في جامع الفصولين وفصول العمادى من الفصل
السادس وغيرهما كالحندية من الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنقول من أنه
ينبغي أن يكون لفظ الدعوى في الوديعة أن إلى عنده كذا قيمته كذا فأمره ليضمره
لا يبرهن على أنه ملكي لو كان منكرا ولو مقرراً فأمراً بالخلية حتى أرفع ولا يقول فأمره
بالرد إذا الواجب في الودائع الخلية لا الرد وإنما يؤمر بالاحضار لو منكر الودعة مقرراً في
دعوى الوديعة المحجودة لا بد أن يقول لو كانت فائدة فعليه رد ما أولوها لك فاعليه رد
مثلها أو قيمتها بعد الجحود إذا هلك قبل الجحود لا يوجب الضمان ولو مهلكة ينبغي
أن يذكر من جهته إذا استهلك قبل الجحود من غيره لا يوجب ضمان المودع وأما بعد
الجحود فيوجب ضمانه وضمان المستهلك اه فالمراد هذه الألفاظ أو ما يفيد مفادها
وهنا حيث ذكر المدعى ما يفيد جحود المدعى عليها فطالب الرد يكون في محله لئلا
يتضمن هنا من هذه الدعوى أن هذه المصوغات من المثليات فيلزم فيها ما يلزم في المثليات
أو من القيميات فيكتفى فيها بما يكتفى به في القيميات فتترده هذه الحادثة لقاضيا
لاستيفاء ما يلزم فيها شرعا فإن بين المدعى المصوغات المذكورة جنسا ونوعا وصفة
ووزنا وقيمة وعلم من ذلك أن مثلها موجود بالأسواق بلا تفاوت يعتد به من جهة
الصنعة تكون من ذوات الأمثال وإذا ادعى قيامها الآن في يد المدعى عليها وأقام البينة
العادلة بعد الإنكار على ذلك نجا بر على احضارها كباقي المدعى به فيها لا جمل له ولا
ثبوت ليشار إليها في الدعوى والشهادة فلم يتيسر الاحضار ولا الإشارة إليها بالتوجه
إليها كتنفى بالبيان الذي يذكره حيث كان مستوفيا وإن علم أنها مما يتفاوت
بالصنعة وخرجت عن المثليات إلى القيميات كتنفى بما ذكره لو لم يتيسر الإشارة ففى
الحندية من الفصل الثاني إذا ادعى على أحد ألف دينار بسبب الاستهلاك أعيانا
لا بد وأن يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذلك لا بد وأن يبين الأعيان فإن منها
ما يكون مثليا ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في الفصول العمادية اه وفيها قبل هذا
ادعى عينا فيدرجها فإراد احضارها في مجلس القضاء فانكر المدعى عليه أن يكون في
يده فجاء المدعى بشاهدين شهدا أن هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ

بسنة تسمع ويجبر المدعى عليه على احضاره كذا في خزنة المفتين اه وهـ ذان ناقش فيه في نور العين في أول الفصل السادس بان ماذكر استصحاب وهو حجة في الدفع لافي الاثبات ولاشك ان ماذكر من قبيل الاثبات الى آخر ماذكر به بعد نقله نظير ما تقدم لكن ما هنا ادعى المدعى قيام الاعيان الى الآن وكذا ذكر شهوده فلا يرد ماذكره ومتى استوفى الحكم شرائطه مع انكار المودعة يحكم عليها بالاضمان عند عدم قيام الاعيان من خلاف الذهب في المصوغات الذهبية عند التفاوت بالصناعة فحزر اذن الربا كما صرحوا به في ضمان مثل ذلك وفي غيرها منه أو من الفضة لعدم هـ ذا المحظور فيه وعند القيام تؤمر بالرد ويقضى به حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من قاضي اسكندرية بإفادة في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٠١ عن مراعاة صدرت لديه وحضر في أعضاء المجلس الشرعي مضمونها ادعى سليم افندي عرفى يوز باشا من مستودعى الجهادية ابن المرحوم محمد كاشف بن حسين أخا على المصونة صديقة البالغة العاقلة بنت احمد قبودان صفدر ابن المرحوم محمد صفدر جركس المحاضرة معه بالمجلس الشرعي بمحكمة اسكندرية بين يدي الحاك كـ المشرعي وحضرات أعضاء المجلس الشرعي حضرة مولانا الشيخ محمود البوريني والشيخ احمـ الميسري بقوله ادعى على المصونة صديقة بنت احمد قبودان صفدر ابن المرحوم محمد صفدر جركس هذه وأشار اليها بيده وهى الوصى الشرعية من قبل حضرة مولانا السيد عبد الرحمن افندي نافذ قاضي مصر حالا الشهير بذلك حسبما أقامها وصيا عامة على ابنها مصطفى القاصر الملقب بغالب بن حسن افندي غالب بن محمد غالب الوصاية الشرعية بطريقها الشرعي وقبلت منه ذلك لنفسها كما بين ذلك بالاعلام المهر من محكمة مصر الكبرى بتاريخ ٢١ شعبان سنة ١٢٩٧ المتقولة صورته من سجل المحكمة المذكورة في ٢٦ رمضان سنة ١٢٩٧ بانه فيما قبل تاريخه توفي عثمان افندي غالب ابن المرحوم محمد بك غالب ابن المرحوم اسعد اغا الاسلامبولي وانحصر ميراثه الشرعي في كل من زوجته الست وصف كل بنت عبد الله من مهاجرى الجراكسة المشهورة بذلك وفي ابن أخيه شقيقه المرحوم حسن افندي غالب المرزوق هو والمتوفى المذكور لوالدهما المرحوم محمد بك غالب ابن المرحوم اسعد اغا الاسلامبولي الشهير بذلك من والدتهما المرحومة الست عائشة بنت عبد الله المرلى معتقة المرحوم محمد بك غالب المذكور التي اعتمها وهو عايلها هو مصطفى غالب القاهر من غير شريك وثبت ذلك بين يدي حضرة مولانا الحاك كـ المشرعي بالثغر الاسكندري حالا المشار اليه فهو ناشر عيا بطريقه الشرعي بعد تقدم دعوى شرعية وتحرر بذلك اعلام شرعي من محكمة اسكندرية في ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ المقيدي في السجل المصان المشمول مصطفى غالب القاصر المذكور بوصاية والدته صديقة المذكورة المدعى عايلها على الوجه المشروح وان عثمان افندي غالب المذكور أعلاه

في حال حياته وصحته وسلامته ونفوذه تصرفاته الشرعية تزوج المصونة ووصف كل
 المذ كورة بنكاح صحيح على صداق قدره بمجمله ثلاثة آلاف وخمسمائة قرش من
 القروش الفضة المصرية الصاخ الديواني باقى بذمته وموجله ألف وخمسمائة قرش من
 القروش المذ كورة باقى بذمته أيضا ودخل بها وعاش بها معاشرة الأزواج جملة ذلك
 خمسة آلاف قرش وان وصف كل المذ كورة قبضت من ذلك مائة قرش عمه صاخا
 ديوانيا من زوجها المذ كوروصا والباقي لها بذمته أربعة آلاف قرش وتسعمائة قرش
 من القروش المذ كورة دينها بذمته وتوفي قبل ان يؤديه أو شيئا منه اليها وصار مبلغ
 الاربعة آلاف وتسعمائة قرش المذ كور دينها في تركته للمصونة ووصف كل المذ كورة
 أعلاه وقد انحصر ارضه الشرعي في ورثته المذ كور بن أعلاه وان المصونة ووصف كل
 روجة المتوفي المذ كور وكاتى في جميع أمورهما وكافة شؤنها وفي قبض مالهما من
 المحرق والديون وفي الخصومات والدعاوى وفي الاقرار والانسكار والصلح والابراء
 والبيع والشراى كى لا عامام فوضا لقولى ورأى وقهلى وقيلت منها ذلك لنفسى
 قبولا شرعيا وان المرحوم عثمان افندى غالب المذ كور له تركه تحت يد المصونة
 صديقة المدعى عليها هذه تقي بالدين المذ كور وتزيد عليه واطالب من حضرة مولانا
 الحاكيم الشرعى ان يامرها بدفع مبلغ الدين المذ كور أعلاه الى محاسن يدها من تركه
 المتوفى المذ كور لا حوزة له وكاتى المذ كورة وأسأل جوابها عن ذلك وكر المدعى
 المذ كور ان تأخير جميع الصداق بذمة الزوج المذ كور عادة للترك وذلك بعد التعريف
 عن المدعى والمدعى عليها بشهادة كل من فلان وفلان بطريقه الشرعى وصدقت
 المصونة ووصف كل المذ كورة الحاضرة يوم تاريخه بالجلوس الشرعى على تو كى لها سليم
 افندى عرفت المذ كور التوكيل المرقوم على الوجه المسطور بالدعوى بعد التعريف
 عنها بشهادة كل من فلان وفلان التعريف الشرعى وسئل من المدعى عليها عن دعوى
 المدعى فاجابت بالاعتراف بصايتها على ولدها مصطفى غالب القاصر ابن المرحوم
 حسن افندى غالب من قبل حضرة مولانا عجب الدين افندى نافذ قاضى مصر حالا
 وبوفاة المرحوم عثمان افندى غالب وانحصار ميراثه في زوجته الست ووصف كل وابن
 أخيه مصطفى غالب القاصر المذ كور وبتوكيل سليم افندى عرفت المذ كور عن زوجته
 ووصف كل المذ كورة التوكيل المرقوم على الوجه المسطور وانها لا تعلم ان كان المرحوم
 عثمان افندى المذ كور دفع للزوجة المذ كورة شيئا من الصداق المطالبة به وكذا
 لا تعلم مقدارها والذي تعلمه هو ان المتوفى المذ كور ترك حصته في منزل باسكنندرية
 كائن بخط حارة البركة قدرها النصف اثنا عشر قيراطا تحت يدها قيمتها تقي بالدين
 المدعى به وكف سليم افندى عرفت الوكيل المذ كور راثبات دعواه المذ كورة باليمين
 الشرعية فاحضر حضرة مصطفى افندى جركس من مستودعى المالية المقيم باسكنندرية

ابن المرحوم احمد بن عبد الله والتمس الاستماع الى شهادته فشهد على انفراد
 بمواجهته المدعى عليه المذكور بحدوثها وحضور المدعى المذكور بقوله اشهد ان
 المرحوم عثمان افندي غالب بن محمد بك غالب بن اسعد تزوج بوصف كل بنت عبد
 الله وكلة المدعى هذا وأشار الى بيده حال حياته بعقد نكاح صحيح شرعي ودخل بها
 وعاش بها على صداق قدره خمسة آلاف قرش عملة صاغا المحل منه ثلاثة آلاف
 وخمسمائة قرش والمؤجل ألف وخمسمائة قرش والجميع بذمة الزوج المذكور حاليين
 لها هذا ما يعلمه حال العقد ولم يعلم اذا كان الزوج المذكور أعطى لزوجته المذكور
 شيئا من المبلغ المذكور أولا يعلم ذلك وقال اشهد به كذلك ثم احضر سليم افندي عرقي
 المذكور وحضر محمود احمد المعاون بدخولية اسعد كندرية بن احمد بن عبد الله
 والتمس الاستماع لشهادته فشهد بمواجهته المدعى عليه بحضورها وحضور المدعى
 المذكور بقوله اشهد ان المرحوم عثمان افندي غالب بن محمد بك غالب بن اسعد
 تزوج حال حياته بوصف كل بنت عبد الله وكلة المدعى هذا وأشار الى بيده بعقد
 نكاح صحيح شرعي ودخل بها وعاش بها على صداق قدره خمسة آلاف قرش عملة صاغا
 المقدم منه ثلاثة آلاف وخمسمائة قرش والمؤخر ألف وخمسمائة قرش والجميع
 بذمة الزوج المذكور وان لم يعلم اذا كان الزوج المذكور أعطى لها شيئا من المبلغ
 المذكور أولا يعلم ذلك وقال اشهد به كذلك ومضمون الافادة المذكور ان المسطر عيने
 صورة قضية منظورة بالمجلس الشرعي وقد حصل الاشتباه فيما يحكم به لعدم ظهور
 فهم عبارات الائمة المتعلقة بذلك فقد ذكر في تنقيح الحامدية من باب المهر ان المرأة
 لا تسمع دعواها بعد تسليم نفسها للزوج بمشرط تجهيله على المفتي به ثم عزى لجامع
 الفصولين ان دعواها بعد بعض المقدم تسمع وبكاه لا ولم يوجد هذا فيه بل في الفصل
 العشرين منه انها لو ادعت كل مهرها بعد موت زوجها وبرهنت على اقرار الزوج به
 لا تسمع اذا الظاهر انها لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضها الى آخر ما هو منصوص به
 ومثله ذلك في غيره ولم نقف على عبارة توافق ما عزى في التنقيح للفصولين وقد قال
 المدعى ان تاخير جميع الصداق عادة للترك بعد ان ذكر أن المهر منه محجل وقد صرحوا في
 مسئلة منع الزوجة نفسها حتى قبض ما شرط أو تعورف تجهيله بأنه لا اعتبار للعرف
 مع وجود التصريح في الدرر حواشيه فان سلمت ووقع الاختلاف في الحائرين الحياة
 وبعد هذا لا يحكم بمهر المثل لانها لا تسلم نفسها الا بعد تجهيل شيء عادة بل يقال لها لا بد ان
 تقر بما تجتهد والاقضية عليك بالمتعارف تجهيله وهذا اذا ادعى الزوج ايصال شيء
 اليها والمراد الزوج أو ورثته انتهى والمدعى عليها هنا وصى لا تملك الاقرار ولا ما هو في
 معناه ولم تدع ايصال شيء وقد ذكر احد الشاهدين ان جميع المحجل والمؤجل بذمة الزوج
 حاليين لها حال العقد وقد ذكر في الدرر حواشيه ايضا لو تزوجها على مائة ألف على حكم المحلول

على أن يجعل أربعين لها منه حتى تقبضه أى تقبض الباقي بعد الأربعين أذ ليس في
اشترائط تججيل البعض مع النص على حلول الجميع دليل على تأخير الباقي إلى الطلاق
أو الموت بوجه من وجوه الدلالات والذي عليه العادة في مثل هذا التأخير إلى اختيار
المطالبة انتهى فاستقر الرأي على نسخ هذه الدعوى والجواب والشهادة حرفياً
وعرضها على سعادتك لتفيدونا بما يظهر لسعادتك فيها صيراجاً لثبوت هذه القضية
وما تصدر به فتوى سعادتك يكون به العمل وهذا بإشارة حضرة مفتي تفراسكندرية
أيضاً (اجاب) اذا ذكر وكيل الزوجة المذكورة ضمن دعواه ان عادة الترك الذين الزوج
والزوجة منهم تأخير جميع الصداق بذمة الزوج واقام على ذلك بينة شرعية يكون
ذلك مسوغاً لسماع دعواه بالمهر كما لانه حينئذ لم يكن العرف مكذباً لدعواه بجميع
المهر بعد التسليم والدخول كما ان دعواه ببعض المهر مع اقراره بتججيل شيء منه
مسموعة كما أفاده في تنقيح الحامدية من المهر حيث قال سئل في امرأة تريد الدعوى على
ورثة زوجها ببعض المهر المشروط تججيله لها بعد دخوله بها وتسليمها نفسها فهل
تسمع دعواها بذلك الجواب اذا ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع
دعواها بخلاف الدعوى ببعضه كما اصرح به في جامع الفصولين انتهى وفيها
قبل هذا سئل في امرأة تريد الدعوى على زوجها بعد الدخول بها وتسليمها نفسها
بأنه لم يقبض منه مهرها المشروط تججيله فهل لا تسمع دعواها بذلك الجواب
حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيها شرط تججيله على المفتي به لانها لا تسلم نفسها
عادة الا بعد دفع المجل كما اصرح بذلك كثير من علماءنا الا اعلام ادعت بعد الدخول
بجميع مهرها المقدم لا تسمع بخلاف الدعوى ببعضه فصولين كذا وجد بخط
عبد الرحمن افندي العمادى أقول فالمراد هنا الدعوى بكلمة وسياتي سؤال في دعوى
بعضه اه يعنى به ما تقدم وما ذكره في جامع الفصولين من الفصل العشرين راجعاً
لغتاي قاضى ظهيراتها لو ادعت كل مهرها بعد موت زوجها وبرهنت على اقرار
الزوج به لا تسمع اذا الظاهر أنها لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضه وكذبها الظاهر
واستدل بما في الجامع الصغير أنها الوسائط نفسها ثم اختلفنا في المهر يقال لها لا بد لك
ان تقرى بقبض شيء من المهر والا قضيت عليك بالعرف اذا الظاهر أنها لا تسلم نفسها
الا بعد قبض بعضه اذا الظاهر أنها قبضت المستيمان وهو من الصداق اه يدل
على طوقه ومفهومه على ان الدعوى بجميع مهره بعد التسليم لا تسمع وبعضه تسمع
كما نرى اليه في تنقيح الحامدية ومثل ما ذكره في جامع الفصولين من كونه في غيره
وشهادة الشاهد الاول لا يظهر قبولها لمصالح التناهي فيها فاذا صحت الدعوى وثبتت
وصاية الوصى المذكورة بطريقها الشرعى وشهد على طبق الدعوى عدلان وزكيا شرعاً
وحلفت الموكلة بمين الاستظهار يقضى لها بما ادعى وكيلها هذا ما ظهر في الجواب والله

١٣٠١

٢١

سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (سئل) بافادة من نائب محكمة بني سويف بتاريخ ١٧
 ذي الحجة سنة ١٣٠١ مضمونها ان قاضي محكمة ترمنت أرسل لطرفه صورة مرافعة
 بافادة في ٢ المحاضر صدرت لديه في ٢٧ ذي القعدة سنة تاريخه اعرضها على حضرة مفتي
 المديرية الافادة عن صحتها ان كانت والافيعين أوجه فسادها وقد كان وبعث بها المحضرة
 المفتي بشرح في ١٤ الجاري وردت بشرح من حضرته في ١٥ المحاضر مقتضاه السؤال
 عنهما من سعادتك لا شتباهاه قيا فلها هذا أرسلت الصورة والافادة الواردة بها للتركرم بها
 لازم ومضمون المرافعة المذكورة في يوم الاربعاء ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٠١ بمحضرة
 الرجلين المكلفين وهم ماهر بن عطية بن يوسف والشيخ محمد بن علي بن محمد كلاهما
 من اهل الى وسكان ناحية ترمنت الزوايا حضر كل من الرجلين المكلفين هما اسماعيل
 وحسن ولدا يوسف بن محمد الشهير بالسلت وأحضرا معهما الرجال المكلفين وهم يوسف
 وخليل ولد محمد بن محمد الشهير بالمرين وحسن بن ابراهيم بن محمد المعروفون بتعريف
 كل من فلان وفلان وبالجلاس ادعى كل من اسماعيل وحسن ولدي يوسف بن محمد هذين
 المحاضرين علي كل من يوسف و خليل ولدي محمد بن محمد المرين وحسن بن ابراهيم بن
 محمد هؤلاء المحاضرين معهما المذكورين بان المنزل المكشوف بناحية اسنا المذكورة
 بشرق قيا يدرب يعرف يدرب البحري الببالغ ذرعه مائتين وتسعة واربعين ذراعا بقدر
 العمل والمنزل المذكور ومساحتان باملاء المدعين الموافق لكشف المقاس والتحديد
 المشمول باختام كل من فلان وفلان والمدعين المذكورين المساحة الاولى من المنزل
 المذكور حدها البحري ينتهي الى الطريق الفاصل بين المنزل المدعى به المذكور
 وأرض منزل ثلاث احدى بن سعد بن عبد الرحيم من الناحية وطوله اثنا عشر ذراعا والحد
 القبلي ينتهي الى منزل ملك ابراهيم اغا الشهير بناصف بن موسى اغا بن عبد الله
 وطوله اثنا عشر ذراعا والحد الشرقي ينتهي الى الطريق الفاصلة بين هذه المساحة
 وأطيان خراجية يستحق منفعتها ابراهيم بن موسى بن عبد الله المذكور وطوله اثنا
 عشر ذراعا والحد الغربي ينتهي الى المساحة الآتية بعده من المنزل المذكور وطوله
 اثنا عشر ذراعا حاصلها مائة واربعون ذراعا والمساحة الثانية من المنزل المدعى
 به المذكور حدها البحري ينتهي الى منزل ملك مختايل بن سليمان بن عبد المسيح من
 الناحية وطوله احدى وعشرون ذراعا والحد القبلي ينتهي الى الدرب الشهير يدرب
 البحري المذكور الفاصل بين المنزل المدعى به ومنزل ملك ابراهيم اغا بناصف بن موسى
 ابن عبد الله المذكور وطوله احدى وعشرون ذراعا والحد الغربي ينتهي الى منزل ملك
 يوسف و خليل وحسن المدعى عليهم المذكورين وطوله اربعة اذرع ونصف والحد
 الشرقي ينتهي الى المساحة الهدودة قبلة من المنزل المذكور وطوله خمسة اذرع
 ونصف ذراع حاصل هذه المساحة مائة ذراع وخمسة اذرع جميع المساحتين مائتان

وتسعة واربعون ذراعا ملصقة بينهما على السوية وان المذعى عليهم
هؤلاء المذكورين واضعوا ايديهم على المنزل المذكور تعديا منهم بغير حق ويطالبونهم
برفع ايديهم عن المنزل المذكور وتسليمه لهما ويسالان سؤالهم عن ذلك شرعا شئ كل
من يوسف و خليل ولدى محمد بن محمد وحسن بن ابراهيم بن محمد هؤلاء المذعى عليهم
المذكورين عن دعوى اسمعيل وحسن ولدى يوسف بن محمد هذين المذكورين عليهم
ملكية المنزل المذكور ملصقة بينهما فاجابوا طائعين مختارين وهم في حالة صحتهم
وكاملهم بمصادقتهم على ان المنزل المذكور واملاوا حدوده كالدعوى تحت ايديهم وانكروا
دعوى كل من اسمعيل وحسن ولدى يوسف بن محمد هذين عليهم ملكية المنزل
المذكور لهما وجدوا ذلك جدا كليا (اجاب) صار الاطلاع على الصورة الهيكلي
عنها والافادة عما هو مرغوب ان التحديد الواقع في هذه الدعوى على خلاف المعهود
اذ المنزل المذعى به شئ واحد متصل ببعض أجزاءه ببعض والجاري هو تحديده جملة واحدة
اذ المذعى شئ واحد وان كان تحديدا لكل جزء منه يكون تحديدا للكله لا يمكن ما ذكره
المدعيان في الحد الغربي للمساحة الاولى من المنزل انه ينتهي الى المساحة الثانية بعده
من المنزل المذكور وطوله اثنا عشر ذراعا ينافي ما ذكره في الحد الشرقي للمساحة الثانية
من المنزل انه ينتهي الى المساحة المحددة قبله من المنزل المذكور وطوله خمسة اذرع
ونصف ذراع لانه اذا كان جميع الحد الغربي للمساحة الاولى ملاصقا للمساحة الثانية
يلزم ان يكون مقدار الحد الشرقي من المساحة الثانية طوله اثنا عشر ذراعا لا خمسة
اذرع ونصف كما ذكره في الحد الشرقي للمساحة الثانية نعم لو كان بعض الحد الغربي
بالنسبة للمساحة الاولى ينتهي الى المساحة الثانية وبعضه ينتهي الى غيرها لا يمكن
كون طول الحد الغربي في الاولى اثني عشر ذراعا وطول الشرقي في الثانية خمسة اذرع
ونصفاً وحينئذ لا يكون المدعيان ذكر جميع الحد الغربي في الاولى بل بعضه وتركا
بعضه وهذا غير كاف في تحديد هذه المساحة فيقتضي إعادة الصورة المذكورة الى قاضيها
لاستيفاء ما يلزم فيها والاجراء على حسب المهور ودوالله تعالى اعلم (سئل) بافادة من نائب
محكمة مديرية بني سويف مؤرخة ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٠١ بقصد الافادة عن الحكم
الشرعي في مراعاة صدرت لديه بناء على ما تطلبه خضرة مفتي المديرية وهضمون المرافعة
المذكورة بخضرة كل من فلان وفلان حضر الرجل المدكف عودة بن راشد بن عبيد
وحضر معه المرأة خضرة المدكفة بنت عودة بن حسين كلاهما من عربان المعازة
من قبيلة الراجيين المقيمين الآن باراضي اشمنت العرب المحقق معرفتهم ما اسمها
وعينا ونسبها وحالية بتعريف شهود محضرة المذكورين اعلاه وعبيدين بن حسين بن عبيد
وعبيدين راشد شقيق المذعى وادعى عودة هذا الحاضر على خضرة هذه الحاضرة معه
محلس الدعوى وأشار اليه بانهم ازوجوه له ومنكوحته ومنكوحته وفي عصمته ونكاحه

بنكاح صحيح مدور بين عودة هذا المدعى وبين والده الزوجة المدعى عليها خضرة هذه
هو عودة بن حسين باحجاب من والدها عودة المذکور وقبول من عودة هذا المدعى
يقول والدها عودة خذ بعتي خضرة في ذمتك لا تجوعها ولا تعطشها ولها ما تطلبه عليك
كما تطلب النساء من الرجال وعلى سنة الله ورسوله فقبل عودة هذا المدعى من والدها
ذلك بقوله قبلت منك زواجه الى سنة الله ورسوله وان ذلك صدر من مدة ثلاث سنين
على صدق جميعه ستة جنهات ذهب بينتورا حجابا وازنا حجابا ضرب النيم سامع بوض
ذلك جميعه من يد عودة الزوج المذکور وليد والده الزوجة عودة المذکور لا لجل صيغتها
من طرفه بالسنة جنهات المذکور وشروط الزوج على نفسه كسوتها قيص شاش وقيص
ديمي وبلغه فاسي وقناع شاش وعصبة وبرقع كرشة جراو وبين قيصمة كل وذيبتين
من المعز وسدس أردب قح عبلان كذا وانه عجل لها جميع ذلك وسلمه لوالدها وكان بغير
حضورها وعلما وعدم مشورتها جريا على عادة العرب من انهم يزوجون بناتهم بغير
حضورهن وعلما بالزواج المذکور وكان العقد بين الزوج ووالدها المذکورين
ووالدها وأخيهما سعد وزوج والدهما سالم بن عيدين عبد الكريم فقط بدون حضورها
وتوكيلها في ذلك وان عودة الزوج المذکور دخل بخضرة هذه المدعى عليها بعتتضي
ذلك العقد وعاشرهما معاشرة الأزواج من التام المذکور ولم تنزل في عصمتها الى
الآن وانه من مدة سنة حضر في منزله كل من زيد بن عيدين حسين وسعد بن راشد بن
سلامة ولدي عمها وأخذاهما من منزله بغير حضور عودة هذا المدعى وصارت في حيازة
عبد والد الزائد المذکور الى الآن ومنعت نفسها عن معاشرة عودة الزوج المذکور
وخرجت عن طاعته بغير حق وانه يطالبها بالرجوع الى طاعته في منزله الخاص به
واقامتة معه ومعاشرتها معاشرة الأزواج وتسليم نفسها اليه ويسأل سؤالها عن ذلك
سألت المرأة خضرة هذه المدعى عليها عن دعوى عودة هذا المدعى بعد استماعها منه
وقهها ما عندها فاجبت طائعة مختارة بان أباه عودة المذکور زوجها من عودة هذا
المدعى من مدة ثلاث سنين بغير حضورها وبغير توكيلها في ذلك وان أباهما
يشاورها ولم يستأذنها وذلك حكم عادة العرب بان من ان الأب يزوج بناته بغير
حضورهن وعلما ومشورتهن وتوكيلها عن وقت الزواج وان أباهما المذکور هو الذي
زوجهامنه على حسب عادة العرب بان وادعت خضرة هذه المدعى عودة هذا المدعى أولا
بانها لم تقبض منه المهر المسمى بدعواه المذکور ولم تستلم منه شيئا وانها دخلت على
زوجها ثاني يوم الزواج المذکور الذي حصل بين والدها وعودة هذا المدعى وانها
خرجت من منزله لظنها فساد العقد لعدم علمها بالصدق وقبضها له وعدم توكيلها
لوالدها في العقد وعدم مشورة والدها وان الزوج يريد الان عودها الى منزله
ومعاشرتها معاشرة الأزواج وطالبه بمنع التعرض عنها وتريد الشرح في ذلك وتسال

سؤاله سئل عودة هذا المدعى ابن راشد بن عيدين دعوى خضرة هذه المدعى عليه
أولا المدعية ثانيا حسب ما ذكر يدعواها فاجاب بان عادة العرب تزويج بناتها مبدون
حضورهن وعدم مشورتهم واستئذانهم في الزواج وعدم توكيلهن لغيرهن ذلك فاش
في جميع العرب وصدقها بانها لم تقبض في يدها المهر المسمى بالدعوى بل الذي قبضه
من يده والدها عودة المذكور ورواها والدها توفي بعد ان اخذ المهر المذكور من الزوج
المدعى هذا واستهلكه برأيه في جهات عينها بدون اذنها وفي غير شؤونها وصدقها على جميع
ما ادعت به وعلى عدم قبضها المهر المذكور وذلك بحضور الشهود المذكورين بالهضر
وصورة ما كتبه مفتي المديرية بالا طلاع على هذه الدعوى فوجد ان النكاح الذي
تضمنته بعد ان كان موقوفا صار صحيحا نافذا باجازة خضرة المذكور له بما هو فوق
القول وهو الفعل الذي يدل على الرضا وهو دخولها على زوجها عودة المذكور برضاها
ومعاشرتها عشرة الا زواج مدة سنين الدال على تمكينها له من نفسها كما يؤخذ من
حكايتهما سيما وانها لم يحصل منها رد للنكاح المذكور وقت العقد ولا بعده فلا عبرة الا ان
يقولها انها خرجت من منزله لظننا فساد العقد لعدم علمها بالصدق الى آخر ما يدعواها
و بعد دخولها على الزوج الذي زوجها به والدها بدون اذنها ومعاشرتها عشرة
الا زواج وتمكينها له من نفسها اجازة للنكاح كالقول بل أولى ولا تسمع دعواها الا ان
يفساد العقد اتنا قضاه او تور بطاعة زوجها بعد ايقانها بمحل مهرها المسمى هذا ما ظهر
لي مما صرح به علماؤنا ومع ذلك فيسئل عن ذلك من سعادة استاذنا شيخ الاسلام والله
تعالى اعلم (اجاب) حيث كان عرف العرب الذين منهم المتخاضمان المذكور ان عقد
النكاح بقول الموجب خذ بنتي فلانة في ذمتك لا تجوعوها ولا تعطشها ولما ما تطلبه
عليك كما اطلب النساء من الرجال وعلى سنة الله ورسوله وقبول القابل وقد سمى المهر
في ذلك العقد وكان بحضور شاهدين بالغين عاقلين سامعين كلام من الايجاب والقبول
فاهمين ان ذلك نكاح ينعتد نكاح الزوجة المذكورة من قبل أبيها الزوج المذكور ولو
كانت بكر ابا لغة حيث لا مانع من انعقاده ويكون موقوفا على اجازتها بالقول أو بالفعل
أو بالسكوت لو بكر ابا لغة وكان بغير اذنها ويجب لها المسمى حيث لم يكن فيه غبن فاحش
عليها وان لم تعلم بالمهر على المذهب من عدم اشتراط العلم به واللاب قبض مهرها لو بكر
ولو بدون اذنها ويبرأ الزوج بذلك ويكون للزوجة مطالبة الاب بما قبضه في حياته
ومن تركه بعد موته اذا ثبت استهلاكه فلو كانت ثيبا بالغة وقت العقد لا يملك قبضه
بدون اذنها ويكون للزوجة المطالبة به على زوجها وفي رد المختار من النكاح ولم أر من
تعرض للخلاف في العطية مثل قوله في لك عطية بكذا لانه بمنزلة الهبة وقد أفتى به في
الخيرية واما لفظ عطيتك بنتي بكذا كما هو الشائع عند الاعراب والفلاحين فيصح
به العقد كما قدمناه عن الفتح عن شرح الطحاوي ويقع كثيرا انه يقول جئتك خاطبا بنتك

لنفسه فيقول أبوها هي جارية في مطبخك فينبغي انه يصح اذا قصد ان يعقد دون الوعد
 اخذها مما قدمته انفعان البحر في وهبتها لك لتخدمك ويؤيده ما في الذخيرة اذا قال
 جعلت ابنتي هذه لك بالف صح لانه أتى بمعنى النكاح والعبرة في العتق ولا عتاق دون
 الالفاظ اه وقال قبله وهذا التعليل يدل على ان كل ما أقام معنى النكاح يعطى حكمه
 لكن اذا كان بلفظ نكاح أو تزويج أو ما وضع انما لك العيين للعالم ولا شك ان لفظ
 جوزت أو زوزت لا يفهم منه العاقدان والشهود الا انه عبارة عن التزويج ولا يقصد
 منه الا ذلك المعنى بحسب العرف وقد صرحوا بانها يحمل كلام كل عاقد وحالف ووافق
 على عرفه انتهى المراد فاذا علم ان عرف العرب المذكورين انهم يقصدون النكاح
 بهذه الالفاظ أو ما أشبهها ينعقد النكاح المذكور بها والحال ما ذكر كما يستفاد مما تقدم
 والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من قاضي مديرية الفيوم مؤرخة ٢٥ محرم سنة
 ١٣٠٢ عن صورة دعوى بقطعة أرض بين رجلين يدعى أحدهما وضع يده وتصرفه
 بالمدم والبناء وهو يملكها بالشرع من آخر والمدعى عليه مشاهد لذلك والمدعى عليه
 جدد دعواه وأجاب بانها ملكه ووضع يده عليها فهل تطلب البينة من كل منهما على
 وضع يده أو تطلب بينة الشراء والتصرف من المدعى حيث اشبهه الحال على حضرة
 مفتي المديرية في الحكم المذكور ومضمون المرافعة المذكورة المقيمة بتاريخ ١٧
 محرم سنة ١٣٠٢ ادعى الشيخ يوسف ابن الشيخ سليمان ابن الشيخ عبد العليم القاضي
 قائلاً ادعى على عبد الله أفندي مؤمن هذا الحاضر معي بهذا المجلس وأشار اليه ابن حسن
 مؤمن بن شعبان مؤمن أني أملك جميع قطعة أرض خالية البناء بناحية طهار أهام
 حارة القضاة ومسجدهم الموقوف من جدي الشيخ عبد العليم بن سليمان بن علي بن محمد
 شمس الدين بالدرب الجديد النافذ الموصول الى حارة القضاة ومسجدهم محصورة بمحدود
 أربعة الحدا لقمي لي ينتهي الى منزل ملك أمين بن عبد الهادي بن زيدان من اهالي
 وسكان ناحية طهار والقاصد ليدنهم ما أنجار من طوب لبن والحدا البحرى ينتهي الى
 أرض فيضاء بيد نخيس بعينه بن عويس بعينه بن نخيس بعينه من ناحية طهار وقد
 أحدث بناء ببعضها والقاصد بين الأرض ملكي وبين القضاة الذي بيد نخيس المذكور
 الفجر الذي فخرته ووضعته زربان بوض وجر يد والحدا الشرقي ينتهي الى أرض
 فضاء بيد علي التجار بن شافعي التجار بن علي التجار وباقيها بيد محمد بن شافعي
 التجار بن شافعي التجار كلاهما من ناحية طهار وقد أحدثا بناء والقاصد بين
 القطعة الأرض ملكي وبين الأرض التي بيد علي التجار ومحمد شافعي التجار
 المذكورين بعض البناء الذي أحدثه علي التجار المذكور وباقيها فخرم وضوع به زرب
 من بوض وجر يد والحدا الغربي ينتهي الى طريق متسعة عامة نافذة بوسط البلد
 فاصلة بين حرمي المسجد السابق ذكره والمنزل ملكي الملاصق له وبين هذه القطعة

الارض ملكي المحدودة بهذه الحدود المذكورة وقد ملكت هذه القطعة الارض
المحدودة بهذه الحدود المذكورة بالثمن المذمور المسمى بالبيع والشر من جاب الله بن علي بن
بله بالاصالة عن نفسه وبالوكالة عن موكتيه المرأة المسكافه مريم بنت علي بن بله
وعمة أخت أبيه لأمه المرأة المسكافه بدوية بنت عبد الهادي بن طائع الجميع من أهالي
ناحية طهار بعد أن وكلتاه وكالة مفوضة في بيع ما يستحقانه في هذه القطعة الارض
المذكورة وفي قبض الثمن في مجلس عقد البيع والشر وقبض ثمنه ما في ذلك
فباعني جاب الله المذكور بالاصالة عن نفسه عشرة قراريط وثلاثين من قيراط شائعة
في الارض المذكورة وباعني بالوكالة عن أخته مريم المذكورة خمسة قراريط وثلاث
قيراط شائعة في الارض المذكورة وباعني بالوكالة عن المرأة بدوية المذكورة ثمانية
قراريط باقى الارض المذكورة شائعة فيها باعني جاب الله المذكور جميع الارض
المذكورة حال ملكهم لها على الوجه المستطور بثمن قدره مائة وخمسة وثمانون قرشاً حلة
صاغاً قبضته بالمجلس بحضور موكتيه المذكورين وقبضه مني بحضورهم ما وسلم
كلامهم ما نحن استحقاقها في القطعة الارض المذكورة وسلمني كل من جاب الله
المذكور وموكتيه المذكورين جميع هذه القطعة الارض المحدودة بالحدود المذكورة
واستلمتها منهم من نحو أربع سنين بالبيع والشر المسمى بالبيع والشر من جاب الله
المذكور في يدي وفي ملكي أنصرف فيما تصرف الملاك في أملاكهم بسائر أنواع
التصرفات الشرعية كالحفر فيها وأخذ السباخ منها وغير ذلك بدون معارضة ولا منازعة
لي من أحد ما ولا عدم تيسير البناء لي فيها فخرت بها أساساً وجعلت به زرباً من بوعس
وغير يدعيها المحفظ ما أضعه فيها من الاشياء الخاصة بي التي لا يسوغ لأحد غيري
التصرف بوضعها فيها بغير إذني كحصول زراعة ذرة تعلقي وما يلزم من الوقود البوعس
والجريد وغير ذلك وجعلت له باباً من الجهة الغربية وعبد الله أفندي مؤمن هذا حاضر
بناحية طهار المذكورة يعلم البيع من المذكورين وشراقي منهم ومطلع على ما هو حاصل
من التصرفات الشرعية من الفجر وأخذ السباخ وفخر الأساس ووضع الزرب بها
ووضع الوقود ووضع محصول زراعتي بها قادر على المعارضة والمدافعة والمرافعة
والمنازعة ولا منعه من ذلك شرعاً ولم ينزعني فيها عند قاضي محمداً الآن والآن قام
عبد الله أفندي مؤمن المذكور هذه بسلطته وجاهه يعارضني في هذه القطعة الارض
المذكورة تعدياً منه بغير وجه حق فاطلب منع تعرضه لي وأسأل سؤاله عن ذلك مثل
عبد الله أفندي مؤمن هذا المدعي عليه عن دعوى الشيخ يوسف سليمان هذا المدعي
المذكور فاجاب بان القطعة المذمورة بالحدود المبينة أعلاه ملكي ملكاً صحيحاً
شرعياً وانه واضح يده عليها وأنكر دعوى هذا المدعي المذكور وجدها جدياً كلياً
فطلب من كل منهما بيعة تشهد له بوضع يده (اجاب) بطالعة هذه المرافعة

لم يتضح الجرم بهته إلا أنه ذكر في المدعى أنه لا أرض فضاء بينه وبين المدعى وعرفه وقد
أحدث بناء بيعة منه وذكر في المدعى أنه لا أرض فضاء بينه وبين المدعى وعرفه وقد
وباقية ما بين المدعى وبين المدعى وعرفه ما وقد أحدثا بينهما بناء ولا يدري هل المدعى المذكور أن
من الأراضي المملوكة لمن هي بأيديهم أم أولادهم فلا يتكفي حينئذ بالاعتصاف على
كونها بأيديهم انتزع اليد بالملك والعارية ونحوهما بل لا بد من ذكر أنهما ملك فلان
وبه ترفعه سواء كان ذلك اليد أم غيره لا شتراطهم ذكر أسماء أصحاب المدعى ودواؤنا بهم إلى
الجد أو هم من الأراضي التي لا يدري مالها كمها فيصيح التحديد إذا ذكر أنهما لا يدري
مالها كمها وذكر من هو ما في يده ففي الانقروية من الثماني في دعوى العقار والضريبة
ومحمد يده ما ذكر فيها أي في العدة أيضا إذا جعل أحد مدعى أرض لا يدري مالها كمها
لا يكفي ما لم ينزل هي في يد فلان حتى تحصل المعرفة وفيها بعد كلام وذكر في العدة المختار
أنه إذا ذكر اسم ذي اليد يكفي إذا كان المدعى أرض لا يدري مالها كمها اهـ ومثله في
الهندية من الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار والقصاصين من السابع فإذا
كانت الأرضان المذكورتان مملوكتين لملك معلومين لم تصح هذه الدعوى لعدم
بيان المال حتى يترتب عليه أسئلة الخصم وطلب البينة وذكر من هو ما في يده لا يعلم
منه أنه المال المذكور فليزعم المدعى فإذا صححت وذكر المدعى فيها أنه
يملكها بالاشتراك من ملاكها المذكورين بالثمن المعين وأنهم باعوها وسلموها له وتصرف
فيها بالتصرف الذي ذكره والمدعى عليه حاضر في البلد يعلم البيع والتسليم وتصرف
المشتري المذكور ولم ينزع ولم يدع فيها معتمداً منه من الدعوى حتى مضت المدة
التي ذكرها المدعى وأنه واضح يده عليها وإن خصمه يعارضه الآن في ذلك بدون وجه
شرعي وطلب منع المعارضة تصح الدعوى ويستل خصمه عنها فإن أجاب خصمه بما سلكه
له أو وضع يده عليها أيضاً أو ذكر دعوى المدعى فلا مانع من تكليف المدعى البينة على
ما ادعاه الذي من جهته وضع يده وبيع ماله الأرض له وتسليمه له وتصرفه فيها
التصرف الذي ذكره وإن خصمه حاضر في البلد يعلم البيع والتسليم وتصرف المشتري
المذكور فيها بالتصرف الذي ادعاه فإن أقامها وطأ بقت شهادتهم دعواه وزكيت
يقضى له بالملك ومنع خصمه عنه لعدم سماع دعوى الخصم حينئذ الملك لنفسه بعد
استيفاء ما يلزم شرعاً ولا حاجة حينئذ إلى إقامة البينة من قبل المدعى عليه قال في
التنوير وشرحه من مسائل شتى آخر الكتاب باع هقاراً أو حيواناً أو ثوباً وابنه أو امرأته
أو غيره ههنا من أقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلاً أنه ماله لا تسمع دعواه بخلاف
الأجنبي فإن سكوتة ولو جارا لا يكون رضا إلا إذا سكت الجار وقت البيع والتسليم
وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناءً فينتزح لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً
للأطماع الفاسدة اهـ وأفاد محشي السيد الطحطاوي والعامة ابن عابدين

ان التقييد بقوله زرعوا وبناء اتفاقا والمراد به كل تصرف لا يطلق الا للمالك اما اذا لم يثبت المدعى ما يمنع سماع دعوى خصمه بالملاك بطريق شرعى واقام كل البينة على وضع يده فقط على المتنازع فيه ولم يتحقق سبق يد لا حدهما ولا ما يقتضى منع سماع دعواه فانها تترك في أيديهما وكذا الحكم لو شهدت بينة كل على الملاك له مع اليدبان أثبت المدعى شراعه من المسالكين لها بالاتار يخ الملاك بأثبعيه ووضع يده ويديها ثبعيه وأثبت المدعى عليه الملاك المطلق له ووضع يده بالاتار يخ ولم يثبت أحد منهما ما يمنع دعوى الآخر ولم يوجد ما يقتضى تقديم بينته والله تعالى اعلم (سئل) من نظارة المحقانية بافادة مؤرخة ١٨ ج سنة ١٣٠٢ مضمونها شخص يدعى الشيخ سيد اعلي باغا أنهى للحقانية متضررا من حكم أصدرته محكمة مصر الكبرى الشرعية في قضية تدعى شخص يدعى اسحاق محمد الذي كان زوجا لاخت المشتكى المذ كور المتوفاة بوفاتها على عصمته حال كونها حال حياتها مطلقة منه ثلاث طلاقات بمقتضى سند بخطته وشهادة شهود وبالاستعلام من المحكمة المشار اليها عن ذلك وردت افادة حضرة قاضيه رقم ١٥ ج سنة ٣٠٢ مرفوعة بالمخص ما صار في هذه المادة من المرافعة والحكم وحيث بمقتضى البند الثالث من لائحة الهاكم الشرعية يكون النظر في ذلك مختصا بحضرة كم فلزم ارسال الاوراق المتعلقة بما ذكر فيها اوراق التشكيكات والمخلص وقدر الجميع أربعة تؤمل النظر والتكرم بافادة ما يرى وصورة المخلص المذ كور الوارد من المحكمة انظارا للحقانية بافادة المحكمة الشرعية المشار اليها المؤرخة ١٥ جمادى الاولى سنة ٣٠٢ للمخلص ما صار بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في قضية الشيخ سيد فاطم الوارد بالاستعلام عنها افادة الحقانية في ١٣ ربيع الاخر سنة ٣٠٢ انه في ٧ ش سنة ١٣٠١ حضر لدينا بالمجلس الشرعى رجل اسمه اسحق محمد وادعى على الشيخ سيد على غانم وابراهيم محمد دبان المدعى زوج لاخت الشيخ سيد على غانم المذ كور هي أسماء بنت على بن غانم بعدد شرعى وانه بعد ذلك في ربيع الاول سنة ١٢٩٧ طلقها طلاقا واحدة بائنة ثم بعد ذلك راجعها وهي في العدة بدون عقد وعاشرها ثم في شعبان سنة ١٢٩٨ طلقها طلاقا بائنة وراجعها وهي في العدة بدون عقد وعاشرها ثم في ن سنة ١٢٩٩ طلقها بقوله لها انت طالق وكانت حاملا منه وبعد ذلك وضعت الحمل بنتا ميتة ثم في م سنة ١٣٠٠ تزوجها بعدد صحيح شرعى بحضرة شهود ودخل بها ثم ماتت في ١٥ ل سنة ١٣٠٠ وانحصر ارثها في زوجها المدعى وشقيقها الشيخ سيد على غانم وجيله ولا وارث لها سواهم وادعى بدين لليثة المذ كورة على ابراهيم محمد المذ كور ومطالبه بتعديده منه وطالب الشيخ سيد اعلي المذ كور بدفع معارضة له في وراثته لزوجته المذ كورة واستحقاقه لنصف تركتها وبسؤال المدعى عليهما عن ذلك فاعترف ابراهيم محمد المذ كور بالدين المدعى به عليه وبوفاة أسماء المذ كورة وأنكر ما عدا ذلك واعترف

الشيخ سيد علي غانم المذكور بدعوى المدعى المذكور جميعها ما عدت تزوجها باسماء المذكور كورة بعد الطلاق الثالث المذكور ووراثته لها واستحقاقه لشي من تر كته اقامه أنكر ذلك وادعى ان ارض اخته المذكور كورة انحصر فيه وفي شقيقته ما جيلة المذكور كورة ثم بهذا المجلس صدق الشيخ سيد علي غانم المذكور على زواج المدعى المذكور باسماء المذكور كورة بعد الطلقات الثلاث المذكور كورة في شهر محرم سنة ١٣٠٠ على الوجه المسطور بدعواه وعلى انحصار ارضها في زوجها المدعى وشقيقته المذكور بن و بانه لا وارث لها سواهم وعلى استحقاق محمد المدعى المذكور نصف تر كته المتوفاة المذكور كورة بطريق الارث عنها ثم في ١٣ ن سنة ٣٠١ حضر بالمجلس المتداعون المذكور كورون والشيخ عبد الرحمن محمد الوكيل عن جيلة الاخت المذكور كورة الوكالة المسجلة بمذا المجلس وادعى المدعى المذكور على الوكيل المذكور بما ادعاه أولا المذكور بن و بانه الموكلة معارضة له في تزوجه باختها اسماء المذكور كورة في م سنة ١٣٠٠ وفي وراثته لها واستحقاقه نصف تر كته اوطالها بدفع معارضة له في ذلك وبسؤال الوكيل المذكور عن ذلك فاعترف بان المذكور كان زوجها لاسماء المذكور كورة تزوجها ودخل بها وذكر ان المدعى المذكور في ٧ ن سنة ١٢٩٩ أقربانه طلق زوجته المذكور كورة طليقة واحدة مسبوقه بطلقتين وأعطاهما خمسة جنيهات اقر نكته مؤخر صداقها وكتب لها بذلك على نفسه سنداً بخمسة مشمولاً باسمه وختمه مؤرخاً في ٧ رمضان المذكور كور وانه يدعى بذلك على اسحاق محمد المدعى المذكور وأبرز الشيخ عبد الرحمن محمد المذكور من يده السند المذكور كور وقرئ بالمجلس على اسحاق محمد المذكور فدل على ذلك وذكر الشيخ عبد الرحمن محمد المذكور انه لا يعلم غير ذلك فصديق اسحاق محمد المدعى المذكور على انه في سابع رمضان سنة ٩٩ أقربانه طلق زوجته المذكور كورة طليقة واحدة مسبوقه بطلقتين كما ادعى الوكيل المذكور على انه كتب السند المذكور كور على نفسه بذلك وختمه بختمه وذكر ان الطلقتين السابقتين اللتين أقر بهما المذكور كور بكتبتين بالسند المذكور كور صدرتاً منه الاولى بلفظ خالصة قاصداً بها الطلاق وانه راجعها وهي في عدته بدون عقد وان الطليقة الثانية صدرت منه في شعبان سنة ٩٨ وانها كانت بلفظ خالصة قاصداً بها الطلاق ثم راجعها وهي في عدته بدون عقد ثم بعد ذلك ذكر اسحاق محمد المذكور بهذا المجلس انه وقت كتابة السند المذكور كور أخيراً الفقي الذي كتب السند المذكور كور بان الطلقتين السابقتين اللتين صدرتاً منه لزوجه اسماء المذكور كورة صدرت كل منهما منه لها بلفظ روي أنت خالصة قاصداً بذلك طلاقها وامره بان يكتب ذلك بالسند المذكور كور ثم في ليلة ١٧ ن سنة ١٣٠١ حضر المتداعون بالمجلس وعرفنا نحن وحضرنا عضوي المجلس اسحاق محمد المدعى المذكور بان دعواه المذكور كورة على جيلة الموكلة و ابراهيم محمد المذكور بن غير مسموعة شرعاً سبق اقراره بطلاق زوجته المذكور كورة طليقة واحدة

مسيوقة بطلقتين قبل زواجهما الزوج الاخير المذكور ومنعناه عنهما من دعواه
المذكورة وعرفنا الشيخ سيد اعلياً غانماً المذكور بان اسحاق محمد المدعى المذكور يشاركه
بثلاثة انجاس نصيبه وهو الثلثان من تركته اخته اسماء المذكورة معاملة له باقراره
له بمادعاه المذكور أعلاه وحكمنا بذلك لاسحاق المذكور على الشيخ سيد على
المذكور ثم بعد ذلك أثبت الوكيل المذكور وفاة اسماء المذكورة وانحصار ارثها في
شقيقة المذكورين ولا وارث لها سواهما وحكمنا لها بذلك وألزمنا المدين المذكور
بدفع ثلث الدين المقر به للوكيل المذكور ولو كانت الاخت المذكورة عن نصيبها ارثاً عن
أختها المتوفاة المذكورة وبدفع عشرة قروش من مثل الدين المذكور لاسحاق المذكور
عما آل اليه من نصيب الاخ المذكور باقراره المرقوم وبدفع ستة قروش وثلاثي قرش
من مثل الدين المذكور للشيخ سيد على الاخ المذكور ثم بعد ذلك حضر الشيخ سيد
على واسحاق محمد المذكوران وادعى الشيخ سيد على المذكور بدعوى في هذا
الشان بمجالس متعددة وعرفنا بان دعواه لا يترتب عليها سؤال الخصم شرعاً ومحرر
بذلك اعلام ثم في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٠١ وسجل بالسجل المصان بناء على
طلب اسحاق محمد المذكور ثم في ٧ من سنة ١٣٠٢ حضر الشيخ سيد على واسحاق
محمد المذكوران وادعى الشيخ سيد على المذكور على اسحاق محمد المذكور بدعوى في
هذا الشأن وطلب سؤال الخصم عنها ثم في ١٧ م المذكور حضر الشيخ سيد على واسحاق
محمد المذكوران وذكر اسحاق محمد المذكور انه صدر له حكم شرعي من هذه المحكمة
مستوفى شرائطه الشرعية بمشاركته للشيخ سيد على غانم المذكور بثلاثة انجاس نصيبه
وهو ثلثا تركته اسماء المذكورة متروك هذا الحكم على الاقرار الصادر من الشيخ سيد
على غانم هذا المذكور المعين بدعواه ومحرر له بذلك الاعلام الشرعي المذكور المسجل
بالسجل المصان وان الشيخ سيد اعلياً غانماً المذكور لم يأت به هذا الدفع الذي ذكره في
دعواه الاولى المكتوبة بالاعلام المذكور وأبرز اسحاق محمد المذكور من يده الاعلام
المذكور وقرئ بالجلس فدل على ذلك وقبول على سجله فوجد مطابقتها للسجل المحفوظ
به هذه المحكمة فعرقنا نحن وحضرنا العضوين الشيخ سيد اعلياً غانماً المذكور بانه على
فرض صحة ما ادعى به الا ان دفعه شرعي فلا يسمع منه لعدم ذكره في دعواه الاولى
المكتوبة بالاعلام المذكور وللتنبيه عن ذلك من ولي الامر حسب المدون ببند ١٧ من
لائحة اجراءات المحاكم الشرعية (اجاب) وردت مكتوبة الحقاينة يمينه المؤرخة ١٨
ج سنة ١٣٠٢ والاربع أوراق طيها المتعلقة بتشكي من يدعى الشيخ سيد اعلياً غانماً
عما جرى في المحكمة الكبرى الشرعية بمضمر من الزامه بمشاركة زوج أخته المتوفاة
له في نصيبه الا يُل له بالارث عنهما معاملة له باقراره بمشاركة المحكوم له لورثتها في الارث
بطريق الزوجية وتوقف المحكمة المذكورة في سماع دعواه الدفع على فرض صحته

بعد الحكم عليه وتحرير الاعلام الا لزامي بذلك المبقى على الاقرار وتسجيله بالمجلد
ومقابلته على سجله ووجوده مطابقا لهجته المحفوظ به هذه المحكمة فخرج من سماع
الدفع لعدم ذكره في دعواه الاولى المكتوبة بالاعلام المذكور المنهى عن ذلك من ولى
الامر حسب المدون ببند ١٧ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية حسب الموضح
على خص ما صادر بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في هذه القضية ضمن هذه الاوراق
الواردة لنظر المحكمة بقاعدة المحكمة المذكورة بتاريخ ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠٢
وبرام النظر وقاعدة ما يرى وحيث ان هذا البند يقتضى ان المحكوم عليه حكما شرعيا
مترتب على اقرار أو بينة أو تكول عن الخلف وتقرر به اعلام شرعي مستوف حكمه
الشرائط الشرعية وسجل بالمجلد المصان اذا أتى بدفع لم يذكره في الدعوى الاولى
لا يسمع ذلك منه متى وجد الاعلام مطابقا لهجته فبناء على ما ذكر في هذا الملخص وصحة
الحكم لا يكون للقاضي المنهى عن سماع الدفع في الدعوى الاولى سماعه والحال
ما ذكر لكونه ممنوعا عنه بدون وجه شرعي يقتضى سماعه فافيد من المحكمة
الشرعية على هذا الوجه في محله ولا عبرة بتمسك المتشكي بان الدفع قد سبق منه قبل
تحرير الاعلام الا انه كان غير تام لهجه ثم الا ان آتاه بعد تحرير الاعلام اذ غير التام منزلة
العدم فصدق عليه انه لم يأت بدفع في الدعوى الاولى والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)
بقاعدة من قاضي مديرية الغربية مؤرخة ٢٢ شوال سنة ١٣٠٢ مضمونها الاستفهام
عن الحكم الشرعي في مرافعة صدرت لدى قاضي محكمة مركز قضا وباستفهامه من
مفتي مديرية الغربية أفاد عن ظرها بعد مرافعة هذا الطرف حيث ان الحكم فيها خفي
ومضمون المرافعة المذكورة حضر السيد أبو العيينين الفلاح بن أبي العيينين بن عثمان
وأحضر معه عليا المصري الفلاح بن مصطفى بن محمد كلاهما من زفتا المعروفان عينا
واسما ونسبا بشهادة شاهدين ذكرهما وادعى السيد أبو العيينين هذا الذي حضر على
علي المصري هذا الذي أحضره مع نفسه بان هاتين الجماعتين المحاضرتين بهذا المجلس
المشار اليهما نصف كل واحدة منهما ملك للسيد أبي العيينين هذا المدعي والنصف الآخر
من كل منهما لثريه محمد أبي صليحة الفلاح هذا المحاضر بالمجلس أيضا وان عليا المصري
هذا الذي أحضره مع نفسه المدعي عليه متعرض للسيد أبي العيينين هذا المدعي في
نصيبه في هاتين الجماعتين النصف في كل الميتين فيسه بغير حق وبغير وجه شرعي
والسيد أبو العيينين المدعي هذا يطالب عليا المصري المدعي عليه هذا بدفع تعرضه
المذكور فيه ويسأل سؤاله عن ذلك سئل هذا المدعي عليه منع تعرضه لهذا المدعي
بغير حق فادعى على المصري هذا المدعي عليه على السيد أبي العيينين هذا المدعي بان
النصف في كل واحدة من هاتين الجماعتين ملك لعل المصري مدعي الدفع هذا
اشترى هذين النصفين من الحرمة خضرة أم عبيد بنت محمد أبي عيطه بن موسى من

وقتا خمسة جنهات افر نكية ذهبوا و اقبضوا ذلك يد ابيد واستلم منها هذين النصفين
 باقباضه الى ذلك بعد الاطاعة بهما على ما نافي للجهالة شرعاً بحكم هذا الشرع ابيد عاصم
 شرعياً بايجاب وقبول شرعيين وقدمات بائعته المذكورة بعد ذلك وان هذين النصفين
 اليوم اعلى مدعى الدفع هذا والنصف الآخر في كل من هاتين الجاموسيتين لمجد أبي
 صليحة الحاضر معهما اهـ ذاقوا للدعوى المدعى الاول وان دعوى السيد أبي العينين
 هذا باطالة وطالبه بالسكف عن هذه الدعوى وسال سؤاله عن ذلك سئل السيد أبو
 العينين المدعى عليه الدفع هذا عن دعوى على المصري مدعى الدفع هذا فاجاب
 بالانكار لما عدا ملكية محمد أبي صليحة للنصف وموت المدعى منها الشراء وهم على
 دعواه الاولى فكتب قاضي مركز زفتا المحضرة مفتي مديرية الغربية بانه اشتبه عليه
 الحال فيما يهتد به ارجاؤه في ذلك على فرض صحة الدعوى بين فاجابه المفتي بقوله لا بد في
 الدعوى من بيان واضح اليدعى الجاموسيتين المذكورتين من المدعى او المدعى عليه
 او الاثنين أو خارج ايقاد الحكم الشرعي بعد ذلك فحضر عند قاضي المركز المذكور
 كل من السيد أبي العينين وعلى المصري ومحمد أبي صليحة المذكورتين في المرافعة وادعى
 السيد أبو العينين المذكور على على المصري المذكور بدعواه المذكورة بحروفها غير انه
 زاد عليه ان الجاموسيتين المذكورتين الحاضرتين المشار اليهما في مجلس الدعوى في
 يد محمد أبي صليحة المذكور بمقتضى الشركة وقد صادقه على أصل الشركة محمد أبو
 صليحة المذكور على الاطلاق وقد سئل أيضاً على المصري المذكور قاضي بدعواه
 المذكور كورة فيه حروفها غير انه زاد ان الجاموسيتين المذكورتين الحاضرتين ومشار اليهما
 في الدعوى تحت يد محمد أبي صليحة المذكور وهذا يقتضي هذه الشركة وقد صادقه محمد
 أبو صليحة المذكور وهذا على دعواه الشراء المذكور ولما سئل السيد أبو العينين هذا عن
 دعوى الدفع هذه اجاب بما اجاب به أولاً ثم ذكر كل منهما ان له بينة على مدعاه وأحضر
 السيد أبو العينين شاهدين واستشهدا فشهد كل منهما على فقراده بمواجهة المتداعيين
 بعد استشهاده شرعاً بقوله أشهد بان هاتين الجاموسيتين الحاضرتين بهما هذا المجلس وأشار
 اليهما نصف كل واحدة منهما ملك للسيد أبي العينين المدعى هذا والنصف الآخر في
 كل منهما لشرى به محمد أبي صليحة هذا الحاضر بالمجلس فطعن على المصري المذكور في
 الشاهدين بان أحدهما لا يعرفه وثانيهما شرى للسيد أبي العينين هذا في التابوت
 وان بينة على المصري هذا لا تحضر الا بطلب ابراهيم المصري فكتب قاضي المركز
 المذكور المحضرة مفتي المديرية قوله بعد دور ودفتوى حضرتمكم هذه حضره هذان
 المتداعيان وادعيا حسب الموضح فيه فلم يتضح كونهما خارجين يدعيان على ثالث أو
 خارج يدعى على ذي يدعيان كلاهما يدعى ان ذا اليد شرى به فله بذلك يكون كل
 منهما مدعيان له قويد بدعوى الشركة لسكون يد الشريك يد أمانة أو كيف يؤمل الافادة

عن ذلك وما يتبع اجرائه في هذه المادة فكتب عليها المفتي المذکور تنظر هذه
 المرافعة بمعرفة حضرة الاستاذ الاعظم شيخ الجامع الازهر حيث ان الحكم فيها خفي
 فوردت باقادة قاضي المديرية المذکور كورة لهذا الطرف (اجاب) على مقتضى هذه
 المرافعة كل من مدعى الثمن كمالا مطلقا ومدعيها كمالا بسبب الشراء من المرأة
 التي عينت باسمها ونسبها مع بيان الثمن خارج والشريك الذي في يده عين
 الجاموسين المقر له بالملك في نصفهما من كلا المدعين وانهم ما في يده هو وواضع اليد
 ولا يتوهم كون الشخص ذا يد مجرد دعواه انه شريك لواضع اليد ولو فرض ان مدعى
 الشراء يعتبر ذا يد باقرار وواضع اليد حقيقة بانه شريكه وانه مالك للنصف في
 الجاموسين بطريق الشراء كما ادعى فلا يخلف الحكم في تقديم يد مدعى الملك
 المطلق الخارج على يد مدعى الشراء لما في الاقروية من نوع في رجاين يدعيان
 عينا بسببين مختلفين أو يدعي أحدهما سببا والاخر كمالا مطلقا وان ادعى أحدهما
 الشراء أو الارث والاخر الملك المطلق والعين في يد ثالث وأقاما البينة فصاحب المطلق
 أولى ولو كانت في يد مدعى الشراء أو الارث وادعى الخارج انها ملكه مطلقا يقضى
 للخارج لان المشتري نزل منزلة البائع والوارث نزل منزلة المورث والبائع أو المورث لو
 حضر افتا لخارج أولى منهما كذا هذان أهل المزبور اه والذي قبله منقول عن
 الثالث عشر من دعوى الخلاصة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) باقادة من قاضي
 محكمة الساحل مؤرخة ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٠٢ مضمونها صورة الدعوى
 مرفوعة قد اقيمت لدينا بالمهكمه وصار قيدها بالمضبطة ولوجود الاشتباه عندنا في
 سماعها من عدمه لعدم طلب المدعى طلب المواثيق كتبنا لحضرة مفتي المديرية
 فوردت افادته ناطقة بعدم سماعها اتركه طلب المواثيق وحيث انه لم يزل عندنا
 الاشتباه في ذلك لان طلب المواثيق يستغنى عنه بالشهادا ابتداء والمدار على عدم
 ما يدل على الاعراض وفي هذه الحادثة لم يوجد ما يدل على الاعراض من الشفيع لما
 في الهندية من الجزء الخامس عن خزنة المفتين ولما في سلم المسترشدين لاحكام
 الشريعة والدين نقلا عن الزيلعي فلم ترقيمه لسعادتك ثم لم بعد شريفه والصورة
 المرفوعة معها بانوار المطالعة كرامنا بما يتراءى للسيادة ومضمون صورة الدعوى
 حضر ابراهيم بن سمعان بن صليب وأحضر معه سيد بن هدية بن ابراهيم كلاهما من
 نزلة جودة التابعة لنا حية تاسا المعروف كل منهما انما اشعر عابته عرف اثنين ذكرهما
 وبعدها استواهما بالجلس ادعى ابراهيم هذا الذي حضر على سيد هذا الذي أحضره
 معه بان المرأة أم محمد بنت جاد الله بن أبي موسى من الناحية المذکور كورة كانت تملك
 نصف منزل شاءا بالنزلة المذکور كورة بجهتها البحرية على قارعة الطريق العامة قد راذعه
 بالذراع المهرى ستمائة وسبعة وعشرون على مساحة واحدة فاعدها عشر وون ذراعا

يقابلها ثمانية عشر ذراعا وديجها ثلاثون ذراعا يقابلها ستة وثلاثون ذراعا يحصره
حدود أربعة ذكرت في صورة الدعوى وبأنه كان جالس امام منزله يجاور المبيع المذ كور
فحضر عنده احمد بن حسن بن تركي من الناحية المذ كورة وأخبره بان سيد بن هدية
هذا المدعى عليه اشترى نصف هذا المنزل المذ كور من مالكة أم محمد بنت جاد الله
ابن أبي موسى بمبلغ ستمائة قرش صاغا وتقابلها الثمن والمبيع ففي ذل قال
لجماعة بالقرب منه مرثيين له تعالوا اشهدوا ان المنزل هذا كان ملكا لام محمد بنت
جاد الله بن أبي موسى وأخذته سيد بن هدية بن ابراهيم من الناحية منها ببيع عابتا بمبلغ
ستمائة قرش عملة اميرية صاغا وأما أحق بالشفعة فيه لكون المبيع المذ كور مجاورا
للمنزل المملوك لي من الجهة الغرب بيسة وركب وجاء للمحكمة لتتملك المبيع المذ كور
بطريق الشفعة لكونه جارا ملاصقا لجميع المبيع من الجهة الشرقية وبسماع سيد
هذا المدعى عليه دعوى ابراهيم هذا المدعى صدق على دعواه شراء الحصة المذ كورة
من مالكتها أم محمد المذ كورة بالثمن وعلى التقابل المذ كور وعلى ان المنزل ملك
ابراهيم هذا المدعى مجاور جوار ملاصقة لجميع المبيع من الجهة الشرقية وادعى سيد
هذا على ابراهيم هذا المدعى دفع الدعواه هذه بان البيع المذ كور وقع من مدة طويلة
وبان المدعى ابراهيم هذا علم بالبيع بالثمن المذ كور ولم يطلب من مدة ثلاثة أشهر ولم
يصدق ابراهيم هذا المدعى على ذلك وأصر على دعواه الطالب المذ كور هذا ما وقع وصار
ضبطه بالمحكمة (اجاب) صار الاطلاع على صورة المرافعة باطنه والمكاتبة الواردة
معها المؤرخة ١٩ ذي الحجة سنة ٣٠٢ والجواب عن ذلك انه لا شك ان الاشهاد على
العقار بطلب الشفعة فور علمه بالبيع والثمن عند العقار بحضرة شهود يكفي عن
طلب المواثبة والاشهاد كما لو اشهد على ذلك بحضرة البائع لو العقار في يده أو على
المشتري لو كان العلم بحضور أحدهما في المندية من الثالث في طلب الشفعة عن
خزاة المقتنين وانما يحتاج الى طلب المواثبة ثم الى طلب الاشهاد بعده اذا لم يمكنه الاشهاد
عند طلب المواثبة بان سمع الشراء حال غيبته عن المشتري والبائع والدار أما اذا سمع
عند حضرة هؤلاء الثلاث وأشهد على ذلك فكذلك يكفي ويقوم مقام الطالبين اه ومثله
في الزيلعي من طلب الشفعة الا انه يشترط طلبه الشفعة فور العلم على ظاهر الرواية
المقتضى به ولا يمتد الى آخر الجاهل وهنا في حادثة السفال لم يوجد من الشفيع ما يفيد
طلبه بالفعول حيث ذكر في دعواه على ما في الصورة من أنه في ذل قال لجماعة
بالقرب منه مرثيين له تعالوا اشهدوا ان المنزل هذا كان ملكا لام محمد بنت جاد الله بن
أبي موسى وأخذته سيد بن هدية بن ابراهيم من الناحية منها ببيع عابتا بمبلغ ستمائة
قرش عملة اميرية صاغا وأنا أحق بالشفعة فيه لكون المبيع المذ كور مجاورا للمنزل
المملوك لي من الجهة الغرب بيسة وركب وجاء للمحكمة الى آخره فهذا ليس أخذا

١٣٠٣

مطلب اذا سمع البائع
عند حضرة البائع لو
العقار في يده او المشتري
او الدار واشهد يقوم
مقام الطالبين

بالشفعة فورا العلم لعدم تصريحه بما يدل على الاخذ بها وذكره الفاظ العوا لا حادثة اليها مع
 كونها تقطع الفورية ففي الخاتمة من فصل في الطلب وقال بعضهم لو قال الشفيع
 الشفعة لي اطالبها واخذها بطلت شفعتها لان قوله لي انما لا يحتاج اليه اه ومنه في
 الهذلي يمين الباب الثالث في طلب الشفعة حيث قال ولو قال الشفعة لي اطالبها بطلت
 شفعتها ولو قال لا ترى ان الشفيع لي واخذها بطلت الداريا الشفعة بطلت اه وفي الغني طاري
 من باب طلب الشفعة ويقرع ع- على الفور ما ذكره الاتي عن النوار اذا سلم على
 المشتري قبل الشفعة وما في اب- وهو ان قال لي ثوب اشتريته شفعة بطلت اه وبيان
 على ما ذكره من الشفيع من دعواه وان لم يذره اه وشفعة لعدم ذكره ما يعيد الطلب
 فهو راع- في ان قول الشفيع انا احق بالشفعة لا يفيد طلبا كما ذكره في قوله الشفعة في
 اه لباري واما اشتريته شفعة والله سبحانه راعا على علم

مطلب قال الشفعة لي
 اطالبها واخذها بطلت
 شفعتها

مطلب سلم على المشتري
 قبل شفعتها

مداد ولى فيما
 اشتريته شفعة بطلت

مطلب قوله انا احق
 بالشفعة لا يفيد الطلب

(تم انزاله من يد المؤلف بجزءه السابق ارك. كتاب الوصايا)

To: www.al-mostafa.com